

مرکز تحقیقات اسلامی



ابن جریر دمشقی بن عبد اللہ بن جریر

۱۰۰۰ - ۱۰۵۰

کتابخانه المراسم والکتاب

تألیف ابن جریر دمشقی بن عبد اللہ بن جریر



مطالع کوستا اسوامی و مشرق
و شایع وقت انگریزی و الفبا ص ۱۰
شعبہ ۹۸، ۹۰، ۹۱، ۹۲، ۹۳، ۹۴، ۹۵، ۹۶، ۹۷، ۹۸، ۹۹، ۱۰۰

تراثنا



للإمام الشافعي أبي عبد الله محمد بن إدريس

١٥٠ هـ - ٢٠٤ هـ

الجزء الرابع

طبعة مصورة عن طبعة بولاق ١٣٢١ هـ

الدار المصرية للنأيف والترجمة

الجزء الرابع

من كتاب الأم تأليف الامام أبي عبد الله محمد بن ادریس
الشافعی رحمه الله فی فروع الفقه برأیه
الربیع بن سلیمان المرادی عنه
نعمدهما الله بالرحمة والرضوان
وأسکنهما فسیح
الجنان آمین

(وبهامشه مختصر الامام الجلیل ابی ابراهیم اسمعیل بن یحیی المزنی الشافعی المتوفی سنة ۲۶۱)

(تنبيه)

اعلم أنه قد حصلت لنا عدة نسخ من الأم ومنها بعض أجزاء عتيقة بخط ابن النقيب منقولة من نسخة بخط
سراج الدين البلقيني تفردت بزادات مترجمة معروضة لبعض مؤلفات الشافعي رحمه الله مثل كتاب
اختلاف الحديث وكتاب اختلاف مالك والشافعي ونحوهما ورجعنا في هذه الزادات تكراراً لبعض
ما اتفقت عليه النسخ ولكننا مع ذلك لا نخالو عن فوائد من فروع وتوجيهات للامام رحمه الله ولهذا
أثبتنا تلك الزادات بهامش هذا المطبوع ان اتسع لذلك والاجعلناه في الصلب بعد عبارة الأم مفصلاً
بينهما بجدول وكذلك جرينا في تراجم هذا المطبوع على الترتيب الذي جرى عليه السراج البلقيني في نسخته
وان كان مخالفاً لساير النسخ فإنه هو الترتيب الحسن المعروف في كتب الفقه والله المستعان كتبه معصمه



بسم الله الرحمن الرحيم

(نكاح المتعة والحلل)

من الجامع من كتاب
النكاح والطلاق ومن
الاملاء على مسائل مالك
ومن اختلاف الحديث

(قال الشافعي) رحمه

الله تعالى أخيراً مالك

عن ابن شهاب عن عبد

الله والحسن بن محمد

ابن علي عن أبيهما عن

علي رضي الله عنه أن

النبي صلى الله عليه

وسلم نهى يوم خيبر

عن نكاح المتعة وأكل

لحوم الجر الأهلية

(قال) وإن كان

حديث عبد العزيز

ابن عمر عن الربيع بن

سبرة ثابتاً فهو ميم أن

النبي صلى الله عليه

وسلم أحل نكاح المتعة

ثم قال هي حرام إلى يوم

القيامة (قال) وفي

القرآن والسنة دليل

على تحريم المتعة قال

الله تعالى إذا نكحتم

(أ) قوله فكان

ظاهراً إلى قوله فدل

سنة الخ كذا في النسخ

والعبارة لا تخلو من

سقط أو تحريف

فأقرر كتبه معجمه

المؤمنات ثم طلقتموهن
فلم يحرمهن الله على
الازواج الا بالطلاق
وقال تعالى فامساك
بعضروف أو تسريح
باحسان وقال تعالى
وان أردتم استبدال
زوج مكان زوج
فجعل الى الازواج
فرقة من عقدوا عليه
النكاح مع أحكام
ما بين الازواج فكان
بيننا والله أعلم أن
نكاح المتعة منسوخ
بالقرآن والسنة لانه
الى مدة ثم يجنبه بنفسه
بلاحدان طلاق فيه
ولافيه أحكام الازواج

(باب نكاح المحرم)

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى أخبرنا
مالك عن نافع عن
نبيه بن وهب عن أبيان
ابن عثمان عن عثمان بن
عفان رضى الله عنه
أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال لا ينكح
المحرم ولا ينكح
وقال بعض الناس
روينا أن النبي صلى
الله عليه وسلم
نكح ميمونة رضى الله
عنها وهو محرم قلت

من الشعب (قال الشافعي) فقلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما وصفت لك من أن الدينين
إذا اختلفا بالشرك والاسلام لم يتوارث من سميت له فريضة أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن
أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع عبد الله مال فبأه البائع إلا أن يشترط المبتاع (قال
الشافعي) فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان مال العبد اذا بيع لسيد مد له هذا على أن العبد
لا يملك شيئا وأن اسم ماله انما هو إضافة المال اليه كما يجوز في كلام العرب أن يقول الرجل لا خير في غنمه
ودارمه وأرضه هذه أرضك وهذه غنمك على الإضافة للمالك فان قال قائل ما دل على أن هذا معناه وهو
يحتمل أن يكون المال ملكا له قبله فضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن ماله للبائع دلالة على أن
ملك المال للمالك الرقبة وأن المملوك لا يملك شيئا ولم أسمع اختلاف في أن قاتل الرجل عدا لا يرث من قتل
من دية ولا مال شيئا ثم افرق الناس في القاتل خطأ فقال بعض أصحابنا يرث من المال ولا يرث من الدية
وروي ذلك عن بعض أصحابنا عن النبي صلى الله عليه وسلم بحديث لا يثبت أهل العلم بالحديث وقال
غيرهم لا يرث قاتل الخطأ من دية ولا مال وهو كقاتل العمد واذا لم يثبت الحديث فلا يرث قاتل عمد ولا
خطأ شيئا أشبه بعموم أن لا يرث قاتل بمن قتل

(باب الخلاف في ميراث أهل المال) وفيه شيء يتعلق بميراث العبد والقاتل

(قال الربيع) قال الشافعي رحمه الله تعالى فوافقنا بعض الناس فقال لا يرث مملوك ولا قاتل عمدا
ولا خطأ ولا كافر شيئا ثم عاد فقال اذا ارتد الرجل عن الاسلام فقات على الرضا وقتل ورثته ورثته المسلمون
(قال الشافعي) فقيل لبعضهم أيعبد المرتد أن يكون كافرا أو مسلما قال بل كافرا قيل فصد قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرث الكافر المسلم ولم يستثن من الكفار أحدا فكيف ورثت مسلما
كافرا فقال انه كافر قد كان نبت له حكم الاسلام ثم أزاله عن نفسه قلنا فان كان زال بازالته اياه فقد
صار الى أن يكون ممن قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يرثه مسلم ولا يرث مسلما وان كان لم يزل
بازالته اياه أفرايت أن ميراثه ابن مسلم وهو مرتد أثره قال لا قلنا ولم حرمة قال للكفر قلنا فلم
لا يحرم منه بالكفر كما حرمة مل يهدو أن يكون في الميراث بحاله قبل أن يرتد غيرت ويورث أو يكون
خارجا من حله قبل أن يرتد فلا يرث ولا يرث وقد قلته وذلك يدل على أن حاله قد زالت بازالته وحرمت
عليه امرأته وحكمت عليه حكم المشركين في بعض وحكم المسلمين في بعض قال فاني أتمذهب الى أن عليا
رضي الله تعالى عنه ورثته مرتد قتله من المسلمين ماله قلنا قد رويتم عن علي رضي الله تعالى عنه وقد
زعم بعض أهل العلم بالحديث قبل أن غلط على علي كرم الله وجهه ولو كان تابنا عنه كان أصل مذهبا
ومذهبك أنه لا حجة في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فيجوز أن يكون لا يرث الكافر الذي
لم يزل كافرا قلنا فان كان حكم المرتد مخالفا حكم من لم يزل كافرا فوزنه ورثته المسلمين اذا ماتوا قبله فعلى
لم ينهك عن هذا قال هو داخل في جملة الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت فان كان داخل في
جملة الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لزمك أن تترك قولك في أن ورثته من المسلمين يرثونه (قال
الشافعي) وقد روي عن معاذ بن جبل ومعاوية ومسروق وابن المسيب ومحمد بن علي بن الحسين أن المؤمن
يرث الكافر ولا يرث الكافر وقال بعضهم كما تحصل لنا نسأؤهم ولا نحصل لهم نسأؤنا فان قال لك قائل فضاء
النبي صلى الله عليه وسلم كان في كافر من أهل الأوثان وأولئك لا نحصل ذبايحهم ولا نسأؤهم وأهل
الكتاب غيرهم فيرث المسلمون من أهل الكتاب اعتمادا على ما وصفتنا أو بعضهم لانه يحتمل لهم ما يحتمل لك
بل لهم شبهة ليست لك بتحصيل ذبايح أهل الكتاب ونسأؤهم قال لا يحل له ذلك قلنا ولم قال لانهم داخلون

في الكافرين وحديث النبي صلى الله عليه وسلم حلة قلنا فكذلك المرتد داخل في حلة الكافرين (١)

(باب من قال لا يورث أحد حتى يموت)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد وقال الله عز وجل ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد وقال عز وجل ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لكنكم ولد وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر (قال الشافعي) وكان معقولا عن الله عز وجل ثم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم في لسان العرب وقول عوام أهل العلم ببلدنا أن امرأ لا يصحكون موروثا أبدا حتى يموت فإذا مات كان موروثا وأن الأبناء خلاف الموتي فن ورث حيا دخل عليه والله تعالى أعلم خلاف حكم الله عز وجل وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم فقلنا والناس معناه هذا لم يختلف في جلته وقلنا به في المفقود وقلنا لا يقسم ماله حتى يعلم

(١) زاد في نسخة السراج البقيتي مانعه

وفي الرسالة في ترجمة ما جاء في الفرض المنصوص الذي ذلت السنة على أنه انما ارثه بالخاص قال الله تعالى يستفرونك قل الله يفتيكم في الكلالة الآية وقال عز وجل للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون الى قوله مفروضا وقال عز وجل ولأبويه لكل واحد منهما السدس الآية وقال ولكم نصف ما ترك أزواجكم الآية وقال ولهن الربع الآية مع أي الموارث كلها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فذلت السنة على أن الله عز وجل انما اراد بمن سمي له الموارث من الاخوة والاخوات والاولاد والاقارب والوالدين والازواج وجميع من سمي له فريضة في كبله خاصا بمن سمي وذلك أن مجتمع دين الوارث والموروث فلا يختلفان ويكونان من أهل دار المسلمين أو من أهل دار الكفر من المسلمين يأمن به على دمه وماله أو يكونان من المشركين فيتوارثان بالشرك أخبرنا فضيل بن عيئة عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأن يكون الوارث والموروث حرين مع الاسلام أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع عبدا له مال فله البايع الا أن يشترطه المبتاع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلما كان ينفق سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن العبد لا يملك مالا وأن ماله العبد فاعلمنا عليه لسيده وأن اسم الماله انما هو إضافة اليه لانه في يده لانه ماله ولا يكون ماله له وهو لا يملك نفسه وكيف يملك نفسه وهو مملوك يباع ويوهب ويورث وكان الله عز وجل انما نقل ملك الموتى الى الاحياء فلكوا منها ما كان الموتى ماله وان كان العبد با أو غيره ممن سميت له فريضة وان لو أعطيا ملكها سيده عليه لم يكن السيد بأبي الميت ولا وارثا سميت له فريضة فكنا لو أعطينا العبد بانه أب انما أعطينا السيد الذي لا فريضة له فوزنا غيبه من ورثة الله تعالى فلم نورث عبد الما وصفت ولا أحد الم مجتمع فيه الحرية والاسلام والبرائة من القتل حتى لا يكون قاتلا وذلك أنه أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لقاتل شيء لم نورث قاتلا ممن قتل وكان أخف حال القاتل عدا أن يمنع الميراث عقوبة مع تعرض ضغط الله تعالى أن يمنع ميراث من هوى الله تعالى بالقتل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما وصفت من أنه لا يرث المسلم الا مسلم حرم غير قاتل عدا مما لا اختلاف فيه بين أحد من أهل العلم حفظت عنه ببلدنا ولا في غيره

رواية عثمان ثابتة
وزيد بن الاصم ابن
أخنها سليمان بن يسار
عقبها أو ابن عتيقها
يقولان نكحها وهو
حلل وثالث وهو
سعيد بن المسيب
وينفرد علي حديث
عثمان الثابت وقلت
أليس أعطيتي أنه اذا
اختلفت الرواية عن
النبي صلى الله عليه
وسلم نظرت فيما
فعل أصحابه من بعده
فأخذت به وركت
الذي يخالفه قال بلي
قلت فمهر بن الخطاب
وزيد بن ثابت يردان
نكاح المحرم وقال
ابن عمر لا ينكح المحرم
ولا ينكح ولا أعلم لهما
مخالفا فلم لا قلت به
(قال الشافعي) فان
كان المحرم حيا حتى
يرى ويخلق ويوطوف
باليث يوم القصر أو
بعده وان كان معتبرا
فحتى يطوف باليث
ويسعى ويخلق فان
نكح قبل ذلك ففسوخ
والرجعة والشهادة
على النكاح ليسا
بنكاح

(العيب في النكحة)
من كتاب نكاح الجديد
ومن النكاح القديم
ومن النكاح والطلاق
املاء على مسائل مالك
وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى أخبرنا مالك
عن يحيى بن سعيد عن
سعيد بن المسيب أنه
قال قال عمر بن
الخطاب رضي الله عنه
أباعد رجل تزوج امرأة
وبها جنون أو جذام
أو برص فبها فلها
صداقها وذلك لزوجها
غرم على ولها وقال
أبو الشعثاء أربع
لا يجوز في النكاح إلا
أن تسمى الجنون
والجذام والبرص
والقرن (قال الشافعي)
القرن المانع للجماع
لأنها في غير معنى
النساء (قال) فإن
اختار فراقها قبل
الميس فلا نصف مهر
ولا معة وإن اختار
فراقها بعد الميس
فصدقته أنه لم يعلم
فله ذلك ولها مهر مثلها
بالميس ولا نفقة عليه
في عدتها ولا سكنى

يقين وفاته وقضى عمر وعثمان في أمر أنه بان تبرص أربع سنين ثم تعد أربعة أشهر وعشرا وقد يفرق
بين الرجل والمرأة بالهجر عن أصابتها ونفرك نحن بالهجر عن نفقتها وهاتان سببا ضرر والمفقود قد يكون
سبب ضرر أشد من ذلك فعاب بعض المشركين القضاء في المفقود وفيه قول عمر وعثمان وما وصفنا
مما يقولون فيه بقولنا ويخالفونا وقالوا كيف يقضى لا مر أنه بان يكون ميتا بعد مدة ولم يأت يقين موته
ثم دخلوا في أعظم مما عابوا خلاف الكتاب والسنة وجملة ما عابوا فقالوا في الرجل يرتد في نفر من نفور
المسلمين فيلحق بمسلمة من مسالم المشركين فيكون قائما فيها يترهب أو جاء اليها مقاتلا يقسم ميراثه بين
ورثته المسلمين ونحل دينه ويعتق مديرويه وأمهات أولاده ويحكم عليه حكم الموتى في جميع أمره ثم يعود
لما حكم به عليه فيقول فيه قولنا متافضا خارجا كله من أقاويل الناس والقياس والمعقول (قال الشافعي)
فقال ما وصفت بعض من هو أعلمهم عندهم أو كانوا أعلمهم فقلت ما وصفت وقلت له أسألك عن قولك فقد
زعمت أن حراما أن يقول أحدا أبدا قولنا ليس خبرنا لا زما أو قياسا أقولك في أن يورث المرتد وهو حي إذا لحق
بدار الكفر خبرا أو قياسا فقال أما خبر فلا فقلت فقياس قال نعم من وجه قلت فأوجدنا ذلك الوجه
قال ألا ترى أنه لو كان معي في الدار وكنت قادرًا عليه قتلته فقلت فإن لم تكن قادرًا عليه فقتلته أفقتول هو
أم ميت بلا قتل قال لا قلت فكيف حكمت عليه حكم الموتى وهو غير ميت أو رأيت لو كانت عتلتك بأنك
لو قدرت عليه في حاله تلك فقتلته فقلت في حكم الموتى فكان هاربا في بلاد الإسلام مقبعا على الردة دهرًا
من دهره أتقسم ميراثه قال لا قلت فسمع عتلتك بأنك لو قدرت عليه قتلته قال فإن لم تقدر عليه حكم
عليه حكم الموتى كانت باطلا عنك فرجعت إلى الحق عندك في أن لا تقتله إذا كان هاربا في بلاد الإسلام
وأنت لو قدرت عليه قتلته ولو كانت عتلتك حقا فركت الحق في قتله إذا كان هاربا في بلاد الإسلام قلت
فأما قسم ميراثه بلحقه بدار الكفر دون الموت قال نعم قلت فالسليم يلحق بدار الكفر أيقسم ميراثه إذا
كان في دار لا يجري عليه فيها الحكم قال لا قلنا فالدار لا تمت أحدًا ولا نحببه فهو حي حيث كان حيا
وميت حيث كان ميتا قال نعم قلنا أفقتلته على أحد أبا بشي من جهة الرأي أقبح من أن تقول
الحي ميت أو رأيت لو تابعك أحد على أن تزعم أن حيا يقسم ميراثه ما كان يجب عليك أن من تابعك على
هذا ما قلوب على عقله أو غبي لا يسمع منه فكيف إذا كان الكتاب والسنة يدلان مع دلاله المعقول على
خلافكما معا (قال الشافعي) وقلت له عبيتم علي من قال قول عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهما في امرأة
المفقود ومن أصل ما ذهبن كآثر نعم أن الواحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال قولاً
كان قوله غاية ينتهي إليها وقلتم عن عمر أنه قال إذا أرخيت السنور وجب المهر والعدة ورددتم علي من
تأول الآيتين وهما قول الله عز وجل وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقوله فما لكم عليهن من عدة
تقتدونها وقد روى هذا عن ابن عباس وشريح وذهبنا إلى أن الإرخاء والإغلاق لا يصنع شيئا إنما
يصنعه المسيس فكيف لم ينجزوا لمن تأول على قول عمر وقال يقول ابن عباس وقلتم عمر في أمته أعلم
بمعنى القرآن ثم امتنعتم من القول عن عمر وعثمان القضاء في امرأة المفقود وهما لم يقضيا في ماله بشي
علمناه وقلتم لا يجوز أن يحكم عليه حكم الموتى قبل أن تسنين وفاته وإن طال زمانه ثم زعمتم أنكم
تحكمون على رجل حكم الموت وأنتم على يقين من حياته في طريقة عين فلعلنا رأيتكم عبيتم علي أحد في
الأخبار التي انتهى إليها شياطين الأقلتم من جهة الرأي بعثله وأولى أن يكون معيبا فأى جهل أبين من أن
تعيب في الخبر الذي هو عندك فيما تزعم غاية ما نقول من جهة الرأي ما عبت منه أو مثله وقلت لبعضهم
أرأيت قولك لو لم يعيب بخلاف كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس ولا معقول وسكتك عن هذا كله ألا
يكون قولك معيبا بلسانك (قال) وأين قلت أرأيت إذا كانت الردة والقوق بدار الحرب يوجب عليه
حكم الموت لم زعمت أن القاضي أن فرط أولم يرفع ذلك إليه حتى يمضي سنين وهو في دار الحرب ثم يرجع

قبل أن يحكم القاضي مسلماً أنه على أصل ملكه ولم زعم أن القاضي أن حكم في طرفة عين عليه بحكم الموت ثم رجع مسلماً كان الحكم ما ضل في بعض دون بعض ما زعمت أن حكم الموت يجب عليه بالردة والعقوق بدار الحرب لأنك لو زعمت ذلك قلت لو رجع مسلماً أنفذ عليه الحكم لأنه واجب ولا زعمت أن الحكم إذا أنفذ عليه ورجع مسلماً رد الحكم فلا ينفذ فأنتم زعمت أن ينفذ بعضها ويرد بعضها (قال) وما ذلك قلت زعمت أنه يعتق مدبره وأمها وأولاده ويعطى غريمه الذي حقه إلى ثلاثين سنة حالاً ويقسم ميراثه فيما بقي مسلماً ومدبره وأمها وأولاده وماله قائم في يدي غريمه بقربه ويشهد عليه ولا يرد من هذا شيئاً وهو ماله بعينه فكل مال في يدي الغريم ماله بعينه وتقول لا ينفذ الحكم ثم تزعم ميراثه من يدي ورثته فكيف نقضت بعض الحكم دون بعض قال قلت هو ماله بعينه لم يحلل له ومدبره وأمها وأولاده بأعيانهم ثم زعمت أنه ينفذ الحكم للورثة وأنه ان استهلك بعضهم ماله وهو موسر لم يغرمه إياه وإن لم يستهلك بعضهم أخذته ممن لم يستهلكه هل يستطيع أحد كل عقله وعلمه ولو تخاطب أن يأتي بأكثر من هذا في الحكم بعينه أرايت من نسيت إليه الضعف من أصحابنا وتعطيل النظر وقلمنا عما يخص فيلحق ما جاء على لسانه هل كان تعطيل النظر يدخل عليه أكثر من خلاف كتاب وسنة فقد جعلت جميعاً أو خلاف معقول أو قياس أو تناقض قول فقد جعلته كله فإن كان أخرجك عند نفسك من أن تكون ملوماً على هذا أنك أبديته وأنت تعرفه فلا أحسب لمن أتى ما ليس له وهو يعرفه عذراً عندنا لأنه إذا لم يكن الباهل بأن يقول من قبل أنه يخطئ ولا يعلم فأحسب أن العالم غير معذور بأن يخطئ وهو يعلم (قال الشافعي) فقال فيما تقول أنت فقلت أقول أني أقف ماله حتى يموت فأجعله فياً أو يرجع إلى الإسلام فأرده إليه ولا أحكم بالموت على من يفسد على بعض ما دخل عليه

(باب رد الموارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد وقال الله عز وجل وإن كانوا إخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين وقال ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين وقال تعالى ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لكم ولد فإن كان لكم ولد فلهن الثلث مما تركن وقال عز اسمه ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فإن كان له إخوة فلأمه السدس (قال الشافعي) فهذه الآي في الموارث كلها تدل على أن الله عز وجل انتهى بمن سمي له فريضة إلى شيء فلا ينبغي لأحد أن يزيد من انتهى الله به إلى شيء غير ما انتهى به ولا ينقصه فبذلك قلنا لا يجوز رد الموارث (قال الشافعي) وإذا ترك الرجل أخته أعطيتها نصف ما ترك وكان ما بقى لأعصبة فإن لم تكن أعصبة فلوأله الذين أعتقوه فإن لم يكن له موال أعتقوه كان النصف موداً على جماعة المسلمين من أهل بلده ولا تزداد أخته على النصف وكذلك لا رد على وارث ذي قرابة ولا زوج ولا زوجة له فريضة ولا تجاوز يدي فريضة فريضة والقرآن إن شاء الله تعالى يدل على هذا وهو قول زيد بن ثابت وقول الأكثر من نقيبنا أصحابنا

(باب الخلاف في رد الموارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي بعض الناس إذا ترك الميت أخته ولا وارث له غيرها ولا مولى أعطيت الأخت المال كله قال فقلت لبعض من يقول هذا إلى أي شيء ذهبتم قال ذهبنا إلى أن رويناه عن علي بن أبي طالب وابن مسعود رد الموارث فقلت له ما هو عن واحد منهم فما علمته بثابت ولو كان ثابتاً

ولا يرجع بالمهر عليها ولا على وليها لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال في التي تكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فإن سها فلها المهر عما استحل من فرجها ولم يردهم عليها وهي التي غرتة فهو في النكاح الصحيح الذي لا زوج فيه الخيار أولى أن يكون للبراء وإذا كان لها لم يجز أن يغرمه وليها وقضى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في التي تكحت في عذتها أن لها المهر (قال) وما جعلت له فيه الخيار في عقد النكاح ثم حدث بها فله الخيار لأن ذلك المعنى قائم فيها الحق في ذلك وحق الولد (قال المزني) رحمه الله وكذلك ما فسح عقد نكاح الأمه من الطول إذا حدث بعد النكاح فسح له لأنه المعنى الذي يفسح به النكاح (قال الشافعي) وكذلك هي فيه فإن اختارت فراقه قبل المسيس فلا مهر ولا متعة فإن لم تعلم حتى

أصابها فاختارت فراقه
فلها المهر مع الفسراق
والذي يكون به مثل
الرقن بها أن يكون
محبوباً فأخبرها ما كانها
وأبهم مآزرها أو وطئ
بعد العلم فلا خياره
(وقال) في القديم ان
حدث به فلها الفسخ
وليس له (قال المزني)
أولى بقوله انهما سواء
في الحديث كما كانا
فيه سواء قبل الحديث
(قال) والجذام
والبرص فيما زعم أهل
العلم بالطب يعدي ولا
تكاد نفس أحد تطيب
أن يجامع من هو به ولا
نفس امرأة بذلك منه
وأما الولد فقلنا بسلّم
فان سلم أدرك ذلك نسله
نسأل الله تعالى العافية
والجنون والحبل لا يكون
معهما ناديه لحق زوج
ولا زوجة بعقل ولا
امتناع من محرم وقد
يكون من مثله القتل
ولو لها منعها من نكاح
المجنون كما يمنعها من
غير كفء فان قيل فهل
من حكم بينهما فيه
الخيار أو الفقرة قبل ان
المولى يمتنع من الجماع
بين لو كانت على غير

ثابتا كنت قد تركت علمهما فأقول يل لهما في الفرائض غير قليلة لقول زيد بن ثابت فكيف ان كان زيد
لا يقول بقوله لا يراد المواريث لم يتبعه دونهما كما اتبعته دونهما في غير هذا من الفرائض (قال الشافعي)
فقال فدع هذا ولكن أرايت اذا اختلف القولان في رد المواريث أليس يلزمنا أن نصير الى أنسبه القولين
بكتاب الله تبارك وتعالى قلنا بلى قال فعبداهما خالفاه أي القولين أشبه بكتاب الله تبارك وتعالى قلنا قول
زيد بن ثابت لا شك ان شاء الله تعالى قال وأبن الدلالة على موافقة قولكم في كتاب الله عز وجل دون قولنا
قلت قال الله عز وجل ان امرؤ وهلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد وقال
فان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين فذكر الاخ والنصف فذكر الاخ منفردة فأنتهى بها الى النصف
وذكر الاخ منفردا فأنتهى به الى السكلى وذكر الاخ والاخ متجمعين فجعلها على النصف من الاخ في
الاجتماع كما جعلها في الانفراد أفرأيت ان أعطينا السكلى منفردة أليس قد خالف حكم الله تبارك وتعالى
نصا لان الله عز وجل جعل انتهى بها الى النصف وخالف معنى حكم الله اذ سقوتها به وقد جعلها الله تبارك
وتعالى معه على النصف منه (قال الشافعي) فقلت له وآي المواريث كلها تدل على خلاف رد المواريث
قال فقال أرايت ان قلت لأعطيها النصف الباقي ميراثا قلت له قل ما شئت قال أراها موضوعة قلت فان
راى غيرك غيرها موضوعة فأعطاهما حصة محتاجة أو جازاله محتاجا أو غيرهما محتاجا قال فليس له ذلك قلت
ولاك بل هذا أعذر منك هذا لم يخالف حكم الكتاب نصا وانما خالف قول عوام المسلمين لان عوامهم سئم
يقولون هو لجماعة المسلمين

(باب المواريث)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى ونادي نوح ابنه وكان
في معزله يابني وقال عز وجل واذا قال ابراهيم لابيه آزر فتنسب ابراهيم الى أبيه وأبوه كافر ونسب ابن
نوح الى أبيه نوح وابنه كافر وقال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم في زيد بن حارثة ادعوهم لا تأثمهم
هو أقسط عند الله فان لم تعلموا آباءهم فاخوانكم في الدين ومواليكم وقال تبارك وتعالى واذا تقول
للذي أنتم الله عليه وأنعمت عليه فنسب الموالى نسيين أحدهما الى الآباء والآخرا الى الولاء وجعل الولاء
بالنعمة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ما كان
من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرطه أوثق وانما الولاء لمن
أعتق فبين رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الولاء انما يكون للعق قال وروى عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أنه قال الولاء كلمة النسب لا يباع ولا يوهب فذل الكتاب والسنة على أن الولاء انما
يكون بمقدم فعل من المعتقد كما يكون النسب بمقدم ولادن الأب ألا ترى أن رجلا لو كان لأبيه
يعرف جاه رجلا فساأله أن ينسبه الى نفسه ورضي ذلك الرجل لم يجز أن يكون له ابنا أبدا فيكون مدخلا به
على عاقلته مظلة في أن يعقلوا عنه ويكون ناسبا الى نفسه غير من ولد وانما قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم الولد للفراس وكذلك اذا لم يعتق الرجل الرجل لم يجز أن يكون منسوب اليه بالولاء فيدخل على عاقلته
المظلة في عقلهم عنه وينسب الى نفسه ولادن من لم يعتق وانما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء
لمن أعتق فبين في قوله انما الولاء لمن أعتق أنه لا يكون الولاء الا لمن أعتق ألا ترى أن رجلا لو أمر ابنه أن
ينسب الى غيره أو يبتني من نسبه وتراضيا على ذلك لم تنقطع أبوة عنه عما ثبت الله عز وجل لكل واحد
منهما على صاحبه ألا ترى أنه لو أعتق عبدا له ثم أذن له بعد العتق أن يوالى من شاء أو يبتني من ولايته
ورضى بذلك المعتقد لم يكن لواحد منهما أن يفعل ذلك لما ثبت الله تعالى عليه من النعمة فلما كان المولى
في المعتقد الذي فيه النسب ثبت الولاء بمقدم المنه كما ثبت النسب بمقدم الولادة لم يجز أن يفرق بينهما

2501

(١) قوله فان زعت أن
ذلك الحكم الخ كذا في
جميع السج بدون ذكر
الجواب الشرط ولعل
واو الحكم محرفة عن
الفاء فيكون هو الجواب
أو غير ذلك وحرر كتبه
مصححه

(باب الأمة تفر من نفسها) من الجامع من كتاب النكاح الجديد ومن التعريض بالخطبة ومن نكاح القديم ومن النكاح والطلاق املاء على مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واداك بتزويج أمته فذكرت والوكيل أو أحدهما أنها حرة فتزوجها ثم علم أنه الخبار فان اختار فراقها قبل الدخول فلا نصف مهر ولا مته وان أصابها فلهامهر مثلها كان أكثر مما سعى أو أقل لان فراقها فسبح ولا يرجع به فان كانت ولدت فهم أحرار وعليه قيمتهم يوم سقطوا وذلك أول ما كان حكمهم حكم أنفسهم لسيد الأمة ولا يرجع بها على الذي غره الأبعد أن يغرمها فان كان الزوج عبدا فولده أحرار لانه تزوج على أنهم أحرار ولا مهر لها عليه حتى يعتق (قال المزني) وقيمة الولد في معناه وهذا يدل على أن لا غرم على من شهد على رجل بقتل خطأ أو

السائبة لمن أعتقه قال فأعفى من ذا فاعلم أقوم لهم بقولهم قلت فأنت تزعم أن من لا ولاء له من لقيط ومسلم وغيره إذا قتل انسانا قضى بعقله على جماعة المسلمين لان لهم ميراثه وأنت تزعم أن عمر لم يقض بعقله على أحد قال وهكذا يقول جميع المفتين قلت أفيجوز لجميع المفتين أن يخالفوا عمر قال لا هو عن عمر منقطع ليس بثابت قلت فكيف احتجبت به قال لا أعلم لهم حجة غيره قلت فبئس ما قضيت على من قتل بحجته إذا كان احتج بغير حجة عندك قال فعندك في السائبة شيء يخالف لهذا قلت ان قلت الخبر المنقطع فنعم (قال الشافعي) أخبرنا سعيد ومسلم عن ابن جريج عن عطاء أن طارق بن المرفع أعتق أهل أبيات من أهل اليمن سوا ثب فأنقطعوا عن بضعة عشر ألفا فذكر ذلك لعمر بن الخطاب فأمر أن تدفع إلى طارق وأولى ورثة طارق (قال الشافعي) فهذا ان كان ثابتا يدلك على أن عمر يثبت ولاء السائبة لمن سببه وهذا معروف عن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه في تركه سالم الذي يقال له سالم مولى أبي حذيفة أن أبا بكر أعطى فضل ميراثه عمره بنت يعار الانصارية وكانت أعتقه سائبة وروى عن ابن مسعود أنه قال في السائبة شيها بمعنى ذلك فيما أظن حديث منقطع قال فهل عندك حجة تفرق بين السائبة وبين الذي يسلم على يدي الرجل غير الحديث المنقطع قلت نعم من القياس قال ماهو قلت ان الذي يسلم على يدي الرجل وينقل بولائه إلى موضع انما ذلك رضا المنتسب والمنسوب اليه وله أن ينتقل بغير رضامن انتسب اليه وان السائبة يقع العتق عليه بلا رضامنه وليس له أن ينتقل منه ولو رضى بذلك هو ومعتقه وانه ممن يقع عليه عتق المعتق مع دخوله في جملة المعتقين كان أهل الجاهلية يحررون الجيرة ويسبون السائبة ويوصلون الوصلة ويعفون الحام وهذه من الابل والغنم فكانوا يقولون في الحام اذا ضرب في ابل الرجل عشرين وقيل ثلثه عشرة حام أي حتى ظهره فلا يحل أن يركب ويقولون في الوصلة وهي من الغنم اذا وصلت بطونا يوما وتنتجها فكانوا يعتقونها مما يقعون بغيرها مثلها ويسبون السائبة فيقولون قد أعتقناك سائبة ولا ولاء لنا عليك ولا ميراث يرجع منك ليكون أكل لتبررنا فقلت فأنزل الله عز وجل ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصلة ولا حام الآية فرد الله ثم رسوله صلى الله عليه وسلم الغنم إلى مالكها اذا كان العتق لا يقع على غير الأتمين وكذلك لو أنه أعتق بغيره لم يمنع بالعتق منه اذ حكم الله عز وجل أن يرده إليه ذلك ويطل الشرط فيه فكذلك أطل الشروط في السائبة وردة إلى ولاء من أعتقه مع الجلة التي وصفناك (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن محمد أن عبد الله بن أبي بكر وعبد العزيز أخبراه أن عمر بن عبد العزيز كتب في خلافته في سائبة مات أن يدفع ميراثه إلى الذي أعتقه (قال الشافعي) وان كانت الكفاية فمما ذكرنا من الكتاب والسنة والقياس فقال فانقول في النصراني يعتق العبد المسلم قلت فهو حر قال فلي ولاؤه قلت الذي أعتقه قال فما الجلة فيه قلت ما وصفت لك اذ كان الله عز وجل نسب كافر إلى مسلم ومسلم إلى كافر والنسب أعظم من الولاء قال فالنصراني لا يرث المسلم قلت وكذلك الأب لا يرث ابنه اذا اختلف أديانهم وليس منعه ميراثه بالذي قطع نسبه منه هو ابنه بحاله اذ كان ثم تقدم الأبوة وكذلك العبد مولاه بحاله اذ كان ثم تقدم العتق قال وان أسلم المعتق قلت يرثه قال فان لم يسلم قلت فان كان للمعتق ذو ورثهم مسلمون فيرثونه قال وما الجلة في هذا ولم اذ دفعت الذي أعتقه عن ميراثه تورث به غيره اذ لم يرث هو فغيره أولى أن لا يرث بقرابته منه قلت هذا من شبهك قال فأوجدني الجلة فيما قلت قلت رأيت الابن اذا كان مسلما فمات وأبوه كافر قال لا يرثه قلت فان كان له اخوة أو أعمام أو بنو عم مسلمون قال يرثونه قلت وبسبب من ورثوه قال بقرابته من الأبا قلت فقد منعت الاب من الميراث وأعطيتهم بسببه قال انما منعتهم بالدين فجعلته اذا خالف دينه كأنه ميت وورثته أقرب الناس به ممن هو على دينه قلت فما منعنا من هذه الجلة في النصراني قال هي لك ونحن نقول بهامك ولكننا احتججنا لمن خالفنا من

أصحابك قلت أرايت فيما احتججت به حجة قال لا وقال أرايت إذا مات رجل ولاولاه قلت فإرائه
للسلين قال بأنهم مواله قلت لا ولا يكون المولى الامعتقا وهذا غير معتق قال فاذا لم تورتهم بأنهم
موال ولبسوا بذوى نسب فكيف أعطيتهم ماله قلت لم أعطهم ميرا ناولوا أعطيتهم موه ميرا ناولوا وجب على أن
أعطيهم من على الارض حين يموت كما جعله لو كانوا معا اعتقوه وأنا وأنت انما نصيرهم لسليلين يوضع منهم
في خاصة والمال الموروث لا يوضع في خاصة فكان يدخل عليك لو زعمت بأنه ورث بالولاء هذا وأن تقول
أنظر اليوم الذي أسلم فيه فأثبت ولاءه لجماعة من كان حيا من المسلمين يومئذ فيرثه ورثة أولئك الاحياء دون
غيرهم ويدخل عليك في النصرا في يموت ولا وارث له فتجعل ماله لجماعة المسلمين وقد قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر قال فبأي شيء تعطى المسلمين ميراث من لا نسب له ولا ولاء من المسلمين
وميراث النصرا في اذالم يكن له نسب ولا ولاء قلت عا أنم الله تعالى به على اهل دينه فتقولهم من أموال
المشركين اذ اقدر واعليها ومن كل مال لا مال له يعرف من المسلمين مثل الارض الموات فلم يحرم عليهم
أن يحيوها فلما كان هذا المال لا مال له ما يعرف خولها الله اهل دين الله من المسلمين

(الرد في الموارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن كائنه فريضة في كتاب الله عز وجل أو سنة رسوله صلى الله عليه
وسلم أو ما جاء عن السلف اتهمته اليه في فريضة فان فضل من المال شيء لم يرد عليه وذلك ان علينا
شئين أحدهما أن لا نتقصه مما جعله الله تعالى له والاخر أن لا نزيد عليه والانهاء الى حكم الله عز
وجل هكذا وقال بعض الناس يرد عليه اذالم يكن للمال من يستغرقه وكان من ذوى الارحام وان لا يرد
على زوج ولا زوجة وقالوا وبنوا قولنا هذا عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا لهم أنتم
تركون ما تروون عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعبد الله بن مسعود في أكثر الفرائض لقول
زيد بن ثابت وكيف لم يكن هذا مما ترون قالوا انا سمعنا قول الله عز وجل وأولوا الارحام بعضهم أولى
ببعض في كتاب الله فقلنا ما هنا على غير ما ذهبتم اليه ولو كان على ما ذهبتم اليه كنتم قد تركتموه قالوا
فما معناها قلنا توارث الناس بالخلف والنصرة ثم توارثوا بالاسلام والهجرة ثم نسخ ذلك قتل قول الله
عز وجل وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله على معنى ما فرض الله عز ذكره وسن رسوله
صلى الله عليه وسلم لا مطلقا هكذا ألا ترى أن الزوج يرث أكثر مما يرث ذوو الارحام ولا رحم له أولا ترى
أن ابن العم البعيد يرث المال كله ولا يرثه الخال والخال أقرب رحا منه فانما معناها على ما وصفت لك من
أنها على ما فرض الله لهم وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنتم تقولون ان الناس يتوارثون بالرحم
وتقولون خلافة في موضع آخر تزعمون أن الرجل اذا مات وترك أخواله ومواليه فما له لمواليه دون
أخواله فقد منعت ذوى الارحام الذين قد تعطيهم في حال وأعطيت المولى الذي لا رحمه المال قال
فما جئت في أن لا ترد الموارث قلنا ما وصفت لك من الانتهاء الى حكم الله عز وجل وأن لا يزيد اسمهم
على سهمه ولا أنقصه قال فهل من شيء تثبته سوى هذا قلت نعم قال الله عز وجل ان امرؤ هلك ليس
له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد وقال عز ذكره وان كانوا اخوة رجالا ونساء
فلذلك كرم مثل حظ الانثيين فذكر الاخ والاخت منفردين فأنتهى بالاخت الى النصف وبالاخ الى الكل وذكر
الاخوة والاخوات مجتمعين فحكم بينهم مثل حكمه بينهم منفردين قال فلذلك كرم مثل حظ الانثيين فجعلها
على النصف منه في كل حال فمن قال برد الموارث قال أورث الاخت المال كله فخالف قوله الحكمين معا
قلت فان قلتم نعطها النصف بكتاب الله عز وجل وزد عليها النصف لاميرانا قلنا فبأي شيء ترده عليها
قال ما نرده أبدا الاميرانا أو يكون مالا حكمه الى الولاية فما كان كذلك فليس الولاية بغيرين وعلى الولاية

يعتق حتى يفرم للشهود
له (قال الشافعي) رحمه
الله وان كانت
هي الفارة رجع عليها
به اذا اعتقت الابن
تكون مكاتبه فيرجع
عليها في كاتبها لانها
كالبناية فان عجزت
حتى تعتق فان ضربها
أحد فالقت جنيئا ففيه
ما في جنيئ الحرية (قال
الزبي) رحمه الله قد
جعل الشافعي جنيئ
المكاتب كجنيئ الحرية
اذا تزوجها على أنها
حرة

(الأمة تعتق وزوجها
عبد) من كتاب قدیم
ومن املاء وكتاب نکاح
وطلاق املاء على
مسائل مالک

(قال الشافعي) رحمه
الله أخبرنا مالک عن
ربيعه عن القاسم بن
محمد عن عائشة رضي الله
عنها أن بريرة أعتقت
خيرها رسول الله صلى
الله عليه وسلم (قال)
وفي ذلك دليل على أن
ليس بيعها طلاقا اذ
خيرها رسول الله صلى
الله عليه وسلم بعد بيعها
في زوجها وروى عن

أن يجعلوه جماعة المسلمين ولو كانوا فيه مخيرين كان للوالي أن يعطيه من شاء والله تعالى الموفق

(باب ميراث الجد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلنا إذا ورث الجد مع الأخوة قاسمهم ما كانت المقاسمة خيرا له من الثلث فإذا كان الثلث خيرا له منها أعطيه وهذا قول زيد بن ثابت وعنه قبلنا أكثر الفرائض وقد روى هذا القول عن عمرو وعثمان أنهم قالوا فيه مثل قول زيد بن ثابت وقد روى هذا أيضا عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول الأكثر من فقهاء البلدان وقد خالفنا بعض الناس في ذلك فقال الجد أب وقد اختلف فيه أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقال أبو بكر وعائشة وابن عباس وعبد الله ابن عتبة وعبد الله بن الزبير رضي الله عنه أنه أب إذا كان معه الأخوة طرحو أو كان المال للجد دونهم وقد زعمنا نحن وأنت أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إذا اختلفوا لم نصرا إلى قول واحد منهم دون قول الآخر إلا بالتثبت مع الجهة البينة عليه وموافقة السنة وهكذا نقول وإلى الجهة ذهبا في قول زيد بن ثابت ومن قال قوله قالوا فإنا نزع أن الجهة في قول من قال الجد أب لخصال منها أن الله عز وجل قال يا بني آدم وقال ملة أبيكم إبراهيم فأقام الجد في النسب أباً وإن المسلمين لم يختلفوا في أن لم ينقصوه من السدس وهذا حكمهم للأب وإن المسلمين جئوا بالجد الأخ للام وهكذا حكمهم في الأب فكيف جاز أن يجمعوا بين أحكامه في هذه الخصال وأن يفرقوا بين أحكامه وحكم الأب فيما سواها قلنا إنهم لم يجمعوا بين أحكامه فيها قياساً منهم للجد على الأب قالوا وما دل على ذلك قلنا أرايتم الجد لو كان أميراً باسم الأبوه هل كان اسم الأبوه يقارقه لو كان دونه أب أو يفارقه لو كان فائلاً أو مملوكاً أو كافراً قال لا قلنا فقد تجد اسم الأبوه يلزمه وهو غير وارث وإنما ورثناه بالخبر في بعض المواضع دون بعض لا باسم الأبوه قال فانهم لا ينقصونه من السدس وذلك حكم الأب قلنا ونحن لا ننقص الجد من السدس أقصر ذلك قياساً على الأب فتقفها موقف الأب فتصحبها الأخوة قالوا ولكن قد جئتم الأخوة من الأم بالجد كما جئتموهم بالأب قلنا إن قلنا هذا خبراً لا قياساً ألا ترى أننا نجيب بآية ابن مسقلة ولا نحكم لها بحكم الأب وهذا بين لكم أن الفرائض تجتمع في بعض الأمور دون بعض قالوا وكيف لم تجعلوا الأب كالأب كما جعلتم ابن الابن كالابن قلنا لاختلاف الأبناء والآباء لا نأوجدنا الأبناء أولى بكثره الموارث من الآباء وذلك أن الرجل يترك أباه وابنه فيكون لابنه خمسة أسداس ولأبيه السدس ويكون له بنون برؤيته معاولا يكون أبوان يرثانه معا وقد ورثت نحن وأنتم الأخوة ولا نورث ابنتها أو نورث الأم ولا نورث ابنتها إذا كان دونها غيرها وإن ورثناها لم نورثها قياساً على أمها وإنما ورثناها خبراً لا قياساً قال فما جئكم في أن أثبتتم فرائض الأخوة مع الجد قلنا ما وصفتنا من الاتباع وغير ذلك قالوا وما غير ذلك قلنا أرايت رجلاً مات وترك أخاه وجده هل بدى واحد منهما إلى الميت بقرابة نفسه قالوا لا قلنا أليس إنما يقول أخوه أنا ابن أبيه ويقول جده أنا أبو أبيه وكلاهما يطلب ميراثه لكانه من أبيه قالوا بلى قلنا أفرايتم لو كان أبوه الميت في تلك الساعة أيهما أولى ميراثه قال يكون لابنه خمسة أسداس ولأبيه السدس قلنا وإذا كانا جميعاً انما يدلان بالأب فابن الأب أولى بكثره ميراثه من أبيه فكيف جاز أن يحجب الذي هو أولى بالأب الذي يدلان بقرابته بالذي هو أبعد منه قلنا ميراث الأخوة ثابت في القرآن ولا فرض للجد فيه فهو أقوى في القرآن والقياس ثبوت الميراث قال فكيف جعلتم الجد إذا كثرت الأخوة أكثر ميراثاً من أحدكم قلنا خبرنا ولو كان ميراثه قياساً جعلناه أدام مع الواحد أكثر من الأخوة أقل ميراثاً فنظرنا كل ما صار للأخ ميراثاً فجعلنا للأخ خمسة أسهم وللجد سهماً كما ورثناها حين مات ابن الجد أبو الابن قال فلم لم تقولوا بهذا قلنا لم نتوسع بخلاف ما روينا عنه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلا أن يخالف بعضهم إلى قول بعض فنكون غير خارجين من أقوالهم

عائشة رضي الله عنها أنها قالت كان عبداً وعن ابن عباس أنه كان عبداً يقال له مغيث كافي أنظر إليه يطوف خلفها يبكي ودموعه تسيل على لحيته فقال النبي صلى الله عليه وسلم للعباس رضي الله عنه يا عباس ألا تعجب من حب مغيث بريرة ومن بغض بريرة مغيثاً فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم لو راجعته فإنا هو أبو ولدك فقالت يا رسول الله بأمرك قال إنما أنا شافع قال فلا حاجة لي فيه وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال كان عبداً (قال الشافعي) رحمه الله ولا يشبه العبد الحر لأن العبد لا يملك نفسه ولأن للسيد إخراجه عنها ومنعه منها ولا نفقة عليه ولولدها ولا ولاية ولا ميراث بينهما فهذا والله أعلم كان لها الخيار إذا اعتقت ما لم يصبر زوجها بعد العتق ولا أعلم في تأقيت الخيار شيئاً يتبع إلا قول حفصة زوج

(ميراث ولد الملاعنة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقتلنا ذامات وولد الملاعنة وولد الزنا ورثت أمه حقها في كتاب الله عز وجل وأخوته لأمه محقوفهم ونظرنا ما بقي فان كانت أمه مولاة عتاقة كان ما بقي ميراثا لموالي أمه وان كانت عربية أو لا ولأهلها كان ما بقي لجماعة المسلمين وقال بعض الناس بقولنا فيها إلا في خصلة واحدة إذا كانت أمه عربية أو لا ولأهلها ردوا ما بقي من ميراثه على عصة أمه وكان عصة أمه عصبته واحتجوا فيه برواية ليست بناتية وأخرى ليست مما يقوم بها حجة وقالوا كيف لم يجعلوا عصبته عصة أمه كما جعلهم مواليه موالى أمه قلنا بالامر الذي لم يختلف نحن وأنتم في أصله ثم تركتم قولكم فيه قلت أرايتم المولاة العتيقة تلد من مملوك أو من لا يعرف أليس يكون ولداً ولدها تبع لولاها حتى يكونوا كأنهم أعتقوا معامالم بجزأب ولأههم قالوا بلى قلنا أو يعقل عنهم موالى أمهم ويكونون أولياء في التزويج لهم قالوا بلى قلنا فان كانت عربية فتكون عصبته عصة ولدها فيعقلون عنهم ويرثون وجون بناتهم قالوا لا قلنا فإذا كان موالى الأم يقومون مقام العصة في ولدهم ولا مولاة لهم وكان الأحوال لا يقومون ذلك المقام في بنى أختهم فكيف أتكرت ما قلنا والأصل الذي ذهبنا إليه واحد

(ميراث المجوس)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقتلنا إذا أسلم المجوسى وابنة الرجل امرأته أو أخته أمه نظرنا إلى أعظم السبين فوزناها به وألغينا الآخر وأعظمهم ما أثبتهم ما بطل حال وإذا كانت أم أختا ورثناها بأنهما أم وذلك أن الأم قد تثبت في كل حال والأخت قد تزول وهكذا جميع فرائضهم على هذه المنازل وقال بعض الناس أو رثنا من الوجهين معا فقلنا لا أرايت إذا كان معها أخت وهى أخت أم قال أجيها من الثلث بأن معها أختين وأورثنا من الوجه الآخر لأنها أخت قلنا أرايت حكم الله عز وجل أن يجعل للام الثلث في حال ونقصها منه بدخول الأخوة عليها أليس انما نقصها بغيرها لانفسها قال بلى بغيرها نقصها فقلنا وغيره اختلافها قال نعم قلنا إذا نقصتها بنفسها أليس قد نقصتها بخلاف ما نقصها الله عز وجل به وقلنا أرايت إذا كانت أم على الكمال فكيف يجوز أن تعطى بانقصها دون الكمال وتعطى أما كاملة وأختا كاملة وهما بدينان وهذا بدن قال فقد دخل عليك أن عطيت أحدا الحقين قلنا لما لم يكن سبيل إلى استعمالهما إلا بخلاف الكتاب وخلاف المعقول لم يجوز أن تعطى بانقصها دون الكمال وأختا شيا من ذلك قلنا نعم قد نزع من المكاتب ليس بكامل الحرية ولا رقيق وان كل من لم تكمل فيه الحرية صار إلى حكم العبيد لأنه لا يرث ولا يورث ولا يجوز شهادته ولا يحسد من قدفه ولا يحدهو الا أحد العبيد فتعطل موضع الحرية منه قال انى أحكم عليه أنه رقيق قلت أى حاله أو في بعض حاله دون بعض قال بل في بعض حاله دون بعض لاني لو قلت لك في كل حاله قلت لسيد المكاتب أن يبيعه ويأخذ ماله قلت فإذا كان قد اختلط أمره فلم يحض عبدا ولم يحض حرا فكيف لم تقل فيه بما رويته عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه أنه يعتق منه بقدر ما أدى ويجوز شهادته بقدر ما أدى ويحبد بقدر ما أدى ويرث ويورث بقدر ما أدى قال لا نقول به قلنا وتصيره على أصل أحكامه وهو حكم العبيد فيما زله وتنعنه الميراث قال نعم قلنا فكيف لم تجز لنا في فرض المجوس ما وصفنا وانما صيرنا المجوس إلى أن أعطيناهم بأكثر ما يستوجبون فلم تمنعهم حق من وجه إلا أعطيناهم ذلك الحق أو بعضه من وجه آخر وجعلنا الحكم فيهم حكما واحدا معقولا لا متبعلا لأننا جعلنا بدينا واحدا في حكم بدين

(ميراث)

التي صلى الله عليه وسلم مالم يحسها (قال) فان أصابها فادعت الجهة ففها قولان أحدهما أن لا خيار لها والاخر لها الخيار وهذا أحب إلينا (قلت أنا) وقد قطع بأن لها الخيار في كلين ولا معنى فيها القولين (قال الشافعي) فان اختارت فراقه ولم يحسها فلا صدق لها فان أقامت معه فالصدق للسيد لانه وجب بالتقدي ولو كانت في عنة طلقه فلها الفسخ وان تزوجها بعد ذلك فهي على واحدة وعلى السلطان أن لا يؤجلها أكثر من مقامها فان كانت صبية فحتى تبلغ ولا خيار لأمه حتى تكمل فيها الحرية ولو أعتق قبل الخيار فلا خيار لها

(أجل العنين والخصى غير المجهوب والخنثى) من الجامع من كتاب قديم ومن كتاب التعريض بالخطبة

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا

سفيان بن عيينة عن
مهر عن الزهري عن
ابن المسيب عن عمر
رضي الله عنه أنه أجل
العنين سنة (قال)
ولا أحفظ عن إفيته
خلافاً في ذلك فإن
جامع والافرق بينهما
وان قطع من ذكره
فبق منه ما يقع موقع
الجماع أو كان خنثى
يول من حيث يول
الرجال أو كان يصيب
غيرها ولا يصيبها
فسألت فرقة أجلته
سنة من يوم زافعا اليها
(قال) فإن أصابها
مرة واحدة فهي
امرأته ولا تكون
إسبتها إلا بأن يغيب
الحشفة أو ما بقي من
الذكر في الفرج فإن
لم يصباخيرها السلطان
فإن شئت فراقه
فسخ نكاحها بغير
طلاق لأنه اليها دونه
فإن أقامت معه فهو
زك لحقها فإن فارقها
بعد ذلك ثم راجعها في
العدة ثم سألت أن
يؤجل لم يكن ذلك لها
(قال المزني) وكيف
يكون عليها عدة ولم
تكن أصابة وأصل

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (قال الشافعي) وبهذا نقول فكل من خالف دين الاسلام من أهل الكتاب ومن أهل الاوثان فإن ارتد أحد من هؤلاء عن الاسلام لم يرثه المسلم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم وقطع الله الولاية بين المسلمين والمشركين فوافقنا بعض الناس على كل كافر الا المرتد وحده فإنه قال يرثه ورثته من المسلمين فقلنا فيعدو المرتد أن يكون دخلا في معنى الكافرين أو يكون في أحكام المسلمين فإن قلت هو في بعض حكمه في أحكام المسلمين قلنا فيجوز أن يكون كافرا في حكمه ومثافي غيره فيقول لك غيره فهو كافر حيث جعلته مؤمنا ومؤمنا حيث جعلته كافرا قال لا قلنا أفليس يجوز لك من هذا شيء إلا جاز عليك مثله قال فانا انما صرنا في هذا الى أثر رويناه ان علي بن أبي طالب رضي الله عنه قتل المستورد وورث ميراثه ورثته المسلمين قلنا فقد رزم بعض أهل الحديث منكم أنه غلط ونحن نجهل لك ثابنا أفرأيت حكمه في سوري الميراث أحكم مشرك أو مسلم قال بل حكم مشرك قلنا فإن حبست المرتد لقتله أو لتسبيبه فمات ابن له مسلم أيرثه قال لا قلنا أفرأيت أحد اقط لا يرث ولده إلا أن يكون قاتله وورثه ولده انما أثبت الله عز وجل الموارث للابناء من الآباء حيث أثبت الموارث للابناء من الآباء وقطع ولاية المسلمين من المشركين ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فإن كان

(١) في نسخة السراج البلقيني في هذا المقام زيادة نصها
وفي اختلاف العراقيين باب الموارث أخبرنا الربيع قال قال الشافعي وإذا مات الرجل وترك
أخاه لابيه وأمه وجدته فإن أباً خيفة كان يقول المال كله للجد وهو بمنزلة الاب في كل ميراث وكذلك
بلغنا عن أبي بكر الصديق وعن عبد الله بن عباس وعن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها وعن عبد الله بن
الزبير أنهم كانوا يقولون الجد بمنزلة الاب إذا لم يكن له أب وكان ابن أبي لهي يقول في الجد بقول علي بن أبي
طالب رضي الله عنه لا أخ النصف والجد النصف وكذلك قال زيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود في هذه
المنزلة (قال الشافعي) وإذا هلك الرجل وترك جده وأخاه لابيه وأمه فالأصل بينهما نصفان وهكذا قال
زيد بن ثابت وعلي وعبد الله بن مسعود وروى عن عثمان وخالفهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه فجعل
المال للجد وقالت عائشة معه وابن عباس وابن الزبير وعبد الله بن عباس وهو مذهب أهل الكلام في
الغرائض وذلك أنهم يتوهمون أنه القياس وليس واحد من القولين بقياس غير أن طرح الأخ بالجد بعد
من القياس من أثبت الأخ معه وقد قال بعض من يذهب هذا المذهب انما طرحنا الأخ بالجد ثلاث
خصال أنتم مجتمعون معنا عليها منها أنكم تحجبون به بني الأم وكذلك بمنزلة الاب ولا تنقصونه من
السدس وكذلك بمنزلة الاب وأنتم تسبونهم أما فقال الشافعي فقلت انما حجبنا به بني الأم خيرا لا قياسا
على الاب قال وكيف ذلك قلت نحن نحبب بني الأم يثبت ابن ابن بمنزلة وهذه وإن وافقت بمنزلة
الاب في هذا الموضع فلم نحكم لها نحن وأنت بأن تكون تقوم مقام الاب في غيره إذا وافقه في معنى وإن
خالفه في غيره فالأصل أن لا تنقصه من السدس فأنال من نقصه خيرا ونحن لا ننقص الجدة من السدس
أفرأيتنا وإبنا إناها مقام الاب أن وافقته في معنى وأما اسم الأبوة ففرض وأنت تلزم من بيننا وبين آدم
اسم الأبوة وإذا كان ذلك ودون أحدهم أب أقرب منه لم يرث وكذلك لو كان كافرا والموروث مسلما
أو قاتلا والموروث مقتولا أو كان الموروث حرا والاب مملوكا فلو كان انما ورثنا باسم الأبوة فقط ورثنا هؤلاء
الذين حرمتناهم كلهم ولكننا انما ورثناهم خيرا لا بالاسم فقال فأي القولين أشبه بالقياس قلت ما منهما =

المرتد خارجا من معنى حكم الله تبارك وتعالى وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم من بين المشركين بالاثم الذي زعمت لزملك أن تكون قد خالفت الأثر لان علي بن أبي طالب رضي الله عنه لم يمنعه ميراث ولده لوماتوا وهو لو ورث ولده منه انبى أن يورثه ولده اذا كان عنده مخالف الفير من المشركين ولو جاز أن يورثه ولا يرثهم كان في مثل معنى ما حكم به معاوية بن أبي سفيان وتابعه عليه غيره فقال نزل المشركين ولا يرثونا كما تحل لنا نساؤهم ولا تحل لهم نساؤنا أفرايت ان اخبرتك عليك أحد هذه من قول معاوية ومن تابعه عليه منهم سعيد بن المسيب ومحمد بن علي بن الحسين وغيرهما وقد روي عن معاذ بن جبل شبيهه وقد قاله معاوية ومعاذ في أهل الكتاب وقال لك ان النبي صلى الله عليه وسلم انما كان يحكمهم على أهل الاوثان والنساء الا في يحلن للسلمين نساء أهل الكتاب لانساء أهل الاوثان فقال لمعاذ بن جبل ولما وافقه وعلم فلم لم توافق قولهما وقد يحتمل قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم أن يكون أراجه الكفار من أهل الاوثان وأتبع معاوية ومعاذ في أهل الكتاب فأورث المسلم من الكافر ولا أورث الكافر من المسلم كما أقول في نكاح نسائهم قال لا يكون ذلك لانه اذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر فهذا على جميع الكفار قلنا ولم تستدل بقول من يمينهم أن الحديث يحتمل له قال انه قل حديث الا وهو يحتمل معاني والاحاديث على ظاهرها لا تحال عنه الى معنى تحتله الا بدلالة عن حدث عنه قلنا لا يكون أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وان كان مقدما حجة في أن يقول بمعنى يحتمله الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا قلنا فكل ما قلنا من هذا حجة عليك في ميراث المرتد

== قياس والقول الذي اخترت بعد من القياس والعقل قال فابن ذلك قلت أرايت الجد والاخ اذا طلبا ميراث الميت أيدليان بقرابة أنفسهما أم بقرابة غيرهما قال وما ذلك قلت أليس انما يقول الجد أنا أبو أبي الميت ويقول الاخ أنا ابن أبي الميت قال بلى قلت فبقرابة أبي الميت يدلان معالي الميت قال بلى قلت فأجعل أبا الميت هو الميت أمهما أولى بكثرته ميراثه ابنه أو أبوه قال بل ابنه لانه خمسة أسداس ولابيه السدس قلت وكيف حجت الاخ بالجد والاخ اذا مات الأب أولى بكثرته ميراثه من الجد لو كنت حاجبا أحدهما بالآخر انبى أن تحبب الجد بالاخ قال وكيف كان يكون القياس فيه قلت لا معنى لقياس فهم ما يجوز ولو كان له معنى انبى أن يجعل للأخ أبدا حيث كان مع الجد خمسة أسداس والجد السدس قلت أرايت الاخوة أمثبتين الفرض في كتاب الله عز وجل قال نعم قلت أفهل للجد في كتاب الله عز وجل فرض فقال لا قلت وكذلك السنة هم مثبتون فيها ولا أعلم للجد في السنة فرض الا من وجه واحد لا يثبت أهل الحديث قلت كل التثبيت فلا أعلمك الا طرحت الاقوى من كل وجهه بالاضعف واذا أقرت الاخت وهي لاب وأم وقد ورث معها العصبية بالاخ لا بالاب فان أبا خيفة كان يقول تعطيه نصف ما هو في يدها لانها أقرت أن المال كله بينهما نصفين فما كان في يدها منه فهو بينهما نصفان وبهذا يؤخذ وكان ابن أبي ليلي لا يعطيه مما في يدها شيئا لانها أقرت بما في يدي العصبية وهو سواء في الورثة كلهم ما قالوا جميعا (قال الشافعي) واذا مات الرجل وترك أخته لايه وأمه وعصبه فأقرت الاخ باخ فالقياس أن لا يأخذ شيئا وهكذا كل من أقرب به وارث فكان اقراره لا يثبت نسبة فالقياس أن لا يأخذ شيئا من قبل انه انما أقرب به بحق عليه في ذلك الحق مثل الذي أقرب به لانه اذا كان وارثا بسبب كان موروثا به واذا لم يثبت النسب حتى يكون موروثا به لم يجز أن يكون وارثا به وذلك مثل الرجل يقر أنه باع داره من رجل بألف فجعله المقر له بالبيع لم ينطه الدار وان كان ما تعاقدا كان أقرب بانها قد صارت ملكا له وذلك أنه لم يقر أنها كانت ملكا له الا وهو مملوك عليه بهائى فلا سقط أن تكون مملوكه عليه بشئ سقط الاقراره ومثل الرجلين يتبايعان العبد فيخلفان في غنمه (١) وقد تصادقا على أنه ملك المالك الى ملك المشتري

قوله لو استمتع رجل بامرأة وقالت لم يصني وطلق فلها نصف المهر ولا عدة عليها (قال الشافعي) ولو قالت لم يصني وقال قد أصبتها فالقول بقوله لانها تريد فتح تكاها وعليه البين فان نكل وحلفت ففرق بينهما وان كانت بكرا أدبها أربعين النساء عدولا وذلك دليل على صدقها فان شاء أحلفها فمفرق بينهما فان نكلت وحلفت أقام معها وذلك أن العذرة قد تعود فيما يزعم أهل الخبرة بها اذا لم يبالغ في الاصابة (قال الشافعي) وللرأه اختيار في المجهوب وغير المجهوب من ساعتها لان المجهوب لا يجامع أبدا والخصى ناقص عن الرجال وان كان له ذكر الا أن تكون علمت فلا خيار لها وان لم يجامعها الصبي أجل (قال المزني) معناه (١) قوله وقد تصادقا على أنه ملك المالك الخ لعله على أنه نقل ملك المالك وحرر كتبه

وفيمارويت عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مثله (قال الشافعي) وقتلنا لا يؤخذ مال المرتبة حتى يموت أو يقتل على رذته وإن رجع إلى الإسلام كان أحق بماله وقال بعض الناس إذا ارتد فلحق بدار الحرب قسم الامام ميراثه كما يقسم ميراث الميت وأعتق أمهات أولاده ومدبريه وجعل دينه المؤجل حالا وأعطى ورثته ميراثه فقيل له عبت أن يكون عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهما حكما في دار السنة والهجرة في امرأة المفقود الذي لا يسمع له بخبر والأغلب أنه قدمات بأن تبرص امرأته أربع سنين ثم أربعة أشهر وعشرا ثم تنكح فقلت وكيف يحكم بحكم الوفاة على رجل في امرأة وقد يمكن أن يكون حيا وهم لم يحكموا في ماله بحكم الحياة انما حكموا به لمعنى الضرر على الزوجة وقد نفرت نحن وأنت بين الزوج وزوجته بأقل من هذا الضرر على الزوجة فنزعم أنه إذا كان عينا فارق بينهما ثم صرت رأيك إلى أن حكمت على رجل حتى لو ارتد بطرسوس فامتنع بمسحة الروم ونحن نرى حياته بحكم الموق في كل شيء في ساعة من نهار خالفت فيه القرآن ودخلت في أعظم من الذي عبت وخالفت من عليك عندك اتباعه فيما عرفت وأنكرت قال وابن القرآن الذي خالفت قلت قال الله عز وجل إن امرؤ وهلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وقال جل وعز ولكم نصف ما ترك أزواجكم فلما نقل ملك الموق إلى الأحياء والموق خلاف الأحياء ولم ينقل بميراث قط ميراث حتى إلى حتى فنقلت ميراث الحى إلى الحى وهو خلاف حكم الله تبارك وتعالى قال فاني أزعم أن رذته ولحقه بدار الحرب مثل موته قلت قولك هذا خبر قال ما فيه خبر ولكني قلته قياسا قلت فأين القياس قال ألا ترى أني لو وجدته في هذه الحال قتلته فكان ميتا قلت

فقال لم يسلم المشتري ما زعم أنه ملكه به سقط الاقرار فلا يجوز أن يثبت المقر له بالنسب حتى وقد أحطنا أنه لم يقر له من دين ولا وصية ولا حق على المقر له الا الميراث الذي اذا ثبت له ثبت أن يكون مورثا به واذا لم يثبت له أن يكون مورثا بالنسب لم يثبت أن يكون وارثا به واذا مات الرجل وترك امرأة وولدا لم يقر بحبل امرأته ثم جاءت بولد بعد موته وجاءت بامرأة تشهد على الولادة فان أباحنيقة كان يقول لا أقبل هذا ولا أثبت نسبه ولا أورثه بشهادة امرأة وكان ابن أبي ليلى يقول أثبت نسبه وأورثه بشهادتها وحدها وبهذا يؤخذ (قال الشافعي) واذا مات الرجل وترك ولدا وزوجة فأنكر ابنه ولداها بغايت بأربع نسوة يشهدن أنها ولده كان نسبه ثابتا وكان وارثا ولا أقبل فيه أقل من أربع نسوة قياسا على القرآن لان الله عز وجل ذكر شاهدين وشاهدا وامرأتين فأقام امرأتين حيث أجازهما مقام رجل فلما أجزا النساء فيما تعبدت عنه الرجال لم يجوز أن يجيز منهن الا أربع قياسا على ما وصفت وجملة هذا القول قول عطاء بن أبي رباح واذا كان لرجل عبدان ولد في ملكه كل واحد منهما من أمة فأقر في محنته أن أحدهما بنه ثم مات ولم يبين ذلك فان أباحنيقة قال لا يثبت نسب واحد منهما ويعتق من كل واحد منهما نصفه ويسعى في نصف قيمته وكذلك أمهاتهما وبه تأخذ وكان ابن أبي ليلى يثبت نسب أحدهما ويرثان ميراث ابن ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته وكذلك أمهاتهما (قال الشافعي) واذا كان لرجل أمتان لا زوج واحدة منهما فولد ولدين فأقر السيد بأن أحدهما ابنه ومات ولا يعرف أيهما أقرب به فانازهما القافة فان ألحقوا به أحدهما جعلناه ابنه وورثناه منسبه وجعلناه أمة أم ولد تعتق بموته وأرقنا الآخر وإن لم يكن قافة أو كانت فاشكل عليهم لم يفعل ابنه واحد منهما وأقر عينا بينهما فأيهما خرج منه أعنتناه وأمه بأنها أم ولد وأرقنا الآخر وأمه وأصل هذا مكتوب في كتاب العتق واذا كانت الدار في يدي رجل فأقام ابن عمه البينة أنها دار جد هما والذي هي في يدي منكر لذلك فان أباحنيقة كان يقول لا أقضي بشهادتهم حتى يشهدوا أن الجد تركهما ميراثا لاسيه ولا يي صاحبه لا يعلمون له وارثا غيرهما ثم توفي أبو هذا وترك نصيبه منهما لهذا ميراثا لا يعلمون له وارثا غيره وكان ابن أبي ليلى يقول أقضي له بشهادتهم وأسكنه في الدار مع الذي هي

عندي ضي قد بلغ أن يجمع مثله (قال الشافعي) فان كان خنثى يقول من حيث يقول الرجل فهو رجل يتزوج امرأة وان كانت هي تقول من حيث تقول المرأة فهي امرأة تتزوج رجلا وان كان مشكلا لم يزوج وقيل له أنت أعلم بنفسك فأيهما شئت أنكجتاك عليه ثم لا يكون لأخيه أبدا (قال المزني) فأيهما

تزوج وهو مشكل كان لصاحبه الخيار لنقصه قياسا على قوله في الخصى له الذكر إن لهافيه اختيار لنقصه

(الاحصان الذي به رجم من زنى) من كتاب التعريض بالخطبة وغير ذلك

(قال الشافعي) رجه الله تعالى فاذا أصاب الحسر البالغ أو أصيبت الحرة البالغة فهو احصان في الشرع وغيره لان النبي صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين زنيا فلو كان المشرك لا يكون محصنا

قد علمت أنك إذا قتلته مات فأنت لم تقتله فأين القياس إنما قتلته لو أمته فأنت لم تمته ولو كنت تقول
لو قدرت عليه قتلته كالقاتل له لزمك إذا رجع إلى بلاد الإسلام أن يكون حكمه حكم الميت فتنفذ عليه حكم
الموتى قال ما أفعل وكيف أفعل وهو حي قلت قد فعلت أولاً وهو حي ثم زعمت أنك أن حكمت عليه بحكم
الموتى فرجع نائباً وأم ولده فأمته ومديره قائم وفي يد غيره ماله بعينه الذي دفعته إليه وهو إلى عشرين سنين وفي
يد أبيه ميراثه فقال لك رد على مالي وهذا غريب يقول هذا مال بعينه لم أغیره وإنما هو إلى عشرين سنين
وهذه أم ولدي ومديرى بأعيانهم قال لا أرد عليه لأن الحكم قد نفذ فيه قلنا فكيف رددت عليه ما في
يدي وارثه وقد نفذ به الحكم قال هذا ماله بعينه قلنا والمال الذي في يد غيره وأم ولده ومديره ماله
بعينه فكيف نقضت الحكم في بعضه دون بعض هل قلت هذا خبراً وقياساً قال ما قلته خبراً ولا كنى قلته
قياساً قلنا فعلى أى شيء قسمته قال على أموال أهل البني بصيها أهل العدل فان تاب أهل البني
فوجدوا أموالهم بأعيانها أخذوها وان لم يجدوها بأعيانهم لم يغرهم أهل العدل وكذلك ما أصاب أهل
العدل لأهل البني قلنا فهذا وجد ماله بعينه فرددت بعضه ولم ترد بعضه فأما أهل العدل لو أصابوا
لأهل البني أم ولداً ومديره رددتها على صاحبهما وقلت لا يعتقان ولا يملكهما غير صاحبهما وليس هكذا
قلت في مال المرتد

(ميراث المشرك)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلنا إن المشرك تزوج وأم ولداً وأخوان لاب وأم وأخوان لام فلزوج النصف
وللام السدس وللأخوين من الأم الثلث ويشركهم بنو الأب والأم لأن الأب لما سقط حكمه صار وبنو أم

= في يديه ولا يقتسمان حتى تقوم البيضة على الموارث كما وصفتك في قول أبي حنيفة ولا يقولان
لأنهم في قول ابن أبي ليلى ولكن ية ولان لا وارث له غيرهما في قول ابن أبي ليلى وقال أبو يوسف أسكنه
ولا يقتسمان (قال الشافعي) وإذا كانت الدار في يدي الرجل فأقام ابن عمه البيضة أنها دار جد هما أبي
أبيهما ولم تقل البيضة أكثر من ذلك والذي في يديه الدار منك قضيت بها دار الجد هما ولم أقسمها بينهما حتى
تثبت البيضة على من ورث جدهما ومن ورث أباهما لأنني لأدري لعل معهم ورثة أو أصحاب دين أو وصايا
وأقبل البيضة إذا قالوا مات جد هما ورث أباهما لأنني لأدري لعل معهم ورثة أو أصحاب دين أو وصايا
لأنهم في هذا كله إنما يشهدون على الظاهر كشهادتهم على النسب وكشهادتهم على الملك وكشهادتهم على
العدل ولا أقبلهم إذا قالوا لا نعلم وارثاً غير فلان وفلان إلا أن يكونوا من أهل النسب بالمشهود عليه الذين
يكون الأغلب منهم أنه لا يخفى عليهم وارث لو كان وذلك أن يكونوا ذوي قرابة أو مودة أو خلطة أو خبرة
بجوار أو غيره فإذا كانوا هكذا قبلتهم على العلم لأن معنى البت معنى العلم ومعنى البت وإذا توفي
الرجل وترك امرأته وترك في بيته متاعاً فإن أباحنيقة كان يحدث عن جاد عن إبراهيم أنه قال ما كان
للرجل من المتاع فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما كان للرجال والنساء فهو للباقي منهما المرأة
كانت أو الرجل وكذلك الزوج إذا طلق والباقي الزوج في الطلاق وبه كان يأخذ أبو حنيفة وأبو يوسف
وقال بعد ذلك لا يكون للمرأة إلا ما يجهز به مثلها في ذلك كله لأنه يكون رجل تاجر عنده متاع البيت من
تجارته أو صنائع أو تكون رهون عند رجل وكان ابن أبي ليلى يقول إذا مات الرجل أو طلق فتنازع البيت
كله متاع الرجل إلا الدرع والعمار وشبهه إلا أن يقوم لأحد هما بيعة على دعواه ولو طلقها في دارها كان
أمرهما على ما وصفت لك في قولهما جميعاً (قال الشافعي) وإذا اختلف الزوجان في متاع البيت يسكنانه
قبل أن يتفرقا أو بعد ما تفرقا كان البيت للرجل أو المرأة أو بعد ما يوتيان واختلف في ذلك ورثتهما بعد
موتهما أو ورثة الميت منهما والباقي كان الباقي للزوج أو الزوجة فسواء ذلك كله فمن أقام البيضة على

كما قال بعض الناس
لما رجم صلى الله عليه
وسلم غير محسن

(الصدوق) مختصر
من الجامع من كتاب
الصدوق ومن كتاب
السكاح ومن كتاب
اختلاف مالك والشافعي

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى ذكر الله
الصدوق والاجر في كتابه
وهو المهر قال الله
تعالى لا جناح عليكم
ان طلقتم النساء ما لم
تمسوهن أو تفرضا
لهن فريضة فدل أن
عقدة النكاح بالكلام
وأن ترك الصدوق
لا يفسدها فلو عقد
بجهول أو بجهرام ثبت
النكاح ولها مهر
مثلها وفي قوله تعالى
وأن تبتم أحدهن
قطاراً دليل على أن
لا وقت للصدوق يحرم
به لتركه التهي عن
التكثير وتركه حد
القليل وقال صلى الله
عليه وسلم أذوا العلائق
قبيل يارسول الله وما
العلائق قال ما راضى
به الاهلون (قال)
ولا يقع اسم على الا

معا وقال بعض الناس مثل قولنا الآنهم قالوا لا يشركهم بنو الاب والام واحبوا علينا بان احصا
النبي صلى الله عليه وسلم اختلوا فيها فقال بعضهم قولنا وقال بعضهم قولهم فقالوا اختلنا قول من
قلنا بقوله من قبل أنا وجدنا بنى الاب والام قد يكونون مع بنى الام فيكون الواحد منهم الثلثان والجماعة
من بنى الام الثلث ووجدنا بنى الاب والام قد يشركهم أهل الفرائض فأخذون أقل مما يأخذ بنو الام
فلما وجدناهم مرة يأخذون أكثر مما يأخذون ومرة أقل مما يأخذون فرقنا بين حكمهم فورثنا كلا على
حكمه لاننا وان جمعهم الام لم نعظمهم دون الاب وان أعطيناهم الاب مع الام فرقنا بين حكمهم فقنا اننا
انما أشركناهم مع بنى الام لان الام جمعهم وسقط حكم الاب فاذا سقط حكم الاب كان كأن لم يكن ولو
صار الاب موضع يكون له فيه حكم استعملناه قل نصيبهم أو أكثر قال فهل تجده مثل ما وصفت من أن يكون
الرجل مستعملا في حال ثم تأتي حال فلا يكون مستعملا فيها قلنا نعم قال وما ذاك قلنا ما قلنا نحن وأنت
وخالفته فيه صاحبك من الزوج ينكح المرأة بعد ثلاث تطليقات ثم يطلقها فتحل للزوج قبله ويكون
مبتدئا لتلك الحواشي تكون عنده على ثلاث ولو نكحها بعد واحدة أو اثنتين لم يهدم الواحد ولا الثنتين كما
يهدم الثلاث لانه لما كان له معنى في احلال المرأة هدم الطلاق الذي تقدمه اذا كانت لا تحل الابيه ولما
لم يكن له معنى في الواحدة والثنتين وكانت تحل ازوجها بنكاح قبل زوج كما كانت تحل لو لم يطلقها لم يكن له
معنى فلم نستعمله قال اننا نقول هذا خبرا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قلت وقاسما كما وصفنا لانه
قد خالف عمر فيه غيره قال فهل تجدى هذا في الفرائض قلت نعم الاب يوت ابنه وللابن اخوة فلا يرثون

= شئ من ذلك فهو له ومن لم يقيم بينه فالقياس الذي لا يعذر أحد عنده بالغفلة عنه على الاجماع عليه أن
هذا المتاع في أيديهم معا فهو بينهما نصفان كما يختل في الرجلان في المتاع بأيديهما جميعا فيكون بينهما
نصفين بعد الأيمان فان قال قائل وكيف يكون للرجل الصنوج والحلوق والدروع والخمر ويكون للمرأة
السيف والرمح والدرع قيل قد يكلك الرجل متاع النساء والنساء متاع الرجال أو رأيت لو أقام الرجل
البينة على متاع النساء والمرأة البينة على متاع الرجال أليس يقضى لكل بما أقام عليه البينة فاذا قال بلى
قيل أفليس قد زعمت وزعم الناس أن كينونة الشئ في يدى المتنازعين يثبت لكل النصف فان قال بلى
قيل كما ثبتت له البينة فان قال بلى قيل فلم تجعل الزوجين هكذا وهي في أيديهما فان استعملت عليه
الظنون وزكت الظاهر قيل لك فأتقول في عطار ودباغ في أيديهما عطر ومتاع الدباغ تداعيهما فان
زعمت أنك تعطى الدباغ متاع الدباغين والعطار متاع العطارين قيل فأتقول في رجل غيره وموسر ورجل
موسر تداعيهما فأتولوا فان زعمت أنك تجعله للموسر وهو في أيديهما معا خالف مذهب الجماعة وأن
زعمت أنك تقسمه بينهما ولا تستعمل عليهما الظن فهكذا ينبغي لك أن تقول في متاع الرجل والمرأة واذا
أسلم الرجل على يدى الرجل ووالاه وعاقده ثم مات ولا وارث له فان أبا حنيفة كان يقول ميراثه بلغنا ذلك
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عمر بن الخطاب وعن عبد الله بن مسعود وبهذا أخذ وكان
ابن أبي ليلى لا يورثه تبتا بطرف عن الشعبي أنه قال لا ولاء إلا لذي نعمة الليث ابن أبي سليم عن أبي
الاشعث الصنعاني عن عمر بن الخطاب أنه سئل عن الرجل يسلم على يدى الرجل فيموت ويترك مالا فهو له
وان أبي فليمت المال قال أبو حنيفة عن ابراهيم بن محمد عن أبيه عن مسروق ان رجلا من أهل الارض
والى ابن عمه فمات وترك مالا فأسأوا ابن مسعود عن ذلك فقال ماله له (قال الشافعي) واذا أسلم الرجل
على يدى الرجل ووالاه ثم مات لم يكن له ميراثه من قبل قول النبي صلى الله عليه وسلم فأما الولاء لمن أعتق
وهذا يدل على معنى أحدهما أن الولاء لا يكون إلا لمن أعتق والآخر أن لا يتحول الولاء عن أعتق وهذا
مكتوب في كتاب الولاء

على ماله قيمة وان قلت
مثل الفليس وما أشبهه
وقال صلى الله عليه
وسلم لرجل التمس ولو
خاتما من حديد
فالتمس فلم يجد شيئا
فقال هل معك شئ من
القرآن قال نعم سورة
كذا وسورة كذا فقال
قد زوجتكها بماء
من القرآن وبلغنا أن
النبي صلى الله عليه
وسلم قال من استحل
بدرهم فقد استحل
وأن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه قال
في ثلاث قبضات زيب
مهر وقال ابن المسيب
لو أصدقها سوطا جاز
وقال ربيعة درهم
قال قلت وأقل قال
ونصف درهم قال
قلت فأقل قال نعم
وحجة حنطة أو قبضة
حنطة (قال الشافعي)
فما جاز أن يكون غشا
لشئ أو ميسعا بشئ أو
أجرة لشئ جازا إذا
كانت المرأة مالكة
لامرها

مع الأب فإذا كان الأب قاتلاً وورثوا ولم يورث الأب من قبل أن حكم الأب قذال وما زال حكمه كان كن لم يكن فلم ينعهم الميراث به إذا صار لأحكامه كما منعناهم به إذا كان له حكم وكذلك لو كان كافراً أو مملوكاً قال فهذا الأيرث بحال وأولئك يرثون بحال قلنا أوليس انما ننظر في الميراث إلى الفريضة التي يدلون فيها بحقوقهم لا ننظر إلى حالهم قبلها ولا بعدها قال وما نغني بذلك قلت لو لم يكن قاتلاً وورث وإذا صار قاتلاً لم يرث ولو كان مملوكاً فمات ابنه لم يرث ولو عتق قبل أن يموت ورث قال هذا هكذا قلنا فنظرنا إلى الحال التي لم يكن فيها للأب حكم في الفريضة أسقطناه ووجدناهم لا يخرجون من أن يكونوا إلى بنى الأم

(كتاب الوصايا)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال كتبنا هذا الكتاب من نسخة الشافعي من خطه بيده ولم نسهمه منه وذكر الربيع في أوله وإذا أوصى الرجل للرجل بمثل نصيب أحد ولده وذكر بعده تراجم وفي آخرها ما ينبغي أن يكون مقدماً وهو

(باب الوصية وترك الوصية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فيما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الوصية أن قوله صلى الله عليه وسلم ما حق امرئ له مال يحتمل ما لم ير أن يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده ويحتمل ما لم يعرف في الأخلاق إلا هذا إلا من وجه القرض

(باب الوصية بمثل نصيب أحد ولده أو أحد ورثته ونحو ذلك) وليس في التراجم

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل للرجل بمثل نصيب أحد ولده فإن كانوا اثنين فله الثالث وإن كانوا ثلاثة فله الربع حتى يكون مثل أحد ولده وإن كان أوصى بمثل نصيب ابنه فقد أوصى له بالنصف فله الثلث كاملاً إلا أن يشاء الابن أن يسلم له السدس (قال) وإنما ذهب إذا كانوا ثلاثة إلى أن يكون له الربع وقد يحتمل أن يكون له الثلث لأنه يعلم أن أحد ولده الثلاثة يرثه الثلث وأنه لما كان القول محتملاً أن يكون أراد أن يكون كأحد ولده وأراد أن يكون له مثل ما يأخذ أحد ولده جعلته الأقل فأعطيته إياه لأنه اليقين ومنعته الثلث وهكذا قال أعطوه مثل نصيب أحد ولدي فكان في ولدي رجل ونساء أعطيته نصيب امرأته لأنه أقل وهكذا لو كان ولده ابنة وابن ابن فقال أعطوه مثل نصيب أحد ولدي أعطيته السدس ولو كان ولداً ابنتين أو أكثر أعطيته أقل ما يصيب واحد منهن ولو قال له مثل نصيب أحد ورثتي فكان في ورثته امرأته ورثته غنماً ولا وارث له يرث أقل من غنم أعطيته إياه ولو كان له أربع نسوة يرثته غنماً أعطيته ربع الثمن وهكذا لو كانت له عسبة فورثته أعطيته مثل نصيب أحد منهن وإن كان سهمان ألف سهم وهكذا لو كانوا موالاً وإن قل عددهم وكان معهم وارث غيرهم زوجة أو غيرها أعطيته أبداً الأقل مما يصيب أحد ورثته ولو كان ورثته أخوة لأب وأخوة لأب وأخوة لأم فقال أعطوه مثل نصيب أحد أخوتي أو له مثل نصيب أحد أخوتي فذلك كله سواء ولا تبطل وصيته بأن الأخوة للأب لا يرثون ويعطى مثل نصيب أقل أخوة الذين يرثونه نصيباً إن كان أحد أخوته لأم أقل نصيباً أو بنى الأم أو الأب أعطى مثل نصيبه (قال) ولو قال أعطوه مثل أكثر نصيب وارثي نظر من يرثه فأيهم كان أكثره ميراثاً أعطى مثل نصيبه حتى يستكمل الثلث فإن جاوز نصيبه الثلث لم يكن له إلا الثلث إلا أن يشاء ذلك الورثة وهكذا لو قال أعطوه أكثر مما يصيب أحد من ميراثي أو أكثر نصيب أحد ولدي أعطى ذلك حتى

(الجعل والاجارة)

من الجامع من كتاب
الصادق وكتاب النكاح
من أحكام القرآن
ومن كتاب النكاح
القديم

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أنكح صلى الله عليه وسلم بالقرآن فلو نكحها على أن يعلمها قرأنا أو أتيتها بعبد ما أتى بالقرآن أو جاءها بالآبق ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف أجر التعليم (قال المزني) وبنصف أجر الحجى بالآبق فإن لم يعلمها أو لم يأتيها بالآبق رجعت عليه بنصف مهر مثلها لأنه ليس له أن يخلوها يعلمها (قال المزني) وكذا لو قال نكحت على خيطة ثوب بعينه فهلك الثوب فلها مهر مثلها وهذا أصح من قوله لو مات رجعت في ماله بأجر مثلها في تعليمه

(صدق ما يزيد بينه
وينقص) من الجامع
وغیر ذلك من كتاب
الصدق ونكاح القديم
ومن اختلاف الحديث
ومن مسائل شتى

(قال الشافعي) رحمه
الله وكل ما أصدقها
فلكته بالعقد وضمنته
بالدفع فلهما زيادة وعليها
نقصانه فان أصدقها
أمة أو عبد صغيرين
فكبرا أو أعميين فأبصر
ثم طلقها قبل الدخول
فعلها نصف قيمتهما يوم
قبضهما الا أن تشاء
دفعهما زائدين فلا
يكون له الا ذلك الا أن
تكون الزيادة غيرهما
بان يكونا كبرا كبيرا
بعيدا فالصغير يصلح
لما لا يصلح له الكبير
فيكون له نصف قيمتهما
وان كانا قصيرين فله
نصف قيمتهما الا أن
يشاء أن يأخذهما
فأقصين فليس لهما
منعه الا أن يكونا
يصلحان لما لا يصلح له
الصغير في نحو ذلك
وهذا كله ما لم يقض
له القاضي بنصفه
فتكون هي حيث شئت

يستكمل الثلث ولو قال أعطوه ضعف ما يصيب أكبر وادى نصيباً أعطى مثلي ما يصيب أكثر ولده نصيباً
ولو قال ضعفي ما يصيب ابني تطرت ما يصيب ابني فان كان مائة أعطيته ثلثمائة فأكون أضعفت المائة
التي تصيبه بميراثه مرة ثم مرة فذلك ضعفان وهكذا ان قال ثلاثة أضعاف وأربعة لم أزد على أن أنظر
أصل الميراث فأضعفه مرة بعد مرة حتى يستكمل ما أوصى له به ولو قال أعطوه مثل نصيب أحد من
أوصيته أعطى أقل ما يصيب أحد من أوصي له لأنني إذا أعطيته أقل فقد أعطيته ما أعلم أنه أوصى
له به فأعطيته باليقين ولا أجاوز ذلك لأنه شك والله تعالى أعلم

(باب الوصية بجزء من ماله)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال لفلان نصيب من مالي أو جزء من مالي أو حظ من مالي كان هذا
كله سواء ويقال للورثة أعطوه منه ما شئتم لان كل شيء جزء ونصيب وحظ فان قال الموصي له قد علم الورثة
أنه أراد أكثر من هذا أحلف الورثة ما تعلمه أراد أكثر مما أعطاه ونعطيته وهكذا لو قال أعطوه جزءاً قليلاً من
مالي أو حظاً أو نصيباً ولو قال مكان قليل كثيراً ما عرفت للكثير حداً وذلك أني لو ذهبت إلى أن أقول
الكثير كل ما كان له حكم وجدت قوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره
فكان مثقال ذرة قليلاً وقد جعل الله تعالى لها حكماً يري في الخير والشر ورأيت قليل مال الأديمين وكثيره
سواء يقضي بأدائه على من أخذه غصباً أو تعدياً أو استهلكه (قال الشافعي) ووجدت ربع دينار قليلاً
وقد يقطع فيه (قال الشافعي) ووجدت مائتي درهم قليلاً وفهنا ركة وذلك قد يكون قليلاً في كل ما وقع
عليه اسم قليل وقع عليه اسم كثير فلما يكن للكثير حد يعرف وكان اسم الكثير يقع على القليل كان ذلك
إلى الورثة وكذلك لو كان حياً فأقر لرجل بقليل ماله أو كثيره كان ذلك إليه فقي لم يسم شيئاً ولم يحدد فذلك
إلى الورثة لأنني لأعطيه بالشك ولأعطيه باليقين

(باب الوصية بشئ مسمى بغير عينه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أوصى لرجل فقال أعطوه عبدان رقيقاً أعطوه أي عبد شاة وكذلك
لو قال أعطوه شاة من غنمي أو بعير من ابلي أو حمار من جبري أو بغل من بغلي أعطاه الورثة أي ذلك
شاة أو بعير أو حمار أو بغل ولو قال أعطوه أحد رقيق أو بعض رقيق أو رأساً من رقيق أعطوه أي رأس شاة من رقيقه
ذكر أو أنثى صغيراً أو كبيراً معيباً أو غير معيب وكذلك إذا قال دابة من دوابي أعطوه أي دابة شاة أو أنثى
أو ذكر صغيراً كانت أو كبيرة وكذلك يعطونه صغيراً من الرقيق إن شاء أو كبيراً ولو أوصى فقال أعطوه
رأساً من رقيق أو دابة من دوابي فأت من رقيقه رأساً أو من دوابه دابة فقال الورثة هذا الذي أوصى له به
وأكرر الموصي له ذلك فقد ثبت للموصي به عبد أو رأس من رقيقه فيعطيه الورثة أي ذلك شاة وليس عليه
مامات ما حل الثلث ذلك كما لو أوصى له بمائة دينار فله من ماله مائة دينار لم يكن عليه أن يحسب عليه
ما حل ذلك الثلث وذلك أنه جعل المشقة فيما يقطع به اليهم فلا يبرون حتى يعطوه الا أن يهلك ذلك كله
فيكون كهلاك عبد أوصى له به بعينه وان لم يبق الا واحد مما أوصى له به من دواب أو رقيق فهو له وان
هلك الرقيق أو الدواب أو ما أوصى له به كله بطلت الوصية

(باب الوصية بشئ مسمى لا يملكه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال الموصي أعطوا فلاناً من غنمي أو بعير من ابلي أو عبدان من رقيق
أو دابة من دوابي فلم يوجد له دابة ولا شيء من الصنف الذي أوصى له به بطلت الوصية لأنه أوصى بشئ

مسمى أضافه الى ملكه لا يملكه وكذلك لو أوصى له وله هذا الصنف فهلاك أو باعه قبل موته بطلت الوصية له ولومات وله من صنف ما أوصى فيه شيء فمات ذلك الصنف الا واحدا كان ذلك الواحد للموصى له اذا حله ثالث ولومات فلم يبق منه شيء بطلت وصية الرجل له بذهابه ولو تصادفوا على أنه بقي منه شيء فقال الموصى له استهلكه الورثة وقال الورثة بل هلك من السماء كان السؤل قول الورثة وعلى الموصى له البيعة فان جاءها قبل الورثة أعطوه ما شئتم مما يكون مثله غشا لاقل الصنف الذي أوصى له به والقول في غنه قولكم اذا جئتم بشيء يحتمل واحفظوا له الآن بأني بيئته على أن أقله غشا كان مبلغ غشه كذا ولو استهلك ذلك كله وارث أو أجني كان للموصى له أن يرجع على مستهلكه من كان بمن أي شيء سلّمه له الوارث منه فان أخذ الوارث منه غن بعض ذلك الصنف وأفلس ببعضه رجع الموصى له على الوارث عما أصاب ماله له الوارث من ذلك الصنف بقدر ما أخذ كانه أخذ نصف غن غنم فقال الوارث أسلم له أدنى شاة منها وقيمتها درهمان فيرجع على الوارث بدرهم وهكذا في كل صنف والله تعالى أعلم

(باب الوصية بشاة من ماله)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلا أوصى لرجل بشاة من ماله قبل للورثة أعطوه أي شاة شئتم كانت عندكم أو اشتريتموها له صغيرة أو كبيرة ضائنة أو ماعرة فان قالوا نعطيها له وأرويه لم يكن ذلك لهم وان وقع على ذلك اسم شاة لان المعروف اذا قيل شاة ضائنة أو ماعرة وهكذا لو قالوا نعطيها تيسا أو كبشاً لم يكن ذلك لهم لان المعروف اذا قيل شاة أنها أنثى وكذلك لو قال أعطوه بعيرا أو ثورا من مالي لم يكن لهم أن يعطوه ماقه ولا بقرة لانه لا يقع على هذين اسم البعير ولا الثور على الافراد وهكذا لو قال أعطوه عشرة أيتى من مالي لم يكن لهم أن يعطوه فيها ذكرا وهكذا لو قال أعطوه عشرة أجبال أو عشرة أنوار أو عشرة أناس لم يكن لهم أن يعطوه أنثى من واحد من هذه الاصناف ولو قال أعطوه عشرا من غنمي أو عشرا من ابلي أو عشرا من أولاد غنمي أو ابلي أو بقري أو قال أعطوه عشرا من الغنم أو عشرا من البقر أو عشرا من الابل كان لهم أن يعطوه عشرا شاة أو انا كلها وان شاة أو كورا أو انا لان الغنم والبقر والابل جماع يقع على الذكور والاناث ولا شيء أولى من شيء ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس ذود صدقة فلم يختلف الناس أن ذلك في الذكور دون الاناث والاناث دون الذكور والذكور والاناث لو كانت لرجل ولو قال أعطوا فلانا من مالي دابة قيل لهم أعطوه ان شئتم من الخيل أو البغال أو الحمير أنثى أو ذكرا لانه ليس الذي كرمها بأولى باسم الدابة من الانثى ولكنه لو قال أنثى من الدواب أو ذكرا من الدواب لم يكن له الا ما أوصى به ذكرا كان أو أنثى صغيرا كان أو كبيرا أعجم كان أو سميما معيا كان أو سليما والله تعالى الموفق

(باب الوصية بشيء مسمى فيه لك بعينه أو غير عينه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أوصى الرجل لرجل بثلاث شيء واحد بعينه مثل عبد وسيف ودار وأرض وغير ذلك فاستحق ثلثا ذلك الشيء أو هلك وبقي ثلثه مثل دار ذهب السيل بثلاثها أو أرض كذلك فالثلث الباقي للموصى له به اذا خرج من الثلث من قبل أن الوصية موجودة وخارجة من الثلث

(باب ما يجوز من الوصية في حال ولا يجوز في أخرى)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال أعطوا فلانا كلبمن كلابي وكانت له كلاب كانت الوصية جائزة لان الموصى له يملكه بغير غنم وان استهلكه الورثة ولم يعطوه ماله أو غيرهم لم يكن له غنم يأخذه لانه لا غنم للكلب

ضامنة لما أصابه في يديها فان طلقها والنخل مطلقة فأراد أخذ نصفها بالطلع لم يكن له ذلك وكانت كالجارية الحبل والشاة الماخض ومخالفة لهما في أن الاطلاق لا يكون مغيرا للنخل عن حالها فان شئت أن تدفع اليه نصفها فليس له الا ذلك وكذلك كل شجر الا أن يرقل النخيل فيصير فحاما فلا يلزمه وليس له أن يترك النخلة على أن تستجني ثم تدفع اليه نصف الشجر لا يكون حقه مهجلا فتؤخره الا أن يشاء ولو أراد أن يؤخرها الى أن تجبد الثمرة لم يكن ذلك عليها وذلك أن النخل والشجر يزيدان الى الجداد وأنه لما طلقها وفيها الزيادة كان محولا دونها وكانت هي المالكة دونها وحقه في قيمته (قال المزني) ليس هذا عندني بشيء لا يميز بين النخل قد أرت فيكون غيرها للبايع حتى يستجنيها والنخل لا يشتري بمجمله ولو كانت مؤخره معاجزا

يسع عين مؤخره فلما
جازت مهيمة والنمر
فيها جاز رد نصفها
لزوج مهيلا والنمر
فيها وكان رد النصف
في ذلك أحق بالجواز
من الشراء فإذا جاز
ذلك في الشراء جاز في
الرد (قال الشافعي)
وكذلك الأرض تزرعها
أو تفرسها أو تحرقها
(قال المزني) الزرع
مضر بالأرض منقص
لها وإن كان لحصاده
غاية فله الخيار في
قبول نصف الأرض
منتقصة أو القصة
والزرع لها وليس نمر
الخلل مضرا بها فله
نصف الخلل والنمر لها
وأما الفرس فليس
بشيء لهما لأن لهما
غاية يفارقان فيها
مكانهما من جدداد

(١) قوله فإن اشترى
له الطبل الذي يضرب
به فكان يصلح إلى قوله
وإن كان الطبل الذي
يضرب به الخ كذا في
جميع التسخ ولعل في
العبارة سقطا وحرر
كتبه معصمه

ولم يكن له كلب فقال أعطوا قلما كلبا من مالي كانت الوصية باطلة لأنه ليس على الورثة ولا لهم أن يشتروا
من ثلثه كلبا فيعطوه أياه ولو استوهوه فهو به لهم لم يكن داخل في ماله وكان ملكا لهم ولم يكن عليهم أن
يعطوا ملكهم للوصي له والموصي لم يملكه ولو قال أعطوه طبلان من طبولي وله الطبل الذي يضرب به للعرب
والطبل الذي يضرب به للهو فإن كان الطبل الذي يضرب به للهو يصلح لشيء غير اللهو قيل للورثة أعطوه
أي الطبلين شتم لأن كلا يقع عليه اسم طبل ولو لم يكن له إلا أحد الصنفين لم يكن لهم أن يعطوه من
الأخر وهكذا لو قال أعطوه طبلان من مالي ولا طبل له ابتاع له الورثة أي الطبلين شأوا بما يجوز له فيه
وإن ابتاعوا له الطبل الذي يضرب به للعرب فن أي عود أو صفر شأوا ابتاعوه ويبتاعونه وعليه أي جلد
شأوا بما يصلح على الطبول فإن أخذوه بجلدة لا تعمل على الطبول لم يجز ذلك حتى يأخذوه بجلدة يتخذ
مثلها على الطبول وإن كانت أدنى من ذلك (١) فإن اشترى له الطبل الذي يضرب به فكان يصلح لغير الضرب
واشترى له طبلان فإن كان الجندان اللذان يجعلان عليهما يصلحان لغير الضرب أخذ بجلدة وإن كانا
لا يصلحان لغير الضرب أخذ الطبلين بغير جلدتين وإن كان يقع على طبل الحرب اسم طبل بغير جلدة أخذته
الورثة إن شأوا بلا جلد وإن كان الطبل الذي يضرب به لا يصلح إلا للضرب لم يكن للورثة أن يعطوه طبلان
الاطبل للحرب كملو كان أوصى له بأى دواب الأرض شاء الورثة لم يكن لهم أن يعطوه خنزيرا ولو قال أعطوه
كبيرا كان الكبير الذي يضرب به دون ماسواه من الطبول ودون الكبير الذي يتخذ النساء رؤسهن لأنهن
انما سمين ذلك كبرا تشبيها بهذا وكان القول فيه كما وصفت إن صلح لغير الضرب جازت الوصية وإن لم يصلح
إلا للضرب لم تجز عندى ولو قال أعطوه عودا من عوداني وله عودان يضرب بهما عودان قسي وعصى
وغيرها فالعود إذا وجه به المتكلم للعود الذي يضرب به دون ماسواه مما يقع عليه اسم عود فإن كان العود
يصلح لغير الضرب جازت الوصية ولم يكن عليه الأقل ما يقع عليه اسم عود أو صغره بلا وتر وإن كان لا يصلح
إلا للضرب بطلت عندى الوصية وهكذا القول في المزامير كلها وإن قال مزمار من مزاميرى أو من مالي فإن
كانت له مزامير شتى فأيهما شأوا أعطوه وإن لم يكن له إلا نصف منها أعطوه من ذلك النصف وإن قال مزمار
من مالي أعطوه أى مزمار شأوا نأى أو قصبة أو غيرها إن صلحت لغير الزمر وإن لم تصلح إلا للزمر لم يعط منها
شيئا ولو أوصى رجل لرجل بحجرة خمر بعينها بما فيها أهريق الخمر وأعطى طرف الحجرة ولو قال أعطوه
قوسا من قسي وله قسي معمولة وقسي غير معمولة أو ليس له منها شئ فقال أعطوه عودا من القسي كان عليهم
أن يعطوه قوسا معمولة أى قوس شأوا صغيرة أو كبيرة عريضة أو أى عمل شأوا إذا وقع عليها اسم قوس
زعم بالنبل أو النشاب أو الحسبان ومن أى عود شأوا ولو أرادوا أن يعطوه قوس جلاهي أو قوس نذاف
أو قوس كرسف لم يكن لهم ذلك لأن من وجه بقوس فأنما يذهب إلى قوس رعى بما وصفت وكذلك لو قال
أى قوس شتم أى قوس الدنيا شتم ولكنه لو قال أعطوه أى قوس شتم مما يقع عليه اسم قوس أعطوه
إن شأوا قوس نذاف أو قوس قطن أوها شأوا مما وقع عليه اسم قوس ولو كان له صنف من القسي فقال
أعطوه من قسي لم يكن لهم أن يعطوه من غير ذلك الصنف ولا عليهم وكان لهم أن يعطوه أيها شأوا كانت
عربية أو فارسية أو دودانية أو قوس حسان أو قوس قطن

(باب الوصية في المساكين والفقراء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل فقال ثلث مالي في المساكين فكل من لا مال له ولا
كسب يفتنه داخل في هذا المعنى وهو لا حرار دون المالك ممن لم يتم عتقه (قال) وينظر أين كان
ماله فيخرج ثلثه فيقسم في مساكين أهل ذلك البلد الذي به ماله دون غيرهم فإن كثروا حتى يغنيهم نقل
إلى أقرب البلدان له ثم كان هكذا حيث كان له مال صنع به هذا وهكذا لو قال ثلث مالي في الفقراء كان

مثل المساكين يدخل فيه الفقير والمساكين لأن المسكين فقير والفقير مسكين إذا أفرد الموصي القول هكذا ولو قال ثلث مالي في الفقراء والمساكين علمنا أنه أراد التمييز بين الفقر والمسكنة فالفقير الذي لا مال له ولا كسب يقع منه موقعا والمساكين من له مال أو كسب يقع منه موقعا ولا يفتنيه فيجعل الثلث بينهم نصفين ونعني به مساكين أهل البلد الذين أظهروهم ماله وفقراءهم وان قل ومن أعطى في فقراء أو مساكين فأعطا لمعنى فقراء ومسكنة فينظر في المساكين فإن كان فيهم من يخرجهم من المسكنة مائة وآخر يخرجهم من المسكنة نجسون أعطى الذي يخرجهم من المسكنة مائة مهيين والذي يخرجهم نجسون سهم ما وهكذا يصنع في الفقراء على هذا الحساب ولا يدخل فيهم ولا يفضل ذو قرابة على غيره إلا بما وصفت في غيره من قدر مسكنته أو فقره (قال) فإذا انقلت من بلد إلى بلد أو خص بها بعض المساكين والفقراء دون بعض كرهته ولم يبين لي أن يكون على من فعل ذلك ضمان ولكنه لو أوصى بفقراء أو مساكين فأعطى أحد الصنفين دون الآخر ضمن نصف الثلث وهو السدس ولا نقدر علمنا أنه أراد صنفين فخرم أحدهما ولو أعطى من كل صنف أقل من ثلاثة ضمن ولو أعطى واحدا ضمن ثلثي السدس لأن أقل ما يقسم عليه السدس ثلاثة وكذلك لو كان الثلث لصنف كان أقل ما يقسم عليه ثلاثة ولو أعطاهما اثنين ضمن حصه واحد إن كان الذي أوصى به السدس فنثلث السدس وإن كان الثلث فنثلث الثلث لأنه حصه واحد وكذلك لو قال ثلث مالي في المساكين يضعه حيث رأى منهم كان له أقل ما يضعه فيه ثلاثة ضمن إن وضعه في أقل منهم حصه مابقي من الثلاثة وكان الاختيار له أن يعهم ولا يضييق عليه أن يجتهد فيضعه في أحوجهم ولا يضعه كما وصفت في أقل من ثلاثة وكان له الاختيار إذا خص أن يخص قرابة الميت لأن إعطاء قرابته يجمع أنهم من الصنف الذي أوصى لهم وأنهم ذوو رحم على صلتها نواب

(باب الوصية في الرقاب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى بثلث ماله في الرقاب أعطى منها في المكاتبين ولا يتسدى منها عتق رقبة وأعطى من وجد من المكاتبين بقدر ما بقي عليهم وعوا كما وصفت في الفقراء والمساكين لا يختلف ذلك وأعطى ثلث كل مال له في بلد في مكاتب أهله (قال) وإن قال يضعه منهم حيث رأى فكأقلت في الفقراء والمساكين لا يختلف فإن قال يعتق به عني رقبا لم يكن له أن يعطي مكاتبه من درهما وإن فعل ضمن (١) وإن بلغ أقل من ثلاث رقاب لم يجزه أقل من عتق ثلاث رقاب فإن فعل ضمن حصه من تركه من الثلاث وإن لم يبلغ ثلاث رقاب وبلغ أقل من رقتين يجدهما ثمنا وفضل فضل جعل الرقتين أكثر ثمننا حتى يذهب في رقتين ولا يجبس شيئا لا يبلغ رقبة وهكذا لو لم يبلغ رقتين وزاد على رقبة ويجزئه أي رقبة اشترى صغيرة أو كبيرة أو ذكرا أو أنثى وأحب إلى أركي الرقاب وخيرها وأجراها أن يفك من سيده ملكه وإن كان في الثلث سعة تحتل أكثر من ثلاث رقاب ففيل أيهما أحب إليك أقلل الرقاب واستغلاؤها أو أكثرها واسترخاها قال أكثرها واسترخاها أحب إلى فإن قال ولم قيل لأنه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضومها عضوا منه من النار ويريد بعضهم في الحديث حتى الفرج بالفرج

(باب الوصية في الغارمين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى بثلث ماله في الغارمين فالقول أنه يقسم في غارمي البلد الذي به ماله وفي أقل ما يعطاه ثلاثة فصاعدا كالقول في الفقراء والرقاب وفي أنه يعطي الغارمون بقدر غرمهم كالقول في الفقراء لا يختلف ويعطي من له الدين عليهم أحب إلى ولو أعطوه في دينهم رجوت أن يسع

وحصاد وليس كذلك القيراس لأنه ثابت في الأرض فله نصف قيمتها وأما الحشرت فزيادة لها فليس عليها أن تعطيه نصف ما زاد في ملكها إلا أن تشاء وهذا عندى أشبه بقوله وبالله التوفيق (قال الشافعي) ولو ولدت الأمة في يديه أو نتجت الماشية فنقصت عن حالها كان الولد لها دونه لأنه حدث في ملكها فإن شئت أخذت أنصافها ناقصة وإن شئت أخذت أنصاف يسها يوم أصدقها (قال المرنى) هذا قياس قوله في أول باب ما جاء في الصداق في كتاب الام وهو قوله وهذا خطأ على أصله (قال الشافعي)

(١) قوله وإن بلغ أقل من ثلاث رقاب وقوله بعد وبلغ أقل من رقتين كذا في النسخ بزيادة لفظ أقل من في الموضعين والتأخر أنهم من زيادة التامخ والمعنى على سقوطهما فتأمل كتبه معصمه

فان اصدقها عرضا
بعينه أو عبدا فهلك
قبل أن يدفعه فلها
قيمتها يوم وقع النكاح
فان طلبته فنعها فهو
غاصب وعليه أكثر
ما كان قيمة (قال
المرزقي) قد قال في
كتاب الخلع لأصدقها
دارا فاحتوت قبل
أن تقبضها كان لها
الخيار في أن ترجع
بمهر مثلها أو تكون
لها العرصة بمحضها
من المهر وقال فيه
أيضا لو خلعها على
عبد بعينه فمات
قبل أن يقبضه رجعت
عليها بمهر مثلها كما
رجعت لو اشتراها
فان رجعت بالثمن
الذي قبضت (قال
المرزقي) هذا أشبه بأصله
لأنه يجعل بدل النكاح
وبدل الخلع في معنى
بدل البيع المستهلك
فاذا بطل البيع قبل
أن يقبض وقد قبض
البطل واستهلك رجعت
بقية المستهلك وكذلك
النكاح والخلع اذا
بطل بطله سار جع
بقية ما هو مهر المثل
كبيع المستهلك

(باب الوصية في سبيل الله)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل بثلث ماله في سبيل الله أعطيه من أراد الغزو لا يجزى
عندي غيره لأن من وجه بأن أعطى في سبيل الله لا يذهب إلى غير الغزو وإن كان كل ما أريد الله به من
سبيل الله والقول في أن يعطاه من غزاه من غير البلد الذي به مال الموصي ويجمع عمومهم وأن يعطوا بقدر
مغازيهم اذا بعدت وقرب مثل القول في أن تعطى المساكين بقدر مسكنتهم لا يختلف وفي أقل من
يعطاه وفي مجاوزته إلى بلد غيره مثل القول في المساكين لا يختلف ولو قال أعطوه في سبيل الله أو في سبيل الخير
أو في سبيل البر أو في سبيل الثواب جزئ أجزاء فاعطيه ذو قرابته فقراء كانوا أو أغنياء والفقراء والمساكين
وفي الرقاب والغارمين والغزاة وابن السبيل والحاج ودخل الضيف وابن السبيل والسائل والمعتقر فيهم
أو في الفقراء والمساكين لا يجزى عندي غيره أن يقسم بين هؤلاء لكل صنف منهم سهم فان لم يفعل الوصي
ضمن سهم من منعه اذا كان موجودا ومن لم يجده حبس له سهمه حتى يجده بذلك البلد أو ينقل إلى أقرب
البلدان به من فيه ذلك الصنف فيعطونه

(باب الوصية في الحج)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا مات الرجل وكان قد حج حجة الاسلام فأوصى أن يحج عنه فان بلغ
ثلثه حجة من بلده أو حج عنه رجل من بلده وان لم يبلغ أو حج عنه رجلا من حيث بلغ ثلثه (قال الربيع) الذي
يذهب إليه الشافعي أنه من لم يكن حج حجة الاسلام أن عليه أن يحج عنه من رأس المال وأقل ذلك من الميقات
(قال الشافعي) ولو قال أحجوا عني فلان بمائة درهم وكانت المائة أكثر من اجازته أعطيها لأنها وصية له
كان بعينه أو بغير بعينه مالم يكن وارثا فان كان وارثا فأوصى له أن يحج عنه بمائة درهم وهي أكثر من
أجر مثله قبل له ان شئت فأحج عنه بأجر مثلك ويطل الفضل عن أجر مثلك لأنها وصية والوصية لو ارث
لا تجوز وان لم تشأ أحجنا عنه غيرك بأقل ما يقدر عليه أن يحج عنه من بلده والاجارة بيع من البيوع
فاذا لم يكن فيها حاجة فليست بوصية الا ترى أنه لو أوصى أن يشتري عبد لو ارث فبعت فاشترى بقيته جاز
وهكذا لو أوصى أن يحج عنه فقال وارثه أنا حج عنه بأجر مثلي جاز له أن يحج عنه بأجر مثله (قال) ولو
قال أحجوا عني بثلثي حجة وثلثه يبلغ أكثر من حج جاز ذلك لغير وارث ولو قال أحجوا عني بثلثي وثلثه يبلغ
حججا فمن أجاز أن يحج عنه متطوعا حج عنه بثلثه بقدر ما بلغ لا يزيد أحد أو يحج عنه على أجر مثله فان فضل من
ثلثه مالا يبلغ أن يحج عنه أحده من بلده أو حج عنه من أقرب البلد إلى مكة حتى ينفد ثلثه فان فضل درهم
أو أقل مما لا يحج عنه به أحد رد ميراثا وكان كن أوصى لمن لم يقبل الوصية (قال) فان أوصى أن
يحج عنه حجة أو حججا في قول من أجاز أن يحج عنه فأحج عنه ضرورة لم يحج فالج عن الحاج لاعتن الميت
وبرد الحاج جميع الاجرة (قال) ولو استؤجر عنه من حج فأفسد الحج بجمع الاجارة لأنه أفسد العمل
الذي استؤجر عليه ولو أحجوا عنه امرأة أجزأ عنه وكان الرجل أحب إلى ولو أحجوا رجلا عن امرأة أجزأ
عنها (قال) واحصار الرجل عن الحج مكتوب في كتاب الحج وإذا أوصى الرجل أن يحجوا عنه رجلا فمات
الرجل قبل أن يحج عنه أو حج عنه غيره كما لو أوصى أن يعتق عنه رقبة فابتعت فلم تعتق حتى ماتت أعتق عنه
أخرى ولو أوصى رجل قد حج حجة الاسلام فقال أحجوا عني فلان بمائة درهم وأعطوا ما بقي من ثلثي فلان
وأوصى بثلث ماله لرجل بعينه فلموصى له بالثلث نصف الثلث لانه قد أوصى له بالثلث والحاج ولو وصى
له بما بقي من الثلث نصف الثلث ويحج عنه رجل بمائة

(باب العتق والوصية في المرض)

أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته ليس له مال غيرهم وذكر الحديث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فعتق البتات في المرض إذا مات المعتق من الثلث وهكذا الهبات والصدقات في المرض لأن كله شيء أخرجه المالك من ملكه بلا عوض مال أخذه فإذا أعتق المريض عتق ببات وعتق تديرو وصية بدئي بعتق البتات قبل عتق التديرو والوصية وجميع الوصايا فان فضل من الثلث فضل عتق منه التديرو والوصايا وأنفذت الوصايا لأهلها وان لم يفضل منه فضل لم تكن وصية وكان ثلث مات لأماله وهكذا كل ما وهب فقبضه الموهوب له أو تصدق به فقبضه لان يخرج ذلك في حياته وأنه مملوك عليه ان عاش بكل حال لا يرجع فيه فهي كالتزيم بكل حال في ثلث ماله بعد الموت وفي جميع ماله ان كانت له حصة والوصايا بعد الموت لم تلتزمه الا بعد موته فكان له ان يرجع فيها في حياته فإذا أعتق رقيقاً له لأماله غير هبة في مرضه ثم مات قبل أن تحدث له حصة فان كان عتقه في كلمة واحدة مثل أن يقول انهم أحرار أو يقول رقيق أو كل مملوك لي أفرع بينهم فأعتق ثلثه وأرق الثلثان وان أعتق واحداً واثنتين ثم أعتق من بقي بدئي بالاول بمن أعتق فان خرج من الثلث فهو حر وان لم يخرج عتق ما خرج من الثلث ورق ما بقي وان فضل من الثلث شيء عتق الذي يليه ثم هكذا أبداً لا يعتق واحد حتى يعتق الذي بدأ يعتقه فان فضل فضل عتق الذي يليه لانه لزمه عتق الاول قبل الثاني وأحدث عتق الثاني والاول خارج من ملكه بكل حال ان صم وكل حال بعد الموت ان خرج من الثلث فان لم يفضل من الثلث شيء بعد عتقه فأنما أعتق ولا ثلث له (قال) وهكذا لو قال لثلاثة أعبد له أنتم أحرار ثم قال ما بقي من رقيق حربي بالثلاثة فان خرجوا من الثلث أعتقوا معاً وان عجز الثلث عنهم أقرع بينهم وان عتقوا معاً أو فضل من الثلث شيء أقرع بين من بقي من رقيقه ان لم يحلهم الثلث ولو كان مع هؤلاء مدبرون وعبيد وقال ان مت من مرضي فهم أحرار بدئي بالذين أعتق عتق البتات فان خرجوا من الثلث ولم يفضل شيء لم يعتق مدبر ولا موصى بعته بعينه ولا صفته وان فضل من الثلث عتق المدبر والموصى بعته بعينه ولا صفته وان عجز عن أن يعتقوا معاً كانوا في العتق سواء لا يبدأ المدبر على عتق الوصية لان كلا وصية ولا يعتق بحال الا بعد الموت وله أن يرجع في كل في حياته ولو كان في المعتق في المرض عتق ببات أماء فولد من بعد العتق وقبل موت المعتق فخرجوا من الثلث ولم يخرج الولد عتقوا والاماء من الثلث والاولاد أحرار من غير الثلث لانهم أولاد حرار ولو كانت المسئلة بحالها وكان الثلث ضيقاً عن أن يخرج جميع من أعتق من الرقيق عتق ببات قومنا الاماء كل أمة منهم معها ولدها لا يفرق بينها وبينه ثم أقرعنا بينهم فأى أمة خرجت في سهم العتق عتقت من الثلث وتبعها ولدها من غير الثلث لاننا قد علمنا أنه ولد حر لا يرق وإذا ألعينا قيم الاولاد الذين عتقوا بعنتهم أمهم فزاد الثلث أعدنا القرعة بين من بقي فان خرجت أمة معها ولدها أعتقت من الثلث وعتق ولدها لانه ابن حرة من غير الثلث فان بقي من الثلث شيء أعدناه هكذا أبداً حتى نستوطنه كله (قال) وان ضاق ما يسبق من الثلث فعتق ثلث أم ولد منهن عتق ثلث ولدها معها ورق ثلثا بكارق ثلثاها ويكون حكم ولدها حكمها فاعتق منها قبل ولادته عتق منه وإذا وقعت عليها قرعة العتق فأنما أعتقنا قبل الولادة وهكذا ولو ولد منهم بعد العتق البتات وموت المعتق لاقبل من ستة أشهر أو أكثر (قال الشافعي) وإذا أوصى الرجل بعتق أمة بعد موته فان مات من مرضه أو سفره فولدت قبل أن يموت الموصى فولد لها مملوك لانهم ولدوا قبل أن يعتق في الحين الذي لو شاء أرقها وباعها وفي الحين الذي لو صبح بطلت وصيتها ولو كان عتقها تديرو كان فيه قولان أحدهما أخذ لانه يرجع في التديرو والاخر ان ولدها بمنزلها لانه عتق واقع بكل حال ما لم يرجع فيه وقد

(قال) ولو جعل عمر النخل في قوارير وجعل عليها صقراً من صقر نخلها كان لها أخذه وزعه من القوارير فإذا كان اذا نزع فسد ولم يبق منه شيء ينتفع به كان لها الخيار في أن تأخذه أو تأخذ منه مثله ومثل صقره ان كان له مثل أو قيمته ان لم يكن له مثل ولو ربه رب من عنده كان لها الخيار في أن تأخذه وتزعه ما عليه من الرب وتأخذ من مثل التراب اذا كان اذا خرج من الرب لا يبقى بإبقاء التراب الذي لم يصبه الرب أو يتغير طعمه (قال) وكل ما أصيب في يده بفضله أو غيره فهو كالغاصب فيه الا أن تكون أمة فطأها فتلد منه قبل الدخول ويشول كنت أراها لا تلأثم الا نصفها حتى أدخل فيقوم الولد عليه يوم سقط ويلحق به ولها مهرها وان شئت أن تسترقها فهي لها وان شئت أخذت قيمتها منه أكثر ما كانت

قيمة ولا تكون أم ولله
وانما جعلت لها الخيار
لان الولادة تغيرها عن
حالتها يوم اصدقها
(قال المزني) وقد قال
ولو اصدقها عبدا
فاصابته عيبا
فردته ان لها مهر
مثلها وهذا بقوله أولى
(قال المزني) واذ لم
يختلف قوله ان لها الرد
كلرد في البيع بالعيب
فلا يجوز اخذ قيمة
ماردت في البيع وانما
ترجع الى ما دفعته فان
كان فائتافقيته وكذلك
البضع عنده كالبيع
القائت وبما يؤكد
ذلك ايضا قوله في الخلع
لو خلعها بعد فاصاب
به عيبا انه برده ويرجع
بغير مثلها فسوى في
ذلك بينه وبينها وهذا
بقوله أولى (قال
الشافعي) ولو اصدقها
شعصا من دار فقيسه
الشعفة بغير مثلها لان
التزويج في عامة حكمه
كالبيع واختلف قوله
في الرجل يتزوجها
بعد يساوي ألفا على
أن زاده ألفا ومهر
مثلها يبلغ ألفا فبطله
في أحد القولين وأجازه

اختلف في الرجل يوصي بالعتق ووصايا غيره فقال غير واحد من المفتين يبدأ بالعتق ثم يجعل ما بقي من
الثالث في الوصايا فان لم يكن في الثالث فضل عن العتق فهو رجل أوصى فيما ليس له (قال) ولست أعرف
في هذا أمرا يلزم من أثر ثابت ولا إجماع لا اختلاف فيه ثم اختلف قول من قال هذا في العتق مع الوصايا
فقال نكرة بهذا وفارقه أخرى فزعم أن من قال لعتقه اذ امت فانت حر وقال ان مت من مرضي هذا فانت
حر فأوقع له عتقا بموته بلا وقت بدى بهذا على الوصايا فلم يصل الى أهل الوصايا وصية الا فصلا عن هذا وقال
اذا قال أعتقوا عبدي هذا بعد موتي أو قال عبدي هذا حر بعد موتي يوم أو بشهر أو ووف من الاوقات
لم يبدأ بهذا على الوصايا وحاص هذا أهل الوصايا واحتج بأنه قيل يبدأ بالعتق قبل الوصية وما أعله قال
يبدأ بالعتق قبل الوصية مطلقا ولا يحاظر العتق الوصية مطلقا بل فرق القول فيه بغير حجة فيما أرى والله
المستعان (قال) ولا يجوز في العتق في الوصية الا واحد من قولين إما أن يكون العتق اذا وقع بأي حال
ما كان بدى على جميع الوصايا فلم يخرج منها شيء حتى يكمل العتق وإما أن يكون العتق وصية من الوصايا
يخاص بها المعتق أهل الوصايا فيصيبه من العتق ما أصاب أهل الوصايا من وصاياهم ويكون كل عتق كان
وصية بعد الموت وقت أو بغير وقت سواء أو يفرق بين ذلك خبر لازم وأجماع ولا أعلم فيه واحدا منهما فن
قال عبدي مدبر أو عبدي هذا حر بعد موتي أو متى مت أو ان مت من مرضي هذا أو أعتقوه بعد موتي
أو هو مدبر في حياته فاذا امت فهو حر فهو كله سواء ومن جعل المعتق يخاص أهل الوصايا فأوصى معه
بوصية خاص العبد في نفسه أهل الوصايا في وصاياهم فأصابه من العتق ما أصابهم ورق منه ما لم يخرج من
الثالث وذلك أن يكون ثمن العبد خمسين دينارا وقيمة ما بقي من ثلثه بعد العتق خمسين دينارا فيوصي بعتق
العبد ويوصي لرجل بخمسين دينارا ولا يخرج بمائة دينار فيكون ثلثه مائة ووصيته مائتين فلنكل واحد
من الموصي لهما نصف وصيته فيعتق نصف العبد ويرق نصفه ويكون لصاحب الخمسين خمسة وعشرون
واللوصي له بالمائة نحسون

(باب التكملة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أوصى رجل لرجل بمائة دينار من ماله أو بدار موصوفة بعين أو بصفة
أو بعبد كذلك أو متاع أو غيره وقال ثم ما فضل من ثلثي فلان كان ذلك كما قال يعطى الموصي له بالشيء
بعينه أو بصفته ما أوصى له به فان فضل من الثلث شيء كان للموصي له بما فضل من الثلث وان لم يفضل شيء
فلا شيء له (قال الشافعي) ولو كان الموصي له به عبدا أو شيئا يعرف بعينه أو بصفة مثل عبد أو دار أو عرض
من العروض فهلك ذلك الشيء هلك من مال الموصي له وقوم من الثلث ثم أعطى الذي أوصى له بتكملة الثلث
ما فضل عن قيمة الهالك كما يعطاه لوسم الهالك فدفع الى الموصي له به (قال) ولو كان الموصي به عبدا فانت
الموصي وهو صحيح ثم اعوز قومه جميعا بحاله يوم مات الموصي وبقية مثله يومئذ فأخرج من الثلث ودفع
الى الموصي له به كهيئته ناقصا أو تاما وأعطى الموصي له بما فضل عنه ما فضل عن الثلث وانما القيمة في
جميع ما أوصى به بعينه يوم يموت الميت وذلك يوم تجب الوصية (قال الشافعي) واذا قال الرجل ثلث
مالي الى فلان يضعه حيث أراء الله فليس له أن يأخذ لنفسه شيئا كما لا يكون له لو أمره أن يبيع له شيئا أن
يبيعه من نفسه لان معنى يبيعه أن يكون مبايعا به وهو لا يكون مبايعا الا بغيره وكذلك معنى يضعه يعطيه
غيره وكذلك ليس له أن يعطيه وارثا لثالث لانه انما يجوز له ما كان يجوز لثالث فلما لم يكن يجوز لثالث أن
يعطيه لم يجوز لمن صيره اليه أن يعطى منه من لم يكن له أن يعطيه (قال) وليس له أن يضعه فيما ليس لثالث فيه
نظر كاليس له لو وكله بشيء أن يفعل فيه ما ليس له فيه نظر ولا يكون له أن يحبس عند نفسه ولا يودعه غيره
لانه لا أجر لثالث في هذا وانما الاجر لثالث في أن يدل في سبيل الخير التي يرجى أن تقرب به الى الله عز وجل

(قال الشافعي) فأختار الوصي إليه أن يعطيه أهل الحاجة من قرابة الميت حتى يعطي كل رجل منهم غيرهم فإن أعطاهم هو أفضل من إعطاه غيرهم لما يتفردون به من صلة قرابتهم الميت ويشركون به أهل الحاجة في حاجاتهم (قال) وقرابته ما وصفت من القرابة من قبل الأب والامم ما وليس الرضاع قرابة (قال) وأحب إليه أن كان له رضاء أن يعطيهم دون جيرانه لأن حرمة الرضاع تقابل حرمة النسب ثم أحبه أن يعطي جيرانه الأقرب منهم فالأقرب وأقصى الجوار فيها أربعون داراً من كل ناحية ثم أحبه أن يعطيه أفقر من يجده وأشد تعففاً واستئثاراً ولا يبق منه في يده شيئاً يمكنه أن يخرج به ساعة من نهار

(باب الوصية للرجل وقبوله ورده)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل المريض لرجل بوصية ما كانت ثممات فلموصى له قبول الوصية وردها لا يجبر أن يملك شيئاً لا يريد ملكه بوجه أبداً إلا بأن يرث شيئاً فإنه إذا ورث لم يكن له دفع الميراث وذلك أن حكماً من الله عز وجل أنه نقل ملك الموتى إلى ورثتهم من الأحياء فأما الوصية والهبة والصدقة وجميع وجوه الملك غير الميراث فالملك لها بالخيار إن شاء قبلها وإن شاء ردها ولو أتى أجبر نازحاً على قبول الوصية جبراً إن أوصى له بعيد زمناً أن يتفق عليهم فأدخلنا الضرر عليه وهو لم يجبه ولم يدخله على نفسه (قال الشافعي) ولا يكون قبول ولا رد في وصية في حياة الموصي فلو قبل الموصي له قبل موت الموصي كان له الرد إذا مات ولو رد في حياة الموصي كان له أن يقبل إذا مات ويجبر الورثة على ذلك لأن تلك الوصية لم تجب إلا بعد موت الموصي فأما في حياته فقبوله ورده وصحته سواء لأن ذلك فيما لم يملك (قال) وهكذا لو أوصى له بأبيه وأمه وولده كانوا كسائر الوصية إن قبلهم بعد موت الموصي عتقوا وإن ردهم فهم مما لم يتركهم الميت لا وصية فيهم فهم لورثته « قال الربيع » فإن قبل بعضهم ورده بعضاً كان ذلك له وعق عليه من قبل وكان من لم يقبل مملوكاً لورثة الميت ولو مات الموصي ثم مات الموصي له قبل أن يقبل أو يرد كان لورثته أن يقبلوا أو يردوا فمن قبل منهم فله نصيبه غير أنه مما قبل ومن رد كان مارد لورثة الميت ولو أن رجلاً تزوج جارية فجاءت له ثم أوصى له بها ومات فلم يعلم الموصي له بالوصية حتى ولدت له بعد موت سيدها ولداً كثيراً فإن قبل الوصية فن ولدت له بعد موت السيده تملكهم بما ملكه به أمهم وإذا ملك ولده عتقوا عليه ولم تكن أمهم أم ولده حتى تلد بعد قبولها منه لستة أشهر فأكثر فتكون بذلك أم ولد وذلك أن الوطء الذي كان قبل القبول إنما كان وطء نكاح والوطء بعد القبول وطء ملك والنكاح منفسخ ولو مات قبل أن يرد أو يقبل قام ورثته مقامه فإن قبلوا الوصية فأعمال ملكوا لا يهيم فأولاد أبيهم الذين ولدت بعد موت سيدها الموصي أحرار وأمهم مملوكة وإن ردها كانوا مملوكاً لهم وأكرمهم ردها وإذا قبل الموصي له الوصية بعد أن تجب له بموت الموصي ثم ردها فهي مال من مال الميت مورثة عنه كسائر ماله ولو أراد بعد ردها أخذها بأن يقول إنما أعطيتكم مالم تقبضوا جازاً أن يقولوا له لم تملكها بالوصية دون القبول فلما كنت إذا قبلت مملوكها وإن لم تقبضها لأنها لا تشبه هبات الأحياء التي لا يملكها إلا قبض الموهوبة له لها جار عليك ما تركت من ذلك كما جاز لك ما أعطيت بلا قبض في واحد منهما وجاز لهم أن يقولوا ردكها إبطال لحقت فيما أوصى لك به الميت ورد إلى ملك الميت فيكون مورثاً عنه (قال) ولو قبلها ثم قال قدرتها فلان من بين الورثة أو كان له على الميت دين فقال قدرتها فلان من بين الورثة قيل قولك ركنه فلان يحتل معيناً أظهرهما ركنه تشيعاً فلان أو تفر بالي فلان فإن كنت هذا أردت فهذا متروك للميت فهو بين ورثته وكلهم وأهل وصاياه ودينه كما ترك وإن مات قبل أن تستل فهو هكذا الآن هذا أظهر معانيه كما تقول عفوت عن ديني على فلان فلان ووضعت عن فلان حق فلان أي بشقاعة فلان أو حفظ فلان أو التقرب إلى فلان وإن لم تحت فسلناك فقلت تركت وصيتي أو تركت ديني

لفلان

في الآخر وجعل ما أصاب قدر المهر من العبد مهوراً وما أصاب قدر الالف من العبد مبيعاً (قال المزني) أشبه عندي بقوله أن لا يجبر لانه لا يجبر البيع إذا كان في عقده كراء ولا الكتابة إذا كان في عقده مبيع ولو أصدقها عبداً فدبرته ثم طلقها قبل الدخول لم يرجع في نصفه لأن الرجوع لا يكون إلا بانخارجها إياه من ملكها (قال المزني) قد أجاز الرجوع في كتاب التسيير بغير انخارج له من ملكه وهو بقوله أولى (قال المزني) إذا كان التسيير وصية له برقبته فهو كما لو أوصى لغيره برقبته مع أن رد نصفه إليه انخارج من الملك (قال الشافعي) ولو تزوجها على عبد فوجد حراً فعليه قيمته (قال المزني) هذا غلط وهو يقول لو تزوجها بشئ فاستحق رجعت إلى مهر مثلها ولم تكن لها قيمته لأنهم أعتككها فهي من ملك قيمة الحر بعد

(قال الشافعي) وإذا شاهد الزوج الولي والمرأة أن المهر كذا ويعين أكثر منه فاختلف قوله في ذلك فقال في موضع السر وقال في غيره العلانية وهذا أولى عندي لأنه انما ينظر الى العقود وما قبلها وعقد (قال الشافعي) وإن عقد عليه التكاح بعشرين يوم الخمس ثم عقد عليه يوم الجمعة بثلاثين وطلبتهم بما فهمها لاتهمان كاحان (قال المزني) رحمه الله الزوج أن يقول كان الفراق في التكاح الثاني قبل الدخول فلا يلزمه إلا مهر ونصف في قياس قوله (قال الشافعي) ولو أصدق أربع نسوة ألفا قسمت على قدر مهورهن كالأشترى أربعة أعبد في صفقة فيكون الثمن مقسوما على قدر قيمتهم (قال المزني) رحمه الله تطهرهن أن يشتري من أربع نسوة من كل واحدة عبد ابن واحد فتجهل كل واحدة منهن ثمن عبدها كما

لفلان وهبته لفلان من بين الورثة فذلك لفلان من بين الورثة لأنه وهب له شيئا ملكه وإذا أوصى رجل رجلين بعبد أو غيره فقبل أحدهما ورث الآخر فقبل نصف الوصية ونصف الوصية مردود في مال الميت ولو أوصى رجل رجلين بجارية فمات الموصي ولم يقبل الموصي له ولم يرد حتى وهب انسان الجارية مائة دينار والجارية ثلث مال الميت ثم قبل الوصية فالجارية له لا يجوز فيما وهب لها وفي ولادته بعد موت السيد وقبل قبول الوصية وردها الا واحد من قولين أن يكون ما وهب الجارية أو ولدها ملكا للموصي له بها لأنها كانت خالصة من مال الميت الى ماله الآن له ان شاء أن يردّها ومن قال هذا قال هو وان كان له ردها فماتت ردها اخراج لها من ماله كاله أن يخرج من ماله ما شاء فإذا احتسب كانت هي وملك ما وهب للامة ولولدها لمن يملكها فالموصي له بها المالك لها ومن قال هذا قال فان استهلك رجل من الورثة شيئا مما وهب لها أو ولدها فهو ضامن له للموصي له بها وكذلك ان جنى أجنبي على ماله أو نفسه أو ولدها فالموصي له بها ان قبل الوصية انصهر في ذلك لأنه وان مات الموصي له بها قبل القبول والرد فورثته يقومون مقامه في ذلك كله والقول الثاني أن ذلك كله لورثة الموصي وأن الموصي له انما يملك اذا اختار قبول الوصية وهذا قول منكر لانقول به لان القبول انما هو على شيء ملك متقدما ليس على شيء حادث وقد قال بعض الناس تكون له الجارية وثلاث أولادها وثلاث ما وهب لها وان كانت الجارية لا يخرج من الثلث فولدت أولادا بعد موت الموصي ووهب لها مال لم يكن في كتاب الشافعي من هذه المسئلة غير هذا بقي في المسئلة الجواب

(باب ما نسخ من الوصايا)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقا على المتقين فمن بدله بعد ما سمعه الآية (قال الشافعي) وكان فرضا في كتاب الله تعالى على من ترك خيرا واخير المال أن يوصي لوالديه وأقربيه ثم زعم بعض أهل العلم بالقرآن أن الوصية للوالدين والأقربين الوارثين منسوخة واختلقوا في الأقربين غير الوارثين فأكثر من لقيت من أهل العلم عن حفص بن غنيم قال الوصية منسوخة لأنه انما أمر بها اذا كانت انما يورث بها فلما قسم الله تعالى ذكره الموارث كانت تطوعا (قال الشافعي) وهذا ان شاء الله تعالى كله كما قالوا فان قال قائل ما دل على ما وصفت قبل له قال الله تبارك وتعالى ولا يورثه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث فان كان له اخوة فلامه السدس أخبرنا ابن عيينة عن سليمان الأحول عن مجاهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا وصية لوارث وما وصفت من أن الوصية للوارث منسوخة بأي الموارث وأن لا وصية لوارث مما لا يعرف فيه عن أحد من لقيت خلافا (قال الشافعي) وإذا كانت الوصايا من أمر الله تعالى ذكره بالوصية له منسوخة بأي الموارث وكانت السببة تدل على أنها لا تجوز لوارث وتدل على أنها تجوز لغير قرابة دل ذلك على نسخ الوصايا للورثة وأشبه أن يدل على نسخ الوصايا لغيرهم (قال) ودل على أن الوصايا للوالدين وغيرهما من يرث بكل حال اذا كان في معنى غير وارث فالوصية له جائزة ومن قبل أنها انما بطلت وصيته اذا كان وارثا فإذا لم يكن وارثا فليس يبطل الوصية وإذا كان الموصي يتناول من شاء بوصيته كان والعمدون قرابته اذا كانوا غير ورثة في معنى من لا يرث ولهم حق القرابة وصلة الرحم فان قال قائل فأن الدلالة على أن الوصية لغير ذي الرحم جائزة قيل له ان شاء الله تعالى حديث عمران بن حصين أن رجلا أعتق ستة مملوكين له ليس له مال غيرهم فقرأهم النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة أجزاء فأعتق اثنين وأرق أربعة والمعتق عربي وانما كانت العرب تلك من لا قرابة بينها وبينه فلو لم تجز الوصية الا لذي قرابة لم تجز للمملوكين وقد أجازها لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم

(باب الخلاف في الوصايا)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن طلوس عن أبيه (قال الشافعي) والجهة في ذلك ما وصفنا من الاستدلال بالسنة وقول الأكثر من لقينا لحفظنا عنه والله تعالى أعلم

(باب الوصية للزوجة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم الآية وكان فرض الزوجة أن وصي لها الزوج بمحتاج إلى الحول ولم أحفظ عن أحد خلافاً أن المتاع النفقة والسكنى والكسوة إلى الحول وثبت لها السكنى فقال غيرنا خراج ثم قال فان خرجن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن من معروف فدل القرآن على أنهن إن خرجن فلا جناح على الأزواج لأنهن تركن ما فرض لهن ودل الكتاب العزيز إذا كان السكنى لها فرضاً فكت حقه ما فيه ولم يجعل الله تعالى على الزوج حرجاً أن من ترك حقه غير ممنوع له لم يخرج من الحق عليه ثم حفظت عن أرضي من أهل العلم أن نفقة المتوفى عنها زوجها وكسوتها حولا منسوخ بآية الموارث قال الله عز وجل ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلهن الثلث مما تركن من بعد وصية يوصون بها أو دين (قال الشافعي) ولم أعلم بخلاف ما وصفت من نسخ نفقة المتوفى عنها وكسوتها سنة وأقل من سنة ثم احتمل سكنها إذا كان مذكوراً مع نفقتها بأنه يقع عليه اسم المتاع أن يكون منسوخاً في السنة وأقل منها كما كانت النفقة والكسوة منسوختين في السنة وأقل منها واحتمل أن تكون نسخت في السنة وأثبتت في عدة المتوفى عنها حتى تنقضي عدتها بأصل هذه الآية وأن تكون داخلية في جملة المعتدات فإن الله تبارك وتعالى يقول في المطلقات لا يخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا بأئين بغاشية مينة فلما فرض الله في المعتدة من الطلاق السكنى وكانت المعتدة من الوفاة في معناها احتملت أن يجعل لها السكنى لأنها في معنى المعتدات فإن كان هذا هكذا فالسكنى لها في كتاب الله عز وجل منصوص أو في معنى من نص لها السكنى في فرض الكتاب وإن لم يكن هكذا فالفرض في السكنى لها في السنة ثم فيما أحفظ عن حفظت عنه من أهل العلم أن المتوفى عنها السكنى والنفقة فإن قال قائل فإن السنة في سكنى المتوفى عنها زوجها قبل أخيراً ما لا عن سعد بن اسحق عن كعب بن عجرة (قال الشافعي) وما وصفت في متاع المتوفى عنها هو الأمر الذي تقوم به الحجة والله تعالى أعلم وقد قال بعض أهل العلم بالقرآن إن آية الموارث للوالدين والأقربين وهذا ثابت للزوجة وإنما نزل فرض ميراث المرأة والزوجة بعد وإن كان كما قال فقد أثبت لها الميراث كما أثبت له لأهل الفرائض وليس في أن يكون ذلك بأثر ما أبطل حقهما وقال بعض أهل العلم أن عدتها في الوفاة كانت ثلاثة قروء كعدة الطلاق ثم نسخت بقول الله عز وجل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً فإن كان هذا هكذا فقد بطلت عنها الأقراء وثبتت عليها العدة بأربعة أشهر وعشراً منصوصة في كتاب الله عز وجل ثم في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن قال قائل فإن هي في السنة قبل أخبرنا حديث المغيرة عن جابر بن نافع قال الله عز وجل في عدة الطلاق واللائي لم يحضن وأولات الأجال أجلهن أن يضعن حملهن فاحتملت الآية أن تكون في المطلقة لا تحيض خاصة لأنها سابقها واحتملت أن تكون في المطلقة كل معتدة مطلقة تحيض ومتوفى عنها لأنها جامعة ويحتمل أن يكون استئناف كلام على المعتدات فإن قال قائل فأى معانيها أولى بها قيل والله تعالى أعلم فأما الذي يشبه فإن تكون في حكمل معتدة ومستبرأة فإن قال ما دل على ما وصفت قيل قال الشافعي لما كانت العدة استبراء وتعبداً وكان وضع الحمل براءة من عدة الوفاة هادماً

جهلت كل واحدة منهن مهر نفسها وفاد المهر بقوله أولى (قال الشافعي) رحمه الله ولو أصدق عن ابنه ودفع الصداق من ماله ثم طلق فلا ابن النصف كما لو وجه له فقبضه ولو تزوج المولى عليه بغير أمر وليه لم يكن له أن يبيح النكاح وإن أصابها فلا صداق لها ولا شيء تسحل به إذا كنت لأجعل عليه في سلعة يشترها فيتلغها شيئاً لم أجعل عليه بالأصالة شيئاً

(باب التفويض)

من الجامع من كتاب الصداق ومن النكاح القديم ومن الاملاء على مسائل مالا

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى التفويض الذي من تزوجه عرف أنه تفويض أن يتزوج الرجل المرأة التي المالكه لامرأها رضاها ويقول لها أزواجك بغير مهر فالنكاح في هذا ثابت فإن أصابها فلها مهر مثلها وإن لم يصباحى طلقها فلها

المنعة وقال في القديم
بدلا من العقدة ولا وقت
فيها واستحسن بقدر
ثلاثين درهما وما رأى
الوالي بقدر الزوجين
فان مات قبل أن يسي
مهر أو ماتت فسواء
وقد روى عن النبي
صلى الله عليه وسلم
«بأبي هو وأمي» أنه قضى
في بروع بنت واشقي
وتكحت بغير مهر فات
زوجها فقضى لها مهر
نسائها بالميراث فان
كان ثبت فلا حجة في
قول أحد دون النبي
صلى الله عليه وسلم
يقال مرة عن معقل بن
يسار ومرة عن معقل
ابن سنان ومرة عن
بعض بني أشجع وان
لم يثبت فلا مهر ولها
الميراث وهو قول علي
وزيد وابن عمر (قال)
ومنى طلبة المهر فلا
يلزمه إلا أن يفرضه
السلطان لها أو يفرضه
هو لها بعد علمها بصدق
مثلها فان فرضه فلم
ترضه حتى فارقتها لم
يكن لها إلا ما اجتمع عليه
فيكون كالأول كان في
العقدة وقد يدخل
في التضييق وليس

لأربعة أشهر والعشر كان هكذا في جميع العدد والاستبراء والله أعلم مع أن المعقول أن وضع الحمل
غاية براءة الرحم حتى لا يكون في النفس منه شيء فقد يكون في النفس شيء في جميع العدد والاستبراء
وان كان ذلك براءة في الظاهر والله سبحانه وتعالى الموفق

(باب استحداث الوصايا)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى في غير آية في قسم الميراث من بعد وصية توصون بها
أودين ومن بعد وصية يوصين بها أودين (قال الشافعي) فنقل الله تبارك وتعالى ملك من مات من الأحياء
إلى من بقي من ورثته الميت فجعلهم يقومون مقامه فيما ملكهم من ملكه وقال الله عز وجل من بعد
وصية توصون بها أودين قال فكان ظاهر الآية المعقول فيها من بعد وصية توصون بها أودين ان كان
عليهم دين (قال الشافعي) وبهذا نقول ولا أعلم من أهل العلم فيه مخالفا وقد تحتمل الآية معنى غير
هذا أظهر منه وأولى بأن العامة لا تختلف فيه فيما علمت واجماعهم لا يكون عن جهالة يحكم الله ان شاء الله
(قال الشافعي) وفي قول الله عز وجل من بعد وصية توصون بها أودين معان ساذكرها ان شاء الله تعالى
فلما لم يكن بين أهل العلم خلاف علمته في أن ذا الدين أحق بحال الرجل في حياته منه حتى يستوفي دينه
وكان أهل الميراث إنما يملكون عن الميت ما كان الميت أملا له كان بيننا والله أعلم في حكم الله عز وجل
ثم ما لم أعلم أهل العلم اختلفوا فيه أن الدين مبدأ على الوصايا والميراث فكان حكم الدين كما وصفت منفردا
مقدما وفي قول الله عز وجل أودين ثم اجماع المسلمين أن لا وصية ولا ميراث إلا بعد الدين دليل على أن
كل دين في صحة كان أو في مرض باقرا أو بينة أو أي وجهما كان سواء لان الله عز وجل لم يخص دينادون
دين (قال الشافعي) وقدر روى في تبذير الدين قبل الوصية حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يثبت
أهل الحديث مثله أخبرنا سفيان عن أبي اسحق عن الحرث عن علي رضي الله تعالى عنه أن النبي
صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية وأخبرنا سفيان عن هشام بن حجير عن طاوس عن ابن
عباس أنه قيل له كيف تأمرنا بالعمرة قبل الحج والله تعالى يقول وأتموا الحج والعمرة لله فقال كيف تقرؤون
الدين قبل الوصية أو الوصية قبل الدين فقالوا الوصية قبل الدين قال فبأيهم تبدؤون قالوا بالدين قال
فهو ذلك (قال الشافعي) يعني أن التقديم جائز وإذا قضى الدين كان الميت أن يوصي بثلاث ماله فان فعل
كان للورثة الثلثان وان لم يوص أو وصى بأقل من ثلث ماله كان ذلك مالا من ماله تركه قال فكان للورثة
ما فضل عن الوصية من المال ان أوصى (قال الشافعي) ولما جعل الله عز وجل للورثة الفضل عن الوصايا
والدين فكان الدين كما وصفت وكانت الوصايا يحتمل أن تكون مبدأ على الورثة ويحتمل أن تكون كما
وصفت لك من الفضل عن الوصية وأن يكون للوصية غاية ينتهي بها إليها كالميراث لكل وارث غاية كانت
الوصايا مما أحكم الله عز وجل فرضه بكتابيه وبين كيف فرضه على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم
أخبرنا مالك عن ابن شهاب (قال الشافعي) فكان غاية متتهى الوصايا التي لو جاوزها الموصى كان للورثة
رد ما جاوز ثلث مال الموصى قال وحديث عمران بن حصين يدل على أن من جاوز الثلث من الموصين
ردت وصيته إلى الثلث ويدل على أن الوصايا تجوز لغير قرابة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين رد
عق المملوكين إلى الثلث دل على أنه حكمه حكم الوصايا والمعق عربي وانما كانت العرب تحل من لا قرابة
بينها وبينه والله تعالى أعلم

(باب الوصية بالثلث وأقل من الثلث وترك الوصية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل فواسعه أن يبلغ الثلث وقال في قول النبي صلى الله

عليه وسلم لسعد الثلث والثلث كثيرا وكثيرا أنك أن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس (قال الشافعي) غنا كما قال من بعده في الوصايا وذلك بين في كلامه لأنه انما قصد قصد اختيار أن يترك الموصي ورثته أغنياء فاذا تركهم أغنياء اخترت له أن يستوعب الثلث واذا لم يدعهم أغنياء كرهت له أن يستوعب الثلث وأن يوصي بالشيء حتى يكون يأخذ بالخط من الوصية ولا وقت في ذلك الا ما وقع عليه اسم الوصية لمن لم يدع كثير مال ومن ترك أقل مما ينبغي ورثته وأكثر من التافه زاد شيئا وصيته ولا أحب بلوغ الثلث الا لمن ترك ورثته أغنياء (قال الشافعي) في قول النبي صلى الله عليه وسلم الثلث والثلث كثيرا وكبير يحتمل الثلث غير قليل وهو أولى معانيه لأنه لو كرهه لسعد اقل له غض منه وقد كان يحتمل أن له بلوغه ويجب له الغض منه وقل كلام الا وهو محتمل وأولى معاني الكلام به ما دل عليه الخبر والدلالة ما وصفت من أنه لو كرهه لسعد أمره أن يغض منه قبل الشافعي فهل اختلف الناس في هذا قال لم أعلمهم اختلفوا في أن جائز الشكل موص أن يستكمل الثلث قل ما ترك أو أكثر وليس بجائز له أن يجاوزه فقبل الشافعي وهل اختلفوا في اختيار النقص عن الثلث أو بلوغه قال نعم وفيما وصفت لك من الدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أغنى عما سواه فقلت فاذا اختلفوا فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر

(باب عطايا المريض)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى لما أعتق الرجل ستة مملوكين له لئلا له غيرهم في مرضه ثم مات فاعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم اثنين وأرق أربعة دل ذلك على أن كل ما ألتف المرء من ماله في مرضه بلا عوض يأخذه مما يتعوض الناس ملكا في الدنيا فمات من مرضه ذلك فحكمه حكم الوصية ولما كان انما يحكم بأنه كالوصية بعد الموت فمات المرء من ماله في مرضه ذلك فحكمه حكم الوصايا فان صح ثم عليه ما يتبره عطية الصحيح وان مات من مرضه ذلك كان حكمه حكم وصيته ومتى حدثت له حصة بعدما ألتف منه ثم عاوده مرض فماتت تحت عطيته اذا كانت العصة بعد العطية فحكم العطية حكم عطية الصحيح (قال الشافعي) وجماع ذلك ما وصفت من أن يخرج من ملكه شيئا بلا عوض يأخذه الناس من أموالهم في الدنيا فالهبات كلها والصدقات والعناق ومعاني هذه كلها هكذا فما كان من جهة أو صدقة أو ما في معناها الغير وارث ثم مات فهي من الثلث فان كانت معها وصايا فهي مبدءا عليها لانها عطية بتات قدم ملكك عليه ملكا يتم بصحته من جميع ماله ويتم عونه من ثلثه ان جله والوصايا بخلافه لهذا الوصايا لم تملك عليه وله الرجوع فيها ولا تملك الامتعة وبعد انتقال الملك الى غيره (قال الشافعي) وما كان من عطية بتات في مرضه لم يأخذ بها عوضا أعطاها باها وهو يوم أعطاه عن برئه لومات ولا برئه فهي موقوفة فاذا مات فان كان المعطى وارثا له حين مات أبطلت العطية لاني اذا جعلتها من الثلث لم أجعل لوارث في الثلث شيئا من جهة الوصية وان كان المعطى حين مات المعطى غير وارث أجزتها لله لانها وصية لغير وارث (قال الشافعي) وما كان من عطايا المريض على عوض أخذه مما أخذ الناس من الاموال في الدنيا فأخذه عوضا يتغلب الناس بثمنه ثم مات فهو جائز من رأس المال وان أخذه عوضا لا يتغلب الناس بثمنه فلا بد من عطية بلا عوض فهي من الثلث فن جائز له وصية جائز له ومن لم تجز له وصية لم تجز له الزيادة وذلك الرجل يشترى العبد أو يبيعه أو الامة أو الدار أو غير ذلك مما يملك الا دميون فلذا مانع المريض ودفع اليه عنه أو لم يدفع حتى مات فقال ورثته مال فيه أو عنته فيه تطرأ لقيمة المشتري يوم وقع البيع والتم الذي اشتراه فان كان اشتراه بما يتغلب أهل المصر بثمنه كان الشراء جائزا من رأس المال وان كان اشتراه بما لا يتغلب الناس بثمنه كان ما يتغلب أهل المصر بثمنه جائزا من رأس المال وما جاوزه جائزا

بالتفويض المعروف وهو مخالف لما قبله وهو أن تقول له أتركك على أن تقض لي ما شئت أنت أو شئت أنا فهذا كالصدق الفاسد فلها مهر مثلها (قال المزني) رحمه الله هذا بالتفويض أشبه

(تفسير مهر مثلها)

من الجامع من كتاب الصداق وكتاب الاملاء على مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه الله ومتى قلت لها مهر نسائها فاعلم أن معنى نسائها عصبتها وليس أهمان نسائها وأعنى نسائها بلدها ومهر من هو في مثل سنها وعظماؤها وجهاؤها في وقها ويسرها وعسرها وأدبها وصراحتها وبكرها كانت أو ثيبا لان المهور ذلك يختلف وأجله نقدا كله لان الحكم بالقيمة لا يكون بدين فان لم يكن لها نسب فمهر أقرب الناس منها شيئا فيما وصفت وان كان نسائها اذا تكمن في عسرها من خففن خففت في عسرتها

(الاختلاف في المهر)

من كتاب الصداق

(قال الشافعي) رحمه الله

واذا اختلف الزوجان

في المهر قبل الدخول

أو بعده تحالفا

ولهما مهر مثلها وبدأت

بالرجل وهكذا الزوج

وأبوالصبي البكر وورثة

الزوجهين أو أحدهما

والقول قول المرأة

ما قبضت مهرها لانه

حق من الحقوق فلا

يزول الا باقرار الذي له

الحق ومن اليه الحق

(١) قوله وان كانت

السلعة قائمة كذا في

جميع النسخ ولعله

وكذلك ان كانت الخ

(٢) قوله أو صحيح من

صحيح كذا في جميع

النسخ وانظر اهـ

(٣) قوله ولو اختلف

ورثة المريضة الخ كذا

في النسخ جميعها بدون

جواب ولعله مما وقع

في كتاب الشافعي من

غير جواب عنه فتد

الربيع وفاته التنبيه

على ذلك أو سقط من

النسخ وحرر كتبه

مصححه

من الثلث فان حله الثلث جاز له البيع وان لم يحمله الثلث قيل للشرى كالحل في رد البيع ان كان قائما وتأخذ عنه الذي أخذ منك أو تعطى الورثة الفضل عما يتغابن الناس بمثله مما لم يحمله الثلث فان كان البيع قائما وما بين قيمة ما لا يتغابن الناس بمثله مما لم يحمله الثلث وكذلك ان كان البيع قائما قد دخله عيب رد قيمته (قال الشافعي) فان كان المريض المشتري فهو في هذا المعنى ويقال للبائع البيع جائز فيما يتغابن الناس بمثله من رأس المال وبما جاوز ما يتغابن الناس بمثله من الثلث فان لم يكن له ثلث أو كان فلم يحمله الثلث قيل له ان شئت سلمته بماسم لك من رأس المال والثلث وترك الفضل والبيع جائز وان شئت رددت ما أخذت ونقضت البيع ان كان البيع قائما بعينه (قال الشافعي) وان كان مستهلكا ولم تطب نفس البائع عن الفضل فللبائع من مال الميت ما يتغابن الناس بمثله في سلعته وما جعل الثلث مما لا يتغابن الناس بمثله ويرد الفضل عن ذلك على الورثة (١) وان كانت السلعة قائمة قد دخلها عيب (قال الشافعي) وان كان المبيع عبدا أو غيره فاشتره المريض فظهر منه على عيب فأبرأ البائع من العيب فكان في ذلك عيب كان القول فيه كالقول فيما انعقد عليه البيع وفيه عيب وكذلك لو اشتره صحبها ثم ظهر منه على عيب وهو مريض فأبرأه منه أو اشتره وله فيه خيار رؤية أو خيار شرط أو خيار صفقة فلم يسقط خيار الصفقة بالتفرق ولا خيار الرؤية بالرؤية ولا خيار الشرط بانقضاء الشرط حتى مرض ففارق البائع أو رأى السلعة فلم يردها أو مضت أيام الخيار وهو مريض فلم يرده لان البيع تم في هذا كله وهو مريض (قال الشافعي) وسواء في هذا كله كان البائع الصحيح والمشتري المريض أو المشتري الصحيح والبائع المريض على أصل ما ذهبنا اليه من أن العيب يكون في الثلث وهكذا لو باع مريض من مريض (٢) أو صحيح من صحيح (٣) ولو اختلف ورثة المريض البائع والمشتري الصحيح في قيمة ما باع المريض فقال المشتري اشترتها منه وقيمتها مائة وقال الورثة بل باعها وقومتها مائتان ولو كان المشتري في هذا كله وارثا أو غير وارث فلم يمت الميت حتى صار وارثا كان بمنزلة من لم يرز وارثا اذ مات الميت فاذا باعه الميت وقبض الثمن منه ثم مات فهو مثل الاجنبي في جميع حاله الا فيما زاد على ما يتغابن الناس به فان باعه بما يتغابن الناس بمثله جاز وان باعه بما لا يتغابن الناس بمثله قيل للوارث حكم الزيادة على ما يتغابن الناس بمثله حكم الوصية وأنت فلا وصية لك فان شئت فاردد البيع اذ لم يسلم لك ما باعك وان شئت فأعط الورثة من ثمن السلعة ما زاد على ما يتغابن الناس بمثله ثم هو في فوت السلعة وغبنها مثل الاجنبي وكذلك ان باع مريض وارث من مريض وارث

(باب نكاح المريض)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويجوز للمريض أن ينكح جميع ما أحل الله تعالى أربعاً وما دونهن كما يجوز له أن يشتري فإذا أصدق كل واحدة منهن صدق مثلها جاز لها من جميع المال وأيتن زاد على صدق مثلها فلا زيادة محالة فان صح قبل أن يموت جاز لها من جميع المال وان مات قبل أن يصح بطلت عنها الزيادة على صدق مثلها وثبت النكاح وكان لها الميراث (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع مولى ابن عمر أنه قال كانت ابنة حفص بن المعيرة عند عبد الله بن أبي ربيعة فطلقها طلقة ثم أن عمر بن الخطاب تزوجها بعد ذلك فحدث أنها عقرت لاند فطلقها قبل أن يجامعها فكثرت حياة عمر وبعض خلافة عثمان بن عفان ثم تزوجها عبد الله بن أبي ربيعة وهو مريض لشرك نسائي الميراث وكان بينهما وبينه قرابة أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أنه سيع عكرمة بن خالد يقول أراد عبد الرحمن بن أم الحكم في شكواه أن يخرج امرأته من ميراثها منه فأبى فتكسح عليها ثلاث نسوة أو صدقهن ألف دينار كل امرأتهن فأجاز ذلك عبد الملك بن مروان وشرك بينهما

في الثمن (قال الشافعي) أرى ذلك صدقاً مثلثاً ولو كان أكثر من صدقاً مثلثاً لحاز النكاح وبطل ما زاد من على صدقاً مثلثاً إذا مات من مرضه ذلك لأنه في حكم الوصية والوصية لا تجوز لو أرت (قال الشافعي) وبلغنا أن معاذ بن جبل قال في مرضه الذي مات فيه زوجي لأني الله تبارك وتعالى وأنا عزب (قال) وأخبرني سعيد بن سالم أن شريحاً قضى في نكاح رجل نكح عند موته فجعل الميراث والصدق في ماله (قال الشافعي) ولو نكح المريض فزاد النكحة على صدقاً مثلثاً ثم صبح ثم مات جازت لها الزيادة لأنه قد صبح قبل أن يموت فكان كمن ابتدأ نكاحاً وهو صحيح ولو كانت المسئلة بمجالها ثم لم يصب حتى ماتت النكحة فصارت غير وارث كان لها جميع ما أصدقها صدقاً مثلثاً من رأس المال والزيادة من الثلث كما يكون ما وهب لأجنبية فقبضته من الثلث فما زاد من صدقاً المرأة على الثلث إذا مات مثل الموهوب المقبوض (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بمجالها والمزوجة بمن لا يرث بأن تكون ذمية ثم مات وهي عنده جاز لها جميع الصدقاً صدقاً مثلثاً من جميع المال والزيادة على صدقاً مثلثاً من الثلث لأنها غير وارث ولو أسلفت فصارت وارثاً بطل عنها ما زاد على صدقاً مثلثاً (قال الشافعي) ولو نكح المريض امرأة نكاحاً فاسداً ثم مات لم يرثه ولم يكن لها مهر إن لم يكن أصابها فإن كان أصابها فلها مهر مثلها كان أقل مما سمي لها أو أكثر (قال الشافعي) ولو كانت لرجل أمة فأعتقها في مرضه ثم نكحها وأصدقها صدقاً فأصابها - بقى الجواب « قال الربيع » أنا أجيب فيها وأقول ينتظر فإن خرجت من الثلث كان العتق جائزاً وكان النكاح جائزاً بصدقاً مثلثاً إلا أن يكون الذي سمي لها من الصدقاً أقل من صدقاً مثلثاً فليس لها إلا ما سمي لها فإن كان أكثر من صدقاً مثلثاً ردت إلى صدقاً مثلثاً وكانت وارثة وإن لم يخرج من الثلث عتق منها ما أحتمل الثلث وكان لها صدقاً مثلثاً بحساب ما عتق منها ولم تكن وارثة لأن بعضها قريب

(هبات المريض)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما ابتدأ المريض هبة في مرضه لو أرت أو غير وارث فدفع إليه ما وهبه فإن كان وارثاً ولم يصب المريض حتى مات من مرضه الذي وهب فيه فالهبة مردودة كلها وكذلك إن وهبه وهو غير وارث ثم صار وارثاً فإن استغل ما وهبه ثم مات الواهب قبل أن يصب رد الغلبة لأنه إذا مات استندلنا على أنه ملك ما وهبه كان في ملك الواهب ولو وهب لوارث وهو مريض ثم صبح ثم مرض فدفع إليه الهبة في مرضه الذي مات فيه كانت الهبة مردودة لأن الهبة إنما تتم بالقبض وقبضه إياها كان وهو مريض ولو كانت الهبة وهو مريض ثم كان الدفع وهو صحيح ثم مرضت فأتت كانت الهبة تامة من قبل أنها تمت بالقبض وقد كان الواهب حبسها وكان دفعه إياها كهبته إياها ودفعه وهو صحيح (قال الشافعي) ولو كانت الهبة لمن يراد يرثه حدثت دونه وارث فحبسه فأتت وهو غير وارث ولا جني كانت سواء لأن كليهما غير وارث فإذا كانت هبته لهما صححها أو مريضاً وقبضها الهبة وهو صحيح فالهبة له ما جازت من رأس ماله خارجة من ملكه وكذلك لو كانت هبته وهو مريض ثم صبح ثم مات كان ذلك كقبضه ما وهبه صحيح ولو كان قبضها الهبة وهو مريض فلم يصب كانت الهبة وهو صحيح أو مريض فذلك سواء والهبة من الثلث سداً على الوصايا لأنها عطية بتات وما حبل الثلث منها جاز وما لم يحبل رد وكان الموهوب له شريكاً للورثة بما حبل الثلث مما وهبه (قال الشافعي) وما حبل أو مات صدق به على رجل بعينه فهو مثل الهبات لا يختلف لأنه لا يملك من هذا شيء إلا بالقبض وكل ما لا يملك إلا بالقبض فحكمه حكم واحد لا يختلف ألا ترى أن الواهب والناحل والمتصدق لو مات قبل أن يقبض الموهوب والمخل والمتصدق عليه ما صير لكل واحد منهم بطل ما صنع وكان ماله من مال الواهب الناحل والمتصدق لو ورثته ألا ترى أن جائزاً لمن أعطى هذا أن يرد على معطيه فيحل لمعطيه ملكه ويحل لمعطيه شراؤه منه وإرثهاته

فإن قالت المرأة الذي قبضت هدية وقال بل هو مهر فقد أقرت بمال وادعت ملكه فالقول قوله (قال) ويرأ بدفع المهر إلى أبي البكر صغيرة كانت أو كبيرة التي بلى أبوها بضعها ومالها

(الشرط في المهر)

من كتاب الصداق ومن كتاب الطلاق ومن الاملاء على مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا عقد النكاح بألف على أن لأبيها ألفاً فالمر فاسد لأن الألف ليس مهر لها ولا يحق له بشرطه إياه ولو نكح امرأة على ألف وعلى أن يعطى أياها ألفاً كان جائزاً ولها منعه وأخذها منه لأنها هبة لم تقبض أو وكالة ولو أصدقها ألفاً على أن لها أن تخرج أو على أن لا يخرجها من بلد أو على أن لا ينكح عليها أو لا ينسرى أو شرطت عليه منع ماله

أن يفعله فلها مهر مثلها
في ذلك كله فإن كان
قد زادها على مهر مثلها
وزادها الشرط أبطلت
الشرط ولم أجعل لها
الزيادة لفساد عقد المهر
بالشرط ألا ترى لو أعتري
عبدا بمائة دينار ووزق
خرفات العبد في يدي
المشتري ورضي للبائع
أن يأخذ المائة ويبطل
الزق الخ لم يكن له ذلك
لأن الثمن انقضى بما
لا يجوز فبطلت وكانت له
قيمة العبد ولو أصدقها
دارا واشترط له وأولها
الخيار فيها كان المهر
فاسدا (قال) ولو ضمن
نفسها أو الزوج عشر
سنتين في كل سنة كذا لم
يجز ضمان ما لم يجب
وأنه مرة أقل ومرة
أكثر وكذلك لو قال
ضمنت لك مادانت به
فلانا أو ما يجب لك
عليه لأنه ضمن ما لم يكن
وما يجب

(عفو المهر وغير ذلك)

من الجامع ومن كتب
الضداني ومن الأملاء
على مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه الله
قال الله تعالى فنصف

منه ويرثه أباه فملكه كما كان ملكه قبل خروجه من يده (قال الشافعي) ولو كانت دار رجل أو عبده في
يدي رجل يسكن أو أجرة أو عارية فقال قد وهبت لك الدار التي في يديك وكنت قد أذنت لك في قبضه لنفسك
كانت هذه هبة مقبوضة للدار والعبد الذي في يديه ثم لم يحدث له منعا لما وهب له حتى مات علم أنه لها
قايض (قال الشافعي) وما كان يجوز بالكلام دون القبض مخالف لهذا وذلك الصدقات المحرمات فإذا
تكلم بها المتصدق وشهد بها عليه فهي خارجة من ملكه تامة لمن تصدق بها عليه لا يزدها القبض تماما
ولا ينقص منها ترك ذلك وذلك أن المخرج لها من ملكه أخرجهما بأمر منعها به أن يكون ملكه منها متصرفا
فيما يصرف فيه المال من بيع وميراث وهبة ورهن وأخرجهما من ملكه خروجا لا يجعل له أن يعود إليه
بحال فأشبهت العتق في كثير من أحكامها ولم يخالفه إلا في أن المعتق يملك منفعة نفسه وكسبها وأن منفعة
هذه مملوكة لمن جعلته وذلك أنها لا تكون مالكة وإنما منعنا من كتاب الآفار في هذا أنه موضوع في
غيره فإذا تكلم بالصديقة المحرمة صحبها من مرض أو مريضاً صحبها فهي جائزة خارجة من ماله وإذا كان
تكلم بها مريضاً فمصحبها من ثلثه جائزة بما تصدق به لمن جازته الوصية بالثلث ومروءة عن ترد
عنه الوصية بالثلث

(باب الوصية بالثلث)

« وفيه الوصية بالثلث وتعلق بالأجزة ولم يذكر الرابيع ترجحة تدل على الزائد على الثلث »

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على أن لا يجوز لأحد وصية إذا
جاوز الثلث مما ترك فمن أوصى بما جاوز الثلث رد وصاياه كلها إلى الثلث إلا أن يتطوع الورثة فيجيزون له
ذلك فيجوز باعطائهم وإذا انقطع له الورثة جاز وأذلك فاعلموا أعطوه من أموالهم فلا يجوز في القياس
الآن أن يكون يتم العطى بما يتم به ما ابتدأ به عطيته من أموالهم من قبضه ذلك ويرد بما رده ما ابتدأ وأمن
أموالهم أن مات الورثة قبل أن يقبضه الموصي له (١) (قال الشافعي) فلو أوصى لرجل بثلث ماله ولا آخر
بنصفه ولا آخر ربعه فلم تجز ذلك الورثة اقتسم أهل الوصايا بالثلث على قدر ما أوصى لهم به بجزء الثلث
ثلاثة عشر جزءاً فأيها أخذ منه صاحب النصف ستة وصاحب الثلث أربعة وصاحب الربع ثلاثة ولو أجاز
الورثة اقتسموا جميع المال على أنه دخل عليهم عول نصف السدس فأصاب كل واحد منهم من العول
نصف سدس وصيته واقتسموا المال كله كما اقتسموا الثلث حتى يكونوا سواء في العول (قال الشافعي)
ولو قال فلان غلامي فلان ولفلان داري ووصفها ولفلان نجساً ثمة دينار فلم يبلغ هذا الثلث ولم تجز لهم

(١) قال السراج البلقيني وفي اختلاف العراقيين في آخر باب العين وإذا أوصى الرجل للرجل بأكثر من
ثلثه فأجاز ذلك الورثة في حياته وهم كبار ثم ردوا ذلك بعد موته فإن أبا حنيفة قال لا يجوز عليهم تلك الوصية
ولهم أن يردوها لأنهم أجازوا وهم لا يملكون الاجازة ولا يملكون المال وكذلك بلغنا عن عبد الله بن مسعود
وشريح وبهذا يأخذ يعني أبا يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول أجازتهم جائزة عليهم لا يستطيعون أن
يرجعوا إلى شيء منها ولو أجازوها بعد موته ثم أرادوا أن يرجعوا فيها قبل أن تنفذ الوصية لم يكن ذلك لهم
وكانت أجازتهم جائزة في هذا الموضع في قولهما جميعاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل
لرجل بأكثر من ثلث ماله فأجاز ذلك الورثة وهو حي ثم أرادوا الرجوع بعد أن يموت فذلك جائز لهم لأنهم
أجازوا ما لم يملكوا ولو مات فأجازوها بعد موته ثم أرادوا الرجوع قبل القصة لم يكن ذلك لهم من قبل أنهم
أجازوا ما لم يملكوه وإذا أجازوا ذلك قبل موته كانت الوصية وصاحبهم مريضاً أو صحيحاً كان لهم الرجوع
لأنهم في الحالين جميعاً غير مالكين أجازوا ما لم يملكوا

الورثة وكان الثلث ألفا والوصية ألفين وكانت قيمة الغلام خمسمائة وقيمة داره ألفا والوصية خمسمائة دخل على كل واحد منهم في وصيته عول النصف وأخذ نصف وصيته فكان للوصي له بالغلام نصف الغلام وللوصي له بالدار نصف الدار وللوصي له بالخمسمائة مائتان وخمسون دينارا لا تجعل وصية أحد منهم أوصى له في شيء بعينه إلا فيما أوصى له به ولا يخرج إلى غيره إلا ما سلمها الورثة فان قال الورثة لا نسلم له من الدار إلا ما لم ينال قيل له ثلث الدار شريك لكم بها ان شاء وشئتم اقسمتهم ويضرب بقيمة سدس الدار الذي جازله من وصيته في مال الميت يكون شريككم به وهكذا العبد وكل ما أوصى له به بعينه فلم تسلم له الورثة والله تعالى الموفق (١)

(باب الوصية في الدار والشيء بعينه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أوصى رجل لرجل بدار فقال داري التي كذا أو وصفها بوصية لقولنا فالدار به بجميع نباتها ومائنت فيها من باب وخشب وليس له متاع فيها ولا خشب ولا أبواب ليست بثابتة في البناء ولا لبن ولا حجارة ولا أجر لم يبن به لأن هذا لا يكون من الدار حتى يبنى به فيكون عمارة للدار ثابتة فيها ولو أوصى له بالدار فأنه دمت في حياة الموصي لم يكن له ما انهدم من الدار وكان له ما بقي لم ينهدم من الدار وما ثبت فيها لم ينهدم منها من باب وخشب وأبواب وغيره ولو جاء عليه أسيل فذهب بها أو ببعضها بطلت وصيته أو بطل منها ما ذهب من الدار وهكذا الوأوصى له بعد فلت أو عوز أو نقص منه شيء بعينه فذهب لم يكن له فيما بقي من الثلث سوى ما أوصى له به شيء لأن ما أوصى له به قد ذهب وهكذا اكل ما أوصى له به بعينه فهلك أو نقص وهكذا الوأوصى له بشيء فاستحق على الموصي شيء بشراء أو هبة أو غصب بطلت الوصية لأنه أوصى له بما لا يملك

(باب الوصية بشيء بصفته)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى رجل لرجل بعبد فقال له غلامي البري أو غلامي الحبشي أو نسبه إلى جنس من الاجناس وسماه باسمه ولم يكن له عبد من ذلك الجنس يسمى بذلك الاسم كان غير جائز ولو زاد وصفه وكان له عبد من ذلك الجنس يسمى باسمه وتخالف صفته صفته كان جائزا « قال الربيع » أخاف أن يكون هذا غلط من الكاتب لأنه لم يقرأ على الشافعي ولم يسمع منه والجواب فيها عندى أنه ان وافق اسمه أنه ان أوصى له بغلام وسماه باسمه ونسبه إلى جنسه ووصفه فوجدناه غلاما بذلك الاسم والجنس غير أنه تخالف لصفته كأنه قال في صفته أبيض طوال حسن الوجه فأصبنا ذلك الاسم والجنس أسود فصير اسم الوجه لم نجعله له (قال الشافعي) ولو كان سماء باسمه ونسبه إلى جنسه فكان له عبدان أو أكثر من ذلك الجنس فاتفق اسماهما وأجناسهما لا تفرق بينهما صفته ولم تثبت الشهود أيهما أراد « قال الربيع » ففيها قولان أحدهما أن الشهادة باطلة إذا لم يثبتوا العبد بعينه كالمشهد والرجل على رجل أن له هذا العبد وهذه الجارية أن الشهادة باطلة لأنهم لم يثبتوا العبد بعينه والقول الثاني أن الوصية جائزة في أحد العبدين

(١) وفي اختلاف العراقيين في آخر باب البين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى رجل بثلث ماله لرجل وبمائة لا خروج ذلك الورثة كله إلى الثلث فان أباحنيقة كان يقول الثلث بينهم ما نفسان لا يضرب صاحب الجميع بمهمة الورثة من الثلث وكان ابن أبي إسيل يقول الثلث بينهم على أربعة أسهم يضرب صاحب المال بثلاثة أسهم ويضرب صاحب الثلث بسهم وبهذا يأخذ يعني بأبوابه

ما فرضتم إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة الشكاح (قال) والذي بيده عقدة الشكاح الزوج وذلك أنه اعياهم من ملك فبفعل لها مما وجب لها من نصف المهر أن تعفو وجعل له أن يعفو بأن يتم لها الصداق وبلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن الذي بيده عقدة الشكاح الزوج وهو قول شريح وسعيد بن جبير وروى عن ابن المسيب وهو قول مجاهد (قال الشافعي) رحمه الله فأما أبو البكر وأبو المحجور عليه فلا يجوز عفوهما كالأبوز لهما هبة أموالهما وأي الزوجين عني عما في يديه فله الرجوع قبل الدفع أو الرد والتام أفضل (قال) ولو وهبت له صداقها ثم طلقها قبل أن يمسها ففيها قولان أحدهما يرجع عليها بنفسه والاخر لا يرجع عليها بشئ ملكه (قال المزني) رحمه الله وقال في كتاب التقديم لا يرجع إذا قبضته فوهبته أولم

تقبضه لان هبتها
ابراهيم كاستهلا كها
اياله ولو هبته لغيره فبأ
شيء يرجع عليها فب
صار اليه (قال) وكذلك
ان أعطاها نصفه ثم
وهبت له النصف الآخر
ثم طلقها لم يرجع بشي
ولا أعلم قولاً غير هذا الا
أن يقول قائل هبتها له
كهبته لغيره والاول
عندنا أحسن والله أعلم
ولكل وجه (قال
المرئي) والاحسن أولى
به من الذي ليس بأحسن
والقياس عندى على
قبوله ما قال في كتاب
الاملاء اذا وهبت له
النصف أن يرجع
عليها بنصف ما بقى
(قال الشافعي) رحمه
الله وان خالفه بشي
مما عليه من المهر فبني
فعله نصفه (قال
المرئي) هذا أشبه بقوله
لان النصف مشاع فيما
قبضت وبقي (قال) فأما
في الصدق غير المسمى
أو الفاسد فالبراءة في
ذلك باطلة لانها أبرأته
مما لا تعلم (قال) ولو
قبضت الغامضة ثم رده
عليه كانت البراءة باطلة
ولها مهر مثلها الا أن

وهما موقوقان بين الورثة والموصي له حتى يصطلحوا لا نقدر فنأمن له أحدهما وان كان بغير عينه (١)

(باب المرض الذي تكون عطية المريض فيه جائزة أو غير جائزة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى المرض مرضان فكل مرض كان الاغلب منه أن الموت مخوف منه
فعطية المريض فيه ان مات في حكم الوصايا وكل مرض كان الاغلب منه أنه غير مخوف فعطية المريض
فيه كعطية الصحيح وان مات منه فأما المرض الذي الاغلب منه أن الموت مخوف منه فكل حي بدأت
بصاحبها حتى جهده أي حتى كانت ثم اذا تطاولت فكلها مخوف الا الرابع فانها اذا استمرت بصاحبها
ربعا كان الاغلب فيها أنها غير مخوفة فما أعطى الذي استمرت به حتى الربع وهو في حياء فهو كعطية الصحيح
وما أعطى من به حتى غير ربع فعطية مريض فان كان مع الربع غيرهما من الاوجاع وكان ذلك الوجع
مخوفا فعطيته كعطية المريض ما لم يبرأ من ذلك الوجع وذلك مثل البرسام والرعاف الدائم وذات الجنب
والخامسة والقولنج وما أشبه هذا وكل واحد من هذه الأفراد فهو مرض مخوف واذا ابتدأ البطن بالرجل
فأصابه يوما أو يومين لا يأتي فيه دم ولا شيء غير ما يخرج من الخلاء لم يكن مخوفاً فان استمر به بعد يومين حتى
يجعله أو ينعسه يوماً أو يكون مخوفاً فهو مخوف وان لم يكن البطن مخوفاً وكان معه رخصاً أو تقطيع فهو
مخوف (قال) وما أشكل من هذا أن يخلص بين مخوف وغير مخوفه سئل عنه أهل العلم به فان قالوا هو
مخوف لم تجز عطيته اذا مات الامن ثلثه وان قالوا لا يكون مخوفاً جازت عطيته بجواز عطية الصحيح ومن
ساوره الدم حتى تغير عقله أو تغلبه وان لم يتغير عقله أو المراد فهو في حاله تلك مخوف عليه وان تطاول به
كان كذلك ومن ساوره البلغم كان مخوفاً عليه في حال مساورته فان استمر به فالج فالاغلب أن الفالج
يتناول به وأنه غير مخوف المعالجة وكذلك ان أصابه سسل فالاغلب أن السبل يتناول وهو غير مخوف
المعالجة ولو أصابه طاعون فهذا مخوف عليه حتى يذهب عنه الطاعون ومن أنفذته الجراح حتى تصل
منه الى الجوف فهو مخوف عليه ومن أصابه من الجراح ما لا يصل منه الى مقتل فان كان لا يحتمل عليها
ولا يجلس لها ولا يغلبها لاجتماع ولا يصيبه فيها ضربان ولا أذى ولم يأكل ويرم فهذا غير مخوف وان أصابه
بعض هذا فهو مخوف (قال الشافعي) ثم جميع الاوجاع التي لم تسم على ما وصفت بسئل عنها أهل العلم
بها فان قالوا مخوفة فعطية المعطى عطية مريض وان قالوا غير مخوفة فعطيته عطية صحيح وأقل ما يكون
في المسئلة عن ذلك والشهادة به شاهدان ذوا عدل

(باب عطية الحامل وغيرها من يخاف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتجوز عطية الحامل حتى يضرب بها المثل ولو لا أو اسقاط فنكون تلك
حال خوف عليها الا أن يكون بها مرض غير الحمل مما لو أصاب غير الحامل كانت عطيتها عطية مريض
واذا ولدت الحامل فان كان بها وجع من جرح أو ورم أو بقية طلق أو أمرت ففقطتها عطية مريض
وان لم يكن بها من ذلك شيء فعطيتها عطية صحيح (قال الشافعي) فان ضرب المرأة أو الرجل بسياط

(١) زاد السراج البلقيني في نسخة ما نصه

(باب الوصية بالغلة للدار أو ثمرة البستان أو خدمة العبد) وليس في التراجم وقد ذكر حكمه في اختلاف
العراقيين في باب البين فقال رحمه الله تعالى واذا وصى الرجل للرجل بغلة دار أو ثمرة بستان والثلث بحتمله
فذلك جائز واذا وصى له بخدمة عبد والثلث بحمل العبد فذلك جائز وان لم يحمل الثلث العبد جاز ولزمه
ما جمل الثلث وردد ما لم يحمل هذا ما ذكره هنالك

أو خشب أو حجارة فنقب الضرب جوفاً ورتب بداً أو جل فيها فهذا كله مخوف وهو قبل أن يبلغ هذا في أول ما يكون الضرب أن كان مما يصنع مثله مثل هذا مخوف فإن أتت عليه أيام يؤمن فيها أن يبقى بعدها وكان مقتلاً فليس بمخوف

(باب عطية الرجل في الحرب والبحر)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتجاوز عطية الرجل في الحرب حتى يلتحم فيها فإذا التحم كانت عطية كعطية المريض كان محارباً مسلحاً أو عدواً « قال الربيع » وله فيما أعلم قول آخر أن عطية عطية العجمي حتى يجرح (قال) وقد قال لو قدم في قصاص لضرب عنقه أن عطية عطية العجمي لأنه قد يعفى عنه فإذا أسير فإن كان في أيدي المسلمين جازت عطية في ماله وإن كان في أيدي مشركين لا يقتلون أسيراً فتكذلك وإن كان في أيدي مشركين يقتلون الأسرى ويدعونهم فعطية عطية المريض لأن الأغلب منهم أن يقتلوا وليس بخلو المرفق حال أباد من رجاء الحياة وخوف الموت لكن إذا كان الأغلب عنده وعند غيره الخوف عليه فعطية عطية مريض وإذا كان الأغلب عنده وعند غيره الأمان عليه مما نزل به من وجع وأساير وحال كانت عطية عطية العجمي (قال الشافعي) وإن كان في مشركين يفون بالعهد فأعطوه أماناً على شيء يعطيه موه أو على غير شيء فعطية عطية العجمي

(باب الوصية للوارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن سليمان الأحول عن مجاهد يعني في حديث لا وصية لوارث (قال الشافعي) ورأيت متظاهراً عند عامة من أقيمت من أهل العلم بالمغازي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في خطبته عام الفتح لا وصية لوارث ولم أر بين الناس في ذلك اختلافاً وإذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث فحكم الوصية لوارث حكم ما لم يكن قتي أو وصي رجل لوارث وقفتنا الوصية فإن مات الموصي والموصي له ووارث فلا وصية له وإن حدث للموصي وارث يحجبه أو خرج الموصي له من أن يكون يوم موت وراثته بأن يكون أو وصي صحيحاً لا ماله ثم ماله لا ماله ثم ماله فلو وصية لها جائزة لأنها غير وارثة وإنما رد الوصية وتجاوز إذا كان لها حكم ولا يكون لها حكم إلا بعد موت الموصي حتى تجب أو تبطل ولو وصي لرجل وله دونه وارث يحجبه فمات الوارث قبل الموصي فصار الموصي له وارثاً أو لامرأة ثم تنكحها ومات وهي زوجته بطلت الوصية لهما معاً لأنها صارت وصية لوارث ولو وصي لوارث وأجنبي بعبد أو أعبداً أو داراً أو ثوباً أو مال مسمى ما كان بطل نصيب الوارث وجاز للأجنبي ما يصيبه وهو النصف من جميع ما وصي به للوارث والأجنبي ولكن لو قال أوصيت بكذا الفلانة وفلان فإن كان سمي للوارث ثلثاً وللأجنبي ثلثي ما وصي به للوارث والأجنبي ولا يصح ما سمي له ولو كان له ابن يرثه ولا يرثه أم ولدته أو حضنته أو أرضعته أو أب أرضعته أو زوجة أو ولد لا يرثه أو خادم أو غيره فأوصي لهؤلاء كلهم أو بعضهم جازت لهم الوصية لأن كل هؤلاء غير وارث وكل هؤلاء ماله لهما أو وصي له به للملك ماله أن شاء منعه ابنه وإن شاء أعطاه إياه وما أحد أولى بوصيته من ذوى قرابته ومن عطف على ولده ولقد ذكر الله تبارك وتعالى الوصية فقال إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين وأن الأغلب من الأقربين لأنهم يتلون أو لاد الموصي بالقرابة ثم الأغلب أن يزيدوا أو أن يتلوه بمصلحة أيهم لهم بالوصية وينبغي لمن منع أحدًا مخافة أن يرد على وارث أو ينفعه أن يمنع ذوى القرابة وأن لا يعق العبيد الذين قد عرفوا بالعطف على الورثة ولكن لا يمنع أحد وصية غير الوارث بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لا يختلف فيه من أحفظ عنه من لقيت

يكون بعد معرفة المهر أو يعطيها ما تسبقن أنه أقل وتحمله مما بين كذا إلى كذا أو يعطيها أكثر ويحلها مما بين كذا إلى كذا

(باب الحكم في الدخول وإغلاق الباب وإرخاء الست) من الجامع ومن كتاب عشرة النساء ومن كتاب الطلاق القديم

(قال الشافعي) رحمه الله وليس له الدخول بها حتى يعطيها المال فإن كان كله ديناً فله الدخول بها وتؤخر يوماً ونحوه لتصلح أمرها ولا يجاوز بها ثلاثاً إلا أن تكون صغيرة لا تختم الجماع فينبغي أهلها حتى تختم والصدوق كالدين سواء وليس عليه دفع صداقها ولا نفقتها حتى تكون في الحال التي يجامع مثلها ويحلى بينها وبينه وإن كانت بالغة فقال لا أدفع حتى تدخلوها وقالوا لا تدخلها حتى تدفع فأبهمنا طوع أجبرت الآخر فإن استعوا ما أجبرت أهلها على وقت يدخلونها

(باب ما يجوز من اجازة الوصية للوارث وغيره وما لا يجوز)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اراد الرجل ان يوصي لوارثه ففعل للورثة اني اريد ان اوصي بثلثي فلان وارثي فان اجزمت ذلك فعلت وان لم تجزوا اوصيت بثلثي لمن تجوز الوصية له فاشهد واه على انفسهم بان قد اجازوا له جميع ما اوصى له وعلوه ثم مات فخير لهم فيما بينهم وبين الله عز وجل ان يجزوه لان في ذلك صدقا وفاء بوعده وبعد اس غدر وطاعة لليت وبر للحي فان لم يفعلوا لم يجبرهم الحاكم على اجازته ولم يخرج ثلث مال الميت في شيء اذ لم يجزجه هو فيه وذلك ان اجازتهم موه قبل ان يموت الميت لا يلزمهم بها حكم من قبل انهم اجازوا والمال ليس لهم الا ترى انهم قد يكونون ثلاثة وانسين وواحد افتحده له اولاداً اكثر منهم فيكونون اجازوا كل الثلث وانما لهم بعضه ويجدث له وارث غيرهم يجبرهم ويموتون قبله فلا يكونون اجازوا في واحدة من الحاليين في شيء يملكونه بحال وان اكثر احوالهم فيه انهم لا يملكونه ابداً الا بعد ما يموت اولادهم انهم لو اجازوا والوارث كان الذي اجيزت له الوصية قد يموت قبل الموصي فلو كان ملك الوصية بوصية الميت واجازتهم ملكها كان لم يملكها ولا شيئا من مال الميت الا بموته وبقائه بعده فكذلك الذين اجازوا له الوصية اجازوها فيما لا يملكون وفيما قد لا يملكونه ابداً (قال) وهكذا الواساؤنهم فيما يجاوز الثلث من وصيته فاؤذوا له به وهكذا الوفاة رجل منهم ميراثي منك لاخى فلان اولبني فلان لم يكن له لانه اعطاه ما يملك وهكذا الواساؤنهم في عتق عبيده فاعتقهم بعد موته فلم يخرجوا من الثلث كان لهم رد من لا يخرج من الثلث منهم وخير في هذا كله ان يجزوه ولكنه لو اوصى لوارث بوصية فقال فان اجازها الورثة والانهي فلان رجل اجنبي اوفى سبيل الله اوفى شيء مما تجوز له الوصية به مضى ذلك على ما قال ان اجازها الورثة جازت وان ردوها فذلك لهم وعليهم ان ينفذوها لمن اوصى له بها ان تجزها الورثة لانها وصية لغير وارث وكذلك لو اوصى بوصية لرجل فقال فان مات قبلني فاعطيت له فلان فمات قبله كانت الوصية لفلان وكذلك لو قال لفلان ثلثي الا ان يقدم فلان فان قدم فلان هذا البلد فهو له جاز ذلك على ما قال

(باب ما يجوز من اجازة الورثة للوصية وما لا يجوز)

اخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا اوصى الميت لمن لا تجوز له وصيته من وارث وغيره او بما لا تجوز به مما جاوز الثلث فمات وقد علموا ما اوصى به وتركه فقالوا قد اجزنا ما صنع ففعلوا وان احد هما ان قولهم بعد علمهم وقصم ميراثه لهم قد اجزنا ما صنع جائز لمن اجازوه كهبته ودفعوه اليه من ايديهم ولا سبيل لهم في الرجوع فيه ومن قال هذا القول قال ان الوصايا بعد الموت مخالفة عطايا الاحياء التي لا تجوز الا قبض من قبل ان معطيها قد مات ولا يكون مالها قابضاً لشيء يخرج منه من يديه وانما هي ادخال منه لاهل الوصية على الورثة فقوله في وصيته ثبت لاهل الوصية فيما يجوز لهم ثبت لهم ما ثبت لاهل الميراث واذا كان هكذا اجاز الورثة بعد علمهم وملكهم فاعلموا حقوقهم من موارثهم عما اوصى به الميت (١) مضى على ما فعل منه جائز له جواز ما فعل مما لم يردوه وليس ما اجازوا لاهل الوصايا بشيء في ايديهم فيخرجونه اليهم انما هو شيء لم يصير اليهم الا بسبب الميت واذا سلموا حقوقهم سلم ذلك لمن سلوه كما يبرؤون من الدين والدعوى فيبترأ منها من ابرؤه وبرؤون من حقوقهم من الشفعة فتقطع حقوقهم فيها ولهذا وجه معتدل والقول الثاني ان يقول ما ترك الميت مما لا تجوز له الوصية به فهو ملك نقله الله تعالى اليهم فكينونته في ايديهم وغير كينونته سواء واجازتهم ما صنع الميت هبة منهم لمن وهبوه فن دفعوه اليه جاز له ولهم الرجوع ما لم يدفعوه كما تكون لهم اموال ودائع في ايدي غيرهم فيهبون منها

فيه واخذت الصداق من زوجها فاذا دخلت دفعته اليها وجعلت لها النفقة اذا قالوا ندفعها اليه اذا دفع الصداق البناء وان كانت نفرا اجبرت على الدخول الا ان يكون من مرض لا يجامع فيه مثله اقتهل وان اتفاه فلم تلتم فعليه دينها ولها المهر كاملا ولها منه ان يصيبها حتى تبرا البرء الذي ان عاد لم ينكأها ولم يزد في جرحها والقول في ذلك قولها فان دخلت عليه فلم يصح حتى طلقها فلها نصف المهر لقول الله تعالى وان طلقتوهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم فان احتج محتج بالانصر عن عمر رضي الله عنه في اغلاق الباب وارضاء السر انه يوجب المهر فن قول عمر ما ذنبهن لوجه الهجر من قبلكم فاجبر انه يجب اذا خلت بينه

(١) كذا في النسخ وتامله كسبه معصمه

فأما الملاعنة فإن ذاك
منه ومنها ولأنه إن شاء
أمسكه فهي كالملقة
وأما امرأة العنق فلو
شاعت أقامت معه ولها
عندي متعة والله أعلم
(قال المزني) رحمه الله
هذا عندي غلط عليه
وقياس قوله لاحق لها
لان الفراق من قبلها
دونه

(الولاية والنثر)
من كتاب الطلاق املاء
على مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه
الله الولاية التي تعرف
وليمة العرس وكل دعوه
على إملالة أو نفاس أو
ختان أو حادث سرور
فدعي اليها رجل فاسم
الولاية يقع عليها ولا
أرخص في تركها ومن
تركها لم يبين لي أنه عاص
كما بين لي في وليمة العرس
لاني لا أعلم أن النبي
صلى الله عليه وسلم ترك
الولاية على عرس ولا
أعلمه أولم على غيره وأولم

(١) قوله ومن أوصى
له كذا في النسخ ولعله
محرف عن قد وتأمل
كتبه مصححه

منه رجلا من قبل أبيه وأمه فأعطيناه إياه ولم نعطه غيره ممن هو أبعد منه كما نأوجدنا له عمن وخالين
وبني عم وبني خال وأعطيناه المال عجمه وخاليه سواء بينهم دون بني العم والخال لأنهم يلقونه عند أبيه
وأمه قبل بني عمه وخاله وهكذا الوجدنا له أخوة لأب وأخوة لأم وعمن وخالين أعطيناه المال أخوته لأبيه
وأخوته لأمه دون عجمه وخاليه لأنهم يلقونه عند أبيه وأمه إلا الذين قبل عجمه وخاليه ولو كان مع الأخوة
للأب والأخوة لأم أخوة لأب وأم كان المال لهم دون الأخوة للأب والأخوة لأم لأننا أعددنا القرابة من
قبل الأب والأم سواء بجمع الأخوة للأب والأم قرابة الأب والأم كانوا أقرب باليت ولو كان مع الأخوة للأب
والأم ولولد متسفل لا يرث كان المال له دون الأخوة لأنه ابن نفسه وابن نفسه أقرب إليه من ابن أبيه
ولو كان مع ولد الولد المتسفل جد كان الولد أولى منه وإن كان جدا أدنى (قال) ولو كان مع الأخوة للأب
أو الأم جد كان الأخوة أولى من الجد في قول من قال الأخوة أولى بولد المولى من الجد لأنهم أقرب منه
وأنتهم يلقون الميت قبل أن يصير الميت إلى الجد ولو قال في هذا كله ثلث مالي لجماعة من قرابي فإن كان
أقرب الناس به ثلاثة فصاعدا فهو لهم وسواء كانوا رجلا أو نساء وإن كانوا اثنين ثم الذين يلونهم واحد
أو أكثر كان للأثنين الثلثان من الثلث وللواحد فأكثر ما بقي من الثلث وإن كانوا واحدا فله ثلث الثلث
ولن يلبه من قرابته إن كانوا اثنين فصاعدا ثلثا الثلث ولو كان أقرب الناس واحدا والذي يليه في القرابة
واحد أخذ كل واحد منهما ثلث الثلث وأخذ الذين يلونهما في القرابة واحدا أو أكثر الثلث الباقي سواء بينهم

(باب الوصية لمافي البطن والوصية بما في البطن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتجوز الوصية بما في البطن ولمافي البطن إذا كان مخلوقا يوم وقعت الوصية
ثم يخرج حيا فلو قال رجل مافي بطن جاريتي فلانة لفلان ثم توفي فولدت جاريته لأقل من ستة أشهر من
يوم تكلم بالوصية كان لمن أوصى له به وإن ولدت لستة أشهر فأكثر لم يكن له لأنه قد يحدث الحمل فيكون
الحمل الحادث غير الذي أوصى به ولو قال ولد جاريتي أو جاريتي أو عبد بعينه وصية لمافي بطن فلانة امرأة
يسمىها بعينها فإن ولدت تلك المرأة لأقل من ستة أشهر من يوم تكلم بالوصية فالوصية جائزة وإن ولدت لستة
أشهر من يوم تكلم بالوصية فأكثر فالوصية مردودة لأنه قد يحدث حمل بعد الوصية فيكون غير ما أوصى له
وإن كان الحمل الذي أوصى به غلاما أو جارية أو غلاما أو جارية أو أكثر كانت الوصية بهم كلها جائزة لمن
أوصى لهم به وإن كان الحمل الذي أوصى له غلاما أو جارية أو أكثر كانت الوصية بينهم سواء على العدد
وإن مات الموصي قبل أن تلد التي أوصى لحملها وقفت الوصية حتى تلد فإذا ولدت لأقل من ستة أشهر كانت
الوصية له.

(باب الوصية المطلقة والوصية على الشيء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن أوصى فقال إن مت من مرضي هذا فلان لعبد له حر ولفلان كذا
وصية ويتصدق عني بكذا ثم صرح من مرضه الذي أوصى فيه ثم مات بعده فجاءه أو من مرض غير ذلك الممرض
بطلت تلك الوصية لأنه أوصى إلى أجل (١) ومن أوصى له وأعتق على شرط لم يكن وكذلك إذا حدث في وصيته
حد أو فقال إن مت في عامي هذا أو في مرضي هذا فمات من مرضي سواء بطل فإن أجهم هذا كله وقال هذه
وصيتي مالم أغيرها فهو كما قال وهي وصيته مالم يغيرها ولكنه لو قال هذا وأشهد أن وصيته هذه ثابتة مالم
يغيرها كانت وصيته نافذة (قال الشافعي) وإن أوصى فقال إن حدثت في حدث الموت وصية مرسلة
ولم يحدد لها حدا أو قال متى حدثت في حدث الموت أو متى مت فوصيته ثابتة يتفقد جميع ما فيه مما حازله متى
مات مالم يغيرها

(باب الوصية للوارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان تتركوا خيرا الوصية للوالدين الآية الى المتقين وقال عز وجل في آي الموارث ولا يوه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثالث وذ كرم من ورث جل ثناؤه في آي من كتابه (قال الشافعي) واحتمل اجماع أمر الله تعالى بالوصية للوالدين والاقربين معينين أحدهما ان يكون للوالدين والاقربين معا فيكون على الموصي أن يوصي له - فمأخذون بالوصية ويكون لهم الميراث فيأخذون به واحتمل أن يكون الامر بالوصية نزل ناسخا لان تكون الوصية لهم ثابتة فوجدنا الدلالة على أن الوصية للوالدين والاقربين الوارثين منسوخة بآي الموارث من وجهين أحدهما اخبار ليست بمصلحة عن النبي صلى الله عليه وسلم من جهة الجازين منها أن سفيان بن عيينة أخبرنا عن سليمان الاحول عن مجاهد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا وصية لوارث وغيره يشبه هذا الوجه ووجدنا غيره قد يصل فيه حديثان عن النبي صلى الله عليه وسلم على هذا المعنى ثم لم نعلم أهل العلم في البلدان اختلافوا في أن الوصية للوالدين منسوخة بآي الموارث واحتمل اذا كانت منسوخة أن تكون الوصية للوالدين ساقطة حتى لو أوصى لهم مال منجز الوصية وبهذا نقول وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وما لم نعلم أهل العلم اختلاف فيه يدل على هذا وان كان يحتمل أن يكون وجوبها منسوخا واذا أوصى لهم مال واذا أوصى للوالدين فأجاز الورثة فليس بالوصية أخذوا وانما أخذوا بأعطاء الورثة لهم مالهم لاننا قد أبطنا حكم الوصية لهم فكان نص المنسوخ في وصية الوالدين وسمى معهم الاقربين جلة فلما كان الوالدان وارثين فسننا عليهم كل وارث وكذلك الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم فلما كان الاقربون ورثة وغير ورثة أبطنا الوصية للورثة من الاقربين بالنص والقياس والخبر الا لا وصية لوارث وأجزا الوصية للاقربين وغير الورثة من كان فالاصل في الوصايا أن أوصى في كتاب الله عز وجل وما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لم نعلم من معنى من أهل العلم اختلافوا فيه في أن ينظر الى الوصايا فاذا كانت لمن يرث الميت أبطنتها وان كانت لمن لا يرثه أجزتها على الوجه الذي تجوز به وموجود عندي والله تعالى أعلم فيما وصفت من الكتاب وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وحيث ان مال لم يعلم من معنى من أهل العلم اختلافوا فيه أنه انما يمنع الورثة الوصايا بالثلاث أخذوا مال الميت من وجهين وذلك أن مات ترك المتوفى يؤخذ عيراث أو وصية فلما كان حكمهما متخالفين لم يجز أن يجمع لواحد الحكمان المختلفان في حكم واحد ومال واحدة كالا يجوز أن يعطى بالشئ وضد الشئ ولم يحتمل معنى غير محال فان ذهب اذهب الى أن يقول انما تجوز الوصية للوارث من قبل تهمه الموصي لان يكون يحابي وارثه ببعض ماله فلولا أن العناء مستعمل على بعض من يتعاطى الفقه ما كان فين ذهب الى هذا المذهب عندي والله أعلم الجواب موضع لان من خفي عليه هذا حق لا يتبين له الخطأ فيه كان شديدا أن لا يفرق بين الشئ وضد الشئ فان قال قائل فابن هذا قيل له ان شاء الله تعالى أرايت أمر من العرب عصبته يلغونه بعد ثلاثين أباه قتل أباه عصبته آباءه وقتلهم آباؤه وبلغوا غاية العداوة بينهم بنسب الدماء وانتهال الحارم والطبيعة والنفي من الانساب في الاشعار وغيرها وما كان هو يصطفي ما صنع بآبائه ويعدى عصبته عليه غاية العداوة ويبدل ماله في أن ينفق دماءهم وكان من عصبته الذين يرثونه من قتل آباؤه فأوصى من ماله لغيره القتل وهم ورثته مع غيرهم من عصبته كان الوارث معهم في حال عداوتهم أو كان له سلمية براؤه واصلا وكذلك كان آباؤه انما تجوز الوصية لاعدائه وهو لا ينهم فيهم فان قال لا قيل وكذلك لو كان من الموالي فكان ماله قد بلغوا بآبائه ما بلغ بهم وبآبائهم ما وصفت من حال القربى فأوصى لورثته من ماله ومعه هم ابنته انما تجوز الوصية لهم وهو لا ينهم

على صفة رضى الله عنها في سفر يسوق وتم وقال لعبد الرحمن أولم ولو بشاة (قال) وان كان المدعو صائما أجاب الدعوة وبرك وانصرف وليس يحتم أن يأكل وأحب لو فعل وقد عي ابن عمر رضى الله عنهما مجلس ووضع الطعام فديده وقال خذوا باسم الله ثم قبض يده وقال اني صائم (قال) فان كان فيها المعصية من السكر والخمر أو ما أشبه من المعاصي الظاهرة نهاهم فان نحو ذلك عنه والآل أحب له أن يجلس فان علم ذلك عندهم لم أحب له أن يجيب فان رأى مصورا ذات أرواح لم يدخل ان كانت منصوبة وان كانت توطأ فلا بأس فان كان صور الشجر فلا بأس وأحب أن يجيب أخاه وبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو أهدى الى ذراع لقيت ولو دعيت الى كراع لأجبت (وقال) في نثر الجوز والوز والسكر في العريس لو تركه كان أحب الى

لأنه يؤخذ بخلسة
ونهية ولا يبين أنه حرام
الأنه قد يغلّب بعضهم
بعضاً فأخذ من غيره
أحب إلى صاحبه

(مختصر القسم ونشوز
الرجل على المرأة)
من الجامع ومن كتاب
عشرة النساء ومن
كتاب نشوز المرأة على
الرجل ومن كتاب
الطلاق من أحكام
القرآن ومن الاملاء

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى قال الله
تبارك وتعالى ولهن
مثل الذي عليهن
بالمعروف (قال
الشافعي) وجاع
المعروف بين الزوجين
كف المكروه واعفاء
صاحب الحق من

(١) قوله لعسل هنا
سقطاً من النسخ
وأصل الكلام وله
صديق أعظم النعمة
عليه الخ فانظر اهـ

(٢) قوله اذا دخل
الخ كذا في النسخ
ولعل في العبارة
تحريفاً فتأمل وحرر
كتبه محمده

لايتهم فيهم فان قال لا قبل وهكذا زوجته لو كانت ناشرة منه عاصية له عظيمة البهتان وتريه بالقذف
قدسفته سمالقته وضربته بالحديد قتلته فأقلت من ذلك وبقيت ممتعة منه وأمتنع من فراقها اضراً
لها ثم مات فأوصى لها لم تجز وصيته لأنها وارث فان قال نعم قيل ولأن أجنبيات ليس له وارث (١) أعظم
النعمة عليه صغيراً وكبيراً وتتابع احسانه عليه وكان معروفاً بعودته فأوصى له بثلث ماله أن يجوز فان
قال نعم قيل وهكذا تجوز الوصية له وان كان ورثته أعداء له فان قال نعم تجوز وصيته في ثلثه كان
ورثته أعداء له أو غير أعداء قيل له أرايت لو لم يكن في أن الوصية تبطل للوارث وأنه اذا خص بابطال وصيته
الوارث لم يكن فيها معنى الا ما قلنا ثم كان الاصل الذي وصفت لم يسبق له أحد يعقل من أهل العلم شيئاً
علمناه أما كنت تركته أو ما كان يلزمك أن ترغم أنك تنظر إلى وصيته أبداً فان كانت وصيته لرجل عدوه
أو بغض اليه أو غير صديق أجرتها وان كان وارثاً وان كانت لصديق له أو لذي يدعنده أو غير عدو
فأبطلتها وإذا فعلت هذا خرجت مبررة عن النبي صلى الله عليه وسلم وما يدخل فيما لم يختلف فيه أهل
العلم علمناه أو أرايت لو كان له عبد يعلم أنه أحب الناس اليه وأوثقه في نفسه وأنه يعرف بتوليح ماله اليه
في الحياة وله ولد دون وله ثم مات ولده فصار وارثه عدوه فأعتق عبده في وصيته أليس يلزمك أن لا تجز
العتق لئلا تهمته فيه حياً اذا كان يؤثره بماله على ولد نفسه وميتاً اذا كان عنده تلك الحال وكان الوارث له
عدواً أو أرايت لو كان وارثه له عدواً فقال والله ما عنيني أن أدع الوصية فيكون الميراث وافر اعليك الاحب
أن يفكر الله ولا يغنيك ولكني أوصي بثلث مالى لغيرك فأوصي لغيره أليس ان أجاز هذا أجاز ما ينبغي
أن يزد وردما كان ينبغي أن يجوز من الوصية لوارث عدو في أصل قوله أو أرايت اذا كانت السنة تدل على
أن لبيت أن يوصي بثلث ماله ولا يحظر عليه منه شيء أن يوصي به للوارث (٢) اذا دخل عليه أحد أن يحظر
عليه الوصية لغير وارث بحال أليس قد خالفنا السنة أو أرايت اذا كان حكم الثلث اليه ينفذه لمن رأى غير
وارث لو كان وارثه في العداوة له على ما وصفت من العداوة وكان بعيد النسب أو كان مولى له فأقر لرجل
آخر بمال قد كان يجمعه أياه أو كان لا يعرف بالافرار له ولا الآخر بدعواه أليس ان أجاز له مما يخرج
الوارث من جميع الميراث أجاز له أكثر من الثلث وهو ممتهم على أن يكون صار الوارث وان أبطله أبطل اقرارا
بدين أحق من الميراث لان الميراث لا يكون الا بعد الدين (قال الشافعي) الاحكام على الظاهر والله ولي
المقيب ومن حكم على الناس بالازكان جعل لنفسه ما حذر الله تعالى عليه ورسوله صلى الله عليه وسلم
لان الله عز وجل انما يولي الثواب والعقاب على المقيب لانه لا يعلم الا هو جل ثناؤه وكلف العباد أن
ياخذوا من العباد بالظاهر ولو كان لأحد أن يأخذ بباطن عليه دلالة كان ذلك لرسول الله صلى الله عليه
وسلم وما وصفت من هذا يدخل في جميع العلم فان قال قائل ما دل على ما وصفت من أنه لا يحكم بالباطن
قبل كتاب الله ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر الله تبارك وتعالى المنافقين فقال لبيته صلى الله
عليه وسلم اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك رسول الله فقرأ الى فصدوا عن سبيل الله فأقرهم رسول الله
صلى الله عليه وسلم بنينا كحون ويتوارثون ويسهم لهم اذا حضر والقسمه ويحكم لهم أحكام المسلمين
وقد أخبر الله تعالى ذكرهم وأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم اتخذوا أيمانهم بجنه من
القتل باظهار الأيمان على الأيمان وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما أنا بشر وانكم تختصمون الي
ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع منه فمن قضيت له بشي من حق
أخيه فلا يأخذه فانما أقطع له بقطعة من النار فأخبرهم أنه يتقضي بالظاهر وأن الحلال والحرام عند الله
على الباطن وأن قضاءه لا يحل للقنبي له ما حرم الله تعالى عليه اذا علم حراماً وقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم أيها الناس قد أن لكم أن تنهوا عن محارم الله تعالى فمن أصاب منكم من هذه القاذورات شيئاً فليست
بستر الله فانه من يبد لنا صفحته نهم عليه كتاب الله فأخبرهم أنه لا يكشفهم عما لا يبدون من أنفسهم

وأنتهم إذا ألبسوا ما فيه الحق عليهم أخذوا بذلك وبذلك أمر الله تعالى ذكره فقال ولا تجسوسوا وبذلك أوصى
صلى الله عليه وسلم ولاعن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخوي بني العجلان ثم قال انظروا فإن
جاءت به كذا فهو الذي يتهمه فيجاءت به على النعت الذي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو الذي
يتهمه به وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أمره ليلين لولا ما حكم الله ولم يستعمل عليهما الدلالة البينة
التي لا تكون دلالة أي منها وذلك خبره أن يكون الولد ثم جاء الولد على ما قال مع أشباه لهذا كلها تبطل
حكم الاز كان من الذرائع في السبوع وغيرها من حكم الاز كان فأعظم ما فيها وصفت من الحكم بالاز كان
خلاف ما أمر الله عز وجل به أن يحكم بين عباد من الظاهر وما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم
لم يمنع من حكم بالاز كان أن اختلفت أقاويله فيه حتى لو لم يكن آتيا بخلافه ما وصفت من الكتاب والسنة
كان ينبغي أن تكون أكثر أقاويله متروكة عليه لضعف مذهبه فيها وذلك أنه يركن في الشيء الحلال فيجزمه
ثم يأتي ما هو أولى أن يحرمه منه أن كان له التحريم بالاز كان فلا يحرمه فان قال قائل ومثل ما ذكر من
السبوع قيل أرايت رجلا اشتري فرسا على أنها عقوق فان قال لا يجوز البيع لان ما في بطنها مغيب
غير مضمون بصفة عليه قيل له وكذلك لو اشتراها وما في بطنها بدينار فان قال نعم قيل أرايت اذا
كان المتبايعان بصيرين فقالا هذه الفرس تسوي خمسة دنانير ان كانت غير عقوق وعشرة ان كانت عقوقا
فأنا آخذها منك بعشرة ولولا أنها عندي عقوق لم أزدك على خمسة ولكننا لا نشترط معها عقوقا لانفساد
البيع فان قال هذا البيع يجوز لان الصفقة وقعت على الفرس دون ما في بطنها ونيتهم ما عاواظهارهما
الزائد لما في البطن لا يفسد البيع اذا لم تعقد الصفقة على ما يفسد البيع ولا أفسد البيع ههنا بالنية قيل
له ان شاء الله تعالى وكذلك لا يحل نكاح المتعة ويفسخ فان قال نعم قيل وان كان أعزب أو أهلا فان
قال نعم قيل فان أراد أن يتكح امرأة ونوى أن لا يجسبها الا يوما وعشرا انما أراد أن يقضى منها وطرا
وكذلك نوت هي منه غير أنها عقدا النكاح مطلقا على غير شرط فان قال هذا يحل قيل له ولم تفسده
بالنية اذا كان العقد صحيحا فان قال نعم قيل له ان شاء الله تعالى فهل تجب في السبوع شي من الذرائع أو في
النكاح شي من الذرائع تفسده ببعاء ونكاحا أولى أن تفسده البيع من شراء الفرس العقوق على ما وصفت
وكل ذات حل سواها والنكاح على ما وصفت فاذا لم تفسد ببعاء ولا نكاحا بنية تصادق عليها المتبايعان
والتناكح انما كانت نيتهم اظهارة قبل العقد ومعه وبعدة وثقلت لأفسد واحد منهما لان عقد البيع
وعقد النكاح وقع على صحة والنية لا تصنع شيأ وليس معها كلام فالنية اذا لم يكن معها كلام أولى أن
لا تصنع شيأ بفسده بيع ولا نكاح (قال الشافعي) واذا لم يفسد على المتبايعين نيتهم أو كلامهما فكيف
أفسدت عليهما بان أن كنت عليهما نيتهم أو أحدهما شيأ والعقد صحيح فأفسدت العقد الصحيح باز كانك
أنه نوى فيه ما لو شرط في البيع أو النكاح ففسد فان قال ومثل ما ذكر قال قيل له مثل قولك والله
تعالى الموفق

(باب تفريع الوصايا للوارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكل ما أوصى به المريض في مرضه الذي يموت فيه لوارث من ملك مال
ومنفعة بوجه من الوجوه لم تجز الوصية لوارث بأي هذا كان
(الوصية للوارث) قال الربيع قال الشافعي واذا استأذن الرجل أن يوصي لوارث في صحة منه
أو مرضه فأذنوا له أو لم يأذنوا فذلك سواء فان وفواله كان خيرا لهم وأتق الله عز ذكره وأحسن في الاسدونة
أن يجيزوه فان لم يفعلوا لم يكن للماكم أن يجبرهم على شيء منه وذلك عما نقل رسول الله صلى الله عليه وسلم
من الميراث (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة قال سمعت الزهري يقول زعم أهل العراق أن

الموتنة في طلبه لا
بإظهار الكراهية
في تأديته فأبهم ما طل
بتأخير فطل الغنى
ظلم ونوى صلى الله عليه
وسلم عن نزع وكان
يقسم لثمان ووهبت
سودة يومها لعائشة
رضي الله عنهن (قال
الشافعي) وجه هذا يقول
ويجبر على القسم فأما
الجماع فوضع تلذذ ولا
يجبر أحد عليه قال
الله تعالى وإن
تستطيعوا أن تعدلوا
بين النساء ولو حرصتم
فلا تميلوا كل الميل
فتذروها كالمعلقة
(قال) بعض أهل
التفسير لن تستطيعوا
أن تعدلوا عما في
القلوب لان الله تعالى
يجاوزه فلا تميلوا
لا تتبعوا أهواءكم
أفعالكم فاذا كان
الفعل والقول مع
الهواء فذلك كل الميل
وبلغنا أن النبي صلى
الله عليه وسلم كان
يقسم فيقول اللهم
هذا قسمي فيما أملك
وأنت أعلم فيما لا أملك
يعني والله أعلم بما لا
أملك قلبه (قال)

وبلغنا أنه كان يطاق
به محولا في مرضه على
نساءه حتى حالته (قال)
وعاد القسم الليل
لأنه سكن فقال
أز واجالتسكنوا إليها
فان كان عند الرجل
حرائر مسلمات وذيوات
فهن في القسم سواء
(قال) ويقسم للمرأة
لبنتين ولامه ليلته اذا
خلى المولى بينه وبينها
في ليلتها ويومها ولا مة
أن تحلله من قسمها
دون المولى ولا يجمع
المرأة في غير يومها ولا
يدخل في الليل على
التي لم يقسم لها (قال)
ولا بأس أن يدخل
عليها بالنهار في حاجة
ويعودها في مرضها في
ليلة غيرها فاذا نقلت
فلا بأس أن يقيم عندها
حتى تخف أو توت
ثم يوفي من بقي من
نساءه مثل ما أقام
عندها وان أراد أن
يقسم لبنتين لبنتين
أو ثلاثا فلا مانع من ذلك
له وأكره تجاوزة الثلاث
ويقسم للربضة
والرتقاء والحائض
والنفساء وللقى إلى أو
ظاهر منها ولا يقربها

شهادة المحمودة لا تجوز فأشهد لأخبرني فلان أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لأبي بكره تب تقبل
شهادتك أو ان تبقت قبلت شهادتك قال سفيان سمى الزهري الذي أخبره فحفظته ثم نسيت وشككت
فيه فلما قاسألت من حضر فقال لي عمرو بن قيس هو سعيد بن المسيب فقلت له هل شككت فيما قال
فقال لا هو سعيد بن المسيب غيرك (قال الشافعي) وكثيرا ما سمعته يخذه فيسي سعيدا وكثيرا ما سمعته
يقول عن سعيد أن شاء الله تعالى وقدر وي غير من أهل الحنفية عن سعيد ليس فيه شك وزاد فيه أن عمر
استتاب الثلاثة فتأب اثنان فأجاز شهادتهما وأبي أبو بكره فرد شهادته

(مسئلة في العتق)

(قال) ومن أوصى بعتق عبده ولا يحمله الثلث فأجاز له بعض الورثة وأبي بعض أن يحجز عتق منه ما حل
الثلث وحصه من أجاز وكان الولاء للذي أعتق لا للذي أجاز قال أجزت لأرد ما فعل الميت ولا أبطله من
قبل أنه لعله أن يكون لزمه عتقه في حياته أو وجه ذكره مثل هذا ومن أوصى له بثلث رقيق وفيهم من
يعتق عليه إذا ملكه فله اختيار في أن يقبل أو يرد الوصية فان قبل عتق عليه من يعتق عليه إذا ملكه وقوم
عليه ما بقي منه ان كان موسرا وكان له ولأؤه ويعتق على الرجل كل من ولد الرجل من أب وجد أب
وجد أم إذا كان له والدان جهة من الجهات وان بعد وكذلك كل من كان ولد أبى جهة من الجهات
وان بعد ولا يعتق عليه أخ ولا عم ولا ذو قرابة غيرهم ومن أوصى لصبي لم يبلغ بانيه أو جده كان للوصي أن
يقبل الوصية لأنه لا ضرر عليه في أن يعتق على الصبي وله ولأؤه وان أوصى له ببعضه لم يكن للولي أن يقبل
الوصية على الصبي وان قبل لم يقوم على الصبي وعتق منه ما ملك الصبي وانما يجوز له أمر الولي فيما زاد
الصبي أو لم ينقص أو فيما لا بد له منه فأما ما ينقصه محاله منه بد فلا يجوز عتقه وهذا انقص له منه بد وإذا
كان العبد بين اثنين فأعطى أحدهما خسين دينار على أن يعتقه أو يعتق نصيبه منه فأعتقه عتق عليه
ورجع شريكه عليه بنصف الخمسين وأخذها ونصف قيمة العبد وكان له ولأؤه ورجع السيد على العبد
بالخمس والعشرين التي قبضها منه السيد ولو كان السيد قال ان سلمت لي هذه الخمسون فأنت حر لم يكن حرا
وكان للشريل أن يأخذ منه نصف الخمسين لأنه مال العبد وماله بينهما ومن قال اذا امت فنصف غلامي حر
فنصف غلامه حر ولا يعتق عليه النصف الثاني وان جعل ذلك ثلثه لأنه اذا مات فقد انقطع ملكه عن ماله
وانما كان له أن يأخذ من ماله ما كان حيا فلما وقع العتق في حال ليس هو فيها مال لم يقع منه الاما وقع
واذا كثر في حياته أو عتق نصف مملوك ونصفه لغيره وهو معسر لم يعتقه عليه فهو بعد الموت لا يملك في حاله
التي أعتق فيها ولا يشيد ملكا بعده ولو أعتقه فبعتقه في مرضه عتق عليه كله لأنه أعتق وهو مال لا يملك
أو الثلث واذا مات فحمل الثلث عتق كله وبدي على التسدير والوصايا (قال الشافعي) واذا كان
العبد بين رجلين أو أكثر فأعتق أحدهم وهو موسر وشركاؤه غيب عتق كله وقوم فدفع إلى وكلاء
شركائه نصيبهم من العبد وكان حرا وله ولأؤه فان لم يكن لهم وكلاء وقف ذلك لهم على أيدي من ضمنه
بالنظر من القاضي لهم أو أقره على المعتق ان كان مليا ولا يخرج منه ماله اذا كان مليا أمونا انما يخرج
اذا كان غير مأمون واذا قال الرجل لعبد أنت حر على أن عليك مائة دينار أو خدمة سنة أو عمل كذا
فقبل العبد العتق على هذا الزم ذلك وكان ديناً عليه فان مات قبل أن يخدم رجع عليه المولى بقيمة
الخدمة في ماله ان كان له (قال الشافعي) ولو قال في هذا أقبل العتق ولا أقبل ما جعلت على لم يكن حرا
وهو كقولك أنت حر ان ضمننت مائة دينار أو ضمننت لي كذا وكذا ولو قال أنت حر وعليك مائة دينار وأنت
حر ثم عليك مائة دينار أو خدمة فان أزمه العبد نفسه أو لم يلزمه نفسه عتق في الحالين معا ولم يلزمه منه شيء
لأنه أعتقه ثم استأنف أن يجعل عليه شيئا فجعله على رجل لا يملكه ولم يعقد به نهرا فلا يلزمه إلا أن يتطوع

بأن يضمنه له (قال الشافعي) وإذا أعتق الرجل شركاه في عبد فأعتق إلى الحال التي أعتق فيها فإن كان موسرا ساعة أعتقه أعتقته وجعلت له ولأهله وضمنته نصيب شركائه وقومته بقيته حين وقع العتق وجعلته حين وقع العتق حرا جنائيه والجناية عليه وشهادته وحدوده وجميع أحكامه أحكام حرا وإن لم يدفع القيمة ولم يرتفع إلى القاضي إلا بعد سنة أو أكثر وإن كانت قيمته يوم أعتقه مائة دينار ثم نقصت ثم لم يرافعه إلى الحاكم حتى تصير عشرة أو زادت حتى تصير ألفا فسواء بقيته مائة وإن كانت المعتقة أمة فولدت أولاد بعد العتق فالقيمة قيمة الأم يوم وقع العتق حاملا كانت أو غير حامل والقيمة لما حدث من الحمل ولأن الولادة بعد العتق لأنهم أولاد حرة ولو كان العبدان رجلين فأعتقه أحدهما وأعتقه الثاني بعد عتق الأول فعتقه باطل وهذا إذا كان الأول موسرا فله ولأهله بقيته وإن كان معسرا فعتق الثاني جائز وللأول بينهما وإن أعتقاه جميعهما مع ما لم يتقدم أحدهما صاحبه في العتق كان حرا ولهما ولأهله وهكذا إن ولدت رجلا فعتقه فأعتقه كان حرا وكان ولأهله بينهما ولو قال أحدهما لصاحبه إذا أعتقته فهو حر فأعتقه صاحبه كان حرا حين قال المعتق ولا يكون حرا لو قال إذا أعتقتك فأنت حرة لأنه أوقع العتق بعد كمال الأول وكان كمن قال إذا أعتقته فهو حر ولا ألغيت إلى القول الآخر وإذا كان العبدان شريكين فأعتقه أحدهما وهو معسر فنصيبه حر وللعق نصف ماله وللذي لم يعتق نصفه ولو كان موسرا كان حرا وضمن لشريكه نصف قيمته وكان مال العبد بينهما لإلزام مال العبد انما ماله لما له ان شاء أن يأخذه أخذه وعتقه غير ماله (قال الشافعي) وهو غير ماله وهو يقع عليه العتق ولا يقع على ماله ولو قال رجل لعلامة أنت حر ولما له أنت حر كان الغلام حرا ولم يكن المال حرا ما كان المال من حيوان أو غيره لا يقع العتق إلا على بني آدم وإذا أعتق الرجل عبدا بينه وبين رجل وله من المال ما يعتق عليه ثلاثة أرباعه أو أقل أو أكثر إلا أن الكل لا يخرج عتق عليه ما احتمل ماله منه وكان له من ولأهله بقدر ما عتق منه وبرق منه ما بقي وسواء فيما وصفت العبدان المسلمين أو المسلم والنصراني وسواء أيهما أعتقه وسواء كان العبد مسلما أو نصرانيا فإذا أعتقه النصراني وهو موسر فهو حر كله وله ولأهله وهو فيه مثل المسلم إلا أنه لا يرثه لاختلاف الدينين كما لا يرث ابنه فإن أسلم بعد ثم مات المولى المعتق ورثه ولا يبعد النصراني أن يكون مالكاً معتمداً فعتق المالك جائز وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق ولا يكون مالكاً مسلماً فلو أعتقه لم يجز عتقه فأما مالك معتق يجوز عتقه ولا يكون له ولأهله فلم يسمع بهذا وهذا خلاف السنة وإذا ملك الرجل أباه أو أمه بغير عتق عليه وإذا ملك بعضهم ما عتق منهم ما ملك ولم يكن عليه أن يقوماً عليه لأن الملك لزمه وليس له دفعه لأنه ليس له دفع الميراث لأن حكم الله عز وجل أنه نقل ميراث الموقوف إلى الأحياء الوارثين ولكنه لو أوصى له أو وهب له أو تصدق به عليه أو ملكه بأي ملك ما شاء غير الميراث عتق عليه وإن ملك بعضهم ما بغير ميراث كان عليه أن يقوماً عليه ولو اشترى بعضهم لآبه قد كان له دفع هذا الملك كله ولم يكن عليه قبوله ولم يكن مالكاً إلا بان يشاء فكان اختياره الملك ملك ماله قيمة والعتق يلزم العبد أحب أو كره ولو أعتق الرجل شقته ماله في عبد قوم عليه فقال عند القيمة أنه أبق أو سارق كاف البينة فإن جاءهم باقوم كذلك وإن أقر له شريكه قوم كذلك وإن لم يقر له شريكه أحلف فإن حلف قوم برأيه من الأباق والسرقة فإن نكل عن البين ردنا البين على المعتق فإن حلف قومناه أبقا سارقا وإن نكل قومناه صحيحا

(باب الوصية بعد الوصية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أوصى رجل بوصية مطلقته ثم أوصى بعد ها بوصية أخرى أنفذت الوصيتان معا وكذلك إن أوصى بالاولى فجعل أنفذها إلى رجل وبالأخرى فجعل أنفذها إلى رجل كانت كل واحدة من الوصيتين إلى من جعلها إليه وإن كان قال في الأولى وجعل وصيته وقضاه دينه وتركتها إلى

حتى يكفر لآن في ميتته سكنى والفا وإن أحب أن يلزم منزلا بأن ينفه فيه كان ذلك له عليهن فأبتهن امتنعت سقط حقها وكذلك المعتقة بالجنس (قال) وإن سافرت بأذنه فلا قسم لها ولا نفقة إلا أن يكون هو أشخصها فيلزمه كل ذلك لها وعلى ولي المخنون أن يطوف به على نسائه أو بأبيه بهن وإن عمد أن يجور به أثم فإن خرج من عند واحدة في الليل أو أخرجه سلطان كان عليه أن يوفى ما بقي من ليلتها وليس للأماء قسم ولا يعطى * وإذا ظهر الأضرار منه بامرأته أسكنها إلى جنب من نشق به وليس له أن يسكن امرأتين في بيت إلا أن تشاء وله منعها من شهود جنازة أمها وأبيها وولدها وما أحب ذلك له

(باب الحال التي يختلف فيها حال النساء)

من الجامع من كتاب الطلاق ومن أحكام القسرة ومن نشوز الرجل على المرأة

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى في قول النبي صلى الله عليه وسلم لأهل مكة رضي الله عنها إن شئت سبعت عندك وسبعت عندهن وإن شئت ثلثت عندك ودرت دليل على أن الرجل إذا تزوج البكر أن عليه أن يقيم عندها سبعا والثلث ثلاثا ولا يختب عليه بها نسأله الذي عنده قبلها وقال أنس بن مالك للبكر سبع والثلث ثلاث (قال) ولا أحب أن يتخلف عن صلاة مكتوبة ولا شهود جنازة ولا يزك أن يفعل ولا اجابة دعوة

(القسم للنساء إذا

حضر سفر)
من الجامع من كتاب الطلاق ومن أحكام القرآن ومن نشوز الرجل على المرأة

(قال الشافعي) رحمه

الله أخبرنا عبيد بن علي بن شافع أحبه عن الزهري « شك المزني » عن عبيد الله عن عائشة رضي الله

فلان وقال في الأخرى مثل ذلك كان كل ما قال في واحدة من الوصيتين ليس في الأخرى إلى الوصي في تلك الوصية دون صاحبه وكان قضاء دينه وولاية تركته اليه معا ولو قال في إحدى الوصيتين أوصي بما في هذه الوصية إلى فلان وقال في الأخرى أوصي بما في هذه الوصية وولاية من خلف وقضاء دينه إلى فلان فهذا مفرد بما أفرد به من قضاء دينه وولاية تركته وما في وصيته ليست في الوصية الأخرى وشريك مع الآخر فيما في الوصية الأخرى

(باب الرجوع في الوصية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والرجل إذا أوصى بوصية تطوع بها أن ينقضها كلها أو يبذل منها ما شاء التديب أو غيره ما لم يمت وإن كان في وصيته إقرار بدين أو غيره أو عتق بثب ذلك شيء واجب عليه أو جبه على نفسه في حياته لا بعد موته فليس له أن يرجع من ذلك في شيء

(باب ما يكون رجوعا في الوصية وتغيرها لها وما لا يكون رجوعا ولا تغيرا)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى رجل بعد بعينه لرجل ثم أوصى بذلك العبد بعينه لرجل فالعبد بينهما نص فان ولو قال العبد الذي أوصى به لفلان لفلان أو قدأ وصيت بالعبد الذي أوصيت به لفلان لفلان كان هذا ردًا للوصية الأولى وكانت وصيته للآخرين ولو أوصى لرجل بعد ثم أوصى أن يباع ذلك العبد كان هذا دليلًا على إبطال وصيته به وذلك أن البيع والوصية لا يجتمعان في عبد وكذلك لو أوصى لرجل بعد ثم أوصى بعتقه أو أخذ مال منه وعتقه كان هذا إبطالًا للوصية به الأولى ولو أوصى لرجل بعد ثم باعه أو كاتبه أو دبره أو وهبه كان هذا إبطالًا للوصية فيه (قال الشافعي) ولو أوصى به لرجل ثم أذن له في التجارة أو بعته تاجرًا إلى بلد أو أجره أو علمه كتابًا أو قرأنا أو علمًا أو صناعة أو كسًا أو وهبه مالا أو زوجة لم يكن شيء من هذا رجوعًا في الوصية ولو كان الموصي به طعما لم يباعه أو وهبه أو أكله أو كان حنطة فطحنها أو دقيقًا فخبه أو خبز أو حنطة فجعلها سويقًا كان هذا كله كدفع الوصية ولو أوصى له بما في هذا البيت من الحنطة ثم خلطها بحنطة غيرها كان هذا إبطالًا للوصية ولو أوصى له بما في البيت بكنية حنطة ثم خلطها بحنطة مثلها لم يكن هذا إبطالًا للوصية وكانت له المكيلة التي أوصى بها له

(تغيير وصية العتق)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال حدثنا الشافعي إمامنا قال وللوصي أن يغير من وصيته ما شاء من تديب وغير تديب لأن الوصية عطاء يعطيه بعد الموت فله الرجوع فيه ما لم يتم لصاحبه بموته قال ويجوز وصية كل من عقل الوصية من بالغ محجور عليه وغير بالغ لأننا إنما نجس عليه ما لم يبلغ رشده فإذا صار إلى أن يحول ملكه غيره لم نمنعه أن يتقرب إلى الله تعالى في ماله عما أجازت له السنة من الثلث قال ونقتصر في الوصايا على الثلث والحجة في أن يقتصر بها على الثلث وفي أن يجوز لغير القرابة حديث عمران بن حصين أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند الموت فأقرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة فاقصر بوصيته على الثلث وجعل عتقه في المرض إذا مات وصية وأجازها للعبيد وهم غير قرابة وأحب إلينا أن يوصي للقرابة (قال الشافعي) وإذا أوصى رجل لرجل ثلث ماله أو شيء مسمى من دناءة أو دراهم أو عرض من العروش وله مال حاضر لا يحتل ما أوصى به ومال غائب فيه فضل عما أوصى به أعطينا الموصي له ما أوصى به بما بين أن يستكمل ثلث المال الحاضر وبقي ما بقي له وكل ما حضر من المال شيء دفعنا إلى الورثة ثلثه وإلى الموصي له ثلثه حتى يستوفوا وصاياهم وإن هلك المال الغائب هلك منهم وصيهم وإن أبطأ عليهم أبطأ عليهم معا وأحسن حال الموصي له أبداً أن يكون كالوارث ما احتملت

الوصية الثلث فاذا عجز الثلث عنها سقط معه فأما أن يزاد أحد بحال أبدأ على ما وصى له به قليلا أو كثيرا فلا إلا أن يتطوع له الورثة فيهبون له من أموالهم أرايت من زعم أن رجلا لو وصى رجل بثلاثة دراهم وترك ثلاثة دراهم وعرضنا غائبيا سوى ألف ألف فقال أخير الورثة بين أن يعطوا للموصى له هذه الثلاثة دراهم كلها ويسلم لهم ثلث مال الميت أو أجبرهم على درهم من الثلاثة لأنه ثلث ما حضر وأجعل للموصى له ثلث الثلث فيما غاب من ماله أليس كان أقرب إلى الحق وأبعد من الفحش في الظلم لو جبرهم على أن يعطوه من الثلاثة دراهم درهما فاذا لم يجز عنده أن يجبرهم على درهمين يدفعونهم ما من قبل أنه لا يكون له أن تسلم إليه وصيته ولم تأخذ الورثة ميراثهم كان أن يعطوه قيمة ألف أكرم عليه وأخش في الظلم وإنما أحسن حالات الموصى له أن يستوفي ما وصى له به لا يراد عليه شيء ولا يدخل عليه النقص فأما الزيادة فلا تحل ولكن كلما حضر من مال الميت أعطينا الورثة الثلثين وله الثلث حتى يستوفي وصيته وكذلك لو وصى له بعد بعينه ولم يترك الميت غيره إلا ما لا غائبنا له ثلثه وللورثة الثلثين وكلما حضر من المال الغائب شيء له ثلث زنا الموصى له في العبد أبدأ حتى يستوفي رقبته أو يهجر الثلث فيكون له ما حصل الثلث ولا يبالى ترك الميت دارا أو أرضا أو غير ذلك لأنه لا مأمون في الدنيا قد تهدم الدار وتحترق وبقي السيل عليها فينسف أرضها وعمارتها وليس من العدل أن يكون للورثة ثلثان بكتاب الله عز وجل وللوصى له ثلث تطوعا من الميت فيعطى بالثلث ما لا تعطى الورثة بالثلثين

(باب وصية الحامل)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي تجوز وصية الحامل ما لم يحدث لها مرض غير الحمل كالأمراض التي يكون فيها صاحبها مضيا أو تجلس بين القوابل فيضربها الطلق فلا أجزت أن توصى حامل مرة ولا توصى أخرى كان لغري أن يقول إذا ابتداء الحمل نفى نفسها وتغير عن حال الصحة وتكره الطعام فلا يجز وصيتها في هذه الحال وأجزت وصيتها إذا استمرت في الحمل وذهب عنها الغثيان والنعاس واقهام الطعام ثم يكون أولى أن يقبل قوله من فرق بين حالها قبل الطلق وليس في هذا وجه يحتمل إلا ما قلنا لأن الطلق حادث كالتلف أو ككاشد وجع في الأرض مضن وأخوفه أو لا تجوز وصيتها إذا جعلت بحال لأنها حامل لا مخالفة حالها غير حامل وقد قال في الرجل يحضر القتال تجوز هيبته وجيع ما صنع في ماله في كل ما لم يجرح فاذا جرح جرحا يخوف فلهذا كالمريض المضني أو أشد خوفا فلا يجوز مما صنع في ماله إلا الثلث وكذلك الأسير يجوز له ما صنع في ماله وكذلك من حل عليه القصاص ما لم يقتل أو يجرح من قبل أنه قد يمكن أن يجبا

(صدقة الحى عن الميت)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال حدثنا الشافعي أملاء قال يلحق الميت من فعل غيره وعمله ثلاث حج يؤدي عنه ومال يتصدق به عنه أو يقضى ودعاء فأما ما سوى ذلك من صلاة أو صيام فهو ولغاؤه دون الميت وإنما قلنا بهذا دون ما سواه استدلالا بالسنة في الحج خاصة والعمره مثله قياسا وذلك الواجب دون التطوع ولا يهيج أحد عن أحد تطوعا لأنه عمل على البدن فأما المال فإن الرجل يجب عليه فيما له الحق من الزكاة وغيره ما يجزيه أن يؤدي عنه بأمره لأنه إنما أريد بالفرض فيه تأديته إلى أهله لأجل على البدن فاذا عمل أمر أو عني على ما فرض في ماله فقد أدى الفرض عني وأما الدعاء فإن الله عز وجل ندب العباد إليه وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم به فاذا جاز أن يدعى للاخ حيا جاز أن يدعى له ميتا ولحقه أن شاء الله تعالى

عنها أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد سفرا أقرع بين نسائه فأتين خرج سهمها خرج بها (قال الشافعي) رحمه الله وكذلك إذا أراد أن يخرج بآنتين أو أكثر أقرع وان خرج واحدة بغير قرعة كان عليه أن يقسم لمن بقي بقدر مغبه مع التي خرج بها ولو أراد السفر لثلاثة لم يكن له أن ينتقل بواحدة إلا وفي البواقي مثل مقامه معها ولو خرج بها مسافرا بقرعة ثم أزمع المقام لثلاثة احتسب عليها مقامه بعد الإزاع

(باب نشوز المرأة على الرجل) من الجامع من كتاب نشوز الرجل على المرأة ومن كتاب الطلاق ومن أحكام القرآن

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تبارك وتعالى واللاتي يخافون نشوزهن الآية (قال) وفي ذلك دلالة على اختلاف حال المرأة فيما تعاتب فيه وتعاقب

عليه فاذا رأى منها دلالة
على الخوف من فعل أو
قول وعظها فان أبدت
نشوزا هجرها فان
أقامت عليه ضربها
وقد يحتمل تخافون
نشوزهن اذا نشرن
لخفس لجانتهن في
النشوز أن يكون لكم
جمع العظة والهجر
والضرب وقال عليه
السلام لا تضربوا إماء
الله قال فإنه عمر
رضي الله عنه فقال
يا رسول الله ذر النساء
على أزواجهن فاذن في
ضربهن فأطاف بال
محمد نساء كثير كلهن
يشتكين أزواجهن
فقال صلى الله عليه وسلم
لقد أطاف بال محمد
سبعون امرأة كلهن
يشتكين أزواجهن فلا
تحدون أولئك خياركم
ويحتمل أن يكون قوله
عليه السلام قبل زول
الآية بضربهن ثم
أذن فجعل لهم الضرب
فاخبر أن الاختيار ترك
الضرب

(باب الحكم في الشقاق
بين الزوجين)
من الجامع من كتاب
الطلاق ومن أحكام
القرآن ومن نشوز
الرجل على المرأة

تعالى بركة ذلك مع أن الله عز ذكره واسع لأن يوفي الحي أجره ويدخل على الميت منفعة وكذلك كلما
تطوع رجل عن رجل صدقة تطوع

(باب الاوصياء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تجوز الوصية الا الى بالغ مسلم عدل أو امرأه كذلك ولا تجوز الى عبد
أجنبي ولا عبد الموصى ولا عبد الموصى له ولا الى أحد لم تتم فيه الحرية من مكاتب ولا غيره ولا تجوز وصية
مسلم الى مشرك فان قال قائل فكيف لم تجز الوصية الى من ذكرت أنها لا تجوز اليه قيل لاتعد الوصية
أن تكون كوكالة الرجل في الحق له فلسنا نرد على رجل وكل عبد كافرا خائنا لأنه أملك بماله ونجيزه أن
يوكل بما يجوز له في ماله ولا يخرج من يديه ما دفع اليه منه ولا نجعل عليه فيه أمينا ولا أعلم أحدًا يجيز
في الوصية ما يجيز في الوكالة من هذا وما أشبهه فاذا صار والى أن لا يجيز وهذا في الوصية فلا وجه للوصية
الا بان يكون الميت تطرلن أو وصى له بدين وتطوع من ولاية ولده فاستدله اليه بعدموته فلما خرج من ملك
الميت فصار يملكه وارث أو ذودين أو موصى له لا يملكه الميت فاذا قضى عليهم فيما كان لهم بسببه قضاء يجوز
أن يشتد على الحاكم القضاء لهم به لأنه نظر لهم أجرته وكان فيه معنى أن يكون من أسند ذلك اليه يعطف
عليهم من الثقة بمودة الميت أو لوصى لهم فاذا ولي حرا أو حرة عدلين أجزنا ذلك لهما بما وصفت من أن ذلك
يصلح على الابتداء لهما كما أن ولي أحدهما فاذا لم يول من هو في هذه الصفة بان لنا أن قد أخطأ عاما
أو مجتهدا على غيره ولا نجيز خطأ على غيره اذا بان ذلك لنا كمنجز أمر الحاكم فيما احتمل أن يكون صوابا
ولا نجيزه فيما بان خطؤه ونجيز أمر الولي فيما صنع نظرا وزده فيما صنع من مال من يلى غير نظر ونجيز قول
الرجل والمرأة في نفسه فيما أمكن أن يكون صدقا ولا نجيزه فيما لا يمكن أن يكون صدقا وهكذا كل من
شرطنا عليه في نظره أن يجوز بحال لم يجز في الحال التي يخالفها واذا وصى الرجل الى من تجوز وصيته
ثم حدث للموصى اليه حال يخرج من حد أن يكون كافيا لئلا أسند اليه أو أمينا عليه أخرجت الوصية من
يده اذا لم يكن أمينا وأضرم اليه اذا كان أمينا ضعيفا عن الكفاية قويا على الأمانة فان ضعف عن الأمانة
أخرج بكل حال وكما صار من أبدل مكان وصى الى تغيير في أمانة أو ضعف كان مثل الوصى يبدل مكانه
كما يبدل مكان الوصى اذا تغيرت حاله واذا وصى الى رجلين فأت أحدهما أو تغيرت حاله أبدل مكان
الميت أو المتغير رجل آخر لان الميت لم يرض قيام أحدهما دون الآخر ولو وصى رجل الى رجل فأت
الموصى اليه أو وصى بما وصى به الى رجل لم يكن وصى وصا للميت الاول لان الميت الاول لم يرض
الموصى الآخر (قال الشافعي) ولو قال أو وصيت الى فلان فان حدث به حدث فقد أصبت الى من
أوصى اليه لم يجز ذلك لأنه انما أوصى بما لا غيره وينبغي للقاضي أن ينظر فيمن أوصى اليه الوصى الميت فان
كان كافيا أمينا ولم يجد آمن منه أو مشله في الأمانة ممن رآه أمثل لتركه الميت من ذي قرابة الميت أو مودته
أو قرابة لتركته أو مودته لهم ابتداء توليته بتركه الميت وان وجد كافيا أو مديع بعض هذه الامور منه ولى الذي
يراه أنفع لمن يوليه أمره ان شاء الله تعالى (قال الشافعي) واذا اختلف الوصيان أو الموليان أو الوصى
والمولى معه في المال قسم ما كان منه يقسم فجعل في أيديهما نصفين وأمر بالاحتفاظ بما لا يقسم منه
معا واذا وصى الميت بانكاح نسائه الى رجل فان كان وليهن الذي لا أولى منه زوجهن بولاية النسب
أو الولا مدون الوصية جاز وان لم يكن وليهن لم يكن له أن يزوجهن وفي اجازة تزويج الوصى ابطال للولياء
اذا كان الولا ياء أهل النسب ولا يجوز ان يلى غير ذى نسب فان قال قائل يجوز بوصية الميت أن يلى
ما كان يلى الميت فاليت لا ولاية له على من فيكون يلى أحد بولاية الميت اذا مات حارت الولاية لا قرب الناس
بالمزوجة من قبل أبيها بعده أحببت ذلك أو كرهته ولو جاز هذا الوصى الاب جاز لوصى الاخ والمولى ولكن

لا يجوز لوصي فان قيل قد بول أبوها الرجل فيزوجه فيجوز قيل نعم ووليها من كان والولاية حيثئذ
لصبي منها ولو قيل يقوم مقامه (قال الشافعي) فاذا قال الرجل قد أوصيت إلى فلان بتركتي أو قال
قد أوصيت إليه بما لي أو قال بما خلفت «قال الربيع» أنا أحب فيها أقول يكون وصيا للمال ولا يكون
إليه من النكاح شيء إنما النكاح إلى العصبه الأقرب فالأقرب من المروجة والله تعالى أعلم

(باب ما يجوز للوصي أن يصنعه في أموال اليتامى)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يخرج الوصي من مال اليتيم كل ما لزم اليتيم من زكاته ماله وجناته وما لا غنى
به عنه من كسونه ونفقته بالمعروف وإذا بلغ الحلم ولم يبلغ رشده وزوجه وإذا احتاج إلى خادم ومثله يجتهد
أشترى له خادم وإذا ابتاع له نفقة وكسوة فسرق ذلك أخلفها له مكانها وإن تلف ذلك فأنه يوم ما وبما أمره
بالاحتفاظ بكسوته فان تلفها رفع ذلك إلى القاضي وينبغي للقاضي أن يحبسها في أنفائها ويخففه ولا بأس
بأن يأمر أن يكسأ أقل ما يكفيه في البيت مما لا يخرج فيه فاذا رأى أن قد أدبه أمر بكسوته ما يخرج فيه
وينفق على امرأته أن تزوجه وخادم إن كانت لها بالمعروف ويكسوها وكذلك ينفق على جاريته إن
اشترى لها ليطأها ولا يرى أن يجمع له امرأتين ولا جاريتين للوطء وإن اتسع ماله لانا إنما نعطيه منه
ما فيه الكفاية مما يخرج من حد الضيق وليس بامرأة ولا جارية لوطء ضيق إلا أن تسقم أيتهما كانت عنده
حتى لا يكون فيها موضع للوطء فينتكح أو ينسرى إذا كان ماله محتتملا لذلك وهذا ما لا صلاح له إلا به إن
كان يأتي النساء فان كان محبوباً وحصولاً فأراد جارية بتلذذها لم تشتتره وإن أراد جارية للخدمة اشتريت
له فان أراد أن تلذذها بتلذذها وإن أراد امرأته لم يزوجه إلا أن هذا مما له منه بد وإذا زوج المولى عليه
فأكثر طلاقها أحبت أن ينسرى فان أعتق فالعتق مردود عليه

(الوصية التي صدرت من الشافعي رضي الله عنه)

قال الربيع بن سليمان هذا كتاب كتبه محمد بن إدريس بن العباس الشافعي في شعبان سنة ثلاث ومائتين
وأشهد الله عالم خاتمة الأعين وما تخفى الصدور وكفى به جل ثناؤه شهيدا ثم سمعته أنه شهد أن لا إله إلا
الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله لم يرل يدين بذلك وبه يدين حتى يتوفاه الله ويعتبه عليه أن
شاء الله وأنه وصي نفسه وجماعة من سمع وصيته بأحلال ما أحل الله عز وجل في كتابه ثم على لسان نبيه
صلى الله عليه وسلم ونحريم ما حرم الله في الكتاب ثم في السنة وأن لا يجاوز من ذلك إلى غيره وأن يجاوزته
تزلزل رضا الله وتزلزل ما خالف الكتاب والسنة وهما من المحدثات والمحافظ على أداء فرائض الله عز
وجل في القول والعمل والكف عن محارمه خوف الله وكثرة ذكر الوقوف بين يديه يوم تجد كل نفس ما عملت
من خير محضرا وما عملت من سوء تود أن يكون بينها وبينه أمد أبعدا وأن تنزل الدنيا حيث أنزلها الله فأنه
لم يجعلها دار مقام إلا مقام مدة عاجلة الانقطاع وإنما جعلها دار عمل وجعل الآخرة دار قرار جزاء فيها
بما عمل في الدنيا من خير أو شر إن لم يعف الله جل ثناؤه وأن لا يخال أحد إلا أحد الله عن يفعل
الحيلة في الله تبارك وتعالى ويرجي منه إفادة علم في دين وحسن أدب في الدنيا. وأن يعرف المزمأنه ويرغب
إلى الله تعالى ذكره في الخلاص من شر نفسه فيه وعمل عن الأسراف من قول أو فعل في أمر لا يلزمه
وأن يخلص النية لله عز وجل فيما قال وعمل وأن الله تعالى يكفيه مما سواه ولا يكفي منه شيء غيره وأوصي
متى حدث به حادث الموت الذي كتبه الله جل وعز على خلقه الذي أسأل الله العون عليه وعلى ما بعده وكفاية
كل هول دون الجنة برحمة ولم يغير وصيته هذه أن يلى أحمد بن محمد بن الوليد الأزرق النظر في أمر ثابت
الخصي الأقرع الذي خلف بمكة فان كان غير نفسه فمما خلفه محمد بن إدريس فيه أعتقه عن محمد بن

(قال الشافعي) رحمه
الله فلما أمر الله تعالى
فبما خلفنا الشقاق بينهما
بالحكيمين دل ذلك على
أن حكمهما غير حكم
الازواج فاذا استتب
حالهما فلم يفعل الرجل
الصلح ولا الفرقة ولا
المراء تأدية الحق ولا
الفدية وصار من القول
والفعل إلى ما لا يحل
لها ولا يحسن وتغاديا
بعث الإمام حكما من
أهلها وحكما من أهلها
مأمونين برضا الزوجين
وقوكلهما بإيهما بأن
يجمعهما أو يفرقا إذا رأيا
ذلك واحتج بقول علي
ابن أبي طالب رضي الله
عنه ابنوا حكما من
أهلها وحكما من أهلها
ثم قال للحكيمين هل
تدريان ما عليكما عليكما
أن تجمعما أن رأيتما أن
تجمعما وأن تفرقا أن
رأيتما أن تفرقا فقالت
المرأة مرضيت بكتاب الله
بما على فيه ولي فقال
الرجل أما الفرقة فلا
فقال علي كذبت والله
حتى تقر بمثل الذي
أقربت به فدل أن ذلك
ليس للحاكم الأرض
الزوجين ولو كان ذلك

لبعث بغير رضاهما
(قال) ولو فوضا مع
الطلع وانصرفا الى
الحكمين الاحد لكل
واحد منهما من صاحبه
كان على الحكمين
الاجتهاد فيما يراه
انه صلاح لهما بعد
معرفة اختلافهما
ولو غاب احدا الزوجين
ولم يفتح الوكالة امضى
الحكمين رأيهما وأيهما
غلب على عقله لم يرض
الحكمين بينهما شيئا
حتى يفتي ثم يحدث
الوكالة وعلى السلطان
ان لم يرضيا حكمين أن
ياخذ لكل واحد منهما
من صاحبه ما يلزم
ويؤدب أيهما رأى
أدبه ان امتنع بقدر
ما يحيط عليه (وقال)
في كتاب الطلاق
من أحكام القرآن
ولو قال قائل نخبرهما
على الحكمين كان
مذهبنا (قال المزني)
رحم الله هذا الظاهر
الاية والقاس ما قال
على رضي الله عنه
لان الله تعالى جعل
الطلاق للراز واج فلا
يكون الا لهم (قال
الشافعي) رحمه الله

ادريس فان حدث بأحد بن محمد حدث قبل أن ينظر في أمره نظرا في أمره القائم بأمر محمد بن ادريس
بعداً جدياً فأنفذ فيه ما جعل إلى أحد وأوصى أن جاريته الاندلسية التي تدعى فوز التي ترضع ابنه أبا الحسن
ابن محمد بن ادريس اذا استكمل أو الحسن بن محمد بن ادريس سنتين واستغنى عن رضاعها أو مات قبل
ذلك فهي حرة لوجه الله تعالى واذا استكمل سنتين ورؤي أن الرضاع خير له أَرْضَعَتْهُ سَنَةً أُخْرَى ثُمَّ هِيَ حُرَّةٌ
لوجه الله تعالى الا أن يرى أن ترك الرضاع خير له أو يموت فتعتق بأيهما كان ومتى أخرج إلى مكة أخرجت
معه حتى يكمل ما وصفت من رضاعه ثم هي حرة وان عتقت قبل أن يخرج إلى مكة لم تكره في الخروج
إلى مكة. وأوصى أن تحمل أم أبي الحسن أم ولده دنانير وأن تعطى جاريته سكة السوداء وصية لهما وأن
يشترى لهما جارية أو خصى عما بينهما وبين خمسة وعشرين ديناراً أو يدفع اليها عشرة وديناراً وصية لهما
فأى واحد من هذين الاختارين دفع اليها وان مات ابنها أبو الحسن قبل أن يخرج به إلى مكة فهذه الوصية لهما
ان شاءتا وان فوز لم تعتق حتى يخرج بأبي الحسن إلى مكة حملت وابنها معهما إلى أبي الحسن وان مات أبو
الحسن قبل أن يخرج به إلى مكة عتقت فوز وأعطيت ثلاثة دنائير وأوصى أن يقسم ثلث ماله بأربعة
وعشرين سهماً فوقف على دنائير سهمان من أربعة وعشرين سهمان ثلث ماله ما عاش ابنها وأقامت معه
ينفق عليها منه وان مات ابنها أبو الحسن وأقامت مع ولد محمد بن ادريس فذلك لهما ومتى فارقت ابنتها
وولده قطع عنها ما وصى لهما به وان أقامت فوز مع دنانير بعدما عتقت فوز ودنانير مقيمة مع ابنتها محمد أو ولد
محمد بن ادريس وقف على فوز سهم من أربعة وعشرين سهمان ثلث مال محمد بن ادريس ينفق عليها منه
ما أقامت معها ومع ولد محمد بن ادريس فان لم تقم فوز قطع عنها وردي دنائير أم ولد محمد بن ادريس
وأوصى لفقره آل شافع بن السائب بأربعة أسهم من أربعة وعشرين سهمان ثلث ماله يدفع اليهم سواء
فيه صغيرهم وكبيرهم وذكرهم وأنثاهم وأوصى لأحد بن محمد بن الوليد الأزرقي بستة أسهم من أربعة

في نسخة السراج الملقني في هذا المكان زيادة ونصها

(باب الوصي) من اختلاف العراقيين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلاً أوصى إلى
رجل فأت الوصي إليه فأوصى إلى آخر فان أبا خيفة كان يقول هذا الآخر وصي الرجلين جميعاً وهذا
ياخذ وكذلك بلغنا عن ابراهيم وكان ابن أبي ليلى يقول هذا الآخر وصي الذي أوصى إليه ولا يكون وصياً
للاول الا أن يكون الآخر وصي إليه بوصية الاول فيكون وصيهما جميعاً وقال أبو يوسف بعد لا يكون
وصياً للاول الا أن يقول الثاني قد أوصيت إليك في كل شيء أو يذكر وصية الآخر (قال الشافعي) وإذا
أوصى الرجل إلى الرجل ثم حضرت الوصي الوفاة فأوصى إليه بملكه وولده وصية الذي أوصى إليه الرجل
آخر فلا يكون الآخر بوصية الاوسط وصياً للاول ويكون وصياً للاوسط وصياً للاول وصياً إليه وذلك أن الاول رضى
بأمانة الاوسط ولم يرض بأمانة الذي بعده والوصي أضعف حالاً فأكثر أمره من الوكيل ولو أن رجلاً
وكل رجلاً بشئ لم يكن للوكيل أن يوكل غيره بالذي وكله به مستوجب الحق ولو كان الميت الاول أوصى إلى
الوصي أن لا يشئ لم يكن للوصي بما أوصيت به إليك إلى من رأيت فأوصى إلى رجل بتركة نفسه لم يكن وصياً للاول ولا
يكون وصياً للاول حتى يقول قد أوصيت إليك بتركة فلان فيكون حينئذ وصياً له (قال) ولو أن وصياً
للايتام تجرلهم بمالههم أو دفعها مضاربة فان أبا خيفة كان يقول هو جائز عليهم ولهم بلغنا ذلك عن
ابراهيم النخعي وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز عليهم والوصي ضامن لذلك وقال ابن أبي ليلى أيضاً على
اليتامى الزكاة في أموالهم وان أذاها الوصي عنهم فهو ضامن وقال أبو خيفة لا يكون على يتيم زكاة حتى
يلبغ ألا ترى أنه لا صلاة عليه ولا فريضة عليه وهذا ياخذ (قال الشافعي) وإذا كان الرجل وصياً
بتركة ميت إلى أموالهم كان أحب إلى أن يتجرلهم بها وإذا كان أحب إلى أن يتجرلهم لم تكن التجارة =

ولو استكرهها على
شيء أخذها منها على أن
طلقها وأقامت على
ذلك بينة رد ما أخذها
ولزمه ما طلق وكانت له
الرحمة

(باب الوجه الذي
تحل به الفدية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله أن تأخذوا بيدي

آتيقوهن شيئاً الآية
 وخرج رسول الله صلى
 الله عليه وسلم الى
 صلاة الصبح فوجد
 حبيبة بنت سهل عند
 بابه فقال من هذه
 فقالت أنا حبيبة بنت
 سهل لأنانا لا فابت
 زوجهما فلما جاء
 ثابت قاله صلى
 الله عليه وسلم هذه
 حبيبة تذكر ما شاء الله
 أن تذكر فقالت حبيبة
 يا رسول الله كل
 ما أعطاني عندى
 فقال عليه الصلاة
 والسلام خذ منها فأخذ

५५

منها وجلست في أهلها
(قال الشافعي) رحمه
الله وجهه ذلك أن
تكون المرأة المانعة
ما يجب عليها له
المقتضية تخرج من
أن لا تؤذي حقها أو
كرهية له فتحل الفدية
للزوج وهذه مخالفة
للحال التي تشبه فيها
حال الزوجين خوف
الشقاق (قال) ولو
خرج في بعض ما تنعه
من الحق إلى أديها
بالضرب أجزت ذلك
له لأن النبي صلى الله
عليه وسلم قد أذن
لثابت بأخذ الفدية
من حبيبة وقد نالها
بضرب ولم يقل لا يأخذ
منها إلا في قبيل عدتها
كما أمر المطلق بمسيره
وروى عن ابن عباس
أن الخلع ليس بطلاق
وعن عثمان قال هي
تطليقة الآن تكون
سميت شيئا (قال
المرئي) رحمه الله
وقطع في باب الكلام
الذي يقع به الطلاق
أن الخلع طلاق فلا
يقع الإيما يقع به
الطلاق أو ما ينهم من
إرادة الطلاق فإن

وولادة مما يتدر على اتصاله فقد خرجوا منه وهم قائمون بدين محمد بن إدريس فبخنا وقضاء دين أن
كان عليه به أو يبيع ما رآه أو يبعه من تركته وغير ذلك من جميع ماله وعليه به بمصر وولاية ابنه أبي الحسن
ما كان بمصر وجميع تركته محمد بن إدريس بمصر من أرض وغيرها وجعل محمد بن إدريس ولده
بمكة وحيث كانوا إلى عثمان وورينب وفاطمة بن محمد بن إدريس وولادة ابنه أبي الحسن بن محمد بن إدريس
من دنائير أم ولده إذا فارق مصر والقيام بجميع أموال ولده الذي سمي وولادته محمد بن إدريس حتى
يصبر وإلى البلوغ والرشد معا وأموالهم حيث كانت إلا ما يلي أوصياءه بمصر فان ذلك إليهم ما قامه قائم منهم
فإذا تركه فهو إلى وصيه بمكة وهما أجد بن محمد بن الوليد الأرقى وعبد الله بن اسمعيل بن مقرب الصراف
فان عبد الله توفي أولم يقبل وصية محمد بن إدريس فأجد بن محمد القائم بذلك كله ومحمد يسأل الله القادر
على ما يشاء أن يعصلي على سيدنا محمد عبده ورسوله وأن يرجه فانه فقير إلى رجه وأن يحججه من النار فان الله
تعالى غني عن عذابه وأن يخلفه في جميع ما يخلف بأفضل ما خلف به أحد من المؤمنين وأن يكفهم فقد
ويحجهم صبيبتهم من بعده وأن يقبضهم معاصيه وأتيان ما يقبضهم من الحاجة إلى أحد من خلقه به بقدرته والله
الحمد أشهد محمد بن إدريس الشافعي على نفسه في مرضه أن سليمان الجبار ليس له انما هو وبعض ولده وهو
مشهود على قان يبيع فانه ذلك على وجهه النظر له فليس في مالي منه شيء وقد أوصيت بثلاثي ولا يدخل في
ثلاثي ما لا قدر له من نخار وصحاف وحصر من سقط البيت وبقي أطعام البيت وما لا يحتاج إليه مما لا خطر له
شهد على ذلك

(باب الولاء والخلف)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال أمر الله تبارك وتعالى أن ينسب من
كان له نسب من الناس نسبين من كان له أب أن ينسب إلى أبيه ومن لم يكن له أب فلينسب إلى مواليه وقد
يكون ذاب وله موال فينسب إلى أبيه ومواليه وأولى نسبه أن يبدأ به أبوه وأمر أن ينسبوا إلى الأخوة
في الدين مع الولاء وكذلك ينسبون إليهم مع النسب والأخوة في الدين ليست ينسب انما هو صفة تقع على المرء
بدخوله في الدين ويخرج منها بوجه منه والنسب إلى الولاء والآباء إذا ثبت لم ير له المولى من فوق ولا
من أسفل ولا الأب ولا الولد والنسب اسم جامع لمعان مختلفة فينسب الرجل إلى العلم وإلى الجبل وإلى
الصناعة وإلى التجارة وهذا كله نسب مستحدث من فعل صاحبه وتركه الفعل وكان منهم صنف ثالث
لا آباء لهم يعرفون ولا ولا ينسبوا إلى عبودية الله وإلى أديانهم وصناعاتهم وأصل ما قلت من هذا في كتاب
الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وما أجمع عليه عوام أهل العلم قال الله تبارك وتعالى أديعهم
لا آباءهم هو أقسط عند الله فان لم تعلموا آباءهم فآخوانكم في الدين وموالكم وقال عز وجل واذ تقول
لذي أنتم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك واتق الله وقال تبارك وتعالى ونادى نوح ابنه
وكان في معزل يا بني اركب معنا ولا تكن مع الكافرين قال سادى إلى جبل يعصم من الماء قال لا عاصم
اليوم من أمر الله إلا من رحم وحال بينهما الموضع فكان من المشرقين وقال عز وجل واذكر في الكتاب
إبراهيم انه كان صدقانيا إذا قال لا به يابى لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يغنى عنك شيئا وقال تعبدت
أسماؤه لا تعبد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم
أو آخوانهم أو عشيرتهم فيرا الله عز وجل بينهم بالدين ولم يقطع الانساب بينهم فدل ذلك على أن الانساب
ليست من الدين في شيء الانساب ثابتة لا تزول والدين شيء يدخلون فيه أو يخرجون منه ونسب ابن نوح
إلى أبيه وابنه كافر ونسب إبراهيم خليله إلى أبيه وأبوه كافر وقال عز ذكره يا بني آدم لا يفتنكم الشيطان
فنسب إلى آدم المؤمن من ولده والكافر ونسب رسول الله صلى الله عليه وسلم للمسلمين بأمر الله عز وجل

الى آباؤهم كفارا كانوا أو مؤمنين وكذلك نسب الموالى الى ولائهم وان كان الموالى مؤمنا والمعتقون مشركين (قال الشافعي) أخبرنا مالك وسفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هبته (أخبرنا الشافعي) قال أخبرنا محمد بن الحسين عن يعقوب عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الولاء لله لا لغيره ولا يباع ولا يوهب (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن عليا رضي الله تعالى عنه قال الولاء بمنزلة الحلف أقره حيث جعله الله عز وجل (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن عائشة أنها أرادت أن تشترى جارية تعتقها فقال أهلها تبيعه كما على أن ولأهنا فاذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يملك ذلك فأنما الولاء لمن أعتق (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت جاءني بريرة فقالت اني كاتب أهلي على تسع أواق في كل عام أوقية فأعنيني فقالت لها عائشة ان أحب أهلك أن أعذهالهم ويكون ولاؤك لي فعلت فذهبت بريرة الى أهلها ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فقالت اني قد عرضت عليهم ذلك فأبوا الا أن يكون الولاء لهم فسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألها فأخبرته عائشة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذيها واشترطي لهم الولاء فان الولاء لمن أعتق ففعلت عائشة ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فحمد الله وأثنى عليه فقال أما بعد فإنا بالرجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله تعالى ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرطه أوثق وانما الولاء لمن أعتق (قال الشافعي) في حديث هشام بن عروة عن النبي صلى الله عليه وسلم دللنا قد غلط في بعضها من يذهب مذهبه من أهل العلم فقال لا بأس ببيع المكاتب بكل حال ولا أراه الا قد غلط الكتابة ثابتة فاذا عجز المكاتب فلا بأس أن يبيعه فقال لي قائل بريرة كانت مكاتبته وبيعت وأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم البيع فقلت له ألا ترى أن بريرة جاءت تبستعين في كتابتها وتذهب مسأومة بنفسها لمن يشترها ويرجع بخبرائها فقال لي ولي ولكن ما قلت في هذا قلت ان هذا رضاهم بأن تباع قال أجل قلت ودلالة على عجزها وبرضاها بالهجرة قال أما رضاها بالهجرة فاذا رضيت بالبيع دل ذلك على رضاها بالهجرة وأما على عجزها فقد تكون غير عاجزة وترضى بالهجرة رجاء تجميل العتق فقلت له والمكاتب اذا حلت نجومه فقال قد عجزت لم يسئل عنه غيره وردناه رقيقا وجهه لنا الذي كاتبه بيعة ويعتق ويرق قال أما هذا فلا يختلف فيه أحد أنه انما عجز زكرا رقيقا قلت ولا يعلم عجزه الا بأن يقول قد عجزت أو يحل نجومه فلا يؤدى ولا يعلم له مال قال أجل ولكن ما دل على أن بريرة لم تكن ذات مال قلت مسألتها في أوقية وقد بقيت علم اواق ورضاها بأن تباع دليل على أن هذا عجز منها على لسانها قال ان هذا الحديث ليحتمل ما وصفت ويحتمل جواز بيع المكاتب قلت أما ظاهره فعلى ما وصفت والحديث على ظاهره ولو احتمل ما وصفت ووصفت كان أولى المعنيين أن يؤخذ به مالا يخالف فيه أكثر أهل العلم من أن المكاتب لا يباع حتى يهجر ولم ينسب الى العامة أن يجهل معنى حديث ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فبين في كتاب الله عز وجل ثم سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ثم ما لا تنفع منه العقول من أن المرء اذا كان مالا لرجل فأعتقه فانتقل حكمه من العبودية الى الحرية فجازت شهادته وورث وأخذ سهمه في المسلمين وحدودهم وحده فكانت هذه الحرية انما كانت العتق للمالك وكان المالك المسلم اذا اعتق مسلما ثبت ولاؤه عليه فلم يكن للمالك العتق أن يرد ولأه فبرده رقيقا ولا يبيعه ولا يعتق ولا لهما ألوان اجتماع على ذلك فهذا مثل السب الذي لا يحول وبين في السنة وما وصفنا في الولاء أن الولاء لا يكون بحال الملة ولا يحتمل معنى غير ذلك فان قال قائل ما دل على ذلك فسل له ان شاء الله تعالى قال الله عز وجل انما الصدقات للفقراء والمساكين فلم يختلف المسلمون أنها لا تكون الا لمن سمي الله وان في قول الله تبارك وتعالى معنيين أحدهما

سمى عددا أو نوى عددا فهو مانوى (قال المرتضى) رحمه الله واداء كان الفراق عن راض ولا يكون الا بالزوج والعقد صحيح ليس في أصله علة فالقياس عندي أنه طلاق ومما يؤكد ذلك قول الشافعي رحمه الله فان قيل فاذا كان ذلك طلاقا فاجعل له الرجعة قيل لما أخذ من المطلقة عوضا وكان من ملاء عوض شئ خرج من ملكه لم يكن له رجعة فبما ملك عليه فكذلك المتعلقة (قال الشافعي) رحمه الله والله احسن له أن يأكل ما طابت به نفسا على غير فراق حل له أن يأكل ما طابت به نفسا واخذما الفراق به (وقال) في كتاب الاملاء على مسائل مالك ولو خلعتا تطليقة بدينار على أن له الرجعة فالطلاق لازم له وله الرجعة والدينار مردود ولا يلزمه والرجعة معا ولا يجيز عليه من الطلاق الا ما أوقعه (قال المرتضى)

رجه الله ليس هذا
قياس أصله لانه يجعل
النكاح والخلع - بدن
المجهول والشرط
الفاسد سواء ويجعل
لهافي النكاح مهر
مثلها وله عليه في الخلع
مهر مثلها ومن قوله
لوخلعها بمائة على أنها
متى طلبتها فهي لها
وله الرجعة عليها أن
الخلع ثابت والشرط
والمال باطل وعليها
مهر مثلها (قال
المرئي) رجه الله
ومن قوله لوخلع
بمجهوراعليها بمال ان
المال يبطل وله
الرجعة وان أراد أن
يكون باننا كالوطعها
تطبيقه باننا لم تكن باننا
وخصمان له الرجعة
(قال المرئي) رجه الله
وكذلك اذا طلقها
بدنار على أن له الرجعة
لا يبطل الشرط (قال

(١) فسره ولي أنه
لا يكون الولاء الا الخ
كذا في الأصل وثأله
(٢) فوه ولم يكن معهم
كذا في النسخ والظاهر
وان لم تأمسلي كتبه
معينه

أنها لمن سميت له والاخر أنها لا تكون لغغيرهم بحال وكذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم انما الولاء لمن
أعنتى فلو أن رجلا ولاؤه والى رجلا أو أسلم على يديه لم يكن مولى له . لاسلام ولا الموالاة ولو اجتمع على ذلك
وكذلك لو وجد مبيوذا فالتقطه ومن لم يثبت له ولاه سمعة تجرى عليه للمعتق فلا يقال له هذا مولى أحد ولا
يقال له مولى المسلمين فان قال قائل فما ناله اذ مات كان ماله للمسلمين قيل له ليس بالولاء ورثته ولكن ورثته
بأن الله عز وجل من عليهم بأن خولهم مالا ماله له دونه فلما لم يكن ليراث هذا مالا بولاء ولا ينسب ولاله مالك
معروف كان مما خولوه فان قال وما ينسبه فهذا قيل الارض في بلاد المسلمين لا مال لها يعرف هي لمن
أحياء من المسلمين والذي يموت ولا وارث له يكون ماله لجماعتهم لا لأنهم مواليه ولو كانوا أعتقوه لم يرثه من
أعتقه منهم وهو كافر ولكنهم خولوا ماله بأن لا مال له ولو كان حكم المسلمين في الذي لا ولاه اذ مات أنهم
يرثونه بالولاء حتى كأنه أعتقه جماعة المسلمين وجب علينا به أمران أحدهما أن ينظر الى الحال التي كان
فيها مولودا لاروق عليه ومسلما فيجعل ورثته الاحياء يومئذ من المسلمين دون من حدث منهم فان ماتوا ورثنا
ورثته الاحياء يومئذ من الرجال ماله أوجهلنا من كان حيا من المسلمين يوم يموت ورثته قسمناه بينهم قسم
ميراث الولاء ولا نخمس في واحدة من الحاليين ماله لاهل بلد دون أهل بلد وأحصينا من في الارض من
المسلمين ثم أعطينا كل واحد منهم حظه من ميراثه كما يصنع بجماعة أو أعتقت واحدا افتقر في الارض
ونحن والمسلمون انما يعطون ميراثه أهل البلد الذي يموت فيه دون غيرهم ولكننا انما جعلناه للمسلمين من الوجه
الذي وصفت لامن أنه مولى لأحد فكيف يكون مولى لأحد ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فانما
الولاء لمن أعنتى وفي قوله انما الولاء لمن أعنتى تثبيت أمر من أن الولاء للمعتق بأ كيد (١) وفي أنه لا يكون الولاء
الامن أعنتى وهذا غير معتق (قال الشافعي) ومن أعنتى عبد الله سائبة فالعتق ماض وله ولاؤه ولا يخالف
المعتق سائبة في ثبوت الولاء عليه والميراث منه غير السائبة لان هذا معتق وقد جعل رسول الله صلى الله
عليه وسلم الولاء لمن أعنتى وهكذا المسلم يعتق مشركا فالولاء للمسلم وان مات المعتق لم يرثه مولا به باختلاف
الدينين وكذلك المشرك الذي وغير الذي فالعتق جائز والولاء للمشرك المعتق وان مات المسلم المعتق لم يرثه
المشرك الذي أعتقه باختلاف الدينين وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن لا يرث المسلم الكافر
ولا الكافر المسلم فكان هذا في النسب والولاء لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخص واحدا منهم دون الآخر
(قال الشافعي) واذا قال الرجل لعبد أنت حر عن فلان ولم يأمر به بالحرية وبطل المعتق عنه ذلك بعد العتق
أولم يقبله فسواء وهو حر عن نفسه لاعتق الذي أعتقه عنه ولاؤه له لأنه أعتقه (قال الشافعي) واذا مات
المولى المعتق وكانت له امرأة من قبل أبيه ترثه بأصل فرضة أو عصبة أو اخوة لام يرثونه بأصل فرضة
أو زوجة أو كانت امرأة وكان لها زوج ورث أهل الفرائض فرائضهم والعصبة شيئا ان بقى عنهم فان لم يكن
عصبة قام المولى المعتق مقام العصبة فيأخذ الفضل عن أهل الفرائض فاذا مات المولى المعتق قبل المولى
المعتق ثم مات المولى المعتق ولا وارث له غير مواليه أوله وارث لا يجوز ميراثه كله خالف ميراث الولاء ميراث
النسب كما سأصفه لك ان شاء الله تعالى فانظر فان كان للمولى المعتق بنون وبنات أحياء يوم يموت المولى المعتق
فأقسم مال المولى المعتق أو ما فضل عن أهل الفرائض منه بين بنى المولى المعتق فلا تورث بناته منه شيئا
فان مات المولى المعتق ولا بين للمولى المعتق لمصلحة وله ولد أو ابنة فلو أن أقرابه نسب من قبل الأب فانظر
الاحياء يوم مات المولى المعتق من ولد ولد المولى المعتق فان كان واحدا منهم أقصد الى المولى المعتق باب
واحد فقط فاجعل الميراث له دون من بقى من ولده وان استثنوا الى التعدد فاجعل الميراث بينهم شرعا
فان كان المولى المعتق مات ولا ولد له ولا ولد للمولى المعتق وله اخوة لأبيه وأمه واخوة لأمه فلا
حق للاخوة من الأم في ولاد مواليه (٢) ولم يكن معهم غيرهم والميراث للاخوة من الأب والأم دون الاخوة
للاب ولو كان الاخوة للاب والأم واحدا وهكذا أمثلة أبناء الاخوة ما كانوا مستوفين فاذا كان بعضهم

الشافعي رحمه الله ولا يلحق المختلعة طلاق وان كانت في العدة وهو قول ابن عباس وابن الزبير وقال بعض الناس يلحقها الطلاق في العدة واحتج بعض التابعين واحتج الشافعي عليه من القرآن والأجاع بما يدل على أن الطلاق لا يلحقها بما ذكره الله بين الزوجين من اللعان والظهار والابلاء والميراث والعدة فوافاه الزوج فدللت خمس آيات من كتاب الله تعالى على أنها ليست بزوجة وانما جعل الله الطلاق يقع على الزوجة بخلاف القسرة والامر والقياس ثم قوله في ذلك متناقض فزعم ان قال لها أنت خلية أو برة أو بنة بنوى الطلاق أنه لا يلحقها طلاق فان قال كل امرأة طالق لا ينوبها ولا غيرها طلق نأوه دونها ولو قال لها أنت طالق طلقت فكيف يطلق غير امرأته

أقدم من بعض فان كان التعدد في الاخوة للاب والأم أو لو اخدمتهم فاجعل الميراث له وكذلك ان كانوا مثله في التعدد مساواته في التعدد ولا يبراده بقراءة الأم دونهم ومساواته اياهم في قرابة الأب فان كان التعدد لابن الأخ لأب دون بنى الأب والأم فاجعله لاهل التعدد بالمولى المعتق وهكذا ميراثه عصبتهم كلهم بعدوا أو قروا ميراث الولاء (قال الشافعي) فان كانت المعتقة امرأته ورثت من أعتقت وكذلك من أعتق من أعتقت ولا ترث من أعتق أبوها ولا أمها ولا أحد غيرها وغير من أعتق من أعتقت وان سفلوا ويرث ولد المرأة المعتقة من أعتقت كما يرث ولد الرجل الذكور دون الإناث فان انفرض ولدها وولد لها الذكور وان سفلوا ثم مات مولى لها أعتقته ورثه أقرب الناس منها من رجال عصبتها الا عصبة ولدها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبيه أنه أخبره أن العاص بن هشام هلك وترك بنين له ثلاثة ثمان لأم ورجل لعله فهلك أحد الذين لأم وترك مالا وموالي فورثه أخوه الذي لأمه وأبيه ماله وولاه ماله ثم هلك الذي ورث المال وولاه المولى وترك ابنه وأما له أبيه فقالت ابنة قد أحرزت ما كان أبي أحرز من المال وولاه المولى وقال أخوه ليس بذلك وأما أحرزت المال فأما ولاء المولى فلا أرايت لو هلك أخي اليوم ألت أرثه أنا فاحتصمنا إلى عثمان فقضى لأخيه بولاه المولى (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر أن أباة أخبره أنه كان جالساً عند أبيان بن عثمان فاختصم إليه نفر من جهنة ونفر من بني الحارث بن الخزرج وكانت امرأة من جهنة عند رجل من بني الحارث بن الخزرج يقال له ابراهيم ابن كليب فاشتت المرأة وترك مالا وموالي فورثها ابنا وزوجها ثم مات ابنها فقالت ورثته لنا وولاه المولى فقد كان ابنها أحرره وقال الجهنيون ليس كذلك انما هم مولى صاحبتنا فاذا مات ولدها فلنا ولاؤهم ونحن نرثهم فقضى أبيان بن عثمان للجهنيين بولاه المولى (قال الشافعي) أخبرنا مالك بن أنس عن يحيى ابن سعيد عن اسمعيل بن أبي حكيم أن عمر بن عبد العزيز أعتق عبدا له نصرانيا فتوفى العبد بعد ما عتق قال اسمعيل فأمرني عمر بن عبد العزيز أن أخدمه فاجعله في بيت مال المسلمين (قال الشافعي) وبهذا كله نأخذ

(ميراث الولد الولاء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وادامات الرجل وترك ابنين وبنات وموالي هو أعتقهم فمات المولى المعتق ورثه ابناؤه لم يرثه أحد من بناته فان مات أحد الابنين وترك ولدا ثم مات أحد الموالى الذين أعتقهم ورثه ابن المعتق لصلبه دون بنى أخيه لان المعتق لو مات يوم يموت المولى كان ميراثه لابنه لصلبه دون ابن ابنه ثم هكذا ميراث الولد وولد الولد أبدا وان سفلوا في المولى أنسب ولد الولد أبدا إلى المولى المعتق يوم يموت المولى المعتق فأيهم كان أقرب إليه فأب واحد فأجعل له جميع ميراث المولى المعتق ولو أعتق رجل غلاما ثم مات المعتق وترك ثلاثة بنين ثم مات البنون الثلاثة وترك أحدهم ابنا والآخر أربعة بنين والآخر خمسة بنين ثم مات المولى المعتق اقتسموا ميراث المولى على عشرة أسهم للابن سهم وللاربعة البنين أربعة أسهم والخمسة خمسة أسهم كما يقتسمون ميراث الجد لو مات يومئذ وهم ورثته لاختلاف حال ميراث الولاء والمال ولو كان الجد الميت فورثه ثلاثة بنون ثم مات البنون وترك أحدهم ابنا والآخر أربعة بنين والآخر خمسة بنين ثم ظهر للجد مال اقتسم هو والبنين على أنه ورثه ثلاثة بنين ثم ورث الثلاثة البنين أبناؤهم فلا ابن المنفرد بميراث أبيه ثلث ميراث الجد وذلك خمسة أسهم من ميراث الجد وللاربعة البنين ثلث ميراث الجد أرباعا بينهم وذلك خمسة أسهم من ميراث الجد وللخمسة البنين ثلث ميراث الجد أرباعا بينهم وذلك خمسة أسهم من ميراث الجد ولو كان معهم في المال بنات دخلن ولا يدخلن في ميراث الولاء فاذا أعتق رجل عبدا فمات المولى

(باب ما يقع وما لا يقع على امرأته) من الطلاق ومن اباحة الطلاق ومما سمعت منه لفظا

(قال الشافعي) رحمه الله ولو قال لها أنت طالق ثلاثا في كل سنة واحدة فوقعت عليها تطليقة ثم تكلم بها بعد انقضاء العدة جاءت سنة وهي تحته لم يقع بها طلاق لانها قد خلت منه وصارت في حال لو أوقع عليها الطلاق لم يقع وانما صارت عنده بنكاح جديد فلا يقع فيه طلاق نكاح غيره (قال المزني) رحمه الله هذا أشبه بأصله من قوله تطلق كلما جاءت سنة وهي تحته طلقت حتى ينقضي طلاق ذلك الملك (قال المزني) رحمه الله ولا يخلو قوله أنت طالق في كل سنة من أحد ثلاثة معان إما أن يريد في هذا النكاح الذي عقدت فيه الطلاق فقد بطل وحدث غيره فكيف يلزمه وإما أن يريد في غيره ملكي

المعتق وترك أباه وأولاداً ذكر وأولاداً ذكراً فمات المولى المعتق اذ كور ولده دون سائرته وجده لا يرث الخدم ولد المعتق شيئاً ما كان فيهم ذكر ولا ولدوا له وان سفلوا فان مات المولى المعتق وترك أباه وأخوته لآبيه وأمه وأولاديه فالمال للأب دون الأخوة لأنهم انما يلقون الميت عند أبيه فانهم أولى بولاء المولى اذا كانوا انما يلقون بقراته فاذا مات المولى المعتق وترك حده وأخوته لآبيه وأمه وأولاديه فاختلف أصحابنا في ميراث الجد والاح فذهب من قال الميراث للأخ دون الجد وذلك لأنه يجمعه والميت أب قبل الجد ومن قال هذا القول قال وكذلك ابن الأخ وابن ابنه وان سفلوا لأن الأب يجمعهم والمولى المعتق قبل الجد وهذا أقول ومن أصحابنا من قال الجد والأخ في ولء المولى بمنزلة لأن الجد يلي المولى المعتق عند أول أبيه ينسب اليه فيحمله والميت أب يكونان فيه سواء وأول من ينسب اليه الميت أبو الميت والميت أبه والجد أبوه فذهب إلى أن يرث الجد والميت المعتق أبهما شرعاً فيه الجد بالأبوة والأب بولادته وينسب إلى أمهما سواء ومن قال هذا قال الجد أولى بولء المولى من بني الأخ اذ سوى بينهما وبين الأخ جعل المال للجد بالقرب من الميت (قال الشافعي) الأخوة أولى بولء المولى من الجد وبني الأخوة أولى بولء المولى من الجد فعلى هذا هذا الساب كله وقياسه فأما ان مات المولى المعتق وترك حده وعنه ومات المولى المعتق فالمال للجد دون الم لأن الم لا يبدل بقرابة الأبوة الجد فلا شيء له مع من يبدل بقرابته ولو مات رجل وترك عنه وجداً أبيه كان القول فيها على قياس من قال الأخوة أولى بولء المولى من الجد أن يكون المال للم لا يبدل بولء الميت عند جد يجمعهما قبل الذي يتارعه وكذلك ولدانهم وان نسفوا لانهم يلقونه عند أبيهم ولابد قبل جد أبيه ومن قال الأخ والجد سواء فجد الأب والم سواء لان الم يلقاه عند جد أبيه أو وجد (قال الشافعي) فان كان المنارع لجد الأب ابن الم فجد الأب أولى كما يكون الجد أولى من ابن الأخ بالقرب من المولى المعتق (قال الشافعي) وإذا مات المولى المعتق ثم مات المولى المعتق ولا وارث للمولى المعتق وترك أخاه لأمه وابن عم قريب أو بعيد فالمال لابن الم القريب والبعيد لان الأخ من الأم لا يكون عصبة فان كان الأخ من الأم من عصبة وكان في عصبة من هو أقدم منه من أخيه لأمه الذي هو من عصبة كان الذي هو أقدم إلى المولى المعتق فان استوى أخوه لأمه الذي هو من عصبة وعصبة فالمرث كماله من الأم لانه ساوى عصبة في السب وانفرد منهم بولادة الأم وكذلك القول في عصبة بعدوا وأقربوا لا اختلاف في ذلك والله تعالى الموفق

(الخلاص في الولاء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفان لي بعض الناس الكتاب والسنة والقياس والمعتول والأثر على أكثر ما قلنا في أم لى الولاء السابية وغيره ونحن لا نشأ الفلك منه الا في موضع ثم نقس عليه غيره فيكون مواضع قلت وما ذلك قال الرجل اذا أسلم على يدي الرجل كان له ولأؤه كما يكون للمعتق قلت أنت دفع أن الكتاب والسنة والقياس يدل على ما وصفنا من أن الم الم بالمعتق ينسب له الولاء كشبه النسب قال لا قلت والنسب اذا ثبت فانما الم الم في الولد المخلوق من الوالد قال نعم قلت فلو أراد الوالد بعد الاقرار بأن المولود منه نفيه وأراد ذلك الولد لم يكن لهما ولا لواحد منهما ذلك قال نعم قلت فلو أن رجلاً لا أب له رضى أن ينسب إلى رجل ورضى ذلك الرجل وتصادق مع التراضي بأن ينسب أحدهما إلى الآخر وعلم أن أم الم سبب إلى المنسب اليه لم تكن للنسب اليه زوجة ولا أمه وطئها بشبهة لم يكن ذلك لهما ولا لواحد منهما قال نعم قلت لا انما انما ينسب بأمرين أحدهما انقراض وفي مثل معناه ثبوت النسب بالشبهة بالفراس والنسبة بعد انقراض قال نعم قلت ولا ينسب بالتراضي اذا تصادقا لم يكن ما ينسب به قال نعم قلت وثبت له حكمه الأحرار وينتقل عن أحكام العبودية قال نعم قلت والولاء هو آخر اجل مملوك كل من الرق بعينه والمعتق فعل منك لم يكن له مملوك رده عليك قال نعم قلت ولو رضيت أن تنسب ولأمه أو تبعه لم يكن

فهذا لا يذهب اليه
أحد يعقل وليس بشئ
وأما أن يريد في نكاح
يحدث فقوله لا طلاق
قبل النكاح فهذا
طلاق قبل النكاح
فتنهم رجل الله

(باب الطلاق قبل
النكاح) من الأملاء
على مسائل ابن القاسم
ومن مسائل شقي
سمعتها الفظا.

(قال الشافعي) رحمه
الله ولو قال كل امرأة
أزوجه طالق أو
امرأة بعينها أو لعبد
ان ملكك فأنت
حر فتزوج أو ملكك
يلزمه شئ لان الكلام
الذي له الحكم كان
وهو غير مالك فبطل
(قال المزني) رحمه
الله ولو قال لامرأة
لا يملكها أنت طالق
الساعة لم تطلق فهي
بعد مدة أبعد فأذا لم
يعمل القوي
فالتسليم أولى أن

(١) قوله ولا من قبل
أحد الخ كذا في الأصل
واخبر العبد كسبه

ذلك قال نعم قلت فإذا كان هذا ثابت فلا يزول بما وصفت من متقدم العتق والغراش والنطفة وما
وصفت من ثبوت الحقوق في النسب والولاء أفترى أن المعنى الذي اجتمعنا عليه في تثبيت السبب والولاء
لا ينتقل وان رضى المنتسب والمنسوب اليه والمولى المعتق والمولى المعتق لم يجره ولا لهما بتراضيهما قال
نعم هكذا السنة والائثر واجماع الناس فهل تعرف السبب الذي كان ذلك (قال الشافعي) فقلت له في
واحد مما وصفت ووصفنا كفاية والمعنى الذي حكم بذلك بين عندي وأنه تعالى أعلم قال فها هو قلت ان الله
عز وجل أثبت للولد والوالد الحقوق في الموارث وغيرها وكانت الحقوق التي تثبت لكل واحد منهما على صاحبه
تثبت للوالد على ولد الولد وللولد من الأم على والدي والوالد الحقوق في الموارث وولاء المولى وعقل الجنائيات
وولاية النكاح وغير ذلك فلوترك الوالد والولد حقهما من ذلك وبما ثبتت لانهما لم يكن لهما تركه لآبائهما
أو آبائهما أو عصبتهم ولو جاز للابن أن يطل حقه عن الاب في ولاية الصلاة عليه لومات والقيام بدمه لو قتل
والعقل عنه لو جنى لم يجره له أن يطل ذلك لآبائه ولا آبائهم ولا اخوته ولا عصبتهم لانه قد ثبت لآبائه
وأبائهم وعصبتهم حقوق على الولد لا يجوز للوالد ان ينالها بعد ثبوتها ومثل هذه الحال الولد فلما كان هذا
هكذا لم يجر أن يثبت رجل على آبائه وأبائهم وعصبتهم نسب من قد علم أنه لم يلد فيدخل عليهم ما ليس له
(١) ولا من قبل أحد من المسلمين ميراث من نسب اليه الى من نسبه والمولى المعتق كالمولود فيما ثبت له من
عقل جنائياته وثبت عليه من أن يكون موروثا وغير ذلك فكذلك لا يجوز أن ينتسب الى ولا يرسل لم يعتقه
لان الذي يثبت المرء على نفسه يثبت على ولده وآبائه وعصبتهم ولا يثبتهم فلا يجوز له أن يثبت عليهم ما لا يلزمهم
من عقل وغيره بأمر لا يثبت ولا لهم بأمر لم يثبت فقال هذا كما وصفت ان شاء الله تعالى قلت فلم جازلك أن
توافق في معنى وتخالقه في معنى وما وصفت في تثبيت الحقوق في النسب والولاء قال أما القياس على
الأحاديث التي ذكرت وما يعرف الناس فكما قلت لولا شئ أراك أغفلته والحق عليه فيه فاقعة قلت وما ذلك
قال حديث عمر بن عبد العزيز قلت له ليس يثبت مثل هذا الحديث عند أهل العلم بالحديث قال لانه
خالف غيره من حديثك الذي هو أثبت منه قلت لو خالف ما هو أثبت منه لم يثبت وكن علينا أن نثبت
الثابت ونزدا الأضعف قال أفترى لو كان ثابتا لخالف حديثنا حديثك عن النبي صلى الله عليه وسلم في
الولاء فقلت لو ثبت لاحتمل خلافها وأن لا يخالفها لا يبعد فوجه الحديثين معا لو ثبت وما وجدنا من
الأحاديث وجوبها استعمالنا مع غيره قال فكيف كان يكون القول فيه لو كان ثابتا قلت يقال الولاء لمن
أعتق لا ينتقل عنه أبدا ولو نقله عن نفسه ووجه قول النبي صلى الله عليه وسلم فافهم الولاء لمن أعتق على
الأخبار عن شرط الولاء فمن باع فأعتقه غيره أن الولاء للذي أعتق إذا كان معتقاً لا على العاصم
أن الولاء لا يكون إلا لعتق إذا جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولداً لغير معتق من أسلم على يديه قال
هذا القول المنصف غاية النصفة فلم يثبت هذا الحديث فتقول بهذا قلت لأنه عن رجل مجهول ومنقطع
ونحن وأنت لا تثبت حديث المجهولين ولا المنقطع من الحديث قال فهو لا يبين لك أنه يخالف القياس
إذا لم يتقدم عتق قلت نعم وذلك ان شاء الله تعالى بما وصفتنا من تثبيت الحق له وعليه بثبوت العتق وأنه
إذا كان يثبت بثبوت العتق لم يجر أن يثبت خلافه قال فان قلت يثبت على المولى بالاسلام لانه أعلم
من العتق فإذا أسلم على يديه فكأنما أعتقه قلت فما تقول في مولود كافر ذي الفسيلة أسلم على يديك
أبكون اسلامه ثابتا قال نعم قلت أفبكون ولاؤك أم يباع على سيده ويكون رقيقا ان اشتراه قال بل
يباع ويكون رقيقا ان اشتراه فقلت فثبت دار الله جعلت الاسلام عتقا ولو كان الاسلام يكون عتقا كانت
للعبيد الذي أن يعتق ندمه ولو كان كذلك كان الذي الحر الذي فأت هذا فيه حرا وكان اسلامه غير اعتناق
من أسلم على يديه لانه ان كان له الاسلام هم عندنا وعندك أن يسترقوه ولا يخرجه بالاسلام من أيديهم
وان كان كان له الاسلام من يفتي في بيعه فبعتهم قال ليس بمولود للذميين وكيف يكون مولودا

لا يعمل (قال المزني)
رجه الله وأجعوأله
لا سبيل الى طلاق من
من لك السنة المجمع
عليها فهي من أن
تطلق بدعة أو على
صفة أبعد

(باب غنطبة المرأة
بما يلزمها من الطلوع وما
لا يلزمها) من النكاح
والطلاق املاء على
مسائل مالك وابن
القاسم

(قال الشافعي) رجحه
الله ولو قالت له امرأته
ان طلقني ثلاثا فقلت
على مائة درهم فهو
كقول الرجل يعني
نوبك هذا بمائة درهم
فان طلقها ثلاثا فله
المائة ولو قالت له
اخلفني أو بنني أو أبني
أو أربأني أو بارئني
ولك على ألف درهم وهي
تريد الطلاق وطلقها
فله مائة ولو قالت
اخلفني على ألف كانت
له ألف ما ينسأكر
فان قالت على ألف
ضمها لك غيري أو على
ألف فلس وأنكسر
تخالفها وكان له عليها
مهر مثلها ولو قالت له

لهم وهو يوارثهم وتجاوز شهادته ولا لاسلمين بل هو حر قلت وكيف كان الاسلام كالعق قال بالخبر قلت
لو ثبت قلنا به مع ان شاء الله تعالى وقلت له وكيف قلت في الذي لا ولاء له ولم يسلم على يدي رجل يوالي من
شاء قال قياسا ان عمر قال في المنبذ هو حر ولك ولاؤه قلت أفرايت المنبذ اذا بلغ أيكون له ان ينتقل بولائه
قال فان قلت لا لان الوالي عقد الولاء عليه قلت أف يكون للوالي ان يعقد عليه ما لم يسبق به حرية ولم يعقد
على نفسه قال فان قلت هذا حكم من الوالي قلت أو يحكم الوالي على غير سبب متقدم يكون به لاحد
المتنازعين على الاخر حق أو يكون صغيرا يبيع عليه الحاكم فيما لا بد له منه وما يصلح وان كان كما
وصفت أفثبت الولاء بحكم الوالي للقط فقلت الموالي عليه قلت فاذا والى فثبت عليه الولاء ولا تجعل له
ان ينتقل بولائه ما لم يعقل عنه فثبت تقول ينتقل بولائه قال فان قلت ذلك في اللقيط قلت فقد زعمت
أن للمكوم عليه أن يفسخ الحكم قال فان قلت ليس للقيط ولا للوالي أن ينتقل وان لم يعقل عنه قلت
فهما يفتقران قال وابن افتراقهما قلت اللقيط لم يرض شيئا وانما يلزمه الحكم بلا رضائه قال ولكن
بمنعة من الملتقط عليه قلت فان أنتم على غير لقيط أكثر من النعمة على اللقيط فأنقذ من قتل وغرق
وحرق وسجن وأعطاه مالا أيكون لاحد هذا ولاؤه قال لا قلت فاذا كان الموالي لا يثبت عليه الولاء
الارضاء فهو مخالف للقيط الذي يثبت به بغير رضاه فكيف قسته عليه قال لا يثبت شيئا فقلت حديث عمر
قلنا وليس مما ثبت مثله هو عن رجل ليس بالمعروف وعندنا حديث ثابت بن معروف أن ميمونة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم وهبت ولاه بنى يسار لابن عباس فقد أجازت ميمونة وابن عباس هبة الولاء فكيف
تركت قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الولاء وعن هبته قلنا أفيجوز أن يكون نهيه
على غير التحريم قال هو على التحريم وان احتل غيره قلت فان قال لك قائل لا يجوز لابن عباس وميمونة
كيف وجه نهيه قال قد يذهب عنهما الحديث رأسا فنقول ليس في أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم
حجة قلت فكيف أغفلت هذه الحجة في اللقيط فلم ترها تلزم غيرك كالمزك جئت في أن الحديث عن النبي
صلى الله عليه وسلم قد يعزب عن بعض أصحابه وأنه على ظاهره ولا يحال الى باطن ولا خاص الاجابة عن
النبي صلى الله عليه وسلم لا عن غيره قال فهكذا نقول قلت نعم في الجلة وفي بعض الامردون بعض قال
قد شركنا في هذا بعض أصحابك قلت أحدثت ذلك منهم قال لا قلت فلا أشركهم فيما لم يعمدوا به يارى
الجنة في غيره فقال لمن حضرنا من الجازين أ كما قال صاحبكم في أن لا ولاء الا لمن أعتق فقالوا نعم وبذلك
جاءت السنة قال فان متكم من يخالف في السالبة والذي يعنى المسلم قالوا نعم قال فكلمه بعضكم أو
أولى كلامه لكم قالوا الفصل فان قصرت تكلمنا قال فانما أنكم عن أصحابك في ولاء السالبة ما تقول
في ولاء السالبة وميراثه اذالم يكن له وارث الا من سببه فقلت ولاؤه لمن سببه وميراثه قال لها الجنة
في ذلك قلت الجنة الجنة أعتق المسبب السبب قال نعم قلت فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
الوالءن أعتق وجعل المسلمون ميراث المعتق لمن أعتقه اذالم يكن وونه من يجيبه بأصل فريضة قال فهل
من حجة غير هذه قلت ما أحسب أحد اسلك طريق النصفه يريد وراءها حجة قال بلى وقلت قال الله
تبارك وتعالى ما جعل الله من بحسرة ولا سائلة ولا وصيلة ولا حام قال وما معنى هذا قلت سمعت من
أرضى من أهل العلم يزعم أن الرجل كان يعتق عبده في الجاهلية سائبة فيقول لأرثه ويدخل في الوصيلة من
الابل والحمام أن لا يركب فقال الله عز وجل ما جعل الله من بحسرة ولا سائلة ولا وصيلة ولا حام على معنى
ما جعلتم فأبطل شرعهم فيها وقضى أن الولاء لمن أعتق ورد الحسرة والوصيلة والحام الى ملك ما ملكها
اذا كان العتق في حكم الاسلام أن لا يقع على البهائم قال فهل تأول أحد السائبة على بعض البهائم
قلت نعم وهذا أشبه القولين بما يعرف أهل العلم والسنة قال أفرايت قولك فقد أعتقت سائبة أليس
خلاف قولك قد أعتقت قلت أما في قولك أعتقت فلا وأما في زيادة سائبة فنعيم قال فهما كلان خارجتا

معا فاعا اعتقه على شرط قلت أو ما اعتقت بريرة على شرط أن الولاء للبائع فأبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم الشرط فقال الولاء لمن أعتق قال بلى قلت فإذا أبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم الشرط البائع والمبتاع المعتق وانما انعقد البيع عليه لأن الولاء لمن أعتق وورده إلى المعتق فكيف لا يبطل شرط المعتق ولم يجعله لغير من الاتمين قال فان قلت فله الولاء ولا يرثه قلت فقل إذا الولاء للمعتق المشروط عليه أن الولاء لغیره ولا يرثه قال لا يجوز أن أثبت له الولاء وأمنعه الميراث ودينهما واحد (قال الشافعي) وقلت له أرايت الرجل يملك أباؤه ويتسرى الجارية ويموت لمن ولاه هذين قال لمن عتقك عليه وفعله قلت أرايت لو قال لك قاتل قال النبي صلى الله عليه وسلم انما الولاء لمن أعتق ولم يعتق واحد من هذين هذا ورت أباؤه فيعتقه وان كره وهذا وادلت بجاريته ولم يعتقها بالولد وهو حي فأعتقها به بعد الموت فلا يكون لواحد من هذين ولاه لأن كلهما غير معتق هل يجتنأ ويحتك عليه لأنه إذا زال عنه الرقب بسبب من يحكمه بالملك كان له ولاؤه قال لا وكنتي بهذا جهة منك وهذا في معاني المعتقين قلت فالمعتق سائبة هو المعتق وهذا أكثر من الذي في معاني المعتقين قال فان القوم يذكرون أحاديث قلت فاذا ذكرها قال ذكر وأن حاطب بن أبي بلتعة أعتق سائبة قلت ونحن نقول ان أعتق رجل سائبة فهو حر ولاؤه قال فيذكر من عمر وعثمان ما وافق قولهم ويذكر سليمان بن يسار أن سائبة أعتقه رجل من الحاج فأصابه غلام من بني مخزوم فمضى عمر عليهم بعقله فقال أو المقتضى عليه لو أصاب ابني قال لا إذا يكون له شيء قال فهو إذا مثل الأرقم قال عمر فهو إذا مثل الأرقم فقلت له هذا إذا ثبت بقولنا أشبه قال ومن أين قلت لانه لو رأى ولده السليل رأى عليهم عقله ولكن يشبه أن يكون رأى عقله على مواله فلما كانوا لا يعرفون لم يرفعه عقله حتى يعرف مواله ولو كان على ماتا ولوا وكان الحديث يحتمل ما قالوا كانوا بخالفونه قال وأين قلت هم يزعمون أن السائبة لو قتل كان عقله على السليل ونحن نروى عن عمر وعنه مثل معنى قولنا قال فاذا كره قلت أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح أن طارق بن المفزع أعتق أهل بيت سواك فأتى عيرائهم فقال عير بن الخطاب أعطوه ورثة طارق فأبوا أن يأخذوا فقال عمر فاجعلوه في مثلهم من الناس قال فحدث عطاء مرسل قلت يشبه أن يكون سمعه من آل طارق وان لم يسمعه منهم فحدث سليمان مرسل قال فهل غيره قلت أخبرنا سفيان عن سليمان ابن مهران عن ابراهيم النخعي أن رجلا أعتق سائبة فأتى فقال عبد الله هو لك قال لا أريد قال فضعه إذا في بيت المال فان له وارثا شيئا (قال الشافعي) أخبرنا سفيان قال أخبرني أبو طولة عبد الله ابن عبد الرحمن عن معمر قال كان سالم مولى أبي حذيفة لامرأة من الانصار يقال لها عمة بنت يعار أعتقه سائبة فقتل يوم البجعة فأتى أبو بكر عيرائه فقال أعطوه عمره فأبى فقوله قال قد اختلفت فيه الاحاديث قلت فما كنا نحتاج اليها مع قول النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق وإذا اختلفت قالذي يلزمنا أن نسير إلى أقربهما من السنة وما قلنا معنى السنة مع ما ذكرنا من الاستدلال بالكتاب قال فان قالوا انما أعتق السائبة عن المسلمين قلنا فان قال قد اعتقتك عن نفسك سائبة لاعتق غيري وأشهد بهذا القول قبل العتي ومعه فقال أردت أن يكمل أجرى بأن لا يرجع إلى ولاؤه قال فان قالوا هذا فهذا يدل على أنه أعتقه عن المسلمين قلنا هذا الجواب محال يقول أعتقتك عن نفسك ويقول أعتقه عن المسلمين فقال هذا قول غير مستقيم قلت أرايت لو كان أخرج من ملكه إلى المسلمين كان له أن يعتقه ولم يأمره بعتقه ولو فعل لكان عتقه باطلا إذا أعتق ما أخرج من ملكه إلى غيره بغير أمره فان قال انما أجرته لانه مال ماعتق فقد قضى النبي صلى الله عليه وسلم أن الولاء لمن أعتق قال فما جعلك عليه في الذي سلم عبده فيعتقه قلت مثل أول جنتي في السائبة أنه لا بعد وأن يكون معتقا فقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالولاء لمن أعتق أو يكون إذا اختلف الدينان لا يجوز عتقه فيكون عتقه باطلا قال

طلقتي ولك على ألف درهم فقال أنت طالق على الألف ان شئت فقلها المنسبنة وقت الخيار ولئن أعطته إياها في وقت الخيار لزمه الطلاق وسواء هرب الزوج أو غلب حتى مضى وقت الخيار أو أبطلت هي بالألف ولو قال أنت طالق ان اعطيني ألف درهم فأعطته إياها زائدة فعليه طلاق لانها أعطته ألف درهم وزيادة ولو أعطته إياها رديئة فان كانت فضة يقع عليها اسم دراهم طلقت وكان عليها بدلها فان لم يقع عليها اسم دراهم لم تطلق ولو قال متى ما أعطيتي ألفا فأبى طالق فذلك لها وليس له أن يمنع من أخذها ولأهلها إذا أعطته أن ترجع فيها ولو قالت له طلقني ثلاثا ما لك ألف درهم فطلقها واحده فله ثلاثا فله الألف ولو لم يكن بيني عليها الا لطلقها فطلقها واحدة كانت الألف

بل هو معتق والعق جائز قلت فما أعلم بقيت المسئلة موضعا قال بلى لومات العبد لم يرته المعتق قلت
وما منع الميراث انما منع الميراث الذي منه الورثة ايضا غير المعتق باختلاف الدينين وكذلك يمنعه وارثه
بالنسب باختلاف الولاء والنسب قال أفيجوز أن يثبت له عليه ولاء وهو لا يرته قلت نعم كما يجوز أن
يثبت له على أبيه أبوة وهو لا يرته اذا اختلف الدينان أو يجوز أن يقال ان الذي اذا اعتق العبد المسلم
ولذي ولد مسلمون كان الولاء لنبية المسلمين ولا يكون للذي أعنته لأن لم يكن للمعتق فالمعتق لهم من نبية
أبعد أن يجوز قال وأنت تقول مثل هذا قلت وأين قال تزعم أن رجلا لو كان له ولد مسلمون وهو كافر
فأت أحدهم وورثته اخوته المسلمون ولم يرته أبوه وبه ورثوه قلت أجل فهذه الحجة عليك قال وكيف
قلت أرايت أبوته زالت عن الميت باختلاف دينهما قال لا هو أبوه بحاله قلت وان أسلم قبل أن يموت
ورثته قال نعم قلت وانما حرم الميراث باختلاف الدينين قال نعم قلت فلم تغفل في المولى هذا القول
فتقول مولاه من أعنته ولا يرته ما اختلف دينهما فاذا أسلم المعتق ورثته ان مات بعد اسلامه قال فاتهم
يقولون اذا أعنته الذي ثبت ولاؤه للمسلمين ولا يرجع اليه قلت وكيف ثبت ولاؤه للمسلمين وغيرهم أعنته
قال فبأي شيء يرثونه قلت ليس وارثونه ولكن ميراثه لهم لانه لا مال له بعينه قال وما ذلك على ما تقول
فان الذي يعرف أنهم لا يأخذونه الاميرانا قلت أفيجوز أن يرثوا ككافرا قال لا قلت أفرأيت الذي
لومات يولوا وارثه من أهل دينه لمن ميراثه قال للمسلمين قلت لانه لا مال له لانه ميراث قال نعم قلت
وكذلك من لا ولاء له من لقيط ومسلم لا ولاء له أو لاؤه لكافر لا قرابة له من المسلمين وذكرنا ما ذكرنا في أول
الكتاب من أنه لا يؤخذ على الميراث قال فان من أصحابنا من خالفك في معنى آخر فقال لو أن مسلما أعنت
نصرانيا فأت النصراني ورثته وانما قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر في النسب فقلت
أما يوجد ذلك في الحديث قال فيقولون الحديث يحتمله قلت أفرأيت ان عارضنا وياهم غيرنا فقال
فانما معنى الحديث في الولاء قال ليس ذلك قلت ولم لأن الحديث لا يحتمله قال بل يحتمله ولكنه
ليس في الحديث والمسلمون يقولون هذا في النسب قلت ليس كل المسلمين يقولونه في النسب فاتهم من
يرث المسلم الكافر كما يجزئه النكاح اليه ولا يرث الكافر المسلم قال حديث النبي صلى الله عليه وسلم
بجدة قلت أجل في جميع الكفار والجمعة على من قال هذا في بعض الكافرين في النسب كالجمعة على من قاله
في الولاء قلت فاتهم يقولون ان عمر بن عبد العزيز قضى به فقلت قد أخبرتنا أن ميمونة وهبت ولأبني
يسار لابن عباس فاتهم قلت اذا جاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم جلة فهو على جلة ولم تحمله
ما احتمل الابدية عن النبي صلى الله عليه وسلم قال وكذلك أقول قلت فلم تغفل هذا في المسلم يعتق
النصراني مع أن الذي روي عن عمر بن عبد العزيز أنه وضع ميراث مولى له نصراني في بيت المال وهذا
أثبت الحديث عنه وأولاهم به عندنا والله تعالى أعلم والجمعة في قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث
المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وقد روي عن عمر بن عبد العزيز خلاف هذا قال فقد احتمل أن
يكون هذا من عمر بن عبد العزيز ترك شيء وان كان له قلت نعم وأظهر معانيه عندنا أنه ليس له أن يرث
كافرا وأنه اذا منع الميراث للولد والوالد الزوج بالكفر كان ميراث المولى أولى أن يمنعه لان المولى أبعد
من ذي النسب قال فما تحتك على أحد ان خالفك في الرجل يعتق عبده عن الرجل بغير أمره فقال
الولاء للمعتق عنه بدون العتق لبعده لانه عقد العتق عنه قلت أصل حقي عليك ما وصفت من أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال الولاء لمن أعنتي وهذا معتق قال فقد زعمت أنه ان أعنت عبده عنه بأمره كان
الولاء لا أمر المعتق عنه عبده وهذا معتق عنه قلت نعم من قبل أنه اذا أعنت عنه بأمره فاعلم له عبده
وأعنته عنه بعد ما ملكه قال أفقبضه المالك للمعتق عنه قلت اذا أعنته عنه بأمره فقبضه أكثر من قبضه
هو لو قبضه قال ومن أين قلت اذا جاز للرجل أن يأمر الرجل أن يعتق عبده فاعتقه فجاز بأنه وكيل له

لانها قامت مقام
الثلاث في أنها تحررها
حتى تنكح زوجها غيره
(قال المزني) رحمه
الله وقياس قوله
ما حرمتها الا الاوليان
مع الثالثة كما لم يكره
في قوله الا القسطن
مع الثالث وكما لم يعم
الاعور المقنوء عنه
الباقية الا الفقه الاول
مع الفقه الاخر وانه
ليس على الفاق
الاخير عنده الا نصف
الدية فكذلك يلزمه
أن يقول لم يحرمها
عليه حتى تنكح زوجها
غيره الا الاوليان مع
الثالثة فليس عليها
الاثلاث الا بالطلاق
الثالثة في معنى قوله
(قال الشافعي) رحمه
الله ولو قال له طلقني
واحدة بألف فطلقها
ثلاثا كان له الاثلاث
وكان متطوعا بالاثنتين
ولو قبضه عليها بالجمعة
فقال طلقني ثلاثا
بألف واحدة أحرم بها
عليك واثنين ان
نكحتي بعد زوج فله
مهر مثلها اذا طلقها
كما قال ولو خطبها
على أن تنكح ولده

ماضى الامر فيه ما لم يرجع في وكالته وجاز للرجل أن يشتري العبد من الرجل فيعتقه المشتري بعد
تفرقهما عن المقام الذي تبايعا فيه وقبل القبض فينفذ العتق لانه مالك جاز اذا ملكه سيد العبد بعد أن
ينفذ عليه عتقه وعتق غيره بأمره قال والولاء لا امر قلت نعم لانه مالك معتق قال ومن أين يكون معتقا
وانما أعتق عنه غيره بأمره قلت اذا امر بالعتق رجلا فأعتق عنه فهو وكيل له جاز العتق وهو المعتق اذا
وكل ونفذ العتق بأمره ^{بإياله} وكيف قلت في الرجل يعتق عن غيره عبده بغير أمره العتق جائز قلت نعم
لانه أعتق ما علك قال أرايت قوله هو حر عن فلان ألهمذا معنى قلت أما معنى له حكم يرد به العتق أو ينتقل
به الولاء فلا قال فما الحجة في هذا سوى ما ذكرت أرايت لو قال اذا أعتقه عنه بغير أمره فقبل العتق كان له
الولاء قلت اذا يلزمه فيه العلة التي لا ترضى أن نقوله قال وما هو قلت يقال له هل يكون العتق الا للمالك
قال يقول لا فلناقتى ملك قال حين قبل قلت أرايت حين قبل أقبل حرا ومالوكا قال فأقول بل
قبل حرا قلنا أعتق حرا أو مملوكا قال فأقول بل حين فعل علنا أنه كان مالك كالحسين وبهيه قلت أرايت
ان قال لك قد قبلت وأبطلت عتقك أي يكون العبد المعتق مملوكا قال وكيف يكون مملوكا قلت نعتقه
باعتاقه ايامه عنه مملوكا قبل العتق واذا ملكتني عبدك ثم أعتقته أنت جاز تملكك اياي وبطل عنه عتقك
اذا لم أحدث له عتقا ولم آمرك تخذنه لي قال هذا يلزم من قال هذا وهذا خطأ من ماله اياه الا بعد
خروجه من الرق وما أخرجه من الرق غيره فالولاء كما قلت وهذا قول قد قاله غيرك من اصحابنا اقتضيه
لي بشئ قلت نعم أرايت لو أعتقت عبدا لي ثم قلت بعد عتقه قد جعلت أجره وولاء الا لك قال فلا
يكون لي أجره ولا ولاؤه وانما يقع الاجر والولاء يوم أعتقت فلما أعتقت عن نفسك لم ينتقل الي أجره كما
لا ينتقل أجر عملك غير هذا الي ^(قال الشافعي) وقلت له الولاء لا يملكه الا من أعتق ولا يكون لمن أعتق
اخر ائجه من ملكه الي غيره وهو غير الأموال المملوكة التي يتحولها الناس من أموالهم الي أموال من شاؤا
قال نعم قلت فهذه الحجة على من خالفنا في هذا

(الوديعة) (١)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال اذا استودع الرجل الرجل الوديعة وأراد المستودع
سفر فلم يثق بأحد فحفظها عنده فسافر بهار أو بغيره فهلكت ضمن وكذلك لو أراد سفره فاجعل الوديعة
في بيت مال المسلمين فهلكت ضمن وكذلك ان دناها ولم يعلم بها أحد اياها على ماله فهلكت ضمن وكذلك
ان دناها ولم يخلف في منزله أحد فحفظه فهلكت ضمن واذا أودع الرجل الوديعة فتعدى فيها فلم تهلك حتى
أخذها وردها في موضعها فهلكت ضمن من قبل أنه قد خرج من حد الامانة الى أن كان متعديا ضامنا
للكل بكل حال حتى يحدث له المستودع امانة مستقبلة وكذلك لو تكلل دابة الى بلاد فتعدى بها ذاهبا أو
جائبا ثم ردها سالمة الى الموضع الذي في الكراء فهلكت من قبل أن يدفعها كان لها ضامن من قبل أنه صار
متعديا ومن صار متعديا لم يبرأ حتى يدفع الى من تعدى عليه ماله وكذلك لو سرق دابة لرجل من حرزها ثم
ردها الى حرزها فهلكت ضمن ولا يبرأ من ضمن الا بدفع ما ضمن الى مالكه ولو أودعه عشرة دراهم فتعدى
منها في درهم فأخرج به فانفق ثم أخذ منه درهم بعينه ثم هلك الوديعة ضمن الدرهم ولا ضمن التسعة لانه
تعدى بالدرهم ولم يرد بالتسعة وكذلك ان كان ثوبا فلبسه ثم رده بعينه ضمنه ^(قال الربيع) قول الشافعي ان
كان الدرهم الذي أخذه ثم وضع ^(٢) غيره من دراهم ضمن الدرهم ولم يضمن التسعة وان كان لا يتبر
ضمن العشرة ^(قال الشافعي) واذا أودع الرجل الرجل الدابة فأمره ببيعها أو فاعلها فأمر بذلك من سبق
دوابه وعلفها فافتلت من غير جناية لم يضمن وان كان سبق دوابه في داره فبعث بها خارجا من داره ضمن قال
واذا استودع الرجل الرجل الدابة فلم يأمره ببيعها ولا فاعلها ولم يبعها فحجبها المستودع مدة اذا أتت على مثلها

عشر سنين جائز ان
استراطا اذا مضى
الحولان نفقته بعدهما
في كل شهر كذا قما
وكذا زينا فان كفى
والارجعت عليه بما
يكفيه وان ما ترجع
عليها بما سبق ولو قال
أمرك ببيدك فطلق
نفسك ان ضمن لي
ألف درهم فضمتها في
وقت الخبار زنها ولا
يلزمها في غير وقت
الخبار كالوجع
أمرها اليها لم يجز الا
في وقت الخبار ولو قال
ان أعطيتني عبدا
فأنت طالق فأعطته أي
عبدا كان فهي طالق
ولا يملك العبد وانما
يقع في هذا الموضع
بما يقع به الخنث

(١) هذه الترجمة وكذا

الترجمات التي تلها في
لسم الى عوالفتية وما
يتعلق به من الكلام
على الأنفال قد ذكرت
في هذا الموضع من
نسخة السراج النبوية
فأثبتنا هنا تبعا لها
(٢) قوله غيره لعله
عنه فانه السابق قبله
تأمل كتبه

(قال المرنزي) رجه
الله ليس هذا قياس
قوله لان هذا في معنى
العوض وقد قال في
هذا الباب متى أو
متى ما أعطيتني ألف
دروهم فانت طالق
فذلك لها وليس له أن
يعتنع من أخذها ولا
لها أن ترجع ان
أعطته فيها والعبد
والدروهم عندي سواء
غير أن العبد مجهول
فيكون له عليها مهر
مثلا وقد قال لوقال
له ان أعطيتني شاة
ميتة أو خنزير أو زق
نخر فانت طالق ففعلت
طلقت ويرجع عليها
بمهر مثله ولو خلعها
بعبد بعينه ثم أصاب
به عيبارده وكان له
عليها مهر مثله ولو
قال أنت طالق وعليك
ألف درهم فهي طالق ولا
شيء عليها وهذا مثل
قوله أنت طالق وعليك
حجة ولو تصادقا أم
سأله الطلاق فطلقها
على ذلك كان الطلاق
بائنا ولو خلعها على
نوب على أنه مروى فإذا
هو مروى فرد كان له
عليها مهر مثله

ولم تأكل ولم تشرب تلفت فلتفت فهو ضامن وان كانت تلفت في مدة قد تقسم الدواب في مثلها ولا تلف
فتلفت لم يضمن من تركها واذا دفع اليه الدابة وأمره أن يكرهها يضمن بركبها سرج فأكرها يضمن بحمل عليها
فقطعت ضمن ولو أمره أن يكرهها يضمن بحمل عليها تناسفا فأكرها يضمن بحمل عليها حديد ففقطعت ضمن
ولو أمره أن يكرهها يضمن بحمل عليها حديد فأكرها يضمن بحمل عليها تناسفا ففقطعت ضمن لأنه يفترض عليها
من التبن ما يعم فيقتل ويجمع عليها من الحديد ما يهد فيقتل ويرم فيقتل ولو أمره أن يكرهها يضمن بركب
سرج فأكرها يضمن بركبها بلا سرج فقطعت ضمن لان معسر وفان السرج أو في لها وان كان يعرف أنه
ليس بأوفي لها يضمن لانه زادها خفة ولو كانت دابة ضئيلة فأكرها يضمن بحملها لا تطبق حمله ضمن لانه اذا
سلطه على أن يكرهها فانتبا بسلطه على أن يكرهها يضمن بحملها فأكرها يضمن بحملها لا تحمله ضمن واذا أمره أن
يكرهها يضمن بركبها سرج فأكرها يضمن بركبها بلا سرج فكان الاكاف أعم وأضر في حال ضمن وان كان
أخف أو مثل السرج لم يضمن (قال الشافعي) واذا استودع الرجل الرجل الوديعة فأراد المستودع السفر
فان كان المستودع حاضرا أو وكيله لم يكن له أن يسافر حتى يردها اليه أو الى وكيله أو يأذنه أن يودعها
من رأى فان فعل فأودعها من شاء فهلكك ضمن اذا لم يأذنه وان كان غائبا فأودعها من يودع ماله من
يكون أمينا على ذلك فهلكك لم يضمن فان أودعها من يودع ماله من استأجره أمانة فهلكك ضمن وسواء
كان المودع من أهلها أو من غيرهم أو حرا أو عبدا أو ذكرا أو أنثى لانه يجوز له أن يستأجر ماله ولا يجوز له
أن يستأجر ماله غيره ويجوز له أن يوكل غيره أمين ولا يجوز له أن يوكل بأمانته غير أمين وهكذا ألومات
المستودع فأوصى الى رجل بماله والوديعة أو الوديعة دون ماله فهلكك فان كان الموصى اليه بالوديعة أمينا
لم يضمن الميت وان كان غير أمين ضمن ولو استودعها اياها في قرية أهلة فانتقل الى قرية غير أهلة أو في عمران
من القرية فانتقل الى خراب من القرية فهلكك ضمن في الخراب ولو استودعها اياها في خراب فانتقل الى
عمارة أو في خوف فانتقل الى موضع آمن لم يكن ضامنا لانه زادها خيرا ولو كان شرط عليه أن لا يخرجها
من هذا الموضع فتعدى فأخرجها من غير ضرورة فهلكك ضمن فان كانت ضرورة فأخرجها الى موضع
أخر من الموضع الذي كانت فيه لم يضمن وذلك مثل النار تغشاها والسيول ولو اختلغا في السيل أو النار
فقال المستودع لم يكن سبيل ولا نار وقال المستودع قد كان فان كان يعلم أنه قد كان في تلك الناحية ذلك
بعين ترى أو أثر يدل فالقول قول المستودع وان لم يكن فالقول قول المستودع ومتى ما قلت لواحد منهما
القول قوله فعليه البين ان شاء الذي يخالفه أخلفه (قال) واذا استودع الرجل الرجل الوديعة فاختلغا
فقال المستودع دفعتها إليك وقال المستودع لم تدفعها فالقول قول المستودع ولو كانت المسئلة بحالها غير
أن المستودع قال أمرتني أن أدفعها الى فلان فدفعتها وقال المستودع لم أمرك فالقول قول المستودع
وعلى المستودع البينة وانما فرقنا بينهما أن المدفوع اليه غير المستودع وقد قال الله عز وجل فان آمن
بعضكم بعضا فليؤد الذي أؤتمن أمانته فالاول انما ادعى دفعها الى من ائتمنه والثاني انما ادعى دفعها الى غير
المستودع بأمره فلما أنكر أنه أمره أغرم له لان المدفوع اليه غير الدافع وقد قال الله عز وجل فان أنسى
منهم رشدا فأدفعوا اليهم أموالهم وقال عز اسمه فاذا دفعتم اليهم أموالهم فأشهدوا عليهم وذلك أن ولي اليتيم
انما هو وصي أبيه أو وصي وصاء الحاكم ليس أن اليتيم استودعه فلما بلغ اليتيم أن يكون له أمر في نفسه
وقال لم أرض أمانة هذا ولم أستودعه فيكون القول قول المستودع كان على المستودع أن يشهد عليه ان
أراد أن يبرأ وكذلك الوصي فاذا أقر المدفوع اليه أنه قد قبض بأمر المستودع فان كانت الوديعة قائمة ردها
وان كان استأجرها ردها فان قال هلكك بغير استئجارك ولا تعد فالقول قوله ولا يضمن من قبل أن
الدافع اليه بعد انما دفع اليه بقول رب الوديعة قال واذا استودع الرجل الرجل المال في خريطة فخلوها
الى غيرها فان كانت التي حولها اليها حرا كالتى حولها منها لا يضمن وان كانت لا تكون حرا ضمن ان

هلكت وان استودعه اياها على أن يجعلها في صندوق على أن لا يرقده عليه أو على أن لا يقبله أو على أن لا يضع عليه متاعا فرقد عليه أو أقفله أو وضع عليه متاعا فسرق لم يضمن لأنه زاد مخرجا وكذلك لو استودعه على أن يدقنها في موضع من البيت ولا يبنى عليه فوضعه في ذلك الموضع وبني عليه بنيابلا أن يكون مخرجا لها من البيت فسرق لم يضمن لأنه زادها بالبناء حرزا وإذا استودع الرجل الرجل الوديعة على أن يجعلها في بيت ولا يدخله أحد فأدخله قوما فسرقها بعض الذين دخلوا أو غيرهم فإن كان الذي سرقها ممن أدخله فعليه غرمها وإن كان الذي سرق لم يدخله فلا غرم عليه (قال) وإذا سأل الرجل الرجل الوديعة فقال ما استودعني شيئا ثم قال قد كنت استودعني فهلكت فهو ضامن لها من قبل أنه قد أخرج نفسه من الأمانة وكذلك لو سأله اياها فقال قد دفعتها إليك ثم قال بعد قد ضاعت في يدي فلم أدفعها إليك كان ضامنا ولو قال مالك عندى شيئا ثم قال كان لك عندى شيئا فهلكت كان القول قوله لأنه صادق أنه ليس له عند شيء إذا هلكت الوديعة (قال) وإذا استودع الرجل الرجل الوديعة فوضعه في موضع من داره يحرق فيه ماله ويرى الناس مثله حرزا وإن كان غيره من داره أحرز منه فهلكت لم يضمن وإن وضعها في موضع من داره لا يراه الناس حرزا ولا يحرق فيه مثل الوديعة فهلكت ضمن وإذا استودع الرجل الرجل الوديعة ذهباً أو فضة في منزله على أن لا يربطها في كفة أو بعض ثوبه فربطها فخرج فهلكت ضمن ولو كان يربطها في مكانه ليحرقها فإن كان أحرزها يملكه فربطها في كفة أو ثوبه لم يضمن ولو كان يربطها في مكانه لم يضمن (قال) وإذا استودعه اياها خارجا من منزله على أن يحرقها في منزله وعلى أن لا يربطها في كفة فربطها فضاقت فإن كان يربطها من كفة فيما بين عضده وجنبه لم يضمن وإن كان يربطها طاهرة على عضده

والتلع فيما وصفت كالبيع المستهلك ولو خلعهما على أن تضع ولده وقتا معلوما فأت السوود فانه يرجع بمهر مثلها لأن المرأة تدعى على المولد وتادى على غيره وبقبل ثديها ولا يقبل غيره ويترأها فتمسره ولا يستمرى غيرها ولا يترأه ولا تطيب نفسها ولو قال له أبو امرأته طلقها وأنت برى من صدقها فطلقها طلق ومهرها عليه ولا يرجع على الأب بشئ لأنه لم يضمن له شيئا وله عليها الرجعة ولو أخذ منها الفاعل على أن يطلقها إلى شهر فطلقها فالطلاق ثابت ولها الف الف وعليها مهر مثلها ولو قالنا طلقنا بألف ثم أردنا نطلقها بعد رد وقف الطلاق فإن رجعتا في العدة لزمهما والعقد من يوم الطلاق وإن لم يرجعا حتى انقضت العدة لم يلزمهما شي ولو قال لهما أتما طلقا أن شئنا بألف لم يطلقا ولا واحد منهما حتى يشأ

وفي اختلاف العراقيين باب في الوديعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا استودع الرجل رجلا وديعة فقال المستودع أمرتني أن أدفعها إلى فلان فدفعها إليه قال أبو حنيفة فالقول قول رب الوديعة والمستودع ضامن وبهذا يأخذ يعني أبا يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول المستودع ولا ضمان عليه وعليه اليقين (قال الشافعي) وإذا استودع الرجل الرجل الوديعة فتصادق عليها ثم قال المستودع أمرتني أن أدفع الوديعة إلى رجل فدفعها إليه وأنكر ذلك رب الوديعة فالقول قول رب الوديعة وعلى المستودع البينة بما ادعى وإذا استودع الرجل الرجل وديعة فجاء آخر يدعيها معه فقال المستودع لا أدري أيكما استودعني هذه الوديعة وأبى أن يحلف لهما وليس لأحد منهما بينة فإن أبا حنيفة كان يقول يعطيهما تلك الوديعة بينهما نصفين ويضمن لهما أخرى مثلها بينهما ماله أنه ألتف ما استودع بجهالة الأثرى أنه لو قال هذا استودعنيها ثم قال بل أخطأت بل هو هذا كان عليه أن يدفع الوديعة إلى الذي أقر بهما أولا ويضمن للأخر مثل ذلك لأن قوله ألتف وكذا الأول انما ألتف هو بجهالة وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول في الأول ليس عليه شيء والوديعة والمضاربة بينهما نصفان (قال الشافعي) وإذا كانت في يدي الرجل وديعة فأدعاه رجلان كلاهما يزعم أنها لهما وهي مما يعرف بعينه مثل العبد والبعر والدار فقال هي لأحدكما ولا أدري أيكما هو قيل لهما هل تدعيان شيئا غير هذا بعينه فإن قالوا لا وقال كل واحد منهما هو لي ألتف بالله ما يدري أيهما هو ووقف ذلك لهما جميعا حتى يصطالحا فيه أو يقيم كل واحد منهما البينة على صاحبه أنه له دونه فإن نكل أحدهما وحلف الآخر كان له كله وإن نكلا معا فهو موقوف بينهما وفيها قول آخر يحتمل وهو أن يحلف الذي في يديه الوديعة ثم يخرج من يديه ولا شيء عليه غير ذلك فتوقف لهما حتى يصطالحا عليه ومن قال هذا القول قال هذا شيء ليس في أيديهما فاقسم بينهما والذي هو في يديه يزعم أنه لأحدهما لهما وإذا استودع الرجل وديعة فاستودعها المستودع غيره فإن أبا حنيفة كان يقول هو ضامن لأنه حالف وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا ضمان عليه (قال الشافعي) وإذا أودع =

ضمن لانه لا يجحد من ثيابه شيئاً أحرز من ذلك الموضع وقد يجحد من ثيابه ما هو أحرز من اظهارها على عضده
واذا استودعها ياها على أن يربطها في كفه فأمسكها في يده فأنفلتت من يده ضمن ولو أكرهه رجل على
أخذها لم يضمن وذلك أن يده أحرز من كفه ما لم يجن هو في يده شيئاً هالك به (قال) وإذا استودع الرجل
الرجل شيئاً من الحيوان ولم يأمره بالنفقة عليه انبى له أن يرفعه إلى الخاكم حتى يأمره بالنفقة عليه
ويجعلها ديناً على المستودع ويوكل الخاكم بالنفقة من يقضها منه وينفقها غيره لئلا يكون أمين نفسه
أو يبيعها أو لم يفعل فأنفق عليها فهو متطوع ولا يرجع عليه بشئ وكذلك إذا أخذ له دابة ضالة أو عبداً
أبقا فأنفق عليه فهو متطوع ولا يرجع عليه بشئ وإذا خاف هلاك الوديعة فمهلها إلى موضع آخر فلا
يرجع بالكراء على رب الوديعة لانه متطوع به (قال) وإذا استودع الرجل الرجل الذهب فغفلها
مع ورقه فإن كان خلطها بنقصها ضمن النقصان ولا يضمنها لو هلكت وإن كان لا ينقصها لم يضمن
وكذلك لو خلطها مع ذهب يميز منها فهلك لم يضمن وإن كان لا يميز منها يميزها فلهلكت ضمن وإذا
استودع الرجل الرجل ديناراً ودرهماً فأخذ منها ديناراً أو درهماً ثم رد مكانه بدله فإن كان الذي رد مكانه
يتميز من دنانيره ودراهمه فضاغت الدنانير كلها ضمن ما تسلف فقط وإن كان الذي وضع بدلاً ما أخذ لا يميز
ولا يعرف فتلفت الدنانير ضمنها كلها

(قسم الثاني)

أخبرنا قال البيهقي رحمه الله تعالى أصل قسم ما يقومه الولاية من جل المال ثلاثة وجوه
أحدها ما جعله الله تبارك وتعالى طهوراً لأهل دينه قال الله جل وعز لنبيه صلى الله عليه وسلم خزن
أموالهم صدقة الآية فكل ما أوجب الله عز وجل على مسلم في ماله بلا جناية جناها هو ولا غيره ممن يعقل
عنه ولا شيء لزمه من كفارة ولا شيء لزمه نفسه لأحد ولا نفقة لزمته لوالد أو ولد أو مولود أو زوجة أو ما كان
في معنى هذا فهو صدقة طهور له وذلك مثل صدقة الأموال كلها عنيها وحولها وما شئت وما أوجب في مال
مسلم من زكاة أو وجه من وجوه الصدقة في كتاب أو سنة أو أثر أجمع عليه المسلمون وقسم هذا كله واحد
لا يختلف في كتاب الله عز ذكره قال الله تبارك وتعالى في سورة براءة أنما الصدقات للفقراء الآية وعلى
المسلم في ماله أيتما واجبة في كتاب أو سنة ليست من هذا الوجه وذلك مثل نفقة من تزمه نفقة والضافة
وغيرها وما لزم بالجنائيات والإقرار واليوع وكل هذا خروج من دين أو تادية واجب وأما نفقة يوصل فيها الأجر
كل هذا موضوع على وجهه في كتاب الصدقات في كل صنف منه في صنفه الذي هو المال به

= الرجل الوديعة فاستودعها غيره ضمن إن تلفت لأن المستودع رضى بأمانته لا أمانته غيره ولم يسلطه
على أن يودعها غيره وكان متدياً ضامناً إن تلفت وإذا مات الرجل وعليه دين معروف وقبله وديعة بغير عنيها
فإن أبا حنيفة يقول جميع ما ترك بين الغرماء وصاحب الوديعة بالخصص وهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى
يقول هي الغرماء وليس لصاحب الوديعة شئ لأن الوديعة مجهولة ليس بشئ بعينه وقال أبو حنيفة فإن
كانت الوديعة بعينها فهي لصاحب الوديعة إذا علم ذلك وكذلك قال ابن أبي ليلى أبو حنيفة عن حماد عن
إبراهيم أنه قال في الرجل يموت وعند الوديعة وعليه دين أنهم يخصون الغرماء وأصحاب الوديعة
الحاج بن أرطاة عن أبي جعفر وعطاء مثل ذلك الحاج عن الحكم عن إبراهيم مثله (قال الشافعي)
وإذا استودع الرجل الوديعة فمات المستودع وأقر بالوديعة بعينها أو قامت عليها بينة وعليه دين يحيط
بماله كانت الوديعة لصاحبها فإن لم تعرف الوديعة بعينها بينة تقوم ولا إقرار من الميت وعرف لها عدداً وقيمة
كان صاحب الوديعة كقرير من الغرماء

بما لا يجوز فالطلاق لا يردوه كشيء اشتراه لها فقبضته واستهلكته فعليه قيمته ولا شيء على الوكيل إلا أن يكون ضمن ذلك له (قال المزني) رحمه الله ليس هذا عندى بشيء والخلم عنده كالبيع في أكثرك معانيه وإذا باع الوكيل ما وكله به صاحبه بما لا يجوز من الثمن بطل البيع فكذلك لما طلقها عليه بما لا يجوز من البطل الطلاق عنه كما بطل البيع عنه (قال الشافعي) رحمه الله ولو وكل من يخالعه بمائة نخاله بمخمين فلا طلاق عليه كالأول قال أنت طالق بجملة فأعطته خمسين (قال المزني) رحمه الله وهذا بيان لما قلنا في المسئلة قبلها

(١) سير بالتحريك اسم جبل وبعضهم ضبطه بالفتح راجع معجم ياقوت اه كنه صحيحه

أسوة للمسلمين وذلك سيرتهم ما سيرة من بعدهما والامر الذي لم يختلف فيه أحد من أهل العلم عندنا علمته ولم يزل يحفظ من قوله "ليس لأحد ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم من صفى الغنيمة ولا من أربعة أنجاس ما لم يوجف عليه منها" (قال الشافعي) وقد مضى من كان ينفق عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم من أزواجه وغيرهن لو كان معهن فلم أعلم أحدا من أهل العلم قال لورثتهم تلك النفقة التي كانت لهم ولا خلاف في أن تجعل تلك النفقات حيث كان النبي صلى الله عليه وسلم يجعل فصول غلات تلك الأموال فيما فيه صلاح الإسلام وأهله (قال الشافعي) فإصار في أيدي المسلمين من في لم يوجف عليه نفقه حيث قسمه الله تبارك وتعالى وأربعة أنجاسه على ما سأله ان شاء الله وقد سن النبي صلى الله عليه وسلم ما فيه الدلالة على ما وصفت أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقتسمن ورثتي ديناراً ما تركت بعد نفقة أهلي وموثة عاملي فهو صدقة أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة بمثل معناه (قال الشافعي) وقد أخبرنا أن النفقة إنما هي جارية بقوت منه على أعيان أهله وأن ما فضل من نفقتهم فهو صدقة ومن وقفت له نفقة لم تكن موروثه عنه (قال الشافعي) والجزية من النقي وسبيلها سبيل جميع ما أخذ من مال مشرك أن يخلص فيكون لمن سبي الله عز وجل الخمس وأربعة أنجاسه على ما سأله ان شاء الله وكذلك كل ما أخذ من مال مشرك بغير إيجاب وذلك مثل ما أخذ منه إذا اختلف في بلاد المسلمين ومثل ما أخذ منه إذا مات ولا وارث له وغير ذلك مما أخذ من ماله وقد كان في زمان النبي صلى الله عليه وسلم فلو ح في غير قرى عريضة التي وعدها الله رسوله صلى الله عليه وسلم قبل فتحها فأما هذا النبي صلى الله عليه وسلم كلها من هي له ولم يحبس منها ما حبس من القرى التي كانت له وذلك مثل جزية أهل البحرين وهم وغير ذلك وقد كان في زمان النبي صلى الله عليه وسلم في من غير قرى عريضة وذلك مثل جزية أهل البحرين فكان له أربعة أنجاسها بعضها حيث أراه الله عز وجل كالمضى ماله وأوفي خمسة من جعله الله فان قال قائل ما دل على ذلك قيل أخبرنا ابن عيينة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله الحديث « قال الربيع » قال غير الشافعي قال النبي صلى الله عليه وسلم لجابر لو جاءني مال البحرين لأعطيتك هكذا وهكذا فتوفي النبي صلى الله عليه وسلم ولم يأت به فجاء أبا بكر فأعطاني

(تفريق القسم فيما أوجف عليه الخليل والركاب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا غزا المسلمون بلاد أهل الحرب بال خليل والركاب فغنوا أرضهم وديارهم وأموالهم وأنفسهم أو بعض ذلك دون بعض فالسنة في قسمه أن يقسمه الإمام معجلا على وجه النظر فان كان معه كثير في ذلك الموضع آمنين لا يكره عليهم العدو ولا يؤخر قسمه إذا أمكنه في موضعه الذي غنمه فيه وإن كانت بلاد حرب أو كان يخاف كره العدو عليهم أو كان منزله غير رافق بالمسلمين تحول عنه إلى أرفق بهم منه وآمن لهم من عدوهم ثم قسمه وإن كانت بلاد شرك (قال الشافعي) وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قسم أموال بني المصطلق وسبهم في الموضع الذي غنمه فيه قبل أن يتحول عنه وما حوله كله بلاد شرك وقسم أموال أهل بدر (١) بسير على أميال من بدر ومن حول سير وأهله مشركون وقد يجوز أن يكون قسمه بسير لأن المشركين كانوا أكثر من المسلمين فتحول إلى موضع لعل العدو لا يأتونه فيه ويجوز أن يكون سيراً وأوصف بهم في المنزل من بدر (قال الشافعي) وأكرم ما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمره سراياه ما غنموا ببلاد أهل الحرب (قال الشافعي) وما وصفت من قسم النبي صلى الله عليه وسلم وسراياه معروف عند أهل العلم عندنا لا يختلفون فيه فقال لي بعض الناس لا تقسم الغنيمة إلا في بلاد الإسلام وبلغني أن بعض أصحابه خالفه وقال فيه قولنا والجنة على من خالفنا فيه ما وصفتنا من المعروف عن

(قال الشافعي) رجه الله وبجوز الخلع في المرض كما يجوز البيع فان كان الزوج هو المريض فخالعها بأقل من مهرها ثم مات فبأنزل أنه أن يطلقها من غير شيء فان كانت هي المريضة فخالعته بأكثر من مهر مثلها ثم ماتت من مرضها جازاه مهر مثلها وكان الفضل وصية يحاص أهل الوصايا بها في ثلثها ولو كان خلعها بعبد يساوي مائة ومهر مثلها خمسون فهو بالخيار ان شاء أخذ نصف العبد ونصف مهر مثلها أو يرد ويرجع بمهر مثلها كالمواشاة (قال الرزني) رجه الله

(١) الخريش بالهمزة
البيت أو أودأ الله اع
والغنائم اه من
القاموس كتبه

(الانفعال)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم لا يخرج من رأس الغيبة قبل المجلس شيء غير السلب أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمر بن كثير بن أبي أفلح عن أبي محمد مولى أبي قتادة عن أبي قتادة قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عام خيبر فلما التقينا كانت للسليمان جولة فرأيت رجلا من المشركين قد علا رجلا من المسلمين قال فاستدبرت حتى أثبتته من ورائه قال ففسرته على جبل عاتته فضر به وأقبل على قضيبي ضعة وجسدت من أريج الموت ثم أدركه الموت فأرسلني فقلت عمر بن الخطاب فقاتله ما بال الناس فقال أمر الله ثم إن الناس رجعوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم من قتل قتيلاه عليه بينة فله سلبه فقلت من شهدني ثم جلس ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم من قتل قتيلاه عليه بينة فله سلبه فقلت من شهدني ثم جلس ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم من قتل قتيلاه عليه بينة فله سلبه

ليس هذا عندي بشئ
ولكن له من العبد مهر
مثلها وما بقي من العبد
بعد مهر مثلها وصية
له ان يخرج من الثلث
فان لم يخرج ما بقي من
العبد من الثلث ولم
يكن لها غيره فهو
بالخيار ان شاء قبل
وصيته وهو الثلث من
نصف العبد وكان
ما بقي السورنة وان شاء
رذالعبد وأخذ مهر
مثلها لانه اذا صار في
العبد شرك لغيره فهو
عيب يكون فيه الخيار

(باب خلع المشركين)
من كتاب نشوز الرجل
على المرأة

(قال الشافعي) رحمه الله
ان اختلعت الذمية
بخمر أو بخنزير فدفعته
ثم رافعا اليها أجرتا
الخلع والقبض ولولم
تكن دفعته جعلناه
عليها مهر مثلها وهكذا
أهل الحرب الأنا
لا نحكم عليهم حتى
يختموا على الرضا
ونحكم على النسيين
اذا أنا وأحد هما
والله الموفق

فقامت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالك يا أبا قتادة فقصصت عليه القصة فقال رجل من القوم
صدق يا رسول الله وسلب ذلك القليل عندي فأرضه منه فقال أبو بكر لا والله اذا لا يعمد الى أسد من
أسد الله عز وجل يقاتل عن الله وعن رسوله فيعطيك سلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدق
فأعطه إياه فأعطانيه فبعت الدرع وابتهت به مخرفا في بني سلمة فانه لأول مال تأتلت في الاسلام (قال
الشافعي) هذا حديث ثابت معروف عندنا والذي لأشك فيه أن يعطى السلب من قتل المشرك مقبل
يقاتل من أي جهة قتله مبارزا أو غير مبارز وقد أعطى النبي صلى الله عليه وسلم سلب مرحب من قتله
مبارزا وأبو قتادة غير مبارز ولكن المقتولين جميعا مقبلان ولم يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
أعطى أحدا قتل مولى سلب من قتله والذي لأشك فيه أن له سلب من قتل الذي يقتل المشرك والحرب
قائمة والمشركون يقاتلون وقتلهم هكذا مؤنة ليست لهم اذا انهزموا وانهمزم المقتول ولا يرى أن يعطى
السلب الا من قتل مشركا مقبلا ولم ينهزم جماعة المشركين وانما ذهبت الى هذا لانه لم يحفظ عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قط أنه أعطى السلب قاتلا الا قاتلا قتل مقبلا وفي حديث أبي قتادة ما دل على أن
النبي صلى الله عليه وسلم لم قال من قتل قتيلا له سلبه يوم حين بعد ما قتل أبو قتادة الرجل وفي هذا دلالة
على أن بعض الناس خالف السنة في هذا فقال لا يكون للقاتل السلب الا أن يقول الامام قبل القتال
من قتل قتيلا له سلبه وذهب بعض أصحابنا الى أن هذا من الامام على وجه الاجتهاد وهذا من النبي
صلى الله عليه وسلم عندنا حكم وقد أعطى النبي صلى الله عليه وسلم السلب للقاتل في غير موضع (قال
الشافعي) ولو اشتركت نفر في قتل رجل كان السلب بينهم ولو أن رجلا ضرب رجلا ضربه لا يعاش من
مثلها أو ضربه يكون مستهلكا من مثلها وذلك مثل أن يقطع يديه أو رجله ثم يقتله آخر كان السلب
لقاطع اليدين أو الرجلين لانه قد صيره في حال لا يمنع فيها سلبه ولا يمنع من أن يدفع عليه وان ضربه وبقي
فيه ما يمنع نفسه ثم قتله بعده آخر فالسلب للآخر انما يكون السلب لمن صيره بحال لا يمنع فيها (قال
الشافعي) والسلب الذي يكون للقاتل كل ثوب عليه وكل سلاح عليه ومنطقته وفرسه ان كان راكبا أو
ممسكا فان كان منفلتا منه أو مع غيره فليس له وانما سلبه ما أخذ من يديه أو مما على بدنه أو تحت بدنه (قال
الشافعي) فان كان في سلبه سوار ذهب أو خاتم أو تاج أو منطقة فيها نفقة فلو ذهب ذاهب الى أن هذا مما عليه
من سلبه كان مذهبا ولو قال ليس هذا من عدة الحرب وانما له سلب المقتول الذي هو له سلاح كان وجهها
والله أعلم (قال الشافعي) ولا يخمس السلب (قال الشافعي) فعارضنا معارض فذكر أن عمر بن
الخطاب قال انا كنا لا نخمس السلب وان سلب البراء قد بلغ شيئا كثيرا ولا أراى الا خامسه قال نخمسه
وذكر عن ابن عباس أنه قال السلب من الغنمة وفيه الخمس (قال الشافعي) فاذا قال النبي صلى الله عليه
وسلم من قتل قتيلا له سلبه فأخذ خمس السلب ليس انما يكون لصاحبه أربعة أخماسه لا كله واذا ثبت
عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء لم يجز تركه فان قال قائل فلعل النبي صلى الله عليه وسلم أعطى السلب
أنه لم يكن ذا خطر وعمر بن الخطاب لم يكن يخمسه وانما خامسه حين بلغ ما لا كثيرا فالسلب اذا كان غنمة
فأخرجناه من أن يكون حكمه حكمها وقتلنا قد يحتمل أن يكون قول الله تعالى فان لله نجمة على أكثر
الغنمة لا على كلها فيكون السلب مما لم يرد من الغنمة وصلى النبي صلى الله عليه وسلم وما غنم ما كولا فأكله
من غنمه ويكون هذا بدلالة السنة وما بقي تخمسه الآية واذا كان النبي صلى الله عليه وسلم أعطى السلب
من قتل لم يجز عندي والله أعلم أن يخمسه يقسم ان كان اسم السلب يكون كثيرا وقليل ولم يستثن النبي
صلى الله عليه وسلم قليل السلب ولا كثيرا أن يقول يعطى القليل من السلب دون الكثير ونقول دلت
السنة انما أراد بما تخمس ما سوى السلب من الغنمة (قال الشافعي) وهذه الرواية من خمس السلب
عن عمر ليست من روايتنا وله رواية عن سعد بن أبي وقاص في زمان عمر تخالفها أخبرنا ابن عيينة عن

الأسود بن قيس عن رجل من قومه يسمى سير بن علقمة قال بارزت رجلاً يوم القادسية فقتلته فبلغ سلبه اثني عشر ألفاً فنقلني سعد بن أبي وقاص (قال الشافعي) واثني عشر ألفاً كثير

(الوجه الثاني من النفل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث سرية فيها عبد الله بن عمر قبل نجد فغنموا إبلاً كثيرة فكانت سهمانهم اثني عشر بعيراً وأحد عشر بعيراً ثم نفلوا بعيراً بعيراً أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج أنه سمع سعيد بن المسيب يقول كان الناس يعطون النفل من الخمس (قال الشافعي) وحديث ابن عمر يدل على أنهم أعطوا ما لهم مما أصابوا على أنهم نفلوا بعيراً بعيراً والنفل هو شيء زيدوه غير الذي كان لهم وقول ابن المسيب يعطون النفل من الخمس كما قال أن شاء الله وذلك من خمس النبي صلى الله عليه وسلم فإن له خمس الخمس من كل غنمة فكان النبي صلى الله عليه وسلم يضعه حيث أراد الله كما يضع سائر ماله فكان الذي يريه الله تبارك وتعالى ما فيه صلاح للمسلمين (قال الشافعي) وما سوى سهم النبي صلى الله عليه وسلم من جميع الخمس لمن ساء الله عز وجل له فلا يتوهم عالم أن يكون قوم حضر وأخذوا ما لهم وأعطوا ما لغيرهم إلا أن يطوع به عليهم غيرهم (قال الشافعي) والنفل في هذا الوجه من سهم النبي صلى الله عليه وسلم فينبغي للامام أن يجتهد فإذا كثرت العدو واشتدت الشوكة وقل من يزار منهم المسلمين نفل منه اتباعاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا لم يكن ذلك لم ينفل وذلك أن أكثر مغازي النبي صلى الله عليه وسلم وسراياه لم يكن فيها أنفال من هذا الوجه (قال الشافعي) والنفل في أول مغزى والثاني وغير ذلك سواء على ما وصفت من الاجتهاد (قال الشافعي) والذي يختار من أرضي من أصحابنا أن لا يزداد أحد على ماله لا يعطى غير الأربعة الانحاس أو السلب للقاتل ويقولون لم نعلم أحداً من الأئمة زاد أحد على حظه من سلب أو سهم ما من مغنم إلا أن يكون ما وصفت من كثرة العدو وقلة المسلمين فينفلون وقد روي بعض الشافعيين في النفل في البداية والرجعة الثلث في واحدة والرابع في الأخرى ورواية ابن عمر أنه نفل نصف السدس فهذا يدل على أنه ليس للنفل حد لا يجاوزه الامام وأكثر مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن فيها أنفال فإذا كان للامام أن لا ينفل فنفل فينبغي لتفصيله أن يكون على الاجتهاد غير محدود

(الوجه الثالث من النفل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال بعض أهل العلم إذا بعث الامام سرية أو جيشاً فقال لهم قبل اللقاء من غنم شيئاً فهو له بعد الخمس فذلك لهم على ما شرط الامام لانهم على ذلك غزوا وبه رضوا وقالوا لي خمس جميع ما أصاب كل واحد منهم غير السلب في اقبال الحرب وذهبوا في هذا إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر قال من أخذ شيئاً فهو له وذلك قبل نزول الخمس والله أعلم ولم أعلم شيئاً ثبت عندنا عن النبي صلى الله عليه وسلم الاما وصفنا من قسمة الأربعة الانحاس بين من حضر القتال وأربعة انحاس الخمس على أهلهم ووضعهم سهمه حيث أراد الله عز وجل وهو خمس الخمس وهذا أحب إلى والله أعلم ولهذا مذهب وذلك أن يقال إنما قاتل هؤلاء على هذا الشرط والله أعلم

(كيف نفرق القسم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكل ما حصل مما غنم من أهل دار الحرب من شيء قتل أو كثر من دار أو أرض وغير ذلك من المال أو سبي قسم كله إلا الرجال البالغين فالامام فيهم بالخيار بين أن يعق على من رأى منهم أو يقتل أو يفادي أو يسبي وإن من أو قتل فذلك له وإن سبي أو فادى فسيل ما سبي وما أخذ مما فادى

(كتاب الطلاق)

(باب اباحة الطلاق)

ووجهه ونفريه

من الجامع من كتاب

أحكام القرآن ومن

اباحة الطلاق ومن

جاء عن ثلثة النساء

وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه

الله قال الله تعالى إذا

طلقت المرأة فطلقوهن

لعدتهن وقد قرئت

لقبل عدتهن (قال)

والمعنى واحد وطلق

ابن عمر رضي الله عنهما

أمر أنه وهي حائض في

زمان النبي صلى الله

عليه وسلم قال عمر

فسألت النبي صلى الله

عليه وسلم عن ذلك

فقال مره فليراجعها

ثم لمسكها حتى تطهر

ثم تحيض ثم تطهر ثم

إن شاء أمسكها بعد وإن

شاء طلق فذلك الهبة

التي أمر الله أن يطلق

لها النساء (قال) وقد

روى هذا الحديث

سالم بن عبد الله وبنس

ابن جبر - يرضى عن ابن عمر

يخالفون نافعاً في شيء

منه قالوا كلهم عن

ابن عمر أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال
مره فليراجعها ثم
ليسكنها حتى تحيض ثم
تطهر ثم إن شاء أمسك
وإن شاء طلق ولم يقولوا
ثم تحيض ثم تطهر
(قال) وفي ذلك دليل
على أن الطلاق يقع على
الحائض لأن النبي صلى
الله عليه وسلم لم يأمر
بالمراجعة إلا من زمه
الطلاق (قال) وأحب
أن يطلق واحدة
ليكون له الرجعة
للدخول بها وما طابا
لغير المدخول بها ولا
يحرم عليه أن يطلقها
ثلاثاً لأن الله تعالى
أباح الطلاق فليس
يحظر وعلم النبي
صلى الله عليه وسلم
ابن عمر موضع الطلاق
فلو كان في عدده محظور
ومباح لعلمه إياه صلى
الله عليه وسلم إن شاء
الله وطلق الجليلي بين
يدي رسول الله صلى
الله عليه وسلم ثلاثاً فلم
يشكره عليه وسأل النبي
صلى الله عليه وسلم
ركاته لما طلق امرأته
التي ما أردت ولم ينهه أن
يزيد أكثر من واحدة

سبيل ما سواه من الغنمة قال وذلك إذا أخذ منهم شيئاً على إطلاقهم فأما أن يكون أسير من المسلمين فيفاديه
بأسيرين أو أكثر فذلك له ولا شيء للمسلمين على من فادى من المسلمين بأسارى المشركين وإذا حازله أن يمن عليهم
فلا يعود على المسلمين منه منفعة يقبضونها كان أن يستخرج أسيراً من المسلمين أنفع وأولى أن يجوز أخبرنا
ابن عينة عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم فادى
رجلاً برجلين (قال الشافعي) وفي الرجل يأسره الرجل فيسترق أو تؤخذ منه الفدية قولان أحدهما
ما أخذ منه كالمال يغتم وأنه إن استرق فهو كالذرية وذلك بخمس وأربعة أخماسه بين جماعة من حضر
فلا يكون ذلك لمن أسره وهذا قول صحيح لا أعلم خيراً مما يتخالفه وقد قيل الرجل مخالف للشيء والمال
لأن عليه القتل فهو لمن أخذه وما أخذ منه فلن أخذه كما يكون سلب لمن قتله لأن أخذه أشد من قتله وهذا
مذهب والله أعلم فينتهي للإمام أن يعزل جس ما حصل بعد ما وسفنا كاملاً وبقر أربعة أخماسه وبحسب
من حضر القتال من الرجال المسلمين البالغين ويعرف من حضر من أهل الدمة وغير البالغين من المسلمين
ومن النساء فينقلهم شيئاً فمن رأى أن ينقلهم من الأربعة الانجاس عزل لهم ونقلهم وسيد كرهذا في موضعه
إن شاء الله ثم يعرف عدد الفرسان والرجال من بالقي المسلمين الذين حضروا القتال فيضرب للفارس ثلاثة
أسهم وللراجل سهمان فيسوي بين الراجل والراجل فيعطيان سهماناً وما يفضل ذوالفرس فان الله عز
وجل ندب إلى اتخاذ الخيل فقال وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة الآية فأطاع في الرباط وكانت عليه مؤنة
في اتخاذه وله غناء بشهوده عليه ليس الراجل شيئاً به أخبرنا الثقة عن اسحق الأزرق عن عبد الله بن
نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب للفارس سهمين وللراجل سهمين فزعم بعض الناس أنه
لا يعطى فرس إلا سهماً وفارس سهماً ولا يفضل فرس على مسلم فقلت لبعض من يذهب بمذهبهم هو كلام
عربي وإنما يعطى الفارس بسبب القوة والغناء مع السنة والفارس لا يملك شيئاً إنما ملكه فارسه ولا يقال
لا يفضل فرس على مسلم والفارس هميمة لا يقاس بمسلم ولو كان هذا كما قال صاحب لم يجز أن يسوي
بين فرس ومسلم وفي قوله وجهان أحدهما لاف السنة والآخرة قياسه الفرس بالمسلم وهو لو كان قياساً
له دخل عليه أن يكون قد سوي فرساً بمسلم وقال بعض أصحابه يقولان في سهمان الخيل وقال هذه السنة
التي لا ينبغي خلافها (قال الشافعي) وأحب الأقاويل التي وأكثر قول أصحابنا أن البراذين والمقاريض
يسهم لها سهمان العربية ولأنها قد تغني غنائها في كثير من المواطن واسم الخيل جامع لها وقد قيل يفضل
العربي على الهجين وإذا حضر الرجل بفارسين أو أكثر لم يسهم للفارس واحدة ولو جاز أن يسهم لثنين
جاز أن يسهم لأكثر وهو لا يلقي أبداً الأعلى واحد ولو تحول عنه كان تاركه أخذ المثل (قال الشافعي)
وليس فيما قلت من أن لا يسهم للفارس واحد ولا خلافه خبر ثبت مثله والله تعالى أعلم وفيه أحاديث
منقطعة أشبهها أن يكون ناشأ أخبرنا ابن عينة عن هشام بن عروة عن يحيى بن سعيد بن عباد بن
عبد الله بن الزبير أن الزبير بن العوام كان يضرب في المغنم بأربعة أسهم سهماً وسهمين للفارس وسهما
في ذى القربى (قال الشافعي) يعني والله تعالى أعلم بسهم ذى القربى سهم صفية أمه وقد شئت سفيان
أحفظه عن هشام عن يحيى سمعاً ولم يشك سفيان أنه من حديث هشام عن يحيى هو ولا غيره ممن حفظه
عن هشام (قال الشافعي) وحديث مكحول عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل أن الزبير حضر خيبر
بفارسين فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم خمسة أسهم سهماً وأربعة أسهم للفارس ولو كان كما حدث
مكحول أن الزبير حضر خيبر بفارسين فأخذ خمسة أسهم كان ولده أعرف بحديثه وأحرص على ما فيه زيادة
من غيرهم إن شاء الله تعالى (قال الشافعي) ولا يسهم لراكب دابة غير الفرس لا بغل ولا حمار ولا بعير
ولا قبل ولا غيره وينبغي للإمام أن يتعاهد الخيل فلا يدخل الأشديد ولا يدخل حطماً ولا فيهما ضعفاً
ولا ضرراً ولا يحفر رازحاً فإن غفل فشهد رجل على واحد من هذه فقد قيل لا يسهم له لأنه ليس لواحد

منهماء الحبل التي أسهم بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يعله أسهم واحد فيما مضى على مثل هذه
 البواب (قال الشافعي) ولو قال رجل أسهم للفارس كما أسهم للرجل ولم يقاتل كانت شبهة ولكن في الحاضر
 غير المقاتل العون بالرأى والدعاء وإن الجليش قد ينصرون بأضعفهم وأنه قد لا يقاتل ثم قال وفيهم من رضي
 فأعطى سهمه ستة وليس في فارس ضرب ولا قمع ولا واحد مما وصفنا من هذه المعاني (قال الشافعي) وإنما
 أسهم للفارس سهم فارس إذا حضر شيئا من الحرب فارسا قبل أن تنقطع الحرب فأما إن كان فارسا إذا دخل
 بلاد العدو وكان فارسا بعد انقطاع الحرب وقبل جمع الغنمة فلا يسهم له سهم فارس قال وقال بعض
 الناس إذا دخل بلاد العدو فارسا ثم مات فرسه أسهم له سهم فارس وإن أفاد فارسا لبلاد العدو قبل القتال
 حضر عليه لم يسهم له (قال الشافعي) فقبل له ولم أسهم له إذا دخل أدنى بلاد العدو فارسا وإن لم يحضر
 القتال فارسا قال لأنه قد ثبت في الديوان فارسا قيل فقد ثبت هو في الديوان فإن مات فلا يسهم له الآن
 عوب بعد ما تحرز الغنمة قيل فقد أثبت هو وفرسه في الديوان فزعمت أن الموت قبل حرازة الغنمة وإن
 حضر القتال يقطع خطفه في الغنمة وأن موت فرسه قبل حضور القتال لا يقطع خطفه قال فعليه مؤنة
 وقد وافي أدنى بلاد العدو قيل فذلك كله يلزمك في نفسه ويلزمك في الفرس رأيت الخراساني وأبا اليسرى
 يقول الفرس للروم حتى إذا لم يكن بينه وبين أدنى بلاد العدو إلا ميل فمات فرسه أسهم لفارسه قال لا
 قيل فهذا قد تكلف من المؤنة أكثر مما يتكلف رجل من أهل الشغور ابتاع فرسا ثم غزا عليه فأسمى بأدنى
 بلاد العدو ثم مات فرسه فزعمت أنك تسهم له ولو كنت بالمؤنة التي لزمته في الفرس تسهم له كان هذا أولى
 أن تحرمه من الذي تكلف أكثر مما تكلف فرمته (قال الشافعي) ولو حاصر قوم مدينة فكأنوا
 لا يقاتلون إلا رجالة أو غزاقوم في البحر فكأنوا لا يقاتلون إلا رجالة لا ينتفعون بالخيال في واحد من المعنيين
 أعطى الفارس سهم الفارس لم يقص منه (قال الشافعي) ولو دخل رجل يريد الجهاد فلا يجاهد أسهم له
 ولو دخل أجبر يريد الجهاد فقد قيل يسهم له وقيل بخيرين أن يسهم له وي طرح الإجارة أو الإجارة
 ولا يسهم له وقد قيل يرضع له (قال الشافعي) ولو انفلت أسير في أيدي العدو قبل أن تحرز الغنمة فقد
 قيل لا يسهم له الآن يكون قتال فيأرى أن يسهم له وقد قيل يسهم له ما لم تحرز الغنمة ولو دخل قوم
 تحارفتا لم أر بأسا أن يسهم لهم وقد قيل لا يسهم لهم (قال الشافعي) فأما الذي غير البالغ والمرأة
 يقاتلون فلا يسهم لهم ويرضع لهم وكان أحب إلي في الذي واستؤجر بشئ من غير الغنمة أو المولود في بلاد
 الحرب يرضع له ويرضع لمن قاتل أكثر مما يرضع لمن لم يقاتل وليس لذلك عندى حجة معروف يعطون من
 الخسوف والنسب المتفرق مما يغتم ولو قاتل يرضع لهم من جميع المال كان مذهبا وأحب إلي أن
 يرضع لهم من الأربعة الأسهم لأنهم حضروا القتال والسنة بالرضع لهم مع ذورهم كما كانت بالأسهم
 لغيرهم بحضورهم (قال الشافعي) فإن جاء مدد المسلمين بلادنا لم يقاتل قبل أن تنقطع الحرب فحضر وإن
 الحرب شيئا قل أو أكثر ثم كوافي الغنمة وإن لم يأتوا حتى تنقطع الحرب ولا يكن عنده الغنمة مانع لها
 لم يشركوهم ولو جازوا بعد ما أحرزت الغنمة ثم كان قتال بعدها فإن غنوا شيئا حضر وشركوا فيه
 وأبشرون فيما أحررهم من حضروهم ولو أن قائد أفرق جنده في وجهين فغنت إحدى الفريقين ولم تغنم
 الأخرى أو بعث سرية من عسكر أو خرجت هي فغنت في بلاد العدو ولم تغنم العسكر أو غنم العسكر ولم
 تغنم السرية شريك كل واحد من الفريقين صاحب لاجيش واحد كلهم ردة لصاحبه قدمته خيل
 المسلمين فغنت بأوطاس غنائم كثيرة وأتوا عسكر بخين فغنت بهم وهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 (قال الشافعي) ولو كان قوم مقيمين ببلادهم فخرجت منهم جماعة فغنتهم لم يشركهم المقيمون وإن كان منهم
 قريبا لأن السرايا كانت تخرج من المدينة فغنت ولا يشركهم أهل المدينة ولو أن أمانا بعث جيشين على
 كل واحد منهما قائد وأمر كل واحد منهما أن يوجه ناحية غير ناحية صاحبه من بلاد العدو فغنت أحد

(قال الشافعي) رحمه
 الله ولو طلقها طاهرا
 سدا جاع أحببت
 أب يرضعها ثم جعل
 يطلق كما أمروا كانت
 في طهر بعد جاع
 فانها تعتده (قال
 الشافعي) رحمه الله
 ولو لم يدخل بها أو دخل
 بها وكانت حاملا أو
 لا تحيض من صغر
 أو كبر فقال أنت طالق
 ثلاثا لثلاثة أو لثلاثة
 طلقت مكانها لأنها
 لاسنة في طلاقها ولا
 بدعة وإن كانت تحيض
 فذا إنها أنت طالق
 ثلاثا لثلاثة فإن كانت
 طاهرا من غير جاع
 طلقت ثلاثا معا وإن
 كانت مجامعة أو حائضا
 أو نفساء وقع عليها
 الطلاق حين تطهر من
 الحيض أو النفاس
 وحين تطهر المجامعة
 من أول حيض بعد
 قوله وقبل الفسل وإن
 قال نويت أن تنقع في
 كل طهر طلاقة وقعن
 معا في الحكم وعلى
 ما نوى فيما بينه وبين
 الله ولو كان قول في كل
 قرء واحدة فإن كانت
 طاهرا حبلى وقعت

الجليبيين لم يشركهم الآخرون فان اشتهوا افغوا وتبعين فهم كمن شوا واحدا وهو فعون الجنس الى الامام وليس واحدا من القائدين باحق بولاية الجنس الى ان يوصله الى الامام من الآخروهم اقرب شريكاً (قال الشافعي) ولو غزت جماعة باغية مع جماعة اهل عدل شركوهم في الغلبة ولا اهل العدل بطاعة الامام ان يلو الجنس دونهم حتى يوصلوه الى الامام

(سن تفریق القسم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك اسمه واعلموا انما غنم من شيء الاية (قال الشافعي) أخبرنا مطرف عن معمر عن الزهري أن محمد بن جبير بن مطعم أخبره عن أبيه قال لما قسم النبي صلى الله عليه وسلم سهم ذي القربى بين بني هاشم وبني المطلب أنبتهم أنا وعتبان بن عفان فقلنا يا رسول الله هؤلاء اخواننا من بني هاشم لا ينكر فنهـ لهم لكانك الذي وضعتك الله به منهم أرأيت اخواننا من بني المطلب أعطيتهم وتركنا أو منعنا وأما قرابتنا وقرابتهم واحدة فقال النبي صلى الله عليه وسلم إنما بنو هاشم وبني المطلب شيء واحد هكذا وسبك بين أصابعه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أحسبه داود العطار عن ابن المبارك عن يونس عن ابن شهاب الزهري عن ابن المسيب عن جبير بن مطعم عن النبي صلى الله عليه وسلم عثلى معناه أخبرنا الثقة عن محمد بن اسحق عن الزهري عن ابن المسيب عن جبير بن مطعم عن النبي صلى الله عليه وسلم عثلى معناه (قال الشافعي) فذكرت مطرف بن مازن أن يونس وابن اسحق رويا حديث ابن شهاب عن ابن المسيب فقال مطرف حدثنا معمر كما وصفت ولعل ابن شهاب رواه عنهم معا أخبرنا يعقوب بن محمد بن علي بن شافع عن علي بن الحسين عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وزاد لعن الله من فرق بين بني هاشم وبني المطلب (قال الشافعي) وأخبرنا عن الزهري عن ابن المسيب عن جبير بن مطعم قال قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم سهم ذي القربى بين بني هاشم وبني المطلب ولم يعط منه أحدا من بني عبد شمس ولا بني نوفل شيئا (قال الشافعي) فبعضي جميع سهم ذي القربى حيث كانوا لا يفضل منهم أحد حفتر القتال على أحد لم يحضره إلا سهم في الغنمة كسهم العامة ولا فقير على غنى ويعطى الرجل سهمين والمرأه سهمها ويعطى الصغير منهم والكبير سواء وذلك أنهم انما أعطوا باسم القرابة وكلهم يلزمه اسم القرابة فان قال قائل قد أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعضهم مائة وسق وبعضهم أقل (قال الشافعي) فكل من لقيت من علماء أصحابنا لم يختلفوا فيما وصفت من التسوية بينهم وبأنه انما قيل أعطى فلانا كذا لانه كان ذا ولد فقيل أعطاه كذا وانما أعطاه حظه وحظ عياله والدلالة على صحة ما حكيت مما قالوا عنه ما وصفت من اسم القرابة وأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه من حنجر خيبر ومن لم يحضرها وأنه لم يسلم أحد من عيال من سمي أبدا على بعينه وأن حديث جبير بن مطعم فيه انه قسم سهم ذي القربى بين بني هاشم وبني المطلب والقسم انما لم يكن تفضيل يشبه قسم الموارث وفي حديث جبير بن مطعم الدلالة على انه لهم خاصة وقد أعطى النبي صلى الله عليه وسلم من سهمه غير واحد من قريش والانصار لا من سهم ذي القربى (قال الشافعي) وتفرق ثلاثة أخماس الخمس على من سمي الله عز وجل على النساب والمساكين وابن السبيل في بلاد الاسلام كلها يحسمون ثم توزع بينهم لكل صنف منهم سهمه كاملا لا يعطى واحد من أهل السهمان سهم صاحبه (قال الشافعي) وقد مضى النبي صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي ما مضى وأبى الله عليه وملائكته فاختلف أهل العلم عندنا في سهمه فمنهم من قال يرذ على السهمان الذي ذكره الله عز وجل معه لا يرى أن المسلمين قالوا فمن سمي له سهم من أهل الصدقات فلم يوجد رذ على من سمي معه وهذا مذهب يحدثن وان كان قسم الصدقات مخالفا لقسم النبي ومنهم من قال يضعه الامام حيث رأى على الاجتهاد لا سلام وأهله

ومنهم من قال يضعه في الكراع والسلاح (قال الشافعي) والذي أختار أن يضعه الإمام في كل أمر
 حصن به الإسلام وأهله من سد ثغر وأعداد كراع أو سلاح أو إعطاء أهل البلاء في الإسلام نفلا عند الحرب
 وغير الحرب أعداد للزيادة في تعزيز الإسلام وأهله على ما صنع فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن النبي
 صلى الله عليه وسلم قد أعطى المؤلفه ويفل في الحرب وأعطي عام خيبر نفر من أصحابه من المهاجرين
 والانصار أهل الحاجة وفضل وأكثروهم أهل فاقة يرى ذلك كله والله تعالى أعلم من سهمه وقال بعض
 الناس بقولنا في سهم النباي والمساكين وابن السبيل وزاد سهم النبي صلى الله عليه وسلم وسهم ذي القربى
 فقلت له أعطيت بعض من قسم الله عز وجل له ماله وزدته ومنعت بعض من قسم الله له ماله فقلت الكتاب
 والسنة فيما أعطيت ومنعت فقال ليس الذي القربى منه شيء (قال الشافعي) وكلوا نافية بضروب من
 الكلام قد حكيت ما حضر في منها وأسأل الله التوفيق فقال بعضهم ما جئكم فيه قلت الحجية الثابتة من
 كتاب الله عز وجل وسنة نبيه وذكر له القرآن والسنة فيه قال فان سفيان بن عيينة روى عن محمد بن
 اسحق قال سألت أبا جعفر محمد بن علي ما صنع على رجحه الله في الخمس فقال سلب به طريق أبي بكر وعمر
 وكان بكره أن يؤخذ عليه خلافهما وكان هذا يدل على أنه كان يرى فيه رأيا بخلاف رأيهما فاتبعهما
 فقلت له هل علمت أن أبا بكر قسم على العبد والحر وسوى بين الناس وقسم عمر فلم يجعل للعبد شيئا وفضل
 بعض الناس على بعض وقسم على فلم يجعل للعبد شيئا وسوى بين الناس قال نعم قلت أفتعلمه خالفهما معا
 قال نعم قلت أو تعلم عمر قال لا أتباع أمهات الأولاد وما لقه على قال نعم قلت وتعلم أن عليا خالف أبا بكر
 في الجدة قال نعم قلت فكيف جاز لك أن يكون هذا الحديث عندك على ما وصفت من أن عليا رأى غير
 رأيهما فاتبعهما وبين عندك أنه قد يخالفهما فيما وصفنا وفي غيره قال فاقوله سلب به طريق أبي بكر
 وعمر قلت هذا كلام جلة يحتمل معاني فان قلت كيف صنع فيه على ذلك يدلني على ما صنع فيه أبو بكر
 وعمر (قال الشافعي) وأخبرنا عن جعفر بن محمد عن أبيه أن حسنا وحسبنا وعبد الله بن عباس وعبد الله
 ابن جعفر سألو أبا عليا رضي الله عنه وعنه عنهم نهيهم من الخمس فقال هو لكم حق ولكني تخارب معاوية فان
 شئتم تركتم حقه منكم منه (قال الشافعي) فأخبرت بهذا الحديث عبد العزيز بن محمد فقال صدق هكذا
 كان جعفر يجده أنما حدثك عن أبيه عن جده قلت لا قال ما أحبه إلا عن جده قال فقلت له
 أجمع فرأوتني وأعرف بهديث أبيه أم ابن اسحق قال بل جعفر فقلت له هذا بينك ان كان ثابتا أن
 ما ذهب إليه من ذلك على غير ما ذهب إليه فينبغي أن يستدل أن أبا بكر وعمر أعطياه أهله (قال
 الشافعي) محمد بن علي مرسل عن أبي بكر وعمر وعلى لا أدري كيف كان هذا الحديث قلت وكيف
 احتجبت به ان كان حجة فهو عليك وان لم يكن حجة فلا تخج بمالس بحجة واجعله كالم يكن قال فقول
 في حديث جعفر أعطاهموه قلت أيجوز على علي أو على رجل دونه أن يقول هو لكم حق ثم يمنهم قال
 نعم ان طابت أنفسهم قلنا وهم ان طابت أنفسهم عما في أيديهم من موارث آبائهم وأكسابهم حل له
 أخذه قال فان الكوفيين قد رووا فيه عن أبي بكر وعمر شيئا فعلته قلت نعم ورووا ذلك عن أبي بكر وعمر
 مثل قولنا قال وما ذلك قلت أخبرنا إبراهيم بن محمد عن مطر الوراق ورجل لم يسمه كلاهما عن الحكم بن
 عيينة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال لقيت عليا عند أجمار الزيت فقلت له يا بني وأخي ما فعل أبو بكر وعمر
 في حقهكم أهل البيت من الخمس فقال علي أما أبو بكر فلم يكن في زمانه أخماس وما كان فقد أوفاه وأما
 عمر فلم يزل يعطيناه حتى جاءه مال السوس والاهواز أو قال فارس « قال الربيع أنا أشك » فقال
 في حديث مطر أو حديث الآخر فقال في المسلمين خلة فان أحببتهم تركتم حقهكم جعلناه في خلة المسلمين
 حتى يأتينا مال فأؤتيكم حقه منكم فقال العباس لعلي لا نطعمه في حقنا فقلت له يا أبا الفضل ألسنا أحق
 من أجاب أمير المؤمنين ورفع خلة المسلمين فتوفي عمر قبل أن يأتيه مال فيفضيئنا وقال الحكم في حديث

لم ينوشأ وقع الطلاق
 للسنة ولو قال أقيج
 أو أسع أو أخش أو
 ما شبهه سألته عن نيته
 فان لم ينوشأ وقع
 نبذة ولو قال أنت
 طالق واحدة حسنة
 فحة أو جنية فاحنة
 سقطت حين تكلم ولو
 قال أنت طالق اذا
 قدم فلان السنة فقدم
 فلان فهي طالق السنة
 ولو قال أنت طالق
 لفلان أو لرضا فلان
 طلقت مكانه ولو قال
 ان لم تكوني حاملا
 فأنت طالق وقف عنها
 حتى تمر لها دالة على
 البراءة من الحمل ولو
 قالت له طلقتي فقال
 كل امرأة لي طالق
 طلقت امرأته التي
 سألته الآن يكون
 عزلها نيته

(باب ما يقع به الطلاق
 من الكلام وما لا يقع
 الابالية والطلاق)
 من الجامع من كتاب
 الرجعة ومن كتاب
 النكاح ومن املاء
 مسائل مالك وغير ذلك
 (قال الشافعي) رحمه
 الله ذكر الله تعالى

المطرا في كلبه بثلاثة
أسماء الطلاق والفرار
والسراح فان قال أنت
طالق أو قد طلقتك أو
فارقتك أو سرحتك
لزمه ولم ينو في الحكم
وينو في ما بينه وبين الله
تعالى لأنه قد يري طلاقا
من وثاق كذا قال لعبد
أنت حر يرد حر النفس
ولا يسمع امرأته وعبد
أن يقيلا منه وسواء
كان ذلك عند غضب
أو سئل طلاق أو
رضا وقد يكون السبب
ويحدث كلام على غير
السبب فان قال قد
فارقتك سارا الى المسجد
أو سرحتك الى أهلك
أو قد طلقتك من وثاقتك
أو ما أشبه هذا لم يكن
طلاقا فان قيل قد يكون
هذا طلاقا تقدم فأتبعه
كلاما يخرج به منه قيل
قد يقول لا اله الا الله
فيكون مؤمنا بين آخر
الكلام عن أوله ولو
أفرد لا اله الا الله كان كافرا ولو
قال أنت خلة أو بان
أو برئ أو بنة أو حرام
أو ما أشبه فان قال قلته
ولم أنو طلاقا وأنو به

من أول هذه المزمة
انفردت نسخة واحدة

مطر أو الآخر إن عمر قال لك حق ولا يبلغ على اد كثر أن يكون لك كاه فان شئت أعطيتك منه بقدر ما أرى
لك فأيضا عليه الا كاه فأيضا عليه كاه فقال وان الحكم يحكي عن أبي بكر وعمر أنهما أعطيا ذوى القربى
حقهم ثم تخلف الرواية عنه في عمر فقول مرة أعطاهم حتى جاءهم مال السوس ثم استسلفه منهم للمسلمين
وهذا تمام على أعطاهم القليل والكثير منه وتقول مرة أعطاهم حتى كثر ثم عرض عليهم حين كثر أن
يعطيهم بعض ما يراه لهم حقا كاه وهذا أعطاهم بعضه دون بعض وقدرى الزهرى عن ابن هريرة
عن ابن عباس عن عمر قرىبا من هذا المعنى قال فكيف يقسم سهم ذى القربى وليست الرواية فيه عن
أبي بكر وعمر متواطئة وكيف يجوز أن يكون حقا القوم ولا يثبت عنهما من كل وجه أنهما أعطياه عطاء بينا
مشهورا فقلت له قولك هذا قول من لا علم له قال وكيف قلت هذا الحديث ثبت عن أبي بكر أنه
أعطاهم في هذا الحديث وعمر حتى كثر المال ثم اختلف عنه في الكثرة وقلت أرايت مذهب أهل العلم
في القديم والحديث اذا كان النبي منصوصا في كتاب الله عز وجل مينا على لسان رسوله صلى الله عليه
وسلم أو فعله أليس يستغنى به عن أن يسئل عما بعده ويعلم أن فرض الله عز وجل على أهل العلم اتباعه
قال بلى قلت أفقد سهم ذى القربى مفروض في آيتين من كتاب الله تبارك وتعالى مينا على لسان رسوله
صلى الله عليه وسلم وفعله ثابت بما يكون من اخبار الناس من وجهين أحدهما نفع الخبر به واصله
وانهم كلهم أهل قرابة برسول الله صلى الله عليه وسلم الزهرى من أخواله وابن المسيب من أخوال أبيه
وجبير بن مطعم ابن عمه وكلهم قريب منه في جذم النسب وهم يخبرونك مع قرانهم وشرفهم أنهم يخرجون
منه وان غيرهم مخصوص به دونه ويخبرك انه طلبه هو وعثمان فنعاهم وقرانهم ما في جذم النسب قرابة بنى
المطلب الذين أعطوه قال نعم قلت ففى تجدسنة أبدا أثبت بفرض الكتاب وصحة الخبر وهذه الدلالات
من هذه السنة لم يعارضها عن النبي صلى الله عليه وسلم معارض بخلافها وكيف تريد ابطال البمين مع
الشاهد بان تقول ظاهر الكتاب يخالفهم ما هو لا يخالفهم ما هم تجد الكتاب بينا في حكمين منه بسهم ذى
القربى من الخمس معه السنة فريد ابطال الكتاب والسنة هل تعلم قولنا أولي بان يكون مردودا من قولك
هذا وقول من قال قولك قال الشافعي له أرايت لو عارضك معارض بمثل جحشك فقال أراك قد أبطلت
سهم ذى القربى من الخمس فأناب ابطال سهم التامى والمساكين وابن السبيل قال ليس ذلك قلنا فان قال
فأثبت لي أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاهم أو أن أبابكر وعمر أعطاهم أو أحدهما قال ما فيه خبر
ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن بعده غير أن الذى يجب علينا أن نعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم
أعطاهم من أعطى الله أباه وأن أبابكر وعمر عمل بذلك بعده ان شاء الله تعالى قلنا أرايت لو قال فأراك تقول
نعطى التامى والمساكين وابن السبيل سهم النبي صلى الله عليه وسلم وسهم ذى القربى فان حازلك أن يكون
الله عز وجل قسمه على خمسة فجعلته لثلاثة فأناب جعله كله لذوى القربى لانهم مبدؤون في الآية على التامى
والمساكين وابن السبيل لا يعرفون معرفتهم ولأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه ذوى القربى ولا أجد
خبرامثل الخبر الذى يحكى أنه عليه الصلاة والسلام أعطى ذوى القربى سهمهم (١) والتامى والمساكين وابن
السبيل ولا أجد ذلك عن أبي بكر ولا عمر فقال ليس ذلك قلنا ولم قال لان الله تعالى اذ قسم الخمسة لم يجر
أن يعطاها واحد قلت فكيف جازلك وقد قسم الله عز وجل الخمسة أن أعطيت له ثلاثة وذو القربى
موجودون قال الشافعي رحمه الله تعالى فقال لعل هذا إنما كان في حياة النبي صلى الله عليه وسلم لكانهم
منه فلما توفي النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لهم قلت له أيجوز لأحد نظري العلم أن يحتج بمثل هذا قال
ولم أيجوز اذا كان يحتج بان لم يكن ذلك في الخبر ولا شئ يدل عليه قلت فان عارضك جاهل بمثل جحشك
فقال ليس التامى والمساكين وابن السبيل بعد النبي صلى الله عليه وسلم شئ لانه يحتمل أن يكون ذلك حقا

(١) لعله في التامى والمساكين الخ تأمل

ليشاهي المهاجرين والانصار الذين جاهدوا في الله مع رسوله وكانوا قليلين في مشركين كثيرين وناشدوا الابناء والعشائر وقطعوا الذمم وصاروا حزب الله فهذه الايامهم ومساكينهم وابنا سبيلهم فاذا مضى رسول الله صلى الله عليه وسلم وصار الناس مسلمين ورأيتهم لم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن لآبائه سابقة معه من حسن اليقين والفضل اكثر من يرى اخذوا وصاروا احدا فلا يكون للشيء والمساكين وابن السبيل شيء اذا استوى في الاسلام قال ليس ذلك له قلت و قال لان الله عز وجل اذا قسم شيئا فهو والفلان كان في ذلك المعنى الى يوم القيامة قلت له فقد قسم الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم لذوي القربى فلم تره نافذا لهم الى يوم القيامة قال فما نعلن ان اعطيت وى انقربى ان تعطيهم على معنى الحاجة فيمضي دين ذي الدين ويرى وج العزب ويخدم من لا خادمه ولا يعطى الغنى شيئا قلت له معنى انى وجدت كتاب الله عز وجل ذكره في قسم النبي صلى الله عليه وسلم الميمنة عن كتاب الله عز وجل على غير هذا المعنى الذي دعوت اليه وانت ايضا تحالف مادعوت اليه فتقول لاشئ لذوى القربى قال انى افعل فهم الدلالة على ما قلت قلت قول الله عز وجل وللرسول ولذى القربى في كل ما تركوا من الغنائم نصف قال لا وقد يحتل ان يكون اعطاهم باسم القرابة ومعنى الحاجة قلت فان وجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطى من ذوى القربى غنيما لا دين عليه ولا حاجة به بل يعول عامة اهل بيته ويتفضل على غيره لكثرة ماله وما من الله عز وجل به عليه من سعة خلقه قال اذا بطل المعنى الذي ذهبت اليه قلت فقد اعطى ابا الفضل العباس ابن عبد المطلب وهو كما وصفت في كثره المال يعول عامة بني المطلب ويتفضل على غيرهم قال فليس لما قلت من ان يعطوا على الحاجة معنى اذا اعطيه الغنى وقلت له ارايت لو عارضك معارض ايضا فقال قال الله عز وجل في الغنيمة والعلموا انما غنمتم من شئ فان الله نجسه الآية فاستدلنا ان الاربعة الانحاس لغير اهل النجس فوجدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطاهم من حضر القتال وقد يجهل ان يكون اعطاهموا على احدهم عني او علم ما فيكون اعطاهم اهل الحاجة من حضر دون اهل الغنى عنه او قال قد يجوز اذا كان بالغلبة اعطاهموا ان يكون اعطاهم اهل البأس والتعبدة دون اهل الهجر عن الغنائم او اعطاهم من جمع الحاجة والغنائم ما تقول له قال اقول ليس ذلك له فقد اعطى الفارس ثلاثة اسهم والراجل سهمين قلت افيحوز ان يكون اعطى الفارس والراجل من هو بهذه الصفة قال اذا حكى انه اعطى الفارس والراجل فهو عام حتى تاتي دالة بخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه خاص وهو على الغنى والفقير والعاجز والشجاع لا تاناسد انهم اعطوا معنى الحضور فقلت له الدلالة على ان ذوى القربى اعطوا اسهم ذوى القربى بمعنى القرابة له او ابين قلت فيمن حضر ارايت لو قال قائل ما غنم في زمان النبي صلى الله عليه وسلم ليس بالكثير فلو غزوا قوم فغنموا غنائم كثيرة اعطيناهم بقدر ما كانوا ياخذون في زمان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس ذلك له قد علم الله ان يستغنوا القليل والكثير فاذا بر النبي صلى الله عليه وسلم ان لهم اربعة انحاس فسواء قلت او كثرت او قلوا او كثروا واستغنوا او افتقدوا قلت فلم لا تقول هذا في سهم ذى القربى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له ارايت لو غزا القريب ببلاد الروم فغنموا ما يكون السهم فيه مائة الف وعرا آخرون الترك فلم يغنموا درهم ما ولو قاتلوا لشهدوا ايجوز ان تصرف من الكثير الذي غنمه القليل بلا قتال من الروم شيئا الى اخوانهم المسلمين الكثير الذين اقوا القتال الشديدين الترك ولم يغنموا شيئا قال لا فلات ولم وكل يقاثل لشكون كل ما لله هي العنينا قال لا يغبر شي عن موضعه الذي سهر رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه معنى ولا علة قلت وكذلك في الفرائض التي انزلها الله عز وجل وفيما جاء منها عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال وما ذلك قلت ارايت لو قال لا قد يكون وزوا المعنى منفعتهم لبيت كانت في حياته وحفظه بعد وفاته ومنفعة كانت لهم ومكانهم كان منه وما يكون منهم مما تخطى منه غيرهم

الساعة طلاقا لم يكن طلاقا حتى ينفذه ويثبه الطلاق وما اراد من عدد (قال) ولو قال لها انت حرزير الطلاق ولا منه انت طالق يرد العسقي لزمه ذلك ولو قال لها انت طالق واحدة باننا كانت واحدة عاك الربعة لان الله تعالى حكم في الواحدة والثنتين بالربعة كما لو قال لعبدك انت حر ولا لى عبدك كان حر والوالاء له جعل عليه الصلاة والسلام الولاء لمن اعق كاجعل الله الربعة لمن طلق واحدة او اثنتين وطلق ركاته امراته البتة فاحلفه النبي صلى الله عليه وسلم ما اراد الا واحدة ورد عليه وطلب المطلب بن حنطب امراته البتة فقال عمر رضى الله عنه امسك عليك امراتك فان الواحدة ثبت وقال على بن ابي طالب رضى الله عنه لرجل قال لامرأة حبلك على غاربك ما اردت وقال شريح اما الطلاق وسنة

من السباع حرام والنبي صلى الله عليه وسلم أعلم عني ما أراد الله عز وجل ذكره ومن خالف شيئا مما روى
عن النبي صلى الله عليه وسلم فليس في قوله حجة ولو علم الذي قال فلا يخالف ما روى عن النبي صلى الله عليه
وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله رجوع إليه وقد عذب عن الطويل الصعبة السنة ويعلمها بعيد الدار
قليل الصعبة وقلته جعل أبو بكر وابن عباس وعائشة وابن الزبير وعبد الله بن أبي عتبة وغيرهم الجدايا
وتأولوا القرآن خالفته لقول زيد وابن مسعود قال نعم وخالفنا بابكر في إعطاء المالك فقلت لا يعطون
قال نعم وخالفنا عمر في امرأنا المفقود والبسة وفي التي تنكح في عذتها وفي أن ضعف الغرم على سراق ناقة
المرزني وفي أن قضى في القسامة بشرط الدية وفي أن جلد في التعريض الحد ووجد في ربح الشراب الحد وفي
أن جلد وليدة حاطب وهي ثيب حد الزنا حد البكر وفي شيء كثير منه ما تخالفه لقول غيره من أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم ومنه ما تخالفه ولا تخالفه منهم قال نعم أخالفه لقول غيره من أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم قلته وسعد بن عباد قسم ماله صحباين ورثته ثم مات بقاء أبو بكر وعمر قيسا فقالا نرى أن
تردوا عليه فقال قيس بن سعد لا أرد شيئا قضاه سعد ووهب لهم نصيبه وأنت تزعم أن ليس عليهم رد شيء
اعطوه وليس لأبي بكر وعمر في هذا تخالف من أصحابهما فقد رد قولهما بمجتنبين ولا تخالف لهما وترد قولهما
بمجتنبين في قطع يد السارق بعد يده ورجله لا تخالف لهما إلا ما لا يثبت مثله عن علي رضوان الله تعالى عليه
(قال الشافعي) رحمه الله ثم عدت عليه ثلاث عشرة قضية لعمري بن الخطاب لم يخالفه فيها غيره من أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم بحديث يثبت مثله أخذ بها نحن وبدعها هو منها أن عمر قال في التي تنكح في
عذتها فأصبت تعدد عدتين وقاله علي ومنها أن عمر قضى في الذي لا يجحد ما ينفي على امرأته أن يفرق
بينهما ومنها أن عمر رأى أن الأيمان في القسامة على قوم ثم حولها على آخرين فقال انما الزنا الله عز
وجل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وفرض علينا أن نأخذ به أفيجوز أن نخالف شيئا روى عن النبي صلى الله
عليه وسلم ولو خالفه مائة وأكثر ما كانت فيهم حجة قلت فقد خالفنا كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله
عليه وسلم في سهم ذي القربى ولم يثبت عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه خالفه قال فقد روى
عن ابن عباس كذا نراه لنا فأبى ذلك علينا أقومنا قلت هذا كلام عربي يخرج عاما وهو يراد به الخاص قال
ومثل ماذا قلت مثل قول الله عز وجل الذين قال لهم الناس الآية فمنهم من علم أن لم يقل ذلك إلا بعض
الناس والذين قالوه أربعة نفر وأن لم يجمع لهم الناس كلهم إنما جعلت لهم عصاة انصرفت عنهم من أحد
قال هذا كله هكذا قلت فإذا لم يسلم ابن عباس أحد من قومه لم تره كلاما من كلهم وابن عباس يراد لهم
فكيف لم يحتج بأن ابن عباس لا يراد لهم إلا حفائده واحتججت بحرف جلة خبر فيه أن غيره قد خالفه فيه
مع أن الكتاب والسنة فيه أثبت من أن يحتاج سعهما إلى شيء قال أفيجوز أن قول ابن عباس فأبى ذلك علينا
قومنا يعني غير أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قلت نعم يجوز أن يكون عني به زيد بن معاوية وأهله قال
فكيف لم يعطهم عمر بن عبد العزيز سهم ذي القربى قلت فأعطى عمر بن عبد العزيز سهم التام والمساكين
وابن السبيل قال لا أراه إلا قد فعل قلت أفيجوز أن تقول أراه قد فعل في سهم ذي القربى قال أراه ليس
بيقين قلت أقتبل سهم التام والمساكين وابن السبيل حتى يتيقن أن قد أعطاهم عمر بن عبد العزيز
قال لا قلت ولو قال عمر بن عبد العزيز في سهم ذي القربى لا أعطيه هم وليس لهم كان علينا أن نعطيهم هم
إذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أعطاهم قال نعم قلت وتخالف عمر بن عبد العزيز في حكم لو حكم
به لم يخالفه فيه غيره قال نعم وهو رجل من التابعين لا يلزمنا قوله وانما هو كذا قلنا قلت فكيف احتججت
بالتوهم عنه وهو عندك هكذا قال فعرضت بعض ما حكيت مما كتبت به من كلتي في سهم ذي القربى على
عدم من أهل العلم من أصحابنا وغيرهم فكاهم قال إذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء فالغرض من الله

لذلك أن الطلاق يقع
عليها فيجوز أن يقال
لهذا الموضع اجماع
وقال في الاملاء على
مسائل مالك وان مالك
أمرها غير هاهنا وكالة
متى أوقع الطلاق وقع
ومتى شاء الزوج رجوع
وقال في سهمه وسواء
قالت طلقا أو طلق
نفسا إذا أرادت طلاقا
ولو جعل لها أن تطلق
نفسها ثلاثا فطلقت
واحدة فإن لها ذلك ولو
طلق بلسانه واستتق
بقبله لزمه الطلاق ولم
يكن الاشتناء إلا بلسانه
ولو قال أنت على حرام
يريد تحريمها بالطلاق
فعليه كفارة عين لأن
النبي صلى الله عليه وسلم
حرم جاريته فأمر بكفارة
عين (قال الشافعي)
رحمه الله لانها تحريم
فرجين حلين عالم
يحرمها به ولو قال كل
ما أملك على حرام يعني
امرأته وجواربه وماله
كفر عن المرأة والحواري
كفارة واحدة ولم يكفر
عن ماله وقال في الاملاء
وان نوى إصابة قلنا

أصب وكفر ولوقال
كالمئة واللهم فهو كالحرام
فأما ما لا يشبه الطلاق
مثل قوله بارك الله فيك
أو اسقني أو أطعميني
أو أروني أو زدني وما
أشبه ذلك فليس بطلاق
وان نواه ولو أجزت النية
بما لا يشبه الطلاق
أجزت أن يطلق في
نفسه ولو قال للشيء لم
يدخل بها أنت طالق
ثلاثاً للنية وقعن معا ولو
قال لها أنت طالق أنت
طالق أنت طالق وقعت
الاولى وبانت بلا عدة
والله سبحانه وتعالى أعلم

الطلاق بالوقت
وطلاق المكره وغيره
من كتاب باحة الطلاق
والاملا موغريها

(قال الشافعي) رجة الله
تعالى عليه وأي أجل
طلق اليه لم يلزمه قبل
وقته ولو قال في شهر كذا
أو في غرة هلال كذا
طلقت في الغيب من
الليلة التي يرى فيها هلال
ذلك الشهر ولو قال اذا
رأيت هلال شهر كذا
حنث اذا رآه غيره الا أن
يكون أراد رؤية نفسه

عز وجل على خلقه اتباعه والجمعة الثابتة فيه ومن عارضه بشئ يخالفه عن غير رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مخطئ ثم اذا كان معه كتاب الله عز وجل فذلك الرملة وأولى أن لا يحتاج أحدهم وسهم ذي القربى ثابت في الكتاب والسنة

(الخمس فيما لم يوجف عليه)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى وما أخذنا الولاء من المشركين من خريتهم والصلح عن أرضهم وما أخذ من أموالهم اذا اختلقوا في بلاد المسلمين ومن أموالهم ان صالحوا بغير إيجاب خيل ولا ركاب ومن أموالهم ان مات منهم ميت لا وارث له وما أشبه هذا مما أخذناه الولاء من مال المشركين فالخمس في جمعه ثابت فيه وهو على ما قسمه الله عز وجل لمن قسمه له من أهل الخمس الموجب عليه من الغنمة وهذا هو المسمى في كتاب الله عز وجل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال لي قائل فداي حجت بأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى سهم ذي القربى عام خير ذي القربى وخير مما أوجب عليه فكيف زعمت أن الخمس لهم مما لم يوجف عليه فقلت له وجدت المالين أخذ من المشركين وخولهم ما بعض أهل دين الله عز وجل وجدت الله تبارك وتعالى اسمه حكم في جنس الغنمة بأنه على نجسة لان قول الله تبارك وتعالى لله مفتاح كلام كل شيء وله الأمر من قبل ومن بعد فأنفذ رسول الله صلى الله عليه وسلم لذوي القربى حقهم فلا يشك أنه قد أنفذ لليتامى والمساكين وابن السبيل حقهم وأنه قد انتهى الى كل ما أمره الله عز وجل به فلما وجدت الله عز وجل قد قال في سورة الحشر وما أوفاء الله على رسوله منهم الآية حكم فيها بحكمه فيما أوجب عليه بالخيل والركاب ودلت السنة على أن ذلك الحكم على جسمها علمت أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أمضى أن جعل الله له شيئاً مما جعل الله له وان لم تثبت فيه خبر اعنه كخبر جابر بن طهم عن سهم ذي القربى من الموجب عليه كما علمت أن قد أنفذ لليتامى والمساكين وابن السبيل فيما أوجب عليه مما جعل لهم بشهادة أقوى من خبر رجل عن رجل بأن الله عز وجل قد أدى اليه رسوله كما أوجب عليه أداءه والقيام به فقال لي قائل فان الله تبارك وتعالى جعل الخمس فيما أوجب عليه على نجسة وجعل الكل فيما لا يوجف عليه على نجسة فكيف زعمت أنه انما الخمسة الخمس لالكل فقلت له ما بعد ما بينك وبين من يكلمنا في ابطال سهم ذي القربى أنت تريد أن تثبت لذوي القربى خمس الجميع مما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب وغيره يريد أن يبطل عنهم خمس الخمس قال انما قصدت في هذا قصد الحق فكيف لم تقل بما قلت به وأنت شريك في تلاوة كتاب الله عز وجل ولك فيما زاد لذوي القربى فقلت له ان حظي فيه لا يدعوني أن اذهب فيه الى ما يعلم الله عز وجل الى أرى الحق في غيره قال فادلك على أنه انما هو لمن له جنس الغنمة الموجب عليها (١) خمس النبي الذي لم يوجف عليه دون الكل قلت أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن الزهري عن مالك بن أنس بن الحارث عن عمر قال كانت بنو النضير مما أوفاء الله عز وجل على رسوله مما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خالصا دون المسلمين فقال لست انظر الى الأحاديث والقرآن أولى بنا ولو نظرت الى الحديث كان هذا الحديث يدل على أنها لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة فقلت له هذا كلام عربي انما يعني لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان يكون للمسلمين الموجبين وذلك أربعة أنحاس قال فاستدلت بخبر عمر على أن الكل ليس لأهل الخمس مما أوجب عليه قلت نعم قال فالتجرب انهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة فادلك على الخمس لأهل الخمس معه قلت لما احتمل قول عمر أن يكون الكل لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأن تكون الأربعة الأنحاس التي كانت تكون للمسلمين فيما أوجب عليه لرسول الله صلى الله عليه وسلم دون الخمس فكان النبي صلى الله عليه وسلم يقوم فيها مقام المسلمين استدلتنا

(١) المعنى ما ذلك على أن خمس النبي الذي لم يوجف عليه دون كل من له جنس الغنمة الموجب عليها تأمل

بقول الله عز وجل في الحشر فله وللرسول ولذي القربى الآية على أن لهم الخمس وأن الخمس إذا كان لهم ولا يشك أن النبي صلى الله عليه وسلم سلمه لهم فاستد لنا إذا كان حكم الله عز وجل في الأنفال واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة الآية فاتفق الحكيان في سورة الحشر وسورة الأنفال لقوم موصوفين وأعمالهم من ذلك الخمس لا غيره فقال فيتمثل أن يكون لهم مما لم يوجف عليه الكل قلت نعم فلمهم الكل ونزع الخبر قال لا يجوز عندنا ترك الخبر والخبر يدل على معنى الخاص والعام فقال لي قائل غيره فكيف زعمت أن الخمس ثابت في الجزية وما أخذته الولاة من مشرك بوجه من الوجوه فذكر له الآية في الحشر قال فأولئك أوجف عليهم بلا خيل ولا ركاب فاعطوه بشئ القاء الله عز وجل في قلوبهم (١) قلت أرايت الجزية التي أعطاهم من أوجف عليه بلا خيل ولا ركاب لما كان أصل أعطائهم منهم للخوف من الغلبة وقد سير بهم بالخيل والركاب فاعطوا فيها أي أقرب من الانحياز أم من أعطى بأمر لم يسير اليه بالخيل والركاب قال نعم قلت فإذا كان حكم الله فيما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب حتى يكون مأخوذا مثل صلح لا مثل ما أوجف عليه بغير صلح أن يكون لمن سبي كيف لم تكن الجزية وما أخذته الولاة من مشرك بهذه الحال قال فهل من دلالة غير هذا قلت في هذا كفاية وفي أن أصل ما قسم الله من المال ثلاثة وجوه الصدقات وهي ما أخذ من مسلم قتل لأهل الصدقات لأهل البيت وما غنم بالخيل والركاب فذلك على ما قسم الله عز وجل والتي الذي لا يوجف عليه بخيل ولا ركاب فهل تعلم أربعا قال لا قلت فهذا قلنا الخمس ثابت لأهل في كل ما أخذ من مشرك لأنه لا يعد وما أخذ منه أبدا أن يكون غنمة أو فيا والتي ما رده الله تعالى على أهل دينه

(١) كيف يفرق ما أخذ من الاربعة الانحياز التي غير الموجف عليه

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وينبغي للامام أن يخصص جميع ما في البلدان من المقاتلة وهم من قد احتل أو قد استكمل خمس عشرة من الرجال ويخصص الذرية وهم من دون المقتل ودون خمس عشرة سنة والنساء صغيرهن وكبيرهن ويعرف قدر نفقاتهم وما يحتاجون اليه في مؤنتهم بقدر معاش مثلهم في بلدانهم ثم يعطى المقاتلة في كل عام عطاءهم والذرية ما يكفهم لستهم من كسوتهم ونفقاتهم طعاما أو قيمته دراهم أو دنانير ويعطى المنفوس شيئا ثم زاد كلما كبر على قدر مؤنته وهذا يستوى في أنهم يعطون الكفاية ويختلف في مبلغ العطاء باختلاف أسعار البلدان وحالات الناس فيها فان المؤنة في بعض البلدان أثقل منها في بعض ولم أعلم أصحنا باختلاف أن العطاء للمقاتلة حيث كانت انما يكون من التي وقالوا في إعطاء الرجل نفسه لا بأس أن يعطى لنفسه أكثر من كفايته وذلك أن عمر بلغ بالعطاء خمسة آلاف وهي أكثر من كفاية الرجل نفسه ومنهم من قال خمسة آلاف بالمدينة لرجل يغزى إذا غزا ليست بأكثر من الكفاية إذا غزا اعطى بعد المغزى وقال هي كالكفاية على أنه يغزى وإن لم يغز في كل سنة وقالوا ويغزى من هو أقرب للجهاد أو أرخص سعر بلد أقل ولم يختلف أحد لقضيه في أن ليس للمالك في العطاء ولا للأعراب الذين هم أهل الصدقة واختلفوا في التفضيل على السابقة والنسب فنهى عن أن أساوى بين الناس ولا أفضل على نسب ولا سابقة وإن أبكر حين قال له عمر أن تجعل الذين جاهدوا في الله بأموالهم وأنفسهم وهجر واديارهم لكن انما دخل في الاسلام كرها فقال أبو بكر انما جاهدوا لله وانما أجورهم على الله عز وجل وانما الدنيا بلاغ وخير البلاغ أوسعهم وسوى على بن أبي طالب كرم الله تعالى وجهه بين الناس فلم يفضل أحدا علمناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا الذي اختاروا سأل الله التوفيق وذلك أني رأيت قسم الله تبارك وتعالى اسمه في الوارث على العدد وقد تكون الاخوة متفاضلي الغناء على آيت والصلوة في الحياة والحفظ بعد الموت فلا يفضلون وقسم النبي صلى الله عليه وسلم لمن حضر الواقعة من الاربعة الانحياز على العدد ومنهم من يعنى عاية الغناء

(١) وقوله أرايت الخ تأمل هذه العبارة فان النسخة هنا غير متوفاق بها اه كتبته

ولو قال اذا ذهبت سنة وقدم مضى من الهلال خمس لم تطلق حتى تمضي خمس وعشرون ليلة من يوم تكلم واحد عشر شهرا بالأهلية ونحو بعدها ولو قال لها أنت طالق الشهر الماضي طلق مكانها وايقاعه الطلاق الآن في وقت مضى محال ولو قال غيبت أنها مطلقة من غيري لم يقبل منه الا أن يعلم أنها كانت في ذلك الوقت مطلقة من غيره فالقول قوله مع يمينه في نحو ذلك ولو قال لها أنت طالق اذا طلقك فاذا طلقها وقعت عليها واحدة بابتدائه الطلاق والأخرى بالحنث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان قال أنت طالق كما وقع عليك طلاقا وطلقها واحدة طلق لا تاوان كانت غير مدخول بها طلق بالاولى وحدها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى المطلقة مدخول بها (قال المزني) رحمه الله تعالى اللفظ الشافعي

و يكون الفتوح على يديه ومنهم من يكون محضه اما غير نافع واما ضرر بالجن والهزيمة فلما وجدت السنة تدل على انه انما اعطاهم بالحضور وسوى بين الفرسان اهل الغناء وغيرهم والرجال وهم يتفاضلون كما وصفت كانت التسوية اولى عذرى والله تعالى اعلم من التفضيل على نسب وسابقة ولو وجدت الدلالة على التفضيل ارجح بكتاب السنة كنت الى التفضيل بالدلالة من الهواء في التفضيل أسرع ولكني أقول يعطون على ما وصفت واذا قرب القوم من الجهاد ورخصت أسعارهم أعطوا أقل ما يعطى من بعدت داره وغلا سعره وهذا ان تفاضل عدد العطيّة من التسوية على معنى ما يلزم كل واحد من القرّيين في الجهاد اذا اراده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وعليهم أن يغزوا اذا غزوا ويرى الامام في اغرائهم رأيه فاذا اغزى البعيد اغزاه الى اقرب المواضع من مجاهدته وان استغنى بمجاهدته بعدد وكثر من قريتهم اغزاهم الى اقرب المواضع من مجاهدتهم ولهذا كتاب غير هذا

(اعطاء النساء والذرية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واختلف أصحابنا في اعطاء من دون البالغين من الذرية واعطاء نساء اهل التي ففهم من قال يعطون معان التي هو حسب من جنتهم أن يقولوا اذا ذمناهم في مؤنتهم تلزم رجالهم كذا لم نعطهم ما يكفهم وان اعطينا رجالهم الكفاية لانفسهم فعليهم مؤنة عيالهم وليس في اعطائهم لهم لانفسهم كفاية ما يلزمهم فدخل علينا أن لم نعطهم كمال الكفاية من التي ومنهم من قال اذا كان أصل المال غنمية وفيها صدقة فالتى لمن قاتل عليه او من سوى معهم في الخس والصدقة لمن لا يقاتل من ذرية ونساء ونسوا بأولى بذلك من ذرية الا عراب ونسائهم ورجالهم الذين لا يعطون من التي اذا لا يقاتلون عليه . أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن الزهري عن مالك بن أنس بن الحارث عن ابن عمر بن الخطاب قال ما أحد الا وله في هذا المال حق اعطيه او منعه الامام ملكك ايمانكم . أخبرنا ابراهيم بن محمد بن المنكدر عن مالك بن أنس عن عمر بن الخطاب قال ما أحد الا وله في هذا المال حق اعطيه او منعه الامام ملكك ايمانكم . (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا الحديث يحتمل معاني منها أن يقول ليس أحد يعطى بمعنى حاجة من أهل الصدقة او بمعنى انه من أهل التي الذين يغزون الا وله حق في مال التي او الصدقة وهذا كانه أولى معانيه فان قال قائل ما دل على هذا قيل قد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الصدقة لا حظ فيها لغني ولا لذى مرة مكتسب وقال لرجلين سألانا ان شئنا ان قتلنا نحن محتاجون اعطيتكما اذا كنت لا تعرف عيالكما ولا حظ فيها لغني والذي أحفظه عن أهل العلم أن الأعراب لا يعطون من التي ولو قلنا معنى قوله الا وله في هذا المال يعني التي حق كما خالفنا ما لا يعلم الناس اختلفوا فيه أنه ليس لمن أعطى من الصدقة ما يكفيه ولا لمن كان غنيا من أهل الصدقات الذين يؤخذ منهم في التي نصيب ولو قلنا يعني عمرا له في هذا المال حق مال الصدقات كما قد خالفنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم لا حظ فيها لغني ولا لذي مرة اختلفوا فيه أنه ليس لأهل التي من الصدقة نصيب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأهل التي كانوا في زمان النبي صلى الله عليه وسلم يعزل عن الصدقة وأهل الصدقة يعزل عن التي قال والعطاء الواجب من التي لا يكون الا بالغ يطبق مثله القتال (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن غيبة الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم عام أحدوا ثابن أربع عشرة سنة فرفضت عليه عام الخندق والثابن خمس عشرة فأجازني قال نافع حدثت بهذا الحديث عمر بن عبد العزيز فقال هذا الفرق بين المقاتلة والذرية وكتب في أن يرفض لابن خمس عشرة في المقاتلة ومن لم يلفها في الذرية (قال الشافعي) رحمه الله وان كان خمس عشرة سنة أعني لا يقدر على القتال أبدا أو منقوص الخلق لا يقدر على القتال أبدا لم يرفض له

في وقت ابقاء الطلاق فلم يرفع الا واحدة ولو قال أنت طالق اذا لم أطلقك أو متى ما لم أطلقك فسكت مدة يمكنه فيها الطلاق طلق ولو كان قال أنت طالق ان لم أطلقك لم يحث حتى نعلم أنه لا يطلقها بوجه أو وثها (قال المزني) رحمه الله تعالى فرق الشافعي بين اذا وان فأزيم في اذا اذالم بفعله من ساعته ولم يلزمه في ان الاجبة أو بعوتها ولو قال لها أنت طالق اذا قدم فلان فقدم به ميتا أو مكرها لم يطلق ولو قال اذا رأيته فراء في تلك الحال حث ولو حلف لا تأخذ مالك على فأجبره السلطان فأخذ منه المال حث ولو قال لا أعطيك لم يحث ولو قال ان كلمته فأنث طالق فكلمته حيث يسمع حث وان لم يسمع لم يحث وان كلمته ميتا أو حيث لا يسمع لم يحث وان كلمته مكرهه لم يحث وان كلمته

فرض المقاتلة وأعطى بمعنى الكفاية في المقام والكفاية في المقام شبهه بعباءة الذرية لأن الكفاية في القتال
السفر والمؤنة أكثر وكذلك لو كان سأل في المقاتلة ثم عي أو أصابه ما يعلم أنه لا يجاهد معه أبداً صير إلى أن
يعطى الكفاية في المقام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن مرض مرضاً طويلاً فدير جبراً فمعه
اعطاء عطاء المقاتلة ويخرج العطاء في كل عام للمقاتلة في وقت من الأوقات وأحب إلى لو أعطيت الذرية
على ذلك الوقت وإذا صار مال النبي إلى الوالي ثم مات ميت قبل أن يأخذ عطاءه أعطى ورثته عطاءه وإن
مات قبل أن يصير المال الذي فيه عطاؤه لذلك العام إلى الوالي لم تعط ورثته عطاءه وإن فضل من المال فضل
بعد ما وصفت من اعطاء العطاء وضعه الامام في اصلاح الحصون والازدياد في السلاح والكرع وكل ما قوى
به المسلمين فإن استغنى به المسلمون وكلت كل مصلحة لهم فرق ما بقي منه بينهم كله على قدر ما يستحقون في
ذلك المال وإن ضاق النبي عن مبلغ العطاء فرق بينهم بالغام مبلغ لم يحبس عنهم منه شيئاً (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى ويعطى من النبي من رزق الحكام وولاة الأحداث والصلابة أهل النبي وكل من قام بأمر
أهل النبي من وال وكاتب وجندي ممن لا غنى لأهل النبي عنه رزق مثله فإن وجد من يغني غناه ويكون
أميناً كهو يولي له بأقل مما ولى لم يزد أحداً على أقل ما يحضه أهل الغناء وذلك أن منزلة الوالي من رعيته بمنزلة
والي مال اليتيم من ماله لا يعطى منه على الغناء على اليتيم الأقل ما يقدر عليه قال وإن ولى أحداً على أهل
الصدقات كان رزقه مما يؤخذ منها لأن له فيها حقاً ولا يعطى من النبي عليها كالأهل من الصدقات على
النبي ولا يرزق من النبي على ولاية شيء إلا ما لا صلاح فلا يدخل أكثر في رزقه على النبي وهو يغنيه الأقل
وإن ضاق النبي عن أهله آسى بينهم فيه

(الخلاف) (قال الشافعي) فاختلف أصحابنا وغيرهم في قسم النبي فذهبوا به مذاهب
لا تحفظ عنهم تفسيرها ولا أحفظ أيهم قال ما حكى من القول دون من خالفه وسأحكي ما حضرني من معاني
كل من قال في النبي شيئاً ففهم من قال هذا المال لله دل على من يعطاه فإذا اجتهد الوالي فاعطاه ففرقه في جميع
من سمي له على قدر ما يرى من استحقاقهم بالحاجة اليه وإن فضل بعضهم على بعض في العطاء فذلك تسوية
إذا كان ما يعطى كل واحد منهم لسد خلته ولا يجوز أن يعطيه صنفاً منهم ويحرم صنفاً ومنهم من قال
إذا اجتمع المال ونظر في مصلحة المسلمين فرأى أن يصرف المال إلى بعض الأصناف دون بعض فكان
الصنف الذي يصرفه إليه لا يستغنى عن شيء مما يصرف إليه كان أرفق بجماعة المسلمين صرفه وإن حرم
غيره وبشبه قول الذي يقول هذا أن طلب المال صنفان فكان إذا حرمه أحد الصنفين تماسك ولم يدخل
عليه خللة مضرة وإن آسى بينه وبين الصنف الآخر كانت على الصنف الآخر مضرة أعطاه الذي فهم
الخللة المضرة كله إذا لم يدخلهم غيره وإن منعهم التماسكين كله ثم قال بعض من قاله إذا صرف مال النبي
إلى ناحية فسدها وحرم الأخرى ثم جاء مال آخر أعطاه دون الناحية التي سدها فكان ذهب إلى أنه إنما
جعل أهل الخللة وأخر غيرهم حتى أضاءهم بعد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا أعلم أحداً منهم قال
يعطى من يعطى من الصدقات ولا يجاهد من النبي شيئاً وقال بعض من أحفظ عنه فإن أصابت أهل
الصدقات ستة تلك أموالهم أنفق عليهم من النبي فإذا استغنوا امتنعوا من النبي ومنهم من قال في مال
الصدقات هذا القول يز يد بعض أهل الصدقات على بعض والذي أقول به وأحفظه عن أرضي من سمعت
منه عن أئمة أن لا يؤخر المال إذا اجتمع ولكن يقسم فإذا كانت نازلة من عدو وجب على المسلمين القيام
بها وإن غنيمتهم عدو في دارهم وجب التفرير على جميع من غنيمته من الرجال أهل النبي وغيرهم أخبرنا
من أهل العلم أنه لما قاتلهم على عمر بن الخطاب رضي الله عنه بما أصيب بالعراق قال له صاحب بيت المال ألا أدخله
بيت المال قال لا ورب الكعبة لا يؤوى تحت سقف بيت حتى أقسمه فأمر به فوضع في المسجد ووضع

سكراته خنث ولو قال
لدخل بها أنت طالق
أنت طالق أنت طالق
وقعت الأولى وسئل
مانوي في الثنتين بعدها
فإن أراد تبسين الأولى
فهي واحدة وما
أراد وإن قال لم أرد
طلاقاً لم يدين في
الأولى ودين في الثنتين
ولو قال لها أنت طالق
وطالق وطالق وقعت
الأولى والثانية بالواو
لأنها استئناف لكلام
في الظاهر ودين في
الثالثة فإن أراد بها
طلاقاً فهو طلاق وإن
أراد بها تكرراً فليس
بطلاق وكذلك أنت
طالق ثم طالق ثم طالق
وكذلك طالق بل طالق
بل طالق (قال المزني)
رحمه الله وفي كتاب
الاملاء وإن أدخل ثم أو
وإيا في كلتين فإن لم تكن
له نية فظاهرها استئناف
وهي ثلاث (قال
المزني) رحمه الله
والظاهر في الحكم أولى
والباطن فيما بينه
وبين الله تعالى (قال
الشافعي) رحمه الله

عليه الانطاع وحرسه رجال المهاجرين والانصار فلما أصبح غدما مع العباس بن عبد المطلب وعبد الرحمن بن عوف أخذ بيده أحدهما وأخذ بيده فلما رأوه كشطوا الانطاع عن الأمل وأل فرأى منظرا لم ير مثله رأى الذهب فيه والياقوت والزرجد والؤلؤ يتسلا لا فبكى عمر بن الخطاب فقال له أحدهما والله ما هو بيوم بكاء ولكنه يوم شكر وسرور فقال انى والله ما ذهبت حيث ذهبت ولكنه والله ما كنز هذا في قوم قط الا وقع بأسهم بينهم ثم أقبل على القبلة ورفع يديه الى السماء وقال اللهم انى أعوذ بك أن أكون مستدرجا فاني أسمعك تقول سنستدرجهم من حيث لا يعلمون الآية ثم قال أين سراقسة بن جهم فأتى به أشعر الذراعين دقيقهما فأعطاه سوارى كسرى فقال البسهما ففعل فقال الله أكبر ثم قال الحمد لله الذى سلّم ما كسرى بن هرمز والبسهما سراقسة بن جهم ثم أعرا بياض بنى مدح وجعل يقلب بعض ذلك بعضا ثم قال ان الذى أذى هذا لأمين فقال له رجيل أنا أخبرك أنت أمين الله وهم يؤدون اليك ما أديت الى الله عز وجل فاذا رعت رعتوا قال صدقت ثم فرقه (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وأما البسهما سراقسة لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لسراقسة ونظرا الى ذراعيه كافي بك وقد لبست سوارى كسرى (قال الشافعى) رحمه الله تعالى ولم يجعل له الاشارة * أخبرنا الثقة من أهل المدينة قال أنفق عمر على أهل الرمادة حتى وقع مطر فترحلوا فخرج اليهم عمر راكبافرسا ينظر اليهم وهم يترحلون بطعائهم فدمعت عيناه فقال له رجل من بني محارب بن خصفة أشهد انما تجسرت عنك ولست بآمن أمة فقال له ويلك ذاك لو كنت أنفقت عليهم من مالى ومال الخطباء انما أنفقت عليهم من مال الله عز وجل

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى فكل ما صالح عليه المشركون بغير قتال بخيل ولا ركاب (قال الشافعى) رحمه الله تعالى فكل ما صالح عليه المشركون بغير قتال بخيل ولا ركاب فسيبيله سبيل النى يقسم على قسم القى فان كانوا ما صالحوا عليه أرض ودور فالدور والأرضون وقف للمسلمين تستغل ويقسم الامام غلتها فى كل عام ثم كذلك أبدا وأحسب ما تركه عمر من بلاد أهل الشرك هكذا أوشيا استطاب أنف من ظهر وأعليه بخيل وركاب فتركوه كما استطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنف أهل سبي هوازن فتركوا حقوقهم وحديث جرير بن عبد الله عن عمر أنه عوزه من حقه وعوض امرأته من حقها عبرا ثم من أبها كالدليل على ما قلت ويشبه قول جرير بن عبد الله عن عمر لولا انى قام مسؤول لترككم على ما قسم لكم ان يكون قسم لهم بلاد صلح مع بلاد الجحاف فرد قسم الصلح وعوض من بلاد الجحاف بخيل وركاب

باب تقويم الناس فى الديوان على منازلهم

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل انا خلقناكم من ذكر وأنثى الآية وروى عن الزهري أن النبي صلى الله عليه وسلم عرف عام خيبر على كل عشرة عربا (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وجعل النبي صلى الله عليه وسلم للمهاجرين شعارا وللأنصار شعارا وعقد النبي صلى الله عليه وسلم الألوية عام الفتح فعد القبائل قبيلة قبيلة حتى جعل فى القبيلة ألوية كل لواء أهله وكل هذا ليعرف الناس فى الحرب وغيرها ويخفف المؤنة عليهم باجتماعهم وعلى الوالى كذلك لان فى تغريبهم اذا أريدوا الأمر مؤنة عليهم وعلى اليهم وهكذا أحب للوالى أن يضع ديوانه على القبائل ويستظهر على من غاب عنه ومن جهل بمن يحضره من أهل الفضل من قبائلهم (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وأخبرنا غير واحد من أهل العلم من قبائل قريش أن عمر بن الخطاب لما كتب المال فى زمانه أجمع على تدوين الديوان فاستشار فقال عن تروى أبدا فقال له رجس أبدا بالأقرب فالأقرب بل قال ذكر تقوى بل أبدا بالأقرب فالأقرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم فبدأ ببنى هاشم * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبى جعفر

ولو قال أنت طالق
طلقا فافهى واحدة
كقوله طلاقا حسنا
وكل مكره ومغلوب على
عقله فلا يلحقه الطلاق
خلا السكران من نحر
أو نيس فان المعصية
بشر بالخمر لا تسقط
عنه فرضا ولا طلاقا
والمغلوب على عقله من
غير معصية مشاب
فكيف يقاس من
عليه العقاب على من
له الثواب وقد قال
بعض أهل الجحاز
لا يلزمه طلاق فلزمه
اذا لم يجز عليه تجريم
الطلاق أن يقول ولا
عليه قضاء الصلاة كما
لا يكون على المغلوب
على عقله قضاء صلاة

باب الطلاق بالحساب
والاستثناء من الجامع
من كتابين

(قال الشافعى) رحمه
الله تعالى ولو قال لها
أنت طالق واحدة
فى انتئين فان نوى
مقرونة بانتئين ففى
ثلاث وان نوى الحساب
ففى اثنتان وان لم ينو
شيئا فواحدة وان قال

محمد بن علي أن عمر لم يدون الدواوين قال عن تروان أبدأ قبل له أبدأ بالأقرب فالأقرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أخبرنا غير واحد من أهل العلم والصدق من أهل المدينة ومكة من قبائل قريش وغيرهم وكان بعضهم أحسن اقتصاصا للحديث من بعض وقد زاد بعضهم على بعض في الحديث أن عمر لم يدون الدواوين قال أبدأ بني هاشم ثم قال حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيهم وبني المطلب فإذا كانت السن في الهاشمي قدمه على المطلب وإذا كانت في المطلب قدمه على الهاشمي فوضع الديوان على ذلك وأعطاهم عطاء القبيلة الواحدة ثم استوت له بنو عبد شمس ونوفل في جذم النسب فقال عبد شمس أخوة النبي صلى الله عليه وسلم لأبيه وأمه دون نوفل فقدمهم ثم دعاني نوفل يتلونهم ثم استوت له عبد العزى وعبد الدار فقال في بني أسد بن عبد العزى أصهار النبي صلى الله عليه وسلم وفيهم منهم من المطيين وقال بعضهم وهم من حلف الفضول وفيهم كان النبي صلى الله عليه وسلم وقد قيل ذكرا سابقة فقدمهم على بني عبد الدار ثم دعاني عبد الدار يتلونهم ثم أفردت له زهرة فدعاهم لتلو عبد الدار ثم استوت له بنو تميم ومخزوم فقال في بني تميم أنهم من حلف الفضول والمطيين وفيهم كان النبي صلى الله عليه وسلم وقيل ذكرا سابقة وقيل ذكراهم فقدمهم على مخزوم ثم دعاني مخزوم وما يتلونهم ثم استوت له سهم وجمع وعدى بن كعب فقيل له أبدأ بعدى فقال بل أفرغ نفسي حيث كنت فإن الاسلام دخل وأمرنا وأمر بني سهم واحد ولكن انظر واني سهم وجمع فقيل قدم بني جمع ثم دعاني سهم فقال وكان ديوان عدى وسهم مختلطا كال دعوة الواحدة فلما خلصت اليه دعوته كبرت كبيرة عالية ثم قال الحمد لله الذي أوصل الى خطي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم دعاني عامر ابن لؤي فقال بعضهم ان يا عبيدة بن الجراح الفهري لما رأى من تقدم عليه قال أكل هؤلاء تدعو أمأى فقال يا أبا عبيدة اصبر كما صبرت أو كلم قومك فن قدمك منهم على نفسه لم يمنع فأمأنا وبنو عدى فنقدمك ان أحببت على أنفسنا قال فقدم معاوية بعد بني الحرث بن فهر ففصل سهم بين بني عبد مناف وأسدي بن عبد العزى وشجر بن بني سهم وعدى بن في زمان المهدي فافترقوا فأمر المهدي بني عدى فقدموا على سهم وجمع للسابقة فيهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا فرغ من قريش قدمت الانصار على قبائل العرب كلها لكانهم من الاسلام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الناس عبد الله فأولاهم أن يكون مقدما أقربهم بخيرة الله لرسالة ومستودع أمانته وخاتم النبيين وخير خلق رب العالمين محمد عليه الصلاة والسلام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن فرض له الوالي من قبائل العرب رأيت أن يقدم الأقرب فالأقرب منهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في النسب فإذا استروا قدم أهل السابقة على غير أهل السابقة عنهم مثلهم في القرابة

(كتاب الحسرية)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى وما خلقت الحسن والانسان الا ليعبدون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى خلق الله تعالى الخلق لعبادته ثم بان بحسب وعلا أن خيرته من خلقه أن يباؤه فقال تبارك اسمه كان الناس أمية واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين ليعلم النبيين صلى الله عليه وسلم من أصفائه دون عباده بالامانة على وجهه والقيام بحجته فيهم ثم ذكر من خاصته صفوته فقال جل وعز ان الله اصطفى آدم ونوحا وآل ابراهيم وآل عمران على العالمين فخص آدم ونوحا بعبادة ذكره اصطفاهم ما ذكر ابراهيم فقال جل ثناؤه واتخذ الله ابراهيم خليلا وذكر اسمعيل بن ابراهيم فقال عز ذكره وادكر في الكتاب اسمعيل انه كان صادق الوعد وكان رسولا نبيا ثم انعم الله عز وجل على آل ابراهيم وعمران في الامم فقال تبارك وتعالى ان الله اصطفى آدم ونوحا وآل ابراهيم وآل عمران على العالمين ذرية

أنت طالق واحدة لا تقع عليك فهي واحدة وان قال واحدة قبلها واحدة كانت تطليقتين وان قال رأيت أو شعرت أو يدك أو رجلك أو جزء من أجزائك طالق فهي طالق لا يقع على بعضها دون بعض ولو قال أنت طالق بعض تطليقة كانت تطليقة والطلاق لا يتبع ولو قال نصني تطليقة فهي واحدة ولو قال لأربع نسوة قد أوفعت بينكن تطليقة كانت كل واحدة منهن طالقا واحدة وكذلك تطليقتين وثلاثا أو أربعا الا أن يرد قسم كل واحدة فيطلق ثلاثا ثلاثا ولو قال أنت طالق ثلاثا الاثنتين فهي واحدة ولو قال أنت طالق ثلاثا الا ثلاثا فهي ثلاثا بما يجوز الاستثناء اذا بنى فادا لم يبق شيأ فحال ولو قال كلما ولدت ولدا فأنت طالق واحدة فولدت ثلاثا في بطن طلقت بالاول واحدة وبالثاني أخرى وانقضت عدتها بالثالث ولو قال انشاء

الله لم يقع والاستثناء في
الطلاق والعنق والنذور
كهو في الأيمان

(باب طلاق المهر)
من كتاب الرعدة برين
العدة ومن الاملاء على
مسائل مالك واختلاف
الحديث

(قال الشافعي) رحمه الله
تعالى وطلاق المريض
والصحيح سواء فان
طلق مريض ثلاثاً لم
يصح حتى مات واختلف
أصحابنا (قال المزني)
فذكر حكم عثمان
بنورينها من عبد
الرجن في مرضه وقول
ابن الزبير لو كنت أنا
أرأ أن ترضى المبتوتة (قال
المزني) وقد قال الشافعي
رحمه الله تعالى في كتاب
العدة ان القول بأن
لا ترضى المبتوتة قول
يصح وقد ذهب اليه
بعض أهل الآثار وقال
كيف تزني امرأة لا يرضى
وليست له زوجة (قال
المزني) فقلت أنا هذا
أصح وأقرب لقوله
(قال المزني) وقال في
كتاب النكاح والطلاق
املاء على مسائل مالك

(١) هكذا في الأصل
وحرر كتبه معصمه

بعضهم من بعض والله سمع عليم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم اصطفى الله عز وجل سيدنا محمد صلى
الله عليه وسلم من خير آل ابراهيم وأنزل كتبه فبسل انزاله الفرقان على محمد صلى الله عليه وسلم بصفة فضيلته
وفضيلة من اتبعه به فقال عز وجل محمد رسول الله والذين معه أشد على الكفار رجاء بينهم تراهم
ركعاً سجداً الآية وقال لا منه كنتم خيرة أمة أخرجت للناس ففضيلتهم بكنيتهم من أمة دون أمة الانبياء
ثم أخبر عز وجل أنه جعله فاتح رحته عند فترة رسوله فقال يا أهل الكتاب قد جاءكم رسولنا يبين لكم على
فترة من الرسل أن تقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير ففسد جاءكم بشير ونذير وقال هو الذي بعث في الاميين
رسولاً منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وكان في ذلك ما دل على أنه بعث الى خلقه
لانهم كانوا أهل كتاب وأمينين وانده قبحه رحته وخبره نبوته فقال عز وجل ما كان محمد ابداً
من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين وقضى أن أظهر دينه على الاديان فقال عز وجل هو الذي
أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون وقد وصفنا بيان كيف يظهره
على الدين في غير هذا الموضع

(مبتدأ التنزيل والفرض على النبي صلى الله عليه وسلم ثم على الناس)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويقال والله تعالى أعلم أن أول ما أنزل الله عز وجل على رسوله صلى الله عليه
وسلم اقرأ باسم ربك الذي خلق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لما بعث الله تعالى محمد صلى الله عليه وسلم
أنزل عليه فرائضه كما شاء لا معقب لحكمه ثم أتبع كل واحد منها فرضاً بعد فرض في حين غير - بين الفرض
قبله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويقال والله تعالى أعلم أن أول ما أنزل الله عليه اقرأ باسم ربك الذي
خلق ثم أنزل عليه بعدها ما لم يؤمر فيه بأن يدعو اليه المشركين - فرت لذلك مدة ثم يقال أنه جبر بل عليه
السلام عن الله عز وجل بأن يعلمهم نزول الوحي عليه ويدعوهم الى الايمان فكبر ذلك عليه وخاف
التكذيب وأن يتناول فنزل عليه بأيتها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته
والله يعصمك من الناس فقال يعصمك من قتلهم أن يقتلوك حين تبلغ ما أنزل اليك ما أمر به فاستهزأ به قوم
فنزل عليه فاصدع بما تؤمر وأعرض عن المشركين أنا كفيئناك المستهزئين (قال الشافعي) وأعلمه من
عليه منهم أنه لا يؤمن به فقال وقالوا لنؤمن لك حتى تفجر لنا من الارض ينبوعاً أو تكون لك جنة من
نجيل وعنب تفجر الأنهار خلالها تفجيراً قرأ الربيع الى بشرار رسولا (قال الشافعي) وأنزل الله عز
وجل فيها يثبت به اذا ضاق من أذاهم ولقد نعلم أنك يضيق صدرك بما يقولون فسبح بحمد ربك الى آخر
السورة ففرض عليه ابلاغهم وعبادته ولم يفرض عليه قتالهم وأبان ذلك في غير آية من كتابه ولم يأمره
بعرقتهم وأنزل عليه قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون وقوله فان تولوا فاعلموا عليه ما حل عليكم ما حلتم
قرأ الربيع الآية وقوله ما على الرسول الا البلاغ مع أشياء ذكرت في القرآن في غير موضع في مثل هذا المعنى
وأمرهم الله عز وجل بأن لا يسبوا أندادهم فقال عز وجل ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله
عدواً بغير علم الآية مع ما يشبهها (قال الشافعي) ثم أنزل الله تبارك وتعالى بعد هذا في الحال التي فرض
فيها عزلة المشركين فقال واذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم (١) مما فرض عليه فقال
وقد نزل عليكم في الكتاب أن اذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها قرأ الربيع الى انكم اذا مثلهم

(الاذن بالهجرة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان المسلمون مستضعفين بمكة زماناً يؤذن لهم فيه بالهجرة منها ثم أذن الله

ان مذهب ابن الزبير
أصحهما وقال فيه لو
أثر في مرضه أنه طلقها
في حصة ثلثا لم تره
وحكم الطلاق في الإيقاع
والاقرار في القياس
عندي سواء * وقال
في كتاب اختلاف أبي
حنيفة وابن أبي ليلى لا
ترث المبسوطة (قال
المزني) وقد احتج
الشافعي رحمه الله على
من قال اذا ادعى ولدا
فماث ورثه كل واحد
منهما نصف ابن وان ماتا
ورثهما كمال أب فقال
الشافعي النسان يرثون
منس حيث يرثون
فالزمنهم تناقض قولهم
اذالم يجعسوا. الابن
منهما كهما منه في
المراث فكذلك انحازت
الزوجة الزوج من حيث
يرثها فاذا ارتفع المعنى
الذي يرثها به لم تره وهذا
أصح في القياس وكذا
قال عبد الرحمن بن
عوف ما قررت من كتاب
الله ولا من سنة رسوله
وتبعه ابن الزبير

(باب الشك في الطلاق)

(قال النافلي رحمه
الله تعالى لما قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم افرض الله عز وجل الجهاد على رسوله صلى الله عليه وسلم وجاهد المشركين بعد اذ كان ابا جده واثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم في اهل مكة وراوا كثرة من دخل في دين الله عز وجل اشتدوا على من اسلم منهم ففتنوه عن دينهم او من فتنوا منهم فعذر الله من لم يقدر على الهجرة من المفتونين فقال الامن اكره وقلبه مطمئن بالايمان وبعث اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل جعل لكم مخرجا وفرض على من قدر على الهجرة الخروج اذا كان ممن يفتن عن دينه ولا يمتنع فقال في رجل منهم توفي تخلف عن الهجرة فلم يهاجر الذين تتوفاهم الملائكة طالى انفسهم قالوا فيهم كنتم الاية واما الله عز وجل عذر المستضعفين فقال الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة والرحميا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويقال عسى من الله واجبة (قال الشافعي) ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن فرض الهجرة على من اطاقها انما هو على من فتن عن دينه بالبلد الذي يسلم به لان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذن لقوم بمكة ان يقيموا بها بعد اسلامهم العباس بن عبد المطلب وغيره اذ لم يخافوا الفتنة وكان يأمر جيوشيه ان يقولوا لمن اسلم ان هاجرتم فلکم ما للمهاجرين وان اقمتم فأنتم كأعراب وليس يخبرهم الا فيما يحل لهم

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولما مضى لرسول الله صلى الله عليه وسلم مدّة من هجرته أتم الله تعالى بها

ان الشيطان لعنه الله
ياي احدكم فيفخ بين
اليه فلا يصرف حتى
يسمع صوتا أو يشم ريحا
علنا انه لم يرل يقين
طهارة الا يقين حدث
فكذلك من استيقن
نكاحا ثم شل في الطلاق
لم يرل يقين الا باليقين
(قال) ولو قال حدثت
بالطلاق وفي العتق
وقف عن نسائه
ورقيقه حتى يسين
ويحلف الذي يدعي فان
ما قبل ذلك أفرع
بينهم فان خرج السهم
على الرقيق عتقوا من
رأس المال وإن وقعت
على النساء لم يطلقن ولم
يعتق الرقيق والودع
أن يدعن ميراثه ولو قال
احدا كما طالق ثلاثا
منع منها وأخسده
بنقعتها حتى يسين فان
قال لم أرد هذه بالطلاق
كان اقرا منه لا أخرى
ولو قال أخطأت بل هي
هذه طلقتهما بالقراره
فان ماتا أو أحدهما
قبل أن يسين وقضاه
من كل واحدة منهما
ميراث زوج وإذا قال

على جماعة باتباعه حدث لهم بها مع عون الله قوة بالعدل تمكن قبلها ففرض الله تعالى عليهم الجهاد بعد ذلك
كان إباحة لأفرضافه قال تبارك وتعالى كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير
لكم وعسى أن يحببوا شيئا وهو شر لكم وقال عز وجل إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم الآية
وقال تبارك وتعالى وقاتلوا في سبيل الله واعلموا أن الله سميع عليم وقال عز وجل وجاهدوا في الله حق جهادهم
وقال فإذا القيم الذين كفروا فاضرب الرقاب حتى إذا تخفت صوتهم فشدوا الوثاق وقال عز وجل ما لكم إذا قيل
لكم انفروا في سبيل الله أن تقولوا لا نقدر وقال انفروا خفافا وثقالا وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم الآية ثم
ذكر قومًا يخلفوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كان يظهر الاسلام فقال لو كان عرضا فربنا وسفرا
قاصدا لا تبعوا الآية فأبان في هذه الآية أن عليهم الجهاد فيما قرب وبعد بعد بانه ذلك في غير مكان في
قوله ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب قرأ الربيع الى أحسن ما كانوا يعملون وسنين من ذلك ما حضرنه
على وجهه ان شاء الله تعالى قال الله عز وجل فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله قرأ الربيع الآية
وقال ان الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفا كأنهم بنيان مرصوص وقال وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله
مع ما ذكره بفرض الجهاد وأوجب على المختلف عنه

﴿من لا يجب عليه الجهاد﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلما فرض الله تعالى الجهاد دل في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم
أنه لم يفرض النمر وج الجهاد على ملوك أو أنبي بالغ ولا حرم يبلغ لقول الله عز وجل انفروا خفافا وثقالا
وجاهدوا وقرأ الربيع الآية فكان الله عز وجل حكم أن لا مال للملوك ولم يكن مجاهدا ولا يكون عليه
للجهاد مؤنة من المال ولم يكن للملوك مال وقد قال نبيه صلى الله عليه وسلم حرض المؤمنين على القتال فدل
على أنه أراد بذلك كوردون الأثاث لان الأثاث المؤمنات وقال عز وجل وما كان المؤمنون لينفروا
كافة وقال كتب عليكم القتال وكل هذا يدل على أنه أراد به الذ كوردون الأثاث وقال عز وجل إذا صر
بالاستئذان وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم فأعلم أن فرض الاستئذان
انما هو على البالغين وقالوا ابتلوا التباي حتى إذا بلغوا النكاح فان أنستم منهم رشدا فم يحمل لشدهم
بحكم تسيير به أموالهم البهم الأبد البلوغ فدل على أن الفرض في العمل انما هو على البالغين ودلت السنة
ثم ما لم أعلم فيه مخالفا من أهل العلم على مثل ما وصفت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن
عيينة عن عبد الله أو عبد الله عن نافع عن ابن عمر « شل الربيع » قال عرضت على النبي صلى الله عليه
وسلم يوم أحد أو نأب أربع عشرة سنة فردني وعرضت عليه عام الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وشهد مع النبي صلى الله عليه وسلم القتال عبيد ونساء وغير بالغين فرضخ
لهم ولم يسهم وأسهم لضعفاء أحرار بالغين شهدوا معه فدل ذلك على أن المسهمان انما تكون فمين شهد القتال
من الرجال الأحرار ودل ذلك على أن لا فرض في الجهاد على غيرهم وهذا موضوع في موضعه

﴿من له عذر بالضعف والمرض والزمانة في ترك الجهاد﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل في الجهاد ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج إذا
نصحوا لله ورسوله الآية وقال ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى وقيل الأعمى المقعد والأعرج أنه الأعرج في الرجل الواحدة وقيل نزلت في
أن لا حرج أن لا يجاهدوا وهو أشبه ما قالوا وغير محتمل غيرهم داخلون في حد الضعفاء وغير خارجين من
فرض الحج ولا الصلاة ولا الصوم ولا الحدود ولا يحتمل والله تعالى أعلم أن يكون أريد بهذه الآية الأوضع

(الغدر بغير العارض في البدن)

لاحداهما هذه التي
 طلق رد دعائي أهلها
 ما وقفنا له وأحلفناه
 لورثة الأخرى ولو كان
 هو الميت وقفنا لهما
 ميراث امرأة حتى
 يصطلحا فان ماتت
 واحدة قبله ثم مات
 بعدها فقال وارثه
 طلق الأولى ورثت
 الأخرى بلايين وان
 قال طلق الحية ففيها
 قولان أحدهما أنه يقوم
 مقام الميت فيحل فان
 الحية هي التي طلق
 نلانا وأخذ ميراثه من
 الميتة قبله وقد يعلم ذلك
 بخبره أو بخبر غيره ممن
 يصدقوا القول الثاني
 أنه يوقف له ميراث
 زوج من الميتة قبله
 وللحبة ميراث امرأة
 منه حتى يصطلحا

(باب ما يهــم
الرجل من الطلاق)
من كتابين

قال الشافعي رحمه الله
لما كانت الطلقة الثالثة
توجب التحريم كانت
إصابة زوج غيره توجب
التحلل ولما لم يكن في
الطلقة ولا في الطلقتين

ما يوجب الحریم لم یکن
لاصله زوج غیره
یعنی یوجب التحلیل
فما کما حدوتہ کہ سواء
ورجع محمد بن الحسن
الی هذا واحتج الشافعی
رحمہ اللہ بعمر بن الخطاب
رضی اللہ عنہ أن رجلاً
سأله عن طلق امرأته
التي، وانقضت عدتها
فتروجت غیره وطلقها
أو مات عنها وتروجها
الاول قال عمرهی عمده
علی ما نفي من الطلاق

من مختصر من الرجعة
من الجامع من كتاب
الرجعة من الطلاق
ومن أحكام القرآن
ومن كتاب العدد ومن
القديم

(قال الشافعي) قال
الله تعالى في المطلقات
فإذا بلغن أجلهن
فأمسكنهن بمعروف
أو سرحوهن بمعروف
وقال تعالى فإذا بلغن
أجلهن فلا تضلوهن
أن ينكحن أزواجهن
فدل سياق الكلام
على افتراق البلوغين
فأحدهما مقاربة بلوغ
والآخر له أمساكنها
أو تركها فتسرح
بالمطلق المتقدم والعرب

منه لا يخوف أن يتلف وذلك أن يصير إلى بلاد العدو وفلوقارق المسلمين لي يأمن أن يأخذه العدو فإذا كان هذا
هكذا لم يكن له أن يرجع للعذر في الرجوع وكذلك أن لم يكن صادرا إلى بلاد يخوفه أن نارف الجماعة فها خاف
الثاف وهكذا إذا غزا ولادين عليه ثم ادان رساله صاحب الدين الرجوع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وان سألته بأواه أو أحدهما الرجوع وليس عليه خوف في الطريق ولاله عذر فعليه أن يرجع للعذر وإذا طلت
ليس له أن يرجع فلا أحب أن يبادر ولا يسرع في أوائل الخيل ولا الرجل ولا يقف الموقف الذي يقفه من
يتعرض للقتل لانه اذا نهىته عن الغزو طاعة والديه أو الذي الدين نهىته اذا كان له العذر عن تعرض القتل
وهكذا انهاء عن تعرض القتل لو خرج وليس له أن يخرج بخلاف صاحب دينه وأحد أبويه أو خلاف
الذي غزا أو أحد أبويه وصاحب دينه كاره وليس على الخشي المشكل الغزو فان غزا وقاتل لم يعط سهما
وبرضه ما يرضخ المرأة والعبد يقاتل فان بان لنا أنه رجل فعليه من حين بين الغزو وله فيه سهم رجل

(العذر الحادث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أذن للرجل أن يوافق الغزو وفزعنا ثم أمراه بالرجوع فعليه الرجوع إلا أن
عذر حادث والعذر ما وصفت من خوف الظرب أو وجده أو من مرض يحدث به لا يقدر معه على الرجوع
أو قلته نفقة لا يقدر على أن يرجع يستقل معها أو ذهب مركب لا يقدر على الرجوع معه أو يكون غزا بجعل
مع السلطان ولا يقدر على الرجوع معه ولا يجوز أن يغزو بجعل من مال رجل فان غزاه فعليه أن يرجع
ويرد الجعل وانما أجزت له هذا من السلطان أنه يغزو بشئ من حقه وليس للسلطان حبسه في حال قلت
عليه فيها الرجوع إلا في حال ثابته أن يكون يخاف رجوعه ورجوعه من هو في حاله أن يكثروا وأن يصيب
المسلمين خلة برجوعهم بخروجهم بعظم الخوف فيها عليهم فيكون له حبسه في هذه الحال ولا يكون لهم
الرجوع عليها فإذا زالت تلك الحال فعليه أن يرجع أو على السلطان أن يخليهم إلا أن غزاهم ثم يجعل إذا
كان رجوعهم من قبل والد أو صاحب دين لا من علة بأبدانهم فإن أراد أحد منهم الرجوع لعله بيده تخرجه
من فرض الجهاد فعلى السلطان تخليته غزا بجعل أو غير جعل وليس له الرجوع في الجعل لأنه حق من حقه
أخذه وهو يستوجبه وحديثه حال عذر وذلك أن عرض أوزير من باعقادات وخرج شديد لا يقدر معه
على مشي العيص وما أشبه هذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن رأى العريخ إذا نقص مشيه عن مشي
العيص وبعده كاه عذرا والله تعالى أعلم وكذلك الرجل من دابته أو ذهب نفقته خرج من هذا كله من
أن يكون عليه فرض الجهاد ولو يكن للسلطان حبسه عليه إلا في حال واحدة أن يكون خرج إلى فرض الجهاد
بقلة الوجود فعليه أن يعطيهم حتى يكون واحداً فإن فعله حبسه وليس للرجل الامتناع من الأخذ منه إلا أن
يقم معه في الجهاد حتى ينقضي فله إذا فعل الامتناع من الأخذ منه وإذا غزا الرجل فذهب نفقته أو دابته
فقل له وجد نفقة أو فادابته وإن كان ذلك بإلاداه ولم يكن له الخروج وكان عليه الرجوع إلا أن يكون
يخاف في رجوعه وإن كان قد فارق بلاد العدو والاحتيار له العود إلا أن يخاف فلا يجب عليه العود لأنه قد
خرج وهو من أهل العذر فإن كانت تكون خلة برجوعه أو كانوا جماعة أصابهم ذلك وكانت تكون
بالمسلمين خلة برجوعهم فعليه وعلى الواحد أن يرجع إذا كانت كما وصفت إلا أن يخاف إذا تخلفوا أن
يقطعوا في الرجوع خوفاً ينافي بأن يكون لهم عذر بأن لا يرجعوا

(تسعى إلى حال من الجهاد عليه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان الرجل ممن أذبحه الله عليه بما وصفت من العذر أو كان ممن عليه

جهاد يخرج فيه فحدث له ما يخرج به من فرض الجهاد بالعذر في نفسه وماله ثم زالت الحال عنه عاد إلى أن يكون من عليه فرض الجهاد وذلك أن يكون أعمى فذهب العمى وصبح بصيرا أو أعمى عينية ففرض ج من حد العمى أو يكون أعرج فينطلق العرج أو مريضا فيذهب المرض أو لا يجده ثم يره . واجسدا أو صيدا فيبلغ أو مملوكا فيعتق أو خنثى مشكلا فيبين رجلا لا يشك أو كافرا فيسلم فيدخل فيمن عليه فرض الجهاد فإن كان ببلده كان كغيره من عليه فرض الجهاد فإن كان قد غزا وله عذر ثم ذهب العذر وكان من عليه فرض الجهاد لم يكن له الرجوع عن الغزو دون رجوع من غزاه أو بعض الغزاة في وقت يجوز فيه الرجوع قال وليس للأمام (١) أن يحجر بالغزو وإن جرهم فقد أساء ويجوز لكلهم خلافه والرجوع وإن اطاعته منهم طائفة فأقامت فأراد بعضهم الرجوع لم يكن لهم الرجوع الآن يكون من تخلف منهم مائة من موضعهم ليس الخوف عليهم بشديدان يرجع من يريد الرجوع فيكون حينئذ لمن أراد الرجوع أن يرجع وسواء في ذلك الواحد يريد الرجوع والجماعة لأن الواحد قد يخل بالقليل والجماعة لا تخل بالكثير والذي العذر الرجوع في كل حال إذا جر وجوزته قدر الغزو وإن أدخل عن معه وكل منزلة قلت لا ينبغي لأحد أن يرجع فيها فعلى الإمام فيها أن يأذن في الوقت الذي قلت لبعضهم الرجوع ويمنع في الوقت الذي قلت ليس لهم فيه الرجوع

(شهود من لا فرض عليه القتال)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى والذين لا يأثمون بترك القتال والله تعالى أعلم بحال ضربان ضرب أحراز بالغون معذورون بما وصفت وضرب لا فرض عليهم بحال وهم العبيد وأمن لم يبلغ من الرجال الأحرار والنساء ولا يحرم على الإمام أن يشهد معه القتال الصنفان معا ولا على واحد من الصنفين أن يشهد معه القتال (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن يزيد بن هرم عن أنس بن عتبة عن ابن عباس يسأله هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء وهل كان يضرب لهن بسهم فقال قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء فيداوين الجرحى ولم يكن يضرب لهن بسهم ولكن يجذبن من الغنمة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومحفوظ أنه شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم القتال العبيد والصبيان وأخذهم من الغنمة (قال) وإذا شهد من أس عليه فرض الجهاد قويا كان أضعف القتال أخذ من الغنمة كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجذب النساء وقياسا عليهن وخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم في العبيد والصبيان ولا يبلغ بحذية واحد منهم سهم حر ولا قربا منه ويفضل بعضهم على بعض في الحذية إن كان منهم أحد له غنائه في القتال أو معونة للمسلمين المقاتلين ولا يبلغ بأكثرهم حذية سهم مقاتل من الأحرار وإن شهد القتال رجل حر بالغ له عذر في عدم شهود القتال من زمن أو ضعف بمرض أو عرض أو فقير معذور وضرب له بسهم رجل تام فإن قال من أين ضربت لهؤلاء وليس عليهم فرض القتال ولا لهم غنائه بسهم ولم تضرب به للعبيد ولهم غنائه ولا للنساء والمراهقين وإن أغنوا وكل ليس عليه فرض القتال قيل له قلنا خبرا وقياسا فاما الخبر فإن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ من النساء من الغنائم وكان العبيد والصبيان ممن لا فرض عليهم وإن كانوا أهل قوة على القتال ليس بعذر في أبيانهم وكذلك العبيد لو أنفق عليهم لم يكن عليهم القتال فكانوا غير أهل جهاد بحال كما يحج الصبي والعبد ولا يجوز في غنما من جهة الإسلام لأنهما ليسا من أهل الفرض بحال ويحج الرجل والمرأة الزمان للذان لهما العذر بترك الحج والفقيران الزمان فيعزى عنهما من (١) قوله أنه يحجر أن يحبس في القاموس وجرح الحيش حبسهم في أرض العدو ولم يفتلهم الحج اهـ مصححه

نقول إذا قارب البلد تريد قد بلغت كما تقول إذا بلغت والبلوغ إلا أخر انقضاء الأجل (قال) والعبد من الرجعة بعد الواحدة ما لم بعد الثنتين كانت تحتة حرة أو أمة والقول فيما يمكن فيه انقضاء العدة قولها وهي محرمة عليه بتحريم المبتوتة حتى تراجع وطلق عبد الله بن عمر امرأته وكانت طريقه إلى المسجد على مسكنها فكان يسلك الطريق الأخرى كراهية أن يستأذن عليها حتى راجعها وقال عطاء لا يحل له منها شيء أراد أن يجاعها أول يومه ما راجعها وقال عطاء وعبد الكريم لا يراها فضلا (قال) ولما لم يكن نكاح ولا طلاق إلا بكلام فلا تكون الرجعة إلا بكلام والكلام بها أن يقول قد راجعتها أو راجعتها أو رددتها إلى فإن جامعها بنوى الرجعة أو لا ينويها فهو جامع

حجة الاسلام لانهما انما زال الفرض عنهما بعد ذوق ابدانهم واما موالها متى فارقها ذلك كانا من اهلها ولم يكن
هكذا الصبي والعبد في الحج قال وكذلك لو لم يكونا كذا والمرأة مثلها ما في الجهاد وضربت للزمن والفقير الذين
لا غزو عليهم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم اسلمهم لرضى وجرى وقوم لا غناء لهم على الشهود وانهم لم يزل
فرض الجهاد عليهم الا بمعنى العذر الذي اذا زال صار وامن اهلها فاذا تكافوا شهوده كان لهم ما لأهلها

(من ليس للإمام أن يغزو به بحال)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم فغزاه معه بعض من يعرف نفاقه فانخلزل
يوم أحد عنه بثلاثمائة ثم شهد واميعة يوم الخندق فتكلموا بما حكى الله عز وجل من قولهم ما وعدنا الله ورسوله
الاغروا ثم غزا النبي صلى الله عليه وسلم على المصطلق فشهدا معه عدد فتكلموا بما حكى الله تعالى من قولهم
لئن رجعنا الى المدينة لنفرضن الاغرم منها الاذل وغير ذلك مما حكى الله عز وجل من نفاقهم ثم غزا غزوة تبوك
فشهدا معه قوم منهم نفر واه ليلة العقبه ليقتلوه فقام الله عز وجل شرهم وتختلف آخرون منهم فبين
بمحضرته ثم أنزل الله عز وجل في غزاة تبوك اوه نصر فرفعناهم ولم يكن في تبوك قتال من اخبارهم فقال ولو
أرادوا الخروج لعدوا له عدة ولكن كره الله ان يعاينهم فنبطهم وقيل اقعدوا مع القاعدین (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى فأظهر الله عز وجل لرسوله صلى الله عليه وسلم أسرارهم وخبر السامعين لهم وابتغاهم أن
يقتلوا من معه بالكذب والارحاف والتخذييل لهم فأخبرهم أنه كره ان يعاينهم فنبطهم اذ كانوا على هذه النية
كان فيها ما دل على أن الله عز وجل أمر أن يمنع من عرف بما عرفوا به من أن يغزو مع المسلمين لانه ضرر
عليهم ثم زاد في تأكيد ذلك بقوله فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله « قرأ الربيع » الى
الخالفين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فن شهر بثل ما وصف الله تعالى المنافقين لم يحل للإمام أن يدعه
يغزو معه ولم يكن لو غزاه معه أن يسلمه ولا يرضخ لانه ممن منع الله عز وجل أن يغزو مع المسلمين لطلبت
قتلهم وتخليد اياهم وأن فيهم من يستعمله بالغلظة والقرابة والصدقة وان هذا قد يكون أضر عليهم من كثير
من عذوبهم (قال) ولما نزل هذا على رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يخرج بهم أبدا واذا حرم الله
عز وجل أن يخرج بهم فلا يسلمهم لو شهدوا القتال ولا يرضخ ولا يثنى لانه لم يحرم أن يخرج بأحد غيرهم
فأما من كان على غير ما وصف الله عز وجل من هؤلاء أو بعضه ولم يكن بحمد حاله أو وطن ذلك به وهو ممن
لا يطلع (١) ولا يضرب ما وصف الله تعالى عن هؤلاء الذين وصف الله عز وجل بنسب من أحكام الاسلام الا
ما منعهم الله عز وجل لان رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرهم على أحكام الاسلام بعد الآية وانما منعوا
الغزو مع المسلمين للمعنى الذي وصف الله عز وجل من ضررهم (٢) وصلا النبي صلى الله عليه وسلم لم يمنع
رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدا أن يصلي عليهم بخلاف صلاته صلاة غيره (قال الشافعي) وان كان
مشركا يغزو مع المسلمين وكان معه في الغزو ومن يطيعه من مسلم أو مشرك وكانت عليه دلائل الهزيمة
والحرص على غلبة المسلمين ونفريق جماعتهم لم يحجز أن يغزو به وان غزاه لم يرضخ لانه هذا اذا كان
في المنافقين مع استئثارهم بالاسلام كان في المكشفين في الشرك مثله فيهم أو أكثر اذا كانت أفعاله كأفعالهم
أو أكثر ومن كان من المشركين على خلاف هذه الصفة فكانت فيه منفعة للمسلمين بدلالة على عورة عدو
أو طريق أو ضيعة أو نصيحة للمسلمين فلا بأس أن يغزى به وأحب إلى أن لا يعطى من الشيء شيئا ويستأجر
اجارة من مال لا مال له بعينه وهو غير سهم النبي صلى الله عليه وسلم فان أغفل ذلك أعطى من سهم النبي صلى الله
(١) سقط من هنا جواب أما واهله فلا يمنع من الغزو تأمل (٢) كذا في النسخة والغرض أن يخرجهم
صلاة النبي عليهم لانتفى عنهم الاسلام لانه لم يمنع أحدا الحج وتأمل

شبهة ويعززان ان كانا
عالمين ولها صداق مثلها
وعليها العدة ولو كانت
اعتدت بحبشتين ثم
أصابها ثم تكلم بالرجعة
قبل أن تحيض الثالثة
فهى ربعة وان كانت
بعدها فليس بربعة
وقد انقضت من يوم
طلقها العدة ولا تحل
لغيره حتى تنقضي
عذتها من يوم مسها ولو
أشهد على رجعتها ولم
تعلم بذلك وانقضت
عذتها وتزوجت
فتكاحها مفسوخ ولها
مهر مثلها ان كان مسها
الآخر وهى زوجة
الأول قال عليه الصلاة
والسلام اذا أنكح الوليان
فالأول أختى وقال على
ابن أبي طالب رضى الله
عنه في هذه المسئلة هى
امراة الأول دخل بها
أولم يدخل (قال
الشافعي) رحمه الله
وان لم يقم بينه لم يفسخ
نكاح الآخر ولو ارتجع
بغير بينة وأقرت بذلك

عليه وسلم ورد النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر شركا قيل نعيم فأسلم ولعله رذمه راء اسلامه وذلك واسع
 للإمام أريد المشرك فبمنعه الغزو ويأذنه وكذلك الضعيف من المسلمين ويأذنه ورد النبي صلى الله عليه
 وسلم من جهة اباحة الرد والدليل على ذلك والله تعالى أعلم أنه قد غزا بني قينقاع بعد بدر وشهد صفوان بن
 أمية معه حينئذ بعد الفتح وصفه بن مشرك (قال) ونساء المشركين في هذا وصيائهم كرجاله لا يحرم أن
 يشهدوا القتال وأحب إلى لولم يعطوا وإن شهدوا القتال فلا يبين أن يرضخ لهم إلا أن تكون منهم منفعة
 للمسلمين فيرضخ لهم بشئ ليس كإرضخ لعبد مسلم أو امرأة ولا صبي مسلمين وأحب إلى لولم يشهدوا الحرب
 إن لم تكن بهم منفعة لأننا نعلم أن جرائد النساء مع المسلمين والصبيان في الحرب رجاء النصر بهم لما أوجب
 الله تعالى لأهل الإيمان وليس ذلك في المشركين

﴿ كيف تفضل فرض الجهاد ﴾

« أخبرنا الربيع » (قال قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى كتب عليكم القتال وهو كره
 لكم مع ما أوجب من القتال في غير آية من كتابه وقد وصفنا أن ذلك على الأحرار المسلمين البالغين غير ذوي العذر
 بدلائل الكتاب والسنة فانما كان فرض الجهاد على من فرض عليه محتملا لأن يكون كفره الصلاة وغيرها
 عاما ومحتملا لأن يكون على غير العموم فدل كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم على أن فرض
 الجهاد انما هو على أن يقوم به من فيه كفاية للقيام به حتى يجتمع أمران أحدهما أن يكون بازاء العدو
 المخوف على المسلمين من منعه والآخر أن يجاهد من المسلمين من في جهاده كفاية حتى يسلم أهل الأوثان
 أو يعطي أهل الكتاب الجزية قال فإذا قام هذا من المدين من فيه الكفاية به خرج المختلف منهم من المأثم
 في ترك الجهاد وكان الفضل الذين ولوا الجهاد على المختلفين عنه قال الله عز وجل لا يستوي القاعدون من
 المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم
 على القاعدون درجة الآية (قال الشافعي) وبين ادوعد الله عز وجل القاعدون غير أولي الضرر والحسن
 أنهم لا يأثمون بالتخلف ويعدون الحسن بالتخلف بل وعدهم لما وسع عليهم من التخلف الحسنى أن كانوا
 مؤمنين لم يتخلفوا واشكوا ولا سوء نية وإن تركوا الفضل في الغزو وأبان الله عز وجل في قوله في التنفير حين
 أمرنا بالثغور أنفروا خفاها وثقلا وقال عز وجل لا تنفروا يعبذبكم عذابا أليما وقال تبارك وتعالى وما كان
 المؤمنون لنفسر واكافة فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين الآية فاعلمهم أن فرض
 الجهاد على الكفاية من المجاهدين (قال الشافعي) ولم يغز رسول الله صلى الله عليه وسلم غزاة عليها إلا
 تخلف عنه فيها بشر فغزا بدر وتخلف عنه رجال من ردفون وكذلك تخلف عنه عام الفتح وغيره من غزواته
 صلى الله عليه وسلم وقال في غزوة تبوك وفي تجهزه للجمع للروم اجتمع من كل رجلين رجل فيختلف الباقي
 الغازي في أهله وماله (قال الشافعي) وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم جيوشا وسرا يتخلف عنها
 بنفسه مع حرصه على الجهاد على ما ذكرت (قال الشافعي) وأبان أن لو يتخلفوا معا أو معا يتخلف بقوله
 عز وجل لا تنفروا يعبذبكم عذابا أليما يعني والله تعالى أعلم إلا أن تركتم التنفير كما عذبكم قال فرض
 الجهاد على ما وصفت يخبرج المختلفين من المأثم القائم بالكفاية فيه ويأثمون معا إذا تخلفوا معا

﴿ تنفير ربيع فرض الجهاد ﴾

(قال الشافعي) قال الله عز وجل قاتلوا الذين يلوونكم من الكفار قال فرض الله جهادا للمشركين ثم أبان
 من الذين يجب جهادهم المشركين فاعلمهم أنهم الذين يلوون المسلمين وكان معقولا في فرض الله جهادهم
 أن أولاهم أن يجاهدوا فيهم بالمسلمين دارا لأنهم إذا فووا على جهادهم وجهاد غيرهم كانوا على جهادهم

فهى رجعة وكان ينبغي
 أن يشهد ولو قال قد
 راجعتك قبل انقضاء
 عتدك وقالت بعد
 فالقول قولها مع بينها
 ولو خلا بها ثم طلقها
 وقال قد أصبتك وقالت
 لم يصني فلا رجعة ولو
 قالت أصابني وأنكر
 فعلها العدة باقرارها
 ولا رجعة له عليها
 باقراره وسواء طال
 مقامه ولم يطل لا نجب
 العدة وكال مهر الا
 بالميسر نفسه ولو قال
 ارتجعتك اليوم وقالت
 انقضت عتدي قبل
 رجعتك صدقتها الآن
 تقر بعد ذلك فتكون
 كمن يجحد حقا ثم أقربه
 (قال الربيع) رحمه الله
 أن لم يقرا جميعا ولا
 أحدهما بانقضاء العدة
 حتى ارتجعت الزوج
 وصارت امرأته فليس
 لها عتدي نقض ما ثبت
 عليها (قال الشافعي)
 رحمه الله ولو ارتدت بعد
 طلاقه فارتجعت امرأته

قرب منهم أقوى وكان من قرب أولى أن يجاهد القربى من عورات المسلمين وأن تكايفه من قرب أكثر من تكايفه من بعد قال فوجب على الخليفة إذا استوثق حال العدو وأكثرت بالمسلمين عليهم قوة أن يبدأ بأقرب العدو من ديار المسلمين لأنهم الذين يلونهم ولا يتناول من خلفهم من طريق المسلمين على عدو دونه حتى يحكم أمر العدو دونه بأن يسلموا أو يعطوا الجزية أن كانوا أهل كتاب وأحله أن لم يرتد تناول عدو وراهم ولم يطل على المسلمين عدو أن يبدأ بقربهم من المسلمين لأنهم أولى باسم الذين يلون المسلمين وإن كان كل على طائفة من المسلمين فلا أحب أن يبدأ بقتال طائفة على قوم من المسلمين دون آخرين وإن كانت أقرب منهم من الأخرى إلى قوم غيرهم فإن اختلف حال العدو فكان بعضهم أنسكى من بعض أو أخوف من بعض فليبدأ الإمام بالعدو الأخوف أو الأنسكى ولا بأس أن يعطى وإن كانت داره أبعد أن شاء الله تعالى حتى ما يجاف من بدأ به مما لا يخاف من غيرهم مثله وتكون هذه بمنزلة ضرورة لأنه يجوز في الضرورة ما لا يجوز في غيره ما وجد بلغ النبي صلى الله عليه وسلم عن الحرب أن أي ضرر أئنه يجمع له فأغار النبي صلى الله عليه وسلم عليه وقر به عدو أقرب منه وبلغه أن خالد بن أبي سفيان (١) بن شح يجمع له فأرسل ابن أبيس هقتله وقر به عدو أقرب (قال الشافعي) وهذه بمنزلة لا يتأين فيها حال العدو كما وصفت والواجب أن يكون أول ما يسد إليه سدا طراف المسلمين بالرجال وإن قدر على الحصون والحدائق وكل أمر دفع العدو قبل أن ياتى بالعدو في ديارهم حتى لا يبق للمسلمين طرف الا وفيه من يقوم بحرب من يلهم من المشركين وإن قدر على أن يكون فيه أكثر فعل ويكون القائم بولائهم أهل الأمانة والعقل والنصيحة للمسلمين والعلم بالحرب والجدوة والأمانة والرفق والاقدام في موضعه وقلة البطش والجملة (قال الشافعي) فإذا أحكم هذا في المسلمين وجب عليه أن يدخل المسلمين بلاد المشركين في الأوقات التي لا يغزو بالمسلمين فيها ويرجو أن ينال الثغر من العدو فلا بد أن يأتى عليه عام الا وله جيش أو غارة في بلاد المشركين الذين يلون المسلمين من كل ناحية عامة وإن كان يمكنه في السنة بلا تغير بالمسلمين أحببت له أن لا يدع ذلك كلها أمكنه وأقل ما يجب عليه أن لا يأتى عليه عام الا وله فيه غزو حتى لا يكون الجهاد معطلا في عام الامن عذر وإذا غزا عاما فلا يغزو بالبلد غيره ولا يتابع الغزو على بلد ويعطل من بلاد المشركين غيره الا أن يختلف حال أهل البلد فيتابع الغزو وعلى من يخاف تكايفه أو من يرجو عليه المسلمين على بلادهم فيكون تتابعه على ذلك وعطل غيره بمعنى ليس في غيره مثله قال وانما قلت بما وصفت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحل من حين فرض عليه الجهاد من أن يغزى نفسه أو غيره في عام من غزوة أو غزوتين أو سرياً وقد كان يأتى عليه الوقت لا يغزو فيه ولا يسري سريته وقد يمكنه ولكنه يستجيب ويجمع له ويدعو ويظاهاير الطبع على من دعاه ويجب على أهل الامام أن يغزوا أهل التي يغزو كل قوم الى من يلهم من المشركين ولا تكاف الرجل البلاد البعيدة وله مجاهد اقرب منها الا أن يختلف حال المجاهدين فيريد من القريب من يكفهم فإن هجر القريب عن كفائهم كافهم اقرب أهل التي بهم قال ولا يجوز أن يغزوا أهل دار من المسلمين كافة حتى يختلف في ديارهم من يمنع دارهم منه (قال الشافعي) فإذا كان أهل دار المسلمين قليلان غزا بعضهم خيف العدو على الباقي منهم لم يغزهم أحد وكان هؤلاء في رباط الجهاد وزلهم (قال الشافعي) وإن كانت ممتعة غير مخوف عليهم يقاربها أكثر ما يجوز أن يغزى من كل رجلين رجلا فيختلف المقسم الطاعن في أهله وماله فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما تجهز الى تبوك فأراد الروم وكثرت جموعهم قال ليخرج من كل رجلين رجل ومن المدينة ممتنع بأقل من يختلف فيها وإذا كان القوم في ساحل من السواحل كسواحل الشام وكانوا على قتال الروم والعدو الذي يلهم أقوى من يأتهم من غير أهل بلدهم وكان جهادهم عليه اقرب منه على غيرهم فلا بأس أن يغزوا اليهم من يغيم في غزورهم

(١) كذا في النسخ وحرره اه

(باب المطلقة ثلاثا)

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تبارك وتعالى في المطلقة الطلقة الثالثة فلا تحلل له من

مع من تخلف منهم وان لم يكن من خلفوا منهم يذنون دارهم لو انفردوا اذا صاروا ينعنون دارهم بمن تخلف من المسلمين معهم ويدخلون بلاد العدو فيكون عدوهم اقرب ودوابهم اجمع وهم ببلادهم اعلم وتكون دارهم غير ضائعة بمن تخلف منهم وخلف معهم من غيرهم قال ولا ينبغي أن يولي الامام الغزو والاتفة في دينه بها عا في بدنه حسن الأناة عا قلا الحزب بصيرا بها غير عجل ولا تزق وان يقدم اليه والى من ولده أن لا يحمل المسلمين على مهلكة بحال ولا يأمرهم بنقب حصن يخاف أن يشد خواتمته ولا دخول مطمورة يخاف أن يقتلوا ولا يدفعوا عن أنفسهم فيها ولا غير ذلك من أسباب المهالك فإن فعل ذلك الامام فقد أساء ويستغفر الله تعالى ولا عقل ولا قود عليه ولا كفارة أن أصيب أحد من المسلمين بطاعته قال وكذلك لا يأمر القليل منهم باتباع الكثير حيث لا غوث لهم ولا يحمل منهم أحدا على غير فرض القتال عليه وذلك أن يقتال الرجل الرجلين لا يجاوز ذلك واذا حملهم على ما ليس له حملهم عليه فلمهم أن لا يفعلوه قال وانما قلت لا عقل ولا قود ولا كفارة عليه أنه جهاد ويحمل لهم بأنفسهم أن يقدموا فيه على ما ليس عليهم بعرض القتل لرجاء احدي الحسينين ألا ترى اني لا أرى ضيقا على الرجل أن يحمل على الجماعة حاسرا أو يبادر الرجل وان كان الأغلب أنه مقتول لانه قد يولد بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وحمل رجل من الانصار جامرا على جماعة من المشركين يوم بدر بعد اعلان النبي صلى الله عليه وسلم عاقب ذلك من الخير فقتل

(تحريم الفرار من الزحف)

قال الله تبارك وتعالى يا أيها النبي حرض المؤمنين على القتال ان يكن منكم عشر ون صابر ون يغلبوا مائتين وقال عز وجل الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين الآية « أخبرنا ابن عبيته عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال لما نزلت ان يكن منكم عشر ون صابر ون يغلبوا مائتين فكتب عليهم أن لا يفر العشرون من المائتين فأنزل الله عز وجل الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين خفف عنهم وكتب عليهم أن لا يفر مائة من المائتين (قال الشافعي) وهذا كما قال ابن عباس ان شاء الله تعالى مستغنى فيه بالتزويل عن التأويل وقال الله تعالى اذا قيم الذين كفروا زحفا فلا تولوهم الأدبار الآية فاذا غزا المسلمون أو غزوا فقتلوا فلقوا ضعفهم من العدو حرم عليهم أن يولوا عنهم الا متحرفين الى فئة فان كان المشركون أكثر من ضعفهم لم أحبلهم أن يولوا عنهم ولا يستوجب الضغط عندي من الله عز وجل لو ولاءهم الى غير التعرف للقتال والتصير الى فئة لأن بينا أن الله عز وجل انما يوجب الضغط على من ترك فرضه وأن فرض الله عز وجل في الجهاد انما هو على أن يجاهد المسلمون ضعفهم من العدو ويأثم المسلمون لو أطل عدو على أحد من المسلمين وهم يقدر على الخروج اليه بلا تضييع لما خلفهم من نفرهم اذا كان العدو ضعفهم وأقل قال واذا لقي المسلمون العدو فكثروا العدو أو قوتوا عليهم وان لم يكثر وهم عكيدة أو غير هافوا في المسلمون غير متصرفين للقتال أو متصرفين الى فئة رجوت أن لا يأتموا ولا يخرجون والله تعالى أعلم من المأثم الابان لا يولوا العدو دبرا الا وهم ينوون أحد الامر من التعرف الى القتال أو التصير الى فئة فان ولوا على غيرنية واحد من الامر من خشيت أن يأتموا وأن يحسدوا بعد نية خيرا لهم ومن فعل هذا منهم تقرب الى الله عز وجل بما استطاع من خير بلا كفارة معلومة فيه قال ولو ولوا يردون التعرف للقتال أو التصير الى الفئة ثم أحدوا بعد نية في المقام على الفرار بلا واحدة من النيتين كانوا غيراً ثم بالتولية مع النية لأحد الامر من وخفت أن يأتموا بالنية الحادثة أن يشعروا على الفرار لواحد من المعنيين (١) وان بعض أهل النوى أن يجاهد عدوا أبدا بلا عذر خفت

(١) كذا في الأصل ولعله أن لا يجاهد وحرراه

بعد حتى تنكح زوجا غيره وشكيت المرأة التي طلقها رفاعه فلانا زوجها بعد الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت انما معه مثل هدبة الثوب فقال آريدين أن ترجعي الى رفاعه لاحي تذوق عسلته ويذوق عسلتك (قال الشافعي) رحمه الله فاذا أصابها بنكاح صحيح فقيب الحشفة في فرجها فقد ذاقا العسلية وسواء قوي الجماع وضعفه لا يدخله الا يسه أو يسهها أو كان ذلك من صبي مراهق أو مجنون بقي له قدر ما يقيه تعيب غير الخصي وسواء كل زوج وزوجة ولو أصابها صائمة أو محرمة أساء وقد أحلها ولو أصاب النمة زوج ذمي بنكاح صحيح أحلها للمسلم لانه زوج ورجم النبي صلى الله عليه وسلم يهوديين

زنيًا ولا بر جسم الا
محضنا قال ولو كانت
الاصابة بعد ردة
أحدهما ثم رجع المرتد
منها لم تحلها الاصابة
لانها محرمة في ثلث
الحال (قال المزي)
لامعنى لرجوع المرتد
منها عنه فيصير
النكاح بينهما الا في التي
قد أحلتها أصابته ايها
للزواج قبله فان كانت
غير مدخول بها فقد
انفسح النكاح في قوله
ولها مهر مثلها بالاصابة
وان كانت مدخولا
بها فقد أحلتها أصابته
ايها قبل الرد فكيف
لا يحلها فتفهم (قال
الشافعي) رحمه الله ولو
ذكرت أنها نكحت
نكاحا صحيحا وصيبت
ولانه لم يحل له وان وقع
في قلبه أنها كاذبة
فالورع أن لا يفعل .

(باب الإيلاء)

(مختصر من الجامع
من كتاب الإيلاء قديم

عليه المأثم ولو نوى المجاهد أن يفر عنه لأو احده من المعنيين كان خوفه عليه من المأثم أعظم ولو شهد
القتال من له عذر في ترك القتال من الضعفاء والمرضى والحرار خفت أن يضيق على أهل القتال لانهم
انما عذروا بترك القتال فاذا تكفروا فمهم من أهله كما يعذر الفقير الزمن بترك الحج فاذا حج لزمه فيه ما لزم من لا يعذر
بتركه من عمل ومأثم وفدية قال وان شهد القتال عبد أذن له سيده كان كالأحرار ما كان في اذن سيده
يضيق عليه التولية لان كل من سميت من أهل الفرائض الذين يجزى عليهم المأثم ويصلون للقتال قال
ولو شهد القتال عبد بغير اذن سيده لم يأنم بالفرار على غيرنية واحده من الأمرين لانه لم يكن له القتال ولو
شهد القتال مغلوب على عقله بلاسكر لم يأنم بأن يولى ولو شهد مغلوب على عقله بكر من نجرفولى كان
كتولية الصبي المطبق للقتال ولو شهد القتال من لم يبلغ لم يأنم بالتولية لانه من لا حد عليه ولم تكمل الفرائض
عليه ولو شهد النساء القتال فولين رجوت أن لا يأنم بالتولية لانهن لسن ممن عليه الجهاد كيف كانت حالهن
قال واذ حضر العدو والقتال فأصاب المسلمون غنيمة ولم تقسم حتى ولت منهم طائفة فان قالوا ولينا
مصرفين لقتال أو مصرفين الى فئة كانت لهم سهمانهم فيما غنم بعد وان لم يكونوا مقاتلين ولاردا ولو غنم
المسلمون غنيمة ثم لم تقسم نحت أول تخمس حتى ولوا وأقروا أنهم ولوا بغيرنية واحده من الأمرين
وادعوا أنهم بعد التولية أحد ثمانية أحد الأمرين والرجعة ورجعوا لم يكن لهم غنيمة لانها لم نصير اليهم حتى
ضاروا ممن عصى بالمرار وترك الدفع عنها وكانوا آئمين بالترك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذولى القوم
غير مصرفين الى فئة ثم غزوا غزاة أخرى وعادوا الى تلك الغزاة فما كان فيها من غنيمة شهدوها ولم يولوا بعدها
فلهيهم حقهم منها واذ رجع القوم القهقري بلانية لاحد الأمرين كانوا كالمولين لانه انما أريد بالتحريم
الهزيمة عن المشركين واذ غزا القوم فذهب دوابهم لم يكن لهم عذر بأن يولوا وان ذهب السلاح والدواب
وكانوا يجدون شيئا يدفعون به من حجارة أو خشب أو غيرها وكذلك ان لم يجدوا من هذا شيئا فأحب الى أن
يولوا وان فسلوا أحببت أن يجمعوا مع النعل على أن يكونوا مصرفين لقتال أو مصرفين الى فئة ولا يبين أن
يأتوا الأتمة عن لا يقدر في هذه الحالة على شيء يدفع به عن نفسه وأحب في هذا كله أن لا يولى أحد بحال
الامتصاف للقتال أو مصرفا الى فئة ولو غزا المشركون بلاد المسلمين كان تولية المسلمين عنهم كتوليتهم لو غزاهم
المسلمون اذا كانوا زلاين لهم عليهم أن يبرزوا اليهم قال ولا يضيق على المسلمين أن يتحصنوا من العدو في بلاد
العدو وبلاد الاسلام وان كانوا قاهرين للعدو فيما يرون اذا ظنوا ذلك أزيد في قوتهم ما لم يكن العدو يتناول من
المسلمين أو ما لهم شيئا في تحصينهم عنهم فاذا كان واحد من المعنيين ضرا على المسلمين ضاق عليهم أن يأمنهم
الخروج أن يتخلفوا عنهم فاما اذا كان العدو قاهرين فلا بأس أن يتحصنوا الى أن يأتهم بمدد أو يتحدث لهم
قوتهم وان وفى عليهم فلا بأس أن يولوا عن العدو ما لم يتقواهم والعدو لان النهي انما هو في التولية بعد اللقاء (قال
الشافعي) رحمه الله والتصرف للقتال الاستطراذ الى أن يمكن المستطرد الكثرة في أى حال ما كان الامكان
والتصير الى الفئة أين كانت الفئة بلاد العدو أو بلاد الاسلام بعد ذلك أقرب انما يأنم في التولية من لم ينسوا
واحد من المعنيين * أخبرنا ابن عيينة عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ابن عمر قال سمنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية فلقوا العدو وخص الناس حصة فأتينا المدينة وفحصنا بها فقلنا يا رسول
الله نحن الفرارون قال أنتم العكارون وانا فاشتكم * أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن عمر بن
الخطاب رضي الله عنه قال أنا فئة كل مسلم

(في الظهار دين النبي صلى الله عليه وسلم على الأديان)

(قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره

المشركون أشبهنا بن عينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا هلك كسري فلا كسري بعده وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده والذي نفسي بيده لتنفق كنوزهما في سبيل الله (قال الشافعي) لما أتى كسري بكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عزقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يمزق ملكه (قال الشافعي) وحفظنا أن قيصراً كرم كتاب النبي صلى الله عليه وسلم ووضعه في مسك فقال النبي صلى الله عليه وسلم يثبت ملكه (قال الشافعي) ووجد رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس فتح فارس والشام فأغزى أبو بكر الشام على نقة من فضة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ففتح بعضها وتم فضها في زمان عمر وفتح العراق وفارس (قال الشافعي) فقد أظهر الله عز وجل دينه الذي بعث به رسوله صلى الله عليه وسلم على الأديان بأن أمان لكل من سمعه أنه الحق وما خالفه من الأديان باطل وأظهر ما بأن جاع الشرك دينان دين أهل الكتاب ودين المؤمنين فقهر رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤمنين حتى دانوا بالاسلام طوعاً وكرهاً وقتل من أهل الكتاب وسبي حتى دان بعضهم بالاسلام وأعطى بعض الجزية صاغرين وجرى عليهم حكمه صلى الله عليه وسلم وهذا ظهور الدين كله قال وقد يقال ليظهرن الله عز وجل دينه على الأديان حتى لا يدان الله عز وجل إلا به وذلك متى شاء الله تبارك وتعالى (قال الشافعي) وكانت قریش تناب الشام نياياً كثيراً مع ما يشاء منه وتأتى العراق قال فلما دخلت في الاسلام ذكرت للنبي صلى الله عليه وسلم خوفها من انقطاع معاشها بالتجارة من الشام والعراق اذا رقت الكفرو دخلت في الاسلام مع خلاف ملك الشام والعراق لاهل الاسلام فقال النبي صلى الله عليه وسلم إذا هلك كسري فلا كسري بعده (قال الشافعي) فلم يكن بأرض العراق كسري بعده ثبت له أمر بعده قال وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده فلم يكن بأرض الشام قيصر بعده وأجابهم على ما قالوا له وكان كما قال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقطع الله الأكرسة عن العراق وفارس وقيصر ومن قام بالامر بعده عن الشام (قال الشافعي) قال النبي صلى الله عليه وسلم في كسري يمزق ملكه فلم يبق إلا كاسرة ملك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال في قيصر يثبت ملكه ببلاد الروم الى اليوم وتنهي ملكه عن الشام وكل هذا أمر يصدق بعضه بعضاً

(الأصل فيمن تؤخذ الجزية منه ومن لا تؤخذ)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى بعث الله عز وجل رسوله صلى الله عليه وسلم بمكة وهي بلاد قوم ذوقوه وقومه أميون وكذلك من كان حولهم من بلاد العرب ولم يكن فيهم من الهجم الامم أو أجيراً ومجتازاً ومن لا يدكر قال الله تبارك وتعالى هو الذي بعث في الاميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته الآية فلم يكن من الناس أحد في أول ما بعث أعدي له من عوام قومه ومن حولهم وفرض الله عز وجل عليه جهادهم فقال وقتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله ففعل فيه فتنة شرك ويكون الدين كله واحداً لله وقال في قوم كان بينه وبينهم شيء فاذا انسلخ الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم الآية مع نظائر لها في القرآن أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمر عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا زال أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا لا اله الا الله فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم الابحقة وحسابهم على الله أخبرنا سفيان بن عبد الملك بن نوفل بن مساحق عن أبي عصم المزني عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا بعث سرية قال ان رأيتم مسجداً أو معتمراً مؤذناً فلا تقتلوا أحداً أخبرنا سفيان عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال ليس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا لا اله الا الله عصموا مني دماءهم وأموالهم الابحقة

وجعله بالاملاء وما دخل فيه من الامالى على مسائل مالك ومن مسائل ابن القاسم من اباح سنة الطلاق وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى للذين يؤثرون من نساءهم تربص أربعة أشهر الآية ففي ذلك دلالة والله أعلم على أن لا يسبيل على المولى لامرأته حتى يمضي أربعة أشهر كما لو ابتاع يبعاً أو ضمن شيئاً الى أربعة أشهر لم يكن عليه سبيل حتى يمضي الاجل وقال سليمان بن يسار أدركت بضعة عشر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يوقف المولى وكان على عثمان وعائشة وابن عمر وسليمان بن يسار يوقفون المولى (قال) والمولى من حلف بيمين يلزمه بها كفارة ومن

وحسابهم على الله قال أبو بكر هذا من حقها ومنعوني عقالا عما أعطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم لقائهم عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يعني من منع الصدقة ولم يرتد به أخبرنا الثقة عن ممر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة أن عمر قال لا يكر هذا القول وأما عنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا مثل الخديين قبله في المشركين مطلقا وأما ما رآه والله تعالى علم مشركوا أهل الأوثان ولم يكن يحضره رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا قر به أحد من مشركي أهل الكتاب إلا يهود المدينة وكانوا خلفاء الأنصار ولم تكن أنصارا جمعت أول ما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم سلا ما فادعت يهود رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم تخرج إلى شيء من عداوته بقول يظهر ولا فعل حتى كانت وقعة بدر فكم بعضها بعضا بعداوته والتعريض عليه فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم ولم يكن بالجواز علمه اليهودي أن نصرا في بغيره وكانت الجحوس بهجر وبلاد البر وفارس نائين عن الجواز ونهم مشركون أهل الأوثان كثير (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأمر الله عز وجل على رسوله فرض قتال المشركين من أهل الكتاب فقال قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله الآية ففسر في الله عز وجل كما شاء لا معقب لحكمه بين قتال أهل الأوثان وفرض أن يقتلوا حتى يسلموا وقتال أهل الكتاب ففرض أن يقتلوا حتى يعطوا الجزية أو أن يسلموا وافرقت الله تعالى بين قتالهم به أخبرنا الثقة يحيى بن حسان عن محمد بن أبان عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث سرية أو جيشا أمر عليهم قال إذا لقيت عدوا من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال أو ثلاث خلال شئت علقمة ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين فإن أجابوك فاقبل منهم وأخبرهم أنهم إن فعلوا أن لهم ما للمهاجرين وعليهم ما عليهم وان اختاروا المقام في دارهم أنهم كعرب المسلمين يجري عليهم حكم الله عز وجل كما يجري على المسلمين وليس لهم في شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين فإن لم يجيبوك إلى الإسلام فادعهم إلى إعطاء الجزية فإن فعلوا فاقبل منهم ودعهم فإن أبوا فاستم بالله عليهم وقتلهم (قال الشافعي) حدثني عدد كلهم ثقة عن غير واحد كلهم ثقة لا أعلم إلا أن فيهم صفين الثوري عن علقمة بمثل معنى هذا الحديث لا يخالفه (قال الشافعي) وهذا في أهل الكتاب خاصة دون أهل الأوثان وليس يخالف هذا الحديث حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله إلا الله ولكن أولئك الناس أهل الأوثان والذين أمر الله أن تقبل منهم الجزية أهل الكتاب والدليل على ذلك ما وصفت من فرق الله بين القتالين ولا يخالف أمر الله عز وجل أن يقتل المشركون حتى يكون الدين لله ويتتواحيث وجدوا حتى يتوبوا ويقيموا الصلاة وأمر الله عز وجل بقتال أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية ولا تنسخ واحدة من آي غيرها ولا واحدة من الحديثين غيره وكل فيما أنزل الله عز وجل ثم من رسوله فيه (قال الشافعي) ولو جهل رجل فقال إن أمر الله بالجزية نسخ أمر بقتال المشركين حتى يسلموا جاز عليه أن يقول جاهل مثله بل الجزية منسوخة بقتال المشركين حتى يسلموا ولكن ليس فيهما ناسخ لصاحبه ولا مخالف

(من يلحق بأهل الكتاب)

(قال الشافعي) انتوت قبائل من العرب قبل أن يبعث الله رسوله محمد صلى الله عليه وسلم وينزل عليه القرآن فدانس دين أهل الكتاب وقارب بعض أهل الكتاب العرب من أهل اليمن فدان بعضهم دينهم وكان من أنزل الله عز وجل فرض قتاله من أهل الأوثان حتى يسلم محال فادين من وصفته دان دين أهل الكتاب قبل نزول القرآن على نبي الله صلى الله عليه وسلم لم تسلك أهل الأوثان بدین آبائهم فأخذ رسول الله صلى الله

أوجب على نفسه شيئا
يجب عليه إذا أوجبه
فأوجبته على نفسه
أن جامع امرأته فهو في
معنى المولى ولا يلزمه
الإبلاء حتى يدرج
بأحد أسماء الجماع
التي هي صريحة وذلك
قوله والله لا أنسك ولا
أعبد ذكرى في فرجك
أولا أدخله في فرجك
أولا أجامعك أو يقول
إن كانت عذراء والله
لا أقتض أو ما في مثل
هذا المعنى فهو مولى
في الحكم (وقال في
القديم) لو قال والله
لا أطرك أولا أمسك
أولا أجامعك فهذا كله
باب واحد كلما كان
لجماع اسم كني به عن
نفس الجماع فهو واحد
وهو مولى في الحكم قلنا
ما لم ينو في لا أمسك في
الحكم في القديم ونواه
في الجديد وأجمع قوله
فيهما بحلفه لا أجامعك
أنه مولى وإن احتمل
أجامعك بيدني وهذا

عليه وسلم الجزية من أ كيدردومة وهو رجل يقال من غسان أو من كنية وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الجزية من ذمة أهل اليمن وعامتهم عرب ومن أهل نجران وفيهم عرب فدل ذلك على ما وصفت من أن الاسلام لم يكن وهم أهل أو ثمان بل دائر دين أهل الكتاب مخالفة دين أهل الأوثان وكان في هذا دليل على أن الجزية ليست على النسب إنما هي على الدين وكان أهل الكتاب المشهور عند العامة أهل التوراة من اليهود والنصارى والنصارى وكانوا من بني إسرائيل وأخطأ بأن الله عز وجل أنزل كتابا غير التوراة والإنجيل والفرقان قال الله عز وجل ألم يأتنا بنبي عيسى وحمل آياتنا على موسى وإبراهيم الذي وفى فأخبر أن إبراهيم حقا وقال تبارك وتعالى وانه لفي ذر الأولين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت المجوس يدينون غير دين أهل الأوثان ويخالقون أهل الكتاب من اليهود والنصارى في بعض دينهم وكان أهل الكتاب اليهود والنصارى يختلفون في بعض دينهم وكان المجوس بطرف من الارض لا يعرف السلف من أهل الحجاز من دينهم ما يعرفون من دين النصارى واليهود حتى عرفوه وكانوا والله تعالى أعلم أهل كتاب يجمعهم اسم انهم أهل كتاب مع اليهود والنصارى . أخبرنا ابن عيينة عن أبي سعيد بن المزيان عن نصر بن عاصم قال قال فروة بن نوفل الاشجعي علام تؤخذ الجزية من المجوس وليسوا بأهل كتاب فقام اليه المستور دفأخذ يلبيه وقال يا عبد الله طعن على أبي بكر وعلى أمير المؤمنين يعني عليا وقد أخذوا منهم الجزية فذهب به الى القصر فخرج على عليهما فقال البدخل ساق طلل القصر فقال علي رضي الله تعالى عنه أنا أعلم الناس بالمجوس كان لهم علم بعلومه وكتاب يدرسونه وانما ملكهم سكر فوقع على ابنته وأخته فاطم عليهما فمكتة فلما صحاخاف أن يقيموا عليه الحد فلم تمنع منهم فدعا أهل مملكة فلما أتوه قال تعلمون ديننا خير من دين آدم وقد كان آدم ينكح فيه بنته وأنا على دين آدم ما يرغب بكم عن دينه فتابعوه وقالوا الذين خالفوه حتى قتلوه فاصبحوا وقد أسرى على كتابهم فرفع من بين أظهرهم وذهب العلم الذي في صدورهم فهم أهل كتاب وقد أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر منهم الجزية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما روى عن علي من هذا دليل على ما وصفت أن المجوس أهل كتاب ودليل أن عليا كرم الله وجهه ما خزن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأخذ الجزية منهم الا وهم أهل كتاب ولا من بعدهم ولو كان يجوز أخذ الجزية من غير أهل الكتاب لقال علي الجزية تؤخذ منهم كانوا أهل كتاب أو لا يكونوا أهل كتاب ولم أعلم من سلف من المسلمين أحدا أجاز أن تؤخذ الجزية من غير أهل الكتاب . أخبرنا سيف بن عيينة عن عمرو أنه سمع بحالة يقول ولم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها من مجوس أهل هجر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وحديث بحالة متصل ثابت لأنه أدرك عمر وكان رجلا في زمانه كاتب السالمة وحديث نصر بن عاصم عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم متصل وبه تأخذ وقد روى من حديث الحجاز حديثان منقطعان بأخذ الجزية من المجوس . أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عمر ابن الخطاب ذكر له المجوس فقال ما أدري كيف أصنع في أمرهم فقال له عبد الرحمن بن عوف أنه شهد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ستواهم سنة أهل الكتاب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ان كان ثابتاً فنفي في أخذ الجزية لانهم أهل كتاب لانه يقال اذا قال ستواهم سنة أهل الكتاب والله تعالى أعلم في أن تنكح نسأؤهم وتؤكل ذبايحهم قال ولو أراد جميع المشركين غير أهل الكتاب لقال والله تعالى أعلم ستواهم جميع المشركين سنة أهل الكتاب ولكن لما قال ستواهم فقد خصهم وادخلهم فغيرهم مخالف ولا يخالفهم الا غير أهل الكتاب . أخبرنا مالك عن ابن شهاب أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس البحرين وأن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه أخذها من البربر (قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز أن يسأل عمر عن المجوس ويقول ما أدري كيف أصنع بهم وهو يجوز عنده أن تؤخذ الجزية من جميع المشركين (١) أي ان الشافعي نفى بحمل الحديث على معاملة المجوس معاملة أهل الكتاب في أخذ الجزية فقط اهـ

أنسبه بمعاني العلم والله أعلم (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال والله لا بأس بك أولا بأس بك أولا أسد أو ما أنسبه هذا فان أراد جاعافه مول وان لم يرد فقير مول في الحكم ولو قال والله لا بأس بك في دبرك فهو محسن ولو قال والله لا يجمع رأسي ورأسك شي أو لا أسوانك أو لتطولن غيبتي عندك أو ما أنسبه هذا فلا يكون بذلك موليا الا أن يريد جاعا ولو قال والله ليطولن تركي لجامعك فان عني أكثر من أربعة أشهر فهو مول ولو قال والله لا أقربك خمسة أشهر ثم قال اذا مضت خمسة أشهر فوالله لا أقربك سنة هو قف في الأولى فطلق ثم ارجع فاذا مضت أربعة أشهر بعد رجعت وبعد خمسة أشهر وقف فان كانت رجعت في وقت لم يبق عليه فيمن السنة

لا يسأل عما يعلم أنه جائز له ولكنه سأل عن المحسوس اذ لم يعرف من كتابهم ما عرف من كتاب اليهود والنصارى حتى أخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم بأخذه الجزية وأمره بأخذ الجزية منهم فثبت معه وفي كل ما حكيت ما يدل على أنه لا يسعه أخذ الجزية من غير أهل الكتاب

(تفريع من تؤخذ منه الجزية من أهل الأوثان)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي فكل من دان ودان بأوّه أو دان بنفسه وإن لم يدن آباؤه دين أهل الكتاب أي كتاب كان قبل زول الفرقان وخالف دين أهل الأوثان قبل زول الفرقان فهو خارج من أهل الأوثان وعلى الإمام إذا أعطاه الجزية وهو صاغر أن يقبلها منه عربيا كان أو عجميا وكل من دخل عليه الاسلام ولا يدين دين أهل الكتاب ممن كان عربيا أو عجميا فأراد أن تؤخذ منه الجزية ويقر على دينه أو يحدث أن يدين دين أهل الكتاب فليس للإمام أن يأخذ منه الجزية وعليه أن يقاتله حتى يسلم كما يقاتل أهل الأوثان حتى يسلموا قال وأي مشرك ما كان إذا لم يدع أهل دينه دين أهل الكتاب فهو كاهل الأوثان وذلك مثل أن يعبد الصنم وما استحسن من شيء ومن يعطل ومن في معناه ومن غزا المسلمون من يجهلون دينه فذكر والله أنهم أهل كتاب (١) فهم أهل كتاب سواء في دناؤه أو بأوهم فأنذروا أن ذلك قبل زول الوحي على رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلوا قولهم إلا أن يعطوا ما قالوا أن علوا بينة تقوم عليهم لم يأخذوا منهم الجزية ولم يدعوهم حتى يسلموا أو يقتلوا أو يعطوا ما قالوا أن علوا بينة تقوم عليهم ولم يدن آباؤه دين أهل الكتاب إلا في وقت يذكرونه يعلم أنه قبل أن ينزل على رسوله صلى الله عليه وسلم أقرناهم على دينهم وأخذنا منهم الجزية ولا يكون للإمام أخذها إلا أن يقول أخذها منكم حتى أعلم أن لم تدنوا أو ماؤكم هذا الدين إلا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا علمتم أخذها منكم فيما استقبل ونبت اليكم فاما أن تسلموا وما أن تقتلوا (٢) فإذا أخبرنا من الذين أسلموا منهم قوما عدولا فاقبلوا لنا على هؤلاء الذين أخذت منهم الجزية بقولهم أن لم يدنوا دين أهل الكتاب بحال إلا بعد زول الفرقان وإن شهد هؤلاء النفر المسلمون أو اتان منهم على جماعتهم أن لم يدنوا دين أهل الكتاب إلا في وقت كذا وأن آباءهم كانوا يدينون دين أهل الكتاب نبت إلى من بلغ منهم ولم يدن دين أهل الكتاب إلا في وقت كذا وكان ذلك بعد زول الفرقان قال ولم ينذ إلى صغارهم إذ كان آباؤهم دناؤا دين أهل الكتاب قبل زول الفرقان ولو أن هؤلاء النفر العدول شهدوا على أنفسهم أنهم لم يكونوا دناؤا دين أهل الكتاب إلا بعد زول الفرقان كان أقرارهم على أنفسهم لا يجعله شهادة على غيرهم ولا قبل الشهادة على أحد منهم إلا بأن يثبتوا عليه أن الفرقان نزل ولا يدين دين أهل الكتاب فإذا فعلوا لم أقبل منه الجزية ولو كان آباؤهم من أهل الكتاب لانه لا يكون دينه دين آباءه إذا بلغ انما يكون مقر على دين آباءه ما لم يبلغ فلوشهدوا أن أباهم لم يدين على دين أهل الكتاب يهوديا أو نصرانيا وله ابن بالغ مخالف دين أهل الكتاب وابن صغير ونزل الفرقان وهما بتلك الحال فبلغ الصغير ودان دين أهل الكتاب وعاد البالغ إلى دينهم أخذت الجزية من الصغير لانه كان يقر على دين أبيه ولم يدن بعد البلوغ دين غيره ولا أخذها من الكبير الذي نزل الفرقان وهو على دين غير دين أهل الكتاب

(من رفع عنه الجزية)

(قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون قال فكان بيننا (١) قوله فهم أهل كتاب لعله زائد من الناسخ وتأمل فإن الجواب ما بعده وحرر (٢) وقوله فإذا أخبرنا لم يدن كرا الجواب ولعله ينبذ اليهم فتأمل

الأربعة أشهر أو أقل لم يوقف لاني أجعل له أربعة أشهر من يوم يحل له الفرج وإن قال إن قريبتك فعلى صوم هذا الشهر كله لم يكن موليا كما لو قال فعلى صوم يوم أمس ولو أصابها وقد بقي عليه من الشهر شيء كانت عليه كفارة أو صوم باقي ولو قال إن قريبتك فأنت طالق ولانا وقف فان فاه وغابت الحشفة طلقت نسلانا فإذا أخرجه ثم أدخله بعد فعليه مهر مثلها وإن أبي أن يني طلق عليه واحدة فان راجع فله أربعه أشهر من يوم راجع ثم هكذا حتى ينقض طلاق ذلك الملك نلانا ولو قال أنت على حرام يد تحررهما بلا طلاق أو العين بتحررهما فليس بمول لان التحريم شيء حكم فيه بكفارة إذا لم يقع به طلاق كالا يكون

فصله على دينار كل حول فيأخذ منه إذا حال حول أصحابه نصف سدس دينار وفي حول مستقبل معهم دينار فإذا أحرأ أخذ منه في حول أصحابه دينار ونصف سدس دينار

(الصغار مع الجزية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون قال فلم يأذن الله عز وجل في أن تؤخذ الجزية من أمر بأخذها منه حتى يعطوا عن يد صاغرا (قال الشافعي) وسمعت عددا من أهل العلم يقولون الصغار أن يحجروا عليهم حكم الإسلام (قال الشافعي) وما أشبه ما قالوا بما قالوا لا تمتنعهم من الإسلام فإذا جرى عليهم حكمه فقد أصغر وأصغر وبما يجري عليهم منه (قال الشافعي) وإذا أحاط الإمام بالدار قبل أن يسبي أهلها وقهر أهلها القهر السبي ولم يسبهم أو كان على سببه بالاحاطة من قهرهم ولم يغزهم أقر بهم أو قتلهم أو كثرهم وقوته وعرضوا عليه أن يعطوا الجزية على أن يحجروا عليهم حكم الإسلام لزمه أن يقبلها منهم ولو سألوه أن يعطوها على أن لا يحجروا عليهم حكم الإسلام لم يكن ذلك له وكان عليه أن يقبلها منهم حتى يسألوا أو يعطوا الجزية وهم صاغرون بأن يحجروا عليهم حكم الإسلام قال فان سألوه أن يتركوا من شيء من حكم الإسلام إذا طلبهم به غيرهم أو وقع عليهم بسبب غيرهم لم يكن له أن يجبرهم إليه ولا يأخذ الجزية منهم عليه فاما إذا كان في غزوهم مشقة أو من بائناهم من المسلمين ومن يتناهبهم عنهم ضعف أو بهم (١) انتصاف فلا بأس أن يوادعوا وان لم يعطوا شيئا أو أعطوه على النظر وان لم يحجروا عليهم حكم الإسلام كما يجوز ترك قتالهم وموادعتهم على النظر وهذا موضوع في كتاب الجهاد ودون الجزية

(مسئلة اعطاء الجزية بعد ما يؤسرون) (قال الشافعي) وإذا أسرا امام قوم من أهل الكتاب وحوى نساءهم وذرايرهم وأولادهم فسألوه تخليتهم وذرايرهم ونساءهم على اعطاء الجزية لم يكن ذلك له في نساءهم ولا أولادهم ولا ما غلب من ذرايرهم وأموالهم وإذا سألوه اعطاء الجزية في هذا الوقت لم يقبل ذلك منهم لانهم صاروا غنيمة أو فيا وكان له القتل والمن والفداء كما كان ذلك له في أحرار رجالهم البالغين خاصة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم في قديم وفادى وقتل أسرى الرجال وأذن الله عز وجل بالمن والفداء فيهم فقال فضرب الرقاب حتى إذا اتخنتهم وهم فسدوا الوثاق فاما متابعهم ببيعة لم يصل إلى أسرهم ولو كان أسرا كثر الرجال وحوى كثر النساء والذراير والأموال وبقيت منهم ببيعة لم يصل إلى أسرهم بامتناع في موضع أو هرب كان له وعليه أن يعطي المعتنقين أحد الجزية والأمان على أموالهم ونساءهم ان لم يكن أحرز من ذلك شيئا فان أعطاهم ذلك مطلقا كان قد أحرز من ذلك شيئا لم يكن له الوفاء به وكان عليه أن يقسم ما أحرز لهم وخبرهم بين أن يعطوا الجزية عن أنفسهم وما لم يحجز لهم أو نبذ اليهم ولو جاء الامام رسل بعض أهل الحرب فأجابهم إلى أمان من جاؤا من عندهم من بلد كذا وكذا على أخذ الجزية وخالف الرسل من غرام المسلمين فافتحوها وحوا بلادهم نظروا فان كان الامان كان لهم قبل الفتح وقبل أن يحوا والبلاد خلى سبيلهم وكانت لهم الذمة على ما أعطوا ولو أعطوا ذمة منتقصة خلى سبيلهم ونبذ اليهم وان كان سبأوهم والغلبة على بلادهم كان قبل اعطاء الامام يا هم ما أعطاهم مضى عليهم السبأ وبطل ما أعطى الامام لانه أعطى الامان من كان رقيقا وماله غنيمة أو فيا كالأعطى قوم احورا أن يرديهم أموالهم لم يكن ذلك له

(مسئلة اعطاء الجزية على سكنى بلد ودخوله) (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى انما المشركون نجس الآية قال فسمعت بعض أهل العلم يقول المسجد الحرام الحرم (قال الشافعي) وبلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ينبغي لمسلم أن يؤدي الخراج ولا المشرك أن يدخل الحرم قال وسمعت عددا من أهل العلم المغازي يروون أنه كان في رسالة النبي صلى الله عليه وسلم لا يجتمع مسلم ومشرک في الحرم

(١) لعله أوجه أي بالمسلمين انتقاص تأمل كتبه معجمه

في الإيسلاء لم تكن
شريكها لان البين
لزمته للأولى والبين
لا يشترك فيها ولو قال
ان قريتك فانت زانية
فليس بمول وان قريتها
فليس بقاذف الا يقتض
صريح ولو قال لا أصيبك
سنة الامرة لم يكن موليا
فان وطئ وقد بقي عليه
من السنة أكثر من
أربعة أشهر فهو مول
وان كان أقل من ذلك
فليس بمول ولو قال
ان أصبتك فوالله
لا أصبتك لم يكن موليا
حتى يصيبها فيكون
موليا ولو قال والله لا
أقربك الى يوم القيامة
أو حتى يخرج الدجال
أو حتى ينزل عيسى بن
مريم أو حتى يقدم
فلان أو يموت أو تموت
أو تقطعي ابنك فان
مضت أربعة أشهر
قبل أن يكون شيء مما
حلف عليه كان موليا
وقال في موضع آخر
حتى تقطعي وليلك لم

بعد عامهم هذا فان سأل أحد من تؤخذ منه الجزية أن يعطيها ويجري عليه الحكم على أن يترك يدخل الحرم بحال فليس للامام أن يقبل منه على ذلك شيأ ولا أن يدع مشركا يطأ الحرم بحال من الحالات طيبا كان أو صانعا فيانا أو غيره أحرى الله عز وجل دخول المشركين المسجد الحرام وبعده تحريم رسوله ذلك وان سأل من تؤخذ منه الجزية أن يعطيها ويجري عليه الحكم على أن يسكن الحجاز لم يكن ذلك له والحجاز مكة والمدينة واليمامة ومخاليقها كلها لا تتركهم بسكنى الحجاز منسوخ وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم استنى على أهل خيبر حين عاملهم فقال أفرمكم ما أفرمكم الله ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم باجلائهم من الحجاز ولا يجوز صلح ذي على أن يسكن الحجاز بحال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحب إلى أن لا يدخل الحجاز مشركا بحال لما وصفت من أمر النبي صلى الله عليه وسلم قال ولا يسكن لي أن يحرم أن يتردى بالحجاز مارا لا يقيم بالمدنأ أكثر من ثلاث ليل وذلك مقام مسافر لانه قد يحتمل أمر النبي صلى الله عليه وسلم باجلائهم عنها أن لا يسكنوها ويحتمل لو ثبت عنه لا يقيم دينان بأرض العرب لا يقيم دينان مقيمان ولو لا أن عروى الخراج أهل الذمة لما ثبت عندهم من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتمل ما رأى عمر من أن أجل من قدم من أهل الذمة تاجر ثلاث لا يقيم فيها بعد ذلك لرايت أن لا يصلحوا بدخولها بكل حال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يتخذ ذي شيا من الحجاز دارا ولا يصلح على دخوله الا اجتازا ان صولح « أخبرنا يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب (١) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا أذن لهم أن يدخلوا الحجاز فذهب لهم به مال أو عرض لهم به شغل قيل لهم وكلاهما من شتم من المسلمين واخرجوا ولا يقيمون بها أكثر من ثلاث وأمانة فلا يدخل الحرم أحد منهم بحال أبدا كان لهم بها مال أو لم يكن وان غفل عن رجل منهم فدخلها فرض أخرج مريضا ومات أخرج ميتا ولم يدفن بها وان مات منهم ميت بغير مكة دفن حيث يموت أو مرض فكان لا يطبق أن يحمل الا تلف عليه أو زاد في مرضه ترك حتى يطبق الجمل ثم يحمل قال وان صالح الامام أحد من أهل الذمة على شيء يأخذ منه في السنة منهم مما قلت لا يجوز الصلح عليه على أن يدفعوا اليه شيأ في قبض ما حمل عليهم فلا يرده منه شيأ لانه قد وفي له بما كان ينهونه وان علم بعد مضي نصف السنة بذهاب اليهم مكانه وأعلم أن صلحهم لا يجوز وقال ان رضيت صلحا يجوز جددته لكم وان لم ترضوه أخذت منكم ما وجب عليكم وهو نصف ما صلحتكم عليه في السنة لانه قد تم لكم ونبت اليكم وان كانوا صالحوا على أن سلفوه شيأ لستين رد عليهم ما صلحوه عليه الا قدر ما استحق بمقامهم وبذالهم ولم أعلم أحدا أجلى أحد من أهل الذمة من البين وقد كانت بهاتمة وليست بحجاز فلا يجلبهم أحد من البين ولا بأس أن يصلحهم على مقامهم بالبين فاما سائر البلدان ما خلا الحجاز فلا بأس أن يصلحوا على المقام بها فاذا وقع لذي حق بالحجاز وكل به ولم أحب أن يدخلها بحال ولا يدخلها المنفعة لاهلها ولا غير ذلك من أسباب الدخول كجارة يعطى منها شيأ ولا كراهية يكرهه مسلم ولا غير (٢) فان أمر باجلائه من موضع فقد يمنع من الموضع الذي أجلى منه وهذا اذا فعل فليس في النفس منه شيء واذا كان هذا هكذا فلا ينبغي أن يمنعوا ركوب بحر الحجاز وينعون المقام في سوا حله وكذلك ان كانت في بحر الحجاز خزانة ورجال تسكن منعوا سكنها لانهم من أرض الحجاز واذا دخل الحجاز منهم رجل في هذه الحالة فان كان تقدم اليه أذنب وأخرج وان لم يكن تقدم اليه لم يؤذنب وأخرج وان عاد أذنب وان مات منهم ميت في هذه الحالة بمكة أخرج منها وأخرج من الحرم فدفن في الحل ولا يدفن في الحرم بحال لان الله عز وجل قضى أن لا يقرب مشرك المسجد الحرام ولو أتت أخرج من الحرم ولو دفن بها بش ما لم يتقطع وان مات بالحجاز دفن بها وان

يكن موليا لانها قد تفضله قبل أربعة أشهر الا أن يريد أكثر من أربعة أشهر (قال المرتضى رحمه الله) هذا أولى بقوله لان أصله ان كل يمين منعت الجماع بكل حال أكثر من أربعة أشهر الا بان يبحث فهو مولى وقوله حتى يشاء فلان فليس بمولى حتى يموت فلان (قال المرتضى) وهذا مثل قوله حتى يقدم فلان أو يموت سواء في القياس وكذلك حتى تفضي ولذا اذا أمكن الضم في أربعة أشهر ولو قال حتى تجلب فليس بمولى (قال المرتضى) رحمه الله هذا مثل قوله حتى يقدم فلان أو يشاء فلان لانه قد يقدم ويشاء قبل أربعة أشهر فلا يكون موليا (قال المرتضى) رحمه الله عليه وأما قوله حتى يموت فهو مولى بكل حال كقوله

(١) قد بيض في الأصل لمتن الحديث (٢) وقوله فان أمر باجلائه الخ لعل المراد أن أمر باجلائه من الحجاز وهذا يتضمن المنع من الإقامة به وتأمل

مرض في الحرم أخرج فان مرض بالجهاز يهمل بالانحراج حتى يكون محتتملا للسفر فان احتمله أخرج قال وقد وصفت مقدمهم بالتجارات بالجهاز فيما يؤخذ منهم وأسأل الله التوفيق وأحب إلى أن لا يتركوا بالجهاز بحال التجارة ولا غيرها

(كم الجزية)

(قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وكان معقولا أن الجزية شيء يؤخذ في أوقات وكانت الجزية محتتملة للقليل والكثير (قال الشافعي) وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم المين عن الله عز وجل معنى ما أراد فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم جزية أهل اليمن دينار في كل سنة وأوقيته من المعافى وهي الثاب وكذلك روى أنه أخذ من أهل أيلة ومن نصارى مكة دينار عن كل انسان قال وأخذ الجزية من أهل نجران فيها كسوة ولا أدري ما غاية ما أخذ منهم وقد سمعت بعض أهل العلم من المسلمين ومن أهل الذمة من أهل نجران يذكر أن قيمة ما أخذ من كل واحد أكثر من دينار وأخذها من أكيدر ومن مجوس البحرين لا أدري كم غاية ما أخذ منهم ولم أعلم أحدا قط حتى عنه أنه أخذ من أحد أقل من دينار * أخبرنا إبراهيم ابن محمد قال أخبرني اسمعيل بن أبي حكيم عن عمر بن عبد العزيز أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن أن على كل انسان منكم دينارا أوقيته من المعافى يعني أهل الذمة منهم * أخبرني مطرف بن مازن وهشام بن يوسف باسناد لا أحفظه غير أنه حسن أن النبي صلى الله عليه وسلم فرض على أهل الذمة من أهل اليمن دينارا كل سنة قلت لمطرف بن مازن فانه يقال وعلى النساء أيضا فقال ليس أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ من النساء ثابا عندنا (قال الشافعي) وسألت محمد بن خالد وعبد الله بن عمرو بن مسلم وعدة من علماء أهل اليمن فكل حكى عن عدد مضوا قبلهم كلهم ثقة أن صلح النبي صلى الله عليه وسلم لهم كان لأهل ذمة اليمن على دينار كل سنة ولا يشتون أن النساء كن فيمن تؤخذ منه الجزية وقال عامتهم ولم يأخذ من زروعهم وقد كانت لهم الزروع ولا من مواشيهم شيئا علماء وقال لي بعضهم قد جاءنا بعض الولاة نفخس زروعهم أو أرادها فأنكر ذلك عليه وكل من وصفت أخبرني أن عامة ذمة أهل اليمن من جبر (قال الشافعي) سألت عددا كثيرا من ذمة أهل اليمن مفترقين في بلدان اليمن فكلهم أثبت لي لا يختلف قولهم أن معاذ أخذ منهم دينارا على كل بالغ وسما البالغ الحالم قالوا كان في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم مع معاذ أن على كل حالم دينارا * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن أبي الحويرث أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب على نصرائي بمكة يقال له موهب دينارا كل سنة وأن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب على نصارى أيلة ثلثمائة دينار كل سنة وأن يضفوا من مربيهم من المسلمين ثلاثا ولا يغشوا مسلما * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن أبي الحويرث أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب على نصارى أيلة ثلثمائة دينار كل سنة (قال الشافعي) فإذا دعا من يجوز أن تؤخذ منه الجزية إلى الجزية على ما يجوز وبذل دينارا عن نفسه كل سنة لم يجز للأمام الا قبوله منه وإن زاده على دينارا بلغت الزيادة قلت أو كثرت جاز للأمام أخذها منه لأن اشتراط النبي صلى الله عليه وسلم على نصارى أيلة في كل سنة دينار على كل واحد والضايفة زيادة على الدينار وسواء معسر الباقين من أهل الذمة وموسرهم بالغاما بلغ يسره لا نافع له أنه إذا صالح أهل اليمن وهم عدد كثير على دينار على المحتلم في كل سنة أن منهم المعسر فلم يضع عنه وأن فيهم الموسر فلم يزد عليه فن عرض دينارا موسرا كان أو معسرا قبل منه وإن عرض أقل منه لم يقبل منه لأن من صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعله صالح على أقل من دينار قال فالدینار أقل ما يقبل من أهل الذمة وعليه أن بذلوه قبوله منه عن كل واحد منهم وإن يزد ضايفة ولا شيء يعطيه من ماله فان صالح السلطان أحدا من يجوز أخذ الجزية منه وهو يقوى عليه على الأبد على أقل من دينار أو على أن يضع عن أعسر من أهل دينه الجزية أو على أن ينفق عليهم من بيت المال فالصالح فاسد وليس له أن

حتى أموت أنا وهو
كقوله والله لأطولن
أبدا فهو مول من حين
حلف (قال الشافعي)
رجه الله تعالى ولو
قال والله لأقربك أن
شئت فشاءت في المجلس
فهو مول قال والإيلاء
في الغضب والرضا سواء
لما تكون اليقين في
الغضب والرضا سواء
وقد أنزل الله تعالى
الإيلاء مطلقا ولو قال
والله لأقربك حتى
أخرجك من هذا البلد
لم يكن مولا لأنه قد
يقدر على أن يخرجها
فتلغ انقضاء الأربعة
الشهر ولا يجبر على
انحراجها

(باب الإيلاء من نسوة)

(قال الشافعي) رجحه
أنه تعالى ولو قال لأربع
نسوة والله لأقربك
فهو مول منهن كلهن
يوقف لكل واحدة
منهن فإذا أصاب واحدة
أو ثنتين خرجت من حكم

يأخذ من أحد منهم الاما صالحة عليه ان مضت مدة بعد الصلح توجب عليه بشرط شيئا وعليه ان يئذ
اليهم حتى يصلحوه صلحا جائزا وان صالحوه صلحا جائزا على دينار أو أكثر فأعسر واحد منهم بخزينة والاسطان
غريم من الغرماء ليس بأحق بماله من غرمائه ولا غرماؤه منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان فلسه
لأهل دينه قبل أن يحول الحول عليه ضرب مع غرمائه بحصة خزينة لما مضى عليه من الحول وان قضاء
الجزية دون غرمائه كان له مالم يستعد عليه غرماؤه أو بعضهم فاذا استعدى عليه بعضهم فليس له أن يأخذ
بخزينة دونهم لأن عليه حين استعدى عليه أن يقف ماله اذا أقر به أو ثبت عليه بينة فان لم يستعد عليه
كان له أخذ خزينة منهم دونهم لانه لم يثبت عليه حق عنده حين أخذ خزينة وان صالح أحد من أهل الذمة
على ما يجوز له فغالب الذي فله أخذ حقه من ماله وان كان غائبا اذا علم حياته وان لم يعلم حياته سأل وكيله
ومن يقوم بماله عن حياته فان قالوا مات وقف ماله وأخذ ما استحق فيه الى يوم يقولون مات فان قالوا حي
وقف ماله الا أن يعطوه متطوعين الجزية ولا يكون له أخذها من ماله وهو لا يعلم حياته الا أن يعطوه اياها
متطوعين أو يكون يعلم ورثته كلهم وأن لا وارث له غيرهم وأن يكونوا بالغين يجوز أمرهم في مالهم فيجوز
عليهم اقرارهم على أنفسهم لانه ان مات فهو مالهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان أخذ الجزية من
ماله لستين ثم ثبت عنده أنه مات قبلها مائة درهم مالم يستحق وكان عليه أن يحاص الغرماء فان كان ما يصيبه
اذا حصصهم في الجزية عليه أقل مما أخذهم عليهم وان كان ورثته بالغين جائز الأمر فقالوا مات أسس
وشهدشوداه مات عام أول فسأل الورثة الوالي أن يرد عليهم خزينة سنة لم يكن على الوالي أن يرد ما عليهم
لانهم يكذبون الشهود بسقوط الجزية عنه بالموت ولو جاء ناوارثان فصدق أحدهما بالشهود وكذبهم الآخر
فكانا كرجلين شهد لهما رجلان بمحقين فصدقهما أحدهما ولم يصدقهما الآخر فتجوز شهادة الذي
صدقهما وترد الذي كذبهما وكان على الامام أن يرد نصف الدينار على الوارث الذي صدق بالشهود ولا يرد
على الذي كذب بالشهود (قال الشافعي) وان أخذ الجزية من أحد من أهلها فافتقر كان الامام غريبا
من الغرماء ولم يكن له أن ينفق من مال الله عز وجل على فقير من أهل الذمة لان مال الله عز وجل ثلاثة أصناف
الصدقات فهي لأهلها الذين سمي الله عز وجل في سورة براءة والتي فلاؤه الذين سمي الله عز وجل في سورة
الحشر والغنمة فلاؤه الذين حضروها وأهل الجنس المسلمين في الأتفال وكل هؤلاء مسلم فحرام على الامام
والله تعالى أعلم أن يأخذ من حق أحد من المسلمين فيعطيه مسلما غيره فكيف يذمي لم يجعل الله تبارك وتعالى
له فيما أطول به على المسلمين نصيبا ألا ترى أن الذي منهم يموت فلا يكون له وارث فيكون ماله للمسلمين دون
أهل الذمة لان الله عز وجل أتم على المسلمين بخو يلهم مالم يكونوا يتخولونه قبل تخويلهم وبأموال المشركين
فيا وغنمة (قال الشافعي) ويروون أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل على نصارى أيلة جزية دينار على كل
انسان وضيافة من مزرهم من المسلمين وتلك زيادة على الدينار (قال الشافعي) فان بذل أهل الذمة أكثر من
دينار بالغام بلغ كان الازد يادأ حب الي ولم يحرم على الامام مما زادوه شيئا وقد صالح عمر أهل الشام على أربعة
دنانير وضيافة أخبرنا مالك عن نافع عن أسلم مولى عمر بن الخطاب أن عمر بن الخطاب ضرب الجزية على
أهل الذهب أربعة دنانير ومع ذلك أرزاق المسلمين وضيافة ثلاثة أيام (قال الشافعي) وقد روي أن عمر ضرب
على أهل الورق ثمانية وأربعين وعلى أهل اليسر وعلى أهل الأوساط أربعة وعشرين وعلى من دونهم
اثنى عشر درهما وهذا في الدرهم أشبه بمذهب عمر بأنه عدل الدراهم في الدية اثنى عشر درهما دينار
أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي اسحق عن حارثة بن مضمر أن عمر بن الخطاب فرض على أهل السواد وضيافة
يوم ويلة فن حبسه مرض أو مطر أنفق من ماله (قال الشافعي) وحديث أسلم وضيافة ثلاثة أيام أشبه لان

الايلاء وبوقف الباقيتين
حتى ينيها أو يطلق ولا
حنت عليه حتى يصيب
الارباع الاثني حلف
عليهن كلهن ولو يطلق
منهن اثلاثا كان موليها
من الباقية لانه لو جاءها
والاثني طلق حنت ولو
مات احداهن سقط
عنه الايلاء لانه يجامع
البواقي ولا يحنث (قال
المرزني) اصل قوله ان كل
عين منعت الجماع بكل
حال فهو بها مول وقد
زعم أنه مول من الرابعة
الباقية ولو وطئها
وحدها مات فكيف
يكون منها موليا ثم بين
ذلك بقوله لو مات
احدها سقط عنه
الايلاء والقياس أنه
لا ايلاء عليه حتى يطأ
ثلاثا يكون موليها من
الرابعة لأنه لا يقدر أن
يطأها الا حنث وهذا
بقوله أولى (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى ولو كان
قال والله لا أقرب واحدة
مكن وهو يريد

رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل الضيافة ثلاثاً وقد يكون جعلها على قوم ثلاثاً وعلى قوم يوماً وليلة ولم يجعل على آخرين ضيافة كما يختلف صلحهم فلا يرد بعض الحديث بعضاً

﴿ بلاد العنوة ﴾

(قال الشافعي) وإذا ظهر الإمام على بلاد أهل الحرب ونفى عنهم أهلها وأظهر على بلاد وقهر أهلها ولم يكن بين بلاد الحرب التي ظهر عليها وبين بلاد الإسلام مشرك أو كان بينه وبينهم مشركون لا يمنعون أهل الحرب الذين ظهر وأعلى بلادهم وكان قاهر المن بقي محصوراً ومنظره وإن لم يكن محصوراً فأسأله أولئك من العدو أن يدع لهم أموالهم على شيء يأخذ منهم فيها أو منها قل أو أكثر لم يكن ذلك له لانه قد صارت بلاد المسلمين ومملكتهم ولم يجزله الاقسمة بين أظهرهم كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر فإنه ظهر عليها وهو في عدد المشركين من أهلها أكثر منهم وقربها مشركون من العرب غير يهود وقد أرادوا منعهم منه فلما بان له أنه قاهر قسم أموالهم كما يقسم ما حرقى بلاد المسلمين ونجسها وسألوهم متحصنون منه لهم شوكه ثابتة أن يؤمنهم ولا يسي درارهم فأعطاهم ذلك لأنه لم يظهر على الحصون ومن فيها فمهلكها المسلمون ولم يعطهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك فيما ظهر عليه من الأموال اذ رأى أن لاقوة بهم على أن يبرزوا عن الحصون لمنع الأموال وكذلك لم يعطهم ذلك في حصن ظهر فيه بصفية بنت حني وأختها وصارت في يديه لانه ظهر عليه كما ظهر على الأموال ولم يكن لهم قوة على منعه إياه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا كل ما ظهر عليه من قليل أموال المشركين أو كثيره أرض أو دار أو غيره لا يختلف لأنه غنيمه وحكم الله عز وجل في الغنيمه أن تخمس وقد بين رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الأربعة الأجزاء من أوجب عليها بالخيول والركاب وإن ظهر المسلمون على طرف من أطراف المشركين حتى يكون بهم قوة على منعه من المشركين وإن لم ينالوا المشركين فهو بلد عنوة يجب عليه قسمه وقسم أربعة أنجاسه بين من أوجب عليه بخيل وركاب إن كان فيه عماره أو كانت لأرضه قيمة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكل ما وصفت أنه يجب قسمه فإن تركه الإمام ولم يقسمه فوقفه المسلمون أو تركه لاهله رد حكم الإمام فيه لانه مخالف للكتاب ثم السنة معاً فإن قيل فإن ذكر ذلك في الكتاب قبل قال الله عز وجل واعلموا أن غنيمتكم من شيء فإن لله نجه وللرسول الآية وقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم الأربعة الأجزاء على من أوجب عليه بالخيول والركاب من كل ما أوجب عليه من أرض أو عماره أو مال وإن تركها لاهلها اتبع أهلها بجميع ما كان في أيديهم من غلتها فاستخرج من أيديهم وجعل أجر مثلهم فيما قاموا عليه فيها وكان لاهلها أن يتبعوا الإمام بكل ما فات فيها لانها أموالهم أناتها قال فإن ظهر الإمام على بلاد عنوة فخمسمائة سأل أهل الأربعة الأجزاء ترك حقوقهم منها فأعطوه ذلك طيبة به أنفسهم فله قبوله إن أعطوه إياه بضعه حيث يرى فإن تركه كالوقوف على المسلمين فلا بأس أن يقبله من أهله وغير أهله عما يجوز للرجل أن يقبل به أرضه وأحسب عمر بن الخطاب إن كان صنع هذا في شيء من بلاد العنوة أنما استطاب أنفس أهلها عنها فصنع ما وصفت فيها كما استطاب النبي صلى الله عليه وسلم أنفس من صار في يديه سبي هوازن بخنن فن طلب نفسها رده ومن لم يطلب نفسها لم يكرهه على أخذ ما في يديه

﴿ بلاد أهل الصلح ﴾

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى فإذا غزا الإمام قوماً فلم يظهر عليهم حتى عرضوا

كلهن فهو مول يوقف
لهن فأي واحدة
ما أصاب منهن خرج من
الايلاء في البواقي لأنه
حنث باصا به الواحدة
فاذا حنث مرة لم يعد
الحنث بأيلة ثانية

﴿ باب على من يجب
التأقيت في الأيلاء ومن
يسقط عنه ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله
تعالى ولا تعرض للولي
ولا لأمر أنه حتى تطلب
الوقف بعد أربعة أشهر
فاما أن ينفي وأما أن
يطلق ولو عفت ذلك ثم
طلبت كان ذلك لها لانها
تركت ما لم يجب لها في
حال دون حال وليس ذلك
لسيد الأمة ولا ولي
معتوه ومن حلف
على أربعة أشهر فلا
ايلاء عليه لانها تنقضي
وهو خارج من البيعة
ولو حلف بطلاق امرأته
لا يقرب امرأته أخرى
ثم بانث منه ثم نكحها
فهو مول (قال المزني)

عليه الصلح على شئ من أرضهم أو شئ يؤدونه عن أرضهم فيه ما هو أكثر من الجزية أو مثل الجزية فان كانوا ممن تؤخذ منهم الجزية وأعطوه ذلك على أن يجري عليهم الحكم فعليه أن يقبله منهم وليس له قبوله منهم الا على أن يجري عليهم الحكم وإذا قبله كتب بينه وبينهم كتابا بالشروط بينهم وأصحابهم به من جاء بعده وهذه الارض مملوكة لاهلها الذين صالحوا عليها على ما صالحوا على أن يؤدوا عنها شأيا فهي مملوكة لهم على ذلك وان هم صالحوه على أن المسلمين من رقة الارض شأيا فان المسلمين شركاؤهم في رقاب أرضهم بما صالحوه عليه وان صالحوا على أن الارض لهم وعليهم أن يؤدوا كذا من الخنطة أو يؤدوا من كل ما زرعوا في الارض كذا من الخنطة لم يجز حتى يستين فيه ما وصفت فمن صالح على صدقة ماله وإذا صالحوه على أن الارض كلها للشركين فلا بأس أن يصالحهم على ذلك ويجعلوا عليهم خراجا معلوما ما شئ يسمى يضمنونه في أموالهم كالجزية وما شئ يسمى يؤدى عن كل زرع من الارض كذا من الخنطة أو غير هذا إذا كان ذلك إذا جمع مثل الجزية أو أكثر ولا خير في أن يصالحوه على أن الارض كلها للشركين وأنهم ان زرعوا شأيا من الارض فللمسلمين من كل جريب أو فدان زرعهم مكية معلومة أو جزء معلوم لأنهم قد يزعمون فلا يثبت أو يقل أو يكثر أو لا يزعمون ولا يكونون حينئذ صالحوه على جزية معلومة ولا أمر يحيط العلم انه يأتي كافل الجزية أو يجاوز ذلك * وأهل الصلح أحرار ان لم يظهر عليهم ولهم بلادهم الاما أعطوهم منها * وعلى الامام أن يخمس ما صالحوا عليه في دفع خمسة الى أهله وأربعة أنجاسه الى أهل النبي * فان لم يفعل ضمن في ماله ما استهلك عليهم منه كما وصفت في بلاد العنوة وعلى الامام أن يمنع أهل العنوة والصلح لأنهم أهل جزية كما وصفت يمنع أهل الجزية

(الفرق بين نكاح من تؤخذ منه الجزية وتوكل ذبايحهم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى حكم الله عز وجل في المشركين حكما أن يقاتل أهل الاوثان حتى يسلموا وأهل الكتاب حتى يعطوا الجزية أو يسلموا قال وأحل الله عز وجل نساء أهل الكتاب وطعامهم فقيل طعامهم ذبايحهم فاحتمل احلال الله نكاح نساء أهل الكتاب وطعامهم كل أهل الكتاب وكل من دان دينهم واحتمل أن يكون أراد بذلك بعض أهل الكتاب دون بعض فكانت دلالة ما يرى عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم ما لا أعلم فيه مخالفا انه أراد أهل التوراة والانجيل من بني اسرائيل دون المجوس فكان في ذلك دلالة على أن بني اسرائيل المرادون باحلال النساء والذبايح والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم أعلم مخالفا في أن لا تنكح نساء المجوس ولا توكل ذبايحهم فلما دل الاجماع على أن حكم أهل الكتاب حكمان وأن منهم من تنكح نسائه وتوكل ذبايحهم ومنهم من لا تنكح نسائه ولا توكل ذبايحهم وذكر الله عز وجل نعمته على بني اسرائيل في غير موضع من كتابه وما آتاهم دون غيرهم من أهل دهرهم كان من داني دين بني اسرائيل قبل الاسلام من غير بني اسرائيل في غير معنى من بني اسرائيل أن ينكح لانه لا يقع عليهم أهل الكتاب بأن آباءهم كانوا غير أهل الكتاب ومن غير نسب بني اسرائيل فلم يكونوا أهل كتاب الا بمعنى لأهل كتاب مطلق فلم يجز والله تعالى أعلم أن ينكح نساء أحد من العرب والجمع غير بني اسرائيل دان دين اليهود والنصارى بحال أخبرنا ابراهيم بن محمد عن عبد الله بن دينار عن سعد الجاردي وعبد الله بن سعيد مولى عمر بن الخطاب أن عمر بن الخطاب قال ما نصارى العرب بأهل كتاب وما يحل لنا ذبايحهم وما آتاهم من الله حتى يسلموا أو أضرب أعناقهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فمن كان من بني اسرائيل يدين دين اليهود والنصارى نكح نسائه وأكل ذبايحهم ومن نكح نسائه فسي منهم أحد وطى بالملك ومن دان دين بني اسرائيل

رحمه الله وقال في موضع آخر لو أني منها ثم طلقها فانقضت عدتها من نكحها نكاحا جديدا وسقط عنه حكم الابلاء وانما يسقط عنه حكم الابلاء لانها صارت في حال لو طلقها لم يقع طلاقه عليها ولو جاز أن تبين امرأه المولى حتى تصير ملكا لنفسها منه ثم ينكحها فيعود حكم الابلاء ما جاز هذا بعد ثلاث و زوج غيره لان العين فاقعة بعينها في امرأتها بعينها يكفران أساسها كما كانت فاقعة قبل التزويج وهكذا الظاهر مثل الابلاء ولو إلى من امرأته الامسة ثم اشتراها فخرجت من ملكه ثم تزوجها أو العبد من حرة ثم اشتريته فزوجه لم يعد الابلاء لانفساخ النكاح (قال المزني) رحمه الله هذا كله أشبه بأصله لان نكاح أو ملك حدث لم يعمل فيه الا قول وابلاء

من غيرهم لم تنكح نسائه ولم تؤكل ذبيحته ولم تؤطأ أمته واذا لم تنكح نسائهم ولم تؤطأ أمتهم ملك المين
(١) لم تنكح منهم امرأة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان كان الصابون والسامرة من بني اسرائيل ودانوا
دين اليهود والنصارى فلا صل للتوراة ولا صل للانجيل نكحت نسائهم وأكلت ذبائحهم وان خالفوهم في فرع
من دينهم لانهم فروع قد يختلفون بينهم وان خالفوهم في أصل التوراة لم تؤكل ذبائحهم ولم تنكح نسائهم
(قال الشافعي) وكل من كان من بني اسرائيل تؤكل ذبائحهم وتنكح نسائهم بدينه اليهودية والنصرانية
حل ذلك منه حينما كان محارباً ومهادناً ومعطياً للجزية لافرق بين ذلك غير أني أكره للرجل النكاح ببلاد
الحرب خوف الفتنة والسبأ عليه وعلى ولده من غير أن يكون محرماً والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى ومن ارتد من نساء اليهود إلى النصرانية أو من نساء النصارى إلى اليهودية أو رجلاه لم يقر وأعلى
الجزية ولم ينكح من ارتد عن أصل دين آبائه وكذلك إذا ارتدوا إلى محوسية أو غيرها من الشرك لأنه إنما أخذ
منهم على الإقرار على دينهم فإذا بدلوه بغير الاسلام حالت حالهم عما أخذوا من أخذ الجزية منهم عليه وأبج من
طعامهم ونسائهم

(تبدل أهل الجزية دينهم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل ما بنى عليه أن الجزية لا تقبل من
أحدان دين كتابي إلا أن يكون أباً أو هو أو أحد ذلك الدين قبل نزول القرآن وتقبل من كل من ثبت على
دينه ودين آبائه قبل نزول القرآن ما ثبتوا على الأديان التي أخذت الجزية منهم عليها فان بدل يهودي دينه
بنصرانية أو مجوسية أو نصراني دينه مجوسية أو بدل مجوسي دينه بنصرانية أو أتقل أحد منهم من دينه إلى غير
دينه من الكفر عما وصف أو التعطيل أو غيره لم يقتل لأنه إنما يقتل من بدل دين الحق وهو الاسلام وقيل ان
رجعت إلى دينك أخذنا منك الجزية وان أسلمت طرحتها عنك فيما يستقبل وتأخذنا منك حصة الجزية التي
لزمناك إلى ان أسلمت أو بدلت وإذا بدلت بغير الاسلام نبذنا إليك ونفيناك عن بلاد الاسلام لان بلاد الاسلام
لا تكون دار مقام لأحد الا مسلم أو معاهد ولا يجوز أن تأخذنا الجزية على غير الدين الذي أخذت منك أولاً
عليه ولو أجزأ هذا أجزأ أن لا يفتقر وثني اليوم أو يهوداً ويتعجب فتأخذنا الجزية فيترك قتال الذين كفروا
حتى يسلموا وانما أذن الله عز وجل بأخذ الجزية منهم على ما ذابوا به قبل محمد صلى الله عليه وسلم وذلك خلاف
ما أحذوا من الدين بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كان له مال بالجزائر فيل وكل به ولم يترك يقيم الانلانا
وان كان له بغير الجزاء لم يترك يقيم في بلاد الاسلام الا بقدر ما يجمع ماله فان أبطأ فأكثروا يؤجل إلى الخروج
من بلاد الاسلام أربعة أشهر لأنه أكرمته جعلها الله تعالى لغير الذميين من المشركين وأكرمته جعلها
رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم قال الله تبارك وتعالى براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين
« قرأ الربيع » إلى غير معجزى الله فأجلهم النبي صلى الله عليه وسلم ما أجلهم الله من أربعة أشهر (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا الحق بدار الحرب فعلينا أن نؤذي إليه ماله وليس لنا أن نغنيه برده عن شرك
إلى شرك لما سبق من الأمان له فان كانت له زوجة وولد كبار وصغار لم يبدلوا أديانهم أقرت الزوجة والولد
الكبار والصغار في بلاد الاسلام وأخذ من ولده الرجال الجزية وان ماتت زوجته وأم ولده ولم تبدل دينها
وهي على دين يؤخذ من أهل الجزية أقر ولدها الصغار وان كانت بدلت دينها وهي حية معه أو بدلت ثم ماتت
أو كانت وثنية وله ولد صغار منها فقيم قولان أحدهما أن يخرجهم عنه لانه لانه لا يمتنع ولا مهم بقرون بها
في بلاد الاسلام والثاني لا يخرجون لما سبق لهم من الذمة وان بدلوا هم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وإذا قلت في زوجته وولده الصغار وجار يته وعبد ومكاتبه ومدبره أقره في بلاد الاسلام فأراد اخرجهم
وكرهه فليس ذلك له وأمره فحين يحوز له بيعه من رقيقه أن يوكله به أو يبيعه وأوقف ماله ان وجدت له

(١) قوله لم تنكح منهم امرأة كذا في النسخ ولعله لم تؤكل ذبيحتهم فأمل

ونظما يحدث فالقياس
أن كل حكم يكون في
ملك إذا زال ذلك الملك
زال ما فيه من الحكم
فإذا زال نكاحه
فبانت منه امرأته زال
حكم الإبلاء عنه في معناه
(قال الشافعي) والإبلاء
بين لوقت فالمرء والعبد
فيها سواء ألا ترى أن
أجل العبد وأجل الحر
العنين سنة ولو قالت قد
انقضت الأربعة
الأشهر وقال لم تنقض
فالقول قوله مع عينه
وعليها البينة ولو ألى
من مطلقه ملك رجعتها
كان موليا من حين
يرجعها ولو لم يملك
رجعتها لم يكن موليا
والإبلاء من كل زوجة
حره وأمة ومسلمة وذمية
سواء

(الوقف من كتاب
الإبلاء ومن الأملاء
على مسائل ابن القاسم
والأملاء على مسائل
مالك)

(قال الشافعي) رحمه

وأشهد عليه أنه ملكه النفقة على أولاده الصغار وزوجته ومن تازمه النفقة عليه وإن لم أجده شيئاً فلا ينشأ له وقف ونفقه بكل حال عن بلاد الإسلام إن لم يسلم أو يرجع إلى دينه الذي أخذت عليه منه الجزية وإذا مات قبل إخراجهم ورثت ماله من كان يرثه قبل أن يبدل دينه لأن الكفر كله ملة واحدة ويورث الوثنى الكتابي والمجوسى وبعض الكتابيين بعضاً وإن اختلفوا كما الإسلام ملة

(جماع الوفاء بالنذر والعهد ونقضه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى جماع الوفاء بالنذر والعهد كل من يمين أو غيرهما في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود وفي قوله تعالى يوفون بالنذر ويخافون يوماً كان شره مستطيراً وقد ذكر الله عز وجل الوفاء بالعقود بالإيمان في غير آية من كتابه منها قوله عز وجل وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعدتوكيدها قرأ الربيع الآية وقوله يوفون بعهد الله ولا ينقضون الميثاق مع ما ذكر به الوفاء بالعهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا من سعة لسان العرب الذي خوطبته وظاهر عام على كل عقد ويشبه والله تعالى أعلم أن يكون أراد الله عز وجل أن يوفي بكل عند نذر إذا كانت في العقد طاعة ولم يكن فيما أمر بالوفاء منها معصية فإن قال قائل ما دل على ما وصفت والأمرفيه كله مطلق ومن أين كان لأحد أن ينقض عهداً بكل حال قيل الكتاب ثم السنة صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم قرىشاً بالحديبية على أن يرد من جاء منهم فأئزله الله تبارك وتعالى في امرأة جاءته منهم مسلمة إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهن ففرض الله عز وجل عليهم أن لا ترد النساء وقد أعطوهن ردم من جاء منهم وهن منهن فحين رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمر الله عز وجل وعاهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قوم من المشركين فأئزله الله عز وجل عليه براءته من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين الآية وأنزل كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله إلا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقض شيئاً الآية فإن قال قائل كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم صالح أهل الحديبية ومن صالح من المشركين قيل كان صلحهم طاعة لله إيماناً من أمر الله عز وجل بما صنع نصاً وإما أن يكون الله تبارك وتعالى جعل له أن يعقل لمن رأى عماراً ثم أنزل قضاء عليه فصار إلى قضاء الله جل ثناؤه ونسخ رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله بقله بأمر الله وكل كان لله طاعة في وقته فإن قال قائل وهل لأحد أن يعقد عقداً منسوخاً ثم يفسخه قيل له ليس له أن يبتدئ عقداً منسوخاً وإن كان ابتداء فعله أن ينقضه كما ليس له أن يصلي إلى بيت المقدس ثم يصلي إلى الكعبة لأن قبلته بيت المقدس قد نسخت ومن صلى إلى بيت المقدس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل نسختها فهو مطيع لله عز وجل كالطاعة له حين صلى إلى الكعبة وذلك أن قبلته بيت المقدس كانت طاعة لله قبل أن تنسخ ومعصية بعدما نسخت فلما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم تناهت فرائض الله عز وجل فلا يزال فيها ولا ينقص منها فمن عمل منها منسوخاً بعد علمه فهو عاص وعليه أن يرجع عن المعصية وهذا فرق بين نبي الله وبين من بعده من الولاة في النسخ والمنسوخ وفي كل ما وصفت دلالة على أن ليس للإمام أن يعقد عقداً غير مباح له وعلى أن عليه إذا عقده أن يفسخه ثم تكون طاعة الله في نقضه فإن قيل فما يشبه هذا قيل له هذا مثل ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نذر أن يطبع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه وأسر المشركون أمراً من الأنصار وأخذوا ناقة النبي صلى الله عليه وسلم فأنطلقت الأنصارية على ناقة النبي صلى الله عليه وسلم فنذرت أن نجها الله عز وجل عليها أن تضرها فذكر ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تذرفي معصية ولا فميا لا يهلك ابن آدم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يعني والله تعالى أعلم لا تذرفي به فلما دلت السنة على إبطال النذر فيما يخالف المباح من طاعة الله عز وجل دل على إبطاله العقود في خلاف ما يباح من طاعة الله جل وعز

الله تعالى إذا مضت
الأربعة الأشهر للولي
وقف وقيل له إن فئت
والانطلق والغنية الجماع
الامن عنذ فيني
بالسان ما كان العذر
فأما فيخرج بذلك من
الضرار ولو جامع في
الأربعة الأشهر خرج
من حكم الإيلاء وكفر
عن يمينه ولو قال أجلي
في الجماع لم أؤجله أكثر
من يوم فإن جامع خرج
من حكم الإيلاء وعليه
الحنث في يمينه ولا يمين
أن أؤجله ثلاثاً ولو قاله
قائل كان مذنباً فإن
طلق والاطلاق عليه
السلطان واحدة (قال
الزبي) رحمه الله تعالى
قد قطع بأنه يحجر مكانه
فأما أن ينهى وأما أن
يطلق وهذا بالقياس
أولى والتأقيت لا يجب
الاجتزاع لازم وكذا قال
في استنابة المرتد مكانه
نأن تاب والقتل فكان
أصح من قوله ثلاثاً
(قال) وإنما قلست

الآثرى أن بحر الناقة لم يكن معصية لو كانت لها قبل كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فنذرت نحرها كان نحرها معصية بغير إذن مالكها فبطل عنها عقد النذر وقال الله تبارك وتعالى في الأيمان لا يؤاخذكم الله بالألف في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته اطعام عشرة مساكين وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على عين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه فأعلم أن طاعة الله عز وجل أن لا يفي باليمين إذا رأى غيرها خيرا منها وأن يكفر بما فرض الله عز وجل من الكفارة وكل هذا يدل على أنه اعماق في بكل عهد نذر وعهد مسلم أو مشرك كان مباحا لا معصية لله عز وجل فيه فأما ما فيه لله معصية فطاعة الله تبارك وتعالى في نقضه إذا مضى ولا ينبغي للإمام أن يعقده

(ب) (ج) (د) (هـ) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى واتخاذنا من قوم خيانة فأنبذ إليهم على سواء إن الله لا يحب الخائنين (قال الشافعي) نزلت في أهل هذنة بلغ النبي صلى الله عليه وسلم عنهم شيء استدل به على خيانتهم (قال الشافعي) فإذا جاءت دلالة على أن لم يوف أهل هذنة بجميع ما هادنهم عليه فله أن ينبذ إليهم ومن قلته أن ينبذ إليه فعليه أن يلحقه بما منه ثم له أن يحارب من لا هذنة له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن قال الإمام أخاف خيانة قوم ولا دلالة له على خيانتهم من خبر ولا عيان فليس له والله تعالى أعلم نقض مدتهم إذا كانت صحيحة لان معقولا أن الخوف من خيانتهم الذي يجوز به التنبذ إليهم لا يكون الا بدلالة على الخوف (١) الآثرى أنه لو لم يكن بما يخطر على القلوب قبل العقولهم ومعه وبعد من أن يخطر عليها أن يخونوا فإن قال قائل فإيشبهه قبل قول الله عز وجل واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع فكان معلوما أن الرجل إذا عقد على المرأة النكاح ولم يرها فقد يخطر على باله أن تنشز منه بلا دلالة ومعقولا عنده إذا أمر بالعتلة والهجر والضرب لم يؤمر به الا عند دلالة النشوز وما يجوز به من يعلمها ما يبيع له فيها

(ب) (نقض العهد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وادع الإمام قوما مئة أو أخذ الجزية من قوم فكان الذي عقد الموادة والجزية عليهم رجلا أو رجلا منهم لم نلزمهم حتى نعلم أن من بقي منهم قد أقر بذلك ورضيه وإذا كان ذلك فليس لأحد من المسلمين أن يتناول لهم ما لا ودا فما فعل حكم عليه بما استهلك ما كانوا مستقيمين وإذا نقض الذين عقدوا الصلح عليهم أو نقضت منهم جماعة بين أظهرهم فلم يخالفوا الناقض بقول أو فعل ظاهر قبل أن يأتوا الإمام أو يعتزلوا بلادهم ورساوا إلى الإمام أنا على صلحنا أو يكون الذين نقضوا خرجوا إلى قتال المسلمين أو أهل ذمة المسلمين فيعينون المقاتلين أو يعينون على من قاتلهم منهم فلا إمام أن يغزوهم فإذا فعل فلم يخرج منهم إلى الإمام خارج مما فعله جماعة فلا إمام قتل مقاتلتهم وسبي ذرارهم وغنيمه أموالهم كانوا في وسط دار الإسلام أو في بلاد العدو وهكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى قرية فلة عقد عليهم صاحبهم الصلح بالمهادنة فنقض ولم يفرقوه فصار إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في عقودهم وهي معه بطرف المدينة فقتل مقاتلتهم وسبي ذرارهم وغنم أموالهم وليس كلهم اشترك في المعونة على النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ولكن كلهم لزم حصته فلم يفارق الغادرين منهم الا نفر فخص ذلك دماءهم وأحرز عليهم وكذلك أن نقض رجل منهم فقاتل كان للإمام قتال جماعتهم كما كان يقاتلهم قبل الهدنة فدان على خراعة وهم في عقد النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة نفر من قريش فشهدوا قتالهم فغزا النبي صلى الله عليه وسلم قريشا عام الفتح بقدر النفر الثلاثة (٢) وترك الباقيون معونة خراعة فإن خرج منهم خارج بعد مسير الإمام

(١) قوله الآثرى إلى قوله أن يخونوا كذا في النسخ ولعل الأصل الآثرى أي النبذ يمكن بما يخطر على القلوب قبل العقولهم ومعه فلا يكون بعد من أن الخ وفعله وترك الباقيون عطف على أعان وتأمل

السلطان أن يطلق عليه واحدة لانه ثان على المولى أن ينيء أو يطلق إذا كان لا يقدر على الفيضة الابنه فاذا امتنع قدر على الطلاق عنه وزنه حكم الطلاق كما يأخذ منه كل شيء وجب عليه اذا امتنع من أن يعطيه (وقال في القديم) فيها قولان (١) أحدهما وهو أحبهما إليه والثاني يضيق عليه بالمسح حتى ينيء أو يطلق لان الطلاق لا يكون الا منه (قال المزني) رحمه الله تعالى ليس الثاني بشيء وما علمت أحدا قاله (قال الشافعي) رحمه الله ويقال للذي فله بلسانه من عذرانا أمكنك أن نصيبها وقضائك فان أصبتها والافرقنا بينك

(١) قوله أحدهما وهو أحبهما الخ كذا في الأصل ولعله أحدهما يطلق عليه وهو أحبهما الخ تأمل كتبه معصمه

والمسلمين اليهم الى المسلمين مسلما أحرز له الاسلام ماله ونفسه وصغار ذريته وان خرج منهم خارج فقال أنا على الهدنة التي كانت وكانوا أهل هدنة لأهل جزية وذكر أنه لم يكن ممن غدر ولا أعان قبل قوله إذا لم يعلم الامام غير ما قال فان علم الامام غير ما قال نبذ اليه وردته الى مأمنه ثم قاتله وسي ذريته وغنم ماله ان لم يسلم أو يعط الجزية ان كان من أهلها فان لم يعلم غير قوله وظهر منه ما يدل على خيانتته وخبرته أو خوف ذلك منه نبذ اليه الامام وأحققه بما آمنه ثم قاتله لقول الله عز وجل واما تخافون من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى نزلت والله تعالى أعلم في قوم أهل مهادة لأهل جزية وسواء ما وصفت فبين توخضهم الجزية أو لا توخذ إلا أن من لا توخذهم الجزية اذا عرض الجزية لم يكن للامام أخذها منه على الابد وأخذها منه الى مدة قال وان أهل الجزية ليخالفون غير أهل الجزية في أن يخاف الامام غدر أهل الجزية فلا يكون له أن ينبذ اليهم بالخوف والدلالة كما نبذ الى غير أهل الجزية حتى يتكشفوا بالغدر أو الامتناع من الجزية أو الحكم وإذا كان أهل الهدنة ممن يجوز أن تؤخذ منهم الجزية تخيف خيانتهم نبذ اليهم لأن قالوا نعطي الجزية على أن يجري علينا الحكم لم يكن للامام الا قبولها منهم وللا مان أن يغزوا من غدر من ذي هدنة أو جزية يغير عليهم ليلانها راءوسهم اذا ظهر الغدر والامتناع منهم فان تمزوا أو يخالفهم قوم فأنظروا الوفاء وأظهر قوم الامتناع كان له غزوهم ولم يكن له الا غارة على جماعتهم وإذا قاربهم دعا أهل الوفاء الى الخروج وان خرجوا وفي لهم وقتل من بقي منهم فان لم يقدر واعلى الخروج كان له قتل الجماعة ويتوق أهل الوفاء فان قتل منهم أحد لم يكن فيه عقل ولا قود لانه بين المشركين واذا ظهر عليهم ترك أهل الوفاء فلا يغتم لهم مالا ولا يسفك لهم دما واذا اختلفوا فظهر عليهم فادعى كل أنه لم يغدر وقد كانت منهم طائفة اعتزلت أسلحتهم عن كل من شك فيه فلم يقتله ولم يسبذ يته ولم يغنم ماله وقتل وسي ذرية من علم أنه غدر وغنم ماله

(ما أحدث الذين نقضوا العهد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا وادع الامام قوما فأناروا على قوم موادعين أو أهل ذمة أو مسلمين فقتلوا أو أخذوا أموالهم قبل أن يظهر وانقض الصلح فلا مان غزوهم وقتلهم وسبواهم واذا ظهر عليهم أنهم من أهل ذمة أو مسلمين فقتلوا أو أخذوا أموالهم قبل أن يظهر وانقض الصلح فلا مان غزوهم وقتلهم وضمنان قال وان نقضوا العهد أو ذنوا الامام بحرب أو أظهر وانقض العهد وان لم يؤذوا الامام بحرب الا أنهم قد أظهروا الامتناع في ناحيتهم ثم أنجروا أو أغر عليهم فقتلوا أو جرحوا وأخذوا المال حوروا وسبوا وقتلوا فان ظهر عليهم ففيها قولان أحدهما لا يكون عليهم قود في دم ولا جرح وأخذ منهم ما وجد عندهم من مال بعينه ولم يضمنوا ما هلك من المال (١) ومن قال هذا قال انما فرقت بين هذا وقد حكم الله عز وجل بين المؤمنين بالقود وزعت أنك تحكم بين المعاهدين به ويجري على المعاهدين ما يجري على المؤمنين قلت استدلالا بالسنة في أهل الحرب وقياسا عليهم ثم ما لم أعلم فيه مخالفا فان قال فابن قتيل وحشي جزية بن عبد المطلب يوم أحد وحشي مشرك وقتل غير واحد من قريش غير واحد من المسلمين ثم أسلم بعض من قتل فلم يجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم على قاتل منهم قودا وأحسب ذلك لقول الله عز وجل قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف يقال نزلت في المحاربين من المشركين فكان المحاربون من المشركين خارجين من هذا الحكم وما وصفت من دلالة السنة ثم أسلم طليحة وغيره ثم ارتدوا وقتل طليحة وأخوه ثابت بن

وبنها ولو كانت حائضا أو أحرمت مكانها بآذنه أو بغير آذنه فلم يأمرها بالحل لم يكن عليه سبيل حتى يمكن جاعها أو تحلل أصابها (قال) وإذا كان المنع من قبله كان عليه أن ينفى في جماع أو في معذور وفي الحبس باللسان وقال في موضع آخر إذا آلى حبس استوفقت به أربعة أشهر متتابعة (قال المزني رحمه الله) الحبس والمرض عندي سواء لانه ممنوع بهما فإذا حبست عليه في المرض وكان يعجز عن الجماع بكل حال أجل السولي كان المحبوس الذي يمكنه أن تأنيه في حبسه فيصيبها بذلك أولاد (وقال) في موضعين ولو كان بينه وبينها مسيرة أشهر وطلبه وكيلها بما يلزمه لها أمرناه أن ينفى بلسانه والمسير اليها كما يمكنه

(١) قوله ومن قال هذا الخ كذا في الأصل الذي بينا ولا تخلو العبارة من تحريف ولعل الأظهر أن قال قاتل لم فرقت لحرر كتبه معجمه

أفرم وعكاشته من حصن بعدما أظهر طليحة وأخوه الشره فصار من أهل الحرب والامتناع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ورحمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يهوديين مواعدين زنيابان جاؤوه ونزل عليه فان جاؤك فاحكم بينهم عما أنزل الله فلم يجز إلا أن يحكم على كل ذي وموادة في مال مسلم ومعهاد أصابه بما أصاب مالم يصير إلى اظهار المحاربة فاذا صار اليهم يحكم عليه بما أصاب بعد اظهارها والامتناع كالم يحكم على من صار إلى الاسلام ثم يرجع عنه بما فعل في المحاربة والامتناع مثل طليحة وأصحابه فاذا أصابوا وهم في دار الاسلام غير ممنعين شيئا فيه حق لمسلم أخذ منهم وان امتنعوا بعده لم يردهم الامتناع خيرا وكانوا في غير حكم الممنعين ثم ينالون بعد الامتناع دما وما لا أولئك انما نالوه بعد الشره والمحاربة وهؤلاء نالوه قبل المحاربة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولولأن مسلما قتل ثم ارتد وحارب ثم ظهر عليه وناب كان عليه القود وكذلك ما أصاب من مال مسلم أو معاهد شيئا وكذلك ما أصاب المعاهد والموادة لمسلم أو غيره ممن يأنم أن يؤخذ له ويخالف المعاهد المسلم فيما أصاب من حدود الله عز وجل فلا تقام على المعاهدين حتى يأوطأ ثمانين أو يكون فيه سبب حتى لغيرهم فيطلبه وهكذا حكمهم معاهدين قبل بئنه ان أو ينقضان (والقول الثاني) ان الرجل اذا أسلم أو القوم اذا أسلموا ثم ارتدوا وحاربوا أو امتنعوا وقتلوا ثم ظهر عليهم أقيد منهم في الدماء والجراح وضمنوا الأموال تابوا أو لم يتوبوا ومن قال هذا قال ليسوا بالحاربين من الكفار لان الكفار اذا أسلموا غفر لهم ما قد سلف وهؤلاء اذا ارتدوا وحاطت أعمالهم فلا تطرح عنهم الردة شيئا كان يلزمهم لو فعلوه مسلمين بحال من دم ولا قود ولا مال ولا حدود ولا غيره ومن قال هذا قال لعله لم يكن في الردة قاتل يعرف بعينه أو كان فلم يثبت ذلك عليه أو لم يطلبه ولا الدم « قال الربيع » وهذا عندي أشبه بما يقوله عندي في موضع آخر وقال في ذلك ان لم ترد الردة شر لم ترد خيرا لأن الحد ود عليهم قائمة فيما نالوه بعد الردة

(ما أحدث أهل الذمة الموادة من مما لا يكون نقضا) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أخذت الجزية من قوم فقطع قوم منهم الطريق أو قاتلوا رجلا مسلما فضر به أو ظلموا مسلما أو معاهدا أو زنى منهم زان أو أظهر فسادا في مسلم أو معاهد حد في ما فيه الحد وعوقب عقوبة منسكة في ما فيه العقوبة ولم يقتل إلا بان يجب عليه القتل ولم يكن هذا انقضا للعهد يحل دمه ولا يكون النقض للعهد إلا بئنه الجزية أو الحكم بعد الاقرار والامتناع بذلك ولولا أن أودى الجزية ولا أقر يحكم ببذاليه ولم يقاتل على ذلك مكانه وقيل قد تقدم لك أمان بأدائك الجزية وأقرارك بها وقد أجلتلك في أن تخرج من بلاد الاسلام ثم اذا خرج فبلغ ما منه قتل ان قدر عليه وان كان عين الشركين على المسلمين يدل على عورتهم وعوقب عقوبة منسكة ولم يقتل ولم ينقض عهده وان صنع بعض ما وصفت من هذا أو ما في معناه موادة إلى مدة ببذاليه فاذا بلغ ما منه قتل إلا ان يسلم أو يكون ممن تقبل منه الجزية فيعطى القول الله عز وجل واما تخاف من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأمر في الذين لم يخونوا أن يتوا اليهم عهدهم إلى مدتهم في قوله إلا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئا ولم يظاهروا عليكم أحدا فأتموا اليهم عهدهم إلى مدتهم الآية

(المهادنة) (قال الشافعي) فرض الله عز وجل قتال غير أهل الكتاب حتى يسلموا وأهل الكتاب حتى يعطوا الجزية وقال لا يكلف الله نفسا الا وسعها فهذا فرض الله على المسلمين قتال الفريقين من المشركين وأن يهادنهم وقد كف رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتال كثير من أهل الأوثان بلامهادنة اذا تناطت دورهم عنهم مثل بني تميم وربيعة في أسد وطي حتى كانوا هم الذين أسلموا وهاذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ناسا ووادع حين قدم المدينة يهودا على غير ما رجح أخذ منهم (قال الشافعي) وقتال الصنفين من المشركين فرض اذا قوى عليهم وتركه واسع اذا كان بالمسلمين عنهم أو عن بعضهم ضعف أو تركهم للمسلمين بطر

فان فعل والاطلق عليه
(قال) ولولغاب على
عقله لم يوقف حتى
يرجع اليه عقله فان
عقل بعد الربعة وقف
مكانه فاما ان يني عواما
أن يطلق (قال المرنى
رحمه الله) هذا
يؤكد أن يحسب عليه
مدة حبسه ومنع تأخره
يوما أو ثلثا (قال
الشافعي) رحمه الله
ولوا حرم قبله ان
وطشت فسد حرامك
وان لم تقى طلق عليك
ولو آلى ثم تقاهر أو
تظاهروا آلى وهو يجد
الكفارة قبل أنت
أدخلت المنع على
نفسك فان فتت فانت
عاص وان لم تقى طلق
عليك ولو قالت لم يصني
وقال أصبتها فان كانت
نيبا فالقول قوله مع
يمينه لانها تدعى مابه
الفرقة التي هي اليه وان
كانت بكرا أربها
النساء فان قلن هي بكر
فالقول قولها مع يمينها

للمهادنة وغير المهادنة فاذا قوتوا فقد وصفنا السيرة في موضعها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ضعف المسلمون عن قتال المشركين أو طائفة منهم لعدد دارهم أو كثرة عددهم أو خلة بالمسلمين أو بمن يليهم منهم جاز لهم الكف عنهم ومهادنتهم على غير شيء يأخذونه من المشركين وإن أعطاهم المشركون شيئاً أقل أو أكثر كان لهم أخذه ولا يجوز أن يأخذوه منهم إلا إلى مدة يرون أن المسلمين يقرون عليها إذ لم يكن فيه وفاء بالجزية أو كان فيه وفاء ولم يعطوا أن يجري عليهم الحكم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا خير في أن يعطيهم المسلمون شيئاً بحال على أن يكفوا عنهم لأن القتل للمسلمين شهادة وإن الإسلام أعز من أن يعطى مشركاً على أن يكف عن أهله لأن أهله قاتلين ومقتولون ظاهرون على الحق إلا في حال واحدة وأخرى أكثر منها وذلك أن يلتمهم قوم من المسلمين فيخافون أن يصلطوا الكثرة العدو وقتلهم وخلة فيهم فلا بأس أن يعطوا في تلك الحال شيئاً من أموالهم على أن يتخلصوا من المشركين لأنه من معاني الضرورات يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها أو يؤسر مسلم فلا يخفى إلا بقضية فلا بأس أن يفدى لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم فدى رجلاً من أصحابه أسيراً العدو برجلين أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فدى رجلاً برجلين

(المهادنة على النظر للمسلمين) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قامت الحرب بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وقريش ثم أغارت سراياهم على أهل نجد حتى توفى الناس لقاه رسول الله صلى الله عليه وسلم خوفاً للحرب ودونه من سراياهم واعدادهم يعدله من عدوه بنجد فنفعت منه قريش أهل تهامة ومنع أهل نجد منه أهل نجد المشرق ثم اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرة الحديبية في ألف وأربعمائة فسمعت به قريش فجمعت له وجذت على منعه ولهم جوع أكثر ممن خرج فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فتداوا الصلح فهادنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مدة ولم يهادنهم على الأبد لأن قتالهم حتى سلخوا فرض إذا قوى عليهم وكانت الهدنة بينه وبينهم عشرين سنين ونزل عليه في سفره في أمرهم أنا فقتلك فقتلناهم قال ابن شهاب فما كان في الإسلام فتح أعظم منه كانت الحرب قد أخرجت الناس فلما آمنوا بتكلم بالاسلام أحدي يعقل الأقبلة فلقد أسلم في سنين من تلك الهدنة أكثر ممن أسلم قبل ذلك ثم نقض بعض قريش ولم ينكر عليه غيره انكاراً يعتد به عليه ولم يعتزل داره فغزاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح مخفياً لوجهه ليصيب منهم غزوة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكانت هدنة قريش نظراً من رسول الله صلى الله عليه وسلم للمسلمين للامرين الذين وصفنا من كثرة جمع عدوهم وجددهم على قتاله وأن أرادوا الدخول عليهم وفراغه لقتال غيرهم وأمن الناس حتى دخلوا في الإسلام قال فأحب للامام إذا نزلت بالمسلمين نازلة وأرجو أن لا ينزلها الله عز وجل بهم إن شاء الله تعالى مهادة يكون النظر لهم فيها ولا يهادن إلا إلى مدة ولا يجاوز بالمدة مدة أهل الحديبية كانت النازلة ما كانت فإن كانت بالمسلمين قوة قاتلوا المشركين بعد انقضاء المدة فإن لم يقوا الامام فلا بأس أن يجدد مدة مثلها أو دونها ولا يجاوزها من قبل أن القوة للمسلمين والضعف لعدوهم قد يحدث في أقل منها وإن هادنهم إلى أكثر منها فنتيجة لأن أصل الفرض قتال المشركين حتى يؤمنوا أو يعطوا الجزية فإن الله عز وجل أذن بالهدنة فقال إلى الذين عاهدتم من المشركين وقال تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا لا تقاتلوا الذين عاهدتم من المشركين على أن يعطوا الجزية ولا يجاوز (قال) وليس للامام أن يهادن القوم من المشركين على النظر إلى غير مدة هدنة مطلقة فإن الهدنة المطلقة على الأبد هي لا تجوز لما وصفت ولكن يهادنهم على أن الخيارات إليهم حتى إن شاء أن ينبد بهم فإن رأى نظر المسلمين أن ينبد فعل فإن قال قائل فهل لهذه المدة أصل قيل نعم افتتح رسول الله

(قال المزني) رحمه الله تعالى إنما أحلفها لأنه يمكن أن يكون لم يبلغ فرجعت العذرة بحالها قال ولوارثاً أو أحدهما في الأربعة الأشهر أو خالعها ثم راجعها أو رجع من ارتد منها في العدة استأنف في هذه الحالات كلها أربعة أشهر من يوم حل له الفرج ولا يشبه هذا الباب الأول لانها في هذا الباب كانت محرمة كالاجنبية الشعر والنظر والجلس وفي تلك الأحوال لم تكن محرمة بشئ غير الجماع (قال المزني) القياس عندي أن ما حل له بالعقد الأول حكمه حكم امرأته والأبلاء يلزمه بعناه وأما من لم تحل له بعقده الأول حتى يحدث نكاحاً جديداً حكمه مثل الأيم تزوج فلا حكم للأبلاء في معناه المشبه لأصله (قال) وأقل

صلى الله عليه وسلم أموال خير عنوة وكانت رجالها وذرايعها الأهل حصن واحد صلحاً فصالحوه على أن
يقربهم ما أقرهم الله عز وجل ويعملون له والمسلمين بالسطر من الثمر فان قيل ففي هذا نظر للمسلمين قيل
نعم كانت خير وسط مشركين وكانت يهوداً أهلها أصحاب الفين للشركيين وأقرباء على منعها منهم وكانت وثبة
لأنوطاً الأمن ضرورة فكفوههم المؤنة ولم يكن بالمسلمين كثرة فيزلهام منهم من منعها فلما كثروا المسلمون أمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم بإجلاء اليهود عن الحجاز فثبت ذلك عند عمر فأجلاهم فإذا أراد الامام أن يهادنهم
إلى غير مدة يهادنهم على أنه إذا بدله نقض الهدنة فذلك الله عليه وعلى أن يلقاهم بآمنهم فان قيل فلم لا يقول
ما أقركم الله عز وجل قيل للفرق بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم في أن أمر الله عز وجل كان يأتي
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالوحي ولا يأتي أحد غيره بوحى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن جاء من
المشركين يريد الإسلام فحق على الامام أن يؤمنه حتى يتلوه عليه كتاب الله عز وجل ويدعوه إلى الإسلام بالمعنى
الذي يرجوان يدخل الله عز وجل به عليه الإسلام لقول الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم وان أحد من
المشركين استجارك فأجر حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن
قلت ينذ الله أبلغه مأمنه وإبلاغه مأمنه أن يمنع من المسلمين والمعاهدين ما كان في بلاد الإسلام وأحيث
يتصل ببلاد الإسلام وسواء قرب ذلك أم بعد (قال الشافعي) ثم أبلغه مأمنه يعني والله تعالى أعلم منك
أو بمن يقتله على دينك (١) بمن يطبعك لأمانه من غيرك من عدوك وعدوه الذي لأمانه ولا يطبعك فإذا
أبلغه الامام أدنى بلاد المشركين شيئاً فقد أبلغه مأمنه الذي كاف إذا أخرجهم سالماً من أهل الإسلام ومن
يجري عليه حكم الإسلام من أهل عهدهم فان قطع به بلاداً وهو من أهل الجزية كلف المشي ورد لا
أن يقيم على إعطاء الجزية قبل منه وإن كان ممن لا يجوز فيه الجزية يكاف المشي أو حمل ولم يقر ببلاد
الإسلام والحق بمأمنه وإن كانت عشيرته التي يأمن فيها بعيدة فأراد أن يبلغ أبعدهم لم يكن ذلك على الامام
وإن كان له مأمنان فعلى الامام الحاقه بحيث كان يسكن منها وإن كان له بلاداً شرك كان يسكنها معاً
الحقه الامام بإيها شاء الامام ومتى سأله أن يحجره حتى يسمع كلام الله ثم يلفه مأمنه وغيره من المشركين
كان ذلك فرضاً على الامام ولو لم يجاوز به موضعه الذي استأمنه منه رجوت أن يسعه

(١) مهادنه من يقوى على قتاله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا سأل قوم من المشركين مهادنة
فلا امام مهادنتهم على النظر للمسلمين رجاء أن يسلموا أو يعطوا الجزية بلا مؤنة وليس له مهادنتهم إذا لم يكن في ذلك
نظر وليس له مهادنتهم على النظر على غير الجزية أكثر من أربعة أشهر لقول الله عز وجل براءة من الله ورسوله
إلى الذين عاهدتم من المشركين إلى قوله ان الله بري من المشركين ورسوله الآية وما بعدها (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى لما قوى أهل الإسلام أنزل الله عز وجل على رسوله صلى الله عليه وسلم مرجعه من تبوك براءة
من الله ورسوله فأرسل بهذه الآيات مع علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه فقراها على الناس في الموسم وكان
فرضاً أن لا يعطى لأحد مدة بعد هذه الآيات الأربعة أشهر لأنها الغاية التي فرضها الله عز وجل قال وجعل
النبي صلى الله عليه وسلم لصقوان بن أمية بعد فتح مكة بسنتين أربعة أشهر لم أعله زاد أحد بعد أن قوى المسلمون
على أربعة أشهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقبل كان الذين عاهدوا النبي صلى الله عليه وسلم قوماً
مواعين إلى غير مدة معلومة فجعلها الله عز وجل أربعة أشهر ثم جعلها رسوله كذلك وأمر الله تبارك وتعالى
نبيه صلى الله عليه وسلم في قوم عاهدهم إلى مدة قبل زول الآية أن يتم إليهم عهدهم إلى مدتهم ما استقاموا له
ومن خاف منه خيانة نبذ إليه فلم يجز أن يستأنف مدة بعد زول الآية وبالمسلمين قوة إلى أكثر من أربعة
أشهر لما وصفت من فرض الله عز وجل فيهم وما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ولا أعرف كم كانت

(١) لعله أو بمن يطبعك تأمل كنهه

ما يكون به المولى فائتاً
في الثيب أن يغيب
الحشمة وفي البكر ذهاب
العذرة فان قال لا أقدر
على اقتضاها أجل
أجل العنين ولو جامعها
محرمه أو حائضاً وهو
محرم أو صام خرج من
حكم الإيلاء ولو آلى ثم
جن فأصابها في جنونه
أو جنونها خرج
من الإيلاء وكف إذا
أصابها وهو صحيح
ولم يكفر إذا أصابها
وهو مجنون لان القلم
عنه مرفوع في تلك
الحال (قال المرتضى)
رحمه الله جعل فصل
المجنون في جنونه
كالصحيح في خروجه
من الإيلاء (قال المرتضى)
رحمه الله إذا خرج
من الإيلاء في جنونه
بالإصابة فكيف
لا يلزمه الكفارة ولو لم
يلزمه الكفارة ما كان
حائضاً وإذا لم يكن حائضاً
لم يخرج من الإيلاء
(قال الشافعي) رحمه

مدت النبي صلى الله عليه وسلم ومدة من أمر أن يتم إليه عهده إلى مدته قال ويجعل الإمام المدة إلى أقل من أربعة أشهر إن رأى ذلك وليس بلازم له أن يهادن بحال الأعلى النظر للمسلمين وبين لمن هادن ويجوز له في النظر لمن رجا إسلامه وإن تكن له شوكة أن يعطيه مدة أربعة أشهر إذا خاف أن لم يفعل أن يلحق بالمشركون وإن ظهر على بلاده فقد صنع ذلك النبي صلى الله عليه وسلم بصفوان حين خرج هاربا إلى اليمن من الإسلام ثم أقم الله عز وجل عليه بالإسلام من قبل أن تأتي مدته ومدة أربعة أشهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن جعل الإمام من قلة ليس له أن يجعل له مدة أكثر من أربعة أشهر فعليه أن يبذلها لما وصفت من أن ذلك لا يجوز له وبوفيه المدة إلى أربعة أشهر لا يزيد عليها وليس له إذا كانت مدة أكثر من أربعة أشهر أن يقول لا أفعل بأربعة أشهر لأن الفساد انما هو فيما جاوز الأربعة أشهر

(جماع الهدنة على أن يرد الإمام من جاء ببلده مسلما أو مشركا)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ذكره عدد من أهل العلم بالمغازي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هادن قريشا عام الحديبية على أن يأمن بعضهم بعضا وأن من جاء قريشا من المسلمين مريد له عليه ومن جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة منهم رده عليهم ولم يعطهم أن يرد عليهم من خرج منهم مسلما إلى غير المدينة في بلاد الإسلام والشرك وإن كان قادرا عليه ولم يذكرا أحد منهم أنه أعطاهم في مسلم غير أهل مكة شيئا من هذا الشرط وذكروا أنه أنزل عليه في مهاتمتهم أنافحتنا لك قحما مينا فقال بعض المفسرين قضينا لك قضاء مينا فتم الصلح بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين أهل مكة على هذا حتى جاءت أم كلثوم ابنة عتبة بن أبي معيط مسلمة مهاجرة فنسخ الله عز وجل الصلح في النساء وأزال الله تبارك وتعالى إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهن الآية كلها وما بعدها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويجوز للإمام من هذا ما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل في الرجال دون النساء لأن الله عز وجل نسخ رد النساء إن كن في الصلح ومنع أن يردن بكل حال فإذا صالح الإمام على مثل ما صالح عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الحديبية صالح على أن لا يمنع الرجال دون النساء الرجال من أهل دار الحرب إذا جاء أحد من رجال أهل دار الحرب إلى منزل الإمام نفسه وجاء من يطلبه من أوليائه خلى بينه وبينهم بأن لا يمنع من الذهاب به وأشار على من أسلم أن لا يأتي منزله وأن يذهب في الأرض فإن أرض الله عز وجل واسعة فيها امرأ غم كثير وقد كان أبو بصير يلقى بالعيص مسلما ولحقته جماعة من المسلمين فطلبوهم من النبي صلى الله عليه وسلم فقال انما أعطيناكم أن لا تؤيهم ثم لا تمنعكم منهم إذا جئتم وتركهم يتلون من المشركين ماشاؤا (قال الشافعي) رحمه الله وإذا صالح الإمام على أن يبعث إليهم عن كان يقدر على بعثه منهم بمن لم يأت به لم يجز الصلح لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبعث إليهم منهم بأحد ولم يأمر بأبصار ولا أصحابه باتيانهم وهو يقدر على ذلك وانما معنى رددناه إليكم لم نمنعه كما تمنع غيره وإذا صالحهم على أن لا يمنعهم من نساء مسلمات جئته لم يجز الصلح وعليه منعهم منهم لأنهم إن لم يكن دخلوا في الصلح بالحد بية فليس له أن يصلح على هذا فمن وإن كن دخلن فيه فقد حكم الله عز وجل أن لا ترجعوهن إلى الكفار ومنع رسول الله صلى الله عليه وسلم من جاء من النساء وهكذا من جاء من معتوه أو صبي هارب منهم لم تكن له التخلية بينه وبينهم لأنها يجامعان النساء في أن لا يمنعوا ويريدن على النساء أن لا يعرفوا ثاقي أن ينال منها المشركون شيئا ولا يرد إليهم في صبي ولا في معتوه شيئا كما لا يرد إليهم في النساء غير المتزوجات شيئا لأن الرذاعة هو في المتزوجات (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن جاء من عبيدهم مسلم لم يرد إليهم وأعتقه بخرجه إليه وفي إعطائهم القيمة قولان أحدهما أن يعطوهما ذكرنا وأثنى لأن رقيقهم ليس منهم ولهم حرمة الإسلام فإن قال قائل فكيف لا يكون

الله تعالى والذي كالمسلم فيما يلزمه من الإيلاء إذا حكم البنا وحكم الله تعالى على العباد واحد (وقال) في كتاب الجزية لو جاءت امرأة تستعدي بأن زوجها طلقها أو آلى منها أو تظاهر حكمت عليه في ذلك حكى على المسلمين ولو جاء رجل منهم يطلب حقا كان على الإمام أن يحكم على المطلوب وإن لم يرض بحكمه (قال المزني) رحمه الله هذا أشبه القولين به لأن تأويل قول الله عز وجل عنده حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون أن تجرى عليهم أحكام الإسلام (قال) وإذا كان العربي يتكلم بالسنّة العجم وآلى بأى لسان كان منها فهو مول في الحكم وإن كان يتكلم بالعجمية فقال ما عرفت ما قلت وما أردت إيلاء فالقول قوله

منهم قيل فان الله عز وجل يقول وأشهدوا ذوي عدل منكم فلم يختلف المسلمون أنها على الأحرار دون المالك ذوى العدل ولا يقال لرقب الرجل هم منك إنما يقال هم مالك وإنما نرد عليهم القصة بأنهم إذا وصلوا أمنوا على أموالهم ولهم أمان فلما حكم الله عز وجل بأن يرد نفقة الزوجة لأنها فائتة حكم بأن يرد قيمة المملوك لأنه فائت وما رددنا عليهم فيه من النفقة فلما أن أخذنا منهم إذا فأت المسلمون اليهم مثله وما لم نعطهم فيه شيئا من الأحرار الرجال أو غير ذوات الأزاراج لم نأخذ منهم شيئا إذا فأت المسلمون اليهم مثله لأن الله عز وجل إنما حكم بأن يرد اليهم العوض في الموضع الذي حكم للمسلمين بأن يأخذوا منهم مثله والقول الثاني لا يرد اليهم قيمة ولا يأخذ منهم فبين فأت اليهم من رقيق عينا ولا قيمة لأن رقيقهم ليسوا منهم ولا يجوز للأمام إذا لم يصلح القوم الأعلى ما وصفت أن يمكنهم من مسلم كان أسيرا في أيديهم فأنفقت منهم ولا يقضى لهم عليه بشي ولو أقرعندهم أنهم أرسلوه على أن يؤدى اليهم شيئا لم يجز له أن يأخذ منه لهم ولم يخرج المسلم بحسبه لأنه أعطاهم على ضرورة هي أكثر الأكرام ما أعطى المرء على الأكرام بلزمه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن أسيرا في بلاد الحرب أخذنا منهم ما أعلى أن يعطيهم منه عوضا كان بالخيار بين أن يعطيهم مثل ما لهم إن كان له مثل أو مثل قيمته إن لم يكن له مثل أو العوض الذي رضوا به وإن كان في يده رده اليهم بعينه إن لم يكن تغير وإن كان تغير رده ورد ما نقصه لأنه أخذ على أمان وإنما أبطلت عنه الشرط بالأكرام والضرورة فيمالم يأخذ به عوضا وهكذا لو صلحنا قوم من المشركين على مثل ما وصفت فكان في أيديهم أسير من غيرهم فأنفقت فأنالنا لم يكن لنا رده عليهم من قبل أنه ليس منهم وأنهم قد عسكون عن قتل وتعذيب من كان منهم مسا كالا يمسكونه عن غيره

(أصل نقض الصلح فيما لا يجوز)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى حفظنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلح أهل الحديبية الصلح الذي وصفته نفي بين من قدم عليه من الرجال ووليه وقدمت عليهم أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط مسلمة مهاجرة فجاء أخوها بطلباتها فنعها منهم وأخبر أن الله عز وجل نقض الصلح في النساء وحكم فيهن غير حكمه في الرجال وإنما ذهبت إلى أن النساء كن في صلح الحديبية بأ، ولم يدخل ردهن في الصلح لم يعط أزواجهن فيهن عوضا والله تعالى أعلم (قال الشافعي) وذ كر بعض أهل التفسير أن هذه الآية نزلت فيها إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن فقرأ الربيع الآية ومن قال أن النساء كن في الصلح قال بهذه الآية مع الآية التي في براءة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذه الآية مع الآية في براءة قلنا إذا صلح الإمام على ما لا يجوز والطاعة نقضه كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم في النساء وقد أعطى المشركين فيما حفظنا فيهن ما أعطاهم في الرجال بأن لم يستثنين وأنهن منهم وبالإية في براءة وهذا قلنا إذا ظفر المشركون برجل من المسلمين فأخذوا عليه عهدا وأمانا بأن يأتهم أو يبعث اليهم بكذا أو بعدد أسرى أو مال فخلال له أن لا يعطيهم قليلا ولا كثيرا لأنها أيمان مكره وكذلك لو أعطى الإمام عليه أن يرد عليهم إن جاءه فإن قال قائل ما دل على ذلك قيل لم يمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم أباصير من وليه حين جاءه فذهبا به فقتل أحدهما وهرب الآخر منه فلم ينكر ذلك عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بل قال قولا يشبه التحسين له ولا خرج عليه في الأيمان لأنها أيمان مكره وحرام على الإمام أن يرد اليهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أرادوا الرجوع بحسبه وكذلك حرام على الإمام أن يأخذ منه شيئا لهم مما صلحهم عليه وكذلك أن أعطاهم هذا في عبده أو متاع غلبوا عليه لم يكن للأمام أن يأخذ منه الشيء (١) يعطونه إياه فبأخذ الإمام بردها لسلف أمثله أو قيمته إن لم يكن له مثل ولو أعطوه إياه ببيعافه بالخيار بين أن يرد اليهم إن لم يكن تغير

(١) فيه سقط ولعل الأصل لم يكن للأمام أن يأخذ منه لهم وبأخذ منه الشيء الخ تأمل

مع عينه ولو ألتئم آلى
فان حنث في الأولى
والثانية لم يعد عليه
الإيلاء وإن أراد بالبين
الثانية الأولى فكفارة
واحدة وإن أراد غيرها
فأحب كفارتين وقد
زعم من خالفني الوقف
أن الفتيه فعل بحدته
بعد البين في الأربعة
الاشهر ما بجماع أو في
معذور بلسانه وزعم
أن عزيمة الطلاق انقضاء
أربعة أشهر بغير فعل
بحدته وقد ذكرهما الله
تعالى بلافصل بينهما
فقلت له رأيت أن لو
عزم أن لا يني في الأربعة
الاشهر أ يكون طلاقا
قال لا حتى يطلق قلت
فكيف يكون انقضاء
الأربعة الأشهر طلاقا
بغير عزم ولا أحداث
شيء لم يكن

(باب إيلاء الخصى
غير المجرب والمحبوب)
من كتاب الإيلاء وكتاب
النكاح وإسلاء على
مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه الله

تعالى وإذا آتاه الحصى

من امرأته فهو كغير

الخصي اذا بقي من ذكره

ما ينال به من المرأة

ما يبلغ الرجل حتى يغيب

الحشفة وان كان مجبوا

فیلہ فی بلساند

لا شئ علي عيسى له
والا ما ولا شئ

فلا اله الا الله (لا اله الا الله)

الحمد لله الذي لا اله الا هو

الحجاء أبا القاسم

الجميع ابتداءً من

اذا لم ينجموا له جنه ووفى

عك: أن محنته سقط

الأولاء فهذا بقوله أولى

عندى (قال الشافعي)

رحمہ اللہ تعالیٰ ولو آلی

صحیحاً ثم جب ذکرہ

كان لها الخيار مكانها

في المقام معه أو فراقه

(کتاب الظہار)

وَأَبَاكَ مِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ

سپهر وین و یب
علمه و من کلام نظام

بسم الله الرحمن الرحيم

11/11/11

قال السافعي رحمه الله

L

(جماع الصلح في المؤنات)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنوهن قرأ الربيع الآية (قال الشافعي) وكان يتناهى الآية منع المؤمنات المهاجرات من أن يرددن الى دار الكفر وقطع العصمة بالاسلام بينهما وبين أزواجهن ودلت السنة على أن قطع العصمة اذا انقضت عددهن ولم يسلم أزواجهن من المشركين وكان يتناهى أن يرد على الأزواج نفقاتهم ومعقول فيها أن نفقاتهم التي ترذنفقات اللائي ملكوا عقدهن وهي المهور اذا كانوا قد أعطوهن اياها وبين أن الأزواج الذين يعطون النفقات لانهم المنوعون من نساءهم وأن نساءهم المأذون للمسلمين بأن ينكحوهن اذا توهن أجورهن لانه لا اشكال عليهم في أن ينكحوا غير ذوات الأزواج انما كان الاشكال في نكاح ذوات الأزواج حتى قطع الله عز وجل عصمة الأزواج باسلام النساء وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ذلك بحضرة العدة قبل اسلام الأزواج فلا يؤتى أحد نفقته من امرأته فانتهاى نفقات الأزواج وقد قال الله عز وجل للمسلمين ولا تسكوا بعصم الكوافر فأبانهن من المسلمين وأبان رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ذلك بحضرة العدة فكان الحكم في اسلام الزوج الحكم في اسلام المرأة لا يختلفان قال واسألوا ما أنفقتم وليسألوا ما أنفقوا يعني والله تعالى أعلم أن أزواج المشركات من المؤمنين اذا منعهم المشركون اثبات أزواجهن بالاسلام أو توامدفع اليهن الأزواج من المهور كما يؤدى المسلمون مادفع أزواج المسلمين من المهور وجعله الله عز وجل حكما بينهم ثم حكم لهم في مثل هذا المعنى حكما ثانيا فقال عز وجل وان فاتكم شيء من أزواجكم الى الكفار فعاقبتهم والله تعالى أعلم بربهم يدفع لهم غوائهم اسم اذ لم يعفوا عنكم مهور نسائكم فأتوا الذين ذهبوا أزواجهن مثل ما أنفقوا كأنه يعني من مهورهم اذا فاتت امرأته مشركه أنتما مسلمة فقد أعطاهما مائة في مهرها وفاتت امرأته مشركه الى الكفار قد أعطاهما مائة حسبت مائة المسلم عائة المشركه فقبل تلك العقوبة. (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويكتب بذلك الى أصحاب عهود المشركين حتى يعطى المشرك ما قاصضاه به من مهر امرأته للمسلم الذي فاتت امرأته لهم ليس له غير ذلك ولو كان المسلمة التي تحت مشركه أكثر من مائة رد الامام الفضل عن المائة الى الزوج للمشرك ولو كان مهر المسلمة ذات الزوج المشرك مائتين ومهر امرأته المسلم الفاتنة الى الكفار مائة نفقات

(١) قوله ما أعطى مفعول فلان فتنبه

۱۵۴

قال الله تبارك وتعالى
والذين يظاهرون من
نساءهم الآية (قال
الشافعي) وكل زوج
جائز طلاقه وجرى عليه
الحكم من بالغ جرى
عليه الظاهر إذا كان
أوعبدا أو ذميا وفي
أمر أنه دخل بها أول
يدخل بقدر على جاعها
أو لا يقدر بأن تكون
حائضا ومحرمة أو رتقاء
أو صغيرة أو في عبدة ملك
رجعتا فذلك كله سواء
(قال المزني رحمه الله)
ينبغي أن يكون معنى
قوله في التي يملك رجعتها
أن ذلك يلزمه أن
راجعها لأنه يقول لو
تظاهر منها ثم أتبع
التظاهر طلاقا ملك فيه
الرجعة فلا حكم بالإيلاء
حتى يرجع فإذا رجع
رجع حكم بالإيلاء وقد
جمع الشافعي رحمه الله
بينهما حيث يلزم أن
وحيث يسقطان وفي
هذا ما وصفت بيان
(قال الشافعي رحمه الله)

(١) قوله لو تظاهر منها ثم
أتبع التظاهر الخ لعله لو
آلى منها ثم أتبع الإيلاء
الخ كما يعلم من بقية
العبارة تأمل

أمرأة مشركة أخرى قص من مهرها مائة وليس على الإمام أن يعطى من فاته زوجه من المسلمين إلى
المشركين إلا قصاصا من مشرك فاته زوجه البتة وإن فاته زوجه المسلم مسلمة أو مرتدة فنقوها فذلك
له وإن فاته على أي حالين كان فردوها لم يؤخذلز وجها منهم مهر وتقتل إن لم تأسلم إذا ارتدت وتقرع
زوجها مسلمة

(تفريع أمر نساء المهاذنين)

« أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى إذا جاءت المرأة الحرة من نساء أهل الهدنة مسلمة مهاجرة
من دار الحرب إلى موضع الإمام من دار الإسلام أو دار الحرب فن طلبها من ولي سوى زوجها منع منها بلا
عوض وإذا طلبها زوجها بنفسه أو طلبها غيره بوكاته منعها وفيها قولان أحدهما يعطى العوض والعوض
ما قال الله عز وجل فأتوا الذين ذهبوا أزواجهم مثل ما أنفقوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومثل
ما أنفقوا يحتمل والله تعالى أعلم ما دفعوا بالصدقات لا النفقة غيره ولا المداق كله إن كانوا لم يدفعوه (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا جاءت امرأة رجل قد نكحها بما تين فأعطاهامائة ردت إليه مائة وإن نكحها
بما تين فأعطاهامائة ردت إليه نجس إن نكحها بما تين فأعطاهامائة ردت إليه مائة وإن نكحها بما تين
شيء من الصدقات لم يرد إليه شيء لأنه لم ينق بالصدقات شيئا ولو أنفق من عرس وهدية وكرامة لم يعط من ذلك شيئا
لأنه تطوع به ولا يتظر في ذلك إلى مهر مثلها إن كان زادا عليه أو نقصها منه لأن الله عز وجل أمر بأن يعطوا
مثل ما أنفقوا ويعطى الزوج هذا الصدقات من سهم النبي صلى الله عليه وسلم من الفتي والغنيمة دون ما سواه
من المال لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مالي مما آتاه الله عليكم من الفتي والغنيمة دون ما سواه
والله تعالى أعلم بمصلحتكم وبأن الأقال كانت تكون منه وإن عمر روى أن النبي صلى الله عليه وسلم
كان يجعل فضل ماله في الكراع والسلاح عدة في سبيل الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن ادعى
الزوج صداقا أو أنكره الإمام أو جهله وإن جاء الزوج بشاهد من المسلمين أو شاهد خلف معه أعطاه وإن
لم يجد شاهدا الا مشركا لم يعطه بشهادة مشرك وينبغي للإمام أن يسأل المرأة أن أخبرته شيئا (٣) وأنكر الزوج
أو صدقه لم يقبله الإمام وكان على الإمام أن يسأل عن مهر مثلها في ناحيتها ويحلفه بأنه دفعه ثم يدفعه إليه
وقل قوم الا وهورهم معروفة ممن معهم من المسلمين الأسرى والمستأمنين أو الخاضعين لهم أو المصالح عليهم
لم يكن معهم مسلمون منهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن أعطاه المهر على واحد من هذه المعاني بلا
بينته ثم أقام عنده شاهدا أنه أكثر مما أعطاه رجع عليه بالفضل الذي شهد له به البينة ولو أعطاه بهذه
المعاني أو بينته ثم أقر عنده أنه أقل مما أعطاه رجع عليه بالفضل وحسنه فيه ولم يكن هذا نقضا للعهد وإن
لم يقدم زوجها ولا رسوله بطلبها حتى مات فليس لورثته فيما أنفق من صداقها شيء لأنه لو كان حيا لم يطلبه
لم يعطه إياه وإنما جعل له ما أنفق إذا منع ردها إليه وهو لا يقال له ممنوع ردها إليه حتى يطلبها فيمنع ردها
إليه وإن قدم في طلبها فلم يطلبها إلى الإمام حتى مات كان هكذا وكذلك لو لم يطلبها إلى الإمام حتى طلقها ثلاثا
أو ملكها أن تطلق نفسها ثلاثا فطلقت نفسها ثلاثا أو تطلقه لم يبق له عليها من الطلاق غير ما لم يكن له عوض
لأنه قد قطع حقه فيها حتى لو أسلم وهي في خدمة لم تكن له زوجة فلا يرد إليه المهر من امرأة قد قطع حقه فيها
بكل حال وكذلك لو خالفها قبل أن يرتفع إلى الإمام لأنه لو أسلم ثبت الخلع وكانت بائنا منه لا يعطى من
نفقه شيء من امرأة قطع أن تكون زوجة له بحال ولو طلقها واحدة علك الرجعة ثم طلب العوض
لم تعطه حتى راجعها فإن راجعها في العدة من يوم طلقها ثم طلبها أعطى العوض لأنه لم يقطع حقه في
العوض لا يكون قطعه حقه في العوض إلا بان يحدث طلاقا قالو كانت ساعتها تلك أسلمت وأسلم لم يكن له
عليها رجعة ولو كانت المرأة قد تمت غير مسلمة كان هذا هكذا قال ولو قدمت مسلمة وجاء زوجها فلم يطلبها

حتى مات لم يكن له عوض لانه انما يعاوض بان يمنعها وهي بحضرة الامام ولو كانت المسئلة بحالها فلم
عفت ولكن غلبت على عقلها كان لز وجهها العوض ولو قدم الزوج مسلما وهي في العدة كان أحق بها ولو قدم
يطلبها مشتركا ثم أسلم قبل أن تنقضي عدتها كانت زوجته ورجع عليه بالعوض فأخذ منه ان كان أخذه
ولو طلب العوض أعطيه ثم لم يدم حتى تنقضي عدتها ثم أسلم فلا العوض لانها قد بانت منه بالاسلام في ملك
النكاح ولو نكحها بعد لم يرجع عليه بالعوض لانه انما ملكها بعد عديده وان قدمت امرأته من بلاد
الاسلام أو غيرها حيث ينفذ امر الامام ثم جاء زوجها يطلبها الى الامام لم يعط عوضا لانها لم تقدم عليه وواجب
على كل من كانت بين ظهرانيه من المسلمين أن يمنعها زوجها ومتى ما صارت الى دار الامام فنعها منه فله
العوض ومتى طلبها زوجها وهي في دار الامام فجاء زوجها يطلبها الى الامام حتى تنصت عن دار الامام لم
يكن له عوض لانه انما يكون له العوض بأن تقبض في دار الامام ومتى طلبها بعد موتها أو مغيبتها عن دار الامام
فلا عوض له ولو قدمت مسئلة ثم ارتدت استتبت فان تاب والاقبلت وان قدم زوجها بعد القتل فقد فانت
ولا عوض وان قدم قبل أن ترتد فارتدت وطلبها لم يعطها وأعطى العوض واستتبت فان تاب والاقبلت وان
قدم وهي مرتدة قبل أن تقتل فطلبها أعطى العوض وقتلت مكانها ومتى طلبها ففسد استوجب العوض
لان على الامام منعها منها وان قدمت وطلبها الزوج ثم قتلها رجل فعليه القصاص أو العقل وزوجه العوض
وكذلك لو قدم وفيها الحياة لم تمت وان كان يرى أنها في آخر رمق لانه يمنعها في هذه الاحوال الا أن تكون بجني
عليها جناية فصار في حال لا تعيش فيها الا كما تعيش الذبيحة فهي في حال الميتة فلا يعطى فيها عوضا واذا
كان على الامام منعها يها في هذه الاحوال بأن تكون في حكم الحياة كان له العوض ولا يستوجب العوض
بحال الا أن يطلبها الى الامام أو وال يخلفه ببلده فان طلبها الى من دون الامام من عامة أو خاصة الامام أو
وال ممن لم يولد له الامام فهذا لا يكون له بالعوض ومتى وصل الى الامام طلبها بها وان لم يصل اليه فله
العوض وان ماتت قبل أن تصل الى الامام ثم طلبها اليه فلا عوض له وان كانت القادمة مملوكة مستزوجة
رجلا حرا أو مملوكا أمر الامام باختيار فراق الزوج ان كان مملوكا وان كان حرا فطلبها أو مملوكا فمطلقة فراقه
حتى قدم مسلما فهي على النكاح وان قدم كافرا فطلبها فن قال تعق ولا عوض لمولاه لانها ليست منهم
فلا عوض لمولاه ولا زوجها كما لا يكون لزوج المرأة المأسورة فيهم من غيرهم عوض ومن قال تعق
وردا الامام على سيدها فبنتها فلزوجه العوض اذا كان حرا وان كان مملوكا فلا عوض له الا أن يجتمع طلبه
وطلب السيد فطلبها هو امرأته بعقد النكاح والسيد المال (١) مع طلبه فان انفرد أحدهما دون الآخر
فلا عوض له وان كان هذا بيننا وبين أحد من أهل الكتاب فجاءت امرأة رجل منهم مشركة أو امرأة غير
كأبي وهذا العقد بيننا وبينه فطلبها زوجها لم يكن لنا منعه منها اذا كان الزوج القادم أو محرر ماله أو كالتسعة
اذا سألت ذلك وان كانت الزوجة القادمة فطلبها زوجها وأسألت أعطيناه العوض وان لم تسلم دفعناها اليه ولو
خرجت امرأة رجل منهم متوهمة منعنا زوجها منها حتى يذهب عنها فاذا ذهب فان قالت خرجت مسئلة
وأنا أعقبها ثم عرصرى فقد وجب له العوض وان قالت خرجت متوهمة ثم ذهب هذا عني فانا أسلم منعناها
منعوان طلبها يومئذ أعطيناه العوض وان لم يطلبها فلا عوض له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان خرجت
الىهم زوجة رجل لم تبلغ وان عقلت فوصفت الاسلام منعناها منه بصفة الاسلام ولا يعطى حتى تبلغ
وإذا بلغت وثبتت على الاسلام أعطيناه العوض اذا طلبها بعد بلوغها وثبتت على الاسلام فان لم يطلبها بعد
ذلك لم يكن له عوض من قبل أنه لا يكمل اسلامها حتى تقتل على الردة الا بعد البلوغ ولو جاءتنا جارية لم تبلغ
فوصفت الاسلام وجازها وطلبها فنعناها منها فبلغت ولم تصف الاسلام بعد البلوغ فتكون من الذين

(١) قوله مع طلبه أى طلب المولود امرأته فتنبه

تعالى ولو تظاهر من
امرأته وهي أمه ثم
اشترأها فسد النكاح
والظهار بحاله لا يقرها
حتى يكفر لانتها
لزمته وهي زوجة ولا
يلزم المألوب على عقله
الامن سكر (وقال في
القديم) في ظهار
السكران قولان
أحدهما يلزمه والآخر
لا يلزمه (قال المزني)
رحمه الله تعالى يلزمه
أولى وأشبه بأقارب ولا
يلزمه أشبه بالخطى عندى
اذا كان لا يميز (قال
المزني رحمه الله) وعلة
جواز الطلاق عنسده
ارادة المطلق ولا طلاق
عنده على مكره لا ارتفاع
ارادته والسكران الذى
لا يعقل معنى ما يفعله
لا ارادة له كالتسليم فان
قبل لانه أدخل ذلك على
نفسه قبل أو ليس وان
أدخله على نفسه فهو
في معنى ما أدخله على
غيره من ذهاب عقله
وارتفاع ارادته ولو

افترق حكمهما في المعنى
الواحد لاختلاف نسبتته
من نفسه ومن غيره
لاختلف حكم من جن
بسبب نفسه وحكم من
جن بسبب غيره فيجوز
ذلك طلاق بعض
الجنابين فان قيل ففرص
الصلاة يلزم السكران
ولا يلزم المجنون قيل
وكذلك فرص الصلاة
يلزم النسيان ولا يلزم
المجنون فهل يجوز طلاق
النوم لوجوب فرض
الصلاة عليهم فان قيل لا
يجوز لانه لا يعقل قيل
وكذلك طلاق السكران
لانه لا يعقل قال الله
تعالى لا تقربوا الصلاة
وانتم سكارى حتى
تعلموا ما تقولون فلم تكن
له صلاة حتى يعلمها
ويربدها وكذلك لا
طلاق له ولاظهار حتى
يعلم ويربده وهو قول
عثمان بن عفان وابن
عباس وعمر بن عبد
العزيز ويحيى بن سعيد
واليث بن سعد وغيرهم

أمر ما إذا علمنا بغيرهم أن لا يدفعهن إلا إذا زواجنهن في وصف الإسلام بعد وصفها الإسلام والبالغ لم يكن له عوض وكذلك ان بلغت معتوهة لم يكن له عوض ، والقول الثاني أن له العوض في كل حال منعنا هاهنا بصفة الإسلام وان كانت صبية ، وإذا جاز وجب المرأه بطلبها فلم يرتفع إلى الإمام حتى أسلم وقد خرجت امرأته من العدة لم يكن له عوض ولا على امرأته سبيل لانه لا يمنع من امرأته إذا أسلم الا بانقضاء عدتها ولو كانت في عدتها كانا على التكاح وانما يعطى العوض من ينزع امرأته ولو قدم وهي في العدة ثم أسلم ثم طلبها إلى الإمام خلى بينه وبينها فان لم يطلبها حتى ارتدت بعد أسلامه ثم طلب العوض لم يكن له لأنه لما أسلم صار ممن لا يمنع امرأته فلا يكون له عوض لاني أمنعها منه بالردة فان لحق بدار الحرب مرتدا فسأل العوض لم يعطه لما وصف ولو قدمت مسلمة ثم ارتدت ثم طلب (١) منها الإسلام الاول وينع منها بالردة وان رجعت إلى الإسلام في العدة فهو أحق بها وان رجعت بعد مضي العدة والعصمة منقطعة بينهما فلا عوض وكل ما وصفت فيه العوض في قول من رأى أن يعطى العوض وفيه قول ثان لا يعطى الزوج المشرك الذي جاءت زوجته مسلمة العوض ولو شرط الامام برد النساء كان الشرط منتقضا ومن قال هذا قال ان شرط رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل الحديبية اذ دخل فيه أن يرد من جاءه منهم وكان النساء منهم كان شرطاً صحيحاً فنسخه الله ثم رسوله لاهل الحديبية ورد عليهم فيما نسخ منه العوض ولم يفسخ الله ثم رسوله صلى الله عليه وسلم أن لا ترد النساء لم يكن لأحد ردهن ولا عليه عوض فيهن لان شرط من شرط رد النساء بعد نسخ الله عز وجل ثم رسوله لاهل الباطل ولا يعطى بالشرط الباطل شيء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن قال هذا لم يرد مملوكا بحال ولا يعطيهما فيه عوضا أو شبههما أن لا يعطوا عوضا ولا آخر كما وصفت يعطون فيه العوض ومن قال هذا لا يرد إلى أزواج المشركين عوضا لم يأخذ المسلمون فيما واث من أزواجهم عوضا وليس لاحد أن يعقد هذا العقد الا بالخليفة أو رجل بأمر الخليفة لانه يلي الاموال كلها في عهده غير خليفة فعقد مردود وان جاءت فيه امرأة أو رجل لم يرد المشركين ولم يعطوا عوضا ونفذ اليهم واذا عقد الخليفة فبات أعزل واستخلف غيره فعليه أن يني لهم بما عقد لهم الخليفة قبله وكذلك على والي الامر بعده انفاذه إلى انقضائه المدة فان انقضت المدة في قدم من رجل أو امرأة لم يرد ولم يعط عوضا وكانوا كاهل دار الحرب قدم علينا نساؤهم ورجالهم مسلمين فنقبلهم ولا نعطي أحدا عوضا من امرأته في قول من أعطى العوض فان هادناهم على الترتب ستة فقدمت علينا امرأة أو رجل منهم وكان الذين هادونا من أهل الكتاب أو من دان دينهم قبل زول الفرقان وأسلموا في دارهم أو أعطوا الجزية ثم جاؤنا بطلبون رجالهم ونساءهم قيل قد انقضت الهدنة وخير لكم دخولكم في الإسلام وهو لأمر جالكم فان أجور ارجعوا وان أجبا أو أقاموا وان أجبا انصرفوا ولو نقضوا العهد بيننا وبينهم لم يعطوا عوضا من امرأة رجل منهم ولم يرد اليهم منهم مسلم وهكذا لو هادنا قوما هكذا أو انا رجالهم نفلينا بين أوليائهم وبينهم ثم نقضوا العهد كان لنا انخراجهم من أيديهم وعيننا طلبهم حتى نخرجهم من أيديهم لانهم تركوا العهد بيننا وبينهم وسقط الشرط وهكذا لو هادنا من لا تؤخذ منه الجزية في كل ما وصفته الا أنه ليس لنا أن نأخذ الجزية واذا هادنا قوما رددنا اليهم ما فات الينا من هائم أموالهم وأمتعهم لانه ليس في الهائم حرمه يمنع بهامن أن نصيرها إلى مشرك وكذلك المتاع وان صارت في يد بعضنا فعليه أن يصيرها اليهم ولو استمتع بها واستهلكها كان كالغصب يلزم لهم ما يلزم الغاصب من كراء ان كان لها وقيمة ما هلك منها في أكثر ما كانت قيمته قط

(١) لعله لم يمنع منها بالإسلام الخ وتأمل كتيبه مصححه

﴿ اذا اراد الامام أن يكتب كتاب صلح على الجزية كتب بسم الله الرحمن الرحيم ﴾
 هذا كتاب كتبه عبد الله فلان أمير المؤمنين الملقب بخلعة من شهر ربيع الاول سنة كذا وكذا فلان بن
 فلان النصراني من بني فلان الساكن بلد كذا وأهل التصراية من أهل بلد كذا انك سألتني أن أؤمّنك
 وأهل التصراية من أهل بلد كذا وأعد لك ولهم ما يعقد لاهل الذمة على ما أعطيتي وشروطك ولهم
 وعليك وعليهم فأجبتك إلى أن عقدت لك ولهم على وعلى جميع المسلمين الأمان ما استقممت واستقاموا
 بجميع ما أخذنا عليك وذلك أن يجري عليك حكم الاسلام لا حكم خلافه بحال يلزمكوه ولا يكون لكم أن تمتنعوا
 منه في شيء أبنا نلزمكم به وعلى أن أحدنا منكم أن ذكر محمد صلى الله عليه وسلم أو كتاب الله عز وجل أو دينه
 بما لا ينبغي أن يذكر به فقد برئت منه ذمة الله ثم ذمة أمير المؤمنين وجميع المسلمين ونقض ما أعطى عليه
 الأمان وحل لأمر المؤمنين ماله ودمه كما تحل أموال أهل الحرب ودماءهم وعلى أن أحدنا من رجالهم أن
 أصاب مسلمة زنا أو اسم نكاح أو قطع الطريق على مسلم أو قتل مسلما عن دينه أو أغان الهاربين على المسلمين
 بقتال أو دلاله على عورة المسلمين أو يروا لغيرهم فقد نقض عهده وأحل دمه وماله وإن نال مسلما بحدود
 هذا في ماله أو عرضه أو ناله من على مسلم منعه من كافر له عهد أو أمان لزمه فيه الحكم وعلى أن نتبع
 أفعالكم في كل ما جرى بينكم وبين مسلم فما كان لا يحل لمسلم محالكم فيه فعل رد دناؤه وعاقبتكم عليه وذلك
 أن تبعوا مسلما بغير ما عندنا من نجر أو خنزير أو دم أو ميتة أو غيره ونبتل البيع بينكم فيه وأنخذتم من
 منكم أن أعطاكموه ولا نرده عليكم أن كان قائما ونهر يقه أن كان نجر أو دما ونجره أن كان ميتة وأن استهلكه
 لم نجعل عليه فيه شيئا ونعاقبكم عليه وعلى أن لا تسقوه أو تطعموه محرما أو تزوجه بشهود منكم أو ينكح
 فأسد عندنا وما يباعتم به كافر منكم أو من غيركم لم تبعكم فيه ولم نسلكم عنه ما تراضيت به وإذا أراد البائع
 منكم أو المشتاع نقض البيع وأنا ناطا لباله فإن كان منتهضا عندنا نقضناه وإن كان جائزا أجزأه إلا أنه إذا
 قبض البيع وفات لم يرد له لأنه بيع بين مشركين معنى ومن جاءنا منكم أو من غيركم من أهل الكفر يحاكمكم
 أجزأناكم على حكم الاسلام ومن لم يأتنا لم نعرض لكم فيما بينكم وبينه وإذا قلتم مسلما أو معاهدا منكم
 أو من غيركم خطأ فالدية على عواقلكم كما تكون على عوافل المسلمين وعواقلكم قربا باتكم من قبل آبائكم
 وإن قتل منكم رجل لا قرابة له فالدية عليه في ماله وإذا قتل عدا فعليه القصاص إلا أن تشاء ورثته دية
 فأخذونها حالة ومن سرق منكم فرفع المسروق إلى الحاكم فقطعه إذا سرق ما يحب فيه القطع وغرم ومن
 قذف فكان للقذف حد حذله وإن لم يكن حد عز رحتي تكون أحكام الاسلام جارية عليكم بهذه المعاني فيما
 سبنا ولم نسم وعلى أن ليس لكم أن تظهروا في شيء من أمصار المسلمين الصلب ولا تعلنوا بالشرك ولا تبغوا
 كنيسة ولا موضع مجتمع لصلاتكم ولا تنصروا بنا فوس ولا تظهروا فلو لكم بالشرك في عيسى بن مريم ولا
 في غيره لاحد من المسلمين وتلبسوا الزنا من فوق جميع اشباب الأريدة وغيرها حتى لا تخفى الزنا من غيرهم
 بسروجكم وركوبكم وتبايوا بين قلائسكم وقلائسهم يعلم يجعلونه بقلائسكم وأن لا تأخذوا على المسلمين
 سروات الطرق ولا المجالس في الأسواق وإن يؤدى كل بالغ من أحرار رجالكم غير مغلوب على عقله خربة رأسه
 ديناراً مثقالاً جديداً في رأس كل سنة لا يكون له أن يعقب عن بلدته حتى يؤديه أو يقيم به من يؤديه عنه لا شيء
 عليه من خربة رقبته إلى رأس السنة ومن افتقر منكم بخربة عليه حتى تؤدى عنه وليس الفقير بدافع عنكم
 شيئا ولا ناقض لدمتكم (١) عن ماله حتى وجدنا عندكم شيئا أخذتم به ولا شيء عليكم في أموالكم سوى خربة منكم
 ما أقسمتم في بلادكم واختلتم ببلاد المسلمين غير تجار وليس لكم دخول سكة بحال وإن اختلفتم تجارة على أن
 تؤدوا من جميع تجاراتكم العشر إلى المسلمين فلكم دخول جميع بلاد المسلمين الامكة والمقام بجميع بلاد
 المسلمين كما ستم الا الحجاز فليس لكم المقام ببلد منها الا ثلاث ليال حتى تطلعوا منه وعلى أن من أنبت الشجر

(١) كذا في النسخ وحرر

وقد قال الشافعي رحمه
 الله تعالى اذا ارتد سكران
 لم يستب في سكره ولم
 يقتل فيه (قال المزني)
 رحمه الله وفي ذلك دليل
 أن لاحكم لقوله لا أتوب
 لأنه لا يعقل ما يقول
 فكذلك هو في الطلاق
 والظهار لا يعقل ما
 يقول فهو أحد قوله
 في القديم (قال) ولو
 تظاهر منها ثم تركها
 أكثر من أربعة أشهر
 فهو متظاهر ولا يبلاء
 عليه بوقفه لا يكون
 المتظاهر به مولى ولا
 المولى بالايلاء متظاهرا
 وهو مطيع لله تعالى
 بترك الجماع في الظهار
 عاص له لو جامع قبل
 أن يكفر وعاص
 بالايلاء وسواء كان
 مضارا بترك الكفارة
 أو غير مضار إلا أنه يأثم
 بالضرار كما يأثم لو آلى
 أقل من أربعة أشهر
 يريد ضرارا ولا يحكم
 عليه بحكم الايلاء ولا
 بحال حكم الله عما أنزل

تحت ثيابه أو احتلم أو استكمل خمس عشرة سنة قبل ذلك فهذه الشروط لازمة له إن وضها فإن لم يرضها فلا عقلة ولا خزية على أنباتكم الصغار ولا صبي غير بالغ ولا مغلوب على عقله ولا مملوك فإذا أفاق المغلوب على عقله وبلغ الصبي وعق المملوك منكم فدان دينكم فعليه جزيتكم والشروط عليكم وعلى من رضى به ومن سخطه منكم نبتنا إليه ولكم أن نمنعكم وما يحل ملكه عندنا لكم من مسلم أو غيره نطلب عما نمنع به أنفسنا وأموالنا ونحكم لكم فيه على من جرى حكمنا عليه بما نحكم به في أموالنا وما يلزم المحكوم في أنفسكم فليس علينا أن نمنع لكم شيئا ملكتموه محرمان دم ولا ميتة ولا حر ولا خنزير كما نمنع ما يحل ملكه ولا نعرض لكم فيه إلا أننا لندعكم تطهروا في أمصار المسلمين فإنا لله منه مسلم أو غيره لم نفرمه عنه لأنه محرم ولا نمنع المحرم ومنزحه عن العرض لكم فيه فإن عاد أدب بغير غرامة في شيء منكم وعليكم الوفاء بجميع ما أخذنا عليكم وأن لا تنقضوا مسلما ولا تطهروا وعدوهم عليهم بقول ولا فعل عهد الله وميثاقه وأعظم ما أخذنا الله على أحد من خلقه من الوفاء بالميثاق ولكم عهد الله وميثاقه وذمة فلان أمير المؤمنين وذمة المسلمين بالوفاء لكم وعلى من بلغ من أنباتكم ما عليكم عما أعطيناكم ما وقيتم بجميع ما شرطنا عليكم فإن غيرتم أو بدلت فذمة الله ثم ذمة فلان أمير المؤمنين والمسلمين بريئة منكم ومن غاب عن كتابنا من أعطيناه ما فيه فرضيه إذا بلغه فهذه الشروط لازمة له ولنا فيه ومن لم يرض نبتنا إليه شهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إن شرط عليكم ضيافة فاذا فرغ من ذكر الجزية كتب في أثر قوله ولا شيء عليكم في أموالكم غير الدينار في السنة والضيافة على ما سئنا فكل من مر به مسلم أو جماعة من المسلمين فعليه أن ينزله في فضل منزله فيما يكتسه من خرا برد ليله ويوما أو ثلاثة شرطوا ثلاثا أو يطعمه من نفقة عامة أهله مثل الخبز والخل والحلين واللبن والحيتان والحمم والبقول المطبوخة ويعطيه دابة واحدة تبن أو ما يقوم مقامه في مكانه فإن أقام أكثر من ذلك فليس عليه ضيافة ولا علف دابة وعلى الوسط أن ينزل كل من مر به رجلين وثلاثة لا يزيد عليهم ويصنع لهم ما وصفت وعلى الموسع أن ينزل كل من مر به ما بين ثلاثة إلى ستة لا يزيدون على ذلك ولا يصنعون بدواهم إلا ما وصفت إلا أن يتطوعوا لهم بما كثر من ذلك فإن قلت المارة من المسلمين بفرقهم وعدلوا في فقرهم فإن كثر الجليش حتى لا يجتمع لهم منازل أهل الغنى ولا يجدون منزلا أنزلهم أهل الحاجة في فضل منازلهم وليست عليهم ضيافة فإن لم يجدوا فضلا من منازل أهل الحاجة لم يكن لهم أن يخرجوهم وينزلوا منازلهم وإذا كثروا وقل من يضيقهم فأيهم سبق إلى النزول فهو أحق به وإن جاؤا معا أقرعوا فإن لم يفعلوا أو غلب بعضهم بعضا ضيف الغالب ولا ضيافة على أحد أكثر مما وصفت فاذا نزلوا بقوم آخرين من أهل الذمة أحبت أن يدع الذين قروا القرى ويرى الذين لم يقرروا فإذا ضاق عليهم الأمر فإن لم يقرهم أهل الذمة لم يأخذ منهم ثمن القرى فإذا مضى القرى لم يؤخذوا به (١) إذا سألهم المسلمون ولا يأخذ المسلمون من ثمار أهل الذمة ولا أموالهم شيئا بغير أذنهم وإذا لم يشترطوا عليهم ضيافة فلا ضيافة عليهم وأيهم قال أو فعل شيئا ما وصفته نقض العهد وأسلم لم يقتل إذا كان ذلك قولا وكذلك إذا كان فعلا لم يقتل إلا أن يكون في دين المسلمين أن فعله قتل حدا أو قصاصا فيقتل بحدا أو قصاصا لا نقض عهد وإن فعل ما وصفتنا بشرط أنه نقض العهد الذمة فلم يسلم ولكنه قال أتوب وأعطى الجزية كما كنت أعطيها أو على صلح أجده عوقب ولم يقتل إلا أن يكون فعل فعلا (٢) يوجب القصاص بقتل أو قودا ما دون هذا من الفعل أو القول وكل قول فيعاقب عليه ولا يقتل (قال الشافعي) رحمه الله فإن فعل أو قال ما وصفتنا بشرط أنه يحل دمه فطفرنا به فامتنع من أن يقول أسلم أو أعطى جزية قتل وأخذ ما له قيا

(١) كذا في النسخ ولعله ينالهم أو انباتهم أو نحوه (٢) وقوله يوجب القصاص الخ لعل أصله يوجب القتل بحد أو قودا الخ وتأمل كتبه مصححه

فيه ولو تظاهر يريد طلافا (١) كان طلافا أو طلق يريد تظاهرا كان طلافا وهذه أصول ولا تظاهروا من أمة ولا أم ولد لأن الله عز وجل يقول والذين يظاهرون من نسائهم كما قال يؤلون من نسائهم والذين يرمون أزواجهم فعقلنا عن الله عز وجل أنها ليست من نسائنا وإنما نسائنا أزواجنا ولولزمها واحد من هذه الأحكام لزمها كلها

(١) باب ما يكون تظاهرا وما لا يكون تظاهرا

(قال الشافعي) رحمه الله الظهار أن يقول الرجل لامرأته أنت علي كظهر أبي قال كظهر أمي أو أنت معي كظهر أمي وما أشبهه فهو ظهار وإن قال فرجك أو رأسك أو ظهرك أو جلدك أو يدك أو رجلك علي كظهر أمي كان هذا

(١) لعله كان تظاهرا كما يؤخذ من عبارة الأمام فراجعها كتبه مصححه

﴿ الصلح على أموال أهل الذمة ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون قال فكان معقولا في الآية أن تكون الجزية غير جائزة والله تعالى أعلم الامع لوما ثم دلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على مثل معنى ما وصفت من أنها معلوم فأما ما لم يعلم أقله ولا أكثره ولا كيف أخذ من أخذه من الولاية ولا من أخذت منه من أهل الجزية فليس في معنى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا توقف على حده ألا ترى أن قال أهل الجزية نعطيكم في كل مائة سنة درهما وقال الوالي بل آخذ منكم في كل شهر دينار لم يعم على أحد هذا ولا يجوز فيها إلا أن يستن فيها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فنأخذ بأقل ما أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يكون لوال أن يقبل أقل منه ولا يرد له لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها معلومة ألا ترى أنه أخذها ديناراً وازداد فيها ضيقة فأخذ من كل إنسان من أهل اليمن ديناراً ومن أهل أيلة مثله وأخذ من أهل نجران كسوة وأعلى علماء من أهلها أنها تجوز قيمة دينار ولم يجز في الآية إلا أن تكون على كل بالغ لأعلى بعض البالغين دون بعض من أهل دين واحد فلا يجوز والله تعالى أعلم أن تؤخذ الجزية من قوم من أموالهم على معنى تضعيف الصدقة بلائى عليهم فيها وذلك أن ذلك لو جاز كان منهم من لا مال له تجب فيه الصدقة وإن كان له مال كثير من عروض ودور وكغلة وغيره فيكونون بين أظهرنا مقرين على دينهم بلا جزية ولم يبع هذا إلا أن يكون أحد من رجالهم خلياً من الجزية ويجوز أن يؤخذ من الجزية على ما صالحوا عليه من أموالهم تضعيف صدقة أو عشر أو ربع أو نصف أموالهم أو ثلثها أو ثلثي أن يقال من كان له منكم مال أخذ منه ما شرط على نفسه وشرطوا له في ماله ما كان يؤخذ منه في السنة تكون قيمته ديناراً أو أكثر فإذا لم يكن له ما يجب فيه ما شرط أو هو أقل من قيمة دينار فعليه ديناراً أو تمام دينار وإنما اخترت هذا أنها جزية معلومة الأقل وأن ليس منهم خلى منها قال ولا يفسد هذا إلا بشرط يراضيان به لا يبيع بينهما فيفسد بما تفسد به البيوع كالم يفسد أن يشترط عليهم الضيافة وقد تتابع عليهم فتلزمهم وتجب فلا يلزمهم بغيرها شيء قال ولعل عمر أن يكون صالح من نصارى العرب على تضعيف الصدقة وأدخل هذا الشرط وإن لم يحل عنه وقد روى عنه أنه أبى أن يقر العرب الأعلى الجزية فأنفوا عنها وقالوا تأخذها منا على معنى الصدقة مضعفة كما يؤخذ من العرب المسلمين فأبى فلحق منهم جماعة بالروم فذكر ذلك وأجابهم إلى تضعيف الصدقة عليهم فصالحه من بقى في بلاد الإسلام عليها فلا بأس أن يصالحهم عليها على هذا المعنى الذي وصفت من الثنى

لظهارها ولو قال كدني أمي أو كراس أمي أو ليدها كان هذا طهاراً لأن التلذذ بكل أمه محرم ولو قال كأمي أو مثل أمي وأراد الكرامة فلاظهار وإن أراد الظهار فهو طهار وإن قال لانيه لي فليس بظهار وإن قال أنت على كظهر امرأة محترمة من نسب أو رضاع قامت في ذلك مقام الأم لأن النسبي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب (قال المزني) رحمه الله تعالى وحفظي وغيري عنه لا يكون متظاهراً عن كانت حلالاً في حال ثم حرم بسبب كما حرمت نساء الآباء وحلائل الأبناء بسبب وهو لا يجعل هذا طهاراً ولا في قوله كظهر أبي (قال) ويلزم الحث بالظهار كما يلزم بالطلاق (قال)

﴿ كتاب الجزية على ثنى من أموالهم ﴾ « أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي وإذا أراد الإمام أن يكتب لهم كتاباً على الجزية بشرط معنى الصدقة كتب باسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب كتبه عبد الله فلان أمير المؤمنين لفلان بن فلان النصراني من بني فلان الفلاني من أهل بلد كذا وأهل النصرانية من أهل بلد كذا أنك سألتني لنفسك وأهل النصرانية من أهل بلد كذا أن أعقد لك ولهم على وعلى المسلمين ما يعقد لأهل الذمة على ما شرطت عليك وعليهم ولك ولهم فأجبتك إلى ما سألتك لم ولن رضى ما عقدت من أهل بلد كذا على ما شرطنا عليه في هذا الكتاب وذلك أن يجري عليكم حكم الإسلام لأحكم خلافه ولا يكون لأحد منكم الامتناع مما رأينا لازماً له فيه ولا محاباة زاه ثم يجري الكتاب على مثل الكتاب الأول لأهل الجزية التي هي ضريبة لا تزبد ولا تنقص فإذا انتهى إلى موضع الجزية كتب على أن من كان له منكم ابل أو قرأ أو غنم أو كان ذا زرع أو عين مال أو تمر يرى فيه المسلمون على من كان له

منهم فيه الصدقة أخذت خريته منه الصدقة مضعفة وذلك أن تكون غنمه أربعين فتؤخذ منه فهاشأتان
 إلى عشرين ومائة فإذا بلغت إحدى وعشرين ومائة أخذت فيها أربع شياء إلى مائتين فإذا زادت شاة على
 مائتين أخذت فيها ست شياء إلى أن تبلغ ثلثمائة وتسعة وتسعين فإذا بلغت أربع مائة أخذت فيها ثمان شياء
 ثم لاشئ في الزيادة حتى تكمل مائة ثم عليه في كل مائة مائة شياء ومن كان مائة ذابقر فبلغت بقرة ثلاثين
 فعليه فيها ثمان شياء ثم لاشئ عليه في زيادتها حتى تبلغ أربعين وإذا بلغت أربعين فعليه فيها مائتان ثم لاشئ
 في زيادتها حتى تبلغ ستين فإذا بلغت فيها أربع مائة أتبعه ثم لاشئ في زيادتها إلى ثمانين فإذا بلغت فيها أربع مائة
 مائتان ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ تسعين فإذا بلغت فيها مائة أتبعه ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ مائة فإذا
 بلغت فعليه فيها مائتان وأربع مائة أتبعه ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ مائة وعشرين فإذا بلغت فعليه فيها أربع مائة
 مائتان وتبعان ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ مائة وعشرين فإذا بلغت فعليه فيها مائة مائتان ثم يحري
 الكتاب بصدقة البقر مضعفة ثم يكتب في صدقة الابل فان كانت له ابل فلاشئ فيها حتى تبلغ حوا فإذا بلغت
 فعليه فيها شاتان ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ عشرين فإذا بلغت فعليه فيها أربع شياء ثم لاشئ في الزيادة حتى
 تبلغ خمس عشرة فإذا بلغت فعليه فيها ست شياء ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ عشرين فإذا بلغت فعليه فيها
 ثمان شياء ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ خمس وعشرين فإذا بلغت فعليه فيها اثنان وخمسون فان لم يكن فيها
 اثنان وخمسون فابن البون ذكران وان كانت له ابنة مخاض واحدة وابن لبون واحد أخذت بنت المخاض وابن
 البون ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ ستا وثلاثين فإذا بلغت فعليه فيها اثنان وخمسون ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ ستا
 وأربعين فإذا بلغت فعليه فيها مائتان طر وقتا الجمل ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ إحدى وستين فإذا بلغت
 ففيها جذعتان ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ ستا وسبعين فإذا بلغت فعليه فيها أربع مائة ثم لاشئ في زيادتها
 حتى تبلغ إحدى وتسعين فإذا بلغت فعليه فيها أربع مائة حتى تبلغ مائة وعشرين ومائة فإذا
 كانت إحدى وعشرين ومائة طرح هذا وعدت فكان في كل أربعين منها اثنان وخمسون في كل خمسين حقتان
 وإذا لم يوجد في مال من عليه الجزية من الابل السن التي شرط عليه أن تؤخذ في ست وثلاثين فصاعدا فجاء بها
 قبلت منه وان لم يأت بها فالحيار إلى الامام بأن يأخذ السن التي دونها ويعرّفه في كل بعير لزمه شاتين أو عشرين
 درهما أو مائة درهم وان شاء الامام أخذ السن التي فوقها ورد إليه في كل بعير شاتين أو عشرين
 درهما أو مائة درهم أو أعطاه إياه وإذا اختار الامام أن يأخذ السن العليا على أن يعطيه الامام الفضل
 أعطاه الامام أيهما كان أيسر نقدا على المسلمين وإذا اختار أن يأخذ السن الأدنى ويعرّفه صاحب الابل
 فالحيار إلى صاحب الابل فان شاء أعطاه شاتين وان شاء أعطاه عشرين درهما ومن كان منهم دازرع يقات
 من حنطة أو شعيرا أو ذرة أو دخن أو أرز أو قطنية لم يؤخذ منه شيء حتى يبلغ زرعه خمسة أو سبعة أو سبعة
 في كتابه بمكمل يعرفونه فإذا بلغها زرعه فان كان مما يسقى بعرب ففيه العشر وان كان مما يسقى بنهر أو سبغ
 أو عين ماء أو بيل ففيه الخمس ومن كان منهم ذابقر فلا جزية عليه فيها حتى تبلغ ذهبه عشرين مثقالا فإذا
 بلغت فعليه فيها دينار ونصف العشر وما زاد فحساب ذلك ومن كان داورق فلا جزية عليه في ورقه حتى تبلغ
 مائتي درهم وزن سبعة فإذا بلغت مائتي درهم فعليه فيها نصف العشر وما زاد فحسابه وعلى أن من وجد
 منكم ركازا فعليه خمسه وعلى أن من كان بالغامكم داخل في الصلح فلم يكن له مال عند الحول يجب على
 مسلم لو كان له فيه زكاة أو كان له مال يجب فيه على مسلم لو كان له الزكاة فأخذ منه ما شرطنا عليه فلم يبلغ
 قيمة ما أخذنا منه ديناراً فعليه أن يؤدي الندي ديناراً ان لم تأخذ منه شيئا وتعامد ديناران نقص ما أخذنا منه عن
 قيمة دينار وعلى أن ما صالحتمونا عليه على كل من بلغ غير مغلوب على عقله من رجالكم وليس ذلك منكم على
 بالغ مغلوب على عقله ولا صبي ولا امرأة قال ثم يحري السبب كما حري الكتاب قبله حتى يأتي على آخره

الشافعي رحمه الله
 ولو قال اذ انكحك
 فأنت على كظهر أمي
 فكحها لم يكن متظاهرا
 لان التحريم اعم يقع
 من النساء على من حل
 له ولا معنى للتحريم
 في المحرم ويرى مثل
 ما قلت عن النبي صلى
 الله عليه وسلم ثم
 على وابن عباس وغيرهم
 وهو القياس (ولو قال)
 أنت طالق كظهر أمي
 يريد الظاهر فهي طالق
 لانه صرح بالطلاق
 فلا معنى لقوله كظهر
 أمي الا أنك حرام بالطلاق
 كظهر أمي ولو قال أنت
 على كظهر أمي يريد
 الطلاق فهو ظاهر ولو
 قال لأخري قد أشركك
 معها أو أنت شريكها
 أو أنت كهي ولم ينوطها
 لم يلزمه لانها تكون
 شريكها في أنها زوجة
 له أو عاصية أو مطبقة له
 كهي (قال) ولو ظاهر
 من أربع نسوة له
 بكلمة واحدة فقال في
 كتاب الظهار الجديد وفي

وان شرطت عليهم في أموالهم قيمة أكثر من دينار كتبت أربعة دنانير كان أو أكثر واذا شرطت عليهم ضيافة كتبنا على ما وصفت عليهم في الكتاب قبله وان أجابوا إلى أكثر منها فاجعل ذلك عليهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس فيهم وفي وقت عليهم الجزية أن يكتب على الفقير منهم كذا ولا يكون أقل من دينار ومن جاوز الفقر كذا لشيء أكثر منه ومن دخل في الغنى كذا لا أكثر منه ويستون اذا أخذت منهم الجزية هم وجميع من أخذت منه جزية مؤقتة فيما شرطت لهم وعليهم وما يجري من حكم الاسلام على كل واذا شرط على قوم أن على فقير كذا دينار وعلى من جاوز الفقر ولم يلحق بغنى مشهور دينارين وعلى من كان من أهل الغنى المشهور أربعة دنانير جاز وينبغي أن يبينه فيقول وانما أنظر إلى الفقر والغنى يوم تحل الجزية لا يوم عقد الكتاب فاذا صالحهم على هذا فاختلف الامام ومن تؤخذ منه الجزية فقال الامام لاحد منهم أنت غني مشهور الغنى وقال بل أنا فقير أو وسط فالقول قوله الا أن يعلم غير ما قال يبينه تقوم عليه بانه غني لانه المأخوذ منه واذا صالحهم على هذا فإبقاء الحول ورجل فقير فلم تؤخذ منه جزية حتى يوسر يسرا مشهورا أخذت جزية دينار على الفقر لان الفقر حاله يوم وجبت عليه الجزية وكذلك ان حاله عليه الحول وهو مشهور الغنى فلم تؤخذ جزية حتى افتقر أخذت جزية أربعة دنانير على حاله يوم حاله عليه الحول وان لم توجد له الا تلك الاربعة الدنانير فان أعسر ببعضها أخذت منه ما وجد له منها واتبع بما بقى دينه عليه وأخذت جزية ما كان فقيرا فيما استأنف دينار الكل سنة على الفقر ولو كان في الحول مشهورا الغنى حتى اذا كان قبل الحول بيوم افتقر أخذت جزية في عامه ذلك جزية فقير وكذلك لو كان في حوله فقيرا فلما كان قبل الحول بيوم صار مشهورا بالغنى أخذت جزية غنى

(الضيافة مع الجزية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لست أثبت من جعل عمر عليه الضيافة ثلاثا ولا من جعل عليه يوما وليلة ولا من جعل عليه الجزية ولم يسم عليه ضيافة بخبر عامة ولا خاصة ثبت ولا أحد الذين ولو الصلح عليها بأعيانهم لانهم قد ماتوا كلهم وأى قوم من أهل الذمة اليوم أقرروا أو قامت على أسلافهم يبينه بان صلحهم كان على ضيافة معلومة وأنهم رضوها بأعيانهم الرزموها ولا يكون رضاهم الذي الرزموه الا بان يقولوا صلحنا على أن نعطي كذا ونضيف كذا وان قالوا أضفنا تطوعا بالصلح لم الرزموه وأحلفهم ما ضيفوا على اقرار بصلح وكذلك ان أعطوا كثيرا أحلفتهم ما أعطوه على اقرار بصلح فاذا حلفوا جعلتهم كقوم ابتدأت أمرهم الآن فان أعطوا أقل الجزية وهو دينار قبلته وان أبوان ثبت اليهم وحاربتهم وأيهما أقرب بشي في صلحه وأنكره منهم غيره الرزمت ما أقرب به ولم أجعل اقراره لازما لغيره الا بان يقولوا صلحنا على أن نعطي كذا ونضيف كذا فاما اذا قالوا أضفنا تطوعا بالصلح فلا الرزموه قال وياخذهم الامام بعلمه واقرارهم وباليينة ان قامت عليهم من المسلمين ولا يجيز شهادة بعضهم على بعض وكذلك نصنع في كل أمر غير مؤقت مما صالحوا عليه وفي كل مؤقت لم يعرفه أهل الذمة بالاقرار به واذا أقر قوم منهم بشي يجوز للوالي أخذه الرزموه ما حبوا وأقاموا في دار الاسلام واذا صالحوا على شيء أكثر من دينار ثم أرادوا أن يمتنعوا الامن اداء دينار الرزموه ما صالحوا عليه كاملا فان امتنعوا منه حاربهم فان دعوا قبل أن يظهر على أموالهم وتسبى ذراريهم إلى أن يعطوا الامام الجزية دينار لم يكن الامام أن يمتنع منهم وجعلهم كقوم ابتدأ محاربتهم فدعوا إلى الجزية وأقوم دعوا إلى الجزية بالحرب فاذا أقر منهم قرن بشي صالحوا عليه الرزموه فان كان فيهم غائب لم يحضر لم يلزمه واذا حضر الرزما أقرب به مما يجوز الصلح عليه واذا نشأ أبناءهم فبلغوا الحلم أو استكملوا خمس عشرة سنة فلم يقر وبما أقرب به آبائهم قيل ان أدبتم الجزية والاخبار بنا كم فان عرضوا أقل الجزية وقد أعطى آبائهم أكثر منها لم يكن لنا أن نقاتلهم اذا أعطوا أقل الجزية ولا يحرم علينا أن

يعطونا

الاملاء على مسائل مالك ان عليه في كل واحدة كفارة كما يطلقون معا بكلمة واحدة وقال في الكتاب القديم ليس عليه الا كفارة واحدة لأنها بمن ثم رجع إلى الكفارات (قال المزني) وهذا بقوله أولى (قال الشافعي) رحمه الله ولو تظاهر منها مرارا يريد بكل واحدة تطهارة غير الآخر قبل يكفر فعله بكل تطاهر كفارة كما يكون عليه في كل تطليقة تطليقة ولو قالها متتابعاً فقال أردت تطهارة واحدا فهو واحد كالمتابع بالطلاق كان كطليقة واحدة ولو قال اذا تطاهرت من فسلانة الاجنبية فأنت على كظهر أي فتغاهر من الاجنبية لم يكن عليه تطاهر كالوطئ اجنبية لم يكن طلاقا

يعطونا أكثر مما يعطينا آباؤهم ولا يكون صلح الآباء صلحا على الأبناء إلا ما كانوا أصغارا لا خزية عليهم
أو نساء لا خزية عليهن أو معنويين لا خزية عليهم فأما من لم يحزن لنا أقراره في بلاد الإسلام الأعلى أخذ
الجزية منه فلا يكون صلح أبية ولا غيره صلحا عند الإرضاء بعد البلوغ ومن كان سفها بالغا محجورا عليه
منهم صلح عن نفسه بأمر وليه فإن لم يعمل وليه وهو معاجور رب فإن عاب وليه جعل له السلطان وليا يصلح
عنه فإن أبي المحجور عليه الصلح حاربه وإن أبي وليه وقبل المحجور عليه جبر وليه أن يدفع الجزية عنه لأنها
لازمة إذا أقرب بها لأنهم معنى النظر له لئلا يقتل ويؤخذ ماله فيأ وإذا كان هذا هكذا وكان من صلحهم
من مضى من الأئمة بأيمانهم قد ماتوا حتى الإمام أن يبعث أمناء فيجمعون البالغين من أهل الذمة في كل
بلد ثم يسألونهم عن صلحهم فما أقر وابه بما هو أزيد من أقل الجزية قبله منهم الآن تقوم عليهم بينة بأكثر
منه مالم ينقضوا العهد فيلزمه منهم من قامت عليه بينة وبسأل عن نشأته فن بلغ عرض عليه قبول
ما صلحوا عليه فإن فعل قبله منه وإن امتنع الأمن أقل الجزية قبل منه بعد أن يجتهد بالكلام على استرادته
ويقول هذا صلح أصحابك فلا تمتنع منه ويستظهر بالاستعانة بأصحابه عليه وإن أبي الأقل الجزية قبله منه
فإن اتهم أن يكون أحد منهم بلغ ولم يقر عنده بأن قد استكمل خمس عشرة سنة أو قد احتلم ولم يقر بذلك عليه
بينة مسلمون أقل من يقبل في ذلك شاهدان عدلان كشفه كما كشف رسول الله صلى الله عليه وسلم بني
قريظة فن أثبت قتله فإذا أثبت قال له أن أدبت الجزية ولا أحرار بئله فإن قال أنت من أتى تعالجت بشئ
تجعل انبثاب الشعر لم يقبل منه ذلك إلا أن يقوم شاهدان مسلمان على ميلاده فيكون لم يستكمل خمس عشرة
فدعه ولا يقبل لهم ولا عليهم شهادة غير مسلم عدل ويكتب أسماءهم وحلاهم في الديوان ويعرف عليهم
ويحلف عرفاؤهم لا يبلغ منهم مولودا لرفعهم إلى واليه عليهم ولا يدخل عليهم أحد من غيرهم إلا رفعوا
اليه فكل ما دخل فيهم أحد من غيرهم ممن لم يكن له صلح وكان ممن تؤخذ منه الجزية فعلى به كما وصفت
فحين فعل وكما بلغ منهم بالغ فعل به ما وصفت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن دخل من له صلح ألزمته
صلحه ومتى أخذ منه صلحه رفع عنه أن تؤخذ عنه في غير بلده فإن كان صلح على دينار وقد كان له صلح
قبله على أكثر أخذ منه ما بقي من الفضل على الدينار لأنه صلح عليه وإن كان صلحه الأول على دينار ببلده
ثم صلح ببلد غير على دينار أو أكثر قبل له أن شئت رد ذلك الفضل عما صلحت عليه أولا إلا أن يكون
نقض العهد ثم أحدث صلحا فيكون صلحه الآخر كان أقل أو أكثر من الصلح الأول ومتى مات منهم ميت
أخذت من ماله الجزية بقدر ما مر عليه من سنته كأنه مر عليه نصفها يؤخذ نصف جزية وإن عته
رفع عنه الجزية ما كان معتوها فإذا أفاق أخذت منها من يوم أفاق فإن جن فكان يجن ويفيق لم ترفع
الجزية لأنه هذا ممن تجرى عليه الأحكام في حال إفاقته وكذلك إن مرض فذهب عقله أياما ثم عاد أعما
ترفع عنه الجزية إذا ذهب عقله فلم يعد وأيهم أسلم رفعت عنه الجزية فيما يستقبل وأخذت لما مضى وإن
غاب فأسلم فقال أسلمت من وقت كذا القول قوله مع عينته الآن أن تقوم بينة بخلاف ما قال « قال الربيع »
وفيه قول آخر أن عليه الجزية من حين غاب إلى أن قدم فأخبرنا أنه مسلم الآن أن تقوم بينة بأن إسلامه قد
تقدم قبل أن يقدم علينا بوقت فيؤخذ بالينة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسلم ثم تنصرت لم تؤخذ
الجزية وإن أخذت ردت وقبل أن أسلمت والقتل وكذلك المرأة أن أسلمت والقتل قال وبين وزن الدينار
والدنانير التي تؤخذ منهم وكذلك صفة كل ما يؤخذ منهم وإن صلح أحدهم وهو صحيح فرت به نصف
سنة ثم عته إلى آخر السنة ثم أفاق ولم يفق أخذت منه جزية نصف السنة التي كان فيها صحيحا ومتى أفاق
استقبل به من يوم أفاق سنة ثم أخذت جزية منه لأنه كان صلح فلزمه الجزية ثم عته فسقطت عنه وإن
طابت نفسه أن يؤذيها ساعة أفاق قبلت منه وإن لم تطب لم يلزمها إلا بعد الحول وإذا اعتق العبد البالغ من
أهل الذمة أخذت منه الجزية أو نبذ إليه وسواء أعتقه مسلم أو كافر

(باب ما يوجب على
المتظاهر بالكفارة)
من كابي الظهار قديم
وجديد وما دخله
من اختلاف أبي
حنيفة وابن أبي ليلى
والشافعي رحمه الله
عليهم

(قال الشافعي) رحمه الله
قال الله تبارك وتعالى
ثم يعصون لما قالوا
فحزير رقبته الآية
قال والذي عقلت مما
سمعت في يعصون لما
قالوا الآية أنه إذا أتت
على المتظاهر مدة بعد
القول بالظهار لم
يحرمها بالطلاق الذي
يحرم به وجبت عليه
الكفارة كما أنهم
يذهبون إلى أنه إذا
أسلم ما حرم على
نفسه فقد عاد لما قال
نخالفه فأحل ما حرم ولا
أعلم معنى أولي به من
هذا (قال) ولو
أمكنه أن يطلقها لم
يفعل لزمته الكفارة
وكذلك لو مات أو مات

﴿الضيافة في الصلح﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر أهل الذمة بضيافة في صلحهم ورضوا بها فعلى الإمام مسألتهم عنها وقبول ما قالوا أنهم يعرفونه منها إذا كانت زيادة على أقل الجزية ولا تقبل منهم ولا يجوز أن يصلحهم عليها بحال حتى تكون زيادة على أقل الجزية فإن أقر وأبان يضيفون من مذهبهم من المسلمين يوماً أو ليلة أو ثلاثاً أو أكثر وقالوا ما حددنا في هذا حداً الزموا أن يضيفوا من وسط ما ياباً كونه خبزاً وعصيدة وإذا ما من زيت أولين أو سمن أو بقول مطبوخة أو حيتان أو لحوم أو غيره أي هذا يسر عليهم وإذا أقر وأبغى دواب ولم يحددوا شيئاً علفوا اللبن والحشيش مما تحشاء الدواب ولا يبين أن يلزموا حيا الدواب ولا ما جاوز أقل ما تغلفه الدواب إلا بإقرارهم ولا يجوز أن يجعل على الرجل منهم في اليوم وأبغى ضيافة إلا بقدر ما يحتمل أن يحتل واحداً أو اثنين أو ثلاثة ولا يجوز عندى أن يحمل عليه أكثر من ثلاثة وإن أيسر إلا بإقرارهم ويؤخذ بأن ينزل المسلمين الذين يضيفهم حيث يشاء من منازل التي ينزلها السفراء التي تكون من مطر وبرد وحر وإن لم يقر وأبغى فعلى الإمام أن يبين إذا صلحهم كيف يضيف الموسر الذي يبلغ يسره كذا ويضيف ما يضيف من الطعام والعلف وعدد من يضيفه من المسلمين وعلى الوسط الذي يبلغ ماله عدد كذا من الأصناف وعلى من عنده فضل عن نفسه وأهل بيته عدد كذا واحداً أو أكثر منه ومنازلهم وما يقربى كل واحد منهم ليكون ذلك معلوماً إذا نزل بهم الجوع ومررت الجيوش فيؤخذون به ويجعل ذلك كله مدونة مشهودة عليه به ليأخذ من وليهم من ولاته بعده ويكتب في كتابهم أن كل من كان معسراً فرجع إلى ماله حتى يكون موسراً نقل إلى ضيافة المياسير

﴿الصلح على الاختلاف في بلاد المسلمين﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا أحب أن يدع الوالي أحداً من أهل الذمة في صلح الأمكشوف ومشهودا عليه وأحب أن يسأل أهل الذمة عما صلحوا عليه مما يؤخذ منهم إذا اختلفوا في بلاد المسلمين فإن أنكرت منهم ما نفه أن تكون صلحت على شيء يؤخذ منهم سوى الجزية لم يلزمها ما أنكرت وعرض عليها إحدى خصلتين أن لا تأتي الحجاز بحال أو تأتي الحجاز على أنها متى أتت الحجاز أخذت منها ما صلحها عليه عمرو زيادة أن رضى به وانما قلنا لا تأتي الحجاز لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجلاها من الحجاز وقتلنا نبيه على ما أخذ عمر أن ليس في أجلاها من الحجاز أمر بين أن يحرم أن تأتي الحجاز متتابعة وإن رضى ببيان الحجاز على شيء مثل ما أخذ عمر أو أكثر منه أذن لها أن تأتيه متتابعة لا تقيم ببلد منه أكثر من ثلاث وإن لم ترض منعها منه وإن دخلته بلاداً لم يؤخذ من مالها شيء وأخرجها منه وعاقبها أن علمت منعها إياها ولم يعاقبها أن تعلم منعها إياها وتقدم إليها فإن عادت عاقبها ويقدم إلى ولاته أن لا يجيز وبلاد الحجاز إلا بالرضا والقرار بأن يؤخذ منهم ما أخذ عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وإن زادوا عليها شيئاً لم يحرم عليه فكان أحب إلى وإن عرضوا عليه أقل منه لم أحب أن يقبله وإن قبله فخله بالمسلمين رجوت أن يسعد ذلك لأنه إذا لم يحرم أن أتوا الحجاز مجتازين لم يحل أتيانهم الحجاز كثير يؤخذ منهم ويحرمه قليل وإذا قالوا أنها بغير شيء لم يكن ذلك للوالي ولا لهم ويجتهد أن يجعل هذا عليهم في كل بلد انتابوه فإن منعوا منه في البلدان فلا يبين أن له أن يمنعهم بلد غير الحجاز ولا يأخذ من أموالهم وإن تجرأ في بلد غير الحجاز شيئاً ولا يحل أن يؤذن لهم في مكة بحال (١) وإن أتوها على الحجاز أخذ منهم ذلك وإن جاؤها على غير شرط لم يكن له أن يأخذ منهم شيئاً وعاقبهم إن علوا نهيهم عن أتيان مكة ولم يعاقبهم إن لم يعلوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وينبغي أن يتدبى صلحهم على البيان من جميع ما وصفت ثم يلزمهم ما صلحوا عليه فإن أغفلهم منهم الحجاز كله فإن دخلوه بغير صلح

(١) أي وإن أتوا مكة على الشرط الذي شرطه في الحجاز تأمل كتبه صحيحه

ومعنى قول الله تبارك وتعالى من قبل أن يناسوا قلت لا يؤدى ما وجب عليه قبل الحاشية حتى يكفر وكان هذا والله أعلم عقوبة مكفرة لقول الزور فالأمنع الجماع أحببت أن يمنع القبل والتلذذ احتياطاً حتى يكفر فإن مس لم تبطل الكفارة كما يقال له إذا الصلاة في وقت كذا وقبل وقت كذا فيذهب الوقت فيؤدى بها بعد الوقت لأنها فرضه ولو أصابها وقد كفر بالصوم في ليل الصوم لم ينتقض صومه ومضى على الكفارة ولو كان صومه ينتقض بالجماع لم تجزئه الكفارة بعد الجماع ولو تظاهر وأتبع الظهار طلاقاً محل فيه قبل زوج تلك الرجعة ولا يملكها ثم راجعها فعليه الكفارة ولو طلقها ساعة نكحها لأن مراجعتها إياها بعد

لم يأخذ منهم شيئا ولا بين لي أن يمنعهم غير الحجاز من البلدان قال ولا أحسب عمر بن الخطاب ولا عمر بن عبد العزيز أخذ ذلك منهم إلا عن رضاهم بما أخذ منهم فأخذهم منهم ثم نؤخذ الجزية فأما أن يكون الزمهموه بغير رضاهم فلا أحسبه وكذلك أهل الحرب بمنعوا الاتيان إلى بلاد المسلمين بتجارة بكل حال إلا بصلح فما صلحوا عليه جاز لي أن أخذه وإن دخلوا بأمان وغير صلح مقرين به لم يؤخذ منهم شيء من أموالهم وردوا إلى ما منهم إلا أن يقولوا انعمادنا على أن يؤخذ منا فيؤخذ منهم وإن دخلوا بغير أمان غنموا وإذا لم يكن لهم دعوى أمان ولا رسالة كانوا فاما وقتل رجالهم إلا أن يسلموا أو يؤدوا الجزية قبل أن تظفر بهم إن كانوا هم يجوز أن تؤخذ منهم الجزية وإن دخل رجل من أهل الذمة بلدة أو دخلها حرب بآمان فأدى عن ماله شيئا ثم دخل بعد لم يؤخذ ذلك منه إلا بأن يصلح عليه قبل الدخول أو يرضى به بعد الدخول فأما الرسل ومن ارتاد الاسلام فلا يمنعون الحجاز لأن الله عز وجل يقول لنبيه صلى الله عليه وسلم وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله وإن أراد أحد من الرسل الامام وهو بالحرم فعلى الامام أن يخرج اليه ولا يدخله الحرم إلا أن يكون يغني الامام فيه الرسالة والجواب فيكتفي بهما فلا يترك يدخل الحرم بحال

(ذكر ما أخذ عمر رضي الله تعالى عنه من أهل الذمة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كان يأخذ من النبط من الخنطة والزيت نصف العشر يريد بذلك أن يكثر الخراج إلى المدينة ويأخذ من القطنية العشر * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أنه قال كنت عاملا مع عبد الله بن عتبة على سوق المدينة في زمان عمر بن الخطاب فكان يأخذ من النبط العشر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لعل السائب حكى أمر عمر أن يأخذ من النبط العشر في القطنية كما حكى سالم عن أبيه عن عمر فلا يكونان مختلفين أو يكون السائب حكى العشر في وقت فيكون أخذ منهم من الخنطة والزيت عشر أو مرة نصف العشر وعلله كله بصلح يحدثه في وقت رضاهم ورضاهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لست أحسب عمر أخذنا أخذ من النبط إلا عن شرط بينه وبينهم كشرط الجزية وكذلك أحسب عمر بن عبد العزيز أمر بالأخذ منهم ولا يأخذ من أهل الذمة شيئا إلا عن صلح ولا يترك كون يدخلون الحجاز إلا بصلح ويحدد الامام فيما بينه وبينهم في تجارتهم وجميع ما شرط عليهم أمرا يسين لهم وللأمة ليأخذهم به الولاية غيره ولا يترك أهل الحرب يدخلون بلاد المسلمين تجارا فإن دخلوا بغير أمان ولا رسالة غنموا وإن دخلوا بأمان وشرط أن يأخذ منهم عشرا أو أكثر أو أقل أخذ منهم فإن دخلوا بلا أمان ولا شرط ردوا إلى ما منهم ولم يتركوا عضوا في بلاد الاسلام ولا يؤخذ منهم شيء وقد عقد لهم الامان إلا عن طيب أنفسهم وإن عقد لهم الامان على دماءهم لم يؤخذ من أموالهم شيء إلا عن دخولهم بأموال لا بشرط على أموالهم أو طيب أنفسهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسواء كان أهل الحرب بين قوم يعشرون المسلمين إن دخلوا بلادهم أو يخمسونهم لا يعرضون لهم في أخذ شيء من أموالهم إلا عن طيب أنفسهم أو صلح يتقدم منهم أو يؤخذ غنمة أو فيا أن لم يكن لهم ما يأمنون به على أموالهم لأن الله عز وجل أذن بأخذ أموالهم غنمة وفاقا وكذلك الجزية فيا أعطوها أيضا طائعين وحرم أموالهم بعقد الامان لهم ولا يؤخذوا أموالهم إلا بطيب أنفسهم بالشرط فيما يختلفون به وغيره فيجعل به أموالهم

(تحديد الامام ما يأخذ من أهل الذمة في الامصار)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وينبغي للامام أن يحدد بينه وبين أهل الذمة جميع ما يعطيهم ويأخذ منهم

الطلاق أكثر من حبسها بعد الظهار (قال المزني) رحمه الله هذا خلاف أصله كل نكاح جديد لم يعمل فيه طلاق ولا ظهار إلا جديد (وقد قال) في هذا الكتاب لو تظاهر منها ثم أتبعها طلاقا لا علك الرجعة ثم نكحها لم يكن عليه كفارة لأن هذا ملك غير الاول الذي كان فيه الظهار ولو جاز أن يظاهر منها فيعود عليه الظهار إذا نكحها جاز ذلك بعد ثلاث وزوج غيره وهكذا الإيلاء (قال المزني) رحمه الله هذا أشبه بأصله وأولى بقوله والقياس أن كل حكم كان في ملك فإذا زال ذلك زال ما فيه من الحكم فلما زال ذلك النكاح زال ما فيه من الظهار والإيلاء (قال) ولو تظاهر منها ثم لا عنها مكانه بلا فصل سقط الظهار ولو كان حبسها

ويرى أنه ينوبه وينوب الناس منهم فيسمى الجزية وإن يؤدبها على ما وصفت ويسمى شهراً تؤخذ منهم فيه
وعلى أن يجري عليهم حكم الاسلام إذا طلبهم به طالب أو أظهر وظلم لأحد وعلى أن لا يذكروا رسول الله
صلى الله عليه وسلم إلا بما هو أهله ولا يطعنوا في دين الاسلام ولا يعيبوا من حكمه شيئاً فإن فعلوا فلا نعمة لهم
ويأخذوا عليهم أن لا يسمعوا المسلمين شركهم وقولهم في عزير وعيسى عليهما السلام وأن وجدوهم فعدوا
بعد التقدم في عزير وعيسى عليهما السلام اليهم عاقبهم على ذلك عقوبة لا يبلغ بها حداً لأنهم قد أدت
بأقرارهم على دينهم مع علم ما يقولون ولا يشتموا المسلمين وعلى أن لا يغشوا مسلماً وعلى أن لا يكونوا عينا
لعدوهم ولا يضروا بأحد من المسلمين في حال وعلى أن نفرهم على دينهم وأن لا يكرهوا أحداً على دينهم
إذا لم يرد من أبنائهم ولا رقيقهم ولا غيرهم وعلى أن لا يحدوا في مصر من أمصار المسلمين كنيسة ولا يجتمعوا
لضلالاتهم ولا صوت ناقوس ولا أجل نحر ولا ادخال خنزير ولا يعذبوا بهيمة ولا يقتلوا بغير الذبح ولا يحدوا
بناء يطيلونه على بناء المسلمين وأن يفرقوا بين هياهم في اللباس والركب وبين هيات المسلمين وأن يعقدوا
الزنا في أوساطهم فأنهم من أين فرق بينهم وبين هيات المسلمين ولا يدخلوا مسجداً ولا يبيعوا مسلماً ببيعاً
يحرم عليهم في الاسلام وأن لا يزوجوا مسلماً محجوراً إلا بذن وليه ولا يمنعون من أن يزوجوه محرراً إذا كان
حراً ما كان بنفسه أو محجوراً بذن وليه بشهود المسلمين ولا يسقوا مسلماً خراً ولا يطعموه محرماً من لحم
الخنزير ولا غيره ولا يقاتلوا مسلماً مع مسلماً ولا غيره ولا يظهر والصلب ولا الجماعة في أمصار المسلمين وأن
كانوا في قرية يملكونها منفردين لم يمنعهم أحداث كنيسة ولا رفع بناء ولا يعرض لهم في خنازيرهم ونجرهم
وأعيادهم وجماعاتهم وأخذ عليهم أن لا يسقوا مسلماً أنهم خرا ولا يبيعوه محرراً ولا يطعموه بابه ولا يغشوا
مسلماً وما وصفت سوى ما أبيع لهم إذا ما انفردوا قال وإذا كانوا عصر للمسلمين لهم فيه كنيسة أو بناء
طائل كبناء المسلمين لم يكن للامام هدمها ولا هدم بنائهم وتركه كلاً على ما وجد عليه ومنع من أحداث
الكنيسة وقد قيل يمنع من البناء الذي يطاول به بناء المسلمين وقد قيل إذا ملك دار المجمع مما لا يمنع المسلم
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحسب إلى أن يجعلوا بنائهم دون بناء المسلمين بشئ وكذلك أن أظهروا
الخمر والخنزير والجماعات وهذا إذا كان المصر للمسلمين أحيوه وأقصوه عنوة وشرطوا على أهل الذمة هذا
فإن كانوا فاقوه على صلح بينهم وبين أهل الذمة من ترك الظهار والخنزير والخمر وأحداث الكنائس فيما ملكوا
لم يكن له منعهم من ذلك وأظهار الشرع أكثر منه ولا يجوز للامام أن يبالغ أحد من أهل الذمة على أن
ينزله من بلاد المسلمين منزلاً يظهر فيه جماعة ولا كنيسة ولا ناقوساً عما يصلحهم على ذلك في بلادهم التي وجدوا
فيها فنفتحها عنوة أو صلحاً فاما بلاد لم تكن لهم فلا يجوز هذا فيها فإن فعل ذلك أحدى بلاد يملكه منه الامام
منه فيه ويجوز أن يدعهم أن يتزوا ببلاد لا يظهر ون هذا فيه ويصلون في منازلهم بجماعات ترتفع أصواتهم
ولا نواقيس ولا تنكفهم إذا لم يكن ذلك ظاهراً عما كانوا عليه إذا لم يكن فيه فساد للمسلم ولا مظلمة لأحد فإن
أحد منهم فعل شيئاً مما نهى عنه مثل الغش أو بيعه محرراً أو سقيه محرراً أو الضرب لأحد أو الفساد عليه
عاقبه في ذلك بقدر ذنبه ولا يبلغ به حداً وإن أظهر وناقوساً واجتمعت لهم جماعات أو تهواؤهم بهتة نهى
عن تقديم اليهم في ذلك فإن عادوا عاقبهم وإن فعل هذا منهم فاعل أو باع مسلماً ببيعاً محرراً فاعل ما علمت
تقدم اليه الوالي وأحلفه وأقاله في ذلك فإن عاد عاقبه ومن أصاب منهم مظلمة لأحد فيها حدم مثل قطع
الطريق والقرية وغير ذلك أقيم عليه وإن غش أحد منهم المسلمين بأن يكتب إلى العدو لهم بعودة أو يحدثهم
شيئاً أرادوه بهم وما أشبه هذا عوقب وحبس ولم يكن هذا ولا قطع الطريق نقضاً للعهد ما أذوا الجزية على
أن يجري عليهم الحكم

قدر ما يمكنه اللعان فلم
يلاعن كانت عليه
الكفارة (وقال) في
كتاب اختلاف أبي
حنيفة وابن أبي ليلى
لو تظاهروا بما فلم
يصباحني انقضى لم
يكن عليه كفارة كما
لو أن فسقت العين
سقط عنه حكم اليمين
(قال المزني) رحمه
الله أصل قوله ان
التظاهر اذا حبس
امرأته مدة يمكنه
الطلاق فلم يطلقها فيها
فقد عاد ووجب عليه
الكفارة وقد حبسها
هنا بعد التظاهر بما
يمكنه الطلاق فيه فتركه
فعاد الى استعمال ما حرم
فالكفارة لازمة له في
معنى قوله وكذا قال
لومات أو ماتت بعد
الظهار وأمكن الطلاق
فلم يطلق فعليه الكفارة
(قال الشافعي) رحمه
الله ولو تظاهروا لي قبل
ان وطئت قبيل
الكفارة خرجت من

(ما يعطيهم الامام من المنع من العدو)

الايلاء وأتمت وان
انقضت أربعة أشهر
وقفت فان قلت أنا
أعتق أو أطمع لم يهلك
أكثر مما يمكنك اليوم
وما أشبهه وان قلت
أصوم قبل انما أمرت
بعد الأربعة بان تقي
أو تطلق فسلام يجوز أن
يجعل السنة

(باب ما يجزئ من
الرقاب وما لا يجزئ
وما يجزئ من الصوم
وما لا يجزئ)

(قال الشافعي) رحمه
الله قال الله تعالى في
الظهار قصر رقبته
(قال) فاذا كان واجدا
لها أو لئنها لم يجزئ غيرها
وشرط الله عز وجل في
رقبة القتل مؤمنة كما
شرط العدل في الشهادة
وأطلق الشهود في
مواضع فاستدلنا على
أن ما أطلق على معنى ما
شرط وانما الله تعالى
أموال المسلمين على
المسلمين لا على المشركين
وفرض الله تعالى

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ونفى للامام أن يظهر لهم أنهم إن كانوا في بلاد الاسلام أو بين أظهر أهل
الاسلام منفردين أو مجتمعين فعليه أن يمنعهم من أن يسبهم العدو أو يقتلهم منعه ذلك من المسلمين وان
كانت دارهم وسط دار المسلمين وذلك أن يكون من المسلمين أحد بينهم وبين العدو فلم يكن في صلحهم أن يمنعهم
فعليه منعهم لأن منعهم منع دار الاسلام ومنهم وكذلك ان كان لا يوصل الى موضع هم فيه منفردون
الابان توطأ من بلادهم شيء كان عليه منعهم وان لم يشترط ذلك لهم وان كانت بلادهم داخلية بلاد الشرك
ليس بينها وبين بلاد الاسلام شرك حرب فاذا أتاها العدو لم يطأ من بلاد الاسلام شيئا ومعهم مسلم فأكثر كان
عليه منعهم وان لم يشترط ذلك لهم لأن منع دارهم منع مسلم وكذلك ان لم يكن معهم مسلم وكان معهم مال
لمسلم فان كانت دارهم كما وصفت متصلة ببلاد الاسلام وبلاد الشرك اذا غشيها المشركون لم ينالوا من بلاد
الاسلام شيئا وأخذ الامام منهم الجزية فان لم يشترط لهم منعهم فعليه منعهم حتى يبين في أصل صلحهم أنه
لا يمنعهم فيرضون بذلك وأكرمه اذا اتصلا كما وصفت ببلاد الاسلام أن يشترط أن لا يمنعهم وأن يدع
منعهم ولا يبين أن عليه منعهم فان كان أصل صلحهم أنهم قالوا لا تمنعنا ونحن نصلح المشركين بما شئنا
لم يحررهم عليه أن يأخذ الجزية منهم على هذا وأحب إلى لوصالحهم على منعهم ثلاثا لو أخذوا أحد ابتصل
ببلاد الاسلام فان كانوا أو من العدو ومنهم عدو فسلوا أن يصلحوا على جزية ولا يمنعوا جازا لو أخذها
منهم ولا يجوز له أخذها بحال من هؤلاء ولا غيرهم الا على أن يجزى عليهم حكم الاسلام لأن الله عز وجل
لم يأذن بالكف عنهم الابان يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون والصغار أن يجزى عليهم حكم الاسلام
حتى يصلحهم على أن لا يجزى عليهم حكم الاسلام فالصلح فاسد وله أخذ ما صلحوا عليه في المدة التي كف
فيها عنهم وعليه أن يبذل اليهم حتى يصلحوا على أن يجزى عليهم الحكم أو يقاتلهم ولا يجوز أن يصلحهم على
هذا الا أن تكون بهم قوة ولا يجوز أن يقول آخذ منهم الجزية اذا استغنيت وأدعها اذا افتقرت ولأن
يصلحهم الا على جزية معلومة لا يردفها ولا ينقص ولأن يقول متى افتقرتمكم مفتقر أنفقت عليه من مال
الله تعالى قال ومتى صلحهم على شيء مما زعمت أنه لا يجوز الصلح عليه وأخذ عليهم جزية أكثر من
دينار في السنة رد الفضل على الدنار ودعاهم الى أن يعطوا الجزية على ما يصلح فان لم يفعلوا نبذ اليهم
وقاتلهم ومتى أخذ منهم الجزية على أن يمنعهم فلم يمنعهم ما بغل به عدوه حتى هرب عن بلادهم وأسلمهم واما
تجمل منته حتى نالهم العدو فان كان تسلف منهم جزية سنة أصابهم فيها ما وصفت فاعلمهم جزية ما بقي من
السنة ونظر فان كان ما مضى من السنة نصفها أخذ منه ما صلحهم عليه لان الصلح كان تاما بينهم وبينهم
حتى أسلمهم فيومئذ انتقض صلحهم وان كان لم تسلف منهم شيئا وانما أخذ منهم جزية سنة قدمت
وأسلمهم في غير حال لم رد عليهم شيئا ولا يسعه اسلامهم فان غلب غلبة فعلى ما وصفت وان أسلمهم بلا غلبة
فهو ثم في اسلامهم وعليه أن يمنع من آذاهم واذا أخذ منهم الجزية أخذها باجمال ولم يضرب منهم
أحد ولم ينله بقول قيسح والصغار أن يجزى عليهم الحكم لأن يضربوا ولا يؤذوا ويشترط عليهم أن لا يجزوا
بين بلاد الاسلام شيئا ولا يكون له أن يأذن لهم فيه بحال وان أقطعهم رجلا مسلما فمروهم بأعمهوه لم ينقض
البيع وتركهم واحياء لانهم ملكوه بأموالهم وليس له أن يمنعهم الصيد في ولا يجز لان الصيد ليس بالحياء
موات وكذلك لا يمنعهم الحطب ولا الرعي في بلاد المسلمين لانه لا يملك

(تفريع ما يمنع من أهل النمة)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا كان علينا أن نمنع أهل النمة اذا كانوا معانق

الدار وأموالهم التي يحل لهم أن يقولوها مما منع منه أنفسنا وأموالنا من عدوهم إن أرادهم أو ظلم ظالم لهم
 وأن تستنفذهم من عدوهم لو أصابهم وأموالهم التي يحل لهم لو قدرنا أو إذا قدرنا استنفذناهم وما حل لهم
 ملكه ولم نأخذ لهم حرا ولا خنزيرا فان قال قائل كيف تستنفذهم وأموالهم التي يحل لهم ملكها ولا تستنفذ
 لهم الخمر والخنزير وأنت نفرهم على ملكها قلت إنما منعهم بغير دمائهم فان الله عز وجل جعل في
 دمايتهم دية وكفارة وأما مني ما يحل من أموالهم فبذمتهم وأما ما أقررتهم عليه فباح لي بأن الله عز وجل
 أذن بقتالهم حتى يعطوا الحربة فكان في ذلك دليل على تحريم دمايتهم بعد ما أعطوا هلوهم صاغرون
 ولم يكن في إقرارهم عليهم معونة عليها ألا ترى أنه لو امتنع عليهم عبد أو ولد من الشرك فأرادوا إكراههم
 لم أقرهم على إكراهه بل منعهم منه وكالم أكن بإقرارهم على الشرك معينالهم بإقرارهم عليه ولا يمنعهم
 من العدو ومعينالهم فكذلك لم يكن إقرارهم على الخمر والخنزير عونا لهم عليه ولا أكون عونا لهم على أخذ
 الخمر والخنزير وإن أقررتهم على ملكه فان قال فلم يحكم لهم بقيمتهم على من استهلكه قلت أمرني الله عز
 وجل أن أحكم بينهم بما أنزل الله ولم يكن فيما أنزل الله تبارك وتعالى ولا مدل عليه رسول الله صلى الله عليه
 وسلم المنزل عليه المين عن الله عز وجل ولا في ما بين المسلمين أن يكون للحرم من فن حكم لهم فمن يحرم حكم
 بخلاف حكم الاسلام ولم يأذن الله تعالى لأحد أن يحكم بخلاف حكم الاسلام وأنا مسؤول عما حكمت به
 وليست مسؤولا عما عملوا مما حرم عليهم مما لم أكف منعه منهم ومن سرف لهم من بلاد المسلمين أو أهل الذمة
 ما يجبر فيه القطع قطعتهم وإذا سرقوا لحاء في المسروق قطعهم وكذلك أخذهم قذفوا أو عزز لهم من
 قذفهم وأؤدب لهم من ظلمهم من المسلمين وأخذ لهم منه جيع ما يجب لهم ما يحل أخذه وإنهاء عن العرض
 له وإذا عرض لهم بما يوجب عليه في ماله أو بدنه شيئا أخذته منه وإذا عرض لهم بأذى لا يوجب ذلك عليه
 زجرته عنه فان عاذبته أو عاقبته عليه وذلك مثل أن يهريق جرحهم أو يقتل خنزيرهم وما أشبه هذا فان
 قال قائل فكيف لا تجيز شهادة بعضهم على بعض وفي ذلك إبطال الحكم عنهم قيل قال الله عز وجل
 واستشهدوا شهودين من رجالكم وقال عن رضون من الشهداء فلم يكونوا من رجالنا ولا من رضى من
 الشهداء فلما وصف الشهود من ادل على أنه لا يجوز أن يقضى بشهادة شهود من غيرنا لم يجوز أن نقبل شهادة غير
 مسلم وأما إبطال حقوقهم فلم نطلبها إلا إذا لم يأتنا بما يجوز فيه وكذلك يصنع بأهل البادية والشجر والبصر
 والصناعات لا يكون منهم من يعرف عدله وهم مسلمون فلا تجوز شهادة بعضهم على بعض وقد تجرى بينهم
 المظالم والتداعي والتباعد كما تجرى بين أهل الذمة ولسنا آثمين فيما جنى جانبهم ومن أجاز شهادة من لم يؤمر
 بأجازة شهادته أثم بذلك لأنه عمل نهي عن عمله فان قال فان الله عز وجل يقول شهادة بينكم إذا حضر
 أحدكم الموت قرأ الربيع إلى فيقسمان بالله فإمعناه قيل والله تعالى أعلم قال الشافعي رحمه الله
 الله تعالى أخبرنا أبو سعيد معاذ بن موسى الجعفي عن بكير بن معروف عن مقاتل بن حبان قال بكير قال
 مقاتل أخذت هذا التفسير عن مجاهد والحسن والنعمة في قوله تبارك وتعالى إنسان ذوا عدل منكم
 الآية أن رجلين نصرانيين من أهل دارين أحدهما عيسى والآخري عيسى مولى قريش في تجارة
 فركبوا البحر ومع القرشي مال معلوم قد علمه أولياؤه من بين آنية (١) ووز ورقة فرض القرشي فجعل وصيته
 إلى الدارين فمات وقبض الدارين المال والوصية فدفعاه إلى أولياء الميت وما آ بعض ماله وأنكر القوم قلة
 المال فقالوا للدارين إن صاحبنا قد خرج ومعه مال أكثر مما أتيتمناه به فهل باع شيئا أو اشترى شيئا فوضع
 فيه أهل طال مرضه فأنفق على نفسه قالوا لا قالوا فأتاك اختنما فاقبضوا المال ورفعوا أمرهما إلى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فأنزل الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت إلى آخر
 الآية فلما نزلت أن يجلس من بعد الصلاة أمر النبي صلى الله عليه وسلم فقام بعد الصلاة خلفا بالله رب

الصداقات فلم يجز إلا
 للمؤمنين فكذلك ما
 فرض الله من الرقاب
 فلا يجوز إلا من المؤمنين
 وإن كانت أجمعية
 وصفت الاسلام فان
 اعتق صبية أحد أربابها
 مؤمن أو حر ساء عليه
 تعقل الإشارة بالاعان
 أجزاءه وأحب إلى أن لا
 يعقها إلا أن تتكلم
 بالاعان ولو سبت صبية
 مع أربابها كافرين
 ففعلت ووصفت
 الاسلام وصلت إلا أنها
 لم تبلغ لم تجزته حتى
 تصف الاسلام بعد
 البلوغ (قال) ووصفها
 الاسلام أن تشهد أن
 لا إله إلا الله وأن محمدا
 رسول الله وتبرأ من كل
 دين خالف الاسلام
 وأحب لو امتصتها
 بالافرار بالبعث بعد
 الموت وما أشبهه

(١) قوله وز أي ثياب ورقة أي فضة قننه كنبه مصححه

(قال الشافعي رحمه الله)
لا يجزئ في رقبة واجبة
رقبة تشتري بشرط
أن تعتق لأن ذلك يضع
من ثمنه ولا يجزئ فيها
مكاتب أدى من نحوه
شيئا أو يؤده لأنه ممنوع
من بيعه ولا يجزئ أم ولد
في قول، لا يبيعهها
(قال المزني رحمه الله)
تعالى هو لا يجزئ بيعها
وله بذلك كتاب (قال)
وان أعنت عبد الله غائبا
فهو على غير يقين أنه
أعتق ولو اشتري من
يعتق عليه لم يجزئه لأنه
عتق بملكه ولو أعتق
عبدا بينه وبين آخر عن
ظهاره وهو موسر آخر
عنه من قبل أنه لم يكن
لشريكه أن يعتق ولا يرد
عتقه وإن كان معسرا
عتق نفسه فإن أفتاد
واشتري النصف الثاني
وأعتقه أجزأه ولو أعتقه
على أن جعل له رجل
عشرة دنائير لم يجزئه ولو
أعتق عنه رجل عبدا
بغير أمره لم يجزئه والولاء

السماوات ما ترك مولاكم من المال إلا ما أتيناكم به وإنالنا نشتري بآيماننا فليس من الدنيا ولو كان ذا قربي
ولا تكتم شهادة الله أنا ذا لمن الآئمين فإحلفا على سبيلهما ثم انهم وجدوا بعد ذلك أنه من آنية الميت
فأخذوا الدار بين فقالوا اشتريناه منه في حياته وكذبنا فكلفا البيعة فلم يقدر عليها فرفعوا ذلك إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فأنزل الله عز وجل فان عثر يقول فان أطلع على انهما استحقا عما يعني الدار بين أي
كتما حقا فأتاخران من أولياء الميت يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأيمان فيقسمان بالله فيحلفان
بالله ان مال صاحبه كان كذا وكذا وان الذي نطلب قبل الدار بين لحق وما اعتدنا أنا ذا لمن الظالمين هذا
قول الشاهدين أولياء الميت ذلك أدنى أن يأتوا بالشهادة على وجهها يعني الدار بين والناس أن يعودوا لمثل ذلك
(قال الشافعي رحمه الله تعالى يعني من كان في مثل حال الدار بين من الناس ولا أعلم الآية تحتل معنى غير
جمله على ما قال وان كان لم يوضع بعضه لان الرجلين اللذين كشاهدي الوصية كأننا ميني الميت فينبه أن
يكون اذا كان شاهدان منكم أو من غيركم أميين على ما شهدا عليه فطلب ورثة الميت بآيمانهما أحلفا بانهما
أمينان لا في معنى الشهود فان قال فكيف تسمى في هذا الموضع شهادة قبل كما سميت آيمان المتلاعنين
شهادة وانما معنى شهادة بينكم آيمان بينكم اذا كان هذا المعنى والله تعالى أعلم فان قال فكيف لم تحتل
الشهادة فليس ولا تعلم المسلمين اختلفوا في أنه ليس على شاهد بين قبلت شهادته أو ردت ولا يجوز أن يكون
اجماعهم خلافا لكتاب الله عز وجل ويشبه قول الله تبارك وتعالى فان عثر على انهما استحقا عما يوجد من
مال الميت في أيديهما ولم يذكرا قبل وجوده أنه في أيديهما فلما وجدوا دعيا بآيانه فأحلف أولياء الميت على
مال الميت فصارا لآمن مال الميت باقرارهما ودعيا لأنفسهما مشراء فلم تقبل دعواهما بلا بيعة فأحلف وارثاه
على ما دعيا وان كان أبو سعيد لم يبينه في حديثه هذا التبيين فقد جاء بعنه (قال الشافعي رحمه الله تعالى
وليس في هذا رد البين انما كانت بين الدار بين على ادعاء الورثة من الخيانة وبين ورثة الميت على ما ادعى
الداريان مما وجد في أيديهم ما أقرأ أنه للميت وأنه صار لهم ما من قبله وانما أجزأ الدارين من غير هذه الآية
فان قال قائل فان الله عز وجل يقول أو يخافوا أن ترد آيمان بعد آيمانهم فذلك والله تعالى أعلم ان الآيمان
كانت عليهم بدعوى الورثة أنهم اختاروا ثم صار الورثة حالفين باقرارهم ان هذا كان للميت وادعاهم مشراء
منه فخافوا أن ترد آيمان تنق عليهم الآيمان بما يجب عليهم ان صادرت لهم الآيمان كما يجب على من
حلف لهم وذلك قول الله والله تعالى أعلم يقومان مقامهما يحلفان كما أحلفوا اذا كان هذا كما وصفت فليست
هذه الآية بنسخة ولا منسوخة لأمر الله عز وجل بأشهاد ذوي عدل منكم ومن رضي من الشهداء

(الحكم بين أهل الذمة)

(قال الشافعي رحمه الله تعالى لم أعلم مخالفا من أهل العلم بالسيرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما نزل
بالدية وأدعى يهود كافة على غير جربة وأن قول الله عز وجل فان جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم انما زلت
في اليهود والموادين الذين لم يعطوا جزية ولم يقر وأبان يجزى عليهم الحكم وقال بعض زلات في اليهوديين الذين زنيا
(قال الشافعي رحمه الله تعالى والذي قالوا يشبه ما قالوا قول الله عز وجل وكيف يحكمونك وعندهم التوراة
فبها حكم الله وقوله تبارك وتعالى وان احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك الآية
يعني والله تعالى أعلم ان تولوا عن حكمك بغير رضاهم وهذا يشبه أن يكون من أتى حاكما غير مقهور على الحكم
والذين حاكموا الرسول الله صلى الله عليه وسلم في أمرأة منهم ورجل زنيا وادعون وكان في التوراة الرجم
ورجوا أن لا يكون من حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجم فأتواهم فزجهم رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال واذا ادعى الامام قوما من أهل الشرك ولم يشترط أن يجزى عليهم الحكم ثم جاؤهم منها كين فهو

بالخيار بين أن يحكم بينهم أو يدع الحكم فلان اختار أن يحكم بينهم حكمهم بحكمه بين المسلمين لقول الله عز وجل
وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط والقسط حكم الله عز وجل الذي أنزله عليه صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وليس للأمام الخيار في أحد من المعادين الذين يجري عليهم الحكم اذا جازوه في حنفته عز وجل
وعليه أن يقيمه ولا يفارقون الموادعين الا في هذا الموضع ثم على الامام أن يحكم على الموادعين حكمه على
المسلمين اذا جازوه فان امتنعوا بعد رضاهم بحكمه حاربهم وسواء في أن له الخيار في الموادعين اذا أصابوا حد الله
أو حاد فيهم لان المصاب منه الحد لم يسلم ولم يقر بأن يجري عليه الحكم

(الحكم بين أهل الجزية)

(قال الشافعي) قال الله عز وجل حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
فكان الصغار والله تعالى أعلم أن يجري عليهم حكم الاسلام وأذن الله بأخذ الجزية منهم على أن قد علم
شركهم به واستحلوا لهم محارمه فلا يكشفوا عن شيء مما استحلوا بينهم مالم يكن ضررا على مسلم أو معاهداً أو
مستأمن غيرهم وان كان فيه ضرر على أحد من أنفسهم لم يطلبه لم يكشفوا عنه فاذا أتى بعضهم على بعض
ما فيه له عليه حق فأتى طالب الحق الى الامام يطلب حقه بحق لازم للامام والله تعالى أعلم أن يحكم له على من
كان له عليه حق منهم وان لم يأت المطالب راضياً بحكمه وكذلك ان أظهر السخط لحكمه لما وصفت من قول الله
عز وجل وهم صاغرون ولا يجوز أن تكون دار الاسلام دار مقام لمن يمتنع من الحكم في حال ويقال نزلت
وأن احكم بينهم بما أنزل الله فكان ظاهر ما عرفنا أن يحكم بينهم والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
فان جاءت امرأة رجل منهم تستعدي عليه بأدلة طلقها أو آتت منها حكمت عليه حكمت على المسلمين فأزمنتها الطلاق
وفية الايلاء فان فادوا الاخذته بأن يطلق وان قالت تظاهروا مني أمرته أن لا يقربها حتى يكفر ولا يجزئه في
كفارة الظهار الارقية مؤمنة وكذلك لا يجزئه في القتل الارقية مؤمنة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان
قال قاتل فكيف يكفر الكافر قيل كما يؤدي الواجب وان كان لا يؤجر على أدائه من دية أو ارش حرم
أو غيره وكما يجدون كان لا يكفر عنه بالحد لشركه فان قال فكفر عنه خطيئة الحد قيل فإن جاز أن يكفر
خطيئة الحد جاز أن يكفر عنه خطيئة الظهار واليمين وان قيل يؤدي ويؤخذ منه الواجب وان لم يؤجر وان لم
يكفر عنه قيل وكذلك الظهار واليمين والرقبة في القتل فان جاء نادر بدأ نكاحاً لم يزوج وجهه الا كما يزوج
المسلم برضا من الزوجة ومهر وشهود مسلمين أو غيرهم وما يرد به نكاح المسلم مما لا حق فيه لزوجه غيره لم يرد نكاحه اذا كان
اسمه عندهم نكاحاً لان النكاح ماض قبل حكمنا فان قال قائل من أين قلت هذا قلت قال الله تبارك
وتعالى في المشركين بعد اسلامهم اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا وقال وان تبتم فلكم رؤس أموالكم فلم
يأمرهم برد ما بقى من الربا وأمرهم بأن لا يأخذوا ما لم يقبضوا منه ورجعوا منه الى رؤس أموالهم وأنفذ
رسول الله صلى الله عليه وسلم نكاح المشرك بما كان قبل حكمه واسلامهم وكان مقتضياً ورد ما جازاً ربيعاً
من النساء لأنهن بواق فقبوا زعماء ضي كله في حكم الله عز وجل وحكم رسوله وكانت رسول الله صلى الله
عليه وسلم ذمة وأهل هدنة يعمل أنهم ينكحون نكاحهم ولم يأمرهم بأن ينكحوا غيره ولم نعلم أفسد لهم
نكاحاً ولا منع أحد منهم أسلم امرأته وامرأته امرأة بالعقد المتقدم في الشرك بل أقرهم على ذلك النكاح
اذا كان ماضياً وهم مشركون وان كانوا معاهدين ومهادنين وهكذا ان جاء نازحاً منكم قد تباعدت
ولم يتقاضها بطلنا البيع وان تقاضها لم نرد له لانه قدمضي وان تباعدت فقبض المشتري بعضا ولم يقبض
بعضا لم يرد المقبوض ورد ما لم يقبض وهكذا يبيع الرابا كلها ولو جاء تاناً نصرانية قد نكحها مسلم بلا ولي
أو شهود نصارى أفسدنا النكاح لأنه ليس للمسلم أن يتزوج أبداً غير تزويج الاسلام فننقله ولو جاءنا

لمن أعنفه ولو أعنفه
بأمره يجعل أو غيره
أجزأه والولاء له وهذا
مثل شراء مقبوض
أو هبة مقبوضة (قال
المرزقي) معناه عندى أن
يعتقه عنه بجعل ولو
أعتق عبد من عن
ظهارين أو ظهار وقتل
كل واحد منهما عن
الكفارتين أخر آله أنه
أعتق عن كل واحدة
عبداً تاماً نصفاً عن
واحدة ونصفاً عن واحدة
ثم أخرى نصفاً عن
واحدة ونصفاً عن
واحدة فكل في العتق
ولو كان من عليه الصوم
فصام شهرين عن
أحدهما كان له ان
يجعله عن أبيه شاء
وكذلك لو صام أربعة
أشهر عنها أخر آله ولو
كان عليه ثلاث كفارات
فاعتق رقبة ليس له
غيرها وصام شهرين ثم
مرض فأطعم ستين
مسكيناً ينوي بجميع
هذه الكفارات الظهار
وان لم ينو واحدة بعينها
أجزأه لأن نيته في كل

نصراني باع - مسلم انجرا أو نصراني باع من مسلم نجرا اتفاقا بضاعا أو بملكا بضاعا أو بملكا باع كل حال ورددنا المال
 الوالت - ترى وأبطلنا نحن انخرعته ان كان المسلم المشتري له مال عاتجرا وان كان البائع له مال يمكن له ان عاتج
 ثمن نجرا ولا أمر الذي أن يرد النجرا على المسلم وأمر يتبعها على الذي اذا كان ملكها على المسلم لانها ليست كماله
 وان كان المسلم القابض للثمن يرد ثمن النجرا على المسلم وأمر يفت النجرا لاني لا أقضي على مسلم أن يرد نجرا
 ويجوز أن أمر يتبعها لان الذي عدى بانجرها على المسلم مع عصبته ملكها وأخرجها طائعا فادبته بأهراقها
 ولم أكن أمر يتبعها ولم يأت فيها النجرا أمر يتبعها بعد ما أذن فيها بالبيع وان جاء ثمن المرأة الذي قد نكحته في
 بقيقه من عدتها من زوج غير فرقنا بينه وبينها الحق الزوج الأول وليس هذا كفساد عقدة بغيرها لانه اذا كانت
 جائزة عنده لا ضرر فيها على غيره ولا تجوز في الاسلام بحال وان طلق رجل امرأته ثلاثا ثم تزوجها وذلك
 جائز عنده فمضنا النكاح وجعلنا المهر مثلها ان أصابها ولم تحل له حتى تنكح زوجا غيره يصيبها فاذا نكحت
 زوجا غيره مسلما أو ذميا فأصابها حل له نكاحها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتبطل بينهم البيوع التي
 تبطل بين المسلمين كلها فاذا مضت واستهلكتم نطلوها انما نطلوها ما كانت قائمة وان جاء ناعبده أحدكم
 قد اعتقه أو اعتقنا عليه وان كاتبه كتابه جائزة عندهنا أو حرناها أو أم ولد يربيعها ندعه يبيعها في قول من
 لا يبيع أم الولد يبيعها في قول من يبيع أم الولد فاذا أسلم عبد الذي يبيع عليه فان اعتقه الذي أو وهبه
 أو تصدق به أو قبضه فكل ذلك جائز لانه ماله ولا له الذي اعتقه ولا يرد ان مات بالولاء لاختلاف
 الدين فان أسلم قبل أن يموت ثم مات بالولاء وهكذا أمته فان أسلمت أم ولده عزل عنها وأخذت نفقتها
 وكان له أن يواجرها فاذا ماتت فهي حرة وان دبر عبد الله فأسلم العبد قبل موت السيد ففيها قولان أحدهما
 أن يباع عليه كبايع عبده لوقال له أنت حر اذا دخلت الدار وكان غدا أو جاء شهر كذا والآخر لا يباع حتى
 يموت فيعتق إلا أن يشاء السيد يبعه فاذا شاء عاز يبعه وان كاتب عبده فأسلم العبد قبل النكاح ان شئت
 فارتك الكتابة وتباع وان شئت فانت على الكتابة فاذا أدبت عتقت وتبيعت بحرث أبعث وهكذا لو أسلم العبد
 ثم كاتبه سيده النصراني أو أسلم ثم دبر أو أسلمت أمته ثم وطئها فبطلت لانه ماله لهما في هذه الحال ولا حد عليه
 ولا عليها واذا جنى النصراني على النصراني عمدا أو لحنى عليه بالخيار بين القود والعقل ان كان جنى جنابة
 فيها القود فاذا اختار العقل فهو محال في مال الحاني وان كانت الجنابة خطأ فعلى عاقلة الحاني كما تكون على
 عواقل المسلمين فان لم يكن للبانى عاقلة أو الجنابة في ماله دين يتبع بها ولا يعقل عنه النصارى ولا قرابة بينه
 وبينهم وهم لا يرون ولا يعقل المسلمون عنه وهم لا يأخذون ماله اذا مات ميراثا ناعيا يأخذونه قبا (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى وولادة ماء النصارى كولاية ماء المسلمين الا أنه لا يجوز بينهم شهادة الاشهادة
 المسلمين ويجوز اقراءهم بينهم كما يجوز اقراء المسلمين بعضهم بعض وكل حق بينهم يؤخذ به من بعض
 كما يؤخذ به من بعض المسلمين بعضهم بعض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا اهرق واحد منهم صاحبه نجرا
 أو قتل له خنزيرا أو حرق له ميتة أو خنزيرا أو جلد ميتة لم يدبغ لم يصب من له في شيء من ذلك شيئا لان هذا حرام
 ولا يجوز أن يكون للحرام ثمن ولو كانت النجس في رق خرقه أو جرت فكسره ضمن ما نقص الجزأ والرق ولا يضمن
 النجس لانه محل ملك الرق والحره الا أن يكون الرق من ميتة لم يدبغ أو جلد خنزير يدبغ أو لم يدبغ فلا يكون له
 ثمن ولو كسره صليبا من ذهب لم يكن عليه شيء ولو كسره من عود وكان العود اذا فرقه لم يمسك صليبا
 يصلح لغير الصليب فعليه ما نقص الكسر العود وكذلك لو كسره نخل من ذهب أو خشب يمسك به لم يكن
 عليه في الذهب شيء ولا في النخس شيء الا أن يكون النخس موصولا فاذا فرق صاحبه لم ير ثمن لا يكون
 عليه ما نقص كسر النخس لانه ما نقص قيمة الصنم ولو كسره طنبورا أو من مارا أو كبرادان كان في هذا شيء
 يصلح لغير الملاحى فعليه ما نقص الكسر وان لم يكن يصلح الا للالهى فلا شيء عليه وهكذا لو كسر هاترا نصراني

(باب ما يجزى من
 العيوب في الرقاب
 الواجبة) من كتابي
 الظهار فديم وجدديد

(قال الشافعي) رحمه الله
 لم أعلم أحد ممن مضى
 من أهل العلم ولا ذكر
 لي عنه ولا يفتي خالف في
 أن من ذوات النقص
 من الرقاب ما لا يجزى
 ومنها ما يجزى فدل ذلك

لمسلم أو نصراني أو يهودي أو مسلمان أو كسرهام مسلم لو احدم من هؤلاء أبطلت ذلك كله قال ولوان نصرانيا
أفصل نصراني ما أبطل عنه ففرم المفسد شيأ بحكم حاكمهم أو شيأ يرونه حقا يلزمه بعضهم بعضا أو شيأ تطوع
له به وضمنه ولم يقضه المضمون له حتى جاءه الضامن أبطلناه عنه لانه لم يقبض ولولم يأتنا حتى يدفع اليه ثم
سألنا بطلاله ففيها قولان أحدهما لا يبطله ويجعله كما مضى من بيع الربا والآخر أن يبطله بكل حال
لانه أخذ منه على غير بيع انما أخذ بسبب جنابة لا قيمة لها ولو كان الذي غرم له ما أبطل عنه في الحكم
سلما وقبضه منه ثم جاءه في رددته على المسلم كما لو أربى على مسلم أو أربى عليه مسلم وتقبضا رددت ذلك بينهما
وكذلك لو أهرق نصراني مسلم نجرا أو أفسده شيأ مما أبطله عنه وترافعا إلى وغرم له النصراني قيمة متطوعا
أو بحكم ذي أو بأمر راء النصراني لازماله ودفعه إلى المسلم ثم جاءه في أبطلته عنه ورددت النصراني به على
المسلم لانه ليس لمسلم قبض حرام وما مضى من قبضه الحرام وبقي سواء في أنه يرد عنه وانه لا يقر على حرام
جهله ولا عرفه بحال ويجوز للنصراني أن يقارض المسلم وأكره للمسلم أن يقارض النصراني أو يشاركه
خوف الربا واستحلال البيوع الحرام وان فعل لم أفسخ ذلك لانه قد يعمل بالحلال ولا أكره للمسلم أن يستأجر
النصراني وأكره أن يستأجر النصراني المسلم ولا أفسخ الاجارة اذا وقعت وأكره أن يبيع المسلم من النصراني
عبد امسليا أو أمة مسلمة وان باعه لم يبرأ من أن أفسخ البيع وجبرت النصراني على بيعه مكانه الا أن يعتقه أو
يتعذر السوق عليه في موضعه فألحقه بالسوق ويتأني به اليوم واليومين والثلاثة ثم أجبره على بيعه قال وفيه
قول آخر أن البيع مفسوخ وان باع مسلم من نصراني مصحفا فالبيع مفسوخ وكذلك ان باع منه دفترا
فيه أحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما فرق بين هذا وبين العبد والأمة أن العبد والأمة قد
يعتقان فيعتقان بعق النصراني وهذا مال لا يخرج من ملك مالكه الا إلى مالك غيره وان باعه دفتر فيها
رأى كرهت ذلك له ولم أفسخ البيع وان باعه دفتر فيها شعرا ونحوها أكره ذلك له ولم أفسخ البيع وكذلك
ان باعه طبأ وعبارة أو ما أشبههما في كتاب قال ولوان نصرانيا باع مسلما مصحفا وأحاديث من أحاديث
النبي صلى الله عليه وسلم أو عبد امسليا لم أفسخ له البيع ولم أكرهه الا في أكره أصل ملك النصراني فاذا
أوصى المسلم النصراني مصحفا أو دفتر فيه أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبطلت الوصية ولو أوصى
بها النصراني لمسلم لم أبطلها ولو أوصى المسلم النصراني بعبد مسلم فن قال أفسخ بيع العبد المسلم لو اشتراه
النصراني أبطل الوصية ومن قال أجبره على بيعه أجاز الوصية وهكذا هبة المسلم للنصراني واليهودي والمجوسي
في جميع ما ذكر ولو أوصى مسلم نصراني بعبد نصراني فأت المسلم (١) ثم أسلم النصراني جازت الوصية
في القولين مع الأنة قد ملكه عوت الموصي وهو نصراني ثم أسلم فيباع عليه ولو أسلم قبل موته النصراني كان
كوصية له بعبد مسلم لا يختلفان فاذا أوصى النصراني بأكثر من ثلث ماله أو بشيأ منه يبي به كنيسة لصلاة النصراني
شاء الورثة كما تبطله ان شاء ورثة المسلم ولو أوصى بثلث ماله أو بشيأ منه يبي به كنيسة لصلاة النصراني
أو يستأجر به خد ما لا كنيسة أو يعمر به الكنيسة أو يستصحب به فيها أو يشتري به أرضا فتكون صدقة على
الكنيسة وتمسك بها أو ما في هذا المعنى كانت الوصية باطلة وكذلك لو أوصى أن يشتري به نجرا أو خنازير
فتصدق بها أو أوصى بخنازير له أو نجرا بطلنا الوصية في هذا كله ولو أوصى أن تبني كنيسة ينزلها ماز
الطريق أو وقفها على قوم يسكنونها أو جعل كرائتها للنصراني أو لساكنين جازت الوصية وليس في بنيان
الكنيسة معصية الا أن تتخذ على النصراني الذين اجتمعهم فيها على الشرك وأكره للمسلم أن يعمل بشاء
أو تجارة أو غيره في كنائسهم التي لصواتهم ولو أوصى أن يعطي الرهبان والشماسة ثلثه جازت الوصية
لانه قد تجوز الصدقة على هؤلاء ولو أوصى أن يكتب بثلثه الانجيل والتوراة لدرس لم تجز الوصية لان الله
عز وجل قد ذكر تبديلهم بها فقال الذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله وقال وان منهم

على أن المراد بعضها
دون بعض فلم أجد
في معاني ما ذهبوا اليه
الا ما أقول والله أعلم
وجماعه أن الأغلب
فيما يتخذ الرقيق العمل
ولا يكون العمل تاما
حتى تكون يد المملوك
بأطنتين ورجلاه
مأشيتين وله بصرة وان
كان عبدا واحدة
ويكون يعقل وان كان
أبكم أو أصم يعقل أو
أحمق أو ضعيف البطش
(قال) في القسديم
الأخرس لا يجزئ (قال)
المرئي رحمه الله أولى
بقوله أنه يجزئ لان
أصله ان ما أضر بالعمل
ضررا يبيح بيعه وان لم
يضر كذلك أجزا (قال)
والذي يجزئ وبقي في
يجزئ وان كان مطبعا
لم يجزئ ويجوز
المريض لانه يبرئ
والصغير كذلك

(١) قوله ثم أسلم النصراني أي العبد النصراني الموصى به فتدبر كتبه معصية

(من له الكفارة بالصيام)
من كتابين

قال الشافعي رحمه الله
من كان له مسكن
وعادم لا يملك غيرهما
ولا ما يشتري به مملوكا
كان له أن يصوم شهرين
متتابعين وإن أفطر من
عذر أو غيره أو صام
نطوعاً أو من الأيام التي
نهى صلى الله عليه وسلم
عن صيامها استأنفها
متتابعين وقال في
كتاب القديم إن أظفر
المريض بغير حاج في
القاتلة التي عليها صوم
شهرين متتابعين إذا
حاضت أفطرت فإذا
ذهب الحيض بنت
وكذلك المريض إذا
ذهب المرض بغير (قال
المرزقي) رحمه الله
وسمعت الشافعي من
دهر يقول إن أفطر
بغير (قال المرزقي) رحمه
الله وإن هذا الشبيه لان
المريض عذر وضرورة
والحيض عذر وضرورة

لغير يقابلون السنهم بالكتاب فسر الربيع لآية ولوأوصى أن يكتب به كتب ما يفتكون صدقة
جازت له الوصية ولوأوصى أن يكتب به كتب سحر لم يجز ولوأوصى أن يشتري بثلثه سلاحاً للمسلمين جاز
ولوأوصى أن يشتري به سلاحاً للعدو من المشركين لم يجز ولوأوصى بثلثه لعض أهل الحرب جاز لأنه
لم يحرم أن يعطوا مالا وكذلك لو أوصى أن يفتدي منه أسير في أيدي المسلمين من أهل الحرب قال ومن
استعدي على ذي أو مستأمن أعدى عليه وإن لم يرض ذلك المستعدي عليه إذا استعدي عليه في شئ فيه حق
للمستعدي وإن جاءنا مستسلم من المسلمين أو غيرهم يذكر أن الذين يعملون فيما بينهم أعلام من رباه
لم تكشفهم عنها لأن ما أقر رناهم عليه من الشر أعظم ما لم يكن لها طالب يستحقها وكذلك لا يكشفون
عما استحلوا من نكاح المحارم فإن جاءتنا محرمة للرجل قد نكحته فحفظنا لنكاح فإن جاءتنا امرأة نكحها
على أربع أحببنا ما بان يختار أن يعاقب سائرهن وإن لم تأتينا لم تكشفه عن ذلك فإن قال قائل فقد كتب
عريف يفرق بين كل ذي محرم من المحوس فقد يحتمل أن يفرق إذا طلبت ذلك المرأة أو وليها أو طلبه الزوج
ليسقط عنه مهرها وتركتهم على الشر أعظم من تركناهم على نكاح ذات محرم وجمع أكثر من أربع
مالم يأتونا فإن جاءنا منهم مسروق يسارق قطعناه وإن جاءنا منهم سارق قد استعده مسروق بحكم له أبطلنا
العبودية عنه وحكمنا عليه حكمنا على السارق قال والنصراني الشفعة على المسلم والمسلم الشفعة عليه
ولا يمنع النصراني أن يشتري من مسلم ما شية فيها صدقة ولا أرض زرع ولا نخلا وإن أبطل ذلك الصدقة فيها كما
لا يمنع الرجل المسلم أن يبيع ذلك مفرقاً من جماعة فتسقط فيه الصدقة قال ولا يكون لذي أن يبيح
مواثمن بلاد المسلمين فإن أحياها لم تكن له بأحيائها وقبل له خذ عارتها وإن كان ذلك فيها والأرض للمسلمين
لأن أحياء الموات فضل من الله تعالى بين رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لمن أحياء ولم يكن له قبل يحميه
كأنني وأنا جمل الله تعالى التي ومالك ما لا مال له لاهل دينه لاغيرهم

(كتاب قتال أهل البني وأهل الردة)

(باب لمن يجب قتاله من أهل البني)

« أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وإن طائفتان من
المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبيحت حتى تقي إلى أمر الله فإن فاهت
فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فذكر الله عز
وجل اقتتال الطائفتين والطائفتان الممتنعتان الجماعتان كل واحدة تمتنع أشد الا امتناع أو أضعف إذا رزماها
اسم الامتناع وسماهم الله تعالى المؤمنين وأمر بالاصلاح بينهم فحق على كل أحد دعاء المؤمنين إذا اختلفوا
وأرادوا القتال أن لا يقاتلوا حتى يدعوا إلى الصلح وبذلك قلت لا يبيت أهل البني قبل دعائهم لأن على الامام
الدعاء كما أمر الله عز وجل قبل القتال وأمر الله عز وجل بقتال الفئة الباغية وهي مسماة باسم الايمان حتى
تقي إلى أمر الله فإن فاهت لم يكن لأحد قتالها لأن الله عز وجل إنما أذن في قتالها في مدة الامتناع بالبغي إلى
أن تقي (قال الشافعي) والتي الرجعة عن القتال بالهزيمة والتوبة وغيرها وأي حال تركها القتال فقد
فاه والتي بالرجوع عن القتال الرجوع عن معصية الله تعالى ذكره إلى طاعته في الكف عما حرم الله عز
وجل قال وقال أبو ذؤيب يعبر نفر من قومه أنهم زواجن رجل من أهل في وقعة فقتل
لأنسا الله مناهم عشر شهدوا يوم الاميلح لا غابوا ولا جرحوا
عقوا بسهم فلم يشعر به أحد ثم استفاوا وقالوا حبذا الوضع
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأمر الله تعالى أن فاهت أن يصلح بينهما بالعدل ولم يذكر تباعه في دم ولا مال

وانما ذكر الله تعالى الصالح آخر كما ذكر الاصلاح بينهم أولا قبل الاذن بقتالهم فاشبه هذا والله تعالى أعلم
 أن تكون التبايعات في الجراح والدماء وما فات من الاموال ساقطة بينهم قال وقد يحتمل قول الله عز وجل
 فان غابت فاصطوبوا بينهم بالعدل انه يصليح بينهم بالحكم اذا كانوا قد فعلوا ما فيه حكم فيعطى بعضهم من بعض
 ما وجب له اقول الله عز وجل بالعدل والعدل اخذ الحق لبعض الناس من بعض (قال الشافعي) وانما
 ذهبنا الى أن القود ساقط والآية تحتل المعنيين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اخبرنا مطرف بن مازن
 عن معمر بن راشد عن الزهري قال ادركت الفتنة الاولى اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت فيها
 دماء وأموال فلم يقتص فيها من دم ولا مال ولا قرح أصيب بوجهه التأويل الآن يوجد مال رجل بعينه
 فيدفع الى صاحبه (قال الشافعي) وهذا كما قال الزهري عندنا قد كانت في تلك الفتنة دماء يعرف في
 بعضها القتال والمقتول وأتلفت فيها أموال ثم صار الناس الى أن سكنت الحرب بينهم وجرى الحكم عليهم
 فما علمتسه اقتص أحد من أحد ولا غرم له مالا أتلفه ولا غلبت الناس اختلوا في أن ما حووا في البقي من مال
 فوجب بعينه فيما سبه أحق به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن
 طلحة بن عبيد الله بن عوف عن سفيان بن زياد بن عمرو بن نفيل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من
 قتل دون ماله فهو شهيد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وستة رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على أن
 للره أن يمنع ماله واذا منع بالتبادل دونه فهو احلال للقتال والقتال سبب الاتلاف لمن يقا تل في النفس وما
 دونها قال ولا يحتمل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم والله تعالى أعلم من قتل دون ماله فهو شهيد الآن
 يقا تل دونه ولو ذهب رجل الى أن يحمل هذا القول على أن يقتل ويؤخذ ماله كان اللفظ في الحديث من قتل
 وأخذ ماله أو قتل ليؤخذ ماله ولا يقال له قتل دون ماله ومن قتل بلا أن يقا تل فلا يشك أحد أنه شهيد (قال
 الشافعي) وأهل الردة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ضربان منهم قوم كفر وابتعدوا عن الاسلام مثل طليحة
 ومسيلمة والعنسي واصحابهم ومنهم قوم تمسكوا بالاسلام ومنعوا الصدقات فان قال قائل ما دل على ذلك
 والامة تقول لهم أهل الردة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فهو لسان عربي فالردة الارتداد عما كانوا عليه
 بالكفر والارتداد عن الحق قال ومن رجع عن شيء جاز أن يقال ارتد عن كذا وقول عمر لابى بكر اليس
 قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقا تل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا عصموا منى
 دماءهم وأموالهم الابحثة او حسابهم على الله في قول ابى بكر هذا من حقها ومنعوني عنها مما أعطوا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه معرفة منهم ما عان من قاتلوا من هو على التسلي بالايان ولولا ذلك
 ما شك عمر في قتاله م ولقال ابوبكر قد تركوا الا اله الا الله فصاروا مشركين وذلك بين في مخاطبتهم جيوش
 ابى بكر وأشعار من قال الشعر منهم ومخاطبتهم لابى بكر بعد الاسار فقال شاعرهم

ألا أصبحينا قبل نازة الفجر لعيل منايانا قريب وما ندرى
 أطلعنا رسول الله ما كان وسطنا فيا يحبا ما بال ملك ابى بكر
 فان الذى يسألكمو فقههستم لكالترا وأحلى اليهم من التمر
 سنعمهم ما كان فينا بقية كرام على العراء في ساعة العسر

وقالوا ابى بكر بعد الاسار ما كفرنا بعد ايماننا ولكن نصنعنا على أموالنا (قال الشافعي) وقول ابى بكر
 لا تنزعوا بين ما جع الله يعنى فيما أرى والله تعالى أعلم أنه مجاهدهم على الصلاة وأن الزكاة مثلهما ولعل
 مذهبه فيه أن الله عز وجل يقول وما أمر والا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا
 الزكاة وذلك دين القيمة وأن الله تعالى فرض عليهم شهادة الحق والصلاة والزكاة وأنه متى منع فرضا فقد
 لزمه لم يترك ومنعه حتى يؤديه أو يقتل (قال الشافعي) فسار اليهم ابوبكر بنفسه حتى لقي أخا بنى بدر الغزاري

من قبل الله عز وجل
 يفطرهم بما في شهر
 رمضان وبالله التوفيق
 (قال) واذا صام بالأهله
 صام عائلته وان كان
 تسعة أو ثمانية ونحوه
 ولا يجزئه حتى يقدم
 نية الصوم قبل الدخول
 ولو نوى صوم يوم فأغنى
 عليه فيه ثم أفاق قبل
 الليل أو بعده ولم يعلم
 آخر إذا دخل فيه قبل
 الفجر وهو يعقل فان
 أغنى عليه قبل الفجر لم
 يجزئه لانه لم يدخل في
 الصوم وهو يعقل قال
 المزني رحمه الله كل
 من أصبح نائما في شهر
 رمضان صام وان لم
 يعقله اذا تقدمت نيته
 (قال) ولو أغنى عليه
 فيه وفي يوم بعده ولم
 يعلم استأنف الصوم
 لانه في اليوم الذى أغنى
 عليه فيه كله غير صائم
 ولا يجزئه الا أن ينوى
 كل يوم منه على حدته
 قبل الفجر لان كل يوم
 منه غير صاحبه ولو صام

شهر رمضان في الشهرين
أعاد شهر رمضان
واستأنف شهرين (قال)
وأقل ما يلزم من قال
ان الجماع بين ظهراني
الصوم يفسد الصوم
لقوله تعالى من قبل أن
يتأسا أن يزعم أن
الكفارة بالصوم والعق
لا يجزئان بعد أن
يتأسا (قال) والذي
صام شهر قبل التماس
وشهر بعده أطاع الله
في شهر وعصاه بالجماع
قبل شهر يصومه وان
من جامع قبل الشهر
الآخر من - ما أولى أن
يجوز من الذي عصى الله
بالجماع قبل الشهرين
معا (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى وانما حكمه في
الكفارات حين يكفر
بحكمه في الصلاة حين
يصل (قال) ولودخل
في الصوم ثم أسير كان له
أن يعصى على الصيام
والاختيار له أن يدع
الصوم ويعتق (قال
المزني) وجه الله ولو

فقاتله معه حجر وعامة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم مضى أبو بكر خالد بن الوليد في قتال من ارتد
ومن منع الزكاة معانقنا لهم بعوام من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في هذا الدليل على أن من
منع ما فرض الله عز وجل عليه فلم يقدر إلا ما على أخذه منه بامتناعه فأناله وإن ألقى القتال على نفسه وفي
هذا المعنى كل حق لرجل على رجل ملحه قال فإذا امتنع رجل من تأدية حق وجب عليه والسلطان يقدر
على أخذه منه أخذه ولم يقتله وذلك أن يقتل فيقتله أو يسرق فيمقطعه أو يمنع أداء دين فيباع فيه ماله أو زكاة
فتؤخذ منه فإن امتنع درن هذا أو شيء منه جماعة وكان إذا قيل له أذهب هذا قال لا أؤديه ولا أبذره ثم يقتل إلا
أن تغتالوني قوتل عليه لأن هذا انما يقاتل على ما منع من حق لزمه وهكذا من منع الصدقة ممن نسب إلى
الردة فقاتلهم أبو بكر بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وما منع الصدقة ممن نسب إلى
ناسب دونه فإذا لم يختلف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتاله فالباغي يقاتل الإمام العادل في مثل
هذا المعنى في أنه لا يعطى الإمام العادل حقا إذا وجب عليه ويمتنع من حكمه ويريد على ما منع الصدقة أن
يريد أن يحكم هو على الإمام العادل ويقاتله فيحصل قتاله بارادته قتال الإمام قال وقد قاتل أهل الامتناع
بالصدقة وقتلوا ثم قهر وأسلم يقدمهم أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلا هذين متأول أما
أهل الامتناع فقالوا قد فرض الله علينا أن نؤديها إلى رسوله كأنهم ذهبوا إلى قول الله عز وجل لرسوله صلى
الله عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وقالوا لا نعلم يجب علينا أن نؤديها إلى غيره رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأما أهل البني فشهدوا على من بغوا عليه بالضلال ورأوا أن جهاده حق فلم يكن على واحد من
الفر يقين عند تقضى الحرب قصاص عندنا والله تعالى أعلم ولأن رجلا واحدا قتل على التأويل أو جماعة
غير مجتمعين ثم كانت لهم بعد ذلك جماعة ممنعون أو لم تكن كان عليهم القصاص في القتل والجراح وغير
ذلك كما يكون على غير المتأولين فقال لقاتل فلم قلت في الطائفة المنتهية الناصبة المتأولة تقتل وتصيب
المال أو يل عنها القصاص وغرم المال إذا تلف ولو أن رجلا تأول فقتل أو تلف ما لا اقتصاص منه وأغرمته
المال فقتله وجدت الله تبارك وتعالى يقول ومن قتل ظلوما فقد جعلنا لولي سلطانا فلا يسرف في القتل
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يحل دم مسلم أو قتل نفس بغير نفس وروى عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم من اعتبط مسلما بقتل فهو قوديد ووجدت الله تعالى قال وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا
فأصلحوا بينهما فان بغت احدهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي إلى أمر الله فان قامت فأصلحوا
بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين فذكر الله عز وجل قتالهم ولم يذكر القصاص بينهم فأنشأنا
القصاص بين المسلمين على ما حكم الله عز وجل في القصاص وأنشأنا في المتأولين والمنتهين رأينا أن المعنى
بالقصاص من المسلمين هو من لم يكن ممنوعا متأولا فأما مضينا الحكمين على ما مضى عليه وقلت له على بن
أبي طالب كرم الله تعالى وجهه ولي قتال المتأولين فلم يقصص من دم ولا مال أصيب في التأويل وقتله ابن ملجم
متأولا فأمر بحجسه وقال لو أنه ان قتلتم فلا تملأوا رؤى له القتل وقتله الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما وفي
الناس بقية من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نعلم أحدا أنكر قتله ولا عابه ولا خالفه في أن يقتل إذا
لم يكن له جماعة تمتنع بمثلها ولم يقصد على أبو بكر قبله ولي من قتلته الجماعة المتمنع بمثلها على التأويل كما
وصفنا ولا على الكفر (قال الشافعي) والآية تدل على أنه انما أبيع قتالهم في حال وليس في ذلك اباحة
أموالهم ولا نبي منها وأما قطاع الطريق ومن قتل على غير تأويل فسواء جماعة كانوا أو وحدا نية قتلون حدا
وبالقصاص بحكم الله عز وجل في القتل وفي الحار بين

(باب السيرة في أهل البني)

(قال الشافعي) روى عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده علي بن الحسين رضي الله تعالى

عنهم ما قال دخلت على مروان بن الحكم فقال ما رأيت أحدا أكرم غلبته من أبيك ما هو إلا أن ولينا يوم الجمل فنادى مناديه لا يقتل مدبر ولا يذفف على جريح (قال الشافعي) فذكرت هذا الحديث للدراوردي فقال ما أحفظه يريد بهب يحفظه هكذا ذكره جعفر بن هذا الاسناد قال الدراوردي أخبرنا جعفر عن أبيه أن عليا رضي الله تعالى عنه كان لا يأخذ سلبا وأنه كان يباشر القتال بنفسه وأنه كان لا يذفف على جريح ولا يقتل مدبرا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا رضي الله تعالى عنه قال في ابن ملجم بعد ما ضرب به أطعموه وأسقوه وأحسنوا إدارته ان عشت فأناولي دمي أعفوان شئت وإن شئت استقدت وإن مت فقتلته وهو فلاتملاوا

(باب الحال التي لا يحل فيها دماء أهل البني)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن قوما أظهر وأرى الخوارج وتجنبوا جماعات الناس وكفروهم لم يحل بذلك قتالهم لأنهم على حرمة الإيمان لم يصبروا إلى الحال التي أمر الله عز وجل بقتالهم فيها بلغنا أن عليا رضي الله تعالى عنه ينهاه ويطلب إذ سعى تحكما من ناحية المسجد لا يحكم الله عز وجل فقال على رضي الله تعالى عنه كذا حق أريد بها باطل لكم علينا ثلاث لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله ولا نمنعكم النبي ما كانت أيديكم مع أيدينا ولا نبذوكم بقتال (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا عبد الرحمن بن الحسن بن القاسم الأزرق الشافعي عن أبيه أن عديا كتب لعمر بن عبد العزيز أن الخوارج عندنا يسبونك فكتب إليه عمر بن عبد العزيز أن يسبون فسيبهم وأعفوا عنهم وإن أشهر والسلاح فأشهر وأعليهم وإن ضربوا فاضربهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا كله نقول ولا يحل للمسلمين بطعنهم دماؤهم ولا أن يمنعوا النبي ما جرى عليهم حكم الإسلام وكانوا أسوتهم في جهاد عدوهم ولا يحل بينهم وبين المساجد والأسواق قال ولو شهدوا شهادة الحق وهم مظهورون لهذا قبل الاعتقاد أو بعده وكانت حالهم في العفاف والعقول حسنة انبغى للقاضي أن يحصيهم بأن يسأل عنهم فإن كانوا يستصلون في مذاهبهم أن يشهدوا لمن يذهب مذاهبهم بتصديقه على ما لم يسمعوا ولم يعانوا أو يستصلوا أن ينالوا من أموال من خالفهم أو أبادنهم شيئا يجعلون الشهادة بالباطل ذريعة لهم لم تجز شهادتهم وإن كانوا لا يستصلون ذلك حازت شهادتهم وهكذا من بني من أهل الأهواء ولا يفرق بينهم وبين غيرهم فيما يجب لهم وعليهم من أخذ الحق والحدود والأحكام ولو أصابوا في هذه الحال حدثا لله عز وجل وللناس دما أو غيره ثم اعتقدوا ونصبوا اماما وامتنعوا ثم سألوا أن يؤمنوا على أن يسقط عنهم ما أصابوا قبل أن يعتقدوا أو شئ من ذلك لا يمكن للإمام أن يسقط عنهم منه شيئا لله عز ذكره وللناس وكان عليه أخذهم به كما يكون عليه أخذ من أحدث حدثا لله تعالى وللناس ثم هرب ولم يتأول ويتنص (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن قوما كانوا في مصر أو حمراء ففسكوا الدماء وأخذوا الأموال كان حكمهم حكم قطاع الطريق وسواء المكابرة في مصر أو حمراء ولو افتروا كانت المكابرة في مصر أعظمهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكذلك لو أن قوما كبار وافقتوا ولم يأخذوا مالا أقيم عليهم الحق في جميع ما أخذوا وكذلك لو امتنعوا فأساءوا أموالا على غير التأويل ثم قدر عليهم أخذ منهم الحق في الدماء والأموال وكل ما أنوا من حسد (قال الشافعي) ولو أن قوما متاولين كثيرا كانوا أو قسلا اعتزلوا جماعة الناس فكان عليهم وال أهل العدل يجرى حكمه فقتلوه وغيره قبل أن ينصبوا إماما ويعتقدوا ويظهروا حكمنا بما حكمه كان عليهم في ذلك القصاص وهكذا كان شأن الذين اعتزلوا عليا رضي الله تعالى عنه ونقموا عليه الحكم فقتلوا الناس ككتف في بلد فاستعمل عليهم عاملا فسمعوا له ما شاء الله ثم قتلوه فأرسل بهم أن ادفعوا لنا قتله نقتله به قالوا كانوا قاتله قال فاستسلموا بحكم عليكم قالوا لا فصار إليهم فقتلهم فأصاب أكثرهم قال وكل ما أصابوه في هذه الحال من حدث لله تبارك وتعالى وللناس أن يقيم عليهم متى قدر عليهم

كان الصوم فرضه ما جاز اختيار ابطال القرض والرقبة فرض ان وجده لا غيرها كما ان الوضوء بالماء فرض اذا وجده لا غيره ولا خيار في ذلك بين امرين فلا يحاول اخل في الصوم اذا وجد الرقبة من ان يكون بعينه المتقدم فلا فرض عليه الا الصوم فكيف يجبره العتق وهو غير فرضه او يكون صومه قد بطل لوجود الرقبة فلا فرض الا العتق فكيف يتم الصوم فيجزئه وهو غير فرضه فلما لم يحتلفوا انه اذا اعتق أدى فرضه ثبت ان لا فرض عليه لمجرد وفي ذلك ابطال صومه كعتقه بالشهور فاذا حدثت الحيض بطلت الشهادة وبطل حكم الحيض عليها ولا كان وجود الرقبة يبطل صوم الشهرين كان وجودها بعد الدخول في الشهر يبطل ما بقي

من الشهور وفي ذلك
دليل أنه اذا وجد الرقة
بعد الدخول بطل ما بقي
من الشهرين وقد قال
الشافعي رحمه الله بهذا
المعنى زعم في الأمة تعنى
وقد دخلت في العدة
أنها لا تكون في عدتها
حرة وتعد عدة أمة وفي
المسافر يدخل في
الصلاة ثم يقيم لا يكون
في بعض صلواته مقيما
ويقصر ثم قال وهذا
أشبهه بالقياس قال
المرئي فهذا معنى
ما قلت وبالله التوفيق
ولو قال بعده أنت حر
الساعة عن ظهاري
ان تظهرته كان حرا
لساعته ولم يجزئه ان
يتظهر لانه لم يكن ظهاري
ولم يكن سبب منه

(باب الكفارة بالطعام)
من كان ظهاري قديما
وجديد

(قال الشافعي) رحمه الله
تعالى فحين تظهره لم

عليهم وليس عليهم في هذه الحال أن يبدؤا بقتال حتى يمتنعوا من الحكم وينصبوا قال وهكذا يخرج
رجل أو رجلان أو نفر يسير قليلوا العدد يعرف أن مثلهم لا يمتنع إذا أريد فأنظر وأراهم ونابذوا ما هم
العادل وقالوا يمتنع من الحكم فأصابوا دما وأموالا وحده وداني هذه الحال وتأولين ثم ظهر عليهم أقيمت عليهم
الحدود وأخذت منهم الحقوق لله تعالى وللناس في كل شيء كما يؤخذ من غير المتأولين فإن كانت لأهل
البنى جماعة تكثر ويمتنع مثلها بوضعها الذي هي به بعض الامتناع حتى يعرف أن مثلها لا ينال حتى تكثر
نكايته واعتقدت ونصبوا اماما وأظهر واحدا وامتنعوا من حكم الامام العادل فهذه الفئة الباغية التي تفارق
حكم من ذكرنا قبلها فينبغي اذا فعلوا هذا أن نسألهم ما نقيموا فان ذكرنا مظلمة بينه وردت فان لم يذكرها بينه
قبل لهم عود والمناظر من طاعة الامام العادل وأن تكون كلمتهم وكلمة أهل دين الله على المشركين واحدة
وأن لا يمتنعوا من الحكم فان فعلوا قبل منهم وان امتنعوا قبل أن يؤذوا لم يجرب فان لم يجربوا قوتلوا ولا
يقاتلون حتى يدعوا ويطأروا الا أن يمتنعوا من المناظرة فيقاتلوا قال واذا امتنعوا من الاجابة وحكم عليهم
بحكم فلم يسألوا أو حلت عليهم صدقة ففعلوها وحالوا دونها وقالوا لا نسدوكم بقتال قوتلوا حتى يقرروا بالحكم
ويعودوا لما امتنعوا ان شاء الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما أصابوا في هذه الحال على وجهين
أحدهما ما أصابوا من دم ومال وفرج على التأويل ثم ظهر عليهم بعد لم يقيم عليهم منه شيء الا أن يوجد مال
رجل بعينه فيؤخذ والوجه الثاني ما أصابوا على غير وجه التأويل من حد لله تعالى وللناس ثم ظهر عليهم
وأيت أن يقيم عليهم كقيام على غيرهم من هرب من حد أو أصابه وهو في بلاد ولا إلى الهائم جاء لها وال وهكذا
غيرهم من أهل دار غلبوا الامام عليها فصار لا يجري له بها حكم حتى قدر عليهم أقيمت عليهم تلك الحدود ولم يسقط
عنهم ما أصابوا بالامتناع ولا يمنع الامتناع حقا يقيم انما يمنع التأويل والامتناع معا فان قال قائل فانت
تسقط ما أصاب المشركون من أهل الحرب اذا أسلوا (١) فكذلك أسقط عن حري لو قتل مسلما منفردا ثم
أسلم وأقتل الحربى بديان غير أن يقتل أحدا وليس هذا الحكم في المتأويل في واحد من الوجهين (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا دعى أهل البنى فامتنعوا من الاجابة فقتلوا فالسيرة فيهم مخالفة للسيرة في أهل
الشرك وذلك بأن الله عز وجل حرم ثم رسوله دماء المسلمين الا بغير الله تعالى وتعالى ثم رسوله صلى الله
عليه وسلم فأنما أبيع قتال أهل البنى ما كانوا يقاتلون وهم لا يكونون مقاتلين أبدا لا مقبلين ممتنعين مردين
ففي زايلا هذه المعاني فقد خرجوا من الحال التي أبيع بها قتالهم وهم لا يخرجون منها أبدا الا إلى أن تكون
دماءهم محرمة كهي قبل يحدوث وذلك بين عندي في كتاب الله عز وجل قال الله تبارك وتعالى فقاتلوا التي
تبني حتى تنفي إلى امر الله فان قامت فاصالحوا بيننا ما بالعدل وأقسطوا ان الله يحب المقسطين (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى ولم يستثن الله تبارك وتعالى في الفئسة فسواء كان للذي فاء فئسة أو لم تكن له فئسة فتي فاء والفئسة
الرجوع حرم دمه ولا يقتل منهم مدبر أبدا ولا أسير ولا جريح بحال لأن هؤلاء قد صاروا في غير المعنى الذي حلت
به دماؤهم وكذلك لا يستمتع من أموالهم بدياة تركب ولا متاع ولا سلاح يقاتل به في حربهم وان كانت قائمة
ولا بعد تقضيها ولا غير ذلك من أموالهم وما صار اليهم من دابة فبسوها أو سلاح فعليهم رده عليهم وذلك
لان الأموال في القتال انما تحصل من أهل الشرك الذين يقتلون اذا قدر عليهم فأما من أسلم فحده في قطع
الطريق والزناوا يقتل فهو لا يؤخذ ماله فهو اذا قوتل في البنى كان أخف حالا لانه اذا رجع عن القتال لم يقتل
فلا يستمتع من ماله بشيء لانه لا جناية على ماله بدلالة توجب في ماله شيئا قال ومتى ألقى أهل البنى السلاح
لم يقاتلوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قاتلت المرأة أو العبد مع أهل البنى والعلام المراهق فهم مثلهم
يقاتلون مقبلين ويتركون مؤولين قال ويختلفون في الأسارى فلو أسر البالغ من الرجال الأحرار فبس
ليسا بيع رجوت أن يسع ولا يجبس مملوك ولا غير بالغ من الأحرار ولا امرأة لتبايع وانما يبايع النساء على
(١) قوله فكذلك الخ هو جوب ان ومحط الجواب آخر الكلام وهو قوله وليس هذا الحكم الخ تأمل

الاسلام فاما على الطاعة فهن لاجهاد عليهن وكيف يباعدن والبيعة على المسلمين المولودين في الاسلام انما هي على الجهاد واما اذا انقضت الحرب فلا يرى أن يجبس أسيرهم ولو قال أهل البني انظرونا نطرق في أمرنا لم أر بأسا أن ينظروا قال ولو قالوا انظر ونامدة رأيت أن يجتهد الامام فيه فان كان يرجو فيقتلهم أحبت الاستيلاء بهم وان لم يرج ذلك فله جهادهم وان كان يخاف على الفئة العادلة الضعف عنهم رجوت تأخيرهم الى أن يرجعوا أو تمكنه القوة عليهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو سألوا أن يتركوا يجعل يؤخذ منهم لم ينبغ أن يؤخذ من مسلم جعل على تركه حق قبله ولا يترك جهاده ليرجع الى حق منعه أو عن باطل ركبته والأخذ منهم على هذا الوجه في معنى الصغار والنلة والصغار لا يجري على مسلم قال ولو سألوا أن يتركوا أبدا فمتعين لم يكن ذلك للامام اذا قوى على قتالهم واذا تحصنوا فقد قيل يقتلون بالمجانق والنيران وغيرها ويشتون ان شاء من يقتلهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأنا أحب الى أن يتوفى ذلك فيهم ما لم يكن بالامام ضرورة اليه والضرورة اليه أن يكون بازاء قوم متحصنين فيغزوهم أو يحرقون عليه أو يرمونه بمجانق أو عزادات أو يحيطون به فيخاف الاضطلام على من معه فاذا كان هذا أو بعضه رجوت أن يسعه رميهم بالمجنق والذود فعاين نفسه أو معاينة بمن مافعل به قال ولا يجوز لأهل العدل عندى أن يستعينوا على أهل البني بأحد من المشركين ذمى ولا حربى ولو كان حكم المسلمين الظاهر ولا أجعل لمن خالف دين الله عز وجل الذريعة الى قتل أهل دين الله قال ولا بأس اذا كان حكم الاسلام الظاهر أن يستعان بالمشركين على قتال المشركين وذلك أنهم يحل دماؤهم مقبلين ومدبرين ونياما وكفعا قد رعلهم اذا بلغتهم الدعوة وأهل البني انما يحل قتالهم دفعالهم عما أرادوا من قتال أو امتناع من الحكم فاذا فارقوا تلك الحال حرمت دماؤهم قال ولا أحب أن يقتلهم أيضا بأحد يستحل قتلهم مدبرين وحربى وأسرى من المسلمين فيسلط عليهم من يعلم أنه يعمل فيهم بخلاف الحق وهكذا من ولى شيئا ينبغى أن لا يولاه وهو يعلم أنه يعمل بخلاف الحق فيه ولو كان المسلمون الذين يستحلون من أهل البني ما وصفت يضبطون بقوة الامام وكثرة من معه حتى لا يتقدموا على خلافه وان رأوه حقا لم أر بأسا أن يستعان بهم على أهل البني على هذا المعنى اذا لم يوجد غيرهم يكتفى كفايتهم وكانوا أجزا في قتالهم من غيرهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو تفرق أهل البني فنصب بعضهم لبعض فسألت الطائفتان أو احدهما امام أهل العدل معوثتها على الطائفة المغارقة لها بالرجوع الى جماعة أهل العدل وكانت بالامام ومن معه قوة على الامتناع منهم لو اجعوا عليه لم أر أن يعين احدى الطائفتين على الأخرى وذلك أن قتال احدهما ليس بأوجب من قتال الأخرى وأن قتاله مع احدهما كالأمان لى تقاتل معه وان كان الامام يضعف فذلك أسهل في أن يجوز معاونة احدى الطائفتين على الأخرى فان انقضت حرب الامام الأخرى لم يكن له جهاد الى أعان حتى يدعوها ويعدر اليها فان امتنعت من الرجوع نبذ اليها ثم جاهدتها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلا من أهل العدل قتل رجلا من أهل العدل في شغل الحرب وعسكر أهل العدل فقال أخطأت به ظننته من أهل البني أحلف وضمن دينه ولو قال عدته أقيد منه (قال الشافعي) وكذلك لو صار الى أهل العدل بعض أهل البني تابا مجاهدا أهل البني أو تاركا للحرب وان لم يجاهد أهل البني فقتله بعض أهل العدل وقال قد عرفته بالبني وكنت أراهم صارا ليनाل من بعض أغرة فقتلته أحلف على ذلك وضمن دينه وان لم يدع هذه الشبهة أقيد منه لأنه اذا صار الى أهل العدل حكمهم حكمهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو رجع نفر من أهل البني عن رأيهم وأمنهم السلطان فقتل رجلا منهم رجل فادعى معرفتهم أنهم من أهل البني وجهالته بأمان السلطان لهم ورجوعهم عن رأيهم درى عنه القود والزم الدية بعد ما يخلف على ما دعى من ذلك وان أتى ذلك عامدا أقيد بما نال من دم وجرح يستطاع فيه القصاص وكان عليه الارش فيما لا يستطاع فيه القصاص من الجراح قال ولو

يجد رقبته ولم يستطع حين يريد انكفارة صوم شهرين متتابعين عرض أو علة ما كانت أجزا أن يعلم ولا يجزئه أقل من ستين مسكينا كل مسكين مدا من طعام بلمه الذى يقتات حنطة أو شعيرا أو أرزا أو سلتا أو تمر أو زبيا أو أقطا ولا يجزئه أن يعطيهم جلة ستين مدا أو أكثر لان أخذهم الطعام يختلف فلا درى لعل أحدهم يأخذ أقل وغيره أكثر مع أن النبي صلى الله عليه وسلم انما من مكيلة طعام في كل ما أمر به من كفارة ولا يجزئه أن يعطيهم دقيقا ولا سويقا ولا خبزا حتى يعطيهم موهبا وسواء منهم الصغير والكبير ولا يجوز أن يعطيه من تلمزه نفة ولا عبدا ولا مكاتبا ولا أحدا على غير دين الاسلام

(وقال) في القديم لو علم
بعد اعطائه أنه غني
أجزأه ثم رجع إلى أنه
لا يجزئه (قال المزني)
رحمه الله وهذا أنيس
لأنه أعطى من لم يقرضه
الله تعالى له بل حرمه
عليه وانحطأ عنده في
الأموال في حكم العبد لا
في المأثم (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى ويكفر
بالطعام قبل المسيس
لأنها في معنى الكفارة
قبلها ولو أعطى مسكينا
مدين مداعن ظهره
ومداعن اليدين أجزأه
لأنهما كضاربان
مختلفان ولا يجوز أن
يكفر إلا كفارة كاملة
من أي الكفارات تكفر
وكل الكفارات بحمد
النبي صلى الله عليه
وسلم لا يختلفون في
فرض الله على لسان
رسول الله صلى الله
عليه وسلم وستة نبيه
صلى الله عليه وسلم
ما يدل على أنه بعد النبي

أن يجار في عسكر أهل البني أو أهل مدينة غلب عليها أهل البني أو أسرى من المسلمين كانوا في أيديهم
وكل هؤلاء غير داخل مع أهل البني برأى ولا معونة قتل بعضهم بعضاً وأتى حد الله وألانس عارفاً بأنه محرم
عليه ثم قدر على إقامته عليه أقيم عليه ذلك كله وكذلك لو كانوا في بلاد الحرب فاتوا ذلك عالمين بأنه محرم
وغير مكرهين على إتيانه أقيم عليهم كل حد لله عز وجل والانس وكذلك لو تلصصوا فكانوا بطرف ممتنعين
لا يجري عليهم حكم ولا يتلصصون ولا متاولين إلا أنهم لا تجرى عليهم الاحكام وكانوا ممن قامت عليهم الحجة
بالعلم مع الاسلام ثم قدر عليهم أقيم عليهم الحقوق

(حكم أهل البني في الأموال وغيرها)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ظهر أهل البني على بلد من بلدان المسلمين فأقام ما عليهم على أحد حد
لله أو للانس فأصاب في إقامته أو أخذ صدقات المسلمين فاستوفى ما عليهم أو زاد مع أخذه ما عليهم ما ليس عليهم
ثم ظهر أهل العدل عليهم لم يعودوا على من حصد أمم أهل البني يحدوا ولا على من أخذوا صدقة بصدقة عامه
ذلك فإن كانت وجبت عليهم صدقة فأخذوا بعضها استوفى أمم أهل العدل ما بقي منها وحسب لهم ما أخذ
أهل البني منها قال وكذلك من مر بهم فأخذوا ذلك منه قال وإن أراد أمم أهل العدل أخذ الصدقة
منهم فادعوا أن أمم أهل البني أخذها منهم فهم أممنا على صدقاتهم وإن ارتاب بأحد منهم أحلفه فإذا حلف
لم تعد عليه الصدقة وكذلك ما أخذوا من خراج الأرض وخزينة الرقاب لم يعد على من أخذوه منه لأنهم
مسلمون ظاهراً حكمهم في الموضع الذي أخذوا ذلك فيه ما عليهم من خراج وخزينة رقبة وسحق لرم في مال أو غيره
قال ولو استقصى أمم أهل البني رجلاً كان عليه أن يقوم بما يقوم به القاضي من أخذ الحق لبعض الناس
من بعض في الحدود وغيرها إذا جعل ذلك إليه ولو ظهر أهل العدل على أهل البني لم يرد من قضاء قاضي
أهل البني إلا ما يرد من قضاء القضاة غيره وذلك خلاف الكتاب أو السنة أو إجماع الناس أو ما هو في معنى هذا
أو بعد الحيف برده شهادة أهل العدل في الحين الذي رد هافيه أو إجازة شهادة غير العدل في الحين الذي يجيز هافيه
ولو كتب قاضي أهل البني إلى قاضي أهل العدل بحق ثبت عنده لرجل على آخر من غير أهل البني فالأغلب
من هذا خوف أن يكون برده شهادة أهل العدل بخلاف رأيه ويقبل شهادة من لا عدل له بموافقة ومنهم من هو
مخوف أن يكون يستعمل بعض أخذ أموال الناس بما أمكنه فأحب إلى أن لا يقبل كتابه وكتابه ليس يحكم
نفسه فلا يكون لقاضي رده إلا بجمهور بين له ولو كانوا مؤمنين على ما وصفنا راء من كل خصلة منه
وكتب من بلاد نائية بها حق المشهود له أن رد كتابه فقبل القاضي كتابه كان لذلك وجهه والله تعالى أعلم
وكان كتاب قاضيه إذا كان كما وصفت في فوت الحق أن رد شبهها بحكمه قال ومن شهد من أهل البني عند
قاضي من أهل العدل في الحال التي يكون فيها محارباً أو ممن يرى رأيهم في غير محاربة فإن كان يعرف باستحلال
بعض ما وصفت من أن يشهد له وافقه بالتصديق له على ما لم يعاين ولم يسمع أو باستحلال لمال المشهود
عليه أو دمه أو غير ذلك من الوجوه التي يطلب بها الذريعة إلى نفعه المشهود له أو نكايته المشهود عليه استحل لا
لم تجز شهادته في شيء وإن قل ومن كان من هذا برأيه منهم ومن غيرهم عدلاً جازت شهادته قال ولو وقع لرجل
في عسكر أهل البني على رجل في عسكر أهل العدل حق في دم نفس أو جرح أو مال وجب على قاضي أهل
العدل الأخذ به لا يختلف هو وغيره فيما أخذ به بعضهم من بعض من الحق في الموارث وغيرها وكذلك
حق على قاضي أهل البني أن يأخذ من الباغي غير الباغي من المسلمين وغيرهم حقه ولو امتنع قاضي أهل
البني من أخذ الحق منهم لم يخالههم كان بذلك عندنا طاماً ولم يكن لقاضي أهل العدل أن يمنع أهل البني
حقوقهم قبل أهل العدل يمنع قاضيهما الحق منهم قال وكذلك أيضاً يأخذ من أهل العدل الحق لأهل الحرب

والذمة وان منع أهل الحرب الحق يقع عليهم وأحق الناس بالعبر للحق أهل السنة من أهل دين الله تعالى وليس منع رئيس المشركين حقا قبل من يحضرته لمسلم بالذي يحل لمسلم أن يمنع حربيا مستأمة من حقه لانه ليس بالذي نطلمه فيحبس له مثل ما أخذ منه ولا يمنع رجلا حقا بظلم غيره وبهذا يأخذ الشافعي قال ولو ظهر أهل البغي على مصر فولو اقصاء رجلا من أهلهم معر وفاجتلاف رأى أهل البغي فكتب الى قاض غيره نظر فان كان القاضي عدلا وسمى شهودا شهد واعنده يعرفهم القاضي المكتوب اليه بنفسه أو يعرفهم أهل العدالة بالعدل وخلاف أهل البغي قبل الكتاب فان لم يعرفوا فكتابه كما وصفت من كتاب قاضي أهل البغي قال واذا غزا أهل البغي المشركين مع أهل العدل والتقوا في بلادهم فاجتمعوا فقاتلوا معا فان كان لكل واحد من الطائفتين امام فاهل البغي كأهل العدل جاعتهم بكما عتهم واحد منهم مثل واحد في كل شيء ليس الخس قال فان آمن أحد منهم عبدا كان أحرأ وأمرأه منهم جازا لآمان وان قتل أحد منهم (٣) في الاقبال كان له السلب وان كان أهل البغي في عسكر رد لأهل العدل فسرى أهل العدل فأصابوا غنائم أو كان أهل العدل رد أفسرى أهل البغي فأصابوا غنائم شركت كل واحدة من الطائفتين صاحبها لا يفترقون في حال الا أنهم اذا دفعوا الخس من الغنمية كان امام أهل العدل أولى به لانه تقوم مفترق في البلدان يؤديه اليهم لان حكمه جار عليهم دون حكم امام أهل البغي وانه لا يستحل حبسه استحلال الباغي قال ولو ادع أهل البغي قوما من المشركين لم يكن لاحد من المسلمين غز وهم فان غزاهم فأصاب لهم شيأ رده عليهم ولو غزا أهل البغي قوما قد وادعهم امام المسلمين فسيبهم أهل البغي فان ظهر المسلمون على أهل البغي استخرجوا ذلك من أيديهم وردوه على أهل المشركين قال ولا يبيع شراء أحد من ذلك السبي وان اشترى فشرأه مردود قال ولو استعان أهل البغي بأهل الحرب على قتال أهل العدل وقد كان أهل العدل وادعوا أهل الحرب فانه حلال لاهل العدل قتال أهل الحرب وسبيهم وليس كينوتهم مع أهل البغي بآمان انما يكون لهم الآمان على الكف فاما على قتال أهل العدل فلو كان لهم آمان فقاتلوا أهل العدل كان نقضه وقد قيل لو استعان أهل البغي بقوم من أهل الذمة على قتال المسلمين لم يكن هذا نقضا للعهد لانهم مع طائفة من المسلمين وأرى ان كانوا مكرهين أو ذكروا جهالة فقالوا كاذري علينا اذا حملنا طائفة من المسلمين على طائفة من المسلمين أخرى أنها انما تحملنا على من يحل دمه في الاسلام مثل قطاع الطريق أو قالوا لم نعلم ان من جلاونا على قتاله مسلما لم يكن هذا نقضا للعهد ويؤخذون بكل ما أصابوا من أهل العدل من دم ومال وذلك أنهم ليسوا بالمؤمنين الذين أمر الله بالاصلاح بينهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ونقدم اليهم ونجدد عليهم شرطاً بانهم ان خرجوا الى مثل هذا استحل قتلهم وأسأل الله التوفيق قال فان أتى أحد من أهل البغي تاباً لم يقص منه لانه مسلم محرم الدم واذا قاتل أهل الذمة مع أهل العدل أهل الحرب لم يهطوا سلبا ولا حسا ولا سهما وانما يرضع لهم ولورهن أهل البغي نفرانهم عند أهل العدل ورهنهم أهل العدل رهنا وقالوا احبسوا رهنا حتى ندفع اليكم رهنتكم وتوادعوا على ذلك الى مدة جعلوها بينهم ففسد أهل البغي على رهن أهل العدل فقتلوه لم يكن لأهل العدل أن يقتلوا رهن أهل البغي الذين عندهم ولا أن يحبسوهم اذا ابتوا أن يقتلوا أصحابهم لان أصحابهم لا يدفعون اليهم أبدا ولا يقتل الرهن بحناية غيرهم وان كان رهن أهل البغي بلا رهن من أهل العدل وادعوه الى مدة خلت تلك المدة وقد غدر أهل البغي لم يكن لهم حبس الرهن بغدر غيرهم قال ولو أن أهل العدل آمنوا رجلا من أهل البغي فقتله رجل جاهل كان فيه الذمة واذا قتل العبد الباقى عامدا والقاتل وارث المقتول أو قتل الباغي العبد وهو وارثه لم أر أن يتوارثا والله تعالى أعلم ويرثهما معا ورثتهما غير القاتلين واذا قتل أهل البغي في معركة وغير هاصلي عليهم لان الصلاة سنة في المسلمين الآمن قتل المشركون في المعركة فانه لا يفسد ولا يصلي عليه وأما أهل البغي اذا قتلوا في المعركة فانه يغسلون ويصلى عليهم ويصنع

صلى الله عليه وسلم وكيف يكون بعد من لم يولد في عهده أو مد أحدث بعده وانما قلت مدا لكل مسكين لحديث النبي صلى الله عليه وسلم في المكفر في رمضان فانه أتى صلى الله عليه وسلم يعرق فيه خمسة عشر صاعا فقال للمكفر كفر به وقد أعلمه أن عليه اطعام ستين مسكنا فهذا مدخله وكانت الكفارة بالكفارة أشبه في القياس من أن نقبسها على فدية في الحج وقال بعض الناس المد رطلان بالجازي وقد اختلفنا فيه مع أن الآثار على ما قلنا فيه وأمر الناس بدار الهجرة وما ينبغي لأحد أن يكون أعلم بهذا من أهل المدينة وقالوا أيضا لو أعطى مسكنا واحدا طعام ستين مسكنا في ستين يوما أجزاء (قال

الشافعي رحمه الله لئن
أجزأ في كل يوم وهو
واحد ليجزئه في مقام
واحد فليل له أرايت
لوقال فأنسل قال الله
تعالى وأشهدوا ذوي
عدول منكم شرطان
عدو وشهادة فأنأجيز
الشهادة دون العدد
فإن شهد اليوم شاهد ثم
عاد لشهادته فهي
شهادتان فإن قال لاحتى
يكون شاهدين فكذلك
لاحتى يكونوا ستين
مسكينا وقال أيضا لو
أطعمه أهل النمة
أجزأ وإن أجزأ في غير
المسلمين وقد أوصى الله
تبارك وتعالى بالأسير
فلم لا يجزئ أسير المسلمين
الحربي والمستأمنون
اليهم وقال لو غذاهم أو
عشاهم وإن تفاوت
أكلهم فاشبعهم أجزأ
وإن أعطاهم قيمة الطعام
عرضاً أجزأ فإنه ترك ما
نصت السنة من المكيلة
فأطعم ستين صبياً أو

بهم ما يصنع بالموتى ولا يبعث برؤسهم إلى موضع ولا يصلبون ولا يعنقون الدفن وإذا قتل أهل العدل أهل
البغي في المعركة فبهم قولان أحدهما أن يدفنوا بأكومهم ودماهم والنياب التي قتلوا فيها شأوا لأنهم
شهداء ولا يصلى عليهم ويصنع بهم كما يصنع عن قتله المشركون لأنهم مقتولون في المعركة وشهداء والقول
الثاني أن يصلى عليهم لأن أصل الحكم في المسلمين الصلاة على الموتى لا حيث تركها رسول الله صلى الله عليه
وسلم وإنما تركها فيمن قتله المشركون في المعركة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والضبيان والنساء من أهل
البغي إذا قتلوا معهم فهم في الصلاة عليهم مثل الرجال البالغين قال وأكره للعدلي أن يهدق قتل ذي رحمه من
أهل البغي ولو كف عن قتل أبيه أو ذي رحمه أو أخيه من أهل الشرك لم أكره ذلك له بل أحبه وذلك أن النبي
صلى الله عليه وسلم كف بأحد يهني بن عتبة عن قتل أبيه وأب بكر يوم أحد عن قتل أبيه وإذا قتل الجماعة
المنتفعة من أهل القبلة غير التامة أو أخذت المال فحكمهم حكم قطع الطريق وهذا مكتوب في كتاب قطع
الطريق * وإذا ارتد قوم عن الإسلام فاجتمعوا وقاتلوا فقتلوا وأخذوا المال فحكمهم حكم أهل الحرب من
المشركين وإذا تابوا لم يتبعوا بدم ولا مال فإن قال قائل لم لا يتبعون قيل هؤلاء صابرون ومحاربون حلال الأموال
والدما وما أصاب المحاربون لم يقتص منهم وما أصيب لهم لم يرد عليهم وقد قتل طلحة عكاشة بن محصن وثابت
ابن أفرم ثم أسلم هو فلم يقتص من عقلا ولا قودا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والحد في المكابرة في المصر
والمصري سواء ولعل الحارث في المصر أعظم ذنباً « قال الربيع » وللشافعي قول آخر يقاد منهم إذا ارتدوا
وحاربوا فقتلوا من قبل أن أنشروا أن لم يردهم ثم لم يردهم خيراً بان يمنع القود منهم (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى ولو أن أهل البغي ظهر وأعلى مدينة فأراد قوم غيرهم من أهل البغي قتالهم لم أر أن يقتلهم أهل المدينة
معههم فإن قالوا فقتلهم معكم ماوسع أهل المدينة قتالهم دفعناهم عن أنفسهم وعيالهم وأموالهم وكانوا في معنى
من قتل دون أنفسهم وماله إن شاء الله تعالى ولو سبي المشركون أهل البغي وكانت بالمسلمين قوة على قتال
المشركين لم يسع المسلمين الكف عن قتال المشركين حتى يستنقذوا أهل البغي ولو غزا المسلمون فقاتلهم
فقتلوا معاً أو متفرقين وكل واحد منهم رده لصاحبه شرك كل واحد منهم صاحب في القنينة (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى قال لي قائل فأتقول فيمن أراد مال رجل أو دمه أو حرته قتلته فله دفعه عنه قال فإن
لم يكن يدفع عنه إلا بقتال قتل بقتاله قال وإن أتى القتال على نفسه قتلتم اذالم يقدر على دفعه إلا بذلك
قال وما معنى يدفعه بغير ذلك قلت إن يكون فارساً أو عارضاً أو رجل فيمن على الفرس أو يكون
مقصداً فيلقى الحصن الساعة فيبضى عنه وإن أبي الأحصره وقتله قاتله أيضاً قال أفليس قد ذكر جلد
عن يحيى بن سعيد عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أن عثمان بن عفان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث كفر بعد إيمان أو زنا بعد إحصان أو قتل نفس بغير نفس فقلت
له حديث عثمان كما حدث به وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل دم مسلم إلا بأحدى ثلاث كما قال
وهذا كلام عربي ومعناه أنه إذا أتى واحدة من ثلاث حل دمه كما قال فكان رجلاً زانماً ترك الزنا وتب منه
أو هرب من الموضع الذي فيه فقد ر عليه قتل رجلاً ولو قتل مسلماً عامداً ثم ترك القتل فتاب وهرب فقد ر
عليه قتل قوداً وإذا كفر فتاب زال عنه اسم الكفر وهذا إن لا يغار قهما اسم الزنا والقتل ولو تابا وهربا فيقتلان
بالاسم اللازم لهما والكافر بعد إيمانه لو هرب ولم يترك القول بالكفر بعدما أظهره قتل إلا أنه إذا تاب من
الكفر وعاد إلى الإسلام حقق دمه وذلك أنه يسقط عنه إذا رجع إلى الإسلام اسم الكفر فلا يقتل وقد عاد مسلماً
ومضى لزمه اسم الكفر فهو كالأبى والقاتل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والباغي خارج من أن يقال له
حلال الدم مطلقاً غير مستثنى فيه وإنما يقال إذا بغي وامتنع أو قاتل مع أهل الامتناع قوتل دفاعاً عن أن يقتل
أو منازعة ليرجع أو يدفع حقاً منعه فإن أتى القتال على نفسه فلا عقل فيه ولا قوداً فأنجنا قتاله ولو ولي

عن القتال أو اعتزل أو جرح أو أسر أو كان مريضاً لا قتال به لم يقتل في شيء من هذه الحالات ولا يقال للباغي وحاله هكذا حلال الدم ولو حصل دمه ما حقن بالتولية والأسار والجرح وعزله القتال ولا يحقن دم الكافر حتى يسلم وحاله ما وصفت قبله من حال من أراد دم رجل أو ماله

(الخلاف في قتال أهل البغي)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى حضرني بعض الناس الذي حكيت عنه بحديث عثمان فكلمني بما وصفت وحكيت له جملة ما ذكرت في قتال أهل البغي فقال هذا كما قلت وما علمت أحداً احتج في هذا بشيئ مما احتجبت به ولقد خالفنا أصحابنا منه في مواضع قلت وما هي قال قالوا إذا كانت للفئة الباغية فئة ترجع إليها وانهمزوا قتلوا منهم من ودفن عليهم جرحي وقتلوا أسرى فإن كانت حربهم قائمة فأسر منهم أسير قتل أسيرهم ودفن على جرحهم فأما إذا لم يكن لأهل البغي فئة وانهمز عسكرهم فلا يحل أن يقتل مدبرهم ولا أسيرهم ولا يذفف على جرحهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له إذا زعمت أن ما احتجبت به بحجة فكيف رغبت عن الأمر الذي فيه الحجة أقلت بهذا خبراً أو قياساً قال بل قلت به خبراً قلت وما الخبر قال إن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه قال يوم الجمل لا يقتل مدبر ولا يذفف على جريح فكان ذلك عندنا على أنه ليس لأهل الجمل فئة يرجعون إليها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له أفرويت عن علي أنه قال لو كانت لهم فئة يرجعون إليها قتلنا مدبرهم وأسيرهم وجريحهم فنستدل باختلاف حكمه على اختلاف السيرة في الطائفتين عنده قال لا ولكنه عندي على هذا المعنى قلت أفيد لالة فأوجسدهاها فقال فكيف يجوز قتلهم مقبلين ولا يجوز مدبرين قلت بما قلنا من أن الله عز وجل إنما أذن بقتالهم إذا كانوا باغيين قال الله تبارك وتعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي إلى أمر الله وانما يقاتل من يقاتل فأما من لا يقاتل فأنما يقال قتلوا لا فقاتلوه ولو كان فيما احتجبت به من هذا حجة كانت عليك لالة تقول لا تقتلون مدبراً ولا أسيراً ولا جريحاً إذا انهمز عسكرهم ولم تكن لهم فئة قال قلته أتباعاً لعلني بن أبي طالب قلت فقد خالفني علي بن أبي طالب رضي الله عنه في مثل ما أتبعته فيه وقلت أرايت أن احتج عليك أحد بمثل حجتك وقال قتلهم بكل حال وإن انهمز عسكرهم لأن علياً قد يكون ترك قتلهم على وجه المن لا على وجه التصريم قال ليس ذلك له وإن احتمل ذلك الحديث لا نه ليس في الحديث دلالة عليه قلت ولا لك لأنه ليس في حديث علي رضي الله تعالى عنه ولا يحتمل دلالة على قتل من كانت له فئة مولوا وأسيرا وجريحاً (قال) وقلت وما ألفت من هذا المعنى ما هو إلا واحد من معنيين إما ما قلنا بالاستدلال بحكم الله عز وجل وفعل من يقتدي به من السلف فإن أبابكر قد أسر غير واحد ممن منع الصدقة فاضربه ولا قتله وعلى رضي الله تعالى عنه قد أسر وقد رعى من امتنع فاضربه ولا قتله وأما أن يكون خروجهم إلى هذا يحل دماهم فيقتلون في كل حال كانت لهم فئة أو لم تكن قال لا يقتلون في هذه الحال قلت أجل ولا في الحال التي أبحث دماهم فيها وقد كلن معاوية بالشام فكان يحتمل أن تكون لهم فئة وكانوا أنصرف بعضهم قبل بعض فكانوا يحتملون أن تكون الفئة المنصرفة أو لا فئة للفئة المنصرفة آنرا وقد كانت في المسلمين هزيمة يوم أحد وثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم وطائفة بالشعب فكان النبي صلى الله عليه وسلم فئة لمن انحاز إليه وهم في موضع واحد وقد يكون القوم فئة فيهمزمون ولا يريدونها ولا يريدون العودة للقتال ولا يكون لهم فئة فيهمزمون يريدون الرجوع للقتال وقد وجدبت القوم يريدون القتال ويشحذون السلاح فترغم نحن وأنت أنه ليس لنا قتالهم مالم ينصبوا اماماً أو يسيروا ونحن نخافهم على الأيقاع بنا فكيف أبحث قتالهم بإرادتهم غيرهم القتال أو ترك غيرهم الهزيمة وقد انهمزوا هم وجرحوا أو أسروا ولا تبسح قتالهم بإرادتهم القتال وقلت له لو لم يكن عليك في هذا حجة إلا فعل علي بن

رجلاً مرضى أو من لا يشبههم إلا أضعاف الكفارة فما يقول إذا أعطى عسرنا مكان المكيلة لو كان موسراً يعق رقبة فتصدق بقيمتها وإن أجاز هذا فقد أجاز الألعام وهو قادر على الرقبة وإن زعم أنه لا يجوز إلا رقبة فلم يجوز العسر وإنما السنة مكيلة طعام معروفة وإنما يلزمه في قياس قوله هذا أن يحبس الصوم وهو مطبق له إلى الضد

(مختصر من الجامع من كتابي لعان جديد وقديم وما دخل فيهما من الطلاق من أحكام القرآن ومن اختلاف الحديث)

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم إلى قوله أن

غضب الله عليهم ان كان
من الصادقين قال
فكان بينا والله اعلم في
كنايه أنه أخرج الزوج
من قذف المرأة بالتعانه
كما أخرج قاذف الحصنة
غير الزوجة بأربعة
شهود عما قذف به وفي
ذلك دلالة أن ليس على
الزوج أن يلعن حتى
تطلب المقدوفة كاليس
على قاذف الاجنبية
حتى تطلب حدها
قال ولم يخص الله
أحدا من الأزواج دون
غيره ولم يدل على ذلك
سنة ولا إجماع كان
على كل زوج جاز
طلاقه ولزمه الفرض
وكذلك كل زوجة
لزمها الفرض ولعانهم
كلهم سواء لا يختلف
القول فيه والفرقة وفي
الولد وتختلف الحدود
لمن وقعت له وعليه
وسواء قال زنت أو
رأيت زنت أو يازانية
كما يكون ذلك سواء اذا

أبي طالب وقوله كنت محجوبا بفعل على وقوله قال وماذا قلت أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار
عن أبي فاختة أن عليا رضي الله تعالى عنه أتى بأسير يوم صفين فقال لا تقتلني صبرا فقال علي لا أقتلك صبرا اني
أخاف الله رب العالمين فغلب سبيله ثم قال أفبئس خيرا أتباع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والحرب يوم
صفين فائمة ومعاوية يقاتل جادا في أيامه كلها منتصفا ومستعليا وعلى يقول لأسير من أصحاب معاوية
لا أقتلك صبرا اني أخاف الله رب العالمين وأنت تأمر بقتل مثله قال فلعنه من عليه قلت هو يقول اني
أخاف الله رب العالمين قال يقول اني أخاف الله فأطلب الأجر باليمن عليك قلت أفيجوز إذا قال لا يقتل مدبر
ولا يدفع على جرح لمن لا فئسمة مثل مجتنب قال لا لأنه لا دلالة في الحديث عليه قلت ولا دلالة في حديث
أبي فاختة على ما قلت وفيه الدلالة على خلافك لأنه لو قاله رجاء الأجر قال اني لأرجو الله واسم الرجاء عن ترك
شيء مباح له أولى من اسم الخوف واسم الخوف عن ترك شيء أخوف المأثم أولى وإن احتمل اللسان المعنيين
قال فان أصحابنا يقولون قولك لا نستمتع من أموال أهل البغي بشئ الا في حال واحدة قلت وماتك الحال
قال اذا كانت الحرب فائمة استمتع بدواهم وسلاحهم فاذا انقضت الحرب رد ذلك عليهم وعلى ورثتهم قلت
أفرأيت ان يرضوا بأبائهم معارض يستحل مال من استحل دمه من أهل القبلة فقال الدم عند الله تعالى أعظم
حرمة من المال فاذا حلل الدم كان المال له تبعا هل الحجبة عليه الا أن يقال هذا في رجال أهل الحرب الذين
خالفوا دين الله عز وجل هكذا وتحل أموالهم أيضا بما لا يحل به دماؤهم وذلك أن يسبي ذرارهم ونسأولهم
فيسترقون وتؤخذ أموالهم ونسأولهم وذرارهم ولا يحل دماؤهم والحكم في أهل القبلة مبين لهذا فديحل
دم الزاني منهم والقاتل ولا يحل من مالهما شئ وذلك لحنايتهما ولا جناية على أموالهما والباغي أخف حالا
منهما لانه يقال للزاني المحصن والقاتل هذا مباح الدم مطلقا لا استثناء فيه ولا يقال للباغي مباح الدم انما يقال
على الباغي أن يمنع من البغي فان قدر على منعه منه بالكلام أو كان باغيا غير متمتع مقاتل لم يحل قتاله وان
يقاتل فلم يخلص اليه حتى يصير في غير معنى قتال بتولية أو أن يصير حريجا وملقب بالسلاح أو أسيرا
لم يحل دمه فقال هذا الذي اذا كان هكذا حرم أو مثل حال الزاني والقاتل يحرم المال قال ما الحجبة
عليه الا هذا وما فوق هذا حجبة فقلت هل الذي حدثت حجبة عليك قال انما آخذ لانه أقوى لي وأوهن
لهم ما كانوا يقاتلون فقلت فهل يعدوما أخذت من أموالهم أن تأخذ من قتل قد صار ملكه لطفل أو كبير
لم يقاتل قط فتقوى بمال غائب عنك غير باغ على باغ يقاتلك غيره أو مال جريح أو أسير أو مول قد صاروا
في غير معنى أهل البغي الذين يحل قتالهم وأموالهم أو مال رجل يقاتلك يحل لك دفعه وان أتى الدفع على
نفسه ولا جناية على ماله أو رأيت لوسبي أهل البغي قوما من المسلمين أنا خض من أموالهم ما نستعين به على
قتل أهل البغي لنستنقذهم فتعطيهم باستنقاذهم خيرا مما تستمتع به من أموالهم قال لا قلت وقليل
الاستمتاع بأموال الناس محرم قال نعم قلت فما أحل لك الاستمتاع بأموال أهل البغي حتى تنقضي الحرب
ثم استمتع بالكراع والسلاح دون الطعام والثياب والمال غيرهما قال فافيه قياس وما القياس فيه الا ما قلت
ولكني قلته خيرا قلت وما الخبر قال بلغنا أن عليا رضي الله تعالى عنه غنم مافي عسكر من قاتله فقلت له
قد رويتم أن عليا عرف بثرة أهل النهر وان حتى تغيب غدرا ومرجل أفسار على بسيرتين احداهما غنم
والاخرى لم يغم فيها قال لا ولكن احدا الحديثين وهم قلت فأيهما الوهم قال ما تقول أنت قلت
ما عرف منهما واحدا ثابته فان عرفت الثابت فقل بما ثبت عنه قال ماله أن يغم أموالهم قلت
الأن أموالهم محرمة قال نعم فقلت فقد خالفت الحديثين عنه وأنت لا تغنم وقد زعمت أنه غنم ولا تترك
وقد زعمت أنه ترك قال انما استمتع بها في حال قلت فالخطور يستمتع به فيما سوى هذا قال لا قلت أفيجوز
أن يكون شيان محظوران فيستمتع بأحدهما ويحرم الاستمتاع بالآخر بلا خبر قال لا قلت فقد أجزته

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له رأيت لو وجدت لهم ذنبا نيرا ودرهم تقويك عليهم أناخذها قال لا قلت فقد تركت ما هو أشدك عليهم تقوية من السلاح والكراع في بعض الحالات قال فان صاحبنا يزعم أنه لا يصلي على قتلى أهل البغي فقلت له ولم وصاحبك يصلي على من قتله في حد والمقتول في حد يجب على صاحبك قتله ولا يحل له تركه والباغي يحرم على صاحبك قتله موليا وراجعا عن البغي فإذا ترك صاحبك الصلاة على أحدهما دون الآخر كان من لا يحل له الا قتله أولى أن يترك الصلاة عليه قال كأنه ذهب إلى أن ذلك عقوبة لينتدكل غيره عن مثل ما صنع قلت أو يعاقبه صاحبك بما لا يسعه أن يعاقبه به فان كان ذلك جائزا فليصلبه أو ليحرقه فهو أشد في العقوبة من ترك الصلاة عليه أو يحجز رأسه فيعته به قال لا يفعل به من هذا شيئا قلت وهل يبالى من قاتلك على أنك كافر أن لا تصلي عليه وهو يرى صلاتك لا تقترب به إلى الله تعالى وقلت وصاحبك لو غنم مال الباغى كان أبلغ في تشكيل الناس حتى لا يصنعوا مثل ما صنع الباغى قال لا ينسلك أحد بما ليس له أن ينسلك به قلت فقد فعلت وقلت له أمتنع الباغى أن تجوز شهادته أو ينكح أو يورث أو شيئا مما يجوز لأهل الإسلام قال لا قلت فكيف منعت الصلاة وحدها أخبر قال لا قلت فان قال لك قاتل أصلي عليه وأمنعه أن ينكح أو يورث قال ليس له أن يمنعه شيئا مما لا يمنعه المسلم الابحجر قلت فقد منعه الصلاة بلا خبر وقال اذا قتل العادل أخاه وأخوه باغ ورثه لأن له قتله واذا قتله أخوه لم يرثه لأنه ليس له قتله فقلت له فقد زعم بعض أصحابنا أن من قتل أخاه عمدا لم يرث من ماله ولا من دينه ان أخذت منه شيئا ومن قتل خطأ ورث من ماله ولم يرث من دينه شيئا لأنه لا يتهم على أن يكون قتله ليرث ماله وروى هذا عمرو بن شعيب يرفعه فقلت حديث عمرو بن شعيب ضعيف لا تقوم به حجة وقلت انما قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس لقاتل شيئا هذا على من لزمه اسم القتل أيما كان تعدد القتل أو مرفوعا عنه الأثم بان عمدا غرضا فاصاب انسا فأكفينا لم يقل بهذا في القتل من أهل البغي والعادل فيقول كل من يلزمه اسم قاتل فلا يرث كما احتجبت علينا وأنت أيضا تسوي بينهم في القتل فتقول لا أقيد واحدا منهم من صاحبه وان كان أحدهما طامعا الآن كلامنا قال فلان صاحبنا قال نقاتل أهل البغي ولا يدعون لانهم يعرفون ما يدعون اليه وقال جحنا فيه أن من بلغته الدعوة من أهل الحرب جاز أن يقاتل ولا يدعى فقلت له لو فاس غيرك أهل البغي بأهل الحرب كنت شبيها بالخروج إلى الاسراف في تضعيفه كإرايتك تفعل في أقل من هذا قال وما الفرق بينهم قلت رأيت أهل البغي اذا أظهروا ارادة الخروج علينا والبراءة منا واعتزلوا جماعة انقتلهم في هذه الحال قال لا فقلت ولاناخذلهم مالا ولا نسي لهم ذرية قال لا قلت أفرأيت أهل الحرب اذا كانوا في ديارهم لا يهيمون بنا ولا يعرضون بذكرنا أهل قوة على حربنا فتركوها أو ضعف عنها فلم يذكروها أيحبل لنا أن نقاتلهم نياما كانوا أو مولين ومرضى ونأخذ ما قدرنا عليه من مال وسي نسأهم وأطفالهم ورباهم قال نعم قلت وما يحل منهم مقاتلين مقبلين ومدبرين مثل ما يحل منهم تاركين الحرب غافلين قال نعم قلت وأهل البغي مقبلين يقاتلون ويتركون مولين فلا يؤخذلهم مال قال نعم قلت أفرأهم بشبهونهم قال انهم ليفارقونهم في بعض الامور قلت بل في أكثرها وكلها قال فما معنى دعوتهم قلت قد يطلبون الامر ببعض الخسوف والارعاد فيجتمعون ويعتقدون ويسألون عزل العامل ويذكرون جوره أو رد مظلمته أو ما أشبه هذا فيناظرون فان كان ما طلبوا حقا أعطوه وان كان باطلا أقيمت الحجة عليهم فيه فان تفرقوا قبل هذا تفرقا لا يعودون له فذاك وان أبوا الا القتال قوتلوا وقد اجتمعوا في زمان عمر بن عبد العزيز فكلمهم فتفرقوا بالحرب وقلت له واذا كانوا عندنا وعندك اذا قاتلوا فكثر والقتل ثم لم يقتلوا مولين لحمة الإسلام مع عظم الجناية فكيف تبتهم فتقتلهم قبل قتالهم ودعوتهم وقد يمكن فهم الرجوع بلا سفل دم ولا مؤنة أكثر من الكلام ورد مظلمة ان كانت يجب على الامام ردها اذا علمها قبل أن يسألها

كذب اجنبية وقال في كتاب النكاح والطلاق املاء على مسائل مالك ولو جاءت بحجة من وزوجها مبي دون العشر لم يلزمه لان العلم يحيط أنه لا يولد لمثله وان كان ابن عشرين وأكثر وكان يمكن أن يولده كان له حتى يبلغ فينفسه بلعان أو يموت قبل البلوغ فيكون ولده ولو كان بالغاً يصحوباً كان له الان بنفسه بلعان لان العلم لا يحيط انه لا يحمل له ولو قال قتلته وعقلي ذاهب فهو قاذف الا أن يعلم أن ذلك يصيبه فيصدق ويلاعن الآخر اذا كان بعقل الاشارة وقال بعض الناس لا يلاعن وان طلق وباع باعاً أو بكتاب يفهم جاز قال وأصمت أمامه بنت أبي العاص فقيل لها فلان كذا كذا وفلان (ق) كذا فأشارت أن نعم فرفع ذلك

فرايت أنها وصية قال
ولو كانت مغلوقة على
عقلها فالتعن وقعت
الفرقة ونفى الولدان
انتفى منه ولا تلحقها
لبست من عليه الحدود
ولو طلبه ولها أو كانت
امراته أمه فطلبه
سيدها لم يكن لواحد
منهما فان مات قبل أن
تعف عنه فطلبه ولها
كان عليه أن يلتعن أو
يحد للمرأة بالغة ويعز
غيرها ولو التعن وأبين
اللعان فعلى الحرة
البالغة الحد والملوكة
نصف الحد ونفى نصف
سنة ولا إعان على
الصبي لانه لاحد عليها
ولا أجبر الزمية على
اللعان الآن ترغب في
حكمتنا فقلته عن فان لم
تفعل حددناها ان
ثبتت على الرضا بحكمتنا
(قال المرتضى) رحمه الله
تعالى أولى به أن يحدّها
لانها رضية ولزمها
حكمتنا ولو كان الحكم

(الأمان) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال بعض الناس يجوز أمان المرأة المسلمة والرجل المسلم لأهل الحرب فأما العبد المسلم فان أمن أهل بغي أو حرب وكان يقاتل أجزأنا أمانه كما تجزأ أمان الحر وان كان لا يقاتل لم تجزأ أمانه فقلت له لم فرقت بين العبد يقاتل ولا يقاتل فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون يدعى من سواهم تشكافاً دماً وهم ويسى بدمتهم أدناهم فقلت له هذه الحجة عليك قال ومن أين قلت ان زعمت أن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم يسى بدمتهم أدناهم على لأحرار دون المملوك فقد زعمت أن المملوك يؤمن وهو خارج من الحديث قال ما هو بخارج من الحديث وأنه يلزمه اسم الأيمان فقلت له فان كان دخلاً في الحديث فكيف زعمت أنه لا يجوز أمانه اذا لم يقاتل قال انما يؤمن المقاتلين مقاتل فقلت ورأيت ذلك استثناء في الحديث أو وجدت عليه دلالة منه قال كان العقل يدل على هذا قلت ليس كما تقول الحديث والعقل معادلان على أنه يجوز أمان المؤمن بالإيمان لا بالقتال ولو كان كما قلت كنت قد خالفت أصل مذهبك قال ومن أين قلت زعمت أن المرأة تؤمن فيجوز أمانها والزمن لا يقاتل يؤمن فيجوز أمانه وكان يلزمك في هذين على أصل ما ذهب اليه أن لا يجوز أمانها لانهما لا يقاتلان قال فاني أنزل هذا كله فأقول ان النبي صلى الله عليه وسلم لما قال تشكافاً دماً وهم فدية العبد أقل من دية الحر فليس بكف به بدمه فقلت له القول الذي صرت اليه أبعد من الصواب من القول الذي بان لك تناقض قولك فيه قال ومن أين قلت أنتظر في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم تشكافاً دماً وهم إلى القود أم إلى الدية قال إلى الدية قلت فدية المرأة نصف دية الرجل وأنت تجزأ أمانها ودية بعض العبيد عندك أكثر من دية المرأة فلا تجزأ أمانه وقد يكون العبد لا يقاتل أكثر دية من العبد يقاتل ولا تجزأ أمانه ويكون العبد يقاتل عن مائة درهم فتجيز أمانه فقد تركت أصل مذهبك في اجازة أمان العبد المقاتل يسوي مائة درهم وفي المرأة قال فان قلت انما عني تشكافاً دماً وهم في القود قلت فقله قال فقد قلته قلت فأنت تقيد بالعبد الذي لا يسوي عشرة دنانير الحر دية ألف دينار كان العبد ممن يحسن قتالاً ولا يحسنه قال اني لأفعل وما هذا على القود قلت أجعل ولا على الدية ولا على القتال ولو كان على شيء من ذلك كنت قد تركته كله قال فعلاهم هو قلت على اسم الإيمان قال وادأسر أهل البني أهل العدل وكان أهل العدل فبهم تجار فقتل بعضهم بعضاً أو استهلك بعضهم بعضاً ما لا يقتصر لبعضهم من بعض ولم يلزم بعضهم لبعض في ذلك شيء لان الحكم لا يجري عليهم وكذلك ان كانوا في دار حرب فقلت له أنعمي أنهم في حال شبهة بجهالتهم وتخصيمهم عن أهل العلم وجهالة من هم بين ظهرانيهم من أهل بغي أو مشركين قال لا ولو كانوا فقهاء يعرفون أن ما أتوا وما هو دونه محرم أسقط ذلك عنهم في الحكم لان الدار لا تجري عليها الحكم فقلت له انما يحتمل قولك لا يجري عليها الحكم معنيين أحدهما أن تقول ليس على أهلها أن يعطوا أن يكون الحكم عليهم جارياً والمعنى الثاني أن تغلب أهلها عليها فيمنعونها من الحكم في الوقت الذي يصيب فيه هؤلاء الحدود فأبهم ما عني قال أما المعنى الأول فلا أقول به على أهلها أن يصيروا إلى جماعة المسلمين وينسلموا للحكم وهم بمنعة ظالمون مسلمين كانوا أو مشركين ولكن اذا منهوا دارهم من أن يكون عليها طاعة يجري فيها الحكم كانوا قبل المنع مطيعين يجري عليهم الحكم أو لم يكونوا مطيعين قبله فأصاب المسلمون في هذه الدار حدوداً بينهم والله لم تؤخذ منهم الحدود ولا الحقوق بالحكم وعليهم فيما بينهم وبين الله عز وجل تأديتها فقلت له نحن وأنت زعم أن القول لا يجوز الا أن يكون خيراً أو قياساً معقولا فأخبرني أي المعنيين قولك قال قولي قياس لا خبر قلنا فعلاهم قسمته قال على أهل دار المحاربين يقتل بعضهم بعضاً يظهر عليهم فلا تنقيد منهم قلت أنتعني من المشركين قال نعم فقلت له أهل الدار من المشركين يخالفون التجار والأسارى فيهم في المعنى الذي ذهبت اليه خلافاً بيننا قال فأوجدني قلت رأيت المشركين المحاربين لو سبي بعضهم بعضاً أسلوا أو أدع السابي يتحول المسيبي موقوفاً

قال نعم قلت فلو فعل ذلك الأسارى أو التجارى ثم ظهرنا عليهم قال فلا يكون لهم أن يسترق بعضهم بعضا
قلت أفرأيت أهل الحرب لو غزونا فقتلوا أو أسلموا رجعوا إلى دارهم فأسلموا أو أسلموا قبل الرجوع أي يكون على
القاتل منهم قود قال لا قلت فلو فعل ذلك الأسارى والتجارى غير مكرهين ولا منسبه عليهم قال يقتلون قلت
أفرأيت المسلمين أي بعضهم أن يقصدوا قصد الأسارى والتجارى من المسلمين بلاد الحرب فيقتلهم قال لا بل
محرم عليهم قلت أيسعهم ذلك في أهل الحرب قال نعم قلت أفرأيت الأسارى والتجارى لو نزلوا كواصيات ثم
خرجوا إلى دار الاسلام أي يكون عليهم قضاؤها أو زكاة كان عليهم أداؤها قال نعم قلت ولا يحل لهم في دار
الحرب إلا ما يحل في دار الاسلام قال نعم قلت فإن كانت الدار لا تغير مما أحل الله لهم وحرم عليهم شيئا
فكيف أسقطت عنهم حق الله عز وجل وحق الآدميين الذي أوجبه الله عز وجل فيما أتوا في الدار التي لا تغير
عندك شيئا ثم قلت ولا يحل لهم حبس حق قلبهم في دم ولا غيره وما كان لا يحل لهم حبسه كان على السلطان
استخراجه منهم عندك في غير هذا الموضع فقال فاني أقيسهم على أهل البغي الذين أبطل ما أصابوا إذا كان
الحكم لا يجري عليهم قلت ولو قسمهم بأهل البغي كنت قد أخطأت القياس قال وأين قلت أنت ترعهم أن
أهل البغي ما لم يتصروا أما ما يظهر واحكمهم بقادهم في كل ما أصابوا ونقسام عليهم الحد ودوا الأسارى
والتجار لا امام لهم ولا امتناع فلو قسمهم بأهل البغي كان الذي نقيم عليه الحد ومن أهل البغي أشبه بهم لانه
غير متمتع بنفسه وهم غير متمتعين بأنفسهم وأهل البغي عندك إذا قتل بعضهم بعضا بلا شبهة ثم ناهرت عليهم
أقمتهم وأخفيت لبعضهم من بعض مذهب لهم من مال فقال ولكن الدار بمنوعة من أن يجري عليها الحكم
غيرهم فاعلمنا منهم أن الدار لا يجري عليها الحكم فقلت له فأنتم ان قسمتم بأهل الحرب والبغي مخلصي وإنما
كان ينبغي أن تبدي بالذي رجعت اليه قال فيدخل على في الذي رجعت اليه شيء قلت نعم قال وما هو
قلت أرايت الجماعة من أهل القبلة يتجارون فيمتنعون في مدينة أو حصن فيقطعون الطريق ويسفكون
الدماء يأخذون الأموال ويأتون الحدود قال يقام هذا كله عليهم قلت ولم وقد منعواهم بأنفسهم دارهم
ومواضعهم حتى صاروا لا تجرى الأحكام عليهم وان كنت انما ذهبت إلى أنه أسقط الحكم عن المسلمين
لمتناع الدار فهو لا أعنعوا الدار بأنفسهم من أن يجري عليها حكم وقد أخرجت عليهم الحكم فلم أخرجته على
قوم في دار بمنوعة من القوم وأسقطته عن آخرين وان كنت قلت يسقط عن أهل البغي فأولئك هم
متأولون مع المنوعة مشبه عليهم برون أن ما صنعوا مباح لهم والأسارى والتجار الذين أسقطت عنهم الحدود
برون ذلك محرم ما عليهم قال فاعلمنا قلت هذا في الحاربيين من أهل القبلة بان الله تعالى حكم عليهم أن يقتلوا
أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف قلت له أفيجتمل أن يكون الحكم عليهم أن كانوا غير متمتعين
قال نعم ويحتمل وقيل شيء الا وهو يحتمل ولكن ليس في الآية دلالة عليه والآية على ظاهرها حتى تأتي دلالة
على باطن دون ظاهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلت له ومن قال باطن دون ظاهر بلا دلالة
في القرآن والسنة أو الاجماع يخالف الآية قال نعم فقلت له فأنتم إذا تخالف آيات من كتاب الله عز وجل
قال وأين قلت قال الله تبارك وتعالى ومن قتل ظلوما فقد جعلنا لولييه سلطانا وقال الله تعالى الزانية
والزاني فأجلدا كل واحد منهما مائة جلدة وقال عز ذكره والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما فزجمت
في هذا وغيره أنك تطرحه عن الأسارى والتجار بأن يكونوا في دار بمنوعة ولم تجد دلالة على هذا في كتاب الله
عز وجل ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا اجماع فتزيل ذلك عنهم بلا دلالة وتخضعهم بذلك
دون غيرهم وقال بعض الناس لا ينبغي لقاضي أهل البغي أن يحكم في الدماء والحدود وحق الناس وإذا
ظهر الامام على البلد الذي فيه فاض لأهل البغي لم يرد من حكمه الامام يرد من حكم غيره من قضاة غير أهل
البغي وان حكم على غير أهل البغي فلا ينبغي للامام أن يغير كتابه خوف استحلال أموال الناس بما لا يحل له

إذا ثبت عليها فأبى
الرضا به سقط عنها
يحرر عليها حكما أبدا
لأنها تقدر إذا زعمها
بالحكم ما نكره أن لا تقيم
على الرضا ولو قدر اللذان
حكم النبي صلى الله عليه
وسلم عليهما بالرجم من
اليهود على أن لا يرجع
بترك الرضا لفعلا أن
شاء الله تعالى (وقال)
في الاملاء في النكاح
والتطلاق على مسائل
مالك ان أبى أن تلعن
حدودها ولو كانت
أمر أنه محدودة في زنا
فقد فها بذلك الزنا وبرنا
كان في غير ملكه عز
ان طلبت ذلك ولم يتعن
وان أنكر أن يكون
فذهبا خات بشاهدين
لا عن وليس بحجوده
القتل كذا بالنفس
ولو قد فها لم بلغ لم يكن
عليه حد ولا لعان ولو
قد فها في عذة تلك
رجعها فيها فلعنه

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان غير ما مومن رأيته على استعمال ما لا يحل له من مال امرئ أو دمه لم يحل قبول كتابه ولا انفاذ حكمه وحكمه أكثر من كتابه فكيف يجوز أن ينفذ حكمه وهو الأقل وقال من حالنا إذا قتل العادل أباه وورثه وإذا قتل الباغي أباه لم يرثه وخالفه بقض أصحابه فقال هم سواء يتوارثان لأنهم مأمات ولأن وخالفه آخر فقال لا يتوارثان لأنهم مأتان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والذي هو أشبه بمعنى الحديث أنهم سواء لا يتوارثان ويرثهم ما غيرهما من ورثتهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له إن الله عز وجل أعز بالاسلام أهله فقولهم من خالفه يوم بخلاف دينه فعلمهم صنفين صنفهم قوفين بعد الحريرة وصنفهم أخوذا من أموالهم ما فيه لأهل الاسلام المنفعة صغارا غير ما أجورين عليه ومنعهم من أن يبالوا نكاح مسلمة وأباح نساء حرائر أهل الكتاب للمسلمين ثم زعمت أن لا يباح النسل إذا كان تقربا إلى الله حل ذكره أحدهم أهل الكتاب فكيف أخرت أن تحجب المشرك في منزلة يال بها مسلما حتى يسفل بها دمه وأنت تمنعه من أن تسلطه على شاته التي يتقرب بها إلى به قال حكم الاسلام هو الظاهر قلت والمشرك هو القاتل والمقتول قدم مضى عنه الحكم وعبر جمعه بسيدى من خالفدين أتاه عز وجل ولعله يقتله بعد اداء الاسلام وأهله في الحال التي لا تستحل أنت فيها قتله (قال الشافعي) وفات له أرباب قاضيان استقضيت تحت يده قاضيا هل يولى دميما مونا أن يقضى في حزمه بقل وهو يسمع قضاءه فان أخطأ الحق رده قال لا قلت ولم وحكم القاضي الظاهر قال وإن فلان عظيما أن ينفذ على مسلم شيء يقول ذبح قلت انه بأمر مسلم قال وإن كان كذلك فالذي موضع حاكم فقلت له أفبعد الذي في قتال أهل البغي فأنالا في الموضوع الذي لا يسل الامام إلى أن يأمره بقتل ان رآه ولا كف قال ان هذا كما وصفت ولكن أصحابنا احتجوا بأن النبي صلى الله عليه وسلم استعان بالمشركين على المشركين قلت ونحن نقول للث استعان بالمشركين على المشركين لانه ليس في المشركين عز محرم أن نذله ولا حرمة حرمت الآن نستبقها كما يكون في أهل دين الله عز وجل ولو جاز أن يستعان بهم على قتال أهل البغي في الحرب كان أن يعضوا حكام في حزمة يقتل أجور وقلت له ما بعد ما بين أفاويلك قال في أي شيء قلت أنت تزعم أن المسلم والذي ادنا دعا أولادها جعلت الولد للمسلم وبعثت ما فيه واحدة لان الاسلام أولى بالولد فقلت أن يصف الولد الاسلام وزعمت أن أحد الابوين إذا أسلم كان الولد مع أبيهما أسلم تعزير الاسلام فأنت في هذه المسئلة تقول هذا وفي المسئلة قبلها تسلط المشركين على قتل أهل الاسلام

(كتاب السبق والتضال)

« أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن ادريس الشافعي رحمه الله تعالى قال جاع ما يحل أن يأخذ الرجل من الرجل المسلم ثلاثة وجوه أحدها ما وجب على الناس في أموالهم مما ليس لهم دفعه من جنائياتهم وجناتيات من يعقلون عنه وما وجب عليهم بالزكاة والندور والكفارات وما أشبه ذلك وما أوجبوا على أنفسهم مما أخذوا به العوض من النموع والآجارات والهبات والثواب وما في معناه وما أعطوا من متطوعين من أموالهم التماس واحد من وجهين أحدهما طلب ثواب الله تعالى والآخر طلب الاستعداد من أعطوا به وكلاهما معروف حسن ونحن نرجو عليه الثواب إن شاء الله تعالى ثم ما أعطى الناس من أموالهم من غير هذه الوجوه وما في معناها واحد من وجهين أحدهما حق والآخر باطل فما أعطوا من الباطل غير جائز لهم ولأن أعطوه وذلك قول الله عز وجل ولانا كأوا أموالكم بينكم بالباطل فالحق من هذا الوجه الذي هو خارج من هذه الوجوه التي وصفت يدل على الحق في نفسه وعلى الباطل فيما خالفه وأصل ذكره في القرآن والسنة

اللعان ولو بآنت ففقدوها
برئانسه إلى أنه كان
وهي زوجته حد ولا لعان
الآن ينفي به ولنا أوجلا
فلنفس فان قيل فلم
لاعتب بينهما وهي بائن
إذا طهر بها حصل قيل
كما ألحق الولد لأنها
كانت زوجته فسكذلك
لاعتب بينهما لأنها كانت
زوجه ألا ترى أنها ان
ولدت بعد ينوتها كهي
وهي تحتها وإذا نفي رسول
الله صلى الله عليه وسلم
الولد وهي زوجته فإذا
زال الفراش كان الولد
بعدهما تين أولى أن
ينفي أو في مثل حاله
فصل أن تين ولو قال
أصابك رجل في درلة
حذا ولا عن ولو قال لها
بازانية بنت الزانية
وأما حرة مسلمة
فطلبت حد أمها لم يكن
ذلك لها وحد أمها إذا
طلبتة أو وكيلها والتعن
لامرأته فإن لم يفعل
حبس حتى يبرأ جلده
فإذا برأ أحد الا أن

والآثار قال الله تبارك وتعالى فيما نسب إليه أهل دينه وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل
 فزعم أهل العلم بالتعبير أن القوة هي الرمي وقال الله تبارك وتعالى وما آفأ الله على رسوله منهم فإأ وجفتم
 عليه من خيل ولا ركاب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن نافع بن
 أبي نافع عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا سبق إلا في فصل أو حافر
 أو خف (قال الشافعي) وأخبرني ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن عباد بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا سبق إلا في حافر أو خف قال وأخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب
 عن ابن شهاب قال مضت السنة في الصل والابل والخيل والدواب حلال قال وأخبرنا مالك بن أنس عن نافع
 عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سابق بين الخيل التي قد أضرمت (قال الشافعي) رحمه الله
 تعالى وقول النبي صلى الله عليه وسلم لا سبق إلا في خف أو حافر أو فصل يجمع معنيين أحدهما أن كل فصل
 رمي به من سهم أو نشاب أو ما يسكن العدو ونكيتهم ما وكل حافر من خيل وحبر وبغال وكل خف من ابل بحت
 أو عراب داخل في هذا المعنى الذي يحل فيه السبق والمعنى الثاني أنه يحرم أن يكون السبق إلا في هذا وهذا
 داخل في معنى ما نسب الله عز وجل إليه وجده عليه أهل دينه من الأعداد لعدو القوة ورباط الخيل والآية
 الأخرى فإأ وجفتم عليه من خيل ولا ركاب لأن هذه الركاب لما كان السبق عليها يرغب أهلها في اتخاذها
 لآمالهم إدراك السبق فيها والغنيمة عليها كانت من العطايا الخائزة بما وصفها بالاستباق فيها حلال وفيما سواها
 محرم فلأن رجلا سبق رجلا على أن يتسابقا على أقدامهما أو سابقه على أن يعدوا إلى رأس جبل أو على أن
 يعدوا فيسبق طائرا أو على أن نصب ما في يده أو على أن يمسك في يده شيئا فيقول له اركن فركن فقصيه أو على
 أن يقوم على قدميه ساعة أو أكثر منها أو على أن يصارع رجلا أو على أن يداخى رجلا بالجارفة فيقبله كان هذا
 كله غير جائز من قبل أنه خارج من معاني الحق الذي جده الله عليه وخصته السنة بما يحل فيه السبق ودخل
 في معنى ما حظره السنة إذ نفت السنة أن يكون السبق إلا في خف أو فصل أو حافر ودخل في معنى أكل
 المال بالباطل لأنه ليس مما أخذ الملعط عليه عوضا ولا لزمه باصالح حق ولا أعطاه طلب الثواب الله عز وجل
 ولا المحمدة صاحبه بل صاحبه يأخذه غير حامد له وهو غير مستحق له فعلى هذا عطايا الناس وقياسها (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى والأسباق ثلاثة سبق يعطيه الوالي أو الرجل غير الوالي من ماله متطوعا به وذلك مثل
 أن يسبق بين الخيل من غاية إلى غاية فيجعل السابق شيئا معلوما وإن شاء جعل للصلى والثالث والرابع والذي
 يليه بقدر ما رأى فما جعل لهم كان لهم على ما جعل لهم وكان مأجورا عليه أن يؤدي فيه وحلالا لمن أخذه
 وهذا وجه ليست فيه علة والثاني يجمع وجهين وذلك أن يكون الرجلان يريدان استبقان بفارسهما ولا يريد
 كل واحد منهما أن يسبق صاحبه ويريدان أن يخرجا سبقين من عندهما وهذا لا يجوز حتى يدخل بينهما محلا
 والمحلل فارس أو أكثر فلا بأس أن يخرج كل واحد منهما ما تراضيا عليه مائة أو أكثر وأقل ويتواضعا عنها
 على يدي من يثقان به أو يضمنانها ويجري بينهما المحلل فان سبقهما المحلل كان ما أنخر جابجهما وإن
 سبق أحدهما المحلل أحرز السابق ماله وأخذ مال صاحبه وإن أتيا متساويين لم يأخذوا أحدهما من صاحبه
 شيئا وأقل السبق أن يفوت أحدهما صاحبه بالهادي أو بعضد أو بالكند أو بعنه « قال الربيع »
 الهادي عنق الفرس والكند كنف الفرس والمصل هو الثاني والمحلل هو الذي يرمى ممي وبه عكس ويكون كفوا
 للفارسين فإن سبقهما المحلل أخذ منهما جميعا وإن سبقناه لم نأخذ منه شيئا لأنه محلل وإن سبق أحدنا صاحبه وسبقه
 المحلل أخذ المحلل منه السبق ولم يأخذ مني لأنني قد أخذت سبقي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان هذا
 في الاثنين هكذا فسواء لو كانوا مائة أنخر ج كل واحد منهم مثل ما يخرج صاحبه وأدخلوا بينهم محلا لأن سبق

يلتزم ومتى أتي اللعان
 حادثة الأسوطائم قال
 أنا ألتعن قبلت رجوعه
 ولا شيء له فيما مضى من
 الضرب كما يقصد
 الأجنبية ويقول لا آتي
 بشيء ويضرب بعض
 الخدم يقول أنا آتي بهم
 فيكون ذلك له وكذلك
 المرأة إذا لم تلتعن
 فضربت بعض الخدم
 تقول أنا ألتعن قبلت
 وقال قائل كيف
 لا عنت بينه وبين
 منكوحة نكاحا فاسدا
 بولد والله يقول والذين
 يرمون أزواجهم فقدت
 له قال صلى الله عليه وسلم
 الولد للفراس وللماهر
 الحرف فلم يختلف المسلمون
 أنه مالك الأمارة
 بالنكاح الصحيح أو
 ملك المين قال نعم هذا
 الفراس قلت والزنا
 لا يلحق به النسب ولا
 يكون به مهر ولا يدرأ
 فيه حد قال نعم قلت فإذا
 حدثت نازلة ليست

كان له جميع ذلك وان سبق لم يكن عليه شيء وانما قلناه هذا لان اصل السنة في السبق ان يكون بين الخيل وما يجري فان سبق غم وان سبق لم يفرم وهكذا في الرمي والثالث ان يسبق أحد الفارسين صاحبه فيكون السبق منه دون صاحبه فان سبقه صاحبه كان له السبق وان سبق صاحبه لم يفرم صاحبه شيئا وأحرز هو ماله وسواء لو أدخل معه عشرة هكذا ولا يجوز ان يجري الرجل مع الرجل يخرج كل واحد منهما سبقا ويدخلان بينهما محلا لا والفاية التي يجريان منها والفاية التي يتهيان اليها واحد ولا يجوز ان ينفصل أحدهما عن الآخر بخطوة واحدة

﴿ ما ذكر في النضال ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله والنضال فيما بين الاثنين يسبق أحدهما الآخر والثالث بينهما المحل كهو في الخيل لا يختلفان في الأصل فيجوز في كل واحد منهما ما جاز في الآخر ويرد فيهما ما رد في الآخر (٢) ثم يفرعان فإذا اختلفت عليهما اختلغا وإذا سبق أحد الرجلين الآخر على أن يجعل بينهما قراعر أو قراعر أو حواشي فهو جاز إذا سمى الغرض الذي يرميهما وجاز أن تشارط ذلك محاطة أو مبادرة فإذا تشارطاه محاطة فكما أصاب أحدهما بعدد وأصاب الآخر غلته سقط كل واحد من العددين واستأنفا عددا كأنهما أو ما بعشرة أو تسعة سقطت العشرة والعشرة ولا شيء لو أحدهما على صاحبه ولا يعتد كل واحد منهما على صاحبه إلا بالفضل من أصابته على أصابة صاحبه وهذا من حين يتدان السبق إلى أن يفرغ منه وسواء كان أحدهما أفضل عشرين أو ستمائة أصاب معه صاحبه بسهم حط منها ستمائة كلها أصاب حطه حتى يخلص له فضل العبد الذي شرط فيضله وان وقف والقرع بينهما من عشرين خاسقا وله فضل تسعة عشر فأصاب بسهم وقضى القلوب وأمرنا الآخر بطري حتى ينفذ ما في أيديهما في رشفها فان حطه المفلوج عليه بطل قلبه وإن أنفذ ما في يديه ولا يخفى في ذلك الرشق عشرون لم يكلف أن يرى معه وكان قد فجع عليه وإن تشارط أن للقرع بينهما جواب كان الحاشي قرعة وانما قرعتين ونقياسا إذا أخطأ في الوجه معا فإن كان أحدهما أقرب من صاحبه بسهم فأكثر عدد ذلك عليه وإن كان أقرب منه بسهم ثم الآخر أقرب بأسهم بطلت أسهمه بالسهم الذي هو أقرب به لا بعد القرب لو أحدهما أكثر ثم واحد أقرب منه وكذلك لو كان أحدهما أقرب بسهم حاشيه والآخر أقرب بخمس أسهم بعد ذلك السهم لم يحسبه له انما يحسبه الأقرب فأيهما كان أقرب بواحد حسبه وإن كان أقرب بأكثر وإن كان أقرب بواحد ثم الآخر بعده أقرب بواحد من الأول الذي هو أقرب بهما أقرب بخمسة أسهم لم يحسبه من الخمسة من قبل أن تناضله سهما أقرب منها وإن كان أقرب بأسهم فأصاب صاحبه بطل القرب لأن المصيب أول من القريب انما يحسب القريب بقربه من المصيب ولكن ان أصاب أحدهما وأخطى الآخر حسب المصيب صوابه ثم نظري جوابهما فان كان الذي لم يصب أقرب بطل قربه بمصيب تناضله فان كان المصيب أقرب حسبه من نبله ما كان أقرب مع مصيبه لانا إذا حسبه ما قرب من نبله مع غير مصيبه كانت محسوبة مع مصيبه وقد رأيت من أهل الرمي من يزعم أنهم اعيايت قايسون في القرب إلى موضع العظم وموضع العظم وسط الشن بالأرض وليست أرى هذا يستقيم في القياس فليقاس أن تقارنوا إلى الشن من قبل أن الشن موضع الصواب وقد رأيت منهم من يقاس بين النبل في الوجه والعواضد عينا وشمالا ما لم يجاوز الهدف فإذا جاوز الهدف أو الشن أو كان منصوبا أو غيرها فلم يقاسوا بهما كان عاضدا أو كونا في الوجه ولا يجوز هذا في القياس فالقياس أن يقاس به خارجا أو ساظلا قوله أو جواب جمع حاب وهو أن رمي على أن يسطر الأقرب للغرض الأبعد منه ويقال حبا السهم مجبوا إذا زلج على الأرض ثم أصاب الهدف وإن أصاب الرقعة فهو خاسق وخازق فإن جاوز الهدف روقع خلفه فهو زاهق اه وقوله أصاب صاحبه أي الغرض اه كتبه معصمه

بالفرش القصيص ولا
الزنا الصريح وهو
التكاح الفاسد ليس
سبيلها أن تقبها
بأقرب الأشياء لهما
قال نعم قلت فقد
الولد عن وطء بشبهة
الولد عن نسكاح صحيح
في اثبات الولد والاب
واحباب العدة فثبت
يشبهان في المقياس
وقال بعض الناس لا
يلاعسن إلا لمران
سلبان ليس واحد
منهما محدودا في ذنف
وترك ظاهر القرآن
وأعتل بأن الله من شهادته
وأعاهر عشرين ولو كان
شهادته ما جاز أن يشهد
أحد نفسه ولكانت
المرأة على النصف من
شهادة الرجل ولا كان
على شاهدين ولما جاز
التعان الفاسقين لأن
شهادتهما لا يجوزان
قيل قد يتوبان فيجوزان
قيل فكذلك العبدان
الصالحان قد يعتقان

أوعاضداً أو كان في الوجه وهذا في المبادرة مثله في المحاكمة لا يختلفان والمبادرة أن يسميها قرايم بحسب لكل واحد منهما صوابه أن تشارطوا الصواب وجوابه أن تشارطوا الخواص مع الصواب ثم أيهما سبق إلى ذلك العدد كان له النضل « قال تربيح الحاي الذي يصيب الهدف ولا يصيب الشن » فإذا تقايسا بالخواص فاستوى حايهما تشارط في ذلك الوجه فلم يتعازلا لأنهما تعاد من كل واحد منهما ما كان أقرب به وليس واحد منهما بأقرب من صاحبه وإذا سبق الرجل الرجل على أن يرمي معه أو سبق رجل بين رجلين فقد رأيت من الرماة من يقول صاحب السبق أولى أن يبدأ والمسبق يدئ أيهما شاء ولا يجوز في القياس إلا أن تشارطوا أيهما يبدأ فإن لم يفعلا فترعا والقياس أن لا يريما إلا عن شرط وإذا بدأ أحدهما من وجه بدأ الآخر من الوجه الذي يليه ويرمي البادي بسهم ثم الآخر بسهم حتى ينفذ نبلهما وإذا عرق أحدهما فخرج السهم من يده فلم يبلغ الغرض كان له أن يعود فيرمي به من قبل العارض فيه وكذلك لو زهق من قبل العارض فيه أعاده فيرمي به وكذلك لو انقطع وتره فلم يبلغ أو أنكسرت قوسه فلم يبلغ كان له أن يعيده وكذلك لو أرسله فمرض دونه دابة أو إنسان فأصابها كان له أن يعيده في هذه الحالات كلها وكذلك لو اضطربت به يده أو عرصله في يديه ما لا يعضي معه السهم كان له أن يعود فأما أن جاز وأخطأ القصد فرمى فأصاب الناس أو أجار من ورأيهم فهذا سوء رمي منه ليس بعارض غلب عليه وليس له أن يعيده وإذا كان رميها مبادرة فبدأ أحدهما فبلغ تسعة عشر من عشر يرمي صاحبه بالسهم الذي يرأسه به ثم رمي البادي فإن أصاب بسهمه ذلك فلج عليه ولم يرم الآخر بالسهم لأن أصل السبق مبادرة والمبادرة أن يهزأ أحدهما الآخر وليست كالحماطة وإذا تشارطوا الخواص فلا يحسب الرجل خاسق حتى يخرق الخلد ويكون متعلق مثله وان تشارطوا المصيب فلو أصاب الشن ولم يخرقه حسب له لأنه مصيب وإذا تشارطوا الخواص والشن ملصق به هدف فأصاب ثم رجع ولم يثبت فسرعه المرامي أنه خسر ثم رجع فغلظ لقيه من حصاة أو غيرها وزعم المصاب عليه أنه لم يخسر وأنه انما عرق ثم رجع فالقول قوله مع عيینه إلا أن تقوم بينهما بيعة فيؤخذ بها وكذلك أن كان الشن باليافه خروق فأصاب موضع الخروق فغلب في الهدف فهو مصيب وإن لم يغيب في الهدف ولم يستند بشئ من الشن ثم اختلفا فيه فالقول قول المصاب عليه مع عيینه فإن أصاب طرفاً من الشن فخرسه فقيم اقولان أحدهما أنه لا يحسب له خاسق إذا كان شرطهما الخواص إلا أن يكون بقي عليه من الشن طغية أو خيط أو جلد أو شئ من الشن يحيط بالسهم فيكون يسمى بذلك خاسقاً لأن الخاسق ما كان ثابتاً في الشن وقيل نبوته وكثيره سواء ولا يعرف الناس إذا وجهوا بأن يقال هذا خاسق إلا أن الخاسق ما أحاط به الخسوق فيه ويقال لا تخرارم لا خاسق والقول الآخر أن يكون الخاسق قد يقع بالاسم على ما وهى الصحيح فخرقه فاذا خرق منه شيئاً قل أو أكثر بعض النصل فهو خاسق لأن الخسوق الثقب وهذا قد نقب وإن خرم وإن كان السهم ثابتاً في الهدف وعليه جلده من الشن أو طغية ليست بحمطة فقال المرامي خرق هذه الجلدة فأنخرمت أو هذه الطغية فأنخرمت وقال الخسوق عليه انما وقع في الهدف متغللاً تحت هذه الجلدة أو الطغية اللتين هما طائران عما سواهما من الشن فالقول قوله مع عيینه ولا يحسب هذا خاسقاً بحال في واحد من القولين ولو كان في الشن خرق فأثبت السهم في الخرق ثم ثبت في الهدف كان خاسقاً لأنه إذا ثبت في الهدف فالشن أضعف منه ولو كان الشن منصوباً فرمى فأصاب ثم مرق السهم فلم يثبت كان عندى خاسقاً ومن الرماة من لا يعيده إذا لم يثبت ولو اختلفا فيه فقال المرامي أصاب وما نخرج وقال المرامي عليه لم يصب أو أصاب حرف الشن بالقيد ثم مضى كان القول قوله مع عيینه ولو أصاب الأرض ثم ازلف فخرق الشن فقد اختلفت الرماة فمنهم من أنه خاسقاً وقال بالرمية أصاب وإن عرض له دونها شئ فقد عني بالرمية التي أرسل بها ومنهم من زعم أن هذا لا يحسب له لأنه استحدث بضرته الأرض شيئاً أجاء فهو غير رمي المرامي ولو أصاب وهو

فيجوز أن مكاههما
والفاسقان لو تبالم يقبل
الابعد طول مسدة
يختبران فيهم افرهم أن
يجير والعان الاعيين
الخصمين (٢) لأن
شهادتهم ما عندهم
لا تحوز إلا كالحوز
شهادة المحدثين

(باب أن يكون اللعان)

قال الشافعي روى عن
النبي صلى الله عليه وسلم
انه لا عن بين الزوجين
على المنبر قال فاذا لعن
الحاكم بينهما في مكة
فبين المقام والبيت أو
بالدنة فعلى المنبر أو
بيت المقدس في
مسجده وكذا كل بلد
قال ويبدأ فيقيم الرجل
قائمًا والمرأة جالسة
فيلتمن ثم يقيم المرأة
قائمة فتلتعن إلا أن
تكون حائضاً فعلى باب
المسجد أو كانت
مسرعة التعت في
الكديسة وحجت تعظم

مردلف غلم يحسب في شرطهم ان لو اسبق لم يحسب في واحد من القولين خاتما ولو كان شرطهما المصيب حسب
في قول من يحسب المزدلف وسقط في قول من يسقطه « قال اربع » المزدلف الذي يصيب الارض
ثم يرفع من الارض فيصيب الشئ ولو كان شرطهم المصيب فاصاب السهم حين تعلت غير مزدلف الشئ
بقدمه دون نصله لم يحسب لان الصواب انما هو بالنصل دون القيد ولو ارسله مفارقالش فهو ترجيح
فصيرقه فاصاب حسب مصيبا وكذلك لو صيرفته عن الشئ وندأرسله مصيبا وكذلك لو اسرعت به وهو
يراه فاصرا فاصاب حسب مصيبا ولو اسرعت به وهو يرهم مصيبا فخطا كان غطشا ولا حكم له في بطل شيئا
ولا يحسبه لست كالأرض ولا كالدابة يصيبها ثم يزدلف عنها فيصيب ولو كان دون الشئ شيئا ما كان دابة
أو ثورا أو شيئا غيره فاصابه فهو حكمه ثم من يحسبه حتى يصيب الشئ حسب في هذه الحالة لان اصابته وهتكه لم
يحدثه قوة غير الترع انما حدث فيه ضعفا ولو رمى والشئ منصوب فطرحه الرجح الشئ أو أزاله انسان
فيسقط حكمه كانه ان يعود فيرى بذلك السهم لان الرمية زالت وكذلك لو زال الشئ عن موضعه برمح
أو أزاله اذا كان بعد ما أرسل ان سهم فاصاب الشئ حيث زال لم يحسبه ولكنه لو أزيل فراضيا أو يرميه
حيث ارى يل حسب السهم واحد منهما صوابه ولو اصاب الشئ ثم سقط فأنكسر سهمه أو خرج بعد ثبوته
حسبه خاصة قلالة وثبت وهذا كنز العاد ان اياه بعد ما يصيب ولو تشارطا أن الصواب انما هو في الشئ
خاصة وكان للشئ وتر يتعلق به أو جريد يقوم عليه فأثبت السهم في الوتر أو في الجريد لم يحسب ذلك لانه هذا
وان كان مما يصح به الشئ فهو غير الشئ ولو لم يشارطا فثبت في الجريد أو في الوتر كان مافولان أحدهما
ان اسم الشئ والصواب لا يقع على المعلق لانه يراى الشئ فلا يضربه وانما يتخذ ليربط به كما يتخذ الجدار
ليستداله وقد يراى له فتكون ميزانته غير انرابه ويحسب ما ثبت في الجريد اذا كان الجريد يمشيطا عليه
لان انخارج الجريد لا يكون الا بضرر على الشئ ويحسب ما ثبت في عرى الشئ المخروزة عليه والعلاقة
مخالفة لهذا والقول الثاني أن يحسب أيضا ما ثبت في العلاقة من الخواص لانها تزلزله في حالها تثبت
قال ولا بأس أن يناضل أهل الشباب أهل العربية وأهل الحسبان لان كلاهما من ذلك القسبي الدودانية
والهندية وكل فرس رمى عنها سهم ذى نصل ولا يجوز أن يتناضل رجلان على أن يثبت سهم واحد من النبل
أو كرمي في يد الآخر ولا على أنه اذا حسق أحدهما حسب خاصه فاسقين وحادق الآخر فلهما ولا على أن
لا أحدهما خاسقا فاتباهم برمه يحسب مع خواصه ولا على أنه يطر من خواص أحدهما خاسق ولا على
أن أحدهما رمى من عرض والآخر من أقرب منه ولا يجوز أن يرمي الا من عرض واحد وبعد ذنب واحد
وان يستبقا الى عدد قروح لا يجوز أن يقول أحدهما سابقا على أن أتى بواحد وعشرين خاسقا أو كون
ناضلا ان لم تأت بعشرين ولا تكون ناضلا ان جئت بعشرين قبل أن أتى بواحد وعشرين حتى يكونا
مستويين معا ولا يجوز أن يشترط أحدهما على الآخر أن لا يرمى الا بنبل باعياها ان تغيرت لم يبدلها ولا ان
أنفذهما أن لا يبدله ولا على أن يرمى بقوس بعينها لا يبدلها ولكن يكون دلا الى الراى يبدل ماشاء من
نبله وقوسه ما كان عدد النبل والقرع واحدا وان انتضلا فأنكسرت نبل أحدهما وقوسه أبدل
نبله وقوسه ما كان عدد النبل والقرع واحدا وان انتضلا فأنكسرت نبل أحدهما وقوسه أبدل
نبله وقوسه ما كان عدد النبل والقرع واحدا وان انتضلا فأنكسرت نبل أحدهما وقوسه أبدل
أو يتعاطاه فسا كانا على السواء أو بينهما زيادتهم كان للسبق أن يزيد في عدد القرع ماشاء ومنهم من زعم
أنه ليس له أن يزيد في عدد القرع ما لم يكن السواء ومنهم من زعم أنهما اذا رميا على عدد قروح لم يكن للسبق
أن يزيد فيه بعد عرض المسبق والاخير في أن يجعل خاسق في السواد فاسقين في البياض الا أن تشارطا
أن الخواص لا تكون الا في السواد فيكون باض الشئ كالمهدف لا يحسب خاسقا وانما يحسب حايبا والاخير
في أن يسبقا فعاما فلان يلعنه ويقول أحدهما الآخر ان أصبت بهذا السهم الذي في يدي فقد نضلت

وان شاءت الشركة ان
تخذه ربه في المأخذ كانا
حضرته أو انما لا يحل
السجد الخيام لتول
الله تعالى فلا يقربوا
المسجد الحرام بسدد
عامهم هذا (قال اربع)
رحم الله اذا جعل
للمسكة أن تحضره في
المسجد وعي بها مع
شركها أن تشاركها
كانت المسكة بذلك أولى
(قال) وان كانا مسكينين
ولا بين لهما كما لنا
لا عن بينهما في مجلس
الحكم

باب سقاة العان وقى
الولي والباقي بالأمم وغير
ذلك من كتابي العان
جديد وقديم ومن
اختلاف الحديث

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى أخبرنا مالك
عن نافع عن ابن عمر
رضي الله عنهما أن
رجلا لعن امرأته
في زمن النبي صلى الله

الآن يتناقض السبق الاول ثم يجعل له جعلامعسر وفاعلى أن يصيب بسهم ولا بأس على الابتداء أن يقف عليه فيقول ان أصيب بسهم فلك كذا وان أصيب بأشبه فلك كذا وكذا فان أصابهم انذلك له وان لم يصيبهم افلاشي له لان هذا سبق على غير نضال ولكن لو قال له ارم عشرة أرساق ففاضل الخطأ بالصواب فان كان صوابك أكثر فلك سبق كذا لم يكن في هذا خيرا لانه لا يصلح أن يتأصل نفسه واذ ادعى بسهم فالتكسر فأصاب التصل حسب حاسقا وان سقط الشق الذي فيه التصل دون الشن وأصاب بالقدح الذي لا تصل فيه لم يحسب ولو انقطع بانهين فأصابهم معا حسب له الذي فيه التصل وألقى عنه الآخر ولو كان في الشن نبل فأصاب بسهمه فوق سهم من النبل ولم يحسب بهم الى الشن لم يحسب له لانه لم يصيب الشن وأعيده عليه فرمى به لانه قد عرض له دون الشن عارض كما تعرض له الدابة فيصيبها فيعد عليه واذ سبق الرجل الرجل على أن يرى معه فرمى معه ثم أراد المسبق أن يجلس فلا يرى معه وللسبق فضل أو لا فضل له وعليه فضل فسواء لانه قد يكون عليه الفضل ثم ينزل ويكون له الفضل ثم ينزل والرماء يختلفون في ذلك فبهم من يجعل له أن يجلس مالم ينزل وينبغي أن يقول هو شيئا مما يستحقه بغير غاية تعرف وقد لا يستحقه ويكون منضولا وليس بالجاره فيكون له حصته مما عمل ومنهم من يقول ليس له أن يجلس به الامن عذر وأحسب العذر عندهم أن يموت أو يعرض المرض الذي يضرب الرمي أو يصيبه بعض ذلك في احدي يديه أو بصره وينبغي ان قالوا هذا أن يقولوا فني تراضيا على أصل الرمي الاول فلا يجوز في واحد من القولين أن يشترط المسبق أن المسبق اذا جلس به كان السبق له به لان السبق على التفضل والنزل غير الجالس وهذا شرطان وكذلك لو سبقه ولم يشترط هذا عليه ثم شرط هذا بعد السبق سقط الشرط ولا يخفى أن يقول له أرى معك بلا عدد فرع يستيقان اليه أو يتحاطا له ولا يخفى أن يسبقه على أنهما اذا تقالعا عاد عليه وان سبقه ونيتهما أن يعد كل واحد منهما على صاحبه فالسبق غير فاسد وأكره لهما التنية انما انظر في كل شيء الى ظاهر العقد فاذا كان صحيحا أخرته في الحكم وان كانت فيه نية لو شرطت أفسدت العقد لم أفسده بالنية لان النية حديث نفس وقد وضع الله عن الناس حديث أنفسهم وكتب عليهم ما قالوا وما عملوا واذ سبق أحد الرجلين الآخر على أن لا يرى معه الا بنبل معروف أو قوس معروفة فلا خيرا في ذلك حتى يكون السبق مطلقا من قبل أن القوس قد تنكسر وتعتل فيفسد عنها الرمي فان تشارطا على هذا فالشرط يبطل السبق بينهما ولا بأس أن يرمى الناشب مع صاحب العربية وان ساقه على أن يرمى معه بالعربية يرمى بأى قوس شاء من العربية وان أراد أن يرمى بغير العربية من الفارسية لم يكن له ذلك لان معرفا أن الصواب عن الفارسية أكثر منه عن العربية وكذلك كل قوس اختلفت وانما فرقنا بين أن لا يجوز أن يشترط الرجل على الرجل أن لا يرمى الا بقوس واحدة أو نبل وأجزا ذلك في الفرس ان سابقه بفرس واحد لان العمل في السبق في الرمي انما هو للرامي والقوس والنبل أداة فلا يجوز أن يمنع الرمي بمثل القوس والنبل الذي شرط أن يرمى بها فيدخل عليه الضرر بمنع ما هو أرفق به من أداته التي تصلح رمية والفرس نفسه هو الجارى المسبق ولا يصلح أن يبدله صاحبه وانما فارسه أداة فوقه ولكنه لو شرط عليه أن لا يجريه الا انسان بعينه لم يجز ذلك ولو أجزنا أن يراهن رجل رجلا بفرس بعينه فيأبى بغيره أجزنا أن يسبق رجل رجلا ثم يبدل مكانه رجلا بفضله ولكن لا يجوز أن يكون السبق الا على رجل بعينه ولا يبدله بغيره واذا كان عن فرس بعينه فلا يبدل بغيره ولا يصلح أن يمنع الرجل أن يرمى بأى نبل أو قوس شاء اذا كانت من صنف القوس التي سابق عليها ولا يرى أن يمنع صاحب الفرس أن يحصل على فرسه من شاء لان الفارس كالأداة للفرس والقوس والنبل كالأداة للرامي ولا يخفى أن يشترط المتناضلان أحدهما على صاحبه ولا كل واحد منهما على صاحبه أن لا يأكل لهما حتى يفرغ من السبق ولا أن يفترش فراشا وكذلك لا يصلح أن يقول المتناضلان بالفرس لا يعلف حتى يفرغ يوما ولا يؤمن لان هذا شرط تحريم

عليه وسلم واتسقى من وادهما ففرق صلى الله عليه وسلم بينهما وألحق الولد بالمرأة وقال سهل وابن شهاب فكانت تلك سنة المتلاعنين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومعنى قولهما فرقة بلا طلاق الزوج (قال) وتفرق النبي صلى الله عليه وسلم غير فرقة الزوج انما هو تفرق حكم (قال) واذا قال صلى الله عليه وسلم الله يعلم أن أحدا كاذب فهل منكم تائب فحكم على الصادق والكاذب حكما واحدا وأخرجهما من الحد وقال وان جاءت به أديع فلا أراه الا قد صدق عليها فجاءت به على النعت المكروه فقال عليه السلام ان أمره لين لولا ما حكم الله فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يستعمل دلالة

مسدده علم او حكم
بالظاهر بينه وبينهم
بعده من الولاية اولى ان
لا يستعمل دلالة في مثل
هذا المعنى ولا يقضي
الا بالظاهر ابتداء (قال
الشافعي) رحمه الله
تعالى في حديث
ذكره انه لما نزلت آية
المثناة في قال صلى الله
عليه وسلم ايما امرأة
ادخلت على قوم من
ليس منهم فليست من
الله في شيء ولن يدخلها
الله جنة ولا يبارك
بجوارحه وهو ينظر اليه
احجب الله منه وجهه
على رؤس الاولين
والآخرين

(باب كيف اللعان)
من كتاب اللعان
والطلاق واحكام
القرآن

(قال الشافعي) رحمه الله
ولما حكى سهل بن هود
المثناة مع حدائنه
وحكامه بن عمر رضي الله

المباح وانضر على المشروط عليه وليس من النضال المباح واذا نهى الرجل أن يحزم على نفسه ما أحل الله له لغير تقرب إلى الله تعالى بصوم كان أن يشترط ذلك عليه غيره أولى أن يكون منها عنه ولا خير في أن يشترط الرجل على الرجل أن يرمي معه بقر معلوم على أن للسبق أن يعطيه ما شاء الناضل أو ما شاء المنضول ولا خير في ذلك حتى يكون بشيء معلوم مما يحل في البيع والاجارات ولو سبقه شيئا معلوما على أنه أن نضله دفعه إليه وكان له عليه أن لا يرمي أبدا أو إلى مدة من المدد لم يجز لأنه يشترط عليه أن يمنع من المباح له ولو سبقه ديناراً على أنه أن نضله كان ذلك الدينار له وكان له عليه أن يعطيه صاع حنطة بعد شهر كان هذا سبقاً جائزاً إذا كان ذلك كله من مال المنضول ولكن لو سبقه ديناراً على أنه أن نضله أعطاه المنضول ديناره وأعطى الناضل المنضول مد حنطة أو درهمين أو أكثر أو أقل لم يكن هذا جائزاً من قبل أن العقد قد وقع منه على شيئين شيء يخرج منه المنضول جائزاً في السنة للناضل وشيء يخرج منه الناضل فيفسد من قبل أنه لا يصلح أن يراهنا على النضال لا يحل بينهما مالان التراهن من القمار ولا يصلح لأن شرطه أن يعطيه المذليس بيع ولا سبق فيفسد من كل وجه ولو كان على الدينار فسبقتي ديناراً فنضلت فان كان دينارك حلالاً فكأن تقاضني وإن كان إلى أجل فليكن أن تعطيني الدينار وعلى إذا حل الأجل أن أعطيك ديناراً ولو سبقه ديناراً ففضله أياه ثم أفلس كان أسوة الغرماء لأنه حل في ماله بحق أجازته السنة فهو كالبيع والاجارات ولو سبق رجل رجل ديناراً والدرهما أو ديناراً الامتد من حنطة كان السبق غير جائز لأنه قد يستحق الدينار وحصه الدرهم من الدينار عشر ولعل حصته يوم سبقه نصف عشره وكذلك المذمن الحنطة وغيره ولا يجوز أن أسبقك ولا أن أشتري منك ولأن أشتري منك إلى أجل بشيء الأشياء يستثنى منه لامن غيره ولأن أسبقك بغيره بالاربع حنطة ولا درهم الا عشرة أفلس ولكن إن استثنيت شيئاً من الشيء الذي سبقك فلا بأس أن أسبقك ديناراً الاسداساً فاعلم أسبقك خمسة أسداس ديناراً وإن سبقتك صاعاً الامداداً فاعلم أسبقك ثلاثة أمداد فعلى هذا الباب كله وقبله قال ولا خير في أن أسبقك ديناراً على أنك أن نضلتني فطعمت به أحداً بعينه ولا غير عينه ولا تصدق به على المسكين كالأجور أن أبيعك شيئاً بدينار على أن تفعل هذا فبه ولا يجوز إذا ملكك شيئاً إلا أن يكون لك فيه تاماً تفعل فيه ما شئت دوني وإذا اختلف التناضلان من حيث يرسلان وهما يريان في المائتين يعني ذراعاً فان كان أهل الرمي يعلون أن من رمي في هدف يقدم امام الهدف الذي يرمي من عنده ذراعاً أو أكثر على ذلك إلا أن تشارطاني الأصل أن يريان من موضع بعينه فيكون عليهما أن يريان من موضع شرطهما وإن تشارطان يريان في شيئين موضوعين أو شيئين يريانها أو يذكران سعيهما فأراد أحدهما أن يعلق ما تشارط على أن يضع ما تشارط على أن يعلقه أو يبدل الشئ بشئ أكبر أو أصغر منه فلا يجوز له ويحمل على أن يرمي على شرطه وإذا سبقه ولم يسم الغرض فأكره السبق حتى يسبقه على غرض معلوم وإذا سبقه على غرض معلوم كرهت أن يرفعه أو يخفضه دونه وقد أجاز الرماة للسبق أن يرفع المسبق ويخفضه فيرمي معه رشقاً أو كثر في المائتين ورشقاً أو كثر في الخمسين والمائتين ورشقاً أو كثر في الثلثمائة ومن أجاز هذا أجاز له أن يرمي به في الرقعة وفي كثر من ثلثمائة ومن أجاز هذا أجاز له أن يبدل الشئ وجعل هذا كله إلى المسبق ما لم يكونا تشارطاً شرطاً ويدخل عليه إذا كان رمية أول يوم بعشرة أن يكون للسبق أن يزيد في عدد النبل وينقص منها إذا استويا في حال أبدأ جعلا ذلك إليه ولا بأس أن تشارطان يريان رشقاً مع لومة كل يوم من أول النهار أو آخره ولا يتفرقان حتى يفرغ منهما الا من عذر عرض لأحدهما وحائل يحول دون الرمي والمطر عذر لأنه قد يفسد النبل والقسي ويقطع الأوتار ولا يكون الحر عذراً لأن الحر كائن كالشمس ولا الريح الخفيفة وإن كانت قد تصرف النبل بعض الصرف ولكن إن كانت الريح عاصفاً كان لا يسم ما شاء أن يسمك عن الرمي حتى تسكن أو تخف وإن غربت لهما الشمس قبل

عنهما استدلالنا على
أن اللعان لا يكون الا
بمحض من طائفة من
المؤمنين لأنه لا يحضر
أمره يريد النبي صلى
الله عليه وسلم سده
ولا يحضره الا وغيره
حاضره وكذلك جميع
حدود الزنا تبدها
طائفة من المؤمنين
أقلهم أربعة لأنه لا
يجوز في شهادة الزنا أقل
منهم وهذا شبه قول
الله تعالى في الزانيين
وليشهد عناهما
طائفة من المؤمنين وفي
حكاية من حكى اللعان
عن النبي صلى الله
عليه وسلم جلله بلا
تفسير دليل على أن الله
تعالى لما نصب اللعان
حكاية في كتابه فاعلم
لأن صلى الله عليه
وسلم بين المتلاعنين
بحاكي الله تعالى في
القرآن واللعان أن
يقول الامام للزوج
قل أشهد بالله أني لمن
الصادقين فيماريت

أن يفرغ من أرشاهما التي تشارها لم يكن عليهما أن يرميا في السيل وان انكسرت قوس أحدهما أو نبه
أبدل مكان القوس والسيل والوتر متى قدر عليه فان لم يقدر على بدل القوس ولا الوتر فهذا عذر وكذلك ان
ذهبت سله كماها فلم يقدر على بدلها فان ذهب بعض سله ولم يقدر على بدله قيل لصاحبه ان شئت فأتكم حتى
يحبذ البديل وان شئت فارم معه بعدد ما بقي في يديه من النبل وان شئت فاردد عليه مما رمى به من نبله ما يعيد
الرمي به حتى بكل العسد وادار موالتين واثنتين وأكثر من العدد فاعل واحد من الخزين علة ظاهرة فيل
للحرب الدين يناضونه ان اصطاحتم على أن تحلب وامكانه رجلا من كان فذلك وان تسانحتم لم تنجركم على ذلك
وان رضى أحد الخزين ولم يرض الآخر لم يجبر الذين لم يرضوا واذ اختلف المتناضلان في موضع من معلق
فأراد المسبق ان يستقبل به عن النسي لم يكن ذلك الا أن يشاء المسبق كالواردان يرمي به في الليل أو المطر
لم يجبر على ذلك المسبق وعن الشمس تمنع البصر من السهم كما تمنعه الظلمة « قال الربيع » المسبق أبدأ هو
الذي يفرم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو اختلفا في الارسال فكان أحدهما يطول بالارسال التماس
أن تبريد الرأي أو يسي صنيعه في السهم الذي رمى به فأصاب أو أخطأ فيلزم طريق الصواب ويستحب
من طريق الخطأ أو قال هولم أن هذا وهذا يدخل على الرأي لم يكن ذلك له وقيل له ارم كما يرمي الناس لا مهيلا
عن أن تثبت في مقامك وفي ارسالك وزعد ولا مبطنا لغير هذا لادخال الحيس على صاحبك وكذلك لو اختلفا
في الذي يوطن له فكان يريد الحيس أو قال لا يريد والموطن يطيل الكلام قبل الوطن ووطن له بأقل ما يفهم به
ولا تطل ولا تعجل عن أقل ما يفهم به ولو حضرها من يحسبهما أو أحدهما أو يلغظ فيكون ذلك من غيرهما
أو بأحد هما فهو عن ذلك « قال الربيع » الموطن الذي يكون عند الهدف فإذا رمى الراعي قال دون ذا
قليل أرفع من ذاقيل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذ اختلف الراميان في الموقف فخرجت قرعة
أحدهما على أن يبدأ فبدأ من عرض وقف حيث شاء من المقام ثم كان لا يخرج من العرض الآخر الذي بدأ منه
أن يقف حيث شاء من المقام واذ سبق الرجل الرجل سيقام علو ما فضله المسبق كان السبق في دمة المنضول
حالا يأخذه به كأيأخذه بالدين فان أراد الناضل أن يسلفه المنضول أو يشترى به الناضل ماشاء فلا بأس وهو
متطوع باطعامه إياه وبما فضله أنه يجوز له وبقره وبمنعه منه ومن غيره وهو عندى كرجل كان له على رجل
دينار فأسلفه الدينار وردد عليه أو أطعمه به فله دينار كما هو ولا يجوز عند أحد رأيت من يصير الرمي أن
يسبق الرجل الرجل على أن يرمي بعضه ويجعل القرع من نسع ومنهم من يذهب إلى أن لا يجوز أن يجعل
القرع من عشر ولا يجبر الا أن يكون القرع لا يؤتى به بحال الا في أكثر من رشق فادا كان لا يؤتى به الا
بأكثر من الرشق وسواء قل ذلك أو كثر فهو جائز واذ أصاب الرجل بالسهم فحسق ونبت قلبا لم سقط بأى
وجه سقط به حسب لصاحبه ولو وقف رجل على أن يقذف رمي بسهم فقال ان أصبت فقد قلت وان
لم أصب (١) فالفلج لكم أو قال له صاحبه ار سبت هذا السهم فلان به الفلوج وان لم يكن يبلغه به اذا
أصابه وان أخطأ به فقد أنصتت نفسك فهذا كله باطل لا يجوز وهما على أصل ربيهما لا يفلج واحد
منهما على صاحبه الا أن يبلغ الفلوج ولو طالت نهم المسبق أن يسلم له السبق من غير أن يبلغه كان هذا شأنا
تطوع به من ماله كما هو به وادا كانوا ان سبق اثنين وأكثر فبدأ رجلا ن وانقطع أو تارهما أو وتر
أحدهما كان له أن يقف من بقى حتى يركب وتراوينفد سله وقدر أيت من يقول هذا اذا رمى أن يتفاجأ
ويقول اذا علم أنهما والحرب كله لا يتفاجئون لو أصابوا بما في أيديهم لاتهم ليربوا بعد الغاية التي بينهم يرمي
من بقى ثم يتر هذا ان اذا افسموا ثلاثة وثلاثة فلا يجوز أن يقترعوا وليقتسموا فمما عروفا ولا يجوز أن
يقول أحد الرجلين اختار على أن أسبق ولا يختار على أن أسبق ولا أن يقترعاً فأيها ما خرجت قرعته سببه

(١) قوله فالفلج لكم في بعض النسخ فالفلوج لكم وكلاهما مصدر فلج بمعنى غلب ٨١

صاحبه ولكن يجوز أن يقسمه ما مبر وقا من أيهما شاء متطوعا لا شطرا بالقرعة ولا غيره (١) من
أن يقول أرى أنا وأب هذا الوجه فبما فعل على صاحبه من مقه المفضل والسبق على من دله دون حربه إلا
أن يدخل حربه أنقسمهم معه في سبب السبق أو بغيره وأن يسبق منهم فيلزم كل واحد منهم حصته على قدر
عدد الرجال لا على قدر جودة الرمي وإذا قاتل الرجل للرجل أن أصيب بهذا السهم فلك سبب فهذا حاز وليس
هدام وجه النضال فإن قال أب أخطأ بهذا السهم فلك سبب لم يكن ذلك وإن حضر العربي أهل
العرض فقسموه فقال من معه كذا زاه وأبنا وليسنا زاه وأبنا أو قال أهل الحرب الذين يرمي عليهم كذا زاه
غير رام وهو الآن رام لم يكن لهم من إخراجهم إلا ما لهم من إخراج من عرفوا به ممن قسموه وهم يعرفونه الرمي
فسقط أو بغير الرمي فوافق ولا يجوز أن يقول الرجل للرجل سبق فلان يسارين على أي شريك في الدينارين
الآن يتطوع بأن يسببه أحدهما أو كلهم ما بعد ما يصل وكذلك لو طارد ثلاثة فأخرج اثنين سبقين وأدخلا
مجالا لم يجر أن يجعل رجلا لا يرمي عليه نصف سبق أحدهما على أنه نصف الفضل إن أحرز على صاحبه
وإذا سبق الرجل للرجل على أنه أن يبدأ عليه وشقين فأنت لم يجر بذلك وذلك أنادأ أعطياه ذلك أعطياه
فصل سهم أو أكثر ألا ترى أنهم لو رموا بعشر ثم ابتدأ الذي بدأ كان لوقح بذلك السهم الحادى عشر كما
أعطياه أن يرمي بسهم يكرن في ذلك الوقت فنسلا على مراسله عن غير مراسله وانما يحجز هذا لما إذا تكافأ
فكان أحدهما بدأ في وجهه والآخر في آخر وإذا سبق الرجل للرجل جاز أن يعطيه السبق موضوعا على يديه
أو رهنه أو جلا أو رهنه أو جلا أو يأمنه كل ذلك جائز وإذا رمى إلى تحسین مبادرة فأفضل أحدهما على صاحبه
نحسا أو أقل أو أكثر فقال الذي أفضل عليه طرح فضلك على أن أعطيك به شيئا لم يجر ولا يجوز الآن تنقاسنا
هذا السبق برضاهما وتسابقا سقا آخر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في الصلاة في المضربة
والأصابع إذا كان جلد هما كتبا يثر كل لجه أو مدبوغا من جلد ما لا يثر كل لجه ما عدا جلد كلب أو خنزير
فإن ذلك لا يظهر بالباغ والله تعالى أعلم فإن صلى الرجل والمضربة والأصابع عليه فصلاته بحجزة عنه غير أن
أكرهه لعني واحد أني أمره أن يقضي بطون كفيه لا معنى غير ذلك ولا بأس أن يصلي متكبيا القوس والقرن إلا أن يكونا
منعاه أن يقضي بجميع بطون كفيه لا معنى غير ذلك ولا بأس أن يصلي متكبيا القوس والقرن إلا أن يكونا
يتجر كان عليه حركة تشغله فأكره ذلك وإن صلى أجزاء ولا يجوز أن يسبق الرجل للرجل على أن يرمي
معه ويختار السبق ثلاثة ولا يسبهم للسبق ولا المسبق ثلاثة ولا يسبهم للسبق قال ولا يجوز السبق حتى
يعرف كل واحد من المتناضلين من يرمي معه وعليه بأن يكون حاضر إرأ أو غائبا يعرفه وإذا كان القوم
المتناضلون ثلاثة وثلاثة أو أكثر كان لمن له الأرسال وحربه ولمناضليهم أن يقدموا أيهم شأوا كجاشأ أو يقدم
الآخرين كذلك ولو عقدوا السبق على أن فلا يابكون فقد ما وفلان معه وفلان ثان وفلان معه كان
السبق مفسوخا ولا يجوز حتى يكون القوم يقدمون من رأوا تنقديه وإذا كان البدء لاحدا المتناضلين
فبدأ البدء عليه فأصاب أو أخطأ رد ذلك السهم خاصة وإن لم يعلم حتى يعرفه من ربه ما رد عليه السهم الأول
فرمى به فإن كان أصاب به بطل عنه وإن كان أخطأ به رمي به فإن أصاب به حسب له لأنه رمي به في البدء
وليس له الرمي به فلا يفهم مصيبا كان أو مخطئا إلا أن يتراضيا به

كتاب الحكم في قتال المشركين ومسألة مال الحرب

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال الحكم في قتال المشركين حكمان فمن غزا منهم أهل الأوثان ومن عبد
ما استحسن من غير أهل الكتاب من كانوا فليس له أن يأخذ منهم الجزية ويقاتلهم إذا قوى عليهم حتى يقتلهم

(١) قوله من أن يقول كذا في السبع ولعله مثل أن يقول تأمل كتبه مصححه

به روحى فلانة بنت
فلا من الزنا ويشتر
اليهان كانت حاضرة
ثم يعود فيقولها حتى يكمل
ذلك أربع مرات ثم
يقضه الامام ويكره
الله تعالى ويقول انى
أخاف ان لم تكن
صدقت أن تبوا لعنة
الله فإن رآه يريد أن
يقضى أمر من يضع
يده على فيه ويقول ان
قولك وعلى لعنة الله
ان كنت من الكاذبين
موجبة فإن أبى تركه
وقال قل وعلى لعنة الله
ان كنت من الكاذبين
فيما رمت به فلانة من
الزنا وإن قدفها بأحد
يسميه بعينه واحدا
أو اثنين أو أكثر قال
مع كل شهادة أفلس
الصادقين فيما رمتها
به من الزنا فلا تأن أو
فلا تأن وفلان وقال عند
الالتعان وعلى لعنة
الله ان كنت من
الكاذبين فيما رمتها

أولموا وذلك لقول الله عز وجل فإذا انسلك الشهر الحرام الآيتين ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم
 على الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن كان من أهل الكتاب من المشركين المحاربين قتلوا حتى يسلموا
 أو يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون فإذا أعطوها لم يكن للمسلمين قتلهم ولا كراههم على غير دينهم لقول
 الله عز وجل قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر الآية وإذا قتل أهل الأوثان وأهل الكتاب قتلوا
 وسبيت ذرايعهم ومن لم يبلغ الحلم والمحيض منهم ونساءهم البوالغ وغير البوالغ ثم كانوا جميعا فإرفع منهم
 الخمس ويقسم الأربعة الأجزاء على من أوجف عليهم بالخيل والركاب فإن اتخنوا فيهم وقهرهم وأمن قاتلوه
 منهم حتى تغلبوا على بلادهم قسمت الدور والأرضون قسم الدنانير والدراهم لا يختلف ذلك الخمس وتكون
 أربعة أجزائهم الممنوعة وإذا أسر البالغون من الرجال فالأمام فيهم بالخيار بين أن يقتلهم إن لم يسلم أهل
 الأوثان أو يعط الجزية أهل الكتاب أو عين عليهم أو يفاديهم بمال يأخذ منهم أو بأسرى من المسلمين
 يطلقون لهم أو يسترقهم فإن استرقهم أو أخذ منهم مالا فسيطله سبيل الغنيمة يحمس ويكون أربعة أجزائه
 لأهل الغنيمة فإن قال قائل كيف حكمت في المال والولدان والنساء حكما واحدا وحكمت في الرجال أحكاما
 متفرقة قيل ظهر رسول الله صلى الله عليه وسلم على قريظة وخير فقسم عقارها من الأرضين والتفضل
 بقية الأموال وسبى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولدان بنى المصطلق وهو أزن ونساءهم فقسمهم بقية الأموال
 وأسر رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بدر فمنهم من مته عليه بلا شيء أخذ منه ومنهم من أخذ منه فدية
 ومنهم من قتله وكان المقتولان بعد الأسارى يوم بدر عقبه بن أبي معيط والنضر بن الحرث وكان من المنون
 عليهم بلا فدية أبو عزة الجعفي تركه رسول الله صلى الله عليه وسلم لبنائه وأخذ عليه عهدا أن لا يقاتله فأخفاه
 وقاتله يوم أحد فدار رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يفلت فأسر من المشركين رجلا غيره فقال يا محمد
 امن على ودعي لبنائي وأعطيك عهدا أن لا أعود لقتالك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تمسح على عارضيك
 بكة تقول فسخرت محمد امرئين فأمر به فضربت عنقه ثم أسر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانية بن أثال
 الخنفي بعد فن عليه ثم عاد ثمانية بن أثال فأسلم وحسن إسلامه أخبرنا الثقي عن أيوب عن أبي قلابة عن
 أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فدى رجلا من المسلمين برجلين من المشركين
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز لأحد من المسلمين أن يبعد قتل النساء والولدان لأن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم نهى عن قتلهم أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن عمة أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نهى الذين بعث إلى ابن أبي الحقيق عن قتل النساء والولدان (قال الشافعي) لا يبعدون
 بقتل المسلمين أن يشنوا عليهم الغارة ليلا ونهارا فإن أصابوا من النساء والولدان أحد لم يكن فيه عقل
 ولا قودولا كفارة فإن قال قائل ما دل على هذا قيل أخبرنا سفيان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن
 عتبة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن الصعب بن جثامة البني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل
 عن أهل الدارين المشركين بيتون فيصاب من نساءهم وأبنائهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هم منهم
 وربما قال سفيان في الحديث هم آباءهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن قال قائل قول النبي
 صلى الله عليه وسلم هم من آباءهم قيل لا عقل ولا قودولا كفارة فإن قال فلم لا يبعدون بالقتل قيل نهى
 النبي صلى الله عليه وسلم أن يبعدوا به فإن قال فلعل الحديثين مختلفان قيل لا ولكن معناهما ما وصفت
 فإن قال ما دل على ما قلت قيل له إن شاء الله تعالى إذا لم ينه عن الاغارة ليلا فالعلم يحيط أن القتل قديع على
 الولدان وعلى النساء فإن قال فهل أغار على قوم ببلد غازين ليلا ونهارا قيل نعم أخبرنا عمر بن حبيب
 عن عبد الله بن عون أن نافع مولى ابن عمر كتب إليه يخبره أن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أخبره أن

به من الزنا بفلان أو
 بفلان وفلان (قال)
 وإن كان معها ولد فتفاه
 أو بها حمل فأنفى منه
 قال مع كل شهادة أشهد
 بالله أني لمن الصادقين
 فبما رتبناه من الزنا وإن
 هذا الولد ولد زنا ما هو
 مني وإن كان حلالا قال
 وإن هذا الحبل إن كان
 بها حمل لحمل من زنا
 ما هو مني فإن قال هذا
 فقد فرغ من الالتعان
 فإن أخطأ الإمام فلم
 يذكر نفي الولد أو الحمل
 في اللعان قال السراج
 إن أردت نفيه أعددت
 اللعان ولا تصيد المرأة
 بعد عادة الزوج اللعان
 إن كانت فرغت منه
 بعد اللعان الزوج وإن
 أخطأ وقد فها رجل
 ولم يلتعن بقذفه فأراد
 الرجل حده أعاد عليه
 اللعان والاحد له أن لم
 يلتعن وقال في كتاب
 الطلاق من أحكام
 القرآن وفي الاملاء على

رسول الله صلى الله عليه وسلم أغار على بني المصطلق وهم غارون في فمهم بالربيع فقتل مقاتلة وسبي الذرية
(قال الشافعي) رجع الله تعالى وفي أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه يقتل ابن أبي الحقيق غاراً
دلالة على أن الغار يقتل وكذلك أمر يقتل كعب بن الأشرف فقتل غاراً فان قال قائل فقد قال أنس كان
النبي صلى الله عليه وسلم إذا نزل يقوم ليلا لم يفر حتى يصبح قيل له إذا كان موجوداً في سنته أنه أمر بما وصفنا
من قتل الغارين وأغار على الغارين ولم ينف في حديث الصعب عن البيهقي ذلك على أن حديث أنس غير
مخالف لهذا الحديث ولكنه قد يترك الغارة ليلاً لأن يعرف الرجل من يقاتل أو أن لا يقتل الناس بعضهم
بعضاً وهم يظنون أنهم من المشركين فلا يقتلون بين الحصن ولا في الآكام حيث لا يصرون من قبلهم لا على
معنى أنه حرم ذلك وفيما وصفنا من هذا كله ما يدل على أن الدعاء للمشركين إلى الإسلام أو إلى الجزية أنما هو
واجب لمن لم يبلغه الدعوة فأما من بلغه الدعوة فلا مسلمين قتله قبل أن يدعى وإن دعوه فذلك لهم من قبل
أنهم إذا كان لهم ترك قتاله مدة تطول فترك قتاله إلى أن يدعى أقرب فأما من لم يبلغه دعوة المسلمين فلا يجوز
أن يقاتلوا حتى يدعوا إلى الإيمان أن كانوا من غير أهل الكتاب أو إلى الإيمان أو إعطاء الجزية أن كانوا من
أهل الكتاب ولا أعلم أحد لم يبلغه الدعوة اليوم إلا أن يكون من وراء عدونا الذين يقاتلوننا أمّة من المشركين
فعل أولئك أن لا تكون الدعوة بلغتهم وذلك مثل أن يكونوا خلف الروم أو الترك (١) أو الخزر أمّة لا تعرفهم
فإن قتل أحد من المسلمين أحد من المشركين لم يبلغه الدعوة وداه أن كان نصرانياً أو يهودياً نصرانياً
أو يهودياً وإن كان وثنياً أو مجوسياً المجوسى وانما تركنا قتل النساء والولدان بالخبر عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأنها ليسوا بمن يقاتل فان قاتل النساء أو من لم يبلغ الحلم لم يتوقض خبرهم بالسلاح وذلك
أن ذلك إذا لم يتوقض من المسلم إذا أراد دم المسلم كان ذلك من نساء المشركين ومن لم يبلغ الحلم منهم أولى أن
لا يتوقض وكانوا قد زابوا الحال التي نهى عن قتلهم فيها وإذا أسروا أو هربوا أو جرحوا وكانوا ممن لا يقاتل
فلا يقتلون لأنهم قد زابوا الحال التي أبيض فيها دماؤهم وعادوا إلى أصل حكمهم بأنهم ممنوعون بأن يقصد
قصدهم بالقتل وترك قتل الرهبان وسوءا رهبان الصوامع ورهبان الدورات والبحاري وكل من يجس
نفسه بالرهبة تركنا قتلها اتباعاً لأبي بكر رضي الله تعالى عنه وذلك أنه إذا كان لنا أن ندع قتل الرجال
المقاتلين بعد المقدرة وقتل الرجال في بعض الحالات لم نكن نعين بترك الرهبان إن شاء الله تعالى وانما قلنا هذا
تبعاً لقياساً ولو أننا عشنا أن نترك قتل الرهبان لأنهم في معنى من لا يقاتل تركنا قتلهم في معنى غير علمهم
والرهبان وأهل الجبل والحرار والعبد وأهل الصناعات الذين لا يقاتلون فان قال قائل ما دل على أنه يقتل
من لا قتال منه من المشركين قبل قتل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين دريد بن الصمة وهو في
تجار مطروح لا يستطيع أن يثبت جالساً وكان قد بلغ نحواً من خمسين ومائة سنة فلم يعذب رسول الله صلى
الله عليه وسلم قتله ولم أعلم أحد من المسلمين عاب أن يقتل من رجال المشركين من عدا الرهبان ولو جاز أن
يعاب قتل من عدا الرهبان بمعنى أنهم لا يقاتلون لم يقتل إلا سير ولا الجرح الميت وقد ذف على الجرحى
محضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم أبو جهل بن هشام ذف عليه ابن مسعود وغيره وإذا لم يكن
في ترك قتل الرهاب حجة إلا ما وصفنا غنمنا كل مال له في صومعته وغير صومعته ولم ندع له منه شيئاً لأنه
لا خبر في أن يترك ذلك فيبيع ونسب أولاد الرهبان ونسبوا لهم أن كانوا غير مترهين والاصل في ذلك
أن الله عز وجل أباح أموال المشركين فان قتل فلم لا تمتنع ماله قيل كما لا تمتنع مال المولود والمرأة وأمنع
دماهما وأحب لورثتهما النساء تركهن كما ترك الرجال فان تركه عبد من المشركين أرامة سيئتهما من
قبل أن السيد أو أسلم فضيت له أن يسترقهما ويتعهما التره لان المال لا يملك من أنفسهما ماله
الحرار فان قال قائل وما أشرك بين المال والحرار قيل لا يمنع حر من غزو ولا ج ولا تشاغل برغن

(١) الخزر بالتحريك اسم جيل اه قاموس

مسائل مالك وما حكم
الله تعالى على الزوج
يرى المرأة بالقذف ولم
يستثن أن يسبى من
يرميه أو لم يسمه
ورمى العجائى امرأته
باب عمه أو ابن عمها
شريك بن الصماء
وذكر للنبي صلى الله
عليه وسلم أنه رآه عليها
وقال في الطلاق من
أحكام القرآن فالتعن
ولم يحضر صلى الله عليه
وسلم المرمى بالسرأة
فاستدلنا على أن
الزوج إذا التعن لم يكن
على الزوج الذي قذفه
بامرأته حد ولو كان له
لا خذله رسول الله
صلى الله عليه وسلم
ولعبت إلى المرمى فسأله
فان أقرحدوان أنكر
حدله الزوج وقال
في الاملاء على مسائل
مالك وسأل النبي صلى
الله عليه وسلم شريكاً
فأنكر فلم يحلفه ولم يحده
بالتعان غيره ولم يحده

صنعت بل محمد على ذلك ويكون الحج والغزو لازمين له في بعض الحالات ولما لا العبد منهم من ذلك وليس يلزم العبد من هذا شي

(الخلاف فيمن تؤخذ منه الجزية ومن لا تؤخذ)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الصواب والصابئون والساورة أهل كتاب خالفنا بعض الناس فقال أما الصابئون والد امرؤ فقد علت أنهم ماصفان من اليهود والنصارى وأما المجوس فلا أعلم أنهم أهل كتاب وفي الحديث ما يدل على أنهم غير أهل كتاب لقول النبي صلى الله عليه وسلم سنة أهل الكتاب وأن المسلمين لا ينكحون نسائهم ولا بناتهن كما هو فيهم ولا بناتهن كما هو فيهم (١) فان زعم أنهم إذا أصبح أن تؤخذ منهم الجزية فكل مشرك عابدون أو غيرهم فإرام إذا أعطى الجزية أن لا تقبل منه وحالهم حال أهل الكتاب في أن تؤخذ منهم الجزية وتحقق دماؤهم بها إلا العرب خاصة فلا يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف وقال لي بعض من يذهب هذه المذهب ما حدثني أن حكيت في المجوس حكم أهل الكتاب ولم يحكم بذلك في غير المجوس فقلت لطفة أن سفان أخبرني عن أبي سعيد عن بصر بن عاصم أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه سئل عن المجوس فقال كانوا أهل كتاب قال فيأقوله سواهم سنة أهل الكتاب قلت كلام عربي والكتابان المعروفان التوراة والإنجيل ولله كتب سواهما قال وما دل على ما قلت قلت قال الله عز وجل ألم ينأى عن صف موسى وإبراهيم الذي وفى والتوراة كتاب موسى والإنجيل كتاب عيسى والصحف كتاب إبراهيم مالم تعرفه الغامة من العرب حتى أنزل الله وقال الله عز وجل ولقد كتبنا في الزبور من بعد ذلك أن الأرض يرثها عبادي الصالحون قال فإمعن قوله سنوهم سنة أهل الكتاب فلنا في أن تؤخذ منهم الجزية قال فإدلى على أنه كلام خاص قلنا لو كان عاماً لكاننا بالحجهم ونكحنا نسائهم (قال الشافعي) فقال في المشركين الذين تؤخذ منهم الجزية حكم واحد وحكمين قيل بل حكمين قال وهل يشبه هذا شي قلنا نعم حكم الله جل ثناؤه فيمن قتل من أهل الكتاب وغيرهم قال فإنا نزعهم أن غير المجوس من لا تحل ذبيحته ولا نسأوه قياساً على المجوس قلنا فإني ذهبت عن قول الله عز وجل وقتلوا المشركين حيث وجدتموهم إلى نخل أو سبيلهم وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإن زعمت أنها والحديث منسوخان بقول الله عز وجل حتى يعطوا الجزية وبقول رسول الله صلى الله عليه وسلم سنوهم سنة أهل الكتاب قلنا فإنا نزع ذلك دخل علينا أن نكون العرب ممن يعطون الجزية وإن لم يكونوا أهل كتاب قال فان قلت لا يصلح أن يعطى العرب الجزية قلنا وأليسوا داخلين في اسم الشرك قال بل ولكن لم أعلم النبي صلى الله عليه وسلم أخذ منهم جزية قلنا فقلت أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ جزية من غير كتابي أو مجوسي قال لا قلنا فكيف جعلت غير الكتابيين من المشركين قياساً على المجوس أرايت لو قال لك قائل بل أخذها من العرب دون غيرهم من ليس من أهل الكتاب ما تقول له قال أفتزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذها من عربي قلنا نعم وأهل الإسلام يأخذونها حتى الساعة من العرب قد سأل النبي صلى الله عليه وسلم أكيدراً النسي في غزوة تبوك وصالح أهل نجران واليمن ومنهم عرب وبهم وصالح عمر رضي الله تعالى عنه نصارى بى تغلب وبى عير اذ كانوا كلهم يدينون دين أهل الكتاب وهم يؤخذ منهم الجزية إلى ان يوم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو جاز أن يزعم أن إحدى الآيتين والحديثين ناسخ للآخر جاز أن يقال الأمر بأن تؤخذ الجزية من أهل الكتاب في الأقران ومن المجوس في السنة منسوخ بأمر الله عز وجل أن نقاتل المشركين حتى يسلموا وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله

(١) كذا في غير نسخة وتأمل العبارة فانها غير تامة اهـ

العبداني القادف له
باسمه (وقال) في
اللعان ليس الامام اذا
وى رجل برئ أن يبعث
اليه فيسأله عن ذلك
لان الله يقول ولا
تحسبوا قال شبه على
أحد أن النبي صلى الله
عليه وسلم بعث أنيسا
الى امرأته رجل فقال
ان اعترفت فارجهما
قتل امرأته كرا أبو
الزاني بها أن سترت
فكان يلزمه أن يسأل
فان أقرت حدثت وسقط
الحد عن قذفها وان
أنكرت حد قذفها
وذلك لو كان قذفها
زوجها (قال) ولما كان
النساف لأمراًه اذا
التعن لوجاء المقذوف
بعينه لم يؤخذ له
الحد لم يكن لمسئلة
المقذوف معنى الآن
يسأل ليحد ولم يسأله
صلى الله عليه وسلم
واما سأل المقذوفه
والله عز وجل أعلم له

ولكن لا يجوز أن يقال واحد منهم ما نصح الانبياء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويضيان جميعا على وجههما ما كان الى امضاءهم ما سبيل عما وصفنا وذلك امضاء حكم الله عز وجل وحكم رسوله معا وهو ان لا يخرج من ذلك في بعض الامور دون بعض قال فقال لي افعلى اى شئ الجزية قلنا على الايمان لا على التمسك ولودنا ان الذى قلت على ما قلناه الا ان يكون لله سحق وما رأينا الله عز وجل فرق بين عربى ولا عجمى في شئ ولا ايمان ولا المسلمون اننا نقتل كلا بالشرك ونحقق دم كل بالاسلام وبحكم على كل بالحدود فيما اصابوا وغيرها (قال الشافعى) رحمه الله تعالى واذا ظهر المسلمون على رجال من العدو فأسروهم واسلموا بعد ان سارهم مرفوقون لا تحل دماؤهم وأى حال أسلموا فيها قبل الاسار حقت دماؤهم وأحرزوا أموالهم الا ما حووا قبل أن يسلموا وكانوا أحرارا ولم يسب من ذرارهم أحد صغير فاما نساؤهم وبناتهم البائعات فلهن حكمهم أنفسهم في القتل والسبي لا حكم الاب والزوج وكذلك ان أسلموا وقد حصر في مدينة أو بيت أو حاطت بهم الخيل أو غرقوا في البحر فكانوا لا يمتنعون من أن أراد أخذهم أو وقعوا في نار أو نروحو أو كانوا غير ممنوعين كانوا بهذا كله محقوني الدماء ممنوعين من أن يسبوا ولكن لو سبوا فربطوا أو محتوا غير مبرطين أو صاروا الى الاستسلام فأمرهم المباح كما قوموا يحفظونهم لمواحققت دماؤهم وجرى الى عليهم فإن قال ما فرق بين هذه الحال وبين الحاط بهم في صغراء أو بيت أو مدينة فيل قد يمتنع أولئك حتى يعلبوا من أحاط بهم أو يأتهم المدد أو يتفرقون عنهم فغير بواو ليس من كان بهذه الحال ممن يقع عليه اسم السبي انما يقع عليه اسم السبي اذا حوى غير يمتنع ولو أسير جماعة من المسلمين فأسبتهم المشركون على مشركين مثلهم لبقا لولهم فقد قيل يقاتلونهم وقيل قاتل الزبير وأصحابه ببلاد الحبشة مشركين عن مشركين ومن قال هذا القول قال وما يحرم من القتال معهم ودماؤهم الذين يقاتلونهم وأموالهم مباحة بالشرك ولو قال قاتل قتالهم حرام لعان منها أن واحدا على من ظهر من المسلمين على المشركين فغنم الفخمس لأهل الفخمس وهم متفرقون في البلدان وهذا الجدل السبيل الى أن يكون الفخمس مما غنم لأهل الفخمس ليوثيه الى الامام فيفرقه وواجب عليهم ان قاتلوا أهل الكتاب فأعطوا الجزية ان يحفظوا دماءهم وهذا ان أعطوا الجزية لم يفسد على أن يمنهم حتى يحفظوا دماءهم كان مذهبنا وان لم يستكروهم على قتالهم كان احب الي أن لا يقاتلوا ولا نعلم خبر الزبير ببيت ولو ثبت كان النجاشى مسلما كان آمن برسول الله صلى الله عليه وسلم وصلى النبي صلى الله عليه وسلم عليه واذا غزا المسلمون بلاد الحرب فسرت سرية كثيرة أو قلبية باذن الامام أو غير اياه فسواء ولكي استحب أن لا يخرجوا الا باذن الامام لمخالص منها أن الامام يغني عن المسئلة ويأتم به من الخبر ما لا تعرفه العامة فيقدم بالسرية حيث يرجو قوتها ويكفها حيث يخاف هزكتها وان أجمع لأمر الناس أن يكون ذلك بأمر الامام وان ذلك أبعد من الضبعة لانهم قد يسبون بغير اذن الامام فيرجل ولا يقسم عليهم فيقتلون اذا انفردوا في بلاد العدو ويسبون ولا يعلم فيرى الامام العارضة في ناحيتهم فلا يعينهم ولو علم مكانهم أعانهم وأما ان يكون ذلك يحرم عليهم فلا أعلمه يحرم وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر الجنة فقال له رجل من الانصار ان قتلت صارا محسبا قال فلك الجنة قال فانتمس في جماعة العدو وقتلوه والى رجل من الانصار درعا كانت عليه حين ذكر النبي صلى الله عليه وسلم الجنة ثم انتمس في العدو وقتلوه بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وان رجلا من الانصار تخلف عن أصحابه بغير معونة فرأى الطير عكفا على مقبله أصحابه فقال لعرو بن أمية ما تقدم الى هؤلاء العدو فيقتلوني ولا تخلف عن مشهد قتل فيه أصحابنا ففعل فقتل فرجع عرو بن أمية فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال فيه قولا حسنا ويقال فقال لعرو فلهما تقدمت فقاتلت حتى تقتل فاذا هل الرجل المنفرد أن يتقدم على الجماعة الاغلب عنده وعند من رآه أنها تقتله بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رآه حيث لا يرى ولا يأمن كان هذا

الذي يقع بهان لم تقر بالرواية تنعير الزوج وأى الزوجين كان أعجبنا لعن بسائله في هاتين العدايتين يعرفان نسائهما وأحب الى أن تكونوا أربعة وان كان أحسن يهيم الاشارة اتعس بالاشارة وان انطلق بسائله بعد مارس لم يعد ثم تقام المرأة فتقول أشهد بالله ان زوجي فلانا وشرياليه ان كان حاضر المسن الكلابيين فيسارماني به من الزنا ثم تعود حتى تقول ذلك أربع مرات فاذا فرغت وقفها الامام وذكرها الله تعالى وقال احذري أن تسبوني بغضب من الله ان لم تكوني صادقة في أيمانك فان رآها تمضي وحضرتها امرأة أمرها أن تضع يدها على فيها وان لم تحضرها ورأها تمضي قال لها قولي وعلى غضب الله ان كان من الصادقين فيما

أكثرهما في انفراد الرجل والرجل بغير إذن الامام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا إذا القيمت الذين كفروا وحلفوا أن لا ينزلوا إليهم من السماء آية وقال يا أيها النبي حرض المؤمنين على القتال إلى قوله والله مع الصابرين * أخبرنا سفيان بن عمرو بن دينار عن ابن عباس رضي الله عنهما (١) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا كما قال ابن عباس ومستغنى بالتسجيل عن التأويل لما كتب الله عز وجل من أن لا يفر العشرون من المائتين فكان هذا الواحد من العشرة ثم خفف الله عنهم فصيرا الأمر إلى أن لا تفر المائة من المائتين وذلك أن لا يفر الرجل من الرجلين (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن ابن عباس قال من فر من ثلاثة فلم يفر ومن فر من اثنين فقد فر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا مثل معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم وقولنا وهو لا يخرج جوف من السخط أن فروا من أكثر منهم حتى يكون الواحد فر من ثلاثة فصاعدا فيما نرى والله تعالى أعلم الفارين بكل حال أما الذين يجب عليهم السخط فإذا فر الواحد من اثنين فأقل الامتناع بالقتال أو التحيز أو المتحرف له يميناً وشمالاً ومدير أوبنته العودة للقتال والفرار متحيزاً إلى فئة من المسلمين قلت أو كثرت كانت بحضرة أو مستغنية عنه سواء أعميا بصيرا الأمر في ذلك إلى نية المتحرف والمتحيز فإن كان الله عز وجل يعلم أنه إنما يتحرف ليعود للقتال أو تحيز لذلك فهو الذي استثنى الله فأخرجه من سخطه في التحريف والتحيز وإن كان لغير هذا المعنى خفت عليه إلا أن يعفو الله تعالى عنه أن يكون قد باء بسخط من الله وإذا تحرف إلى الفئة فليس عليه أن يتفرد إلى العدو فيقاتلهم وحده ولو كان ذلك الآن لم يكن له أولاً أن يتحرف ولا بأس بالمبارزة وقد بارز يوم بدر عبيدة بن الحارث وجرزة بن عبد المطلب وعلى بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وبارز محمد بن مسلمة من حباب يوم خيبر بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وبارز يومئذ الزبير بن العوام بأسرا وبارز يوم الخندق علي بن أبي طالب بمحرو بن عبدود وأذا بارز الرجل من المشركين بغير أن يدعو أو يدعى إلى المبارزة فبرز له رجل فلا بأس أن يعينه عليه غيره لأنهم لم يعطوه أن لا يقاتله إلا الواحد ولم يسألهم ذلك ولا شيء يدل على أنه إنما أراد أن يقاتله واحد فقد بارز عبيدة وعتبة ففرض عبيدة عتبة فأرغى عاتقه الأيسر وضرب به عتبة فقطع رجله وأعان جرزة وعلى فقتل عتبة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاما ان دعاهم مسلم مشركاً أو مشرك مسلماً إلى أن يبارزه فقال له لا يقاتلك غيري أو لم يقل له ذلك إلا أنه يعرف أن الدعاء إلى مبارزة الواحد كل من الفر يقين مع أسوى المبارزين أحببت أن يكف عن أن يحمل عليه غيره فإن ولي عنه المسلم أوجرحه (٢) فأخذت عليه بعد تبارزهما فلهم أن يقتلوه إن قدروا على ذلك لأن قتالهما قد انقضى ولا أمان له عليهم إلا أن يكون شرطاً أنه آمن منهم حتى يرجع إلى مخرجهم من الصف فلا يكون لهم قتله حتى يرجع إلى مأمنه ولو شرطوا ذلك له فخافوه على المسلم أو يجرح المسلم فلهم أن يستنفذوا المسلم منه بل أن يقتلوه فإن امتنع أن يخلهم وانقاد أصحابهم وعرض دونه ليقاتلهم قاتلوه لأنه نقض أمان نفسه ولوعرض بينه وبينهم فقال أنا منكم في أمان قالوا نعم إن خلتنا وصاحبنا فإن لم تفعل تقدمنا لأخذ صاحبنا فإن قاتلتنا قاتلتك وكنت أنت نقضت أمانك فإن قال قائل وكيف لا يعان الرجل المبارزة على المشرك قاهره قيل إن معونة جرزة وعلى على عتبة إنما كانت بعد أن لم يكن في عبيدة قتال ولم يكن منهم لعتبة أمان يكفون به عنه فإن تشارطوا الأمان فأعان المشركون أصحابهم كان للمسلمين أن يعينوا أصحابهم ويقتلوا من أعان عليه المبارزة ولا يقتلوا المبارز ما لم يكن هو استجدهم عليه (قال الشافعي) وإذا تحصن العدو في جبل أو حصن أو خندق أو بحسك أو بما يصح به فلا بأس أن يرموا بالمجانيق والعرادات والسيارات والقنابر والحيات وكل ما يكرهونه وأن يشقوا عليهم الماء لغير قوههم

رماني به من الزنا فإذا قالت ذلك فقد فرغت قال وإنما أمرت بوقفهما وبذلك بهما الله لأن ابن عباس رضي الله عنهما حكى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر رجلاً حين لا عين بين المتلاعنين أن يضع يده على فيه في الخامسة وقال إنها موجبة ولما ذكر الله تعالى الشهادات أربعاً فصل بينهما بالعنة في الرجلين والعضب في المرأة دل على حال افتراق اللعان والشهادات وأن العنة والغضب بعد الشهادة مسوجبان على من أوجباً عليه بأن يجترئ على القول أو الفعل ثم على الشهادة بالله باطلا ثم يزيد في جترئ على أن يلعنه الله فينبغي للامام أن يعرف من ذلك ما جهل أن يقفهما نظرهما بدلالة الكتاب والسنة

(١) تقدم من الحديث في باب تحريم الفرار من الزحف فأنظره (٢) عبارة مختصرة المرئي فلهم أن يحملوا عليه فيقتلوه الخ تأمل كتبه معصحه

أو يوحلوهم فيه وسواء كان معهم الأطاغال والنساء والرهبان أو لم يكونوا لأن الدار غير ممنوعة باسلام ولا عهد وكذلك لا بأس أن يحرقوا شجرهم المثمر وغير المثمر ويحرقوا عاصمهم وكل مالاروح فيه من أموالهم فان قال قائل ما الحجة فيما وصفت وفيهم الولدان والنساء المنهى عن قتلهم قيل الحجة فيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نصب على أهل الطائف متجنبا أو عرادة ونحن نعلم أن فيهم النساء والولدان وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع أموال بني النضير وحرقتها ١١ أخبرنا أبو حمزة أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق أموال بني النضير (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق أموال بني النضير فقال قائل

وهان على سرة بني لؤي حريق بالبورقة مستطير

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل فقد نهى بعد التحريق في أموال بني النضير قيل له ان شاء الله تعالى انما نهى عنه أن الله عز وجل وعده بها فكان تحريقه اذها باسمه لعين ماله وذلك في بعض الاحاديث معروف عند أهل المغازي فان قال قائل فهل حرق أو قطع بعد ذلك قيل نعم قطع بخير وهي بعد بني النضير وباطائف وهي آخر غزوة غزاهالي فيها قتالا فان قال قائل كيف أجزت الرمي بالمجنين وبالنار على جماعة المشركين فيهم الولدان والنساء وهم منى عن قتلهم قيل أجزنا عما وصفنا بأن النبي صلى الله عليه وسلم شق الفارة على بني المصطلق غازين وأمر بالبيات والتحريق والعلم يحيط أن فيهم الولدان والنساء وذلك أن الدار دار شرك غير ممنوعة وانما نهى أن تقصد النساء والولدان بالقتل اذا كان قتلهم يعرفهم بأعيانهم للبر عن النبي صلى الله عليه وسلم وأن النبي صلى الله عليه وسلم سباهم فيهم مالا وقد كتب هذا قبل هذا فان كان في الدار أسارى من المسلمين أو تجار مستأمنون كرهت النصب عليهم عيادهم من التحريق والتفريق وما أشبهه غير محرم له محرم بما ينال ذلك أن الدار اذا كانت مباحة فلا يبين أن تحرم بأن يكون فيها مسلم يجرم دمه وانما كرهت ذلك احتياطا ولأن مباحنا لو لم يكن فيها مسلم لم نجاوزها فلا نقاتلها وأن قاتلناها قاتلناها بغير ما يعم من التحريق والتفريق ولكن لو اتعم المسلمون أو بعضهم (١) فكان الذي يرون أنه ينكأ من التعميم يفرقوه أو يحرقوه كان ذلك رأيت لهم أن يفعلوا ذلك ولم كرهه لهم بأنهم مأحورون أجرين أحدهما الدفع عن أنفسهم والآخرة نكاه عدوهم قال ولو حاصروهم غير ملتحمين فذروا باطفال المشركين فقد قيل لا يتوقون ويضرب المتترس منهم ولا بعد الطفل وقد قيل يكف عن المتترس به ولو ترسوا عسلم رأيت أن يكف عن ترسوا به إلا أن يكون المسلمون ملتحمين فلا يكف عن المتترس ويضرب المشرك ويتوق المسلم جهده فان أصاب في شيء من هذه الخصال مسلما اعتق رقبة واذا حاصروا المشركين فقطروا عليهم بخيل أحرزناها أو بناها عنهم فرجعت علينا واستلمنا وهي في أيدينا وخفنا الدرك وهي في أيدينا ولا حاجة لنا بركوبها انما يريد غنيمتها أو بناها حاجة الى ركوبها أو كانت معها ماشية ما كانت أو نحل أو دور روح من أهو والههم مما يحل للمسلمين اتخاذهما كله فلا يجوز عقر شيء منها ولا قتله بشئ من الوحوش إلا أن نذبحه كما قال أبو بكر لا تقروا شاة ولا بعيرا إلا ما كله ولا تفرقن نخل ولا تحرقنه فان قال قائل فقد قال أبو بكر لا نقطعن شجرة امثر اقطعت قبل فانا قطعناه بالسنة واتباع ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أولي وبالمسلمين ولم أجعل لأبي بكر في ذوات الارواح مخالفا من كتاب ولا سنة ولا مثله من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما حفظت فلم يكن فيه الاتباع أبي بكر كانت في اتباعه حجة مع أن السنة تدل على مثل ما قال أبو بكر في ذوات الارواح من أموالهم فان قال قائل ما السنة قلنا أخبرنا شافعيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن مهيبي مولى بني عامر عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل

(١) عبارة المختصر ولكن لو اتعموا فكان ينكأ من التعميم أن يفعلوا ذلك رأيت لهم الخ تأمل

(باب ما يكون بعد التعان الزوج من الفرقة ونفي الولد وحده المرأة) من كتابين قديم وجديد

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا اكمل الزوج الشهادة والالتعان فقد زال فراش امرأته ولا تحل له أبدا بحال وان أكذب نفسه التعت أول تلتن وانما قلت هذا لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا سبيل لك عليها ولم يقل حتى تكذب نفسك وقال في المطلقة ثلاثا حتى تنكح زوجا غيره ولما قال عليه الصلاة والسلام الولد للفراش وكانت فراشا لم يحزن أن

عصو رافوا فوقها بغير حقها سأل الله عز وجل عن قتله قيل يا رسول الله وما حقها قال أن يذبحها فبأياكلها ولا يقطع رأسها وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المصورة ووجدت الله عز وجل أباح قتل ذوات الارواح من الماء كقول واحد من معنيين أحدهما أن تذكي فتؤكل إذا قدر عليها والآخر أن تذكي بالرمي إذا لم يقدر عليها ولم أجدهم أباح قتلها الغير منفعة وقتلها الغير هذا الوجه عندى محظور فان قال قائل ففي ذلك نكايتهم وتوهين وغبط قلنا وقد به اطون بما يحل فنفعه وبما لا يحل فنتركه فان قال ومثل ما يغاطون به فنتركه قلنا قتل نسائهم وأولادهم فهم لو أدركونا وهم في أيدينا لم نقتلهم وكذلك لو كان إلى جنبنا رهبان يغيظهم قتلهم لم نقتلهم ولكن ان قاتلوا فرسانا لم نر بأسا إذا كنا نجد السبيل إلى قتلهم بآجالهم أن نعقرهم كما نرهم بالمجانق وان أصاب ذلك غيرهم وبعد عقر حنظلة بن الرأب بأبي سفيان بن حرب يوم أحد فانكسبت فرسه فسقط عنها فجلس على صدره ليذبحه فرأى ابن شعوب فرجع إليه بعدد وكانه سبع فقتله واستغنى بأسفيان من تحته فقال أبو سفيان بعد ذلك شعرا

فلو شئت نجحتي، كيت وجيلة * ولم أجعل النعمة لابن شعوب
وما زال مهري من جزال كلب منهم * لدن غسدة حتى دنت لغروب
أقاتلهم طرا وأدعو لغالب * وأدفعهم غنى بركن صليب

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل ما الفرق بين العقر بهم وعقر بها ثمهم قيل العقر بهم يجمع أمر من أحدهم ادفع عن العاقر المسلم ولان الفرس أمانة عليه يقبل بقوة ويحمل عليه فيقتله وآخر يصل به إلى قتل المشرك والدواب توجب أو يخاف طلب العدو لها إذا قتلت ليست في واحد من هذين المعنيين لأن قتلها منع العدو والطلب ولأن يصل المسلم من قتل المشرك إلى ما لم يكن يصل إليه قبل قتلها وإذا أسر المسلمون المشركين أرادوا قتلهم قتلوههم بضرب الأعناق ولم يجاوزوا ذلك إلى أن يثملوا بقطع يد ولا رجل ولا عضو ولا مفصل ولا بقر بطن ولا تخريق ولا نريق ولا شيء يعدو ما وصفت لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المثلة وقتل من قتل كواصفت فان قال قائل قد قطع أيدي الذين استاقوا لقاحه وأرجلهم وسمل أعينهم فان أنس بن مالك ورجلار وهاذا عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم وبأبيه أو أحدهما أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخطب بعد ذلك خطبة إلا أمر بالصدقة ونهى عن المثلة * أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح أن هبار بن الأسود كان قد أساب زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم بشي فبعت النبي صلى الله عليه وسلم سرية فقال ان طفرتم بهار بن الأسود فاجعلوه بين خزمتين من حطب ثم أحرقوه ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبحان الله ما ينبغي لأحد أن يعذب به ذاب الله عز وجل ان طفرتم به فاقطعوا أيديه ورجليه (قال الشافعي) رحمه الله وكان علي بن حسين يسكر حديث أنس في أصحاب القاح * أخبرنا ابن أبي عمير عن جعفر عن أبيه عن علي بن حسين قال لا والله ما سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم عينا ولا زاد أهل القاح على قطع أيديهم وأرجلهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في الأسارى من المسلمين في بلاد الحرب يقتل بعضهم بعضا ويحرق بعضهم بعضا ويغصب بعضهم بعضا ويصيرون إلى بلاد المسلمين ان الحادود تقام عليهم اذا صاروا إلى بلاد المسلمين ولا تمنع الدار حكم الله عز وجل ويذون كل ركاة وجبت عليهم لا تضع الدار عنهم شيئا من الفرائض ولكنهم لو كانوا من المشركين فأسلوا ولم يعرفوا الأحكام فنال بعضهم من بعض شيئا بجراح أو قتل درأنا عنهم الحد بالجهالة والزمناهم الدية في أموالهم وأخذنا منهم في أموالهم كل ما أصاب بعضهم لبعض وكذلك لو زنى رجل منهم بامرأة وهو لا يعلم أن الزنا محرّم درأنا عنه الحد بأن الحجة لم تقم وطرح عنه حقوق الله وبلمه حقوق آدميين ولو كانت المرأة مسلمة أسرت أو استؤمنت ممن قد قامت عليهم الحجة فأمكنته من نفسها حدث ولم يكن بها مهر ولم يكن عليه حد ولو أنه تزوجه بكراح المشركين

ينفي الولد عن الفرائض الا
بأن يزول الفرائض وكان
معقولا في حكم رسول
الله صلى الله عليه وسلم
إذا خلق الولد بأبيه أنه
نفاذ عن أبيه وان نفقه
عنه يمينه بالتعانة
لا يمين المرأة على
تكذيبه بنفيه ومعقول
في إجماع المسلمين أن
الزوج إذا كذب نفسه
لحقه الولد وجلد الحد
إذا لمعنى للراءة في نفقه
وان المعنى للزوج فيما
وصفت من نفقه وكيف
يكون لهامعنى في عين
الزوج ونفي الولد والخاصة
والدليل على ذلك
مالا يختلف فيه أهل
العلم من أن الأم لو قالت
ليس هو مني لم أعما
استعتره لم يكن قولها

فحسنا النكاح وألحقناه الولد ودرا ناعته الحد وحملها المهر ولو سرق بعضهم من بعض شيأ درأ ناعته
القطع وأزمناء العرامة ورأى ناعته على بعض ردد ما الربا بينهم لان هذا من حقوق الآدميين وقال في
القوم من المسلمين ينجسون الجاني على المشركين فيرجع عليهم حجر المنجنيق فيقتل بعضهم فهذا قتل خطا
فدية المقتولين على عواقل القاتلين قدر حصص المقتولين كانه جرح جيل المنجنيق عشرة فرجع الحجر على خمسة
منهم فقتلهم فانصاف دياتهم على عواقل القاتلين لانهم قتلوا بفعلهم وفعل غيرهم ولا يؤدون حصصهم من فعلهم
فهم قتلوا أنفسهم مع غيرهم ولو رجع حجر المنجنيق على رجل لم يجره كان قريبا من المنجنيق أو بعيدا عنا
لأهل المنجنيق بغير الجرح أو غير معين لهم كانت دية على عواقل الجازين كلهم ولو كان فيهم رجل يسأل لهم
من الجبال التي يجر ونهابشي ولا يجر معهم في أسا كه لهم لم يلزمه ولا عاقلة شيء من قبل أنالمد الا بفعل
القتل فأما بفعل الصلاح فلا ولو رجع عليهم الحجر فقتلهم كلهم أو سقط المنجنيق عليهم من جرحهم فقتل كلهم
وهم عشرة ودوا كلهم ورفع عن عواقل من يديهم عشر دية كل واحد منهم لانه قتل بفعل نفسه وفعل
تسعة معه فيرفع عنه حصصه فعل نفسه ويؤخذ له حصصه فعل غيره ثم هكذا كل واحد ولو رمى رجل بعزاة
أو بغيرها وأضرب بسيف فرجعت الرمية عليه كأنها أصابت جدارا ثم رجعت اليه أو ضرب بسيف شيأ
فرجع عليه السيف فلا دية لانه جنى على نفسه ولا يضمن لنفسه شيأ ولو رمى في بلاد الحسب فأصاب
مسلماً مستأمناً أو أسيراً أو كافراً أسلم فلم يقصد قتله بالرمية ولم يرد فعله تحريراً رقة ولاديه وان رأى وعرف
مكانه ورمى وهو مضطرا إلى الرمي فقتله فعليه دية وكفارة وان كان عمده وهو يعرفه مسلماً فعليه القصاص
اذا رماه بغير ضرورة ولا خطأ وعمد قتله فان تترس به مشرك وهو يعلم مسلماً وقد اتهم فرأى أنه لا ينجيه
الاضر به المسلم فضر به يردقتل المشرك فان أصابه درأ ناعته القصاص وجعلنا عليه الدية وهذا كله
اذا كان في بلاد المشركين أو صنفهم فأما اذا انفرج عن المشركين فكان بين صف المسلمين والمشركين فذلك
موضع يجوز أن يكون فيه المسلم والمشرک فان قتل رجل رجل وقال ظننته مشركا فوجده مسلماً فهذا من
الخطا وفيه العقل فان اتهمه أو لبأوه أو عطف لهم ما علمه مسلماً فقتله فان قال قائل كيف أبطلت دية مسلم
أصيب ببلاد المشركين برى أو غارة لا يمد فيها يقتل قيل قال الله عز وجل وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً
الخطا إلى قوله متتابعين فذكر الله عز وجل في المؤمن يقتل خطأ والذي يقتل خطأ الدية في كل واحد منهما
وغير رقة فدل ذلك على أن هذين مقتولان في بلاد الاسلام المنوعة لا ببلاد الحرب المباحة وذکر من حكمهما
حكم المؤمن من عدونا لن يقتل فجعل فيه تحريراً رقة فلم تحتل الآية والله تعالى أعلم الآن يكون قوله فان
كان من قوم عدو لكم يعني في قوم عدوكم وذلك أنها زالت وكل مسلم فهو من قوم عدو للمسلمين لان مسلمي
العرب هم من قوم عدو للمسلمين وكذلك مسلمو الهيم ولو كانت على أن لا يكون دية في مسلم خرج إلى بلاد
الاسلام من جماعة المشركين هم عدو لأهل الاسلام للزم من قال هذا القول أن يزعم أن من أسلم من قوم
ومشركين نخرج إلى دار الاسلام فقتل كانت فيه تحريراً رقة ولم تكن فيه دية وهذا خلاف حكم المسلمين وأما
معنى الآية ان شاء الله تعالى على ما قلنا وقد سمعت بعض من أروى من أهل العلم يقول ذلك فالفرق بين القتلين
أن يقتل المسلم في دار الاسلام غير معد بالقتل فيكون فيه دية وتحريراً رقة أو يقتل مسلم ببلاد الحرب التي
لا اسلام فيها ظاهر غير معد بالقتل في ذلك تحريراً رقة ولاديه

شيأ اذا عرف أنها ولده
على فراشه الا بلعان لان
ذلك حق الولد دون الام
وكذلك لو قال هو ابني
وقالت بل زيت فهو
من زنا كان ابنه الا
تري أن حكم الولد في
النفي والاثبات اليه دون
أبيه فكذلك نفيه
بالتعانه دون أمه وقال
بعض الناس اذا التعن
ثم قالت صدق اني زيت
فالولد لاحق ولا حد
عليها ولا لعان وكذلك
ان كانت محدودة
فدخل عليه أن لو كان
فاسقة فذقي عفيفة
مسلة والتعنا في الولد
وهي عند المسلمين
أصدق منه وان كانت
فاسقة فصدقه لم ينف
الولد فجعل ولد العفيفة

مسألة مال الحرب (قال الشافعي) واذا دخل الذي أو المسلم دار الحرب مستأمناً فخرج
بمال من مالهم يشتري لهم شيأ فاماع المسلم فلا تعرض له وردا له أهله من أهل الحرب لان أقل ما فقهه أن يكون
خروج المسلم به أمانا لا كافرية وأما مع الذي « قال الربيع » ففيه اقوالان أحدهما أن ناعته لانه
لا تكون كبنوته معه أما لانه لا يعمد روى المسلمون تنكحاً فادماؤهم وينسب بدمهم أديانهم فلا يكون

لأبيه وأزمتها عاره
 وولد الفاسقة أبا
 ينفي عنه قال وأيهما مات
 قبل بكل الزوج اللعان
 ورث صاحبه والولد غير
 منفي حتى يكمل ذلك
 كله فلان امتنع أن يكمل
 اللعان حدلها وان
 طلب الحد الذي
 قذفها به لم يحسد لانه
 قذف واحد حد فيه
 مرة والولد للفراس فلا
 ينفي الاعلى مانني به
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وذلك أن
 الجحاني قذف امرأته
 ونفي جملها ما استبانه
 فنفاه عنه باللعان ولو
 أكل اللعان وامتنعت
 من اللعان وهي مريضة
 أو فرد أو حر وكانت
 تمارح وإن كانت

• أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال إذا أسر المسلم فكان في بلاد الحرب أسيراً مؤثماً أو محبوساً أو محلي في موضع يرى أنه لا يقدر على البراح منه أو موضع غيره ولم يؤمنوه ولم يأخذوا عليه أنهم آمنوا منه فله أخذ ما قدر عليه من ولدهم ونسبهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن آمنوه أو بعضهم وأدخلوه في بلادهم وعرف عندهم في أمانهم بإياه وهم قادرون عليه فإنه يلزمه لهم أن يكونوا منه آمنين وإن لم يقل ذلك إلا أن يقولوا قد آمننا ولا أمان لنا عليه إلا أن لا نطلب منك أماناً فإذا قالوا هذا هكذا كان القول فيه كالقول في المسئلة الأولى يحل له اغتيالهم والذهاب بأموالهم وفسادها والذهاب بنفسه فإن آمنوه وخلوه وشرطوا عليه أن لا يرجع بلادهم أو بلادهم وأخذوا عليه أماناً ولم يأخذوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال بعض أهل العلم يهرب وقال بعضهم ليس له أن يهرب قال وإذا أسر العدو والرجل من المسلمين فخلوا واسبيله وأمنوه وولوه من ضياعهم أو لم يولوه فأمنهم بإياه أمان لهم منه فليس له أن يقتلهم ولا يجتهد بهم وأما الهرب بنفسه فله الهرب فإن أدرك ليؤخذ فله أن يدفع عن نفسه وأن يقتل الذي أدركه لأن طلبه غير الأمان فيقتله إن شاء وأخذ ما له ما يرجع عن طلبه فإذا أسر المشركون المسلم فخلوه على فداء يدفعه إلى وقت وأخذوا عليه أن لا يدفع الفداء أن يعود في أسارهم فلا ينبغي له أن يعود في أسارهم ولا ينبغي للإمام أن يدع أن أراد العودة فإن كانوا ممنوعين من تخلصه إلا على مال يعطيه موه فلا يعطيه موه شيئاً لأنه مال أكرهه على أخذه منه بغير حق وإن كان أعطاه موه على شيء يأخذونه من أجله إلا إذا وه بكل حال وهكذا الوصل لهم مبتدئاً على شيء أنبغي له أن يؤديه إليهم إما أطرح عليهم ما استكروا عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في أسير في أيدي العدو وأرسلوا معه رسالة يعطيه فداء أو أرسلوه بعده أن يعطيه فداء سماء لهم وشرطوا عليه أن لا يدفعه إلى رسولهم أو يرسل به إليهم أن يعود في أسارهم (قال الشافعي) يروى عن أبي هريرة والثوري وأبراهيم التيمي أنهم قالوا لا يعود في أسارهم ويؤتي لهم بالمال وقال بعضهم إن أراد العودة منع السلطان العودة وقال ابن هرمز يحبس لهم بالمال وقال بعضهم في لهم ولا يجسونه ولا يكون كد يوثق الناس وروى عن الأوزاعي والزهري يعود في أسارهم إن لم يعطهم المال وروى ذلك عن ربيعة وعن ابن هرمز خلاف ما روى عنه في المسئلة الأولى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن ذهب بمذهب الأوزاعي ومن قال قوله فأتى محتج فيما أراه بما روى عن بعضهم أنه يروى أن النبي صلى الله عليه وسلم صالح أهل الحديبية أن يرد من جاءه بعد الصلح مسلماً جاءه أبو جندل فرده إلى أبيه وأبو بصير فرده فقتل أبو بصير المرد ومعه ثم جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال قد وفيت لهم ونجاني الله منهم فلم يرد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يعبد ذلك عليه وتركه فكان بطريق الشام يقطع على كل مال فريش حتى سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يضمه إليه لما نالوه من أذاه

(١) كذا في النسخ ولعله فلا يكون الحصول مع الذي أمانا الخ تأمل

(قال الشافعي) رحمه الله وهذا حديث قد رواه أهل المغازي كما وصفت ولا يحضري ذكر أساده فأعرف ثبوته من غيره قال وإذا كان المسلمون أسارى أو مستأمنين أو رسلًا في دار الحرب فقتل بعضهم بعضًا أو قذف بعضهم بعضًا أو زنوا بغير حربة فعليهم في هذا كله الحكم كما يكون عليهم لو فعلوه في بلاد الإسلام وأنما يسقط عنهم لو زنى أحدهم بحربة إذا ادعى الشبهة ولا تسقط دار الحرب عنهم فرضا كما لا تسقط عنهم صوما ولا صلاة ولا زكاة والحدود وفرض عليهم وإذا أصاب الرجل حدا وهو محاصر للعدو وأقيم عليه الحد ولا يمنعنا الخوف عليه من الحقوق بالمشركون أن نقيم عليه حد الله تعالى ولو فعلنا توقيًا أن يغضب ما أقتنا عليه الحد أبدًا لأنه يمكنه من أي موضع أن يلحق بدار الحرب فيعطل عنه حكم الله جل ثناؤه ثم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم الحد بالدينه والشرك قريب منها وفيها شرك كثير موادعون وضرب الشارب بجنين والشرك قريب منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل الرجل بلاد الحرب فوجد في أيديهم أسيرًا أو أسارى رجالًا ونساء من المسلمين فاشتريهم وأخرجهم من بلاد الحرب فأراد أن يرجع عليهم بما أعطى فيهم لم يكن ذلك له وكان متطوعًا بالشراء وزائدًا أن يشتري ما ليس يباع من الأحرار فإن كان بأمرهم اشتريهم رجوع عليهم بما أعطى فيهم من قبل أنه أعطى بأمرهم وإذا أسرت المرأة فنكحها بعض أهل الحرب أو وطنها بلاكاح ثم طهر عليها المسلمون لم تسترق هي ولا أولادها لأن أولادها مسلمون بالإسلام فإن كان لها زوج في دار الإسلام لم يلحق به هذا الولد ولحقوا بالنكاح المشرک وان كان نكاحه فاسدًا لأنه نكاح شبهة وإذا أسر المسلم فكان في دار الحرب فلا تسكح أمره أنه لا يبعدين وفاته عرف مكانه أو خفي مكانه وكذلك لا يقسم ميراثه وما صنع الأسير من المسلمين في دار الحرب أو في دار الإسلام أو المسجون وهو صحيح في ماله غير مكره عليه فهو جائز من بيع وهبة وصدقة وغير ذلك

(المستأمن في دار الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا دخل قوم من المسلمين بلاد الحرب بأمان فالعدو منهم آمنون إلى أن يفارقهم أو يلقوا بمدة أمانهم وليس لهم ظلمهم ولا خيانتهم وإن أسر العدو أطفال المسلمين ونساءهم لم تكن أحب لهم للعدو بالعدو ولكن أحب لهم لو سألوهم أن يردوا إليهم الأمان وينبذوا إليهم فإذا فعلوا قاتلوهم عن أطفال المسلمين ونسائهم

(ما يجوز للاسير في ماله إذا أراد الوصية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يجوز للاسير في بلاد العدو وما صنع في ماله في بلاد الإسلام وإن قدم ليقتل ما يناله منه ضرب يكون مرضًا وكذلك الرجل بين الصفيين (قال الشافعي) أخبرنا بعض أهل المدينة عن محمد بن عبد الله عن الزهري أن مسروقًا قدم بين يدي عبد الله بن زمعة يوم الحرية ليضرب عنقه فطلق امرأته ولم يدخل بها فأسألو أهل العلم فقالوا لها نصف الصداق ولا ميراث لها (قال الشافعي) أخبرنا بعض أهل العلم عن هشام بن عروة عن أبيه أن عامة صدقات الزبير صدق بها وفعل أمورًا وهو واقف على ظهر فرسه يوم الجبل وروى عن عمر بن عبد العزيز عطية الجبلي جائزة حتى تجلس بين القوابل وبهذا كله نقول (قال الشافعي) وعطية راكب البحر جائزة ما يصل إلى الفرق أو شبه الفرق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال القاسم بن محمد وابن المسيب عطية الحامل جائزة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما وصفت من قول من سميت وغيرهم من أهل المدينة وقد روى عن ابن أبي ذبيان قال عطية الحامل من الثلث وعطية الأسير من الثلث وروى ذلك عن الزهري (قال الشافعي) وليس يجوز إلا واحد من هذين القولين والله تعالى أعلم ثم قال قائل في الجبلي عطيتها جائزة حتى تتم ستة أشهر وتأول قول الله عز وجل جلا خفيًا فارت به

تكرار لم يتحدث حتى تسمع
وينقض الحر والبرد
ثم تحد لقول الله تعالى
ويدرأ عنها العذاب
الآية والعذاب الحد فلا
يدرأ عنها إلا بالعان
وزعم بعض الناس لا
يلاعن بحمل لعله ريج
فقبل له رأيت لو أحاط
العلم بأن ليس جل أما
تلاعن بالقذف قال
بلي قبل فلم لا يلاعن
مكانه وزعم لجامعها
وهو يعلم بحملها فلما
وضعت تركها تسعًا
وثلاثين ليلة وهي في
الدم معه في منزله ثم نقي
الولد معه كان ذلك له
فيترك ما حكم به صلى
الله عليه وسلم للعجلائي
وامرأته وهي حامل
من اللعان ونفي الولد عنه

فلما أنقلت وليس في قول الله عز وجل فلما أنقلت دلالة على مرض ولو كانت في مدلالة على مرض بغير الحكم (١) قد يكون مرضا غير ثقل وثقلا وسحكة في أن لا يجوز في ماله الا الثلث سواء ولو كان ذلك فيه كلن الانتقال يحتمل أن يكون حضور الولاد حين تجلس بين القوابل لان ذلك الوقت الذي يختص به قضاء الله عز وجل وبسبب أنه أن يؤتم ما صالحا فان قال قد يدعو الله قبل قبل نم مع أول الحمل ووسطه وآخره وقوله والحبل في أول حملها أشبه بالمرض منها بعد ستة أشهر لتغير والكسل والنوم والضعف وهي في شهرها أخف منها في شهر البسء من حملها وما في هذا الا أن الحمل سرور ليس بمرض حتى يحضر الحال الخوفة للولاد أو يكون تغيرها بالحبل مرضا كله من أوله الى آخره فيكون ما قال ابن أبي ذئب فاما غير هذا لا يجوز والله تعالى أعلم لأحد أن يتوهمه

«المسلم يدل المشركين على عورة المسلمين»

قبل للشافعي أرايت المسلم يكتب الى المشركين من أهل الحرب بان المسلمين يريدون غزوهم أو بالعورة من عوراتهم هل يحل ذلك دمه ويكون في ذلك دلالة على محالة المشركين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا يحل دم من ثبت له حرمة الاسلام الا أن يقتل أو يرزى بعد احصان أو يكفر كفرا يتابعه ايمان ثم ثبت على الكفر وليس الدلالة على عورة مسلم ولا تأييد كافر بأن يحذر ان المسلمين يريدون منه غرة ليحذرها أو يتقدم في نكاح المسلمين بكفر بين فقلت للشافعي أقلت هذا خبر أم قيسا قال قلته بما ليس مسلما علمه عندي أن يخالفه بالسنة المنصوصة بعد الاستدلال بالكتاب فقيل للشافعي فاذا ذكر السنة فيه قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد عن عبيد الله بن أبي رافع قال سمعت عليا يقول بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا والمقداد والزبير فقال انطلقوا حتى تأتوا روضة غاخ فان بها طعنة فتمسكها كتاب فخرنا تعادي بنا خيلنا فاذا نحن بالطعنة فقلنا لها اخرجي الكتاب فقالت ما معي كتاب فقلنا اخرجي الكتاب أو لتلقين الشيا فخرجته من عقاصها فأتينا به رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا فيه من حاطب ابن أبي بلتعة الى ناس من المشركين ممن بعكة يخبر به بعض أمر النبي صلى الله عليه وسلم قال ما هذا يا حاطب قال لا تبجل على يا رسول الله اني كنت أمر أخلصا في قريش ولم أكن من أنفسها وكان من مدلت من المهاجرين لهم قرابات يحمون بها قراباتهم ولم يكن لي بعكة قرابة فأجبت اذا فاني ذلك أن اتخذ عندهم بدا والله ما فعلته شكا في ديني ولا رضا بالكفر بعد الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قد صدق فقال عمر يا رسول الله عنى أضرب عنق هذا المنافق فقال النبي صلى الله عليه وسلم انه قد شهد بدر او ما يدريك لعل الله عز وجل قد اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم قال ففازت بأهل الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أو لياه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في هذا الحديث مع ما وصفنا لك طرح الحكم باستعمال الظنون لانه لما كان الكتاب يحتمل أن يكون ما قال حاطب كما قال من أنه لم يفعله شاكا في الاسلام وأنه فعله لينع أهله ويحتمل أن يكون زلة لا رغبة عن الاسلام واحتمل المعنى الأقبح كان القول قوله فيما احتمل فعله وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه بان لم يقتله ولم يستعمل عليه الأغلب ولا أحد أتى في مثل هذا أعظم في الظاهر من هذا الان أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم مسابن في عظمتهم لجميع الآدميين بعده فاذا كان من خابر المشركين بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم بر بدعرتهم فصدقه ما حاطب عليه الأغلب مما يقع في النفوس فيكون لذلك مقبولا كان من بعده في أقل من حاله وأولى أن يقبل منه مثل ما قبل منه قبل للشافعي أفرأيت ان قال قائل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قد صدق انما تركه لمعرفته

(١) هذا جواب لو وهو محل الرد أي فالمرض بغير الحكم من الكل الى الثلث لا الى العدم بالمرة تأمل

كما قلنا ولو لم يكن ما قلنا سنة كان يحسب السكات في معرفة الشيء في معنى الاقرار فزعم في الشفعة اذا علم فسكت فهو اقرار بالتسليم وفي العبد يشتريه اذا استخدمه رضي بالعيب ولم يتكلم في شيء شاء جعله رضا ثم جاء الى الاشعبه بارضا والاقرار فلم يجعله رضا وجعل صمته عن انكاره أربعين ليلة كالاقرار وأما في تسع وثلاثين فما الفرق بين الصمتين وزعم بأنه استدل بأن الله تعالى لما أوجب على الزوج الشهادة ليخرج بها من الحسد فاذا لم يخرج من معنى العذف

بصدقه لا بان فعله كان يحتمل الصدق وغيره فيقال له قد علم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن المنافقين كاذبون وحقق دماءهم بالظاهر فلو كان حكم النبي صلى الله عليه وسلم في حاطب بالعلم بصدقه كان حكمه على المنافقين القتل بالعلم بكذبهم ولكنه انما حكم في كل بالظاهر وتولى الله عز وجل منهم السرائر ولئلا يكون لحاكم بعده أن يدع حكمه مثل ما وصفت من علل أهل الجاهلية وكل ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو عام حتى يأتي عنه دلالة على أنه أراد به خاصا وعن جماعة المسلمين الذين لا يمكن فهمهم أن يجهلوا له سنة أو يكون ذلك موجودا في كتاب الله عز وجل قلت للشافعي أفأمر الامام اذا وجد مثل هذا بعقوبة من فعله أم تركه كما ترك النبي صلى الله عليه وسلم فقال الشافعي ان العقوبات غير الحدود فأما الحدود فلا تعطل بحال وأما العقوبات فلا امام تركها على الاجتهاد وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يتجافوا لذوى الهيئات وقد قبل في الحديث ما يمكن حد فاذا كان هذا من الرجل ذى الهيئة بجهالة كما كان هذا من حاطب بجهالة وكان غير منهم أحببت أن يتجافوا له واذا كان من غير ذى الهيئة كان للامام والله تعالى أعلم تعزيره وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم في أول الاسلام يرد الماعترف بالزنا (١) فترك ذلك من أمر النبي صلى الله عليه وسلم لجهالة يعنى الماعترف بما عليه وقد ترك النبي صلى الله عليه وسلم عقوبة من غل في سبيل الله فقلت للشافعي أرايت الذى يكتب بعورة المسلمين أو يخبر عنهم بانهم أرادوا بالعدو شيئا ليحذروهم من المستأمن والمواضع أو يعضى الى البلاد العدو ويخبر عنهم قال يعزروه ولا يعجبون عقوبة وليس هذا بقصر للعهد سبهم وأموالهم ودماءهم واذا صار منهم واحد الى بلاد العدو وقالوا لم نر هذا نقض للعهد فليس ينقض للعهد ويعزروه ويحبس قلت للشافعي أرايت الرهبان اذا دلوا على عورة المسلمين قال يعاقبون ويترلون من الصوامع ويكون من عقوبتهم اخراجهم من أرض الاسلام فيخبرون بين أن يعطوا الجزية ويقيموا بدار الاسلام أو يتركوا يرجعون فان عادوا أو دعمهم السجن وعاقبهم مع السجن قلت للشافعي أرايت ان أعانهم بالسلاح والكرع أو المال أهو كدلاتهم على عورة المسلمين قال ان كنت تريد أن هذا لا يحل دماءهم فقم وبعض هذا أعظم من بعض ويعاقبون بما وصفت أو أكثر ولا يبلغ بهم قتل ولا حذ ولا سبي فقلت للشافعي فما الذى يحل دماءهم قال ان قاتل أحدا من غير أهل الاسلام راهب أو ذى أو مستأمن مع أهل الحرب يحل قتله وسباؤه وسبى ذريته وأخذ ماله فأما ما دون القتال فيعاقبون بما وصفت ولا يقتلون ولا تغم أموالهم ولا يسبون

(القول)

قلت للشافعي أرايت المسلم الحر أو العبد الغازى أو الذى والمستأمن يفعلون من الغنائم شيئا قبل أن تقسم فقال لا يقطع ويغرم كل واحد من هؤلاء قيمة ما سرق ان هلك الذى أخذه قبل أن يؤديه وان كان القوم جهلة علموا ولم يعاقبوا فان عادوا عوقبوا فقلت للشافعي أفيخرج من دابته ويحرق سرجه أو يحرق متاعه فقال لا يعاقب رجل في ماله وانما يعاقب في بدنه وانما جعل الله الحد وعلى الأبدان وكذلك العقوبات فأما على الأموال فلا عقوبة عليها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقليل القول وكثيره محرم قلت فما الحجة قال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار وابن عجلان كلاهما عن عمرو بن شعيب (٢) وأخبرنا الثقفى عن جند عن أنس قال حاصرنا تستر فقتل الهرمزان على حكم عمر فقدمت به على عمر فلما اتينا إليه قال له عمر تكلم قال كلامى أو كلام ميت قال تكلم لا بأس قال انواياكم معاشر العرب ما خلى الله بيننا وبينكم كذا تعبدكم ونبتاكم ونعصبكم فلما كان الله عز وجل معكم لم يكن لنا بكم يدان فقال عمر

(١) لعله فترى ذلك من النبي الخ تأمل (٢) ترك من الحديث فلم يذكره وتأمل ما بعده أيضا فإنه غير ظاهريما نحن فيه فتنبه كنهه معصمه

لزمه الحد قبله وكذلك كل من أحلفته ليخرج من شئ وكذلك قلت ان نكل عن البين في مال أو غصب أو جرح عمد حكمت عليه بذلك كله قال نعم قلت فلم لا تقول في السر أمانك تحلفها تخرج من الحد وقد ذكر الله تعالى أنها تدرأ بذلك عن نفسها العذاب فاذا لم تخرج من ذلك فلم لم توجب عليها الحد كما قلت في الزوج وفيمن نكل عن البين ونيس في التنزيل أن الزوج يذرا بالشهادة حد أو في التنزيل أن المرأة أن تدرأ بالشهادة العذاب وهو الحد عندنا وعندنا وهو المعقول والقياس

ما تقول فقلت يا أمير المؤمنين تركت بعدى عدوا كثيرا وشوكة شديدة فإن تقتله يباس القوم من الحياة ويكون أشد لشوكتهم فقال عمر استحي قاتل البراء بن مالك ومجزة ابن نور فلما خشي أن يقتله قتل ليس إلى قتله سبيل قد قتلته تكلم لا بأس فقال عمر ارتشيت وأصبت منه فقلت والله ما ارتشيت ولا أصبت منه قال لئن نيتي على ما شهدت به بغيرك أولأبدأ بعقوبتك قال فخرجت فلقيت الزبير بن العوام فشهد معي وأمسك عمر وأسلم وفرض له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقبول من قبل من الهرمزان أن ينزل على حكم عمر يوافق سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل من بني قريظة حين حصرهم وجهدهم الحرب أن ينزلوا على حكم سعد بن معاذ (قال الشافعي) ولا بأس أن يقبل الإمام من أهل الحصن (١) عقله ونظره للاسلام وذلك أن السنة دلت على أن قبول الإمام انما كان لمن وصف من أهل القناعة والثقة فلا يجوز للإمام عندى أن يقبل خلافتهم من غير أهل القناعة والثقة والعقل فيكون قبل خلاف ما قبلوا به ولو فعل كان قد ترك النظر ولم يكن له عذر فإن قال قائل وكيف يجوز أن ينزل على حكم من لعنه لا يدري ما يصنع قيل لما كان الله عز وجل أذن بالمن والغداة في الأسارى من المشركين ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك لما بعد الحكم أبدا أن ينزل أو يغادى أو يقتل أو يسترق فأى ذلك فعل فقد جاءه كتاب الله تبارك وتعالى ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وقد وصفنا أن للإمام في الأسارى الخيار في غير هذا الكتاب وأحب أن يكون على النظر للاسلام وأهله فيقتل إن كان ذلك أو هن للعدو وأطفالا للرب ويدع ان كان ذلك أشد لنشر الحرب وأطلب للعدو على نحو ما أشار به أنس على عمر ومتى سبق من الإمام قول فيه أمان ثم ندع عليه لم يكن له نقض الأمان بعد ما سبق منه وكذلك كل قول يشبهه الأمان مثل قول عمر تكلم لا بأس (قال الشافعي) ولا تؤد على قاتل أحد بعينه لأن الهرمزان قاتل البراء بن مالك ومجزة ابن نور فلم ير عليه عمر قودا وقول عمر في هذا موافق سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جاءه قاتل حجة مسلم فلم يقتله به قودا وجاءه بشر كثير كلهم قاتل مهوروف بعينه فلم ير عليه قودا وقول عمر لئن نيتي على ذلك أولأبدأ بعقوبتك يحتمل أن لم يذكركما قال الهرمزان (٢) من أن لا تقبل إلا بشاهدين ويحتمل ان احتياطا كما احتاط في الأخبار ويحتمل أن يكون في يده بفعله الشاهد غيره لأنه دافع عن هو يديه وأشبه ذلك عندنا أن يكون احتياطا والله تعالى أعلم (قال الشافعي) أخبرنا النخعي عن جند عن موسى بن أنس عن أنس بن مالك أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه سأله إذا حاصرتم المدينة كيف تصنعون قال نبعث الرجل إلى المدينة ونصنع له هنة من جلود قال أرايت ان رعى بحجر قال إذا يقتل قال فلا تفعلوا فوالذي نفسي بيده ما يسرني أن تهتم حوامد بدينة فيها أمة آلاف مقاتل بتضييع رجل مسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ما قال عمر بن الخطاب من هذا احتياط وحسن نظر للمسلمين وإنى استعجب للإمام ولجميع العمال والناس كلهم أن لا يكونوا معترضين لمثل هذا ولا لغيره مما الأغلب عليه منه التلف وليس هذا بحجر على من تعرضه والمبارزة ليست هكذا إلا أن البارزة إنما يبرز لواحد فلا يبين انه مخاطر انما المخاطر المتقدم على جماعة أهل الحصن فيرمى أو على الجماعة وحده الأغلب أن لا يدان له بهم فإن قال قائل ما دل على أن لا بأس بالتقدم على الجماعة قيل بلغنا أن رجلا قال يا رسول الله ألا يم يسهل الله من عبده قال نعم يسه يده في العدو حاسرا فألقى درعا كانت عليه وجل حاسرا حتى قتل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والاختيار أن يتحرز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد أن النبي صلى الله عليه وسلم ظهر يوم أحد بين درعين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى

(١) فيه سقط وأعله أن يقبل الإمام من أهل الحصن النزول على حكم من عقله ونظره الخ تأمل

(٢) كذا في النسخ وتأمل فإن تحريفه أجابهم معناه اه كتبه معجمه

وقلته لوقات لالم
حبستى وأنت لا تحبس
الابحى قال أنقول
حبستك تحلى فتخرجى
به من الحب فقلت
فاذا لم أفعل فأقم الحد
على لا لا قالت فالحبس
حد قال لا فقال قالت
فالحبس ظلم لا أنت
أقت على الحد ولا
منعت عنى حسابا ولن
تجد حبسى في كتاب
ولاسنة ولا إجماع ولا
قياس على أحدها قال
فان قلت والعذاب
الحبس فهذا خطأ فكم
ذلك مائة يوم أو حتى تموت
وقد قال الله تعالى
وليشهد عذابهما
طائفة من المؤمنين
أفترامنى الحد أم
الحبس قال بل الحد وما

أخبرنا النقي عن جید عن أنس قال سار رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى خيبر فأنهى إليها السبيل وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا طرق قومًا إلى السلام يفرغ عليهم حتى يصبح فإن سمع أذانًا مسلًا وإن لم يكونوا يصلون أغار عليهم حين يصبح فلما أصبح ركب وركب معه المسلمون وخرج أهل القرية ومعهم مكاتلهم ومساوهم فلما رأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا عموه والحبس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الله أكبر الله أكبر خربت خيبر أنا فاذن لنا بساحة فوم فساء صباح المنذر ين قال أنس وأني لرديف أبي طلحة وإن قد عني أتمس قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وفي رواية أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يغير حتى يصبح ليس بتحريم للأعارة لبلا ونهار أو لأعارة في حال والله تعالى أعلم ولكنه على أن يكون يصبر من معه كيف يغيرون احتياط من أن يؤثروا من كين أو حيث لا يشعرون وقد تحتلظ الحرب إذا غاروا ليلًا فيقتل بعض المسلمين بعضًا وقد أصابهم (١) ذلك في قتل ابن عتيك فتنطعوا رجل أحدهم فلن قال فائل ما دل على أن هذا من فعل النبي صلى الله عليه وسلم ليس بتحريم أن يغير أحد ليلًا قيل قد أمر بالفارة على غير واحد من اليهود فقتلوه

(الفداء بالأسارى)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا النقي عن أيوب عن أبي تلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين قال أسر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رجال من بني عقيل فأوثقوه وطرحوه في الحرة ففر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن معه وأقال أتى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على جمار وتحتة قطعة فناداه يا محمد يا محمد فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما شأنك قال نيم أخذت وفيهم أخذت سابقة الحاج قال أخذت بجريرة حلفائكم ثقيف وكانت ثقيف قد أسرت رجلين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فتركه ومضى فناداه يا محمد يا محمد ففرجه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما شأنك قال أتىني مسلم فقال لو قتلها وأنت تملك أمرها أفلحت كل الفلاح قال فتركه ومضى فناداه يا محمد يا محمد ففرجه إليه فقال أتى جائع فأطعمني قال وأحسنه قال وأني عطشان فأسقى قال هذه حاجتك ففداء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرجلين اللذين أسرتهما ثقيف وأخذنا قتله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذت بجريرة حلفائكم ثقيف أعماهوان المأخوذ من شرك مباح للدم والمال لشركه من جميع جهاته والعفو عنه مباح فلما كان هكذا لم ينكر أن يقول أخذت أي حبست بجريرة حلفائكم ثقيف ويحبسه بذلك ليصير إلى أن يحاول من أراد ويصير إلى ما أراد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد غلط بهم هذا بعض من يشددوا لولاية فقال يؤخذ الولي من المسلمين وهذا مشرك يحل أن يؤخذ بكل جهة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجلين مسلمين هذا ابنك قال نعم قال أماله لا يجني عليك ولا تجني عليه وقضى الله عز وجل أن لا تزوروا زورا أخرى ولما كان حبس هذا حلالا بغير جناية غيره وأرساله مباحا كان جائزا أن يحبس بجناية غيره لاستحقاقه ذلك بنفسه ويحلى تطوعا إذا ناله به بعض ما يجب حاسبه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأسلم هذا الأسير فرأى النبي صلى الله عليه وسلم أنه أسلم لآبنة فقال لو قتلها وأنت تملك نفسك أفلحت كل الفلاح وحقق بإسلامه دمه ولم يخله بالإسلام إذ كان بعد أساره وهكذا من أسر من المشركين فأسلم حقن له إسلامه دمه ولم يخرج به إسلامه من الرق إن رأى الإمام استرقاقه استدلالا بما وصفنا من الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم (٢) بعد إسلامه بالرجلين فهذا أنه أنبت عليه الرق بعد إسلامه (قال الشافعي) (١) هكذا في الأصل وحرر (٢) فيه سقط وأعله فانه صلى الله عليه وسلم فاداه بعد إسلامه بالرجلين فهذا يدل أنه أنبت الخ تأمل كتبه معصمه

السجن بحد والعذاب في الرنا الحدود ولكن السجن قد يلزمه اسم عذاب قلت والسفر (٣) والدهق والتعليق كل ذلك يلزمه اسم عذاب قال والدين يخالفونا في أن لا يجتمعا أبدا وروى فيه عن عمرو على وابن مسعود رضوان الله عليهم لا يجتمع المتلاعنان أبدا رجع بعضهم إلى ما قلنا وأبى بعضهم

(باب ما يكون قذفا ولا يكون ونفي الولد بلا قذف وقذف ابن الملاعنة وغير ذلك)

(قال الشافعي) رحمه الله ولو ولدت امرأته ولدا فقال ليس مني فلا حد

(٣) الدهق بالتحريك ضرب من العذاب انظر اللسان كتبه معصمه

رحمة الله تعالى وهذا رد لقول مجاهد لان سفيان أخبرنا عن ابن أبي نجیح عن مجاهد قال اذا أسلم أهل العنوة
فهم أحرار وأموالهم في المسلمين فتر كذا هذا استدلال بالخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي)
رحمة الله تعالى واذا ناداه النبي صلى الله عليه وسلم رجلين من أصحابه فأتيا فأداه بهما أنه فلت الرق عنه
بان خلوا صاحبه وفي هذا دلالة على أن لا بأس أن يعطى المسلمون المشركين من يجزى عليه الرق وان أسلم
اذا كان من يدفعون اليهم من المسلمين لا يسترق وهذا العقلي لا يسترق لوضعه فيهم وان خرج من بلاد
الاسلام الى بلاد الشرك وفي هذا دلالة على أنه لا بأس أن يخرج المسلم من بلاد الاسلام الى بلاد الشرك لان
النبي صلى الله عليه وسلم اذا فدى صاحبه بالعقلى بعد اسلامه و بلاد به بلاد شرك ففي ذلك دلالة على ما وصفت
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فداء النبي صلى الله عليه وسلم هذا بالعقلى ورد الى بلده وهي أرض كفر
لعله بأنهم لا يضرونه ولا يجترؤن عليه لقدرة فهم وشرفه عندهم ولو أسلم رجل لم يرد الى قوم يقيمون عليه أن
يضروه الا في مثل حال العقلي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفداؤه بالعقلى والعقلى لا يترقى خلاف
أن يفدى عن يسترق من المسلمين قال ولا بأس أن يفدى عن يسترق من المشركين البالغين المسلمين واذا
جاز أن يفدى عن يسترق جاز أن يبيع المسلمون المشركين البالغين من المشركين

(العبد المسلم يأتى الى أهل دار الحرب)

سألت الشافعي عن العبد يأتى اليهم العبد أو يشرد البعير أو يغيرون فينالونهم أو يملكونهم أسهما قال لا
فقلت للشافعي فإتة ول فيهم اذا ظهر عيهم المسلمون فإتة أصحابهم ما قبل أن يقتسموا فقال هما اصحابهما
فقلت أ رأيت أن وقع في المقاسم فقال اختلف فيهما المقتون فيهم من قال هما قبل المقاسم وبعدها سواء
لصاحبهما ومنهم من قال هما اصحابهما قبل المقاسم فاذا وقعت المقاسم وصار في سهم رجل فلا سبيل اليهما
ومنهم من قال صاحبهما أحق بهما ما لم يقسم فاذا قسما فصاحبهما أحق بهما بالقيمة قلت للشافعي فما اخترت
من هذا قال أنا أستخير الله عز وجل فيه قلت فمع أي القولين الآثار والقياس (١) فقال دلالة السنة والله تعالى
أعلم فقلت للشافعي فاذا كثر السنة فقال أخبرنا الثقة عن أيوب عن أبي قلابة عن عمران بن حصين قال
سببت امرأة من الانصار وكانت الناقة قد أصيبت قبلها قال الشافعي رحمه الله تعالى كأنه يعني ناقة النبي
صلى الله عليه وسلم لان آخر حديثه يدل على ذلك قال عمران بن حصين فكانت تكون فيهم وكانوا يجيئون بالنعم
اليهم فانفلتت ذات ليلة من الوثاق فأتت الابل فجعلت كلما أتت بعير منها فستمر غافرا كته حتى أتت تلك
الناقة فستمر اقل ترغ رهي ناقة هدره ففقدت في عجزها ثم صاحبت بها فانطلقت وطلبت من ايلتها فلم يقدر عليها
فجعلت تنه عابها ان الله أنه ابعدها عليها التضرعها فما قدم المدينة عرفوا الناقة وقالوا ناقة رسول الله صلى الله
عليه وسلم فعالت انها قد جعلت لله تعالى عليها التضرعها فقالوا والله لا تضرعها حتى نرؤ رسول الله صلى الله
عليه وسلم فأتوه فأخبروه أن فلانة قد جاءت على ناقته وأنها قد جعلت لله عليها ان يجاها الله الله عليها التضرعها
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابدا ما جزتها ان يجاها الله عليها التضرعها الا وفاء له ذر في معصية الله ولا
وفاء لنذر فيما لا عا لك العبد وأقال ابن آدم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا الحديث يدل على أن العند
قد أخذ ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن الانصارية انفلتت من اسارهم عليها بعد احرارهموها ورات
أنها لها فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها قد نذرت فيما لا تملك ولا نذر لها وأخذ رسول الله صلى الله
عليه وسلم ناقة ولو كان المشركون يملكون على المسلمين لم بعد أخذ الانصارية الناقة أن تكون ملكتها بأنها
أخذتها ولا تجس فيها لأنهم لم يوجف عليها وقد قال بها نذرنا واستناقول به أو تكون ملكة أو بعة

(٢) تأمل هذه الجملة ولعل الأصل دلالة السنة على أن لا يعلب قبل القسم وبعده وحرر

ولا لعان حتى يقفه
فان قال لم أقذفها ولم
تله أو ولته من زوج
قبلي وقد عرف نكاحها
قبلي فلا يلحقه الا بأربع
نسوة تشهد أنها ولته
وهي زوجة له لو فت
يمكن أن تله منه فيه
لأقل الجمل وان سألت
عنه أحلفناه وبرى
وان نكل أحلفناها
ولحقه فان لم تحالف
يلحقه (وقال) في كتاب
الطلاق من أحكام
القرآن لو قال لهما هذا
الحمل مني وليست برأية
ولم أصب اقبل فتخطى
فلا يكون جلا فيكون
صادقا وهي غير رائية
فلاحد ولا لعان فتى
استيقنا أنه حمل فلنا
قد يحتمل أن تأخذ
نطفة فتسد خلها

أجاسها وجسها لاهل الخمس أو تكون من النى الذى لم يوجف عليه بحيل ولا ركاب فيكون أربعة أجاسها
للنبي صلى الله عليه وسلم وجسها لاهل الخمس ولا أحفظ قولاً لأحد أن يتوهمه في هذا غير أحد هذه الثلاثة
الافاويل قال فلما أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم ناقته دل هذا على أن المشركين لا يملكون شيئاً على
المسلمين وإذا ملك المشركون على المسلمين ما أوجفوا عليه بخيلهم فأحرزوه في ديارهم أشبه والله تعالى أعلم
أن لا يملك المساكون عنهم ما لم يملكواهم لأنفسهم قبل قسم الغنيمة ولا بعده قلت للشافعي رحمه الله تعالى
فإن كان هذا ثابتاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف اختلف فيه فقال قد يذهب بعض السنن على
بعض أهل العلم ولو علمنا أن شاء الله تعالى قال بها قلت للشافعي أفرأيت من لقيت من سمع هذا كيف تركه
فقال لم يرعه كله ولم يأخذه كله فقلت فكيف كان هذا قال الله تعالى أعلم ولا يجوز هذا لأحد فقلت
فهل ذهب فيه إلى شيء فقال كلني بعض من ذهب هذا المذهب فقال (١) وهكذا يقول فيه المقاسم فيصير
عبد رجل في سهم رجل فيكون مفر وزامن حقه ويتفرق الجيش فلا يجد أحداً يتبعه بسهمه فيقتل لاسهم له
فقلت له أفرأيت لو وقع في سهم حر أو أم ولد لرجل قال يخرج من يده ويعوض من بيت المال فقلت له
وإن لم يستحق الحر الحرية ولا مالاً أم الولد إلا بعد تفرق الجيش قال نعم ويعوض من بيت المال فقلت له
وما يدخل على من قال هذا القول في عبد الرجل المسلم يخرج من يده من سارهم مد ويعوض منه قيمته فقال
من أين يعوض قلت من المحس خاصة قال ومن أى الخمس قلت سهم النبي صلى الله عليه وسلم فإنه كان
يضعه في الانفال ومصالح المسلمين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي قائل تولى الجواب عن قال صاحب
المال أحق به قبل المقاسم وبعده قلت فاسأل فقال ما جئت فيه قلت ما وصفت من السنة في حديث عمران
ابن حصين والخبر عن جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن السنة إذا دلت أن المشركين
لا يملكون على المسلمين شيئاً بحال لم يجز أن يملكوا عليهم بحال أخرى إلا بسنة مثلاً فقال من أين قلت أنى
إذا أعطيت أن مالك العبد إذا وجد عبده (٢) قبل ما يحزره العدو ثم يجزى المسلمون على العدو وقبل أن يقسمه
المسلمون فقد أعطيت أن العدو لم يملكوه ملكاً يتهم لهم ولو ملكوه ملكاً يتهم لهم لم يكن العبد لسيده إذا ملكه
الموجفون عليه من المسلمين قبل القسم ولا بعده أرايت لو كان أسيرهم أباه وغلبهم عليه كبيع مولاه
منهم أو هبته أباه ثم أوجف عليه ألا يكون للوجفين قال بلى قلت أفتعدو غلبة العدو عليه أن تكون
ملكاً فيكون كمال لهم سواء مما وهب لهم أو اشتروه أو تكون غصباً لا يملكونه عليه فإذا كانت السنة
والآثار والاجماع تدل على أنه كالغصب قبل أن يقسم فكذلك ينبغي أن يكون بعد ما يقسم ألا ترى أن
مسلماً متأولاً أو غير متأول أو أوجف على عبده ثم أخذ من يده فهره عليه كان لملكه الأول فإذا لم يملك مسلم
على مسلم يغصب كان المشرك أولى أن لا يكون مالاً كأمع أنك لم تجعل المشرك مالاً ولا غير مال (قال
الشافعي) فقال أن هذا يدخله ولكننا قلنا فيه بالأثر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أرايت أن قال لك قائل
هذه السنة والآثر يجامع ما قلنا وهو القياس والمعقول فكيف صرت إلى أن تأخذ بشي دون السنة وتدع السنة
وشي من الأثر أقل من الآثار وتدع الآثار ما جئت فيه قال أنا قد قلنا بالسنة والآثار التي ذهبت إليها لم يكن
فهي بيان أن ذلك بعد القسمة كهوقها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلت له أما فيها بيان أن العدو
لو ملكوا على المسلمين ما حرزوا من أموالهم ملكاً تاماً كان ذلك لمن ملك من المسلمين على المشركين دون ملكه
الأول قال بلى قلت ألا يكون مملوكاً لملكه الأول بكل حال أو العدو إذا حرزوه فقال إن هذا يدخل ذلك
ولكن صرنالى الأثر وتركتنا القياس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له فهذه السنة والآثار والقياس

فتجعل منك فتكون
صادقاً بأنك لم تصبا وهي
صادقة بأنه ولذلك فإن
فدفت لا عنت فإن نبي
ولدها وقال لا لأعها
ولا أقذفها لم يلاعها
ولزمه الردوان قذفها
لاعها لأنه إذا لاعها
بغير قذف فأنما يدعى
أشها لم تلده وقد حكمت
أنها ولدها وإنما أوجب
أنه اللعان بالقذف فلا
يجب بغيره ولو قال لم
ترن به ولكنها عصت
لم ينف عنه إلا بلعان
ووقعت الفرقة ولو قال
لأنه لا عنة لستان
فلان أحلف ما أراد
قذف أمه ولا حد فان
أراد قذف أمه حدناه
ولو قال ذلك بعد أن يقر
به الذى نفا محمد ان

(١) لعله فقال هكذا يقول تقع فيه المقاسم الخ (٢) الأظهر بعد ما يحزره الخ تأمل

عليها فقال قد يحتمل أن يكون حكمه قبل ما يقسم (١) تحكه بعد ما يقسم حكمه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له أما في قياس أو عقل فلا يجوز أن يكون هذا لو كان إلا بالترعن النبي صلى الله عليه وسلم فإن لم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيء يروى عن دونه فليس في أحدهم النبي صلى الله عليه وسلم حجة قال أفحتمل من روى عنه قولنا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون ذهب عليه هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم فقلت أفحتمل عندك فقال نعم فقلت فاستثقل عن أمر تعلم أن لا مسئلة فيه قال فأوجدني مثل هذا فقلت نعم وأبين قال مثل ماذا قال الشافعي قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في السن بخمس وقضى عمر في الضرس بغير فكان يحتمل لذهاب مذاهبهم أن يقول السن ما قبل والضرس ما كل عليه ثم يكون هذا وجهها لا يصح المذهب فيه فلما كانت السن داخلة في معنى الاسنان في حال فان بايتها باسم منفرد دونها كتابا بين الاسنان بأسماء تعرف بها صرنا وأنت إلى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم جملة وجعلنا الأعم وأولى بقول النبي صلى الله عليه وسلم من الاخص وإن احتل الاخص من حكم كثير غير هذا نقول فيه نحن وأنت بعشمل هذا قال هذا في هذا وغيره كما تقول قلت فما أحرز المشركون ثم أحرز عنهم فكان لما لكه قبل القسم ولم يأت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ليس له بعد القسم أثر غير هذا فأحرى لا يحتمل معنى إلا أن المشركين لا يحزرون على المسلمين شيئا قال فاننا أخذ قولنا من غير هذا الوجه إذا دخل من هذا الوجه فنأخذ من أنار ويناعن النبي صلى الله عليه وسلم من أسلم على شيء فهو له وروينا عنه أن المغيرة أسلم على مال قوم قد قتلهم وأخفاه فكان له (قال الشافعي) أرايت ما رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم من أنه من أسلم على شيء فهو له أثبت قال هو من حديثكم قلت نعم منقطع ونحن نكلمك على تثبته فنقول لك أرايت أن كان ناسا أو عواما أو خاص قال فان قلت هو عام قلت اذا نقول لك أرايت عدوا أحرز حرا أو أم ولد أو مكاتباً أو مدبراً أو عبداً موهونا فأسلم عليهم قال لا يكون له حر ولا أم ولد ولا شيء لا يجوز ملكه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له فتركت قولك أنه عام قال نعم وأقول من أسلم على شيء يجوز ملكه لما لكه الذي غصبه عليه فلنا فأم الولد يجوز ملكه لما لكه إلى أن يموت أفجعل للعدو ملكها إلى موت سيدها قال لا لأن فرجها لا يحل لهم قلت ان أحلت ملك رقبتهما بالغصب حين نقيم الغاصب مقام سيدها انك تشبهه أن يحل فرجها أو ملكها وان منعت فرجها أورايت أن جعلت الحديث خاصاً وأخرجته من العموم يجوز لك فيه أن تقول فيه بالخاص بغير دلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فقال فاستدل بحديث المغيرة على أن المغيرة ملك ما يجوز له ملكه فأسلم عليه فلم يخرج له النبي صلى الله عليه وسلم من يده ولم يخمس قال فقلت له الذين قتل المغيرة مشركون فان زعمت أن حكم أموال المسلمين حكم أموال المشركين كلكناك على ذلك قال ما حكم أموال المشركين حكم أموال المسلمين وأنه لا يدخل على هذا القول ما وصفت فهل تجد إن ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أن أسلم على شيء فهو له يخرج صاحبها لا يدخل فيه شيء مثل ما دخل هذا القول (قال الشافعي) فقلت له نعم من أسلم على شيء يجوز له ملكه فهو له فقال هذا جملة فأبنيه فقلت له إن الله تبارك وتعالى أعز أهل دينه (٢) إلا بحقها فهي من غير أهل دينه أولى أن تكون منوعة أو أقوى على منعها فإذا كان المسلم لو قهر مسلماً على عبده ثم ورث عن القاهر وأغلبه عليه تناول أو لص أخذه الملهوهور عليه بأصل ملكه الأول وكان لا يملكه مسلم بغصب والكافر أولى أن لا يملكه بغصب وذلك أن الله حبس ثأوه خول المسلمين أنفسهم الكافرين المحاربين وأموالهم في شبه والله تعالى أعلم أن يكون المشركون أن كانوا إذا قدر وأعلمهم وأموالهم خولا لأهل دين الله عز وجل أن لا يكون لهم أن يتخذوا من أموال أهل دين الله شيئاً بقدر على إخراجهم من أيديهم ولا يجوز أن يكون المخول (١) له وحكمه بعد ما يقسم خلافة تأمل (٢) أي ومنع أموالهم بينهم لا بحقها تأمل

كانت أمه حرة ان طلبت الحد والتعزير ان كانت نصرانية أو أمة (قال المزي) رحمه الله قد قال في الرجل يقول لابنه لست بابي انه ليس بقاذف لأمه حتى يسئل لانه يمكن أن يعزبه إلى حلال وهذا بقوله أشبه (قال) وإذا أنفينا عنه ولدها باللعان ثم جاءت بعده بولد لأقل من ستة أشهر أو أكثر ما يلزمه له نسب ولد البتة فهو ولده إلا أن فيه بلعان وإذا ولدت ولدين في بطن فأقر بأحدهما ونفي الآخر فهمما أبناء ولا يكون حل واحد بولدين إلا من واحد (قال الشافعي) رحمه الله وإن كان نفسه بقذف

لأمة فعليه لها الحد ولو
مات أحدهما ثم اتعن
نقني عنه الحى والميت ولو
فى ولدها بلعان ثم وادت
آخر بعدهم يوم فأقر به
لزماء جميعا لانه حمل
واحد وحدها ان كان
قدفها ولو لم ينفه وقف
فان نفاه وقال التعانى
الاول يكفينى لانه حمل
واحد لم يكن ذلك له
حتى يلتن من الآخر
(وقال) بعض الناس
لومات أحدهما قبل
اللعان لاعن وزمسه
الولدان وهما عندنا
وعنده حمل واحد
فكيف يلعن ويلزمه
الولد قال من قبل
أنه ورث الميت قلت له
ومن زعم أنه برئه

مضوا على من تحوله اذا قدر عليه قال فالذي يسلون عليه ويكون لهم فقلت ما غصبه بعض المشركين
بعضا ثم اسلم عليه الغائب كان له كما اخذته المغيرة من اموال المشركين وذلك ان المشركين كعب الغاصين
والمقصود لم يكونوا ممنوعوا الا اموال بدين الله عز وجل فلما اخذها بعضهم لبعض او سب بعضهم بعضا ثم
اسلم السبي الاخذ لال كان له ما اسلم عليه لانه اسلم على ما لو ابتداء اخذته في الاسلام كان له ولم يكن له ان
يتبدى في الاسلام اخذتني المسلم فقال لي ارايت من قال هذا القول كيف زعم في المشركين اذا اخذوا المسلم
عبدا او مالا غيره او امة او ام ولده او مديرة او مكتبة او مراهونه او امة جانبية او غير ذلك ثم احرزها المسلمون
فقلت هذا يكون كله ماله على الملك الاول وبالحال الاول قبل ان يحرزها العدو وتكون ام الولد ام
ولد وان مات سيد هانت بموته في بلاد الحرب او بعد والمدبر مقبرة ما لم يرجع فيها سيداها والعبد الجاني
والامة الجانبية جاني في رقابها الحداية لا يغير السباء منها شيئا وكذلك الرهن وغيره قال افرأيت ان احرز
هذا المشركون ثم احرز عليهم مشركون غيرهم ثم احرزها المسلمون ثم احرزها المشركون عليهم قلت كيف
كان هذا وتطول فهدا قول لا يحل بحال هو على الملك الاول وكل حادث فيد بعده لا يسطر ويدفعون الى
مالكهم الاولين المسلمين فقلت للشافعي رحمه الله تعالى فاجب على هذا القول ارايت ان احرز العدو جارية
رجل فوطئها المحرز لها فولدت ثم ظهر عليها المسلمون فقال هي واولادها مالكمها فقلت فان اسلموا عليها قال
تدفع الجارية الى مالكمها وياخذ من وطئها عقربا وقيمة اولادها يوم سقطوا (قال الشافعي) اخبرنا حاتم عن
جعفر عن ابيه عن يزيد بن هريرة عن نوح بن جندب عن كعب بن جابر عن ابن عباس قال قال ابن عباس ان ناسا يقولون
ان ابن عباس يكتب الحرب والحرورية ولولا ابي اناق ان اكرم علمي اكرم الله فكتب بحجة اليه ما بعد فاجبرني
هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء وهل كان يضرب لهن بسهم وهل كان يقتل الصبيان ومتى
ينقض يمين اليتيم وعن الحسن بن هوف فكتب اليه ابن عباس انك كتبت تسألني هل كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يغزو بالنساء وقد كان يغزو بهن فيسداوين المرضى ويحذين من العنينة واما السهم فلم يضرب لهن
بسهم وان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقتل الولدان فلا تقتلهم الا ان تكون تعلم منهم ما علم الخضر من الصبي
الذي قتله فتميز بين المؤمن والكافر فتقتل الكافر وتدفع المؤمن وكتبت متى ينقض يمين اليتيم ولعمري ان
الرجل لتسبب لحشه وانه لضعيف الاخذ ضعيف الاعطاء فاذا اخذ نفسه من صالح ما ياخذ الناس فقد
ذهب عنه البسم وكتبت تسألني عن الحسن واذا كنا نقول هو لوقا في ذلك علينا فومنا فصرنا عليه سالت الشافعي
عن المسلمين اذا غزوا اهل الحرب هل يكره لهم ان يقطعوا الشجر المثمر ويحرقوا اموالهم ومداينهم ويغرقوها
ويحرقوها ويحرقوا ما قدروا عليه من غمارهم وشجرهم وتؤخذ متعتهم (قال الشافعي) كل ما كان مما
يملكون لا روي له فان لافه مباح بكل وجه وكل ما زعمت انه مباح لخال المسلمين فعله وغيره لم عليهم تركه
واحب اذا غزا المسلمون بلاد الحرب وكانت غزاتهم غارة او كان عدوهم كثيرا متحصنا متعالا يغلب عليهم
ان تصير ارضهم دارا لاسلام ولا دار عهدهم يجرى عليها الحكم ان يقطعوا ويحرقوا ويحرقوا ما قدروا عليه من
غمارهم وشجرهم ويؤخذ متاعهم وما كان يحمل من خفيف متاعهم فتقدر وعليه اخترت ان يغنموه وما
لم يقدر وعليه حرقه وغرقه واذا كان الاغلب عليهم انهم تصير دارا لاسلام او دار عهدهم يجرى عليهم الحكم
اخترت لهم الكف عن اموالهم ليغنموها ان شاء الله تعالى ولا يرم عليهم تحريقها ولا تخريبها حتى يصيروا
مسلمين او دمة او يصيرونها في ايديهم شيئا يحمل فينقل فلا يحمل تحريق ذلك لانه صار للمسلمين ويحرقوا
ما سواه مما لا يحمل وانما زعمت انه لا يجرى تحريقه بغيرهم وعامرهم وان طمع بهم لانه قد يطمع بالقوم
ثم يكون الامر على غير ما عليه الطمع وانها حرق ولم يحرزها المسلمون وانما زعمت ان لهم الكف عن تحريقها
لان هكذا اصل المباح وقد حرق النبي صلى الله عليه وسلم على قوم ولم يحرق على آخرين وان حل المسلمون شيئا

من أموالهم فلم يقتسموه حتى أدرتهم عدوهم وخافوا غلبتهم عليه فلا بأس أن يحرقوه بأن أجمعوا على ذلك
 وكذلك لو أقتسموه لم أربأوا على أحد صار في يده أن يحرقه وإن كانوا يرجون منعه لم أحب أن يجعلوا
 بحرقه والبيض ما لم يكن فيه فراخ من غير ذوات الأرواح (١) بمعنى الكفار وما ذبحوا من ذوات الأرواح
 حتى زابله الروح بمزلة مالا روح له فيحرق كله أن أدرتهم العدو في بلاد المشركين على ما وصفت أن شأوا ذلك
 وإن شأوا تركوه فأما ذوات الأرواح من الحيل والبقر والخل وغربها فلا تحرق ولا تعقر ولا تصرف إلا
 بما يحل به ذبحها أو في موضع ضرورة (٢) فقلت كتاب الله عز وجل ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم قال
 الله تبارك وتعالى في بني النضير حين حاربهم رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي أخرج الذين كفروا من أهل
 الكتاب « قرأ إلى يثربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين » فوصف إخراجهم منازلهم بأيديهم وإخراج
 المؤمنين بيوتهم ووصفه إياه جل ثناؤه كالرضائه وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطع نخله من ألوان
 نخلهم فأمر الله تبارك وتعالى رضاهما صنعوا من قطع نخيلهم ما قطعتم من لبنه وأتركوهما قائمة على أصولها
 فبذن الله وليخزي الفاسقين فرضى القطع وأباح الترك فآل قطع والترك موجودان في الكتاب والسنة وذلك
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع نخله بني النضير وترك وقطع نخله غيرهم وترك ومن غراس لم يقطع
 نخله (قال الشافعي) أخبرنا أنس بن عبياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع نخله بني النضير (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن
 ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق أموال بني النضير فقال قائل

وهان على سرقة بني لؤي « حريق بالبورقة مستطير

فإن قال قائل ولعل النبي صلى الله عليه وسلم حرق مال بني النضير ثم تركه قبل على معنى ما أنزل الله عز وجل
 وقد قطع وحرق بخيبر وهي بعد النضير وحرق بالطائف وهي آخر غزاة قاتل بها وأمر أسامة بن زيد أن يحرق
 على أهل أبي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا بعض أصحابنا عن عبد الله بن جعفر الأزهرى قال
 سمعت ابن شهاب يحدث عن عروة عن أسامة بن زيد قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أغزو صباحا
 على أهل أبي وأحرق

(الخلاص في التعريق) قلب الشافعي رحمه الله تعالى فهل خالف ما قلت في هذا أحد فقال
 نعم بعض أخواننا من مقتضى الشافعيين فقلت إلى أي شيء ذهبوا قال إلى أنهم مروا عن أبي بكر أنه نهى أن
 يحرق عامروا أن يقطع شجر متمر فيها فيما نهى عنه قلت فما الحجة عليه قال ما وصفت من الكتاب والسنة
 فقلت علام تعد نهى أبي بكر عن ذلك فقال الله تعالى أعلم أما الظن به فإنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم
 يذكر فتح الشام فكان على يقين منه أنه أمر بترك تحريق العامر وقطع التمر ليكون للمسلمين لا لأنه رآه محرما
 لأنه قد حضر مع النبي صلى الله عليه وسلم يحرقه بالنضير وخبير والطائف فلعلمهم أنزلوه على غير ما أنزل
 عليه والحجة فيما أنزل الله عز وجل في صنيع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وكل شيء في وصية أبي بكر
 سوى هذا فيه نأخذ

(ذوات الأرواح)

قلت للشافعي رحمه الله تعالى أفرأيت ما ظفروا المسلمون به من ذوات الأرواح من أموال المشركين من
 الخيل والخل وغيرهما من الماشية فقد روي على أن لا يقتلوه وأغتموه فأدرتهم العدو ونحافوا أن
 (١) لعله زائد من فلم الناصح لا معنى له أو محرف وأصله من مقتضى الكفار تأمل وحرر (٢) كذلك في النسخة
 ولعل أصله فقلت وما دليلك قال كتاب الله الخ وحرر

(وقال) أيضا لو نفاه
 بلعان ومات الولد فادعاه
 الأب ضرب الحد ولم
 يثبت النسب ولم يرثه
 فإن كان الابن المنفى
 ترك ولدا أحد أبوه وثبت
 نسبه منه وورثه (قال
 الشافعي) رحمه الله ولا
 فرق بين ترك ولدا أولم
 يتركه لأن هذا الولد
 المنفى إذا مات منفى
 النسب ثم أقرب لم يعد
 إلى النسب لأنه فارق
 الحياة بحال فلا ينقل
 عنها وكذلك ابن المنفى في

معنى المنفى وهو
 لا يكون ابنا بنفسه
 فكيف يكون ابنا بالولد
 المنفى الذي قد انقطع
 نسب الحى منه والذي
 ينقطع به نسب الحى
 ينقطع به نسب الميت

لأن حكمهما واحد قال
الشافعي رحمه الله ولو
قتل وقسم دينه
ثم أقر به لحقه وأخذ
حصته من دينه ومن
ماله لأن أصل أمره أن
نسبه ثابت وانما هو
منفي ما كان أبوه
مسلما غنما مقبلا على
نفيه ولو قال لامرأته
يا زانية فقالت زينة
بك وطلب جميعا مالهما
سألنا فان قالت غنبت
أنه أصابني وهو زوجي
حلفت ولا شيء عليها
ويضمن أو يحد وإن
قالت زينة به فبسل
أن ينكحني فهي
فأذقه وعلمها الحد
ولا شيء عليها لأنها مقرة
له بالزنا ولو كانت قالت
له بل أنت أزني مني

يستنفذونه منهم ويقووا به على المسلمين أيجوز لهم إتلافه بذبح أو عقراً أو تحريقاً أو تغريقاً في شيء من الأحوال
قال الشافعي رحمه الله تعالى لا يحل عندى أن يقصد قصده بشيء يتلفه إذا كان لا راكب عليه فقلت للشافعي
ولم قلت وانما هو مال من أموالهم لا يقصد قصده بالتلف قال الشافعي لفرافقه ما سواه من المال لأنه ذور وح
يأثم بالعذاب ولا ذنب له وليس كالأرواح له يأثم بالعذاب من أموالهم وقد نهى عن ذوات الأرواح أن يقتل
ما قدر عليه منها إلا بالذبح لتوكل وما امتنع بما نيل من السلاح لتوكل وما كان منها عذاء وضار الضرورة
قلت للشافعي اذكر ما وصفت فقال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن مسهيب مولى عبد الله بن عمر
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل عصفوراً فحافوها بغير حقها سأله الله عز وجل عن قتلها
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلما كان قتل ذوات الأرواح من البهائم محظوراً إلا بما وصفت كان
عقراً الخيل والدواب التي لا ركبان عليها من المشركين داخل في معنى الخطر خارج من معنى المباح ولم يجز
عندى أن تعقر ذوات الأرواح الأعلى ما وصفت فان قال قائل في ذلك غيظ المشركين وقطع لبعض قوتهم
قيل له إنما ينال من غيظ المشركين بما كان غير ممنوع من أن ينال فاما المنوع فلا يفاط أحد بأن يأتي
العائظ له ما نهى عن أتائه ألا ترى أن نالوا سبينا نساءهم وولدناهم فأدركوا فلم نل في استنقاذهم إياهم منا
لم يجز لنا قتلهم وقتلهم أغضبهم وأنكى من قتل دوابهم فان قال قائل فقد روى أن جعفر بن أبي طالب
عقر عند الحرب فلا أحفظ ذلك من وجه ثبت على الانفراد ولا أعلم مشهوراً عند عوام أهل العلم بالمغازي
قيل للشافعي رحمه الله تعالى أفرأيت الفارس من المشركين إلا لم أعلم أنه يعقره قال نعم إن شاء الله تعالى لأن
هذه منزلة يجد السبيل بها إلى قتل من أمر بقتله فان قال قائل فاذكر ما يشبه هذا قيل يكون له أن
يرمي المشرك بالنبل والنار والمجنق فإذا صار أسيراً في يديه لم يكن له أن يفعل ذلك به وكان له قتله بالسيف
وكذلك له أن يرمي الصيد فيقتله فإذا صار في يديه لم يقتله إلا بالذكاة التي هي أخف عليه وقد أبيع له دم المشرك
بالمجنق وإن أصاب ذلك بعض من معهم ممن هو محظور الدم للرمي في دفعه عن نفسه عدوه أكثر من هذا
فان قال فهل في هذا خبر قيل نعم عقر حنظلة بن الراهب أبي سفيان بن حرب يوم أحد فرسه فأنكسعت به
وصرع عنها فخلص حنظلة على صدره وعطف ابن شهاب على حنظلة فقتله وذلك بين يدي رسول الله صلى الله
عليه وسلم فلم يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم أنكر ذلك عليه ولا نهى عن غير هذا (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى ولكنه إذا صار إلى أن يفارقه فارسه لم يكن له عقره في تلك الحال والله تعالى أعلم
وكذلك لو كانت عليه امرأة أوصى لا يقتل لم يعقر إنما يعقر لعني أن يوصل إلى فخره ليقتل أو ليؤسر قيل
للشافعي فهل سمعت في هذا حديثاً عن عبد الله بن مسعود قال نعم قال الشافعي رحمه الله تعالى أن يوجد على شيء
دلالة من كتاب أو سنة وقد وصفت لك بعض ما حضرني من ذلك فلا يزيدني شيء واقفه قوة ولا يوهنه شيء
خالقه وقد بلغنا عن أبي امامة الباهلي أنه أوصى ابنه لا يعقر جسداً وعن عمرو بن عبد العزيز أنه نهى عن
عقر الدابة إذا هي قامت وعن قبيصة أن فرسا قام عليه بأرض الروم فتركه ونهى عن عقره (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وأخبرنا من سمع هشام بن الغازي يروي عن مكحول أنه سأله عنه قتله وقال إن النبي صلى الله
عليه وسلم نهى عن المشقة قيل للشافعي أفرأيت ما أدرك معهم من أموال المشركين من ذوات الأرواح
قال لا تعقر وأمنه شيئاً إلا أن تدبحوه لتأكلوا كما وصفت بدلالة السنة وأما ما فرق ذوات الأرواح فيصنعون
فيما خافوا أن يستنفذ من أيديهم فيسهل ما شأوا من تحريق وكسر وتغريق وغيره قلت أو يدعون أولادهم
ونسائهم ودوابهم فقال نعم إذا لم يقدروا على استنقاذهم منهم فقلت للشافعي أفرأيت أن كان السبي والمشاغ
قسم قال كل رسل صار له من ذلك شيء فهو مسلط على ماله ويدع ذوات الأرواح أن لم يقو على سوقها وعلى منعها

ويصنع في غير ذوات الارواح ماشاء فقلت للشافعي افرأيت الامام اذا أحرز ما يحمل من المتاع فحرقه في بلاد الشرك وهو يقاتل أوجرقة عند ادراك المشركين له وخوفه أن يستغذوه قبل أن يقسم وبعد ما قسم فقال كل ذلك في الحكم سواء ان أحرقة باذن من معه حل له ولم يضمن لهم سواء ويعزل الخمس لاهله فان سلم به دفعه اليهم خاصة وان لم يسلم به لم يكن عليه شيء ومتى حرقه بغير اذنتهم ضمنه لهم شأوا وكذلك رجل من المسلمين ان حرقه بضمن ما حرق منه ان حرقه بعد ان يحوز المسلمون فأما اذا أحرقة قبل أن يحوز فلا ضمان عليه

(السبي يقتل) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا أسرا المشركون فصاروا في بلادهم ففهم حكام أما الرجال البالغون فلا امام ان شاء أن يقتلهم أو بهضمهم أو عين عليهم أو على بعضهم ولا ضمان عليه فيما صنع من ذلك أسرهم العامة أو أحدا أو زلوا على حكمهم أو ووال هو أسرهم قال الشافعي ولا ينبغي له أن يقتلهم الا على النظر للمسلمين من تقوية دين الله عز وجل وتوهمين عدوه وغيتهم وقتلهم بكل حال مباح ولا ينبغي له أن يضمن عليهم الا بأن يكون يرى له سبياً من من عليه يرجو اسلامه أو كفه المشركين أو تحذيلهم عن المسلمين أو ترهيبهم بأي وجهه ما كان وان فعل على غير هذا المعنى كرهت له ولا يضمن شيئاً وكذلك له أن يفادي بهم المسلمين اذا كان له المني بلامغادة فالمغادة أولى أن تكون له (قال الشافعي) رحمه الله ومن أرق منهم أو أخذ منه فدية فهو كالمال الذي غنمه المسلمون يقسم بينهم ويخمس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ودون البالغين من الرجال والنساء اذا أسروا بأي وجهه ما كان الاسار فهم كالمتاع الغنوم ليس له ترك أحد منهم ولا قتله فان فعل كان ضامناً لقيمته وكذلك غيره من الجنان فعل ~~ممكن~~ ضامناً لقيمة ما استهلك منهم وأتلف

(سير الواقدي)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أصل فرض الجهاد والحدود على البالغين من الرجال والفرأئض على البالغين من النساء من المسلمين في الكتاب والسنة من موضعين فأما الكتاب فقوله الله تعالى واذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم فأخبر أن عليهم اذا بلغوا الاستئذان فرضاً كما كان على من قبلهم من البالغين وقوله عز وجل وابتلوا النباي حتى اذا بلغوا الشكاح فان آتسم منهم رشداً وكان بلوغ النكاح استكمال خمس عشرة وأقل فن بلغ النكاح استكمال خمس عشرة أو قبلها ثبت عليه الفرض كله والحدود ومن أبطل عنه بلوغ النكاح فالسن التي يلزمه بها الفرائض من الحدود وغيرها استكمال خمس عشرة والأصل فيه من السنة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رد عبد الله بن عرعن الجهاد وهو ابن أربع عشرة سنة وأجاز له وهو ابن خمس عشرة سنة وعبد الله وأبو عبد الله طالبان لأن يكون عبد الله محاداً في الحالين فأجاز له اذا بلغ أن يحب عليه الفرائض ورده اذا لم يبلغها وفعل ذلك مع بضعة عشر رجلاً منهم زيد بن ثابت ورافع بن خديج وغيرهم فن لم يستكمل خمس عشرة ولم يحتمل قبلها فلا جهاد ولا حد عليه في شيء من الحدود وسواء كان جسماً شديداً بمقام الخمس عشرة وليس بينه وبين استكمالها الا يوماً أو بضعة (أ) مودياً بينه وبين استكمالها سنة أو سنتان لأنه لا يجد على الخلق الا كتاب أو سنة فأما ادخال الغفلة معهم فالغفلة مردودة اذا لم تكن خلافاً فكيف اذا كانت بخلافهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وحسد البلوغ في أهل الشرك الذين يقتل بالغهم ويترك غير بالغهم أن يثبتوا الشعر وذلك أنهم في الحال التي يقتلون فيها

فلا شيء عليها لأنه ليس بالغذف اذا لم ترد به قذفاً وعليه الحد أو اللعان ولو قال لها أنت أزني من فلانة أو أزني الناس لم يكن هذا قذفاً الا أن يريده قذفاً ولو قال لها يازان كان قذفاً وهذا ترخيخ كما يقال لمالك يمال والحارث ياحار ولو قالت يازانية أكلت القذف وزادته حرفاً أو اثنين (وقال) بعض الناس اذا قال لها يازان لاعن أو حد لان الله تعالى بقوله وقال نسوة وقال ولو قالت له يازانية لم تحدد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا جهل بلسان العرب اذا تقدم فعل الجماعة من النساء

(١) أي مستورا بالسلاح يقال أودى اذا تكفر بالسلاح واستتر به راجع اللغة

مدافعون للبلوغ لثلا يقتلوا وغير مشهود عليهم فلو شهد عليهم أهل الشرك لم يكونوا ممن تجوز شهادتهم وأهل الاسلام يشهدون بالبلوغ على من بلغ فيصدقون بالبلوغ فان قال قائل فهل من خبر سوى الفرق بين المسلمين والمشركين في حد البلوغ قيل نعم كشف رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى فريضة حين قتل مقاتلتهم وسي ذرايرهم فكان من سنته أن لا يقتل الرجل البالغ فن كان أنبت قتله ومن لم يكن أنبت ساء فاذا غزا البالغ خضر القتال فسهمة ثابت وإذا حضر من دون البلوغ فلا سهم له فريضته والعبد والمرأة والصبي يحضرون الغنيمة ولا يسهم لهم ويرضخ أيضا للمشرك يقاتل معهم ولا يسهم له

(الاستعانة بأهل الذمة على قتال العدو)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الذي روى مالك كبار روى رسول الله صلى الله عليه وسلم مشركا أو مشركين في غزاة بدر وأبي أن يستعين بالاسلم ثم استعان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد بدر بستين في غزاة خيبر بعدد من يهود بني قينقاع كانوا أشداء واستعان رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاة حنين سنة ثمان بصقوان بن أمية وهو مشرك فالرد الأول أن كان لانه الخيار أن يستعين (١) بيسلم أو يردده كما يكون له رد المسلم من معنى يخافه منه أو لشدة به فليس واحدا من الحديثين مخالفا لآخر وان كان ردده لانه لم ير أن يستعين بمشرك فقد نسخ ما بعده من استعانت به عشر كين فلا بأس أن يستعان بالمشركين على قتال المشركين إذا خرجوا طوعا ويرضخ لهم ولا يسهم لهم ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أسهم لهم ولا يجوز أن يترك العبد من المسلمين بلا سهم وغير البالغين وان قاتلوا والنساء وان قاتلن لتقصير هؤلاء عن الرجلية والحربة والبلوغ والاسلام ويسهم للمشرك وفيه التقصير الاكثر من التقصير عن الاسلام وهذا قول من حفظ عنه وان أكرم أهل الذمة على أن يغزوا فلهم أجر مثلهم في مثل يخرجهم من أهلهم إلى أن تنقضي الحرب وأرسلهم إياهم وأحب إلى إذا غزاهم واستوجروا

(الرجل يسلم في دار الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا أسلم الرجل من أهل دار الحرب كان مشركا أو مستأمنافهم أو أسيرا في أيديهم سواء ذلك كله فإذا خرج إلى المسلمين بعد ما غنموا فلا يسهم له وهكذا من جاءهم من المسلمين مددا وان بقي من الحرب شيء شهدا هذا المسلم الخارج أو الجيش شركوهم في الغنيمة لانهم لم يخرجوا لابتعدت عن تقضي الحرب وقال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه الغنيمة لمن شهد الواقعة فان حضر واحدا من هؤلاء فأسأله سهم فارس وان حضر واحدا أسهم له سهم راجل فان قاتل التجار مع المسلمين أسهم لهم سهم فرسان ان كانوا فارسا أو سهم راجل ان كانوا راجلة

(في السرية تأخذ العلف والطعام) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز لاحد من الجيش ان يأخذ شيئا من الجيش مما يملكه العدو الا الطعام خاصة والطعام كله سواء وفي معناه الشرب كله فن قدر منهم على شيء أن يأكله أو يشربه ويلقمه ويلقمه غيره ويسقيه ويلقمه وليس له أن يبيعه وانا بأعمر دغته في الغنم وبأكله بغير إذن الامام وما كان حلالا من مأكل أو مشروب فلا معنى للامام فيه والله تعالى أعلم

(في الرجل يقرض الرجل الطعام أو العلف إلى دار الاسلام) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقرض الرجل رجلا طعاما أو علفا في بلاد العدو رده فان خرج من بلاد العدو لم يكن له رده عليه لانه مأذون له في بلاد العدو في أكله وغير مأذون له ان يخرق بلاد العدو في أكله ويرد ما استقرض على الامام

(١) لعله بمشرك فتأمل

كان الفعل مذكرا مثل
قال نسوة ونخرج
النسوة وإذا كانت
واحدة فالفعل مؤنث
مثل قالت وجلت
وقائل هذا القول
يقول لوقال رجلا
زنا في الجبل حذله
وان كان معروفا عند
العرب أنه صعدت في
الجبل (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى يحلف
ما أراد الا الرقي في
الجبل ولا حذفان لم
يحلف حد اذا حلف
المقذوف لقد أراد
القذف ولو قال لامرأته
زيت وأنت صغيرة
أو قال وأنت صرانية
أو أمة وقد كانت
نصرانية أو أمة أو قال
مستكرهة أو زني بك

(الرجل يخرج الشئ من الطعام أو العلف إلى دار السلام) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن فضل في يديه شئ من الطعام قل أو كثر يخرج به من دار العدو إلى دار السلام لم يكن له أن يبيعه ولا يأكله وكان عليه أن يرده إلى الإمام فيكون في المغنم فإن لم يفعل حتى يتفرق الجيش فلا يخرج منه أنه يتصدق به ولا بأضعافه كما لا يخرج منه من حق واحد ولا جماعة إلا تأديته إليهم فإن قال لا أجدهم فهو يجد الإمام الأعظم الذي عليه تفرقه فيهم ولا أعرف لقول من قال يتصدق به وجهها فإن كان ليس مالاً له فليس له الصدقة حال غيره فإن قال لا أعرفهم قيل ولكن تعرف إلى الذي يقوم به عليهم ولولم تعرفهم ولا إليهم ما أخرجك فيما بينك وبين الله الأداة قليل ما لهم وكثير عليهم

(الجهة في الأكل والشرب في دار الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن قال قائل كيف أجزت لبعض المسلمين أن يأكل ويشرب ويعلف مما أصاب في دار الحرب ولم تجز له أن يأكل بعد فراقه إياها قيل إن الغلول حرام وما كان في بلاد الحرب فليس لأحد أن يأخذ منه شيئاً دون أحد حضره فهم فيه شرع سواء على ما قسم لهم فلو أخذوا به وأخطأ كان محرماً وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أذوا الخيط والخيط وإن الغلول عار وشنار ونار يوم القيامة فكان الطعام داخل في معنى أموال المشركين وأكثروا الخيط والخيط والفلس والخزاة التي لا يحل أخذها لأحد دون أحد فلما أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطعام في بلاد الحرب كان الأذن فيه خاصاً بدار الحرب خاصة فإذا أزيلها لم يكن بأحق بما أخذ من الطعام من غيره كما لا يكون بأحق بخيط لو أخذ من غيره وكذلك كل ما أحل من محررم في معنى لا يحل إلا في ذلك المعنى خاصة فإذا أزيل ذلك المعنى عاد إلى أصل التحريم مثلاً الميتة المحرمة في الأصل المحللة للضرر فإذا أزيلت الضرورة عادت إلى أصل التحريم مع أنه يروى من حديث بعض الناس مثل ما قلت من أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن لهم أن يأكلوا في بلاد العدو ولا يخرجوا شيئاً من الطعام فإن كان مثل هذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا حجة لأحدهم وإن كان لا يثبت لأن في رجاله من يجهل وكذلك في رجال من روى عنه أحلاه من يجهل

(بيع الطعام في دار الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أتباع رجلان طعاماً بطعام في بلاد العدو فالقياس أنه لا بأس به لأنه إنما أخذ بما جازح فأكل كل واحد منهما ما صار إليه ما لم يخرج فإذا خرج رد الفضل فإذا جازله أن يأخذ طعاماً فيطعمه غيره لأنه قد كان يحل لغيره أن يأخذ كما أخذ فيأكل فلا بأس أن يبيعه به

(الرجل يكون معه الطعام في دار الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا فضل في يدي رجل طعام ببلاد العدو بعد تقضي الحرب ودخل رجل لم يشركهم في الغنمة فباعه لم يجزه بيعه لأنه أعطى من ليس له أكله والبيع مردود فإن فات رد قيمته إلى الإمام ولم يكن له حبسها ولا إخراجها من يديه إلى من ليس له أكلها وكان كإخراجها إياها من بلاد العدو إلى الموضع الذي ليس له أكلها فيه

(نزع البهائم من أجل جلودها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحب إلى إذا كانوا غير متعاونين ولا خائفين من أن يدركوا في بلاد العدو ولا مضطرين أن لا يذبحوا شاة ولا بعيراً ولا بقرة إلا ما أكله ولا يذبحوا لتعل ولا شراب ولا سقاء يتخذون من جلودها ولو فعلوا كان مما أكره ولم أجز لهم اتخاذ شئ من جلودها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وجلود البهائم التي يملكها العدو كالذئب والذئب والذئب لأنه إنما أذن لهم في الأكل من لحومها ولم يؤذن لهم في إخراج جلودها وأسقيتها وعليهم رده إلى المغنم وإذا كانت الرخصة في الطعام خاصة فلا رخصة في جلدها من النسيئة ولا طرف فيه طعام لأن الطرف غير الطعام والجلد غير اللحم

(١) كذلك النسخ ولعله من الجملة التي استثنى منها تأمل

سبي لا يجمع مثله لم يكن عليه حد ويعزر للأذى الآن يلتعن ولو قال زينة قبل أن تزوجك حد ولا لعان لاني أنظر (٢) إلى يوم تكاسم به ويوم يوقعه ولو قذفها ثم تزوجها ثم قذفها ولا عنها وطلبتة بحسد القذف قبل النكاح حد لها ولو لم يلتعن حتى حده الإمام بالقذف الأول ثم طلبتة بالقذف بعد النكاح لا عن لان حكمه فاذ غاب زوجته الحسد وحكمه فإذا زوجته الحسد أو اللعان ولو قال لها يلزانية فقالت بل أنت زان لا عنها وحدت له وقال بعض الناس

فبرد الظرف والجلد والوكاء فان استهلكه فعليه قيمته وان انتفع بفعليه ضمنائه حتى يردده وما قصد الانتفاع وأجر مثله ان كان لمثله أجر

(كتاب الاعاجم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما وجد من تسهم فهو مغنم كله وينبغي للامام أن يدعو من يترجمه فان كان عالما من طب أو غيره لا مكره فيه باعه كما يبيع ماسواه من المغنم وان كان كتاب شرك شقوا الكتاب وانتفعوا بابا وعينه وأداته فباعها ولا وجه لتحريمه ولا دفعه قبل أن يعلم ما هو

(توقيع الدواب من دهن العدو) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يوقع الرجل دابته ولا يرهق أساعره من أدها العدو لان هذا غير مأدون له به من الاكل وأن فعل رد قيمته

(زقاق الخمر والخوابي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا طهر المسلمون على بلاد الحرب حتى نصير دار الاسلام أو ذمة يجرى عليهم الحكم فأصابوا فيها خمر أو زقاق أو خمر أو الخمر وانتفعوا بالزقاق والخوابي وطهروها ولم يكسروها لان كسرها فساد واذا لم يظهر واعلمها وكان طفرهم بها طفر عارة لا طفر أن يجرى بها حكم أهراقوا الخمر من الزقاق والخوابي فان استطاعوا جعلها وحل ما خفي منها حملوه مغنما وان لم يستطيعوا أحرقوه وكسروها إذا ساروا واذا طفر وبالكسوت في الحالين انتفعوا به وكذلك كل ما طهره وا عليه غير محرم وليس الكسوت وان كان غير محرم وان كان بطرح السكر اذا كان حلالا بأولى أن يحرم من الزبيب والعسل اللذين يعمل منهما المحرم ولا يحرق هذا ولا هذا لانهم غير محرمين

(احلال ما يملكه العدو) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا دخل القوم بلاد العدو فأصابوا منها شيئا سوى الطعام فأصل ما يصيبونه سوى الطعام شيئا أحدهما محظور وأخذ غلول والآخر مباح لمن أخذه فأصل معرفة المباح منه أن يتطرق الى بلاد الاسلام فما كان فيها مباحا من شجر ليس يملكه الآدمي أو صيد من رأوا ويحرق أخذ مثله في بلاد العدو فهو مباح لمن أخذه يدخل في ذلك القوس يقطعها الرجل من الصعراء أو الجبل والقدح ينحته وما شاء من الخشب وما شاء من الحجارة البرام وغيرها اذا كانت غير مملوكة محرزة فكل ما أصيب من هذه فهو لمن أخذه لان أصله مباح غير مملوك وكل ما ملكه القوم فأحرز وفي منازلهم فهو ممنوع مثل حجر نقلوه الى منازلهم أو عودا وغيره أو صيد فأخذ هذا غلول

(البازي المعلم والصيد المقرط والمقار) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أخذ الرجل بازيا معلما فهذا لا يكون الاملو كاو يرد في المغنم وهكذا ان أخذ صيدا مقلدا أو مقرطا أو موسوما فكل هذا قد علم أنه قد كان له مالك وهكذا ان وجد في الصعراء وتدا منعت أو قدح منعتا كان النحت دليلا على أنه مملوك فيعرف فان عرفه المسلمون فهو لهم وان لم يعرفوه فهو مغنم لانه في بلاد العدو

(في الهر والصقر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما وجد من أموال العدو من كل شيء له ثمن من هرا أو صقر فهو مغنم وما أصيب من الكلاب فهو مغنم ان أراد أحد لصيدا أو ماشية أو زرع وان لم يكن في الجيش أحد يرصد ذلك لم يكن لهم حبه لان من اقتناه لغير هذا كان آثما ورأيت لصاحب الجيش أن يخرج فيعطيه من الانجاس من الفقراء والمساكين ومن ذكروهم ان أراد أحد منهم لزراع أو ماشية أو صيدون لم يرد قتله أو خلا ولا يكون له بيعه وما أصيب من الخنازير فان كانت تعدوا ذكرا كبرت أمرته يقتلها كلها ولا تدخل مضمنا بحال ولا تترك وعن عواد اذا قدر على قتلها فان عمل به مسير خلاها ولم يكن ترك قتلها أكثر من ترك قتل المشركين لو كانوا يقاتلونه

(في الأدوية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الطعام مباح أن يؤكل في بلاد العدو وكذلك الشراب وانما ذهب الى ما يكون مأكولا مغنما من جوع وعطش ويكون غوثا في بعض أحواله فأما الأدوية

لاحد ولا لعان فأبطل الحكمين جميعا وكانت حجة أن قال أستقيم أن الألعن بينهما ثم أحدها وما قيل فأقبح منه تعطيل حكم الله تعالى عليهما (قال الشافعي) رحمه الله ولو قدفها أو أجنبية بكملة لاعتن وحللا جنية ولو قدف أربع نسوة له بكلمة واحدة لاعتن كل واحدة وان تشاخن أثنين تبدأ أفرع يثنين وأثنين بدأ الامام بها رجوت أن لا يائما لانه لا يكتسه الا واحدا (قال المزني) رحمه الله قال في الحدود ولو قدف جماعة كان لكل واحد حد فكذلك لو لم يتعن كان لكل امرأه حد في قياس قوله

(الحربى يسلام وعنده أكثر من أربع نسوة)

(قال الشافعي) وإذا أسلم الرجل الحربى وثنيا كان أو كذا يابوعنده أكثر من أربع نسوة تنكحهن في عقدة أو عقد متفرقة أو دخل بهن كلهن أو دخل بعضهن دون بعض أو فقهن أو ختأن أو كاهن غير أخت الأخرى قيل له أسسك أربعاً أيهن شئت ليس في الأربع أختان تجمع بينهما ولا ينظر في ذلك إلى نكاحه أية كانت قبل وبهذا مضت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الثقة وأحسبه ابن عليه عن معمر بن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن غيلان بن سلفة أسلم وعنده عشر نسوة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أسسك أربعاً وفارق سائرهن (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن رجلاً من ثقيف أسلم وعنده عشر نسوة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أسسك أربعاً وفارق سائرهن (قال الشافعي) أخبرني من سمع ابن أبي الزناد يقول أخبرني عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف عن عوف بن الحرث عن نوفل بن معاوية الديلي قال أسسك وعندي خمس نسوة فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم أسسك أربعاً أيهن شئت وفارق الأخرى فعدت إلى أقدمهن فحببتهن عوز عاقراً معي منذ ستين سنة فطلقها (قال الشافعي) فخالفنا بعض الناس في هذا فقال إذا أسلم وعنده أكثر من أربع نسوة فإن كان تنكحهن في عقدة فارقهن كلهن وإن كان تنكح أربعاً منهن في عقد متفرقة فقهن أختان أسسك الأولى وفارق التي تنكح بعدها وإن كان تنكحهن في عقد متفرقة أسسك الأربع الأوائل وفارق اللواتي بعدهن وقال أنظر في هذا إلى كل ما لو ابتداء في الإسلام جاز له فأجعله إذا ابتداء في الشرك جائزاً وإذا كان إذا ابتداء في الإسلام لم يجز له جعله إذا ابتداء في الشرك غير جائز (قال الشافعي) فقلت لبعض من يقول هذا القول لو لم يكن عليك حجة الأصل القول الذي ذهب إليه كنت محجوجاً به قال ومن أين قلت وأبى أهل الأوثان لو ابتداء رجل نكاحاً في الإسلام بولي منهم وشهود منهم أيجوز نكاحه قال لا قلت أفرأيت أحسن حال نكاح كان لأهل الأوثان قط أليس أن ينكح الرجل بولي منهم وشهود منهم قال بلى قلت فكان يلزمك في أصل قولك أن يكون نكاحهن كلهن باطلاً لأن أحسن شيء كان منه عندك لا يجوز في الإسلام مع أنهم قد كانوا ينكحون في العدة وغير شهود قال فقد أجاز المسلمون لهم نكاحهم قلنا أتباعاً لأمير رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنت لم تتبع فيه أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حكم في نكاحهن حكم أجمع أموراً فكيف خالف بعضها ووافق بعضها قال فأين ما خالف منها قلت موجود على لسانك لو لم يكن فيه خبر غيره قال وأين قلت إذا ذكرت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عقابهم عن العقد الفاسد في الشرك حتى آفاهم مقام الصحيح في الإسلام فكيف لم تعف لهم فتقول بما قلنا قال وأين عقابهم عن النكاح الفاسد قلت نكاح أهل الأوثان كله قال فقد علمت أنه فاسد لو ابتدى في الإسلام ولكن اتبعت فيه الخبر قلنا وإذا كان موجوداً في الخبر أن العقد الفاسد في الشرك كالعقد في الإسلام كيف لم تقل فيه بقولنا تزعم أن العقود كلها فاسدة ولكنها ماضية فهي معفو وما أدرك الإسلام من النساء وهن باقيات فهو غير معفو العدة فيه فتقول أصل العقد كله فاسد معفو عنه وغير معفو عما زاد من العدة فأتوك ما زاد على أربع والترك البتة وأسسك أربعاً قال فهل تجد على هذا دلالة غير الخبر مما يحاجمك عليه قلت نعم قال الله عز وجل أنشأ الله الله وذر وأما بقى من الزنا أن كنتم مؤمنين إلى تظلمون ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم

ولوأقرأه أصابها في
الطهر الذي رماها فيه
فله أن يلاع والولدها
وذكر أنه يقول عطاه
قال وذهب بعض من
ينسب إلى العلم أنه أعما
ينسب إلى الولد إذا قال
استبرأها كأنه ذهب
إلى أن نفي ولد البهلافي
إذا قال لم أقر بها منذ
كذا وكذا قيل فالبهلافي
سمى الذي رأى بعينه
يرى وذكر أنه لم يصبها
فيه أشهر وأرى النبي
صلى الله عليه وسلم
علامة ثبت صدق
الزوج في الولد فلا
يلاع وينفي عنه الولد
إذا الاجتماع هذه
الوجوه فان قيل فما
جئت في أنه يلاع
ونفي الولد وإن لم يدع

عما قبضوا من الربا فلم يأمرهم بده وأبطل ما أدرك حكم الإسلام من الربا ما لم يقبضوه فأمرهم بتركه ووردهم إلى دئوس أموالهم التي كانت حلالا لهم فجمع حكم الله ثم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الربا أن غفاعات وأبطل ما أدرك الإسلام فكذلك حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في النكاح كانت العقد فيه ثابتة فغفاهها وأكثرت من أربع نسوة مدركات في الإسلام فلم يهجن وأنتم تعلم ما قل ولا القياس على حكم الله ولا الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان قولك خارجا من هذا كله ومن المعقول قال أفرأيت لو تركت حديث نوفل بن معاوية وحديث ابن الدبلي اللذين فيهما البيان لقولك وخلاف قولنا واقتصرت على حديث الزهري أي يكون فيه دلالة على قولك وخلاف قولنا قلنا نعم قال وأين قلت إذا كانوا مبتدئين في الإسلام لا يعرفون بابتدائه حلالا ولا حراما من نكاح ولا غيره فعلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يمسكوا أكثر من أربع دل المعقول على أنه لو كان أمرهم أن يمسكوا الأوائل كان ذلك فيما يعلمهم لأن كلاً نكاح الآن يصح فليس له هو أولى ثم أخرى مع أن حديث نوفل بن معاوية ثبت قاطع لموضع الاحتجاج والشبهة

الاستبراء قال الشافعي
رحمه الله قلت قال
الله تعالى والذين يرون
المحصات الآية فكانت
الآية على كل رام
لمحصة قال الراي لها
رأيتنا زنى ولم يقبل
رأيتنا زنى لأنه يلزمه
اسم الراي وقال والذين
يرمون أزواجهم فكان
الزوج راما قال رأيت
أولمت بغير رؤية وقد
يكون الاستبراء وتلد
منه فلا معنى له ما كان
الفراس قائما قال ولو
زنت بعد القذف أو
وطئت وطأ حراما فلا
حد عليه ولا لعان الآن
ينسئ ولدا فيلتن لان
زناها دليل على صدقه
(قال المزني) رحمه الله

(الحربي يصدق امرأته) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأصل نكاح الحربي كله فاسد سواء كان بشهود أو بغير شهود ولو تزوج الحربي حربية على حرام من حرام أو خنزير فقبضته ثم أسلم لم يكن لها عليه مهر ولو أسلم ولم تقبضه كان لها عليه مهر مثلها ولو تزوجها على حرام مسلم أو مكاتب لمسلم أو أم ولد لمسلم أو عبد لمسلم ثم أسلم وقد قبضت أو لم تقبض لم يكن لها سبيل على واحد منهم كان الحر حرا ومن بقى بمملوك كالمالك الأول والمكاتب مكاتب لمالك وله مهر مثلها في هذا كله والله سبحانه وتعالى الموفق

(كرهية نساء أهل الكتاب الحربيين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أحل الله تبارك وتعالى نساء أهل الكتاب وأحل طعامهم فذهب بعض أهل التفسير إلى أن طعامهم ذبائحهم فكان هذا على الكتابيين محاربا كانوا أذمة لأنه قصد بهم قصد أهل الكتاب فنكاح نسائهم حلال لا يختلف في ذلك أهل الحرب وأهل الذمة كالأمة كان عندنا مستأمن غير كتابي وكان عندنا ذمة مجوس فلم تحلل نسائهم انما رأينا الحلال والحرام فيهم على أن يكن كتابيا من أهل الكتاب المشهورين من أهل النوراة والانبيا وهم اليهود والنصارى فيحللن ولو كنن يحللن في الصلح والذمة ويجوز من من المحاربة حل المجوسيات والوثنيات اذا كن مستأمنات غير أننا نختار لآراء أن لا نكح حربية خوفا على ولده أن يسرق ويكره له أن لو كانت مسلمة بين ظهراني أهل الحرب أن يتكحها خوفا على ولده أن يسرقوا أو يقتلوا فاما تحريم ذلك فليس يحرم والله تعالى أعلم

(من أسلم على شيء غصبه أو لم يغصبه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى روى ابن أبي مليكة عن سلافة النبي صلى الله عليه وسلم قال من أسلم على شيء فهو له وكان معنى ذلك من أسلم على شيء يجوز له ملكه فهو له وذلك كل ما كان جائزا للإسلام من المشركين أسلم عليه مما أخذ من مال مشرك لأذمة له فان غصب بعضهم بعضا ما لا واسترق منهم حرا فلم يزل في يده موقوفا حتى أسلم عليه فهو له وكذلك ما أصاب من أموالهم فأسلم عليهم فهو له وهو إذا أسلم وقد مضى ذلك منه في الجاهلية كالمسلمين ويحفظون على أهل دار الحرب فيكون لهم أن يسبوهم فيسترقوهم ويغنموا أموالهم فيستولونها الآن لأنه لا حرج عليهم من أجل أنه أخذوه وهو مشرك فهو له كله ومن أخذ من المشركين من أحسن المسلمين حرا أو عبدا أو أم ولد أو مالا فأحرز عليه ثم أسلم عليه فليس له منه شيء وكذلك لو أوجف

المسلمون عليه في يدي من أخذه كان عليهم رد ذلك كله بلاقيمة قبل القسم وبعده لا يختلف ذلك والدلالة عليه من الكتاب وكذلك دلت السنة وكذلك يدل العقل والاجماع في موضع وان تفرق في آخر لأن الله عز وجل أورد المسلمين أموالهم وديارهم فعملها غنمهم وخولاً لا عرازا أهل دينه واذلال من حاربهم سوى أهل دينه ولا يجوز أن يكون المسلمون إذا قدروا على أهل الحرب تحولوا لهم وتحوّلوا أموالهم ثم يكون أهل الحرب يحوزون على الإسلام شيء فيكون لهم أن يتحولوا أبداً فإن قال قائل فإن السنة التي دلت على ما ذكرنا قيل أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن المشركين أسروا امرأته من الانصار وأحرزوا ناقة النبي صلى الله عليه وسلم فانفلتت الانصارية من الاسار فركبت ناقة النبي صلى الله عليه وسلم فحبت عليها فأرادت نحرها حين وردت المدينة وقالت اني نذرت لن أنجاني الله عليها لأنحرنها فنفعوها حتى يذكر واذل النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ووله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نذر في معصية ولا فيما لا يملك ابن آدم وأخذنا ناقة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلو كان المشركون إذا أحرزوا شيئاً كان لهم لا تثنى أن تكون الناقة الا لانصارية كلها لانها أحرزتها عن المشركين أو يكون لها أربعة أنجاسها وتكون مخوفة ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزلها منها شيئاً وكان يراها على أصل ملكه ولا أعلم أحداً يخالف في أن المشركين إذا أحرزوا عبداً رجلاً أو ماله فأدركه فقد أوجف المسلمون عليه قبل المقاسم أن يكون له بلاقيمة ثم اختلفوا بعد ما يقع في المقاسم فقال منهم قائل مثل ما قلت هو أحق به وعلى الامام أن يعرض من صار في سهمه مثل قيمته من خمس الخمس وهو سهم النبي صلى الله عليه وسلم وهذا القول يوافق الكتاب والسنة والاجماع ثم قال غيرنا يكون إذا وقع في المقاسم أحق به ان شاء بالقيمة وقال غيرهم لا سبيل اليه اذا وقع في المقاسم واجماعهم على أنه لما لكة بعد احرز العدو له وأحرز المسلمين عن العدو له حجة عليهم في أنه هكذا ينبغي أن يكون بعد القسم وإذا كانوا أحرزوا مسلمون متأولين أو غير متأولين فقدروا عليه بأى وجه ما كان ردوه على صاحبه كان المشركون (٣) أن لا يكون لهم عليهم سبيل أولى بهم وما يعدو الحديث لو كان ثابتاً أن يكون من أسلم على شيء فهو له فيكون عاماً فيكون مال المسلم والمشرک سواء إذا أحرز العدو فن قال هذا الزمة أن يقولوا أسلموا على حرم مسلم كان لهم أن يسترقوه أو يكونوا خاصاً فيكون كما قلنا بالدلائل التي وصفنا ولو كان احرز المشركين لما أحرزوا من أموال المسلمين بصير ذلك ملكاً لهم لو أسلموا عليه ما حار اذا ما أحرز المسلمون ما أحرز المشركون أن يأخذ مال لكة من المسلمين بقيمة ولا بغير قيمة قبل القسم ولا بعده وكما لا يجوز فيما سوى ذلك من أموالهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الثقة عن نافع عن ابن عمر أن عبد الله أباي وفسر له عارفاً حرز المشركون ثم أحرز عليهم المسلمون فردا عليه بلاقيمة فلو أحرز المشركون امرأة رجل أو أم ولده أو مدبرة أو مارية غير مدبرة فلم يصل اليه أخذها وصل اليه وطئها لم يحرم عليه أن يطأ واحدة منهم لأنهن على أصل ملكه والاختيار له أن لا يطأ منهم واحدة خوف الولد أن يسترق وكراهية أن يشركه في بضعها غيره

(المسلم يدخل دار الحرب فيجد امرأته) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل رجل مسلم دار الحرب بأمان فوجد امرأته أو امرأة غيره أو ماله أو مال غيره من المسلمين أو أهل الذمة ممن أغصبه المشركون كان له أن يخرج به من قبل أنه ليس بملك العدو ولو أسلموا عليه لم يكن لهم وليس بخيانة كما لو قدر على مسلم غصب شيئاً فأخذه بلا علم المسلم فأداه الى صاحبه لم يكن خاناً إنما الخيانة أخذ ما لا يحل له أخذه ولكنه لو قدر على شيء من أموالهم لم يحل له أن يأخذ منه شيئاً قل أو كثر لأنه إذا كان منهم في أمان فهم منه في مثله ولأنه لا يحل له في أمانهم الا ما يحل له من أموال المسلمين وأهل الذمة لان المال ممنوع بوجوده وأهل الاسلام صاحبه والثاني مال من له ذمة والثالث مال من له أمان الى مدة أمانه وهو كمال الذمة فيما يمنع من ماله الى تلك المدة

(الذمة)

كيف يكون دليلاً على صدقه والوقت الذي رماه فيه كانت في الحكم غير زانية وأصل قوله أعم يتطرق في حال (١) من تكلم بالرى وهو في ذلك في حكم من لم يزن قط قال ولولا عنها ثم قذفها فلاحدها كما لو حدها ثم قذفها لم يحد ثانية وينهى فان عاده عزز ولو قذفها برجل بعينه وطلب الحد فان التعن فلاحده اذا بطل الحد لها بطله وإن لم يلعن حدلها وأولاهما

(١) لعله في حال من تكلم فيه بالرى أوفى حال التكلم بالرى تأمل

(الذمية تسلم تحت الذمي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسلمت الذمية تحت الذمي حاملا بحيث لها النفقة حتى تضع حملها فإن أرضعته فلها أجر الرضاع وهي كالمبتوتة المسلمة الحامل أو أولى بالنفقة منها وإذا كان بين المشركي ولد فأبى الأبوين أسلم فكل من لم يبلغ من الولد سبع السبع صلى عليه إذا مات ويورث من المسلم ويرثه المسلم وإن كان الأبوان مملوكين لم يورثا فأسلم أحدهما تبع المسلم الولدان الذين لم يبلغوا لأن حكمهم حكم الإسلام لا يجوز عندي إلا هذا القول ما كان الأولاد صغارا وكانوا تابعوا لغيرهم لا يورثون دين الإسلام وغير (١) في دين الأكرام الإسلام أولى به أو قول ثان أنهم إذا ولدوا على الشرك كانوا عليه حتى يعربوا عن أنفسهم فلو أسلم أبوه لم يكن حكم واحد منهم حكم مسلم ولست أقول هذا ولا أعلم أحدا يقول به من أهل العلم فأما أن يقال الولد لأب فأين حظ الأم منه ولواتبع الأم دون الأب كما تتبعها في العنق والرق كان أولى أن يغلب اليه من أن يقال هو للأب وإن كان الدين ليس من معنى الرق ولكنه من المعنى الذي وصفت من أن الإسلام إذا شارك غيره في الدين والملك كان الإسلام أولى والله تعالى أعلم

(باب النصرانية تسلم بعد ما يدخل بها زوجها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في النصرانية تكون عند النصراني فتسلم بعد ما يدخل بها المهر فان كانت قبضته والأخذة بعد إسلامها أسلم أولم يسلم فان لم يكن دخل بها حتى أسلمت قبضت منه مهرا أولم تقبضه فسواء ولا يعد وأن يكون لها نصف المهر لأنه لو أسلم كان أحق بها ولا يكون لها شيء لأن فسخ النكاح حاكم قبلها فإذا كان هذا فعلها رد شيء أن كانت أخذته له كما لو أخذت منه شيئا عوضا من شيء كالتن للسلعة ففانت السلعة كان عليها رد الثمن فأما ما أخذت ولا تأخذ شيئا لم تكن أخذت فلا يشبه هذا من العلم شيئا والله سبحانه وتعالى أعلم

(النصرانية تحت المسلم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت النصرانية عند المسلم فظهرت من الحيضة جبرت على الغسل منها وإن امتنعت أدبت حتى تفعل لأنها تمنعه الجماع في الوقت الذي يحل له وقد قال الله عز وجل ولا تقربوهن حتى يطهرن فزعم بعض أهل التفسير أنه حتى يطهرن من الحيض قال الله تعالى فإذا طهرن يعني بالماء فأتوهن من حيث أمركم الله فلما كان ممنوعا من أن يأتي زوجته إلا بأن تطهر من الحيضة وتطهر بالماء فيجتمع فيه المعنيان كان بنا أن يجبر النصرانية على الغسل من الحيضة ثلاثا يمنع الجماع فأما الغسل من الجنابة فهو مباح له أن يجامعها جنبا فتؤمر به كإتومر بالغسل من الوسخ والدخان وما غير ذلك ولا يبين لي أن تضرب عليه لو امتنعت منه لأنه غسل تطهيف لها

(نكاح نساء أهل الكتاب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أحل الله تبارك وتعالى حرائر المؤمنين واستثنى في إماء المؤمنين أن يحللن بأن يجمع نكاحهن لأن لا يحدط ولا حرمة وإن يخاف العنت في تركه نكاحهن فزعمنا أنه لا يحل نكاح أمة مسلمة حتى يجمع نكاحها الشرطين الذين أباح الله نكاحها بهما وذلك أن أصل ما نذهب إليه إذا كان الشيء مباحا بشرط أن يباح به فلا يباح إذا لم يكن الشرط كما قلنا في الميتة تباح للضطر ولا تباح لغيره وفي المسح على الخفين يباح لهما كامل الطهارة ما لم يحدث ولا يباح لغيره وفي صلاة الخوف يباح للثقات أن يخالف بها الصلوات من غير الخوف ولا تباح لغيره وقال الله تبارك وتعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن فأطلق التحريم تحريما بأمرو وقع عليه اسم الشرك قال والمحصنات من الذين أتوا الكتاب من قبلكم والمحصنات منهن الحرائر فأطلقنا من استثنى الله أحلاله وهن الحرائر من أهل الكتاب والحرائر غير الإماء (٢) كما قلنا لا يحل نكاح مشركة ككاثبة وقال غيرنا كذلك كان يلزمه أن يقول وغيره حتى يجمع فيها أن تكون حرة ككاثبة فإذا كان نكاح إماء المؤمنين ممنوعا إلا بشرطين كان فيه الدلالة على

(١) له في ذي دين وقوله ما لم يحدث لعل المراد به الجنابة تأمل (٢) له فقلنا لا يحل الإماء كما قلنا الخ وبذلك فالعبارة هكذا في عدة نسخ ولا يخفى ما فيها فتأمل

طلب لانه قذف
واحد حكمه حكم الحد
الواحد إذا كان لعان
واحد أو حد واحد وقد
رحي المجلاني أمر أنه
برجل سماء وهو ابن
السبعة رجل مسلم
فلا عن بينهما ولم يحده
له ولو قد فيها غير الزوج
حد لا نالها كانت حين
لزمها الحكم بالفرقة
ونفي الولاية حذت
ولزمها اسم الزنا ولكن
حكم الله تعالى ثم حكم
رسوله صلى الله عليه
وسلم فيها هكذا ولو
شهد عليه أنه فذنها
حبس حتى يعدلوا ولا
يكفل رجل في حد ولا
لعان ولا يحبس بواحد
قال المزني رحمه الله

أنه لا يجوز نكاح غير إمام المؤمنين مع الدلالة الأولى فإما أهل الكتاب محرمات من الوجهين في دلاله القرآن والله تعالى أعلم

(ابن الصرامي وظهاره) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا آلى النصراني من امرأته فتصا كما للنبأ بعد الأربعة أشهر حكمنا عليه حكمنا على المسلم في أن ينفى أو يطلق وأمره إذا طلق بالكفارة ولا نجبره عليها لأنه لا يسقط عنه النكاح من حق الله تعالى شيء وإن كان غير مقبول منه حتى يؤمن فإذا اظهر من امرأته فرافعه ورضيا بالحكم فليس في الطهارة طلاق فتصمك عليه وانما فيه كفارة فتأمر به ولا نجبره عليها كما قلنا في عين الأبياء

(في النصراني يقذف امرأته) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قذف النصراني امرأته فرافعه ورضيا بالحكم لا عتبا بينهما وفرقنا ونقينا الولد كما نضنع بالمسلم ولو فعل وتزافعا فإني أن يلتن عززناه ولم نحد له لأنه ليس على من قذف نصرانية عدو أو أقر زناها معه لأننا نفرق بينهما لا بالتعانة

(فمن يقع على جارية من المغنم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وقع الرجل من المسلمين قد شهد الحرب على جارية من الرقيق قبل أن يقسم فإن لم يحمل أخذ منه عقرها وردت إلى المغنم فإن كان من أهل الجاهلية انتهى وإن كان من أهل العلم عزروا لخدمته قبل الشبهة في أنه يملك منها شيئا وإن أحصى المغنم فعرى قدر ملكه منها مع جماعة أهل المغنم وقع عنه من المهر بمحضته وإن جلت فمكذبا وتقوم عليه وتكون أم ولده وإذا كان الزنا بعينه فلا مهر فيه لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن مهر البغي والبغي هي التي تمكن من نفسها فتكون والذي زنى بها إنا نين محددين فإذا كانت مفصولة فهي غير زانية محدودة فإلها المهر وعلى الزاني بها الحد

(المسلمون يوجفون على العدو وفيصيون سبيهم قرابة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوجف المسلمون على العدو فكان فيهم ولد للمسلم مملوك للعدو أو صكان فيهم والد للمسلم لم يزل من أهل الحرب وقد شهد ابنه الحرب فصار له الحظ في أبيه وأبنته منهم لم يعتق واحد منهم عليه حتى يقسموا فإذا صار أحدهما أو كلاهما في حظه عتق وإن لم يكن لم يعتق فإن قال قائل فأنت تقول إذا ملك أبا أو ولده عتق عليه فأنما أقول ذلك إذا اجتبى هو في ملكه بأن يشتريه أو ياتيه أو يزعم أنه وهب له أو وصى به لم أعتقه عليه حتى يقبله وكان له رد الهبة والوصية فهو إذا أوجف عليه فله تركه من الغنمة ولا يعتق حتى يصير في ملكه يقسم أو شراء ولا يشبه هذا الجارية يطؤها وله فيها حق من قبل أن نأخذ الحد بالشبهة ولا تثبت الملك بالشبهة والله تعالى أعلم

(المرأة تسبي مع زوجها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في نساء أهل الحرب من أهل الأوثان حكمين فأما أخدمتهن فإلا في سبيهن فاستؤميرهن بعد الحرية فقسمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ونهى من صرن إليه أن يطأ حائلا حتى تحيض أو حاملا حتى تضع وذلك في سبي أو طاس ودل ذلك على أن بالسبأ نفسه انقطاع العصمة بين الزوجين وذلك أنه لا يأمر بوطء ذات زوج بعد حيفضة إلا وذلك قطع العصمة وقد ذكر ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أن قول الله عز وجل والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم ذوات الأزواج اللاتي ملكتموهن بالسبي ولم يكن استيماؤهن بعد الحرية بأكثر من قطع العصمة بينهن وبين أزواجهن وسواء أسرن مع أزواجهن أو قبل أزواجهن أو بعدوا أو كن في دار الإسلام أو دار الحرب لا تقطع العصمة إلا ما كان بالسبأ الذي كن به مستأميات بعد الحرية وقد سبي رسول الله صلى الله عليه وسلم رجالا من هوازن فاعلمناه سأل عن أزواج المسبيات أسبوا معهن أو قبلهن أو بعدهن

هذا دليل على إثباته كفاية الوجه في غير الحد ولو قال زنى فرجك أو يله أو رجلك فهو قذف وكل ما قاله وكان يشبه القذف إذا احتل به لم يكن قذفا وقد أخرج جيل من فزارة النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن امرأتى ولدت غلاما أسود فلم يجعله صلى الله عليه وسلم قذفا وقال الله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء فكان خلافا للتصريح ولا يكون اللعان إلا عند سلطان أو عدول يعينهم السلطان

أول يسبوا ولو كان في أزواجهن معنى لسأل عنهن إن شاء الله تعالى فأما قول من قال خلاهن النبي صلى الله عليه وسلم فرجعن إلى أزواجهن فإن كان المشركون استحلوا ما من نسائهم فلا حجة بالمسرك وإن كانوا أسلوا فلا يجوز أن يكن يرجعن إلى أزواجهن إلا بشكاح جديد من أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أباحهن للمالكين وهو لا يبيحهن والنكاح ثابت عليهن ولا يبيحهن إلا بعد انقطاع النكاح وإذا انقطع النكاح فلا بد من تجديد النكاح والله تعالى أعلم

(المرأة تسلم قبل زوجها والزوجة قبل المرأة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى سن رسول الله صلى الله عليه وسلم في اللائ أسلمن ولم يسين قبل أزواجهن وبعدهم سنة واحدة وذلك أن أبا سفيان وحكيم بن خزام أسلموا مع الظهران والنبي صلى الله عليه وسلم ظاهر عليه ومكة دار كفر وبها أزواجهما ورجع أبو سفيان وأما النبي صلى الله عليه وسلم مسلما وهند ابنة عتبة مشركة فأخذت بحميته وقالت اقتلوا هذا الشيخ الضال وأقامت على الشرك حتى أسلمت بعد الفتيح بأيام فأقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم على النكاح وذلك أن عذتها لم تنقض وصارت مكة دارا لاسلام وأسلمت امرأة صفوان بن أمية وامرأة عكرمة بن أبي جهل وأقامتا معك مسلمتين في دار الاسلام وهربن وجاهما مشركين ناحية اليمن إلى دار للمشرك ثم رجعا فأسلم عكرمة بن أبي جهل ولم يسلم صفوان حتى شهد خينا كاذرا ثم أسلم فأقرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم على نكاحهما وذلك أن عذتهما لم تنقض وفي هذا حجة على من فرق بين المرأة تسلم قبل الرجل والرجل يسلم قبل المرأة وقد فرق بينهما بعض أهل ناحيتنا فزعم في المرأة تسلم قبل الرجل ما زعمنا وزعم في الرجل يسلم قبل المرأة خلاف ما زعمنا وإنما تبين منه الآن بتقارب اسلامه وهذا خلاف القرآن والسنة والعقل والقياس ولو جاز أن يفرق بينهما لكان ينبغي أن يقول في المرأة تسلم قبل الرجل قد انقطعت العصمة بينهما لأن المسلمة لا تحل لمشرك بحال والمرأة المشركة قد تحل للإسلام بحال وهي أن تكون كتابية فشدد في الذي ينبغي أن يسهو فيه وهو في الذي ينبغي أن يشدد فيه لو كان ينبغي أن يفرق بينهما فإن قال رجل ما السنة التي تدل على ما قلت دون ما قال فما وصفتنا قبل هذا وإن قال فما الكتاب قيل قال الله عز وجل فلا ترجعوهن إلى الكفار لهن حل لهن ولا هم يحلون لهن فلا يجوز في هذه الآية إلا أن يكون اختلاف الدينين يقطع العصمة ساعة اختافا أو يكون يقطع العصمة بينهما ما خلا لغير الدينين والثبوت على الاختلاف إلى مدة والمدة لا يجوز إلا بشكاح الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد دلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما وصفتنا وجمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المسلمة قبل زوجها والمسلم قبل امرأته فحكم فيهما حكما واحدا فكيف جاز أن يفرق بينهما وجمع الله عز وجل بينهما فقال لهن حل لهن ولا هم يحلون لهن فإن قال قائل فاعاذ بهنا إلى قول الله عز وجل ولا تمسكوا بعصم الكوافر فهي كالأية قبلها لا تعد وأن يكون الزوج ساعة يسلم قبل امرأته تنقطع العصمة بينهما لأنه مسلم وهي كافرة ولا تكون العصمة تنقطع بينهما إلا إلى مدة فقد دل رسول الله صلى الله عليه وسلم على المدة وقول من حكينا قوله لا قطع للعصمة بينهما إلا بالاسلام حين كان متأولا فكان وإن خالف قوله السنة فقد ذهب إلى ما تأول ولا جعل لهما المدة التي دلت عليها السنة بل خرج من القولين وأحدث مدة لا يعرفها آدمي في الأرض فقال إذا تقارب فإذا جازله أن يقول إذا تقارب قال إنسان التقارب بقدر النفس أو بقدر الساعة أو بقدر بعض اليوم أو قدر السنة لأن هذا كله قريب وإنما يحدث مثل هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأما أن يحدث بالارأى والغفلة فهذا لا يجوز مع الرأي واليقظة والله تعالى أعلم

(الحربي يخرج إلى دار الاسلام) (قال الشافعي) وإذا أسلم الزوج قبل المرأة والمرأة

(باب في الشهادة في
اللعان)

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى وإذا جاء الزوج
وثلاثة يشهدون على
امرأته معا بالزنا لأعن
الزوج فإن لم يبتعن حد
لأن حكم الزوج غير حكم
الشهود لأن الشهود
لا يلاعنون ويكونون

في دار الحرب ونرج إلى دار الاسلام لم ينكح أخوها حتى يتقضى عدة امرأته ولم تسلم فتين منه فله نكاح
أختها وأربع سواها

(من قول من العرب والعجم ومن يجري عليه الرق) (قال الشافعي) وإذا قوتل أهل الحرب
من العجم جرى السب على ذرائعهم ونسائهم ورجالهم لا اختلاف في ذلك وإذا قوتلوا وهم من العرب فقد سبوا
رسول الله صلى الله عليه وسلم في المصطلق وهو وزن وقبائل من العرب وأجرى عليهم الرق حتى من عليهم بعد
فاختلف أهل العلم بالمغازي فزعم بعضهم أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أطلق سبي هوازن قال لو كان ثلما على
أحد من العرب سبي لزم على هؤلاء ولكنه إن سار ونداء فن أثبت هذا الحديث زعم أن الرق لا يجري على عربي
بحال وهذا قول الرهري وسعيد بن المسيب والشعبي ويرى عن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز (قال
الشافعي) أخبرنا سفيان عن يحيى بن يحيى الغساني عن عمر بن عبد العزيز قال وأخبرنا سفيان عن الشعبي
أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال لا يسترق عربي « قال الربيع » قال الشافعي ولولا أنا نأثم
بأنني لم ندين أن يكون هذا هكذا (قال الشافعي) أخبرنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن ابن المسيب أنه قال في
المولى ينكح الأمة يسترق ولده وفي العربي ينكحها لا يسترق ولده وعليه قيمتهم « قال الربيع » رأى الشافعي
أن يأخذ منهم الجزية وولدهم رقيق من دان دين أهل الكتاب قبل نزول الفرقان (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى ومن لم يثبت هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ذهب إلى أن العرب والعجم سواء وأنه يجري
عليهم الرق حيث جرى على العجم والله تعالى أعلم (قال الشافعي) في الحرب يخرج إلى دار الاسلام مستأمن
وامرأته في دار الحرب على دينه لا تنقطع بينهما العصمة انما تنقطع بينهما العصمة باختلاف الدين فأما الدين
واحد فلا تنقطع بينهما العصمة أرايت لو أن مسلما أسر وامرأته أو دخل دار الحرب مستأمن وامرأته
أو أسلم هو وامرأته في دار الحرب فقد رجع على الخروج ولم تقدر امرأته أن تنقطع العصمة بينهما ما وهما على دين
واحد لا تنقطع العصمة الا باختلاف الدين (قال الشافعي) أي الزوجين أسلم فأنقضت العدة قبل أن
يسلم الآخر منهما فقد انقطعت العصمة بينهما وهو فسخ بغير طلاق وإذا طلق النصراني الذي امرأته
النصرانية ثلاثا ثم أسلم ففرق بينهما ولم تحل له حتى تنكح زوجا غيره وكذلك لو كان حربيا من قبل أن إذا
أثبتناه عقد النكاح ففعلنا حكمه فيه حكم المسلم لرسنا أن نجعل حكمه حكم المسلم فيما يفسخ عقد النكاح
وفسخ عقد النكاح التحريم بالطلاق

(المسلم يطلق النصرانية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا طلق المسلم امرأته
النصرانية ثلاثا فنكحها نصراني أو عبد فأصابها حبلته إذا طلقها زوجها وانقضت عدتها لأن كل
واحد من هذين زوج وانما قال الله عز وجل حتى تنكح زوجا غيره فقد نكحت زوجا غيره وإذا جاز لنا أن
نزعم أن النصراني ينكح النصرانية فيحصنها حتى نرجعها لو زنت لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجع
يهودين زنيا فقد زعننا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل نكاحه يحصنها فكيف يذهب علينا أن يكون
لا يحلها وهو يحصنها

(وطء المجوسية إذا سببت) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا سبب المجوسي وأهل الاوثان
لم توطأ منهن امرأة بالغ حتى تسلم وإن سبب منهن صبيات فن كان منهن مع أحد أبويه ولم يسلم فلا توطأ لأن دينها
دين أبيها وأمه أو أسلم أحد أبويها وهي صبية وطئت فاذا سببت منفردة ليست مع أحد أبويها وطئت لأنها
نكحها لها بحكم الاسلام ونكحها عليه بما لم تكن بالغام شركة أو صغيرة مع أحد أبويها مشركا فإذا حكمنا لهم
بحكم الاسلام لم يكن التحريم فرجها معني

(ذبيحة أهل الكتاب ونكاح نسائهم) (قال الشافعي) من دان دين اليهود والنصارى

عند أكثر العلماء فذبة
يجدون إذا لم يتوا أربعة
وإذا زعم بأنها قد وترته
في نفسه بأعظم من أن
تأخذ كثير ماله أو تشتم
عرضه أو تناله بشديد
من الضرب بما يسبق
عليه من العار في نفسه
بزناها تحته وعلى ولده
فلا عداوة تصير اليهما

قوله وإذا زعم بأنها لم
عبارة الأم وإذا زعم
الزوج أنه رآها تزني
فبين أنها وترته المخوحي
واحدة فتأمل كتبه

مصححه

من الصابئين والسامرة؟ كانت ذبيحته وحل نسائه وقدرى عن عرائنه كتب اليه فيهم أوفى أحدكم فمكتب
عثل ما قلنا فإذا كانوا يعرفون باليهودية أو النصرانية فقد علموا أن النصارى فرق فلا يجوز إذا جعت النصرانية
بينهم أن تزعم أن بعضهم تحل ذبيحته ونسائه وبعضهم تحرم الابحار يلزم منله ولم نعلم في هذا خبرا من جمعه
اليهودية والنصرانية فحكمه حكيم واحد وقال لا تؤكل ذبيحة المجوسى وان سعى الله عليها

(الرجل يشتري جارية أو تعصب) (قال الشافعى) وإذا اغتصبت جارية الرجل أم ولد
كانت أو غير أم ولد وأحرزها المشركون أو غيرهم فصارت اليه لم يكن عليه استبراء في شيء من هذه الحالات
لانها لم تملك عليه كما لا يكون عليه استبراء لو غابت عنه فلم يدرك لها خبرت وأحرزها والاختار له في هذا كله أن
لا يقر بها حتى يستبرئها (قال الشافعى) وإذا اشترى الرجل جارية من المغنم أو وقعت في سهمه أو من سوق
المسلمين لم يقبلها ولم يباشرها ولم يتلذذ منها بشئ حتى يستبرئها

(الرجل يشتري الجارية وهي حائض) (قال الشافعى) وإذا ملك الرجل جارية بشراء أو غيره
وهي في أول حيضتها أو وسطها أو آخرها لم تكن هذه الحيضة استبراء كما لا تكون من العدة في قوس من قال
العدة الحيض ولا قول من قال العدة الطهر وعليه أن يستبرئ بالحیضة أمامها طهر ويجزئها حيضة واحدة
وإذا ارتابت المستبرأ لم توطأ حتى تذهب الريبة ولا وقت في ذلك الا ذهاب الريبة وان كانت مستبرأة لم ترد
بهذا وأريها النساء فان قلن هذا جمل أو داء ردت

(عدة الأمة التي لا تحيض) (قال الشافعى) اختلف الناس في استبراء الأمة التي لا تحيض
من صغرها وكبر فقال بعضهم شهر قياسا على الحيضة وقال بعضهم شهر ونصف وليس لهذا وجه وهو ما أن
يكون شهرا وأما أن يكون ما ذهب اليه بعض أصحابنا من ثلاثة أشهر (قال الشافعى) استبراء الأمة شهر إذا
كانت ممن لا تحيض قياسا على حيضة لان الله عز وجل أقام ثلاثة أشهر مقام ثلاثة قروء فلكل حيضة شهر
الا أن يكون مضى فيه أثر بخلافه ثبت مثله فالأثر أولى أن يتبع

(من ملك الاثنين فأراد وطأهما) (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وإذا ملك الرجل الاثنين
بأى وجه ما كان فله أن يطأ أيتهما شاء وإذا وطئ أحدهما لم يجز له وطء الأخرى حتى يحرم عليه فرج النى وطئ
بأى وجه ما حرم من نكاح أو عتاقة أو كتابة فإذا كان ذلك فوطئ الأخرى ثم عجزت المكتوبة أو طلقت ثبت
على وطء التى وطئ بعدها ولم يكن له أن يطأ العاجزة ولا المطلقة فتكون في هذه الحال وأختها في الحالة الأولى

(وطء الام بعد البنت من ملك البين) (قال الشافعى) رحمه الله تعالى ولا يحل وطء الام بعد
البنت ولا البنت بعد الأم من ملك البين ولا يحل وطء الملوكة بشئ لا يحل من وطء الحرائر مثله الا أنهن
يخالفن الحرائر في معنيين فيكون للرجل أن يملك الام وولدها ولا يكون له أن ينكح الام وابنتها ويجمع بين
الاختين من الملك ولا يجمع بينهما من النكاح ويطأ من الولد ما شاء بالملك في وقت واحد ولا يكون له أن
يجمع بين أكثر من أربع بالنكاح

(التفريق بين ذوى المحارم) (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وإذا ملك الرجل أهل البيت
لم يفرق بين الام وولدها حتى يبلغ الولد سبعاً أو ثمان سنين فإذا بلغ ذلك حاز أن يفرق بينهما فان قال قائل فمن
أين وقت سبعاً أو ثمان سنين قيل روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خير غلامين أبويه وعن عمر رضى
الله عنه والغلام غير بالغ عندنا وعن علي رضى الله تعالى عنه أنه خير غلامين أمه وعمه وكان في الحديث
عن علي رضى الله تعالى عنه والغلام ابن سبع أو ثمان سنين ثم نظرا إلى أخيه أصغر منه فقال وهذا لو بلغ مبلغ
هذا خيرناه بفعلنا هذا أحد الاستغناء للغلام والحارية وأنه أول مدة يكون لهما في أنفسهما قول وكذلك

فيما بينهما وبينه نكاح
تبلغ هذا ونحن لا نجيز
شهادة عدو على عدوه
ولو قدفها وانتق من
جلها فباء بأربعة فشهدوا
أنها زنت لم يلاعن حتى
تلد فيلتن إذا أراد أن ي
الولد فان لم يلقن لحقه
الولد ولم يتحد حتى
تضع ثم يتحد قال ولو

ولد الولد من كانوا فاما الأخوان فيفترق بينهما فان قال قائل فكيف فرقتهم بين الأخوين ولم تفرقوا بين الولد وأمه قيل السنة في الأم وولدها ووجدت حال الولد من الولد مخالفاً حال الأخ من أخيه ووجدت في أخير الولد على نفقة والد والد على نفقة الولد في الحين الذي لا غنى لواحد منهما عن صاحبه ولم أجدني أجبر الأخ على نفقة أخيه

(الذي يشتري العبد المسلم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشتري الذي عبد مسلماً فالشراء جائز وأجبره على بيعه وانما معنى من أن أجعل الشراء فيه باطلاً أنه لو أسلم عنده جبرته على بيعه ولو اعتقه أو وهبه لمسلم أو تصدق به عليه أو مات ولا وراثته قبض عنه وجاز فيه العتق في حياته والصدقة والهبة ولا يكون هذا إلا لمن يكون ملكه ثابتاً من المددوان كنت لا تثبت على الأبد كما أثبت ملك المسلم وإذا كان الذي يملكه كان امرأة أو رجل بينهما ما ولد فأيهما أسلم جبرت السيد على بيع المسلم منهما والولد الصغير لانهم مسلمون باسلام أى الأبوين أسلم

(الحربي يدخل دار الاسلام بأمان) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل الحربي دار الاسلام بأمان ومعه مملوكة أو مملوك فأسلم أو أسلم أحدهما جبرته على بيعهما أو بيع المسلم منهما ودفعت اليه ثمنهما وليس له أمان يعطى به أن يملك مسلماً أو أمان الذي المعاهد أكثر من أمانه وأنا أجبره على بيع من أسلم من مملوكه

(العبد الذي يكون بين المسلم والذي فيسلم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان العبد الكافر بين مسلم وذمي وأسلم جبرت الكافر على بيع نصيبه فيه وجبرته على بيع كله أكثر من جبرته على بيع نصيبه وإذا حضر المسلمون المشركين فاستأمن رجل من المشركين للجماعة بأعيانهم كان لهم الأمان ولم يكن الأمان لغيرهم وكذلك لو استأمن لعدد كان الأمان لأولئك العدد وليس لغيرهم وهكذا إن قال تؤمن لي مائة رجل وأخلى بينك وبين البقية كان الأمان في المائة الرجل اليه فمن سقى فهو آمن (١) ومن لم يستثن فليس بآمن وهكذا إن قال تؤمن لي أشعل الحصن على أن أدفع اليك مائة منهم فلا بأس والمائة رقيق كانوا من حريمهم أو رقيقهم من قبل أني إذا قدرت عليهم كانوا أجبراً رقيقاً فليما كتبت فادرا على بعضهم كانوا رقيقاً وكان من أمنت غير رقيق وليس هذا بقض للعهد ولا رجوع في صلح انما هذا صلح على شرط فمن أدخله المستأمن في الأمان فهو داخل فيه ومن أخرجه منه ممن لم أعطه الأمان فهو خارج منه حكمه حكم مشرك يجري عليه الرق إذا قدر عليه

(الأسير يؤخذ عليه العهد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا أسر المسلم فأحلفه المشركون أن يثبت في بلادهم ولا يخرج منها على أن يتخلوه حتى قدر على الخروج منها فليخرج لأن عيونه بين مكره ولا سبيل لهم على حبسه وليس بنظام لهم بخروج وجه من أيديهم ولعله ليس بوسع أن يقيم معهم إذا قدر على النجى عنهم ولكنه ليس له أن يقتلهم في أموالهم وأنفسهم لأنهم إذا آمنوه فهم في أمان منه ولا تعرف شيأ يري خلاف هذا ولو كان أعطاهم البين وهو مطلق لم يكن له الخروج إذا كان غير مكره إلا بأن يلزمه الخنث وكان له أن يخرج ويثبت لأنه حلف غير مكره وانما الغنياعنه الخنث في المسئلة الأولى لأنه كان مكرهاً

(الأسير يأمنه العدو على أموالهم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسر العدو والرجل من المسلمين تخلوا سبيله وأمنوه وولوه ضياعهم أو لم يولوه فأما نهم إياه أمان لهم منه وليس له أن يقتلهم ولا يخونهم وأما الهرب بنفسه فله الهرب وإن أدرك ليؤخذ فله أن يدافع عن نفسه وإن قتل الذي أدركه لأن طلبه ليؤخذ أحداث من الطالب غير الأمان فيقتله إن شاء ويأخذ ماله ما لم يرجع عن طلبه

(١) أي ومن لم يسلم تأمل

جاء بشاهدين على
أقرارها بالزنا لم يلاعن
ولم يحد ولا حد عليها
ولو قذفها وقال كانت
أمة أو مشركة فعلمها
البينة أنها يوم قذفها
حرة مسلمة لأنها مدعية
الحد وعليه البين ويعز
الآن يلتعن ولو كانت
حرة مسلمة وادعى أنها

(المسلمون يدخلون دار الحرب بأمان فيرون قوما) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل
 جماعة من المسلمين دار الحرب بأمان فسي أهل الحرب قوما من المسلمين لم يكن للأتاميين قتال أهل الحرب
 عنهم حتى ينبذوا إليهم فإذا نبذوا إليهم فخذروهم وانقطع الأمان بينهم كان لهم قتالهم فأما ما كانوا في مدة الأمان
 فليس لهم قتالهم

(الرجل يدخل دار الحرب فتوهب له الجارية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل الرجل دار الحرب بأمان فتوهب له جارية أو غلام أو متاع لمسلم قد أحرز عليه أهل الحرب ثم خرج به إلى دار الإسلام فعرفه صاحبه وأثبت عليه ينسأه وأقره الذي هو في يديه بدعواه فعليه أن يدفعه إليه بالعوض يأخذ منه ويحرمه السلطان على دفعه

(الرجل يرهن الجارية ثم يسبها العدو) (قال الشافعي) رجه الله تعالى وأذاره من الرجل جارية بالف درهم وذلك قيمتها ثم أسبأها العدو ثم أخذها صاحبها الرهن بشئ أو غير شئ فهي على الرهن كما كانت لا يخرجها السبأ من الرهن ولو وجدت في يدي رجل من المسلمين أخرجت من يديه إلى مملأ مملكتها الذي سيبت عنه وكانت على الرهن. وإذا سبي المشركون الحررة والمديرة والمكاتبه وأم الولد والعبد وأخذوا المال فكله سواء متى ظهر عليه المسلمون قبل المقاسم أو بعدها أخرج من يدي من هو في يديه وكانت الحررة حررة والمكاتبه مكاتبه والمديرة مديرة والامة أمة وانعبد عبدا وأم الولد أم ولد والمتاع على حاله لأن المشركين لا يملكون على المسلمين ولو ملكوهم علمهم ملك بعضهم على بعض ملكوا الحررة والمكاتبه وأم الولد والمديرة كما سبي بعضهم بعضا ثم يملكون فيقر المسمى خو لا سباني

(المديرية تسبى قوطا ثم تلد ثم بقدر عليها صاحبها) (قال النافعي) رحمه الله تعالى. واناسي
المشركون المديرية فوطئها رجل منهم فولدت أولاداً ثم سبى وأولادها ردت إلى مالكتها التي دبرها وأولادها
كثرت والمالوك غير مديرية ولا يبطل السبأ بتدبيرها ولا يبطله إلا أن يرجع فيه المدير فإن مات المدير قبل أن
يحرزها المسلمون فهي حرة وأولادها في قول من أعتق وأما المديرية بعقوها وأولادها التي دبرها وولاء ولداها
الذين أعتقوا بعقوها فإن ولدت بعدهم أولاداً فولاؤهم أو إلى أبيهم وقال في المسكاتبه كما قال في المديرية إلا أن
المكاتبه لا تعق موت سبدها إنما تعق بالاداء

(المكاتبه تسمى قنوطا قنلد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ولدت المكاتبه اولاداً في دار الحرب وهي مسبية ثم ادت فعتقت عتق ولدها بعتقه ما في قول من يعتق ولد المكاتبه بعتق أمه وان عجزت رقت ورق ولدها

(أم ولد النصراني تسلّم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا أسلمت أم ولد النصراني حبل يشته
وإنها وأخذت عقما وأمرت أن تملأ في موضعها ما يملأ مثلها لئلا تفسد حتى تحرق وإن أسلم حبل يشته

مرتدة فعله اليه
ولودعي أنه اليه
على اقارها بالرفسأل
الأجل لم أوجه الايوما
أرومين فان جاءها والا
حذا وألاعن ولوألمت
اليه أنه قدفها كيرة
وأقام اليه أنه قدفها
صغرة فهذان قدفان
مفترقان ولواجتم

وبينها ولا يجوز فيها ما ذهب إليه بعض الناس من أن تعتق ونسبي في قيمته من قبل أنها ان كان الاسلام يعتقها فلا ينبغي أن يكون عليها سعاية وان كان الاسلام لا يعتقها فاسبب عتقها وما سبب سعاتيتها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى العتق لو كان من قبل سيدها واعتق منها سهما من مائة سهم عتقت كلها ولم يكن العتق من قبل سيدها ولا من قبل شريك له فان قال من قبل نفسها فهي لا تقدر على أن تعتق نفسها فان قال منهم قائل وهل ثبت الرق لكافر على مسلم قيل أنت تثبته قال وأين قلت زعمت أن عبد الكافر اذا اسلم فأعتقه الكافر أو باعه أو وهبه أو تصدق به أجزت هذا كله فيه ولو كان الاسلام يزيل ملكه عنه ما جازله من هذا شيء وأنت تزعم أن الكافر أن يشتري المؤمن ثم يكون عليه بيعه ويكون لشتره أن يرده على ملك الكافر بالعيب ثم تقول للكافر بعه فان زعمت أنك تجبره على بيعه قيل فقل هذا في مديده ومكاتبه فان قلت لا قيل فكذلك في أم ولده ليس الاسلام يعتق لها ولا أحد السبيل الي بيعها الماسبق فيها ولا يجوز قول من قال أعتقها ولا سعاية عليها من قبل أنه لا يعتق الامه لم تلدا اذا أسلت وهي لنصراني ولا العبد ويقول أمره ببيعهما والرجل لا يكون عهدة البيع عليه الا فيما عاك وهو يجبر العتق والهبة والصدقة وهذا لا يجوز الا لملك فان قال لا أحده عاك من أم الولد الا الوطء فقد حرم عليه الوطء فهو عاك الرجل من أم ولده أن يأخذ مالها وكسبها والحناية عليها ويستعملها وتعتق فيصير اليه ما حوت وهذا كله غير وطئها ولو كان اذا حرم عليه الفرج عتقت أم الولد كان لزوج مالك أم ولده وأكتبتها ينبغي أن يعتقها عليه من قبل أنه قد حيل بينه وبين فرجها وحول بين الرجل وبين الفرج بسبب لا يمنع شيئا غيره وقد قال قائل تسعى في نصف قيمتها كأنه جعل نصفها حرا بالولد ونصفها مملوكا أن يموت السيد ولا عرف للولد حصه من العتق متبعضه (١) ولو كانت حرة كلها من قبل أن الولد من السيد وهو لو أعتق السيد منها سهما من ألف سهم جعلها حرة كلها فلا عرف لما ذهب اليه وجها واذا دخل الحرب بعبد أو أمتة دار الاسلام مستأمنافا لم يجبر على بيعه ما لم يترك يخرجهما

شهودهما على وقت واحد فهي متصادمة ولا حد ولا لعان ولو شهد عليه شاهدان أنه قد فدهما وقذف امرأته لم تجز شهادتهما الا أن يعفو قبل أن يشهدا ويرى ما بينهما وبينه حسن فيجوزا ولو شهد أحدهما أنه قد فدها

(الاسير لا تنكح امرأته) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أسر المسلم فكان في دار الحرب فلا تنكح امرأته الا بعد ثبوت وفاته عرف مكانه أو خفي مكانه وكذلك لا يقسم ميراثه (ما يجوز للاسير في ماله وما لا يجوز) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما صنع الاسير من المسلم في دار الحرب أو دار الاسلام والمسيجون وهو صحيح في ماله غير مكره عليه (٢) فهو جاز من بيع وهبة وصدقة وغير ذلك فهو حائر لا ينظر على واحد منهم الا ما ينظر على الصحيح المطلق فان كان مريضاً فهو كالمرضى في حكمه وهكذا ما صنع الرجل في الحرب عند التقاء الصفين وقبل ذلك ما لم يجرح وهكذا ما صنع اذا قدم ليقتل فيمات من قتله فيه بدو فيما يجد قتاله السبيل الى تر مثل القتل في القصاص الذي يكون لصاحبه عفو وشل قتل عصبته القاتل الذي قد تتركه وأما اذا قدم ليبرج في الزنا فلا يجوز له في ماله الا الثلث لانه لا سبيل الى تركه والحامل يجوز ما صنعت في ماله ما لم يجرحها مرض مع جلها أو يضر بها المطلق فان ذلك مرض مخوف فأما ما قبل ذلك فما صنعت فيه فهو حائر وهكذا الرجل في السفينة في الموضع المخوف من الفرق وغير المخوف لان النجاة قد تكون في المخوف والهلاك قد يكون في غيره ولا وجه لقول من قال يجوز عطية الحامل حتى تستكمل ستة أشهر ثم تكون كالمرضى في عطيتها بعد الستة عندى ولما تأول من قول الله عز وجل حلت حلالا خفيفا فربته قلما أنقلت دعوا الله بهما وليس في هذا دلالة على حد الانتقال متى هو أو التاسع أو الثامن أو السابع أو السادس أو الخامس أو الرابع أو الثالث حتى يتبين ومن ادعى هذا وقت لم يجزله لا يجبر ولا يجوز أن يكون الانتقال المخوف الا حين تجلس بين القوايل فان قيل هي بعد ستة أشهر فما قبل ستة فكذلك هي بعد شهر فما قبل شهر بعد الشهرين وفي كل يوم زادت (١) قوله ولو كانت حرة كلها كذا في النسخ أي ولو فرض أن لولده حصه كانت حرة كلها من قبل الخ تأمل

فيه أن يكبر ولدها وتقرب من وضع جلها وليس الا ما قلنا أو أن يقول رجل الحمل كله مرض ولا يفرق بين أوله وآخره فان قال هذا فهو معروف في الانتقال وغير الانتقال والمرض الثقيل والمرض الخفيف عنده وعند الناس في العطية سواء ولا فرق في الحكم بين المريض المخوف عليه الدنف وبين المريض الخفيف المرض فيما أعطيا ووهبا وقد يقال لهذا ثقيل ولهذا خفيف وما أعلم الحامل بعد الشهر الاول الا أنقل وأسوأ حالا وأكثر قرا وامتناعا من الطعام وأشبه بالمريض منها بعد ستة أشهر وكيف تجوز عطيتها في الوقت الذي هي فيه أقرب من المرض وترد عطيتها في الوقت الذي هي فيه أقرب الى الله ذان قال هذا وقت يكون فيه الولد تاما لو خرج فخر وجهه تاما أشبه سلامة أمه من خر وجهه لو خرج سقطا والحكم انما هو لا مه ليس له والله أعلم

(الحربي يدخل بأمان وله مال في دار الحرب ثم يسلم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل الحربي بلاد الاسلام بأمان وخلف في دار الحرب أموالا ودائع في يد مسلم ويدي وكيل له ثم أسلم فلا سبيل عليه ولا على ماله ولا على ولده الصغار ما كان له عقارا أو غيره وهكذا لو أسلم في بلاد الحرب وخرج الى دار الاسلام لا سبيل على مال مسلم حيث كان أسلم ابنا شعبه القرطبيان ورسول الله صلى الله عليه وسلم محاصر بني قريظة فأحرز لهما اسلامهما أنفسهما وأموالهما ووراكنت أو عقارا أو غيره ولا يجوز أن يكون مال المسلم مغنوما بحال فاما ولده الكبار وزوجته فحكمهم حكم أنفسهم يجري عليهم ما يجري على أهل الحرب من القتل والسياء وان سببت امرأته حاملان لم يكن الى ارفاق ذي بطنها سبيل من قبل أنه اذا خرج فهو مسلم باسلام أبيه ولا يجري السباء على مسلم

(الحربي يدخل دار الاسلام بأمان فأودع ماله ثم رجع) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل الحربي دار الاسلام بأمان فأودع وباع وترك مالا ثم رجع الى دار الحرب فقتل بها فدينه وودائعها وما كان له من مال مغنوم عنه لا فرق بين الدين والوديعة وإذا قدم الحربي دار الاسلام بأمان فقات فلا مان لنفسه وماله ولا يجوز أن يؤخذ من ماله شيء وعلى الحاكم أن يرد له الى ورثته حيث كانوا ولا يقبل ان لم تعرف ورثته شهادة أحد غير المسلمين ولا يجوز في هذه الحال ولا في غيرها شهادة أحد خالف دين الاسلام لقول الله تبارك وتعالى ذوى عدل منكم وقوله من رضون من الشهداء وهذا مكتوب في كتاب الشهادات

(في الحربي يعتق عبده) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أعتق الحربي عبده في دار الحرب ثم خرجا الى بلد لم يحدث له قهر في بلاد الحرب يستعبده به فأراد استعباده ببلاد الاسلام لم يكن له أن يستعبده مسلما كان العبد أو كافرا أو مسلما كان السيد أو كافرا ولو أخذت له قهرا ببلاد الحرب أو لحرمله ولم يعتقه حتى يخرج اليها بأمان كان عبده قال وان كانت الارض المفتوحة من أهل النسل بلاد غنوة أو صلح تخلى منه أهلها الى المسلمين على شيء أخذوه منهم أمان أو غيره فهي مملوكة كما علق النقي والغنمة وان تركها أهلها الذين كانت لهم ممن أوجف عليها أو غيرهم فوقفها السلطان على المسلمين فلا بأس أن يتكاري الرجل منها الارض لينزعها وعليه ما تكاراها به والعسكر كما يكون عليه ما تكاري به أرض المسلم والعسر

(الصلح على الجزية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا أعرف أنا النبي صلى الله عليه وسلم صلح أحد من أهل الجزية على شيء الا ما صفع صالح أهل أيلة على ثلثمائة دينار وكان عددهم ثلثمائة رجل وصالح نصرانية يقال له موهب على دينار وصالح ثمة الن على دينار دينار وجعله على المحتلين من أهل اليمن وأحبب كنفه لعله في كل موضع وان لم يحل في الخبر كما حكى خبر اليمن ثم صلح أهل نجران على حلل يودونها فدل صلحه باهم

بالعربية والآخرة
قذفها بالفارسية لم
يجوز الان كل واحد
من الكلامين غير الآخر
ويقبل كتاب القاضي
بقذفها وتقبل الوكالة
في تثبيت البيعة على
الحسود فإذا أراد
أن يقيم الحسد أو
يأخذ العان أحضر

على غير الدنانير على أنه يجوز ما صالحوا عليه وصالح عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أهل الشام على أربعة دنانير وروى عنه بعض الكوفيين أنه صالح الموسر من ذمتهم على ثمانية وأربعين والوسط على أربعة وعشرين والذي دونه على اثني عشر درهما ولا بأس بما صالح عليه أهل الذمة وإن كان أكثر من هذا إذا كان العقد على شيء مسمى بعينه وإن كان أضعاف هذا وإذا انعقد لهم العقد على شيء مسمى لم يجز عندي أن يراد على أحد منهم فيه بالعايسر ما بلغ وإن صالحوا على ضيقة مع الجزية فلا بأس وكذلك لو صالحوا على مكيلة طعام كان ذلك كما يصلحون عليه من الذهب والورق ولا تكون الجزية إلا في كل سنة مرة ولو حاصرنا أهل مدينة من أهل الكذب فعرضوا علينا أن يعطونا الجزية لم يكن لنا قتالهم إذا أعطوناها وإن يجري عليهم حكمنا وإن قالوا نعطيكموها ولا يجري علينا حكمكم لم يلزمنا أن نقبلها منهم لأن الله عز وجل قال حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فلم أسمع مخالفا أن الصغار أن يعطوا حكم الإسلام على حكم الشرك ويجري عليهم ولنا أن نأخذ منهم متطوعين وعلى النظر للإسلام وأهله وإن يجز عليهم الحكم كما يكون لنا ترك قتالهم ولو عرضوا علينا أن يعطوا الجزية ويجري عليهم الحكم فاختلفنا نحن وهم في الجزية فقلنا لا نقبل إلا كذا وقالوا لا نعطيكم إلا كذا رأيت والله تعالى أعلم أن يلزمنا أن نقبل منهم دينار دينار لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أخذ من نصراني بمكة مقهور ومن ذمة اليمين وهم مقهورون ولم يلزمنا أن نأخذ منهم أقل منه والله تعالى أعلم لا بالمجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحدا من الأئمة أخذ منهم أقل منه واثني عشر درهما في زمان عمر رضي الله تعالى عنه كانت دينار فان كان أخذها فهي دينار وهي أقل ما أخذوا من ذمتهم ما لم نعقد لهم شيئا ما قدرنا على ما وان كتب في العقد لهم أن يخفف عن اقتصر منهم إلى أن يجد كان ذلك جائزا وإن لم يكن في العقد كان ذلك لازما لهم وبالعقود منهم في ذلك سواء الزمن وغير الزمن فان أعوز أحدهم بجزية فهو دين عليه يؤخذ منه متى قدر عليها وإن غاب سنين ثم رجع أخذت منه لتلك السنين إذا كانت غيبته في بلاد الإسلام والحق لا يوضع عن شيخ ولا مقعد ولو حال عليه حول أو أحوال ولم تؤخذ منه ثم أسلم أخذت منه لأنها كانت لزمته في حال شركه فلا يوضع الإسلام عنه دينار لأنه حق لجماعة المسلمين ويجب عليه ليس للامام تركه قبله كمال يمكن له تركه قبله في حال شركه

(فتح السواد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى استأعرف ما أقول في أرض السواد لا ظنا مقر ونالني علم وذلك أني وجدت أصح حديث برويه الكوفيون عندهم في السواد ليس فيه بيان ووجدت أحاديث من أحاديثهم تخالفه منها أنهم يقولون السواد صلح ويقولون السواد عنوة ويقولون بعض السواد صلح وبعضه عنوة ويقولون إن جرير بن عبد الله البجلي وهذا أثبت حديث عندهم فيه أخبرنا الثقة عن ابن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله قال كانت ببجيلة ربع الناس فقسم لهم ربع السواد فاستغلوه ثلاث أو أربع سنين أنا شككت ثم قدمت على عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ومعي فلانة ابنة فلان امرأة منهم لا يحضرني ذكر اسمها فقال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه لولا أني قاسم مسؤل لترككم على ما قسم لكم ولكني أرى أن تردوا على الناس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان في حديثه وعاضني من حق فيه نفاو عمانية دينار وكن في حديثه فقالت فلانة قد شهد أي القادسية وثبت سهمه ولا أسلمه حتى تعطيني كذا أو تعطيني كذا فأعطاهما قال وفي هذا الحديث دلالة إذ أعطى جرير البجلي عوضا من سهمه والمرأة عوضا من سهم أبيها أنه استطالب أنفس الذين أوجفوا عليه فتركوا حقوقهم منه فجعله وثقا للمسلمين وهذا حلل للامام لو اقتضى اليوم أرضا عنوة فأحصى من افتتحها وطأها أو انفسا عن حقوقهم منها أن يجعلها للامام وثقا عن حقوقهم منها

المأخوذ له الحد واللعان
وأما حدود الله سبحانه
وتعالى فتدبرا بالشبهات

(الوقت في نفي الولد من
أبيه أن يقيه ونفي
ولد الأمة) من كتاب
إمان قديم وجديد

(قال الشافعي) رحمه
الله وأذاع الزوج بالولد

منها الا اربعة الانجاس ويوفى اهل الخمس حقوقهم الا ان يدع البلاءون منهم حقوقهم فيكون ذلك لهم والحكم في الارض كالحكم في المال وقدمى النبي صلى الله عليه وسلم هوازن وقسم اربعة الانجاس بين المسلمين ثم جاءته وفود هوازن مسلمين فسألوه ان يمن عليهم بان يعطيهم ما أخذ منهم فخيرهم بين الاموال والسبي فقالوا خيرتنا بين احسابنا واموالنا فختار احسابنا فترك لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم حقه وحق اهل بيته فسمع بذلك المهاجرون فتركوا له حقوقهم فسمع بذلك الانصار فتركوا له حقوقهم ثم بقي قوم من المهاجرين الآخرين والفتحيين فامرهم فعرف على كل عشرة واحدا ثم قال انتوني بطيب أنفس من بقي فمن كره فله بحلى كذا وكذا من الابل الى وقت كذا بخلافه بطيب أنفسهم الا افرع بن حابس وعتيبة بن بدر فانهما أبيا ليعبر هوازن فلم يكرههما رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك حتى كانا هاترا كالعبدان خدع عتيبة عن حقه وسلم لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم حق من طاب نفسا عن حقه وهذا أولى الامور بهر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه عندنا في السواد فتوجه ان كانت غنوة فهو كما وصف ظن عليه دلالة يمين وانما نعنا ان نجعله يميننا بالدلالة ان الحديث الذي فيه تناقض لا ينبغي ان يكون قسم الا بين امر عمر رضي الله تعالى عنه لكبر قدره ولو تقوت عليه فيه ما ينبغي ان يغيب عنه قسمه ثلاث سنين ولو كان القسم ليس لمن قسم له ما كان لهم منه عوض ولكان عليهم ان يؤخذ منهم الغلة والله سبحانه وتعالى اعلم كيف كان ولم أجده حجة يثبت انما أجدها متناقضة والذي هو أولى بهر بن الخطاب الذي وصفه فكل بلد فقت غنوة فأرضها ودارها كدنانيرها ودارها وما وهكذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم في خير وبني قريظة فلان أوجب عليها اربعة انجاس والخمس لأهلها من الارض والدنانير والدرهم فن طاب نفسا عن حقه بخلاف الامام حلال نظر المسلمين ان يجعله وقفا على المسلمين تقسم غلته فيهم على اهل الخراج والصدقة وحيث يرى الامام منهم ومن لم يطب عنه نفسا فهو احق بحقه وأعيان أرض فقت صلحا على أن أرضها لاهلها ويؤدون عنها خراجا فليس لأحد أخذها من أبدي اهلها وعليهم فيها الخراج وما أخذ من خراجها فهو لاهل التي دون اهل الصدقات لانه في مال مشترك وانما فرق بين هذا والمسئلة الاولى أن ذلك وان كان من مشترك فقد ملك المسلمون رقبته الارض فيه فليس بحرام ان يأخذ صاحب صدقة ولا صاحب في ولا غنى ولا فقير لانه كالصدقة الموقوفة يأخذها من وقفت عليه من غنى وفقير واذا كانت الارض صلحا فانها لاهلها ولا بأس أن يأخذها منهم المسلمون بكرة ويرعونها كما استأجر منهم ابلهم وبيوتهم ورفيقهم وما يجوز لهم اجارته منهم وما دفع لهم اوالى السلطان بوكالتهم فليس بصغار عليهم انما هو دين عليه يؤديه والحديث الذي روي عن النبي صلى الله عليه وسلم لا ينبغي لمسلم ان يؤدى خراجا ولا لمشرك ان يدخل المسجد الحرام انما هو خراج الجزية ولو كان خراج الكراه ما حل له أن يتكبرى من مسلم ولا كافر شيئا ولكنه خراج الجزية وخراج الارض انما هو كراه لا محرم عليه واذا كان العبد النصراني فاعتقه وهو على النصرانية فعليه الجزية واذا كان العبد النصراني لمسلم فاعتقه المسلم فعليه الجزية انما تأخذ الجزية بالدين والنصراني عن عليه الجزية ولا ينفعه أن يكون مولا مسلما كما لا ينفعه أن يكون أبوه وأمه مسلمين

فأمكنه الحاكم (١) أو من
يلقاه له امكانا بينا فترك
العان لم يكن له أن يقبض
كما يكون بيع الشقص
فيه الشفعة وان ترك
الشفيع في تلك المدة لم

(١) أى أول يمكنه أن
يلقى الحاكم لكنه أمكن
من يلقيه تأمل

(في الذي اذا تجر في غير بلده) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا تجر الذي في بلاد الاسلام الى افق من الافاق في السنة مرارا لم يؤخذ منه الامرة واحدة كما لا تؤخذ منه الجزية الامرة واحدة وقد ذكر عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى أنه أمر فيما ظهر من أموالهم وأموال المسلمين أن يؤخذ منهم شيء وقته وأمر أن يكتب عليهم راءة الى مثله من الحول ولولا أن عمر أخذ منهم ما أخذنا منهم فهو يشبه أن يكون أخذها به منهم على أصل صلح أنهم اذا تجروا أخذ منهم ولم يلغنا أنه أخذنا من أحدي سنة مرتين ولا أكثر فلما كانت الجزية في كل سنة مرة كان ينبغي أن يكون هذا عندنا في كل سنة مرة الا أن يكونوا صولوا عند الفتح على

أكثر من ذلك فيكون لنا أن نأخذ منهم ما صولحوه عليه ولستنا نعلمهم صولحوه على أكثر يؤخذ منهم كما أخذ
عمر رضي الله تعالى عنه من المسلمين ربع العشر ومن أهل النمة نصف العشر ومن أهل الحرب العشر
اتباعه على ما أخذ لا تخالفه

(نصارى العرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأذ صالحو رسول الله صلى الله عليه وسلم
أكيد القسافي وكان نصرانياً عر بيا على الجزية وصالحو نصارى نجران على الجزية وفيهم عرب وبهم وصالحو
ذمة اليمن على الجزية وفيهم عرب وبهم واختلفت الأخبار عن عمر في نصارى العرب من تتوخ وبهرا وبني
تغلب فروى عنه أنه صالحهم على أن تضاعف عليهم الصدقة ولا يكرهوا على غير دينهم ولا يصغوا أولادهم
في النصرانية وعلنا أنه كان يأخذ جزيتهم فيما ثم روى أنه قال بعدما نصارى العرب بأهل كتاب أخبرنا
ابراهيم بن محمد عن عبد الله بن دينار عن سعد الغلبة أو ابنه عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال
ما نصارى العرب بأهل كتاب وما تحمل لنا ذبايحهم وما أنابتهم كهم حتى يسلموا أو أضرب أعناقهم (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى فأرى الإمام أن يأخذ منهم الجزية لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها من
النصارى من العرب كما وصفت وأما ذبايحهم فلا أحبأ كلها خبرا عن عمر وعن علي بن أبي طالب وقد أخذ
الجزية من المجوس ولأننا كل ذبايحهم فلو كان من حل لنا أخذ الجزية منه حل لنا كل ذبيحته أكلنا ذبيحة
المجوس ولا ننكر إذا كان في أهل الكتاب حكمان وكان أحد صنفيهم يحمل ذبيحته ونسأه والصف الثاني من
المجوس لا تحمل لنا ذبيحته ولا نسأه والجزية تحمل منها معا أن يكون هكذا في نصارى العرب فيحل أخذ
الجزية منهم ولا تحمل ذبايحهم والذي روى من حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في أحلال ذبايحهم إنما
هو من حديث عكرمة أخبرني ابن الدراوردي وابن أبي يحيى عن ثور الدبلي عن عكرمة عن ابن عباس أنه
سئل عن ذبايح نصارى العرب فقال قولوا لحكنا هو أحلالها وتلا من يتولهم منكم فإنه منهم ولكن صاحبنا
سكت عن اسم عكرمة وثور لم يلق ابن عباس والله أعلم

تكن الشفعة ولو جاز
أن يعلم بالولد (١) فيكون
له نفقة حتى يقرب به جاز
بعد أن يكون الولد شيئا
وهو مختلف نفسه
اختلاف الولد ولو قال
قائل يكون له نفقة فلا

(الصدقة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا شافان عن أبي إسحق الشيباني عن رجل أن عمر رضي الله تعالى
عنه صالح نصارى بني تغلب على أن لا يصغوا أبناءهم ولا يكرهوا على غير دينهم وأن تضاعف عليهم الصدقة
(قال الشافعي) وهكذا حفظ أهل المغازي وشافوه أحسن من هذا السياق فقالوا إراهم على الجزية فقالوا
نحن عرب ولا تؤدى ما تؤدى الصم ولكن خذ منا كما يأخذ بعضكم من بعض يعنون الصدقة فقال عمر رضي الله
تعالى عنه لا هذا فرض على المسلمين فقالوا فزما شئت بهذا الاسم لا بسم الجزية ففعل قراضى هو وهم
على أن ضعف عليهم الصدقة (قال الشافعي) ولا أعلمه فرض على أحسن نصارى العرب ولا لهم ودها الذين
صالحو والذين صالحو بناحية الشام والجزيرة إلا هذا الفرض فأرى إذا عقد لهم هذا أن يؤخذ منهم عليه وأرى
الإمام في كل دهر أن امتنعوا أن يقتصر عليهم بما قبل منهم فإن قبلوا أخذه وإن امتنعوا جاهدهم عليه وقد
وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم الجزية على أهل اليمن دينارا على كل حال والحالم المحتلم وكذلك يؤخذ منهم
وفيهم عرب وصالحو نصارى نجران على كسوة تؤخذ منهم وكذلك تؤخذ منهم وفي هذا لاتان أحدهما
أن تؤخذ الجزية على ما صالحوه عليه والآخرى أنه ليس لما صالحوه عليه وقت الامتيازوا عليه كاتلما كان
وإذا ضعف عليهم الصدقة فانظر إلى مواشيهم وأطعمتهم وذهبهم وورقهم وما أصابوا من معدن بلادهم
وركازها كل ما أخذت فيهم من مسلم تحسبهم خسين وعشر ألفهم عشرين ونصف عشر ألفهم
عشرا وربع عشر ألفهم نصف عشر وعددا من الماشية فخذ منهم ضعف ذلك العدد ثم هكذا فخذ منهم

(١) أى ويحدد عليه به كما
يؤخذ من عبارة الام
في كتاب العان اه

لا تختلف ولا تؤخذ منهم من أموالهم حتى يكون لأحدهم من المصنف من المال ما لو كان لمسلم وجب فيه الزكاة فإذا كان ذلك ضعف عليهم الزكاة وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وضع الجزية عن النساء والصغار لأنه إذا قال خذ من كل عالم دينار أفقد دل على أنه وضع عن دون العالم ودل على أنه لا يؤخذ من النساء (١) ولا يؤخذ من نصارى بنى تغلب وغيرهم من معهم من العرب لأنه لا يؤخذ ذلك منهم على الصدقة وإنما يؤخذ منهم على الجزية وإن نحى عنهم من اسمها إلا عنهم من أسماها ولا يكرهون على دين غير دينهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من أكيدر دومة وهو عربي وأخذها من عرب اليمن ونجران وأخذها لطفاه بعد منهم وأخذها منهم على أن لا يأتوا كواذباً يحجم لأنهم ليسوا من أهل الكتاب أخبرنا الثقة سفيان أبو عبد الوهاب وأبو عمار عن أيوب عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني قال قال علي رضي الله تعالى عنه لا تأكلوا ذبائح نصارى بنى تغلب فإنهم لم يتمسكوا من نصرايتهم أو من دينهم إلا بشرب الخمر « شك الشافعي » قال الشافعي وإنما تركنا أن نجبرهم على الإسلام أو نضرب أعناقهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من نصارى العرب وأن عثمان وعمر وعلياً قد أقرهم وأن كان عمر قد قال هكذا وكذلك لا يحل لنا نكاح نسائهم لأن الله تبارك وتعالى إنما أحل لنا من أهل الكتاب الذين عليهم زل وجميع ما أخذ من ذمي عربي وغيره فسلكتهم مسلك النصارى قال وما تجر به نصارى العرب وأهل الكتاب فأن كانوا يهوداً فسواء تضاعف عليهم فيه الصدقة وما تجر به نصارى بنى إسرائيل الذين هم أهل الكتاب فقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فهم أنه أخذ منهم في بعض تجارتهم العشر وفي بعضها نصف العشر وهذا عندنا من عمر أنه صالحهم عليه كما صالحهم على الجزية المسماة ولست أعرف الذين صالحهم على ذلك من الذين لم يصلحهم فعلى إمام المسلمين أن يفرق الكتب في الآفاق ويحكي لهم ما صنع عمر فإنه لا يدري من صنع به ذلك منهم دون غيره فإن رضوا به أخذ منهم وإن لم يرضوا به جدد بينه وبينهم صلحاً فيه كما يجدد بيننا وبينه صلحاً من دخل في الجزية اليوم وإن صالحوا على أن يؤدوا في كل سنة مرة من غير بلدانهم فكذلك وإن صالحوا أن تأخذ منهم كلما اختلفوا وإن اختلفوا في السنة مراراً فذلك وكذلك ينبغي لإمام المسلمين أن يجدد بينه وبينهم في الضيافة صلحاً فإنه روي عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه جعل عليهم ضيافة ثلاثة أيام وروى عنه أنه جعل ضيافة يوم وليلة فإذا جدد عليهم الصلح في الضيافة جدد بأمرين أن يضيف الرجل الموسر كذا والوسط كذا ولا يضيف الفقير ولا الصبي ولا المرأة وإن كانا غنيين لأنه لا يؤخذ منهم الجزية والضيافة نصف منها وسبى أن يطعموهم خبز كذا بأدم كذا أو يطعموهم من التبن كذا ومن الشعر كذا حتى يعرف الرجل عدد ما عليه إذا نزل به ليس أن ينزل به العساكر فيكلف ضيافتهم ولا يحتملها وهي بحجفة به وكذلك ينبغي أن ينزلهم من منازلهم الكائنات أو فضول منازلهم أو هم معها (قال الشافعي) حينما زرع النصارى من نصارى العرب ضعف عليه الصدقة كما وصفت وحينما زرع النصارى الأسرائيلي لم يكن عليه في ذرع شيء وإنما الخراج كما لا أرض كجوتكاري أرضاً من رجل فزرعها أدى الكراء والعشر والنصارى من نصارى العرب إذا زرع الخراج ضعف عليه العشر وأخذت منه الخراج وإذا قدم المستأمن من أرض الحرب فكان على النصرانية أو اليهودية فتكسح وزرع فلا خراج عليه ويقال له إن أردت المقام فصالحنا على أن تؤدى الجزية فجزيتهم على ما صالح عليه وإن أبي الصلح أخرج وإن غفل عنه سنة أو سنتين فلا خراج عليه ولا يجب عليه الخراج إلا بصلحه وتغسل زرع الابن يؤدى عنه ما صالح عليه وإن غفل حتى يصرمه لم يؤخذ منه شيء وإن كان المستأمن وثيقاً لم يترك حتى يقيم في دار الإسلام سنة ولم تؤخذ منه جزية وإن غفل عنه حتى زرع سنة أو كدفع إليه وأخرج وإن كانت الرأى متساقطة فترجع على بلاد الإسلام ثم أرادت الرجوع (١) قوله ولا يؤخذ من نصارى الدولة لأن النبي الخ كذا في التسخير وهي عبارة متضمنة فلتصر

وان كان حاضراً كان مذهبا وقد منع الله من قضى بعدائه ثلاثاً وان النبي صلى الله عليه وسلم أذن لها بحر بعد قضاء نسكه في مقام ثلاث بركة وقال في القسديم إن لم يشهد من حضره بذلك في يوم أو يومين لم يكن له نفيه (قال المزني) لو جاز

الى بلاد الحرب فذلك الذي زوجها ان شاء ان يدعها تركها وان شاء ان يحبسها حبسنا هاله بسطان الزوج على حبس امرأته لا يغير ذلك ومتى طلقها أو مات عنها فلها أن ترجع فان كان لها منه ولد فليس لها ان تخرج أولاده الى دار الحرب لان ذمتهم ذمة أبيهم ولها أن تخرج بنفسها وإذا أتى العبد الى بلاد العدو ثم ظهر عليهم أو أغار العدو على بلاد الاسلام فسبوا عبيدا وظهر عليهم المسلمون فافقتسما العبيد ولم يقتدوا فسادتهم أحق بهم بلا قية ولا يكون العدو على مسلم شيئا اذ لم يملك المسلم على المسلم بالغلبة والمشرک الذي هو خول للمسلم اذا قدر عليه أولى أن لا يملك على مسلم ولا يبعدو المشرکون فيما غلبوا عليه أن يكونوا مالکين لهم كملكهم لاموالهم فان كان هذا هكذا ملكوا الحر وأم الولد والمكاتب وما سوى ذلك من الرقيق والاموال ثم لم يكن لسيد واحد من هؤلاء أن يأخذ قبل القسمة بلا قية ولا بعد القسمة بقيمة كالا يكون له أن يأخذ سائر أموال العدو أو لا يكون ملكا للعدو وملكاً فيكون كل امرئ على أصل مملكته ومن قال لا يملك العدو الحر ولا المكاتب ولا أم الولد ولا المدرّة وهو يملك ما سواهن فهو يتحكم ثم يزعم أنهم يملكون ملكا محالا فيقول يملكونه وان ظهر عليهم المسلمون فأدر كه سيدة قبل القسمة فهو له بلا شيء وان كان بعد القسم فهو له ان شاء بالقيمة فهو لا يملكه ولا يملكه له لكونه فان قال قائل فهل فيما ذكرت حجة لمن قاله قيل لا الا شيء يروى لا يثبت مثله عند أهل الحديث عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فان قال قائل فماذا كرت حجة بانهم لا يملكون بحال قلنا المعقول فيه ما وصفتنا وانما الحجة على من خالفنا وانما فيه حجة بما لا ينبغي خلافه من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة وهو يروى عن أبي بكر رضي الله تعالى عنه أخبرنا سفيان وعبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين رضي الله تعالى عنه أن قوما أغاروا فأصابوا امرأة من الانصار وناقاة النبي صلى الله عليه وسلم فكانت المرأة والناقاة عندهم ثم انفلتت المرأة فركبت الناقاة فأتت المدينة فعرفت ناقاة النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اني نذرت لنجائي الله عليها أن لا يخرجها حتى يذكرها ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال بشما جزئنا ان نجاء الله عليها ثم تخيرها لانذر في معصية ولا فيما لا يملك ابن آدم وقال معا وأحدهما في الحديث وأخذ النبي صلى الله عليه وسلم ناقته (قال الشافعي) فقد أخذ النبي صلى الله عليه وسلم ناقته بعدما أحرزها المشرکون وأحرزتها الانصارية على المشرکين ولو كانت الانصارية أحرزت عليهم شيئا ليس لما لك كان لها في قولنا أربعة أحاسه ونجسه لأهل الخس وفي قول غيرنا كان لها ما أحرزت لانجس فيه وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنها لا تملك ماله وأخذ ماله بلا قية أخبرنا الثقة عن نخرمة بن بكير عن أبيه لا أحفظ عن رواه أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال فيما أحرز العدو من أموال المسلمين مما غلبوا عليه أو أبق اليهم ثم أحرزه المسلمون ما لكونه أحق به قبل القسم وبعده فان اقتسم فلصاحبه أخذ من يدي من صار في سهمه وعرض الذي صار في سهمه فبقيته من نجس الخس وهكذا حران اقتسم ثم قامت البينة على حريته

في يومين حاز في ثلاثة وأربعة في معنى ثلاثة وقد قال لمن جعل له نفية في تسع وثلاثين وأباه في أربعين ما الفرق بين الصمتين فقله (١) في أول الثانية أشبهه عندى بعناه وبالله التوفيق (قال) وأي مدة قلت له نفية

(١) لعله في أول الباب تأمل

(في الأمان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون يدعى من سواهم تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم قال قلنا أمن مسلم بالغ حراً وعبيد يقاتل أو لا يقاتل أو امرأة أو أمان حازر وإذا أمن من دون البالغين والمعنّين فأنلوا أو لم يقاتلوا لم يجز أمانهم وكذلك أن أمن ذمي قاتل أو لم يقاتل لم يجز أمانه وان أمن واحد من هؤلاء ففرجوا النبا بأمان فعلمنا ردّهم الى ما منهم ولا تعرض لهم في مال ولا نفس من قبل أنهم ليسوا بفرقون بين من في عسكرنا من يجوز أمانه ولا يجوز ونبذ اليهم فنقاتلهم وإذا أشار اليهم المسلم بشئ يرونه أمانا فقال أمانتهم بالاشارة فهو أمان فان قال لم أو منهم بها فالقول قوله وان مات قبل أن يقول

شيأ فليسوا بآمنين إلا أن يجد دلهم الوالى أمانا وعلى الوالى إذا مات قبل أن يبين أو قال وهو حى لم يؤمنهم أن يردهم إلى ما آمنهم وببذل الله قال الله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله وقال الله عز وجل في غير أهل الكتاب وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله فحقن الله دماء من لم يدين دين أهل الكتاب من المشركين بالإيمان لا غير وحقق دماء من دان دين أهل الكتاب بالإيمان أو إعطاء الجزية عن يدهم صاغرون والصغار أن يجرى عليهم الحكم لا أعرف منهم خارجا من هذا من الرجال وقتل يوم حنين دريد بن الصمة ابن مائة وخمسين سنة في شجار لا يستطيع الجلوس فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فلم ينكر قتله ولا أعرف في الرهبان خلاف أن يسلموا أو يؤذوا الجزية أو يقتلوا ورهبان الديارات والصوامع والمسكن سواء ولا أعرف يثبت عن أبي بكر رضي الله عنه خلاف هذا ولو كان يثبت لكان يشبه أن يكون أمرهم بالحد على قتال من يقاتلهم وأن لا يتشاغلوا بالمقام على صوامع هؤلاء كما يؤمرون أن لا يقيموا على الحصون وأن يسجدوا لآلهتهم (١) وأن يسجدوا لآلهتهم (٢) ولا يقتلوا كان التساغل يقتل من يقاتلهم أو يجرى بهم وكما يرى عنه أنه نهى عن قطع الشجر الممر ولعله لا يرى بأسا بقطع الشجر الممر لانه قد حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطع الشجر الممر على بنى النضير وأهل خيبر والطائف وحضره يترك وعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وعد بفتح الشام فأمرهم بترك قطعه لتبقى لهم منفعة إذ كان واسعاهم ترك قطعه وتبني نساء الديارات وصبيانهم وتؤخذ أموالهم (قال الشافعي) ويقتل الفلاحون والجراء والشيوخ الكبار حتى يسلموا أو يؤذوا الجزية

(المسلم والحربي يدفع إليه الحربى ما لا وديعة)

(قال الشافعي) رضى الله عنه وأموال أهل الحرب ما لان فقال يفتبون عليه ويتمول عليهم فسواء من غصبه عليهم من ميثم أو حربي منهم أو من غيرهم وإذا أسلموا معاً أو بعضهم قبل بعض لم يكن على الغاصب لهم أن يرد عليهم من ذلك شيئاً لأن أموالهم كانت بمباحة غير ممنوعة بإسلامهم ولا ذمتهم ولا أمان لهم ولا لأموالهم من خاص ولا عام وماله أمان وما كان من المال له أمان فليس للذى آمن صاحبه عليه أن يأخذه منه بحال وعليه أن يرده فلأن رجلاً من أهل الحرب أودع مسلماً أو حربي في دار الحرب أو في بلاد الإسلام وديعة وأبضع منه بضاعة فخرج المسلم من بلاد الحرب إلى بلاد الإسلام والحربي فأسلم كان عليهم مائة أن يؤذوا بالى 'ربى ماله كما يكون علينا لو أمانه على ماله أن لا نعرض لماله والوديعة إذا أودعنا أو أبضع معنا فذلك أمان من مثلنا ومثل أمانه على ماله أو أكثر وهكذا الدين

(في الأمانة بسببها العدو) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في الأمانة للمسلم بسببها العدو فيطوؤها رجل منهم قتله أو لداً أو ولداً أو ولداً أو ولداً فينتاحون ثم يظهر عليهم المسلمون فإنه يأخذها سيدها وأولادها الذين ولدتهم من الرجال والنساء وتطرد إلى أولادها فإن أخذت بناتها ولا تأخذت بنينها من قبل أن الرق انما يكون بالأب كما ينكح الحر الأمة فيكون ولدهم رقياً وكما ينكح العبد الحر فيكون ولده كاهم أحراراً (في العليج يدل على القلعة على أن له جارية سماها) (قال الشافعي) رضى الله عنه في عليج دل قوم من المسلمين على قلعة على أن يعطوه جارية سماها فلما انتهوا إلى القلعة صالح صاحب القلعة على أن يشتغلهم ويخولوا بينهم وبين أهله ففعل فأنما أهله تلك الجارية فأرى أن يقال للبليل إن رضى العوض عوضك فقيمتها وإن لم ترض العوض فقد أعطيتنا ما صلحناك عليه غيرك فإن رضى العوض أعطيه وتم الصلح وإن لم يرض العوض قبل لصاحب القلعة ففعلنا هذا على شئ صلحناك عليه فجهالة متناه فلن سلط

(١) كذا في التسخ ولعله عن أن يسجدوا تأمل (٢) لعله ولو قاتلوا كل من لم يقاتل كتبه صحيحه

فيها فاشهد على نفي
وهو مشغول بما يخاف
فوقه أو عرض لم يقطع
نفيه وإن كان غائباً
فبلغه فأقام لم يكن له
نفيه إلا بأن يشهد على
نفيه ثم يقدم فإن قال لم
أصدق قال قول قوله ولو
كان حاضراً فقال لم أعلم
فأقول قوله ولو رآها

اليه عوضاً منه وان لم تسلم اليه نبذنا اليك وقاتلناك وان كانت الحاربة قد أسلمت قبل أن نظفر بها فلا
سبيل اليها ويعطى قيمتها وان ماتت عوضاً عنها بالقيمة ولا يبين في الموت كجاسين اذا أسلمت

(في الأسير يكره على الكفر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في الأسير يكره على الكفر
وقلبه مطمئن بالآيمان لا تبين منه امراته وان تكلم بالشرك ولا يحرم ميراثه من المسلمين ولا يحرمون ميراثهم
منه اذا علم أنه انما قال ذلك مكرهاً وعلمهم ذلك أن يقول قبل قوله أو مع قوله أو بعد قوله اني انما قلت ذلك
مكرهاً وكذلك ما أكرهوا عليه من غير ضرر أحد من أكل لحم الخنزير أو دخول كنيسة ففعل وسعه ذلك
وأكرهه أن يشرب الخمر لانها تمنعه من الصلاة ومعرفته الله اذا سكر ولا يبين أن ذلك محرم عليه واذا وضع عنه
الشرك بالكفر وضع عنه ما دونه مما لا يضر أحد ولو أكرهوه على أن يقتل مسلماً لم يكن له أن يقتله (قال
الامام الشافعي) رضي الله عنه في رجل أسرق فنصر وله امرأة فرب قوم من المسلمين فأشرف عليهم وهو في
الحصن فقال انما تنصرت بلساني وأنا أصلي اذا خلوت فهذه أمكره ولا تبين منه امراته

(النصراني يسلم في وسط السنة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا أسلم الذي قبل حلول
وقت الجزية سقطت عنه وان أسلم بعد حلولها فهي عليه (قال الشافعي) رضي الله عنه كل من خالف الاسلام
من أهل الصوامع وغيرهم ممن دان دين أهل الكتاب فلا بد من السيف أو الجزية (قال الشافعي) رحمه الله
كل شيء يبيع وفيه فضة مثل السيف والمنطقة والقدح والخاتم والسريرج فلا يباع حتى تخلع الفضة فتباع الفضة
بالفضة ويباع السيف على حدة ويباع ما كان عليه من فضة بالذهب ولا يباع الفضة

(الزكاة في الحلية من السيف وغيره) (قال الشافعي) رضي الله عنه الخاتم يكون للرجل
من فضة والحلية للسيف لازكاه عليه في واحد منهما في قول من رأى أن لازكاه في الحلي وان كانت الحلية
للمخفف أو كان الخاتم لرجل من ذهب لم تسقط عنه الزكاة ولو لآنه روى أن النبي صلى الله عليه وسلم تختم
بخاتم فضة وأنه كان في سيفه حلية فضة ما جاز أن يترك الزكاة فيه من رأى أن لازكاه في الحلي لان الحلي
للنساء لا للرجال

(العبد يأتى الى أرض الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أتى العبد الى بلاد العدو
كافراً كان أو مسلماً سواء لانه على ملك سيده وأنه لسيده قبل المقاسم وبعدها وان كان مسلماً فارتد
فكذلك غير أنه يستتاب فان تاب والا قتل

(في السبي) (قال الشافعي) رضي الله عنه واذا سبي النساء والرجال والولدان ثم أخرجوا
الى دار الاسلام فلا بأس ببيع الرجال من أهل الحرب وأهل الصلح والمسلمين فدقأى رسول الله صلى الله عليه
وسلم الأسرى فرجعوا الى مكة وهم كانوا عذوة وقاتلوه بعد فداءهم ومن عليهم وقاتلوه بعد المنع عنهم وفدى
رجلاً برجلين فكذلك لا بأس ببيع السبي البوالغ من أهل الحرب والصلح ومن كان من الولدان مع أحد
أبويه فلا بأس أن يباع من أهل الحرب والصلح ولا يصلى عليه ان مات فدباع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبي
بنى قريظة من أهل الحرب والصلح فبعث بهم أثلاثاً ثلثاً الى نجد وثلثاً الى تهامة وهؤلاء مشركون أهل أوثان
وثلثاً الى الشام وأولئك مشركون فهم الوثني وغير الوثني وفيهم الولدان مع أمهاتهم ولم أعلم منهم أحداً كان
خلياً من أمه فاذا كان مولوداً فخلياً من أمه لم أر أن يباع الا من مسلم وسواء كان السبي من أهل الكتاب أو من
غير أهل الكتاب لان بنى قريظة كانوا أهل كتاب ومن وصفت أن النبي صلى الله عليه وسلم من عليهم
كانوا من أهل الأوثان وقدمت على بعض أهل الكتابين فلم يقتل وقتل أعشى من بنى قريظة بعد الأسار وهذا
يدل على قتل من لا يقاتل من الرجال البالغين اذا أبى الاسلام أو الجزية قال ويقتل الأسير بعد وضع

جبل فلما ولدت نفاه
فان قال لم أدر لعله ليس
بجمل لآعن وان قال
قلت لعله يموت فأستر
على وعليها الزم لم يكن
له نفيه ولو هي به فرد
خيلاً ولم يقر به لم يكن
هذا اقراراً لأنه يكافئ
الدعاء بالدعاء وأما ولد
الامة فان سجدنا قال

الحرب أو زارها وقد قتل النبي صلى الله عليه وسلم بعد انقطاع الحرب بينه وبين من قتل في ذلك الاسر وكذلك يقتل كل مشرك بالغ اذا أبى الاسلام أو الجزية وإذا دعا الامام الاسير الى الاسلام فحسن وان لم يدعه وقتله فلا بأس وإذا قتل الرجل الاسير قبل بلوغ الامام وبعده في دار الحرب وبعد الخرج منها بغير امر الامام فقد أساء ولا غرم عليه من قبل أنه لما كان للامام أن يرسله ويقتله ويفادي به كان حكمه غير حكم الاموال التي ليس للامام الا اعطاها من أوجب عليها ولكنه لو قتل طفلاً أو امرأة عوقب وغرم أثمانها ولو استهلك ما لا غرم عنه وإذا سبق السبي فأبطوا أو حرقوا ولا يحمل لهم بحال فان شأوا قتلوا الرجال وان شأوا تركوهم وكذلك ان خيفوا وليس لهم قتل النساء ولا الولدان بحال ولا قتل شيء من البهائم الا بحال ما كاه لا غيره لا فرس ولا غيره فان اتهم الامام الذي يسوق السبي أحلفه ولا شيء عليه وإذا جنت الجارية من السبي جناية لم يكن للامام أن يبيعها من المحني عليه ولا يفديها من مال الجديش وعليه أن يبيعها بالجناية فان كان ثمنها اقل من الجناية أو مثلهادفعه الى المحني عليه وان كان أكثر فليست له الزيادة على أرض جنايته والزيادة لاهل العسكر وان كان معهما مولود صغير وولدت بعد ما جنت وقبل تباع يبعث ومولودها وقسم الثمن عليها ما أصابها كان للمحني عليه كما وصفت وما أصاب ولدها فلجماعة الجيش لانه ليس للجاني قال والبيع في أرض الحرب جائز ان اشتري شيئاً من المغنم ثم خرج فلقية العدو فأخذ منه فلا شيء له وكان ينبغي للوالي أن يبعث مع الناس من يحوطهم قال الشافعي رحمه الله تعالى يجوز في الرقاب الواجبة المولود على الاسلام الصغير وولد الزنا والله أعلم

﴿العدو يغلقون الحصون على النساء والأطفال والاشرى هل ترمى الحصون بالمنجنيق﴾

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه اذا كان في حصن المشركين نساء وأطفال وأسرى مسلمون فلا بأس بأن ينصب المنجنيق على الحصن دون البيوت التي فيها الساكن الآن يلتمهم المسلمون قريبان الحصن فلا بأس أن ترمى بيوت وجدرانها فإذا كان في الحصن مقاتلة محصنون رمية البيوت والحصون وإذا تروا بالصبيان المسلمين أو غير المسلمين والمسلمون ملتصمون فلا بأس أن يعمدوا المقاتلة دون المسلمين والصبيان وان كانوا غير ملتصمين أحببت له الكف عنهم حتى يمكنهم أن يقاتلوه غير مترسين وهكذا ان أبرز وهم فقالوا ان ريمتمونا وقتلتمونا فأتلناهم والنقط والتار مثل المنجنيق وكذلك الماء والدخان

﴿في قطع الشجر (١) وحرق المنازل﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس بقطع الشجر المنمر وتخريب العمار وتحرير يقيم من بلاد العدو وكذلك لا بأس بتخريب ما قدر لهم عليه من مال وطعام لارواح فيه لان رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق نخل بني النضير وأهل خيبر وأهل الطائف وقطع فأزل الله عز وجل في بني النضير ما قطعتم من لبنه أو تركتموها فأنجمت على أصولها الآية فأما ما له روح فانه يالم نعماً أصابه فقتله محرم الابن يذبح فيؤكل ولا يحل قتله لمعاينة العدو لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل عصفوراً فافوقها بغير حقها سأل الله عنها قيل وما حقها يا رسول الله قال يذبحها فافاً ككاهها ولا يقطع رأسها فيرى به ولا يحرق تحلاً ولا يفرق لانه له روح وإذا كان المسلمون أسرى أو مستأمنين في دار الحرب فقتل بعضهم بعضاً وقتل بعضهم بعضاً أو زنا بغير حربة فعليهم في هذا كله الحكم كما يكون عليهم لو فعلوا في بلاد الاسلام ما عاب سقط عنهم لو زنى أحدهم بحرية إذا ادعى الشبهة ولا تسقط دار الحرب عنهم فرضاً كما لا تسقط عنهم صوما ولا صلاة ولا زكاة والحدود فرض عليهم كما هذه فرض عليهم قال وإذا أصاب الرجل حدا وهو محاصر لعدو أقيم عليه الحد ولا يمنعنا الخوف عليه من اللوق بالمشركون أن نقيم عليه حداً لله عز وجل فلو فعلنا أو قلنا أن ينصب ما أفتى الحد عليه أبداً لانه يمكنه من كل موضع أن يلحق بدار الحرب والعلة أن يلحق

(١) لعله وتحررق المنازل كسبه مصححه

يارسول الله ابن أخى
عنة قد كان عهد الى
فيه وقال عبد بن زمعة
أخى وابن وليدة أبي ولد
على فراشه فقال صلى
الله عليه وسلم هو لك
يا عبد بن زمعة الولد
لأفراش وللعاهر الحجر
فأعلم أن الامة تكون
فراشاً مع أنه روى

بدار الحرب فيعطل عنه الحد ابطل الحكم الله عز وجل ثم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بعادة جهالة وغيا
قد أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم الحد بالمدينة والشرك قريب منها وفيها شرك كثير موادعون وضرب
الشارب بخين والشرك قريب منه وإذا أصاب المسلم نفسه بجرح خطأ فلا يكون له عقل على نفسه ولا على
عائلته ولا يضمن المرء ما جنى على نفسه وقد روي أن رجلاً من المسلمين ضرب رجلاً من المشركين في غزاة
أطنا خبير بسيف فرجع السف عليه فأصابه فرفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلم يجعل له النبي
صلى الله عليه وسلم في ذلك عقلاً وإذا نصب القوم المنجنيق فرموا بها فرجع الحجر على أحدهم فقتله فدينه
على عواقل الذين رموا بالمنجنيق فان كان ممن ربح به معهم رفعت حصته من الدية وذلك أن يكونوا عشرة هو
عاشرهم بخاتبة العشر على نفسه مرفوعة عن نفسه وعائلته ولا يضمن هو ولا عائلته عما جنى على نفسه وعلى
عواقلهم تسعة أعشار ديتيه وعلى الرامين الكفارة ولا يكون كفارة ولا عقل على من سددهم وأرشدهم
وأمرهم حيث يرمون لأنه ليس بفاعل شيئاً إنما تكون الكفارة والدية على الذين كان يفعلهم القتل وتحمل
العاقلة كل شيء كان من الخطأ ولو كان درهماً وأقل منه إذا جلت الأثرة جلت الأقل وقد قضى النبي
صلى الله عليه وسلم على العاقلة بدية الجنين وإذا دخل المسلم دار الحرب مستأمناً فإذا ندم من أهل الحرب
ثم جاءه الحرب بالذي أدانته مستأمناً قضيت عليه بدينه كما أفضى به للسلم والدي في دار الإسلام لأن الحكم جار
على المسلم حيث كان لا تزال الحق عنه بأن يكون موضع من المواضع كالأزول عنه الصلاة أن يكون بدار
الشرك فان قال رجل الصلاة فرض فكذلك أداء الدين فرض ولو كان المستدائن حربين فاستأمننا
ثم تطلب ذلك الدين فان رضي ما حكمنا فليس علينا أن نقضى لهما بالدين حتى نعلم أنه من حلال فإذا علمنا أنه
من حلال قضينا لهما به وكذلك لو أسلفنا لهما أنه حلال قضينا لهما به إذا كان كل واحد منهما مأمراً
لصاحبه بالحق لا غاصبه عليه فان كان غصبه عليه في دار الحرب لم أتبعه بشيء لاني أهدر عنهم ما تقاصبوا
به فان قال قائل بما دل على أنك تقضى له به إذا لم يغصبه قيل له أرى أهل الجاهلية في الجاهلية ثم ما أوا
رسول الله صلى الله عليه وسلم فأزال الله تبارك وتعالى اتقوا الله وذروا ما بيني وبينكم من المؤمنين
وقال في سياق الآية وإن تبتم فلكم رؤس أموالكم فلم يطل عنهم رؤس أموالهم إذا لم يتقاصبوا وقد كانوا
مقرين بها ومستيقنين في الفضل فيها فأهدر رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم ما أصابوا من دم وأموال لأنه
كان على وجه الغصب لا على وجه الإقرار به وإذا أحسن الذميان ثم زنيا ثم حاكما التار جناهما وكذلك
لو أسلفا بعد إحصائهما ثم زنيا مسلمين رجناهما إذا عدهنا إحصائهما وهما مشركان إحصائنا رجناهما فهو
إحصان بعد إسلامهما ولا يكون إحصاناً مرة وساقطاً أخرى والحد على المسلم واجب منه على الذمي وإذا أتيا
جمعاً فرضي أحدهما ولم يرض الآخر حكنا على الراضي بحكنا وأرى رجل أصاب زوجة صحبة النكاح
جر ذمية أو أمة مسلمة وهو حر بالغ فهو محصن وكذلك الحرمة المسلمة يصيبها المسلم وكذلك الحرمة الذمية يصيبها
الزوج المسلم والذمي إنما الإحصان الجماع بالنكاح لا غيره قبي وجندنا جماعاً بنكاح صحيح فهو إحصان
للحرمنهما وإذا دخل الرجل دار الحرب فوجد في أيديهم أسرى رجالاً ونساء من المسلمين فاشتراهم وأخرجهم
من دار الحرب وأراد أن يرجع عليهم عما أعطى لم يكن ذلك له وكان متطوعاً بالشراء ليس يباع من الأحرار
فان كانوا أمروه بشراهم رجعت عليهم عما أعطى فيهم من قبل أنه أعطى بأمرهم وكذلك قال بعض الناس
ثم رجعت فتقض قوله فرغم أن رجلاً دخل بلاد الحرب وفي أيديهم عبد رجل اشتراه بغير أمر الرجل ولا العبد
كان له إلا أن يشاء سيد العبد أن يعطيه عنه وهذا خلاف قوله الأول إذا زعم أن المشتري غير مأمور متطوع
لزمه أن يزعم أن هذا العبد سيده ولا يرجع على سيده بشيء من ثمنه وهكذا نقول في العبد كانه قول
في الحر لا يختلفان وإنما غلط فيمن قبل أنه يزعم أن المشركين يملكون على المسلمين وأنه اشتراه مالم ين

عن عمر رضي الله عنه
أنه قال لا تأتيني وليدة
تعرف لسيدتها أنه ألم
بها إلا ألحقته به ولدها
فأرسلوهن بعد أو
أمسكوهن وإنما أنكر
عمر رجل جارية له
فسألها فأخبرته أنه من
غيره وأنكر زيد رجل
جارية له وهذا ان جلت

مالك ويدخل عليه في هذا الموضع أنه لا يكون عليه رده إلى سيده لأنه اشتراه ما من مالك وكذلك لو كان الذي اشتراه وإذا أمرت المسلمة ففكها بعض أهل الحرب أو وطئها بالإنكاح ثم طهر عليها المسلمون لم تسترق هي ولا ولدها لأن أولادها مسلمون بإسلامها فإن كان لها زوج في دار الإسلام لم يلحق به هذا الولد ولحق بالنكاح المشرک وإن كان نكاحه فسد لأنه نكاح شبهة وإذا دخل المستأن من بلاد الإسلام فقتله مسلم عمدا فلا قود عليه وعليه الكفارة في ماله ودينه فإن كان يهوديا أو نصرانيا فقتله دية المسلم وإن كان مجوسيا أو وثنيا فهو كالمجوسي فثمانمائة درهم في ماله حلة فإن قتله خطأ فدينه على عاقلة وعليه الكفارة في ماله أخبرنا فضيل بن عياض عن منصور عن ثابت الحداد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في اليهودي والنصراني أربعة آلاف أربعة آلاف وفي المجوسي ثمانمائة درهم . أخبرنا ابن عيينة عن صدقة بن يسار قال أرسلنا إلى سعيد بن المسيب نسأله عن دية اليهودي والنصراني قال قضى فيه عثمان بن عفان بأربعة آلاف فإن كان مع هذا المستأن المقتول مال رذالي ورثته كما يرث مال المعاهد إلى ورثته إذا كان لهم ممنوع بالاسلام والأمان فالمال ممنوع بذلك وإذا دخل المسلم والأدعي دار الحرب مستأنا فخرج بحال من مالههم يشتري لهم به شيئا فاما ما مع المسلمين فلا تعرض له ويرد على أهله من أهل دار الحرب لأن أقل ما فيه أن يكون خروجه المسلم به أمنا للكفر فيه (١) وإذا استأن العبد من المشركين على أن يكون مسلما ويعتق فذلك للإمام آمن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حصار ثقيف من زل إليه من عبد فأسلم فشرط لهم أنهم أحرار فزل إليه خمسة عشر عبدا من عميد ثقيف فأعتقهم ثم جاء ساداتهم بعدهم مسلمين فسألو رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يردهم إليهم فقال هم أحرار لا يسيل عليهم ولم يردهم وإذا وجد الرجل من أهل الحرب على قارعة الطريق بغير سلاح وقال جئت رسولا لم يلغاب مني ولم تعرض له فإن ارتبب به أحلف فإذا حلف ترك وهكذا لو كان معه سلاح وكان منفردا ليس في جماعة يمتنع مثلها لأن ماها جميعا يشبه ما دعيا ومن ادعى شيئا يشبه ما قال لا يعرف بغيره كان القول قوله مع عينة وإذا أتى الرجل من أهل الشرك بغير عقد عقله المسلمون فأرادا المقام معهم فهذه الدار لا تصلح للمؤمن أو معطي جزية فإن كان من أهل الكتاب قبله إن أردت المقام فأذ الجزية وإن لم ترده فأرجع إلى ما منك فإن استنظر فأحب إلى أن لا ينظر إلا أربعة أشهر من قبل أن الله عز وجل جعل للمشركين أن يسبقوا في الأرض أربعة أشهر وأكرما يجعل له أن لا يبلغ به الحول لأن الجزية في الحول فلا يقيم في دار الإسلام مقام من يؤدي الجزية ولا يؤديها وإن كان من أهل الأوثان فلا تؤخذ منه الجزية بحال عريبا كان أو أعجميا ولا ينظر إلا كقطار هذا وذلك دون الحول وإذا دخل قوم من المشركين بخبارة ظاهري فلا يسيل عليهم لأن حال هؤلاء حال من لم يرل يؤتمن من التجار وإذا دخل الحرب دار الإسلام مشركا ثم أسلم قبل يؤخذ فلا يسيل عليه ولا على ماله ولو كان جماعة من أهل الحرب ففعلوا هذا كان هذا هكذا ولو قاتلوا ثم أسروا فأسلوا بعد الأسر ففهم في أموالهم ولا يسيل على دعائهم للإسلام فإذا كان هذا بلاد الحرب فأسلم رجل في أي حال ما أسلم فها قبل أن يؤسر أحرز ماله وفسد إسلامه لم يكن عليه عرق وهكذا إن صلى والصل من الأيمان أسلم عنه فإن زعم أنه مؤمن فقد أحرز ماله ونفسه وإن زعم أنه صلى سلامه وأنه على غير الأيمان كان فيا أن شاء الإمام قتله وحكمه حكم أسرى المشركين

(الحرب إذا جأ إلى الحرم) (قال الشافعي) رضي الله عنه ولو أن قوما من أهل دار الحرب لجؤا إلى الحرم فكانوا يمتنعون فيه أخذوا كما يؤخذون في غير الحرم فقتلهم فقتلهم من القتل وغيره كما يحكم فيه

(١) لم يتكلم هنا على المال الذي وقد ذكر فيما تقدم أن فيه قولين فنتبه كتب صححه

وكان على إحاطة من أنهم لم يحمل منه فواسع له فيما بينه وبين الله تعالى في أمراته الحرة أو الأمة أن يني ولدها قال ولو قال كتب أعزل عنها ألحقت الولد به إلا أن يدعى استبراء بعد الوطء فيكون دليلا له وقال بعض الناس لو ولدت

كان في غير الحرم فان قال قائل وكيف زعمت أن الحرم لا يمنعهم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في مكة هي حرام بحرمه الله لم تحلل لاحد قبلي ولا تحلل لاحد بعدي ولم تحلل لي الاساعسة من نهار وهي ساعيتها هذه محرمة قبل انعامي ذلك والله أعلم أنها لم تحلل أن ينصب عليها الحرب حتى تكون كغيرها فان قال ما دل على ما وصفت قيل أمر النبي صلى الله عليه وسلم عندما قتل عاصم بن ثابت وخبيب (١) وابن حسان يقتل ابني سفيان في داره بمكة غيلة ان قدر عليه وهذا في الوقت الذي كانت فيه محرمة فدل على أنها لا تمنع أحدا من شيء وجب عليه وأنها انما يمنع أن ينصب عليها الحرب كما ينصب على غيرها والله أعلم

(عبد الحرب يدخل دار الاسلام بأمان ويشتري عبدا مسلما) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل الحرب دار الاسلام بأمان واشترى عبدا مسلما فلا يجوز فيه الا واحد من قولين أن يكون الشراء مفسوخا وأن يكون على ملك صاحبه الاول أو يكون الشراء جائزا وعليه أن يبيعه فان لم يظهر عليه حتى يهرب به الى دار الحرب ثم أسلم عليه فهو له ان باعه أو وهبه فبيعه وهبته جائزة ولا يكون حرا بادخاله اياه دار الحرب ولا يعتق بالاسلام الا في موضع وهو أن يخرج من بلاد الحرب مسلما كما اعتق النبي صلى الله عليه وسلم من خرج من حصن ثقيف مسلما فان قال قائل أفرايت ان ذهبنا الى أن النبي صلى الله عليه وسلم انما اعتقهم بالاسلام دون الخروج من بلاد الحرب قيل له قد جاء النبي صلى الله عليه وسلم عبد مسلم ثم جاء سيده يطلبه فاشتراه النبي صلى الله عليه وسلم منه بعدد ولو كان ذلك يعتقه لم يشتر منه حرا ولم يعتقه هو بعد ولكنه أسلم غير خارج من بلاد منسوب عليها حرب

(عبد الحرب يسلّم في بلاد الحرب) (قال الشافعي) رضي الله عنه ولو أسلم عبد الحرب في دار الحرب ولم يخرج منها حتى ظهر المسلمون عليها كان رقيقا محقون بالدم بالاسلام

(الغلام يسلّم) (قال الشافعي) رضي الله عنه وإذا أسلم الغلام العاقل قبل أن يحتلم أو يبلغ خمس عشرة سنة وهو ذمي ووصف الاسلام كان أحب الي أن يبيعه وأن يباع عليه والقياس أن لا يباع عليه حتى يصف الاسلام بعد الحلم أو بعد استكمال خمس عشرة سنة فيكون في السن التي لو أسلم ثم ارتد بعدها قتل وانما قلت أحب الي أن يباع عليه قياسا على أن من أسلم من عبده (٢) أجبره على بيعه وهو لم يصف الاسلام وانما جعلته مسلما بحكم غيره فكأنه اذا وصف الاسلام وهو يعقله في مثل ذلك المعنى أو أكثر منه وان كان قد خالفه فيحتمل الاول أن يكون قياسا كان صحيحا وهذا قياس فيه شبهة

(في المرتد) (قال الشافعي) رحمه الله عليه وإذا ارتد الرجل عن الاسلام ولم يلق بدار الحرب أو هرب فلم يدرك هو أو خرس أو عته أو قضا ماله فلم ينقض فيه بشيء وان لم يسلّم قبل انقضاء عده امرأته بانت منه وأوقضا أمهات أولاده ومديره وجميع ماله وبعث من رقيقه ما لا يرده عليه وما كان يبيعه نظر له ولم يحلل من ديونه المؤجلة شيء وان رجع الى الاسلام دفعنا اليه ماله كما كان بيده قبل ما صنع فان مات أو قتل قبل الاسلام فماله في خمس فتكون أربعة أنجاسه للمسلمين ونحوه لاهل الخمس فان زعم بعض ورثته أنه قد أسلم قبل أن يموت كاف البينة وان جاء بها أعطى ماله ورثته من المسلمين وان لم يأت بها وقد علمت منه الردة فماله في وان قدم ليقتل فشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله وقتله بعض الولاة الذين لا يرون أن يستتاب بعض المرتدين فيرأته لورثته المسلمين وعلى قاتله الكفارة والدية ولو لا الشبهة لكان عليه العقود

(١) في نسخة وحسان ومع ذلك لم يذكر في السير فيمن كان مع عاصم من اسمه حسان ولا ابن حسان فخر

(٢) أي وله ولد صغير أجبره على بيعه أي بيع الولد وهو لم يصف الخ تأمل

جارية يطؤها فليس هو
ولده الا أن يقربه فان
أقربوا أحد ثم جاءت
بعده بآخر فله نفقة لان
أقرباره بالاول ليس
بأقرب من الثاني وله عنده
أن يقربوا أحد ويبقى
ثانيا وثالثا ونسبي
رابعا ثم قالوا لو أقبر
بواحد ثم جاءت بعده

بولد فلم ينقه حتى مات
فهو ابنه ولم يدعه قط ثم
قالوا أن قاضيا زوج
امرأة رجلا في مجلس
القضاء ففارقها ساعة
ملك عقده نكاحها
ثلاثا ثم جاءت بولد لسته
أشهر لزم الزوج قالوا
هذا فراش قبل وهل
كان فراشا قط يمكن فيه

وقد خالفنا في هذا بعض الناس وقد كتبناه في كتاب المرتبة وإذا عرضت الجماعة لقوم من مازة الطريق وكابر وهم بالسلاح فان قتلوا وأخذوا المال قتلوا وصلبوا وإن قتلوا ولم يأخذوا أو لا قتلوا ولم يصلبوا وإذا أخذوا المال ولم يمتلوا قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف وإن لم يقتلوا ولم يأخذوا المال نفوا من الأرض ونفيهم أن يطلبوا فينفوا من بلد إلى بلد فإذا ظفر بهم أقيمت عليهم أي هذه الحدود كان حدهم ولا يقطعون حتى يبلغ قدر ما أخذ كل واحد منهم ربع دينار فإن تابوا من قبل أن يقدر عليهم سقط عنهم ماله من هذه الحدود ولزمهم ما للناس من مال أو جرح أو نفس حتى يكونوا بأخذونه أو يدعونه فإن كانت منهم جماعة ردوا لهم حيث لا يسمعون الصوت أو يسمعون عزرا ولم يصنع بهم شيء من هذه الحدود ولا يجحد من حضر المعركة الأمن ففعل هذا لأن الحد اعماه بالفعال لا بالضرورة ولا التقوية وسواء كان هذا الفعل في قرية أو صحراء ولو أعطاهم السلطان أمانا على ما أصابوا (١) كان ما أعطاهم عليه الأمان من حقوق الناس باطلا ولزمه أن يأخذ لهم حقوقهم إلا أن يدعوها ولو فعلوا غير مرتدين عن الإسلام ثم ارتدوا عن الإسلام بعد فعلهم ثم تابوا أقيمت عليهم تلك الحدود لأنهم فعلوها وهم ممن تلزمهم تلك الحدود ولو كانوا ارتدوا عن الإسلام قبل فعل هذا ثم فعلوه مرتدين ثم تابوا لم تقم عليهم شيئا من هذا لأنهم فعلوه وهم مشركون ممنعون من ارتد طليحة فقتل ثابت ابن أفرم وعكاشة بن محصن بيده ثم أسلم فلم يقدمه ولم يعقل لانه فعل ذلك في حال الشرك ولا تباعة عليه في الحكم إلا أن يوجد مال رجل بعينه في يديه فيؤخذ منه ولو كانوا ارتدوا ثم فعلوا هذا ثم تابوا ثم فعلوا مثله أقيمت عليهم الحدود في الفعل الذي فعلوه وهم مسلمون ولم تقم عليهم في الفعل الذي فعلوه وهم مشركون (قال) والشافعي قول آخر في موضع آخر إذا ارتد عن الإسلام ثم قتل مسلما بمقتضى ما عاين من غير منع قتل به وإن رجع إلى الإسلام لأن المعصية بالردة لم تزد شر المردة خيرا فاعليه القود « قال الربيع » قياس قول الشافعي أنه إذا سرق العبد من المغنم بلغت سرقة تمام سهم حر وأكفر فكان ربع دينار وأكفر أنه يقطع لانه يزعم أنه لا يبلغ بالرضخ للعبد سهم رجل فإذا بلغ سهم رجل والذي بلغه بعد سهم رجل ربع دينار وأكفر من السهم ربع قطع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ارتد العبد عن الإسلام ولحق به الحرب ثم أمته الإمام على أن لا يرد إلى سيده فأمانه باطل وعليه أن يدفعه إلى سيده فلو حال بينه وبين سيده بعد وصوله إليه فمات في يديه ضمن لسيده قيمته وكان كالغاصب وإن لم يمت كان لسيده عليه أجرة في المدة التي حبسه عنه فيها وإذا ضرب الرجل بالسيف ضربة يكون في مثلها قصاص اقتص منه وإن لم يكن فيها قصاص فعليه الأرض ولا تقطع يبدأ أحد السارق وقد ضرب صفوان بن المعطل حسان بن ثابت بالسيف ضربا شديدا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقطع صفوان وعفا حسان بعد أن برأ فلم يعاقب رسول الله صلى الله عليه وسلم صفوان وهذا يدل على أن لا عقوبة على من كان عليه قصاص فعني عنه في دم ولا جرح وإلى الوالي قتل من قتل على المحاربة لا ينتظر به ولي المقتول وقد قال بعض أصحابنا ذلك قال ومثله الرجل يقتل الرجل من غير نأفة واحتج لهم بعض من يذهب مذهبهم بأمر (٣) المحدثين زياد ولو كان حديثه مما ثبتته قلنا به فإن ثبت فهو كما قالوا لا أعرفه إلى يوم هذا ثابتا وإن لم يثبت فكل مقتول قتله غير المحارب فالقتل فيه إلى ولي المقتول من قبل أن الله جل وعلا يقول ومن قتل ظلوما فقد جعلنا لولييه سلطانا وقال عز وجل فن عني له من أخيه شيء فاتباع للمعروف فيمن في حكم الله عز وجل أنه جعل العفو والقتل إلى ولي الدم دون السلطان إلا في المحارب فإنه قد حكم في المحاربين أن يقتلوا أو يصلبوا فجعل ذلك حكما مطلقا يذكر فيه أولياء الدم وإذا كان ممن قطع الطريق من أخذ المال ولم يقتل وكان أقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى قطعت يده اليسرى ورجله اليمنى

(١) الأوضح وهو المراد كان ما أعطاهم من الأمان على حقوق الناس باطلا تأمل

والحكم الاول في يده النبي ورجله اليسرى ما بقي منهم اثني لا يتحول الى غيرهما فانما بقي منهما اثني يكون فيه حكم تحول الحكم الى الطرفين الآخرين فكان فيهما ولا تقطع قطاع الطريق الا فيما تقطع فيه السارق وذلك ربع دينار ياخذ كل واحد منهم فصاعدا او قيمته وقطع الطريق بالعصا والرمي بالحجارة مثله بالسلاح من الحديد واذا عرض للصوم لقوم فلا حد الا في فعل وان اختلفت افعالهم فحدودهم بقدر افعالهم من قتل منهم واخذ المال قتل وصلب ومن قتل منهم ولم ياخذ ما لا يقتل ولم يصاب ومن اخذ المال قطعت يده النبي ورجله اليسرى من خلاف ومن كثر جاعتهم ولم يفعل شيئا من هذا فاسمهم ما اصابوا ولم يقاتلهم عزرو وجس وليس لأولياء الذين قتلهم قطاع الطريق عفو ولا ان الله جل وعز حذمهم بالقتل أو القتل والصلب أو القطع ولم يذكر الاولياء كذا كرههم في القصاص في الآيتين فقال عز وجل ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا وقال في الخطا فدية مسالة الى أهله الا أن يصدقوا وذكروا القصاص في القتل ثم قال عز وجل فمن عفى له من أخيه شيئا فاتباع بالمعروف فذكروا الخطا والهدأهل الدم ولم يذكروا كرههم في المحاربة فدل على أن حكم قتل المحارب مخالف لحكم قتل غيره والله أعلم (قال الشافعي) كل ما استهلك المحارب أو السارق من أموال الناس فوجند بعينه أخذوا لم يوجد بعينه فهو دين عليه يتبع به قال وان تاب المحاربون من قبل أن يقدروا عليهم سقط عنهم ما لله عز وجل من الحد ولزمهم ما للناس من حق فن قتل منهم دفع الى أولياء المقتول وإن شاء عفا وإن شاء قتل وإن شاء أخذ الفدية حالا من مال القاتل ومن جرح منهم جرحا فيه قصاص فالجرح من حين خبيرتين ان أحب فله القصاص وان أحب فله عقل الجرح فان كان فيهم عبد فأصاب دما عدا فولى الدم بالخيار بين أن يقتله أو يباع له فتؤدى اليه فدية قتله ان كان حرا وان كان عبدا فقيمة قتله فان فضل من ثمنه شيء زد الى مالكة فان عجز عن الدية لم يضمن مالكة شيئا وان كان كافا فالدية فهو لولى القاتل الا أن يشاء مالك العبد اذا عفى له عن القصاص أن يتطوع بدية الذي قتله عبده أو قيمته واذا كانت في المحاربين امرأته فكما حكم الرجال لأنني وجدت أحكام الله عز وجل على الرجال والنساء في الحدود واحدة قال الله تبارك وتعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ولم يختلف المسلمون في أن تقتل المرأة اذا قتلت واذا أحدث المسلم حدثا في دار الاسلام فكان مقيما بها معتما ومستحقا وألحق بدار الحرب فسأل الامان على احدائه فان كان فيها حقوق المسلمين لم يبيع للامام أن يؤمنه عليها ولو آمنه عليها بخفاء طالبها وجب عليه أن ياخذها بها وان كان ارتد عن الاسلام فأحدث بعد الردة ثم استأمن أو جاء مؤمنا سقط عنه جميع ما أحدث في الردة والامتناع فدار تدليحة عن الاسلام وثنا وقتل ثابت بن أفرم وعكاشة ابن محصن ثم أسلم فلم يقبوا واحدا منهما ولم يؤخف منه عقل لواحد منهما وانما أمر الله عز وجل نبيه عليه السلام فقال وان أحسن المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ولم أعلم امرئنا في أحسن أهل الاسلام فان قال قائل فلم لا تجعل ذلك في أهل الاسلام المتنعين كما تجعله في المشركين المتنعين قيل لما وصفتنا من سقوط ما أصاب المشرك في شركه وامتناعه من دم أو مال عنه وثبت ما أصاب المسلم في امتناعه مع اسلامه فان الجند وانما هي على المؤمنين لا على المشركين ووجدت الله عز وجل حد المحاربين وهم متنعون كما حد غيرهم وزادهم في الحد بزيادة ذنبهم ولم يسقط عنهم يعظم الذنب شيئا كما أسقط عن المشركين واذا أتى العبد من سيده ولحق بدار الحرب ثم استأمن الامام على أن لا يرد على سيده فعليه أن يرد على سيده وكذلك لو قال على أنك حر كان عليه أن يرد الى سيده وأما الامام في حقوق الناس باطل واذا قطع الرجل الطريق على رجلين أحدهما أوما وأبانه وأخذ المال فان كان ما أخذ من حصة النبي عليه السلام يبيع ربع دينار وما عدا قطع كل مالهما بغير خطأ ولم يكن لان أحدهما لا يملك بغير الخطأ مال غيره الا ما لا يملكه فان

الجماع (قال الشافعي)
رحمه الله اذا أحاط
العلم أن الولد ليس من
الزوج فالولم ينفى عنه
بلا لعان

تم ما بهامش الجزء
الرابع من المختصر
وبليه في هامش الجزء
الخامس الباقي منه
وأوله كتاب العدد

استبقتا أن قد وصل اليه ربع دينار من غير مال أبيه أو أبيه قطعناه وإذا قطع أهل الذمة على المسلمين حدوا
حدود المسلمين وإذا قطع المسلمون على أهل الذمة حد واحد ودمهم لو قطعوا على المسلمين إذا أن أوقف في أن
أقتلهم إن قتلوا أو أضرمهم الدية وإذا سرق الرجل من المغنم وقد حفر الفل عبدًا كان أو حرًا لم يقطع لأن
لكل واحد منهما فيه نصيب الحرب بسهمه والعبد بما يرضخ له ويضمن وكذلك كل من سرق من بيت المال
وكذلك كل من سرق من زكاة الفطر وهو من أهل الحاجة ومن سرق نحرًا من كتابي وغيره فلا غرم عليه ولا
قطع وكذلك إن سرق مائة من محبوس فلا قطع ولا غرم لا يكون القطع والفرم إلا فيما يحل عنه فإذا بلغت
قيمة الطرف ربع دينار قطعت من قبل أنه سارق اثنين وعاد يحل بيعه والانتفاع به إذا غسل
ونحر قد سقط القطع فيها كما يكون عليه القطع لو سرق شاتين أحدهما ذكيرة
والأخرى مائة وكانت قيمة الذكيرة ربع دينار لم يسقط عنه
القطع أن يكون معها مائة والمائة كالأشئ
وكانه منفرد بالذكيرة لأنه سارق
لهما والله أعلم

تم الجزء الرابع من كتاب الأم للإمام الشافعي رحمه الله بن إدريس
ويليه الجزء الخامس وأوله كتاب السكاح

(فهرست الجزء الرابع من الأتم للإمام الشافعي محمد بن ادريس رضي الله عنه)

صفحة	صفحة
باب الوصية في الخلع ٢٣	(كتاب الفرائض) ٢
باب العتق والوصية في المرض ٢٤	باب الموارث - من سمي الله تعالى له الميراث ٢
باب التكتلات ٢٥	وكان يرث ومن خرج من ذلك ٢
باب الوصية للرجل وقبوله ورده ٢٦	باب الخلاف في ميراث أهل المال وفيه شيء ٣
باب ما نسخ من الوصايا ٢٧	يتعلق بميراث العبد والقاتل ٣
باب الخلاف في الوصايا ٢٨	باب من قال لا يورث أحد حتى يموت ٤
باب الوصية للزوجة ٢٨	باب رد الموارث ٦
باب استحداث الوصايا ٢٩	باب الخلاف في رد الموارث ٦
باب الوصية بالثلث وأقل من الثلث وترك الوصية ٢٩	باب الموارث ٧
باب عطايا المريض ٣٠	الرد في الموارث ١٠
باب تكاح المريض ٣١	باب ميراث الجد ١١
هبات المريض ٣٢	ميراث ولد الملائنة ١٢
باب الوصية بالثلث وفيه الوصية بالرائد على الثلث وشيء يتعلق بالأجازة ٣٣	ميراث المحوس ١٢
باب الوصية في الدار والشيء بعينه ٣٤	ميراث المرتد ١٣
باب الوصية بشئ نصفته ٣٤	ميراث المشتركة ١٦
باب المرض الذي تكون عطية المريض فيه جائزة وغير جائزة ٣٥	(كتاب الوصايا) ١٨
باب عطية الحامل وغيرها من يخاف ٣٥	باب الوصية وترك الوصية ١٨
باب عطية الرجل في الحرب والبحر ٣٦	باب الوصية بمنزل نصيب أحد ولما وأحد ورثته ١٨
باب الوصية للوارث ٣٦	ونحو ذلك وليس في التراجم ١٨
باب ما يجوز من إجازة الوصية للوارث وغيره وما لا يجوز ٣٧	باب الوصية بحجز من ماله ١٩
باب ما يجوز من إجازة الوصية وما لا يجوز ٣٧	باب الوصية بشئ مسمى بغير عينه ١٩
باب اختلاف الورثة ٣٨	باب الوصية بشئ مسمى لأهلكه ١٩
الوصية للقراءة ٣٨	باب الوصية بشئ مسمى له ٢٠
باب الوصية لما في البطن والوصية بما في البطن ٣٩	باب الوصية بشئ مسمى فمات بعينه أو غير عينه ٢٠
باب الوصية المطلقة والوصية على الشئ ٣٩	باب ما يجوز من الوصية في حال ولا يجوز في أخرى ٢٠
باب الوصية للوارث ٤٠	باب الوصية في المساكين والفقراء ٢١
	باب الوصية في الرقاب ٢٢
	باب الوصية في القارمين ٢٢
	باب الوصية في سبيل الله ٢٣

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
٤٢	باب تفرع الرضا بالوارث	٨١	باب تقويم الناس في الديوان على منازلهم
٤٢	الوصية بالوارث	٨٢	(كتاب الجزية)
٤٢	مسئلة في العتق	٨٢	مبتدأ التزويل والغرض على النبي صلى الله
٤٤	باب الرصية بعد الوصية		عليه وسلم على الناس
٤٤	باب الرجوع في الوصية	٨٢	الأذن بالهجرة
٤٤	باب ما يكون رجوعا في الوصية وتغيرها وما لا	٨٤	مبتدأ الأذن بالقتال
	يكون رجوعا ولا تغيرا	٨٤	فرض الهجرة
٤٤	تغيير وصية العتق	٨٤	أصل فرض الجهاد
٤٦	باب وصية الحامل	٨٥	من لا يجب عليه الجهاد
٤٦	صدقة الحلى عن الميت	٨٥	من له عذر بالضعف والمرض والزمانة في ترك
٤٧	باب الاوصياء		الجهاد
٤٨	باب ما يجوز للوصي أن يصنعه في أموال المتأخر	٨٦	العذر بتغير العارض في البدن
٤٨	الوصية التي صدرت من الشافعي رضي الله عنه	٨٧	انعذر الحادث
٤٨	باب الوصي من اختلاف العراقيين	٨٧	تحويل حال من لا جهاد عليه
٥١	باب الولاء والخلف	٨٨	شهود من لا فرض عليه القتال
٥١	ميراث الوالد الولاء	٨٩	من ليس للإمام أن يغزوه بحال
٥٥	اختلاف في الولاء	٩٠	كيف تغفل فرض الجهاد
٦٠	الوديعة	٩٠	تفرع فرض الجهاد
٦٢	قسم النبي	٩٢	تحريم الفرار من الزحف
٦٤	قسم الغنمة والنبي	٩٢	في اظهار دين النبي صلى الله عليه وسلم على
٦٤	جاء سنن قسم الغنمة والنبي		الأديان
٦٥	تفريق القسم فيما أوجب عليه الخليل والركاب	٩٤	الأصل من تؤخذ الجزية منه ومن لا تؤخذ
٦٦	الأطفال	٩٥	من يلحق بأهل الكتاب
٦٨	الرجعة الثاني من النفل	٩٧	تفرع من تؤخذ منه الجزية من أهل الأوثان
٦٨	الوجه الثالث من النفل	٩٧	من ترفع عنه الجزية
٦٨	كيف تفريق القسم	٩٩	الصغار مع الجزية
٧١	من تفريق القسم	٩٩	مسئلة اعطاء الجزية بعد ما يؤسرون
٧٧	الحس فيما لم يوجب عليه	٩٩	مسئلة اعطاء الجزية على سكنى بلد ودخوله
٧٨	كيف يفرق ما أخذ من الأربعة الانحاس	١٠١	كم الجزية
	النبي غير الموجب عليه	١٠٢	بلاد العنوة
٧٩	اعطاء النساء والذرية	١٠٢	بلاد أهل الصلح
٨٠	الخلاف - أي في قسم النبي	١٠٤	الفرق بين نكاح من تؤخذ منه الجزية وتؤكل
٨١	ما لم يوجب عليه من الأرضين يخلل ولا يركب		ذبايحهم

صفحة	صفحة
١٣٦	١٠٥
باب الحال التي لا يحل فيها دماء أهل البغي	تبديل أهل الجزية دينهم
١٣٩	١٠٦
حكم أهل البغي في الأموال وغيرها	جوع الوفاء بالنذر والعهد ونقضه
١٤٢	١٠٧
الخلاف في قتال أهل البغي	جوع نقض العهد بلا خيانة
١٤٥	١٠٧
الأمان	نقض العهد
١٤٧	١٠٨
(كتاب السبق والنضال)	ما أحدث الذين نقضوا العهد
١٤٩	١٠٩
ما ذكر في النضال	ما أحدث أهل الذمة الموادعون مما لا يكون نقضا
١٥٥	١٠٩
(كتاب الحكم في قتال المشركين ومسئلة مال الحرب)	المهادنة
١٥٨	١١٠
الخلاف فيمن تؤخذ منه الجزية ومن لا تؤخذ	المهادنة على النظر للمسلمين
١٦٣	١١١
مسئلة مال الحرب	مهادنة من يقوى على قتاله
١٦٤	١١٢
الأسارى والغلول	جوع الهدنة على أن يرذ الامام من جاء بلده مسلما أو مشركا
١٦٥	١١٣
المستأمن في دار الحرب	أصل نقض الصلح فيما لا يجوز
١٦٥	١١٤
ما يجوز الاسير في ماله اذا أراد الوصية	جوع الصلح في المؤنات
١٦٦	١١٥
المسلم يدل المشركين على عورة المسلمين	تفريع أمر نساء المهادنين
١٦٧	١١٨
الغلول	اذا أراد الامام أن يكتب كتاب صلح على الجزية الخ
١٦٩	١٢٠
القضاء بالأسارى	الصلح على أموال أهل الذمة
١٧٠	١٢٠
العبد المسلم بأقوال أهل دار الحرب	كتاب الجزية على شئ من أموالهم
١٧٤	١٢٢
الخلاف في التعريق	الضيافة مع الجزية
١٧٤	١٢٤
ذوات الارواح	الضيافة في الصلح
١٧٦	١٢٤
السبي يقتل	في الصلح على الاختلاف في بلاد المسلمين
١٧٦	١٢٥
(سير الواقدي)	ذكر ما أخذ عمر رضي الله عنه من أهل الذمة
١٧٧	١٢٥
الاستعانة بأهل الذمة على قتال العدو	تحديد الامام بما يأخذ من أهل الذمة في الأمصار
١٧٧	١٢٧
الرجل يسلم في دار الحرب	ما يعطيه الامام من المنع من العدو
١٧٧	١٢٧
في السرية تأخذ العلف والطعام	تفريع ما يمنع من أهل الذمة
١٧٧	١٢٩
في الرجل يقرض الرجل الطعام والعلف الى دار الاسلام	الحكم بين أهل الذمة
١٧٨	١٣٠
الرجل يخرج من الطعام أو العلف الى دار الاسلام	الحكم بين أهل الجزية
١٧٨	١٣٣
الرجل يبيع الطعام في دار الحرب	(كتاب قتال أهل البغي وأهل الردة)
١٧٨	١٣٣
الرجل يكون معه الطعام في دار الحرب	باب لمن يجب قتاله من أهل البغي
١٧٨	١٣٥
ذبح البهايم من أجل جلودها	باب السيرة في أهل البغي

مصحفة	مصحفة
١٨٧ وطء الام بعد البنت من ملك اليمين	١٧٩ كتب الاعاجم
١٨٧ التفرق بين ذوى المحارم	١٧٩ توقيع الدواب من دهن العدو
١٨٨ الذى يشتري العبد المسلم	١٧٩ زقاق الخمر والحواشي
١٨٨ الحربى يدخل دار الاسلام بأمان	١٧٩ احلال ما يملكه العدو
١٨٨ العبد الذى يكون بين المسلم والذى فيسلم	١٧٩ البازي الملم والصيد المقرط والمقلد
١٨٨ الاسير يؤخذ عليه العهد	١٧٩ فى الهرم والصقر
١٨٨ الاسير يأمنه العدو على أموالهم	١٧٩ فى الأدوية
١٨٩ الاسير يرسله المشركون على أن يبعث اليهم	١٨٠ الحربى يسلم وعندها كثر من أربع نسوة
١٨٩ المسلمون يدخلون دار الحرب بأمان فيرون قوما	١٨١ الحربى يصدق امرأته
١٨٩ الرجل يدخل دار الحرب فتوهب له الجارية	١٨١ كراهية نساء أهل الكتاب الحربيات
١٨٩ الرجل يرهن الجارية ثم يسبها العدو	١٨١ من أسلم على شئ غصبه أو لم يغصبه
١٨٩ المدبرة تسبي فتوطأ ثم تلد ثم يقدروا عليها صاحبها	١٨٢ المسلم يدخل دار الحرب فيجدا امرأته
١٨٩ المكاتبه تسبي فتوطأ فتلد	١٨٣ الذمية تسلم تحت الذى
١٨٩ أم ولد النصراني تسلم	١٨٣ باب النصرانية تسلم بعد ما يدخل بهاز زوجها
١٩٠ الاسير لا تنكح امرأته	١٨٣ النصرانية تحت المسلم
١٩٠ ما يجوز للاسير فى ماله وما لا يجوز	١٨٣ نكاح نساء أهل الكتاب
١٩١ الحربى يدخل بأمان وله مال فى دار الحرب ثم يسلم	١٨٤ ابلان النصراني وظهاره
١٩١ الحربى يدخل دار الاسلام بأمان فأودع ماله	١٨٤ فى النصراني يقذف امرأته
رجع	١٨٤ فبين يقع على جارية من المغنم
١٩١ فى الدابة يعقب عبده	١٨٤ المسلمون يوجفون على العسكرو فيصيبون
١٩١ الصلح على الجارية	سباقيهم قرابة
١٩٢ فتح السواد	١٨٤ المرأة تسبي مع زوجها
١٩٣ فى الذى اذا اتجر فى غير بلده	١٨٥ المرأة تسلم قبل زوجها والزوج قبل المرأة
١٩٤ نصارى العرب	١٨٥ الحربى يخرج الى دار الاسلام
١٩٤ الصدقة	١٨٦ من قوتل من العرب والجسم ومن يجرى عليه
١٩٦ فى الأمان	الرق
١٩٧ المسلم أو الحربى يدفع اليه الحربى ما لا وديعة	١٨٦ المسلم يطلق النصرانية
١٩٧ فى الأمة يسبها العدو	١٨٦ وطء المحبوسة اذا سببت
١٩٧ فى العليج يدل على القاعة على أن له جارية سمها	١٨٦ ذبيحة أهل الكتاب ونكاح نسائهم
١٩٨ فى الأسير يكره على الكفر	١٨٧ الرجل تؤسر جاريته أو تغصب
١٩٨ النصراني يسلم فى وسط السنة	١٨٧ الرجل يشتري الجارية وهى حائض
١٩٨ الزكاة فى السنة من سنة وغيره	١٨٧ غنما لامة التالى لا تحبض
	١٨٧ من ملك الأختين أو رادوطأهما

صفحة	صفحة
٢٠٢ الحربي يدخل دار الاسلام بأمان وينتري عبدا مسلما	١٩٨ العبد يأتى الى أرض الحرب
٢٠٢ عبد الحربي يسلم في بلاد الحرب	١٩٨ في السبي
٢٠٢ الغلام يسلم	١٩٩ العدو يغلزون الحصون على النساء والأطفال
٢٠٢ في المرتد	والأسمرى هل ترمى الحصون بالمجنين
	١٩٩ في قطع الشجر وحرق المنازل
	٢٠١ الحربي اذا لحا الى الحرم
(٤٤٢)	
(فهرسة ما بهامش هذا الجزء من مختصر المزني)	
صفحة	صفحة
٤٤ باب الحمال التي يختلف فيها حال النساء	٢ نكاح المتعة والمحلل
٤٥ القسم للنساء اذا حضر سفر	٣ باب نكاح المحرم
٤٦ باب نشوز المرأة على الرجل	٥ العيب في المنكوحه
٤٧ باب الحكم في الشقاق بين الزوجين	٩ باب الامة تغرم من نفسها
٥٠ (كتاب الخلع)	١٠ الامة تعتق وزوجها عبد
٥٠ باب الوجه الذي تحل به القدية	١٢ أجل العنين والخصى غير المحبوب والخنثى
٥٥ باب ما يقع وما لا يقع على امرأته	١٥ الاحصان الذي به يرحم من زنى
٥٦ باب الطلاق قبل النكاح	١٦ الصداق
٥٧ باب مخاطبة المرأة بما يلزمها من الخلع وما لا يلزمها	١٨ الجعل والامارة
٦٦ باب الخلع في المرض	١٩ صداق ما يزيد بيده وينقص
٦٧ باب خلع المشركين	٢٨ باب التقويض
٦٨ (كتاب الطلاق)	٣٠ تفسير مهر مثلها
٦٨ باب اباحة الطلاق ووجهه وتفرده	٣١ الاختلاف في المهر
٧٢ باب ما يقع به الطلاق من الكلام وما لا يقع	٣٢ الشرط في المهر
الابانة	٣٣ عفو المهر وغير ذلك
٧٧ الطلاق بالوقت وطلاق المكره وغيره	٣٦ باب الحكم في الدخول واغلاق الباب وارتداء السر
٨١ باب الطلاق بالحساب والاستثناء	٣٨ باب المتعة
٨٣ باب طلاق المراض	٣٩ الولية والشر
	٤١ مختصر القسم ونشوز الرجل على المرأة

صفحة	صفحة
باب ما يجزئ من المغيب في الرقاب الواجبة . ١٣١	باب الشك في الطلاق ٨٤
من له الكفارة بالضياع ١٣٣	باب ما يهدم الرجل من الطلاق ٨٦
باب الكفارة بالطعام ١٣٧	مختصر من الرجعة ٨٧
مختصر من الجامع من كتاب لعان حديثه وقديمه ١٤٣	باب المطلقة ثلاثا ٩١
الخ ١٤٣	باب الايلاء ٩٣
باب أين يكون اللعان ١٥٠	باب في الايلاء من نسوة ١٥١
باب ستة الاعان ونفي الولد والحاقه بالأم وغير ذلك ١٥١	باب على من يجب التأقيت في الايلاء ومن يسقط عنه ١٥٣
باب كيف اللعان ١٥٣	الوقف في الايلاء ١٥٥
باب ما يكون بعد التعان الزوج من الفرقة ونفي الولد وحده المرأة ١٦١	باب ايلاء الخصى غير المحبوب والمحبوب ١١٣
باب ما يكون قذفه ولا يكون ونفي الولد بالقذف وقذف ابن الملاعة وغير ذلك ١٦٩	(كتاب الطهار) ١١٤
باب في الشهادة في اللعان ١٨٥	باب من يجب عليه الطهار ومن لا يجب عليه ١١٤
باب الوقت في نفي الولد ومن ليس له أن ينفيه ونفي ولد الأمة ١٩٣	باب ما يكون طهارة او ما لا يكون طهارة ١١٩
	باب ما يوجب على المتظاهر الكفارة ١٢٣
	باب ما يجزئ من الرقاب وما لا يجزئ وما يجزئ من الصوم وما لا يجزئ ١٢٧

مطالعہ کوستا اسوامس و شریک
۵ شارع وقتہ، بروس، الطاهر، د م
تلفون ۹۰۰۱۸۸ سر ۶۲۱۱

تراثنا



للإمام الشافعي أبي عبد الله محمد بن إدريس

١٥٠ هـ - ٢٠٤ هـ

الجزء الخامس

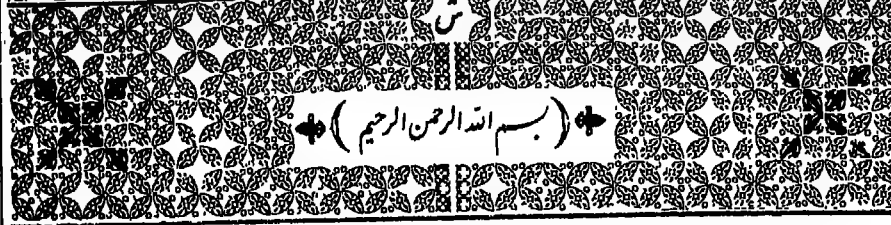
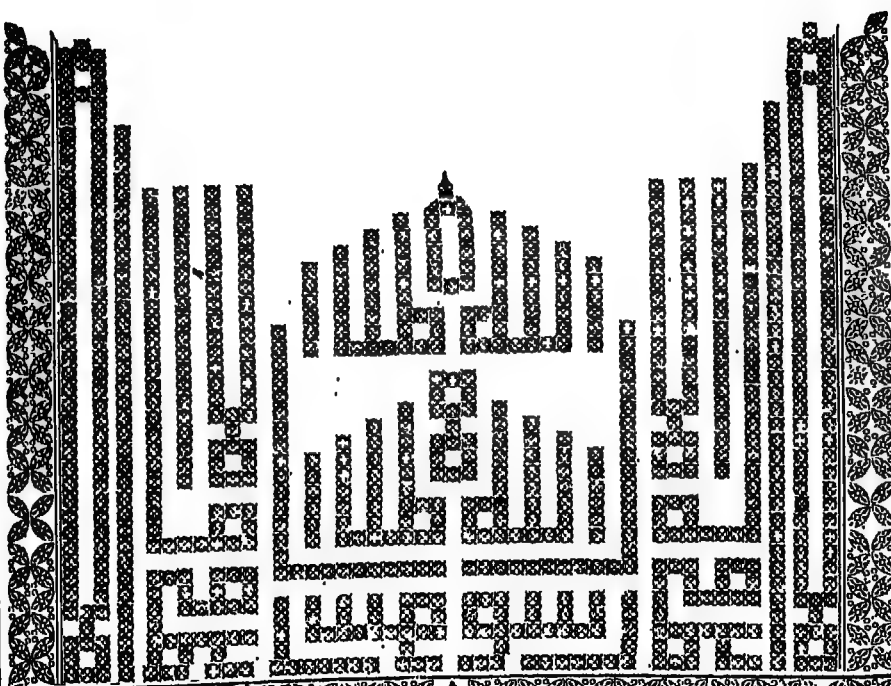
طبعة مصورة عن طبعة بولاق ١٣٢١ هـ

الدار المصرية للنأليف والترجمة

الجزء الخامس

من كتاب الأم تأليف الامام أبي عبد الله محمد بن ادريس
الشافعي رحمه الله في فروع الفقه برواية
الربيع بن سليمان المرادي عنه
تعهدهما الله بالرجة والرضوان
وأسكنهما فسيح
الجنان آمين

(وبهامشه مختصر الامام الجليل أبي ابراهيم اسمعيل بن يحيى المزني الشافعي المتوفى سنة ٢٦٤)



(كتاب النكاح)

(ما يحرم الجمع بينه) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وأن
تجمعوا بين الاختين الا ما قد سلف قال فلا يخل الجمع بين الاختين بحال من نكاح ولا ملك عين لان الله
تبارك وتعالى أنزله مطلقا فلا يحرم من الحر أن يزوج الأحرار من الاماء بالملك مثله الا العدد فان الله تبارك
وتعالى انتهى بالحر أن يزوج أربع وأطلق الاماء فقال عز ذكره وأما ملكك أعمانكم لم ينه بذلك الى عدد أخبرنا
ابن عيينة عن مطرف عن أبي الجهم عن أبي الاخير عن عمارة أنه كره من الاماء ما كره من الحر أن يزوج
العدد أخبرنا سفيان عن هشام بن حسان وأيوب عن ابن سيرين قال قال ابن مسعود يكره من الاماء
ما يكره من الحر أن يزوج العدد (قال الشافعي) وهذا من قول العلماء ان شاء الله تعالى في معنى القرآن وبه
نأخذ قال والعدد ليس من النسب ولا الرضاع بسبيل أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب
أن رجلا سأل عثمان بن عفان عن الاختين من ملك البين هل يجمع بينهما فقال عثمان أحلتهم ما آتاه
وحرمتهما آية وأما أنا فلا أحب أن أصنع ذلك قال فخرج من عنده فلقى رجلا من أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم فقال لو كان لي من الأمر شيء ثم وجدت أحدا فعل ذلك لجعلته نكالا قال مالك قال ابن شهاب
أراء علي بن أبي طالب كرم الله وجهه قال مالك وبلغني عن الزبير بن العوام مثل ذلك أخبرنا مالك عن
ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبيه أن عمر بن الخطاب سئل عن المرأة وابنتها من ملك البين
هل توطأ أحدهما بعد الأخرى فقال عمر ما أحب أن أجيزهما جميعا ونهاه أخبرنا سفيان عن الزهري

(كتاب العدد)

(عدة المدخول بها)
من الجامع من كتاب
العدد ومن كتاب
الرجعة والرسالة

(قال الشافعي) رحمه
الله قال الله تعالى
والمطلقات يتربصن
بأنفسهن ثلاثة قروء
قالوا اقراء عنده
الاطهار والله أعلم
بدلاتين أولاهما الكتاب
الذي دلت عليه السنة
والأخرى اللسان (قال)
قال الله تعالى اذا طلقتم
النساء فطلقوهن
لعدتهن وقال عليه

عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبيه قال سئل عمر عن الأم وابنتها من ملك اليمين فقال ما أحب أن
أجيزهما جميعا فقال عبيد الله قال أي فوددت أن عمر كان أشد في ذلك مما هو فيه أخبرنا مسلم وعبد المجيد
عن ابن جريج قال سمعت ابن أبي مليكة يخبر أن معاذ بن عبيد الله بن عمر جاء إلى عائشة فقال لها إن لي امرأة
قد أصبتها وانها قد بلغت لها ابنة جارية لي فأستسر ابنتها فقالت لا فقال فاني والله لأدعها إلا أن تقول لي
حرمها الله فقالت لا يفعله أحد من أهلي ولا أحد أطاعني (قال الشافعي) فإذا كان عند الرجل امرأة
فطلقها فكان لا عليك رجعتا فله أن ينكح أختها لانه حينئذ غير جامع بين الاختين وإذا حرم الله تعالى
الجمع بينهما في ذلك دلالة على أنه لم يحرم نكاح احدهما بعد الاخرى وهذه منكوبة بعد الاخرى ولو
كان لرجل جارية يطؤها فأراد وطء أختها لم يحزله وطء التي أراد أن يطأ حتى يحرم عليه فرج التي كان يطأ
بنكاح أو كتابة أو خروج من ملكه فإذا فعل بعض هذا ثم وطئ الاخت ثم عجزت المكاتبه أو ردت
المسكوبة كانت التي أبيع له فرجها أولا ثم حرمت عليه غير حلال له حتى يحرم فرج التي وطئ بعدها كما
حرم فرجها قبل أن يطأ أختها ثم هكذا أبدا وسواء ولدت له التي وطئ أولا وآخر أو لم تلد لانه في كاتنا الحالتين
انما يطؤها ملك اليمين وإذا اجتمع النكاح وملك اليمين في أختين فالكساح ثابت لا يفسده ملك اليمين كان
النكاح قبل أو بعد فلو كانت لرجل جارية يطؤها فولدت له أو لم تلد حتى ينكح أختها كان النكاح
وحرم عليه فرج الاخت بالوطء ما كانت أختها زوجة له وأحب إلى لو حرم فرج أختها المملوكه حتى يفسد
نكاح أختها (١) بالنكاح أو قبله بكتابة أو عتق أو أن يزوجه أو أن يطأه لم يجعل له أجره على ذلك ولا على بيعها أو هبتها
عن وطئها كالأجره على بيع جارية له وطئ ابنتها أو أنها عن وطئها ولو كانت عنده أمة زوجة فتزوج أختها
حرة كان نكاح الآخر مفسوخا (قال الشافعي) فان قال قائل ما الفرق بين الوطء بالملك والنكاح قيل له
النكاح يشبه للرجل حق على المرأة ولأمره حق على الرجل وملك عقدة النكاح يقوم في تحريم الجمع بين
الاختين مقام الوطء في الامتين فلو ملك رجل عقدة نكاح أختين في عقدة أفسد نكاحهما ولو تزوجهما
لا يدرى أيتهما أول أفسد نكاحهما ولو ملك امرأة وأمهاتهما أو ولادها في صفقة بيع لم يفسد البيع ولا
يحرم الجمع في البيع انما يحرم جمع الوطء في الاماء فاما جمع عقدة الملك فلا يحرم ولو وطئ أمة ثم باعها
من ساعته أو أعتقها أو كاتبها أو باع بعضها كان له أن يطأ أختها مكانه وليس له في المرأة أن ينكح أختها
وهي زوجة له ولا أن يملك المرأة غيره ولا أن يجرمها عليه بغير طلاق ولولا المرأة يلزمه بالعقد وان لم يقربوطه
الآن بلا عن ولولا الامه لا يلزم بغير اقرار بوطء ولا يجوز أن تكون المرأة زوجة له ويحل فرجها غيره
والأمة تكون مملوكة له وفرجها حلال لغيره اذا زوجها وحرام عليه وهو مالك رقبته وليس هكذا المرأة
المسرة يحل عقددها جاعها ولا يحرم جاعها والعقد ثابت عليها الا بملة صوم أو احرام أو ما أشبهه مما اذا
ذهب حل فرجها قال ولو أن رجلا له امرأة من أهل الشرك فأسلم الزوج واشترى أخت امرأته فوطئها
ثم أسلمت امرأته في العدة حرم عليه فرج جارية التي اشترى لم يبع عليه وكانت امرأته امرأته بحالها
وكذلك لو كانت هي المسلمة قبله واشترى أختها أو كانت له فوطئها ثم أسلم وهي في العدة قال ولو كانت
عنده جارية فوطئها لم يحرم عليه فرجها حتى وطئ أختها اجتنبت التي وطئ آخر الوطء الاولى وأحب
إلى لو اجتنبت الاولى حتى يستبرأ الآخر وان لم يفعل فلا شيء عليه ان شاء الله تعالى قال وسواء في هذا
ولدت التي وطئت أولا أو آخر أو وهما أو لم تلدا واحدة منهما ولو حرم فرج التي وطئ أولا بعد الوطء الآخر
أنكح له وطء الآخر ثم لو حل له فرج التي زوج فحرم فرجها عليه بأن يطلقها زوجها وتكون مكاتبه
فتعجز لم تحل له هي وكانت التي وطئ حلالا له حتى يحرم عليه فرجها ففصله الاولى ثم هكذا أبدا حتى حل
له فرج واحدة فوطئها حرم عليه وطء الاخرى حتى يحرم عليه فرج التي حلت له ثم يحل له فرج التي حرمت
عليه فيكون تحريم فرجها كطلاق الرجل الزوجة الذي لا عليك فيه الرجعة ثم يباح له نكاح أختها فإذا

(١) شبه بالنكاح أو قبله إذا في النسخ أي بعد النكاح كما تدل عليه بقية العبارة اهـ كتيبته معجبه

نكحها لم يحل له نكاح التي طلقها حتى تبين هذه منه إلا أنهم يختلفان في أنه يملك رقبة أختين وأخوات وأمهات ولأبائهن عقد أختين بنكاح

(من يحل الجمع بينه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس أن ينكح الرجل امرأة الرجل وابنته لأنه لا نسب بينهما يحرم به الجمع بينهما ولا رضاع وإنما يحرم الجمع في بعض ذوات الانساب عن جمعهن إليه وقام الرضاع مقام النسب (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار أن عبد الله بن صفوان جمع بين امرأة رجل من ثقيف وابنته (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار أنه سمع الحسن بن محمد يقول جمع ابن عمر بن الخطاب بين ابنتي عمه فأصبح النساء لا يدرين أين يذهبن (قال الشافعي) ولا بأس أن يتزوج الرجل المرأة ويتزوج ابنتها لأنه لا نسب بينهما فلهما نكاح على الرجل ما لا يحرم على ابنه وكذلك يزوجه أخت امرأته

(الجمع بين المرأة وعمتها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها (قال الشافعي) وبهذا أخذ وهو قول من لقبت من المفتين لا اختلاف بينهم فيما علمته ولا يروى من وجه يشبهه أهل الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا عن أبي هريرة وقدر روى من وجه لا يشبهه أهل الحديث من وجه آخر وفي هذا حجة على من رد الحديث وعلى من أخذ بالحديث مرة وتركه أخرى إلا أن العامة إنما تبعت في تحريم أن يجمع بين المرأة وعمتها وخالتها قول الفقهاء ولم نعلم فقها سئل لم يحرم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها إلا قال بحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فإذا ثبت بحديث منفرد عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا فحرمه بما حرمه به النبي صلى الله عليه وسلم ولا علم له أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله إلا من حديث أبي هريرة وجب عليه إذا روى أبو هريرة وغيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حديثا آخر لا يخالفه أحد بحديث مثله عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يحرمه ما حرم النبي صلى الله عليه وسلم ويحل به ما أحل النبي صلى الله عليه وسلم وقد فعلنا هذا في حديث الخليل وغير حديث وفعله غيرنا في غير حديث ثم نتحكم كثير من جامعنا على تثبيت الحديث فيشته مرة ويرده أخرى وأقل ما علمنا بهذا أن يكون مخطئا في التثبيت أو في الرد لأنها طرقت واحدة فلا يجوز تثبيتها مرة وردها أخرى وبجته على من قال لا قبل إلا الاجماع لأنه لا بعد اجماع تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها وليس يسئل أحد من أهل العلم علمته إلا قال إنما ثبت من الحديث وهو يرد مثل هذا الحديث وأقوى منه مرارا قال وليس في الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها مما أحل وحرم في الكتاب معنى إلا أنا إذا قبلنا تحريم الجمع بينهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعن الله تعالى قبلنا عما فرض من طاعته فان قال قائل قد ذكر الله عز وجل من حرم من النساء وأحل ما وراءهن قيل القرآن عربي اللسان منه محتمل واسع ذكر الله من حرم بكل حال في الأصل ومن حرم بكل حال إذا فعل النكاح أو غيره فيه شيئا مثل الربية إذا دخل بها حرم ومن مثل امرأة ابنه وأبيه إذا نكحها أبوه حرم عليه بكل حال وكانوا يجمعون بين الأختين فحرمه وليس في تحريم الجمع بين الأختين أباحة أن يجمع بين ماعدا الأختين إذا كان ماعدا الأختين بخالفهما كان أصلا في نفسه وقد ذكر الله عز وجل النبي في كتابه فيحرمه ويحرم على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم غيره مثل قوله وأحل لكم ما وراء ذلكم ليس فيه أباحة أكثر من أربع لأنه انتهى بتجليل النكاح إلى أربع وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لغيلان بن سلمة وأسلم وعنده عشر نسوة أسدا أربعاً وفارق سائرهن فأبان على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم أن انتهاء الله بتجليه إلى أربع حظر لما وراء أربع وأنه لم يكن ذلك نصافي القرآن وحرم من غير جهة الجمع والنسب النساء المطلقات ثلاثا حتى تنكح زوجا غيره بالقرآن وامرأة الملاعن بالسنة وما سواهن مما سميت كفاية لما استثنى منه قال والقول في الجمع بين

سقائه وتقبول هو يقرى الطعام في صدقه وقالت عائشة رضي الله عنها هل تدرين ما الاتسار الاتسار الاطهار وقالت اذا طعنت المطلقة في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه والنساء بهذا أعلم وقال زيد بن ثابت وابن عمر اذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت وبرئ منها ولا ترثه ولا اقراء (قال الشافعي) والاقراء الاطهار والله أعلم ولا يمكن أن يطلقها طاهرا الا وقد مضى بعض الطهر وقال الله تعالى اجمع أشهر معلومات وكان سؤال وذو القعدة كاملين وبعض ذي الحجة كذلك الاقراء طهران كاملان وبعض طهر وليس في الكتاب ولا في السنة للغسل بعد الحيضة الثالثة معنى تنقضي به العدة ولو طلقها طاهرا قبل جاع

المرأة وعمتها وعماتها من قبل آبائهن وأخواتهن من قبل أمهاتهن وان بعدن كالقول في الاخوات سواء ان نكح واحدة ثم نكح أخرى بعدها ثبت نكاح الاول وسقط نكاح الآخرة وان نكحهما في عقدة معا انفسهما نكاحهما وان نكح العمة قبل بنت الاخ أو ابنة الاخ قبل العمة فسواء هو جامع بينهما فيسقط نكاح الآخرة ويثبت نكاح الاولى وذلك ان الحالة وسواء تدخل بالاولى منهما دون الآخرة أو بالآخرة دون الاولى أو لم يدخل وهكذا يحرم الجمع بينهما بالوطء عكس اليمين والرضاع ومثل اليمين في الوطء والنكاح سواء وما لم يكن للرجل أن يجمع بينه وبين الاختين أو المرأة وعمتها أو المرأة وأختها فتنكح اثنتين منهن في عقدة والعقدة بنفسجة كلها وإذا نكح أحدهما قبل الأخرى فنكاح الأولى ثابت ونكاح الآخرة مفسوخ ولا يصنع الدخول شيئا انما يصنع العقدة وما نهى الله عن الجمع بينه من الاخوات وما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجمع بين العمة والخالة ففيه دلالة على أن كل واحدة منهما محل بعد الأخرى فلا بأس أن ينكح الاخت فإذا ماتت أو طلقها طلاقا عاكف فيه الرجعة وانقضت عدتها أو طلاقا لا عاكف فيه الرجعة وهي في عدتها أن ينكح الأخرى وهكذا العمة والخالة وكل من نهى عن الجمع بينه

(نكاح نساء أهل الكتاب وتحريم إمامتهم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن إلى ولاهنم يحلون لهن (قال الشافعي) فزعم بعض أهل العلم بالقرآن أنها نزلت في مهاجرة من أهل مكة فسميها بعضهم ابنة عقبة بن أبي معيط وأهل مكة أهل أوثان وأن قول الله عز وجل ولا تمسكوا بعصم الكوافر نزلت فيمن هاجر من أهل مكة مؤمنا وانما نزلت في الهدنة وقال قال الله عز وجل ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا إلى قوله ولو لم يجسكم وقد قيل في هذه الآية أنها نزلت في جماعة مشركي العرب الذين هم أهل الاوثان فحرم نكاح نسائهم كحرم أن ننكح رجالهم المؤمنات قال فان كان هذا هكذا فهذه الآيات ثابتة ليس فيها منسوخ قال وقد قيل هذه الآية في جميع المشركين ثم نزلت الرخصة بعدها في احلال نكاح حرائر أهل الكتاب خاصة كما جاءت في احلال ذبايح أهل الكتاب قال الله تبارك وتعالى أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات إلى قوله أجورهن وقال فأيهما كان فقد أبيع فيه نكاح حرائر أهل الكتاب وفي اباحة الله تعالى نكاح حرائرهم دلالة عندى والله تعالى أعلم على تحريم إمامتهم لان معلوما في اللسان اذا قصد قصد صفة من شئ باباحة أو تحريم كان ذلك دليلا على أن ما قد خرج من تلك الصفة بخلاف القصد قصد كنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع فدل ذلك على اباحة غير ذوات الانياب من السباع وان كانت الآية نزلت في تحريم نساء المؤمنين على المشركين وفي مشركي أهل الاوثان فالملات محرمات على المشركين منهم بالقرآن على كل حال وعلى مشركي أهل الكتاب لقطع الولاية بين المشركين والمسلمين وما لم يختلف الناس فيه علمته قال والمحصنات من المؤمنات ومن أهل الكتاب الحرائر وقال الله عز وجل ومن لم يستطع منكم طولا إلى قوله من قياتكم المؤمنات ذلك من خشى العنت منكم وفي اباحة الله الاماء المؤمنات على ما شرط لمن لم يجد طولا وخاف العنت دلالة والله تعالى أعلم على تحريم نكاح اماء أهل الكتاب وعلى أن الاماء المؤمنات لا يحلن الا لمن جمع الامر بين مع إيمانهم لان كل ما أباح بشرط لم يحل الا بذلك الشرط كما أباح التيمم في السفر والاعواز في الماء فلم يحل الا بان يجمعهما التيمم وليس اماء أهل الكتاب مؤمنات فيحللن باحل به الاماء المؤمنات من الشرطين مع الاعمان

(نفي تحريم المسلمين على المشركين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا أسلمت المرأة أو ولدت على الاسلام أو أسلم أحد ابويها وهي صبية لم تلغ حرم على كل مشرك كتابي ووثنى نكاحها بكل حال ولو كان أبواها مشركين فوصفت الاسلام وهي تعقل صفته منعتهما أن ينكحها مشرك فان

أو بعده ثم حاضت بعده
بطرفة فذلك قرء
وتصدق على ثلثه
قروء في أقل ما يمكن
وأقل ما علمناه من
الحيض يوم وقال في
موضع آخر يوم وبسلة
(قال المزني) رحمه الله
وهذا أولى لانه زيادة
في الخبر والعلم وقد
يحتمل قوله يوما ببسلة
فيكون المفسر من قوله
يقضى على الجممل
وهكذا أصله في العلم
(قال الشافعي) رحمه
الله وان علمنا ان طهر
امرأة أقل من خمسة
عشر جعلنا القول فيه
قولها (١) وكذلك
تصدق على الصدق ولو
(١) قوله وكذلك
تصدق على الصدق
كذا في النسخة ولم نجده
في كلام الأم في هذا
الباب ويؤخذ من
عبارتها أنها تصدق
في دعوى ما يكون مثله
أى مثل حيضها الذي
اعتادته قبل الطلاق
ولعله المراد وحرره
كتبه مصححه

وصفته وهي لا تعقل صفته كان أحب إلى أن يمنع أن ينسكحها مشرك ولا يبين لي فسخ نكاحها ونكحها في هذه الحالة والله أعلم

(باب نكاح حرائر أهل الكتاب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويحل نكاح حرائر أهل الكتاب لكل مسلم لأن الله تعالى أحلهن بغير استثناء وأحب إلى أن ينسكحن مسلم أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسئل عن نكاح المسلم اليهودية والنصرانية فقال تزوجناهن زمان الفتح بالكوفة مع سعد بن أبي وقاص ونحن لا نكاد نجد المسلمات كثيرا فلما رجعنا طلقناهن وقال فقال لا يرثن مسلما ولا يرثنهن ونسأوهن لنأخذ ونسأوا نأحرارهم (قال الشافعي) وأهل الكتاب الذين يحل نكاح حرائرهم أهل الكتابين المشهورين التوراة والإنجيل وهم اليهود والنصارى ودون المجوس قال والصابئون والسمرة من اليهود والنصارى الذين يحل نسأؤهم وذبايحهم الآن يعلم أنهم يخالفونهم في أصل ما يحلون من الكتاب ويحرمون فحرم نكاح نسائهم كما يحرم نكاح المجوسيات وإن كانوا يجمعونهم على أصل الكتاب ويتأولون فيختلفون فلا يحرم ذلك نسأؤهم وهم منهم يحل نسأؤهم بما يحل به نساء غيرهم من لم يلزمه اسم صابئ ولا سامري قال ولا يحل نكاح حرائر من دان من العرب دين اليهودية والنصرانية لأن أصل دينهم كان الخنيفية ثم ضلوا بعبادة الأوثان وإنما انتقلوا إلى دين أهل الكتاب بعده لأبهم كانوا الذين دانوا بالتوراة والإنجيل فضلوا عنها وأحدثوا فيها انما ضلوا عن الخنيفية ولم يكونوا كذلك لا يحل ذبايحهم وكذلك كل أجمعي كان أصل دين من مضى من آباءه عبادة الأوثان ولم يكن من أهل الكتابين المشهورين التوراة والإنجيل فدان دينهم لم يحل نكاح نسائهم فإن قال قائل فهل في هذا من أمر متقدم قيل نعم أخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثنا الفضل بن عيسى الرقاشي قال كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدلى أن يسأل الحسن لم أقرأ المسلمون بيوت النيران وعبادة الأوثان ونكاح الأمهات والأخوات فسله فقال الحسن لأن العلاء بن الحضرمي لما قدم البحرين أقرهم على ذلك (قال الشافعي) فهذا ما لا أعلم فيه خلافا بين أحد لقبيته أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن دينار عن سعد الحارثي مولى عمار وعبد الله بن سعد عن عمر أنه قال ما نصارى العرب بأهل كتاب وما يحل لنا ذبايحهم وما أبتاركمهم حتى يسلموا أو أضرب أعناقهم أخبرنا الثقفى عن أيوب عن ابن سيرين قال سألت عبيدة عن ذبايح نصارى بني تغلب فقال لا تأكل ذبايحهم فانهم لم يتسكروا من نصرانيتهم إلا شرب الخمر (قال الشافعي) وهكذا أحفظه ولا أحسبه وغيره إلا وقد بلغه على بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه بهذا الاسناد أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال قال عطاء ليس نصارى العرب بأهل كتاب إنما أهل الكتاب بنو إسرائيل والذين جاءتهم التوراة والإنجيل فأما من دخل فيهم من الناس فليسوا منهم (قال الشافعي) وتنكح المسلمة على الكتابية والكتابية على المسلمة وتنكح أربع كتابيات كما تنكح أربع مسلمات والكتابية في جميع نكاحها وأحكامها التي تحل بها وتحرم كالمسلمة لا تخالفها في شيء وفيما يلزم الزوج لها ولا تنكح الكتابية إلا بشاهدين عدلين مسلمين وولي من أهل دينها كولي المسلمة جاز في دينهم غير ذلك أو لم يجوز ولست أنظر فيه إلا إلى حكم الإسلام ولوروجت نكاحا صحيحا في الإسلام وهو عندهم نكاح فاسد كان نكاحها صحيحا ولا يرد نكاح المسلمة من شيء إلا رد نكاح الكتابية من مثله ولا يجوز نكاح المسلمة بشيء إلا جاز نكاح الكتابية بعينه ولا يكون ولي الذمية مسلما وإن كان أباهما لأن الله تعالى قطع الولاية بين المسلمين والمشركين وتزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم أم حبيبة بنت أبي سفيان وولي عقدة نكاحها (١) ابن سعيد بن العاص وكان مسلما وأبو سفيان حتى قتل ذلك على أن لا ولاية بين أهل القرابة إذا اختلف الدين وإن كان أباهما وأن الولاية بالقرابة واجتماع الدينين قال ويقسم للكتابية مثل قسمته للمسلمة لا اختلاف بينهما ولها عليه ما للمسلمة وله عليها ما له على المسلمة لأنهم ما لا يتوارثان باختلاف الدينين فان طلقها أو آلى منها أو نكحها أو قدفها لزمه في ذلك كله

أت الدم في الثالث دفعة ثم ارتفع يومين أو ثلاثة أو أكثر فان كان الوقت الذي رأت فيه الدفعة في أيام حيضها ورأت صفرة أو كدرة أو لم تر طهر حتى يكمل يوما ولبلة فهو حيض وإن كان في غير أيام الحيض فكذلك إذا ما يمكن أن يكون بين رؤيتها الدم والحيض قبله قدر طهر وإن رأت الدم أقل من يوم ولبلة لم يكن حيضا ولو طبق عليها فإن كان دمها ينفصل فيكون في أيام أحمر فائتاحتها كثيرا وفي أيام بعده رقيقا إلى الصفرة فحيضا أيام المحتدم الكثير وطهرها أيام الرقيق القليل إلى الصفرة وإن كان مشتبها كان حيضها بقدر أيام حيضها فيما مضى قبل الاستحاضة وإن ابتدأت مستحاضة

(١) قوله ابن سعيد واسمه خالد كذا في السيرة الحلبية اه كته صححه

أونيت أيام حيضها
تركبت الصلاة يوما
وليلة واستقبلها
الحيض من أول هلال
بأني عليها بعد وقوع
الطلاق فإذا هل هلال
الرابع انقضت عدتها
ولو كانت تحيض يوما
وتطهر يوما ونحو ذلك
جعلت عدتها تنقضي
بثلاثة أشهر وذلك
المعروف من أمر
النساء أنهم يحضن في
كل شهر حيضة فلا
أجد معنى أولى بعدتها
من الشهر ولو تباعد
حيضها فهي من أهل
الحيض حتى تبلغ
السن التي من بلغها لم
تحض بعدها من
المؤيات اللاتي جعل
الله عدتهن ثلاثة
أشهر فاستقبلت ثلاثة
أشهر وقد روي عن ابن
مسعود وغيره مثل هذا
وهو يشبه ظاهر
القرآن وقال عتمان

ما يلزمه في المسئلة إلا أنه لا حد على من قذف كتابه ويعزر وإذا أطلقها فله عليها الرجعة في العدة وعدتها
عدة المسئلة وإن طلقها ثلاثا فسكت قبل مضي العدة وأصبحت لم تحلل له وإن تكلمت نكاحا صحيحا
بعد مضي العدة ذميا فأصابها ثم طلق أو مات عنها وكلت عدتها حلت للزوج الأول محلها للزوج كل
زوج أصابها يثبت نكاحه وعليها العدة والاحداد كما يكون على المسئلة وأدامت فإن شاء شهدها
وغسلها ودخل قبرها ولا يصلي عليها وأرهلها أن يغسله لو كان هو الميت فإن غسلته أجزأ غسلها أيام
إن شاء الله تعالى قال وله جبرها على العسل من الحيضة ولا يكون له إصابتها إذا طهرت من الحيض حتى
تغسل لأن الله عز وجل يقول حتى يطهر فقل بعض أهل العلم بالقرآن حتى ترى الطهر قال فإذا
تطهرت يعني بالماء الآن تكون في سفر لا تجد الماء فتتيمم فإذا صارت بمن تحلل لها الصلاة بالطهور حلت له
(قال الشافعي) وله عندى والله تعالى أعلم أن يجبرها على العسل من الجنابة وعلى النظافة بالاستحذاد
وأخذ الأظفار والتنظيف بالماء من غير جنابة ما لم يكن ذلك وعي مريضة يضر بها الماء وفي رد شديد يضر
بها الماء وله منعها من كنيسة والخروج إلى الأعياد وغير ذلك مما تريد الخروج إليه إذا كان له منع
المسئلة اثبات المسجد وهو حق كان له في النصرانية منع اثبات الكنيسة لأنه باطل وله منعها شرب الخمر لأنه
يذهب عقلها ومنعها كل لحم الخنزير إذا كان يتقذربه ومنعها كل ما حل إذا تاذى برحمة من نوم
وبصل إذا لم تكن بها ضرورة إلى أكله وإن قدر ذلك من حلال لا يجدر بحمة لم يكن له منعها أيام وكذلك
لا يكون له منعها لبس ما شاءت من الثياب ما لم تلبس جلد ميتة أو ثوبا منتن أو يذره يريحها فممنعها منها قال
وإذا نكح المسلم الكتابية فارتدت إلى مجوسية أو دين غير دين أهل الكتاب فإن رجعت إلى الإسلام أو إلى دين
أهل الكتاب قبل انقضاء العدة فمما على النكاح وإن لم ترجع حتى تنقضي العدة فقد انقضت العصمة
بينها وبين الزوج ولا نفقة لها في العدة لأنها مانعة له نفسها بالردة قال ولا يقتل بالردة من انتقل من
كفر إلى كفر أو ما يقتل من خرج من دين الإسلام إلى الشرك فأما من خرج من باطل إلى باطل فلا يقتل
وينبغي من بلاد الإسلام الآن بسل أو يعود إلى أحد الأديان التي يؤخذ من أهلها الجزية يهودية أو نصرانية
أو مجوسية في بلاد الإسلام قال ولو ارتدت من يهودية إلى نصرانية أو نصرانية إلى يهودية لم تحرم
عليه لأنه كان يصلح له أن يتدنى نكاحها لو كانت من أهل الدين الذي خرجت إليه (قال الربيع) الذي
أحفظ من قول الشافعي أنه قال إذا كان نصرانيا فخرج إلى دين اليهودية أنه يقال له ليس لك أن تحدث دينا
لم تكن عليه قبل نزول القرآن فإن أسلمت أو رجعت إلى دينك الذي كنت أخذ منك عليه الجزية تركك
والأخر جنانك من بلاد الإسلام ونبتنا إليك ومتى قدرنا عليك قتلناك وهذا القول أحب إلى الربيع (قال
الشافعي) ولا يجوز نكاح أمة كتابية لمسلم عبد ولا حر بحال لما وصفت من نص القرآن ودلالته قال
وأى صنف من المشركين حل نكاح حرائرهم حل وطء إمامتهم بالملك وأى صنف حرم نكاح حرائرهم حرم
وطء إمامتهم بالملك ويحل وطء الأمة الكتابية بالملك كما تحل حرائرهم بالنكاح ولا يحل وطء أمة مشركة
غير كتابية بالملك كما لا يحل نكاح نسائهم ولو كان أصل نسب أمة من غير أهل الكتاب ثم دانت دين أهل
الكتاب لم يحل وطؤها كما لا يحل نكاح الحرائر منهم ولا يحل نكاح أمة كتابية لمسلم بحال لأنها داخله
في معنى من حرم من المشركات وغير حلال منصوصة بالاحلال كما نص حرائر أهل الكتاب في النكاح وإن
الله تبارك وتعالى إنما أحل نكاح أماء أهل الإسلام بمعنيين سواء أن لا يجسد الباطن طولا لحره ويخاف
العنت والشيطان في أماء المسلمين دليل على أن نكاحهن أحل بمعنى دون معنى وفي ذلك دليل على تحريم
من خالفهن من أماء المشركين والله تعالى أعلم لأن الإسلام شرط ثالث والأمة المشركة حارجة منه فلو
نكح رجل أمة كتابية كان النكاح فاسدا فيفسخ عليه قبل الوطء وبعده وإن لم يكن وطئ فلا صدق لها
وإن كان وطئ فلها مهر مثلها ويلحق الولد بالنكاح وهو مسلم ويباع على مالكه إن كان كتابيا وإن كان

مسلم لم يبع عليه ولو وطئ أمة غير كتابية منع أن يعود لها جيلت أو لم يحل وان جيلت فولدت فهي أم ولد له ولا يحل له وطؤها الدين كما يكون أمة له ولا يحل له وطؤها الدين فإذا ماتت عتقت بموته وليس له بيعها وليس له أن يزوجه وهي كارهة ويستخدمها فيما تطبق كما يستخدم أمة غيرها وان كانت لها أخت حرة مسلمة حل له نكاحها وهكذا ان كانت لها أخت لأمة حرة كتابية أو لها كتابي فاشترها حل له وطؤها علك البين ولم يكن هذا جعابين الاختين لان وطء الاولى التي هي غير كتابية غير جائز له وانما الجمع أن يجمع بين من يحل وطؤها على الانفراد وان كانت لها أخت من أبيها تدين بدين أهل الكتاب لم يحل له بالملك لان نسبها إلى أبيها وأبوها غير كتابي انما أنظر فيما يحل من المشركات إلى نسب الاب وليس هذا كالمراة يعلم أحد أوطها وهي صغيرة لان الاسلام لا يشركه شرك والشرك يشرك والنسب إلى الاب وذلك الدين له ما لم تبلغ الحاراية ولو أن أختها بلغت ودانت بدين أهل الكتاب وأبوها وثني أو مجوسي لم يحل وطؤها علك البين كما لا يحل وطء وثنية انتقلت إلى دين أهل الكتاب لان أصل دينها غير دين أهل الكتاب ولو نكح أمة كتابية ولها أخت حرة كتابية أو مسلمة ثم نكح أختها الحرة قبل أن يفرق بينهما وبين الامة الكتابية كان نكاح الحرة المسلمة أو الكتابية جائزا لانه حلل لا يفسده نكاح الامة الكتابية التي هي أخت المنكوحه بعدها لان نكاح الاولى غير نكاح ولو وطئها كان كذلك لان الوطء في نكاح مفسوخ حكمه أنه لا يحترم شيأ لانها ليست بزوجة ولا ملكة فيصير الجمع بينهما وبين أختها قال ولو تزوج امرأة على أنها مسلمة فاذا هي كافرة كتابية كان له فسخ النكاح بلا نصف مهر ولو تزوجه على أنها كتابية فاذا هي مسلمة لم يكن له فسخ النكاح لانها خير من كتابية ولو تزوج امرأة ولم يخبر أنها مسلمة ولا كتابية فاذا هي كتابية وقال انما نكحتهم على أنها مسلمة فالقول قوله وله الخيار وعليه البين مانكحها وهو يعلمها كتابية

(ما جاء في منع اماء المسلمين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فاما ملكة أيمانكم من فتياتكم المؤمنات الى قوله ذلك لمن خشي العنت الآية (قال الشافعي) ففي هذه الآية والله تعالى أعلم دلالة على أن المخاطبين بهذا الاحرار دون المالك فاما المملوك فلا بأس أن ينكح الامة لانه غير واجب طولاً للحرة ولا أمة فان قال قائل ما دل على أن هذا على الاحرار ولهم دون المالك قيل الواجدون للطول المالكون للمال والمملوك لا يملك ما لا يحل ويشبه أن لا يخاطب بأن يقال ان لم يجد ما لا من يعلم أنه لا يملك ما لا يحل انما يملك أدا لغيره قال ولا يحل نكاح الامة الا كما وصفت في أصل نكاحهن الابان لا يجد الرجل الحر بصدق أمة طولاً لحرة وبأن يخاف العنت والعنت الزنا فاذا اجتمع أن لا يجد طولاً لحرة وأن يخاف الزنا حل له نكاح الامة وان انفرد فيه أحدهما لم يحل له وذلك أن يكون لا يجد طولاً لحرة وهو لا يخاف العنت أو يخاف العنت وهو يجد طولاً لحرة انما يخص له في خوف العنت على الضرورة ألا ترى أنه لو عشت امرأة وثنية يخاف أن يزني بها لم يكن له أن ينكحها ولو كان عنده أربع نسوة فعشت واحدة لم يحل له نكاحها اذا تم الاربع عنده أو كانت له امرأة فعشت أختها لم يحل له أن ينكحها ما كانت عنده أختها وكذلك ما حرم عليه من النكاح من أي الوجوه حرم لم أرخص له في نكاح ما يحرم عليه خوف العنت لانه لا ضرورة عليه يحل له بها النكاح ولا ضرورة في موضع لذة يحل بها المحرم انما الضرورة في الابدان التي تحيا من الموت وتنتع من ألم العذاب عليها وأما اللذات فلا يعطاها أحد بغير ما يحل به فان قال قائل فهل قال هذا غيرك قيل الكتاب كاف ان شاء الله تعالى فيه من قول غيري وقد قاله غيري أخبرنا عبد الحميد عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر يقول من وجد صدق حرة فلا ينكح أمة أخبرنا عبد الحميد عن ابن جريج قال أخبرني ابن طاوس عن أبيه قال لا يحل نكاح الحر الامة وهو يجد بصدقها حرة قلت يخاف الزنا

لعلى وزيد في امرأة حبان بن منقذ طلقها وهو صحيح وهي ترضع فأقامت تسعة عشر شهرا لا تحيض ثم مرض ما ترى ان قالوا ترى أنها تزني ان مات وبرهان ما نت فانها ليست من القواعد الا لا يثني يشسن من المحيض وليست من الابكار التي لم يبلغن المحيض ثم هي على عدة حيضها ما كان من قليل وكثير فرجع حبان إلى أهله فأخذ ابنته فلما فقدت الرضاع حاضت حيضتين ثم توفي حبان قبل الثالثة فاعتدت عدة المتوفى عنها ورثته وقال عطاء كما قال الله تعالى اذا بئست اعتدت ثلاثة أشهر (قال الشافعي) رحمه الله في قول عمر رضي الله عنه في السبي رفعها

قال ما علمته يحل أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار قال سأل عطاء أنا الشعثاء وأنا أسمع عن نكاح الامة
ما تقول فيه أجابني فقال لا يصلح اليوم نكاح الامة (قال الشافعي) والطول هو الصداق ولست أعلم
أحد من الناس يحكم ما يحل له به أمة الا وهو يحده حرة فان كان هذا هكذا لم يحل نكاح الامة لحر وان لم
يكن هذا هكذا لجمع رجل حر امرئ من حل له نكاح الامة وادامك الرجل عقدة الامة بنكاح صحيح ثم
أسير قبل الدخول أو بعده فسواء والا اختيار له في فراقها ولا يلزمه فراقها بحال أبداً بلغ يسره ما شاء أن يبلغ
لان أصل العقد كان صحيحاً يوم وقع فلا يحرم بحدث بعده ولا يكون له أن ينكح أمة على أمة وذلك أنه اذا
كانت عنده أمة فهو في غير معنى ضرورة وكذلك لا ينكح أمة على حرة فان نكح أمة على أمة أو حرة
فالنكاح مفسوخ قال ولو ابتداء نكاح أمتهين معا كان نكاحهما مفسوخاً بلا طلاق وينسئ نكاح
أيهما شاء اذا كان ممن له نكاح الامة كما يكون هكذا في الاختين بعد عقد عليهما معا والمرأة وعمتها وان نكح
الامة في الحلال التي قات لا يجوز له فالتنكاح مفسوخ ولا صداق لها الا بأن يصيبها فيكون لها الصداق بما
استحل من فرجها ولا تحلها أصابته اذا كان نكاحه فاسداً لزوج غيره ولو طلقها ثلاثاً ولو نكحها وهو يحل
طولا فلم يفسخ نكاحه احق لا يفسخ نكاحها لان أصله كان فاسداً وينسئ نكاحها ان شاء ولو
نكحها ولا زوجة له فقال نكحتنا ولا أجد طولاً لحرة فولدت له أولم تلد اذا قال نكحتنا ولا أجد طولاً لحرة
كان القول قوله ولو وجد موسراً لانه قد يسر ثم يوسر الا أن تقوم بينة بأنه حين عقد عقدة نكاحها كان
واحد الا أن ينكح حرة يفسخ نكاحه قبل الدخول وبعده وان نكح أمة ثم قال نكحتنا ولا أجد طولاً لحرة
أولاً خاف العنت فان صدقه مولاهما فالتنكاح مفسوخ ولا مهر عليه ان لم يكن أصابها فان أصابها فعليه
مهر مثلها وان كذبه فالتنكاح مفسوخ باقراره بأنه كان مفسوخاً ولا يصدق على المهر ان لم يكن دخل بها
فلها نصف ما سمي لها وان راجعها بعد جعلتها في الحكم تطليقة وفيما بينه وبين الله فسخاً بلا طلاق وقد
قال غيرنا يصدق ولا شيء عليه ان لم يصحبها قال وان نكح أمة نكاحاً صحيحاً ثم أسير فله أن ينكح عليها حرة
وحرائق يكمّل أربعاً ولا يكون نكاح الحرة ولا الحرار عليها طلاقاً ولا لهن ولا الواحدة منهن خيار كن
علن أن تحتها أمة أولم يعلن لأن عقد نكاحها كان حلالاً فلم يحرم بأن يوسر فان قال قائل فقد تحرم
المبنة وتحلها الضرورة فاذا وجد صاحبها غني حرمتها عليه قيل ان المبنة محرمة بكل حال وعلى كل
أحد بكل وجه ما نكحها وغير ما نكحها وغير حلال الثمن الا أن أكاهما يحل في الضرورة والامة حلال بالملك
وحلال بنكاح العبد وحلال النكاح للحر بمعنى دون معنى ولا تشبه المبنة المحرمة بكل حال الا في حال الموت
ولا يشبه الماء كقول الجساع وكل الفروج ممنوعة من كل أحد بكل حال الا بما أحل به من نكاح أو ملك فاذا
حل لم يحرم الا بأحداث شيء يحرم به ليس الغني منه ولا يجوز أن يكون الفرج حلالاً في حال حرما بعده
يسير وانما حرمان نكاح المتعة مع الاتباع ثلاثاً يكون الفرج حلالاً في حال حرما في آخر الفرج لا يحل
الا بأن يحل على الا بدما لم يحدث فيه شيء يحرمه ليس الغني عنه مما يحرمه فان قال قائل فالتيمم يحل في حال
الاعواز والسفر فاذا وجد الماء قبل أن يصلي بالتيمم بطل التيمم قلت التيمم ليس بالفرض المؤدى فرض
الصلاة والصلاة لا تؤدى الا بنفسها وعلى المصلي أن يصلي بطهور ماء واذا لم يجد تيمم وصلى فان وجد الماء
بعد التيمم وقبل الصلاة توطأ لانه لم يدخل في الفرض ولم يؤده واذا صلى أو دخل في الصلاة ثم وجد الماء
لم تنقض صلاته ولم يعد لها وتوطأ لصلاة بعدها وهكذا النكاح الامة لو أراد نكاحها وأجيب اليه وجلس له
فلم ينكحها ثم أسير قبل يعقد نكاحها لم يكن له نكاحها وان عقد نكاحها ثم أسير لم يحرم عليه كما كان
المصلي اذا دخل بالتيمم ثم وجد الماء لم يحرم الصلاة عليه بل نكاح الامة في أكثر من حال الداخل في الصلاة
الداخل في الصلاة لم يكملها والنكاح الامة قد أكمل جميع نكاحها وأكمل نكاحها لم يكملها على الا بدك كما وصفت
قال ويقسم للحرية يومين وللامة يوماً وكذلك كل حرة معه مسلمة وكتيبة يوفين القسم سواء على يومين لكل

حيضتها تنتظر تسعة
أشهر فان بان بها حل
فذلك والا اعتدت بعد
التسعة ثلاثة أشهر ثم
حلت يحتل قوله في امرأة
قد بلغت السن التي من
بلغها من نسائها يئسن
فلا يكون مخالفاً لقول
ابن مسعود رضي الله
عنه وذلك وجه عندنا
(قال) وان مات صبي
لا يجامع مثله فوضعت
امرأته قبل أربعة
أشهر وعشر آتت
أربعة أشهر وعشرا
لان الولد ليس منه فان
مضت قبل أن تضع
حلت منه وان كان
(١) بقي له شيء يغيب
في الفرج أو لم يبق له
وكان والنحى
يزن لان لحقهما الولد
واعتدت زوجهما كما
تعتد زوجة الفعل وان

(١) قوله بقي له أي
للحبيب كما هو ظاهر
العبارة كتبه مصححه

واحدة وبوالامة فان شاء جعل ذلك يومين ويومين وان شاء يوما وبما شاء دار على الحرار يومين ويومين ثم اقي الامة يوما فان عتقت في ذلك اليوم فدار الى الحرية والى الحرار قسم بينهن وبينها يوما وبما شاء في ذلك بالامة قبل الحرار أو بالحرار قبل الامة لانه لم يقسم لهن يومين ويومين حتى صارت الامة من الحرار التي لهما ما لهن معا وانما يلزم الزوج أن يقسم للامة ما خلى المولى بينه وبينها في يومها وليلتها فاذا فعل فعله القسم لها والمولى اخرجها في غير يومها وليلتها وان اخرجها المولى في يومها وليلتها فقد ابطال حقها ويقسم لغيرها قسم من لاهمائه عنده وهكذا الحرية تخرج بغير اذن زوجها يبطل حقها في الايام التي خرجت فيها وكل زوجة لم تكمل فيها الحرية فقسمها قسم الامة وذلك أم الولد تنكح والمكاتب والمدة والمعتق بعضها وليس للمكاتب الامتناع من زوجها في يومها وليلتها والاولا زوجها منعهما بالكتابة ولو حلت الامة زوجها من يومها وليلتها ولم يحلله السيد حل له ولو حلله السيد ولم يحل له لانه حق لها دون السيد ولو وضع السيد نفقتها عنه حل له لانه مال له دونها وعلى سيدها أن ينفق عليها اذا وضع نفقتها عن الزوج ولو وضعت هي نفقتها عن الزوج لم يحل له الا باذن السيد لانه مال السيد

(نكاح المحدثين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة الى المؤمنين (قال الشافعي) اختلف في تفسير هذه الآية فقيل زلت في بغايا كانت لهن رايات وكن غير محصنات فارد بعض المسلمين نكاحهن فنزلت هذه الآية بتحريم أن ينكحن الا من أعلن بمثل ما أعلن به أو مشركا وقيل كن زواني مشركات فنزلت لا ينكحن الا زان مثلهن مشركا أو مشركا وان لم يكن زانيا وحرم ذلك على المؤمنين وقيل غير هذا وقيل هي عامة ولكنها سقطت أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب في قوله الزاني لا ينكح الا زانية أو مشركة قال هي منسوخة نسختها وأنكحوا الا نياهي منكم فهي من نياهي المسلمين (قال الشافعي) فوجدنا الدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في زانية وزان من المسلمين لم نعلمه حرم على واحد منهما أن ينكح غير زانية ولا زان ولا حرم واحد منهما على زوجته فقد أتاه ما عزم بن مالك وأقر عنده بالزنا امرأته في واحدة منها أن يحتب زوجة له ان كانت ولا زوجة أن تحتبه ولو كان الزنا حرمه على زوجته أشبه أن يقول له ان كانت لك زوجة حرمت عليك أو لم تكن لم يكن لك أن تنكح ولم نعلمه أمره بذلك ولا أن لا ينكح ولا غيرهما أن لا ينكحه الا زانية وقد ذكره رجل أن امرأة زنت وزوجها حاضر فلم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم فيما علمنا زوجها باجتنابها وأمر أنيسا أن يغدو عليها فان اعترفت رجها وقد جلد ابن الاعرابي في الزنا ما لا يحصى عا ما ولم ينه علمنا أن ينكح ولا أحد أن ينكح الا زانية وقد رفع الرجل الذي قذف امرأته اليه أمر امرأته وقد فها رجل وانتفى من حملها فلم يأمره باجتنابها حتى لا عن بينهما وقد روى عنه أن رجلا شكاه اليه أن امرأته لا تدفع يد لاس فأمره أن يفارقها فقال له اني أحبها فأمره أن يستمتع بها أخبرنا سفيان بن عيينة عن هرون بن رباب عن عبد الله بن عبيد بن عمير قال أتى رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان لي امرأة لا تريد لاس فقال النبي صلى الله عليه وسلم فطلقها قال اني أحبها قال فأمسكها اذا وعد حرم الله المشركات من أهل الاوثان على المؤمنين الزناة وغير الزناة أخبرنا سفيان عن عبد الله بن أبي يزيد عن أبيه أن رجلا تزوج امرأة ولها ابنة من غيره وله ابن من غيرها ففجر الغلام بالجماع فظهر بها حمل فلما قدم عمر مكة رفع ذلك اليه فسألهما فاعترفا فجلدهما عمر الحد وحرص أن يجمع بينهما فإني الغلام (قال الشافعي) فالاختيار للرجل أن لا ينكح زانية وللزانية أن لا تنكح زانيا فان فعل فلا فليس ذلك محرام على واحد منهما ليست معصية واحد منهما في نفسه محرم عليه الحلال اذا أتاه قال وكذلك لو نكح امرأة لم يعلم أنها زنت فعلم قبل دخولها عليه أنها زنت قبل نكاحه أو بعده لم يحرم عليه ولم يكن له أخذ صداق منها ولا فسخ نكاحها وكان له ان شاء أن يسكن وان شاء أن يطلق وكذلك ان كان هو الذي وجدته

أرادت الخروج كان له منعها حيا ولو رثته ميتا حتى تنقض عتبتها وان طلق من لا تحبض من صفر أو كبر في أول الشهر أو آخره اعتدت شهرين بالاهلة وان كان تسعا وعشرين وشهرا ثلاثين ليلة حتى يأتي عليها تلك الساعة التي طلقها فيها من الشهر ولو حاصت الصغيرة بعد انقضاء الثلاثة الأشهر فقد انقضت عتبتها ولو حاضت قبل انقضائها بطرفة خرجت من اللائي لم يحضن واستقبلت الاقراء (قال) وأعجب من سمعت به من النساء يحضن نساء تهامة يحضن لنسع سنين فتعتد اذا حاضت من هذه السن بالاقرء فان بلغت عشرين سنة

قد زنى قبل أن يشكها أو بعد ما تكلمها قبل الدخول أو بعده فلا خيار لها في فراقه وهي روجه شأنا لها ولا تحرم عليه وسواء حد الزاني منها أو لم يحد أو قامت عليه بيعة أو اعترف لا يحرم زنا واحد منهما ولا رناهما ولا معصية من المعاصي الحلال إلا أن يختلف دينها بشرط إيمان

(النكاح الأولي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إلى بال معروف وقال عز وجل الرجال قوامون على النساء الآية وقال في الاماء فانكحوهن باذن أهلهن (قال الشافعي) زعم بعض أهل العلم بالقرآن أن معقل بن يسار كان زوج اخته ابن عمه فطلقها ثم أراد الزوج وأرادت نكاحه بعد مضي عدتها فأبى معقل وقال زواجك وأنت على غيرك فطلقها لا تزوجك أبدا فتزل وإذا طلقتم يعني الأزواج النساء فبلغن أجلهن يعني فانقضت أجلهن يعني عدتهن فلا تعضلوهن يعني أولياءهن أن ينكحن أزواجهن أن يطلقوهن ولم يتواطأ قهين و أشبهه معنى ما قالوا من هذا بما قالوا ولا أعلم الآية تحتل غيره لأنه انما يؤثر بأن لا يعضل المرأة من له سبب إلى العضل بأن يكون يتم به نكاحها من الأولياء والزواج إذا طلقها فانقضت عدتها فلا يسبب سبيل منها فيعضلها وإن لم تنقض عدتها فقد يحرم عليها أن تنكح غيره وهو لا يعضلها عن نفسه وهذا بين ما في القرآن من أن الولي مع المرأة في نفسها حقا وأن على الولي أن لا يعضلها إذا رضيت أن تنكح بالمعروف (قال الشافعي) وجاءت السنة بمثل معنى كتاب الله عز وجل أخبرنا مسلم وسعيد وعبد المجيد عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيا امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل فان أصابها فلها الصداق بما استحل من فرجها وقال بعضهم في الحديث فان استجروا وقال غيره منهم فان اختلفوا فالسلطان ولي من لا ولي له أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج قال أخبرني عكرمة بن خالد قال سمعت الطريق ركبنا فيهم امرأة تيب فولات رجلا منهم أمرها فزوجه رجلا فجلد عمر بن الخطاب الناكح وردد نكاحها أخبرنا ابن عينة عن عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن معبد بن عمير أن عمر رضي الله عنه رد نكاح امرأة نكحت بغير ولي أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج قال قال عمرو بن دينار نكحت امرأة من بني بكر بن كنانة يقال لها بنت أبي ثمامة عمر بن عبد الله بن مضر فسكت علقمة بن علقمة العتواري إلى عمر بن عبد العزيز وهو بالمدينة اتى وليها وانها نكحت بغير أمرى فرد عمر وقد أصابها (قال الشافعي) فأى امرأة نكحت بغير إذن وليها فلان نكاح لها إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال فنكاحها باطل وإن أصابها فلها صداق مثلها بما أصاب منها بما قضى لها به النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يدل على أن الصداق يجب في كل نكاح فاسد بالمسيس وأن لا يرجع به الزوج على من غره لأنه إذا كان لها وقد غرت من نفسها لم يكن له أن يرجع به عليها وهو لها وهو لو كان يرجع به فكانت الغارة له من نفسها بطل عنها ولا يرجع زوج أبدا بصداق على من غره امرأة كانت أو غير امرأة إذا أصابها قال وفي هذا دليل على أن على السلطان إذا استجروا أن ينظر فان كان الولي عاظلا أمره بالتزويج فان زوج فحق أذاه وإن لم يزوج فحق منعه وعلى السلطان أن يزوج أو يوكل وليا غيره فيزوج والولي عاص بالعضل لقول الله عز وجل فلا تعضلوهن وإن ذكر شيئا فتركه السلطان فان رآه تدعو إلى كفائه لم يكن له منعها وإن دعاها الولي إلى خير منه وإن دعت إلى غير كفائه لم يكن له تزويجها والولي لا يرضى به وإنما العضل أن تدعو إلى مثلها أو فوقها فيمتنع الولي

(اجتماع الولاية وأقراهم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا ولاية لاحد مع أب فإذا مات فالجد أو الأب فإذا مات فالجد أو الأب لان كلهم أب وكذلك الآباء وذلك أن المروجة من الآباء وليست من الأخوة والولاية غير الموارث ولا ولاية لاحد من الإجداد دونه أب أقرب إلى المروجة منه فإذا لم يكن أب

أو أكثر لم يحض قط
اعتدت بالشهود ولو
طرحت ما تعلم أنه ولد
بمضغة أو غيرها حلت
(قال المزني) رحمه الله
وقال في كتابين لا
تكون به أولاد حتى
يبين فيه من خلق
الإنسان شيء وهذا
أقبح قال ولو كانت
تحض على الحمل
تركت الصلاة واجتنبها
زوجها ولم تنقض
بالحيض عدتها لاتها
ليست معتد به وعدتها
أن تضع حملها ولا تنكح
المترتبة وإن أوفت
عدتها لأنها لا تدرى
ما عدتها فان نكحت
لم يفسخ ووقفه فان
برئت من الحمل فهو
ثابت وقد أساءت وإن
وضعت بطل النكاح
(قال المزني) رحمه
الله جعل الحمل
تحض ولم يجعل لحيضها
معنى يعتد به كما تكون

فلا ولاية لاحد مع الاخوة واذا اجتمع الاخوة فبنوا الاب والام أولى من بنى الاب فاذا لم يكن بنوا أم أب فبنو
 الأب أولى من غيرهم ولا ولاية لبنى الأم بالأُم ولا لجد أبي أم ان لم يكن عصبة لان الولاية للعصبة فان كانوا
 بنى عم ولا أقرب منهم كانت لهم الولاية بأنهم عصبة وان كان معهم مثلهم من العصبة كانوا أولى لانهم
 أقرب بأم واذا لم يكن اخوة لأب وأم ولا أب وكان بنو أخ لأب وأم وبنو أخ لأب فبنوا الأخ للأب والأم أولى
 من بنى الأخ للأب وان كان بنو أخ لأب وبنو أخ لأم فبنوا الأخ للأب أولى ولا ولاية لبنى الأخ للأم
 بحال الا ان يكونوا عصبة قال واذا تسفل بنو الأخ فانسبهم الى المروجة فأيهم كان أقعد بها وان كان
 ابن أب فهو أولى لان قرابة الاقعد أقرب من قرابة أم غير ولدها أقدم منه واذا استوا فكان فيهم ابن أب وأم
 فهو أولى بقر به مع المساواة قال وان حرم النسب بقرابة الأم كان بنو بنى الأخ وان تسفلوا بنو عم دنية
 فبنو بنى الأخ وان تسفلوا أولى لانهم يجمعهم وياها اب قبل بنى العم وهكذا ان كان بنو أخ وعمومة فبنو
 الأخ أولى وان تسفلوا لان العمومة غيرة باء فيكونون أولى لان المروجة من الأب فاذا انتهت الأوبة فأقرب
 الناس بالمروجة ولا هم بها وبنو أخها أقرب بها من عمومها لانه يجمعهم وياها اب دون الأب الذي يجمعها
 بالعمومة واذا لم يكن بنو أخ وكانوا بنى عم فكان فيهم بنو عم لأب وأم وبنو عم لأب فبنوا العم للأب
 والأم أولى وان كان بنو العم لأب أقعد فهم أولى واذا لم يكن لها قرابة من قبل الأب وكان لها أوصياء
 لم يكن الا أوصياء ولا تنكاح ولا ولادة ميراث وهكذا ان كان لها قرابة من قبل أمها أو بنى أخواتها الاولاية
 للقرابة في النكاح الامن قبل الأب وان كان للمروجة ولدا أو ولدا فلا ولاية لهم فيها بحال الا ان يكونوا
 عصبة فتكون لهم الولاية بالعصبة الا ترى أنهم لا يعقلون عنها ولا يتنسبون من قبيلها انما قبيلها نسبها من
 قبل أبيها أو لا ترى أن بنى الأم لا يكونون ولا تنكاح فاذا كانت الولاية لا تكون بالام اذا انفردت فهكذا
 ولدها لا يكونون ولا تلها واذا كان ولدها عصبة وكان مع ولدها عصبة أقرب منهم هم أولى منهم فالعصبة أولى
 وان تساوى العصبة في قرابتهم بها من قبل الأب فهم أولى كما يكون بنو الأم والأب أولى من بنى الأب وان
 استوا فالولد أولى

(ولاية المولى) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولا يكون الرجل وليا بولاء والمروجة نسب من
 قبل أبيها يعرف ولا لا خوال ولاية بحال ابدأ الا ان يكونوا عصبة فاذا لم يكن للراة عصبة ولها موال فوالها
 أولياؤها ولا ولاء للمعتق ثم أقرب الناس بعقبتها ولها كما يكون أقرب الناس به ولي ولد المعتق لها قال
 واجتماع الولاية من أهل الولاية في ولاية المروجة كاجتماعهم في النسب (قال الشافعي) ولا يحتفلون في
 ذلك (قال الشافعي) ولو زوجها مولى بعة ولا يعلم لها قريب من قبل أبيها ثم علم كان النكاح مقسوخا لانه
 غير ولي كالمزوجة ولي قرابة يعلم أقرب منه كان النكاح مقسوخا

(مغيب بعض الولاية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا ولاية لأحد بنسب ولا ولاء وأولى منسبه
 حي غائبا كان أو حاضرا بعيد الغيبة منقطعها مؤسامة مفقودا أو غير مفقودا أقرب بها مرجوا لا باب غائبا
 واذا كان المولى حاضرا فامتنع من التزويج فلا يزوجه المولى الذي يليه في القرابة ولا يزوجه الا السلطان
 الذي يجوز حكمه فاذا رفع ذلك الى السلطان شق عليه أن يسأل عن المولى فان كان غائبا سأل عن الخاطب
 فان رضى به أحضر أقرب الولاية أو أهل المحرم أهلها وقال هل تسقون شيئا فان سكره نظره فان
 كان كفو أو رضى به أمرهم بتزويجه فان لم يسمعوا روجه وان لم يأمرهم روجه فإجاز وان كان المولى حاضرا
 فامتنع من أن يزوجه من رضى به صنع ذلك به وان كان المولى الذي لا أقرب منه حاضرا فوكل قاهم وكيله
 مقامه وجاز تزويجه كما يجوز اذا وكله بزوج بعينه فزوجه أو وكله أن يزوجه من رأى فزوجه كقوا
 ترضى المرأة بعينه فان زوج غير كف لم يحز وكان هذا معة تعديا مردودا كما رد تعدى الوكلاء
(من لا يكون وليا من ذى القرابة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يكون الرجل وليا

التي لم تحض تعتد
 بالشهور فاذا حدث
 الحيض كانت العدة
 بالحيض والشهور كما
 كانت غير عليها وليست
 بعده وكذلك الحيض غير
 عليها وليس كل حيض
 عدة كالمس كل شهر
 عدة ولو كانت حاملا
 بولدين فوضعت الاول
 فله الرجعة ولو ارتجعا
 وخرج بعض ولدها
 وبقي بعضه كانت رجعة
 ولا تحل حتى يفارقها
 كله ولو وقع الطلاق فلم
 يدر قبل ولدها أم بعده
 فقال وقع بعد ما ولدت
 فلي الرجعة وكذبته
 فالقول قوله لان الرجعة
 حقه والحل من العدة
 حق لها ولم يدر واحد
 منهما كانت العدة عليها
 لانها وجبت ولا يزيلها
 الابيقين والورع أن
 يرتجعا ولو طلقها فلم
 يحدث لها رجعة ولا
 نكاحا حتى ولدت

لا كثر من أربع سنين
فأنكره الزوج فهو منفي
باللعان لأنها ولدت بعد
الطلاق لما لا يلد له
النساء (قال المزني)
رجحه الله فإذا كان
الولد عنه لا يمكن أن
تلد منه فلامعنى
بالعان به ويشبه أن
يكون هذا غلطاً من
غير الشافعي وقال في
موضع آخر لوقال
لامرأته كلما ولدت ولداً
فأنت طالق فولدت
ولدين بينهما سنة طلق
بالأول وحلت للأزواج
بالآخر ولم تلحق به
الآخر لان طلاقه وقع
بولادتها ثم لم يحدث لها
نكاحاً ولا رجعة ولم
يقربه فيلزمه اقراره
فكان الولد منتقياً عنه
بلا إرادته وغير ممكن
أن يكون في الظاهر
مشبه (قال المزني)
رجحه الله فوضعها لما
لا يلد له النساء من ذلك

لامرأة بنتا كانت أو اختاً أو بنت عم أو امرأة هو أقرب الناس إليها نسباً أو ولاء حتى يكون الولي حراماً مسلماً
رشيداً يعقل موضع الخط وتكون المرأة مسلمة ولا يكون المسلم وليل الكافرة وإن كانت بنته ولا ولاية له على
كافرة إلا أمته فإن ما صار لها بالنكاح ملك له قال ولا يكون الكافر وليل المسلمة وإن كانت بنته قد تزوج
ابن سعيد بن العاص النبي صلى الله عليه وسلم أم حبيبة وأبوسفیان حتى لأنها كانت مسلمة وابن سعيد
مسلم لا أعلم مسلماً أقرب بهامنه ولم يكن لأبي سفیان فيها ولاية لأن الله تبارك وتعالى قطع الولاية بين
المسلم والمشرکين والموارث والعقل وغير ذلك قال فحوز تزويج الحالك المسلم الكافرة لأنه يحكم
لا ولاية إذا حاك اليه ولا يكون إذا كان بالغاً مسلماً وليلان كان سفهما ولياً عليه وغير عالم بموضع الخط
لنفسه ومن زوجه إذا كان هذا لا يكون وليل نفسه بزوجهما كان أن يكون وليلاً غيره أبعد وإن لم يكن
هذا وليلاً لغيره أو ضعف العقل فكذلك المعتوم والمجنون الذي لا يفتق بل هما أبعد من أن يكونا وليين قال
ومن خرج من الولاية بأحد هذه المعاني حتى لا يكون ولياً بحال فالولي أقرب الناس به ممن يفارق هذه الحال
وهذا ممن لم يكن ويكن مات ولا ولاية له ما كان بهذه الحال فإذا صلت حاله صار ولياً لأن الحال التي منع
بها الولاية قد ذهبت

(الأكفاء) (قال الشافعي) رجحه الله تعالى لا أعلم في أن الولاية أمر مع المرأة في نفسها شيئاً يجعل
لهم أبين من أن لا تزوج الا كفواً فإن قيل يحتمل أن يكون للزواج الانكاحاً صحيحاً قيل قد يحتمل
ذلك أيضاً ولكنه لما كان الولاية لزوجة ما غير نكاح صحيح لم يجوز كان هذا ضعيفاً لا يشبهه أن يكون له
جعل الولاية معها أمر فأما الصداق فهي أولى به من الولاية ولو وهنته جاز ولا معنى له أولى به من أن لا تزوج
الا كفواً بل لا أحسبه يحتمل أن يكون جعل لهم أمر مع المرأة في نفسها الا ثلاث تنكح الا كفواً (قال
الشافعي) إذا اجتمع الولاية فكأنوا شرعاً فأبهم صلح أن يكون ولياً بحال فهو كفضلهم وسواء المسن منهم
والكهل والشاب والفاضل والذي دونه إذا صلح أن يكون ولياً فأبهم بزوجهما بذنهما كفواً جاز وإن سخط
ذلك من بقي من الولاية أو أبهم بزوجة ما غير كفواً فلا يثبت النكاح الا باجتماعهم عليه وكذلك لو اجتمعت
جماعتهم على تزويج غير كفء وانفرد أحد منهم كان النكاح مردوداً بكل حال حتى تجتمع الولاية معاً على
انكاحه قبل انكاحه فيكون حقاً لهم تركه وإن كان الولي أقرب ممن دونه فزوجه غير كفء باذنهم فليس
لن بقي من الولاية الذي هو أولى منهم رده لا لولاية لهم معه قال وليس نكاح غير الكفء محرم ما فآرده
بكل حالاً انه نقص على المروجة والولاية فإذا رخصت المروجة ومن له الأمر معها بالنقص لم آرده قال
وإذا تزوج الولي الواحد كفواً بأمر المرأة المالك لا مراً بأقل من مهر مثلها لم يكن لمن بقي من الولاية رد النكاح
ولأن يقوموا عليه حتى يكملوا لها مهر مثلها لا نه ليس في نقص المهر نقص نسب انما هو نقص المال
ونقص المال ليس عليها ولا عليهم فيه نقص حسب وهي أولى بالمال منهم وإذا رضى الولي الذي لا أقرب منه
بانكاح رجل غير كفء فأنكحه باذن المرأة والولاية الذين هم شرع ثم أراد الولي المزوج والولاية رده لم يكن لهم
بعد رضاهم وتزويجهم إياهم رضا المرأة وإن كانوا زوجوها بأمرها بأقل من صداق مثلها وكانت لا يجوز
أمرها في مالها فلها تمام صداق مثلها لأن النكاح لا يرد فهو كالبيع المستهلك كالأول باعت وهي محبوسة
بيعا فاستهلك وقد غبت فيه لزمه بثريه قيمته قال وإذا كانت المرأة محبوسة عليها مالها فإسواء من جاني
في صداقها أب وغيره لا يجوز المحابة ويلحق بصداق مثلها ولا يرد النكاح دخلت أو لم تدخل وإن طلقت
قبل ذلك أخذ لها نصف صداق مثلها

(ما جاء في تناسخ الولاية) (قال الشافعي) رجحه الله تعالى وإذا كان الولاية شرعاً فأراد بعضهم
أن يلى التزوج بدون بعض فذلك إلى المرأة تولى أيهم شامت فإن قالت قد أذنت في فلان فإلى ولائى
أنكحني فنكاحه جائز فأبهم أنكحه فنكاحه جائز فإن ابتدره اثنان فزوجهما فنكاحه جائز وإن عانعا

أقرع بينهم السلطان فأيهم خرج سهمه أمره بالتزويج وان لم يترافعوا الى السلطان عدل بينهم أمرهم
فأيهم خرج سهمه زوج وان تركوا الاقراع أو تركه السلطان لم أحبه لهم وأيهم زوج باذنهما جاز
(انكاح الوليين والوكالة في النكاح) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا ابن عليه عن ابن
أبي عروبة عن قتادة عن الحسن بن عتبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا أنكح الوليان
فالأول أحق قال وبين في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الأول أحق أن الحق لا يكون باطلا وان
نكاح الآخر باطل وأن الباطل لا يكون حقا بأن يكون الآخر دخل ولم يدخل الأول ولا يزيد الأول
حقا لو كان هو الداخل قبل الآخر هو أحق بكل حال قال وفيه دلالة على أن الوكالة في النكاح جائزة
ولأنه لا يكون نكاح وليين متكافيا حتى يكون للأول منهما الوكالة منها مع وكيل النبي صلى الله عليه
وسلم عمرو بن أمية الضمري فزوج أم حبيبة ابنة أبي سفيان (قال الشافعي) فأما إذا أذنت المرأة لوليها
أن يزوجهام من رأيا أو وامرأها أحدهما في رجل فقالت زوجه ووامرأها آخر في رجل فقالت زوجه
فزوجها مع رجلين مختلفين كفؤين فأيهما زوج أولا فالاول الزوج الذي نكاحه ثابت وطلاقه وما بينه
وبينها مما بين الزوجين لازم ونكاح الذي بعدهما ساقط دخل بها الآخر ولم يدخل الأول ولم يدخل لا يحق
الدخول لاحد شيئا انما يحقه أصل العدة فان أصابها آخرهما نكاحا فلهامهر مثلها اذ لم يصح عدة
النكاح لم تصح بشي بعدها لا بتجدد نكاح صحيح واذا جاز للمرأة أن توكل وليين جاز لولي الذي لا أمر للمرأة
معه ان يوكل وهذا اللاب خاصة في البكر ولم يجز لولي غيره للمرأة معهم أمر أن يوكل أب في نيب ولا ولي غير أب
الابن تأذن له أن يوكل بزوجها فيجوز باذنها فلوان رجلا خرج ووكل رجلا تزويج ابنته البكر فزوجها
الوكيل وهو فأيهما أنكح أولا فالنكاح سكاكه جائز والآخر باطل الوكيل أو الأب وان دخل بها الآخر
فلهامهر وعليها العدة والولد لاحق ولا ميراث لهما منه ولومات قبل أن يفرق بينهما ولاله منها لومات
ولزوجها الاول منها الميراث وعليه لها الصداق بحاسب به من ميراثه وهكذا لو أذنت لوليسين فزوجها معا
أولوي أن يوكل فوكل وكيل أو وليين كذلك فوكل وكيلين أي هذا كان فالزوجين الأول أحق ولزوجها
الوليان والوكلاء ثلاثة أو أربعة فالنكاح للاول اذا علم بينة تقوم على رقت من الاوقات أنه فعل ذلك قبل
صاحبه قال ولزوجها ولياها رجلين فشهد الشهود على يوم واحد ولم يثبتوا الساعة أو ثبتوها فلم يكن
في اثباتهم دلالة على أي النكاحين كان أولا فالنكاح مفسوخ ولا شيء لهما من واحد من الزوجين ولو
دخل بها أحدهما على هذا فأصابعها كان لهما منه مهر مثلها وعليها العدة ويفرق بينهما وسواء كان الزوجان
في هذا لا يعرفان أي النكاح كان قبل أو يتداعيان فيقول كل واحد منهما كان نكاحي قبل وهما يقران
أنهما لا تعلم أي نكاحهما كان أولا ويقران بأمر يدل على أنها لا تعلم ذلك مثل أن تكون غائبة عن النكاح
ببلد غير البلد الذي تزوجت به أو ما أشبه هذا ولو ادعى عليها أنها تعلم أي نكاحهما أول وادعى كل واحد
منهما أن نكاحه كان أولا كان القول قولها مع عينها الذي زعمت أن نكاحه آخر وان قالت لا أعلم أيهما
كان أولا وادعى عليها أحلفت ما تعلم وما يلزمها نكاح واحد منهما قال ولو كانت خرساء أو معتوهة أو صبية
أو خرس بعد التزويج لم يكن عليها عيب وفسخ النكاح ولو زوجها أبوها أو وكيله في هذه الحال فقال
الاب انكاحي أولا وانكاح وكيلي أولا أو قال ذلك الوكيل لم يكن إقرار واحد منهما بلزمها ولا يلزم
الزوجين ولا واحد منهما ولو كانت عاقلة بالغه فأقرت لاحدهما أن نكاحه كان أولا لزمها النكاح الذي
أقرت أنه كان أولا ولم تخلف للآخر لانها لو أقرت له بان نكاحه أولا لم يكن زوجها وقد لزمها أن تكون
زوجة الآخر ولو كان وليها الذي هو أقرب اليها من ولي الذي يليه زوجها باذنها وليها الذي هو أبعد منه
باذنهما فانكاح الولي الذي دونه من هو أقرب منه باطل ولو كان على الانفراء وإذا كان هذا هكذا فنكاح
الولي الأقرب جائز كان قبل نكاح الولي الأبعد أو بعد أو دخل الذي روجه الولي الأبعد الذي لا ولاية له مع

أبعد وان لا يحتاج الى
لعان به أحق قال ولو
ادعت المرأة أنه راجعها
في العدة أو نكحها ان
كانت بائنا أو أصابها
وهي ترى أنه عليها
الرجعة لم يلزمه الولد
وكانت اليين عليه ان
كان حيا وعلى ورثته
على علمهم ان كان ميتا
ولو نكح في العدة
وأصبحت فوضعت
لاقل من ستة أشهر من
نكاح الآخر وتعام
أربع سنين من فراق
الاول فهو للاول ولو
كان لا أكثر من أربع
سنين من فراق الاول
لم يكن ابن واحد منهما
لأنه لم يمكن من واحد
منهما (قال المزني)
رحمه الله فهذا قد نفاه
بل لعان فهذا والذي
نبهه سواء (قال) فان قيل
فكيف لم ينف الولد اذا
أقرت أمه بانقضاء
العدة ثم ولدت لاكثر

من هو أقرب ولودخل بها الزوجان معا ثبت نكاح الذي زوجه الولي وأمر باختناهما حتى تكمل عدتها من الزوج غيره ثم خلى بينها وبينه وكان لها على الزوج المهر الذي سمي وعلى النكاح الفاسد مهر مثلها كان أقل أو أكثر مما سمي لها ولو اشتملت على حل وقفاعنها وهي في وقفهما عنها زوجة الذي زوجه الولي ان مات ورثته وان ماتت ورثتها ومتى جاءت بولد أرىه القافة فبأيهما ألحقها لحن وان لم يلحقها بواحد منهما أو ألحقها بهما ولم يكن قافة وقف حتى يبلغ فينسب إلى أيهما شاء قال وان انتقامه ولم تره القافة لا عنها معا ونفي عنهما معا فان أقربيه أحدهما نسبه إليه فان أقربيه الآخر وقفته حتى تره القافة وكان كالمسئلة على الابتداء وان مات الآخر بعد ما أقربيه الأول ولم يعترف به فهو من الأول ولوزوجها وليان أحدهما قبل الآخر باذنهما فدخل بها صاحب الزوج الآخر فلها مهر مثلها وتزعم منه وهي زوجة الأول ويسلك عنهما حتى تنقضي عدتهما من الداخل بها

(ما جاء في انكاح الآباء) قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت نكحني النبي صلى الله عليه وسلم وأنا ابنة ست أو سبع وبني بي وأنا ابنة تسع الشك من الشافعي (قال الشافعي) فلما كان من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الجهاد يكون على ابن خمس عشرة سنة وأخذ المسلمون بذلك في الحدود وحكم الله بذلك في النكاح فقال حتى اذا بلغوا النكاح فان أنستم منهم رشدا ولم يكن له الأمر في نفسه الابن خمس عشرة سنة أو ابنة خمس عشرة إلا أن يبلغ الحلم أو الجارية المحيص قبل ذلك فيكون لهما أمر في أنفسهما دل اسكاح أبي بكر عائشة النبي صلى الله عليه وسلم ابنة ست وبناتها ابنة تسع على أن الأب أحق بالبكر من نفسها ولو كانت اذا بلغت بكرة كانت أحق بنفسها منه أشبه أن لا يجوز له عليها حتى تبلغ فيكون ذلك باذنها أخبرنا مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها واذنها صامتتها أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن وجمعه ابني زيد بن حارثة عن خنساء بنت خدام أن أباها زوجها وهي ثيب وهي كارهة فأنت النبي صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها (قال الشافعي) فأى ولي أمرأة ثيب أو بكر زوجها بغير اذنها فالنكاح باطل إلا بالآباء في الابكار والسادة في المماليك لان النبي صلى الله عليه وسلم رد نكاح خنساء ابنة خدام حين زوجها أبوها كارهة ولم يقل إلا ان نشأت أن تبرى أباك فتجيزي نكاحه لو كانت اجازته انكاحها تجيزه أشبه أن يأمرها أن تجيز نكاح أبيها ولا يرد بقوته عليها (قال الشافعي) ويشبه في دلالة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فرق بين البكر والثيب جعل الثيب أحق بنفسها من وليها وجعل البكر تستأذن في نفسها أن الولي الذي عني والله تعالى أعلم الاب خاصة فجعل الأيم أحق بنفسها منه فدل ذلك على أن أمره أن تستأذن البكر في نفسها أمر اختيار لا فرض لانها لو كانت اذا كرهت لم يكن له زواجها كانت كالثيب وكان يشبه أن يكون الكلام فيها أن كل أمرأة أحق بنفسها من وليها واذن الثيب الكلام واذن البكر الصمت ولم أعلم أهل العلم اختلفوا في أنه ليس لأحد من الأولياء غير الآباء أن يزوجه بكرا ولا ثيبا الا باذنها فاذا كانوا يفرقوا بين البكر والثيب البالغين لم يجز إلا ما وصفت في الفرق بين البكر والثيب في الأب الولي وغير الولي ولو كان لا يجوز للأب انكاح البكر الا باذنها في نفسها ما كان له أن يزوجهها صغيرة لأنه لا أمر لها في نفسها في حائتها تلك وما كان بين الأب وسائر الولاء فرق في البكر كما لا يكون بينهم فرق في الثيب فان قال قائل فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن تستأمر البكر في نفسها قبل يشبه أمره أن يكون على استئطبة نفسها وأن يكون بها ذاء لا يعلمه غير هافتد كره اذا استؤمرت أو تكره الخاطب لعله فيكون استئطرها أحسن في الاحتياط وأطيب لنفسها وأجل في الاخلاق وكذلك تأمر أباها وتأمره أيضا أن يكون المؤامرها أقرب نساء أهلها وأن يكون تفضي إليها بذات نفسها أما كانت أو غير أم ولا

من ستة أشهر بعد
اقرارها قبل ما لم يكن
أن تحيض وهي حامل
فتفسر بانقضاء العدة
على الظاهر والجل قائم
لم ينقطع حتى الولد
باقرارها بانقضاء العدة
والزمناء الأب ما لم يكن
أن يكون حلاله
وكان الذي يملك الرجعة
ولا يملكها في ذلك سواء
لان كليهما تحلان
بانقضاء الزواج وقال
في باب اجتماع العدين
والقافة ان جاءت بولد
لا كثر من أربع سنين
من يوم طلقها الأول
ان كان يملك الرجعة
دعاه القافة وان كان
لا يملك الرجعة فهو
لثاني (قال المزني)
رحمه الله فجمع بين من
له الرجعة عليها ومن
لا رجعة له عليها في باب
المدخول بها وفرق
بينهما بان تحلل في باب
اجتماع العدين والله
أعلم

يجعل في انكاحها الا بعد اخبارها بزواج بعينه ثم يكره لا ينها أن يزوجه ان علم منها كراهة لمن يزوجه
وان فعل فزوجه من كرهت جاز ذلك عليها واذا كان يجوز تزوجه علمها من كرهت فكذلك لو زوجها بغير
استئمارها فان قال قائل وما يدل على أنه قديم من عشاورة البكر ولا أمر لها مع أبيها الذي أمر عشاورها
قبل قال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم وشاورهم في الأمر ولم يجعل الله لهم معه أمر الخافض عليهم
طاعته ولكن في المشاورة استطابة أنفسهم وأن يستن بها من ليس له على الناس ما لرسول الله صلى الله
عليه وسلم والاستدلال بأن يأتي من بعض المشاورين بالخبر قد غاب عن المستشير وما أشبه هذا قال
والجد أبو الأب وأبو الأب يسه يقومون مقام الأب في تزويج البكر ولاية الثيب ما لم يكن دون واحد منهم
أب أقرب منه ولو زوجت البكر أزواجا متواعها أو فارقوها وأخذت مهورا وموارث دخل بها أزواجا
أولم يدخلوا الا انهم لم يجامع زوجت تزويج البكر لانه لا يفارقها اسم بكر الابان تكون ثيبا وسواء بلغت
سننا وخرجت الاسواق وسافرت وكانت قيم أهلها أو لم يكن من هذا شيء لانها بكر في هذه الاحوال كلها
(قال) واذا جومت بشكاح صحيح أو فاسد أو زنا (١) صغيرة كانت بالغاً وغير بالغ كانت ثيبا لا يكون للأب
تزويجها الا باذنها ولا يكون له تزويجها اذا كانت ثيبا وان كانت لم تبلغ انما يزويج الصغيرة اذا كانت بكرة
لانه لا أمر لها في نفسها اذا كانت صغيرة ولا بالغاً معها أبيها قال وليس لأحد غير الأب أن يزويج بكرة ولا
ثيبا صغيرة لا باذنها ولا بغيرها ولا يزويج واحدة منهما حتى تبلغ فتأذن في نفسها وان زوجها أحد غير
الأب الصغيرة فالنكاح مفسوخ ولا يتوارثان ولا يقع عليها طلاق وحكمه حكم النكاح الفاسد في جميع
أمره لا يقع به طلاق ولا ميراث والأب وغيرهم من الأولياء في الثيب سواء لا يزويج أحد الثيب الا باذنها
واذنها الكلام واذن البكر الصمت واذا زوج الأب الثيب بغير علمها فالنكاح مفسوخ رخصت بعداً ولم ترض
وكذلك سائر الأولياء في البكر والثيب

(الاب يتكبح ابنته البكر غير الكفء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يجوز لأب على
البكر في النكاح اذا كان النكاح خطالها أو غير نقص عليها ولا يجوز اذا كان نقصا لها أو ضررا عليها كما
يجوز شراءه وبيعه عليها بلا ضرر عليها في البيع والشراء من غير ما لا يتعابن أهل البصر به وكذلك ابنته
الصغير قال ولو زوج رجل ابنته عبد الله أو غيره لم يجر النكاح لان العبد غير كفء لم يجر وفي ذلك عليها
نقص بضرورة ولو زوجها غير كفء لم يجر لان في ذلك عليها نقصا ولو زوجها كفواً أجزم أو برص
أو مجنوناً أو خصياً مجبواً أو غير محبوب لم يجر عليها لانها لو كانت بالغاً كان لها الخيار اذا علمت هي بداء
من هذه الادواء ولو زوجها كفواً صحيحاً ثم عرض له داء من هذه الادواء لم يكن له أن يفارق بينه وبينها
حتى تبلغ فاذا بلغت فلها الخيار (قال) ولو عقد النكاح عليها رجل به بعض الادواء ثم ذهب عنه
قبل أن تبلغ أو عند بلوغها فاختارت المقام معه لم يكن لها ذلك لان أصل العقد كان مفسوخاً (قال) ولو
زوج ابنته صغيراً أو مجنوناً أو خصياً كان النكاح مفسوخاً لان الصغير لا يخاف العنت والمجنون لا يعرب عن
نفسه بأنه يخاف العنت وان كان كل واحد منهما لا يجد طولاً ولو زوجها حذماً أو برصاً أو مجنوناً
أو ارتقاء لم يجر عليه النكاح وكذلك لو كان زوجها أمراً في نكاحها ضرر عليه أو ليس له فيها وطر مثل
مخوز فانية أو عماء أو قطعاء أو ما أشبه هذا

(المرأة لا يكون لها الولي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما
أمرأة تكبت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فين فيه أن الولي رجل لا امرأة فلا تكون المرأة ولياً لأبداً غيرها
واذا لم تكن ولياً لنفسها كانت أبعد من أن تكون ولياً لغيرها ولا تعقد عقد نكاح أخبرنا الثقة عن ابن
جرير عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال كانت عائشة تحب اليها المرأة من أهلها فتشهد فاذا بقيت
عقدة النكاح قالت لبعض أهلها زوج فان المرأة لا تلي عقد النكاح (قال الشافعي) أخبرنا ابن عينة

(لا عدة على التي لم
يدخل بها زوجها)

(قال الشافعي) رحمه
الله قال الله تعالى وان
طلقتوهن من قبل أن
تمسوهن الآية قال
والسبب الاصابة وقال
ابن عباس وشريح
وغيرهما لا عدة عليها
الا بالاصابة بعينها لان
الله تعالى قال هكذا

(قال الشافعي) وهذا
ظاهر القرآن فان
ولدت التي قال زوجها
لم أدخل بها لستة أشهر
أولا كثر ما يلبث النساء
من يوم عقد نكاحها
لحق نسبه وعليه المهر
اذا أئزمناه الولد حكمنا

(١) قوله صغيرة كانت
بالغاً أو غير بالغ كذا
في الأصل ولعل لفظ
صغيرة من زيادة الناسخ
أو تفسير لغير البالغ
وضع بين السطور
فأثبتها الناسخ في الصلب
فتأمل كتبه معجمه

عليه بأنه مصيب مالم
تسكن روحا غيره ويمكن
أن يكون منه (قال)
ولو خلا بها فقال لم
أصبا وقالت قد أصابي
ولا ولد فهي مدعية
والقول قوله مع عينة
وان جاءت بشاهد
بأقراره أحلفتها مع
شاهدها وأعطيناها
الصدق
(باب العدة من الموت
والطلاق وزوج غائب)
قال الشافعي رحمه
الله وإذا عاتت المرأة
يقين موت زوجها أو
طلاقه بينة أو أي علم
اعتدت من يوم كانت
فيه الوفاة والطلاق وان
لم تعتد حتى تضي العدة
لم يكن عليها غيرها لانتها
مدة وقد مرت عليها
وقد روي عن غير واحد
من أصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم أنه قال
تعتد من يوم تكون
الوفاة أو الطلاق وهو
قول عطاء وابن المسيب
والزهري

(١) قوله ولي الأولياء
البكر الخ كذا في النسخ
وانظره وان كان الحكم
مفهوما كتبه معصمه

عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال لا تسكن المرأة المرأة فان البغي انما تسكن نفسها
(قال الشافعي) واذا أرادت المرأة أن تزوج حاربته لم يجز أن تزوجها ولا وليها ان لم يكن وليا للمرأة
اذالم تكن هي وليا لغيرها لم يكن أحد بسببها وليا اذالم يكن من الولاة كالا يكون للمرأة أن تؤكل بنفسها
من يزوجهها الا وليا ويزوجهها ولي المرأة السيدة الذي كان يزوجهها هي أو السلطان اذا نذت سيدتها
بزوجها كما يزوجهها هي اذا نذت بزوجها ولا يجوز لولي المرأة أن يولي امرأة تزوجهها اذالم تكن وليا
في نفسها لم تكن وليا بوكالة ولا يزوج جاريتها الا بانها ويجوز وكالة الرجل الرجل في السكاح الا أنه
لا يؤكل امرأته الموصفة ولا كافرا تزوج مسلمة لأن واحد من هذين لا يكون وليا بحال وكذلك لا يؤكل
عبدا ولا من لم تكمل فيه الحرية وكذلك لا يؤكل محجورا عليه ولا مغلوبا على عقله لان هؤلاء لا يكونون
ولاة بحال

(ما جاء في الوصية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ذكر الله تعالى الاولياء وقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم أعيانكم تسكن بغير دين ولم أفسكحها باطل ولم يختلف أحد أن الولاة هم لعصبة
وأن الاخوال لا يكونون ولاة ان لم يكونوا عصبة فبين في قولهم أن الولاة لوصي ان لم يكن من العصبة
لان الولاية يشبه أن تكون جعلت للعصبة للعار عليهم والوصي ممن لا عار عليه فيما أصاب غيره من عار
وسواء وصي الأب بالابكار والثنيات ووصي غيره فلا ولاية لوصي في السكاح بحال وذلك أنه ليس بوكيل
الولي ولا ولي وانما الولي أن يكون عليه عار من الوصي وهو لا ولاية له اذالم يكن له نسب من قبل الأب
وهذا قول أكثر من أئمة من أهل الآثار والقياس وقد قال قائل يجوز نكاح وصي الأب على البكر
خاصة دون الاولياء ولا يكون له أن ينكح البكر بغير إذن الأب أن ينكحها بغير إذن الأب ولا يجوز نكاحه
الثيب بأمرها أو امرها الى الولاة ويقول ولا يجوز نكاح وصي ولي غير وصي الأب (قال الشافعي) وهو
يزعم أن الميت اذا مات انقطع مكانته فان كان الوصي وكيل عنه كوكيل الحى فوكيل الأب والابن (١) ولي
الاولياء البكر والثيب يجوز انكاحهم عندنا وعند غيره بوكالة من وكلهم ما جاز من وكلهم بالنكاح ويقعهم
مقام من وكله وهو لا يجوز لوصي الأب ما يجوز للأب ويقول ليس بوكيل ولا أب فيقال فولى قرابة فيقول
لا فيقال ما هو فيقول وصي ولي فيقول يقوم مقامه ولا يدري ما يقول ويقال فالغير الأب فيقول الوصي
ليس بولي ولا وكيل فيجوز نكاحه وليس من النكاح بسبيل فيقول قولنا متناقضان بخالف معنى القرآن
والسنة والآثار

(انكاح الصغار والمجانين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يزوج الصغيرة التي لم تبلغ أحد
غير الآباء وان زوجها بالتزويج مفسوخ والا جذا آباء اذالم يكن أب يقوم مقام الآباء في ذلك ولا
يزوج المغلوبة على عقلها أحد غير الآباء فان لم يكن آباء رفعت الى السلطان وعليه أن يعلم الزوج ما اشتر
عنده أنها مغلوبة على عقلها فان يقدم على ذلك زوجها آباء وانما منعت الولاة غير الآباء تزويج المغلوبة
على عقلها أنه لا يجوز لولي غير الآباء أن يزوج امرأة الا برضاها فلما كانت ممن لا رضاهم يكن النكاح
لهم تاما وانما أجزت السلطان أن ينكحها لانها قد بلغت أو ان الحاجة الى النكاح وان في النكاح لها عفا
وغناء وربما كان لها فيه شفاء وكان انكاحها اياها كالحكم لها وعليها وان أوقفت فلا خيار لها ولا يجوز أن
يزوجهها الا كفوا واذا أنكحها فنكاحه ثابت وترث وترث وان غلب على عقلها من مرض أو برسام
أو غيره لم يكن له أن ينكحها حتى يتأق بها فان أفاقت أنكحها الولي من كان باذنها وان لم تفق حتى
طال ذلك ويؤيس من أفاقتها زوجها الأب والسلطان وان كان بهما مع ذهاب العقل جنونا أو جذا ما أو
برص أعلم ذلك الزوج قبل أن يزوجه وان كان بها ضني يرى أهل الخبرة بها أنها لا تريد النكاح معه
لم أره أن يزوجه وان زوجها لم أره تزوجه لان التزويج ازيد لهما لا مؤنة عليها فيه وسواء اذا كانت مغلوبة

(باب في عدة الأمة)

(قال الشافعي) رحمه الله
فرق الله بين الإحرار
والعبيد في حد الزنا
فقال في الأمة فإذا
أحصن فإن أتت
بفاحشة الآية وقال
تعالى وأشهدوا ذوي
عقل منكم وذكر
المواريث فلم يختلف
أحد لقينه أن ذلك في
الإحرار دون العبيد
وفرض الله العدة
ثلاثة أشهر وفي الموت
أربعة أشهر وعشرا
وسن صلى الله عليه
وسلم أن تستبرا الأمة
بحيضة وكانت العدة في
الحرائر استبراء وتعبدا
وكانت الحيضة في
الأمة استبراء وتعبدا
ولم أعلم بخلافهما
حفظت عنه من أهل
العلم في أن عدة الأمة
نصف عدة الحرة فيما
له نصف معدود فسلم
يجزأ إذا وجدنا ما وصفتنا
من الدلائل على
النسوق فيما ذكرنا

على عقلها بكرة كانت أو ثيبا لا يزوجه الأب أو سلطان بلا أمرها لأنه لا أمر لها
(نكاح الصغار والمغلوبين على عقولهم من الرجال) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في الكبير
المغلوب على عقله لأبيه أن يزوجه لأنه لا أمر له في نفسه وإن كان يحسن ويفيق فليس له أن يزوجه حتى
يأذن له وهو مفيق في أن يزوجه فإذا أذن فيه زوجه ولا رد لنكاحه إياه وليس لاحد غسيرا لآباءه أن يزوجه
المغلوب على عقله لأنه لا أمر له في نفسه ويرفع إلى الحاكم فيسأل عنه فإن كان يحتاج إلى التزوج ذكر
للزوجة حاله فإن رضت حاله زوجه وإن لم يكن يحتاج إلى التزوج فيما يرى زمانه أو غيرهما لم يكن للحاكم
أن يزوجه ولا لأبيه إلا أن يكون تزوجه لخدم فيجوز تزوجه لذلك ولأنه لا بأس بالاب في المغلوب على عقله
وفي الصغيرة والمرأة البكر ولا بأس بتزويج الابن الصغير ولا خيار له إذا بلغ وليس ذلك لسلطان ولا لولي وإن
زوجه سلطان أو ولي غير الآباء فالنكاح مفسوخ لأننا ننجيز عليه أمر الأب لأنه يقوم مقامه في النظر له
مالم يكن له في نفسه أمر ولا يكون له خيار إذا بلغ فأما غير الأب فليس ذلك له ولو كان الصبي محبوبا ومحبولا
فزوجه أو هو كان نكاحه مردودا لأنه لا يحتاج إلى النكاح قال وإذا زوج المغلوب على عقله فليس لأبيه
ولا للسلطان أن يخالعه بينه وبين امرأته ولا أن يطلقها عليه ولا يزوجه واحد منهما إلا بالغا وبعد
ما يستدل على حاجته إلى النكاح ولو طلقها لم يكن طلاقه طلاقا وكذلك لو أتى منها أو تظاهرا لم يذن عليه
إبلا ولاظهار لأن القلم مرفوع عنه وكذلك لو قد فها وانتقي من ولدها لم يكن له أن يلاعن ويلزمه الولد
ولو قالت هو عني لا يأتيني لم تضرب له أجلا وذلك أنها إن كانت ثيبا فقد أتتها وتجدد وهو لو كان صحيحا
جعل القول قوله مع عينه وإن كانت بكرة فقد تمتع من أن ينالها فلا يعقل أن يدفع عن نفسه بالقول
إنها تمتع وبمتنع وبزمر إشارة باصابتها ولو ارتد لم تحرم عليه لأن القلم مرفوع عنه ولو ارتدت هي فلم تعد
إلى الإسلام حتى تنقضي العدة لم تمت منه وهكذا إذا نكحت المغلوبة على عقلها لم يكن لأبيها ولا لولي غيره
أن يخالعه عنها بذرهم من مالها ولا يبرئ زوجها من نفقة ولا شيء وجب لها عليه فإن هربت وأمتعت منه
لم يكن لها عليه نفقة مادامت هاربة وممتعة وإن أتى منها وطلب ولها وقفه قيل له أتى الله وفني أو طلق
ولا يجبر على طلاق كالأب لا يجبر لوطبته هي وكذلك أن كان غنيا لم يؤجل لها من قبل أن هذا شيء إن كانت
صحيحة كان لها طلبه لتعطاه أو يفارق وإن تركته يحمل فيه الزوج على الفراق لأن الفراق انما يكون
برضاها وأمتناعه من التي فلا يكون لاه طلب أن يفارق بحكم يلزم زوجها غير هاهي ممن لا طلب له
ولو طلبت لم يكن ذلك على الزوج وهكذا الصبية التي لا تعقل في كل ما وصفت قال ولو قد ف المحنونة وانتقي
من ولدها قيل له إن أردت أن تنفي الولد باللعان فالتعن فاذا التعن وقعت الفرقة بينهما ولا يكون له أن
ينكحها أبدا ولا يرد عليه وينقي عنه الولد وإن كذب نفسه ألحق به الولد ولا يعز ولا ينكحها أبدا فإن
أبى أن يلتعن فهي امرأته والولد ولده ولا يعز لها قال وأي ولد ولده ما كانت في ملكه لزمه الأب بنفسه
بلعان وإن وجدته معها ولد فقال لم تلده ولا قافة وريثت تدركه وترضعه وتحنو عليه حتى لا يمكن أمه
الأب يشهد أربع نسوة أنها ولده أو يقره بانها ولده فيلحقه وإن كانت قافة فألحقه به فهو ولده
الأب بنفسه بلعان وليس للاب في الصبية والمغلوبة على عقلها أن يزوجها عبدا ولا يكفها لها أو أنظر
كل امرأة كانت بالغت أو فدت إليه كان لا يهاولها منه هاهي وليس للاب عليها أن يخالها فيه ولا للاب
ولا للسلطان في واحد منهما أن يزوجهما ونالوا بمجدوما ولا برص ولا مغلوبا على عقله لأنه قد كان
لها تزوجه بغيرها إذا علمت أن تفسخ نكاحه وكذلك ليس له أن يزوجهما مجبوا وكذلك ليس له أن يكره
أمنه على واحد من هؤلاء بنحو أنه أن يهاكل واحد من هؤلاء بيدهما منه ولا لولي الصبي أن
يزوجه مجنونة ولا جذما ولا برصا ولا مغلوبا على عقلها ولا امرأة لا تطبق جماعها ولا أمة وإن
كان لا يجتد طول الحرة لأنه من لا يخاف العنت

(النكاح بالشهود) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا نكاح إلا بغير الأب في بكر ولا تب غير مغلوقة على عقله حتى يجمع النكاح أربعاً أن ترضى المرأة المزروجة وهي بالغ والبلوغ أن تحيض أو تستكمل خمس عشرة سنة ويرضى الزوج البالغ وينكح المرأة لولي أو ولي منه أو السلطان ويشهد على عقد النكاح شاهدان عدلان فإن نقص النكاح واحد من هذا كان فاسداً قال ولا يبي البكر أن يزوجه أصغرة وكبيرة بغير أمرها وأحب إلى أن كانت بالغاً أن يستأمرها وذلك لسيد الأمة في أمته وليس ذلك لسيد العبد في عبده ولا لآدم من الأولياء غير الأب في البكر وهكذا الأب المجنونة البالغ أن يزوجه تزويج الصغيرة البكر بكر كانت أو ثيباً وليس ذلك لغير الأب إلا السلطان

(النكاح بالشهود أيضاً) أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد عن ابن جريج عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبير وبجاءه عن ابن عباس قال لا نكاح إلا بشاهدي عدل وولي مرشد وأحسبه مسلم بن خالد قد سمعه من ابن خثيم أخبرنا مالك عن أبي الزبير قال أتى عمر بن الخطاب عليه السلام امرأة فقال هذا نكاح السر ولا أجزئه ولو كنت تقدمت فيه لرجت قال ولو شهد النكاح من لا يجوز شهادته وإن كثر وإن أحرار المسلمين أو شهادة عبيد مسلمين أو أهل ذمة لم يجز الله ككاح حتى ينعقد بشاهدين عدلين قال وإذا كان الشاهدان لا يردان من جهة التعديل والحرية والبلوغ ولا علة في أنفسهما خاصة جاز النكاح قال وإذا كانا عدلين عدوين للمرأة وللرجل فتصادق الزوجان على النكاح جازت الشهادة لأنها شهادة عدلين وإن تجاحدا لم يجز النكاح لأن لا أجزئ شهادتهما على عدوئهما وأحلفت الجاحد منهما فإن حلف برئ وإن نكل رددت اليمين على صاحبه فإن حلف أثبت له النكاح وإن لم يحلف لم أثبت له نكاحاً وإن درؤى رجل يدخل على امرأة فقالت زوجي وقال زوجتي نكحتني بشاهدين عدلين ثبت النكاح وإن لم تعلم الشاهدين قال ولو عقد النكاح بغير شهود ثم أشهد بعد ذلك على حياله وأشهدت ووليها على حيالهما لم يجز النكاح ولا ينجيز نكاحاً إلا نكاحاً عقد بمحضرة شاهدين عدلين وما وصفت معه ولا يكون أن يتكلم بالنكاح بغير جاز لم يجز الابتداء بنكاح غيره ولو كان الشاهدان عدلين حين حضر النكاح ثم ساءت حالهما حتى ردت شهادتهما فتصادقاً أن النكاح قد كان والشاهدان عدلان أو قامت بذلك بينة جاز وإن قالوا كان النكاح وهما بمجالهما لم يجز وقال انما أنظر في عقدة النكاح ولا أنظر يوم يقرمان هذا بخلاف الشهادة على الحق غير النكاح في هذا الموضع الشهادة على الحق يوم يقع الحكم ولا ينظر إلى حال الشاهدين قبل والشهادة على النكاح يوم يقع العقد قال ولو جهل حال الشاهدين وتصادقوا على النكاح بشاهدين جاز النكاح وكانا على العدل حتى أعرف الجرح يوم وقع النكاح وإذا وقع النكاح ثم أمره الزوجان بكتمان النكاح والشاهدين فالنكاح جائز وأكره لهما السر لئلا يرتاب بهما

(ما جاء في النكاح إلى أجل ونكاح من لم يولد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل للمرأة قد تزوجتك حتى أمراًتي وقبلت ذلك المرأة أو أول ولد تلدها أمراًتي وقبلت ذلك المرأة أو قال ذلك الرجل للرجل في جبل أمراًتي قد تزوجتك أول جارية تلدها أمراًتي وقبل الرجل فلا يكون شيئاً من هذا نكاحاً أبداً ولا نكاح لمن لم يولد ألا ترى أنها قد لا تلد بجارية وقد لا تلد غلاماً أبداً فإذا كان الكلام منعقداً على غير شيء لم يجز ولا يجوز النكاح إلا على عين بعينها ولو قال الرجل إذا كان غداً فقد تزوجتك ابنتي وقبل ذلك الرجل أو قال رجل لرجل إذا كان غداً فقد تزوجت ابنتي أو ابنتك وقبل أبو الجارية والغلام والجارية بصغيران لم يجز لأنه قد يكون غداً قد ماتت ابنته أو ابنته أوهما وإذا انعقد النكاح وانعقاده الكلام به فكان في وقت لا يجز له فيه الجماع ولا يتوارث الزوجان لم يجز وكان ذلك في معنى المتعة التي تكون زوجة في أيام وغير زوجة في أيام وفي أكثر من معنى المتعة لأنه قد ماتت مدة بعد العقد لم يوجب فيها النكاح ولا يكون هذا نكاحاً عندنا ولا عندهم من أجاز نكاح المتعة هذا أقدم من نكاح المتعة

وغیره الا ان نجعل
عدة الأمة نصف عدة
الحره فبما نصف فأما
الحیضة فلا یعرف لها
نصف فتكون عدتها
فيه اقرب الاشیاء من
النصف اذالم یسقط
من النصف شیء وذلك
حیضتان وأما الحمل
فلا نصف له کالم یکن
للقطع نصف فقطع
العبد والحر قال عمر
رضی الله عنه یطلق
العبد تطلیقتین وتعد
الأمة حیضتین فان لم
تحض فشهريْن أو شهراً
ونصفاً قال ولولا اعتقت
الأمة قبل مضی العدة
أكلت عدة حره لان
العق ووسع وهی فی
معانی الا زواج فی عامة
أمرها وبنوارثان فی
عدتها بالحریه ولو
كانت تحت عبداً
فاختارت فراقه كان
ذلك فسخاً بغير طلاق
وتكمل منه العدة
من الطلاق الاول ولو
أحدث لها رجعة ثم
طلقها ولم یصبها بنت

(ما يحب به عقد اسكاح) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا خطب الرجل على نفسه فقال روجي فلانة أو وكيل الرجل على من وكله ففارق ذلك وأبو الصبي المولى عليه المرأة إلى ولها بعد ما أذنت في انكاح الخطاطب أو المخطوب عليه فقال المولى قدر وجهك فلانة التي سمي فقد لزمت انكاح ولا احتياج إلى أن يقول الزوج أو من ولي عقد نكاحه بوكالته قد قبلت اذا بدأ خطب فأجيب بالنكاح قال ولو احتجبت إلى هذا لم أجز نكاحا أبدا إلا بأن يولي الرجل وقولي المرأة رجلا واحدا فيزوجهما وذلك أي اذا احتجبت إلى أن يقول الخطاطب وقد بدأ بالخطبة اذا زوج قد قبلت لاني لا أدري ما بدأ الخطاطب احتجبت إلى أن يقول ولي المرأة قد أجزت لاني لا أدري ما بدأ له ان كان اذار وجم ثبت النكاح الا باحداث المتكلم بقول النكاح ثم احتجبت إلى أن أرد القول على الزوج ثم هكذا على ولي المرأة فلا يجوز هذا المعنى نكاح أبدا ولا يجوز الا بما وصفت من أن يولي العقد عليهما واحدا بوكالتهما ولكن لو بدأ ولي المرأة فقال لرجل قدز وجهك ابنتي لم يكن نكاحا حتى يقول الرجل قد قبلت لان هذا ابتداء كلام ليس جوابا بحاطبة وان خطب الرجل المرأة فلم يجبه الاب حتى يقول الخطاطب قد رجعت في الخطبة فزوجها الاب بعد رجوعه كان النكاح مفسوخا لانه تزوج غير خاطب الا أن يقول بعد تزويج الاب قد قبلت ولو خطب رجل إلى رجل فلم يجبه الرجل حتى غلب على عقله ثم تزوجه لم يكن هذا انكاحا لانه عقده من قد بطل كلامه ومن لا يجوز أن يكون وليا وهكذا لو كان الخطاطب المغلوب على عقله بعد أن خطب وقبل أن يزوجه ولكن لو عقد عليه ثم غلب على عقله كان النكاح جائزا اذا عقد معه عقله ولو كان هذا في امرأه أذنت في أن تنكح فلم تنكح حتى غلبت على عقلها ثم أنكحت بعد الغلبة على عقلها كان النكاح مفسوخا لانه لم يلزمها شي من النكاح حتى غلبت على عقلها فبطل اذنتها وهذا كما قلنا في المسئلة قبلها قال ولو زوجت قبل أن تغلب على عقلها ثم غلبت بعد التزويج على عقلها الزمها النكاح ولو قال الرجل لابي المرأة تزوجي فلانة فقال قدز وجهك لم يثبت النكاح حتى يقبل المزوج لان هذا ليس بنسطة وهذا استعظام واذا خطبها على نفسه ولم يسم صداقا فزوجها فالنكاح ثابت ولها مهر مثلها ولو سمي صداقا فزوجها باذنها كان الصداق له ولها الا زما

(ما يحرم من النساء القرابة) أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم الآية (قال الشافعي) والامهات أم الرجل والوالدة وأمها أمهات أمهات آبائه وبنات الجدات لانهن يلزمهن اسم الامهات والبنات بنات الرجل لصلبه وبنات بنيه وبناتهن وان سفلن فكلهن يلزمهن اسم البنات كالأزواج الجدات اسم الامهات وان علون وتباعدن منه وذلك ولد الولد وان سفلوا والاخوات من ولدا بيه اصلبه أو أمه نفسها وعسانه من ولده من الادنى أو الاقصى ومن فوقهما من أجداده وخالاته من ولده أم أمه من فوقهما من جداته من قبلها وبنات الاخ كل ما ولد الاخ لابي له أو لأمه أو له من ولده والدة فكلهم بنوا أخيه وان تسفلوا وهكذا بنات الأخت (قال الشافعي) وحرمت الله تعالى الأخت من الرضاة فأحتمل تحريمها معنيين أحدهما اذ كر الله تحريم الام والأخت من الرضاة فأقامهما في التحريم بمقام الام والأخت من النسب أن تكون الرضاة كلها تقوم مقام النسب فأحرم بالنسب حرم الرضاة منه وبهذا نقول بدلالة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والقياس على القرآن والآثار أن يحرم من الرضاة الام والأخت ولا يحرم سواهما (قال الشافعي) فان قال قائل فأي دلالة السنة بان الرضاة تقوم مقام النسب قيل له ان شاء الله تعالى أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاة ما يحرم من الولادة أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عروة بنت عبد الرحمن أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرتها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عندها وأنها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة فقالت

على العدة الأولى لانها مطلقة لم تمس (قال المزني) رحمه الله هذا عندي غلط بل عدتها من الطلاق الثاني لانه لما راجعها بطلت عدتها وصارت في معناها المتقدم بالعقد الأول لانكاح مستقبل فهو في معنى من ابتدأ طلاقها مدخولا بها ولو كان طلاقا لا يملك فيه الرجعة ثم عتقت ففيها قولان أحدهما أن تنفي على العدة الأولى ولا خيار لها ولا تستأنف عتدها لانها ليست في معنى الأزواج والثاني أن تكمل عتدها (قال المزني) رحمه الله هذا أولى بقوله وما يدل على ذلك قوله في المرأة تعتد بالشهور ثم تحيض انما تستقبل الحيض ولا يجوز أن تكون في بعض عدتها حرة وهي تعتد عدة أمة وكذا قال لا يجوز

أن يكون في بعض
صلاته مقبلاً ويصلي
صلاة مسافر وقال هذا
أشبه القولين بالقياس
(قال المزني) رحمه الله
وما احتج به من هذا
يقضي على أن لا يجوز
لمن دخل في صوم طهار
ثم وجد رقبة أب يصوم
وهو ممن يحرق رقبة
ويكفر بالصيام ولا
لمن دخل في الصلاة
بالتيمم أن يكون ممن
يحد الماء ويصلي بالتيمم
قال لا يجوز أن تكون
في عتدها ممن تحيض
وتعتد بالشهور في نحو
ذلك من أقاويله وقد
سوى الشافعي رحمه الله
في ذلك بين ما يدخل
فيه المرأة وما بين ما لم
يدخل فيه فجعل
المستقبل فيه كالمتدبر
(قال) والطلاق
إلى الرجال والعدة
بالنساء وهو أشبه بمعنى
القرآن مع ما ذكرناه
من الآثار وما عليه
المسلون فيما سوى

عائشة فقلت يا رسول الله هذا رجل يستأذن في بيتك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أراه فلاناً ثم
حفصة من الرضاعة فقلت يا رسول الله لو كان فلان حياً لعلمها من الرضاعة أيدخل علي فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم نعم إن الرضاعة تحرم ما يحرم من الولادة أخبرنا ابن عبيدة قال سمعت ابن جعدان قال
سمعت ابن المسيب يحدث عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال يا رسول الله هل للثني ابنة عمل بنت
حزرة فأنها أجل فتاة في قريش فقال أما علمت أن حرة أختي من الرضاعة وأن الله تعالى حرم من الرضاعة
ما حرم من النسب أخبرنا الدراودي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم
في ابنة حرة مثل حديث سفيان في بنت حرة (قال الشافعي) وفي نفس النسبة أنه يحرم من الرضاعة
ما يحرم من الولادة وأن ابن الفحل يحرم كما يحرم ولادة الأب يحرم لبن الأب لا اختلاف في ذلك أخبرنا
مالك عن ابن شهاب عن عمرو بن الشريد أن ابن عباس سئل عن رجل كان له امرأة ثنية فأرضعت أحداً هماً
علماً وأرضعت الأخرى جارية فقيل له هل يزوج العلام الجارية فقال لا القاح واحد أخبرنا سعيد بن
سالم قال أخبرنا ابن جريج أنه سأل عطاء عن ابن الفحل أيجوز له أن يزوجها فقال نعم قلت له أبلغك من ثنية فقال نعم قال
ابن جريج قال عطاء وأخواتكم من الرضاعة فهي أختك من أبيك أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج
أن عمرو بن دينار أخبره أنه سمع أبا الشعثاء يري لبن الفحل يحرم وقال ابن جريج عن ابن طاوس عن
أبيه أنه قال لبن الفحل يحرم (قال الشافعي) وإذا تزوج الرجل المرأة ثنية أو ثنية قبل أن يدخل
بها لم أره أن ينكح أمها لأن الأم مهمة التبرع في كتاب الله عز وجل ليس فيها شرط انما الشرط في
الربائب (قال الشافعي) وهذا قول الأئمة كثر من المقتنين وقول بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
أخيه نأماً عن يحيى بن سعيد قال سئل زيد بن ثابت عن رجل تزوج امرأة فقارها قبل أن يصيبها هل
تحلل له أمها فقال زيد بن ثابت لا الأم مهمة ليس فيها شرط انما الشرط في الربائب (قال الشافعي)
وهكذا أمهاتها وان بعدن وجداتها لأنهن من أمهات نسائه (قال الشافعي) وإذا تزوج الرجل المرأة
فلم يدخل بها حتى ماتت أو طلقها فكل بنت لها وان سعلن حلال لقول الله عز وجل وربائبكم اللاتي في
حجوركم من نساءكم اللاتي دخلنكم فان لم تكونوا دخلنكم بهن فلا جناح عليكم فلو نكح امرأة ثم طلقها
قبل أن يدخل بها ثم نكح ابنتها حرم عليه أم امرأته وان لم يدخل بها امرأته لأنها صارت من أمهات نسائه
وقد كانت قبل من نسائه غير أنه لم يدخل بها ولو كان دخل بها لم تحلل له البنت ولا أحد من ولدته البنت
أبد إلا أنهن ربائيه من امرأته التي دخل بها قال الله عز وجل وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم
فأى امرأة نكحها رجل حرم على أبيه دخل بها إلا أن أولم يدخل وكذلك تحرم على جميع آبائه من قبل
أبيه وأمه لأن الأبوة تجمعهم معا وكذلك كل من نكح ولد له من قبل النساء والرجال وان سفلوا لأن
الأبوة تجمعهم معا قال الله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء إلا ما قد سلف فأى امرأة نكحها
رجل حرم على ولده دخل بها الأب أو لم يدخل بها وكذلك ولد له من قبل الرجال والنساء وان سفلوا
لأن الأبوة تجمعهم معا (قال الشافعي) وكل امرأة أب أو ابن حرمها على ابنه وأبيه بنسب فكذلك
أحرمها إذا كانت امرأة أب أو ابن من الرضاعة فان قال قائل انما قال الله تبارك وتعالى وحلائل أبنائكم
الذين من أصلابكم فكيف حرم حليلة الابن من الرضاعة قيل بما وصفت من جمع الله بين الأم والأخت
من الرضاعة والأم والأخت من النسب في التحريم ثم بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاعة
ما يحرم من النسب فان قال فهل تعلم فيم أنزلت وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم قيل الله تعالى
أعلم فيم أنزلها فاما معنى ما سمعت متفرقا فجمعه فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد نكاح ابنة جحش
فكأنت زيد بن حارثة فكان النبي صلى الله عليه وسلم يتنأه فأمر الله تعالى ذكره أن يدعى الأدياء
لأبائهم فان لم تعلموا آباءهم فآخوانكم في الدين وقال وما جعل أدياءكم أبناءكم إلى قوله ومواليكم وقال

لنبيه صلى الله عليه وسلم لما قضى زيد منها وطرا زوجنا بها لئلا يكون على المؤمنين حرج الآية
(قال الشافعي) فأشبهه والله تعالى أعلم أن يكون قوله وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم دون أعيانكم الذين
تسمونهم أبناءكم ولا يكون الرضاع من هذا في شيء وحرمان من الرضاع يحرم الله قياسا عليه وبما قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة (قال الشافعي) في قول الله عز وجل
ولا تتكبروا أمامكم آباءكم من النساء إلا ما قد سلف وفي قوله وأن تتجملوا بين الأخنتين إلا ما قد سلف كان
أكبر ولد الرجل يخلف على امرأة أبيه وكان الرجل يجمع بين الأخنتين فتمى الله عز وجل عن أن يكون
منهم أحد يجمع في عمره بين أخنتين أو ينكح ما ينكح أبوه إلا ما قد سلف في الجاهلية قبل علمهم بتحريمه ليس
أنه أقر في أيديهم ما كانوا قد جعوا بينه قبل الإسلام كما أقرهم النبي صلى الله عليه وسلم على نكاح الجاهلية
الذي لا يخل في الإسلام بحال (قال الشافعي) وما حرمنا على الأباء من نساء الأبناء وعلى الأبناء من نساء
الأباء وعلى الرجل من امهات نسائه وبنات أخته إلا في دخولهن بالنكاح فاصيب فاما بالزنا فلا حكم للزنا
يحرم حللا فلا زنى رجل بامرأة لم تحرم عليه ولا على ابنه ولا على أخته وكذلك لو زنى بام امرأته أو بنت
امرأته لم تحرم عليه امرأته وكذلك لو كانت تحت امرأته فزنى بابنتها لم يحتجب امرأته ولم يكن جامعاً بين
الأختين وإن كانت الاصابة بنكاح فاسد احتمل أن يحرم من قبل أنه ثبت فيه النسب وبؤخذه المهر
ويدرأ فيه الحد وتكون فيه العدة وهذا حكم الحلال وأحب إلى أن يحرم به من غير أن يكون وانحاز فلو
نكح رجل امرأة نكاحا فاسدا فأصابها لم يحل له عندي أن ينكح أمها ولا ابنتها ولا ينكحها أبوه ولا ابنه وإن
لم يصب النكاح نكاحا فاسدا فإصابها لم يحل له السكاح الفاسد بلا اصابة فيه شيء من قبل أن حكمه لا يكون فيه
صداق ولا يلحق فيه طلاق ولا شيء مما بين الزوجين (قال الشافعي) وقد قال غيرنا لا يحرم النكاح الفاسد
وإن كان فيه الاصابة كما لا يحرم الزنا لأنها ليست من الأزواج ألا ترى أن الطلاق لا يلحقها ولا ما بين
الزوجين قد قال غيرنا وغيره كل ما حرمه الحلال فالحرام أشدله تحريما (قال الشافعي) وقد وصفنا في كتاب
الاختلاف ذكر هذا وغيره وجماعه أن الله عز وجل أنما أثبت الحرمة بالنسب والصهر وجعل ذلك نعمة بين
نعمه على خلقه فمن حرم من النساء على الرجال فجريمة الرجال عليهم ولهن على الرجال من الصهر كحرمة
النسب وذلك أنه رضى السكاح وأمر به ونذبه إليه فلا يجوز أن تكون الحرمة التي أنعم الله تعالى بها على أن
من أتى شأدها الله تعالى إليه كالزنا في العاصي لله الذي حده الله وأوجب له النار إلا أن يعفو عنه وذلك أن
التحريم بالسكاح إنما هو نعمة لأن نعمة فالنعمة التي تثبت بالحلال لا تثبت بالحرام الذي جعل الله فيه النعمة
عاجلا وأجلا وهكذا لو زنى رجل بامراة لم يكن هذا جعاً بينهما أولم يحرم عليه أن ينكح أختها التي
زنى بها مكانها (قال الشافعي) وإذا حرم من الرضاع ما حرم من النسب لم يحل له أن ينكح من بنات الأم
التي أرضعته وإن سفلن وبنات بناتها (١) وبناتها وكل من ولدته من قبل ولد ذكر أو أنثى امرأته وكذلك
أمهاتها وكل من ولدها لأنهن بمنزلة أمهاتها وأخواتهن وكذلك أخواتهن لأنهن خالاتهن وذلك عما أتت
وخالاتهن لأنهن عمات أمه وخالات أمه وكذلك ولد الرجل الذي أرضعته لبنه وأمها وأخواته وخالاته
وعماته وكذلك من أرضعته لبنه الرجل الذي أرضعته من الأم التي أرضعته أو غيرها وكذلك من أرضع
لبن ولد المرأة التي أرضعته من أبيه الذي أرضعته بابه أو غيره (قال الشافعي) وإذا أرضعت المرأة
مولوداً فلا بأس أن يتزوج المرأة الموضع أبوه ويتزوج ابنتها وأمها لأنهما لم ترضعه هو وكذلك أن يتزوجها
الاب فلا بأس أن يتزوجها أخو الموضع الذي لم ترضعه هو لأنه ليس ابنها وكذلك يتزوج ولدها ولا بأس أن
يتزوج الغلام الموضع ابنة عمه وابنة خاله من الرضاع كما لا يكون بذلك بأس من النسب ولا يجمع الرجل بين
الأختين من الرضاعة بنكاح ولا ولد له ملك وكذلك المرأة وعمتها من الرضاعة يحرم من الرضاعة ما يحرم من
النسب ودوات المحرم من الرضاعة مما يحرم من نكاحهن ويسافر بهن كدوات المحرم من النسب وسواء

هذا من أن الأحكام
تقام عليهم ما ألقى أن
الحسد المحسن يزنى
بالامة فيرجم ويخلد
الامة خمسين والرنا
معنى واحد فاختلف
حكمه لاختلاف حال
فاعلمه فكذلك يحكم
للمحرم نفسه في
الطلاق ثلاثاً وإن
كانت امرأته أنه وعلى
الامة عدة أمة وإن
كان زوجها حراماً

(عدة الوفاة)

(قال الشافعي) رحمه
الله قال الله تعالى
والذين يوفون منكم
ويذرون أزواجاً يتربصن
بأنفسهن الآية فدللت
سنة رسول الله صلى
الله عليه وسلم أنها على
الحرة غير ذات الحمل
لقوله صلى الله عليه
وسلم لبيعة الأسلية
ووضعت بعد وفاة
زوجها بنصف شهر
قد حلت فانكحى
من شئت قال عمر بن
الخطاب رضى الله عنه

(١) قوله وبناتها وكل
من ولدته إلى قوله
امراته كذا في النسح
وحرر كتبه معجبه

لوضعت وزوجها على
سريه لم يدفن حلت
وقال ابن عمر اذا وضعت
حلت قال فتعل اذا
وضعت قبل نظهر من
كاح صحيح ومفوخ
(قال الشافعي) رحمه
الله وليس للجامل
المتوفى عنها نفقة قال
جابر بن عبد الله لانفقة
لها حسبها الميراث
(قال الشافعي) رحمه
الله لان مالكه قد انقطع
بالسوت والدم تكن
حامل فان مات
نصف النهار وقد مضى
من الهلال عشر ليل
أحصت ما بقي من
الهلال فان كان
عشرين حفظتها ثم
اعتدت ثلاثة أشهر
بالاهلة ثم استقبلت
الشهر الرابع فاحصت
عدة أيامه فاذا كل
لها ثلاثون يوما بليها
فقد أوفت بأربعة أشهر
واستقبلت عشرا
بليها فاذا أوفت لها
عشرا الى الساعة
التي مات فيها فقد

رضاعة الحرة والامة والذمية كلهن أمهات وكلهن يحرمن كما تحرم الحرة لافرق سنن وسواء وطئت
الامة ملك أو نكاح كل ذلك يحرم ولا بأس أن يتزوج الرجل المرأة وامرأه أيها من الرضاع والنسب (قال
الشافعي) ولو شرب علام وجارية لبن بهيمة من شاة أو بقرة أو ناقة لم يكن هذا رضاعا اعلم هذا كالطعام
والشراب ولا يكون محرما بين من شربه انما يحرم لبن الادميات لا البهائم وقال الله تعالى وأمهاتكم اللائي
أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وقال في الرضاعة فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن وقال عز ذكره
والوالدات برضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة (قال الشافعي) فأخبر الله عز وجل
أن كمال الرضاع حولان وجعل على الرجل يرضع له ابنه أجر الموضع والاجر على الرضاع لا يكون الا على ماله
مدته معلومة (قال الشافعي) والرضاع اسم جامع يقع على المصاة وكثر منها الى كمال رضاع الحولين ويقع
على كل رضاع وان كان بعد الحولين (قال الشافعي) فلما كان هكذا وجب على أهل العلم طلب الدلالة
هل يحرم الرضاع بأقل ما يقع عليه اسم الرضاع أو بمعنى من الرضاع دون غيره (قال الشافعي) أخبرنا
مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت كان فيما
أنزل الله تعالى في القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ثم نسخن بخمس معلومات فتوفي النبي صلى الله
عليه وسلم وهن مما يقرأ من القرآن أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة أنها كانت
تقول نزل القرآن بعشر رضعات معلومات يحرمن ثم صيرن الى خمس يحرمن فكان لا يدخل على عائشة
الا من استكمل خمس رضعات أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن الحاجب بن الجراح أن طئه عن
أي هرة قال لا يحرم من الرضاع الا ما فتق الامعاء أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن
عبد الله بن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم المصاة والمصتان ولا الرضعة ولا الرضعتان أخبرنا
مالك عن ابن شهاب عن عروة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر امرأته أبي حذيفة أن ترضع سالما خمس
رضعات تحرم بلبنها ففعلت وكانت تراه ابنا أخبرنا مالك عن نافع ان سالم بن عبد الله أخبره أن عائشة
أرسلت به وهو يرتع الى أختها أم كلثوم فارضعته ثلاث رضعات ثم مرضت فلم ترضع غير ثلاث رضعات
فلم أكن أدخل على عائشة من أجل أني لم يتم لي عشر رضعات (قال الشافعي) أمرت به عائشة أن يرضع
عشرا لأنها أكثر الرضاع ولم يتم له خمس فلم يدخل عليها ولعل سالما أن يكون ذهب عليه قول عائشة في
العشر الرضعات فتسخن بخمس معلومات حدثت عنها أعلم من أنه أرضع سالما فلم يكن يدخل عليها وعلم أن
ما أمرت أن يرضع عشرا فقرأ أنه انما يحل الدخول عليها عشر وانما أخذنا بخمس رضعات عن النبي
صلى الله عليه وسلم بحكاية عائشة أم المؤمنين يحرمن وأنهن من القرآن (قال الشافعي) ولا يحرم من الرضاع
الا خمس رضعات متفرقات وذلك أن يرضع المولود ثم يقطع الرضاع ثم يرضع ثم يقطع الرضاع فاذا رضع في
واحدة منهن ما بعلم أنه قد وصل الى جوفه ما قل منه وكثر فهي رضعة وإذا قطع الرضاع ثم عاد لمثلها أو أكثر
فهي رضعة (قال الشافعي) وان التقم الموضع الثدي ثم لها بشي قليلا ثم عاد كانت رضعة واحدة ولا
يكون القطع الا ما انفصل انفصلا بينا كما يكون الحالف لا يأكل بالتيار الامرة فيكون يأكل ويتنفس
بعد الازداد الى أن يأكل فيكون ذلك مرة وان طال (قال الشافعي) ولو قطع ذلك قطعنا بينا بعد قليل
أو كبير من الطعام ثم أكل كان حائشا وكان هذا كلتين (قال الشافعي) ولو أخذ نديها الواحد فأنفد
ما فيه ثم تحول الى الآخر مكانه فأنفد ما فيه كانت هذه رضعة واحدة لان الرضاع قد يكون بقية النفس
والارسال والعودة كما يكون الطعام والشراب بقية النفس وهو طعام واحد ولا يتفرق في هذا الى قليل
رضاعه ولا كثيره اذا وصل الى جوفه منه شيء فهو رضعة وماله يتمخض المخرج من (قال الشافعي)
والوجود كالرضاع وذلك السعوط لان الرأس جوف (قال الشافعي) فان قال قائل فلم يحرم رضعة
واحدة وقد قال بعض من مضى انها تحرم قيل بما حكينا أن عائشة تحكى أن الكتاب يحرم عشر

وضعت ثم نسخت بخمس وعبار حكينا أن النبي صلى الله عليه وسلم لم قال لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرضع سالم خمس رضعات يحرم بهن فدل ما حكيت عائشة في الكتاب وما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الرضاع لا يحرمه على أقل اسم الرضاع ولم يكن في أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة وقد قال بعض من مضى بما حكيت عائشة في الكتاب ثم في السنة والكفاية فيما حكيت عائشة في الكتاب ثم في السنة فإن قال قائل فما يشبه هذا قيل قول الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما فسئل النبي صلى الله عليه وسلم القطع في ربع دينار وفي السرقة من الحرز وقال تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فرجم النبي صلى الله عليه وسلم الزانين الثيبين ولم يجلد هما فاستدلنا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن المراد بالقطع من السارقين والمائة من الزناة بعض الزناة دون بعض وبعض السارقين دون بعض لأنهم لم يسم سرقه وزنا فهو كذا استدلنا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن إذا تحريم الرضاع بعض المرضعين دون بعض لأنهم لم يسم اسم الرضاع

(رضاعة الكبير) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب أنه سئل عن رضاعة الكبير فقال أخبرني عروة بن الزبير أن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قد كان شهيداً بدراو كان قد تبنى سالم الذي يقال له سالم مولى أبي حذيفة كاتب النبي صلى الله عليه وسلم زبدين جارية فأتى به أبو حذيفة سالم وهو يرى أنه ابنه فأتى به أخيه فاطمة بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة وهي يومئذ من المهاجرات الأولى وهي يومئذ من أفضل أباي قريش فلما أنزل الله عز وجل في زبدين جارية ما أنزل فقال ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فافخو أنكم في الدين ومواليكم رد كل واحد من أولئك من تبنى إلى أبيه فإن لم يعلم أباه رده إلى المولى فجاءت سهلة بنت سهيل وهي امرأة أبي حذيفة وهي من بني عامر بن لؤي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله كنا نرى سالم ولد أوكان يدخل على وأنا أفضل وليس لنا الأبدان واحد فاذ ترى في شأنه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا أرضعته خمس رضعات فيجرب بلبها ففعلت فكانت تراه ابناً من الرضاعة فأخذت عائشة بذلك فيمن كانت تحب أن يدخل عليها من الرجال فكانت تأمر أختها أم كلثوم وبنت أخيها يرضعن لها من أحببت أن يدخل عليها من الرجال والنساء وأبي سائر أزوج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخل عليهن بتلك الرضاعة أحد من الناس وقلن ما نرى الذي أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم سهلة بنت سهيل إلا رخصة في سالم وحده من رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل عليها هذه الرضاعة أحد فعلى هذا من الخبر كان أزوج النبي صلى الله عليه وسلم في رضاعة الكبير (قال الشافعي) وهذا والله تعالى أعلم في سالم مولى أبي حذيفة خاصة (قال الشافعي) فإن قال قائل ما دل على ما وصفت (قال الشافعي) فذكرت حديث سالم الذي يقال له مولى أبي حذيفة عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر امرأة أبي حذيفة أن ترضعه خمس رضعات يحرم بهن وقالت أم سلمة في الحديث وكان ذلك في سالم خاصة وإذا كان هذا سالم خاصة فالخاص لا يكون الرضاع الكبير لا يحرم ولا بد إذا اختلف الرضاع في الصغير والكبير من طلب الدلالة على الوقت الذي إذا صار إليه الموضع فأرضع لم يحرم (قال) والدلالة على الفرق بين الصغير والكبير موجودة في كتاب الله عز وجل قال الله تعالى والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة فجعل الله عز وجل تمام الرضاع حولين كاملين وقال فاب أراد انفصالا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما يعني والله تعالى أعلم قبل الحولين فدل على أن إرضاعه عز وجل في فصال الحولين على أن ذلك إنما يكون باجتماعهما على فصاله قبل الحولين وذلك لا يكون والله تعالى أعلم

انقضت عدتها وليس عليها أن تأتي فيها بحض كالبس عليها أن تأتي في الحيض بشهور ولأن كل عدة حيث جعلها الله إلا أنها أن ارتأت استبرأت نفسها من الرية ولو طلقها من مرضائها لم يفت من مرضه وهي في العدة فقد قيل لا أثر مبتوتة وهذا مما أستخيره فيه (قال المزني) رحمه الله وقال في موضع آخر وهذا قول يصح لمن قال به قلت فلا استخاره شك وقوله يصح إبطال للشك (وقال) في اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ابن المبتوتة لا أثر وهذا أولى بقوله ويعني ظاهر القرآن لأن الله تعالى ورت الزوجة من زوج برثها لو مات قبله فلما كانت ان ماتت لم يرثها وإن ماتت تعد منه عدة من وفاته خرجت من معنى حكم الزوجة من القرآن

واختج الشافعي رحمه
الله على من ورث
رجلين كل واحد منهما
النصف من ابن ادعيه
وورث الابن ان ماتا
قبله الجميع فقال
الشافعي رحمه الله
انما يرث الناس من
حيث يورثون يقول
الشافعي فان كانا يرثانه
نصفين بالنسبة فكذلك
يرثهما نصفين بالابوة
(قال المزني) رحمه
الله فكذلك انما يرث
المرأة الزوج من حيث
يرث الزوج المرأة بمعنى
النكاح فاذا ارتفع
النكاح باجتماع رفع
حكمه والموارنة به ولما
أجمعوا أنه لا يرثها لانه
ليس بزوجة كان كذلك
أيضا لانه لا يثبت
بزوجة وبالله التوفيق
(قال الشافعي) رحمه
الله فان قيل قد ورثها

الاب بالنظر للمولود من والديه أن يكونا يرثان أن فصالة قبل الحولين خير له من إتمام الرضاع له لعله تكون به
أو بغير رضعته وأنه لا يقبل رضاع غيرها وما أشبه هذا وما جعل الله تعالى له غاية والحكم بعده من الغاية فيه
غيره قبل مضيا فان قال قائل وما ذلك قيل قال الله تعالى وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح
أن تقصروا من الصلاة إلا أن يكتفوا منكم أن يقصروا ومسافرين وصكان في شرط القصر لهم بحال
موصوفة دليل على أن حكمهم في غير تلك الصفة غير القصر وقال تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة
قروء فكن إذا مضت الثلاثة الاقراء حكمهن بعدهم غير حكمهن فيها (قال الشافعي) فان قال قائل
فقد قال عروة قال غير عائشة من أرواح النبي صلى الله عليه وسلم ما نرى هذا من النبي صلى الله عليه
وسلم الا رخصة في سالم قيل فقول عروة عن جماعة أزواج النبي صلى الله عليه وسلم غير عائشة لا يخالف
قول ربيب عن أمها ان ذلك رخصة مع قول أم سلمة في الحديث هو خاصة وربا. قول غيرهما نراه الارخصة
مع ما وصفت من دلالة القرآن وان قد حطت عن عدة من لقيت من أهل العلم الرضاع سالم خاص فان
قال قائل فهل في هذا خبر عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بما قلت في رضاع الكبير قيل
نعم أخبرنا مالك عن أنس عن عبد الله بن دينار قال جاء رجل الى ابن عمر وأما معه عند دار القضاء يسأله عن
رضاعة الكبير فقال ابن عمر جاء رجل الى عمر بن الخطاب فقال كانت لي وليدة فكنت أطؤها فهدمت امرأتني
البيها فأرضعتها فدخلت عليها فقالت دونك فقد والله أرضعتها فقال عمر بن الخطاب أو جعلها وأن جارتك
فانما الرضاع رضاع الصغير أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول لا رضاع إلا لمن أرضع في الصغير
أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد أن أبا موسى قال رضاعة الكبير ما رآها إلا تحرم فقال ابن مسعود انظر
ما بقي به الرجل فقال أبو موسى فما تقول أنت فقال لا رضاعة إلا ما كان في الحولين فقال أبو موسى
لا تسألوني عن شيء ما كان هذا الخبر بين أظهركم (قال الشافعي) لجماع فرق ما بين الصغير والكبير
أن يكون الرضاع في الحولين فاذا أرضع المولود في الحولين خمس رضعات كما وصفت فقد كمل رضاعه الذي
يحترم (قال الشافعي) وسواء أرضع المولود أقل من حولين ثم قطع رضاعه ثم أرضع قبل الحولين أو كان
رضاعه متتابعاً حتى أرضعته امرأة أخرى في الحولين خمس رضعات ولو توابع رضاعه فلم يفصل ثلاثة
أحوال أو حولين أو ستة أشهر أو أقل أو أكثر فأرضع بعد الحولين لم يحترم الرضاع شيئا وكان بغيره الطعام
والشراب ولو أرضع في الحولين أربع رضعات وبعد الحولين الخامسة وأكمل يحرم ولا يحترم من الرضاع
الإمام خمس رضعات في الحولين وسواء فيما يحترم الرضاع والوجور وان خلط للمولود في طعام فيطعمه
كان اللبن الأغلب أو الطعام اذا وصل اللبن الى جوفه وسواء شرب اللبن كثيراً أو قليلاً اذا وصل الى جوفه
فهو كله كالرضاع ولو جبنه اللبن فأطعمه جبناً كان كالرضاع وكذلك لو استسقطه لأن الرأس جوف
ولو حقه كان في الحقة قولان أحدهما أنه جوف وذلك أنها تفتقر الصائم لو استسقطه لأن الرأس جوف
الى الدماغ كما وصل الى المعدة لانه يغتذى من المعدة وليس كذلك الحقة (قال الشافعي) ولو أن صبياً
أطعم ابن امرأة في طعام مرة أو جزء أخرى وأسقطه أخرى وأرضع أخرى ثم أوجره وأطعم حتى يتم له
خمس مرات كان هذا الرضاع الذي يحترم كل واحد من هذا يقوم مقام صاحبه وسواء لو كان من صنف
هذا من صنف مراراً وكان هذا من أصناف شتى واذا لم يتم له الخامسة إلا بعد استكمال سنتين لم يحرم وان تمت له
الخامسة حين يرضع الخامسة فيصلى اللبن الى جوفه أو ما وصفت أنه يقوم مقام الرضاع مع مضي سنتين
قبل كمالها فقد حرم وان كان ذلك قبل كمالها بطرفة عين أو مع كمالها اذا لم يتقدم كمالها

(في لبن الرجل والمرأة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واللبن اذا كان من جل ولا أحسبه يكون
الامن حمل فاللبن للرجل والمرأة كما يكون الولد للرجل والمرأة فانظر الى المرأة ذات اللبن فان كان لبنها نزل
بولاً من رجل نسب ذلك الولد الى والده لأن حمله من الرجل فان رضع به مولوداً للمولود أو الرضاع بذلك اللبن ابن

الرجل الذي الابن ابنه من النسب كما ثبت للمرأة وكما ثبت للولد منه ومنها وان كان النسب الذي أرضعته
المولود لبن وولد لا يثبت نسب من الرجل الذي الحمل منه فاسقط اللبن فلا يكون الموضع ابن الذي الحمل منه اذا
سقط النسب الذي هو أكبر منه سقط اللبن الذي أقيم مقامه "سب في التحريم فان النبي صلى الله عليه وسلم
قال يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وبجكابة عائشة تحريمه في القرآن (قال الشافعي) فان رأت
امراة حملت من الرضا اعترف الذي رضى بها ولم يعترف فأرضعت مولودا فهو ابنها ولا يكون ابن الذي رضى بها
واكرهه في الورع أن يسكن بنات الذي ولده من زنا كما كرهه للمولود من زنا وان كنتم من بناته أحد المأفوخة
لأنه ليس بابنه في حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قال قائل فهل من حجة فيما وصفت قبل لم قضى
النبي صلى الله عليه وسلم بأمة زعمه لرسعة وأمر سودة أن تتجيب منه لما رأى من شبهه بعنة فلم يرها
وقد قضى أنه أخوها حتى لقيت الله عز وجل لان ترك رؤيتها باح وان كان أخاها وكذلك ترك رؤية
المولود من نكاح أخته مباح وانما منعني من فسخته أنه ليس بابنه اذا كان من زنا (قال الشافعي) ولو أن
بكر لم تنس بنكاح ولا غيره أو ثيدا ولم يعلم بأحد منهن ما حل زل لهما لبن فلب نحر لبن فأرضعته
مولودا خمس رضعات كان ابن كل واحدة منهما ولا أب له وكان في غير معنى ولد الزنا وان كانت له أم ولا
أب له لان لبنه الذي أرضع به لم ينزل من جماع (قال الشافعي) ولو أن امراة أرضعت ولا يعرف لها زوج
ثم جاء رجل فادعى أنه كان تنكحها صحبها وأقر بولدها وأقرت له بالنكاح فهو ابنها كما يكون الولد (قال
الشافعي) ولو أن امراة نسكت نكاحا فاسدا فولدت من ذلك النكاح وولد النكاح بغير ولي أو بغير
شهود عدول أو أي نكاح فاسدا ما كان مالا خلا أن تنكح في عدتها من زوج يلحق به النسب أو حملت قبل
لها لبن فأرضعت به مولودا كان ابن الرجل النكح نكاحا فاسدا والمرأة الموضع كما يكون الحمل ابن النكاح
نكاحا صحبها (قال الشافعي) ولو أن امراة نسكت في عدتها من وفاة زوج صحيح أو فاسد أو طلاقه رجلا
ودخل بها في عدتها فاصابها فاعت بحمل فقل لها لبن أو ولدت فأرضعت بذلك اللبن مولودا كان ابنها وكان
أشبه عندي والله تعالى أعلم أن يكون موقوذا في الرجلين بما حتى يرى ابنها القافة فأى الرجلين الحقته القافة
لحق الولد وكان الموضع ابن الذي يلحق به الولد وسقط عنه أبوه الذي سقط عنه نسب الولد (قال الشافعي) ولو
كان حل المرأة سقطت المين خلقه أو ولدت ولدت قبل أن يراه القافة فأرضعت مولودا لم يكن المولود الموضع
ابن واحد منهما مادون الآخر في الحكم كما لا يكون المولود ابن واحد منهما مدرن الآخر في الحكم والورع أن
لا ينكح ابنة واحد منهما وأن لا يرى واحد منهما بناته حسرا ولا الموضع ان كانت جارية ولا يكون مع هذا
محرمات لهم يخلوا أو يسافروهم ولو كان المولود عاش حتى تراه القافة فقالوا هو ابنها معافا أمر المولود
موقوف فينسب إلى أبيهما شاء فاد النسب إلى أحدهما انقطع عنه أبوه الذي ترك الانساب اليه ولا
يكون له أن يترك الانساب إلى أحدهما دون الآخر يجب أن ينسب إلى أحدهما وان مات قبل أن
ينسب أو بلغ معنوهما لم يلحق بأحدهما حتى يموت وله ولد فيقوم ولده مقامه في أن ينسبوا إلى أحدهما أو لا
يكون له ولد فيكون ميراثه موقوفا (قال الشافعي) وهذا موضع فيه قولان أحدهما أن الموضع مخالف
للابن لانه يثبت للابن على الأب والاب على الابن حقوق الميراث والعقل والولاية للدم ونكاح البنات وغير ذلك
من أحكام البنين ولا يثبت للرضع على ابنه الذي أرضعه ولا لابنه الذي أرضعه عليه من ذلك شيء ولعل العلة
في الامتناع من أن يكون ابنها معافا لهذا السبب فن ذهب هذا المذهب جعل الموضع ابنها معافا ولم يجعل له
الخيار في أن يكون ابن أحدهما دون الآخر وقال ذلك في المسائل قبله التي في معناها والقول الثاني أن
يكون الخيار للولد فأيهما اختار الولد أن يكون أباه فهو أبوه وأبو الموضع ولا يكون للرضع أب يختار غير الذي
اختار المولود لان الرضا تابع للنسب فان مات المولود ولم يختار كان للرضع أن يختار أحدهما فيكون أباه
وينقطع عنه أبوه الآخر والورع أن لا ينكح بنات الآخر ولا يكون لهن محرمات منهن بانقطاع أبوه عنه

عثمان قبل وقد أنكر
ذلك عبد الرحمن بن عوف
في حياته على عثمان
رضي الله عنهما
ما أن يورثها منه
وقال ابن الزبير لو
كنت أنا لم أر أن ترث
مبتوتة وهذا اختلاف
وسيلة القياس وهو ما
قلنا (قال الشافعي)
ولو طلق احدي
امراتيه ثلاثا
ولا تعرف اعتدنا أربعة
أشهر وعشرا تكمل
كل واحدة منهما فيها
ثلاث حيض

(باب مقام المطلقة في
بينها والمنسوبة عنها)
من كتاب العدد وغيره

(قال الشافعي) رحمه
الله قال الله تعالى في
المطلقات لا يخرجوهن
من بيوتهن ولا
يخرجن الا أن يأتين
بفاحشة مينة وقال

صلى الله عليه وسلم
لفريضة بنت مالا حين
أخبرته أن زوجها
قتل وأنه لم يتركها في
مكن يملكه أمك في
يتك حتى يبلغ الكتاب
أجله وقال ابن عباس
الفاحشة المينة أن
تبدو على أهل زوجها
فاذا بذت فقد حل
أخراجها (قال
الشافعي) رحمه الله
هو معنى سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم
فيما أمر به فاطمة بنت
قيس أن تعتد في بيت
ابن أم مكتوم مع ما جاء
عن عائشة رضي الله
عنها أنها أرسلت إلى
مروان في مطلقة
انتقلها أتى الله وأردد
المرأة إلى بيتها قال
مروان أما بلغك شأن
فاطمة فقالت لا عليك
أن تذكر فاطمة فقال

(قال الشافعي) وإذا أرضعت المرأة رجلا بلبن ولد فأنفى أبو المولود منه فلا عنها نفى عنه بسبه لم يكن أبا الموضع
فإن رجع الأب بنسبه إليه ضرب الحد وعلق به الولد ورجع إليه أن يكون أبا الموضع من الرضاعة (قال
الشافعي) ولو أن امرأة طلقها زوجها وقد دخل بها أو مات عنها وهي ترضع وكانت تحيض في رضاعتها ثلاث
ثلاث حيض ولبنها دام أرضعت مولودا فالمولود ابنها وابن الزوج الذي طلق أو مات واللبن منه لأنه لم يحدث لها
زوج غيره (قال الشافعي) ولو تزوجت زوجا بعد انقطاع لبنها أو قبله ثم انقطع عنها وأصابها الزوج
فصاب لبنها ولم يظهر سربها حمل فاللبن من الزوج الأول ومن أرضعت فهو ابنها وابن الزوج الأول ولا
يكون ابن الآخر (قال الشافعي) ولو أحبلها الزوج الآخر بعد انقطاع لبنها من الزوج الأول فصاب
لبنها سئل النساء عن الوقت الذي يثوب فيه اللبن وبين الحمل فإن قلن الحمل لو كان من امرأة بكر أو ثيب
ولم تلد قط أو امرأة قد ولدت لم يأت لها لبن في هذا الوقت انما يأتى لبنها في الثامن من شهرها والتاسع
فالسنة الأولى فإن دام فهو ابن للأول ما يسهو بين أن يبلغ الوقت الذي يكون لها فيه لبن من حملها الآخر
(قال الشافعي) وإذا ناب لها اللبن في الوقت الذي يكون لها فيه لبن من حملها الآخر كان اللبن من الأول بكل
حال لاني على علم من لبن الأول وفي شك من أن يكون خلطه لبن الآخر فلا حرم بالشك شيا وأحب له أن
يتوقى بنات الزوج الآخر في هذا الوقت (قال الشافعي) ولو شك رجل أن تكون امرأة أرضعته خمس
رضعات قلت الورع أن يكف عن رؤيتها حاسرا ولا يكون محرما لها بالشك ولو شكها أو أحدا من بناتها
لم أفسح النكاح لاني على غير يقين من أنها أم (قال الشافعي) ولو كان لبنها انقطع فلم يثوب حتى كان هذا
الحمل الآخر في وقت يمكن أن يثوب فيه اللبن من الآخر ففيها قولان أحدهما أن اللبن بكل حال من الأول
وان ناب بتجريد نطفة الآخر فهو كما يثوب بان ترحم المولود فتد عليه وتشرب الدواء أو تأكل الطعام الذي
يزيد اللبن فتد عليه والقول الثاني أنه إذا انقطع انقطاعا عينيا ثم ثاب فهو من الآخر وان كان لا يثوب
بحال من الآخر لبن ترضع به حتى تلده أمه فهو من الأول في جميع هذه الأقاويل وان كان يثوب شي ترضع به
وان قل فهو منهما معا فن لم يفرق بين اللبن والولد قال هو الأول أبدا لأنه لم يحدث ولدا ولم يكن ابن الآخر إذا
كان ابن الأول من الرضاعة ومن فرق بينهما قال هو منهما معا (قال الشافعي) وإن طلقت امرأة فلم
ينقطع لبنها وكانت تحيض وهي ترضع فحاضت ثلاث حيض ونكحت زوجها فدخل بها فأصابها حملت فلم
ينقطع اللبن حتى ولدت فالولد قطع اللبن الأول ومن أرضعته فهو ابنها وابن الزوج الآخر لا يحل له أحد
ولده ولا ولده الزوج الآخر لأنه أبوه ويحل له ولد الأول من غير المرأة التي أرضعته لأنه ليس بأبيه (قال
الشافعي) ولو أرضعت امرأة صبيا أربع رضعات ثم حلب منها لبن ثم مات فأوجره الصبي بعد موتها كان
ابنها كما يكون ابنها لو أرضعته نجسا في الحياة (قال الشافعي) ولو أرضعها الخامسة بعد موتها وأحلبه
من اللبن بعد موتها فأوجره لم يحرم لأنه لا يكون لبن فعل له حكم بحال ولو كانت ثامنة فحلبت فأوجره صبي
حرم لأن ابن الحية يحمل ولا يحل لبن الميتة وإن الحية السائمة يكون لها جنابة بان تنقلب على أناس أو تسقط
عليه فتقتله فيكون فيه العقل ولو تعقل إنسان ميتة أو سقطت عليه فقتله لم يكن له عقل لأنها الاجنابة
لها (قال الشافعي) ولو كانت لم تكمل خمس رضعات فحلب لها لبن كثير فقطع ذلك اللبن فأوجره صبي
مرتين أو ثلاثا حتى يتم خمس رضعات لم يحرم لأنه لبن واحد ولا يكون الارضعة واحدة وليس كاللبن يحدث
في الثدي كلما خرج منه شيء حدث غيره فيفرق فيه الرضاع حتى يكون نجسا « قال الربيع » وفي
قول آخر أنه إذا حلب منها لبن فأرضع به الصبي مرة بعد مرة فكل مرة تحسب رضعة إذا كان بين كل
رضعتين قطع بين فهو مثل الغذاء إذا تغذى به ثم قطع الغذاء القطع اللبن ثم عاد له كان أكلتين وان كان
الطعام واحدا وكذلك إذا قطع عن الصبي الرضاع القطع اللبن وان كان اللبن واحدا (قال الشافعي)
ولو تزوج رجل صبية ثم أرضعها أمه التي ولده أو أمه من الرضاعة أو ابنته من نسب أو رضاع أو امرأة ابنه

من نسب أو رضاع بل بن ابنة حرمته عليه الصبى أبداً وكان لها عليه نصف المهر ورجع على التي أرضعتها بنصف صداق مثلها تعدت افساد النكاح أو لم تعد له لأن كل من أفسد شيئاً ضمن قيمة ما أفسد تعد الفساد أو لم تعد له وقيمه نصف صداق مثلها لأن ذلك قيمة ما أفسد منها بما يلزم زوجها كان أكثر من نصف ما أصدقها أو أقل إن كان أصدقها شيئاً أو لم يسم لها صداقاً لأن ذلك أقل ما كان وجب لها عليه بكل حال إذا لم يكن هو طلقها قبل أن يسميها شيئاً (قال الشافعي) وإنما معنى أن ألزمه مهرها كله أن الفرقة إذا وقعت بارضاعها ففساد نكاحها غير جناح إلا بمعنى افساد النكاح وفساد النكاح كان بالرضاع الذي كان قبل نكاحه جائزاً لها وبعد نكاحه الإيعنى أن يكون فساداً عليه فلما كان فساداً عليه ألزمها ما كان لازماً للزوج في أصل النكاح وذلك نصف مهر مثلها وإنما معنى أن ألزمها نصف المهر الذي ألزمه بتسميته أنه شيء حالي به في ماله وإنما يغرمله إذا أفسد عليه من ما استهلك عليه مما ألزمه ولا يريد عليها في ذلك شيئاً على ما ألزمه كما لو اشترى سلعة بمائة استهلكها وقتبتها بخمسون لم يغرماً مائة وإنما معنى أن أغرمها الأقل من نصف مهر مثلها أو ما سمي لها أن أباهما لو حابها في صداقها كان عليه نصف مهر مثلها فلم أغرمها إلا بما يلزمه أو أقل منه إن كان قيمة نصف مهر مثلها أقل مما أصدقها وإنما معنى من أن أسقط عنها الغرم وإن كان لم يفرض لها صداقاً فإنه كان حقها عليه مثل نصف مهر مثلها إن طلقها ولا في لا أجبراً لا بها المحاباة في صداقها فأنما أغرمها ما يلزمه بكل حال وأبطلت عنها محاباته كهيته وإنما يكون للمرأة المتعة إذا طلقت ولم يسم لها إذا كانت تملك مالها كما يكون العفو لها فاما الصبية فلا تملك مالها ولا يكون لابنها المحاباة في مالها (قال الشافعي) ولو تزوج امرأة فلم يصحبها حتى تزوج عليها صبية ترضع فأرضعتها حرمته عليه المرأة الأم بكل حال لأنها من أمهات نسائه ولا نصف مهر ولا متعة لها لأنها أفسدت نكاح نفسها وبفساد نكاح الصبية بلا طلاق لأنها صارت في ملكه وأمهم معها ولا أن التي أرضعتها لم تصر أمها وهذه ابنتها إلا في وقت فكانت في هذا الموضع كن ابتداء نكاح امرأة وابنتها فلها نصف المهر بفساد النكاح فيرجع على امرأته التي أرضعتها بنصف مهر مثلها (قال الشافعي) ولو كان تكح صيتين فأرضعتا أمراً أنه الرضعة الخامسة جميعاً مع افساد نكاح الأم كما وصفت ونكاح الصيتين معا وكل واحد منهما نصف المهر الذي سمي لها ويرجع على امرأته بمثل نصف مهر كل واحدة منهما فإن لم يكن سمي لهما مهر كان لكل واحدة منهما نصف مهر مثلها وتحل له كل واحدة منهما على الانفراد لأنها ابنتا امرأة لم يدخل بها ولو كانت له ثلاث زوجات صابا فأرضعت اثنتين الرضعة الخامسة معاً ثم أزال الواحدة فأرضعت الثالثة لم تحرم الثالثة وحرم الانتخاب اللتان أرضعتا الخامسة معاً لأن الثالثة لم ترضع إلا بعد ما حرمت هاتان وحرم الأم عليه فكانت الثالثة غير أخت للرايتين إلا بعد ما حرمته عليه وغير مرضعة الخامسة من الأم إلا بعد ما بانت الأم منه ولو أرضعت أحدها الرضعة الخامسة ثم أرضعت الآخرين الرضعة الخامسة حرمته عليه الأم ساعة أرضعت الأولى الرضعة الخامسة لأنها صارت من أمهات نسائه والمرضعتان الرضعة الخامسة معاً لا لم تكن أما الأولى ابنة معقود عليها نكاح الرجل في وقت واحد والاثنتان أختان فينفسخ نكاحهما معاً وحرم الانتخاب بعدهن صارتا أختين معا ويحطب كل واحد منهما على الانفراد وإن أرضعت الآخرين بعد متفرقين لم تحرمها عليه معاً لأنها لم ترضع واحدة منهما إلا بعد ما بانت منه هي والأولى ولكن ثبتت عقدة التي أرضعتها بعد ما بانت الأولى ويسقط نكاح التي أرضعت بعد ذلك لأنها أخت امرأته فكانت كأمراً سكنت على أختها « قال الربيع » وفيه قول آخر أنها إذا أرضعت الرابعة خمس رضعات فقد أكلت الثالثة والرابعة خمس رضعات وبهن حرمته الرابعة فكانت جامع بين الأختين من الرضاعة فينفسخ معاً ويتزوج من شاء منهن (قال الشافعي) ولو أرضعت واحدة خمس رضعات ثم أرضعت الآخرين نجسها حرمته عليه الأم بكل حال وانفسخ عليه نكاح البنت الأولى مع الأم وحرمته الآخرين لأنها

إن كان بك شر فليس
ما بين هذين من الشر
وعن ابن المسيب تعد
المبتوتة في بيتها فقبل
له فأين حديث فاطمة
بنت قيس فقال قد فتنت
الناس كانت في لسانها
ذراية فاستطالت على
أحائها فأمرها النبي
صلى الله عليه وسلم
أن تعتد في بيت ابن
أم مكتوم (قال
الشافعي) رحمه الله
تعالى فأنشده
ومروان وابن المسيب
يعرفون حديث فاطمة
أن النبي صلى الله عليه
وسلم أمرها أن تعتد
في بيت ابن أم مكتوم كما
حدثت ويذهبون إلى
أن ذلك إنما كان للشر
وكرهها لابن المسيب وغيره
أنها كتبت السبب
الذي به أمرها النبي صلى
الله عليه وسلم أن تعتد

في بيت غير زوجها
خوفاً أن يسمع ذلك
سامع فيرى أن للبينة
أن تعتمد حيث شاءت
(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى فلم يقبل لها
النبي صلى الله عليه
وسلم اعتدى حيث
شئت بل خصها إذا كان
زوجها غائباً بهذا كله
أقول فإن طلقها فلها
السكنى في منزله حتى
تتقضى عدتها ملك
الرجعة وألا يملكها
فإن كان بكراً فهو
على المطلق وفي مال
الزوج المبت والزوجه
إذا تزكها فيما يسعها
من المسكن وتستريحه
وبينما أن يسكن في
سوى ما يسعها وقال في
كتاب النكاح والطلاق
لا يعلق عليه وعليها جرة
الا أن يكون معها
ذو محرم بالغ من الرجال

صارنا أختين في وقت معا (قال الشافعي) ولو كن ثلاثاً صغاراً واحدة لم يدخل بها ولها بنات مراضع
فأرضعت البنات الصغار واحدة بعد أخرى فسد نكاح الام ولم يحل بحال ولها نصف المهر ويرجع الزوج
على التي أكلت أو لا خمس رضعات لأي نسائه أكلت بنصف مهر مثلها ونصف مهر مثل أمها فإن
كن أكلن أرضاعهن معا انفسخ نكاحهن معا ويرجع على كل واحدة منهن بنصف مهر التي أرضعت
(قال الشافعي) ولو كانت واحدة وأكلت رضاعها نجس قبل تبيين فسح نكاح التي أكلت رضاعها أولاً
ولا يفسخ نكاح التي أكلت رضاعها بعدها لانها لم ترضع حتى بابت أمها وأختها منه ثم يفسخ نكاح التي
أكلت رضاعها بعدها لأنها صارت أخت امرأته ثابتة النكاح فكانت كالأخت المنكوحة على أختها
(قال الشافعي) وكذلك بناتهن من الرضاعة وبنات بناتها كهن يحرم من رضاعهن كالحريم من رضاعها
(قال الشافعي) ولو كان دخل بامرأته وكانت أرضعتهم أو أرضعتهم ولداها كان لها المهر بالميسر وحرمت
عليه التي أرضعته وأرضعها ولداها وسواء كانت أرضعت الاثنين معاً وأرضعتهم ثلاثين معاً أو مئة مرفقات
يفسد نكاحهن على الأبد لانهن بنات امرأة قد دخل بها وكذلك كل من أرضعته تلك المرأة وولدها
(قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بمحالها ولم يدخل بامرأته فأرضعتهم أم امرأته وأختها أو أختها
أو بنت أختها كان القول كالقول في بناتها إذا أرضعتهم هن ولم ترضع هي يفسد نكاحها ويكون لها نصف
مهر مثلها إذا لم يكن دخل بها ويرجع به على التي أكلت أولاً من نسائه خمس رضعات لانها صيرتها أم
امرأته فيفسد نكاح التي أرضعت أولاً وامرأته الكبيرة معاً ويرجع بنصف مهر مثل التي فسد نكاحها
وان أرضعت معاً فسد نكاحهن كهن ويرجع بانصاف مهورهن ولا تخالف المسئلة قلها إلا في خصلة أن
زوجاته الصغار لا يحرم عليه في كل حال وله أن يبتدئ نكاح أي تهن شاء على الأفراد الذي حرمن به
أو حرم منهن انما كن أخوات امرأته من الرضاعة أو بنات أختها أو أختها فحرم أن يجمع بينهن ولا يحرم
على الأفراد (قال الشافعي) ولو كان دخل بها حرم نكاح من أرضعت أمها بناتها بكل حال ولم يحرم نكاح
من أرضعت أخواتها أو بنات أختها بكل حال وكان له أن يتزوج اللائي أرضعت أخواتها إن شاء على الأفراد
ويفسخ نكاح الأولى منهن وامرأته معها ولا يفسد نكاح اللائي بعدها لانهن أرضعن بعدما بابت امرأته
فلم يكن جامعاً بينهن وبين عمة لهن ولا خالة لهن إلا أن ترضع منهن امرأة واحدة أو اثنتين معاً ففسد نكاحهما
بأنهما أختان (قال الشافعي) وإذا أرضعت أجنبية امرأته الصغيرة لم يفسد نكاح امرأته وحرمت
الأجنبية عليه أبداً لانها من أمهات نسائه وحرم عليه أن يجمع بين أحد من بناتها بنسب أو رضاع وبين
امرأته التي أرضعت (قال الشافعي) وإذا تزوج الرجل صبية ثم تزوج عليها بنتها وأصاب العمة فرقت بينهما
ولها مهر مثلها فإن أرضعت أم العمة الصبية لم أفرق بينه وبين الصبية والعمة ذات محرم لها قبل النكاح
وبعد وانهما يحرم أن يجمع بينهما فاما أحدهما بعد الآخر فلا يحرم والله أعلم

(باب الشهادة والاقرار بالرضاع)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لم أعلم أحداً من ينسب العامة إلى العلم مخالفاً في أن شهادة النساء تجوز فيما
لا يحل للرجال غير ذوى المحارم أن يتعدوا أن يرؤف بشهادة وقالوا ذلك في ولادة المرأة وعيها الذي تحت
ثيابها والرضاعة عندها مثله لا يحل لغير ذوى المحرم أو زوج أن يبعد أن ينظر إلى ثديها ولا يمكنه أن يشهد
على رضاعها بغير رؤية ثديها لأنه لو رأى صبية يرضع وتديها مغطى أمكن أن يكون يرضع من وطئ عمل
كخلفه الشدي وله طرف كطرف الشدي ثم أدخل في كفا فنجوز شهادة النساء في الرضاع كما نجوز
شهادتهن في الولادة ولو رأى ذلك رجلان عدلان أو رجل وامرأتان حازت شهادتهن في ذلك ولا تجوز
شهادة النسائي في الموضع الذي ينفرد فيه الابن يكن حراراً عدلاً بالغ ويكن أربعاً لأن الله عز وجل

إذا أجاز شهادتهن في الدين جعل امرأتين تقومان مقام رجل بعينه وقول أكثر من لقيت من أهل
الفتيان شهادة الرجلين تامة في كل شيء ما عدا الزنا فامرأتان أبدأ تقومان مقام رجل إذا جازتا (قال
الشافعي) أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء قال لا يجوز من النساء أقل من أربع (قال الشافعي)
فإذا شهد أربع نسوة أن امرأة أرضعت امرأة خمس رضعات وأرضعت زوجها نسوة أو أرضعت زوجها
أرضعته نسوة أربع نسوة أن امرأة أرضعت امرأة خمس رضعات وأرضعت زوجها نسوة أو أرضعت زوجها
(قال الشافعي) وكذلك إن كان في النسوة أخوات المرأة وعماتها وخالاتها لا يردها إلا شهادة ولد
أو والد (قال الشافعي) وإن كانت المرأة تنكر الرضاع فكانت فيهن ابنتها وأمهاتهن وأبوهن وأمهاتهن
أو أبنائهن (أ) وإن كانت المرأة تنكر الرضاع والزوج يسكر أو لا يسكر فلا يجوز فيه أمهاتها ولا ابنتها
ولا بناتها وسواء هذا قبل عقد النكاح وبعد عقدته قبل الدخول وبعدة لا يختلف لا يفرق فيه بين المرأة
والزوج إلا شهادة أربع ممن يجوز شهادته عليه ليس فيهن عدول ولا شهود عليه أو غير عدل (قال الشافعي)
ويجوز في ذلك شهادة السقي أرضعت لانه ليس لها في ذلك ولا عليها شيء تربيته شهادتها وكذلك تجوز شهادة
ولدها وأمها وأبوهن حتى يشهدن أن قد أرضع المولود خمس رضعات تخلص كلهن إلى جوفه أو يخلص
من كل واحدة منهن شيء إلى جوفه وتسعهن الشهادة على هذه لانه لا يستردك في الشهادة فيه أبداً أكثر
من رؤيتهن الرضاع وعلهن وصوله بغير من ظاهر الرضاع (قال الشافعي) وإذا أرضع الصبي ثم فاء
فهو كرضاعه واستمسكه (قال الشافعي) وإذا لم تكمل في الرضاع شهادة أربع نسوة أحببت له فراقها
إن كان نكحها وترك نكاحها إن لم يكن نكحها للورع فإنه أيدع ماله نكاحه خير من أن ينكح ما يحرم
عليه (قال الشافعي) ولو نكحها لم يفرق بينهما إلا بما لا يقطع به الشهادة على الرضاع فإن قال قائل فهل
في هذا من خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم قيل نعم أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج قال
أخبرني ابن أبي مليكة أن عتبة بن الحمرث أخبره أنه نكح أم يحيى بنت أبي اهاب فقالت أمه سوداء قد
أرضعتك قال فحقت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فأعرض فتنحيت فذكرت ذلك له
فقال وكيف وقد زعمت أنها أرضعتك (قال الشافعي) اعراضه عليه الصلاة والسلام يشبه أن يكون
لم يره هذا شهادة تلزمه وقوله وكيف وقد زعمت أنها أرضعتك يشبه أن يكون كرمه أن يقيم معها وقد
قيل إنها أختها من الرضاعة وهذا معنى ما قلنا من أن يتركها ورعا لا يحكم

(الافترار بالرضاع) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر رجل أن امرأة أمه من الرضاعة
أو ابنته من الرضاعة ولم ينكح واحدة منهما وقد ولدت المرأة التي يزعم أنها أمه أو كان لها ابن يعرف للرضاع
مثله وكان لها من يحتمل أن يرضع مثلهما مثله لولده وكانت له من تحتل أن ترضع امرأته أو أمته التي ولدت
منه مثل الذي أقر أنها ابنته لم تحلل له واحدة منهما أبداً في حكم ولا من بناتها ولو قال مكانه غلظت
أو وهمت لم يقبل منه لانه قد أقر أنها ما ذواتا محرم منه قبل يلزمه لهما أو يلزمه ماله شيء وكذلك لو كانت
هي المقررة بذلك وهو يكذبها ثم قالت غلظت لأنها أقسرت به في حال لا يدفع بها عن نفسه ولا يجبر إليها
ولا تلزمه ولا نفسها بأقرارها شيئاً (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بحالها غير أن لم تلد التي أقر أنها
أرضعته أو ولدت وهي أصغر مولوداً منه فكان مثله لا يرضع مثله بحال أو كانت التي ذكر أنها ابنته من
الرضاعة مثله في السن أو أكبر منه أو قر يباينه لا يحتمل مثله أن تكون ابنته من الرضاعة كان قوله وقولها
في هذه الأحوال باطلاً ولم يحرم عليه أن ينكح واحدة منهما ولا ولدها أمهاتهن دعواه ويلزمه إقراره
فيما يمكن مثله وسواء في ذلك كذبته المرأة أو صدقته أو كانت المدعية دونه ألا ترى أنه لو قال لرجل أكبر
منه هذا ابني وصدقه الرجل لم يكن ابنه أبداً وكذلك لو قال رجل هو أصغر منه هذا ابني وصدقه الرجل
ولا نسب لواحد منهما يعرف لم يكن أباً أمهاتهما قبل من هذا ما يمكن أن يكون مثله ولو كانت المسئلة

وإن كان على زوجها دين لم يبيع مسكنها حتى تنقضي عدتها وذلك أنها ملكت عليه سكنى ما يكفيها حين طلقها كما يكفل من يكثرى وإن كان في منزل لا يملكه ولم يكثره فلا هله إخراجها وعليه غيره إلا أن يفسد فتضرب مع الفرما بأقل قيمة سكنها وتبضعه بفضله متى أيسروا كانت هذه المسائل في مآلها فقيها قولان أحدهما ما وصفت ومن قاله أحق بقول النبي صلى الله عليه وسلم لفريرة أمي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله والثاني أن الاختيار للسورثة أن يسكنوها فإن لم يفسدوا فقد

(أ) قوله وإن كانت المرأة تنكر الرضاع الخ كذا في النسخ وهو عين الصورة التي قبلها فاعل لاسقطت من النسخ تأمل كتبه معصية

في دعواها بحالها فقال هذه أختي من الرضاة أو قالت هذا أخي من الرضاة قبل أن يتزوجها وكذبته أو صدقته أو كذبها في الدعوى أو صدقها كان سواء كله ولا يحل لواحد منهما أن ينكح الآخر ولا واحدا من ولده في الحكم ويحل فيما بينه وبين الله تعالى أن علما أنهما كانا ذنان أن ينكحاً أو ولدهما ولو أقر أنها أخته من الرضاة من امرأة لم يسمها قبل ذلك منه ولم أنظر إلى سنه وسنهالانه قد يكون أكبر منها وتعيش التي أرضعته حتى ترضعها بلبن ولد غير الولد الذي أرضعته به وكذلك ان كانت أكبر منه (قال الشافعي) وان سمي امرأة أرضعته فقال أرضعني وأياها فلا فدية كان لا يمكن بحال أن ترضعه ما وصفت من تفاوت السنين أو موت التي زعم أنها أرضعته ما قبل يولد أحدهما كان إقراره باطلا كالقول في المسائل قبل هذا انما ألزمه إقراره وإقرارها فيما يمكن مثله ولا ألزمهما فيما لا يمكن مثله اذا كان إقرارهما لا يلزم واحدا منهما صاحبه شيئا (قال الشافعي) ولو كان ملك عقدت نكاحها ولم يدخل بها حتى أقر أنها ابنته أو أخته أو أمه وذلك يمكن فيها وفيه سألته ان صدقته فركت بينهما ولم أجعل لها مهر ولا متعة وان كذبته أو كانت صبية فأكذبها أو أقر بدعواه فسواء لانه ليس له أن يبطل حقها و يفرق بينهما بكل حال وأجعل لها عليه نصف المهر الذي سمي لها لانه انما أقر بانها محرم منه بعد ما ألزمها المهر ان دخل ونصفه ان طلق قبل أن يدخل فأقبل إقراره فيها بفسده على نفسه وأرذله فيما يطرحه متعتها الذي يلزمه (قال الشافعي) وان أراد اطلاقها وكانت بالغة أحلفتها ما هي أخته من الرضاة فان حلفت كان لها نصف المهر وان نكحت حلفت على أنها أخته من الرضاة وسقط عنه نصف المهر وان نكل لزمه نصف المهر (قال الشافعي) وان كانت صبية أو متعوه فلا عين عليها وأخذها لها بنصف المهر الذي سمي لها فاذا كبرت الصبية أحلفتها ان شاء (قال الشافعي) وان كان لم يفرض لها وكانت صبية أو محجورا عليها كان لها نصف صداق مثلها لانه ليس لولائها أن تزوجها بغير صداق وان كانت بالغة غير محجورة عليها فزوجت برضاها بلا مهر فلا مهر لها ولها المتعة (قال الشافعي) ولو كانت هي المدعية لذلك أفتيته بأن يتقي الله عز وجل ويدع نكاحها بتطليقة أو وقعها عليها التحلل به لغيره ان كانت كاذبة ولا يضرمه ان كانت صادقة ولا أجبره في الحكم على أن يطلقها لانه قد لزمها نكاحه فلا أصدقها على افساده وأحلفه لها على دعواها ما هي أخته من الرضاة فان حلفت أثبت النكاح وان نكل أحلفه فان حلفت فسخت النكاح ولا شيء لها وان لم تحلف فهي امرأته بحالها (قال الشافعي) وهذا اذا لم يقم واحد منهما ما أربع نسوة ولا رجلين ولا رجلا وامرأتين على ما دعي فان أقام على ذلك من تجوز شهادته فلا أعيان بينهما والنكاح مفسوخ اذا شهد النسوة على رضاع أو الرجال فان شهد على إقرار الرجل أو المرأة بالرضاع أربع نسوة لم تجز شهادتهن لان هذه مما يشهد عليه الرجال وانما تجوز شهادة النساء مفترقات فيما لا ينبغي للرجال أن يعمدوا النظر اليه لغير شهادة (قال الشافعي) وان كان هذا بعد اصابته اياها وكان هو المقر فان كذبته فلها المهر الذي سمي لها وان صدقته فلها مهر مثلها كان أكثر أو أقل من المهر الذي سمي لها وان كانت هي المدعية انها أخته لم تصدق الا أن يصدقها فيكون لها مهر مثلها .

(الرجل يرضع من ثديها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا أحسبه ينزل للرجل لبن فان نزل له لبن فأرضع به مولوده كرهت له نكاحها ولولده فان نكحها لم أفسخه لان الله تعالى ذكر رضاع الوالدات والوالدات اثاث والوالدون غير الوالدات وذكر الوالدان عليه مؤنة الرضاع فقال عز وجل وعلى المولود رزقهن وكسوتهن بالمعروف (قال الشافعي) فلم يجز أن يكون حكم الآباء حكم الامهات ولا حكم الامهات حكم الآباء وقد فرق الله عز وجل بين أحكامهم

(رضاع الخنثى) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل ما ذهب اليه في الخنثى أنه اذا كان الاغلب عليه أنه رجل نكح امرأته ولم ينزل فنيكه رجل فاذا نزل له لبن فأرضع به صبيا لم يكن رضاعا يحرم وهو

ملكوا دونه فلا سكنى لها
كما لا نفقه لها ومن قاله
قال ان قول النبي صلى
الله عليه وسلم لفريرة
امكني في بيتك مالم
يخرجك منه أهلك
لانها وصفت ان المنزل
ليس لزوجها (قال
المرزقي) هذا أولى بقوله
لانه لا نفقه لها حاملا
وغير حامل وقد احتج
بان الملك قد انقطع عنه
بالموت (قال المرزقي)
وكذلك قد انقطع عنه
السكنى بالموت وقد
أجمعوا أن من وجبت
له نفقة وسكنى من ولد
ووالد على رجل فبات
انقطعت النفقة لهم
والسكنى لان ماله صار
ميراثا لهم فكذلك
امرأته وولده وسائر
ورثته يرثون جميع
ماله (قال) ولورثته
أن يسكنوها حيث
شأوا اذا كان
موضعها حرزا وليس
لها ان تمتع والسلطان
أن يخصها حيث ترضى
لئلا يلحق بالزوج من
ليس له ولو أذن لها ان
تنتقل فنقل متاعها

مثل لبن الرجل لاني قد حكمت له أنه رجل وإذا كان الاغلب عليه أنه امرأة فقل له لبن من نكاح وغير نكاح فأرضع به صبيًا حرم كما تحرم المرأة إذا أرضعت (قال الشافعي) فإذا كان مشكلا فله أن ينكح بأيهما شاء فأيهما نكح به لم أجر له غيره ولم أجعله ينكح بالآخر

(باب التعريض بالخطبة)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله عز وجل ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو كنتم في أنفسكم الآية (قال الشافعي) وبلوغ الكتاب أجله والله تعالى أعلم انقضاء العدة قال فين في كتاب الله تعالى أن الله فرق في الحكم بين خلقه بين أسباب الأمور وعقد الأمور وبين أن فرق الله تعالى ذكره بينهما أليس لاحد الجمع بينهما وأن لا يفسد أمر بفساد السبب إذا كان عقد الأمر صحيحا ولا بالنسبة في الأمر ولا تفسد الأمور بالفسادان كان في عقدها لا بغيره ألا ترى أن الله حرم أن يعقد النكاح حتى تنقضي العدة ولم يحرم التعريض بالخطبة في العدة ولا أن يذكرها بنوي نكاحها بالخطبة لها والذي ذكرها والنسبة في نكاحها سبب النكاح وبهذا أجزنا الأمور بعقد هان كان جائزا ورددناها به أن كان مردودا ولم نستعمل أسباب الأمور في الأحكام بحال فأجزنا أن ينكح الرجل المرأة لا بنوي حبسها الا بوم ولا تنوي هي الا هو وكذلك لو توافقا على ذلك اذالم يكن في شرط النكاح وكذلك قلنا في الطلاق إذا قال لها اعتدي لم يكن طلاقا لا بنية طلاق كان ذلك من قبل غضب أو بعده وإذا أذن الله عز وجل في التعريض بالخطبة في العدة فين أنه خطر التصريح فيها وخالف بين حكم التعريض والتصريح وبذلك قلنا لا يجعل التعريض أبدا يقوم مقام التصريح في شيء من الحكم الآن يرى المعرض التصريح وجعلناه فيما يشبه الطلاق من التوبة وغيره فقلنا لا يكون طلاقا لا بإرادته وقلنا لا نجد أحدا في تعريض الأباردة التصريح بالقذف (قال الشافعي) قوله الله تبارك وتعالى ولكن لا تواعدوهن سرا يعني والله تعالى أعلم جمعا الآن تقولوا قولنا معروفا قولنا لا حش في نفسه (قال الشافعي) وذلك أن يقول رضىك ان عندي لجماعا حسنا يرضى من جومعه فكان هذا وان كان تعريضا مني عنه لعقبيه وما عرض به مما سوى هذا مما يفهم المرأة أنه يريد نكاحها فخاثره وكذلك التعريض بالأجابة له جائز لها لا يحظر عليها من التعريض شيء يباح له ولا عليه شيء يباح لها وان صرح لها بالخطبة وصرح له بالأجابة أو لم تصرح ولم يعقد النكاح في الحالين حتى تنقضي العدة فالنكاح ثابت والتصريح لهما معا مكروه ولا يفسد النكاح بالسبب غير المباح من التصريح لان النكاح حادث بعد الخطبة ليس بالخطبة ألا ترى أن امرأته مستحقة لو قالت لا أنكح رجلا حتى أراه متجردا أو حتى أخبره بالفاحشة فأرضاه في الحالين فتعريضها أو أقر مني بمحرما ثم نكحته بعدما كان النكاح جائزا وما فعله قبله محرما لم يفسد النكاح لان النكاح حادث بعد سببه والنكاح غير سببه وهذا ما وصفت من أن الأشياء انما تحل وتحرم بعقد هان سببها قال والتعريض الذي أباح الله ما عدا التصريح من قول وذلك أن يقول رب من طلع اليك وراغب فيك وحرص عليك وانك أصبحت تحبين وما عليك أجرة وما عليك حرص وقلك راغب وما كان في هذا المعنى مما خالف التصريح والتصريح أن يقول تزوجيني إذا حللت أو أنا تزوجك إذا حللت وما أشبه هذا مما جاوز به التعريض وكان بيانا أنه خطبة لانه يحتمل غير الخطبة قال والعدة التي أذن الله بالتعريض بالخطبة فيها العدة من وفاة الزوج وإذا كانت الوفاة فلا زوج يرجى نكاحه بحال ولا أحب أن يعرض الرجل للمرأة في العدة من الطلاق الذي لا يحل فيه المطلق الرجعة احتياطا ولا بين أن لا يجوز ذلك لانه غير مالك أمرها في عدتها كما هو غير مالكها إذا حللت من عدتها فأما المرأة التي لا تزوجها رجعت فلا يجوز لها أن يعرض لها بالخطبة في العدة لانها في كثير من معاني الأزواج وقد يخاف إذا عرض لها من رغب فيه

وخدماها ولم تنتقل
بيدتها حتى مات أو
طلق اعتدت في بيتها
الذي كانت فيه ولو
خرج منافر بها أو
أذن لها في الحج فزالت
منزله فمات أو طلقها
ثلاثا فسواها للخيار
في أن تغضي لسفرها
ذاهبة وجائبة وليس
عليها أن ترجع الى
بيته قبل أن تنقضي
سفرها ولا تقسم في
المصر الذي أذن لها في
السفر اليه الآن
يكون أذن لها في
المقام فيه أو النقلة
اليه فيكون ذلك
عليها اذا بلغت ذلك
المصر فان كان أخرجه
مسافرة أقامت ما
يقم المسافر مثلها
ثم رجعت وأكلت
عدتها ولو أذن لها في
زيارة أو زهه فعلها
أن ترجع لأن الزيارة
ليست مقام ولا تخرج
الى الحج بعد انقضاء العدة
ولا الى مسيرة يوم الامع
ذي يحرم الآن يكون
حجة الاسلام وتكون

مع نساء ثقات ونحوها
الى بلد او منزل باذن
يقل لها أقبى ولا
لا تقبى ثم طلقها فقال
لم أهلك وفات تلتى
فالتقول قولها الا ان
تقرهى أنه كان للبرارة
أومدة نقيها فيكون
عليها أن ترجع وتعد
في بيته وفي مقامها قولان
(١) أحدهما أن تقيم الى
المدة كما جعل لها أن
تقيم في سفرها الى عاية
(قال) وتنتوي الندية
حيث ينتوي أهلها لأن
سكن أهل البادية انما
هو سكنى مقام غبطة
وظعن غبطة واذا نلت
السنة على أن المسراة
تخرج من البذاء على
أهل زوجها كان
العذر في ذلك المعنى
أو أكثر (قال)
ويخرجها السلطان فيما
يلزمها فاذا فرغت
ردها ويكرى عليه اذا

(١) قوله أحدهما الخ
كذا في الاصل ولم يذكر
له ثانيا وذلك في الام
فقال والثاني أن هذه
زيارة لانقطة الى مدة
فعلها الرجوع الخ
واظفره كته معصية

بالخطبة أن تدعى بأن عسدتا حلت وان لم تحل وما قلت فيه لا يجوز التعدي بالخطبة ولا يجوز التصريح
بالخطبة فقلت العدة ثم نكحت المرأة فالنكاح ثابت بما وصفت

(الكلام الذي يعقده النكاح وما لا يعقد)
قال الله عز وجل لكه صلى الله عليه وسلم فلما قضى
زيد منها وطرا تزوجنا كها وقال تعالى وخلق منها زوجها
والذين يرمون أزواجهم وقال فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح
ان وهبت نفسها للنبي ان أراد ان يان يستكحها وقال اذا نكحت المؤمنات ثم طلقتموهن وقال ولا
تتبعوا ما كنكم آناؤكم من النساء (قال الشافعي) فسمى الله تبارك ونسالى النكاح اسمين النكاح
والتزويج وقال عز وجل وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان أراد ان يان فابان جعل ثناؤا أن
الهيبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم دون المؤمنين والهيبة والله تعالى أعلم بجمع ان يعقده عليها عقدة النكاح
بأن تهب نفسها بلامه وفي هذا دلالة على أن لا يجوز نكاح الاباسم النكاح والتزويج ولا يقع بكلام
غيرهما وان كانت معه نية التزويج وأنه مخالف للطلاق الذي يقع بما يشبه الطلاق من الكلام مع نية الطلاق
وذلك ان المرأة قبل أن تزوج محرمة الفرج فلا تحل الا بما سمي الله عز وجل أنها تحل به لا بغيره وان المرأة
المنكحة تحرم بما حرما به زوجها ما ذكر الله تبارك اسمه في كتابه أو عن لسان بيته صلى الله عليه وسلم
وقد دلت سنة النبي صلى الله عليه وسلم على أن الطلاق يقع بما يشبه الطلاق اذا اراده الزوج الطلاق ولم
يجز في الكتاب ولا السنة احلال نكاح الاباسم نكاح أو تزويج فادان سيد الأمة وأبو البكر أو النبي
أو وليها للرجل قد وهبها لك أو أخلتها لك أو تصدقت بها عليك أو أبحثك فرجها أو ملكتك فرجها أو
صيرتها من نسائك أو صيرتها امرأتك أو امرت بها أو أجزت بها حياتك أو ملكتك بضعها أو ما أشبه
هذا أو قاله المراجع الولي وقبله المخاطب بنفسه أو قال قد تزوجتها فلا نكاح بينهما ولا نكاح أبدا الا بان
يقول قد تزوجتكها أو أنكحتكها ويقول الزوج قد قبلت نكاحها أو قبلت تزويجها أو يقول المخاطب
زوجنيها أو أنكحنها فيقول الولي قد تزوجتكها أو أنكحتكها وبسماها معا باسمها ونسبها ولو قال
جئتكم مخاطبا فلانة فقال قد تزوجتكها لم يكن نكاحا حتى يقول قد قبلت تزويجها ولو قال جئتكم مخاطبا
لفلانة فزوجنيها فقال قد تزوجتكها ثبت النكاح ولم أخرج الى أن يقول قد قبلت تزويجها ولا نكاحها
وهكذا قال الولي قد تزوجتك فلانة فقال الزوج قد قبلت ولم يقل تزويجها لم يكن نكاحا حتى يقول قد قبلت
تزوجها ولو قال للمخاطب زوجني فلانة فقال الولي قد فعلت أو قد أجيتك الى ما طلبت أو ملكتك ما طلبت
لم يكن نكاحا حتى يقول قد تزوجتكها أو أنكحتكها فان قال زوجني فلانة فقال قد ملكتك نكاحها
أو ملكتك بضعها أو ملكتك امرأها أو جعلت بيدك امرأها لم يكن نكاحا حتى يتكلم بزوجتكها أو
أنكحتكها ويتكلم المخاطب بأنكحنها أو تزوجنيها فاذا اجتمع هذا انعقد لنكاح وهكذا يكون نكاح
الصغار والامه لا يعقد عليهن النكاح من قول ولا تهن الابا يعقده عن البالغين ولهم واذا تكلم
جميعا بامجاب النكاح مطلقا جاز وان كان في عقدة النكاح مشنوية لم يجز ولا يجوز في النكاح خيار بحال
وذلك أن يقول قد تزوجتكها ان رضى فلان أو تزوجتكها على أنك بالخيار في جئتك أو في يومك أو أكثر
من يوم أو على أنها بالخيار أو تزوجتكها ان أثبت بكذا أو فعلت كذا ففعله فلا يكون شي من هذا تزويجا
ولما أشبهه حتى بزوجته تزويجا معصيا مطلقا لا مشنوية فيه

(ما يجوز وما لا يجوز في النكاح)
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يكون التزويج الا
لامرأة بعينها ورجل بعينه وينعقد النكاح من ساعته لا يتأخر بشرط ولا غيره ويكون مطلقا فلو أن
رجلاه ابنتان خطب اليه رجل فقال زوجني ابتك فقال قد تزوجتكها فصادق الاب والابنت والزوج

على أنهما لا يعرفان البنت التي زوجها أباهما وقال الأب للزوج أيتهما شئت فهي التي زوجتك أو قال الزوج للأب أيتهما شئت فهي التي زوجتك لم يكن هذا نكاحا ولو قال زوجني أي ابنتك شئت فزوجه على هذا لم يكن هذا نكاحا وهكذا لو قال زوج ابني وله ابنتان فزوج به لم يكن هذا نكاحا ولو قال زوجني ابنتك فلانة غدا أو إذا جئت أو إذا دخلت الدار أو إذا فعلت أو فعلت كذا فقال قد زوجتكها على ما شرطت ففعل ما شرط لم يكن نكاحا إذا نكحها بالنكاح معاف لم يكن منعقد ما كانه لم ينعقد بعد مدة ولا شرط ولو قال زوجني جبل امرأتك فزوج به أياه فكان جارية لم يكن نكاحا وهكذا لو قال زوجني ما ولدت امرأتك فكانت في البلد معهما أو غائبة عنهما فتصادقا على أنهما حين انعقدت عقدة النكاح لا يعلمان ولدت امرأتك جارية أو علما قال وهكذا لو تصادقا أنهما قد علمتا أنها قد ولدت جارية ولم يسميها ولم يزوجها بعينها ومتى نكحها بنكاح امرأة بعينها جاز النكاح وذلك أن يزوجه ابنته فلانة وليست له ابنة يقال لها فلانة الا واحدة وأحب إلى أن يقدم المرء بين يدي خطبته وكل أمر طلبه سوى الخطبة حمد الله عز وجل والشئ عليه والصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم والوصية بتقوى الله تعالى ثم يخطب وأحب إلى الخطيب أن يفعل ذلك ثم يزوج ويؤيد الخطيب أن نكحك على ما أمر الله تعالى به من أسالك بمعروف أو تسريح بإحسان وإن لم يزوج على عقدة النكاح جاز النكاح أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن أبي مليكة أن ابن عمر كان إذا نكح قال أنكحتك على ما أمر الله تعالى على أسالك بمعروف أو تسريح بإحسان

(نهى الرجل أن يخطب على خطبة أخيه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الزناد ومحمد بن يحيى بن جبان عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري قال أخبرني ابن المسيب عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه (قال الشافعي) أخبرنا محمد بن اسمعيل عن ابن أبي ذئب عن مسلم الخطيب عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يشك أو يترك (قال الشافعي) فكان الظاهر من هذه الأحاديث أن من خطب امرأة لم يكن لاحدا أن يخطبها حتى يأذن الخطيب أو يدع الخطبة وكانت محتملة لأن يكون نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يخطب الرجل على خطبة أخيه في حال دون حال فوجدنا نسخة التي صلى الله عليه وسلم يدل على أنه صلى الله عليه وسلم إنما نهى عنها في حال دون حال (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها فبقيت أمراها التي صلى الله عليه وسلم أن تعتد في بيت أم مكتوم وقال إذا حلت فاذنني فلما حلت أخبرته أن أباهم ومعاوية خطباني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه وأما معاوية فصعولك لا مال له أنكح أسامة ففكره فقال أنكح أسامة ففكره فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة على أسامة غير الحال التي نهى عن الخطبة بينما أن الحال التي خطب فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة على أسامة غير الحال التي نهى عن الخطبة فيها ولم يكن للخطوبة حالان مختلفان الحكم إلا بأن تأذن المخطوبة بالنكاح رجل بعينه فيكون الأولى أن يزوجه جاز النكاح عليها ولا يكون لاحدا أن يخطبها في هذه الحال حتى يأذن الخطيب أو يترك خطبتها وهذا بين في حديث ابن أبي ذئب وقد علمت فاطمة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أباهم ومعاوية خطبها ولا أشك أن شاء الله تعالى أن خطبة أحدهما بعد خطبة الآخر فلم ينههما ولا واحد منهما ولم نعلم أنها أذنت في واحد منهما فخطبها على أسامة ولم يكن يخطبها في الحال التي نهى فيها عن الخطبة ولم أعلم نهى معاوية

غاب ولا نعلم أحدا بالمدينة فيمضي أكرى منزلا عما كانوا يتطوعون منازلهم وبأموالهم مع منازلهم ولو تكرارت فإن طلبت الكراء كان لهما من يوم تطلبه وما مضى حق تركته فأما امرأة صاحب السفينة إذا كانت مسافرة معه فكان المرأة المسافرة ان شئت مضت وان شئت رجعت إلى منزله فاعتد به

(باب الاحداد)

من كتابي العدد القديم والجديد

(قال الشافعي) رحمه الله ولما قال صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر وعشرا وكانت هي المطلقة التي لا عاك روحها رجعتا معا في عسدة وكانا غير ذوائر وجب أشبه أن يكون على المطلقة احداد كهو على المتوفى عنها والله أعلم

ولأباجهم عما صنعوا والآن غلب أن أحدهما خطبها بعد الآخر فإذا أذنت المخطوبة في انكاح رجل بعينه لم يجوز خطبتها في تلك الحال وأذن الثيب الكلام والبكر الصمت وإن أذنت بكلام فهو أذن أكثر من الصمت قال وإذا قالت المرأة لولها زوجتي من رأيت فلا بأس أن تخطب في هذه الحال لأنهم لم تأذن في أحد بعينه فإذا أومرت في رجل فأذنت فيه لم يجوز أن تخطب وإذا وعد الولي رجلاً أن يزوجه بعد رضا المرأة لم يجوز أن تخطب في هذه الحال فإن وعده ولم ترض المرأة فلا بأس أن تخطب إذا كانت المرأة ممن لا يجوز أن تزوج إلا بأمرها وأمر البكر إلى أبيها والامة إلى سيدها فإذا وعد أبو البكر أوسيد الامة رجلاً أن يزوجه فلا يجوز لأحد أن يخطبها ومن قلت له لا يجوز له أن يخطبها فأجابها بقوله إذا علم أنها خطبت وأذنت وإذا خطب الرجل في الحال التي نهى أن يخطب فيها علمنا فهي معصية يستغفر الله تعالى منها وإن تزوجته بتلك الخطبة فالنكاح ثابت لأن النكاح حادث بعد الخطبة وهو مما وصفت من أن الفساد انما يكون بالعقد لا بشئ تقدمه وإن كان سبباً له لأن الأسباب غير الحوادث بعدها

(نكاح العنين والخصى والمجبوب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم أحفظ عن مفتة به خلافاً في أن تزوج امرأة العنين سنة فإن أصابها وإلا خيرت في المقام معه أو فراقه ومن قال هذا قال أنكم الرجل المرأة فكان يصيب غيرها ولا يصيبها فلم ترتفع إلى السلطان فهم على النكاح وإذا ارتفعت إلى السلطان فسألت فرقة أجله السلطان من يوم يرتفعان إليه سنة فإن أصابها امرأة واحدة فهي أمراته وإن لم يصبها غيرها السلطان فإن شأته فرقة فبيع نكاحها والفرقة فبيع بل الطلاق لأنه يجعل فبيع العقد الهادونه وإن شأته المقام معه أقامت معه ثم لم يكن لها أن يخبرها بعد مقامها معه وذلك أن اختيارها المقام معه ترك لحقها في فرقة في مثل الحال التي تطلبها فيها وإن اختارت المقام معه بعد حكم السلطان بتأجيله وتخبرها بعد السنة ثم فارقها ومضت عدتها ثم تنكحها نكاحاً جديداً فسألت أن يؤجل لها أجل وإن علمت قبل أن تنكحه أنه عنين ثم رضيت نكاحه أو علمته بعد نكاحه ثم رضيت المقام معه ثم سألت أن يؤجل لها أجل ولا يقطع خيارها في فراقه إلا الأجل واختارها المقام معه بعد الأجل لأنه لا يعلم أحد من نفسه أنه عنين حتى يختبر لأن الرجل قد يجامع ثم ينقطع الجماع عنه ثم يجامع وانما قطع خيارها أنها تركته بعد أن كان لها لاشئ دونه قال ولو تنكحها فأجل ثم خبرت فاختارت المقام معه ثم طلقها ثم راجعها في العدة ثم سألت أن يؤجل لم يكن لها ذلك لأنها عند العقد الذي اختارت المقام معه فيه بعد الحكم «قال الربيع» يريد أن كان ينزل فيها ماء فله الرجعة وعليها العدة وإن يغيب الحشفة (قال الشافعي) ولو تركها حتى تنقض عدتها ثم تنكحها نكاحاً جديداً ثم سألت أن يؤجل لأجل لأن هذا عقد غير العقد الذي تركت حقه فيه بعد الحكم قال وإذا أصابها امرأة في عقد نكاح ثم سألت أن يؤجل لم يؤجل أبداً لأنه قد أصابها في عقد النكاح وليس كالذي يصيب غيرها ولا يصيبها لأن أداءه إلى غير ما حلف ليس بأداء إليها ولو أجل العنين فاختلاف في الإصابة فقال أصبتها وقالت لم يصبنني فإن كانت ثيباً فالقول قوله لأنها تريد فسخ نكاحه وعليه البين فإن حلف فهي أمراته وإن نكل لم يفرق بينهما حتى تحلف ما أصابها فإن حلفت خبرت وإن لم تحلف فهي أمراته ولو كانت بكراً أربها أربع نسوة عدول فإن قلن هي بكر فذلك دليل على صدقها أنه لم يصبها وإن شاء الزوج حلفت هي ما أصابها ثم فرق بينهما فإن لم تحلف حلف هو لقد أصابها ثم أقام معها ولم يخبر هي وذلك أن العدة قد تعود فيما زعم أهل الخيرة بها إذا لم يبلغ في الإصابة وأقل ما يخبر به من أن يؤجل أن يغيب الحشفة في الفرج وذلك يحصنها ويحلها للزوج لو طلقها ثلاثاً ولو أصابها في دبرها فبلغ ما بلغ لم يخبر به ذلك من أن يؤجل أجل العنين لأن تلك غير الإصابة المعروفة حيث تحل ولو أصابها حائضاً أو محرمة أو صاغية أو محرماً أو صائماً كان مسافياً ولم يؤجل ولو أجل فبغى ذكره أو تنكحها بمجبوب الذكركر خبرت حين تعلم أن شأته المقام معه وإن شأته فارقته ولو أجل - صي ولم يجب

فأحب ذلك لها ولا يبين أن أوجه عليها لأنهم قد تختلفان في حال وإن اجتمعن في غيره ولو لم يلزم القياس إلا باجتماع كل الوجوه بطل القياس (قال الشافعي) رحمه الله وقد جعلهما في الكتاب القديم في ذلك سواء وقال فيه ولا تختب المعتدة في النكاح القاسد وأما الولد ما تختب المعتدة ويسكن حيث شئت (قال الشافعي) رحمه الله وإنما الأحاديث في البدن وترك زينة البدن وهو أن تدخل على البدن شيئاً غيره زينة أو طبيانظهر عليه ما يفيد عوا إلى شهوتها فمن ذلك الدهن كله في الرأس وذلك أن كل الدهن في ترجيد الشعر وذهب الشعث سواء وهكذا المحرم يقتدى بأن يدهن رأسه أو يلبسه زينة لما وصفت وأما ما يدهن فلا بأس إلا الطبيب كالأل يكون بذلك بأس للمحرم وإن خالفت المحرم في بعض أمرها

ذكره أو نكحها خدي غير محبوب الذ كرم تخير حتى يؤجل أجل العنين فإن أصابها فهي امرأته والا صنع فيه ما صنع في العنين ولو نكحها وهو يقول أنا عقيم أو لا يقول حتى ملك عقدها ثم أقر به لم يكن لها خيار وذلك أنه لا يعلم أنه عقيم أبدا حتى يموت لأن ولد الرجل يبعث شابا ويولد له شيئا وليس له في الولد تخير إنما التخير في فقد الجماع لا الولد ألا ترى أنا لا تؤجل الخصى إذا أصاب والأغلب أنه لا يولد له ولو كان خصيا قطع بعض ذكره وبقى له منه ما يقع موقع ذكر الرجل فلم يصبا أجل أجل العنين ولم تخير قبل أجل العنين لأن هذا الجامع وإذا كان الخصى يقول من حيث يقول الرجل فنكح على أنه رجل فالتكاح جائز ولا خيار للمرأة ويؤجل ان شاء أجل العنين وإذا كان مشكلا فله أن ينكح بأيها شاء فإن نكح بأحدهما لم يكن له أن ينكح بالآخر ويرث ويرث على ما حكمنا له بأن ينكح عليه « قال الربيع » وفيه قول آخر أنا نؤثره الاميراث امرأته وإن تزوج على أنه رجل لأنه ليس باختياره أن يكون رجلا أعطيه المال بقوله (قال الشافعي) وليس للمرأة أن استمتع بها زوجها إذا قالت لم يصبنى إلا نصف المهر ولا عليها عدة إلا مفارقة قبل نصاب (قال الشافعي) وإذا نكح الرجل الخنثى على أنها امرأة وهي تبول من حيث تبول المرأة أو مشكلة ولم تنكح بأنهار رجل فالتكاح جائز ولا خيار له وإذا نكح الخنثى على أنه رجل وهو يبول من حيث تبول المرأة أو على أنه امرأة وهو يبول من حيث يبول الرجل فالتكاح مقسوخ لا يجوز أن ينكح إلا من حيث يبول أو بأن يكون مشكلا فإذا كان مشكلا فله أن ينكح بأيها شاء فإذا نكح بواحد لم يكن له أن ينكح بالآخر ويرث ويرث من حيث يبول

(ما يجب من انكاح العبد) قال الله تعالى وأنكحوا الأيما منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فدللت أحكام الله تعالى ثم رسوله صلى الله عليه وسلم أن لا ملك للأولياء آباء كانوا أو غيرهم على إياهاهم وأياما هم الثيبات قال الله تعالى ذكره وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن وقال في المعتدات فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن الآية وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا إثم أحق بنفسها من ولهذا البكر تستأذن في نفسها مع ما سوى ذلك ودل الكتاب والسنة على أن المالك لمن ملكهم وأنهم لا يملكون من أنفسهم شيئا ولم أعلم دليلا على إيجاب انكاح صالحي العبيد والاماء كما وجدت الدلالة على انكاح الحر المطلقا فأحب إلى أن ينكح من بلغ من العبيد والاماء ثم صالحوهم خاصة ولا يتبين لي أن يجبر أحد عليه لأن الآية محتملة أن يكون أريد به الدلالة لا الإيجاب

(نكاح العدد ونكاح العبد) قال الله تبارك وتعالى فاتكروا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع إلى قوله أن لا تعولوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكان بيننا في الآية والله تعالى أعلم أن المخاطبين بها الأحرار لقوله تعالى فواحدة وما ملكت أيمانكم لأنه لا يملك إلا الأحرار وقوله ذلك أدنى أن لا تعولوا فأنما يعول من له المال ولا مال للعبد أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عينة قال أخبرني محمد بن عبد الرحمن مولى طلحة وكان ثقة عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال ينكح العبد امرأتين (قال الشافعي) وهذا قول الأكثر من المفتين بالبلدان ولا يزيد العبد على امرأتين وكذلك كل من لم تكمل فيه الحرية من عبد قد عتق بعضه ومكاتب ومدر ومعتق إلى أجل والعبد فيما زاد على اثنتين من النساء مثل الحر فيما زاد على أربع لا يختلفان فإذا جاوز الحر أربع فقلت بنفسه نكاح الأخر منهن الزوائد على أربع فكذلك ينفسخ نكاح ما زاد العبد فيه على اثنتين وكل ما خي أنه أول فما زاد الحرفه على أربع فأبطلت النكاح أو جعلت العقد فيه أكثر من أربع ففضت نكاحهن كلهن فكذلك أصنع في العبد فيما خي وجعت العقد

وكل كحل كان زينة فلا خير فيه لها فأما الفارسي وما أشبهه إذا احتاجت إليه فلا بأس لأنه ليس بزينة بل يزيد العين مهرها وفجها وما اضطرت إليه مما فيه رتبة من الكحل اكتملت به ليللا وعصه نهارا وكذلك السام دخل النبي صلى الله عليه وسلم على أم سلمة وهي حائض على أبي سلمة فقال ما هذا يا أم سلمة فقالت إنما هو صبر فقال عليه السلام اجعليه بالليل وامسحي بالنهار (قال الشافعي) الصبر يصفر فيكون زينة وليس بطيب فأذننها فيه بالليل حيث لا يرى وعصه بالنهار حيث يرى وكذلك ما أشبهه (قال) وفي الثيب زينتان أحدهما جال اللابسين وتسقر العورة قال الله تعالى خذوا زينتك عند كل مسجد فالثيب زينة لمن لبسها فإذا أفردت العرب التزين على بعض اللابسين دون بعض فأما من الصبغ خاصة ولا بأس أن تلبس الحاد

كل ثوب من البياض
لان البياض ليس بمنزلة
وكذلك لصوف والوبر
وكل . اتج على وجهه
لم يدخل عليه صبغ من
خرا وغيره وكذلك كل
صبغ لم يرد به تزيين
الثوب مثل السواد
وما صبغ ليقيم لحزن
أو لنسي الوسخ عنه
وصباغ القزل بالخضرة
يقارب السواد لا
الخضرة الصافية وما في
معناه فاما ما كان من
زينة أو وشى في ثوب
وغيره فلا تلبسه الحاد
وكذلك كل حرز وأمة
صغيرة أو صغيرة
مسلة أو ذمية ولو
تزوجت نصرانية
نصرانيا فاصحابها أهلها
لزوجها المسلم ومحضها
لأنه زوج الأتري أن
النبي صلى الله عليه
وسلم رجم يهوديين
زنيبا ولا يبرجم الا
محسنا

اجتماع العدتين
والقافة

(قال الشافعي) رجه
الله فإذا تزوجت في
العدوة ودخل بها الثاني
فإنها تعد بنية عدتها

فيه أكثر من اثنتين فعلى هذا الباب كله قياسه ولا أعلم بين أحد لقيته ولا حتى لي عنه من أهل العلم اختلافا
في أن لا يجوز نكاح العبد إلا بذن مالكة وسواء كان مالكة ذكرا أو أنثى إذا أذن له مالكة جاز نكاحه ولا
أحتاج إلى أن يعقد مالكة عقد نكاح ولكنه يعقد هان شاء نفسه إذا أذن له وانما يجوز نكاح العبد
بذن مالكة إذا كان مالكة بالغ غير محجور عليه فاما إذا كان محجورا عليه فلا يجوز للعبد أن ينكح بحال
ولا يجوز لولي أن يزوجه في قول من قال إن نكاحه دلالة لا فرض ومن قال إن نكاحه فرض فعلى وليه
أن يزوجه وإذا كان العبد بين اثنين فأذن له أحدهما بالتزويج فزوج فالتكاح مفسوخ ولا يجوز
نكاحه حتى يجتمع على الإذن به وليس للسيد أن يكرم عبده على النكاح فإن فعل فالتكاح مفسوخ
وكذلك أن تزوج عبده بغير إذنه ثم رضى العبد فالتكاح مفسوخ وله أن يزوج أمته بغير إذنها بكرة كانت
أو نيبا وإذا أذن الرجل لعبده أن ينكح حرة فنكح أمه أو أمة فنكح حرة أو امرأة بغير إذنها بغيرها أو امرأة
من أهل بلد فنكح امرأة من غير أهل ذلك البلد فالتكاح مفسوخ وإن قال له أنكم من شئت فنكح حرة
أو أمة نكاحا صحيحا فالتكاح جائز والعبد إذا أذن له سيده بخطب على نفسه وليس كالمرأة وكذلك
المحجور عليه إذا أذن له وليه بخطب على نفسه ولو أذن له في أن ينكح امرأة أو قال من شئت فنكح التي
أذن له بها أو نكح امرأة مع قوله أنكم من شئت وأصدقها أكثر من مهر مثلها كان النكاح ثابتا ولها مهر
مثلها لا يزاد عليه ولا يكون لها فسخ النكاح لأن النكاح لا يفسد من قبل صدق بحال ويتبع العبد
بالفضل عن مهر مثلها إذا عتق ولا سبيل لها عليه في حاله زفه لأن ماله مالكة ولو كاتب لم يكن عليه سبيل
في حال كتابته لأنه ليس بشام المثل على ماله وأن ماله موقوف حتى يعجز فيرجع إلى سيده أو يعتق فيكون له
فإذا عتق كان لها أن تأخذ منه الفضل عن مهر مثلها حتى تستوفي ما سألها ولو كان هذا في حر محجور
عليه لم يكن لها اتباعه لأن ردنا أمر المملوك لأن المملوك لغيره وأمر المحجور للمهر والماله (قال الشافعي)
ولو أذن الرجل لعبده أن ينكح امرأة ولم يسمها ولا يبلدها فنكح امرأة من غير أهل بلده ثبت النكاح ولم يكن
للسيد فسخه وكان له منعه الخروج إلى ذلك البلد وإذا أذن الرجل لعبده أن ينكح امرأة فالصدق فيما
اكتسب العبد ليس للسيد منعه من أن يكتسب فخطبها الصدق دون ذلك النفقة إذا وجبت نفقة
الزوجة وإن كان العبد الذي أذن له سيده بالنكاح مأذونا له في التجارة فله أن يعطي الصدق مما في يده
من المال وإن كان غير مأذون له بالتجارة فليس له أن يأخذ شيئا كان في يده لأنه مال السيد وعليه أن
يدعه يكتسب المهر لأن أذنه بالنكاح إذن باكتساب المهر ودفعه وإذا أذن له بالنكاح فله أن يسافر به
ويرسله حيث شاء وليس له إذا كان معه بالمصر أن يمنعه أمر أنه في الحين الذي لا خدمة له عليه فيه وله أن
يمنعه أياها في الحين الذي له عليه فيه الخدمة وليس في عتق العبد ولا مال السيد من الصدق ولا النفقة شيء
الآن يضمنه فيلزمه بالضمان كما يلزم بالضمان على الأجنيين وإذا أذن الرجل لعبده أن يتزوج امرأة
حرة بألف فزوجها بألف وضمن السيد لها الألف والضمان لازم ولها أن تأخذ السيد بضمائه ولا براءة
للعبد منها حتى تستوفيها فإذا باعها السيد زوجها بأمر الزوج أو غيرها بثلث الألف بعينها قبل أن يدخل
بها فالبيع باطل من قبل أن عقد البيع وتلك الألف يقعان معا لا يتقدم أحدهما صاحبه فلما كانت
لأعك العبد أبدأ بثلث الألف بعينها لأنها تبطل عنها بآن نكاحها ولو ملكت زوجها بنفسه كان شراؤها
فاسدا فبالألف بحالها والعبد عبده وهما على النكاح « قال الربيع » وإذا أذن الرجل لعبده أن يتزوج
بألف درهم فزوج وضمن السيد الألف ثم طلبت المرأة الألف من السيد قبل أن يدخل بها الزوج فباعها
زوجها بالألف التي هي صداقها فالبيع باطل والنكاح بحاله من قبل أنها إذا ملكت زوجها بنفسه نكاحها
فإذا اتفخ بطل أن يكون لها صداق وإذا لم يكن لها صداق كان العبد مكره شري بلائع فكان البيع باطلا

وكان النكاح بحاله « قال الربيع » وهو قول الشافعي النكاح بحاله (قال الشافعي) وسواء كان البيع باذن العبد أو غير اذنه لانها لا تملكه أبدا تلك الالف ولا بشئ منها لانها تبطل كلها اذا ملكته ولو طلقها العبد قبل أن يدخل بها كان لها نصف الالف ولو كانت المبثثة بحالها فباعها اياه بلا أمر العبد بألف أو أقل أو أكثر كان البيع جائزا وكان العبد لها وعليها الثمن الذي باعها اياه به وكان النكاح منفسخا من قبلها وقبل السيد الذي ليس له طلاقها ولو كان باعها اياه بيعا فاسدا كان على النكاح ولو كانت امرأة العبد أمة فاشتريت زوجها باذن سيدها أو اشتراها زوجها باذن سيده كان على النكاح وكذلك ان وهبته أو وهب لها أو ملكها أو ملكته بأي وجه ما كان الملك كان على النكاح لان ما ملك كل واحد منهما ملك لسيد له لاه ولو كان بعض الزوج حرا فاشتري امرأته باذن الذي له فيه الرق ففسد النكاح لانه ملك منها بقدر ما ملك من نفسه واذا اذن الرجل لعبد أن ينكح من شاء وما شاء من عدد النساء فله أن ينكح حرتين مسلمتين أو كتابيتين أو ذميتين وينكح الحرة على الامة والامة على الحرة ويعقد نكاح أمة وحرة معا وليس له أن ينكح أمة كتابية ولا تحل الامة الكتابية لاسلم الا أن يطأها ملك المين واذا قال الرجل لعبد قد زوجتك فلان يجوز عليه النكاح الا أن ياذن له العبد واذا اذن له أن ينكح أو سأله العبد أن ينكحه فقال المولى قد زوجتك فلانة بأمرك وادعت ذلك وقال العبد لم تزوجنيها فالقول قول العبد مع عيने وعلى المرأة البينة

(العبد يفر من نفسه والامة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا خطب العبد امرأة وأعلمها أنه حرة فزوجته ثم علمت أنه عبد فلها ولا ولياتها الخيار في المقام معه أو فراقه فان اختارت فراقه قبل الدخول فلا مهر لها ولا متعة وهو فسخ بغير طلاق وان اختارته بعد الدخول فلها مهر مثلها وان خطبها ولم يذ كر شيئا فظنته حرا فلا خيار لها واذا نكح الرجل الامة وهو رها حرة فولده مملوك وان شاء أطلق وان شاء أمسك وان غرت به بنفسها أو قالت أأحره قوله أحرار وسواء كان المغرور حرا أو عبدا أو مكاتباً لانه لم ينكح الا على أن ولده أحرار وان غرت بها غيرهما فولدت أولاداً ثم علم أنها مملوكة فالأولاد أحرار وليس لها أخنهم مهر مثلهم من زوجها ولا يرجع به الزوج على الغار ولا عليها ولا يخدمه فية أولادها يوم سقطوا ويرجع بهم الزوج على الغار في ذمته وان كانت هي الغارته رجع عليها بما أخذته من قيمة أولادها اذا عتقت ولا يرجع به ما كانت مملوكة وان ألزم قيمتهم ثم لم يؤخذ منه شيء لم يرجع بشئ لم يؤخذ منه

(تسري العبد) قال الله تعالى والذين هم لغروجهم حافظون الى قوله غير مملومين فدل كتاب الله عز وجل على أن ما أباحه من الفروج فأنما أباحه من أحد الوجهين النكاح أو ما ملكك البين وقال الله تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملو كالا يقدر على شئ (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من باع عبدا وله مال فإله للبائع إلا أن يشترطه المبتاع قال فدل الكتاب والسنة ان العبد لا يكون مالكا مالا بحال وأن ما نسب الى ملكه انما هو إضافة اسم ملك اليه لاحقية كما يقال لعم غلمانك وللراعي غنمك وللقيم على الدار دارك اذا كان يقوم بأمرها فلا يحل والله تعالى أعلم للعبد أن يتسرى أو يذنه له سيده أو لم ياذنه له لأن الله تعالى انما أحل التسري للمالكين والعبد لا يكون مالكا بحال وكذلك كل من لم تكمل فيه الحرية من عبد قد عتق بعضه أو مكاتب أو مدبر ولا يحل له أن يطأ ملكا عين بحال حتى يعتق والنكاح يحل له باذن مالكة وان تسرى العبد فليس سيده نزع السرية منه وتزويجه اياها ان شاء ولو عتق عبد تسرى أمة أو مكاتب وقد ولدته لم تكن له أم ولد حتى يصيبها بعد الحرية وتلد ولوتسرى عبد قد عتق بعضه أمة ملكة اياها سيده فولدت له ثم عتق فهي أم ولده لانه كان مالكا وان أراد سيده أن يخدمه من قيمة المملوكة بقدر ما له فيه من الرق كأنه كان وهبها له قبل أن يعتق

من الاول ثم بعد من الثاني واخبر في ذلك بقول عمرو بن دينار وعمر بن عبد العزيز رحمه الله عليهم (قال الشافعي) لان عليها حق سبب الزوجين وكذلك كل حق يلزم من وجهين قال ولو اعتدت بحصة ثم أصابها النسي وحلت وفرق سو ما اعتدت بالمثل فادأوصته لاقبل من سنة أشهر من يوم نكحها الا آخر فهو من الأول وان جازته لا أكثر من أربع سنين من يوم فارقتها الاول وكان طلاقه لا يملك فيه الرجعة فهو لا آخر وان كان ملكا فيه الرجعة وتذاعبه ولم يذاعبه ولم ينكحها ولا واحد منهما أريه الطافة فان ألحقه سوء بالاول فقد انقضت عدها منه وتبندى عده من الثاني وله خطبتها فان ألحقه سوء بالثاني فقد انقضت عدها منه وتبندى فتكمل على ما مضى من عدة الاول والاؤل عليها الرجعة ولم يلحقه واحد منهما

وهو عكس نصفه فالنصف له بالحرية وليس له أن يرجع في النصف الثاني لأن ملك ما عكس منه لسيده قال
 وإذا وطئ عبداً ومن لم تكمل فيه الحرية أو مكاتب جارية تلك اليمين لحق به الولد ودرى عنه الحد بالشبهة فان
 عتق وملكها كان له بيعها ولا تكون له أم ولد عنه بيعها من لم يبع أم الولد إلا بأن يصيبها بعد ما يصير حراً
 مالكا فان قيل قد روي عن ابن عمر تسري العبد قيل نعم وخلافه قال ابن عمر لا يوطأ الرجل وليدة
 الا وليدة ان شاء باعها وان شاء وهبها وان شاء صنع بها ما شاء فان قيل فقد روي عن ابن عباس قلت ابن
 عباس انما قال ذلك لعبد طلق امرأته قال ليس لك طلاق وأمره أن يجسكها فأبى فقال فهي لك فاستحلها
 تلك اليمين يريد أنها له حلال بالطلاق ولا طلاق لك والخطبة فيه ما وصفت لك من دلالة الكتاب والسنة
 وأنت تزعم أن من طلق من العبيد لزمه الطلاق ولم تحل له امرأته بعد طلقتين أو ثلاث
 (فمنع نكاح الزوجين يسلم أحدهما) قال الله تبارك وتعالى إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات
 فامتحنوهن إلى قوله ولا هم يحلون لهن وقال تبارك وتعالى ولا تفسكنكم أنفسكم الكوافر (قال الشافعي)
 زلت في الهدنة التي كانت بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين أهل مكة وهم أهل أوثان وعن قول الله
 عز وجل فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهن فان علمن مؤمنات فاعرضوا عليهن الايمان فان قلن
 وأقررن به فقد رعلمنوهن مؤمنات وكذلك علم بنى آدم الظاهر وقال تبارك وتعالى الله أعلم بآياتهم
 يعني بسر أئزهن في إيمانهن وهذا يدل على أن لم يعط أحد من بنى آدم أن يحكم على غير ظاهر ومعه
 الايتين واحد فإذا كان الزوجان وثنيين فأيهما أسلم أولاً فالجماع ممنوع حتى يسلم المتخلف عن الاسلام
 منهما لقول الله تعالى لاهن حل لهما ولا هم يحلون لهن وقوله ولا تفسكن أنفسكم الكوافر فاحتلت العقدة
 أن تكون منفصلة إذا كان الجماع ممنوعاً بعد اسلام أحدهما فانه لا يصح لواحد منهما إذا كان أحدهما
 مسلماً والاخر مشركاً أن يتدنى النكاح واحتمل العقدة أن لا تنفسخ إلا بان ثبت المتخلف عن الاسلام
 منهما على التخلف عنه مدة من المدد فيصح النكاح إذا جاءت تلك المدة قبل أن يسلم ولم يكن يجوز أن يقال
 لا تنقطع العصمة بين الزوجين حتى يأتي على المتخلف منهما عن الاسلام مدة قبل أن يسلم لا يجزى (قال
 الشافعي) وأخبرنا جماعة من أهل العلم من قرئش وأهل المغازي غيرهم عن عدد قلمهم أن أباسفيا
 ابن حرب أسلم عمر ورسول الله صلى الله عليه وسلم ظاهراً عليها فكانت بظهوره واسلام أهل دار الاسلام
 وأمر أنه هند بنت عتبة كافرة بمكة ومكة يومئذ دار الحرب ثم قدم عليها بدعوها إلى الاسلام فأخذت بلبته
 وقالت اقتلوا الشيخ الضال فأقامت أماً ما قبل أن تسلم ثم أسلمت وبأبت النبي صلى الله عليه وسلم وبنتا على
 النكاح (قال الشافعي) وأخبرنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يدخل مكة فأسلم أكثر أهلها وصارت
 دار الاسلام وأسلمت امرأة عكرمة بن أبي جهل وامرأة صفوان بن أمية وهرب زوجها من ناحية الصرمن
 طويق اليمن كافر من البلد كفر ثم جاء فأسلم به مدة وشهد صفوان حينئذ كافر فاستقر على النكاح
 وكان ذلك كله ونساؤه من مدخول بهن لم تنقض عددهن ولم أعلم مخالفاً أن المتخلف عن الاسلام منهما
 إذا انقضت عدة المرأة قبل أن يسلم انقطعت العصمة بينهما وسواء خرج المسلم من دار الحرب
 وأقام المتخلف فيها أو خرج المتخلف عن الاسلام أو خرجا معاً وأقاما ما لا تصنع الدار في الحرير والتحليل
 شيئاً ما يصنع اختلاف الدينين
 (تفرع اسلام أحد الزوجين قبل الآخر في العدة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا
 كان الزوجان مشركين وثنيين أو مجوسيين عربيين أو أعجميين من غير بنى اسرائيل ودانا
 دين اليهود والنصارى أو أي دين دانا من الشرك إذا لم يكونا من بنى اسرائيل أو يديشان دين اليهود
 والنصارى فأسلم أحد الزوجين قبل الآخر وقد دخل الزوج بالمرأة فلا يحل للزوج الوطء والنكاح
 موقوف على العدة فان أسلم المتخلف عن الاسلام منهما قبل انقضائه العدة فالنكاح ثابت وان لم يسلم حتى

أو أخفوه بهما ولم تكن
 قافة أو مات قبل براه
 القافة أو ألقته ميتة فلا
 يكون ابن واحد منهما
 وان كان أو وصى له بشئ
 وقف حتى يصطالحا فيه
 والنفقة على الزوج
 الصحيح النكاح ولا أخذه
 بنفقتا حتى تلبس فلا
 لحق به الولد أعطيتها
 نفقة الحمل من يوم
 طلقها وان أشكل
 أمره لم أخذه بنفقتة
 حتى ينسب اليه فان
 لحق بصاحبه فلا
 نفقة لها لانها حلي من
 غيره (قال الزنبي)
 رحمه الله خالف الشافعي
 في الحاق الولد في أكثر
 من أربع سنين بان
 يكون له الرجعة

(عدة المطلقة عكس
 رجعتا زوجها بموت
 أو بطلاق)

(قال الشافعي) رحمه
 الله وان طلقها طلقته
 عكس رجعتا بمات
 اعتدت عدة الوفاة
 وورثت ولوراجعها ثم
 طلقها قبل أن يجسها

تنقضي العدة والعصمة منقطعاً بينهما وانقطاعها فسخ بلا طلاق وتنكح المرأة من ساعتها من شاءت ويتزوج أختها وأربعها وأهله بدتها عدة المطلقه فان نكحت المرأة قبل أن تنقضي العدة فالتكاح مفسوخ فان أصابها الزوج الذي نكحته فلها مهر مثلها وان أسلم المتخلف عن الاسلام منهما قبل انقضاء عدتها فهي امرأته يحتجبها حتى تنقضي عدتها من التكاح الفاسد وسواء كانت هي المسئلة قبل الزوج أو الزوج قبلها فان كان الزوج المسلم منهما لم يكن له أن ينكح أخت المرأة في العدة فان فعل فالتكاح مفسوخ وكذلك لا ينكح أربعاً وسواها وان كانت هي المسئلة وهو المتخلف عن الاسلام فنكح أختها أو أربعاً وسواها ثم أسلم قبل انقضاء عدتها أسلم أربعاً أيهن شاء وفارق سائرهن قال والنصرانيان واليهوديان في هذا كالوثنيين اذا أسلمت المرأة قبل الرجل (قال الشافعي) فان أسلم الرجل قبل المرأة فهم على التكاح لا يجوز للمسلم أن يبتدئ نكاح يهودية ونصرانية قال والازواج في هذا الاحرار والمالئك سواء وان كان أحد من بني اسرائيل مشركاً بدين يغير دين اليهود والنصارى فهو يكتن وصفتان من أهل الاوثان

(الاصابة والطلاق والموت الخرس) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا دخل الوثني بامرأته ثم أسلم أحدهما ثم مات أحد الزوجين لم يتوارثا فان كان الزوج الميتاً كملت عدتها من انقطاع العصمة عدة الطلاق ولم تعتد عدة وفاة وان خرس المتخلف عن الاسلام منهما أو عته حتى تنقضي عدة المرأة فقد انقطعت العصمة بينهما ولو وصف الاسلام وهو لا يعقله فقد انقطعت العصمة بينهما لا تثبت العصمة الا بان يسلم وهو بعد الاسلام وكذلك لو كان المتخلف منهما عن الاسلام صبياً لم يبلغ فوصف الاسلام كانت العصمة بينهما منقطعة ولو وصفه سكران كانا على التكاح لاني ألزم السكران اسلامه وأقبله ان لم يثبت عليه ولا الزك المقلوب على عقله بغير السكر ولا الزمة الصبي ولا أقبله ان لم يثبت عليه ولو كان الزوج هو المسلم والمرة المتخلفة وهي مغلوقة على عقلها أو غير بالغ فوصفت الاسلام قطعت العصمة بينهما ولو أسلمت بالغيرة مغلوقة على عقلها الامن سكر خمر أو نبيذ مسكر أثبت التكاح لاني أجبرها على الاسلام وأقبلها ان لم تفعل ولو شرب دواء فيه بعض السموم فأذهب عقلها فارتبت أو فعل هو فارتد أو كان أحدهما مشركاً نأسلم ثم أفاق فأقام على أصل دينه لم أجعل ردتهما واسلامهما في أو ان ذهب عقلهما حكماً وهما كما كانا ولا على أي دين كانا حتى يحدنا غيره وهما يعقلان

(أجل الطلاق في العدة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أسلم أحد الزوجين فوقنا التكاح على العدة فطلق الزوج المرأة طلاق موقوف فان أسلم المتخلف عن الاسلام منهما في العدة وقع الطلاق وان لم يسلم حتى تنقضي العدة الطلاق ساقط لأننا قد علمنا انه لم يسلم المتخلف منهما حتى انقطعت العصمة وأنه طلق غير زوجة قال وهذا إذا لم يأت منها أو تطاهر وقف فلزمه ان أسلم المتخلف منهما في العدة وسقط ان انقطعت العصمة واذا أسلم أحد الزوجين فخالعه كان الخلع موقوفاً فان أسلم المتخلف منهما فخالعه حاز وان لم يسلم حتى تنقطع العصمة فخالعه باطل وما أخذه مردود وكذلك لو خيراها فاختارت طلاقاً أو جعل امرها بيد رجل فطلقه كان موقوفاً كما وصفت ولو أبرأته من صداق بلا طلاق أو وهب لها شيئاً جازت براءتها وهبته كما يجوز للازواج والمطلقات ومن الأزواج والمطلقات

(الاصابة في العدة) (الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أسلم الرجل ولم تسلم امرأته في العدة فأصابها كانت الاصابة محرمة ليه اختلاف الدينين ويمنع منها حتى تسلم أو تبين فان أسلمت في العدة لم يكن لها مهر لاننا علمنا انه أصابها وهي امرأته وان كان جامعاً محرماً كما يكون محرماً عليه بحضنها واحرامها وغير ذلك فيصحبها فلا يكون لها ليه صداق وان لم تسلم حتى تنقضي عدتها من يوم أسلم فقد انقطعت عصمتها

صحبها ولو ان (١) أحدهما تعتد من الطلاق الأخير وهو قول ابن جريج وعبد الكريم وطائوس والحسن بن مسلم ومن قال هذا النبي أن يقول رجعتة مخالفة لنكاحه اباءاً ثم يطلقها قبل أن يسلمها تعتد كذلك لا تعتد من طلاق أحدهما وان كانت رجعة اذا لم يسلمها (قال المزني) رحمه الله المعنى الاول اول بالحق عندى لانه اذا سقطت عدتها بصارت في معصاتها القديم بالعقد الاول لا ينكح مستقبل قائماً طلق امرأته مدخولاً بها في غير عدة فهو في معصية من ابتداء طلاقه (قال المزني) رحمه الله ولو لم يرجعها حتى يطلقها فانها تبني على عدتها

(١) قوله أحدهما تعتد الخ ترك القول الثاني وفي الاموال القول الثاني أن العدة من طلاق الاول مالم يدخل بها فامل كتبه

من أول طلاقها لان
تلك العدة لم تبطل حتى
طلق وانما زادها طلاقا
وهي معتدة باجماع فلا
تبطل ما اجمع عليه من
عدة قاطعة الا باجماع
مشبه أو قياس على
تقديره

﴿ امرأة المفقود
وعدها اذا نكحت
غيره وغير ذلك ﴾

(قال الشافعي) رحمه
الله في امرأة الغائب
أى غيبة كانت لا
تعد ولا تنكح أبدا
حتى يأتيها يقين وفاته
ورثته ولا يجوز أن تعد
من وفاته ومثلها يرث
الاورثت زوجها الذي
اعتدت من وفاته وقال
على بن أبي طالب رضي
الله عنه في امرأة
المفقود انها لا تزوج
(قال) ولو طلقها وهو
خفى الغيبة أو أوى
منها أو تطاهر أو قذفها
لزمه ما يلزم الزوج
الحاضر ولو اعتدت

(١) بياض بالاصل
بقدر كلمة صغيرة أو
حرف وفي بعض النسخ
لم يترك بياض

منه ولها عليه مهر مثلها وتكمل عدتها من يوم كانت الأصابة (١) تعتد فيها بما مضى من عدتها يوم أسلم وهكذا لو كانت هي المسئلة وهو الثابت على الكفر اذا حكت البينا

﴿ النفقة في العدة ﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أسلمت المرأة قبل الزوج ثم أسلم الزوج وهي في العدة فهم على النكاح وان أسلم الزوج بعد العدة انقطعت العصمة بينهما ولها عليه النفقة في العدة في الوجهين جميعا لانها كانت محبوسة عليه وكان له متى شاء أن يسلم فيكونان على النكاح ولو كان الزوج هو المسلم وهي المتخلقة عن الاسلام ثم أسلمت في العدة ولم تسلم حتى تنقضي لم يكن لها نفقة في أيام كفرها لانها هي المانعة لنفسها منه ولو كان الزوج دفع اليها النفقة في العدة ثم لم تسلم فأراد الرجوع عليها لم يكن ذلك لانه تطوع لها بشئ ودفعه اليها ولو كانا عاقدن بينهما على أن تسلم فأسلمت ولم تسلم كان له الرجوع فيه ولا جعل لأحد على الاسلام إلا أن يشاء الجاعل أن يسلم لها تطوعا ولو اختلفا في الاسلام فقالت أسلمت يوم أسلمت أنت ولم تعطني نفقة وقال بل أسلمت اليوم فالقول قوله مع يمينه ولا نفقة عليه الا أن تأتي بينة على ما قالت فتأخذها نفقة منها منه من يوم قامت البينة أنها أسلمت

﴿ الزوج لا يدخل بامرأته ﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان الزوجان وثنيين ولم يصب الزوج امرأته وان خلا بها وقتها فان أسلم الرجل قبل المرأة فقد انقطعت العصمة بينهما ولها نصف المهر ان كان فرض لها صداقا حلالا وان كان فرض ضدا فاحراما فنصف مهر مثلها وان لم يكن فرض فالمنعة لان فسخ النكاح كان من قبله فان أسلمت المرأة قبله فقد انقطعت العصمة ولا شيء لها من صداق ولا منعة لان فسخ النكاح من قبلها ولو لم يجمعها معا فمهرهما على النكاح وان جاء أسلمين معا وقد علمنا أن أحدهما أسلم أولا ولا يندري أيهما هو فالعصمة منقطعة ولا نصف مهر حتى نعلم أن الزوج أسلم أولا ولو ادعت المرأة أن الزوج أسلم أولا وقال هو بل أسلمت أولا فالقول قولها مع يمينها وعلى الزوج البينة لان العقد ثابت فلا يبطل نصف المهر إلا بان تسلم قبله ولو جاءنا مسلمين فقال الزوج أسلمنا معا وقالت المرأة أسلم احدا قبل الآخر كان القول قول الزوج مع يمينه ولا تصدق المرأة على فسخ النكاح (قال الشافعي) وفيها قول آخر أن النكاح منفسخ حتى يتصادقا أو تقوم بينة على أن اسلامهما كان معا لان الاسلام فسخ العقد الا أن يكون معا فإيهما ادعى فسخها كان القول قوله مع يمينه ولو كانت المرأة التي قالت أسلمنا معا وقال الزوج بل أسلم احدا قبل الآخر انفسخ النكاح باقراره بأنه منفسخ ولم يصدق هو على المهر وأغرم لها نصف المهر بعد أن تحلف بالله ان اسلامهما معا ولو شهد على اسلام المرأة ثم جاء الزوج فقال قد أسلمت معها كلف البينة فان جاء بها كانت امرأته وان لم يأت بها فقد علمنا اسلامها قبل أن نعلم اسلامه فتخلفه ما أسلم الا قبلها أو بعدها وتنقطع العصمة بينهما وإيهما كلفناه البينة على أن اسلامهما كان معا وعلى وقت اسلامه ليدل على أن اسلامهما كان معا لم تقبل بينته حتى يقطعوا على أنهم أسلموا جميعا معا فان شهدوا لا أحد همدون الآخر فشهدوا أنه أسلم يوم كذا من شهر كذا حين غابت الشمس لم يتقدم ذلك ولم يتأخر وأطلعت الشمس لم يتقدم ذلك ولم يتأخر وعلم أن اسلام الآخر كان في ذلك الوقت أنثبتنا النكاح وان قالوا مع مغيب الشمس أوزوالها وأطووع الشمس لم يثبت النكاح لانه يمكن أن يقع هذا على وقتين أحدهما قبل الآخر

﴿ اختلاف الزوجين ﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلا دخل بامرأته وأصابها ثم أنبتا معا مسلمين فقالت المرأة كنا مشركين فأسلمت قبله أو أسلم قبلنا وانقضت عدتي قبل أن يسلم المتأخر منا وقال الزوج ما كنا مسلمين أو قال كنا مشركين فأسلمنا معا أو أسلم احدا قبل الآخر ولم تنقض عدة المرأة حتى أسلم المتأخر عن الاسلام منا فان قامت بينة أخذت بها وان لم تقم بينة فالقول

قول الزوج ولا تصدق المرأة على افساد النكاح لأنهما يتصادقان على عقده وتدعى المرأة فضه ولو كان الرجل هو المدعى فضه لزمه فضه باقراره ولم يصدق على نصف الصداق لو كان لم يدخل بها وتحلف وتأخذ منه ولو أن امرأة ورجلا كاهرين أتيا مسلمين فتصادقا على النكاح في الكفر وهي ممن تحل له بحال كانت زوجته ولو تناكر لم تكن زوجته الا بيينة تقوم على نكاح أو اقرار من كل واحد منهما بالنكاح أو اقرار من المتكسر منهما للنكاح ثم تكون زوجته

(الصدّق) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تناكر الزوجان المشركان بصدّق يجوز لمسلم أن يتكهن به ويدخل بها الزوج ثم انقطعت العصمة بينهما وأسلما فالمهر للمرأة ما كان فان كانت قبضته فقد استوفت وإن لم تكن قبضته أخذته من الزوج وإن تناكر فيه فقال الزوج فذه قبضته وقالت المرأة لم أقبضه فالقول قول المرأة وعلى الزوج البيينة وهكذا لو لم يكن النكاح انفسخ أو أسلم أحدهما ولم يسلم الآخر وإن كان الصداق فاسدا فلهما مهر مثلها وإن كان الصداق محرما مثل الخمر وما أشبهه فلم تقبضه فلهما مهر مثلها وإن قبضته بعدما أسلم أحد الزوجين فلهما مهر مثلها وليس لمسلم أن يعطي خمر أو لاسلم أن يأخذها وإن قبضته وهما مشركان فقد مضى وليس لها غيره لأن الله عز وجل يقول اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا فأبطل ما أدرك الاسلام ولم يأمرهم برد ما كان قبله من الربا فان كان أرطال خمر فاخذت نصفه في الشرك وبقي نصفه أخذت منه نصف صداق مثلها وكذلك إن كان الباقي منه الثلث أو الثلثين أو أقل أو أكثر رجعت بعده بما سبق منه من صداق مثلها ولم يكن لواحد منهما أخذ الخمر في الاسلام إذا كان المسلم يعطيه مشركا أو المشرك يعطيه مسلما وإن أخذها أحدهما في الاسلام أهرقه ولم يرده على الذي أخذته بحال إلا أن يعود خلا من غير صنعة أدى فيرد الخمر إلى الدافعه لانه عين ماله صارت خلا وترجع بمهر مثلها ولو صارت خلا من صنعة أدى أهرقها ولم يكن لها الاستمتاع بها ولاردها وترجع بما بقي من الصداق وإن كان الزوجان مسلمين في أي دار كانا في دار الاسلام أو دار الحرب فارتد أحدهما فالقول فيه كالقول في الزوجين الوثنيين يسلم أحدهما لا يختلف في حرف من فسخ النكاح وغيره من التعريم لانه في مثل معنى ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم في الزوجين الحربيين يسلم أحدهما قبل الآخر أنه يثبت النكاح إذا أسلم آخرهما اسلاما قبل مضى العدة فوجدت في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اتفاق عقد النكاح في الشرك وعقد نكاح الاسلام ثابت ووجدت في حكم الله تبارك وتعالى تحريم المسلمين على المشركين وتحريم المشركين من أهل الأوثان على المسلمين ووجدت أحد الزوجين إذا ارتد حرم الجماع (١) أيهما كان المسلم المرأة أو لا أو الزوج فلا يحل وطء كافر لمسلم أو الزوج فلا يحل وطء مسلمة لكافر فكان في جميع معاني حكم النبي صلى الله عليه وسلم لا يخالفه حرف أو أحد في التحريم والتحليل فان ارتد الزوج بعد الوطء حيل بينه وبين الزوجة فان انقضت عدها قبل أن يرجع الزوج إلى الاسلام انفسخ النكاح وإن ارتدت المرأة أو ارتد اجمعا أو أحدهما بعد الآخر فهكذا أنظر أبدأ إلى العدة فان انقضت قبل أن يصير مسلمين فسختها وإذا أسلم قبل أن تنقضي العدة فهي ثابتة (قال الشافعي) في المسلمين يرتد أحدهما والحربيين يسلم أحدهما ثم يخرج المرتد منهما قبل أن يسلم أو يغلب على عقله إذا مضت العدة قبل أن يسلم المتخلف عن الاسلام منهما انقطعت العصمة والعقدة فإذا ثبت الا بأن يكونا مسلمين قبل انقضاء العدة فقد انقضت العدة قبل أن يكونا مسلمين ولو خرس المرتد منهما أو قاصبا الزوج قبل الرد ولم يذهب عقله فأشار بالاسلام إشارة تعرف وصلى قبل انقضاء العدة أثبتنا النكاح فان كان هو الزوج فنطق فقال كانت اشارتي بغير اسلام وصلاتي بغير ايمان انما كانت لمعي يذكركم جعلنا عليه الصداق وفرقنا بينهما ان كانت العدة مضت وإن لم تكن مضت حلنا بينهما وبينها حتى تنقضي العدة

بأمرها كسم أربع سنين ثم أربعة أشهر وعشر أو تكحت ودخل بها الزوج كان حكم زوجية بينهما وبين زوجها الاول بحاله غير أنه ممنوع من فرجها بوطء شبهة ولا نفقة لها من حين تكحت ولا في حين عدتها من الوطء الفاسد لانها محرمة نفسها من يديه وغير راقبة عليه ومحرمه عليه بالمعنى الذي دخلت فيه ولم ألزم الواطئ بنفقتها لانه ليس بينهما شيء من أحكام الزوجين الاحبوة والولادة فرائس بالشبهة وإذا وضعت فلزوجهما الاول أن ينعهما من رضاع ولدها الا بالابا وما ان تركته لم يعتد غيرها

(١) قوله أيهما كان المسلم المرأة أو لا أو الزوج الخ كذا في النسخ والظاهر أن فيه زيادة من النسخ والاصل أيهما كان المسلم الزوج فلا يحل الخ أو الزوجة فلا يحل الخ تأمل كتبه صحيحه

ولا ينفي عليها في رضاعها
ولد غيره ولو ادعاه الأول
أرثته القافة ولومات
الزوج الأول والآخر
ولا يعلم أيهما مات أولاً
بدأت واعتدت أربعة
أشهر وعشراً لانه
النكاح الصحيح الأول
ثم اعتدت بثلاثة فمرو

(باب استبراء أم الولد)
من كتابين امرأة
المفقود وعدتها اذا
نكحت غيره وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه
الله أخبرنا مالك عن
نافع عن ابن عمر رضي
الله عنهما أنه قال في أم
الولد يتوفى عن أبيها
تعتد بحضنة (قال
الشافعي) رحمه الله
ولا تلحق أم الولد بالزواج
حتى ترى الطهر من
الحضنة وقال في
كتاب النكاح والطلاق
املاء على مسائل مالك
وان كانت ممن لا تحيض
فشهر (قال) وان
مات سيدها أو اعتقها
وهي حائض لم تعتد
بذلك الحضنة وان كانت
حاملًا فإن نضع حملها
وان استبرأت فهي

الأولى وان كان أصابها بعد الرد جعلنا صداقاً آخر وتستقبل العدة من الجماع الآخر وتكمل عدتها
من الأول وتعتد به في الآخر وان كان أسلم في العدة الآخر لم يكن له أن يثبت النكاح فيها لانها انما
تعتد من نكاح فاسد ولو أسلم في بقية العدة الأولى ثبت النكاح (قال الشافعي) واذا كانت الزوجة
المرتدة فأشارت بالاسلام اشارة تعرف وصلت فخلى بينها وبين زوجها فأصابها فقالت كانت اشارة في غير
الاسلام وصلاتي في غير الاسلام لم تصدق على فسخ النكاح وجعلت الآن مرتدة تستتاب والانتقال
فان رجعت في عدتها الى الاسلام ثبتت على النكاح (قال الشافعي) وان كان الزوج المرتد فمهر
واعتدت المرأة بفناء مسلمان وزعم أن اسلامه كان قبل اتيانه بشهر وذلك الوقت قبل مضي عده ورجعه
وقد انقضت عدتها فأنكرت اسلامه الا في وقت خرجت فيه من العدة فالقول قولها مع غيرها وعليه البينة
واذا انقضت العقد بين الكافرين يسلم أحدهما أو المسلمين يرد أحدهما بانقضاء العدة تزوجت المرأة
مكاتها وتزوج الرجل أختها وأربعاً سواها

(الفسخ بين الزوجين بالكفر ولا يكون الا بعد انقضاء العدة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
ولو أن نصرانيين أو يهوديين من بني اسرائيل كانا زوجين فأسلم الزوج كان النكاح كاهولاً لليهودية
والنصرانية لحلال السلم لا يحرم عليه ابتداء نكاحها ولو كانت المرأة المسلمة كانت المسئلة فيها كالمسئلة
في الوثنيين تسلم المرأة في حال زوج هذه وبينها فان أسلم وهي في العدة فهم على النكاح وان لم يسلم حتى
تنقضي العدة انقطعت العصمة بينهما وان لم يكن دخل بها انقطعت العصمة بسبقها اليه الى الاسلام لانها
لا تعد عليها ولو أن مسلماً تحتته يهودية أو نصرانية فارتدت فتعجست أو تزنت فتصارت في حال من
لا تلحق له كانت في فسخ النكاح كالمسئلة تزنت إن عادت الى الدين الذي خرجت منه من اليهودية أو النصرانية
قبل مضي العدة حلقت له وان لم تعد حتى تنقضي العدة فقد انقطعت العصمة بينهما فأما من دان دين
اليهود والنصارى من العرب والعجم غير بني اسرائيل في فسخ النكاح وما يحرم منه ويحل فكأهل الاوثان
وعدة الحر سواء مسلمة كانت أو كتابية أو وثنية تحت وثني أسلم أو لم يسلم اذا حكمنا عليه وعدة كل أمة
سواء مسلمة أو كتابية ولا يلحق نكاح أمة من أهل الكتاب مسلم أو أمة حربية لم تحر من حكمنا عليه
فانما حكم عليه حكم الاسلام ولو كان الزوجان حريين كتابيين فأسلم الزوج كان على النكاح وأكره
نكاح أهل الحرب ولو نكح وهو مسلم حربية كتابية لم أفسخه وانما كرهته لاني أخاف عليه هو أن يفتنه
أهل الحرب على دينه أو يظلموه وأخاف على ولده أن يستغرق أو يفتن عن دينه فأما أن تكون الدار تحرم
شيأ أو تحله فلا ولو حرم عليه وحل بالدار لم يمه أن يحرم عليه نكاح مسلمة مقيمة في دار الحرب وهذا لا يحرم
عليه الدار لا تلحق شيئاً من النكاح ولا تحرمه انما يحله ويحرمه الدين لا الدار

(الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة) قال الله تبارك وتعالى فانكحوا ما طاب لكم
من النساء مثنى وثلاث ورباع (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لرجل من ثقيف أسلم وعنده عشرين نسوة أسلم أربعاً وفارق سائرهن أخبرني النخعي عن علي
أو غيره عن معمر عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن غيلان بن سلة أسلم وعنده عشرين نسوة فقال له النبي صلى الله
عليه وسلم أسلم أربعاً وفارق أو دعه سائرهن أخبرني من معمر عن محمد بن عبد الرحمن بن يحيى عن عبد المجيد
ابن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف عن نوفل بن معاوية (قال الشافعي) فدللت سنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم على أن انتهاء الله عز وجل في العدد بالنكاح الى أربع تحريم أن يجمع رجل بشكاح بين أكثر من
أربع ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن الخيار فيما زاد على أربع الى الزوج فيختار ان شاء
الا قدم نكاحاً أو لا حدث وأى الاختين شاء كان العقد واحداً أو في عقود متفرقة لانه عفا لهم عن سالف

العقد ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسأ غيلان عن أبيهن نكح أولاً ثم جعل له حين أسلم وأسلم
أن يسك أرباعاً لم يقل إلا وائل أو لا ترى أن نوفل بن معاوية يجبراً مطلقاً أقدمه من محبة وبروي عن
الديلمي أو ابن الديلمي أنه أسلم وعنده أختان فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يسك أيتها شاء ويطلق
الأخرى فدل ما وصفت على أنه يجوز كل عقد نكاح في الجاهلية كان عندهم نكاحاً إذا كان يجوز مبتدؤه
في الإسلام بحال وأن في العقد شيئين أحدهما العقد الفاسد في الجاهلية والآخر المرأة التي تبقى بالعقد
فالفاسد لا يرد إذا كان الباقي بالغاً يصح بحال وكان ذلك كحكم الله تعالى في الربا قال الله تعالى اتقوا
الله وذروا ما بينكم من الربا إن كنتم مؤمنين ولم يجز أن يقال إذا أسلم وعنده كثر من أربع نسوة أسك
الأوائل لأن عقد من صحيح وذلك أنه ليس من عقد الجاهلية صحيح لمسلم لأنه بشهادة أهل الشرك ولكنه كما
وصفت معقولهم عنه كما عني عما مضى من الربا سواء كان عندهم نكاحاً لا يختلف فكان في أمر الله
عز وجل رد ما بقي من الربا دليل على أن ما قبض منه في الجاهلية لا يرد لأنه تم في الجاهلية وإن ما عقد ولم يتم
بالقبض حتى جاء الإسلام يرد فكذلك حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بتمام العقد عندهم وإن كان
لا يصلح أن يعقد مثله في الإسلام بحال فإذا كان يصلح أن يعقد نكاح المنكحة في الإسلام بحال عت وأمر
أن يسك بالعقد في الجاهلية وإذا كان لا يصلح أن يبتدأ في الإسلام بحال كان الاستماع بها لانها عين قائمة
لا يجوز كمالاً يجوز أخذ الربا في الإسلام لأنه عين قائمة لم تنف

(نكاح المشرك) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأى مشرك عقد في الشرك نكاحاً بأي
وجه ما كان العقد وأي امرأة كانت المنكحة فأسلم متأخراً الإسلام من الزوجين والمرأة في عدها حتى
لا تكون العدة منقضية إلا وهما مسلمان فإن كان يصلح للزوج ابتداء نكاحها ساعة اجتمع إسلامهما
بحال فالنكاح ثابت ولا يكون للزوج فسخه إلا بأحداث طلاق وإن كان لا يصلح للزوج ابتداء نكاحها
حين يجتمع إسلامهما بحال فالنكاح في الشرك منفسخ فلو جاءت عليها بعد اجتماع إسلامهما مدة يجعلها
ابتداء نكاحها لم يجعل نكاح الشرك ويجعل بابتداء نكاح غيره في الإسلام إلا ما ذكرناه يز يدعى أربع
من النساء فإن ذلك معنى غير هذا ولا ينظر إلى عقده في الشرك بولي أو غير بولي أو شهود أو غير شهود بأي
حال كان يفسد فيها في الإسلام أو نكاح محرم أو غيره مما عقد إلى غير مدة تنقطع بغير الموت وسواء في هذا
نكاح الحربي والذمي والمودع وذلك هم سواء في المهور والطلاق والظهار والإبلاء ويختلف المعاهد
وغير في أشياء بينها إن شاء الله تعالى

(تفريع نكاح أهل الشرك) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا نكح الرجل المرأة في
عدها في دار الحرب مشركين فأنظر إذا اجتمع إسلامهما فإن كانت خارجة من العدة فالنكاح ثابت لأنه
يصلح له حينئذ ابتداء نكاحها وإن كانت في شيء من العدة فالنكاح مفسوخ وليس لها أن تنكح ولا غيره
حتى تكمل العدة لأنه ليس له حينئذ أن يبتدئ نكاحها فإن كان أصابها في العدة أكلت العدة منه
وتدخل فيه العدة من الذي قبله لأنهم لم يجتمع إسلامهما إلا بعد مضى عدهما من الأول أثبت النكاح
ولم أرد به العدة كما أردت في الإسلام بالعدة مكانه وبعد مدة طويلة ولو اجتمع إسلام الاثني وأج وعنده أربع
امهات فإن كان موثقاً فكذا كان معسر الأيتام العت فإن كان معسراً
لا يجدهما ينكح به حرة ويخاف العت أسك أيتها شاء وانفسخ نكاح البواقي وإن أسلم بعضهن بعد
فسواه ينتظر إسلام البواقي فمن اجتمع إسلامه وإسلام الزوج قبل مضى عدة المدة كان له أن ينكحها
ولو أسلم رجل وعنده أم وابنتها فإن كان دخل بواحدة منهما فأنكحها عليه محرم على الأب لأن كان
دخول بالأم فالبنت بيته من امرأة قد دخل بها وإن كان دخل بالبنات فالأم أم امرأة قد دخل بها

كالمرأة المستربة وإن
ماتت سدا هو هي تحت
زوج أو في عدة زوج
فلا استبراء عليها لأن
فرجها ممنوع من بشئ
أباحه لزوجهما فإن
ماتت فاعلم أن أحدهما
مات قبل الآخر يوم
أو شهرين وخمس ليال
أو أكثر ولا تعلم أيهما
أولاً اعتدت من يوم
مات الآخر منهما
أربعة أشهر وعشراً
فيها حيضة وانما لزمها
أحدهما فإذا جاءت
بهما فذلك أكمل
ما عليها (قال المزني)
رحمه الله هذا عندي
غلط لأنه إذا لم يكن بين
موتيهما إلا أقل من
شهرين وخمس ليال فلا
معنى للحيضة لأن
السيد إذا كان مات
أولاً نفى تحت زوج
مشغولة به عن الحيضة
وإن كان موت الزوج
أولاً فلم ينقض شهران
وخمس ليال حتى مات
السيد فهي مشغولة
بعدة الزوج عن
الحيضة وإن كان
بينهما كسرتين
شهرين وخمس ليال
فقد أمكنت الحيضة

فكما قال الشافعي
(قال الشافعي) رحمه
الله ولا ترتز زوجها
حتى يستيقن أن
سيدها مات قبل
زوجه فترته وتعد
عده الوفاة كالحررة
والأمة بطؤها تنبرأ
بجيسة فان نكحت
قبلها ففسوخ ولو وطئ
المكاتب أمة فولدت
الحققة به ومنعته الوطء
وفيها قولان أحدهما
لا يبيعها بحال لاني
حكمت لولدها بحكم
الحرية ان عتق أبوه
والثاني ان له بيعها
خاف العجز أو لم يخفه
(قال المزني) رحمه
الله القياس على قوله
أن لا يبيعها كالأبيع
ولدها

(باب الاستبراء)
من كتاب الاستبراء
والاملاء

(قال الشافعي) رحمه
الله نهي رسول الله
صلى الله عليه وسلم
عام سبي أو طاس أن
توطأ حامل حتى تضع
أو حائل حتى تحبض
ولا يشك أن فيه من

فان لم يكن دخل بواحدة منهن كان له أن يمسك البنت ان شاء ولم يكن له أن يمسك الام أولاً كانت
أو آخر اذا ثبت له العقد ان في الشرع اذا جاز أحدهما في الاسلام بحال جاز نكاح البنت بعد الام
اذ لم يدخل بالام ولا يجوز نكاح الام وان لم يدخل بالبنت لانها مبهمة ولو أسلم رجل وعنده أم وابنتها قد
وطئها بك المين حرم عليه وطؤها على الأبد ولو كان وطئ الام حرم عليه وطء البنت ولو كان وطئ
البنت حرم عليه وطء الام ويمسكهن في ملكه وان حرمت عليه فزوجهن أو فرج من حرم فرجه منهن ولو
أسلم وعنده امرأة وعمتها أو امرأة وخالتها قد دخل بهما أو لم يدخل أو دخل باحدهما ولم يدخل بالأخرى كان
ذلك كله سواء ويمسك أيتهما شاء ويغارق الأخرى ولا يكره من هاتين الاما يكره من الجمع بين الاختين وكل
واحدة منهما حلال على الانفراد بعد صاحبتهما وهكذا الاختان اذا أسلم وهما عنده لا يخالفان المرأة وعمتها
والمرأة وخالتها (قال الشافعي) ولو أسلم وعنده أمة وحررة وإماء فاجتمع اسلامهن في العدة فنكاح
الاماء مفسوخ والحررة ثابت معسر يخاف العنت كان أو غير معسر ولا يخاف العنت لأن عنده حررة فلا
يكون له ابتداء نكاح أمة بحال ولو كانت المسئلة بحالها فطلق الحررة قبل أن تسلم أو بعدما أسلمت وقد أسلم
أو لم يسلم ثلاثا وكان معسر يخاف العنت ثم اجتمع اسلامه واسلام الاماء وقف نكاحهن فان اجتمع اسلامه
واسلام الحررة في عدها فنكاح الاماء مفسوخ والحررة طالق ثلاثا لاننا قد علمنا انها زوجة ولها المهر الذي
سعى لها ان كان دخل بها ولا يحل له حتى تنكح زوجا غيره وان لم يجتمع اسلامهما حتى تنقضي عدها فنكاح
الحررة مفسوخ بغير طلاق والطلاق غير واقع عليها لاننا قد علمنا اقامت العدة قبل ان يجتمع اسلامهما أنه
طلق غير زوجة ويختار من الاماء واحدة اذا كان له أن يتبدى نكاح أمة فاذا اجتمع اسلامه واسلامهن
وهو ممن ليس له أن يتبدى نكاح أمة انفسخ نكاحهن معا ولو كان عنده اماء وأمة فأسلم وهو ممن له أن
يتبدى نكاح أمة فاجتمع اسلامه واسلام الاماء في حال يكون له فيها ابتداء نكاح أمة كان له أن يمسك من
الاماء اللاتي اجتمع اسلامهن واسلامه وله نكاح أمة وان أسلم بعضهن قبل بعض وأيسر بعد عسر بحررة
لم يحرم عليه امسالك واحدة منهن لاني أنظر الى حاله حين اجتمع اسلامه واسلامهن وان اختلف وقت
اسلامهن فأيهن كان اسلامه وهو يحل له ابتداء نكاحه كان له أن يمسك واحدة من الاماء ولم يحجزه أن
يمسك واحدة من اللاتي أسلمن وهو لا يحل له امسالك واحدة منهن واذا كانت عنده أمة وحرران أو حرار
واماء وهو ممن له أن ينكح أمة فاجتمع اسلامه واسلام اماء أو أكثر من الاماء وقف عنهن فان أسلمت حررة
في عدها ففسد انفسخ نكاح الاماء كلهن اللاتي أسلمن وتخلفن وان لم تسلم واحدة من الحرار حتى ينقضي
عددهن اختار من الاماء واحدة ان كن أكثر من واحدة وثبتت عنده واحدة ان لم يكن غيرها ولو اجتمع
اسلامه واسلام اماء أو اماء ففتقن بعد اجتماع اسلامه واسلام حررة وقفناهن فان أسلمت الحررة في العدة
فنكاحهن منفسخ وان لم يجتمع اسلامه واسلام حررة في عدة اختار من الاماء واحدة اذا كان ممن يحل له
نكاح الاماء لاني أنظر الى يوم يجتمع اسلامه واسلامها فان كان يجوز له في ذلك الوقت ابتداء
نكاحها جعلت له امسا كما ان شاء وان كان ممن لا يجوز له ابتداء نكاحها لم أثبت نكاحها معه بالعقد
الاول عدة تأتي بعدها ولو عتق قبل أن يسلم كن كن ابتداء نكاحه وهن حرار وكذلك لو أسلمن هن
وهو كافر فلم يجتمع اسلامه واسلامهن حتى يعتق كن كن ابتداء نكاحه وهن حرار ولو كان عند عبد
أربع اماء فأسلم وأسلمن قبله أسلم اثنتين وفارق سائرهن ولو كان عنده حرار فاجتمع اسلامه واسلامهن
ولم يزد واحدة منهن فراقه قبله أسلم اثنتين وفارق سائرهن وكذلك ان كن اماء وحرار فأسلمت
أو كتابيات ولو كن اماء ففتقن قبل اسلامه فاختارن فراقه كان ذلك لهن لانه يكون لهن بعد اسلامه
وعدهن عدد حرار فيحصين من يوم اخترن فراقه فاذا اجتمع اسلامه واسلامهن في العدة فعددهن عدد
حرار من يوم اخترن فراقه وان لم يجتمع اسلامه واسلامهن في العدة فعددهن عدد حرار من يوم أسلم مقدم

الاسلام منها لان الفسخ كان من يومئذ اذ لم يجتمع سلامهما في العدة وعددهن عدد حرار بكل حال لان العدة لم تنقض حتى سرن حرار وان لم يكن اخرن فراقه ولا المقام معه خيرة اذا اجتمع اسلامه واسلامهن معا وان تقدم اسلامهن قبل اسلامه فاخترن المقام معه ثم أسلم خيرة حين يسلم وهن لهن ان يفارقنه وذلك انهن اخترن المقام معه ولا خيار لهن انما يكون لهن الخيار اذا اجتمع اسلامهن واسلامه ولو اجتمع اسلامه واسلامهن وهن اماء ثم عتقن من ساعتين ثم اخترن فراقه لم يكن ذلك لهن اذا اتى عليهن أقل أوقات الدنيا واسلامهن واسلامه مجتمع ولو اجتمع اسلامهن واسلامه وعتقهن وعتقه معاه لم يكن لهن خيار وكذلك لو اجتمع اسلامهن واسلامه فعتقن فلم يخترن حتى يعق الزوج لم يكن لهن خيار ولو كان عند عبد أربع حرار فاجتمع اسلامه واسلام الاربع معا كانهن أسلمن معه في كلمة واحدة أو متفرقات ثم عتقن قيل له اختر اثنتين وفارق اثنتين وسواء عتق في العدة أو بعد ما تنقض عددهن لانه كان يوم اجتمع اسلامه واسلامهن مملوكا ليس له ان يجاوز اثنتين قال وكذلك لو اجتمع اسلامه واسلام اثنتين في العدة ثم عتق ثم أسلمت الاثنتان الباقيتان في العدة لم يكن له ان يمسك الا اثنتين أي الاثنتين شاء اللتين أسلمتا أولا أو آخره لانه عقد في العبودية وانما يثبت له عقد العبودية مع اجتماع اسلامه واسلام أزواجه قبل مضى العدة فلا يثبت له بعدد العبودية الا اثنتان واذا اختار اثنتين فهو ترك للثنتين اللتين اختار غيرهما وله ان يكسهما مكانه ان شاء وذلك ان هذا ابتداء نكاح بعد اذ صار حرا وله في الحرية الجمع بين أربع واذا نكح المملوك المملوكة في الشرك ثم عتق فلكها أو بعضها أو عتقت فلكته أو بعضها ثم اجتمع اسلامهما معافي العدة وقد أقام في الكفر على النكاح فلا نكاح بينهما واذا تزوج الرجل في الشرك فأصاب امرأته ثم أسلم الزوج قبل المرأة أو المرأة قبل الزوج فسواء والنكاح موقوف على العدة فإذا أسلم المتأخر الاسلام منهما قبل أن تنقض عدة المرأة والنكاح مما يصلح ابتداءه في الاسلام ولم يكن فيمن من لا يصلح الجمع بينه فالنكاح ثابت وهكذا ان كن حرارتا مابين واحدة إلى أربع ولا يقال للزوج اختروهن أزواجه فان شاء أسلم وان شاء طلق وان مات ورثته وان مت ورثته فان قال قد فسخت نكاحي أو نكاح واحدة منهن وقف فان قال أردت ابقاع طلاق وقع عليه الطلاق وهو ما أراد من عدد الطلاق وان قال عنت أن نكاحي كان فاسدا لم يكن طلاقا ويحلف ما كانت ارادته احداث طلاق وان كانت عنده أكثر من أربع فأسلم وأسلمت واحدة في العدة فقال قد اخترت حبسها ثم أسلمت أخرى فقال قد اخترت حبسها حتى يقول ذلك في أربع كان ذلك له وثبت نكاحهن باختياره لهن وكان نكاح الزوائد على الأربع منفصلا ولو قال كلما أسلمت واحدة قد اخترت فسخ نكاحها وقف فسخته فان أسلمن معا ولم يقل من هذا اشأ حتى أسلمن معا أو بعضهن قبل بعض غير أن كل واحدة منهن أسلمت قبل أن تنقض عدها خيرة فقبل أسلمت أربعاً أيتهن شئت وفارق سائرهن لان اختيارك فسخ لمن فسخت ولم يكن لك فسختهن الا بأن تريد طلاقا ولا عليك فسخ نكاحهن فإذا أسلمت أربعاً ففسخت نكاح من زاد عليهن بلا طلاق لانه يجب على أن يفارق ما زاد على أربع فلا يكون طلاقا ما جبر عليه وانما أثبتنا له العدة باختياره فان السنة جعلت له الخيار في امساك أيتهن شاء فاتبنا السنة قال والاختيار أن يقول قد أسكت فلانة أو قد أسكت بعقد فلانة أو قد أثبت عقد فلانة أو ما أشبه هذا فإذا قال هذا في أربع انفسخ عقد من زاد عليهن ولو قال رجعت فممن اخترت امساك منهن واخترت البواقي كان البواقي براهنه لاسيلا لهن عليهن الانكاح جديد ووقفناه عند قوله رجعت فممن اخترت فان قال أردت به طلاقا فهو طلاق وهو ما أراد من عدد الطلاق وان قال لم أرد به طلاقا أردت أي رأي الخيار لي أو غير ذلك حلف ما أراد به طلاقا ولم يكن طلاقا (قال الشافعي) وعلى الاثني فسخ نكاحي باختيار غيرهن عدة مستقبلة من يوم انفسخ نكاحي لانهن

أبكارا وحرار كن قبل أن يستأمن وإماء ووضعات وشريكات وكان الامر فيهن واحدا (قال الشافعي) رحمه الله فكل ملك يحدث من مالك لم يجز فيه الوطاء الا بعد الاستبراء لان الفرج كان ممنوعا قبل الملك ثم حل بالملك فلو باع جارية من امرأة نفقة وقبضتها وتفرقا بعد البيع ثم استقالها فأقالته لم يكن له ان يطأها حتى يستبرأ من قبل أن الفرج حرم عليه ثم حل له بالملك الثاني (قال) والاستبراء أن تمسك عند المشتري طاهر بعد ملكها ثم تحيض حيضة معروفة فإذا طهرت منها فهو الاستبراء وان استبرأت أمسكت حتى تعلم أن تلك الرية لم تكن جلا ولا أعلم محالفاي أن المطلقة لو حاضت ثلاث حيض وهي ترى أنها حامل لم تحل الا بوضع الحمل أو البراءة من أن يكون ذلك جلا فلا يحل له قبل الاستبراء التلذذ بها ثمها ولا

نظر بشهوة اليها وقد
تكون أم ولد لغيره
ولو لم يغتر فاحتى وضعت
جلال لم تحل له حتى
تطهر من نفاسها ثم
تحيض حيضة مستقلة
من قبل أن البيع انما
تم حين تفرق عن
مكاتها الذي تباعا
فيه ولو كانت أمة
مكاتبه فحجرت لم يطاها
حتى يستبرئ لاسها
ممنوعة الفرج منه ثم
أبيع بالعجز ولا يشبه
صومها الواجب عليها
وحضنتها ثم تخرج من
ذلك لانه يحل له في ذلك
أن يسها ويقبلها
ويحرم عليه ذلك في
الكتابة كما يحرم اذا
زوجها واغتسل طهر
ثم حيضة حتى تغتسل
منها لان النبي صلى
الله عليه وسلم دل على
ان الاقراء الاطهار
بقسوة في ابن عمر
يطلقها طاهرا من غير
جاء فتلك العدة التي
أمر الله أن يطلق لها

(١) قوله غير أن اسلام
اللاتي الخ كذا في النسخ
وتأمل وانظر كسه
صححه

مسدخول بهن انفسخ نكاحهن وان قال ما أردت بقولي قد أثبت عقد فلانة واللاتي قال ذلك لهن معا
أو اخترت فلانة أو ما قاله مما يشبه هذا الكلام أثبات عقدهن دون البواقي انفسخ عقد البواقي في الحكم
ولم يدين فيه ويثبت عقد اللواتي أظهر اختيارهن ووسعه لصابتهن لان نكاحهن ثابت لا يزول الا بان
يفسخه وهو لم يفسخه انما يفسخه اختيار غيرهن وهو لم يختار غيرهن وأحب الى أن يحدث لهن اختيارا
فيكون ذلك فسحا للبواقي في اللاتي فسخ عقدهن في الحكم ويدين فيما بينه وبين الله عز وجل فبفسخه حبس
اللاتي فسحنهن عليه بأن يحدث لهن اختيارا أو يفسخ فيما بينه وبين الله تبارك وتعالى نكاح اللاتي
حكما لهن (قال الشافعي) والحكم كما وصفت فلو اختار أربعاً ثم قال لم أرد اختيارهن وقد اخترت
الأربع البواقي الأربع الرشاء الأربع اللاتي اخناراً ولا جعلنا اختياره الا آخر باطلا كما لو نكح امرأة فقال
ما أردت بنكاحها عقد نكاح الرشاء اياه لانه الظاهر من قوله وهو أن الله حلال من المرأة يتدنى
نكاحها لان نكاحهن ثابت الا بان يفسخه وهو لم يفسخه قال ولو أسلم وثمان نسوة له فقال قد فسخت
عقد أربع بأعيانهن ثبت عقد اللاتي لم يفسخ عقدهن ولم أخرج الى أن يقول قد أثبت عقد البواقي
ولا اخترت البواقي كمالا احتاج اذا كن أربعاً فأسلم وأسلم الى أن يقول قد أثبت عقدهن وهن ثوابت
بالعقد الاول واجتماع اسلام الزوجين في العدة قال واذا أسلم وعنده أربع منهن أختان وامرأة وعمتها
قبل له أسلم أي الاختين شئت واحدى المرأتين بنت الاخ والعمة وفارق اثنتين (قال الشافعي) وان
كان معه أربع نسوة سواهن قبل له أسلم أربعاً فأسلم وان يكون فيهن أختان معاً والمرأة وعمتها معاً
قال ولو أسلم وعنده حرائر يهوديات أو نصرانيات من بنى اسرائيل كن كالحرائر المسلمات لا أنه يصلح له
أن يتدنى نكاحهن كاهن ولو كن يهوديات أو نصرانيات من غير بنى اسرائيل من العرب والعجم
انفسخ نكاحهن كاهن وكن كالمشركات الوثنيات الا أن يسلمن في العدة ولو كن من بنى اسرائيل بدن غير
دين اليهود والنصارى من عبادة وثن أو حجراً ومجوسية لم يكن له أسلم واحدة منهن لانه لا يكون له ابتداء
نكاحهن قال وكذلك لو كن إماء يهوديات أو نصرانيات من بنى اسرائيل انفسخ نكاحهن لانه لا يصلح له
أن يتدنى نكاحهن في الاسلام (قال الشافعي) ولو أسلم رجل وعنده أكثر من أربع نسوة قد أصاب
منهن أربعاً ولم يصب أربعاً أو أسلم قبله أو بعده (١) غير أن اسلام اللاتي لم يدخل بهن كاهن كان قبله أو بعده
فالعصمة بينهما وبين اللاتي لم يدخل بهن منقطعاً ونكاح اللاتي دخل بهن ثابت وهو كرجل أسلم وعنده
أربع نسوة ليس عنده غيرهن (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بجعلها فأسلم قبله أو أسلم قبلهن ثم
أصاب واحدة من اللاتي لم يدخل بهن كانت أصابته باها محرمة وعليه لها مهر مثلها الشبهة وذلك أنها بعد
انقطاع العصمة بينهما لم يكن له أن يسكنها وكان له أن يتدنى نكاحها اذا لم يكن عنده أربع سواها
ولا من يحرم أن يجمع بينها وبينه ولها عليه صداق مثلها بالاصابة وعليها العدة والولد لاحق ان كان ولد
ولاحد على واحدة منهما الشبهة

(ترك الاختيار والفدية فيه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أسلم الرجل وعنده أربع
نسوة أو أكثر فأسلم بعضهن فبأنه لا يخير فيهن وفي البواقي لم ينفقه في انتخابه حتى يسلم البواقي في عددهن
أو تنقض عددهن قبل أن يسلمن ثم يخير اذا اجتمع اسلامه واسلام أكثر من أربع فيهن وله أن يختار اسماً
أربع من اللاتي أسلمن فيكون ذلك فسحا لنكاح البواقي المتخلفات عن الاسلام أسلمن أو لم يسلمن وكذلك
لو اختار واحدة أو اثنتين يتنظر من بقي ويكون له الخيار فيمن بقي حتى يكمل أربعاً وان كن ثانياً فأسلم
أربع فقال قد اخترت فسخ نكاحهن وحبس البواقي غيرهن وقفت الفسخ فان أسلم الأربع البواقي
في عددهن فعقد الاول مفسخ بالفسخ المتقدم وان مضت عددهن قبل أن يسلمن فهي كالمسئلة قبلها

فان كان ارادته ايقاع طلاق فهو طلاق وان لم يرد به ايقاع طلاق حلف وكن نساءه واذا اسلم الرجل وعنده أكثر من أربع نسوة فاسلمن فقبل له اختر فقال لا أختار حبس حتى يختار وأنفق عليهن من ماله لانه مانع لهن بعقد متقدم وليس للسلطان أن يطلق عليه كما سلق على المولى فان امتنع مع الحبس أن يختار عزز وحبس أبدا حتى يختار ولو ذهب عقد له في حبسه خلى وأنفق عليهن من ماله حتى يفيق فيختار أو يموت وكذلك لو لم يوقف ليختار حتى يذهب عقد له فان مات قبل أن يختار امرأته من ماله معان يعدد الدنانير من أربعة أشهر وعشر أو ثلاث حبس لان فيه من أربع زوجات متوفى عنهن وأربع منصفته النكاح ولا نعرفهن بأعيانهن قال ويوقف لهن ميراث أربع نسوة حتى يصطلحن فيه فان رضى بعضهن بالصلح ولم يرض بعضهن فكان اللاتي رضى أقل من أربع أو أربع لم يعطهن شيئا لانهن لو رضىن فأعطين نصف الميراث أو أقل احتمل أن يكن اللاتي لاشئ لهن فان رضى خمس منهن بالصلح فقلن العلم يحيط أن لواحدة من أربع الميراث فأعطنا ربع ميراث امرأته لم أعطهن شيئا حتى يقرر معنا أن لا حق لهن في الثلاثة الأربع الباقية من ميراث امرأة فإذا فعلن أعطيتن ربع ميراث امرأة ودفعت ثلاثة أرباع ميراث امرأة الى الثلاث البواقي سواء بينهن فان كن اللاتي رضىن ستا فرضين بالنصف أعطيتن إياه وان كن سعا فرضين بالثلاثة الأرباع أعطيتن إياه وأعطيت ربع الباقية وانما قلت لا أعطى واحدة منهن بالصلح شيئا حتى يرضين فيما وصفت أني أعطيتن فيه أن يقطعن حقوقهن من الباقي أي إذا أعطيتن حقوقهن حتى يأتي على الثلاثة الأرباع كنت اذا وقفت الربع لواحدة أعطيتن ومنعهن ولم تطب لهن نفسا وان أعطيتها الربع أعطيتها ما أخذت امرأتان بلا تسليم منهن ذلك لها أو أكثر حالها أن يكون لها حظ امرأة وقد لا يكون لها شيء واذا قطعن حقوقهن عن الباقي فلم أعطها الا ما يجوز لي أن أعطيها إياه ما حق لها وامالهن تركته لها ولبعضهن تركته لها قال وينبغي لابي الصبية وولي البتية أن يأخذ لها نصف ميراث امرأة ان صولح عليه فأكثر اذ لم يعلم لهاينة تقوم ولا يأخذ لها أقل وان كن هن الميتات أو واحدة منهن وهو الباقي قبل له افسخ نكاح أيتن شئت وخذ ميراث اللاتي لم تفسخ نكاحهن ويوقف له ميراث زوج كاهامات منهن واحدة حتى يختار أو يعافيا خذ موارثهن واذا ادعى بعضهن أو ورثة بعضهن بعدم موتها ففسخ نكاح واحدة منهن أحلف ما فعل وأخذ ميراثها

(من يفسخ نكاحه من قبل العقد ومن لا يفسخ) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أسلم وعنده امرأة عقد نكاحها غير مطلق وأسلمت لم يكن له أن يشتر على نكاحها الا نكاحا بعقد عليها عقد نكاح وذلك أن يكون نكاحا متعة والنكاح متعة لم يملك امرأته على الا بدل تمامها مدة دون مدة أو نكاحا على أنها بائنة باراً وأن رجلاً أو امرأة غير بائنة باراً وأنه هو بالخيار لان هذا كله في معنى أنه يملك أمرها بالعقد مطلقاً ولو أبطلت النكاح متعة شرطها على الزوج قبل أن يسلم واحد منهما أسلمت لم تكن امرأته لانه لم يعقد لها على الأبد (١) ولم يكن شرطه عليها في العقد ولو اجتمعت هي وهو فابطل الشرط قبل أن يسلم واحد منهما أسلمت معها فالكناح مفسوخ الآن يبتدئ نكاحاً في الشرع غيره قال وهكذا كل ما ذكرته من شرط الخیار له أو لها معاً ولغيرهما مفرداً أو معهما لم يكن النكاح مطلقاً اذا بطله واذا لم يبطله لم يثبت ولا يخالف نكاح المتعة في شيء ولو أن رجلاً نكح امرأة في الشرع بغير شهود أو بغير ولي محرم لها فأسلم أو أي نكاح أفسده في الاسلام بحال غير ما وصفت من النكاح الذي لا نكاح فيه أمرها على الابد وكان ذلك عندهم نكاحاً حائزاً وان كانوا يتكفون أجور منهن ثم اجتمع اسلامهما في العدة تبتا على النكاح ولو أن رجلاً غلب على امرأة بأي غلبة كانت أو طواعته فأصابها وأقام معها أو ولدت منه أو ولد منه ولم يكن ذلك نكاحاً عندهم ثم أسلم في العدة لم يكن ذلك نكاحاً عندهم وقرق بينهما عندهم ولا مهر لها عليه

النساء وأمر النبي صلى الله عليه وسلم في الاماء أن يستبرئن بحبضة فكانت الحبضة الاولى امامها طهر كما كان الطهر امامه الحيض فكان قصد النبي صلى الله عليه وسلم في الاستبراء الى الحيض وفي العدة الى الاطهار

(مختصر ما يحرم من الرضاة)
من كتاب الرضاة ومن كتاب النكاح ومن أحكام القرآن

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى فمن حرم مع القرابة وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاة وقال صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاة ما يحرم من الولادة (قال الشافعي) رحمه الله فينبذ السنة

(١) قوله ولم يكن شرطه عليها في العقد كذا في النسخ ولعل فيه سقطاً والأصل ولم يكن شرطه عليها في غير العقد تأمل كتبه

أن ابن الفحل يحرم كما
تحرم ولادة الأب وسئل
ابن عباس رضي الله
عنهما عن رجل كانت
له امرأتان فأرضعت
احدهما غلاما
والأخرى جارية هل
يتزوج الغلام الجارية
فقال لا للفاح واحد
وقال مثله عطاء وطاوس
(قال الشافعي) رحمه
الله فهذا كله نقول
فكل ما حرم بالولادة
وبسببها حرم بالرضاع
وكان به من ذوى المحارم
والرضاع اسم جامع
يقع على المصاة وأكثر
كأل الحولين وعلى كل
رضاع بعد الحولين
فوجب طلب الدلالة في
ذلك وقالت عائشة
رضي الله عنها كان فيما
أنزل الله تعالى في
القرآن عشر رضعات
معلومات يحرم من ثم
نسخ بخمس معلومات
فتوفي صلى الله عليه
وسلم وهن مما يقرأ
من القرآن فكان لا
يدخل عليها الأمن
استكمل خمس رضعات
وعن ابن الزبير قال
رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا تحرم المصاة

الآن يصيبها بعد ما يسلم على وجه شبهة فإها عليه مهر مثلها لأن لا أقضى لها عليه بشئ فأنشأ في الشرع
لم يلزمه إياه نكاحها إذا لم يكن عندهم أو عنده إذا لم يكونا معا هذين يجري عليهما الحكم وهذا كله إذا نكح
مشركة وهو مشرك (قال الشافعي) فإن كان مسلما فسخ مشركته وثنية أو مشركا فسخ مسلكه فإصابها ثم
اجتمع إسلامهما في العدة فالتكاح يفسخ بكل حال لأن العقد محرم باختلاف الدين ولا يثبت الإيشكاح
مستقبل ولو كان طلقها في الشرع في المستثنين معالم يلزمها الطلاق (قال الشافعي) وإذا أسلم الرجل
من أهل الحرب وامرأته كافرة ثم ارتد عن الإسلام قبل أن تسلم امرأته فإن أسلمت امرأته قبل أن
تنقض عدها وعاد إلى الإسلام قبل انقضاء عدها حتى يكونا في العدة مسلمين معافهما على النكاح وإن
أسلم قبلها ثم ارتد ثم أسلم ولم تنقض العدة ثم أسلمت في العدة فهم على النكاح وإن لم يسلم حتى تنقض
العدة فقد انفسخ النكاح ولو أسلمت وهو مرتد ففسخ عدها وهو على ردة انفسخ النكاح ولو عاد بعد
انقضاء عدها إلى الإسلام فقد انفسخ نكاحها وانقضت عدها وتنكح من شئت والعدة من يوم أسلم
وهكذا إن كانت هي المسلمة أو لا فارتدت لا يختلفان وسواء أقام المرتد منهما في دار الإسلام أو لحق بدار
الشرك أو عرض عليه الإسلام أو لم يعرض إذا أسلم المرتد عن الإسلام قبل انقضاء عدها المرأة فهم على
النكاح قال وتصدق المرأة المرتدة على انقضاء عدها في كل ما يمكن مثله كما تصدق المسلمة عليها في كل
ما يمكن كانت هي المرتدة أو الزوج فإن كان الزوج لم يصحها فارتدت وأرتدت انفسخ النكاح بينهما بردة
أيهما كان لأنه لا عدة فإن كان هو المرتد فله نصف الصداق لأن فساد النكاح كان من قبله ولو كانت
هي المرتدة فلا صداق لها لأن فساد النكاح كان من قبلها وسواء في هذا كل زوجين (قال الشافعي)
وردة السكران من الخمر والبيذ المسكر في فسخ نكاح امرأته كردة المصحى وردة المغلوب على عقله من
غير السكر لا تفسخ نكاحا

(طلاق المشرك) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم
عقد نكاح الشرك وأقر أهله عليه في الإسلام لم يحز والله تعالى أعلم الآن ثبت طلاق الشرك لأن الطلاق
يثبت بشبوت النكاح وبسقوطه بسقوطه فلو أن زوجين أسلما وقد طلق الزوج امرأته في الشرك ثلاثا لم
تحل له حتى تنكح زوجا غيره وإن أصابها بعد الطلاق ثلاثا في الشرك لم يكن لها صداق لأن ما طلق عنه ما
استهلكه لها في الشرك (قال الشافعي) ولو أسلمت ثم أصابها بعد طلاق ثلاث كانت عليها العدة ولحق الولد
وفرق بينهما ولها مهر مثلها «قال الربيع» إذا كان يعذر بالجهالة (قال الشافعي) وإن طلقها واحدة
أو اثنتين ثم أسلم حسب عليه ما طلقها في الشرك وبني عليه في الإسلام ولو طلقها ثلاثا في الشرك ثم
نكحت زوجا غيره فإن أصابها ثم طلقها ومات عنها ثم نكحها زوجها الذي طلقها كانت عنده على ثلاث كما
تكون في الإسلام إذا كان النكاح صحيحا عندهم ثبتته في الإسلام وذلك أن لا تنكح محرما لها ولا منعة
ولا في معناها قال ولو آلى منها في الشرك ثم أسلم قبل مضي الأربعة الأشهر فذا استكمل أربعة أشهر
من إيلانه وقف كما وقف من آلى في الإسلام (قال الشافعي) ولو مضت الأربعة الأشهر قبل أن يسلم
أسلمت ثم طلبت أن يوقف مكاله لأن أجل الإيلان قد مضى ولو نظرها مرة نهى في الشرك ثم أسلمت وقد
أصابتها قبل الإسلام أو بعده ولم يصحها مرة باجتنابها حتى يكفر كما رة الظهار قال ولو طلقها في الشرك
ثم أسلمت ثم رافعا قلت له التعن ولا أجبره على اللعان ولا أحدها لم يلعن ولا عزره فإن التعن فرقت بينهما
مكافى ولم أمرها باللعن لأنه لا حد عليها لو أقربت بالزنا في الشرك وليس لها معنى في القرعة إنما القرعة
بالتعنه وإن لم يلعن فسواء أكذب نفسه أو لم يكذبها لم أجبره عليه ولم أحده ولم أعززه لأنه قد طلقها في
الشرك حيث لا حد عليه ولا تعزير ولو قال لها في الشرك أنت طالق إن دخلت الدار ثم دخلتها في الشرك

أو الاسلام طلق وبكره ما قال في الشرك كما يلزمه ما قال في الاسلام لا يختلف ذلك ولو تزوج امرأتى
الشرك بصدق فلم يدفعه اليها أو بلا صداق فأصابها في الحالين ثم ماتت قبل أن يسلم ثم أسلم زوجها وطلب
ورثتها صداقها الذي سمي لها أو صداق مثلها لم يكن لهم منه شيء لأن لا أقصى لبعضهم على بعض بما فات
في الشرك والحرب

(نكاح أهل الذمة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وعقد نكاح أهل الذمة فيما بينهم ما يتوافقوا
الينا كنكاح أهل الحرب ما استجازوه نكاحاً ثم أسلموا لم ينقضه بينهم إذا جازا ابتداءه في الاسلام بحال
وسواء كان بولي أو غير بولي وشهوداً وغير شهود وكل نكاح عندهم جائزاً أجرته إذا صلح ابتداءه في الاسلام
بحال قال وهكذا ان نكحها في العدة وذلك جائز عندهم ثم لم يسلموا حتى تضي العدة وان أسلموا في العدة
فسخت نكاحهم إلا أنه لا يصلح ابتداءه في الاسلام بحال وان نكح محرماً أو امرأة أبيه ثم أسلم فسخته
لأنه لا يصلح ابتداءه في الاسلام بحال وكذلك ان نكح امرأة طلقها ثلاثاً قبل أن تزوج زوجها غيره
يصحبها وإذا أسلم أحدهم وعنده أكثر من أربع نسوة قبل له أسلم أي الأربع شئت وفارق سائرهن
(قال الشافعي) وكذلك مهورهن فإذا أمهرها خيراً أو خيراً أو شيئاً مما يتول عندهم ميتة أو غيرها
مما له عن فيهم فدفعوها اليها ثم أسلم فطلبت الصداق لم يكن لها غير ما قبضت إذا قبضت العقد التي يفسدها
النكاح فالصداق الذي لا يفسد به النكاح أولى أن يعني فإذا لم تقبض من ذلك شيئاً ثم أسلم فإن كان الصداق
مما يحل في الاسلام فهو لها لا تزاد عليه وان كان مما لا يحل فلها مهر مثلها وان كانت قبضته وهو مما
لا يحل ثم طلقها (١) قبل الدخول أو بعد اسلامهما لم يرجع عليها بشيء وهكذا ان كانت هي المسئلة وهو المختلف
عن الاسلام لا يأخذ مسلم حراماً ولا يعطيه قال وان كانت لم تقبضه ثم أسلموا وطلقاتها رجعت عليه بنصف
مهر مثلها وإذا أسلم هو وهي كتابية فهم على النكاح وإذا اتنا كهم المشركون ثم أسلموا لم أفسخ نكاح
واحد منهم وان نكح يهودي نصرانية أو نصراني مجوسية أو مجوسية يهودية أو نصرانية أو وثني
كتابية أو كتابي وثنية لم أفسخ منه شيئاً إذا أسلموا (قال الشافعي) وكذلك لو كان بعضهم أفضل من
بعض نسباً اتنا كهم في الشرك نكاحاً صحيحاً عندهم ثم أسلموا لم يفسد بتفاضل النسب ما كان المتعاضل
إذا عني لهم مما يفسد العقد في الاسلام فهذا أقل من فسادها وإذا كانت نصرانية تحت وثني أو وثنية
تحت نصراني فلا ينكح الولد ولا تؤكل ذبيحة الولد ولا ينكحها مسلم لأنها غير كتابية خالصة ولا تسمى لثمة
أحد أو يها ولو تحاكم أهل الكتاب النيا قبل أن يسلموا وجب علينا الحكم بينهم كان الزوج الحاني البنا
أو الزوجة فان كان النكاح لم يفسد لم يفسد لزوجهم إلا بشهود مسلمين وصداق حلال وولي جائز إلا أن أبا أو أخ
لا أقرب منه وعلى دين المروجة وإذا اختلف دين الولي والمروجة لم يكن لها وليا ان كان مسلماً وهي مشركة
لم يكن لها وليا ويزوجها أقرب الناس بها من أهل دينها كان لم يكن لها أقرب بزوجها الحان كم لأن تزويجه
حكم عليها ثم نضع في ولايتهم ما نضع في ولايت المسلمين وان تحاكموا بعد النكاح فان كان يجوز ابتداء
نكاح المرأة حين تحاكم النيا بحال أجزأه لأن عقده قد مضى في الشرك وقبل تحاكم النيا وان كان
لا يجوز بحتاً فسخناه وان كان المهر محرماً وقد دفعه بعد النكاح لم يجعل لها عليه غيره وان لم يدفعه جعلنا
لها مهر مثلها لازماً قال ولو طلبت أن تنكح غير كفء وأبى ذلك ولا تها منعت نكاحه وان أنكحته قبل
التحاكم النيا لم تزده إذا كان مثل ذلك عندهم نكاحاً مضى العقد (قال الشافعي) وإذا تحاكم النيا وقد طلقها
ثلاثاً أو واحدة أو لم يها أو أظهار أو قد فها حكمنا عليه حكمنا على المسلم عنده المسئلة وأجزأه ما نلزم
المسلم ولا يجوز في كفارة الظهار الأربعة مؤمنة وان أطعم لم يجزءه الاطعام المؤمنين ولا يجزءه الصوم بحال
لان الصوم لا يكتب له ولا ينفع غيره ولا أحد على من كذب مشركاً وان لم يلعن ويعزر ولو تحاكم النيا

ولا المصتان ولا الرضعة
ولا الرضعتان (قال
المرزقي) رحمه الله قلت
للشافعي أسمع ابن
الزبير من النبي صلى
الله عليه وسلم قال نعم
وحفظ عنه وكان يوم
سمع من رسول الله
صلى الله عليه وسلم
ابن تميم بنين وعن
عروة أن النبي صلى
الله عليه وسلم أمر
امرأة أبي حذيفة أن
ترضع سالتا خمس
رضعات فتعصر من بهن
(قال) فدل ما وصفت
أن الذي يحرم من
الرضاع خمس رضعات
كأجاء القرآن بقطع
السارق فدل صلى الله
عليه وسلم أنه أراد
بعض السارقين دون
بعض وكذلك أبان
ان المراد بمائة جلدة
بعض الزناة دون بعض
لامن لزمه اسم سرقة
وزنا وكذلك أبان ان
المراد بتحرير الرضاع

(١) قوله قبل الدخول
أو بعد اسلامهما الخ
كذا في الاصول
والظاهر التعمير بالواحد
أو قائل كنه محججه

بعض المرضعين دون
بعض واحد فيما قال
النبي صلى الله عليه وسلم
لسهلة بنت سهيل لما
قالت له كناري سألما
ولدا وكان يدخل علي
وأما فضل وليس لنا الا
بيت واحد فماذا
تأمرني فقال عليه
السلام فيما بلغنا أرضعيه
خمس رضعات فيجزم
بليتها ففعلت فكانت
تأمرنا من الرضاغة
فأخذت بذلك عائشة
رضي الله عنها فبمن
أحببت أن يدخل عليها
من الرجال وأبي سائر
أزواج النبي صلى الله
عليه وسلم أن يدخل
عليهن بتلك الرضاغة
أحدهن الناس وقلن
ما نرى الذي أمر به
صلى الله عليه وسلم
الارخصة في سالم
وحده وروى الشافعي
رحمه الله أن أم سلمة
قالت في الحديث هو
لأمام خاصة (قال
الشافعي) رحمه الله
تعالى فإذا كان خاصا
فأما خاص فخرج من
الهام والدليل على
ذلك قول الله جل ثناؤه
حولين كاملين لمن أراد

وقد طلقها ثلاثا ثم أمسكها فأصابها فان كان ذلك جائزا عندهم جعلنا المهر مثلها بالاصابة وان كان ذلك
غير جائز عندهم فاستكرهها جعلنا المهر مثلها بالاصابة وان كان عندهم زنا ولم يستكرهها لم يجعل لها
مهر مثلها وفرقنا بينهما في جميع الاحوال (قال الشافعي) وإذا تزوج الذي ابنته الصغيرة وابنته الصغيرة فهما
على النكاح يجوز لهما من ذلك ما يجوز لأهل الاسلام (قال الشافعي) وإذا تزوجت المسلمة ذميا فالنكاح
مفسوخ وبؤذبان ولا يبلغ بهما حد وان أصابها فلها مهر مثلها وإذا تزوج المسلم كافرة غير كتابية كان
النكاح مفسوخا وبؤذبان للمسلم الا أن يكون ممن يعذر بجحالة وان نكح كتابية من أهل الحرب كرهت
ذلك والنكاح جائز

(نكاح المرتد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ارتد المسلم فسكح مسلة أو مرتدة أو مشركة
أو وثنية فالنكاح باطل أسلم أو أحدهما أو لم يسلم أو أحدهما فان أصابها فلها مهر مثلها والولد لاحق
ولا حد وان كان لم يصبا فلا مهر ولا نصف ولا متعة وإذا أصابها فلها مهر مثلها ولا يحسن ذلك ولا تحل به
لزوج لو طلقها ثلاثا لان النكاح فاسد وانما أفسدته لانه مشرك لا يحل له نكاح مسلة أو مشرك ولا
يترك على دينه بحال ليس كالذي الآمن على ذمة الجزية يؤديها ويترك على حكمه ما لم يتحاكم اليها ولا
مشرك عربي يحل تركه على دينه والمن عليه بعد ما يقدر عليه وهو مشرك عليه أن يقتل وليس لاحد
المن عليه ولا ترك قتله ولا أخذه (قال الشافعي) ولا يجوز نكاح المرتدة وان نكحت فأصابت فلها مهر
مثلها ونكاحها مفسوخ والعلة في فسح نكاحها العلة في فسح نكاح المرتد

(كتاب الصداق)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي الملقب قال قال الله عز وجل وآتوا
النساء صدقاتهن لمحلة وقال عز وجل فانكحوهن باذن أهلهن وآتوهن أجورهن بالمعروف وقال أن
تبتغوا بأموالكم محسنين غير مسافين فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن فريضة وقال ولا تعضلوهن
لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن وقال عز وجل وان أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم احداهن
قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا وقال الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا
من أموالهم وقال وليستعفف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغنيهم الله من فضله (قال الشافعي) فأمر الله
الأزواج بأن يؤتوا النساء أجورهن وصدقاتهن والأجر هو الصداق والصداق هو الأجر والمهر وهي
كاملة عريضة تسمى بعدد أسماء فجتمل هذا أن يكون ما مورب صداق من فرضه دون من لم يفرضه
دخل أولم يدخل لانه حق الزمة المرء نفسه فلا يكون له حبس شيء منه الا بالمعنى الذي جعله الله تعالى له
وهو أن يطلق قبل الدخول قال الله تبارك وتعالى وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن
فريضة فنصف ما فرضتم الا أن يهفون أو يعفو الذي يسده عقدة النكاح ويحتمل أن يكون يجب بالعقدة
وان لم يسم مهر ولم يدخل ويحتمل أن يكون المهر لا يلزم أبدا الا بان يلزم المرء نفسه ويدخل بالمرأة وان
لم يسم مهر فلما احتل المعاني الثلاث كان أولاء أن يقال به ما كانت عليه الدلالة من كتاب أو سنة
أو إجماع واستدلنا بقول الله عز وجل لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة
ومتعهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره أن عقد النكاح يصح بغير فريضة صداق وذلك أن الطلاق
لا يقع الا على من عقد نكاحه وإذا جاز أن يعقد النكاح بغير مهر فثبت فهذا دليل على الخلاف بين
النكاح والبيوع والبيوع لا تنعقد الا بشئ معلوم والنكاح ينقذ بغيره واستدلنا على أن العقد يصح
بالكلامه وان الصداق لا يفسد عقده أبدا فإذا كان هكذا فلو عقد النكاح بغير مجهول أو حرام فثبت

العقدة بالكلام وكان للمرأة مهر مثلها اذا أصيبت وعلى أنه لا صدق على من طلق اذ لم يسم مهر او لم يدخل
وذلك انه يجب بالعقدة والميسر وان لم يسم مهر بالآية لقول الله عز وجل وامرأته مؤمنة ان وهبت نفسها
للنبي ان أراد النبي أن يستنكحها خالصة لا من دون المؤمنين يريد والله تعالى أعلم النكاح والميسر بغير
مهر ودل قول الله عز وجل وأتيتهم اخذاهن قنطارا على أن لا وقت في الصدق كثيرا وقل تركه انتهى
عن القنطار وهو كثير وتركه حد القليل ودلت عليه السنة والقياس على الاجماع فيه فأقل ما يجوز في المهر
أقل ما يتول الناس وما لو استهلكه رجل لرجل كانت له قيمة وما يتبايعه الناس بينهم فان قال قائل ما دل على
ذلك قيل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم اذوا العلائق قيل وما العلائق يا رسول الله قال ما راضى به
الاهلون (قال الشافعي) ولا يقع اسم على الاعلى شيء مما يتول وان قل ولا يقع اسم مال ولا على الاعلى
ماله قيمة يتبايع بها ويكون اذا استهلكها مستهلك أدى قيمته وان قلت وما لا يطرحه الناس من أموالهم مثل
الفلس وما يشبه ذلك والثاني كل منفعة ملكت وحل عنها مثل كراء الدار وما في معناها مما يحل أجره
(قال الشافعي) والقصد في الصدق أحب لنا وأستحب أن لا يرد في المهر على ما أصدق رسول الله
صلى الله عليه وسلم نساءه وبناته وذلك خسمائة درهم طلبا للبركة في موافقة كل أمر فعله رسول الله
صلى الله عليه وسلم أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن عبد الله بن الهادي عن محمد بن ابراهيم بن الحرث التيمي
عن أبي سلمة قال سألت عائشة كم كان صدق النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان صدقه لازواجه اثنتي
عشرة أوقية ونس قالت أتدري ما النش قلت لا قالت نصف أوقية أخبرنا سفيان بن عيينة عن حميد
الطويل عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة أسهم الناس المنازل فطارسهم
عبد الرحمن بن عوف على سعد بن الربيع فقال له سعد تعال حتى أقاسمك مالي وأزول لك عن أي أمر أقي
شئت وأكفك العمل فقال له عبد الرحمن بارك الله لك في أهلك ومالك دولي على السوق فخرج اليه
فأصاب شيئا فخطب امرأته فزوجها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم على كم تزوجتها يا عبد الرحمن
قال على نواة من ذهب فقال أولم ولو نشاء (قال الشافعي) أخبرنا مالك قال حدثني حميد الطويل عن
أنس بن مالك أن عبد الرحمن بن عوف جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم وبه أثر صفة فساءه رسول الله
صلى الله عليه وسلم فأخبره أنه تزوج امرأته من الأنصار فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كم سمعت
اليها قال نواة من ذهب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أولم ولو نشاء (قال الشافعي) فكان
بيننا كتاب الله عز وجل أن على النكاح الواطئ صدقا لما ذكر ففرض الله في الاماء أن يتكهن باذن
أهلهم ويؤتين أجورهن والاجر صدق وبقوله فما استمتعتم به منهن فأتوهن أجورهن وقال عز وجل
وامرأته مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي الآية (قال الشافعي) خالصة مبهمة ولا مهر فأعلم أنها النبي صلى الله
عليه وسلم دون المؤمنين قال فأى نكاح وقع بلامهر فهو ثابت ومتى قامت المرأة بمهرها قلنا أن يفرض
لها مهر بثلاث وكذا ان دخل بها الزوج ولم يفرض لها فلها مهر مثلها ولا يخرج الزوج من أن ينكحها
بلامهر ثم يطلق قبل الدخول فيكون لها المتعة وذلك الموضع الذي أخرج الله تعالى به الزوج من نصف
المهر المسمى اذا طلق قبل أن يدخل بها وسواء في ذلك كل زوجة مسلمة أو ذمية وأمة مسلمة ومذمومة
ومكاتب وكل من لم يكمل فيه العتق قال الله عز وجل وان طلقتموهن من قبل أن تمتوهن وقد فرضتم لهن
فريضة فنفذ ما فرضتم فجعل الله تعالى الفرض في ذلك الى الأزواج فدل على أنه برضا الزوج لان
الفرض على الزوج للمرأة ولا يلزم الزوج والمرأة الاجتماعا ولم يحدد فيه شيء فدل كتاب الله عز وجل
على أن الصدق ما راضى به المتناكح كما يكون البيع ما راضى به المتبايعان وكذلك دلت سنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم فلم يحز في كل صدق مسمى الا أن يكون غنما من الأثمان (قال الشافعي) وكل
ما بارأ أن يكون مبيعا ومستأجرا بن جارأ أن يكون صدقا وما لم يحز فيهما لم يحز في الصدق فلا يجوز

أن يتم الرضاعة فجعل
الحولين غاية وما جعل
له غاية فالحكم بعدمنى
الغاية خلاف الحكم
قبل الغاية كقوله تعالى
والمطلقات يسترن بطن
بأنفسهن ثلاثه قروء
فاذا مضت الاقداراه
فحكمهن بعد مضيا
خلاف حكمهن فيها
(قال المزني) وفي ذلك
دلالة عندى على نفي
الولادة كثر من سنتين
بتأخير حمله وفصله
ثلاثين شهرا فكانت
توقيت الحولين الرضاة
لا كثر من حولين
(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى وكان عمر
رضي الله عنه لا يرى
رضاع الكبير يحترم
وابن مسعود وابن عمر
رضي الله عنهما وقال
أبو هريرة رضي الله
عنه لا يحترم من الرضاة
الا ما فتق الأمعاء قال
ولا يحترم من الرضاة
الا الخمس رضعات
مشفرات كلهن في
الحولين قال وتفرق
الرضعات أن تضع
المولود ثم تقطع الرضاة
ثم ترضع ثم تقطع
كذلك فاذا رضع في مرة

منهن ما يصلح له وصل
الى جوفه ما قبل منه وما
كثير في رضة وان
التقم الشدي فلها
قليل وأرسله ثم عاد اليه
كانت رضة واحدة
كما يكون الخالف
لا يأكل بالنهار الامرة
فيكون يأكل وتنفس
بعد الزدرا ويعد
ياكل فذلك كل مرة
وان طال وان قطع
ذلك قطعاً ينابعد قليل
أو كثير ثم أكل خنت
وكان هذا كلتين ولو
أفند ما في إحدى
الشدين ثم تحول الى
الأخرى فأنقذها
كانت رضة واحدة
والوجور كالرضاع
وكذلك السعوط
لان الرأس جوف ولو
حقن به كان فيها
قولان أحدهما أنه
جوف وذلك أنها تفرط
الصائم والأخر أن
ما وصل الى الدماغ كما
وصل الى المعدة لانه
يقذف من المعدة
وليس كذلك الحقنة
(قال المزني) رحمه الله
قد جعل الحقنة في
معنى من شرب الماء
فاقتر فذلك هو

الصدوق الامعولوا ومن عين محل بيعها نقد أو الى أجل وسواء قل ذلك أو كثر فيجوز أن يشك الرجل
المرأة على الدرهم وعلى أقل من الدرهم وعلى الشيء بأقل من قيمة الدرهم وأقل ماله عن اذارت المرأة
المنكوحه وكانت ممن يجوز امرها في مالها (قال الشافعي) ويجوز أن تنكحه على أن يخط لها ثوباً أو يبنى
لها داراً أو يخدمها شهراً أو يعمل لها عملاً ما كان أو يعلمها قرناً مسمى فهو يعلم لها عبداً وما أشبه هذا
(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم
فقالت يا رسول الله اني قد وهبت نفسي لك فقامت قياماً طويلاً فقال يا رسول الله زوجنيها
ان لم يكن لك بها حاجة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل عندك من شيء تصدقها به فقال
ما عندى الا ازارى هذا قال فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان أعطيتها اياه جلست لا ازاراك فالتمس لها
شيئاً فقال ما أجدي شيئاً فقال التمس ولو خاتماً من حديد فالتمس فلم يجد شيئاً فقال ما أجدي شيئاً فقال له رسول الله
صلى الله عليه وسلم هل معك من القرآن شيء قال نعم سورة كذا أو سورة كذا فاستمعها فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم قد زوجتكها بما معك من القرآن (قال الشافعي) وخاتم الحديد لا يسوى
قريباً من الدرهم ولكن له ثمن يتبايع به (قال الشافعي) وبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
أدوا العلاتق فقالوا وما العلاتق قال ما تراضى به الاهلون وبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
من استحل بذرهم فقد استحل (قال الشافعي) وبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز نكاحاً على
نعلين وبلغنا أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال في ثلاث قبضات من زبيب مهر أخبرنا سفيان
عن أيوب بن موسى عن يزيد بن عبد الله بن قسيط قال تسرى رجل بجمارية فقال رجل هباني فذكر ذلك
لسعيد بن المسيب فقال لم تحل الموهوبة لاحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولو أصدقها سوطاً فافوقه
جاز أخبرنا ابراهيم بن محمد قال سألت ربيعة عما يجوز في النكاح فقال درهم فقلت فأقل قال ونصف
قلت فأقل قال نعم وحببة خنطة أو قبضة خنطة

(في الصدوق بعينه يتلف قبل دفعه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا تزوجها على شيء مسمى
فذلك لازم له ان مات أو ماتت قبل أن يدخل بها أو دخل بها ان كان نقداً فالنقد وان كان ديناً فالدين
أو كيلاً موصوفاً للكيل أو عرضاً موصوفاً للعرض وان كان عرضاً بعينه مثل عبد أو أمة أو بعيراً أو بقرة
فهذا ذلك في يد يد قبل يدفعه ثم طلقها قبل أن يدخل بها فلها نصف قيمته يوم وقع عليه النكاح وذلك يوم
ملكته ما لم يحدث لها منعا فان طلبته فمعه ما منه فهو غاصب ولها قيمته أكثر ما كانت قيمته « قال الربيع »
والشافعي قول آخر أنه اذا أصدقها شيئاً فتلف قبل أن يقبضه كان لها صدقاً مثلها كما لو اشترت منه شيئاً فتلف
قبل أن يقبضه رجعت بالثمن الذي أعطته وهكذا ترجع ببضعها وهو عن الشيء الذي أصدقها به وهو
صدق المثل « قال الربيع » وهذا آخر قول الشافعي قال فان نكحته على خطاطة نوب بعينه فهل
فلها عليه مثل أجر خطاطة ذلك الثوب وتقوم خطاطته يوم نكحها فيكون عليه مثل أجره « قال
الربيع » رجعت الشافعي عن هذا القول وقال لها صدقاً مثلها « قال الربيع » قال الشافعي واذا
أصدقها شيئاً فلم يدفعه اليها حتى تلف في يده فان دخل بها فلها صدقاً مثلها وان طلقها قبل أن يدخل بها فلها
نصف صدقاً مثلها وانما ترجع في الشيء الذي ملكته ببضعها فترجع بثمن البضع كما لو اشترت شيئاً بدرهم
فتلف الشيء رجعت بالذي أعطته لانه لم يعطها العوض من ثمن الدرهم فكذلك ترجع بما أعطت وهو البضع
وهو صدق المثل وهو آخر قول الشافعي قال وان نكحته على شيء لا يصلح عليه الجعل مثل أن يقول
أنكحتك على أن تأتيني بعبدى الآتي أو جلي الشارد فلا يجوز الشرط والنكاح ثابت ولها مهر مثلها لان
اتيانها بالضالة ليس باجارة تلزمه ولا شيء له غاية تعرف وتلكها اياه ببضعها فهو مثل أن تعطيه ديناراً على
أن يفعل أحدهم فاذن فإذا جاءها بما جعلت له عليه فله الدينار وان لم يأتها به فلا دينار له ولا لك الدينار الا

في القياس في معنى من
شرب اللبن واذ جعل
السعوط كالوجور
لان الرأس عنده جوف
فالحنقة اذا وصلت الى
الجوف عندي أولى
وبالله التوفيق وأدخل
الشافعي رحمه الله
تعالى على من قال ان
كان ما خلط باللبن أغلب
لم يحرم وان كان اللبن
الأغلب حرم ففسال
أرأيت لو خلط حراما
بطعام وكان مستهلكا
في الطعام أما يحرم
فكذلك اللبن (قال
الشافعي) رحمه الله
ولو جبن اللبن فأطعمه
كان كالزجاج ولا يحرم
لبن البهيمة انما يحرم
لبن الآدميات قال الله
جل ثناؤه وأمهاتكم
اللاتي أرضعنكم وقال
فإن أرضعن لكم
فأؤهن أجورهن
قال ولو حلب من امرأة
خامسة ثم ماتت فأوجره
صبي كان ابنها ولو رضع

(١) قوله صدق مثلها
كذا في الأصول في هذا
الموضع ولعله من زيادة
النساح تأمل كنه
مصححه

بأن يأتى بما جعل له عليه وهي هناك ملكته بضعها قبل يأتى بما جعل له قال وما جعلت لها فيه
عليه الصدق اذ ماتت أو ماتت قبل اصابته أو بعد اصابته (١) صدق مثلها فطلقها فيه قبل أن يدخل بها
فلها نصف المسمى الذي جعل لها ونصف العين التي أصدقها ان كان قائما وان مات فنصف صدق مثلها
وذلك مثل أن يتزوجها على خياطه ثوب فبذلك فيكون لها نصف صدق مثلها لان بضعها الثمن وان انتقضت
الاجارة بهلا كه كان لها نصف الذي كان غنالا اجارة كما يكون في البيوع قال واذا أوفاهما ما أصدقها
فأعطاهما ذلك دنانير أو دراهم ثم طلقها قبل أن يدخل بهما رجوع عليها بنصفه وان هلك فنصف مثله وكذلك
الطعام المكمل والموزون فان لم يوجد له مثل فثل نصف قيمته
(فمن دفع الصداق ثم طلق قبل الدخول) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أصدق الرجل
المرأة دنانير أو دراهم فدفعها اليها ثم طلقها قبل أن يدخل بها والدنانير والدرهم فاقعة بأعيانها لم تغير وهما
يتصدقان على أنهما يباعانها رجوع عليها بنصفها وهكذا ان كانت تبرأ من فضة أو ذهب فان تغير شيء
من ذلك في يدها اما بان تدفن الورق فيبلى فينقص أو تدخل الذهب البار فينقص أو تصوغ الذهب والورق
فتزيد قيمته أو تنقص في النار فكل هذا سواء ويرجع عليها بمثل نصفه يوم دفعه اليها لانهم ملكته بالعقده
وضمته بالدفع فلها زيادته وعليها نقصانه فان قال الزوج في النقصان أنا آخذته ناقصا فليس لها دفعه عنه
الا في وجه واحد ان كان نقصانه في الوزن وزاد في العين فليس له أخذه في الزيادة في العين وانما زيادته في
مالها أو تشاء هي في الزيادة أن تدفعه اليه زائدا غير متغير عن حاله فليس له الا ذلك قال ولو كان أصدقها حيا
مصوغا أو اناء من فضة أو ذهب فأنكسر كان كما وصفت لها وعليها أن ترد عليه نصف قيمته يوم دفعه مصوغا
ولو كان اناء من فضة أو ذهب فأنكسر أو بقي الآخر صحيحا كان فيها قولان أحدهما ان له أن يرجع بنصف
قيمتها الا أن يشاء أن يكون شريكها في الاناء الباقي ويضمنها نصف قيمة المستهلك والاخر أنه شريك
في الباقي ويضمنها نصف قيمة المستهلك لشيء له غير ذلك وهذا أصح القولين ولو زادت هي فيها صناعة أو شيا
أدخلته كان عليها أن تعطيه نصف قيمته ما يوم دفعها اليها وان كان الا أن من فضة فأنكسر اثم طلقها
رجع عليها بنصف قيمته ما مصوغ من الذهب وان كان من ذهب رجع عليها بنصف قيمته ما مصوغ من
فضة لانه لا يصلح له أن يأخذ ورقا ورقا أكثر وزانها ولا يتفرق حتى يتقايضا قال ولو كان الصدق
فلوسا أو اناء من نحاس أو حديد أو رصاص لا يختلف هذا الا في أن قيمة هذا كله على الأغلب من نقد البلد
دنانير ان كان أو دراهم ويقارق الرجل فيه صاحبه قبل أن يقبض قيمته لانه لا يشبه الصراف ولا ما فيه الربا
في النسبة وكذلك لو أصدقها خشبة فلم تغير حتى طلقها كان شريكها بنصفها ولو تغيرت ببلاد أو عفن
أو نقص ما كان النقص كان عليها أن تعطيه نصف قيمتها صحيحة الا أن يشاء هو أن يكون شريكها
بنصف جميع ما نقص من ذلك كله فلا يكون لها دفعه عن ذلك ناقصا والقول في الخشبة والخشبة معها
كالقول في الاناء الذهب والآن انما اذا هلك بعضه وبقي بعض وكذلك اذا زادت قيمتها أن تعمل أبوابا
أو نوايت أو غير ذلك كانت لها ويرجع عليها بنصف قيمتها يوم دفعها واذا أرادت أن تدفع اليه نصفها أو انا
وتجعله شريكا في نصفها نوايت لم يكن ذلك عليه الا أن يتطوع وان كانت النوايت والأبواب أكثر
قيمة من الخشب لان الخشب يصلح لما لا تصلح له النوايت والأبواب وليس عليه أن يحول حقه في غيره
وان كان أكثر غنائه ولا يشبه في هذا الدنانير والدرهم التي هي فاقعة بأعيانها لا يصلح منها شيء لما لا يصلح له
غيرها وهكذا لو أصدقها ثيابا فبليت رجوع عليها بنصف قيمتها الا أن يشاء أن يكون شريكها بالنصف بالية
فلا يكون لها دفعه عنه لان ماله ناقص ولو أصدقها ثيابا فقطعت أو صبغت فزادت في التقطيع أو الصبغ
أو نقصها كان سواء ويرجع بنصف قيمتها ولو أراد أن يكون شريكها في الثياب المقطعة أو المصبوغة
ناقصة أو أرادت أن يكون شريكها في الثياب رائدة لم يجبر واحد منهما على ذلك الا أن يكون يشاء لان

منها بعد موتها لم يحترم
لانه لا يحل لبن الميتة
ولو حلب من امرأة لبن
كثير ففرق ثم أوجر منه
صبي مرتين أو ثلاثة لم
يكن الارضعة واحدة
وليس كاللبن يحدث في
الثدي كلما خرج منه
شيء حدث غيره ولو
تزوج صغيرة ثم أرضعتها
أمه أو ابنته من نسب
أو رضاع أو امرأة بنه
من نسب أو رضاع بلبن
ابنته حرم عليه الصغيرة
أبدا وكان لها عليه
نصف المهر ورجع على
التي أرضعتها بنصف
صداق مثلها لان كل
من أفسد شيئا من قيمة
ما أفسد بمخطأ أو عمد
ولو أرضعتها امرأة له
كبيرة لم يصحبها حرم
الأم لانها من أمهات
نساءه ولا نصف مهر
لها ولا متعة لانها
المفسدة وفسد نكاح
المرضة بلا طلاق لأها
صارت وأمها في ملكه
في حال ولها نصف
المهر ورجع على التي
أرضعتها بنصف مهر
مثلها ولو تزوج ثلاثا
صغارا فأرضعت امرأة
اثنين منهن الرضعة

التياب غير المتقطعة وغير المصبوغة تصلح وتراد لما لا تصلح له المصبوغة ولا تراد فقد تغيرت عن حالها التي
أعطاهها أياها وكذا لو أصدقها غزلا فنسجته رجع عليها بمثل نصف الغزل ان كان له مثل وان لم يكن له
مثل رجع بمثل نصف قيمته يوم دفعه وكل ما قبل يرجع بمثل نصف قيمته فاعما هو يوم يدفعه لا ينظر الى
نقصانه بعد ولا زيادته لانها كانت مالكة له يوم وقع العقد وضامته يوم وقع القبض ان طلقها فنصفه قائما
أو قيمة نصفه مستهلكا (قال الشافعي) ولو أصدقها آجرا فبنت به أو خشابا فدخلته في بنين أو حجارة
و أدخلتها في بنين وهي قائمة بأعيانها فهي لها ويرجع عليها بنصف قيمتها يوم دفعها اليها لانها بنت ماتك
وانما صار له النصف بالطلاق وقد استعملت هذا وهي تملكه فلا يخرج من موضعه الا أن تشاء هي وان خرج
بجالة كان شريكا فيه وان خرج ناقصا لم يجبر على أخذه الا أن يشاء وله نصف قيمته واذا نكح الرجل المرأة
على أن يخدم فلا نشهر انخدمه نصف شهر ثم مات كان لها في ماله نصف مهر مثلها ولو نكحته على أن
يحملها على بغير بعينه الى بلد فحملها الى نصف الطريق ثم مات البعير كان لها في ماله نصف مهر مثلها
ونصف مهر مثلها كالثمن يستوجب به الا ترى أنها لو نكحت معه بغيره بعشرة فمات البعير في نصف
الطريق رجعت بخمسة

(صداق ما يزيد ببدنه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أصدقها أمة وعبد صغيرين ودفعهما
اليها فكبرا أو غير عاقلين ولا عاملين فعلا أو عملا أو أعين فأبصر أو أبرصين فبرأ أو مضرورين أي ضرر
كان فذهب ضررهما أو صححين فرضا أو شابين فكبرا أو أعورًا أو نقصافي أبدانهما والنقص والزيادة
انما هي ما كان قائما في البدن لافي السوق بغير ما في البدن ثم طلقها قبل أن يدخل بها كأنها لو كان عليها
أن تعطيها أنصاف قيمتهما يوم قبضتهما الا أن تشاء أن تدفعهما اليه زائدين فلا يكون له الا ذلك الا أن تكون
الزيادة غير تنهما بان يكونا صغيرين فكبرا كبيرا بعد من الصغر فالصغير يصلح لما لا يصلح له الكبير فيكون له
نصف القيمة وان كانا ناقصين دفعت اليه أنصاف قيمتهما الا أن يشاء أن يأخذهما ناقصين فليس لها منعه
اباهما لانها انما لها منعه الزيادة فما النقص عما دفع اليها فليس لها ولها ان كانا صغيرين فكبرا أن تمنعه
اباهما وان كانا ناقصين لان الصغير غير الكبير وأنه يصلح كل واحد منهما لما لا يصلح له الآخر (قال
الشافعي) ولو كانا بحالهما الا أنهما ما أعورًا لم يكن لها منعه أن يأخذهما أعورين لان ذلك ليس يتحول من
صغير ولا كبر الكبير بحاله والصحيح خير من الأعور وهذا كله ما لم يقض له القاضي بأن يرجع بنصف
العبد فاذا قضى له بأن يرجع بنصف العبد فمقتضى ضامته لما أصاب العبد في يدها ان مات ضمنت
نصف قيمته أو أعورًا أخذ نصفه وضمتها نصف العور فعلى هذا الباب كله وقياسه (قال الشافعي) والخل
والشجر الذي يزيد وينقص في هذا كله كالعبد والاماء لا تخالفها في شيء ولو كان الصداق أمة فدفعها اليها
فولدت أو ماشية فتحت في يدها ثم طلقها ثلاثا قبل أن يدخل بها كان لها النكاح كله وولد الأمة ان كانت
الأمة والماشية زائدة أو ناقصة فهي لها ويرجع عليها بنصف قيمة الأمة والماشية يوم دفعها اليها الا أن
يشاء أن يأخذ نصف الامهات التي دفعها اليها ناقصة فيكون ذلك له الا أن يكون نقصها مع تغير من صغير
الى كبر فيكون نقصها بالهيب وتغير البدن وان كان نقصا من وجه بلوغ سن كبر زائد فيه من وجه غيره
ولا يكون له أخذ الزيادة وانما زادت في مالها وان كان دفعها كبيرا فكان نقصها من كبر أو هرم كان
ذلك لان الهرم نقص كله لا زيادة ولا يجبر على أخذ الناقص الا أن يشاء وهكذا الأمة اذا ولدت فنقصتها
الولادة واختار أخذ نصفها ناقصة لا يختلفان في شيء الا أن اولاد الأمة ان كانوا معاصرا رجع بنصف
قيمتهما ثلاثي فرق بينهما وبين ولدها في اليوم الذي يتخذهما فيه لا في الأجر في يومه على أن ترضع مملوك غيره
ولا تحضنه فتشغل به عن خدمته ولا تمنع المولود الرضاع فأضر به فلذلك لم أجعل له الانصف قيمتها وان

مكافؤا كبيرا كان له أن يرجع بنصف الام ولا يجبر على ذلك لانها والد اعلى غير حالها قبل تلد وان زادت بعد
الولادة لم تجبر المرأة على أن تعطيه نصفها وتعطيه نصف قيمتها واذا أعطته نصفها متطوعة أو كانت غير
زائدة ففرق بينهما وبين ولدها في اليوم الذي يستخدمها فيه فاد اصار اليه نصفها فاولدت بعد من ولد قبينه
وبينها (قال الشافعي) وهكذا ان كانت الجارية والمأشبة والعبيد الذين اصدقها اغلوا لها غلة أو كان
الصدق بخلافها فاعملها ما اصابته من ثمره ~~كان~~ لها كله دونه لانه في ملكها ولو كانت الجارية حبلى
أو المأشبة مخاضا ثم طلقها كان له نصف قيمتها يوم دفعها لانه حدث في ملكها ولا اجبره ايضا ان ارادت المرأة
على أخذ الجارية حبلى أو المأشبة مخاضا من قبل الخوف على الحبل وأن غير المخاض يصلح لما لا يصلح له
المخاض ولا يجبرها ان اراد على أن تعطيه جارية حبلى ومأشبة مخاضا وهي ازيد منها غير حبلى ولا مخاض
في حال والجارية انقص في حال وازيد في أخرى قال ولو كان الصدق بخلاف دفعها اليها لثمرتها فثمرت
فالثمرة كلها لها كما يكون لهما ثمار المأشبة وغلة الرقيق وولادة الامه فان طلقها قبل أن يدخل بها والخل
زائدة رجع بنصف قيمة الخسل يوم دفعها اليها الا ان نشاء أن تعطيه نصفها زائدة بالخال التي أخذتها به في
الشباب لا يكون لها الا نصفها وان كانت زائدة وقد ذلت وذهب شبابها لم يكن ذلك عليه لانها وان زادت يومها
ذلك ثمرتها فهي متغيرة الى النقص في شبابها فلا يجبر على ذلك الا ان يشاء وانما يجبر على ذلك اذا دفعها مثل
حالتها حين قبضتها في الشباب أو احسن ولم تكن نافصة (١) من قبل التزويج للنقص فيه وان طلقها ولم يتغير
شبابها وقد نقصت وهي مطاعة فأراد أخذ نصفها بالطلع لم يكن ذلك له وكانت مطاعة كالجارية الحبلى
والمأشبة المخاض لا يكون له أخذها زائدة الحبل والمأشبة مخالفة لها في أن الاطلاع لا يكون مغيرا
للخل عن حال أبدا الا بالزيادة ولا تصلح الخسل غير مطاعة لشي لا تصلح له مطاعة فان شاءت أن تدفع اليه
نصفها مطاعة فليس له الا ذلك لما وصفت من خلاف الخسل للثناج والخل في أن ليس في الطلع الا زائد وليس
مغيرا قال وان كان الخسل قد اثمر وبدا صلاحه فكذا وكذلك كل شجرة اصدقها اياه فثمر لا يختلف يكون
لها وله نصف قيمته الا ان نشاء هي أن تسلم له نصفه ونصف الثمرة فلا يكون له الا ذلك ان لم يتغير الشجر بان
يرقل ويصير قماما فاذا صار قماما او نقص بعيب دخله لم يكن عليه أن يأخذ به تلك الحال ولو شاءت هي اذا
طلقها والشجر مثمر أن تقول أقطع الشجرة وياخذ نصف الشجر كان لها اذا لم يكن في قطع الثمرة فساد للشجر
فيما يستقبل فان كان فيها فساد لها فيما يستقبل فليس عليه أن يأخذها معيبة الا ان يشاء ولو شاءت أن
ترك الشجرة حتى تسجنها وتجدها ثم تدفع اليه نصف الشجر لم يكن ذلك عليه لان الشجر قديم لك الى ذلك
ولا يكون عليه أن يكون حقه خالفا لغيره الا ان يشاء وياخذها بنصف قيمتها في هذه الاحوال كلها اذا
لم يتراسيا بغير ذلك ولو شاء أن يؤخرها حتى تجدها ثم يأخذ نصف الشجر والخل لم يكن ذلك عليها من
وجهين أحدهما أن الشجر والخل يزيد الى الجداد والاخر أنه لما طلقها او فيها الزيادة وكان يحول دونها
كانت مالكة لها دونه وكان حقه قد تحول في قيمته فليس عليها أن يحول الى غير ما وقع له عند الطلاق
ولا حق له فيه

(صدق الشيء بعينه لا يدفع حتى يزيد أو ينقص) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي ولو اصدقها
أمة أو مأشبة فلم يدفعها اليها حتى تنال تحت يديه ثم طلقها قبل أن يدخل بها كان لها الثناج كله دونه لانه
نتج في ملكها ونظر الى المأشبة فان كانت بحالها يوم اصدقها اياه او ازيد فهي لها ويرجع عليها بنصف
المأشبة دون الثناج وان كانت ناقصة عن حالها يوم اصدقها اياه كان لها الخيار فان شاءت أخذت منه
انصاف قيمتها يوم اصدقها اياه وان شاءت أخذت انصافها ناقصة وهكذا لو كانت أمة فولدت أو عبيدا
فأغلوا « قال الربيع » والشافعي قول آخر أنها ان شاءت أخذت نصفها ناقصة وان شاءت رجعت
بنصف مهر مثلها وهو أصح قوله وآخر قوله (قال الشافعي) وان كان الثناج أو ولد الجارية هلك في يديه

الخامسة معا فسد
نكاح الام ونكاح
الصبيتين معا ولكل
واحدة منهما نصف
المهر المسمى ويرجع على
امراته بمثل نصف مهر
كل واحدة منهما ومثل
له كل واحدة منهما
على الانفراد لانهما
ابنتا امرأة لم يدخل بها
فان أرضعت الثالثة
بعد ذلك لم تحرم لانها
منسردة قال ولو
أرضعت احدها هن
الرضعة الخامسة ثم
الآخرين الخامسة
معا حرمت عليه والتي
أرضعها أولا لانها
صارنا اما بنتا في وقت
واحد معا حرمت
الآخرين لانها معصارتا
أختين في وقت معا ولو
أرضعتها متفرقتين لم
يحرمها معالتهما لترضع
واحدة منهما الا بعد ما
بانت منه هي والاولى
فيثبت نكاح السبي
أرضعتها بعد ما بانت

(١) قوله من قبل
التزويج وقوله بعد بان
يرقل كذا في الاصل
وانظره كتبه معجمه

الأولى ويفسد نكاح
التي أرضعتها بعدها
لأنها أخت امرأته
فكانت كأمراة تكلمت
على أختها (قال المزني)
رحمه الله ليس ينظر
الشافعي في ذلك إلا إلى
وقت الرضاع فقد
صارتا أختين في وقت
معا برضاع الآخرة
منهما (قال المزني)
رحمه الله ولا فرق بين
امرأته كبيرة أرضعت
امرأته صغيرة فصارتا
أما بنتا في وقت معا
وبين أجنبية أرضعت
له امرأتين صغيرتين
فصارتا أختين في وقت معا
ولو جاز أن تكون إذا
أرضعت صغيرة ثم صغيرة
كأمراة تكلمت على

(١) قوله ولا يكون له
أن يأخذ الخ كذا في
النسخ بضمير التذكير
والوجه لها أن تأخذ
أي الزوجة وانظر

(٢) قوله أكثر من ثمة
وقوله والفضل عن ثمة
كذا في الأصول ولعله
محرف عن ثمة في
الموضعين وتأمل كتبه
مصححه

أو نقص وقد سألته دفعه فنعها منه فهو ضامن لقيمتها في أكثر ما كانت قيمة قط وضامن لنقصه ويدفعه
كضمان الغاصب لأنه كان عليه أن يدفعه فذعه ولم يدفعه (قال الشافعي) ولو عرض عليها أن يدفع اليها
الأمه فأقرتها في يديه قبل أن تقبضها منه أو لم يمنعها دفعها ولم تسأله إياها كان فيها قولان أحدهما أنه
لا يضمن الجارية أن تقبض وتكون بالخيار في أن تأخذها ناقصة أو تدعها فإن ماتت رجعت بمهر مثلها
والآخر أن يكون كالغاصب ولكنه لا يأنم ثم الغاصب لأنه ضامن له ولا يخرج من الضمان إلا أن يدفعه
إياها أو يوكيل لها بذنها فإن دفعه اليها أو يوكيل لها بذنها ثم ردت إليه بعد فهو عنده أمانة لا يضمن شيئا
منه بحال (قال الشافعي) وإذا لم يدفعه اليها فأنفق عليه لم يرجع به وهو منطوع به ومتى
جنى عليه في يديه إنسان فأخذ له أرشافها بالخيار أن أحب فلها الأرض لأنه ملك بماله وإن أحب تركته
عليه لأنه ناقص عما ملكته عليه وإن كان منعها منه فأحبت ضمنت الزوج ما نقص في يديه قال وما باع
الزوج منه أو من نتاج الماشية فوجد بعينه فالبيع مردود وإن فات فلها عليه قيمته لأنه كان مضمونا عليه
(١) ولا يكون له أن يأخذ الثمن الذي باعه به لأنه متعد فيه وإن أنشئ بعينه ولو وجد كان البيع فيه مردودا ولو
أرادت إجازة البيع فيه إن كان قائما لم يجز البيع ولا يحل له هو أن يملكه لأنه لم يكن له فلا يخرج منه الإردء
على صاحبه الذي باعه أو أن يهبه له صاحبه الذي ابتاعه منه (قال الشافعي) وإذا ألقى صاحبه وقد فانت
السلعة في يديه فالتشترى ضامن لقيمتها يقاصه به الثمن الذي تبايعا به وبتراذان الفضل عند أيهما كان
كان ثمنها مائة دينار وقيمتها ثمانون فيرجع المشتري على البائع بعشرين وكذلك لو كان ثمنها ثمانين وقيمتها
مائة يرجع البائع على المشتري الذي هلك في يديه بعشرين قال وإنما فرقت بين عن ما باع من ماله وبين
أرض ما أخذ فيما جنى على ماله من قبل أنها هي لم يكن لها فيما جنى على ماله إلا الأرض أو تركه ولها فيما
بيع من ماله أن ترد بعينه وإن فات فلها عليه قيمته ولا يكون لها أن تملك ثمنه إن كان (٢) أكثر من ثمة لأنه
لم يكن لها إجازة بيعه والفضل عن ثمة لم يتبعه البيع الذي لا يجوز لأنه ضامن له بالقيمة قال ولو أصدقها نخلًا
أو شجرا فلم يدفعه اليها حتى أثمرت في يديه فجعل الثمر في قوارير جعل عليه صفرا من صفري نخلها أو جعله في
قرب كان لها أخذ الثمر بالصقر وأخذ محشواؤه نزع من القوارير والقرب لأنها إن كان نزعها لا يضر
بالثمر فإن كان إذا نزع من القرب فسد ولم يكن سقى بشيء عمل به كان لها أن تأخذ ونزع عنه قره وتأخذ
منه ما نقصه لأنه أفسده إلا أن يتطوع بتركها وهكذا كل ثمرة ربيها وحشاها على ما وصفت وإن كان
رب الثمرة رب من عنده كان لها أن تأخذ الثمرة وتنزع عنها الرب إن كان ذلك لا يضر بها ولا ينقصها
شيئا وإن كان ينقصها شيئا نزع عنها الرب وأخذت قيمة ما نقصها بالقيمة ما بلغت وأجرة نزعها من الرب
لأنه المتعدي فيه (قال الشافعي) وكل ما أصيب به الثمرة في يديه من حريق أو جراد أو غيره فهو ضامن
له إن كان له مثل مثله وإن لم يكن له مثل فمثل قيمته وإن بقي منه شيء فقيمة ما نقصه وهو كالغاصب فيما
لا يضمن لا يخالف حاله في شيء إلا في شيء واحد بعد رقبته بالشبهة إن كان ممن يجهل أو تأول فأخطأ ذلك ولو
كان أصدقها جارية فأصابها فولدت له ثم طلقها قبل الدخول وقال كنت أراها لأملاك الأنصفها حتى تدخل
فأصبتها أو أأري أن لي نصفها قوم الولد عليه يوم يسقط ويلحق به نسبه وكان لها مهر مثل الجارية وإن
شاعت أن تسرق الجارية فهي لها وإن شاعت أخذت قيمتها أكثر ما كانت قيمتها يوم أصدقها أو يوم أحبلها
وكانت الجارية له ولا تكون أم ولد بذلك الولد ولا تكون أم ولد له إلا بوطء صحيح وإنما جعلت لها الخيار لأن الولادة
تغيرها عن حالها يوم أصدقها إياها قبل تلده (قال الشافعي) ولو أصدقها أرضا فدفعها اليها فزرعتها
أو أزرعتها أو وضعت فيها حيا ثم طلقها قبل أن يدخل بها وفيها زرع قائم رجوع عليها بنصف قيمة الأرض
لا يجعل حق في الأرض مستأخر أو هو حال ولا يجعل عليه أن ينتظر الأرض حتى تفرغ ثم يأخذ
نصفها لأنهم إن كانت مشغولة في ملكها فصار حق في قيمة لم يتحول في غيرها إلا أن يجتمع على ذلك جميعا

فيجوز ما اجتمع عليه فيه وكذلك ان كانت حرثها ولم تزرعها ولو كانت غرسها أو بنت فيها كلته
فبنتها يوم دفعها اليها (قال الشافعي) ولو كانت زرعتها وحصدتها ثم طلقها وهي محصونة فله نصف هذه
الارض الا ان يكون الزرع فيها رائد الها فلا يكون له ان يأخذها زائدة الا ان تشاء هي فلا يكون له غيرها
وان كان الزرع نقصا فله نصف قيمتها ولا يكون عليه ان يأخذها ناقصة الا ان يشاء هو أخذها فاذا شاء
هو أخذها وهي ناقصة لم يكن لها منعه من نصفها

(المهر والبيع) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو نكحها باللف على أن تعطيه عبدا يسوي
الفاقد فعت البسه ودفع اليها الالف ثم طلقها قبل أن يدخل بها فقيها قولان أحدهما أن المهر المسمى
كالبيع فلا يختلف في هذا الموضع ومن قال هذا قال لانه يجوز في شرطه مسمى ما يجوز في البيع ويرد فيه
ما يرد في البيع فهذا اجزا ان يكون مع النكاح مبيعا غيره ولم يرد له علك كله فان انتقض الملك في الصداق
بالطلاق فقد ينتقض في البيع بالشفعة ثم لا تنفع مافيه الشفعة أن يكون كالبيع فميسوي هذا قال
وهذا جائز لا نفسخ صداقها ولا نرده الى صداق مثلها وهو على ما تراضيا عليه والثاني أنه لا يكون مع
الصداق بيع وظاهره وقع مثل هذا اثنتا النكاح وكان لها صداق مثلها وورد البيع ان كان قائما واذا كان
مستهلكا فقيمته وبه يقول الشافعي قال وأصل معرفة هذا أن تعرف قيمة العبد الذي ملكته هي زوجها
مع عليكها اياه عقد نكاحها فان كان قيمة العبد الف او صداق مثلها ألفا فاقسم المهر وهو ألف على قيمة
العبد وعلى صداق مثلها فيكون العبد مبيعا بحصة مائة ويكون صداقها خمسمائة فينفذ العبد مبيعا
بخمسمائة فان قبض العبد ودفع اليها الالف ثم طلقها قبل أن يدخل بها رجع عليها من الصداق عاشرين
وخمسين وذلك نصف ما صدقها ولو مات العبد في يدها قبل يقبضه انتقض فيه البيع ورجع عليها بقيمة
خمس مائة وكان الباقي صداقها فان طلقها قبل أن يدخل بها رجع عليها من الصداق عاشرين وخمسين وان
لم يكن دفع الصداق دفع الهاماتين وخمسين ولو لم يمت العبد ولكنه دخله العيب كان له الخيار في أخذه
معيها بجميع الثمن أو نقض البيع فيه قال ولو كان أصدقها عبدا بعينه على أن زاده ألف درهم كانت
كل مسئلة الاولى ينظر فان كانت قيمة العبد ألفا ومهر مثلها ألفا وزادتها اياه ألفا فله نصف العبد بالصداق
ونصفه الآخر بالالف فان طلقها قبل الدخول بها رجع عليها ربع العبد وكان لها ثلاثة أرباعه نصفه
بالالف وربعه بنصف المهر قال ومن أجاز هذا قال انما معنى أن نقض البيع كله اذا انتقض بعضه
بالطلاق أني جعلت ما أعطاهم مقسوما على الصداق والبيع فأصاب الصداق ونصف الصداق كالمستهلك
لان النكاح لا يرد كما رد البسوع فلم يكن لي أن أرد البيع كله وبعضه مستهلك انما أرد البيع كله اذا كان
المبيع قائما بعينه فاذا ذهب بعضه لم أرد الباقي منه بحال فأكون قد نقضت البيعة ورددت بعضها دون
بعض قال ولو تزوجها بعبدا بعينه وألف درهم على أن تعطيه عبدا بعينه ومائة دينار وتقابضوا قبل أن
يتفرقا كان النكاح جائزا ونظر الى قيمة العبد الذي تزوجها عليه مع الألف فان كان ألفا فالصداق ألفان
فيقسم ألفان على مهر مثلها والعبد الذي أعطته والمائة دينار فان كان صداق مثلها ألفا وقيمة العبد
الذي أعطته ألفا وقيمة المائة دينار ألفين فالعبد الذي أعطته مبيع بخمسمائة والمائة دينار مبيعة
بألف وصدقها خمسمائة لان ذلك كله في العبد الذي أصدقها والدرهم الالف علك بكل شيء فأعطته من
عقدتها والعبد والمائة دينار بقدر قيمته من العبد والالف فان طلقها قبل أن يدخل بها سلمت له المائة
والعبد ورجع عليها عاشرين وخمسين في كل ما أعطاهم من العبد بحصته ومن الالف بحصتها فيكون له
من الالف التي أعطاهم مائة وخمسة وعشرين ومن العبد قيمة مائة وخمسة وعشرين وذلك ثمنه وان كانا
لم يتقابضا قبل أن يتفرقا فاسد الصداق لان فيه صرفا مستأخرا وما كان فيه صرف لم يصلح أن يتفرقا حتى
يتقابضا ولها صداق مثلها قال ولو أصدقها ألفا على أن ردت اليه ألفا وخمسمائة كان النكاح ثابتا

أختلزم اذا نكحكم كبيرة
ثم صغيرة فارضعتهم أن
تكن من كأمه أن نكحت
على أمها وفي ذلك دليل
على ما قلنا أنا وقد قال
في كتاب النكاح
القديم لو تزوج
مبنتين فأرضعتها
امراة واحدة بعد
واحدة انفسخ نكاحهما
(قال المزني) رحمه الله
وهذا اودل سواء
وهو بقوله أولى
(قال الشافعي) رحمه
الله ولو كان للكبيرة
بنات مراضع أو من
رضاع فأرضعن الصغار
كلهن انفسخ نكاحهن
معا ورجع على كل
واحدة منهن بنصف
مهر التي أرضعت (قال
المزني) رحمه الله
ويرجع عليهن بنصف
مهر امرأته الكبيرة
ان لم يكن دخل بها
لأنها صارت جدة مع
بنات بناتها معا وتحرم
الكبيرة أبدا وتزوج
الصغار على الانفرا دون
كان دخل بالكبيرة
حرم من جميعا أبدا ولو لم
يكن دخل بها
فلو رضعتن أم امرأته
الكبيرة أو جدتها أو

أختها أو بنت أختها
كان القول فيها كقول
في بناتها في المسئلة
قبلها ولو أن امرأة
أرضعت مولوداً فلا بأس
أن تزوج المرأة للرضعة
أبده ويستزوج الأب
ابنتها أو أمها على الانفرد
لأنهم لم يرضعوا ولوشك
أرضعته نجساً وأقل لم
يكن ابنها بالنسبة

(باب لبن الرجل
والمرأة)

(قال الشافعي رحمه الله
واللبن للرجل والمرأة
كما الولد لهما والمرضع
بذلك اللبن ولدهما
قال ولو ولدت ابنان
زناً فأرضعت مولوداً
فهو ابنتها ولا يكون ابن
الذي زنى بها أو كرمه

(١) قوله ورد عليها ألف
كذا في الأصول بالواو
ولعلها من زيادة التامع
تأمل وحرر

(٢) قوله أحدهما أن
هذا الخ ذكر الثاني في
قوله بعد والقول الثاني
انه لا يجوز أن يعقد
الرجل نكاحاً بصدق
الخ فتنبه كتبه معصمه

والصدق باطلا ولها مهر مثلها لا يجوز الدراهم بالدراهم إلا معلومة ومشاعش وأقل ما في هذا أن
الخمسمائة وقعت من الألف بما لا يعرف عند عقد البيع ألا ترى أن مهر مثلها يكون ألفاً فتكون الخمسمائة
ثلث الألف ويكون مائة فتكون الخمسمائة بنسبته ولو كان مهر مثلها خمسمائة لم يجوز من قبل أن
الصفقة وقعت ولا يدري كم حصه الدراهم التي أعطته من الدراهم التي أعطها ولا يصلح فيها حتى يفرق
فيه عقد الصنف من عقد البيع فتكون الدراهم بدراهم مثلها وزنا وزن ويكون الصدق معلوماً غيرها قال
وإذا كانت الدراهم بدراهم فكانت نقداً يتقاضان قبل أن يتفرقا فلا بأس بذلك لأنه لا بأس بالفضل في
بعضها على بعض يدابيد قال ولو تزوجها على ثياب نسوى ألقا على أن زادته ألفاً وكان صدق مثلها ألفاً
فكان نصف الثياب بعالمها بالألف ونصفها صدقها فان طلقها قبل الدخول فلهما ثلاثة أرباع الثياب
نصفها بالبيع ونصف النصف بنصف المهر « قال الربيع » هذا كله متروك لأن الشافعي رجع عنه
إلى قول آخر قال ولو طلقها قبل الدخول ولم يكن دفع الثياب إليها حتى هلكت في يديه (١) ورد عليها
الألف التي قبض منها أن كان قبضها وإن لم يكن قبضها لم يدفع اليه منها شيء لأنه قد هلك ما اشترت منه قبل
قبضه فلا يلزمها ثمنه وأعطاه نصف مهر مثلها من قيمة الثياب وذلك ربع قيمة الثياب مائتان وخمسون
درهماً فعلى هذا الباب كله وقياسه قال ولو تزوجها على ثيابها وأبوها يسوى ألفاً وعلى ابنها وابنها
يسوى ألفاً على أن زادته ألفاً ومهر مثلها ألف فدفع إليها أباها وأولم يدفعه فسواء النكاح ثابت والمهر جائز
وأبوها ساعة ملكته حران ملكها أيام ساعة ملك عقد نكاحها وكذلك ابنها أن كان هو الصدق ويلزمها
أن تعطيها الألف التي زادته فان طلقها قبل أن يدخل بها رجع عليها بمائتين وخمسين وذلك نصف صدقها
لأن أباها كان يبيع بخمسمائة فسلم لها حين عتق فصار صدقها خمسمائة فرجع عليها بنصفها وهو مائتان
وخمسون فان قال قائل فأرأله أنزلت صدقات النكاح منزلة البيوع وأنت تقول المتبايعان بالخيار مالم
يتفرقا فيكون المرأة والرجل بالخيار في الصدق مالم يتفرقا قيل لا فان قال قائل فافرق بينهما قيل
أما ما جعلنا ولم يخالفنا أحد علمناه النكاح كالبيوع المستهلكة فقلنا إذا كان الصدق مجهولاً فلا مهر
مثلها ولا رد النكاح كما قلنا في البيع بالشئ المجهول يهلك في يد المشتري وفي البيع المعلوم فيه الخيار لصاحبه
فيه قيمته حكمنا في النكاح إذا كان حكمه لا يرد عقده أنه كبيع قد استهلك في يد مشتريه ألا ترى لو أن
رجلاً اشترى من رجل عبداً على أنه بالخيار يومه أو ساعته فمات قبل مضي وقت الخيار لزمه بالثمن لأنه ليس
نعم عن رد النكاح ليس بعين ولا يكون لثمن كعين خيار لما وصفت قال ولو تزوج الرجل المرأة فأصدقها
ألفاً وردت عليه خمسمائة درهم فالنكاح ثابت والصدق باطل ولها مهر مثلها نقاضاً قبل أن يتفرقا
أولم يتقاضا لأن حصه الخمسمائة درهم من الألف مجهولة لأنهم مقسومة على ألف وصدق مثلها وهكذا
ولو تزوجها بألف على أن ردت عليه ألعاً كان الصدق باطلاً وهي مثل المسئلة قبلها وزيادة أنهما لو كانت
ألفاً بألف وزيادة كان الرافى الزيادة والنكاح بلا حصه من المهر فيكون لها صدق مثلها ويطل البيوع
في الألف وهكذا لو نكحها بمائة أرب حنطة على أن ردت عليه مائة أرب حنطة أو أقل أو أكثر وهكذا
كل شئ أصدقها أياماً وردت عليه شئاً منه مما في الفضل في بعضه على بعض الرابح فلا يجوز من هذا شئ
حتى يسمى حصه مهرها مما أصدقها وحصه ما أخذ منها فإذا أصدقها ألفاً على أن حصه مهرها خمسمائة
وردت عليه خمسمائة بنسبته وكان هذا فيما في بعضه على بعض الرابح فقولان (٢) أحدهما أن هذا
جائز ومن قال هذا القول قال لو أصدق امرأة ثلث ألفاً كان النكاح ثابتاً وقسمت الألف بينهما على مهر
مثلها فكان لكل واحدة منهما ألفاً بقدر مهر مثلها كان مهر مثل أحدهما ألفاً ومهر الأخرى ألفان
فيكون لصاحبة الألف ثلث الألف ولصاحبة الألفين ثلث الألف ولو أصدقها أباها عتق ساعة عقد عليها
عقد النكاح ولم يخرج إلى أن يتفرقا كما يحتاج إليه في البيع ويتم نكاحها بالصدق بالعقد وإن كان به عيب

في الورع أن ينكح بنات
الذي ولده من زنا فان
نكح لم افسخه لانه ليس
ابنه في حكم النبي صلى
الله عليه وسلم قضى
عليه الصلاة والسلام
بان وليدة زمة لزمة
وامر سوده أن تحجب
منه لما رأى من شبهه
بعضه فلم يرها وقد
حكم أنه أخوها لان ترك
رؤيتها مباح وان كان
أخاها (قال المزني)
رجسه الله وقد كان
أنكر على من قال
يتزوج ابنته من زنا
ويحجب بها هذا المعنى وقد
زعم أن رؤية ابن زمة
لسودة مباح وان كرهه
فكذلك في القياس لا
يفسخ نكاحه وان كرهه
ولم يفسخ نكاح ابنه
من زنا بانه من حلال
لقطع الأخوة فكذلك
في القياس وتزوج ابنته
من زنا لم يفسخ وان
كرهه لقطع الأبوة
وتحريم الأخوة
كغيره من الأبوة ولا حكم
عندهما لقول النبي

ينقصه عشر قيمته رجعت عليه بعشر مهر مثلها ولو طلقها قبل أن يدخل بها رجع عليها بنصف قيمة أبيها
يوم قبضته منه وكذلك لو مات أبوها رجع بنصف قيمته يوم قبضته منه ولا يرد عتقه وكذلك لو أفلست
أو أصدقها أباه وهي مفلسة ثم طلقها لم يسكن له نصفه ولا للفرع ما منه شيء لانه يعتق ساعة يتم ملكه بالعقد
ولو أصدقها أباه وهي محجورة كان النكاح نابها وصادق أبيها باطلا لانه لا يثبت لها عليه ملك وكان لها عليه
مهر مثلها وكذلك لو كانت محجورة فأمهرها أمها بأمر أبيها وهو وليها وأولى لها غيره لانه ليس لأبيها وأولى
غيره أن يعتق عنها ولا يشتري لها ما يعتق عليها من ولد ولا والد قال ولو كانت غير محجورة فأصدقها أباه
وقيمة ألف وألفان ثم طلقها قبل أن يدخل بها رجع عليها بنصف قيمة أبيها وهي خمسمائة وخمسمائة
نصف الألف ولو أصدقها أباه وهو يسوى الفاعلى أن تعطيه أباه وهو يسوى الفاعلى وصادق مثلها ألف
فأبو يبيع له بصادق مثلها وبأبيها ونصف أبيها بالصادق ونصفه بأبيه فيعتق أو أهما معا وان طلقها قبل
أن يدخل بها رجع عليها بربع قيمة أبيها وذلك مائتان وخمسون وهو نصف حصه صادق مثلها قال ولو
أصدقها عبد يسوى ألفا وصادق مثلها ألف على أن زاده عبد يسوى الفاعلى فوجد بالعبد الذي أعطته عيا
كان فيها قولان أحدهما يرد بنصف عبده الذي أعطاه لانه يسبغ بنصفه وكان لها نصف العبد الذي
أعطاه فان طلقها رجع عليها بربع العبد الذي أصدقها وهو نصف صداقه أباها وكان لها ربعه لانه نصف
صادقها والقول الثاني أنه اذا جاز أن يكون يبع (١) أو نكاحا أو يبعها وأجارة لم يجوز أن تنقض الملك في
العبد الذي أصدقها بغير رده أو بأن يستعق أو بأن يطلقها فيكون له بعضه إلا أن تنتقض الصفقة كلها
فرد عليه ما أخذت منه ويرد عليها ما أخذت منها ويكون لها مهر مثلها كالأشترى رجل عبد بن فاستحق
أحدهما انتقض البيع في الثاني أو وجد بأحدهما عيبا فإني إلا أن يرد انتقض البيع في الثاني اذا لم يرد أن
يجبس العبد على العيب والقول الثاني أنه لا يجوز أن يعقد الرجل نكاحا بصادق على أن تعطيه المراتب
قل ولا كثر من بيع ولا كراء ولا اجارة ولا راءة من شيء كان لها عليه من قبل انه اذا أصدقها ألفين ومهر
مثلها ألف فأعطته عبد يسوى ألفا ثم طلقها قبل أن يدخل بها انتقض نصف حصه مهر مثلها ونبت
نصفها فان جعلت البيع منها نقضت نصفه ولم أجدها بجمعة صفقة ينتقض الامع ولا يجوز الامع فان
جعلته ينتقض كله فقد انتقض بغير عيب ولا انتقاض نصف حصه عقدة النكاح فدخله ما وصفت أولى
من أن ينتقض بعض الصفقة دون بعض وان لم أجدها ينتقض بحال فقد أجرت بيعا معه بغير ملك قد
انتقض بعضه ووقع البيع عليه بحصة من الثمن غير معلومة لأن مهر مثلها ليس بمعلوم حتى يسأل عنه
ويعتبر بغيرها فان قال قائل قد تجمع الصفقة ببيع عشرين معا قيل نعم يرقان فيسترقان معا وتنتقض
الصفقة في أحدهما فتنتقض في الآخر حين لم يتم البيع وليس هكذا النكاح « قال الربيع » وبهذا
ياخذ الشافعي وبه أخذنا قال ومن قال هذا القول لم يجوز أن ينكح الرجل امرأتين بألف ولا يمين كم لكل
واحدة منهما من الألف وأثبت النكاح في كل ما وصفت وأجعل لكل منكوبة على هذا اصادق مثلها ان
مات أو دخل بها ونصف صادق مثلها ان طلقها قبل أن يدخل بها وكذلك لا يجوز أن ينكح الرجل المرأة
بألف على أن تبرئه من شيء كان لها عليه قبل النكاح ولا ينكحها بألف على أن تعمل له عملا ولا ينكحها
بالألف على أن يعمل لها عملا لان هذا نكاح واجارة لا تعرف حصه النكاح من حصه الاجارة ونكاح وبراءة
لا تعرف حصه النكاح من حصه البراءة فعلى هذا هذا الباب كله وقياسه « قال الربيع » وبه يقول
الشافعي (قال الشافعي) واذا أصدقت المرأة العبد والأمة فكاتبتهما أو أعتقتهما أو وهما أو باعتهما
أو برتهما أو خرجهما من ملكها ثم طلقت قبل أن يدخل بها لم يرد من ذلك شيئا اذا طلقها الزوج قبل أن يدخل
بها ويرجع عليها بنصف قيمة أي ذلك أصدقها يوم دفعه اليها ولو دبرت العبد والأمة فرجعت في التدبير
ثم طلقها والعبد بحاله رجع في نصفه وان طلقها قبل أن ترجع في التدبير لم يجبر على أخذه وان نقضت

صلى الله عليه وسلم
والعاهر الجحر فهو في
معنى الاجنبى وبالله
التوفيق (قال الشافعى)
ولو تزوج امرأة في عدتها
فأصابها فحمت بول
فأرضعت مولودا كان
ابنها وأرى المولود
القائه فأيها الحق
لحق وكان الممرض ابنه
وسقطت أبوة الآخر ولو
مات فالورع أن لا ينكح
ابنة واحد منها ولا
يكون محرمها ولو
قال المولود هو ابنها
نجس إذا بلغ على
الانتساب الى أحدهما
وتقطع أبوة الآخر ولو
كان معنوها لم يلحق
بواحد منهما حتى
يموت وله ولد فيقومون
مقامه في الانتساب
الى أحدهما ولا يكون
له ولد فيكون ميراثه
موقوفاً ولو أرضعت
بلسن مولود فغاد أبوه
بالفان لم يكن أباً
للمرضع فان رجع لحقه
وصار أباً للمرضع ولو
انقضت عدتها بثلاث
حض وثبت لبنها
أو انقطع ثم تزوجت
زوا فأصابها فحمت
لها ابن ولم يظهر بها حمل

التدبير لان نصف المهر صار له والعبد أو الجارية تحول دون التدبير لا يجبر مالكة على نقض التدبير فلما لم يكن
يجبر عليه كان حقه مكانه في نصف قيمته فلا تحول الى عبد قد كان في غنى بمسئتها اذا لم تكن مشيئة في أن
ياخذ العبد أو الامة ويقال له انقض التدبير

(التفويض) أخبرنا الربيع قال قال الشافعى رحمه الله تعالى التفويض الذى اذا عقد الزوج
النكاح به عرف أنه تفويض في النكاح أن يتزوج الرجل المرأة الشيب المالكة لامر هارضاها ولا يسمى
مهرأ أو يقول لها أن تزوجك على غير مهر فالنكاح في هذا ثابت فان أصابها فلها مهر مثلها وان لم يصبا حتى
طلقها فلا مئة ولا نصف مهر لها وكذلك أن يقول أن تزوجك ولك على مائة دينار مهر فيكون هذا تفويضا
وأكثر من التفويض ولا يلزمه المائة فان أخذت مهره كان عليها ردها بكل حال وان مات قبل أن يسمي لها
مهرأ أو مات فسواء وقدر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى في بروع بنت واشق ونكحت بغير مهر
فمات زوجها فقضى لها بمهر نسائها وقضى لها بالميراث فان كان ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو أولى
الامور بنا ولا حجة في قول أخيد دون النبي صلى الله عليه وسلم وان كثروا في قياس فلا شيء في قوله
الاطاعة لله بالتسليم له وان كان لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لاحد أن يثبت عنه ما لم يثبت
ولم أحفظه بعد من وجه يثبت مثله وهو مرة يقال عن معقل بن يسار ومرة عن معقل بن سنان ومرة عن
بعض أشجع لا يسمى وان لم يثبت فاذا مات أو ماتت فلا مهر لها وله منها الميراث ان ماتت ولها منه الميراث
ان ماتت ولا متعة لها في الموت لانها غير مطلقة وانما جعلت المتعة للطلقة قال وان كان عقد عليها عقد
النكاح بمهر مسمى أو بغير مهر فسمي لها مهر أقرضته أو رفعته الى السلطان ففرض لها مهر فهو لها ولها
الميراث (قال الشافعى) أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريح قال سمعت عطاء يقول سمعت ابن عباس يسأل
عن المرأة يموت منها زوجها وقد فرض صداقها قال لها الصداق والميراث أخبرنا مالك عن نافع أن ابنة
عبيد الله بن عمر وأمه ابنة زيد بن الخطاب وكانت تحت ابن عبد الله بن عمر فماتت ولم يدخل بها ولم يسم لها
صداقا فابتعت أمها صداقا فقال لها ابن عمر ليس لها صداق ولو كان لها صداق لم ينعكس موته ولم تطلبها
فأبت أن تقبل ذلك فجعلوا بينهم زيد بن ثابت فقضى أن لا صداق لها ولها الميراث أخبرنا سفيان عن عطاء
ابن السائب قال سألت عبد خير عن رجل فوض إيسه فمات ولم يفرض فقال ليس لها الا الميراث ولا نكح
أنه قول على (قال الشافعى) قال سفيان لا أدري لا نكح إيسه من قول على من قول عطاء أم من قول
عبد خير (قال الشافعى) وفي النكاح وجه آخر قد يدخل في اسم التفويض وليس بالتفويض المعروف
نفسه وهو مخالف للباب قبله وذلك أن تقول المرأة للرجل أن تزوجك على أن تفرض لي ماشئت أو ماشئت أنا
أو ما حكمت أنت أو ما حكمت أنا أو ماشاء فلان أو ما رضى أو ما حكم فلان لرجل آخر فهذا كله وقع بشرط
صداق ولكنه شرط مجهول فهو كالصداق الفاسد مثل الثمرة التي لم يبد صلاحها على أن تترك الى أن تبلغ
ومثل الميتة والخمر وما أشبه مما لا يحل ملكه ولا يحل بيعه في حاله تلك أو على الأبد فلها في هذا كله مهر
مثلها وان طلقها قبل أن يدخل بها فلها نصف مهر مثلها ولا متعة لها في قول من ذهب الى أن لا متعة
لها في فرض لها اذا طلقت قبل خمس ولها المتعة في قول من قال المتعة لكل مطلقة (قال الشافعى) واذا كان
الصداق تسمية بوجه لا يجوز الى أجل أو غير أجل أو بذكر كرقية شيء فهو صداق فاسد لها فيه مهر مثلها ونصفه
ان طلقت قبل الدخول ولو أصدقها بيتا أو خادما لم يصفه ولم تعرفه بعينه كان لها صداق مثلها لا يكون
الصداق لازما إلا بما تلتزمه البيوع ألا ترى لو أن رجلا باع بيتا غير موصوف أو خادما غير موصوف ولا
يرى واحد منهما ولا يعرفه بعينه لم يجز وهكذا لو قال أصدقك خادما بأربعين دينار لم يجز لان الخادم
بأربعين دينار قد يكون مبيعا أو سودا أو جردا لم يجز في الصداق الا ما جاز في البيوع ولو قال
أصدقك خادما مبيعا من جنس كذا أو صفة كذا جاز كما يجوز في البيوع قال ولو أصدقها دارا لا يحلها

أو عبد الإيالة أو حراً فقال هذا عدي أصدقته فكنته على هذا ثم علم أن الدار والعبد لم يكونا في ملكه يوم عقد عليها فعقد النكاح جائزاً ولها مهر مثلها ولا يكون لها قيمة العبد ولا الدار ولو ملكها بعد فأعطها أياهما لم يكونا لها إلا بتجديديع فيهما لأن العقد انعقد وهو لا عليهما كالأمة عقدت عليها ما عقدت يبيع لم يجز البيع ولو ملكها بعد البيع أو سلمها مال الكهمللسائع بذلك التين لم يجز حتى يحدث فيه ما يباع وانما جعلت لها مهر مثلها لأن النكاح لا يرد كالأمة إلا في بيع الفاتنة النكاح كالبيع الفاتنة قال وسيد الأمة في تزويج الرجل بغير مهر مثل المرأة البالغ في نفسها إذا زوجها بغير أن يسمى مهرأ وزوجها على أن لا مهر لها فطلقها الزوج قبل المسيس فلها المتعة وليس لها نصف المهر فإن مسها فلهامهر مثلها وإذا زوج الأمة سيدها وأذنت الحرة في نفسها بلا مهر ثم أرادت الحرة وأراد سيد الأمة أن يفرض الزوج لها مهر فرض لها المهر وإن قامت عليه قبل أن يطلقها فطلبت فطلقةا قبل يفرض لها أو يحكم عليه الحاكم بمهر مثلها فليس لها إلا المتاع لا يجب لها نصف المهر إلا أن يفرض الحاكم أو بأن يفرضه هو لها بعد علمها سداق مثلها فترضى كاقوع عليه العقد فيلزمها ما جعيا (قال الشافعي) وإن نسكها بغير مهر ففرض لها مهر فلم تره حتى فارقتها كانت لها المتعة ولم يكن لها ما فرض لها شيء حتى يجتمع على الرضا فإذا اجتمع على الرضا لم يكن واحد منهما ولم يكن لواحد منهما نقض شيء منه كالأمة لو كانا أحدهما نقض ما وقعت عليه العقد من المهر إلا باجتماعهما على نقضها أو يطلق قبل المسيس فينتقض نصف المهر ولا يلزمها ما فرض لها بحال حتى يعلم كم مهر مثلها لأن لها مهر مثلها بالعقد ما ينتقض بطلاق فإذا فرض وهما لا يعلمان مهر مثلها كان هو كالشترى وهي كالبائع ما لم يعلم أو يعلم أحدهما (قال الشافعي) وليس أبو الجارية الصغيرة ولا الكبيرة البكر كسيد الأمة في أن يضع من مهرها ولا يزوجه بغير مهر فإن قيل فافرق بينهما فهو يزوجه ما ماعا بلارضاهما قيل ما عاك من الجارية من المهر فله نفسه ملكه لالهأ فأمره يجوز في ملك نفسه وما ملك لا ينته من مهرها فلها ملكه لنفسه ومهرها مال من مالها فكما لا يجوز له أن يهب مالها فكذلك لا يجوز له أن يهب صداقها ولا يزوجه بغير صداق كما لا يجوز له أن يهب ما سوا من مالها وإذا زوجها أوها ولم يسم لها مهرأ أو قال لزوجهأ زوجها على أن لا مهر عليها فالنكاح ثابت لها ولها على الزوج مهر مثلها لا يرجع به على الأب فان ضمن له الأب البراءة من مهرها وسماه فللزوجة على الزوج صداقها في ماله عاش أو مات أو عاشت أو ماتت وإن طلقها فلها عليه نصف مهر مثلها ولا يرجع به الزوج على الأب لأنه لم يضمن له في ماله شيئاً فلزمه ضمانه إنما ضمن له أن يطل عنه حقها غيره فان قال قائل وكيف جعلت عليه مهر مثل الصبية إنما زوجها أياها أوها وهو لم يرض بالنكاح إلا بغير مهر قيل له رأيت أن كانت المرأة الثيب المالك لا مهرها التي لو وهبت مالها جاز تزويج الرجل على أن لا مهر لها ثم تسأل المهر فأفرض لها مهر مثلها ولا بطل النكاح كما بطل البيع ولا جعل للزوج الخيار بأن طلبت الصداق وقد نسكحت بلا صداق وكيف ينبغي أن أقول في الصبية فان قال هكذا لأنهما منسكوحتان وأكثر ما في الصبية أن يجوز أمرأها عليها في مهرها كما يجوز أمر الكبيرة في نفسها في مهرها فإذا لم يبرأ زوج الكبيرة من المهر بأن لم يرض أن ينسكها إلا بلا مهر ونسكته على ذلك فلزمه المهر ولم ينسخ النكاح ولم يجعل له الخيار ولو أصابها كان لها المهر كله فهكذا الصبية فان قال نعم ولكن لم جعلت على زوج الصبية بطلقةا نصف مهر مثلها وأنت لا تجعل على زوج الكبيرة إذا نسكها بلا مهر فطلقةا قبل أن تطلب الفرض أو يفرض أو تصاب إلا المتعة قيل له إن شاء الله تعالى لما وصفت من أن النكاح ثابت بمهر الأعلى من جازأ مره من النساء في ماله فيرضى أن لا يكون له مهر فطلق قبل أن يفرض لها مهرأ فكان لهن المتعة لأنهن عفون عن المهر حتى تطلقن كالأمة عفون عنه وقد فرض حاز عفوهن لقول الله عز وجل إلا أن يعفون والصغيرة لم تعف عن مهر ولو عفت لم يجز عفوها وانما عفوا عنها أبوها الذي لا عفوله في مالها فأنزما الزوج نصف مهر مثلها بالطلاق وفرقنا

فهو من الأول ولو كان لينا ثبت فحلت من الثاني فزول بها لينا في الوقت الذي يكون لها فيه لينا من الحمل الآخر كان اللين من الأول بكل حال لا نا على علم من لينا الأول وفي شك من أن يكون خطبه لينا الآخر فلا أحرم بالشك وأحب للرضع لو توفي بنات الزوج الآخر (قال المزني) رجة الله عليه هذا عندى أشبه (قال الشافعي) رجة الله ولوا تقطع فلم يثب حتى كان الحمل الآخر في وقت يمكن من الأول قضيا قولان أحدهما أنه من الأول بكل حال كما يشوب بأن ترحم المولود أو تشرب دواء قد رعبه والثاني أنه إذا انقطع انقطاعا بينا فهو من الآخر وإن كان لا يكون من الآخر لينا ترضع به حتى تلد فهو من الأول في جميع هذه الأقاويل وإن كان يشوب شيء ترضع به وإن قل فهو منهما جميعا ومن لم يفرق بين اللين والولد قال هو

للأول ومن فرق قال
هو منهم ما عا ولم ينقطع
السبب حتى ولدت من
الآخر فالولادة قطع
لبن الأول فمن أرضعت
فهي ابنها وابن الزوج
الآخر

الشهادات في الرضاع والاقرار

من كتاب الرضاع ومن
كتاب النكاح القديم

(قال الشافعي) رحمه الله
تعالى وشهادة النساء
جائزة فيما لا يحل للرجال
من غير ذوى المحارم أن
يتعمدا النظر اليه لغير
شهادة من ولادة المرأة
وعيوبها التي تحت
ثيابها والرضاع عندي
مشبه لا يحل لغير ذى
محرم أو زوج أن يتعمدا
أن ينظر الى ثديها ولا
يمكنه أن يشهد على
رضاعها بغير رؤية ربيها
ولا يجوز من النساء على
الرضاع أقل من أربع
حرار أو بالغ عدول
وهو قول عطاء بن أبي
رباع لأن الله تعالى لما
أجاز شهادتهن في الدين
جعل امرأتين يقومان
مقام رجل وإن كانت
المرأة تنكر الرضاع

بينهما لا اقتران حالهما في مالهما ولأن الزوج لم يرض بصدائق إلا أن يبرأ منه فكان كمن سعى صداقا فاسدا ولو كان سعى لها صداقا فعدها الاثبات كان لها الصداق الذي سعى وعفو الاب بعد وجوب الصداق باطل وهكذا المحجورة اذا تزوجت بلا مهر لا تخالف الصبية في شيء أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن سيرين أن رجلا زوج ابنته على أربعة آلاف وترك لزوجها المأجرات المرأة وزوجها وأبوهان ثلاثتهم يختصمون الى شريح فقال شريح تجوز صدقتك ومعرفة وفك وهي أحق بثمن رقبته (قال الشافعي) وسواء في هذا البكر والتيب لأن ذلك ملك لابنت دون الاب ولا حق للاب فيه وقول شريح تجوز صدقتك ومعرفة وفك قد أحسنت واحسانك حسن ولكنك أحسنت فيما لا يجوز لك فهي أحق بثمن رقبته يعني صداقها

(المهر الفاسد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في عقد النكاح شيان أحدهما العقدة والآخر المهر الذي يجب بالعقد فلا يفسد العقد إلا بما وصفنا العقد يفسد به من أن يعقد منها عنه وليس المهر من فساد العقد ولا أصله بسبيل الأثر أن عقد النكاح بغير مهر مسمى صحيح فإذا كان العقد منها عنه لم يصح أن يكون عقده صحيح أولأ ترى أن عقد النكاح يكون بلا مهر فيثبت النكاح ولا يفسد بأن لم يكن مهر ويكون للمرأة اذا وطئت مهر مثلها (قال الشافعي) وهذا الموضع الذي يخالف فيه النكاح البيع لأن البيع اذا وقع بغير مهر لم يجب وذلك أن يقول قد بعتك بحكك فلا يكون بيعا وهذا في النكاح صحيح فإن قال قائل من أين أجوز هذا في النكاح ورددته في البيوع وأنت تحكم في عامة النكاح أحكام البيوع قيل قال الله عز وجل لا جناح عليكم إن طلقتم النساء الى ومتوهن وقال تبارك وتعالى وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم فأعلم الله تعالى في المفروض لها أن الطلاق يقع عليها كما أعلم في التي لم يفرض لهن فريضة فنصف ما فرضتم فأعلم الله تعالى في المفروض والزوج لا يتكون الا ونكاحها ثابت قال ولم أعلم بخالف الماضي ولا أدركته في أن النكاح ثبت وان لم يسم مهورا وأن لها ان طلق وقد نكحت ولم يسم مهورا المتعة وان أصيبت فلها مهر مثلها فلما كان هذا كما وصفت لم يجز أبدا أن يفسد النكاح من جهة المهر بحال أبدا فإذا نكحها بمهر مجهول أو مهر حرام البيع في حاله التي نكحها فيها وأحرام بكل حال قال فذلك كله سواء وعقد النكاح ثابت والمهر باطل فلها مهر مثلها ان طلقها قبل أن يدخل بها الا انها سميت مهورا وان لم يجز بأنه معلوم حلال ولا يحل لانها لم ترد نكاحه بلا مهر وذلك من أجل أن ينكح بثمره لم يبدو صلاحها على أن يدعها الى أن تبلغ فيكون لها مهر مثلها وتكون الثمرة لصاحبها لا يبعها في هذه الحال لا يحل على هذا الشرط ولو نكحت بها على أن تقطعها حينئذ كان النكاح جائزا فان تركها حتى يبيد صلاحها فهي لها وهو متطوع ومتى قام عليها بقطعها فعليها أن تقطعها في أي حال قام عليها فيها قال ولو نكحها بخمر أو خنزير فالنكاح ثابت والمهر باطل ولها مهر مثلها وكذلك ان نكحته بحكها أو حكه فلها مهر مثلها وان حكته حكما أو حكه فرضيابه فلها مهر ما تراضيا عليه وانما يكون لهما ما تراضيا عليه بعد ما يعرفان مهر مثلها ولا يجوز ما تراضيا عليه أبدا الا بعد ما يعرفان مهر مثلها ولو فرض لها فراضيا على غيره أو لم يفرض لها فراضيا فكذا يكون ذلك لهما لو ابتدأ بالفرض لها ولا أقول لها أبدا الحكمي ولكن أقول لها مهر مثلها الا أن تشا أن تراضيا فلا أعرض لك فيما تراضيت عليه أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن سيرين أن الأشعث بن قيس سمع رجلا فرأى امرأته فأجنته قال فتوفي في الطريق فخطبها الأشعث بن قيس فأبى أن تزوجه إلا على حكمها فزوجها على حكمها ثم طلقها قبل أن تحكم فقال الحكمي فقالت أحكم فلانا فلانا فبقين كأنوا لابي من بلاءه فقال الحكمي غير هؤلاء فأتى عمر فقال يا أمير المؤمنين عجزت ثلاث مرات فقال ما هن قال عشت امرأة قال هذا ما لا تملك قال ثم تزوجتها على حكمها ثم طلقها قبل أن تحكم قال عمر امرأته من المسلمين (قال الشافعي) يعني عمر لها مهر امرأته من المسلمين ويعني من نساها والله تعالى أعلم وما قلت ان لها مهر امرأة

من نساها مالا أعلم فيه اختلافا وشبه أن يكون الذي أراد عمر والله تعالى أعلم متى قلت لها مهر نساها فانما أعني أخواتها وعماتها وبنات أعمامها نساء عصبتها وليس أمهات من نساها وأعني مهر نساء بلد هالان مهوور البلدان تختلف وأعني مهر من هو في مثل شبابها وعقلها وأدبها لان المهوور يختلف بالنسب والهبة والعقل وأعني مهر من هو في مثل بصرها لان المهوور يختلف بالبصر وأعني مهر من هو في جمالها لان المهوور يختلف بالجمال وأعني مهر من هو في صراحتها لان المهوور يختلف بالصراحة والهجنة وبكرها كانت أو ثيبا لان المهوور يختلف في الابكار والثيب قال وان كان من نساها من تنكح بنقدا ودين أو بعرض أو بنقد وعرض جعلت صدقها نقدا كله لان الحكم بالقيمة لا يكون بدين لانه لا يعرف قدر النقدين الدين وان الدين انما يكون برضا من يكون له الدين فان كانت لانساء لها فاقرب النساء منها شبابها فيما وصفت والنسب فان المهوور يختلف بالنسب ولو كان نساؤها ينكحن اذا نكحن في عشرين خفغن المهر واذا نكحن في الغرباء كانت مهورهن أكثر فرضت عليه المهر ان كان من عشرينها كهوور نساها في عشرينها وان كان غريبا كهوور القرباء

(الاختلاف في المهر) (قال الشافعي) رجه الله تعالى اذا اختلف الرجل والمرأة في المهر قبل البخل أو بعده وقبل الطلاق أو بعده فقال نكحتك على ألف وقالت بل نكحتني على ألفين أو قال نكحتك على عبد وقالت بل نكحتني على دار يعني لا يبيته بينهما تحالفا وأبدأ بالرجل في البين فان حلف أحلفت المرأة فان حلفت جمعت لها مهر مثلها فان دخل بها فلها مهر مثلها كاملا وان كان طلقها ولم يدخل بها فلها نصف مهر مثلها وهكذا اذا اختلف الزوج وأبو الصبية البكر أو سيد الامة وهكذا ان اختلف وورثة المرأة وورثة الزوج بعد موتها أو وورثة أحدهما والاخر بعد موته قال ولو اختلفا في دفعه فقال قد دفعت البك صدقا قل وقالت ما دفعت الى شيأ أو اختلف أبو البكر الذي يلى مالها أو سيد الامة فقال الزوج قد دفعت البك صدقا ابتك قال الاب لم تدفعه فالحق قول المرأة وقول أبي البكر وسيد الامة مع أيمانهم وسواء دخل بها الزوج أو لم يدخل بها أو ماتت المرأة أو لرجل أو كانا حيين ولورثتهما في ذلك ما لم يما في حياتهما وسواء عرف الصداق أو لم يعرف ان عرف فلها الصداق الذي يتصادق عليه أو تقوم به بينة فان لم يعرف ولم يتصادق ولا بينة تقوم بتحالفان كانا حيين وورثتهما على العلم ان كانا ميتين وكان لهما صداق مثلها لان الصداق حق من الحقوق فلا يزال الا باقرار الذي له الحق والذي اليه الحق من ولي البكر الصبية وسيد الامة بما يرى الزوج منه قال ولو اختلفا فيه فأقامت المرأة البينة بأه أصدقها ألفين وأقام الزوج البينة أنه أصدقها ألف الم تترك واحدة من البينتين أولى من الأخرى لان بدنة المرأة تشهد بألفين وبدنة الرجل تشهد بألف قد ملكتها العقد فلا يجوز والله تعالى اعلم عندي فيها الا أن يتحالفا ويكون لهما مهر مثلها فيكون هذا كصداقهما على المبيع الهالك واختلفا في الثمن أو القرعة فأيهما خرج سهمه حلف لقد شهد شهودي بحق وأخذ بيته (قال الشافعي) بعد الشهادة متصادمة ولها صداق مثلها كان أكثر من ألفين أو أقل من ألفين أو به يأخذ الشافعي قال ولو تصادقا على الصداق أنه ألف فقال دفعت لها خمسمائة من صداقها فأقرت بذلك أو قامت عليها بينة وقالت أعطيتها هدية وقال بل صداق فالحق قوله مع عينة وهكذا لو دفع اليها بعد افعال قد أخذته مني بعبا صداقك وقالت بل أخذته منك هبة فالحق قوله مع عينة ويحلف على البيع وزد العبدان كان حيا أو ميتا ان كان ميتا ولو تصادقا أن الصداق ألف فدفع اليها ألفين فقال ألف صدق وألف وديعة وقالت ألف صدق وألف هدية فالحق قوله مع عينة وله عندها ألف وديعة واذا أقرت أن قد قبضت منه شيأ فقد أقرت بماله وأدعت ملكه بغير ما قال فالحق قوله في ماله قال واذا نكح الصغيرة أو الكبيرة البكر التي يلى أبوها بضعة ماله ما دفع الى أبيهما ما صدقهما فهو براءة له من الصداق وهكذا الثيب التي يلى أبوها ماله وهكذا اذا دفع صداقها الى من يلى

فكانت فيهن أمها أو ابتها جزن عليها وان كانت تدعى الرضاع لم يجر فيها أمها ولا أمهاتها ولا ابتها ولا بناتها ويجوز في ذلك شهادة التي أرضعت لانه ليس لها في ذلك ولا عليها ما تدر به شهادتها (قال الرزني) رجه الله وكفى تجوز شهادتها على فعلها ولا تجوز شهادة أمها وأمهاتها وبناتها فهن في شهادتهن على فعلها أيجوز في القياس من شهادتها على فعل نفسها (قال الشافعي) رجه الله ويوفغن حتى يشهدن أن قدر رضع المولود خمس رضعات يخلصن كلهن الى جوفه ونسمنهن الشهادة على هذا لانه ظاهر علمهن وذكرت السوداء أنها أرضعت رجلا وامرأة تناكحا فقال الرجل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فأعرض فقال وكيف وقد زعت السوداء أنها قد أرضعتك (قال الشافعي) اعراضه صلى الله عليه وسلم

بشبه أن يكون لم يره هذا
شهادة تلزمه وقوله
وكيف وقد زعمت
السوداء أنها قد أدرعتك
بشبه أن يكرمه أن
يقسم معها وقد قيل
أنها أخته من الرضاعة
وهو معنى ما قلنا بتركها
ورعنا لاحكاما ولو قال
رجل هذه أختي من
الرضاعة أو قالت
هذا أختي من الرضاعة
وكذبته أو كذبها فلا
يجل لواحد منهما أن
ينكح الآخر ولو أقر
بذلك بعد عقد نكاحها
فرق بينهما فإن كذبته
أخذت نصف ماله
لها ولو كذبت كانت هي
المدعية أفتيشه أن
ينقي الله ويدع نكاحها
مطلقة لتصل بهما غيره
أن كانت كاذبة وأخلفه
لها فإن نكل حلفت
وفرق بينهما

(باب رضاع الخنثى)

(قال الشافعي) رحمه
الله أن كاب الأغلب
من الخنثى أنه رجل نكح
امراة ولم ينزل فتكحه
رجل - وإذا تزول لبن
فأرضعه صبي لم يكن
رضاعا بحرم وإن كان

مالها من غير الأباء فهو براءة من الصداق وإذا دفع ذلك إلى الأب لابنته الثيب التي تلي نفسها والبكر
الرشيدة البالغة التي تلي مالها دون أبيها أو إلى أحد من الأولياء لا يلى المال فلا براءة من صداقها والصداق
لازم بحاله ويتبع من دفعه إليه بالصداق بما دفع إليه وإذا وكلت المرأة التي تلي مالها رجلا من كان يدفع
صداقها إليه فدفعه إليه الزوج فهو برى منه

(الشرط في النكاح) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا عقد الرجل النكاح على البكر
أو الثيب التي تلي مال نفسها ولا تليها فاذنهما في النكاح غير اذنها في الصداق ولو نكحها بألف على أن
أبها ألفا فالنكاح ثابت ولها مهر مثلها كان أقل من ألف أو أكثر من ألف من قبل أنه نكاح جائز عقد
فيه صداق فاسد وجب في أصل العقد ليس من العقد ولا يجب بالعقد ما لم يجعله الزوج للمرأة فيكون صداقا
لها فإذا أعطاه الأب فاعما أعطاه بحق غيره فلا يكون له أن يأخذ بحق غيره وليس بهبة ولو كان هبة لم تجز
الامقبوضة وليس للمرأة المهر مثلها ولو كانت البنت ثيبا أو بكر بالغ فرضيت قبل النكاح أن ينكحها
بألفين على أن يعطى أباهما وأخاهما مئتي ألفا كان النكاح جائزا وكان هذا مائة كيلا منها لأبها بالألف
التي أمرت بدفعها إليه وكانت اللعان لها ولها الخيار في أن تعطيها أباهما وأخاهما مائة كيلا منها لأبها
لأنها هبة لم تقبض أو وكالة قبض ألف فيكون لها الرجعة في الوكالة واعتبر قرب بين البكر والثيب إذا
كانت ابليان أموالهما ولا يلياها أن التي تلي مالها منهما يجوز لها ما صنعت في مالها من ترك كل هبة
الآرى أن رجلا لو باع من رجل عبدا بألف على أن يعطيه خمسمائة وآخر خمسمائة كان جائزا وكانت
الخمسمائة أحالة منه لا أخربها أو وكالة والبكر الصغيرة والثيب التي لا تلي مالها لا يجوز لها في مالها
ما صنعت قال ولو انعقدت عقدة النكاح بأمر التي تلي أمرها مهر رضيت ثم شرط لها بعد عقدة النكاح
شيئا كان له الرجوع فيه وكان الوفاء به أحسن لو رضيت ولو كان هذا في التي لا تلي مالها كان هكذا إلا أنه
إن كان نقص التي لا تلي مالها شيئا من مهر مثلها بلغ مهر مثلها ولو جازي أو التي لا تلي مالها في مهرها
أو وضع منه كان على زوجها أن يلحقها بمهر مثلها ولا يرجع به على الأب وكان وضع الأب من مهرها باطلا
كما يكون منه مالها سوى المهر باطلا وهكذا أسائر الأولياء وهكذا لو كانت تلي مالها فكان ما صنعت بغير
أمرها ولو نكح بكرا أو ثيبا بأمرها على ألف على أن لها أن تخرج متى شئت من منزلها وعلى أن لا تخرج
من بلادها وعلى أن لا ينكح عليها ولا يتسرى عليها أو أي شرط ما شرطه عليه مما كان له إذا انعقد النكاح
أن يعطيه ويعمها منه فالنكاح جائز والشرط باطل وإن كان انتقصها بالشرط شيئا من مهر مثلها فلها مهر
مثلها وإن كان لم ينقصها من مهر مثلها بالشرط أو كان قد زادها عليه وزادها على الشرط أبطلت الشرط
ولم أجعل لها الزيادة على مهر مثلها ولم يردها على مهر مثلها الفساد عقد المهر بالشرط الذي دخل معه
الآرى لو أن رجلا اشتري عبدا بمائة دينار وزك خمر فرضى رب العبد أن يأخذ المائة ويبطل الزك الخمر
لم يكن ذلك لأن الثمن انعقد على ما يجوز وعلى ما لا يجوز فبطل ما لا يجوز وما يجوز وكان له قيمة العبد أن
ما تبقى بيد المشتري وأصدقها الفاعل أن لا ينق عليها أو على أن لا ينقسم لها وعلى أنه في حل مما صنع
بها كان الشرط باطلا وكان له أن كان صداق مثلها أقل من ألف أن يرجع عليها حتى يصيرها إلى صداق
مثلها إلا ما شرطت له ما ليس له فزادها مما طرح عن نفسه من حقها فأبطلت حصة الزيادة من مهرها
ورددتها إلى مهر مثلها فإن قال قائل فلم لا تحجز عليه ما شرط لها وعليها ما شرطت له قبل رد شرطها
إذا طلبها ما جعل الله لكل واحد ثم ما جعل النبي صلى الله عليه وسلم وبأن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال ما بالرجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله تعالى ما كان من شرط ليس في كتاب الله تعالى
فهو باطل ولو كان ما شرطه قضاء الله أحق بشرطه أو تقي فاعما أو لا ملن أعتق فأبطل رسول الله صلى الله
عليه وسلم كل شرط ليس في كتاب الله جل ثناؤه إذا كان في كتاب الله أو سنة رسول الله صلى الله عليه

وسلم خلافه فان قال قائل ما الشرط للرجل على المرأة والمرأة على الرجل عما ابطاله بالشرط خلاف
 لكتاب الله أو السنة أو امر اجتمع الناس عليه قيل له ان شاء الله تعالى أحل الله عز وجل للرجل أن ينكح
 أربعا وما ملكت عينه فإذا شرطت عليه أن لا ينكح ولا يتسرى حطرت عليه ما وسع الله تعالى عليه وقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل للمرأة أن تصوم ويصلي وتطوعا وزوجها شاهد الا بذنه فجعل له منعها
 ما يقر بها إلى الله اذالم يكن فرضا عليها العظيم حقه عليها وأوجب الله عز وجل له الفضيلة عليها ولم يختلف
 أحد علمته في أن له أن يخرجها من بلد إلى بلد ويمنعها من الخروج فإذا شرطت عليه أن لا يمنعها من الخروج
 ولا يخرجها شرطت عليه ابطال ماله عليها قال الله تبارك وتعالى فواحدة أو ما ملكت أعيانكم ذلك أدنى
 أن لا تعملوا فدل كتاب الله تعالى على أن على الرجل أن يعول امرأته ودلت عليه السنة فإذا شرطت عليها
 أن لا ينفق عليها ابطال ما جعل لها وأمر بعشرتها بالمعروف ولم يبع له ضربها الا بحال فإذا شرطت عليها
 أن له أن يعاشرها كيف شاء وأن لا شيء عليه فيما نال منها فقد شرط أن له أن يأتي منها ما ليس له فهذا ابطالنا
 هذه الشروط وما في معناها وجعلنا لها مهر مثلها فان قال قائل فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
 قال ان أحق ما وفيتم به من الشروط ما استحللتم به الفروج فهكذا نقول في سنة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم انه اغيا في من الشروط ما يبين أنه جائز ولم تدل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنه غير جائز
 وقدر روي عنه عليه الصلاة والسلام المسلمون على شروطهم الا شرطا أحل حراما أو حرم حلالا ومفسر
 حديثه يدل على جلته

(ما جاء في عفو المهر) (قال الشافعي) رجه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وان طلقتموهن من
 قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة الآية (قال الشافعي) فجعل الله تعالى للمرأة نفقا وأوجب لها
 من نصف المهر أن تعفو وجعل للذي يلى عقدة النكاح أن يعفو وذلك أن يتم لها الصداق فيدفعه أن لم
 يكن دفعه كاملا ولا يرجع بنصفه ان كان دفعه وبين عندي في الآية أن الذي بيده عقدة النكاح الزوج
 وذلك انه انما يعفوه من له ما يعفوه فلماذا كره الله جل وعز عفوها ما ملكت من نصف المهر أشبه أن يكون
 ذكر عفوماله من جنس نصف المهر والله تعالى أعلم وحض الله تعالى على العفو والفضل فقال عز وجل
 وأن تعفوا أقرب للتقوى ولا تنسوا الفضل بينكم وبلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أنه قال الذي
 بيده عقدة النكاح الزوج (قال الشافعي) وأخبرنا ابن أبي فديك أخبرنا سعيد بن سالم عن عبد الله بن
 جعفر بن المسور عن واصل بن أبي سعيد عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه أنه تزوج امرأة ولم يدخل بها
 حتى طلقها فأرسل إليها بالصداق فقاما فقبل له في ذلك فقال أنا أولى بالعفو أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن
 ابن سيرين قال الذي بيده عقدة النكاح الزوج أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن
 سعيد بن جبير أنه قال الذي بيده عقدة النكاح الزوج أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه بلغه عن ابن المسيب
 أنه قال هو الزوج (قال الشافعي) والمخاطبون بأن يعفون فيجوز عفوه والله تعالى أعلم الأحرار وذلك
 أن العبيد لا يملكون شيئا فلو كانت أمة عند حر فعتقه عن بعض المهر أو المهر لم يجز عفوها وذلك أنها لا
 تملك شيئا انما يملك مولاهما ما ملك بسببها ولو عفاه المولى جاز وكذلك العبدان عفا المهر كله وله أن يرجع
 بنصفه لم يجز عفوه واذا عفاه مولاهما جاز عفوه لان مولاهما مالك للمال (قال الشافعي) فأما أبو بكر يعفو
 عن نصف المهر فلا يجوز ذلك له من قبل أنه عفا عما يملك وما يملكه تملكه ابنته ألا ترى أنه لو وهب مالا
 لبنته غير الصداق لم تجز هبته فكذلك اذا وهب الصداق لم تجز هبته لانه مال من مالها وكذلك أبو الزوج
 لو كان الزوج محجورا عليه ففعا عن نصف المهر الذي له أن يرجع به لم يجز عفوا أبيه لانه مال من ماله بهبه
 وليس له هبة ماله قال ولا يجوز العفو الا بالغ حرر شيدي مالى نفسه فان كان الزوج بالغاً حرر محجورا عليه
 فدفع الصداق ثم طلقها قبل الميسر ففعا عن نصف المهر الذي له أن يرجع كان عفوه باطلا كما تكون هبة

الاغلب أنه امرأة فقل له
 لين من نكاح أو غيره
 فأوضح صياحرم وان كان
 مشكلا فله أن ينكح
 بأيهما شاء وبأيهما نكح
 به أولا أجرته ولم أجعل
 له ينكح بالآخر

(وجوب النفقة)

(للزوجة)

من كتاب النفقة ومن
 كتاب عشرة النساء
 ومن الطلاق ومن
 أحكام القرآن ومن
 النكاح املاء على
 مسائل مالك

(قال الشافعي) رجه
 الله تعالى قال الله عز
 وجل ذلك أدنى أن لا
 تعملوا أي لا يكتمن
 تعملون (قال) وفيه
 دليل على أن على الزوج
 نفقة امرأته فأحب أن
 يقتصر الرجل على
 واحدة وان أبيع له
 أكثر وجاءت هنادي
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقالت
 يا رسول الله ان
 أباه سفيان رجل
 شحيح وأنه لا يعطيني ما
 يكفيني وولدي الأما
 أخذت منه مراهولا

يعلم فهل على في ذلك
من جناح فقال صلى
الله عليه وسلم خذي
ما يصيبك ووليك
بالمرور وجامع رجل
الى النبي صلى الله عليه
وسلم فقال يا رسول الله
عندي دينار قال أنفقه
على نفسك قال عندي
آخر قال أنفقه على
وليك قال عندي آخر
فقال أنفقه على أهلك
قال عندي آخر قال
أنفقه على خادمك قال
عندي آخر قال أنت
أعلم قال سعيد المقبري
ثم يقول أبو هريرة إذا
حدث بهذا الحديث
يقول وليك أنفقي على
المن تكلي وتقول
زوجتك أنفقي على
أو طلقني ويقول
خادمك أنفقي على أو بعني
(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى في القرآن
والسنة بيان أن
على الرجل ما لا غنى
بأمر أنه عنه من نفقة
وكسوة وخدمة في المال
التي لا تقدر على مالا
صلاح لبدنها
من زمانه ومرض الابه
(وقال) في كتاب عشرة
النساء يحتل أن يكون

ماله سوى الصداق وكذلك لو كانت المرأة بكر لا يجوز لها هبة ماله ولا وليها هبة أموالها ولو كانت
بكر بالغه رشيدة غير محجور عليها فعت جار عفوها انما تطرف في هذا الى من يجوز أمره في ماله وأجيز عفو
وأرد محض من لا يجوز أمره في ماله والعفو هبة كما وصفت وهو إبراء فإذا لم تقبض المرأة شيئا من صداقها
فعت هبة جار عفوها لانه قابض لما عليه فيبرأ منه ولو قبضت الصداق أو نصفه فقالت قد عفتك عما
أصدقني فإن ردت به جار العفو وإن لم ترده حتى ترجع فيه كان لها الرجوع لانه غير قابض ما وهبته له
ولامعنى لبراءتها إياه من شيء ليس لها عليه ولو كانت على التمام على عفوها فله في يدها لم يكن عليها عزمه
الآن تشاء ولو ماتت قبل أن تدفعه اليه لم يكن على ورثتها أن يعطوه إياه وكان مالها من مالها برئونه قال
وما كان في يدك واحد منها فعت الذي هو له كان عفو حائرا ومالها لم يكن له في يده فعت الذي هو له فهو بالخيار
في اتئامه والرجعة فيه وجبسه واتئامه ودفعه أحب الى من حبسه وكل عطية لا تجب على أحد فهي بفضل
وكلها محمود مرغوب فيه والفضل في المهر لانه منصوص حبض الله تعالى عليه قال وإذا أنكح الرجل المرأة
بصداق فوهمته له قبل القبض أو بعده أو قبل الطلاق أو بعده فذلك كله سواء والهبة جائزة وإن كانت
الهبة قبل الطلاق ثم طلقها فأراد أن يرجع عليها بنصف الصداق فلا يجوز فيها الا واحد من قولين أحدهما
أن يكون العفو إبراءا لالهة عليه فلا يرجع عليها شيء قدم ملكه عليها ومن قال هذا قال لم يجب عليها شيء
لأن قبل ما كان لها عليه بإبراءه منه قبل القبض أو بعد القبض والدفع اليه والثاني أن له أن يرجع
عليها بنصفه كان عفوها قبل القبض أو بعد القبض والدفع اليه وذلك أنه قدم ملكه عليها بغير الوجه الذي
وجب لها عليه وإذا أنكح الرجل المرأة التي يجوز أمرها في مالها بصداق غير مسمى أو بصداق فاسد فأبرأته
من الصداق قبل تقبضه فالبراءة باطلة من قبل أنها أبرأته مما لا تعلم كم وجب لها منه ولو سمي لها مهرا
جائزا فرضيته ثم أبرأته منه فالبراءة جائزة من قبل أم أبرأته مما عرفت ولو سمي لها مهرا فاسدا فقبضته أو لم
تقبضه فأبرأته منه أو ردت عليه ان كانت قبضته كانت البراءة باطلة وترد به بكل حال ولها صداق مثلها فإذا
علمته فأبرأته منه كانت براءتها جائزة ألا ترى أن رجلا لو قال لرجل قد صار لك في يدي مال من وجه فقال
أنت منه بريء لم يبرأ حتى يعلم المالك المال لانه قد يبرئه منه على أنه درهم ولا يبرئه لو كان أكثر قال ولو
كان المهر صحيحا معلوما ولم تقبضه حتى طلقها فأبرأته من نصف المهر الذي وجب لها عليه كانت البراءة جائزة
ولم يكن لها أن ترجع بشيء بعد البراءة ولو كانت لم تقبضه ولكنها أعتت عليه ثم أبرأته كانت البراءة باطلة
لأنها أبرأته مما ليس لها وما ملكه لغيرها ولو كانت أعتت عليه بأقل من نصف المهر ثم أبرأته من نصف
المهر جازت البراءة بما بقى عليه ولم تجز مما أعتت به عليه لانه قد خرج منها الى غيرها فأبرأته مما ليس لها
عليه ولا تملكه فعلى هذا الباب كله وقايته

(صداق النبي بعينه فيوجد معي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا أصدق الرجل المرأة عبدا
بعينه فوجدت به عيبا صغيرا أو كبيرا يرد من مثله كالبيع كان له إرداءه ذلك العيب وكذلك لو أصدقها
إياه سالما قبل بدفعه اليها حتى حدث به عيب وكذلك كل ما أصدقها إياه فوجدت به عيبا أو حدث به في يد
الزوج قبل قبضها إياه عيب كان له إرداءه بالعيب وأخذته معيها ان شاءت فإن أخذته معيها إلا شيء لها في
العيب وإن ردت به رجعت عليه بعينها لانها انما باعت به بضعها بهد فلما انتقض البيع فيه باختيارها الرد
كان لها مهرا مثلها كما يكون لها الوشتره منه بشئ الرجوع بالثمن الذي قبض منها وهكذا لو أصدقها
إياه ولم تره فاخترت عند رؤيته رده كان الجواب فيها هكذا الاختلاف قال وإن أصدقها عبدا لا يملكه
أو مكاتب أو حرا على أنه عبده أو دار الغيرة ثم ملك الدار والعبد فلها في هذا كله مهرا مثلها قال وكذلك
المكاتب لا يباع والحرا لا يملك فلم يملك واحد من هذين بحال والعبد لا يملكه والدار وقم النكاح ولا يملكه
عليه ولو سلمه سيده أو سلم الدار لم يكن لها كمالو باعها عبدا أو دارا لا يملكها ثم سلمها مالها كماله يجر البيع

ولو أصدقها عبد ابنة جاز الصدق وجبرتها إذا جاءها بأقل ما تقع عليه الصفة على قبضته منه قال وهكذا لو أصدقها أحنة أوزيبيا أو خلا بصفة أو إلى أجل كان جائزا وكان عليها إذا جاءها بأقل ما يقع عليه اسم الصفة أن تقبله ولو قال أصدقك من هذه الجرة خلا والخل غير حاضر لم يجز وكان لها مهر مثلها إذا واشترى من هذه الجرة خلا والخل غائب لم يجز من قبل أن الجرة قد تنكسر فلا يدري كم قدر الخل وانما يجوز بيع العين ترى والغائب المكمل أو الحزب بكيل أو ميزان يدرك عليه فيصير عليه المتبايعان قال ولو أصدقها جارا فقال هذه مملوأة خلا فسكته على الجرار بما فيها أو على ما في الجرة فإذا فيها خل كان لها الخيار إذا رأتها وافيأ وانفاصلا لئلا تم تراه فان اختارته فهو لها ان ثبت حديث خيار الرؤية وان اختارته برده فلهما عليه مهر مثلها ولو وجدته بخرار رجعت عليه بمهر مثلها لانه لا يكون لها أن تلك الخمر وهذا بيع عين لا تخل كلو أصدقها خمر كان لها مهر مثلها قال ولو أصدقها نارا لم ترقعها على أنها بالخيار فيما أصدقها ان شئت أخذته وان شئت ردتها أو شرط الخيار لنفسه كان النكاح جائزا لان الخيار انما هو في الصدق لا في النكاح وكان لها مهر مثلها لم يكن لها أن تلك العبد ولا الدار ولو أوصطها لعبد على العبد والدار لم يجز العلم حتى يعلم كم مهر مثلها فأتاخذ به أو يرضى أن يقرض لها مهرها فتأخذ بالقرض لا بقيمة مهر مثلها الذي لا تعرفه لانه لا يجوز البيع الا بثمن يعرفه البائع والمشتري معالا أحد همدون الآخر ولا يشبه هذا أن تنكحه بعبد نكاحا صحيحا فيملك العبد لان العقد وقع وليس لها مهر مثلها فيكون العبد مبيعا به مجهولا وانما وقع بالعبد وليس لها غيره اذا صح ملكه قال ولو أصدقها عبد اقبضته فوجدته بعبا وحدث به عند هاعيب لم يكن لها رده الا أن يشاء الزوج أن يأخذ به بالعيب الذي حدث به عندها ولا يكون له في العيب الحادث عند هاشي ولها أن ترجع عليه بما نقصه العيب وكذلك لو اعتقته أو كاتبته رجعت عليه بما نقصه العيب

(كتاب الشغار)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار والشغار أن يزوج الرجل ابنة الرجل على أن يزوجها الرجل الآخر ابنته وليس بينهما صداق (قال الشافعي) لا أدري تفسير الشغار في الحديث أو من ابن عمر أو نافع أو مالك وهكذا كما قال الشغار (١) فكل من زوج رجلا امرأة إلى امرأته بولاية نفس الأب البكر والأب وغيره من الأولياء لامرأة على أن صدق كل واحدة منهما ببضع الأخرى فهو الشغار أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريح قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا شغار في الإسلام (قال الشافعي) فإذا أنكح الرجل ابنته أو المرأة إلى امرأته كانت على أن يسكنها ابنته أو المرأة إلى امرأته كانت على أن صدق كل واحدة منهما ببضع الأخرى ولم يسم واحدة منهما صداق فهذا الشغار الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يحل النكاح وهو مفسوخ وإن أصاب كل واحد منهما فلنكاح واحد منهما ماهر مثلها وعليها العدة وهو كالنكاح الفاسد في جميع أحكامه لا يختلفان (قال الشافعي) وإذا زوج الرجل ابنته الرجل أو المرأة إلى امرأته على أن يزوجها الرجل ابنته أو المرأة إلى امرأته على أن صدق أحدهما كذا الشيء يسمى ومصدق الأخرى كذا الشيء تسمية أقل وأكثر وعلى أن يسمى لأحدهما صداقا ولم يسم للأخرى صداقا وقال الصادق له أفليس هذا بالشغار المنهى عنه والنكاح ثابت والمهر فاسد ولكل واحد منهما ماهر مثلها إذا دخل بها أو مات عنها ونصف مهر مثلها انطلقت قبل أن يدخل بها (قال الشافعي) فإن قال قائل فان عطاه وغيره يقولون ثبت النكاح ويؤخذ لكل واحد منهما مهر مثلها لم نقله وأنت

تقول

عليه فليدعها نفقة إذا كانت ممن لا يتخدم نفسها وقال فيه أيضا إذا لم يكن لها خادم فلا يبين أن يعطيها نادما ولكن يجبر على من يصنع لها الطعام الذي لا تصنعه هي ويدخل عليها ما لا يخرج لإدخاله من ماء وما يصلحها ولا يجاوز به ذلك (قال المزني) قد أوجب لها في موضع من هذا نفقة خادم وقاله في كتاب النكاح إمداء على مسائل مالك المجموعة وقاله في كتاب النفقة وهو بقوله أولى لأنه لم يختلف قوله أن عليه أن يزك عن خادمها كذلك يتفق عليها قال المزني رحمه الله ومما يؤكده ذلك قوله لو أراد أن يخرج عنها أكثر من واحدة

(١) قوله فكل من
زوج رجلاً امرأتاً
قوله علي أن مسداق
كل واحدة الخ كذا في
الأصول وفيه سقط
ظاهر فيجوز كونه

9. 400

آخر جهن (قال الشافعي) وينفق المكاتب على ولده من أمته وقال في كتاب النكاح ولو كانت امرأته مكاتبة وليست كتابتها واحدة ولا مولاهما واحدا وولده في الكتابة أولاد فنفقهم على الأم لا نكاح أحق بهم ويعتقون بعقدها وليس على العبد أن ينفق على ولده من امرأة حرة ولا أمة

(قدر النفقة)
من ثلاثة كتب

(قال الشافعي) رجة الله عليه النفقة نفقتان نفقة الموضع ونفقة المقر قال الله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه الآية فأما ما يلزم المقر لامرأته إن كان الأغلب يلبدها أنها لا تكون الاخذومة عالةا وحدها واحدا بما لا يقوم بدن على أقل منه وذلك منذ بمدة النبي صلى الله عليه وسلم في كل يوم من طعام البلد الأغلب فيها من قسوت مثلها

تقول يثبت النكاح بغير مهر ويثبت بالمهر الفاسد وتأخذ مهر مثلها فأكثر ما في الشغار أن يكون المهر فاسدا أو يكون بغير مهر قيل له أبان الله عز وجل أن النساء محرمات إلا بما أحل الله من نكاح أو ملك عين فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم المبين عن الله عز وجل كيف النكاح الذي يحل فن عقد نكاحا كما أمره الله تعالى ثم رسوله صلى الله عليه وسلم أو عقد نكاحا لم يحرمه الله سبحانه وتعالى ولم ينه عنه رسوله صلى الله عليه وسلم فالنكاح ثابت ومن نكح كانهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه فهو عاص بالنكاح إلا أنه غير مؤاخذ إن شاء الله تعالى بالمعصية أن أتاه على جهالة فلا يحل المحرم من النساء بالمحرم من النكاح والشغار محرم بنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه وهكذا كل ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من نكاح لم يحل به المحرم وبهذا قلنا في المتعة ونكاح المحرم وما نهى عنه من نكاح ولهذا قلنا في البيع الفاسد لا يحل به فريح الأمانة فاذنهمى النبي صلى الله عليه وسلم عن النكاح في حال ففقد على نهيه كان مفسوئا لأن العقد لهم كان بالتهى ولا يحل العقد المنهى عنه محرما (قال الشافعي) ويقال له إنما أجزنا النكاح بغير مهر لقول الله عز وجل لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضا لهن فريضة الآية فلما أثبت الله عز وجل الطلاق دل ذلك على أن النكاح ثابت لأن الطلاق لا يقع إلا من نكاح ثابت فأجزنا النكاح بلا مهر ولما أجاز الله سبحانه وتعالى بلا مهر كان عقد النكاح على شئين أحدهما نكاح والاخر ما عاك بالنكاح من المهر فلما أجاز النكاح بلا ملك مهر خالف البيوع وكان فيه مهر مثل المرأة إذا دخل بها وكان كالبيوع الفاسدة المستهلكة يكون فيها قيمتها كان المهر إذا كان فاسدا لا يفسد النكاح ولا يمكن في النكاح بلا مهر ولا في النكاح بالمهر الفاسد نهى من رسول الله صلى الله عليه وسلم فحرمه بنهيه كما كان في الشغار فأجزنا ما أجاز الله عز وجل وما كان في معناه إذا لم ينه رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه عن شيء علمناه وردنا ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان هذا الواجب علينا الذي ليس لنا ولا لأحد عقل عن الله جل وعلا شيئا علمناه غيره أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب عن أبيه عن ابن سيرين أن رجلا نكح امرأة على حكمها ثم طلقها فاحتكمت رقيقا من بلاده فأبى فذكر ذلك لعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فقال امرأته من المسلمين (قال الشافعي) أحسبه قال يعني مهر امرأته من المسلمين

(نكاح المحرم) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن نبيه بن وهب أخى بنى عبد الله أن عمر بن عبد الله أراد أن يزوج طلحة بن عمر بنت شمية بن جبير فأرسل إلى أبان بن عثمان ليحضر ذلك وهما محرمان فأتى ذلك عليه أبان وقال سمعت عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب وأخبرنا ابن عينة عن أيوب بن موسى عن نبيه بن وهب عن أبان بن عثمان عن عثمان عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه (قال الشافعي) وأخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبا رافع مولاه ورجلا من الأنصار فروجا بميمونة بنت الحارث وهو بالمدينة قبل أن يخرج أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن يزيد بن الأصم وهو ابن أخت ميمونة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة وهو حلال أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سلة الأوسى عن اسمعيل بن أمية عن ابن المسيب قال وهم الذي روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة وهو محرم ما نكحها رسول الله صلى الله عليه وسلم الا وهو حلال أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي غطفان بن طريف المزني أنه أخبره أن أبا طريف يفتزوج امرأة وهو محرم فرد عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه نكاحه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب على نفسه ولا على غيره (قال الشافعي) لا يلي محرم

عقدته نكاح لنفسه ولا لغيره فان تزوج المحرم في احرامه وكان هو الخاطب لنفسه أو رخطب عليه حلال
بأمره فسواء لأنه هو النكاح ونكاحه مفسوخ وهكذا المحرمة لا تزوجها حرام ولا حلال لأنها هي
المتزوجة وكذلك لو تزوج المحرم امرأة حلالاً أو ولها حلال فوكل ولها حراماً فزوجها كان النكاح
مفسوخاً لأن المحرم عقد النكاح قال ولا بأس أن يشهد المحرمون على عقد النكاح لأن الشاهد
ليس بناكح ولا منكح ولو توفى رجل أن يخطب امرأة محرمة كان أحب إلى ولا أعلم بضيق عليه خطبتها
في احرامها لأنها ليست بعقده ولا في معناها ومتى خرجت من احرامها جاز لها أن تنكح وقد تكون مغترة
فيكون لها الخروج من احرامها بأن تجعل الطواف وحاجة فيكون لها ذلك بأن تجعل الزيادة يوم النحر
فتطوف والمعتدة ليس لها أن تقدم الخروج من عدتها ساعة (قال الشافعي) فأى نكاح عقده محرم
لنفسه أو محرم لغيره فالنكاح مفسوخ إذا دخل بها فأصابها فلها مهر مثلها لا ما سمي لها ويفرق بينهما
وله أن يخطبها إذا حلت من احرامها في عدتها من ولو توفى كان ذلك أحب إلى لأنها وإن كانت تعتد من
مائه فأنها تعتد من مائة فاسد قال وليس لغيره أن يخطبها حتى تنقض عدتها منسه فان نكحها هو فهي
عنده على ثلاث تطليقات لأن الفسخ ليس بطلاق وان خطب المحرم على رجل وولى عقدته نكاحه حلال
فالنكاح جائز لئلا يجرى النكاح بالعقد وأكره للمحرم أن يخطب على غيره كما أكره له أن يخطب على نفسه
ولا تقسم معصيته بالخطبة انكاح الحلال وانكاحه طاعة فان كانت مغترة أو كان معتبراً لم ينكح واحداً
منهما حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة يأخذ من شعره فان نكح قبل ذلك فنكاحه مفسوخ
فان كانت أو كانا حايين لم ينكح واحداً منهما حتى يرحى ويحلق ويطوف يوم النحر وبعده فأيهما نكح
قبل هذا فنكاحه مفسوخ وذلك أن عقد النكاح كالجماع فتي لم يحل للمحرم الجماع من الاحرام لم يحل له
عقد النكاح واذا كان النكاح في احرام فاسد لم يجز له النكاح فيه كالأبجوزة في الاحرام الصحيح وان
كان النكاح محصراً بعد ولم ينكح حتى يحلل وذلك أن يحلق وينحر فان كان محصراً بمرض لم ينكح حتى
يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة وأصل هذا أن ينظر إلى عقد النكاح فان كان قد حل للمحرم منهما الجماع
فأجيزه وان كان الجماع لم يحل للمحرم منهما المحرمة الاحرام فأبطله (قال الشافعي) ويراجع المحرم أسرته
ويراجع المحرمة زوجها لان الرجعة ليست بابتداء نكاح انما هي اصلاح شيء أفسد من نكاح كان صحيحاً
إلى الزوج اصلاحه دون المرأة والولاية ليس فيه مهر ولا عوض ولا يقال للراجع نكاح (قال الشافعي)
ويشترى المحرم الجارية للجماع والخدمة لان الشراء ليس كالنكاح المنهي عنه كما يشترى المرأة وولدها
وأما واخواتها ولا ينكح هؤلاء معالان الشراء ملك فان كان يحل به الجماع بحال فليس حكمه حكم
النكاح فتنها عن الشراء لأنه في معنى النكاح (قال الشافعي) ولو وكل رجل قبل أن يحرم رجلاً أن
يزوجه امرأة ثم أحرم فزوجه وهو ببلده أو غائب عنه يعلم باحرامه أو لا يعلم فالنكاح مفسوخ إذا عقده
والمعقود له محرم قال ولو عقده وهو غائب في وقت فقال لم أكن في ذلك الوقت محرمًا كان القول قوله
مع عينة إلا أن تقوم عليه بينة باحرامه في ذلك الوقت فنفسخ النكاح ولو تزوجه في وقت فقال الزوج
لأدري كنت في ذلك الوقت محرماً أو حلالاً ولم أعلم متى كان النكاح كان الورع أن يدع النكاح ويعطي
نصف الصداق ان كان سمى والمتعة ان لم يكن سمى ويفرق في ذلك بتطبيقه ويقول ان لم أكن كنت محرماً
فقد أوقعت عليها تطليقة ولا يلزم في الحكم من هذا شيء لأنه على إحلال النكاح حتى يعلم فسخه وهذا
كله إذا صدقته المرأة بما يقول في ان النكاح كان وهو محرم فان كذبه ألزمته له نصف الصداق ان لم
يكن دخل بها إلا أن يقيم بينة بأنه كان محرماً حين تزوج وفسخت النكاح عليه باقراره أن نكاحه كان
فاسداً وان قالت لأعرف أصدق أم كذب قلنا نحن نفسخ النكاح باقراره وإن قلت كذب أخذناك
نصف المهر لثلاث تدرين ثم تدرين وان لم تسولي هذا لم تأخذك شيئاً ولا تأخذن لا يدعي شيئاً وان قالت

ونكاحها مثله ومكيلة
من آدم بلادها زيتها
كان أو حمنا بقسدر
ما يكنى ما وصفت
ويغرض لها في دهن
ومشط أقل ما يكفيها
ولا يكون ذلك لخادمها
لأنه ليس بالمعروف لها
وقيل في كل جعة رطل
لحم وذلك المعروف
مثلها وفرض لها من
الكسوة ما يكسئ
مثلها ببلدها عند المغتر
من القطن الكوفي
والبصري وما أشبهه
ونكاحها كزباس وما
أشبهه وفي البلد البارد
أقل ما يكنى البرد من
جبة محشوة وقطيفة
أو لحاف يكنى السنتين
وقيص وسراويل
ونجار أو مقنعة
ولجار يتحاجة صوف
وكساء تلحفه يدق
مثلها وقيص ومقنعة
وخف وما لا غنى بها
عنه ويفرض لها في
الصيف قبصا وملحفة
ومقنعة وان كانت
رغبة لا يجزئها هذا
دفع الهاذل وتزبدت
من ثمن آدم ولحم
وما شات في الحب وان
كانت زهيدة تزبدت

المرأة أنكحت وأنا محرمة فصدقها وأقامت بينة والنكاح مفسوخ وإن لم يصدقها فالقول وقوله والنكاح ثابت وعليه البين وإن نكح أمة فقال سيدها أنت كتحكها وهي محرمة وقالت ذلك الأمة ولم تقبله فإن صدقه الزوج فلا مهر لها وإن كذبه وكذبها فالنكاح ثابت إذا حلف الزوج

(نكاح المحلل ونكاح المتعة) أخبرنا ابن عينة عن الزهري عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي قال وكان الحسن أرضاهما عن أبيهما عن علي بن أبي طالب كرم الله تعالى وجهه وأحد برناملك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن أكل لحوم الجمر الانسية (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن الربيع بن سبرة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة (قال الشافعي) وجاع نكاح المتعة المنهى عنه كل نكاح كان إلى أجل من الأجاء فرب أو بعد وذلك أن يقول الرجل للمرأة نكحتك يوماً وعشراً وشهراً أو نكحتك حتى أخرج من هذا البلد ونكحتك حتى أصيبك فتخلين ولو وجع فارقك ثلاثاً وما أشبه هذا مما لا يكون فيه النكاح مطلقاً لازماً على الأبد ويحدث لها فرقة ونكاح المحلل الذي يروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعنه عندنا والله تعالى أعلم ضرب من نكاح المتعة لأنه غير مطلق إذا شرط أن ينكحها حتى تكون الأصابع فقد يستأخر ذلك أو يتقدم وأصل ذلك أنه عقد عليها النكاح إلى أن يصيبها فإذا أصابها فلا نكاح له عليها مثل أنكحك عشراً ففي عقد أنكحك عشراً أن لا نكاح بيني وبينك بعد عشر كافي عقد أنكحك لاحتلك أنى إذا أصبتك فلا نكاح بيني وبينك بعد أن أصبتك كما يقال أنككرى منك هذا المنزل عشر أو أستاذجر هذا العبد شهراً وفي عقد شهر أنه إذا مضى فلا كراه ولا اجارة على عليك وكما يقال أنككرى هذا المنزل مقامى في البلد وفي هذا العقد أنه إذا خرج من هذا البلد فلا كراهه وهذا يفسد في الكراهة فإذا عقد النكاح على واحد مما وصفت فهو داخل في نكاح المتعة وكذلك كل نكاح إلى وقت معلوم أو مجهول فالنكاح مفسوخ لا ميراث بين الزوجين وليس بين الزوجين شيء من أحكام الأزواج طلاق ولا طهار ولا إبلاء ولا لعان الأبوال وإن كان لم يصحبها فلا مهر لها وإن كان أصابها فلها مهر مثلها لا مسمى لها وعليها العدة ولا نفقة لها في العدة وإن كانت حاملاً وإن نكحها بعد هذا نكاحاً صحيحاً فهي عنده على ثلاث (قال الشافعي) وإن قدم رجل بولد أو أحب أن ينكح امرأة ونيت أنه لا يسكنها إلا بمقامه بالبلد أو يوماً أو اثنين أو ثلاثة كانت على هذا نيتة دون نيتها أو نيتها دون نية أو نيتها معها نية الولي غير أنها إذا عقدا النكاح مطلقاً لا شرط فيه فالنكاح ثابت ولا تفسد النية من النكاح شيئاً لأن النية حديث نفس وقد وضع عن الناس ما حذوا به أنفسهم وقد ينوي الشيء ولا يفعله وينوي به ويفعله فيكون الفعل حادثاً غير النية وكذلك لو نكحها ونيتة ونيتها أو نية أحدهما دون الآخر أن لا يسكنها إلا بقدر ما يصحبها فيلها لزوجهات النكاح وسواء نوى ذلك الولي معها أو نوى غيره أو لم ينو ولا غيره والولي في هذا المعنى له يفسد شيئاً مما يقع النكاح بشرط يفسده (قال الشافعي) ولو كانت بينهما ارضعة فوعداها نكحها أن لا يسكنها إلا باما أو لا بمقامه بالبلد أو لا بقدر ما يصحبها كان ذلك يمين أو غير يمين فسواء وأكرهه المراضعة على هذا ونظرت إلى العقد فإن كان العقد مطلقاً لا شرط فيه فهو ثابت لأنه انعقد لكل واحد منهما على صاحبه ما للزوجين وإن انعقد على ذلك الشرط ففسد وكان كنكاح المتعة وأي نكاح كان صحيحاً وكانت فيه الإصابع أحصفت الرجل والمرأة إذا كانت حرة وأحلت المرأة للزوج الذي طلقها ثلاثاً وأوجب المهر كرهه وأقل ما يكون من الإصابع حتى تكون هذه الأحكام أن تغيب الحشفة في القبل نفسه (قال الشافعي) وأي نكاح كان فاسداً لم يحسن الرجل والمرأة ولم يظلمها الزوجها فإن أصابها فلها المهر بما استعمل من فرجها (قال الشافعي) فإن قال قائل فهل فيما ذكر من أن الرجل ينكح بنوى

التحليل مراوضة أو غير مراوضة فإذا لم ينعقد النكاح على شرط كان النكاح ثابتاً بخبر عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو من دونهم قيل فيمأذ كزنا من النهي عن المتعة وإن المتعة هي النكاح إلى أجل كفاية وقد أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن سيف بن سليمان عن مجاهد قال طلق رجل ن قريش امرأة فبنتها فسر بشيخ وابن له من الاعراب في السوق فبما تجارة لهما فقال للفقى هل قبلت من خير ثم مضى عنه ثم كر عليه فكشلتها ثم مضى عنه ثم كر عليه فكشلتها قال نعم قال فارني بذلك فانطلق به فأخبره الخبر وأمره بنكاحها فبنتها فبنتها معها فلما أصبح استأذن فأذن له فاذا هو قد ولاها الدبر فقالت والله لئن طلقني لأنسكك أبداً فذكر ذلك لعمرفداه فقال لو نكحتها لعلبت بك كذا وكذا وتوعده ودعا زوجه فقال الزمها أخبرنا سعد بن ابن جريج عن مجاهد عن عمر مثله أخبرنا سعد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرني عن ابن سيرين أن امرأة طلقها زوجه وأنها لا تملك مسكيناً أعرابي يقع بسباب المسجد فجاءته امرأة فقالت له هل لك في امرأة تنكحها فتبني معها الليلة فتصير فتفارقها فقال نعم وكان ذلك فقالت له امرأته أنك إذا أصبحت فأنهم سيقولون لك فارقها فلا تفعل فأتى مقبلة لك ما ترى واذن إلى عمر فلما أصبحت أتته وأتوها فقالت كلموه فأنتم جئتم به فكلموه فأتى وانطلق إلى عمر فقال الزم امرأتك فإن راووك ريب فأتني وأرسل إلى المرأة التي مشيت بذلك فنكح بها ثم كان يغدو إلى عمر ويروح في حلة فيقول الحمد لله الذي كسأله إذا الرقعتين حلة تغدو فيها ويروح (قال الشافعي) وقد سمعت هذا الحديث مسنداً متصلاً عن ابن سيرين يوصله عن عمر بمثل هذا المعنى

(باب الخيار في النكاح) وإذا نكح الرجل المرأة على أنه بالخيار في نكاحها وما أوفى أو أقل أو أكثر أو على أنه بالخيار ولم يذ كر مدة ينتهي إليها شيء أجاز النكاح وإن شاء رده أو قال على أي بالخيار يعني من كان له الخيار أنه إن شاء أجاز النكاح وإن شاء رده فالنكاح فاسد وكذلك إن كان الخيار للمرأة دونها أو لهما معاً أو شرطاً أو أحدهما لغيرهما فالنكاح باطل في هذا كله فإن لم يدخل بها فهو مفسوخ وإن أصابها فلها مهر مثلها بما أصاب منها ولا نكاح بينهما ويخطبها مع الخطاب وهي تعتد من مائه ولو تزكها حتى تستبرئ كان أحب إلى (قال الشافعي) وإنما بطلته بأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة فلما كان نكاح المتعة مفسوخاً لم يكن النهي عنه معني أكثر من أن النكاح إنما يجوز على إحلال المنكوحه مطلقاً لا إلى غاية وذلك أنها إذا كانت إلى غاية فقد أصبحت نفسها بحال ومنعتها في أخرى فلم يجز أن يكون النكاح إلا مطلقاً من قبلها كان الشرط أن تكون منكوحه إلى غاية أو قبله أو قبلها مأمراً ولما كان النكاح بالخيار في أكثر من المعنى الذي له فيما نرى فسد المتعة في أنه لم ينعقد والجماع حلال فيه على ما وصفت من الأبد ولا يحل حتى يحدث له اختياراً فلو كان العقد انعقدت على النكاح والجماع لا يحل فيها بكل حال فالنكاح في العقد غير ثابت لم يثبت النكاح بشيء حدث بعدها ليس هو هي فيكون متقدماً للنكاح غير ثابت في حال وثابت في أخرى وهذا أقبح من نكاح المتعة لأن نكاح المتعة وقع على ثابت أو لا إلى مدة وغير ثابت إذا انقطعت المدة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم أعلم مخالفاً في جلة أن النكاح لا يجوز على الخيار كما يجوز للبوع فإذا كان الخيار فيه لا يجوز لزمن أعطى هذه الجملة والله تعالى أعلم أن لا يجوز النكاح إذا كان بشرط الخيار

(باب ما يدخل في نكاح الخيار) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت المرأة الحرة مالكة لأمرها فزوجهها ولها رجل لا يغير عليها فاجازت النكاح أو رده فهو غير جائز ولا يجوز نكاح المرأة بحال أبداً حتى تأذن في أن تنكح قبل أن تنكح فإذا أذنت في ذلك في رجل بعينه فزوجهما ولما جاز (قال الشافعي) وكذلك إذا أذنت لولي أن يزوجهما من رأى فزوجهما كفاً فالنكاح جائز وهكذا الزوج بوجه الرجل بغير إذنه فالنكاح باطل أجاره الرجل أو رده وأصل معرفة هذا أن ينظر إلى كل عقد نكاح كان الجماع فيه

إلى الذي أصاب به في شهر رمضان عرفاً ذبته خمسة عشر صاعاً لستين مسكينا وأغما جعلت أكثر ما فرضت مدين لأن أكثر ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم في فدية الأذى مدين لكل مسكين فلم أنقص عن هذا ولم أجاوز هذا مع أن معلوماً أن الأغلبان أقل القوت مدين وأن أوسع مدان والفرض الذي على الوسط الذي ليس بالموسع ولا المقتر بينهما مدين ونصف وللخادمة مدين وإن كانت بدوية فبأقل كل أهل البادية ومن الكسوة بقدر ما يلبسون لا وقت في ذلك الا قدر ما يرى بالمعروف وليس على رجل أن يضحي لامرأته ولا يؤدى عنها أجر طيب ولا حجام

(الحال التي يجب فيها النفقة وما لا يجب) من كتاب عشرة النساء وكتاب التعريض بالخطبة ومن الأملاء على مسائل مالك (قال الشافعي) رحمه الله

إذا كانت المرأة مجردة محرما إلى مدة تأتي بعده فالتكاح فيه مفسوخ وهو في معنى ما وصفت قبل من
 تكاح الخبار وتكاح المتعة ولا يجوز أن تكاح الصبي ولا الصبية ولا البكر غير الصبية إلا بعد تقدم رضاها
 أو البكر البالغ لولي غير الأب خاصة بما وصفتنا قبله من دلالة السبقة في التكاح الأب ولو أن امرأة حرة
 أذنت لوليها أن يزوجه رجل فزوجها رجل غير وليها ذلك الرجل وأجاز الولي تكاحها لم يجز لأنها كان لها
 والولي أن يرد نكاحه لعله أن المزوج غير المأذون له بالتزويج فلم يجز النكاح وهكذا المرأة تشكع بغير إذن وليها
 فيجيز وليها النكاح أو العبد ينكح بغير إذن سيده فيجيز سيده النكاح أو الأمة تنكح بغير إذن سيدها فيجيز
 سيدها النكاح فهذا كله نكاح مفسوخ لا يجوز بأجازه من أجازه لأنه انعقد منه باعنه وهكذا الحر
 البالغ المحجور عليه ينكح بغير إذن وليه وولي ماله لا ولاية على البالغ في النكاح في النسب إنما الولي عليه
 ولي ماله كما يقع عليه في الشراء والبيع ولا يشبه المرأة التي وليها ولي نسبه للعار عليها والرجل لا عار عليه في
 النكاح فإذا أذن وليه بعد النكاح فالتكاح مفسوخ وكل نكاح مفسوخ قبل الجماع فهو مفسوخ بعد
 الجماع (قال الشافعي) وإذا زوج الولي رجلا غائبا بخطبة غيره وقال الخاطب لم يرسلني ولم يوكلي
 فالتكاح باطل وإذا قال الرجل قد أرسلني فلان فزوجته الولي أو كتب الخاطب كتابا فزوجته الولي وجاء به لم
 التزوج فإن مات الزوج قبل يقر بالرسالة أو الكتاب لم تره المرأة وإن لم يمت فقال لم أرسل ولم أكتب فالقول
 قوله مع عيینه فان قامت عليه بينة برسالة بخطبتها أو كتاب بخطبتها ثبت عليه النكاح وهكذا لو مات ولم
 يقر بالنكاح أو وجدته فقامت عليه بينة ثبت عليه النكاح وكان له عليه المهر الذي سمي لها ولها منه الميراث
 فإن قال الرجل قد وكتني فلان أزوجه فزوجته فأنكر المزوج فالقول قوله مع عيینه ان لم يكن عليه بينة
 ولا صدق ولا نصف على المزوج المدعى الوكالة إلا أن يضمن الصدق فيكون عليه نصفه بالضمان فإن
 الزوج لم يمسس وليس هذا كل رجل يشتري للرجل الشيء فينكر المشتري له الوكالة فيكون الشراء لا يشتري
 وعليه الثمن هذا لا يكون له النكاح وإن ولي عقده لغيره والله تعالى الموفق

(باب ما يكون خبار قبل الصداق) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وكل الرجل أن يزوجه
 امرأة بصدق فزادها عليه أو أصدق عنه غير الذي يأمره أو أمرت المرأة الولي أن يزوجه بصدق فنقص
 من صداقها أو زوجها بعرض فلا خيار في واحد من هذين للمرأة ولا للرجل ولا يرد النكاح من قبل تعدى
 الوكيل في الصداق والمرأة على الزوج في كل حال من هذه الأحوال مهر مثلها وإن كان وكيل الرجل
 ضمن للمرأة ما زادها فعلى الوكيل الزيادة على مهر مثلها وإن كان ضمن الصداق كله أخذت المرأة الوكيل
 بجميع الصداق الذي ضمن ورجع على الزوج بصدق مثلها ولم يرجع عليه بما ضمن عنه مما زاد على صداق
 مثلها لأنه متطوع بالزيادة على صداق مثلها وإن كان ماسمي مثل صداق مثلها يرجع به عليه ولو كان
 الوكيل لم يضمن لها شيئا يضمن الوكيل شيئا وليس هذا كالبيع الذي يشتري الرجل منها الشيء للرجل فيزيد
 في ثمنه فلا يلزم الأمر إلا أن يشاء « قال الربيع » الآن يشاء أن يحدث شراء من المشتري لأن العقد
 كان صحيحا (قال الشافعي) ويلزم المشتري لأنه ولي صفقه البيع وأنه يجوز أن يملك ما اشتري بذلك العقد وإن
 سماه لغيره وهو لا يجوز له أن يملك امرأة بعقد عقده لغيره ولا يكون للزوج ولا للمرأة خيار من قبل أنه لا يجوز أن
 يكون في النكاح خيار من هذا الوجه وبثبت النكاح فيكون لها صداق مثلها فإن قال قائل فكيف يجعل
 لها صداق مثلها ولم يرض الزوج أن يتزوجها إلا بصدق مسمى هو أقل من صداق مثلها قبل له أن شاء الله
 تعالى أرايت إذا لم يرض الزوج أن يتزوج إلا بلام مهر فلم أر ذلك النكاح ولم أجعل فيه خيار للزوجين ولا لواحد
 منهما وأثبت النكاح وأخذت منه مهر مثلها من قبل أن عقده النكاح لا تنسخ بصدق وأنه كالبيع
 في الفاسدة المستهلكة التي فيها قيمتها فأعطاه الزوج صداقها وولي عقده النكاح غيره فزادها عليه فأبلغها

صداق مثلها فما أخذت منه من ابلاغها صداق مثلها وان لم يبلغه أقل من أخذت منه مبتدأ صداق مثلها فهو لم يبذله ولم ينكح عليه وهكذا لو وكل رجل رجلا بزوجها امرأته بعينها ولم يسم لها صداقا فاصدقها أكثر من صداق مثلها ولم يضمنه الوكيل فلها صداق مثلها لا يجعل على الزوج ما جاوزه اذ لم يسمه ولا تنقص المرأة منه ولو وكله بان يزوجها اباه باعائه فزوجها اباه بالخمس كان النكاح جائزا وكانت لها الخمسون لانها رضى بها ولو وكل أن يزوجها اباه باعائه فزوجها اباه بعد أو ذراهم أو طعام أو غيره كان له صداق مثلها الا أن يصدق الزوج أنه امرأه أن يمسك برأيه أن يزوجها بما رضى به وهكذا المرأة لو أذنت لوليها أن يزوجها فتعدى في صداقها

(الخيار من قبل النسب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن عبدا انتسب لامرأة حرة حرا فنكحته وقد أذن له سيده ثم علمت أنه عبدا وانتسب لها إلى نسب فوجدته من غير ذلك النسب ومن نسب دونه ونسبها فوق نسبه كان فيها قولان أحدهما أن لها الخيار لانه منكون بتبنيته ونكاحا بشي وجسدونه والثاني أن النكاح مفسوخ كما ينفسخ لو أذنت في رجل بعينه فزوجت غيره كأنها أذنت في عبد الله بن محمد الفلاني فزوجت عبد الله بن محمد من غير بني فلان فكان الذي زوجته غيره من أذنت بتزويجه فان قال قائل فلم تجعل لها الخيار في الرجل يغيرها بنسبه وقد نكحته بعينه ولم يجعل له من جهة الصداق قيل الصداق مال من مالها هي أم لا به لا عار عليها ولا على من هي فيه منه في نفسه ولا ولاية ولا وليا لها في مالها وهذا كان لا وليا لها على الابتداء اذا أذنت فيه أن يمنعها منه ينقص في النسب ولم يكن لهم على الابتداء يمنعونها كعواترك له من صداقها فان قال قائل فكيف لم تجعل نكاح الذي غيرها مفسوخا بكل حال قيل له لانه قد كان لا وليا لها على الابتداء أن يزوجها اباه وليس معنى النكاح اذا أراد الولاية منعها بان النكاح غير كفاء بان النكاح محرم وللا وليا أن يزوجها غير كفء اذا رضى ورضا وانما ردناه بالنقص على المروجة كما يجعل الخيار في رد البيع بالعيب وليس يحرم أن يتم ان شاء الذي جعل له الخيار فان قال فقد جعلت خيارا في الكفاءة قيل من جهة أن الله عز وجل جعل للا وليا في بضع المرأة أمر او جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم نكاح المرأة بغير إذن وليها مردودا فكانت دلالة أن لا يتم نكاحها الا بولي وكانت اذا فعلت ذلك مقفوفة في شيء لها فيه شيء يملك ومن يقوت في شيء له فيه شيء يملك يجوز ذلك على شيء يملك فانما كان الشر يملك في بضع لم يتم الا باجتماع الشر يملك لانه لا يتبعض ولم يكن للولاية معها معنى الا بما وصفنا والله تعالى أعلم الا أن تنكح من ينقص نسبه عن نسبه ولم يجعل الله للولاية أمر في مالها ولو أن المرأة غرت الرجل بانها حرة فاداهي أمة وأذن لها سيدها كان له فسخ النكاح ان شاء ولو غرت به بنسب فوجدته دونه ففيها قولان أحدهما أن له عليها في الغرور بالنسب مالها عليه من رد النكاح واذا رد النكاح قبل أن يصيبها فلا مهر ولا متعة واذا رده بعد الاصابة فلها مهر مثلها لا ماسي لها ولا نفقة في العدة حاملا كانت أو غير حامل ولا ميراث بينهما اذا فسخ والثاني لا خيار له اذا كانت حرة لأن بيده الطلاق ولا يلزمه من العار ما يلزمها وله الخيار بكل حال ان كانت أمة «قال الربيع» وان كانت أمة غرت بها كان له الخيار ان كان يخاف العنت وكان لا يجد طول الحرة وان كان يجد طول الحرة أو كان لا يخاف العنت فالنكاح مفسوخ بكل حال وهو قول الشافعي (قال الشافعي) ولو غرت بنسب فوجدته دونه وهو بالنسب الدون كفء لها ففيها قولان أحدهما ليس لها ولا لوليها خيار من قبل الكفاءة لها وانما جعل لها الخيار ولو لم يكن من قبل التقصير عن الكفاءة فاذا لم يكن تقصير فلا خيار وهذا أشبه القولين به أقول والاخر أن النكاح مفسوخ لانها مثل المرأة تأذن في الرجل فتزوج غيره ومن قال هذا القول الاخر قاله في المرأة تغرب بنسب فتوجد على غيره قال ولو غرت بنسب أو غرت به فوجدت خير منه وانما معنى من هذا أن الغرور لم يكن فيه بد منه ولا فيها بد منها وهما المروجان وانما كان الغرور فيمن فوقه فلم تكن أذنت في غيره ولا إذن في غيرها ولكنه كان ثم غرور بنسب فيه

ما وجب لها من نفقتها وان كان حاضرا معها الا اقرارها أو بينة تقوم عليها ولو أسلمت وثنية وأسلم زوجها في العدة أو بعدا فلها النفقة لا أنها محبوسة عليه متى شاء أسلم وكانت امرأته ولو كان هو المسلم لم يكن لها نفقة في أيام كفرها وان دفعها اليها فلم يسلم حتى انقضت عدتها فلا حق له لانه تطوع بها وقال في كتاب النكاح القديم فان أسلم ثم أسلمت فهما على النكاح ولها النفقة في حال الوقف لأن العقد لم ينفسخ (قال المزني) رحمه الله الاول أولى بقوله لا تمنع المسئلة النفقة بامتناعها فكيف لا تمنع الوثنية بامتناعها (قال الشافعي) رحمه الله وعلى العبد نفقة امرأته الحرة والكتانية والأمة اذا بوئت معه ميتا واذا احتاج سيدها الى خدمتها فذلك له ولا نفقة لها قال ونفقته نفقة المقتر لانه ليس من عبد الا وهو فقير

حق للعقدة وكان غير فاسد أن يجوز على الابتداء (قال الشافعي) فإن قال فهل تحد دلالة غير ما ذكرت من الاستدلال من أن معنى الأولياء أنما هو معنى النسب في هذا المعنى أو ما يشبهه في كتاب أو سنة حتى يجوز أن يجعل في النكاح خيارا أو الخيارا أنما يكون إلى الخير أو الباطل وقسجده قيل نعم عتقت بريرة فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم ففارقته زوجها وقد كان لها الثبوت عنده لأنه لا يخيرها الأولياء أن ثبت أن شأته وتفرقت أن شأته وقد كان العقد على بريرة صحيحا وكان الجاع فيه حلالا وكان لها فسخ العقد فلم يذن لفسخها معنى والله تعالى أعلم ألا أنها صارت حرة فصار العبد لها تخير كفء والتي كانت كفيصة في حال ثم انتقلت إلى أن تكون غير كفء للعبد لثقة قصيره عنها أدنى حالا من التي لم تكن قط كقائل من غرها فاعتكبه على الكفاءة فوجد على غيرها

(في العيب بالنكوة) (قال الشافعي) رجه الله تعالى ولو تزوج الرجل امرأة على أنها جميلة شابهة موسرة تامة بكر فوجدها عورزا قبيحة معدمة قطعاً ثيباً أو عيباً أو بها ضر ما كان الضر غير الأربع التي سبقتها الخيارات فلا خيار له وقد ظلم من شرط هذا نفسه وسواء في ذلك الحررة والامة إذا كانتا متزوجتين وليس النكاح كالبيع فلا خيار في النكاح من عيب يخص المرء في بدنها ولا خيار في النكاح عندنا إلا من أربع أن يكون خلق فرجها عظماً لا يوصل إلى جباها بحال وهذا مانع للجماع الذي له عامة مانعها فإن كانت رتقاء فكان يقدر على جباها بحال فلا خيار له أو عالجته نفسها حتى تصير إلى أن يوصل إليها فلا خيار للزوج وإن لم تعالج نفسها فله الخيار إذا لم يصل إلى الجماع بحال وإن سأل أن يشقها هو بمحذبة أو ما شابهها ويجبرها على ذلك لم أجعل له أن يفعل وجعلت له الخيار وإن فعلته هي فوصل إلى جباها قبل أن أخيره لم أجعل له خياراً ولا يلزمها الخيار إلا عند ما حكم إلا أن يتراضياها بشئ يجوز فأجيز تراضيها ولو تزوجها فوجدها مفضاة لم أجعل له خياراً لأنه يقدر على الجماع وكذلك لو كان بها قرن يقدر معه على الجماع لم أجعل له خياراً ولكن لو كان القرن مانعاً للجماع كان كالرتق أو تكون جذماً أو برصاً أو مجنونة ولا خيار في الجذام حتى يكون بيننا فاما الزعر في الحجاب أو علامات ترى أنها تكون جذماً ولا تكون فلا خيار فيه بينهما فلا بد لا يكون وله الخيار في البرص لأنه ظاهر وسواء قليل البرص وكثيره فإن كان بياضاً فقالت ليس هذا برصاً وقال هو برص أريه أهل العلم به فإن قالوا هو برص فله الخيار وإن قالوا هو مراراً برص فلا خيار له فإن شاء أمسك وإن شاء طلق (قال الشافعي) والجنون ضربان فضرب خنق وله الخيار بقليله وكثيره وضرب غلبة على عقله من غير حادث مرض فله الخيار في الحالين معا وهذا أكثر من الذي يخفق ويفرق (قال الشافعي) فأما الغلبة على العقل بالمرض فلا خيار لها فيه ما كان مريضاً فإذا أفاق من المرض وثبتت الغلبة على العقل فله الخيار فإن قال قائل ما الحجة في أن جعلت للزوج الخيار في أربع دون سائر العيوب فالجواب عن غير واحد في الرتقاء ما قلت وأنه إذا لم يوصل إلى الجماع بحال فالمرأة في غير معنى النساء فإن قال فقد قال أبو الشعثاء لا ترد من قرن فقد أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء قال أربع لا يجوزن في بيع ولا نكاح إلا أن يسمى فإن سمى جاز الجنون والجذام والبرص والقرن (قال الشافعي) فإن قال قائل فتقول بهذا قيل إن كان القرن مانعاً للجماع بكل حال كما وصفت كان كالرتق وبه أقول وإن كان غير مانع للجماع فأنما هو عيب ينقصها فلا أجعل له خياراً أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أنه قال قال عمر بن الخطاب أيمار رجل تزوج امرأة وبها جنون أو جذام أو برص فمساها فصادقها وذلك لزوجها غرم على ولها (قال الشافعي) فإذا علم قبل المسيس فله الخيار فإن اختار فراقها فلا مهر لها ولا نصف ولا ممتعة وإن اختار حبسها بعد علمه أو نكحها وهو يعلم فلا خيار له وإن اختار الحبس بعد المسيس فصدقه أنه لم يعلم خبرته فإن اختار فراقها فلا مهر لها وإن اختار الحبس ولا نفقة عليه في عسنتها ولا سكنى إلا أن يشاء ولا يرجع بالمهر عليها ولا على ولها فإن قال قائل

لان ما بيده وان اتسع
لسيده ومن لم تكل فيه
الحرية فكالمالوك
(قال المزني) رجه الله
إذا كان نسعة المشرارة
حرافه ويجعل له نسعة
أعشار ما يملك وبرته
مولاه الذي اعتق
نسعة أعشاره فكيف
لا يتفق على قدره
(قال المزني) رجه الله
قد جعل الشافعي رجه
الله من لم تكل فيه
الحرية كالمالوك
وقال في كتاب الإيمان
إذا كان نصفه حراً
ونصفه عبدا كفر
بالإطعام فجعله كالحر
بعض الحرية هناك
ولم يجعله ببعض الحرية
هنا كالحرب بل جعله
كالعبد فالقياس على
أصله ما قلنا من أن
الحر منه يتفق بقدر
سنته والعبد منه بقدره
وكذا قال في كتاب
الزكاة إن على الحر منه
بقدره في زكاة القطر
وعلى سيد العبد بقدر
الرق منه فالقياس
ما قلنا فتفهوه ونجدوه
كذلك إن شاء الله تعالى

(الرجل لا يجد نفقة)

من كتابين

(قال الشافعي) رحمه الله لما دل الكتاب والسنة على أن حق المرأة على الزوج أن يعولها أحتمل أن لا يكون له أن يستمتع بها ويمنعها عنها ولا يخلعها تفرق من نفقته وأن تحب بين مقامهما معه وفراقه وكتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى امرأه الأجناد في رجال غاوا عن نسائهم يأمرهم أن يأخذوهم بأن ينفقوا أو يطلقوا فانطلقوا بهتوا بنفقة ما حبسوا وهذا يشبه ما وصفت وسئل ابن المسيب عن الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته قال يفرق بينهما قبل له فسنه قال سنة والذي يشبه قول ابن المسيب سنة أن يكون سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا وجد نفقتها يوما بيوم لم يفرق بينهما وإن لم يجد لم يوجع أكثر من ثلاث ولا تمنع المرأة في الثلاث من أن تخرج

فقد قيل يرجع بالمهر على ولها قال الشافعي إنما ركت أن أردده بالمهر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أعيأ امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل وإن أصابها فلها الصداق بما استحل من فرجها فإذا جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الصداق للمرأة بالمسيس في النكاح الفاسد بكل حال ولم يرده به عليها وهي التي غرت به لا غيرها لأن غيرها لو زوجها أباء لم يتم النكاح إلا بها إلا في البكر لا ب فإذا كان في النكاح الفاسد الذي عقد لها لم يرجع به عليها وقد جعله النبي صلى الله عليه وسلم لها كان في النكاح الصحيح الذي للزوج فيه الخيار أولى أن يكون للمرأة فإذا كان للمرأة لم يجز أن تكون هي الآخذة ويفرجه ولها لأن أكثر أمره أن يكون غر بها وهي غرت بنفسها فهي كانت أحق أن يرجع به عليها ولو يرجع به عليها تعطه أولا (قال الشافعي) وقضى عمر بن الخطاب في التي نكحت في عدتها أن أصيب فلها المهر فإذا جعل لها المهر فهو لورده به عليها يقض لها به ولم يرده على وليها بمهره إنما فسد النكاح من قبل العقد لأنه لو كان بغيره ولم يفسده وإن لم يكن في عدة قال وما جعلته فيه الخيار إذا عقدت عدة النكاح وهو ما جعلته الخيار إذا حدث بها بعد عدة النكاح لأن ذلك المعنى قائم فيها وإن لم يجعل لها الخيار بان النكاح فاسد ولكني جعلته بحقه فيه وحق الولد قال وما جعلته فيه الخيار إذا كان بها جعلته لها فيه الخيار إذا كان به أو حدث به فان اختارت فراقه قبل المسيس لم يكن له أن يمسها ولم يكن لها أن تمسها ولا تمتعه وإن لم تعلم حتى أصابها فاختارت فراقه فلها المهر ولها فراقه والذي يكون مثل الرق أن يكون محبوبا فاختارها ما كانها فان كانت علت بخصلة واحدة مما لها فيه الخيار فلم تختبر فراقه وثبتت معه عليها فحدث به أخرى فلها منه الخيار وكذلك إن علت باثنتين أو ثلاث فاختارت المقام معه جعلت لها فيما سواها الخيار وهكذا هو فيما كان بها وإن علت به فتركتته وهي تعلم الخيار لها فذلك كالرضا بالمقام معه ولا خيار لها وإن علم شيئا فأصابها فلها الصداق الذي سمي لها ولا خيار له إن شاء طلق وإن شاء أمسك فان قال قائل فهل فيه من علة جعلت لها الخيار غير الأثر قيل نعم الجذام والبرص فيمأزعم أهل العلم بالطب والتجارب تعدى الزوج كثير وهو داء مانع للجماع لا تكاد نفس أحد أن تطيب بأن يجماع من هو به ولا نفس امرأة أن يجماعها من هو به فأما الولد فينبغي والله تعالى أعلم أنه إذا ولده أجدم أو أبرص أو جذماء أو برصاء قلما يسلم وإن سلم أدرك نسله ونسأل الله العافية فأما الجنون والخبل فطرح الحدود عن الجنون والمجنون منهم ما لا يكون منه تأدية حق الزوج ولا زوجة بعقل ولا امتناع من محرم بعقل ولا طاعة للزوج بعقل وقد يقتل أحدهما كان زوجه وولده ويتعطل الحكم عليه في كثير مما يجب لكل واحد منهما على صاحبه حتى يطلقها فلا يلزمه الطلاق ويرد خلعها فلا يجوز خلعها وهي لو دعت إلى مجنون في الابتداء كان للولادة منعها منه كما يكون لهم منعها من غير الكفء وإذا جعل لها الخيار بأن يكون مجنونا أو به بأن تكون رتقاء كان الخبل والجنون أولى بجماع ما وصفت أن يكون لها وله الخيار وأولى أن يكون لها فيه الخيار من أن لا يأتها فيؤجل فان لم يأتها خبرت (قال الشافعي) فان قال فهل من حكم لله تعالى أو سنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم يقع فيه الخيار أو الفارقة بغير طلاق ولا اختلاف دينين قيل نعم جعل الله للمولى رخص أربعة أشهر وأوجب عليه بمضها أن ينفق أو يطلق وذلك أنه امتنع من الجماع بين لو كانت على غيره أتم كانت طاعة الله أن لا يحنث فلما كانت على معصية أُرخص له في الحنث وفرض الكفارة في الإيمان في غير ذكر المولى فكانت عليه الكفارة بالحنث فان لم يحنث أو حبت عليه الطلاق والعلم يحيط أن الضرر بمعاشرة الأجدم والأبرص والجنون والمجنون أكثر منه بمعاشرة المولى ما لم يحنث وإن كان قد فترق في غير هذا المعنى فبكل موضع من النكاح لم أقسمه بحال فعقد غير محرم وإنما جعلنا الخيار فيه بالعلة التي فيه فالجماع فيه مباح وأي الزوجين كان له الخيار فبات أو مات الآخر قبل الخيار أو رثا ويقع الطلاق ما لم يختار الذي له الخيار فسخ العقد فاذا اختارها لم يقع طلاق ولا إيلاء ولا طهار ولا إيمان ولا ميراث

فتعمل أو تسأل وإن
لم يجد نفقة خايرت كما
وصفت في هذا القول
وان وجد نفقتها ولم
يجد نفقة خايرت كما
لأنها غاسك بنفقتها
وكانت نفقة خايرتها
دينا عليه متى أسر
أخذته به ومن قال هذا
لزمه عندي أن لا يجد
صداقها أن يخبرها لأنه
شبه بنفقتها (قال
المرزقي) رحمه الله قد
قال ولو أعسر بالصدقة
ولم يعسر بالنفقة
فاختارت المقام مع لم
يكن لها فراقه لأنه
لا ضرر على بدنها إذا
أنفق عليها في استئجار
صداقها (قال المرزقي)
فهذا دليل على أن
لا خيار لها فيه كالتفقة
(قال الشافعي) ولو
اختارت المقام مع فق
شيء أجل أيضا لأن
ذلك عفو عما مضى ولو
علت عسره لأنه يمكن
أن يوسر ويتزوج نفسه
بالعزم ولها أن لا تدخل
عليه إذا أعسر بصدقاها
حتى تقبضه وانخرج على
مخالفة فقال لا خيرتها
في العنين يؤجل
سنه ورضيت منه

(الأمة تغفر بنفسها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أذن الرجل لأخته في نكاح رجل
وكل رجل ابتز وجهها فخطبها الرجل إلى نفسه أفذرت أم حارة ولم ينكر ذلك الذي زوجها أو ذكر الذي زوجها
ولم تذكره أو ذكره معافتر وجهها على أنها حارة فعلم بعد ذلك النكاح وقبل الدخول أو بعده أم أمة فله الخيار
في المقام معها أو فراقها إن كان ممن يحل له نكاحها بأن لا يجد طولاً للحرمة ويخاف العنت فإن اختار فراقها
قبل الدخول فلا نصف مهر ولا متعة وإن لم يعلم حتى أصابها فله مهر مثلها كان أقل مما سمي لها أو أكثر
إن اختار فراقها والفراق فسخ بغير طلاق الأثرى أن لا يرى أن لا يوجبه له طليقة لزمه أن يكون لها نصف المهر الذي
فرض لها قبل الدخول وكاه بعد الدخول لأن الله عز وجل أوجب المطلقة قبل الدخول نصف المهر ولا
يرجع به رعا عليها ولا على الذي غره من نكاحها بحال لأن الإصابت توجب المهر إذا درى فيها الحد وهذا
أصابت الحد فلهما ساقط وإصابة نكاح لا زنا (قال الشافعي) فإن أحب المقام معها كان ذلك له وإن اختار
فراقها وقد ولدت أو ولد أفهم أحرار وعليه قيمتهم يوم يسقطون من بطون أمهاتهم وذلك أول ما كان حكمهم
حكم أنفسهم ليسد الأمة ويرجع بجميع ما أخذ منه من قيمة أولاده على الذي غره إن كان غره الذي زوجه
رجع به عليه وإن كانت غرته هي رجع به عليه إذا اعتقت ولا يرجع عليها إذا كانت مملوكة وهكذا إذا
كانت مدبرة أو أم ولد أو معتقة إلى أجل لم يرجع عليها في حال رقها ويرجع عليها إذا اعتقت إذا كانت هي التي
غرته (قال الشافعي) وإن كانت مكاتبه فثل هذا في جميع المسائل إلا أن له أن يرجع عليها وهي مكاتبه
بقيمة أولاده لأن الجناية والدين في الكتابة يلزمها فإن أدته فذلك وإن لم تؤده وعزت فردت رقيقاً يلزمها
في حال رقها حتى تعتق فيلزمها إذا اعتقت وإن كان ممن يجد طولاً للحرمة والنكاح مفسوخ بكل حال لا خيار
فيه في إثباته فإن لم يصبا فلا مهر ولا نصف مهر ولا متعة وإن أصابها فله مهر مثلها وإن ضرب إنسان
بطناً أو ألقى جنيماً فلا شيء فيه ما في جنين الحرمة جنيماً

(كتاب النفقات)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى قد علمنا ما فرضنا عليكم
في أزواجهم وما ملكت أيمانهم ونال عز وجل الرجال فقاموا على النساء وقال تفسدن أنفساً وهن
وعاسروهن بالمعروف وقال عز وجل وهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة (قال
الشافعي) هذا جملة ما ذكر الله عز وجل من الفرائض بين الزوجين وقد كتبنا ما حضرنا بما فرض الله عز
وجل للرأة على الزوج والزوجة على المرأة بما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وفرض الله
عز وجل أن يؤدى كل ما عليه بالمعروف وجماع المعروف إعفاء صاحب الحق من المؤنة في طلبه وأداؤه
إليه بطيب النفس لا بضرورته إلى طلبه ولا تأديته بظهور الكراهية لتأديته وأهم ترك فظلم لأن المطل
الغنى ظلم ومطله تأخير الحق (قال الشافعي) في قوله تعالى وهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال
عليهن درجة والله أعلم أي فالهن مثل ما عليهن من أن يؤدى اليهن بالمعروف

(وجوب نفقة المرأة) قال الله عز وجل فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فإن
خفتم أن لا تعدوا قرأ إلى أن لا تعدوا وقال عز وجل والوالدان يرضعن أولادهن قرأ إلى بالمعروف
وقال عز وجل فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن
عينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن هنداً قالت يا رسول الله إن
أبا سفيان رجل شحيح وليس لي إلا ما يدخل بيتي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفيك
وولدت بالمعروف أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي أخبرنا أنس بن عياض عن هشام بن عروة عن

أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها حدثته أن هنداً أم معاوية جاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله أن أباسفيان رجلاً شحيحاً وأنه لا يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه سرا وهو لا يعلم فهل علي في ذلك من شيء فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله عندي دينار قال أنفقته على نفسي قال عندي آخر قال أنفقته على ولدي قال عندي آخر قال أنفقته على أهلي قال عندي آخر قال أنفقته على خادمك قال عندي آخر قال أنت أعلم قال سعيد ثم يقول أبو هريرة إذا حدثت بهذا يقول ولدي أنفق على من تكلفني وتقول زوجتك أنفق على أو طلقني ويقول خادمك أنفق على أو بعني (قال الشافعي) في قول الله عز وجل وعلى المولود له ررقة وكسوتهن بالمعروف وقوله عز وجل فإن أرضعن لكم فآثرن أجورهن ثم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف بيان أن على الأب أن يقوم بالمؤنة التي في صلاح صغار ولده من رضاع ونفقة وكسوة وخدمة قال وفي قول الله تبارك وتعالى في النساء ذلك أدنى أن لا تعلموا بيان أن على الزوج ما لا غنى بامرأته عنه من نفقة وكسوة وسكنى قال وخدمة في الحال التي لا تقدر على أن تحرف لما لصلاح ليدنها إلا به من الزمانة والمرض فكل هذا لازم للزوج قال ويحتمل أن يكون عليه لخدمتها نفقة إذا كانت ممن يعرف أنها لا تستخدم نفسها وهو مذهب غير واحد من أهل العلم فيفرض على الرجل نفقة خادم واحد للزوجة والأولاد التي الأغلب أن مثلها لا تخدم نفسها وليس عليه نفقة أكثر من خادم واحد فإذا لم يكن لها خادم فلا أعلمه يجبر على أن يعطيها خادماً ولكن يجبر على من يصنع لها من طعامها ما لا تصنعه هي ويدخل عليها ما لا يخرج لإدخاله من الماء ومن مصلحتها لا يجاوز ذلك (قال الشافعي) وينفق على ولده حتى يبلغوا المحيض والحلم ثم لا نفقة لهم عليه إلا أن يتطوع الآن يكونوا زمن فينفق عليهم قياساً على النفقة عليهم إذا كانوا لا يغنون أنفسهم في الصغر وسواء في ذلك الذكر والأنثى وإنما ينفق عليهم ما لم تكن لهم أموال فإذا كانت لهم أموال فنفتقهم في أموالهم قال وسواء في ذلك ولده وولده ولده وإن سافر أو لم يكن لهم أب دونه يقدر على أن ينفق عليهم قال وإذا زمن الأب والأم ولم يكن لهما مال ينفقان منه على أنفسهما أنفق عليهما مال الولد لانهما قد جعلا الحاجة والزمانة التي لا يعرفان معها والتي في مثل حال الصغرى أو أكثر ومن نفقتهم الخدمة كما وصفت والجداد وإن بعدوا آباء إذا لم يكن لهم أب دونه يقدر على النفقة عليهم أنفق عليهم ولرب الولد (قال الشافعي) وينفق إذا كانوا كما وصفت على ولده بانهم منه وينفق عليه ولده بذلك المعنى لا بالاستتماع منهم بما يستمتع به الرجل من امرأته قال وينفق على امرأته غنية كانت أو فقيرة بحسبها على نفسها فلا تشاع بها وغير ذلك ومنعها من ذلك من غيره قال ولا شك إذا كانت امرأة الرجل قد بلغت من السن ما يجامع مثلها فامتنع من الدخول عليها ولم تمتنع من الدخول عليه ولا منه بعد الدخول عليه فعليه نفقتها ما كانت زوجة له مريضة وصحيحة وغائباً عنها وخاضراً لها وإن طلقها وكان على الرجعة فعليه نفقتها في العدة لأنه لا يمنع من أن تصبح حلالاً له يستمتع بها إلا نفسه إذا أشهد شاهدين أنه راجعها فهي زوجته وإذا لم يفعل فهو منع نفسه من رجعتها ولا ينفق عليها إذا لم يكن على الرجعة لأنها أحق بنفسها منه ولا تحل له إلا بشكاح جديد قال وإذا تكس الصغرة التي لا يجامع مثلها وهو صغير أو كبير فقد قبل لس عليه نفقتها لأنه لا يستمتع بها أو كثر ما ينكح له الاستمتاع بها وهذا قول عدد من علماء أهل زماننا لا نفقة لها إلا الحبس من قبلها ولو قال قائل ينفق عليها إلا أنها ممنوعة من غيره كان مذهباً قال وإذا كانت هي البالغة وهو الصغير فقد قبل عليه النفقة لأن الحبس جاء من قبله ومثلها يستمتع به وقيل إذا علمته صغيراً ونكحته فلا نفقة لها إلا أن معلوماً أن مثله لا يستمتع بامرأته قال ولا يجب النفقة لامرأته حتى تدخل على زوجها أو تخلى بينه وبين الدخول عليها فيكون الزوج

ينزل

بجماع مرة فأنما هو
قابلة ولا صبر لها على
قد النفقة فكيف
أقررتهم معه في أعظم
الضررين وفرقت
بينهما في أصغر
الضررين

(نفقة التي لا يملك زوجها
رجعتها وغير ذلك)

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى قال الله تعالى
أسكنوهن من حيث
سكنتم من وجدكم
وقال تعالى وإن كن
أولاد حمل فأنفقوا
عليهن حتى يضعن
حملهن فلما أوجب الله
لهن نفقة بالحمل دل
على أن لا نفقة لها
بخلاف الحمل ولا أعلم
خلافاً أن التي يملك
رجعتها في معاني
الزواج في أن عليه
نفقتها وسكناتها وإن
طلقه وإبلاء وظهاره
ولعنه يقع عليها وأنها
ترته ويرثها فكانت الآية
على غيرها من المطلقات
وهي التي لا يملك رجعتها
وبذلك جاءت سنة
رسول الله صلى الله
عليه وسلم في فاطمة
ذات قيس بتزوجها

يتروك ذلك فإذا كانت هي الممتنعة من الدخول عليه فلا نفقة لها لانها مأمورة له نفسها وكذلك ان هربت
 منه أو ممتنعة الدخول عليها بعد الدخول عليه لم يكن لها نفقة ما كانت ممتنعة منه (قال الشافعي) وإذا
 نكحها ثم خلت بينه وبين الدخول عليها فلم يدخل فعليه نفقة لان الحبس من قبله (قال الشافعي) وإذا
 نكحها ثم غاب عنها فادأت النفقة فان كانت خلت بينه وبين نفسها فغاب ولم يدخل عليها فعليه النفقة
 وان لم تكن قد خلت بينه وبين نفسها ولا ممتنعة فهي غير محبلة حتى تحل ولا نفقة عليه وتكتب اليه
 ويؤجل فان قدم والأنتفى إذا أتى عليه قدم ما يأتيه الكتاب ويقدم والله سبحانه وتعالى أعلم
(باب قدر النفقة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى فانكحوا ما طاب لكم
 من النساء مثنى الآية (قال الشافعي) ففي هذا دلالة على أن على المرء أن يعول امرأته وبمثل هذا جاءت
 السنة كما ذكرت في الباب قبل هذا من الكتاب والسنة قال والنفقة نفقتان نفقة المولى ونفقة المقتري عليه
 رزقه وهو الفقير قال الله عز وجل لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه الآية قال وأقل ما يلزم
 المقتري من نفقة امرأته المعروف ببلدهما قال فان كان المعروف أن الأغلب من نظرائها لا تكون إلا
 مخدومة عالةا وخادما لها واحد الا يزيد عليه وأقل ما يعولها به وخادما لها لا يقوم بدن أحد على أقل منه
 وذلك مذهبنا الذي صلى الله عليه وسلم لها في كل يوم من طعام البلد الذي يقتاتون خنطة كان أو شعيرا
 أو ذرة أو أرزا أو سلتا وخادما مثلها ومكيلة من آدم بلادها ريتا كان أو سمنيا بقدر ما يكفي ما وصفت من
 ثلاثين مدياق الشهر وخادما شبيه به ويفرض لها في دهن ومشط أقل ما يكفيها ولا يكون ذلك
 لخادما لانه ليس بالمعروف لها (قال الشافعي) وان كانت ببلد يقتاتون فيه أصنافا من الحبوب كان لها
 الأغلب من قوت مثلها في ذلك البلد وقد قيل لها في الشهر أربعة أرطال لحم في كل جمعة رطل وذلك
 المعروف لها وفرض لها من الكسوة ما يكفي مثلها ببلد هاعند المقتري وذلك من القطن الكوفي والبصري
 وما أشبههما وخادما كبراس وتبان وما أشبهه وفرض لها في البلاد الباردة أقل ما يكفي في البرد من جبة
 محسوة وقطيفة وألحاف وسراويل وقص ونجار ومقنعة وخادما حاجة صوف وكساء تلحفه يدفي مثلها
 وقص ومقنعة وخف وما لا غنى بها عنه وفرض لها اللصيف قيصا ومحفة ومقنعة قال وتكفيها القطيفة
 سنتين والجبة المحسوة كما يكفي مثلها سنتين ونحو ذلك (قال الشافعي) وان كانت رغبة لا يجزها
 هذا أو زهيدة تكفيها أقل من هذا ادفع هذه المكيلة اليها وتريد ان كانت رغبة من ثمن آدم وألحم أو غسل
 وما شاءت في الحب وان كانت زهيدة تريد فيما لا يقوتها منه من الطعام ومن فضل المكيلة قال وان كان
 زوجها موسعا عليه فرض لها مدين بدينار الذي صلى الله عليه وسلم وفرض لها من الادم واللحم ضعف
 ما وصفته لامرأة المقتري وكذلك في الدهن والعلل وفرض لها من الكسوة وسط البغدادى والهروى ولين
 البصرة وما أشبهه وكذلك يحشى لها اللثاء ان كانت ببلاد يحتاج أهلها إلى الحشو وتعطى قطيفة وسطا
 لا تزداد وان كانت رغبة فعلى ما وصفت وتنقص ان كانت زهيدة حتى تعطى مدين الذي صلى الله عليه
 وسلم في اليوم لان لها سعة في الادم والفرض يزيد بها ما أحببت (قال الشافعي) وأفرض عليه في هذا
 كله مكيلة طعام لادراهم فان شاءت هي أن تبعة فتصرفه فيما شاءت صرفته وأفرض لها نفقة خادم
 واحد لا يزيد عليه وأجعله مداون لثا عبد النبي صلى الله عليه وسلم لأن ذلك سعة لمثلها وأفرض لها عليه
 في الكسوة الكبراس وغلظ البصري والواسطي وما أشبهه لأجاوزه بموسع من كان ومن كانت امرأته
 وأجعل عليه لاسرأته فراسا وسادة من غلظ البصرة وما أشبهه وللخادمة الفرو وسادة وما أشبهه
 من عبادة أو كساء غلظ فان بلى أخلفه وانما جعلت أقل الفرض مدينا بالدلالة عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في دفعه إلى الذي أصاب أهل في شهر رمضان يعرق فيه خمسة عشر أو عشرين صاعا لثنتين مسكينين
 فكان ذلك مدينا لكل مسكين والعرق خمسة عشر صاعا على ذلك يعمل ليكون أربعة أعراق وسقا

مطلقا فذكرت ذلك
 للنبي صلى الله عليه
 وسلم فقال ليس لك عليه
 نفقة وعن جابر بن عبد
 الله رضي الله عنهما أنه
 قال نفقة المطلقة ما لم
 تحرم وعن عطاء ليست
 المبسوطة الحبل منه في
 شيء إلا أنه ينفق عليها
 من أجل الحبل فان
 كانت غير حبل فلا
 نفقة لها قال وكل ما
 وصفت من متعة أو
 نفقة أو سكتي فليست
 إلا في نكاح صحيح فأما
 كل نكاح كان مفسوما
 فلا نفقة حاملا أو غير
 حامل فان ادعت الحمل
 ففيها قولان أحدهما
 أنه لا يعلم بيقين حتى
 تلد فتعطي نفقة ما
 مضى لها وهكذا لو
 أوصى لحمل أو كان
 الوارث أو الموصى له
 عاتبا فلا يعطى إلا بيقين
 أرايت لو أعطيناها
 بقول النساء ثم انفس
 أليس قد أعطينا من
 ماله ما يحب عليه
 والقول الثاني أن تحصى
 من يوم فارقتها فإذا قال
 النساء بها حل أنفق
 عليها حتى تضع ولما
 مضى (قال المزني)

ولكن الذي حدثه أدخل الشك في الحديث خمسة عشر وعشرين صاعا قال وانما جعلت أكثر ما فرضت مدين مدين لأن أكثر ما جعل النبي صلى الله عليه وسلم في فدية الكفارة لأذى مدين لكل مسكين وبينهما وسط فلم أقصر عن هذا ولم أجاوز هذا لأن معلوما أن الغلب أن أقل القوت مدين أو سعة مدين قال والفرض على الوسط الذي ليس بالموسع ولا بالمقتصر ما بينهما مدين ونصف المرأة ومدة العادم (قال الشافعي) وإذا دخل الرجل بامرأته ثم غاب عنها أي غيبة كانت فطلبت أن ينفق عليها أحلفت مادفع إليها نفقة وفرض لها في ماله نفقتها وإن لم يكن له نقد يدفع لها من عرض ماله وأنفق عليها ما وصفت من نفقة موسع أو مقتصر أي الحالين كانت حاله قال فإن قدم فأقام عليها بينة أو أقرت بأن قد قبضت منه أو من أحد عنه نفقة وأخذت غير هار جع عليها غل الذي قبضت قال وإن غاب عنها زمانا فتركت طلب النفقة تغيبا برأيه منها ثم طلبتها فرض لها من يوم غاب عنها قال وكذلك إن كان حاضرا فلم ينفق عليها فطلبت فيما مضى فعليه نفقتها قال وإن اختلفا فقال قد دفعت إليها نفقتها وقالت لم يدفع إلى شيئا فالقول قولها مع غيرها وعليه البينة يدفعه إليها وأقرارها به والنفقة كالحقوق لا يرثه منها إلا أقرارها وبينه تقوم عليها بقضائها قال وإن دفع إليها نفقة سنة ثم طلقها ثلاثا رجوع عليها بما بقي من نفقة السنة من يوم وقع الطلاق قال وإن طلق واحدة أو اثنتين تلك الرجعة فيهما رجوع عليها بما بقي من نفقة السنة بعد انقضاء العدة وإن كانت حاملا فطلقها ثلاثا أو واحدة رجوع عليها بما بقي من نفقة السنة بعد وضع الحمل قال وإن تركها سنة لا ينفق عليها وأبرأته من نفقة تلك السنة وسنة مستقبلة برئ من نفقة السنة الماضية لأنها قد وجبت لها ولم يرأ من نفقة السنة المستقبلة لأنها أبرأته قبل أن تجب لها وكان لها أن تأخذ منها وما أوجبت عليه من نفقتها ماتت فهو لورثتها وإذا ماتت ضربت مع الغرماء في ماله كحقوق الناس عليه والله أعلم

(باب في الحال التي تجب فيها النفقة ولا تجب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ملك الرجل عقدة المرأة جامع مثلها وإن لم تكن بالغًا خلت بينه وبين الدخول عليها وخطب أهلها فيما بينه وبين ذلك إن كانت بكرًا ولم تمتنع هي من الدخول عليه وجب عليه نفقتها كما تجب عليه إذا دخل بها لأن الحبس من قبله قال وكذلك إن كان صغيرًا زوج بالغًا فعليه نفقتها لأن الحبس من قبله (قال الشافعي) ولو كان الزوجان بالغين فامتنعت المرأة من الدخول أو أهلها العلة أو أصلاح أمرها لم تجب على زوجها نفقتها حتى لا يكون الامتناع من الدخول إلا منه (قال الشافعي) ولو امتنعت من الدخول عليه فغاب عنها لم يكر عليه نفقتها حتى يحضره لا تمتنع من الدخول عليه وإن طالت غيبته إلا أن يبعث إليه أهلها أن يقدم فادخل فيؤجل بقدر ما يسير بعد بلوغ رسالتها إليه أو يسير هي إليه ويوسع في ذلك عليه لقضاء حاجته وما أشبه ذلك فإن تأخر بعد ذلك وجب عليه نفقتها لأن الحبس جاء من قبله قال ولو دخلت عليه فرفضت مرضا لا يقدر على اتبائها معه كانت عليه نفقتها وكذلك إن كان يقدر على اتبائها إذا لم تمتنع من أن يأتئها إن شاء وكذلك لو كانت لم تدخل عليه وخلت بينه وبين نفسها كانت عليه نفقتها وهذا بخلاف الصغر هذا إنما يكون الامتناع فيه من الاتيان منه لأنه يعافها بالامتناع منها لأنها تحتل أن تؤني قال ولو أصابها في الفرج شيء يضر به الجماع ضررا شديدا منع من جماعها إن شاءت وأخذ بنفقتها إلا أن يشاء أن يطاها وكذلك لو ارتفعت فلم يقدر على أن يأتئها أبدا بعد ما أصابها أخذ بنفقتها من قبل أن هذا عارض لها لا يمنع منها لنفسها وقد جمعت وكانت ممن يجمع مثلها قال ولو أذن لها فاحمرت أو اعتكفت أو لزمها صوم يضر أو كفارة كانت عليه نفقتها في حالاتها تلك كلها قال وإذا دخلت عليه أو لم تدخل عليه فهربت أو امتنعت أو كانت أمة فزعمها أهلها فلا نفقة لها حتى تخلى بينه وبين نفسها (قال الشافعي) ولو ادعت عليه أنه طلقها ثلاثا أو أكثر فامتنعت منه لم يكن لها نفقة حتى تعود إلى غير الامتناع منه قال ولو أقر أنه طلق أحدي

رجه الله هذا عندي أولى بقسوة لأن الله عز وجل أوجب بالجل النفقة وجعلها قبل أن تضع (قال الشافعي) رحمه الله ولو ظهر بها حمل فتقام وقد فيها لأنها لا نفقة عليه فإن أكذب نفسه حد ولحقه الولد ثم أخذت منه النفقة التي بطلت عنه ولو أعطها بقول القوابل إن بها جلائم علم أن لم يكن بها حمل أو أنفق عليها فجاوزت أربع سنين رجوع عليها بما أخذت ولو كان على الرجعة فلم تقر بثلاث حيض أو كان حيضها يختلف فيطول ويقصر لم أجعل لها إلا الأقصر لأن ذلك اليقين وأطرح الشك (قال المرتضى) رحمه الله إذا حكم بان العدة قائمة فكذلك النفقة في القياس لها بالصحة قائمة ولو جاز فطبع النفقة بالشك في انقضاء العدة بخلاف انقطاع الرجعة بالشك في انقضاء العدة (قال الشافعي) رحمه الله ولا أعلم حجة بأن

نساءه ثلاثا ولم يبين أخذ بنفقة كلهن حتى يبين لانهن محبوسات به والامتناع كان منه لانهن (قال الشافعي) وكل زوجة لمسلم حرة مسلمة أو ذميمة فسواء في النفقة والخدمة على قدر سعة ماله ووضعه وكذلك ان كانت امرأته أمة تخلى بينه وبينها إلا أنه ليس عليه ان كان موسعا أن ينفق للامة على خادم لأن المعروف للامة انها خادم كانت في الفراهة وكثرة الثمن ما كانت (قال الشافعي) ويلزم الزوج نفقة ولده على ما ذكر من قدر نفقة امرأته وكسوته ما كان عليه أن ينفق عليه فان كانوا بمالك فليس عليه نفقتهم وإذا اعتقوا فعليه نفقتهم وينفق على ولده وولده وأبائه كما وصفت ولا ينفق على أحد بقرابة غيرهم أخ ولا عم ولا خالة ولا على عمه ولا على ابن من رضاعة ولا على أبي منها قال وكل زوج حرم مسلم وذوي وثني عنده حرة من النساء في هذا كله سواء لا يختلفون

(باب نفقة العبد على امرأته) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تزوج العبد باذن سيده حرة أو كاتبة أو أمة فعليه نفقاتهن كلهن كنفقة المقر لا بخالفه ولا بفرض عليه أكثر منها لأنه ليس عبد إلا وهو مقر لأن ما بيده وإن اتبع ملك سيده قال وليس على العبد أن ينفق على ولده أحرارا كانوا أو بمالك قال والمكاتب والمدرور كل من لم تكمل فيه الحرية في هذا كله كالملوك وإن كانت للمكاتب أم ولد وطبها في المكاتب بالملك فولدت له أنفق على ولده فان عجز فليس عليه نفقتهم لانهم بمالك سيده قال وينفق العبد على امرأته إذا طلقها طلاقا فاعلى الرجعة في العدة وإذا لم يملك رجعتها لم ينفق عليها إلا أن تكون سامة لا فينفق عليها لأن نفقة الحوامل فرض في كتاب الله تعالى ولست أعرها إلا المكان الولد فإذا أنفق عليها وهي مطلقة لا يملك رجعتها وهو راحا حاملا ثم بان أن ليس بها حمل رجوع عليها بالنفقة من يوم طلقها وأنفق عليها أن أراد ذلك وسواء أنفق عليها بامر قاض أو غير امر قاض لأنه كان يلزمه في الظاهر على معنى أنها حامل وإذا بان أنها ليست بحامل رجوع عليها والله تعالى الموفق

(باب الرجل لا يجدها ينفق على امرأته) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى دل كتاب الله عز وجل ثم سته رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن على الرجل أن يعول امرأته (قال الشافعي) فلما كان من حقها عليه أن يعولها ومن حقها أن يستمتع منها ويكون لكل على كل ما للزوج على المرأة وللرأة على الزوج احتل أن لا يكون للرجل أن يسكن المرأة يستمتع بها ويمنعها غيره تستغنى به ويعنعها أن تضطرب في البلد وهو لا يجدها يعولها به فاحتل إذا لم يجدها ينفق عليها أن يخير المرأة بين المقام معه وفراقه فان اختارت فراقه فهي فرقة بلا طلاق لانها ليست شيئا أوقعه الزوج ولا جعل على أحد بإقاعه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كتب إلى أمراء الأجناد في رجال غابوا عن نساءهم يأمرهم أن يأخذوهم أن ينفقوا أو يطلقوا فان طلقوا بعثوا بنفقة ما حبسوا (قال الشافعي) وهذا يشبه ما وصفت قبله والله يذهب أكثر أصحابنا وأحسب عمر والله تعالى أعلم لم يجدهم حضرة لهم أموالا يأخذ منها نفقة نساءهم فكتب إلى أمراء الأجناد أن يأخذوهم بالنفقة أن وجدوها والطلاق أن لم يجدوها وأن طلقوا فوجد لهم أموالا يأخذوهم بالبعث بنفقة ما حبسوا قال وإذا وجد نفقة امرأته يوما بيوم لم يفرق بينهما وإذا لم يجدها لم يؤجل أكثر من ثلاث ولا يمنع المرأة في الثلاث من أن تخرج فتعمل أو تسأل فان لم يجد نفقتها خيرت كما وصفت في هذا القول فان كان يجد نفقتها بعد ثلاث يوما ويوم ما خيرت إذا مضت ثلاث فلم يقدر على نفقتها بأقل ما وصفت للنفقة على المقر خيرت في هذا القول فإذا بلغ هذا وجد نفقتها ولم يجد نفقة خادمها لم يخير لانها عاسك بنفقتها وكانت نفقة خادمها يتاع عليه متى أيسر أخذته به قال وإذا فرق بينهما ثم أيسر لم ترتفع نفقة ولا يملك رجعتها في العدة إلا أن تشاهي بشكاح جديد قال ومن قال هذا فبين لا يجدها ينفق على امرأته فلم يجد صداقها لزمه عندي إذا لم يجد صداقها أن يخيرها وأن وجد نفقتها بعد ثلاث ليال وما أشبهها لأن صداقها يشبه بنفقتها

(باب النفقة على الأقارب)

من كتاب النفقة ومن ثلاثة كتب

(قال الشافعي) رحمه الله في كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم بيان ان على الأب أن يقوم بالمؤنة في اصلاح صغار ولده من رضاع ونفقة

وكسوة وخدمة دون
أمه وفيه دلالة أن
النفقة ليست على
الميراث وقال ابن
عباس رضي الله عنهما
في قوله تعالى وعلى
الوارث مثل ذلك من أن
لا تضار الوالة ولها لا
أن عليها النفقة (قال)
فينفق الرجل على
ولده حتى يلغوا الحلم أو
المحيض ثم لا نفقة لهم
الأب أن يكونوا زنى
فينفق عليهم إذا كانوا
لا يغتسبون أنفسهم
وكذلك ولد ولده وإن
سفلوا ما لم يكن لهم أب
دونه يقدر على أن
ينفق عليهم وإن كانت
لهم أموال فنفقهم في
أموالهم وإذا لم يجز أن
أن يضع شيئا منه
فكذلك هو من أنه إذا
كان الوالد زنا لا ينفق
نفسه ولا عياله ولا
سرفته فينفق عياله ولده
ووالد ولده وإن نسفوا
لأنهم زنا وسحق الوالد على
الوالدة فلم يحضره
على النفقة فأنزلها
العمارة ولا يحضره أئ
عسى رضاع ولدها
ثلاثة كانت أو دليته
ومرة كانت أو طرفة

[illegible]

(باب اثبات النساخية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل ويسألونك عن
مضي الآية قال فرعب بعض أهل العلم بالقرآن أن قول الله عز وجل حتى يطهرن حتى يرين الطهر

فإذا تطهرن بالماء فأتوهن من حيث أمركم الله أن تحتبوهن قال وما أشبه ما قال والله تعالى أعلم بما قال
ويشبه أن يكون تحريم الله عز وجل أتيان النساء في الحيض لا ذى الحيض وابعثه أتيانهم إذا طهرن
وتطهرن بالماء من الحيض على أن الأتيان المباح في الفرج نفسه كالدلالة على أن أتيان النساء في أديارهن
محرم قال وفيه دلالة على أنه انحازم أتيان النساء في دم الحيض الذي تؤمر فيه المرأة بالكف عن الصلاة
والعوم ولم يحرم في دم الاستحاضة لانهما جعلت في دم الاستحاضة في حكم الطاهر يجب عليها الغسل من
دم الحيض ودم الاستحاضة قائم بالصلاة والصيام عليها فإذا كانت المرأة حائضاً لم يحل لزوجه أن يصيبها
ولا إذا طهرت حتى تطهر بالماء ثم يحل له أن يصيبها قال وإن كانت على سفر ولم تجد ماءً فإذا تممت حل له
أن يصيبها ولا يحل له أصابها في الحضرة بالتميم إلا أن يكون بها قرح يمنعها الغسل فتغسل فرجها وما لا قرح
فيه من جسدها بالماء ثم تميم ثم يحل له أصابها إذا حلت لها الصلاة ويصيبها في دم الاستحاضة إن شاء
وحكمه حكم الطهارة قال وبين في الآية انحازم عن أتيان النساء في الحيض ومعروف أن الأتيان
الأتيان في الفرج لأن التلذذ بغير الفرج في شيء من الجسد ليس أتياناً ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم على أن للزوج مباشرة الحائض إذا شددت عليها أزارها والتلذذ بما فوق الأزار مفضي إليها بحسبه
وفرجه فذلك لزوج الحائض وليس له التلذذ بما تحت الأزار منها

(باب أتيان النساء في أديارهن) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل نسأوكم حرث
لكم فأتوا حرثكم الآية (قال الشافعي) وبين أن موضع الحرث موضع الولد وأن الله تعالى أباح الأتيان
فيه إلا في وقت الحيض وأنى شئت من أين شئت (قال الشافعي) وابعثه الأتيان في موضع الحرث يشبه
أن يكون تحريم أتيان في غيره فالأتيان في البر حتى يبلغ منه مبلغ الأتيان في القبل محرم بدلالة الكتاب
ثم السنة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ناعى محمد بن علي بن شافع عن عبد الله بن علي بن
السائب عن عمرو بن أحبة أو ابن فلان بن أحبة بن فلان الانصاري قال قال محمد بن علي وكان ثقة
عن خزيمة بن ثابت أن سائلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أتيان النساء في أديارهن فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم حلال ثم دعاه وأمره فدعى فقال كيف قلت في أي الخربتين أوفى أي الخربتين أوفى
الخصفتين أم من دبرها في قبلها فنعيم أم من دبرها في دبرها فلا إن الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في
أديارهن (قال الشافعي) فأما التلذذ بغير ابلاغ الفرج بين الاليتين وجميع الجسد فلا بأس به إن شاء الله
تعالى قال وسواء هو من الأمة أو الحرمة فإذا أصابها فيما هنالك لم يحل لها الزوج أن يطلقها ثلاثاً ولم يحسنها
ولا ينبغي لها تركه وإن ذهبت إلى الإمام نهى أن أقر بالعودة له أدبه دون الحد ولا غرم عليه فيها
لأنها زوجة ولو كان في زنا أحد فيه أن فعله حد الزنا وأغرم أن كان غاصباً لها مهر مثلها قال ومن فعله
وجب عليه الغسل وأفسد حجه

(باب الاستثناء) قال الله عز وجل والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم قرأ إلى العادون
(قال الشافعي) فكان ينافي ذلك حفظهم لفروجهم إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم تحريم
ماسوى الأزواج وما ملكت الأيمان وبين أن الأزواج وملك اليمين من الأدميات دون البهائم ثم كذا
فقال عز وجل فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون فلا يحل العمل بالذكر إلا في الزوجة أو في ملك اليمين
ولا يحل الاستثناء والله تعالى أعلم وقال في قول الله تعالى ولا يستعفف الذين لا يجدون نكاحاً حتى يغفهم
الله من فضله معناها والله أعلم بصبر واحق يغفهم الله تعالى وهو كقوله في مال اليتيم ومن كان غنياً
فلا يستعفف ليكف عن أكله بسلف أو غيره قال وكان في قول الله عز وجل والذين هم لفروجهم حافظون
إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم بيان أن المخاطبين بها الرجال لا النساء قد دل على أنه لا يحل للمرأة أن
تكون متسرية بما ملكت يمينها لأنها متسرة أولاً ومتسكوة لانا لكه الأبعث أنها متسكوة ودلالة على

خير في على رضى الله
عنه بين أى وعى ثم
قال لا تخلى أصغر منى
وهذا أيضاً قد بلغ
مبلغ هذا خبره وقال
في الحديث وكنت ابن
سبع أو ثمان سنين
(قال الشافعي) فإذا
استكمل سبع سنين
ذكر كان أو أثنى
وهو يعقل عقل مثله
خير وقال في كتاب
النكاح القديم إذا بلغ
سبعاً أو ثمان سنين
خير إذا كانت دارهما
واحدة وكانا جميعاً
مأمونين على الولد فإن
كان أحدهما غير
مأمون فهو عند
المأمون منه ما حثي
يلغ وإذا افرق الأبوان
وهما في قرية واحدة
فالأحمق بالولد مالم
تنزوج وعلى أبيه
نفقته ولا يمنع من
تأديبه ويخرج الغلام
إلى الكتاب أو الصناعة
إذا كان من أهلها
ويأوى إلى أمه فإن
اختار أباه لم يكن له
منعه من أن يأتى أمه
وتأنيه في الأيام وإن
كانت جارية لم تمنع أمها
من أن تأتيها ولا أعلم

على أيها الخرافعها
 إلا أن ندرسوه و
 باخراجها عائدة وان
 ماتت البنت لم تمنع الأم
 من أن تلبسها حتى تدفن
 ولا تمنع في مرضها من
 أن تلي غريضا بها في
 منزل أبيها وان كان
 الولد محبولا فهو كالصغير
 فالأم أحق به ولا يخير
 أبدا وأذا خير فاختار
 أحد الابوين ثم اختار
 الآخر حقول ولومنت
 منه بالزوج فطلقها
 طلاقا بلك فيه الرجعة
 أو لا يملكها رجعت
 على حقها في ولدها
 لانها منعت بوجه فاذا
 ذهب فهي كما كانت
 فان قيل فكيف تعود
 الى ما بطل بالنكاح
 قيل لو كان بطل
 ما كان لامها أن تكون
 أحق بولدها من أبيهم
 وكان ينبغي إذا بطل عن

(١) قوله بيني وبينها
 ضبة الخ كذا في
 الأصول ولعله محرف
 وأصله وقد رأيت
 امرأة بيني وبينها ضبة
 سيف الخ وحرر كتبه
 معجبه

تحرير أتيان اليها ثم لان الحياطة بالحلل الفرج في الأدميات المفروض عليهن العدة ولهن الميراث منهم
 وغير ذلك من فرائض الزوجين
 (الاختلاف في الدخول) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا ملك الرجل عقدة المرأة فأراد
 الدخول بها فان كان مهرها حالا أو بعضه لم يجبر على الدخول عليه حتى يدفع الحال منه اليها وان كان
 دينيا كله أجبرت على الدخول عليه متى شاء لا وقت لها في ذلك أكثر من يوم لتصلح أمرها ونحوه لا يجاوز بها
 ثلاثا إذا كانت بالغاً وبجوامع مثلها وسواء في هذا الملوكة والحرّة وليس لولي الحرّة ولا السيد الأمة منه
 أيها إذا دفع صداقها ان كان حالا أو ما كان حالاً منه قال ولا يؤجل الرجل في الصداق إلا ما يؤجل في دين
 الناس ويبيع عليه في ماله كما يبيع عليه في الدين ويجبس فيه كما يجبس في الدين لا افتراق في ذلك قال وهذا
 كله إذا كانت الزوجة بالغاً ومقاربة البلوغ أو جسيمة يحتمل مثلها أن يجامع فإذا كانت لا تحتمل أن يجامع
 فلا لها منعها الدخول حتى تحتمل الجماع وليس على الزوج دفع صداقها ولا شيء منه ولا نفقة حتى
 تكون في الحال التي يجامع مثلها ويحتمل بينه وبينها قال ومتى كانت بالغاً فقال لا يدفع الصداق حتى
 تدخلوها وقالوا لا يدفعها حتى تدفع الصداق فأبهم تطوع أجبرت الآخر على ما عليه فان تطوع الزوج
 بدفع الصداق أجبرت أهلها على ادخالها وان تطوع أهلها بادخاله أجبرت الزوج على دفع الصداق قال
 وان امتنعوا معاً أجبرت أهلها على وقت يدخلونها فيه وأخذت الصداق من زوجها فان دخلت دفعته
 اليها وجعلت لها النفقة إذا قالوا تدفعها اليه إذا دفع الصداق اليها (قال الشافعي) وان كانت بالغاً مضى
 أجبرت على الدخول وكل امرأت تحتمل أن يجامع قال فان كانت مع هذا مضى من مرض لا يجامع
 مثلها أمهلت حتى تصير الى الحال التي يجامع مثلها ثم يجبر على الدخول ومتى أمهلت بالدخول لم أجبره
 على دفع الصداق قال وإذا دخلت عليه فأصابها فأفضاها ثم لم يلتم ذلك فعليه دينها كاملة وهي امرأت
 بحالها ولها المهر تماماً ولها أن تمنع من أن يصيبها في الفرج حتى تبرا أظفاره الذي إذا عاد لا صابها لم ينكأها ولم
 يزد في جرحها ثم عليها ان برأت أن تخلى بينه وبين نفسها والقول في ذلك قولها ما زعمت أن العلة قائمة فان
 تناول ذلك فكان النساء يدركن علمه فان قلن انها قد برأت وان الاصابة لا تضرها أجبرت على التخلية بينه
 وبين أصابتها قال وان صارت الى حال لا يجامع من صار اليها أخذت صداقها ودينها وقيل هي امرأتك
 فان شئت فطلق وان شئت فأمسك واجتنبها إذا كان مثلها لا يجامع
 (اختلاف الزوجين في متاع البيت) أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله
 تعالى إذا اختلف الرجل والمرأة في متاع البيت الذي هما فيه ساكنان وقد افتقرا أو لم يفتقرا أو ماتا
 أو مات أحدهما فاختلف ورثتهما أو ورثة أحدهما بدموته فذلك كله سواء والمتاع إذا كانا ساكني البيت
 في أيديهما معا فالظاهر انه في أيديهما كما تكون الدار في أيديهما أو في بدرجلين فيجوز لكل واحد منهما
 لصاحبه على دعواه فان خلفا جميعا فالمتاع بينهما نصفان لان الرجل قد يملك متاع النساء بالشراء والميراث
 وغير ذلك والمرأة قد تملك متاع الرجال بالشراء والميراث وغير ذلك فلما كان هذا مكننا وكان المتاع في أيديهما
 لم يجز أن يحكم فيه إلا بهذا الكيفية الشئ في أيديهما وقد استعمل على بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه
 فاطمة رضي الله تعالى عنها بدين من حديد وهذا من متاع الرجال وقد كانت فاطمة رضي الله تعالى عنها
 في تلك الحال مالكة للبدن دون علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه وقد رأيت امرأة (١) بيني وبينها ضبة
 سيف استفادته من ميراث أبيها بعمال عظيم ودرع ومعصف فكان لها دون اخوتها ورأت من ورث أمه
 وأخته فاستصبا من بيع متاعها فصار مالكا لمتاع النساء فإذا كان هذا موجودا فلا يجوز فيه غير ما وصفت
 ولو أنا كنا انما نقضى بالتقنين بقدر ما يرى الرجل والمرأة مالكين فوجدنا متاعا في يد رجلين يشد اعباله
 فكان في المتاع باقوت ولؤلؤ وعليه من علية المتاع وأحد الرجلين بمن يملك مثل ذلك المتاع والآخرة ليس

الاجل من مثله انه يملك مثل ذلك المتاع جعلنا عليه المتاع للوسر الذي هو ولاهما في الظاهر بملك مثله وجعلنا
سفلة المتاع ان كان في يدي موسر وموسر للعسر دون الموسر فالفنا ما اجتمع عليه الناس في غير هذا من ان
الدار اذا كانت في يدي رجلين قد اعيها جعلت بينهما نصفين ولم ينظر الى اشبههما ان يكون له ملك تلك
الدار فاعطيه اياها وهذا العدل ان شاء الله تعالى والاجماع وهكذا ينبغي ان يكون متاع البيت وغيره مما يكون
في يدي اثنين لا يختلف الحكم فيه انه لا يجوز ان يخالف بالقياس الاصل الا ان يفرق بين ذلك سنة او اجماع
ويقول لمن يقول اجعل متاع النساء للنساء ومتاع الرجال للرجال ارايت دبا غاو عطارا كان في حانوت فيه
عطر ودباغ كل واحد منهما يدعي العطر والدباغ ايلزمك ان تعطى العطار العطر والدباغ الدباغ فان قلت اني
اقسمه بينهما قيل لك فلم لا تقسم المتاع الذي يشبه النساء بين الرجل والمرأة والمتاع الذي يشبه الرجال بين
الرجل والمرأة مثل الدباغ والعطر

(الاستبراء) اخبرنا الربيع قال قال الشافعي اصل الاستبراء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهى عامسي او طاس ان يوطأ حامل حتى تضع او يوطأ حامل حتى تضع وفي هذا دلالات منها ان من
ملك أمة لم يوطأها الا باستبراء كانت عند ثقة او غير ثقة او يوطأ او لا يوطأ من قبل ان النبي صلى الله عليه وسلم
لم يستن منهن واحدة ولا نسلن فيهن انكرا وحرا تركن قبل ان يستأمن وامام وضعت وشريكات
وكان الامر فيهن كلهن والنهي واحد وفي مثل معنى هذا ان كل ملك استعده المالك لم يحضره الوطء
الا بعد الاستبراء لان الفرج كان ممنوعا قبل الملك فاذا صار مباحا بالملك كان على المالك فيه ان يستبرئه
وفي هذا المعنى على كل ملك تحول لان المالك الثاني مثل المالك الاول وقد كان الفرج ممنوعا منه بأنه كان
مباحا لغيره وانما حدث له وكان حل لاله بعد ما ملكه فلو ابتاع رجل من رجل جارية وقبضها منه وتفرقا
بعد البيع ثم اشتراها منه البائع او استقله منها هو يعلم ان الرجل لم يصل اليها او كانت مشترتها امرأة
ثقة أم له او بنت لم يكن له ان يوطأها حتى يستبرئها من قبل ان الفرج قد كان حرم عليه ثم حل له بعد الملك
الثاني ومتى حل له ان يوطأها بدم بين يدي الوطء استبراء لا بد وكذلك لو كانت بكرا وعندها امرأة محصنة لان
السنة تدل على ان الاستبراء انما هو من حين يحل الفرج بالملك والاستبراء ان تمسك عند المشتري طاهرا
ما كان المالك قل او كثر ثم تحيض فتستكمل حيضة فاذا طهرت منها فهو استبراءها ويكون الاستبراء اذا
حاضت الحيض الذي تعرفه فان حاضت على خلاف ما تعرف في الزيادة في الحيض فهو استبراء لانها قد حاضت
بما تعرف وزادت عليه وان حاضت اقل من ايام حيضها او بدم ارق او اقل من دمها او وجدت شيئا تنكره
في بطن او دلالة ما يستدل به على الحمل امسكت وامسكت عن اصابتها حتى يستدل على ان تلك الريبة لم تكن
حسلا اما بدخاب ذلك الذي تجد وحيضة بعده مثل الحيض الذي كانت تعرف واما برزمان يمر عليها يعرف
اهل العلم من النساء انهن لو كانت حاملا كانت تلد في مثل ذلك الزمان فاذا اتى ذلك عليها استدلل على ان
تلك الريبة من مرض لا من حمل وحل ووطؤها فان قال قائل قد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحائض
حتى تحيض وهذه الحائض قد حاضت قيل فقول عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اراد الاستبراء بالحيض
والاستبراء بوضع الحمل او الحيض انما يكون استبراء ما لم يكن معه ربة فاذا كانت معه ربة بجمل فلا استبراء
بوضع الحمل لان الله تعالى فرض العدة ثلاث حيض وثلاثة اشهر واربعة اشهر وعشرا وقال تبارك
وتعالى واولات الاجال اجلهن ان يضعن حملهن فدللت السنة على ان وضع الحمل غاية الاستبراء وانه
مسقط لجميع العدة ولم أعلم أحدا خالف في أن المطلقة لو حاضت ثلاث حيض وذكر أنها حامل لم تحل بها
ولا تحل الا بوضع الحمل أو البراءة أن يكون ذلك حسلا وهكذا والله تعالى أعلم المرتبة في الاستبراء لانها في
مثل هذا المعنى ولو حاضت حيضة وهي غير مرتبة ثم حدثت لها ربة ثانية بعد طهرها وقبل مسيس سيدها
أمسك عن اصابتها حتى تستبرئ بنفسها من تلك الريبة ثم أصابها اذا برئت منها واذا ملكك الأمة بغير ان

الام ان يطل عن الجدة
التي انما حقها لحق
الام وقد قضى ابو بكر
على عمر رضي الله عنهما
بان جدة ابنه احق به
منه فان قيل فاحق
الام فيهم قيل كحق
الاب هما والدان
يحددان بالولد فلما كان
لا يعقل كانت الام
اولى به على ان ذلك
حق للولد لا للابوين لان
الام احق عليه وارق
من الاب فاذا بلغ
الغلام ولحق نفسه اذا
أونس رشده ولم يجبر على
ان يكون عند أحدهما
وأختاره برهما وترك
فراقهما واذا بلغت
الجارية ثمانت مع
أحدهما حتى تزوج
فتكون مع زوجها فان
أبت وكانت مأمونة
سكنت حيث شاءت
مالم تر ربة وأختارها
ان لا تفارق ابو بها
(قال) واذا اجتمع
القربة من النساء
فتسازعن المولود فالام
اولى ثم أمهات أمهات
أمها وان بعدن ثم
الجدة الام الأب ثم أمها
ثم أمهات بها ثم أبوهام
الجدة الأب ثم أمهات

أو هبة أو صدقة أو بيع أو أي وجهه ما كان من وجوه المالك لم توطأ حتى تستبرأ لما وصفت وإذا كانت تستبرأ لم يجوز المالكها أن يتلذذ منها مباشرة ولا قبله ولا جس ولا تجرد ولا ينظر شهوة من قبل أنه قد يظهر بها جمل من بانهما فيكون قد نظر متلذذا أو تلذذاً أكثر من النظر من أم ولد غيره وذلك محظور عليه ومتى اشتراها قبضها ثم وضعت جملها برئت وحل له وطؤها ولا يحل له الوطء إلا بوضع جميع جملها إذا كان جملها من غير سيدها وغير زوج الأزواج فطلق أو مات وكذلك لو قبضها فأقامت ساعة ثم حاضت وطهرت حل له الوطء ولو اشتراها فلم يقبضها ولم يتفرق حتى وضعت في يدي البائع ثم قبضها لم يكن له وطؤها حتى تطهر من نفاسها ثم تحيض في يديه حيضة مستقبلة من قبل أن البيع انما تم له حين لم يكن البائع فيه خيار بأن يتفرقا عن مقامهما الذي تباعا عليه ولو اشتراها وشرط عليه البائع أنه بالخيار عليه ثلاثاً وقبضها المشتري لحاضت قبل أن يسلم البائع البيع ويبطل شرطه في الخيار أو تمضي ثلاث الخيارات لم يطأها بهذه الحيضة حتى تظهر منها ثم تحيض حيضة أخرى ولو اشتراها وقبضها وشرط لنفسه الخيار ثلاثاً ثم حاضت قبل الثلاث ثم اختار البيع كانت تلك الحيضة استبرأ لأنه تام الملك فيها فابض لها ولو اعتقها أو كاتبها أو وهبها كان ذلك جائزاً ولو أراد البائع ذلك فيها لم يكن له لأن البيع فيها تام ولو بيع جارية معيبة دلس له فيها بعيب وطهر على العيب بعد الاستبراء فاختر أن يمسخها أجزأه ذلك الاستبراء من قبل أن المالك له تام الآن له الخيار بالعيب ان شاء ردوان شاء أمسك وإن ماتت في هذه الحال ماتت منه والرجل إذا اشترى الجارية أي جارية ما كانت أن لا يدفع عنها وأن يقبضها ياها بائعها وليس لبائعها منعها ياها ليستبرأ عند نفسه ولا عند غيره ولا ما وضعت ياها على يدي أحد ليستبرأ بحال ولا للمشتري أن يحبس عنه عنها حتى يستبرأ هو ولا غيره ولا ينزعها على يدي غيره فيستبرأ وسواء كان البائع في ذلك غريباً يخرج من ماله أو مقيماً أو معداً أو مملوكاً أو وصلاً أو رجلاً أو سوء وليس للمشتري أن يأخذ بمحمل بهمة ولا بوجه ولا ثمن وماله حيث وضعه وانما التحفظ قبل الشراء فإذا جاز الشراء ألزمناه ما ألزم نفسه من الحق ألا ترى أنه لو اشترى منه عدة أو أمة أو شيئاً وهو غريب أو أهل فقال أخاف أن يكون مسروقاً أو أخاف أن يكون واحداً من العبدین حراً كان ينبغي للحاكم أن يحجره على أن يدفع إليه الثمن لأنه ماله حيث وضعه ولو أعطيه أن يأخذ له كفيلاً أو يحبس له البائع عن سفره أعطيه ذلك في خوف أن يكون مسروقاً أو مبيعاً عيباً فإما من سرقة أو باق ثم لم نجعل لهذا غاية أبداً لأنه قد لا يعلم ذلك في القريب ويعلم في البعيد ويبيع المسلم الجارية بينهم وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يلزم البائع والمشتري إذا سلم هذه السلعة أن يكون قابضاً لها وأن لا يكون الثمن الذي هو إلى غير أجل ولا السلعة محبوبين إذا سلم البائع إلى المشتري ساعة من نهار ولا يكون المشتري من جارية ولا غيرها محبوبين ماله كما ولو جاز إذا اشترى رجل جارية أن توضع على يدي من يستبرأها كان في هذا خلاف يبيع المسلم السنة وظلم البائع والمشتري من قبل أنها لا تعد وأن تكون في ملك البائع بالملك الأول أو في ملك المشتري بالشراء الحادث فلا يجبر واحد منهما على إخراج ملكه إلى غيره ولو كان الثمن لا يجب على المشتري البائع إلا بأن تحيض الجارية حيضة وتطهر منها كان هذا فاسداً من قبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم المسلمين بعدهم أن تكون الأثمان المستأجرة إلى أجل معلوم وهذا إلى أجل غير معلوم لأن الحيضة قد تكون بعد صفقة البيع في خمس وفي شهر أو أكثر وكان فاسداً مع فساد غير معلوم لأن الحيضة قد تكون بعد صفقة البيع في خمس وفي شهر أو أكثر وكان فاسداً مع فساد من الثمن من الساعة أيضاً أن تكون السلعة لا مشتراً إلى أجل معلوم بصفة فتكون توجس في تلك المدة ويؤخذ بها بائعها ولا مشتراً بغير تسلط مشتريها على قبضها حتى تستبرأ وهذا لا يبيع أجل بصفة ولا عين بعينه بقبض وخارج من بيع المسلمين فلأن رجلين تباعا جارية وتشارطا في عقد البيع أن لا يقبضها المشتري حتى تستبرأ كان البيع فاسداً ولا يجوز بحال من قبل ما وصفت ولو اشتراها بغير شرط كان البيع جازاً وكان للمشتري قبضها واستبرأها عند نفسه أو عندهم شاء وإذا قبضها فانت قبل أن تستبرأ

أمهاتها ثم إلا تحت
للاب والام ثم الأخت
للاب ثم الأخت ثم
ثم الحالة ثم العمة ولا
ولاية لام أبي الأم لان
قربانها باب لا بام
فقرابة الصبي من
النساء أولى ولا حق
لا حد مع الأب غير
الأم وأمها فاما
أخواته وغيرهن فانما
حقوقهن بالأب فلا
يكون لهن حق معه
وهن يدلن به والجد أبو
الأب يقوم مقام الأب
إذا لم يكن أب أو كان غائباً
أو غير رشيد وكذلك
أبو أبي الأب وكذلك
العصبة يقومون مقام
الأب إذا لم يكن أقرب
منهم مع الأم وغيرهم
أمهاتها وإذا أراد الأب
أن ينتقل عن البلد
الذي نكح به المرأة
كان ببلده أو ببلدها
فسواء وإن قول قوله إذا
قال أردت النقلة وهو
أحق بالولد مرضعاً
كان أو كبيراً وكذلك
العصبة إلا أن تخرج
الأم إلى ذلك البلد
فتكون أولى ولا حق
لن لم تكل فيه الحرية

فان مانت عنده بعد ما طهر بها محل وتصادق على ذلك كانت من المشتري ويرجع المشتري على البائع
من الثمن بقدر ما بين قيمتها حاملا وغير حامل ولو اشترى بغير شرط فتراضيا أن يتواضعا على يدي من
يستبرئها فانت أو عيت عند المشتري فان كان المشتري قبضها ثم رضى بعد قبضها بوضعها فهي من ماله
وانما هي جارية قد قبضها ثم أودعها غيره فوثقها في يدي غيره اذا كان هو وضعها كوثقها في يديه ولو كان
اشترى اها فلم يقبضها حتى تواضعا برضاهما على يدي من يستبرئها فانت أو عيت مانت من مال البائع
لان كل من باع شيئا بعينه فهو مضمون عليه حتى يقبضه منه مشتريه واذا عيت قبل المشتري انت بالخيار
ان شئت فخذها معية بجميع الثمن لا يوضع عندك للعيب حتى كالمعت في يدي البائع بعد صفقة البيع
وقبل قبضها كنت بالخيار في تركها أو أخذها وان شئت فتركها بالعيب وكل ما زعمنا أن البيع فيه جاز
فعلى المشتري متى طلب البائع منه الثمن وسلم اليه السلعة أن يأخذ منه الا أن يكون الثمن الى أجل معلوم
فيكون الى أجله واذا اشترى الرجل من الرجل الجارية أو ما اشترى من السلع فلم يشترط المشتري الثمن الى
أجل وقال البائع لا أسلم اليك السلعة حتى تدفع الى الثمن وقال المشتري لا أدفع اليك الثمن حتى تسلم الي
السلعة فالبعض المشرقين قال بجبر القاضي كل واحد منهما البائع على أن يحضر السلعة والمشتري
على أن يحضر الثمن ثم يسلم السلعة الى المشتري والثمن الى البائع لا يبالى بأيهما بدأ اذا كان ذلك حاضرا وقال
غيره منهم لا أجبر واحد منهما على احضار شيء ولكن أقول أيكما شاء أن أقضى له بحقه على صاحبه فليدفع
الى ما عليه من قبل أنه لا يجب على واحد منهما دفع ما عليه الا قبض ماله وقال آخرون أنصبا لهما عدلا
فأجبر كل واحد منهما على الدفع الى العدل فاذا صار الثمن والسلعة في يديه أمرناه أن يدفع الثمن الى
البائع والسلعة الى المشتري (قال الشافعي) ولا يجوز فيها الا القول الثاني من أن لا يجبر واحد منهما
أقول آخر وهو أن يجبر البائع على دفع السلعة الى المشتري يحضره ثم ينظر فان كان له مال أجبره على
دفعه من ساعته وان غاب ماله وقتت السلعة وأشهدنا على أنه وقفها للمشتري فان وجد له ماله دفعه الى البائع
وأشهدنا على اطلاق الوقف عن الجارية ودفع المال الى البائع وان لم يكن له مال فالسلعة عين مال البائع
وجدته عند مفلس فهو أحق به ان شاء أخذه وانما أشهدنا على الوقف لانه ان أحدث بعد اشهادنا على وقف
ماله في ماله شيئا لم يجز وانما نعمنا من القول الذي حكينا أنه لا يجوز عندنا غيره وهذا القول وأخذنا بهذا
القول ودونه لانه لا يجوز للحاكم عندنا أن يكون رجل يقر بأن هذه الجارية قد خرجت من ملكه ببيع الى
مائل ثم يكون له حبسها وكيف يجوز أن يكون له حبسها وقد علمنا ان ملكها غيره ولا يجوز أن يكون
رجل قد أوجب على نفسه أنه ماله حاضر ولا يأخذ منه ولا يجوز لرب الجارية أن يطأها ولا يبيعها
ولا يعتقها وقد باعها من غيره ولا يجوز للسلطان أن يدع الناس يتدافعون الحقوق وهو يقدر على أخذها
منهم واذا كانت لرجل أمة فزوجها أو اشترىها ذات زوج فطلقها الزوج أو مات عنها فانقضت عدتها
فأراد سيدها الصابن بانقضاء العدة لم أر ذلك له حتى يستبرئها بحبضة بعد ما حل فرجها لانه الفرج كان
حسلا لا لقبره ممنوعا منه والاشترى بسبب غيره لا بسببه ألا ترى أن رجلا لو أراد بيع أمة فاستبرأها عند
أم رجل أو بنته بحبضة أو حبض ثم باعها من رجل لم يكن له أن يصيبها حتى يستبرئها بعد ما أبيع له فرجها
ولو كانت لرجل أمة فكاتبها فحجرت لم يكن له وطؤها حتى يستبرئها لانها كانت ممنوعة الفرج منه
وانما أبيع له فرجها بعد العجز فهي تجامع في هذا المعنى المتروجة وتفرقها في أن فرجها لم يكن مباحا لغيره
والاحتياط تركها ولو كانت له أمة فحاضت فأذن لها بأن تصوم فصامت أو تحج فحجبت واجبا عليها فكانت
ممنوعة الفرج في شهر الصوم ومدة الاحرام والحيض ثم خرجت من الاحرام والصوم والحيض لم يكن عليه
أن يستبرئها أو ذلك أنه انما حيل بينه وبين فرجها يعارض فيها كما يكون العارض فيه من الصوم والاحرام
لأنه حيل بينه وبين الفرج كما حيل بينه وبينها متروجة ومكاتبه فكان لا يحل له أن يمسها ولا يقبلها ولا ينظر

في ولد الحر واذا كان ولد
الحر ماله فسد هم
أحق بهم واذا كانوا
من مرة وأبوهم مملوك
فهو أحق بهم ولا
يجوزون في وقت الخيل

(باب نفقة المالك)

(قال الشافعي) رجه
الله أخبرنا شافعيان عن
محمد بن عجلان عن بكر
أو بكير بن عبد الله
«المرفي شك» عن عجلان
أبي محمد عن أبي هريرة
أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال للملوك طعامة
وكسوته بالمعروف ولا
يكلف من العمل مالا
يطبق (قال) فعلى
مالك الملول الذي ذكر
والانثى بالعين اذا
شغلها في عمل له أن
ينفق عليهما ويكسوهما
بالمعروف وذلك نفقة
رقيق بلدهما الشيع
لا وسطا الناس الذي
تقوم به أبا نهم من
أى الطعام كان فمما
أوسعها أوزرة أو عرا
ركسوتهم كذلك مما
يعرف أهل ذلك البلد
أنه معروف صوف أو
فطن أو كنان أي ذلك
كان الاغلب بذاك البلد

وكان لا يسمى مثله
ضيقا عوضه والجواري
إذا كانت لهن فراهية
وجال قال عرف أنهم
يكسبون أحسن من
كسوة اللائي دونهن
وقال ابن عباس في
الملوكين أطعمهم بما
تأكلون واكسهم بما
تلبسون (قال الشافعي)
رحمه الله هذا كلام مجمل
يجوز أن يكون على
الجواب فيسأل السائل
عن ماله واغنيا كل
تأرا أو غيرا وليس
صوفا فقال أطعمهم
بمأكلهم واكسهم
بما تلبسون والسائلون
عرب ولبوس عاتمهم
وطعامهم خشن
ومعاشهم ومعايشهم
رقيقهم متقارب فأما
من خالف معاش السلف
فأكل رقيق الطعام
ولبس جيد الثياب فلو
أسى رقيقه كان أحسن
وإن لم يفعل فله ما قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم نفقته وكسوته
بالمعروف فأما من لبس
الوسى والروى والخز
وأكل النقي واللوان
لحوم الدجاج فهذا ليس
بالمعروف المالك وقال

الباشيهة فمالها هذه مخالفة لحالها الأولى ويحتمل المستبراء والمعتدة ويختلفان فأما ما يحتمل في
فان في الاستبراء والعدة معني وتعبدا فأما المعنى فان المرأة إذا وضعت حملها كانت برائة في الحرية والامة
وانقضاء العدة وأما التعبد فقد تعلم برأيتها بأن تكون حبيبة لم يدخل بها ويدخل بها فخصص حبيبة
فتعد عدة الوفاة كما تعدها البالغة المدخول بها ولا تبرئها حبيبة واحدة فلو لم تكن العدة إلا البراءة كانت
الصغيرة في هاتين الحالتين بريئة وكذلك الأمة البالغ وغير البالغ تشتري من المرأة الصالحة المحصنة لها
ومن الرجل الصالح الكبير قد حرم عليه فرجها برضاع فلا يكون لمن اشتراها أن يطأها حتى يستبرئها ولو
كان رجل مودع أمة يستبرئها بحبيبة عنده قد حاضت في يدي نسائه حبيضا كثيرا ثم ملكها ولم تغارق
فحصينه بشراء أو هبة أو ميراث أو أي ملك ما كان لم يكن له أن يطأها حتى يستبرئها وأحب للرجل الذي يطأ
أمة أن لا يرسلها وأن يحصنها وأن يفعل لم يحرمها ذلك عليه وكانت فيما جعل له منها مثل المحصنة الأتري
أن حرم رضى الله عنه يقول ما بال رجال يطؤون ولا تدهم ثم يرسلونهم فيضربونه تلحق الأولاد بهم وإن أرسلوا
ولا يحرم عليهم الرطبة مع الأرسال ولو ابتاع رجل جارية فاستبرأها ثم جاز رجل آخر فادعى أنها له وبأنه عليها
بشاهد فوقف المشتري عنها ثم أبطل الحاكم الشاهد لم يكن على المشتري أن يستبرئها بعد ما فسخ عنه
وقضائها كانت على الملك الأول لم تستحق ولو استحقها ثم اشتراها الأول وهي في بيته لم تخرج منه
لم يطأها حتى يستبرئها لأنه قد ملكها عليه غيره ولو كانت جارية بين رجلين فاستفلسا أحدهما وكانت
في بيته لم يطأها من حين حل له فرجها حتى يستبرئها ولا تكون البراءة إلا بأن ملكها طاهر ثم يحيض بعد
أن تكون طاهرا في ملكه ولو اشتراها ساعة دخلت في الدم لم يكن هذا براءة وأول الدم وآخره سواء كما
يكون هذا في العدة في قول من قال الاقراء عين الحيض ولو طلق الرجل امرأته أول ما دخلت في الدم لم يعتد
بتلك الحيضة ولا يعتد بحبيضة الاحيض تقدمها طهر فان قال قائل لم زعمت أن الاستبراء طهر ثم حبيضة
وزعمت في العدة أن الاقراء لا طهار قلنا لا بتفريق الكتاب ثم السنة بينهما قلنا قال الله عز وجل يترصد
بأنفسهن ثلاثة قروء ودل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن الاقراء الاطهار لقوله في ابن عمر يطلقها
طاهرا من غير جماع قلنا العدة التي أمر الله عز وجل أن تطلق لها النساء فأمرناها أن تأتي بثلاثة اطهار
فكان الحيض فيها فاصلا بينهما حتى يسمى كل طهر منها غير الطهر الآخر لا تلو لم يكن بينهما حيض كان
طهرا واحدا وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاماء أن يستبرئن بحبيضة فكانت الحيضة الأولى أمامها
طهر كالابعد الطهر الأولى أمامه حيض وكان قول النبي صلى الله عليه وسلم يستبرئن بحبيضة يقصد قصد
الحيض بالبراءة فأمرناها أن تأتي بحبيض كامل كما أمرناها إذا قصد قصد الاطهار أن تأتي بطهر كامل.

(النفقة على الأقارب)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تعالى والوالدان برضعن أولادهن حولين
كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس الا وسعها الا تضار
والدة ولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك فان أراد فصالا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح
عليهما وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم اذ اسلمتم ما أنتم بالمعروف واتقوا الله واعلموا أن
الله بما تعملون بصير وقال تبارك وتعالى فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن وأعروا بينكم بمعروف وإن
تعاسرتم فسترضعه أنخرى إلى قوله بعد عسر يسرا (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن هشام بن عروة
عن أبيه عن عائشة رضى الله تعالى عنها أن هند قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله إن
أبا سفيان رجل شحيح وليس لي إلا ما أدخل على فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفيك وولدك
بالمعروف (قال الشافعي) أخبرنا أنس بن عباس عن هشام عن أبيه عن عائشة رضى الله تعالى عنها أنها

عليه السلام اذا كنى
أحدكم خادمه طعامه
حره ودخانه فليدعه
فليجلسه معه فان أبي
فليروغ له لقمة فيتناوله
اياها أو كلمة هذا مناها
فلا قال صلى الله عليه
وسلم فليروغ له لقمة
كان هذا عندنا والله أعلم
على وجهين أولهما
بمعناه أن اجلسه معه
أفضل وأن لم يفعل
فليس بواجب اذ قال
النبي صلى الله عليه وسلم
والأفلى يروغ له لقمة
لان اجلسه لو كان
واجباً لم يجعل له أن
يروغ له لقمة دون أن
يجلسه معه أو يكون
بالخيارين أن يتناوله أو
يجلسه وقد يكون أمر
اختيار غير الحتم وهذا
يدل على ما وصفنا من
بيان طعام المملوك
وطعام سيده والمملوك
الذي يلى طعام الرجل
مخالف عندى للمملوك
الذى لا يلى طعامه
ينبغي أن يتناوله مما
يقرب اليه ولولقمة فان
المعروف أن لا يكون
يرى طعاماً قد دوى
العمل فيه ثم لا ينال منه
شيأ يربده شهوته وأقل

حدثته أن هنداً أم معاوية جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان أباسفيان رجل يهجم وانه
لا يعطيني وولدى الامأخذت منه سرأوهو لا يعلم فهل على في ذلك من شيء فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم خذى ما يكفيلك وولدك بالمعروف (قال الشافعي) ففي كتاب الله عز وجل ثم في سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم بيان أن الاجارة جائزة على ما يعرف الناس اذ قال الله عز وجل فان أرضعن لكم فأتوهن
أجورهن والرضاع يختلف فيكون صبي أكثر رضاعاً من صبي وتكون امرأة أكثر لبناً من امرأة ويختلف
لبنها فيقل ويكثر فتجوز الاجارة على هذا لانه لا يوجد فيه أقرب مما يحيط العلم من هذا فتجوز الاجارات
على خدمة العبد قياساً على هذا وتجوز في غيره مما يعرف الناس قياساً على هذا (قال الشافعي) وبيان أن
على الوالد نفقة الولد دون أمه كانت أمه متروجة أو مطلقة وفي هذا دلالة على أن النفقة ليست على الميراث
وذلك أن الام وارثة وفرض النفقة والرضاع على ابد دونها (قال الشافعي) قال ابن عباس رضي الله
تعالى عنهما في قول الله عز وجل وعلى الوارث مثل ذلك من أن لا تضار والده بولدها لان عليها الرضاع (قال
الشافعي) واذا وجب على الاب نفقة ولده في الحال التي لا يغني نفسه فيها فكان ذلك عندنا لأنه منه لا يجوز
أن يضيع شيئاً منه وكذلك ان كبر الولد زماناً لا يغني نفسه ولا عياله ولا حرفة أنفق عليه الوالد وكذلك
ولد الولد لانهم ولدوا يؤخذ بذلك الاجداد لانهم آباء وكانت نفقة الوالد على الوالد اذ صار الوالد في الحال التي
لا يدر على أن يغني فيها نفسه أو جب لان الولد من الوالد وحق الوالد على الوالد اعظم وكذلك الجد وأبوالجد
وآبأؤ فوقه وان بعدوا لانهم آباء قال واذا كانت هندزوجة لابي سفيان وكانت الكسيرة على والدها الصغرهم
بأمر زوجهما فاذن لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تأخذ من مال أبي سفيان ما يكفها وولدها بالمعروف
فثلها الرجل يكون له على الرجل الحق بأي وجه ما كان فيمنعه آياه أنه أن يأخذ من ماله حيث وجدته سرا
وعلانية وكذلك حق ولده الصغار وحق من هو قهره عنه من تركه أو كفه قال وان وجد الذي له الحق
ماله بعينه كان له أخذه وان لم يجده كان له أخذه مثله ان كان له مثل ان كان طعاماً فطعام مثله وان كان
دراهم فدراهم مثله وان كان لأمثله كانت له قيمة مثله دنائراً ودراهم كان غصبه عبداً لم يجده فله قيمته
دنائراً ودراهم فان لم يجد للذي غصبه دنائراً ولادراهم وجد له عرضاً كان له أن يبيع عرضة الذي وجد
فيستوفي قيمة حقه ويرد اليه فضله ان كان فيما باع له وان كان يبلد الاغلب به الدناير باعه بدناير وان كان
الأغلب به الدراهم باعه بالدراهم قال وان غصبه ثوباً فلبسه حتى نقص ثمنه أو عبداً فاستخدمه حتى كسر
أو عوز غصبه أخذ ثوبه وعبدته وأخذ من ماله قيمة ما نقص ثوبه وعبدته على ما وصفنا
(نفقة المملوك) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن عجلان
عن بكير بن عبد الله عن عجلان أبي محمد عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للمملوك طعامه
وكسوته بالمعروف ولا يكاف من العمل الا ما يطيق (قال الشافعي) على مالك المملوك الذكر والانثى البالغين
اذا حبسهما في عمل له أن ينفق عليهما ويكسوهما بالمعروف وذلك نفقة رفيق بلدهما الشيع لا وسطا الناس
الذي تقوم به أبدانهم من أي الطعام كان خنطه أو شعيراً أو ذرة أو قرا وكسوتهم كذلك مما يعرف أهل
ذلك البلد أنه معروف صوف أو قطن أو كتان أي ذلك كان الاغلب بذلك البلد وكان لا يسمى ضيقاً موضعه
(قال الشافعي) والحواري اذا كانت لهن فراهة وجمال فالمعروف انهن يكسفن أحسن من كسوة اللاتي
دونهن (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابراهيم بن أبي خداس عن عتبة بن أبي لهب أنه سمع ابن عباس
يقول في المملوكين أطعموهم مما تأكلون واكسوهم مما تلبسون (قال الشافعي) هذا كلام يحمل يجوز
أن يكون على الجواب فسأل السائل عن ماله كسوته وهو انما يأكل ثمر أو شعيراً أو أدنى ما يقدر عليه من الطعام
ويلبس صوفاً أو أدنى ما يقدر عليه من اللباس فقال أطعموهم مما تأكلون واكسوهم مما تلبسون وكان
أكثر حال الناس فيما مضى ضيقة وكان كثير من اتسعت حاله مقتصداً فهذا يستقيم قال والسائلون

عرب ولبوس عانتهم وطعامهم خشن ومعاشهم رقيقهم متقارب فأما من لم تكن حاله هكذا خالف
معاش السلف والعرب وكل رقة في الطعام ولبس جيد الثياب ولو آسى رقيقه كان أكرم وأحسن فإن
لم يفعل فله ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نفقته وكسوته بالمعروف والمعروف عند المعروف مثله
في بلدته الذي به يكون ولو أن رجلا كان له الوشى والخز والروى والقصب وطعمته النقي واللوان لحم
الدجاج والطير لم يكن عليه أن يطعم مما يليكه ويكسوههم مثل ذلك فإن هذا ليس بالمعروف للمالك (قال
الشافعي) أخبرنا شفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
إذا كنت أحدكم خادمه طعمه حره ودخانه فليدعه فليجلس معه فإن أي فليدعه له لقمة فليأكله أياها أو يعطه
أياها أو كلة هذا معناه (قال الشافعي) فليأكل رسول الله صلى الله عليه وسلم فليدعه له لقمة كان هذا
عند الله إلى أن علم على وجهين أحدهما وهو أولاهما بمعناها والله تعالى أعلم أن أحلاسه معه أفضل وإن لم
يفعل فليس واجب عليه أن يجلس معه إذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا فليدعه له لقمة لأن أحلاسه
لو كان واجبا عليه لم يجعل له أن يرقعه له لقمة دون أن يجلس معه أو يكون بالخيارين أن يتأوله أو يجلسه
وقد يجهل أن يكون أمرا اختياريا غير الحتم وتكون له نفقته بالمعروف كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلا يجلبه أكثر منها (قال الشافعي) وهذا يدل على ما وصفنا من تبان طعام المملوك وطعام سيده إذا
أراد سيده طبخ الطعام لأدنى ما يكفيه فلو كان من يريد أدنى ما يكفيه أطعمه من طعامه قال والكسوة
هكذا قال والمملوك الذي يلي طعام الرجل يخالف عندنا المملوك الذي لا يلي طعامه وينبغي للمالك المملوك
الذي يلي طعامه أن يكون أقل ما يصنع به أن يتأوله لقمة يأكلها مما يقرب إليه فإن المعروف لا يكون يرى
طعاما قدولى العناية فيه ثم لا ينال منه شيئا يربده شهوته وأقل ما ربه شهوته لقمة فإن قال قائل كيف
يكون هذا للمملوك الذي يلي الطعام دون غيره قيل لاختلاف حالهم إلا أن هذا أولى الطعام ورأه وغيره من
المالكين له ولم يره والسنة التي خصت هذا من المالكين دون غيره (قال الشافعي) وفي كتاب الله عز
وجل ما يدل على ما وافق بعض معنى هذا قال الله تبارك وتعالى وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى
والمساكين فزرزقوهم منه الآية فأمر الله عز وجل أن يرزق من القسمة من مثلهم في القرابة واليتامى والمساكين
الحاضرون القسمة ولم يكن في الأمر في الآية أن يرزق من القسمة من مثلهم في القرابة واليتامى والمساكين
لم يحضر ولهذا الشبهة وهي أن تضيف من جاءك ولا تضيف من لم يقصد قصدك ولو كان محتاجا إلا أن
تتطوع وقال في بعض أصحابنا قسمة الميراث وقال بعضهم قسمة الميراث وغيره من الغنائم فهذا أوسع
وأحب إلى أن يعطوا ما طاب به نفس المعطي ولا يوقت ولا يحرمون (قال الشافعي) ومعنى لا يكاف من
العمل إلا ما يطبق بعينه والله تعالى أعلم إلا ما يطبق الدوام عليه ليس ما يطبقه يوما ويومين أو ثلاثة ونحو ذلك
ثم يهجر فيما بقي عليه وذلك أن العبد الجلد والامة الجلدة قد يقويان على أن يشبالية حتى يصبحا عامة يوم ثم
يهجران عن ذلك ويقويان على أن يعملوا يوما وليلة ولا ينامان فيهما ثم يهجران عن ذلك فيما يستقبلان والذي
يلزم المملوك لسببه ما وصفنا من العمل الذي يقدر على الدوام عليه أن كان مسافرا فمشى العقبة وركوب
الأخرى والنوم أن قد درأ كتابا ثم أكثر من ذلك وإن كان لا يقدر على النوم كتابا ثم أكثر من ذلك في
المنزل وإن كان عمله بالليل تركناه بالنهار للراحة وإن كان عمله بالنهار تركناه بالليل للراحة وإن كان
في الشتاء عمل في الصيف ومن أول الليل وإن كان في صيف يعمل ترك في القائلة ووجه هذا كله في المملوك
والمملوك ما لا يضرب بأبدانهم الضرب واللين وما يعرف الناس أنهم ما يطبقان المداومة عليه (قال الشافعي)
ومنى مرض واحد منهم ما فعله نفقته في المرض ليس له استعماله أن كان لا يطبق العمل وإن عي أو زمن
أنفق عليه مولا أيضا إلا أن يشاء يفتقه فإذا اعتقه فلا نفقة عليه (قال الشافعي) وأم الولد مملوك يلزمه
نفقته وتخدمه وتعمل له ما تحسن وتطيق بالمعروف في منزله والمدة والمملوكه تعمل له في منزله أو خارجا عنه

ما يربده شهوته لقمة
وغیره من المالك لم
يله ولم يره والسنة
خصت هذا من المالك
دون غيره وفي القرآن
ما يدل على ما وافق
بعض معنى هذا قال
الله جل ثناؤه وإذا حضر
القسمة أولو القربى
واليتامى والمساكين
فزرزقوهم منه ولم يقل
يرزق مثلهم لم يحضر
وقيل ذلك في الموارث
وغیرها من الغنائم وهذا
أوسع وأحب إلى
ويعطون ما طاب به
نفس المعطي بلا توقيت
ولا يحرمون ومعنى
لا يكاف من العمل إلا
ما يطبق بعينه والله أعلم
إلا ما يطبق الدوام عليه
لا ما يطبق يوما ويومين
أو ثلاثة ونحو ذلك ثم
يهجر وجهه ذلك
ما لا يضرب بدنه الضرب
اللين وإن عي أو زمن
أنفق عليه مولا وليس
له أن يسترضع الامة
غير ولدها فبمعن منها
ولدها إلا أن يكون فيها
فضل عن ربه أو يكون
ولدها يفتدى بالطعام
فيقيم بدنه فلا بأس به
وينفق على ولدها ولدها

كلوصفنا من المملوكة غير المدبرة وينفق عليهم كلهن بالمعروف والمعروف ما وصفت وأي مملوكة صار
الى أن لا يطبق العمل لم يكلفه وأنفق عليه ورضاع المملوكة الصغير يلزم مولاه والمكاتب والمكاتب مغالغان
لن سواهما لا يلزم مولاهما نه في مرض ولا غيره فان مرضا وعجزا عن نفقة أنفسهم ما قبل لهما كما شرط كما
في الكتابة فأنفق على أنفسهما فان زعمتا أنكما عجزان عن تأدية الكتابة أبطلنا كتابتكما ورددنا كما رقيقا
كما تبطله اذا عجزتما عن تأدية أرض جنائتكما قال واذا كان لهما اذا عجزا أن يقولوا لا نجحد فيردان
رقيقين كان لهما في المرض ما وصفت ان شاء الله تعالى لان هذا دلالة على أن فسخ الكتابة اليهم مادون من
كاتبهما قال ولو كانا اثنين ففجر أحدهما أو مرض فقال قد عجزت بطلت كتابته وأنفق عليه وكان الذي
لم يعجز عن الكتابة مكاتباً ورفع عنه حصة العاجز من الكتابة (قال الشافعي) وينفق الرجل على عياله
الصغار وان لم ينفعوه يجب على ذلك قال ولزوجة رجل أم ولده فولدت أولاداً أنفق عليهم كما ينفق على
رفيقته حتى يعقوا بعق أمهم قال واذا ضرب السيد على عبده خراجا فقال العبد لا أطيقه قبل له أجره
عن شئت واجعل له نفقته وكسوته ولا يكلف خراجا وان كانت أمة فكذلك غيرها لا ينبغي أن يأخذ
منها خراجا الا أن تكون في عمل وأحب أن يمنعه الامام من أخذ الخراج من الامه اذا لم تكن في عمل وأحب
كذلك يمنعه الخراج من العبدان لم يكن يطبق الكسب صغيرا كان أو كبيرا (قال الشافعي) أخبرنا
مالك عن عه أبي سهل بن مالك عن أبيه أنه سمع عثمان رضي الله تعالى عنه يقول في خطبته ولا تكلفوا
الصغير الكسب فانكم متى كلفتموه الكسب سرق ولا تكلفوا الأمة غير ذات الصنعة الكسب فانكم متى
كلفتموها الكسب كسبت بفرجها (قال الشافعي) وان كانت لرجل دابة في المصر أو شاة أو بعير علفه
ما يقيم فان امتنع من ذلك أخذ السلطان بعلفه أو يبيعه فان كانت ببادية فأنحنت الغنم والأبل
أو البقر على المرعى فخلها والمرعى ولم يحبسها فأجبت الأرض فأحب إلى لوعلفها أو ذبحها أو باعها
ولا يحبسها فتموت هزلا ان لم يكن في الأرض متعلق ويحجر عندي على بيعها أو ذبحها أو علفها فان كان
في الأرض متعلق لم يحجر عندي على بيعها أو ذبحها أو علفها الا انما على ما في الأرض تتخذ وليست كالذواب
التي لا ترعى والأرض محبوبة الاربعاء ضعيفا ولا تقوم للعبد قيام الراعي (قال الشافعي) ولا تحلب أمهات
النسل الا فضلا عما يقيم أولادهن ولا تحلبها ويتر كهن عتق هزلا قال وليس له أن يسترضع أمة فبيع ولدها
الا أن يكون فيه فضل عن ربه أو يكون ولدها يغتذي بالطعام فيقيم بدنه فلا بأس أن يؤثر ولده بالبن ان
اختاره على الطعام قال وفي كتاب الطلاق والنكاح نفقة المطلقة والزوجة وغير ذلك من النفقات مما يلزم
(الحجة على من خالفنا) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال بعض الناس قولنا فمن كان له على
رجل حق فلم يعطه اياه فان له أن يأخذ منه حقه سرا ومكابرة ان غصبه دنائرا ودرهم أو ما يكال أو يوزن
فوجد مثله أخذه فان لم يجد مثله لم يكن له أن يبيع من عرضه شيئا فيستوفي حقه وذلك أن صاحب السلعة
الذي وجب عليه الحق لم يرض بأن يبيع ماله فلا ينبغي لهذا أن يكون أمين نفسه (قال الشافعي) أرأيت
لو عارضك معارض بمثل جنتك فقال هو اذا غصبه درهم فاستهلكها فأمرته أن يأخذ درهم غيرها فانما
جعلت هذه الدراهم بدلا من تلك القيمة لانه لو غصبه سودا لم تأمره أن يأخذ وخضا لان الوضع أكثر قيمة من
السود فقد جعلت له البدل بالقيمة والقيمة يبيع فان قال هذه الدراهم مثل القيمة قلنا وما مثل قال لا يجوز
الفضل في بعضها على بعض قلنا فان كنت من هذا الوجه أجزته فقل له يأخذ مكان السود وخضا وهي
لا يحل الفضل في بعضها على بعض قال لا لأنها وان لم يحل الفضل في بعضها على بعض فهي أكثر قيمة
من الدنانير قلنا نحن نكسر لان الفضل في بعضها على بعض لا يحل كانت خطأ لانه انما صرت إلى أن تعطيه
درهم بقيمة ما أخذ من الدراهم وهذا يبيع فكيف لم تجز أن يأخذ دنانير بقيمة الدراهم وانما إلى القيمة ذهبت

من غيره وعنده الامام
أن يجعل على أمته
خراجا الا أن يكون في
عمل واجب وكذلك
العبد اذا لم يطبق الكسب
قال عثمان بن عفان
رضي الله عنه في خطبته
لا تكلفوا الصغير
الكسب فيسرق ولا
الأمة غير ذات الصنعة
فكسب بفرجها

(صفة نفقة الذواب)

(قال الشافعي) رحمه
الله ولو كانت لرجل
دابة في المصر أو شاة أو
بعير علفه بما يقيم فان
امتنع أخذه السلطان
بعلفه أو يبيعه فان
كان ببادية غنم أو أبل
أو بقر أخذت على
المرعى خلها والمرعى
فان أجبت الأرض
علفها أو ذبحها أو باعها
ولا يحبسها فتموت هزلا
ان لم يكن في الأرض
متعلق وأجبر على ذلك
الا أن يكون فيها متعلق
لا تساع على ما في الأرض
تتخذ وليست كالذواب
التي لا ترعى والأرض
محبوبة الاربعاء ضعيفا
ولا تقوم للعبد قيام
الراعي (قال) ولا

نحب أمهات النسل الا
فضلا عما يقيم أردهن
لا يجلبن فيمين هـ لا
(كتاب القتل)
(باب تحريم القتل ومن
يجب عليه القصاص
ومن لا يجب)
(قال الشافعي) رحمه
الله قال الله تعالى ومن
يقتل مؤمنا متعمدا
فجزاؤه جهنم الآتية
وقال تعالى ولا تقتلوا
النفوس التي حرم الله الا
بالحق وقال عليه
السلام لا يحل دم امرئ
مسلم الا بحدى ثلاث
كفر بعد ايمان أو زنا
بعد احسان أو قتل
نفس بغير نفس (قال
الشافعي) رحمه الله
تعالى واذا تكافأ الدمان
من الاحرار المسلمين أو
العبيد المسلمين أو
الاحرار من المماليك
أو العبيد منهم قتل
من كل صنف مكافئ
دمه منهم الذكرا اذا قتل
بالذكور والانثى والانثى
اذا قتل بالانثى وبالذكور
ولا يقتل مؤمن بكافر
لقول النبي صلى الله
عليه وسلم لا يقتل

وكيف لم تجزله أن يبيع من عرضه فباخذ مثل دراهمه والعرض يحل بالدراهم وفيه تغاير فاحتجك على أحد
ان عارضك بمثل هذا القول فقال لا يجوز له أن يأخذ أبدا الا ما خذ منه لانك تعلم أنه اذا أخذ غير ما أخذ
منه فاعما يأخذ بدلا والبدل بغيره ولا يجوز له أن يكون أمين نفسه في مال غيره وأنت تقول في أكثر العلم
لا يكون أمين نفسه (قال الشافعي) فقال فما تقول أنت قلت أقول ان سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم ثم اجاع أكثر من حفظ عنه من أهل العلم قبلنا يدل على أن كل من كان له حق على أحد فنعاه اياه
فله أخذ منه وقدي يحتمل أن يكون ما أدخل أبو سفيان على هند مما أذن لها رسول الله صلى الله عليه وسلم
في أخذ ما يكفها ولدها بالمعروف منه ذهباً وفضة لاطعاما ويحتمل لو كان طعاما أن يكون أرفع مما يفرض
لها وبين أن لها أن تأخذ بالمعروف مثل ما كان فارضا لها لا أرفع ولا أكثر منه ويحتمل لو كان مثل
ما يفرض لها ليس أكثر منه أن تكون انما أخذته بدلا مما يفرض لها مثله لانه قد كان لابي سفيان حبس
ذلك الطعام عنها واعطاها غيره لان حقها ليس في طعام بعينه انما هو طعام نصفه كطعام الناس وأدم كادم
الساس لافي أرفع الطعام بعينه ولا الأدم ولا في شرهما وهي اذا أخذت من هذا فاعما تأخذ بدلا مما يجب لها
ولولدها والبدل هو القيمة والقيمة تقوم مقام البيع وهي اذا أخذت لنفسها ولولدها فقد جعلها أمين نفسها
ولولدها وأباح لها أخذ حقهما وحققهم سراسر أبي سفيان وهو مالك المال (قال الشافعي) فقلت له أما في
هذا ما ذلك على أن للرء أن يأخذ لنفسه مثل ما كان على الذي عليه الحق أن يعطيه ومثل ما كان على
السلطان اذا ثبت الحق عنده أن يأخذه قال وأين قلت له رأيت السلطان ولم يجد للغصب سلعة
بعينها ليس يقضى على الغاصب بأن يعطيه قيمتها قال بلى قلت وان لم يعطه سلعة بعينها باع السلطان عليه
في ماله حتى يعطى المصوب قيمة سلعته قال بلى فقلت له اذا كانت السنة تبطل له حق أن يأخذ حقه
دون السلطان كما كان السلطان أن يأخذه لو ثبت عنده فكيف لا يكون للرء اذا لم يجد حقه أن يبيع في مال
من له عليه الحق حتى يأخذ حقه قال السلطان أن يبيع وليس لهذا أن يبيع قلنا ومن قال ليس له أن
يبيع رأيت اذا قيل لك ولاله أن يأخذ مال غيره الا باذن السلطان ما حجتك أو رأيت السلطان لو باع رجل
في مال رجل والرجل يعلم أن لاحق له على المبيع عليه أن يحل له أن يأخذ ما باع له السلطان قال لا قلنا
قترال انما تجعل أن يأخذ بعلمه لا بالسلطان وما للسلطان في هذا معنى أكثر من أن يكون كالمفتي يخبر
بالحق لبعض الناس على بعض ويجبر من امتنع من الحق على تأديته وما يحل السلطان شيئا ولا يحرمه
ما الحلال وما الحرام الا على ما يعلم الناس فيما بينهم قال أجل قلنا فلم جعل بين الرجل يكون له الحق
فأخذ حقه دون السلطان ويكره الذي عليه الحق وجعله أمين نفسه فيه وفرقت بينه وبين السلطان
في البيع من مال الذي عليه الحق أقلت هذا خبر أم قيسا قال قال أصحابنا يبيع أن يبيع مال غيره قلت
ليس في هذا شيء لو قم الا وقد شركت فيه بأنك تجعله يأخذ مثل عين ماله وذلك قيمته والقيمة بيع وتخالف
معنى السنة في هذا الموضع وتخالفها في موضع غيره قال هكذا قال أصحابنا قلت فترضى من غيرك بمثل
هذا فيقول لك من خالفك هكذا قال أصحابنا قال ليس له في هذا حجة قلنا ولا لك أيضا فنه حجة فقال انه
يقال ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا الأمانة الى من ائتمنك ولا تخن من خانك فامعني هذا قلنا ليس هذا
بثابت عند أهل الحديث منكم ولو كان ثابتا لم يكن فيه حجة علينا ولو كانت كانت عليك معنا قال وكيف
قلت قال الله عز وجل ان الله يأمر بالانصاف والامانة الى أهلها فتأدية الامانة فرض والحيانة محرمة
وليس من أخذ حقه بخائن قال أفلا تراه اذا غضب دنائير فباع ثيابا بدناير فقد خان لان الثياب غير الدناير
قلت ان الحقوق تؤخذ بوجوه منها أن يوجد الشيء المصوب بعينه فيؤخذ فان لم يكن فثله فان لم يكن بيع
على الغاصب فأخذه منه مثل ما غصب بغيره ولو كان اذا خان دنائير فبيعت عليه جارية بدناير فقد فقت
الى المصوب كان ذلك خيانة لم يحل للسلطان أن يجوز ولا يكابر على ما يعلم أنه لا يحل له وكان على السلطان

ان وجد له ذنابه بعينه اعطاه اياه او الالم يعطيه ذنابه غيرهما لانهم البست بالذي غصب ولا يبيع له جارية
 فيعطيه قيمتها وصاحب الجارية لا يرضى قال أفرأيت لو كان ثابتاً ما معناه قلنا اذا دلت السنة واجتماع
 كثير من أهل العلم على أن يأخذ الرجل حقه لنفسه سر من الذي هو عليه ففقد ذلك أن ليس بخيانة
 الخيانة أخذ ما لا يحل أخذه فلو خاني درهمه اقلت قد استحل خيانتى لم يكن لي أن أخذه منه عشرة دراهم
 مكافأة بخيانتى وكان لي أن أخذه درهمه أولاً كون هذا خائناً ولا ظالمًا كما كنت خائناً ظالمًا بأخذ تسعة
 مع درهمه لانه لم يخنها (قال الشافعي) ولا تعدو الخيانة المحرمة أن تكون كما وصفتنا من أن يأخذ من مال
 الرجل بغير حق وهي كذلك ان شاء الله تعالى والسنة دليل عليها وتكون لو كان له حق لم يكن له أن يأخذ
 بغير أمره وهذا خلاف السنة فان كان هذا هكذا فقد أمر وأرجل أن يأخذ حقه والبدل من حقه بغير أمر
 من أخذه منه سر او مكابرة (قال الشافعي) وخالفنا أيضاً في النفقة فقال اذا مات الأب أنفق على الصغير
 كل ذي رحم يحرم عليه نكاحه من رجل أو امرأة قلت له فما يحتك في هذا قال قول الله تبارك وتعالى
 والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن الى قوله وعلى
 الوارث مثل ذلك (قال الشافعي) قلت له أكان على الوارث مثل ذلك عندك على جميع ما فرض الله تبارك
 وتعالى على الأب والوارث يقوم في ذلك مقام الأب قال نعم فقلت أوجدت الأب تنفق ويسترضع المولود
 وأمه وارث لائى عليها من ذلك قال نعم قلت أفكون وارث غير أمه يقوم مقام أبيه فينفق على أمه اذا
 أرضعته وعلى الصبي قال لا ولكن الأم تنفق عليه مع الوارث قلنا فأول ما تأولت تركت قال فاني أقول
 على الوارث مثل ذلك بعد موت الأب هي في الآية ذلك بعد موت الأب قال لا يكون له وارث وأبوه حي
 قلنا بلى أمه (١) وقد يكون زمناً مولوداً فيرثه ولده لومات ويكون على أبيه عندك نفقته فقد خرجت مما تأولت
 (قال الشافعي) فقلت لبعض من يقول هذا القول أرايت يتيماله أخ فقير وجد أو أم غنى على من نفقته
 قال على جده قلنا ولن ميراثه قال لا أخيه قلنا أرايت يتيماله خال وابن عم غنيان لومات يتيم له ميراثه
 قال لا ابن عمه فقلت فقبل موت على من نفقته قال على خاله فقلت لبعضهم أرايت يتيماله أخ لا يبيده وأمه
 وهو فقير وله ابن أخ غنى لمن ميراثه قال لا أخ فقلت فعلى من نفقته قال على ابن أخيه قلت فقد جعلت
 النفقة على غير وارث وكل ما لزم أحد لم يتحمل عنه انفق ولا غيره فان كانت الآية على ما وصفت فقد
 خالفها فأبرأت الوارث من النفقة وجعلتها على غير الوارث قال انما جعلتها على ذي الرحم المحرم ان كان وارثاً
 قلنا وقد جعلها على الخال وهو غير وارث فخالف الآية فيه خلافاً بيننا أو تجسد في الآية أنه انما غنى بها
 الرحم المحرم أو تجسد أحد من السلف فسرهما كذلك قال هي هكذا عندنا قلت أفرأيت ان عارضك أحد
 بمثل جئتك فقال اذا جاز أن تجعلها على بعض الوارثين ون بعض قلت أجبره على نفقة ذي الرحم غير
 المحرم لأن أجبره على نفقة الجارية وهو يجعل له نكاحها فيكون يومها له منفعة وسرور وعلى نفقة الغلام
 وهو يجعل له أن ينكح اليه أو ينكح المرأة التي تنفق عليها فيكون له في ذلك منفعة وسرور أجوز من أن أجبره
 على نفقة من يحرم عليه نكاحه لأنه لا يستمتع أحدهما بالآخر بما يستمتع به الرجال من النساء والنساء من
 الرجال ما يحتك عليه ما أعلم أحد الوفاة هذا الا أحسن قولاً منك قال لان الذي يحرم نكاحه أقرب
 قلنا قد يحرم نكاح من لا قرابة له قال وأين قلنا أم امرأتك وامرأة أهلك وامرأة تلاعنها وامرأتك
 تب تطلقها وكل من ينكح ويمنه نكاح قال ليس هؤلاء وارثاً قلنا وليس قد فرضت النفقة على غير الوارث
 فان قال قائل فاما قدر وينامن حديثكم أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه أجبر عصبه غلام على
 رضاعه الرجال دون النساء قلنا أفأنت حذبهذا قال نعم قلت أفنقص العصبه وهم الأعمام وبنو الأعمام
 والقرابة من قبل الأب قال لا الا أن تكونوا ذوي رحم محرم قلنا فالحجة عليك في هذا كما حجة عليك فيما
 أحجبت به من القرآن وقد خالف هذا فديكون له بنوعه فيكونون له عصبه وورثة ولا تجعل عليهم النفقة

مؤمن بكافسروا
 لا خلاف انه لا يقتل
 بالسنة آمن وهو في
 التحريم مثل المعاهد
 (قال المزني) رحمه
 الله فاذا لم يقتل باحد
 الكافرين المحرمين
 لم يقتل بالآخر (قال
 الشافعي) رحمه الله
 قال قائل غنى النبي
 صلى الله عليه وسلم
 لا يقتل مؤمن بكافر
 حرب فهل من بيان في
 مثل هذا يثبت قلت
 نعم قول النبي صلى الله
 عليه وسلم لا يربث المؤمن
 الكافر ولا الكافر
 المؤمن فهل تزعم أنه
 أراد أهل الحرب لان
 دعاهم وأموالهم
 حلال قال لا ولكنها
 على جميع الكافرين
 لان اسم الكفر يلزمهم
 لنا وكذلك لا يقتل
 مؤمن بكافر لان
 اسم الكفر يلزمهم
 بالفرق قال قائل
 ويناحديث ابن
 سلمان قلنا منقطع

(١) قوله وقد يكون
 زمناً كذا في غير
 نسخة وحرر كته
 معصية

وخطا انما روى فيما
بلغنا ان عمرو بن أمية
قتل كافرا كان له عهد
الى مدة وكان المقتول
رسولا فقتله النبي صلى
الله عليه وسلم به فلو
كان ثابتا كنت قد
خالفته وكان منسوخا
لانه قتل قبل الفتح بزمان
وخطبه رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا يقتل
مؤمن بكافر عام الفتح
وهو خطا لان عمرو بن
أمية عاش بعد النبي
صلى الله عليه وسلم
دهرا وانت تأخذ العلم
من بسط لك به معرفة
أصحابنا (قال) ولا
يقتل حرب بعد وفيه
قيمة وان بلغت ديته
(قال المزني) رحمه
الله تعالى وفي إجماعهم
ان يده لا تقطع يده

(١) انفراد بعض النسخ
هنا بآيات هذه التراجم
وان كان بعض ما فيها
تقدم بعينه لا بلفظه
فأثبتنا ما حرصنا على
ما فيها من الفوائد وان
كانت متشابهة على شيء
من تحريف النسخ
والله الموفق كتبه
معجمه

وهم العصبة الورثة وان لم تحمله دارحم تركته مناعا (قال الشافعي) فقال لي قائل قد خالفتم هذا أيضا
قلنا أما لا ترعى عرفهم أعلم به منك ليس يعرفه ولو كان ثابتا لم يخالفه ابن عباس رضي الله تعالى عنهما
فكان يقول وعلى الوارث مثل ذلك على الوارث أن لا تضار والدته بولدها وابن عباس رضي الله تعالى عنهما
أعلم بمعنى كتاب الله عز وجل مثا والآية محتملة على ما قال ابن عباس وذلك أن فرضه على الوارث والأم
حيية دلالة على أن النفقة ليست على الميراث لاسيما لو كانت على الميراث كان على الأب ثلثاها وسقط عنه
ثلثها لانه حظ الأم ولو استرضع المولود غير الأم كان على الأب ثلثا الرضاع وعلى الأم ثلثه وان كانت
الأم مخرجة من هذا المعنى أو جعلت فيه كالمستأجرة غير هاء فكان ينبغي لومات الأب أن يقوم الوارث
مقام الأب فينفق على الأم إذا أرضعته فلا يكون على الأم من رضاعه شيء لو استرضعته أخرى وقد فرض
الله عز وجل نفقة المطلقات ذوات الأحمال وجاءت السنة من ذلك نفقة وغرامات تلزم الناس ليس فيها
أن يلزم الوارث نفقة الصبي كل امرئ مال له لاله وانما يلزمه فيه ما رزقه في كتاب أو سنة أو أثر أو امر يجمع
عليه فاما أن يلزمه في ماله ما ليس في واحد من هذا فلا يجوز لنا فان كان التأويل كما وصفنا فنحن لم نخالف
منه حرفا وان كان كما وصفت فقد خالفته خلافا بينا

(١) (جماع عشرة النساء) أخبرنا أبو علي الحسن بن حبيب بن عبد الملك بن دمشق بقراءة عليه
قال أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم
وما ملكت أيمانهم وقال الله تعالى وعاشروهن بالمعروف الآية وقال عز وجل الطلاق مرتان فامساك
بمعروف أو تسريح بأحسان وقال عز وجل وإذا طلقتم النساء فلهن أجلهن فامسكوهن بمعروف وقال
جل وعلا ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة فجعل الله للزوج على المرأة وللرأة
على الزوج حقوقا بينهما في كتابه وعلى لسان نبيه مفسرة ومحملة ففهمها العرب الذين خوطبوا بالسننهم على
ما يعرفون من معاني كلامهم وقد وضعنا بعض ما حضرنا منها في مواضعه والله نسال الرشد والتوفيق
وأقل ما يجب في امرء بال عشرة بالمعروف أن يؤدي الزوج الى زوجته ما فرض الله لها عليه من نفقة وكسوة
وتربل ميل ظاهر فانه يقول جل وعز ولا تميلوا كل الميل فتذروها كالعلاقة وجماع المعروف اتيان ذلك بما
يحسن لك ثوابه وكف المكروه

(النفقة على النساء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تعالى فانكحوا ما طاب لكم
من النساء الى تعولوا وقول الله ذلك أدنى أن لا تعولوا يدل والله أعلم أن على الرجل نفقة امرأته وقوله
أن لا تعولوا أن لا يكثر من تعولون اذا اقتصر المرء على واحدة وان أباح له أكثر منها وقال الله عز وجل
والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي
الله عنهما أن هند بنت عتبة أئمت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان أناسين رجل شهيع
وليس له نسبه الا ما يدل على فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفينك وولدي بالمعروف أخبرنا
سفيان عن محمد بن بخلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة قال جاء رجل الى النبي صلى الله
عليه وسلم فقال يا رسول الله عندي دينار قال أنفق على نفسك قال عندي آخر قال أنفق على ولدك
قال عندي آخر قال أنفق على أهلك قال عندي آخر قال أنفق على خادمك قال عندي آخر قال
أئت أعلم قال سعيد ثم يقول أبو هريرة اذا حدث بهذا الحديث يقول ولدك أنفق على من تكفي
وتقول زوجك أنفق على أو يطلق ويقول خادك أنفق على أو بعني (قال الشافعي) فبهذا أخذ قلنا
على الزوج نفقة امرأته وولده الصغار بالمعروف والمعروف نفقة مثلها بيلدها الذي هي فيه برا كان أو شعيرا
أو ذرة لا يكف غير الطعام العام بده الذي يفتاته مثلها ومن الكسوة والاد يقدر ذلك لقول الله عز وجل
قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم فلما فرض عليهم نفقة أزواجهم كانت الدلالة كما وصفنا في القرآن وأبان

العبد قضاء على أن
الحرق لا يقتل بالعبد فإذا
منع أن يقتل من يده
وهو أقل لفضل الحرية
على العبودية كانت
النفس أعظم وهي أن
تقتل بنفس العبد بعد
(قال الشافعي) رحمه
الله ولا يقتل والد الولد
لأنه أجماع ولا جدم من
قبل أم ولا أب بولد ولد
وان بعد لانه والد (قال
المرزقي) رحمه الله هذا
يؤكد ميراث الجد لأن
الأخ يقتل بأخيه ولا
يقتل الجد بانيه
وبذلك الأخ أحق بقوله
ولا يملك جده وفي هذا
دليل على أن الجد
كأب في حجب الاخوة
وليس كالأخ (قال) ويقتل
العبد والكافر بالحر
المسلم والولد بالوالد ومن
جرى عليه القصاص
في النفس جرى عليه
القصاص في الجراح
ويقتل العبد بالواحد
واحتمى بأن عمر رضي
الله عنه قتل خمسة أو
سبعة برجل قتلوه
غيلة وقال لو عملاً عليه
أهل صنعاء لقتلهم جميعاً
(قال الشافعي) رحمه
الله ولو جرحه أحدهما

الذي صلى الله عليه وسلم ذلك فان فرض الله عليهم نفقة أزواجهم فجهزوا عنها لم يعبرن على المقام معهم مع
الجهز عما لا غنى بهن عنه من النفقة والكسوة قال والاستدلال فلما إذا جهز الرجل عن نفقة امرأته
فرق بينهما وقتلنا يجب على الرجل نفقة امرأته إذا ملك عقده نكاحها وختل بينه وبين الدخول عليها فآخر
ذلك هو ونفقتها مطلقاً طلاقاً علك الرجعة حتى تنقضي عدتها وان كان ثلها لا يتقدم نفسها وجبت
عليه نفقة خادمها وإذا دخل بها فغاب عنها قضى لها بنفقة ما له فان لم ترفع ذلك إلى السلطان حتى
يقدم وتصادق على أن لم ينفق عليها في غيبته حكم السلطان عليه بنفقة في الشهر التي مضت وكذلك ان
كانت زوجته حرة ذمية وان كانت عليه ديون ضربت زوجته مع الفراء بالنفقة الماضية المدة التي حبسها
لأنه حق لها
(الخلاف في نفقة المرأة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال بعض الناس ليس على الرجل
نفقة امرأته حتى يدخل بها وإذا غاب عنها وجب على السلطان ان يطلب نفقتها أن يهأبها من ماله وان
لم يجده مالا فرض عليه لها نفقة وكانت ديناً عليه وان لم تطلب ذلك حتى يمضي لها زمان ثم طلبته فرض لها
من يوم طلبته ولم يجعل لها نفقة في المدة التي لم تطلب فيها النفقة وان جهز عن نفقتها لم يفرق بينهما وعليه
نفقتها إذا طلقها مطلقاً رجعتاً ولم يملكها (قال الشافعي) وقال في كيف قلت في الرجل يجهز عن نفقة
امرأته يفرق بينهما قلت لما كان من فرض الله على الزوج نفقة المرأة ومضت بذلك سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم والآثار والاستدلال بالنسبة لم يكن له والله أعلم بحسبها على نفسه يستمتع بها ومنه ما عن
غيره تستغني به وهو مانع لها فرفض عليه عاجز عن تأديته وكان حبس النفقة والكسوة أي على نفسها فموت
جوعاً وعطشاً وعرياً قال فأن الدلالة على التفريق بينهما قلت قال أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم
أمر الزوج بالنفقة على أهله وقال أبو هريرة تقول امرأة أتت أنفق على وأطلقني ويقول خادمك أتفق على
أو بعني (قال الشافعي) قال فلهذا يباين أن عليه طلاقها قال أما بنص فلا وأما بالاستدلال فهو بنسبه
وانه أعلم وقلت له فما تقول في خادم له لا عمل فيها زمانة يجهز عن نفقتها قال نبيها عليه قلت فإذا صنعت
هذا في ملكه كيف لا تصنع في امرأته التي ليست بملك له قال فهل من شيء أئين من هذا قلت أخبرنا
سفيان عن أبي الزناد قال سألت سعيد بن المسيب عن الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته قال يفرق بينهما
قال أبو الزناد قلت سنة قال سعيد سنة والذي يشبه قول سعيد سنة أن يكون سنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم أخبرنا مسلم بن خالد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
كتب إلى امرأه أجناد في رجال غابوا عن نساءهم فأمرهم أن يأخذوهم بأن ينفقوا أو يطلقوا فان طلقوا
يعشوا بنفقة ما حبسوا فقال أرايت ان لم يكن في الكتاب ولا في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
منصوصاً التفريق بينهما هل بينهما وبين ما منعهما من حقوقها التي لا تفرق بينهما وبينه إذا منعهما فرق مثل
نشوز الرجل ومثل تركه القسم لها من غير إيلاء فقل له نعم ليس في فقد الجماع أكثر من فقد الزوجة وولادة
وذلك لا يتلف نفسها وتركه النفقة والكسوة يأتين على خلاف نفسها وقد وجدت الله عز وجل أباح في
الضرورة من المأكول ما حرم من الميتة والدم وغيرهما منعاً للنفس من التلف ووضع الكفر عن المستكره
للضرورة التي تدفع عن نفسه ولا أحده أباح للمرأة ولا للرجل في الشهوة للجماع شيئاً مما حرم الله عليهما وأنت
ترغم أن الرجل إذا جهز عن إصابة امرأته وان كان يصيب غيرها أجل سنة ثم يفرق بينهما ان شاءت قال هذا
رواية عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قلت فان كانت الحجة فيه الرواية عن عمر فان قضاء عمر بأن يفرق
بين الزوج وامرأته إذا لم ينفق عليها أثبت عنه فكيف رددت إحدى قضاي عمر في التفريق بينهما ما لم يخالفه
فيه أحد علمته من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبلت قضاءه في العين وأنت ترغم أن علياً رضي الله
عنه يخالفه فقال قبلته لان الجماع من حقوق العقد قلت له أفكيف يجامع الناس أوجاع مرة واحدة

مائة جرح وأخر جرحا
واحد فمات كالوافي
القدوساء ويجرحون
بالجرح الواحد إذا كان
جرحهما يامعلا بجزأ
ولا يقسم الزمن بالغ
وهو من الجرح من
الذ كور أو جرح من
النساء يبلغ أيهما كان
خمس عشرة شهرا
(صفة القتل العمد)
وجرح العمد التي فيها
أقصاص وغير ذلك
قال الشافعي رحمه الله
وإذا عمد رجل بسيف
أو خضرا أو سبيل زنج
أو ما يشي بحبته أو ضرب
أوروى بالحدود الجهم دون
المقتل فخرجه جرحا
كبيرا أو صغيرا فمات
منه فعليه القود وإن
شدخه بجرح أو ناع عليه
الخطي أو والى عليه
بالسوط حتى يموت
أو طين عليه ميتا بغير
طعام ولا شراب مدة
الأغلب أنه يموت من
مثل أو ضربه بسوط
في شدة برد أو حر ونحو
ذلك مما الأغلب أنه يموت
منه فبات فعليه القود
(قال) ولو قطع
مريته وحلقومه أو قطع

قال كإجماع الناس قلت فانت إذا جامع مرة واحدة لم تفرق بينهما قال من أجل أنه ليس بعين قلت فكيف يجمع غيرهما ولا يكون عنينا وتوجه سنة قال إن أداء الحق إلى غيره غير محرر ج له من حقها قلت فإذا كنت تفرق بينهما ما بان حقا عليه جاعها أو وضيت منه في عمره أن يجمع مرة واحدة طقها عليه في كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وإذا تار في نفقة واجب قال نعم قلت فلم أفرزتها معه بفقد حقين في النفقة والكسوة وقد هما يأتي على اتلافها لأن الجوع والعطش في أيام يسيرة يقتلها والعري يقتلها في الحر والبرد وأنت تقول لو أنفق عليها درهم ثم ترك يوما أخذته بنفقة لأنه يجب لها في كل يوم نفقة وقررت بينهما بنفقة الجماع الذي يخرج منه في عمرها يجمع مرة واحدة فقد فرقت بينهما بأصغر الضررين وأفرزتها معه على أعظم الضررين ثم زعمت أنهما متى طلبت نفقة من ماله غائبا كان أو حاضر أفرزتها عليه وجعلتها ديني في نفسه كحقوق الناس وإن كفت عن طلب نفقة أو هرب فلم تجده ولا مال له ثم جاءه تأخذه بنفقة فليما مضى هل رأيت ما لا تقبل من الوالي أخذه صاحبها حاضرا أو غائبا فترك من ماله طلبه أو يطلبه فمهر صاحبها فيعطى عنه (قال) فيمضى عندي أن يكون الله أحل لرجل فرجا فافرحه عليه بلا أحداث طلاق منه قلت أفرايت أحد الزوجين يرتد أو هو قول بالزوج أنت طالق فانت تفرق بينهما أرايت الأمة تعتق أو هو قول الزوج أنت طالق فانت تفرق بينهما ان شئت الأمة أو أرايت المولى أو هو طلق أرايت الرجل يهرع من إصابة امرأته أو هو طلق قلت تفرق في هذا كله قال أما المولى فاستدلنا بالكتاب وأما ما سواه بالسنة والأثرين عمر قلت فبطل عليه فيجب أن يفرق بغير طلاق بعد ثبوت الزوج لا بجملة عليه وغيره على غيرك (قال الشافعي) رحمه الله وقلته فكيف دعت أنه لا يجب على الرجل نفقة امرأته إلا بالدخول وإن خلت بينه وبين نفسها قال لا لم يستمع منها يجمع قلت أفرايت إذا غاب أو مرض أو استمتع منها يجمع قال لا ولكنها محبوسة عليه قلت أقصد ما ملكه محبوسة عليه قال نعم قلت وجب بينهما الميراث قال نعم قلت وإن كانت النفقة العيس فهي محبوسة وإن كانت الجماع فالمرضى والغائب لا يجمعان في حالهما تلك فأسقط لذلك النفقة قال إذا كان مثلهما يجمع وخت بينهما وبين نفسها وجبت لها النفقة قلت لم أوجب لها النفقة في العدة وقد طلقت ثلاثا وهي غير طلاق خالف الاستدلال بالكتاب ونص السنة قال وأين الدلالة بالكتاب فقلته قال الله عز وجل في المطلقات وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن قلت فلما على أن لا فرض في الكتاب المطلقة ما لك لا امرها غير حامل قال فإنه قد ذكر المطلقات مبرلات لم يخصن واحد دون الأخرى وإن كان كما تقول فبطل دلالته على أن لا نفقة المطلقة وإن كان زوجها ثلاثا الرجعة وما ابتدأ السورة إلا على المطلقة للعبد قلت له قد يطلق العدة ثلاثا قال فلو كان كما تقول ما كانت الدلالة على أنه أراد بجمع النفقة المبسوطة دون التي له رجعة عليها قلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثبت أن المنوعة النفقة المبسوطة بجميع الطلاق دون التي زوجها عليها الرجعة ولو لم تذل السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك فكانت الآية تأمر بنفقة الحامل وقد ذكر المطلقات فيها دللت على أن النفقة المطلقة الحامل دون المطلقات سواها فلم يجر أن ينفق على مطلقة إلا أن يجمع الناس على مطلقة تخالف الحامل إلى غيرهما من المطلقات فينفق عليها بالاجماع دون غيرها قال فلم لا تكون المبسوطة قياسا عليها قلت أرايت التي يملك زوجها جعها في عدها أليس يملك عليها أمرها إن شاء ويقع عليها بلاؤه وظهاره ولعانه ويتوارثان قال بلى قلت أفهذه في معنى الأزواج في أكثر أمرها قال نعم قلت أفهذه كذلك المبسوطة بجميع طلاقها قال لا قلت فكيف تقيس مطلقة بالتو تخالفها وقلت له أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد ولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن أباعرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب بالشام فأرسل إليها وكيله بشعر فخطته فقال والله ما لى علينا من شيء فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم

فذكر ذلك له فقال لها ليس لك عليه نفقة وأمرها أن تعتد في بيت أم شريك ثم قال ثلاث امرأة يفساها
أصحابي فاعتدى عند ابن أم مكتوم فإنه رجل أعرج يضع بين يديك فإذا حلت فاذنني قالت فإحلت
دكرته أن معاوية وأبا جهم خطباني فقال أما أوجههم فلا يضع عصاه عن عاتقه وأما معاوية فصعلوك
لا مال له انكحى أسامة بن زيد قالت فكرهته ثم قال انكحى أسامة فتكفته فجعل الله فيه خيرا واغتسلت
به قال فانكم تركتم من حديث فاطمة شيئا قالت فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا سكني لك ولا نفقة فقلت
له ما تركنا من حديث فاطمة عرفا قال انما حدثنا عنها أنها قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا سكني لك ولا نفقة فقلت لكننا لم نحدث هذا عنهن ولو كان ما حدثتم عنها كما حدثتم كان على ما قلنا وعلى
خلاف ما قلتم قال وكيف قلت أما حدثنا فمضج على وجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نفقة لك عليهم
وأمرها أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم ولو كان في حديثها أحلاله لها أن تعتد حديث شاة لم يحظر عليها أن
تعتد حديث شاة قال كيف أخرجها من بيت زوجها وأمرها أن تعتد في غيره قلت لعلة لم تذكرها
فاطمة في الحديث كأنها استخفيت من ذكرها وقد ذكرها غيره قال وما هي قلت كان في أسنانها ذرب
فاستطالت على أجانها استطالة فتأخشت فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم
فقال هل من دليل على ما قلت قلت نعم من الكتاب والخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيره من أهل
العلم بها قال فاذكرها قلت قال الله تبارك وتعالى لا تخز جوهر من بيوتهن الآية وأخبرنا عبد العزيز بن
محمد عن محمد بن عمرو بن علقمة عن محمد بن إبراهيم بن الحرث عن ابن عباس في قوله تعالى الآن يأتيان بفاحشة
مبينة قال أن تزدوا على أهل زوجها فإن بذت فقد حل أخراجها قال هذا تأويل قد يحتمل ما قال
ابن عباس ويحتمل غيره أن تكون الفاحشة خروجها وأن تكون الفاحشة أن تخزج البعد قال فقلت
له فإذا احتملت الآية ما وصفت فأني المعاني أولى بها قال معنى ما وافقته السنة فقلت فقد ذكر ذلك
السنة في فاطمة فأوجدت ما قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم
(القسم للنساء) قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى قد علمنا ما فرسنا عليهم في أزواجهم
وما ملكت أيمانهم وقال تبارك وتعالى ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا الآية
فقال بعض أهل العلم بالتفسير لن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء بما في القلوب فإن الله عز وجل لا يحوز
للعبد عافى القلوب فلا تميلوا تتبعوا أهواءكم كل الميل بالهوى وهذا يشبه ما قال والله أعلم
ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما عليه عوام علماء المسلمين على أن على الرجل أن يقسم لنسائه
بعدد الأيام والليالي وأن عليه أن يعدل في ذلك لأنه مريض له أن يحوز فيه فدل ذلك على أنه إنما أريد به
ما في القلوب مما قد تجاوز الله لعباده عنه (١) فيما هو أعظم من الميل على النساء والله أعلم والحرائر المسلمات
والذميات إذا اجتمعن عند الرجل في القسم سواء والقسم هو الليل بيت عند كل واحدة منهن ليلتها ونحب
لو أوى عندها نهاره فإن كانت عنده أمة مع حرة قسم الحرة ليلتين وللأمة ليلة قال وإن هربت منه حرة
أو أغلقت دونه أمة أو حبس الأمة أهلها سقط حقها من القسم حتى تعود الحرة إلى طاعة الله في الرجوع
عن الهرب والامة لأن امتناعها مما يجب عليها في هذه الحال قطع حق أنفسهما وبيت عند المريضة التي
لا جاع فيها والحائض والنفساء لأن مبيتة سكن ألف وإن لم يكن جاع أو أمرت بحبه المرأة وترى الغضاضة
عليها في تركه أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قبض عن تسعة نسوة وكان يقسمهن من ثمان (قال الشافعي) رحمه الله التاسعة التي لم يكن يقسم لها سودة
وهبت يومها العائشة أخبرنا شيبان عن هشام عن أبيه أن سودة وهبت يومها العائشة (٢)
(الحال التي يختلف فيها حال النساء) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا انكح الرجل امرأة فبني بها

حسوته فأبانتها من
جوفه أو صير في حال
الذبوح ثم ضرب عنقه
آخر فالاول قاتل دون
الآخر ولو أبانفه أو
خرق أمعاءه ما يقطع
حسوته فيبينها منه ثم
ضرب آخر عنقه فالاول
جرح مع آخر قاتل وقد
رضي الله عنه في موضعين
وعاش ثلاثا فلو قتله
أحد في تلك الحال كان
قاتلا ويرى الذي جرحه
من القتل ولو جرحه
جراحات فلم يمت حتى
عاد إليه فذهب صار
والجراح نفسا ولو رأت
الجراحات ثم عاد فقتله
كان عليه ما على الجراح
منفردا وما على القاتل
منفردا (قال) ولو تدوى
الجروح بسيفات أو
خاط الجرح في لحم حتى
مات فعلى الجاني نصف
الدية لأنه مات من فعلين
وإن كانت الخياطة

(١) قوله فيما هو أعظم
الخط هكذا في النسخ وانظر
(٢) من هنا إلى ترجمة
الشقاق بين الزوجين
انفردت بسد نسخة
سفيهة فليعلم كتبه معصية

في لحم ميت فالدية على
الجاني ولو قطع يد نصراني
فأسلم ثم مات لم يكن قود
لان الجناية كانت وهو
ممن لا قود فيه وعليه دية
مسلم ولا يشبه المرتد
لان قطعه مباح كالحد
والنصراني يده ممنوعة
ولو أرسل سهما فلم يقع
على نصراني حتى أسلم
أو على عبد فلم يقع حتى
أعتق لم يكن عليه
قصاص لان تخلية
السهم كانت ولاقصاص
وفيه دية حر مسلم
والكفارة وكذلك المرتد
يسلم قبل وقوع
السهم اتحول
الحال قبل وقوع الرمية
ولو خرجه مسلما فارتد
ثم أسلم ثم مات فالدية
والكفارة ولا قود للحال
الحادثة ولو مات مرتدا
كان لوليه المسلم ان
يقصص بالجرم (قال
المزني) القياس عندي
على أصل قوله أن لا
ولاية لمسلم على مرتد
كما لا ورائته له منه وكان
ماله للمسلمين فكذلك
الولي في القصاص من
جرمه ولي المسلم (قال
الشافعي) رحمه الله
ولو فاعى عبد فبینه

خالها غير حال من عنده فان كانت بكرا كان له أن يقيم عندها سبعة أيام وان كانت ثيبا كان له أن يقيم
عندها ثلاثة أيام وليا لم ينشئ القسم لئلا تكون واحدة منهن بعد مضي أيامها ليس له أن يفضلها
عليهن أخبرنا مالك عن عبيد الله بن أبي بكر بن حزم عن عبيد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن
هشام عن أبي بكر بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تزوج أم سلمة فأصبحت عنده
قال لها ليس بك علي أهك هو ان شئت سبعت عندك وسبعت عندهن وان شئت ثلثت عندك ودرت
قالت ثلث أخبرنا ابن أبي الرواد عن ابن جريج عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم خطبهم فاساق نكاحها وبنائه بها وقوله لها ان شئت سبعت عندك وسبعت عندهن أخبرنا مالك
عن حبيد الطويل عن أنس بن مالك قال للبكر سبع وللثيب ثلاث (قال الشافعي) رحمه الله وبهذا نأخذ
وان قسم أيام الكل امرأة بعد مضي سبع البكر وثلاث الثيب بخلافه اذا أوفى كل واحدة منهن عددا أيام
التي أقام عندها غيرها
(الخلاف في القسم للبكر وللثيب) قال الشافعي رحمه الله تعالى نكح الغنابض الناس في القسم للبكر
والثيب وقال يقيم لهما اذا دخلا كما يقيم لغيرهم لا يقيم عند واحدة منهما شي الا أقيم عنده الأخرى مثله
فقلت له قال الله تبارك وتعالى قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم فما تجد السبل الى علم ما فرض الله
بجملتها أثبت وأقوم في الحجة من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا فذكرت له حديث أم
سلمة قال فهي بيني وبينك ليس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شئت سبعت عندك وسبعت
عندهن وان شئت ثلثت عندك ودرت قلت نعم قال فلم يعطها في السبع شي الا أعلمها أنه يعطي غيرها
مثله فقلت له انها كانت ثيبا فلم يكن لها الا ثلاث فقال لها ان أردت حق البكر وهو أعلى حقوق النساء
وأشرفه عندهن بعقول حقل اذا لم تكن بكرا فيكون لك سبع فعلمت وان لم تريد عفوه وأردت حقل
فهو ثلاث قال فهل له وجه غيره قلت لا انما يخبر من له حق بشركه فيه غيره من أن يزل من حقه فقلت
له يلزمك أن تقول مثل ما قلنا لا نك زعمت أنك لا تخالف الواحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مالم
يخالفه مثله ولا نك مخالفه والسنة ألزمك من قوله فذكرتها وقوله
(قسم النساء اذا حضر السفر) قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا يحيى بن محمد بن علي بن شافع عن ابن شهاب
عن عبيد الله عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا أراد سفرا أفرع بين نسائه فابتن من خرج سهمها خرج بها وبهذا أقول اذا حضر سفر المرأة ونسوة
فأراد اخراج واحدة للتخفيف من مؤنة الجميع والاستغناء بها ففعلن في الخروج معهن سواء فيخرج يبتن
فابتن من خرج سهمها فخرجت بها فاذا حضر قسم يبتن او يبتن ولم يحسب عليها الايام التي غاب بها
(قال الشافعي رحمه الله) وقد ذكر الله جل وعز القرعة في كتابه في موضعين فكان ذكرها موافقا لما جاء
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الله تبارك وتعالى وان يونس بن المرسلين الى المدحضين وقال وما
كنت لديهم اذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم الآية (قال الشافعي رحمه الله) وقف الفلك بالذين
ركب معهم يونس فقالوا انما وقفوا كعب فيه لانه فيخرج فابكم خرج سهمه التي خرج سهم يونس
فالتقى فالتقى الحوت كما قال الله تبارك وتعالى ثم تداركه به فجعل عرشه فاما مريم فلا يهدو والملقون لا أقلامهم
يقترعون عليها أن يكونوا سواء في كفالتها لانه انما يخرج من يدي بحق فيما يبارع ولا يعدون اذا كان أرفق
بها أو أجل في أمرها أن تكون عند واحد لا يتداولها كلهم مدة ممتدة ويكونوا يقسموا كفالتها فهذا أشبه
معناها عندنا والله أعلم فاقترعوا أيهم يتولى كفالتها دون صاحبها أو تكون يدافعها لثلاث لمؤنة كفالتها
واحد دون أصحابه وأيهما كان فقد اقترعوا لينفرد بكفالتها أحدهم ويخلفونها من بقى (قال الشافعي)

[illegible]

(نسوز الرجل على امرأته) قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى إلى الرجال قوامون على
 النساء إلى قوله سبيلا قال الشافعي رحمه الله قال الله عز وجل واللاتي يخافون نشوزهن يحتمل إذا رأى
 الدلالات في إيغال المرأة وإقبالها على النشوز فكان الخوف موضع أن يعظها فإن أبدت نشوزا هجرها
 فإن أقامت عليه ضربها وذلك أن العظة مباحة قبل الفعل المكروه وإذا رويت أسبابه وإن لأمانة
 فيها علم أنضربها وإن العظة غير محرمة من المرأة أخيه فكيف لامرأته والهجرة لا تكون إلا بما يحل به
 الهجرة لأن الهجرة محرمة في غير هذا الموضع فوق ثلاث والضرب لا يكون إلا ببيان الفعل فالآية في العظة
 والهجرة والضرب على بيان الفعل تدل على أن حالات المرأة في اختلاف ما تعاتب فيه وتعاقب من العظة
 والهجرة والضرب مختلفة فإذا اختلفت فلا يشبه معناها إلا ما وصفت (قال الشافعي رحمه الله عليه) وقد
 يحتمل قوله تخافون نشوزهن إذا نشزن نفستن لحاجتهن في النشوز أن يكون لكم جمع العظة والهجرة
 والضرب (قال) وإذا رجعت الناشز عن النشوز لم يكن لزوجهما هجرتها ولا ضربها لأنه إنما أبغى بالنشوز
 فإذا زالت به فقد زالت المعنى الذي أبغى له (قال الشافعي رحمه الله تعالى) وإنما قلنا لا يقسم للمرأة المنتعة من
 زوجها (١) المنعية عنه بإذن الله لزوجهما هجرتهما في المضجع وهجرتهما فيه اجتنباهما التحريم والله أعلم أخبرنا
 الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن شهاب عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبياس
 ابن عبد الله بن أبي ذباب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تضربوا أماء الله قال فأتاه عمر بن الخطاب
 رضى الله عنه فقال يا رسول الله ذر النساء على أزواجهن فأذن في ضربهن فأطاف بال محمد عليه السلام
 نساء كثير كلهن يشكين أزواجهن فقال النبي صلى الله عليه وسلم لقد أطاف الليلة بال محمد نساء كثير

أوقال سبعون امرأة كلهن يشكين أزواجهن فلا يجدون أولئك خياركم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
لهم الضرب وجعل لهم العفو وأخبر أن الخيار ترك الضرب إذا لم يكن لله عليها حد على الوالي أخذه وأجاز
العفو عنها في غير حد في الخير الذي تركت خطها وعصت ربه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال الله
تبارك وتعالى ولا جال عليهم درجة (١) هما ما وصف الله وذكرنا من أن له عليها في بعض الأمور ما ليس لها
عليه ولها في بعض الأمور عليه ما ليس له عليها من حل مؤنتها وما أشبه ذلك

(٢) ما لا يحل أن يؤخذ من المرأة (٣) قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى ذكره
وعاشروهن بالمعروف إلى قوله ميتا فاعلظا ففرض الله عشرتها بالمعروف وقال عز وجل فان كرهتموهن
فدلل على أنه أباح حبسها مكرهة واكتفى بالشروط في عشرتها بالمعروف لأنه أباح أن يعاشرها مكرهة
بغير المعروف ثم قال وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج الآية فأعلم أنه إذا كان الأخذ من الزوج
من غير أمر من المرأة في نفسها ولا عشرتها ولم تطب نفسها بترك حقها في القسم لها وما له فليس له منعها
حقها ولا حبسها إلا بعرف وأول المعروف تأدية الحق وليس له أخذها ما لا يطيب نفسها إلا أن الله
تبارك وتعالى إنما أذن بتخليتها على ترك حقها إذا تركه طيبة النفس به وأذن بأخذها ما يحبسها ومفارقة
بطيب نفسها فقال وآتوا النساء صدقاتهن نحلة إلى قوله مريثا وقال وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا الآية
وهذا أذن بحبسها عليه إذا طابت بها نفسها كما وصفت قول الله تعالى وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى
بعض حظرا لأخذها من جهة الطلاق قبل الإفشاء وهو الدخول فيأخذ نصفه مما جعل له وأنه لم يوجب عليه
أن يدفع النصف المهر في تلك الحال وليس يحظر منه أن يدخل أن يأخذها إذا كان ذلك من قبلها وذلك أنه إنما
حظر أخذها إذا كان من قبل الرجل فأما إذا كان من قبلها وهي طيبة النفس به فقد أذن به في قول الله تبارك
وتعالى وإن خفتم أن لا يقيموا حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به والحال التي أذن به فيها مخالفة الأحكام
التي حرم فيها فإن أخذ منها شيئا على طلاقها فأقر أنه أخذ بلا ضرر إرهاب مضى عليه الطلاق ورد ما أخذ منها
وكان له عليها الرجعة إلا أن يكون طلقها ثلاثا

(٤) الوجه الذي يحل به للرجل أن يأخذ من امرأته (٥) قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله
تبارك وتعالى الطلاق مرتان إلى قوله فيما اقتدت به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فنهى الله تعالى
الزوج كليهما في الآتي قبل هذه الآية أن يأخذها في المرأة شيئا إلا أن يخاف أن لا يقيم حدود الله فان خاف أن لا
يقيم حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به وأباح لهما إذا انتقلت عن حد اللاتي حرم أموالهن على
أزواجهن لخوف أن لا يقيموا حدود الله أن يأخذ منها ما اقتدت به لم يحد في ذلك أن لا يأخذ إلا ما أعطاهما
ولا غيره وذلك أنه يصير حينئذ كالبيع والبيع إنما يعمل ما تراضى به المتبايعان لا حد في ذلك بل في
كتاب الله عز وجل دلالة على المحسة ما كثر منه وقيل لقوله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به أخبرنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عروة أن حبيبة بنت سهل أخبرتها أنها
كانت عند ثابت بن قيس بن شماس وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى صلاة الصبح فوجد حبيبة
بنت سهل على بابها في الفلج فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه فقالت أنا حبيبة بنت سهل
يا رسول الله فقال ما شأنك قالت لا أنا ولا ثابت بن قيس فزوجها فلما جاء ثابت بن قيس قال له رسول الله صلى
الله عليه وسلم هذه حبيبة بنت سهل قد ذكرت ما شاء الله أن تذكر فقالت حبيبة يا رسول الله كل ما أعطاني
عندي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذ منها فأخذ منها وجلست في أهلها أخبرنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أخبرنا شيبان عن يحيى بن سعيد عن عروة عن حبيبة أنها جاءت تشكو
شيئا بيدها في الفلج ثم ساق الحديث بمعنى حديث مالك وقول الله تبارك وتعالى إلا أن يخاف أن لا يقيم

والله أعلم بالصواب
من أجازها
بالمعروف والشروط
لديهم أن لا يكون
تحت عداوة ولا خديعة
حالاتها من خيانة
ثالثة (قال الشافعي)
رحمه الله وقد قطع في
موضع آخر أنه لو جرحه
ما لم يحبسها فيه بعرف
ولزمه بالمعروف وفلزم
(٢) ومن شره عشر من
الابن إنما أخذت السبد إلا
البعير الذي وجبه
بالجرح وهو - - -
المدني رحمه الله فقد
أقرب من ذلك في حديثه
بأصله وإذا لم يرد
بغير لزمه وجب بالجرح
وهو جرحه في القياس
أن لا يرد له فإن جاز
عقبه من ذلك وجب له
بالمعروف رحمه الله (قال
الشافعي) رحمه الله
وعسى المتقلب
الله يدركه والآخر
القول الثاني في هذا
(١) قوله
الحبيبة وأما ثابت بن
الآية
(٢) قوله
كذا في النسخ وأما
كتبه

حدود الله يحتمل أن يكون الابتداء بما يحجز جهما إلى خوف أن لا يقيما حدود الله من المرأة لا امتناع من تأدية حق الزوج والكراهية أو عار من منافي حب الخروج منه من غير بأس منه ويحتمل أن يكون من الزوج فلما وجدنا حكم الله بخبر نيم أن يأخذ الزوج من المرأة شيئا إذا أراد استبدال زوج مكان زوج استدلنا أن الحال التي أباح بها الزوج الأخذ من المرأة الحال المخالفة للحال التي حرم بها الأخذ تلك الحال هي أن تكون المرأة المتبذلة المانعة لا أن يماجب عليها من حق الزوج ولم يكن له الأخذ أيضا منها حتى يجمع أن تطلب الغدية منه لقوله عز وجل فلا جناح عليكم ما قبلا ففدت به واقتداؤها منه شيء تعطيها من نفسها لأن الله عز وجل يقول وإن خفتن شقاق بينهما الآية فكانت هذه الحال التي تخالف هذه الحال وهي التي لم تبذل فيها المرأة المهر والحال التي يتداعيان فيها الإساءة لا تفر المرأة أنهما منها (قال الشافعي) وقول الله تبارك وتعالى الآن يخاف أن لا يقيما حدود الله كوصفت من أن يكون لهما فمسل تبدأ به المرأة يخاف عليها من أن لا يقيما حدود الله لأن خوفهما منها بالإسبب فعل (قال الشافعي) وإذا ابتسمت المرأة بترك تأدية حق الله تعالى ثم نال منها الزوج ماله من أدب لم يحرم عليه أن يأخذ الغدية وذلك أن حبيبة جادت تشكوشا ببدنها لها به ثابت ثم أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تقتدي وأذن لثابت في الأخذ منها وذلك أن الكراهية من حبيبة كانت لثابت وانها تطوعت بالغاء (قال الشافعي) وعدتها إذا كان دخل بها عدة مطلقا (١) وكذلك كل نكاح كان بعد فسحا أو طلاقا صحيحا كان أو فاسدا فالعدة فأخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنه في رجل طلق امرأته تطلقتين ثم اختلعت منه بعد فقال ينة وجهها إن شاء لأن الله عز وجل يقول الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسرع بإحسان إلى قوله أن يتراجعا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن هشام بن عروة عن أبيه عن (٢) جهمان مولى المسلمين عن أم بكرمة الأسلية أنها اختلعت من زوجها عبد الله بن أسيد ثم أتبعها في ذلك فقال هي تطلقه الآن تكون سميت شيئا فهو ما سميت (قال الشافعي) ولا أعرف جهمان ولا أم بكرمة بشيء ثبت به خبرهما ولا يرد به يقول عثمان ناخذ وهي تطلقه وذلك أني رجعت الطلاق من قبل الزوج ومن ذهب مذهب ابن عباس كان شبيها أن يقول قول الله تبارك وتعالى فلا جناح عليكم ما قبلا ففدت به يدل على أن الفدية هي فسخ ما كان له عليها وفسخ ما كان عليها لا يكون إلا بفسخ العقد وكل أمر نسب فيه الفدية إلى انفساخ العقد لم يكن طلاقا إنما الطلاق ما أحدث والعدة قائمة بعينها وأحسب من قال هذا منهم إنما أرادوا أن الخلع يكون فسحا أن لم يسم طلاقا وليس هكذا حكم طلاق غيره فهو يفارق الطلاق بأنه مأذون به لغیر العدة وفي غير شيء (قال الشافعي) ومن ذهب المذهب الذي روى عن عثمان أشبه أن يقول العقد كان صحيحا فلا يجوز فسخه وإنما يجوز أحداث طلاق فيه فإذا أحدث فيه فرقة عدت طلاقا وحسبت أقل الطلاق إلا أن يسمى أكثر منها وإنما كان لاربعة له بأنه أخذ عوضا والعوض هو عن فلا يجوز أن يملك الثمن ويملك المرأة ومن ملك ثمن الشيء خرج منه لم يكن له الرجعة فيما ملكه غيره ومن قال هذا معارضة معارض بقول ابن عباس قال أولست أجد العقد الصحيح يفسخ في ردة أحد الزوجين وفي الأمة تعتق وفي امرأته العتيق تختار فراقه وعند بعض المدنيين في المرأة يوجب جد بها جنون أو جسام أو برص والرجل يوجب جد به أحد ذلك فيكونان بالخيار في المقام والفرقة وإنما الفرقة فسخ الأحداث طلاق فإذا أذن الله تبارك وتعالى بالغدية وأذن بها رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت فاسخة (قال الشافعي) أن أعطته أفعلى أن يطلقها واحدة أو اثنتين أو ثلاثا ثم ما طلق ولا رجعة له في واحدة ولا اثنتين للذي الذي أخذ منها (قال الشافعي) وإذا اختلعت منه ثم طلقها في العدة لم يلزمها طلاق وذلك أنها غير زوجة (قال الشافعي) فإذا كان في حكم الله أن لا يؤخذ من المرأة في الخلع إلا بطيب نفسها (٣) ولا يؤخذ من أمة خلع باذن سيد هال أنها ليست ثلاث شيئا ولا يؤخذ من مجبور عليها من الحر أو أمة

لأمر وعلى السيد القود إذا أمر عبده صبا أو أمعيا لا يعقل يقتل رجل فقتله فإن كان العبد يعقل فعلى العبد القود ولو كانا لغيره فكانا يجران بينهما وبين سيدهما فهما قاتلان وإن كانا لا يجران فلا أمر القاتل وعليه القود ولو قتل مرتد نصرانيا ثم رجع فيها قولان أحدهما أن عليه القود وهو أولاهما لأنه قتل وليس بمسلم والثاني أن لا قود عليه لأنه لا يقر على دينه (قال المزني) رحمه الله قد أبان أن الأول

(١) قوله وكذلك كل نكاح الخ كذا في الأصل ولعل فيه تحريف فافانظر (٢) قوله جهمان منبسطه في الخلاصة بضم الجيم وفتح الهاء وفي المسند جهمان بتقديم الميم على الهاء ومثله في التهذيب (٣) قوله ولا يؤخذ من أمة الخ كذا في الأصل ونعل وجه العبارة ولا يؤخذ من أمة مال خلع الأباذن سيدها وانظر كتبه مصححه

أولاهم: ماوا' ..

بالصواب وقد دون في
رفع القود عنه لانه
لا يقر على دينه على
انه لو كان القاتل
نصرانيا يقر على دينه لكان
القود عليه وان أسلم
(قال المزني) رحمه الله
فاذا كان النصراني
الذي يقر على دينه
الحرام الدم اذا أسلم
يقتل بالنصراني فالمباح
الدم بالردة أحق أن
يقاد بالنصراني وان
أسلم في قياس قوله (قال
السافعي) رحمه الله
ويقتل الناجح دون
المسل كما يحذر الزاني
دون المسل ولو ضربه
بما الاغلب أنه يقطع

عضوا أو يوضع رأسا
فعلية القود ولوعذ
عينه بأصبعه ففقاها
اقتص منه لأن الاصبع
يأتي منها على ما يأتي به
السلاح من النفس
(١) قوله قال فقد قال
الح كذا في النسخة التي
انفردت بهذه الزيادة
ولعل فيها سقطا فانظر
(٢) قوله والذي يشبه
إلى قوله والتباين كذا في
الاصل وانظر كونه محذوفه

الاصلي وانظر كتابه

أن تحكما أن تحكما وإن رأيت أن تفرقا قالت المرأة رضيبت بكتاب الله تعالى فيه ولي وقال
الرجل أما الفرقة فلا فقال على رضي الله عنه كذبت والله حتى تقر بمثل الذي أقربت به قال فقول على
رضي الله عنه يدل على ما وصفت من أن ليس العالم أن يبعث حكمين دون رضا المرأة والرجل يحكمهما وعلى
أن الحكمين انما هما وكيلان للرجل والمرأة بالنظر بينهما في الجمع والفرقة فان قال قائل ما دل على ذلك قلنا
لو كان الحكم الى على رضي الله عنه دون الرجل والمرأة بهت هو حكمين ولم يقل ابعتوا حكمين فان قال قائل فقد
يحتمل أن يقول ابعتوا حكمين فيجوز حكمهما بتسمية الله اياهما حكمين كما يجوز حكم الحاكم الذي يصير الامام
فمن سماه الله تبارك وتعالى كما كثر معنى أو يكونا كشاهدين اذا رفعاشيا الى الامام أنفذه عليهما أو يقول
ابعتوا حكمين أي دلوني منكم على حكمين صالحين كما دلوني على تعديل الشهود قلنا الظاهر ما وصفتنا والذي
يتمنع من أن يحسبه عنه مع ظهوره أن قول على رضي الله عنه للزوج كذبت والله حتى تقر بمثل الذي أقربت
به يدل على أنه ليس للحكمين أن يحكما الا بأن يفوض الزوجان ذلك اليهما وذلك أن المرأة فوضت وامتنع الزوج
من تفويض الفساق فقال على رضي الله عنه كذبت حتى تقر بمثل الذي أقربت به يذهب الى أنه ان لم
يقر لم يلزمه الطلاق وإن رآه ولو كان يلزمه طلاق بأمر الحاكم أو تفويض المرأة له لا بالي أقربت أم
سكت وأمر الحكمين أن يحكما بما رآيا أخيرا فاسلم بن خالد عن ابن جريح عن ابن أبي مليكة أنه سمعه يقول
تزوج عقيلا بن أبي طالب فاطمة بنت عتبة بن ربيعة فقالت اصبري وأنفق عليك فكان اذا دخل عليها
قالت أين عتبة بن ربيعة أين شيبه بن ربيعة حتى دخل عليها وما هو برم فقالت أين عتبة بن
ربيعة أين شيبه بن ربيعة فقال على يسار في النار اذا دخلت فشدت عليها ثيابها فمات عثمان فذكرت ذلك
كله فأسل ابن عباس ومعاوية فقال ابن عباس لأفرق بينهما معاوية ما كنت لأفرق بين شيخين
من بني عبد مناف قال فأتياهما فوجداهما قد شدا عليهما أثوابهما وأصلحا أمرهما وهذا يشبه ما روى
عن على رضي الله عنه ألا ترى أن الحكمين ذهبا وابن عباس يقول أفرق بينهما معاوية يقول لأفرق
بينهما فلما وجداهما قد اصطالحا رجعا وذلك أن اصطالحهما يدل على أنهما لو جأا فاصطالحا وكالمفارقة
ولم تعد المرأة لا الرجل الى الشقاق علناه (قال الشافعي) رجة الله عليه ولو عاد الشقاق عاد الحكمين ولم تكن
الاولى أولى من الثانية فان شئنا بعد مرة ومرة وأكثروا في الحكمين واذا كان الخبر يدل على أن
معنى الآية أن يجوز على الزوجين وكافة الحكمين في الفرقة والاجتماع بالتفويض اليهما ذلك على جواز
الوكالات وكانت هذه الآية لاسوكلات أصلا والله أعلم ودل ذلك على أن الامام أن يولي الحكم دون
من ليس يليه الا بتوليته اياه وأن يوليوا الحكم في بعض الامور دون بعض لان هذا حكم خاص (قال) ولو فوضنا
مع الخلع والفرقة الى الحكمين الاخذ لكل واحد منهما من صاحبه كان على الحكمين الاجتهاد ان رآيا
الجمع في الاخذ لأحدهما من صاحبه فيما يراه صلاحا لهما اذا كان الاغلب عندهما بعينه معرفة اخلاقهما
ومذاهبهما أن ذلك أصح لامرهما والاخذ من مال أحدهما لصاحبه وكان تفويض ذلك اليهما مثل الفرقة
أو أولى من الفرقة بينهما فاذا جازت توليتهما لهما الفرقة جاز الاخذ بتوليتهما وعلى السلطان ان لم يرض بما يحكمين
عندي أن لا يجبرهما على حكمين وأن يحكم عليهما فإخذ كل واحد منهما من صاحبه من نفقة وقسم ويجبر
المرأة على ما عليها وكل واحد منهما على ما يلزمه وله أن يعاقب أيهما رأى ان امتنع بقدر ما يستوجب
ولو قال قائل يجبرهما السلطان على الحكمين كان مذهبا

وان لم تنفغي واعتلست
حتى ذهب بصرها أو
انجذبت ففيها القصاص
وان كان الخاف مغلوبا
على عقله فلا قصاص
عليه الا السكران فانه
كالصحيح ولو قطع رجل
ذ كرسني مشكل
وأثنيه وشغريه عدا
فيل ان شئت وقتلته
فان بنت ذكرا أقتلته
في الذكر والاثنين
وجعلناك حكومة في
الشغرين وان بنت أنثى
قتلها فذلك وجعلناك
دية امرأة في الشغرين
وحكومة في الذكر
والاثنين (قال المزني
رحمه الله) بقية هذه
المسئلة في معناه ان
يقال له وان لم تشأ أن تقف
حتى ينين أمرك وعفوت
عن القصاص وبرت
فلك دية شغري امرأة
وحكومة في الذكر
والاثنين لانه الأقل
وان قلت لا أعفو ولا
أقف بل لا يجوز أن
يقص بها لا يدرى أي
القصاص لك فلا بد لك
من أحد الأمرين على
ما وصفتنا

(باب الخیار
فی القصص)

قال الشافعی رحمہ اللہ
أخبرنا ابن أبي فديك
عن ابن أبي ذئب عن
سعيد بن أبي سعيد
المقبري عن أبي شريح
الكعبي رضي الله عنه أن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال ثم اتهم باني خراقة
قد قتلتم هذا القاتل
من هذيل وأنا والله عاقله
فمن قتل قتيلا بعد فاهله
بين خيرتين أن أحبا
قتلوا وإن أحبا أخذوا
العقل (قال الشافعی)
رحمہ اللہ ولم يختلفوا في
أن العقل يورث كالمال
وإذا كان هكذا فكل
وارث ولو زوجة أو
ابنة لا يخرج أحدهم
من ولاية الدم ولا يقتل
الا باجتماعهم وحسبي
القاتل حتى يحضر
الغائب ويبلغ الطفل
وان كان فيهم معتوه
لحق يفيق أو يموت
فيقوم وارثه مقامه
وأبهم عفان القصص
كان على حقه من الدية
وان عفا على غير مال
كان الباؤون على
حقوقهم من الدية فان

بالعرف ويجسبها ما ناعلقها البرهان من غير طيب نفس منها بما ساكها باها على المنع فحرم الله تعالى ذلك على
هذا المعنى وحرم على الأزواج أن يعضوا النساء لذهبوا به من ما أو تين واستثنى الآن يأتين بفاحشة معينة
وإذا تين بفاحشة معينة وهي الزنا فاعطين بعض ما أو تين ليفارقن حل ذلك ان شاء الله تعالى ولم تكن معصيتهن
الزوج فيما يجب به بغير فاحشة أولى أن تحل ما أعطين من أن يعصين الله والزوج بالزنا وأمر الله في
اللاقي بكرههن أزواجهن ولم يأتين بفاحشة أن يعاصرن بالمعروف وذلك بناء على الحق واجمال العشرة وقال
فان كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا الآية (قال الشافعی) رحمہ اللہ تعالى فاباح عسرتهم على الكراهية
بالمعروف وأخبر أن الله عز وجل قد جعل في الكرم خيرا كثيرا والخير الكثير الاجرى التصبر وتأدية الحق الى
من بكره أو التلطف عليه وقد يغتبط وهو كاره لها باخلاصها ودينها وكفائتها وبذلها ومسيراتها ان كان لها
وتصرف خالاته الى الكراهية لها بعد الغبطة بها

(الفرقة بين الازواج بالطلاق والفسخ) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعی قال الفرقة بين الزوجين
وجوه يجمعها اسم الفرقة ويقترب بها أسماء دون اسم الفرقة فيها الطلاق والطلاق ما ابتداء الزوج فواقعه على
امرأته بطلاق صريح أو كلام يشبه الطلاق يريد به الطلاق وكذلك ما جعل الى امرأته من أمرها فطلقت
نفسها أو الى غيرهما فطلقتها فهو كطلاقه لانه بامره وقع وهذا كله اذا كان الطلاق فيه من الزوج أو ممن جعله
اليه الزوج واحدة أو اثنتين فالزوج ملك فيه رجعة المطلقة ما كانت في عدة منه (قال الشافعی) رحمہ اللہ
تعالى وكذلك ان آتى من امرأته فطلق أو قال لا امرأته أنت طالق البتة خلف ما أراد الا واحدة أو أنت خلية
أو بائن أو بينة خلف ما أراد الا واحدة فهي واحدة ملك الرجعة لا يكون من هذا شيء بائن أبدا ان كانت
الرجعة مدخولا بها (قال الشافعی) رحمہ اللہ تعالى فقال لي بعض الناس ما الخبة فيما قلت قلت الكتاب
والسنة والآثار والقياس قال فأوجبت ما ذكرته قلت قال الله تبارك وتعالى الطلاق مرتان فامسك
بمعروف الآية وقال تعالى ذكره والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء الى قوله اصلاحا وقلت ما يتبين لك
في هاتين الآيتين أن الله تبارك وتعالى جعل لكل مطلق لم يأت على جميع الطلاق الرجعة في العدة ولم يخص
مطلقا دون مطلق ولا مطلقة دون مطلقة وأن الله تبارك وتعالى اذا قال فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان
فانما امرأته بالامسك من له أن يسك وبالتسريح من له أن يسرح قال فما التسريح ههنا قلت ترك الحبس
بالرجعة في العدة تسريح بمنقدم الطلاق وقلت له ان هذا في غير هاتين الآيتين أيضا كهو في هاتين الآيتين قال
فأذكره قلت قال الله عز وجل وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف الى قوله لتعتدوا قال
فما معنى قوله فبلغن أجلهن قلت يعني والله تعالى أعلم قارب بلوغ أجلهن قال وما الدليل على ذلك قلت
الآية دليل عليه لقول الله عز وجل فامسكوهن بمعروف أو تسرحوهن بمعروف ولا تمسكوهن ضرارا تعتدوا
فلا يؤمر بالامسك والسراح الا من هذا اليه ثم شرط عليهم في الامسك أن يكون بمعروف وهذه كآية
قبلها في قوله فبلغن أجلهن قال وتقول هذا العرب قلت نعم تقول الرجل اذا قارب البلد يريده أو الامر يريده
فدبلغتم قوله اذا بلغه وقلت لي قال الله تبارك وتعالى فامسكوهن بمعروف أو تسرحوهن بمعروف وأشهدوا
ذوي عدل منكم قال فلم قلت أنها تكون للزوج الرجعة في العدة قبل التطليقة الثالثة فقلت له ما بين
الله عز وجل في كتابه فان طلقها فلا تجعل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره الى أن يتراجع قال فلم قلت في
قول الله تعالى في المطلقات فاذا بلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو تسرحوهن بمعروف اذا قارب بلوغ أجلهن
وقلت في قول الله عز وجل في المتوفى عنها زوجها فاذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن
من معروف هذه اذا قضين أجلهن والكلام فهنما واحد (قال الشافعی) رحمہ اللہ تعالى فقلت له بلغن
أجلهن يحتمل قارب البلوغ وبلغن فرغن معا عليهن فكان سياق الكلام في الآيتين دليلا على فرق بينهما لقول

الله تبارك وتعالى في الطلاق فاذا بلفظ أجلهن فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وقال ولا تمسكوهن
 ضراراً تعتدوا فلا يؤمر بالامسك إلا من يجوز له الإمساك في العدة (١) فمن ليس له أن يفعل في أنفسم
 ما شئت في العدة حتى تنقضي العدة وهو كلام عربي هذا من أبيه وأقله خفاء لأن الآيتين تدلان على افتراقهما
 بسياق الكلام فيهما ومثل قول الله تعالى ذكره في المتوفى في قوله تعالى ولا تعزوا عدة النكاح حتى يبلغ
 الكتاب أجله حتى تنقضي عدتها فيحل نكاحها (قال الشافعي) رحمه الله فقال وما السنة فيه قلت أخبرني
 عبي محمد بن علي عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عبيد بن ركانة بن عبد بن زيد مطلق امرأته
 سبيعة المزنية البتة ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أتى سبيعة البتة والله
 ما أردت الا واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكانت والله ما أردت الا واحدة فقال ركانة والله ما أردت
 الا واحدة فردها اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فطلقها الثانية في زمان عمرو الثالث في زمان عثمان قال فما
 أثر فيه قلت أرى محتاج مع حكم الله تبارك وتعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم إلى غيرهما فقال إن كان عندك
 أثر فلا عليك أن تذكره قلت أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن جعفر يقول أخبرني المطلب
 ابن حنطب أنه طلق امرأته البتة ثم أتى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فذكر ذلك له فقال ما جعلك على ذلك
 قال قد فعلته قال فقراؤا لو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيرا لهم وأشد تنبيها ما جعلك على ذلك قلت قد فعلته
 قال أمسك عليك امرأتك فان الواحدة لا تبث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار
 عن عبد الله بن أبي سلمة عن سليمان بن يسار أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال للتومنة مثل قوله
 للمطلب أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن الليث عن بكير بن الأشج عن سليمان بن يسار أن رجلا من بني
 زريق طلق امرأته البتة فقال له عمر أحلف فقال أتراني بأسير المؤمنين أفع في الحرام والنساء كثير فقال له
 أحلف خلف (قال الشافعي) أخبرنا سعيد القداح عن ابن جريج أنه قال لعطاء البتة فقال يدين فان كان
 أراد ثلاثا فهي ثلاث وإن أراد واحدة فهي واحدة (قال الشافعي) أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء أن
 شريحا دعاه بعض امرأته فسأله عن رجل قال لأمرأته أنت طالق البتة فاستعاضه شريح فأبى أن يعفيه
 فقال أما الطلاق فسنة وأما البتة فبدعة فاما السنة فالطلاق فامضوها وأما البدعة فالبتة فقلدوها بأها
 ودينوه فيها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه قال لعطاء الرجل يقول لأمرأته
 أنت خلية أو خلوت بني وقوله أنت بريئة أو برئت مني أو يقول أنت بائنة أو بنت مني قال سواء قال عطاء
 أما قوله أنت طالق فسنة لا يدين في ذلك وهو الطلاق قال ابن جريج قال عطاء أما قوله أنت بريئة أو بائنة
 فذلك ما أحدثوا فيدن فان كان أراد الطلاق فهو الطلاق والافلا (قال الشافعي) أخبرنا سعيد عن
 ابن جريج عن عمرو بن دينار أنه قال في قوله أنت بريئة أو أنت بائنة أو خلية أو برئت مني أو بنت مني قال يدين
 أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه أنه قال إن أراد الله لاق فهو الطلاق كقوله أنت على حرام
 (قال الشافعي) رحمه الله قال فما الوجه الذي ذكرته التي تكون بها الفرق بين الزوجين فقلت كل ما حكم فيه
 بالفرقة وإن لم يطق بها الزوج ولم يردوها ولو أراد الزوج أن لا توقع عليه الفرقة وقعت فهذه فرقة لا تسمى
 طلاقا لأن الطلاق ليس من الزوج وهو لم يقبله ولم يرضه بل يردده ولا يرد قال ومثل ما ذكرت مثل الأمة تعتق
 عند العبد فقتل ففراقه ومثل المرأة تكون عند العنق فيؤجل سنة فلا يمس فقتل ففراقه ففراقها فان الفرقتان وإن
 كانتا صيرتاً لأمرأتين بعلة العبودية في الزوج والجزية وليس أن الزوج يطلق ومثل ذلك أن تزوج المرأة
 الرجل فينسب حراً فيوجد عبد أفخيره ففراقه وبزوجه الرجل ففخذه أجذم أم رجحونا أو أترس فقتله
 فراقه قال أفنة نسبا من هذا طلاقا قلت لا هذا فسمعت عقد النكاح لا أحداث طلاق فيها ومثل الزوجين
 يسلم أحدهما ولا يسلم الآخر حتى تنقضي العدة (قال الشافعي) رحمه الله قال وما يشبه هذا قلت العبد يباع

عفو جميعا وعفا الفليس
 يعني عليه أو على عبده
 القصاص جاز ذلك لهم ولم
 يكن لأهل الدين والوصايا
 منعهم لأن المال لا يملك
 بالعمد الإجماعية المحنى
 عليه أن كان حيا وبعبثية
 الورثة أن كان ميتا
 (قال المزني) رحمه
 الله ليس يشبه هذا
 الاعتلال أصله لأنه
 احتج في أن العفو يوجب
 الدية بأن الله تعالى
 لما قال فن عفى له من
 أخيه شيء فاتباع
 بالمعروف وأداء إليه
 باحسان لم يجز أن يقال
 عفا أن صولح على مال
 لأن العفو ترك بلا
 عوض فلم يجز إذا عفا
 عن القتل الذي هو
 أعظم الأمرين الآن
 يكون له مال في مال
 القاتل أحب أو كره ولو
 كان إذا عفا لم يكن له

(١) قوله فمن ليس له
 أن يفعل في أنفسم
 ما شئت في العدة هذه زيادة
 انعدت بها نسخة من
 النسخ التي بيدنا فليعلم
 كتبه معجمه

شيء لم يكن للعاقب ما يتبعه
معروف ولا على القاتل
ما يؤديه باحسان (قال
المرئي) رحمه الله فهذا
مال بلا مشيئة أو لا تراها
يقول ان عفو المحجور
جائز لانه زيادة في ماله
وعفوه المال لا يجوز
لانه نقص في ماله وهذا
مال غير مشيئة فاقرب
الى وجه ما قال عندي
في العفو الذي ليس لاهل
الدين منعه منه هو ان
يبرئه من القصاص
ويقول بغير مال
فيسقطان وبالله
التوفيق

باب القصاص بالسيف

قال الشافعي رحمه الله
تعالى قال الله تعالى
ومن قتل مظلوما
فقد جعلنا لولييه سلطانا
قال واذا خلى الحاكم
الولي وقتل القاتل
فينبغي له ان يأمر من
ينظر الى سيفه فان
كان صارما والا أمره

(١) قوله وأنت تدينه بالحكم
هكذا في جميع النسخ
ولعل النافي قبل الفعل
سقط من قلم الناسخ فالنظر
كتبه معصمه

فيظهر منه على عيب فيكون له رده بالعيب وورده فسخ العقد الأول وليس استئناف بيع فيه ولا يجوز أن يستأنف
بغير رضا المردود عليه وهذا كله فرقة من المرأة وفرقة المرأة بغير ذلك الزوج جايها لا تكون الا فسخ عقدة
النكاح لان الطلاق الذي جعله الله تعالى ثلاثا لا يحل النساء بعده الا زوج وهو الى الرجال لا الى النساء قال
فهل من شيء فرقة غير هذا قلت نعم كل ما عقد فاسد من نكاح مثل نكاح بغير ولي ونكاح العبد بغير
اذن سيده ونكاح الأمة بغير اذن سيدها فكل ما وقع من النكاح كله ليس يتم يحل فيه الجماع بالعقد ويقع
الميراث بين الزوجين ولا يكون لاحد فسخه زوج ولا زوجة ولا ولي وكل ما كان هكذا فالنكاح فيه فاسد يفرق
العقدة ولم تعد الفرقة طلاقا ولكنه فسخ العقد قال فهل من فرقة غير هذا قلت نعم ردة أحد الزوجين أو
اسلام أحدهما والآ خر مقيم على الكفر وقد حرم الله على الكافرين أن يغشوا المؤمنات وعلى المؤمنين غشيان
الكوافر سوى أهل الكتاب وليس واحدا منهما فراقا من الزوج هذا فسخ كله قال فهل من وجه من الفرقة
غير هذا قلت نعم الخلع قال فما الخلع عندك فذكرت له الاختلاف فيه قال فان أعطته أنفعا على أن يطلقها
واحدة أو اثنتين أو ثلثا الرجعة قلت لا قال ولم يطلق منه لو أراد لم يوقعه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
فقلت له يقول الله عز وجل فلا جناح عليهما فيما افتدت به والفدية بمن مآل عليه أمره لا تكون الا بازالة
الملك عنه وغير جائز أن يأذن الله تعالى لها بالفدية وله أن يأخذها ثم يملك عليها أمرها بغير رضا منها ألا ترى أن
كل من أخذ شيئا على شيء يخرج منه من يديه لم يكن له سبيل على ما أخرج من يديه لما أخذ عليه من العوض
وقد أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم لثابت بن قيس أن يأخذ من أمره حين جاءته ولم يقل له لا تأخذ
منها الا في قبل عدها كما أمر المطلق غيره ولم يسم له طلاقا يطلقها اليه ورأى رضاه بالاخذ منها فرقة والخلع
اسم مفارق للطلاق وليس المختلج مبتدئ طلاقا لا يجعل والمطلقون غيره لم يستعملوا وقلت الذي ذهب اليه
من قول الله تبارك وتعالى الطلاق مرتان فامسك بمعروف الآية انما هو على من عليه العدة لقول الله عز وجل
طلقتموهن من قبل أن تحسوهن الى قوله جيبلا أفرايت ان عارضك معارض في المطلقة واحدة قبل
أن يدخل بها فقال ان الله قال الطلاق مرتان فامسك بمعروف وأتسريح باحسان وهذه مطلقة واحدة
فمسكها ما أحلته عليه قال قول الله تعالى قبلن أجلهن فامسكوهن وقوله في العدة أحق بردهن في ذلك فلما
لم تكن هذه معتدة بحكم الله علمت أن الله تبارك وتعالى انما قصد بالرجعة في العدة قصده المعتقدات وكان
المفسر من القرآن يدل على معنى المحصل ويفتقر بافتراق حال المطلقات (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
فقلت له فما منعك من هذه الحجة في المختلعة وقد فرق الله تبارك وتعالى بينهما بأن جعلها مفقدية وبأن هذا
طلاق بمال يؤخذ وبأن المسلمين لم يختلفوا في أن الرجل اذا قال لامرأته أنت طالق واحدة ملك الرجعة
وان قال لها أنت طالق واحدة على شيء يأخذها لم يملك الرجعة قال هذا هكذا لانه اذا تكلم بكلمة واحدة فلا
يجوز أن يجعل ما أخذ عليه مالا يكن لم يأخذ المآل والحجة فيه ما ذكرت من أن من ملك شيئا بشئ
يخرج منه لم يكن له على ما خرج منه سبيل كما لا يكون على ما في يديه مما أخرجه اليه مالا كماله الذي
أخرجه اليه سبيل (قال الشافعي) رحمه الله قال فأوجد في اللفظ الذي يكون فراقا في الحكم لا يدينه فيه قلت
له هو قول الرجل أنت طالق أو قد طلقك أو أنت سراح أو قد سرحتك أو قد فارقتك قال فن أين قد فرقت
بين هؤلاء الكلمات في الحكم وبين ما سواهن وأنت (١) تدينه فيما بينه وبين الله فهن كاتدينه في غيرهن قلت
هؤلاء الكلمات التي سمي الله تبارك وتعالى بهن الطلاق فقال اذا طلقت النساء وقال فامسكوهن بمعروف
أو غاروهن بمعروف وقال عز وجل فتعوهن وسرحوهن الآية فهؤلاء الاصول وما أشبههن مما لم يسم
طلاقا في كتب ولا سنة ولا أثر الابنية فان نوى صاحبه طلاقا مع قول يشبه الطلاق كان طلاقا وان لم ينو
لم يكن طلاقا

(الخلافة في الطلاق)

قال الشافعي رحمه الله تعالى فقال انا وافقك في معنى ونخالقك في معنى فقلت

فاذكر المواضع التي تخالف فيها قال تزعم أن من قال لامرأته أنت طالق فهو عاقل الرجعة إلا أن يأخذ
 حلالا على قوله أنت طالق قلت هذا قولنا وقول العامة قال وتقول إن قال لامرأته أنت خلية أو برة أو بائة
 أو كلمة غير تصريح بالطلاق فلم يربها طلاقا فليس بطلاق قلت وهذا قولي قال وتزعم أنه إن أراد بهذا الذي
 ليس بصريح الطلاق الطلاق وأراد واحدة كانت واحدة (١) بائة وكذلك إن قال واحدة شديدة أو غليظة لذا
 شديد الطلاق بشئ فقلت له أفقلت هذا خبرا أو قياسا فقال قلت بعضه خبرا وقست ما بقي منه على الخبر بها (قال
 الشافعي) رحمه الله قلت ما الذي قلته خبرا وقست ما بقي منه على الخبر قال روي عن علي رضي الله تعالى عنه
 أنه قال في الرجل يجير امرأته أو يملكها إن اختارته فتطليقة يملك فيها الرجعة وإن اختارت نفسها فتطليقة
 بائة قلت أرويت عن علي رضي الله تعالى عنه أنه جعل البتة ثلاثا قال نعم قلت أنت تخالف ما رويت
 عن علي قال وأين قلت أنت تقول إذا اختارت المرأة للملكة أو التي جعل أمرها بيد هاز وجهها فلا شئ
 قال نعم فقلت قد رويت عنه حكما واحدا خالف بعضه ورويت عنه أيضا أنه فرق بين البتة والتخيير والتجلىك
 فقلت في البتة نيته فإن أراد واحدة فواحدة وإن أراد واحدة فواحدة وإن أراد واحدة فواحدة فقلت في البتة
 على التخيير والتجلىك وهما عندك طلاق لم يغلظ والبتة طلاق قد غلظ فكيف قست أحدهما بالآخر وعلى
 رضي الله تعالى عنه يفرق بينهما وهو الذي عليه أصابك زعمت اعتمدت قال فاني إنما قلت في البتة بحديث
 ركانة فقلت له أليس جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم البتة في حديث ركانة واحدة يملك الرجعة وأنت
 تجعلها ثلثا فقال قال شريح نفعه عند بدعيته فقلت ونحن قد وقفنا عند بدعيته فلما أراد واحدة جعلناها
 ثلث الرجعة كما جعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر وأنت رويت عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في البتة واحدة وملك الرجعة أو ثلاثا فخرجت من قوله هم معايتهم في قول شريح وشريح رجل من
 التابعين ليس له عند نفسك ولا غيرك أن يقلده ولا به عندك أن يقول مع أحد من أصحاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ومن قال في البتة ثلاثا فإنه يذهب إلى الذي يغلب على القلب أنه إذا نطق بالطلاق ثم قال البتة فأنما
 أراد الالبتة والذي ليس بعده رجعة وهو ثلاث ومن قال البتة واحدة إذا لم يردأ كنهها ذهب فيها
 نرى والله تعالى أعلم إلى أن البتة كلمة فحتمل أكثر الطلاق وأن يقول البتة يقينا كما تقول لا أتلك البتة
 وأذهب البتة وتحتمل صفة الطلاق فلما احتمل معاني لم نستعمل عليه معنى يحتمل غير مولى ففرق بينهما وبين
 أهله بالتوهم وجعلنا ما احتمل المعاني (٢) يقابله وقولك كلمة خارج من هذا مغاير له قال فانه قد روي عن ابن
 مسعود رضي الله تعالى عنه لا يكون طلاق بثن أو بلاء فقلت قد خالفته جعلت كثيرا من الطلاق
 بثن أو بلاء أو بلاء وقلت له أرايت لو أن رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فوالك
 في البتة وروين عن النبي عليه السلام ما يخالفه في رجل أو رجلا من أصحابه حجة معه قال لا قلنا فخذنا لفت
 ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في البتة وخالف أصحابه فلم يقل يقول واحد منهم فيها وقلت له أو
 يختلف عندك قول الرجل لامرأته أنت طالق البتة وخليه وبرة بثن وما شديد به الطلاق أو كفي عنه
 وهو يريد الطلاق فقال لا كل هذا واحد قلت فإن كان كل واحد من هذا عندك في معنى واحد فقد خالفته
 قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وما في معناه ثم قلت فيه قولنا متناقضا قال وأين قلت زعمت أنه إن قال
 لامرأته أنت طالق واحدة غليظة أو شديدة كانت بثن أو إن قال لها أنت طالق واحدة طويلة كان يملك الرجعة
 وكذا الكلمتين صفة التطليقة وتشديدا فكيف كان يملك في أحدهما الرجعة ولا يملكها في الأخرى أرايت
 لو قال لك قائل أنا قال طويلة فهي بثن لأن الطويلة ما كان لها منع الرجعة حتى يطول ذلك وغليظة وشديدة
 ليست كذلك فهو يملك الرجعة أما كان أقرب بما فرقت إلى الصواب منك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 وقلت له لقد خالف في هذا القول معاني الآثار مع فراقك معنى القرآن والسنة (٣) والآثار والقياس قال فمن
 أصحابك من يقول لا أتق به في الطلاق قلت أولئك خالفونا وإياك فان قلت بقولهم حاجتنا وإن خالفهم

يسلم ثم لا يصعبه
 ثم يدعوه وضرب عنقه
 وإن ضرب به بالخطي
 بمنه من قطع رجل أو
 وسط عزروا إن كان مما
 يلي العتق من رأسه
 أو كتفه فلا عقوبة عليه
 وأجبه الحاكم على أن
 يأمر من يحسن ضرب
 العتق ليوجهه (قال)
 ولو أن رجل فتشبه
 فعناء الولي فقتله قبل
 أن يعلم فضيا قولان
 أحدهما أن ليس على
 القاتل شئ إلا أن يحلف
 بالله ما علمه ضار ولا على
 ألعاف والشأن أن ليس
 على القاتل شئ فود
 لأنه قتله على أنه
 مباح وعليه للدية
 والكتف ولا يرجع بها
 على الولي لأنه متطوع
 وهذا أشبههما (قال)

- (١) لعل هناك نصا اختلط
 به كلام الشافعي بكلام
 المخالف كما يظهر من
 قوله بعد فقلت له أفقلت
 هذا خبرا أو قياسا فانظر
 (٢) قوله يقابله كذا
 في النسخ وانظر
 (٣) قوله والآثار لها
 مكر رتمع الآثار الأولى
 فانظر كتبه معجمه

فلا تخبره يقول من لا تقول بقوله

(انفساخ النكاح بين الامة وزوجها العبد اذا عتقت) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ربيعة عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت كانت في بريرة ثلاث سنين وكان في إحدى السنين أنها أعتقت فغيرت في زوجها أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول في الامة تكون تحت العبد فتعتق ان لها الخيار ما لم يسبها فاذا سبها فلا خيار لها أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن مولاه لبي عدي بن كعب يقال لها زبراء أخبرته أنها كانت تحت عبد وهي أمة يومئذ فعتقت قالت فأرسلت إلى حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فدخلت فقالت اني أخبرتك خبري ولا أحب أن تصني شيئا من أمركم ببيدك ما لم يسلك زوجك قالت فقارفته ثلاثا (قال الشافعي) رحمه الله وجهذا أناخذ في تخيير رسول الله صلى الله عليه وسلم بريرة حين عتقت في المقام مع زوجها أو فراقه دلائل منها أن الامة اذا عتقت عند عبد كان لها الخيار في المقام معه أو فراقه واذا جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الخيار للامة دون زوجها فأنما جعل لها الخيار في فسخ العقد التي عتقت عليها واذا كانت العقد تنفسخ فليس الفسخ بطلاق إنما جعل الله الطلاق المعدود على الرجال ما طلقوه فأنما ما فسخ عليهم فذلك لا يحسب عليهم والله تعالى أعلم لأنه ليس يقولهم ولا يفعلهم كان (قال) وفي الحديث دلالة على أن الملك يزول عن الامة المروجة وعقد النكاح ثابت عليها الآن تفسخه حرة أو اختار في العبد خاصة وهذا رد على من قال يبيع الامة طلاقا لأنه اذا لم يكن خروجها من ملك سيدها الذي زوجها باه بالعتق يخرجها من نكاح الزوج كان خروجها من ملك سيدها الذي زوجها إلى رقبته أولى أن لا يخرج جهازا ولا يكون لها خيار اذا خرجت إلى الرق وبريرة قد خرجت من رق مالكها إلى ملك عائشة رضي الله تعالى عنها ومن ملك عائشة إلى العتق فجمعت الخروجين من الرق إلى الرق ومن الرق إلى العتق ثم خيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد هذا قال ولا يكون لها الخيار الا بان تكون عند عبد فأنما عند حرة فلا

(الخلافا في خيار الامة) قال الشافعي في القنا بعض الناس في خيار الامة فقال فغيرت تحت الحر كما تخيرت تحت العبد وقالوا ويؤتى عن عائشة رضي الله عنها أن زوج بريرة كان عبدا وهما أعلم بحديث عائشة من رويت هذا عنه قال عن عائشة رضي الله عنها أن زوج بريرة كان عبدا وهما أعلم بحديث عائشة من رويت هذا عنه قال فهل تروون عن غير عائشة أنه كان عبدا فقلت هي المعتقدة وهي أعلم به من غيرها وقد روي من وجهين قد ثبت أنت ما هو أضعف منهما ونحن انما ثبت ما هو أقوى منهما قال فلا ذكرهما قلت أخبرنا شافعي عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس أنه ذكر عنده زوج بريرة فقال كان ذلك مغيب عبد بنى فلان كافي أنظر إليه يتبعها في الطريق وهو يركب أخبرنا القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن زوج بريرة كان عبدا قال فقال فلم تخيرت تحت العبد ولا تخيرت تحت الحر فقلت له لا اختلاف حاله العبد والحر قال وما اختلافهما قلت له الاختلاف الذي لم أر أحدا يسأل عنه قال وما ذلك قلت اذا صار حرة لم يكن العبد لها كفواً لنفسه عنها ألا ترى أنه لا يكون وليا لبنته زوجها ألا ترى أنه يوجب بالنكاح على النائم أشياء لا يقدر العبد على كمالها ويتطوع الزوج الحر على المرأة بأشياء لا يقدر العبد على كمالها ومنها أن المرأة ترض زوجها ويرثها والعبد لا يرث ولا يرث ومنها أن نفقة ولد الحر عليه من الحره ومنها أن عليه أن يعدل لأمراته وسيد العبد قد يحول بينه وبين العدل عليها ومنها أشياء يتطوع لها بها من المقام مع أهل بيته وليس العبد منه من ذلك مع أشياء لهذا كثيرة يخالف فيها الحر العبد (قال الشافعي رحمه الله) فقال أنا انما ذهبت في هذا إلى أن خيار الامة تحت الحر والعبد أنها نكحت وهي غير مالكة لأمرها ولما ملكت أمرها كان لها الخيار في نفسها فقلت أو أبت الصبية زوجها أوها فقلت قبل الدخول أو بعده أيكون لها الخيار اذا بلغت قال لا قلت فإذا ذهبت ألتك أخيرا منها لان العقد كانت وهي لا خيار لها فاذا صار خيار لها اختارت لمن تملك هذا في الصبية

(الزنى) رحمه الله
فلا شبه أوليه (قال
الشافعي) رحمه الله ولا
تقتل الحامل حتى تضع
فان لم يكن ولدها مريض
فاحب إلى أن لو زكت
بطيب نفس الولي حتى
يوجد له مريض فان لم
يقبل قتلت (قال الزنى)
رحمه الله اذا لم يوجد
للولد ما يحياه لم يحل
عندي قتله بقتل أمه
حتى يوجد ما يحياه
فتقتل (قال الشافعي)
رحمه الله ولو عمل الإمام
فأقص منها ما لا فليطه
لإمام فان أقت جنينا
ضمنه الإمام على طاقته
دون المقتل (قال
الزنى) رحمه الله بل على
الولي لأنه أقت لنفسه
مختارا فحني على من
لا قصاص له عليه فهو
بغير ما ألتف أولى من
إمام حكمه بحقه فأخذه
وما ليس له (قال
الشافعي) رحمه الله ولو
قتل نكرا قتل الأول
وكانت الديات لمن بني في
ماله فان خفي الأول
منهم أقرع بينهم فأيهم
قتل وألا قتل به وأعطى

يرزوجها أبوها قال فان افترقا بينهما وبين البنية قلت أو يفترقان قال نعم قلت فكيف تقيسها عليهما
والصبية وارثة موروثة وهذه غير وارثة ولا موروثة ما شكاح ثم تقيسها عليهما في الخيار التي فارقته فافيه قال انهما
وان افترقا في بعض أمرهما فمهما جتمعان في بعضه قلت وابن قال الصبية لم تكن يوم تزوجت ممن لها خيار
لعدائته قلت وكذلك الامه للرق قال فلو كانت حرة كان لها الخيار قلت وكذلك لو كانت الصبية بالغة قال
فهي لا تشبهها قلت فكيف تشبهها بها وانت تقول اذا بلغت البنية لم ير زوجها أبوها الا برضاها وهو زوج أمته
بغير رضاها قال فاشبهها بالمرأة تزوج وهي لا تعلم أن لها الخيار اذا علمت قلت هذا خطأ في المرأة هذه
لانكاح لها ولو كان ما قلت كما قلت كنت قد قسمتها على ما يخالفها قال وابن يخالفها قلت أرايت المرأة تنكح
ولا تعلم ثم تحب قبل تعلم أن يرثها زوجها أو يعوت أثرته قال لا قلت ولا يجعل له جماعها قبل أن تعلم قال لا قلت
أفبعد الامه زوجها سيداهل يجعل سيداهل جماعها قال نعم قلت وكذلك بعدما تعتق ما لم يختر فشح النكاح
قال نعم قلت ولو تعتقت فانت ورثها زوجها قال نعم قلت ولومات ورثته قال نعم قلت أفترها تشبه واحد من
الاثنين اللتين شهن مابها قال فاشبهك في الفرق بين العبد والحر قلت ما وصفت لك فان أصل النكاح كان
حلالا جائزا فلم يحرم النكاح بتحول حال المرأة إلى أحسن ولا أسوأ من حالها الاول الا بخبر لا يسع خلافة فلما
جاءت السنة بتخيير بريرة وهي عند عبد قلنا به اتباعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم الذي أنزلنا الله
اتباعه حيث قال قلنا لحر خلاف العبد لما وصفتنا وان الامه اذا خرجت الى الحرية لم تكن أحسن حالا
منه أكثر ما فيها أن تساويه وهو اذا كان مملوكا فاعتقت خرجت من مساواته قال وكيف لم تجعلها الحر قياسا
على العبد فقلت وكيف تقبس بالنسبة لخالفة قال انهما يجتمعان في معنى أنهما زوجان قلت ويفترقان
في أن حالهما مختلفان قال فلم لا تجمع بينهما حيث يجتمعان قال قلت افترقا فمما كثر من اجتماعهما والذي هو
أولى بي اذا كان الاكبر من أمرهما الا فترقا ان يفترقا بينهما ونحن نسألك قال سل قلت ما تقول في الامه اذا
اعتقت تخير قال نعم قلت فان بيعت تخير قال لا قلت ولم وقد زال ريق الذي زوجها فاصرفي حاله ثم لو ابتدأ
نكاحها لم يجز كالزنا نكحها حرة بغير إذنهم لم يجز قال هما وان اجتمعا في أن ملكا المنكح زائل عن المنكحة فقال
الامه المنكحة مختلفة في أنها انتقلت من ريق الى ريق وهي في العتاقة انتقلت من ريق الى حرية قلت ففرقت
بينهما اذا افترقا في معنى وان اجتمعا في آخر قال نعم قلت فتفريق بين الخيار في عبد وسرا كثر ما وصفت وأصل
الجنة فيه ما وصفت من أن النكاح كان حلالا وما كان حلالا لم يجز تخير به ولا فسخه الا بسنة ثابتة أو امر
أجمع الناس عليه فلما كانت السنة في تخيير الامه اذا اعتقت عند عبد لم تعد ما روينا من السنة ولم يحرم النكاح
الا في مثل ذلك المعنى وانما جعل للامه الخيار في التفريق والمقام والمقام لا يكون الا والنكاح حلالا (١) ان
الخيار انما يكون عندنا والله تعالى أعلم لنقص العبد عن الحرية والعلل التي فيه التي قد يمنع فيها ما يجب
وتحب امراته

(١) اللعان قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء
الآية وقال تعالى والذين يرمون أزواجهن ثم اتوا بأربعة شهداء ان الله غضب الله عليها ان كان من الصادقين فلما حكم الله في الزوج
القاذف بأن يلتمس ذلك على أن الله انما أراد بقوله والذين يرمون المحصنات الآية القذف غير الا زواج
وكان القاذف الحر الذي والعبد المسلم والذي اذا قذف الحر المسلمة جلدوا والخدمه جلدوا والخدمه جلدوا والخدمه جلدوا
جسد العبد وأنه لم يبرأ قاذف بالغ يجزى عليه الحكم من لم يجد حده ان لم يضرجه منه بما أخرجه الله تعالى به
من اليهود على المذوفة لان الآية عامة على المذوفة كانت الآية في اللعان كذلك والله تعالى أعلم عامة على
الا زواج القذف فكان كل زوج قاذف بلا عن أو يحدان كانت المذوفة ممن لها حد أو لم تكن لان على من
قذفها اذا لم يكن لها حد تعزير او عليها حد اذا لم تلتمس بكل حال لانه لا افتراق بين عموم الآيةين معا وكما جعل الله
الطلاق الى الا زواج قال لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن وقال عز وجل وان طلقتموهن من قبل

الباتون الديان من ماله
ولو قطع بدرج من
وقتل آخر قطعت
يبدل باليد وقتل بالنفس
(قال المزني) رحمه الله
فان مات المقطوعة يده
الاول بعد ان اقتص
من السيد فقياس قول
الشافعي عندى ان
لوليه ان يرجع بنصف
الدية في مال قاطعه لان
المقطوع قد استوفى قبل
موته ما فيه نصف الدية
باقتصاصه فاقامه
(قال الشافعي) الله
ولو قتله عمدا ومعه صبي
أو معتوق أو كان حر وعبد
قتل العبد أو وسلم
ونصراني قتل نصرانيا
أو قتل ابنه ومعه أجنبي
فعلى الذي عليه
القصاص القصاص
وعلى الآخر نصف الدية
في ماله وعقوبة ان كان
الضرب عبدا (قال
المزني) رحمه الله وشبه
الشافعي أخذ القود من
البائع دون الصبي

(١) قوله الآن الخيار
هكذا في الشيخ وانظر
كتبه

أن تمسوهن وقال اذا تكتم المومنات ثم طلقتموهن فكان هذا عاما للزواج وانتساء لا يخرج منه زوج مسلم
حر ولا عبد ولا ذمي حر ولا عبد فكذلك اللعان لا يخرج منه زوج ولا زوجة (وقال) فيما حكى عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا لعن بين أخوين بنى الجهلان ولم يتكلف أحد حكاية حكم النبي صلى الله عليه وسلم في
اللعان أن يقول قال للزوج قل كذا ولا لمرأة قولي كذا انما تكلفوا حكاية حجة اللعان دليل على أن الله عز وجل
انما نصب اللعان حكاية في كتابه فانما لا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المتلاعنين بما حكم الله عز وجل
في القرآن وقد حكى من حضر اللعان في اللعان ما احتج اليه بما ليس في القرآن منه (قال) فاذا لعن الحاكبين
الزوجين وقال للزوج قل أشهد بالله أني لن الصادق فيما ربيتاه من الزنا ثم ردها عليه حتى يأتي بها أربع
مرات فاذا فرغ من الرابعة وقفه وذكره وقال اتق الله تعالى أن تبوء بلعنة الله فان قولك ان لعنة الله على أن
كنت من الكاذبين فيما ربيتاه من الزنا موجهة بوجوب عليك اللعنة ان كنت كاذبا فان وقف كان لها عليه الحد
ان قامت به وان حلف لها فقد اكمل ما عليه من الاعان وينبغي أن يقول للزوجة فتقول أشهد بالله أنه لمن
الكاذبين فيما ربيتاه من الزنا حتى تقولها أربعين فإذا اكملت أربعين فاقولها ذكرها وقال اتق الله واحذري أن
تبوء بغضب الله فان قولك على غضب الله ان كان من الصادقين فيما ربيتاه من الزنا بوجوب عليك غضب
الله ان كنت كاذبة فان مضت فقد فرغت مما عليها وسقط الحد عنهما وهذا الحكم عليهما والله ولي أمرهما
فياغاب عما قال فان لعنهما بانكار ولد أو حبل قال أشهد بالله أني لن الصادق فيما ربيتاه من الزنا وان ولدها
هذا أو حبلها هذا ان كان حبلان زنا ما هو مني ثم يقولها في كل شهادة وفي قوله وعلى لعنة الله حتى تدخل
مع حلفه على صدقه على الزنا لانه قد رماها بشيئين برتا رجل أو ولي نفيه فلماذا كر الله عز وجل الشهادات
أربعين فصل بينهن باللعنة في الرجل والغضب في المرأة ذلك على حال افتراق الشهادات في اللعنة والغضب
واللعنة والغضب بعد الشهادة موجبتان على من أوجب عليه لانه متجرب على النفي وعلى الشهادة بالله تعالى
باطلا ثم يز يدفيعتري على أن يلعن وعلى أن يدعو بلعنة الله فينبغي للوالى اذا عرف من ذلك ما جهلا أن
يفقههما نظرا لهما استدلالا بالكتاب والسنة أخبرنا ابن عيينة عن عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن
عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم حين لعن بين المتلاعنين أمر رجلا أن يضع يده على فميه
الخامسة وقال انهما موجهة أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن سهل بن سعد الساعدي أخبره أن عويمر الجعفي
جاء الى عاصم بن عدي الانصاري فقال له يا عاصم أرايت لو أن رجلا وجد مع امرأته رجلا يقتله فتقتلونه
أم كيف يفعل سل لي يا عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فسال عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم
فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وجابها حتى كبر على عاصم ما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلما رجع الى أهله جاء عويمر فقال يا عاصم ماذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عاصم لعويمر
لم تأتني بخير قد كر رسول الله صلى الله عليه وسلم المسئلة التي سألته عنها فقال عويمر والله لا أتنهى حتى
أسأله عنها فاجاب عويمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وسط الناس فقال يا رسول الله أرايت رجلا وجد مع
امرأته رجلا يقتله فتقتلونه أم كيف يفعل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل الله فيك وفي
صاحبك فلا تذهب فأت بها فقال سهل فتلاعنا وألعم الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فرغا من
تلاعنهما قال عويمر كذبت عليهما يا رسول الله ان أمسكنهما فطلقهما فلا تقبل أن يا عمر رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال مالك وقال ابن شهاب فكانت تلك السنة المتلاعنين (قال الشافعي) رحمه الله سمعت ابراهيم بن سعد بن
ابراهيم يحدث عن ابن شهاب عن سهل بن سعد أنه أخبره قال جاء عويمر الجعفي الى عاصم بن عدي الانصاري
فقال يا عاصم بن عدي سل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل وجد مع امرأته رجلا يقتله فيقتله أم
كيف يصنع فسال عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فعاب رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل

بالتالين عدا يعقوا الولي
عن أحدهما ان له قتل
الآخر فان قيل وجب
عليهما القود فزال عن
أحدهما بازالة الولي
فيل فاذا أزاله الولي عنه
أزاله عن الآخر فان قال
لا قيل فعلموا واحد فقد
حكمت لكل واحد منهما
بحكم نفسه لا بحكم غيره
(قال) فان شرَكَ قاتل
خطأ فعلى العاصم
نصف الدية في ماله
وجناية الخطي على عاقلة
واحتج على محمد بن
الحسن في منع القود
من العاصم اذا شاركه
صحبتي أو يجنون فقال
ان كنت رفعت عنه
القود لان القلم عنهما
مرفوع وان عدما
خطأ على عاقلة فافهلا
أقمت من الاجنبى اذا
قتل هدماع الأبلان
القلم عن الأبلان
مرفوع وهذا رن
أصلك (قال المزي رحمه
الله) قد شرَكَ الشافعي

فلقبه عويمر فقال ما صنعت قال صنعت انك لم تأتني بخبر سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاب المسائل
فقال عويمر والله لا تين رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا سألته فأتاه فوجدته قد أنزل الله عليه فيها فوجدناها
فلا عن بينهما فقال عويمر لئن انطلقت بها لأكذب عليك فافارقهما قبل أن يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم قال ابن شهاب فصار سنة في المتلاعنين ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أبصروها فان جاءت به
أنهم أدعج العينين عظيم الألتين فلا أراه الا قد صدق وإن جاءت به أجبر كانه وحرقة فلا أراه الا كاذبا قال
لجاءت به على التعت المكره (قال الشافعي) رحمه الله الوعدة بانه تشبه الوزغ أخبرنا ابراهيم بن سعد
عن أبيه عن سعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان جاءت به
أشقر سبطا فهو لز وجهها وان جاءت به أديع فهو لذى ينهمه فجاءت به أديع أخبرنا عبد الله بن نافع عن ابن أبي
ذئب عن ابن شهاب عن سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم في المتلاعنين مثل معنى حديث مالك
وابراهيم فلما انتهى الى فراقها قال في الحديث ففارقها وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بفراقها
فقتل سنة المتلاعنين وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظروها فان جاءت به أحر قصيرا كانه وحرقة فلا
أحسبه الا كذب عليها وان جاءت به أنهم أعين ذا الألتين فلا أحسبه الا قد صدق عليها فجاءت به على الامر
المكروه أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن شهاب عن سهل بن سعد أني ساعدت أن رجلا من الانصار
جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله رأيت رجلا ويطلع امرأته رجلا أيقضه فتقتلونه أم
كيف يفعل فانزل الله عز وجل في شأنه ما ذكر في القرآن من امر المتلاعنين وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم قد قضى فيك وفي امرأتك قتلا عنا وأنا شاهد ثم فارقها عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت السنة
بعد فيها أن يفرق بين المتلاعنين قال فكانت جاملا فانكره فكان ابنها يدعى الى أمه (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى في حديث ابن أبي ذئب دليل على أن سهل بن سعد قال فكانت سنة المتلاعنين وفي حديث مالك
وابراهيم كانه قول ابن شهاب وقد يكون هذا غير مختلف بقوله مرة ابن شهاب ولا يذ كرسهلا ويقوله
أخرى ويذ كرسهلا ووافق ابن أبي ذئب ابراهيم بن سعد فيما زاد في آخر الحديث على حديث مالك ولقد
حدثنا سفيان عن ابن شهاب عن سهل بن سعد قال شهدت المتلاعنين عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأنا ابن خمس عشرة سنة ثم ساق الحديث ولم يتقنه اتقان هؤلاء أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن يحيى
ابن سعيد حدثه عن القاسم بن محمد عن ابن عباس أن رجلا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
يا رسول الله والله مالي عهد بأهلي منذ غدا الفحل وعفاريها أنها اذا كانت تقرب تقربا ربيعا يوما ولا نسقي
الا بعد الابار قال فوجدت مع امرأتها رجلا قال وكان زوجها مفرجا حتى التباقي سبط الشعر والذي رميت
به خدلا الى السواد جعدا قطعا مستها (١) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم بين ثم لا عن بينهما فبما
يرجل يشبه الذي رميت به أخبرنا ابن عينة عن أبي الزناد عن القاسم بن محمد قال شهدت ابن عباس رضي الله
عنهما يحدث بحديث المتلاعنين قال فقال له رجل أهي التي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كنت
راجعا أحد ابغرينه رجتها فقال ابن عباس لا تلك امرأة كانت قد أعلنت أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد
ابن الهادي عن عبد الله بن يونس أنه سمع المقبري يحدث عن محمد بن كعب القرظي قال المقبري يحدثني أبو
هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لما نزلت آية المتلاعنين قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم أجا امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء ولن يدخلها الله الجنة وأما رجل
يحدث ولموهو ينظر اليه احتجب الله منه وفضحه به على رؤس الاولين والآخريين وسمعت ابن عينة
يقول أخبرنا عمرو بن دينة عن سعيد بن جبير عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمتلاعنين حسابا على
الله أحدكما كاذب لا سبيل لك عليها قال يا رسول الله مالي قال لا مال لك ان كنت صدقت عليها فهو ما استحللت

رحمه الله محمد بن الحسن
يما أنكر عليه في هذه
نسبة لان رفع القصاص
الاحق والمجنون
والصبي واحد فكذلك
نكح من شاركهم بالعد
واحد (قال الشافعي)
رحمه الله ولو قتل أحد
الولين القاتل بغير امر
صاحبه ففيه قولان
أحدهما ان لا قصاص
بالحال لتشبهة قال الله
تعالى فقد جعلنا لولييه
سلطانا فيموتل أي ولي
قتل كان أحق بالقتل
وهو مذهب أكثر أهل
المدينة ينزلونه منزلة
الحديث عن ابيهم ان
عفوا الا واحدا كانه
أن يهدم (قال الشافعي)
رحمه الله وان كان عن
لا يجهل عز وجل
لولا معكم حصصكم
والقول من ابن يأخذونها
واحد من قولين أحدهما
أنهم لهم من مال القاتل
يرجع له وروية القاتل
في مال قاتله ومن قال
(١) قوله مستها يضم
فسكون ففتح قال في
اللسان أرابه ضمضم
الآيتين كتبه معصمه

هذا قال فان عفوا
عن القاتل الديبر رج
ورثة قاتل المقتول على
قاتل صاحبهم بحصة
الورثة معه من الدية
والقبول الثاني في
حصصهم انهم المهي مال
أخيهم القاتل قاتل
أبيه لان الدية انما
كانت تلمسه لو كان لم
يقتله ولي فاذا قتله ولي
فلا يجتمع عليه القتل
والغرم والقول الثاني
ان على من قتل من
الاولياء قاتل أبيه
القصاص حتى يجتمعوا
على القتل (قال المزني)
رجحه الله وأجل قوله أن
القاتل لومات كانت
الدية في ماله (قال المزني)
رجحه الله وليس تعدى
أخيه بمبطل حقه ولا
عزله عن هرو عليه
ولا قسوة لشبهة (قال
للشافعي) رجحه الله ولو
(١) قوله فهو دون هكذا
في السخ ولعلها محرفة
والاصل فيودون فانظر
(٢) قوله وقضاها الخ
هكذا في السخ على ما في
بعضها من تحريف
وزيادة نقص وعدم نطق
ولعل الواو قبل قضاها
زائدة فانظر كتبه معجده

من فرجها وان كنت كذبت عليها فذلك أبعدها منها أو منه (أخبرنا) سفيان بن عيينة عن أبيه عن
سعد بن جبير قال سمعت ابن عمر يقول فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخوي بني العجلان قال
هكذا ناسعة المسجعة والوسطى فقرنهما الوسطى والتي تليها يعني المسجعة قال الله يعلم ان أحدكما كاذب
فهو منك كاذب (أخبرنا) مالك عن نافع عن ابن عمر أن رجلا لاهن امرأته في زمان رسول الله صلى الله عليه
وسلم وانتني من ولدها ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وألقى الولد بالمرأة (قال الشافعي) ففي حكم
اللعان في كتاب الله ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم دلائل واضحة ينبغي لاهل العلم أن يتنبهوا ويعرفوا
ثم يتصرفوا أحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم في غيره على أمثاله (١) فهو دون القرض وتنفي عنهم الشبهة التي
عارض بها من جهل لسان العرب وبعض السنن ونفي عن موضع الحق منها أن عورعرا سأل رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن رجل وجد مع امرأته رجلا ففكر رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وذلك أن عورعرا
لم يخبره أن هذه المسئلة كانت وقد أخبرنا ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبيه
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان أعظم المسلمين في المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يكن يحرم من
أجل مسئلته وأخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل
معناه قال الله عز وجل لا تسألوا عن أشياء ان تبدلكم تسؤلكم الى قوله بها كافرين (قال الشافعي) رجه
الله تعالى كانت المسائل فيها فيما لم ينزل اذا كان الوحي ينزل بكمرو لماد كرت من قول الله تبارك وتعالى ثم
قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيره فيما في معناه وفي معناه كراهية لكم أن تسألوا عما لم يحرم وان حرمه
الله في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم حرم أبدأ الا أن ينسخ الله نحره في كتابه أو ينسخ على لسان
رسوله صلى الله عليه وسلم سنة لسنة وفيه دلائل على أن ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم حرام باذن الله
تعالى الى يوم القيامة بما وصفت وغيره من اقراض الله تعالى طاعته في غير آية من كتابه وما جاء عنه صلى الله
عليه وسلم مما قد وصفته في غير هذا الموضع وفيه دلالة على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين وردت عليه
هذه المسئلة وكانت خفا وكفنا عن جوابها حتى أتاه من الله عز وجل الحكم فيها فقال لعورعرا قد أنزل الله فيك
وفي صاحبك فلا عن بينهما كما أمر الله تعالى في العان ثم فرق بينهما وألقى الولد بالمرأة ونفاه عن الأب وقال له
لا سبيل لك عليها ولم ير ذلك الصداق على الزوج فكانت هذه أحكاما وجبت باللعان ليست باللعان بعينه فالقول
فيها واحدا من قولين أحدهما أني سمعت عن أروى دينة وعقله وعلمه يقول انه لم يقض فيها ولا غيرها الا بأمر
الله تبارك وتعالى قال فأمر الله أياه وجهان أحدهما وحى ينزله فينبى على الناس والثاني رسالة تأتيه عن الله
تعالى بان افعل كذا فافعله ولعل من حجة من قال هذا القول ان يقول قال الله تبارك وتعالى وأنزل الله عليك
الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن تعلم فيذهب الى أن الكتاب هو ما يتلى عن الله تعالى والحكمة هي ما جاءت به
الرسالة عن الله مما يفت سنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قال الله عز وجل لا يواجهوا ذكر ما يتلى
في سبوتك من آيات الله والحكمة ولعل من حجة من يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يأتى الرافى
بأمر آة الرجل الذي صالحه على الغنم والخدام والذي نفسى بيده لأقضى بينكما بكتاب الله عز ذكره أما إن الغنم
والخدام مرد عليك وإن امرأته ترجم اذا اعترفت وجلد ابن الرجل مائة وغيره عاما ولعله يذهب الى أنه اذا انتظر
الوحي في قضية لم ينزل عليه فيها انتظره كذلك في كل قضية واذا كانت قضية أنزل عليه كما أنزل في حد الزاني
(٢) وقضاها على ما أنزل عليه واذا ما أنزل عليه حله في تبين عن الله قضى معنى ما أراد بمعرفة الوحي المتلو
والرسالة التي تكون به سنة لما يحدث في ذلك المعنى بعينه (وقال غيره) سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
وجهان أحدهما ما تبين على كتاب الله المبين عن معنى ما أراد الله بحمله خاصا عاما والآخر ما ألهه الله من
الحكمة والهام الانبياء وحى ولعل من حجة من قال هذا القول أن يقول قال الله عز وجل فما يحكى عن
ابراهيم الى ربي في المنام الى أن يحكى فانظر ماذا ترى قال يا أبا الفاعل ما تؤمر فقال غير واحد من أهل التفسير
أن رؤيا الانبياء وحى لقول ابن ابراهيم الذي أمر بذبحة يا أبا الفاعل ما تؤمر ومعرفته أن رؤياه أمر أمر به وقال

الله تبارك وتعالى ثبته وما جعلنا الرؤيا التي أرى تلك الافتنة للناس إلى قوله في القرآن (وقال غيرهم) سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحى وبيان عن وحى وأمر جعله الله تعالى إليه بما ألهمه من حكمته وخصه به من نبوته وفرض على العباد اتباع أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتابه (قال) وليس تعدوا السنين كلها واجدا من هذه المعاني التي وصفت باختلاف من حكيت عنه من أهل العلم وأنها كان فقد ألزمه الله تعالى خلقه وفرض عليهم اتباع رسوله فيه وفي انتظار رسول الله صلى الله عليه وسلم الوحي في المتلاعنين حتى جاءه فلا عن ثم من الفرقة وسن تقي الولد ولم يرد الصدق على الزوج وقد طلبه دلالة على أن سنته لا تعدو واحدا من الوحيين التي ذهب إليها أهل العلم بأنها تبين عن كتاب الله ما برسالة من الله أو الهام له وأما ما جعله الله إليه لموضع الذي وضعه من دينه وبيان الأمور منها أن الله تعالى أمره أن يحكم على الظاهر ولا يقيم حدا بين اثنين إلا به لأن الظاهر يشبه الاعتراف من المقام عليه الحد أو بينة ولا يستعمل على أحد في حد ولا حق وجب عليه دلالة على كذبه ولا يعطى أحدا بدلالة على صدق الآخر تكون الدلالة من الظاهر في العام لأن الخاص فإذا كان هذا هكذا في أحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم كان من بعده من الولاة أولى أن لا يستعمل دلالة ولا يقضى إلا بظاهر أبدا فإن قال قائل ما دل على هذا قلنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في المتلاعنين إن أحدا كان كاذب فحكم على الصادق والكاذب حكما واحدا أن أخرجهما من الحد وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن جاءت به أختي فلا أراها الا قد كذب عليها وإن جاءت به أديع فلا أراها الا قد صدقت فجاءت به على النعت المكروه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أمره ليس لولا ما حكم الله (١) فأخبر أن صدق الزوج على المتلعة بدلالة على صدقه وكذبه بصفتين فجاءت دلالة على صدقه فلم يستعمل عليها الدلالة وأنفذ عليها ظاهركم الله تعالى من أذراه الحد واعطاها الصداق مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أمره ليس لولا ما حكم الله وفي مثل معنى هذا من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له على نحو ما أسمع منه فمن قضيت له بشي من حق أخيه فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من النار فأخبر أنه يقضى على الظاهر من كلام الخصمين وإنما يحل لهما ويحرم عليهما فيما بينهما ما بين الله على ما يعلمان ومن مثل هذا المعنى من كتاب الله قول الله عز وجل إذا جاءك المنافقون إلى قوله الكاذبون فمن رسول الله صلى الله عليه وسلم دماهم بما أظهرهم من الإسلام وأقرهم على المناكحة والموارنة وكان الله أعلم بدينهم بالسرائر فأخبره الله تعالى أنهم في النار فقال إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار وهذا يوجب على الحاكم ما وصفت من ترك الدلالة الباطنة والحكم بالظاهر من القول أو البينة أو الاعتراف أو الحججة ودل أن عليهم أن يتنوا إلى ما انتهى بهم إليه كما انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المتلاعنين إلى ما انتهى به إليه ولم يحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم في حكم الله وأمناءه على الملاعنة بما ظهر له من صدق زوجها عليها بالاستدلال بالولد أن يحدثها الزانية فمن بعده من الأحكام أولى أن لا يحدث في شيء فيه حكم ولا رسوله صلى الله عليه وسلم غير ما حكم به بعينه أو ما كان في معناه وواجب على الحاكم والمفتين أن لا يقولوا إلا من وجه لزم من كتاب الله أو سنة أو إجماع فإن لم يكن في واحد من هذه المنازل اجتهدوا عليه حتى يقولوا مثل معناه ولا يكون لهم والله أعلم أن يحدثوا حكما ليس في واحد من هذا ولا في مثل معناه وما حكم الله على الزوج برمي المرأة باللعان ولم يستثن أن سمى من رميها به أو لم يسمه ورمي بها في الجمل في الأمر أنه برجل بعينه فالتعن ولم يخضر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمرأة والتعن الجمل في استدلالنا على أن الزوج إذا التعن لم يكن للرجل الذي رمى بها عليه حد ولو كان أخذ له رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعث إلى المرمي فسأله أن أقر حده وإن أكره حده الزوج (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا لا ما إذا رمي رجل رجلا زنا أو حدان يبعث إليه ويسأله عن ذلك لأن الله عز وجل يقول ولا تجسسوا (قال) وإن شبه على أحد أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أنيسا إلى امرأته رجل

فقال

قطع يده من مفصل الكوع فلم يبرأ حتى قطعها آخر من المرفق ثم مات فعليهما القود يقطع قاطع الكف من الكوع ويبدأ آخر من المرفق ثم يقطع لأن لان ألم القطع الأول واصل إلى الجسد كله (قال الشافعي) وإذا نشأ الولاة قيل لهم لا يقتله الا واحد منكم فان سلمت لواحد أو لأجنبي جاز وقتله وإن تشاجعت أقرعنا بينكم فأبكم خرجت قرعة فخلينا وقتله ويضرب بأصم سيف وأشد ضرب

باب القصاص بغير السيف

قال الشافعي رحمه الله وإن طرحه في نار حتى يموت طرحه في النار حتى يموت وإن ضربه بحجر فلم يقل عنه حتى مات أعطى وليه جرام مثله فقتله به وقال بعض أصحابنا إن لم يمت من عدد الضرب قتل بالسيف (قال المزني) (١) قوله فأخبر أن صدق الخ كذا في الأصل وحرر

هكذا قال الشافعي
 رحمه الله في المجوس
 بسلاطعام ولا شراب
 حتى مات انه يجبس
 فان لم يمت في تلك المدة
 قتل بالسيف وكذا قال
 لو غرقه في الماء وكذلك
 يلقيه في مهواة في
 البعد أو (١) مثل سدة
 الارض وكذا عدد
 الضرب بالصخرة فان
 مات والارض ضربت عنقه
 فالقياس على مامضى
 في أول الباب أن يمنع
 الطعام والشراب حتى
 يموت كما قال في النار والحجر
 وان خنق بالحبل حتى
 يموت اذا كان مامنع
 به من التلف الوحي
 (قال الشافعي) ولو قطع يديه
 ورجليه فمات فعل به
 الولي ما فعل بصاحبه
 فان مات والاقتل
 بالسيف ولو كان أجافه
 أو قطع ذراعه فمات
 كان لولييه أن يفعل ذلك
 به على أن يقتله فأما
 على أن لا يقتله فلا
 ينكره إياه (وقال) في
 موضع آخر فيها قولان
 أحدهما هذا والآثر

(١) قوله مثل سدة
 الارض تدل في الاصل
 والنظر

فقال ان اعترفت فارجهما فتلك امرأة ذكر أو الزاني بها أنها زنت فكان يلزمه أن يسأل فان أقرت حدثت
 وسقط الحد عن قذفها وان أنكرت حدثت قاذفها وكذلك لو كان قاذفها زوجها لم يلزمه الحد ان لم تقر وسقط عنه
 ان أقرت ولزمها فلا يجوز والله أعلم أن يحذر رجل لامرأة وله لها تقرب بما قال ولا يتروك الامام الحد لها
 وقد سمع قذفها حتى تكون تركه فلما كان القاذف لامرأة اذا التعن لو جاء المقذوف بعينه يطلب حده لم
 يؤخذ له الحد في القذف الذي يطلبه المقذوف بعينه لم يكن لمسئله المقذوف معنى الا أن يسئل ليحد ولم يسأله
 رسول الله صلى الله عليه وسلم واتمسأل المقذوفة والله أعلم للحد الذي يقع لها ان لم تقر بالزنا ولم يلتعن
 الزوج ولو أقربت بالزنا لم يحذر زوجها ولم يلتعن وطلعت أو رجعت وان رجعت لم تحذر لان لها فيما أقربت به من حد
 الله عز وجل الرجوع ولم يحذر زوجها لانها مقرة بالزنا ولما حكى سهل بن سعد شهود المتلاعنين مع حدثاته
 وحكاها ابن عمر استدلسا على أن اللعان لا يكون الا بحضور طائفة من المؤمنين لانه لا يحضر امرأه يدر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ستره ولا يحضره الا وغيره حاضره وكذلك جميع حدود الزنا يشهد طائفة من المؤمنين
 أقلهم أربعة لانه لا يجوز في شهادة الزنا أقل منهم وهذا يشبه قول الله عز وجل في الزنا نين وليشهد عذابهما
 طائفة من المؤمنين وقال سهل بن سعد في حديثه فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وقال ابن أبي ذئب وابن جريح في حديث سهل وكانت سنة المتلاعنين وقال ابن شهاب في حديث مالك
 وباراهيم بن سعد فكانت سنة المتلاعنين فاحتمل معنيين أحدهما أنه ان كان طلقها قبل الحكم فكان ذلك
 اليه لم يكن اللعان فرقة حتى يحلدها الزوج ولم يحلها الزوج عليها وقد روى عن سعيد بن المسيب مثل معنى
 هذا القول ولو كان هذا هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعيب على المطلق ثلاثا أن يطلقها لانه
 لو لم يكن له أن يطلقها الا واحدة قال لا تفعل مثل هذا والله أعلم فسئل واذا لم ينفه النبي صلى الله عليه وسلم
 عن الطلاق ثلاثا ما بين يديه فلو كان طلاقه اياها كصمته عند النبي صلى الله عليه وسلم وكان اللعان فرقة
 لجهله المطلق ثلاثا شبه والله أعلم أن يعلم أنه ليس له أن يطلق ثلاثا في الموضع الذي ليس له فيه الطلاق
 ويحتمل طلاقه ثلاثا أن يكون بما وجد في نفسه بعلمه بصدقه وكذبها وحرأتها على اليمين طلقها ثلاثا جاهلا بان
 اللعان فرقة فكان كن طلق من طلق عليه بغير طلاقه ويكن شرط العهدة في البيع والضمان والسلف وهو يلزمه
 شرط أول بشرط فان قال قائل ما دل على أن هذا المعنى أولى المعاني به قيل قال سهل بن سعد وابن شهاب
 ففارقها حاملا فكانت تلك سنة المتلاعنين فعنى قولهما الفرقة لأن سنة المتلاعنين أنه لا تقع فرقة الا بطلاقه
 ولو كان ذلك كذلك لم يكن عليه أن يطلق وزاد ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فرق بين المتلاعنين
 وتفرق النبي صلى الله عليه وسلم بغير فرقة الزوج انما هو تفرق حكم فان قال قائل هذا حديثان
 مختلفان فليحتمل في مختلفين وقد يكون ابن عمر شهد متلاعنين غير المتلاعنين الذين شهدهما سهل وأخبر
 عما شهد وأخبر سهل عما شهد فيكون اللعان اذا كان فرقة بطلاق الزوج وسكوته سواء أو يكون ابن عمر
 شهد المتلاعنين الذين شهد سهل فسمع النبي صلى الله عليه وسلم حكم أن اللعان فرقة فحكى أنه فرق بين
 المتلاعنين سمع الزوج طلق أول يسمعه وذهب على سهل حفظه أول يذكروه في حديثه وليس هذا اختلافا هذا
 حكاية لمعنى بلطفين مختلفين أو مجتمعي المعنى مختلفي اللفظ أو حفظ بعض ما لم يحفظ من حضر معه ولما قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم للمتلاعنين حسبا كما على الله أحد كما كاذب دل على ما وصفت في أول المسئلة من
 أنه يحكم على ما ظهر له والله ولي ما غاب عنه ولما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سبيل لك عليها استدلسنا على
 أن المتلاعنين لا يتناحان أبدا اذ لم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم الا أن تكذب نفسك أو تفعل كذا أو
 يكون كذا كما قال الله تبارك وتعالى في المطلق الثالثة فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان
 طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا واستدلى بها بان رسول الله صلى الله عليه وسلم في الولد وقد قال عليه

الصلاة والسلام الولد للفراس ولا يجوز أن يبنى الولد والفراس ثابت فان قال قائل فيقول الفرار عند النفي ويرجع اذا اقربته قبل له لمسأل زوج المرأة الصداق الذي أعطاهما قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كنت صدقت عليها فهو بما استحلتت من فرجها وان كنت كذبت عليها فذلك أبعدها عنها ومنه دل ذلك على أن ليس له الرجوع بالصداق الذي قدره بالعقد والمسيب مع العقد وكانت الفارقة من قبله جاءت فان قال قائل على أن الفارقة جاءت من قبله وقد رماها بالزنا فليل له قد كان يحصل له المقام معها وان رئت وقد يمكن أن يكون كذب عليها فالفارقة كانت لانه لم يحكم عليه بها الا بقذفه والتعانه وان كانت هي لها سببا كما تكون سببا للخلع فيكون من قبله من قبل أنه لو شاء لم يقبل الخلع والملاعن ليس بغرور من نكاح فاسد ولا بحرام وما أشبهه يرجع بالمهر على من غره ولما قال ابن جريج في حديث سهل الذي حكى فيه حكم النبي صلى الله عليه وسلم بين المتلاعنين أنها كانت حاملا فأنكر حملها فكان ولدها ينسب الى أمه دل ذلك على معان منها قد شبه على بعض من ينسب الى العلم قياها رماها بالزنا ورنيه اياها بالزنا يوجب عليه الجدا واللعان ومنها أنه أنكر حملها فلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما بالزنا وجعل الحمل ان كان منقضا عنه اذ زعم انه من الزنا وقال ان جاءت به كذا فهو للذي يتهمه بخاتمته على ذلك النعت (قال الشافعي) رجمه الله تعالى فلوان رجلا قال لامرأته وهي ترى أنها حبل ما هذا الحمل مني قبل له أردت أنها زنت فان قال لا وليست برانية ولكني لم أصبها قيل له فقد يمتثل ان يخطئ هذا الحمل فتكون صادقا وتكون غير زانية فلاحد ولا لعان حتى تضع فاذا استيقنا أنه حبل قلنا ما أردت فان قال كما قال أول مرة قلنا قد يمتثل أن تأخذ نطقك فتدخلها فتقبل منك فتكون أنت صادقة في الظاهر بانك لم تصبها وهي صادقة بلفظه ولدك فان قذفت لاعتت ونفيت الولد أو وحدت ولا يلاعن بحمل لا قذف معه (١) لانه قد يكون حملا وقد ذهب بعض من نظري العلم الى أن النبي صلى الله عليه وسلم لا عن الحمل واعمالا عن بالقذف ونفي الولد اذا كان من الحمل الذي به القذف ولما نفي رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد عن الحملاني بعدما وضعته أمه وبعد تغريقه بين المتلاعنين استدللنا هذا الحكم وحكم ان الولد للفراس على أن الولد لا يبنى الابلعان وعلى أنه اذا كان للزوج نفسه وأمرأته عنده واذا لا عنها كان له نفي ولدها ان جاءت به بعد ما يطلقها ثلثا لانه بسبب النكاح المتقدم وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نفاه يوم نفاه وليسته بزوجة ولكنه من زوجة كانت وبانكاره متقدم له (قال) وسواء قال رأيت فلانا زني معها ولم يسمه فاذا قذفها بالزنا وادعى الزنا ولم يدعها أو قال استبرأ منها قبل ان تحمل حتى علمت أن الحمل ليس مني أو لم يقله يلاعنها في هذه الحالات كلها وينفي عنه الولد اذا أنكره فيها كلها الا في خصلة واحدة وهي في أن يذكر أنها زنت في وقت من الاوقات لم يرها زني قبله ببلد لا قبل من ستة أشهر من ذلك الوقت فيعلم أنه ابنه وأنه لم يدع زنا يمكن ان يكون هذا الحمل منه انما يبنى عنه اذا ادعى ما يمكن أن يكون من غيره بوجه من الوجوه أخبر ناسعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء الرجل يقذف امرأته وهو يقربها قد أصابها في الظهر الذي رأى عليها فيه مارأى أو قبل أن يرى عليها مارأى قال يلاعنها والولد لها (قال ابن جريج) قلت لعطاء رأيت ان نفاه بعد أن تضعه قال يلاعنها والولد لها (قال الشافعي) رجمه الله وهذا كله نقول وهو معنى الكتاب والسنة الا أن يقرب حملها فلا يكون له نفيه بعد الاقاربه أخبر ناسعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء الرجل يقذف امرأته قبل أن تهدي اليه قال يلاعنها والولد لها (قال) أخبر ناسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أنه قال يلاعنها والولد لها اذا قذفها قبل أن تهدي اليه أخبر ناسعيد بن سالم عن ابن جريج في الرجل يقول لامرأته يا زانية وهو يقول لم أر ذلك عليها قال يلاعنها وبهذا كله تأخذ وقد ذهب بعض من ينسب الى العلم الى أنه انما يبنى الولد اذا قال قد استبرأ منها فكانه انما ذهب الى نفي الولد عن الحملاني اذا قال لم أقربها منذ كذا وكذا ولست نقول بهذا نحن ننفي الولد عنه بكل حال اذا أنكره فيما يمكن أن يكون من غيره فان قال قائل تأخذ بالحديث على ما جاء قيل له والحديث على ان الحملاني سمي الذي رأى بعينه زني بها وذكر أنه لم يصب هو امرأته منذ أشهر وروى أي النبي صلى

لأنه من ذلك محال لعله اذا فعل ذلك به أن يدع قتله فيكون قد عذبه بما ليس في مثله قصاص (قال المزني) رجمه الله فها أي أن يوالى عليه بالجوائف كما والى عليه بالنار والجحر والخنق بثلث الحبل حتى يموت ففرق بين ذلك والقياس عندي على معناه أن يوالى عليه بالجوائف اذا والى بها عليه حتى يموت كما يوالى عليه بالجحر والنار والخنق حتى يموت (قال المزني) أولهما بالحق عندي فيما كان في ذلك من جراح أن كل ما كان فيه القصاص لو برئ أقصصته منه فان مات والاقتله بالسيف وما لا قصاص في مثله لم أقصصه منه وقتله بالسيف قياسا على ما قال في أحد قوله في الجائفة وقطع الذراع انه لا يقصصه منهما بحال ويقتله بالسيف

(١) قوله لانه قد يكون هكذا بالاصل ولعل وجه الكلام لانه قد لا يكون بانبات النافي كتبه محصيه

(باب القصاص في
الشجاج والجرح
والأسنان ومن به
نقص أو شلل أو غير
ذلك)

قال الشافعي رحمه الله
والقصاص دون النفس
شيء أن جرح ينشق
وطرف يقطع فإذا شجبه
موضحة فبئر حتى
موضعها من رأس
الشاج ثم شق بجدينة
قدر عرضها وطولها
فإن أخذت رأس الشاج
كاه وبقي شيء منه أخذ منه
أرشه وكذا كل جرح
يقصص منه ولو جرحه
فلم يوضحه أقصص منه
بقدر ما شق من
الموضحة فإن أشكل لم
أقصد إلا ما أستيقن
وتقطع السد باليد
والرجل بالرجل من
المفاصل والأنف
بالأنف والأذن بالأذن
والسن بالسن كأن
القاطع أفضل
طسراً وأدنى ما يمكن
نقص أو شلل فإن كان
قاطع اليد ناقصاً أصبعاً
قطعت يده وأخذ منه
أرش أصبع وإن كانت
شلاء فله الخيار إن شاء
اقتص بان يأخذ أقل

الله عليه وسلم العلامة التي تثبت صدق الزوج في الولد أفرأيت أن قذف الرجل امرأته ولم يسم من أصابها
ولم يسمع رؤيته فإن قال يلاعنها قيل له أفرأيت أن أبكر الرجل ولم ير الحاكم فيه علامة بصدق الزوج أيفيه فإن
قال نعم قيل فقد لا تحنت قبل ادعائه رؤيته وانما لا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بانعائه رؤية الزوج ونفيت
بغير دالة على صدق الزوج وقد رأى النبي صلى الله عليه وسلم صدق الزوج في شبه الولد فإن قال فاجتنبنا وجمعتنا في
هذا قلت مثل مجتنبنا إذا خارق الرجل امرأته قلنا قبل أن يامر به رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت سنة
المستلعمين الفرقه ولم يقل حين فرق أنها ثلاث فإن قال وما الدليل على ما وصفت من أن ينفي الولد وإن لم يدع
الزوج الاستبراء ويلاعن وإن لم يدع الزوج الرؤية قبل مثل الدليل على كيف لا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم وإن لم يخل عنه فعلنا أنه لم يعد ما أمره الله به فإن قال قائل فأوجدنا ما وصفت قلت قال الله تبارك
وتعالى في الذين يرمون المحصنات ثم يأتيوا بآيات باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة فكانت الآية عامة على
رأي المحصنة فكان سواء قال الراعي لها رأيتها ترى أو ماها ولم يقل رأيتها ترى فإنه يلزمه اسم الراعي قال الله
تبارك وتعالى والذين يرمون أزواجهم إلى فشهاده أحد هم الآية فكان الزوج راميها قال رأيت أو علمت بغير
رؤية فلما قبل منه ما لم يقل فيه من القذف رأيت يلاعن به بأنه داخل في جملة القذفة غير خارج منهم إذا كان
انما قبل في هذا قوله وهو غير شاهد لنفسه قبل قوله إن هذا الرجل ليس مني وإن لم يذكرك استبراء قبل القذف
لاختلاف بين ذلك (قاله) وقد يكون استبراءها وقد علمت من الوطء قبل الاستبراء ألا ترى أنه لو قال وقالت
قد استبرأ في تسعة أشهر حضت فيها تسع حيض ثم جاءت بعد ولد لزمه وإن الولد يلزمه بالفراش وإن الاستبراء
لامعنى له ما كان الفراش قائماً فلما أمكن أن يكون الاستبراء قد كان وحمل قد تقدمه فأمكن أن يكون
قد أصابها والجل من غيره وأمكن أن يكون كاذباً في جميع دعواه للزنا وتوفي الولد وقد أخرج الله من الحد باللعان
وتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه الولد استدل لنا على أن هذا كله انما هو بقوله ولما كذا إذا كذب نفسه
حددناه وألحقناه بالولد استدل لنا على أن نفي الولد بقوله ولو كان نفي الولد لا يكون إلا بالاستبراء فبني الحجة بنفيه لم
يكن له أن يلحقه نفسه لأنه لم يكن بقوله فقط دون الاستبراء والاستبراء غير قوله فلما قال الله تبارك وتعالى بعد
ما وصف من لعان الزوج ويدبر عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله أنه استدل لنا على أن الله عز وجل
أوجب عليه العذاب والعذاب الحد لا يخلو الآية معنى غيره والله أعلم فقلنا حاله قبل التعانه مثل حاله بعد
التعانه لأنه كان محدداً بقذفه أن يخرج منه باللعان فكذلك أنت محدودة بقذفه والتعانه بحكم الله أنك
ثنتين الحد منه فإن لم تلحقني حددت حدك كان حدك رجلاً وأجلد الاختلاف في ذلك بينك وبينه (قال)
ولا يلاعن ولا يحد إلا بقذف مصرح ولو قال لم أجده عذراً من جماع وكانت العذرة تذهب من غير جماع ومن
جماع فإذا قال هذا وقف فإن أراد الزنا جدد ولاعن وإن لم يرد حلف ولاحد ولالعان أخبرنا سعيد بن سالم
عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن رجل يقول لامرأته لم أجده عذراً ولا أقول ذلك من زنا فلا يحد (قال الشافعي)
رحمه الله وإن قذفها ولم يكمل اللعان حتى رجع حدوهي امرأته أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء
أرأيت الذي يقذف امرأته ثم ينزع عن الذي قال قبل يلاعنها قال هي امرأته ويحد (قال الشافعي) رحمه الله
وإن طلق امرأته طلاقاً لا يملك الرجعة أو خالعها ثم قذفها بغير ولد حد ولالعان لأنها ليست بزوجة وهي أجنبية
إذا لم يكن ولد ينفي عنه أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح قال إذا خالع الرجل امرأته ثم قذفها حد
وإن كان ولد ينفيها لا لعان بنفي الولد من قبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نفي الولد بعد الفرقه لأنه كان
قبلها فإن قذفها فمات قبل أن يلاعنها ورثته لأنها على النكاح حتى يلتنع هو وإن قذفها بعد طلاق يملك
الرجعة في العدة لا لعاناً وإن قبضت العدة فهي مثل المشوثة التي لا رجعة له عليها ومن أقر بولد امرأته لم يكن
له نفيه وإن قذفها بعد ما يقر أنه منه جلدنا الحد وهو ولده وإن قال هذا الرجل مني وقد زنت قبله أو بعده فهو منه
ولا لعاناً لأنها قد ترى قبل الحد منه وبعدة وليس له نفي ولده بعد إقراره به مرة فأكبر بان لا يراه يشبهه وغير ذلك

من سمعته وان شاء أخذ
دية اليد وان كان المقطوع
أشمل لم يكن له القسود
فيأخذ أكثر وله حكومة
يدشلاء وان قطع أصبعه
فتأكلت فذهبت كفه
أقيد من الأصبع وأخذ
أرش يده الا أصبع (١) ولم
يتطهر به أن يراقى الى
مثل جنايته ولا (قال)
ولوسأل القود ساعة قطع
أصبعه أقدته فان ذهبت
كف الجنى عليه جعلت
على الجاني أربعة أخماس
ديته ولو كان مات منها
قتله به لان الجاني
ضامن لما حدث من
جنايته والمستفاد منه غير
مضمون له ما حدث من
القود بسبب الحق (قال
المرزوق) وسمعت الشافعي
رحمه الله يقول لو شجعه
موضحة فذهبت منها
عيناه وشعره فلم يثبت ثم
برئ أقص من الموضحة
فان ذهبت عيناه ولم
يثبت شعره فقد استوفى
حقه وان لم تذهب
عيناه ونبت شعره زدنا
عليه الدية وفي الشعر
(١) قوله ولم ينتظر الخ
هكذا في النسخ على
تحرير فيها واختلاف
تحرير كتبه معجمه

من الدلالات اذا أقر بأنه ولد على فراشه فليس له انكاره بحال أبدا الا أن ينكره قبل اقراره أخبرنا ما لا عن ابن
شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رجلا من أهل البادية أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان
امرأتى ولدت غلاما أسود فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل لك من ابل قال نعم قال ما ألوانها قال حمرة
هل فيها من أورق قال نعم قال أتري ذلك قال عرفا نزع فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ولعل هذا عرق نزع
أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن أعرابيا من بني فزارة
أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان امرأتى ولدت غلاما أسود فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل لك من
ابل قال نعم قال فالوانها قال حمرة قال هل فيها من أورق قال ان فيها الورق قال فأتى أباها ذلك قال لعله نزع عرق
قال النبي صلى الله عليه وسلم وهذا لعله نزع عرق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا أناخذ وفي الحديث
دلاله ظاهرة أنه ذكر أن امرأته ولدت غلاما أسود وهو لا يدكره الا منكره وجواب النبي صلى الله عليه وسلم
له وضربه له المشل بالابل يدل على ما وصفت من انكاره ونهته المرأة فلما كان قول الفزاري تهمة الاغلب
منها عند من سمعها أنه أراد قد فهم أن جاءت بولد أسود فسمعه النبي صلى الله عليه وسلم فلم يره قد فاجحكم عليه فيه
باللعان أو الحد اذا كان لقوله وجه يحتمل أن لا يكون اراد به القذف من التعجب والمسئلة عن ذلك لا قذف
امرأته استدلالا على أنه لاحد في التعريض وان غلب على السامع أن المعرض أراد القذف ان كان له وجه
يحتمله ولا حد الا في القذف الصريح وقد قال الله تبارك وتعالى في المعتدة ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من
خطبة النساء الى ولكن لا تواعدوهن سرا فاحل التعريض بالخطبة وفي الاله اياها تحريم التصريح وقد قال
الله تبارك وتعالى في الآية لا تواعدوهن سرا والسر الجماع واجتماعهما على العدة بتصریح العقدة بعد انقضاء
العدة وهو تصریح باسم نهى عنه وهذا قول الأكر من أهل مكة وغيرهم من أهل البلدان في التعريض
وأهل المدينة فيه مختلفون فمنهم من قال بقولنا ومنهم من حدى في التعريض وهذه الدلالة في حديث النبي صلى
الله عليه وسلم في الفزاري موضوعه بالآثار فيها والجميع في كتاب الحدود وهو أملك بها من هذا الموضع
وان كان الفزاري أقر بحمل امرأته عند النبي صلى الله عليه وسلم وهو الدليل على ما قلنا بأنه ليس له أن ينفيه
بعد اقراره (وقال) السر الجماع قال امرؤ القيس

الازعت بسباسة القسوم أنتي * كبرت وأن لا يحسن السر أمثالي
كذبت لقد أصبى على المرعرة * وأمنع عرسى أن يزني بها الخالي
وقال جرير يرثي امرأته

كانت اذا هجر الخليل فراسها * خزن الحديث وعفت الاسرار

(الخلاص في اللعان) قال الشافعي رحمه الله خالفنا بعض الناس في جملة اللعان وفي بعض فروعه في كبت
ما في جلته لانه موجود في الكتاب والسنة وترك ما في فروعه لان فروعه في كتاب اللعان وهو موضوع فيه
وانما كبتنا في كتابنا اذا تكلم المؤمنات ثم طلقتموهن كما قلنا في قول الله عز وجل وان حكم الكتاب والسنة
فيه فقال بعض من خالفنا لا يلاع بين الزوجين أبدا حتى يكونا حرين مسلمين ليسا بعددين في قذف ولا واحد
منهما فقلت له ذكر الله عز وجل اللعان بين الأزواج لم يخص واحد منهم دون غيره وما كان عاما في كتاب
الله تبارك وتعالى فلا يختلف نحن ولا أنت أنه على العموم كما قلنا في قول الله عز وجل وان طلقتموهن من قبل
أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم فزعمنا نحن وأنتم أنها على الأزواج عامة كانوا مالميل
أو احراز عندهم مملوكة أو حرة أو ذمية فكيف زعمتم أن اللعان على بعض الأزواج دون بعض قالوا وروينا
في ذلك حديثا فابغناه قلنا وما الحديث قالوا روي عن عمرو بن شعيب عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه قال أربع لعان يبينهن وبين أزواجهن اليهودية والنصرانية تحت المسلم والحرة تحت العبد والامة
عند الحر والنصرانية عند النصراني قلنا له رويتم هذا عن رجل مجهول ورجل غلط وعمرو بن شعيب عن عبد الله

حكومة ولا أبلغ شعر
 رأسه ولا شعر لحية
 دية (قال المزني) رحمه الله
 هذا أشبه بقوله عندي
 قياسا على قوله إذا قطع
 يده فأت عتاته يقطع
 فان مات منها فقد استوفى
 حقه فكذلك إذا شج
 مقتضا فذهبت منها
 عينا وشعره فقد أخذ
 حقه غير أني أقول إن لم
 يبت شعره فعليه
 حكومة الشعر ما خلا
 موضع الموضحة فإنه داخل
 في الموضحة فلا نغرمه
 مرتين (قال الشافعي)
 رحمه الله ولو أصابته من
 حرج يدا كاه فقطعت
 الكف لثلاثين الأكلة
 في جسده لم يضمن الجاني
 من قطع الكف شيئا فان
 مات من ذلك فنصف
 الدية على الجاني ويسقط
 نصفها لأنه جنى على
 نفسه ولو كان في يد
 المقطوع اصبعان شلاوان
 لم تقطع يدا الجاني ولو رضى
 فان سأل المقطوع أن
 يقطع له اصبع
 القاطع الثالث وبوخذه
 (١) قوله الجمع كذا في
 النسخ من غير نقط فيه
 وفي نظيره ما لا في أنظر وحرور
 كتبه معصية

ابن عمرو منقطع والذان روياه يقول أحدهما عن النبي صلى الله عليه وسلم والأخرى قف على عبد الله بن عمرو
 موقوفا فجعلوا يمشون ولا يثبت عن عمرو بن شعيب ولا عبد الله بن عمرو ولا يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم إلا رجل
 غلط وفيه أن عمرو بن شعيب قد روى لنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أحكاما توافق أقاويلنا وتحالف أقاويلكم
 رويها عنه الثقات فتسندها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فرددتها علينا ورددتها علينا ولست بمؤيد إلى
 الغلط فانتم محجوجون ان كان ممن ثبت حديثه بأحاديثه التي بها وافقناها أو بالقبول في نحو من ثلاثين حكما
 عن النبي صلى الله عليه وسلم خالفتم أكثرها فانتم غير منصفين ان احتجتم بروايته وهو ممن لا تثبت روايته
 ثم احتجتم منها بما لو كان ثابتا عنه وهو ممن يثبت حديثه لم يثبت لانه منقطع بينه وبين عبد الله بن عمرو وقلت
 لهم لو كان كما أردتم كنتم محجوجين به قال وكيف قلب ليس ذكر الله عز وجل الأزواج والزواج في اللعان
 عاما قال بلى قلت ثم زعمت أن حديثنا جاء أخرج من الجملة العامة أزواجا وزوجات مسمين قال نعم قلت أو كان
 ينبغي أن يخرج من جملة القرآن زوجا أو زوجة بالحديث الامن أخرج الحديث خاصة كذا ذكر الله عز وجل
 الوضوء فسمع النبي صلى الله عليه وسلم على الخفين فلم يخرج من الوضوء إلا الخفين خاصة ولم يجعل غيرهما من
 القفازين والبرقع والعامة قياسا عليهما قال وهكذا هو قلت فكيف قلب في حديثك ليس اليهودية والنصرانية
 عند المسلم والنصرانية عند النصراني والحرمة تحت العبد والامة تحت الحر لا يلاعنون قال هو هكذا قلت
 فكان ينبغي أن تقول لالعان بين هؤلاء وما كان ممن زوج سواهن لا عن قال وما بقي بعدهن قلت الحرمة تحت
 الحر المحمودين أو أحدهما في القذف والامة تحت الحر ليس قد زعمت أن هذين لا يلاعنان قال فاني قد
 أخذت طرح اللعان عن طرحته عنه من معنيين أحدهما الكتاب والآخر السنة قلت وأعتقد في السنة شيء
 غير ما ذكرت وذكرنا من الحديث الذي روي عن عمرو بن شعيب قال لا قلت فقد طرح اللعان عن نطق
 القرآن به وحديث عمرو ان كان ثابتا أنه لا يلاعن لانه ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما قلت
 فني قوله أربع لالعان بينهن ما دل على أن من سواهن من الأزواج يلاعن والقرآن يدل على أن الأزواج
 يلاعنون لا يخص زوجا ودون زوج قال فني أخرجت من الأزواج من اللعان فغير حديث عمرو بن شعيب
 فانما أخرجه استدلالا بالقرآن قلت وأين ما استدلت به من القرآن قال قال الله عز وجل ولم يكن لهم
 شهادة إلا أنفسهم فشهدوا أجمعهم فلم يجز أن يلاعن من لا شهادة له لأن شرط الله عز وجل في الشهود العدول
 وكذلك لم يجز للمسلمون في الشهادة إلا العدول فقلت له قولك هذا خطأ عند أهل العلم وعلى لعانك وجهل
 بلسان العرب قال فادل على ما قلت قلت الشهادة هي ما بين قال وما دل على ذلك قلت أرأيت العدل أيشهد
 نفسه قال لا قلت ولو شهد ليس شهادته مرفة في أمر واحد كشهادته أربع قال بلى قلت ولو شهد لم يكن عليه
 أن يلعن قال بلى قلت ولو كانت شهادته في اللعان واللعان شهادة حتى تكون كل شهادة له تقوم مقام شاهد
 ألم يكف الأربع دفع دون الخامسة وتحد أمر أنه قال بلى قلت ولو كان شهادة أيجوز للمسلمون في الحدود شهادة
 النساء قال لا قلت ولو أجازوا شهادتهن انبغى أن تشهد المرأة ثمان مرات وتلعن مرتين قال بلى قلت أقترأها
 في معاني الشهادات قال لا ولكن الله عز وجل لم يسمها شهادة رأيتها شهادة قلت هي شهادة عين يدفع بها كل
 واحد من الزوجين عن نفسه ويجب بها أحكام لا في معاني الشهادات التي لا يجوز فيها إلا العدول ولا يجوز في
 الحدود منها النساء ولا يجوز أن يكون فيها المرء شاهد لنفسه قال ما هي من الشهادات التي يؤخذ بها البعض الناس
 من بعض فان تمسكت بانها اسم شهادة ولا يجوز فيها إلا العدول قال قلت يدخل عليها ما وصفت وأكثرت منه
 ثم يدخل عليك تناقض قولك قال فأوجدني تناقضه قلت كاه متناقض قال فأوجدني قلت ان سلكت من
 يلاعن من يجوز شهادته دون من لا يجوز شهادته فقد لا عنت بين من لا يجوز شهادته وأبطلت اللعان بين من
 يجوز شهادته قال وأين قلت لا عنت بين الاعيين (١) الجمع غير العدلين وفيها ما علل بمجموعة منها أنهم

لا يريان الزنا فانهم ما غير عدلين ولو كانا عدلين كانا بمن لا يجوز شهادته عندنا ابدا وبين الفساق والمجان والسراق والقتلة وقطاع الطريق وأهل المعاصي ما لم يكونوا محدودين في قذف قال انما منعت المحدود في القذف من اللعان لان شهادته لا تجوز ابدا فقلت وقولك لا تجوز ابدا خطأ ولو كانت كالتسوية كنت لا تلاعن من بين من لا يجوز شهادته ابدا كنت قد تركت ذلك لان الاعيين الصالحين لا تجوز شهادتهم عندنا ابدا وقد لا عنت بينهم ما فقال من حضره أما هذا فيلزمه والترك أصل قوله فيها وغيره قال أما الفساق الذين لا تجوز شهادتهم فهم اذا تابوا قبلت شهادتهم قلت أرأيت الحال الذي لا عنت بينهم فيها أنهم ممن يجوز شهادتهم في تلك الحال قال لا ولكنهما ان تابا قبلت شهادتهما قلت والعبدان عنتي قبلت شهادته من يومه اذا كان معروفا بالعبد والفساق لا تقبل الا بعد الاختبار فكيف لا عنت بين الذي هو بعد من أن تقبل شهادته اذا انتقلت حاله وامتنعت من أن تلاعن من هو أقرب من أن تجوز شهادته اذا انتقلت حاله قال فان قلت ان حال العبد تنتقل بغيره وحال الفاسق تنتقل بنفسه قلت له أولست تسوي بينهما اذا صار الى الحرية والعبد قال بلى قلت فكيف تفرق بينهما في أمر تساوي بينهما فيه وقلت له ويدخل عليك ما أدخلت على نفسك في التصرف في نفسه لانه لا تنتقل حاله بنقل نفسه فينبغي أن تجوز شهادته لانه اذا أسلم قبلت قال ما أفعل وكذلك المكاتب عبده ما يؤدي ان أدى عنتي أفرأيت أن قذف قبل الاداء قال لا يسلأ عن قلت وأنت لو كنت انما تلاعن بسين من تجوز شهادته لا عنت بين الذميين لانهم ممن تجوز شهادتهم عندنا قال وانما تركت اللعان بينهم ما للجديث قلت فلو كان الحديث ثابتاً ما يدلك على أنك أخطأت اذا قبلت شهادة النصارى اذ قلت لا يلاعن الابن من تجوز شهادته فقال بعض من حضره وأنا أكمل على معنى غير هذا قلت فقل قال فاني انما ألاعن بين الزوجين اذا كانت الزوجة المقدوفة ممن يحل لها حين قذفها من قبل أني وجدت الله عز وجل حكم في قذف المحصنات بالحسد ودرأ عن الزوج بالتعانه فاذا كانت المقدوفة ممن لا جدلها للتعن الزوج وخرج من الجد والا فلا قلت فانتقول في عسديت حرة مسلة فقد فها قال يحسد قلت فان كان الزوج حراً فقد فها قال يلاعن قلت له فقد تركت أصل قولك قال بعض من حضره أما في هذا فنعم ولكنه لا يقول به قلت فلم يزعم أنه يقول به قلت لبعض من حكيت قوله لا أراك لا عنت بين الزوجين على الحرية لانك لو لا عنت على الحرية لا عنت بين الذميين ولا على الحرية والإسلام لانك لو فعلت لا عنت بين المحدودين الحرين المسلمين ولا أراك لا عنت بينهم على العبد لانك لو لا عنت بينهم على العبد لم تلاعن بين الفاسقين ولا أراك لا عنت بينهم على ما وصف صاحبك من أن المقدوفة اذا كانت حرة مسلة فعلى قاذفها الحد وان كنت لا تلاعن بينها وبين زوجها الحراً المحدود في القذف ولا زوجها العبد وما لا عنت بينهم بالعموم الآية ولا بالحديث مع الآية ولا منفردا ولا قلت فيها قولاً مستقيماً على أصل ما ادعيت ثابتاً كان أو غير ثابت قال فلم لا تأخذ أنت بحديث عمرو بن شعيب قلت له لانعرفه عن عمرو وانما رواه عمرو بن جيل لا يثبت حديثه ولو كان من حديثه كان منقطعاً عن عبد الله بن عمرو ونحن لا نقبل الحديث المنقطع عن عمرو اذ كان منقطعاً وقتنا نظاهر الآية وعمومها لم يفرق بين زوج فيها ولا زوجة اذ ذكرها الله عز وجل عامة فقال لي كيف قلت اذا التعن الزوج فأبت المرأة أن تلتعن من حدثت حدها رجلاً كان أو جلداف قلت له يحكم الله عز وجل قال فاذا ذكره قلت قول الله تبارك وتعالى من بعد ذكره التعن الزوج ويدرأ عنه العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله الآية فكان بيننا غير متشكك والله أعلم في الآية أنها تدرأ عن نفسها عما ألزمها ان لم تلتعن بالالتعان قال فهل توضع هذا بغيره قلت ما فيه اشكال ينبغي لمن قرأ كتاب الله عز وجل وعرف من أحكامه ولسان العرب أن يبتني معه غيره قال فان كنت تعلم معنى توضحه غيره فقله قلت أرأيت الزوج اذا قذف امرأته ما عليه قال عليه الحد الا أن يخرج منها بالالتعان قلت أو ليس قد يحكم في القذف بالحد الا أن تابا باربعة شهادات قال بلى قلت وقال في الزوج والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم الآية قال نعم قلت أنتخذ في التنزيل سقوط الحد عنه قال أما ناصفاً وأما استنباطاً لا لا نعم لانه اذا ذكر غير

أرض الاصبعين والحكومة في الكف كان ذلك له ولا أبلغ بحكومة كفه دية اصبع لا نها سبع للاصابع وكما مستوية ولا يكون ارشها كواحدة منها ولو كان القاطع مقطوع الاصبعين قطعت له كفه وأخذت للقطوعة يده أرض اصبعين ثابتين ولو كان للقاطع ست أصابع لم تقطع لزيادة الاصباع ولو كان الذي له خمس أصابع هو القاطع كان للقطوع قطع يده وحكومة الاصبغ الزائدة ولا يبلغ بها أرض اصبع ولو قطع له أنملة لم أطرفان فله القود من اصبعه وزيادة حكومة وان كان للقاطع مثلها أقيدها ولا حكومة فان كان للقاطع طر فان للقطوع واحد فلا قود لانها أكثر (قال) ولو قطع أنملة طرف ومن آخر الوسطى من اصبع واحدة فان جاء الاول قبل اتصله ثم الوسطى وان جاء صاحب الوسطى قبل لاقصاص لك الا بعد الطرف ولك الدية (قال) ولا قيد بيني يسرى ولا يسرى عني (قال) ولو قطع

شبه أو قطع أنه ثم ان
المقطع ذلك منه الصفة
بـمه وسال القودوله دة
لانه وجب له بآياته وكذا
الحاي لا يقطع فآيته اذا
أقيد منه مرة الا بان
يقطع لانها مية (قال
ويقادب كرجل ش
وخصى وصبي والذو
لاني النساء كل الذ كر
يتنشر أو لا يتنشر ما
يكن به شلل بمنعمر
أن ينقض أو ينسبه
وانتسبي الحصى
لان كل ذلك طرف
وان قدر على أن يعاد
من احدى انثى رجل
بلا ذهاب الأخرى أقيد
منه وان قطعها فمافيهما
القصاص أو والدية تامة
فان قال الحاي جنيت
عليه وهو موجود وقال
الحفي عليه بل صحيح
فالقول قول الحفي عليه
مع عينه لان هذا يغيب
عن أنصار الناس ولا يجوز
كشفه لهم (قال) ويقاد
أنف الصم بأف الأخره
ما لم يسقط أنفه أو شق
منه وأذن الصم بأذن

الزوج يخرج من الحد بأربعة شهاده ثم قال في الزوج يشهد بأربعة استدل لا على انه انما يجب عليه الشهادة ليخرج
بهما من الحد فاذا لم يشهد لم يخرج من معنى القذف (١) أرايت لو قال قائل انما يشهد به للفرقة ونفي الولد دون الحد
فاذا خالف الله بين الزوج في القذف وغيره ولم أحد الزوج في القذف لان الآية تحتمل ما قلت ولا أجدها دلالة
على حده قال ليس ذلك له وكل شئ الا هو يحتمل قلت وأظهر معانيه أن يفرق بينه وبين القاذف غيره اذا شهد
وقلت ويجمع بينه وبين القاذف غيره اذا لم يشهد قال نعم قلت وتعلم أن شهادة الزوج وان لم يذكر في القرآن أنها
تسقط الحد لا تكون الا لمعنى أن يخرج بها من الحد وكذلك كل من أحلفته ليخرج عن شئ قال نعم قلت
أقتصد الشهادة للزوج اذا كانت أخرجه وأوجب على المرأة اللعان وفيها هذه العلل التي وصفت قال نعم قلت
فشهادة المرأة أخرجهما من الحد قال هي تخرجهما من الحد قلت ولا معنى لها في الشهادة الا الخروج من الحد
قال نعم قلت فاذا كانت تخرجهما من الحد كيف لم تكن محدودة ان لم تشهد فتخرج بالشهادة منه كما قلت في
الزوج اذا لم يشهد حد وكيف اختلف حالهما عندك فيها فقلت في الزوج ما وصفت من أنه محدود وان لم يشهد
وفي المرأة ليست بمحدودة والآية تحتمل في الزوج معاني غير الحد وليس في التنزيل أن الزوج يدرأ بالشهادة حدا
وفي التنزيل أن المرأة تدرأ بالشهادة العذاب وهو الحد عندنا وعندك فليس في شهادة المرأة معنى غير درء الحد
لان الحد عليها في الكتاب والعقول والقياس أثبت فقرتها الشهادة كالإقرار بها بما قال الزوج فاعلمت
الا فرقت بين حد المرأة والرجل فأسقطت حد المرأة وهو ما بينهما في الكتاب وأثبت حد الرجل وقلته
أرايت لو قالت لك المرأة المقدوفة ان كانت شهادته على بالناشهادة تلزمني فخذني وان كانت لا تلزمني فلا
تحلفني وحذمي وكذلك تصنع في أربعة لو شهدوا على وكانوا عدا ولا حددتني وان لم يشهدوا الشهادة حددتهم
أو عييدا أو مشركين حددتهم قال أقول حكك وحكم الزوج خارج من حكم الشهود عليك غير الزوج قلت
فقلت لك فان كانت شهادة لا توجب على حدا فامتنعت من أن أشهد لم تجسني وأنت لا تجسني الا بحق قال
أقول حبستك لتحلفي قالت وليني معنى قال نعم تخرجين بهما من الحد قالت فان لم أقبل فالحبس هو الحد قال
ليس به قلت فقالت فلم تجسني لغير المعنى الذي يجب على من الحد قال الحد حبستك قالت فتعجب على فاقه قال
لا قلت فان قالت فالحبس ظلم لانت أخذت مني حدا ولا منعت عني حبسا فاني أرى وجدت على الحبس أتعجبه
في كتاب أو سنة أو أمر أجمع عليه أهل العلم أو قياس قال أما كتاب أو سنة أو إجماع فلا وأما قياس فنعم
قلت أو جحدنا لقياس قال اني أقول في الرجل يدعي عليه الدم يحلف ويبرأ فان لم يفعل لم أقبله وحبسته
(قال الشافعي) رحمه الله فقلت له أو يقبل منك القياس على غير كتاب ولا سنة ولا أمر يجمع عليه ولا أثر قال لا
قلت فن قال لك من ادعى عليه دم حبس حتى يحلف فيبرأ أم يقر فيقبل قال أسخسه قلت له أفعل الناس
أن يقبلوا منك ما أسخست ان خالفت القياس فان كان ذلك عليهم قبلوا من غيرك مثل ما قبلوا منك لان
أجهل الناس لو اعترض فسئل عن شئ ففرض فيه فقال لم يعد قوله أن يكون خيرا لازما من كتاب أو سنة أو
إجماع أو قياس على واحد من هذا وأخارجا منه فيكون أسخسه كما أسخسته أنت قال ما ذلك لاحد قلت
فقد قلته في هذا الموضع وغيره وخالفت فيه الكتاب وقياس قولك قال وابن خالفت قياس قولك قلت ما تقول
فمن ادعى على رجل درهما فأكثر إلى أي غاية شاء من الدعوى أو غضب دارا أو عبدا أو غيره قال يحلف فان
حلف برئ وان نكل لزمه ما نكل عنه وكذلك لو ادعى عليه جراحا في موضعة بمعد أفساعا من الجراح دون
النفس ان حلف برئ وان نكل اقتصر منه قال نعم قلت فكيف من جعلت عليه اليمين فيمادون النفس ان حلف
برئ وان نكل قام النكول في الحكم مقام الاقرار فأعطيت به القود والمال قال نعم قلت ولم يكن هذا في
النفس هكذا قال لي استظما بالنفس قلت فانت تقطع السيد والرجلين وتغصم العينين وتشق الرأس
فصاوا وهذا يكون منه التلف بالنكول وترغم أنه يقوم مقام الاقرار فلا تأخذ به النفس قال أما في القياس
فيلزمنا أن تأخذ به النفس وقد تفرق فيه صاحبنا فقال أحدهما أحسبه كما قلت وقال الآخر لا أحسبه

الاصم وان قلع سن من
قد انفر قلع سنه فان كان
المقلوع سنه لم يشغر
فلا تودحني يشغري تمام
طرحه اسنانه ونباتاه
فان لم يبت سنه وقال
اهل العلم به لا يثبت
اقدناه ولو قلع له ستار اذنه
ففيها حكمه الان
يكون القالو مثلها

فبقا دمنه ومن اقتص
حقه بغير سلطان عز
ولاشئ عليه ولو قال
المقتص اخرج عيني
فانزع يساره فقطعها
وقال عدت واناعالم فلا
عقل ولا قصاص فاذا
برأ اقتص من عينه
وان قال لم اسمع او رأيت
أن القصاص بها
يسقط عن عيني لزم
المقتص دية اليد ولو كان
ذلك في سرقة لم يقطع
عينه ولا يشبه الحد
حقوق العباد ولو قال
الجاني مات من قطع
اليد والرجل وقال
الولي مات من غيرهما
فالقول قول الولي
(قال) ويحضر الامام
القصاص عدلين
عاقلين حتى لا يعاد الا
(١) الدهق بالتعريض
ضرب من العذاب كذا
في اللسان

لهم وأشد تثبتاً ما جلت على ذلك قال قد فعلته قال أمسك عليك امرأته فان الواحدة ثبت أخبرنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عبد الله بن أبي سلمة عن سليمان بن يسار أن
عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال للتومة مثل ما قال للمطلب (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن الزبير
سعد بن بكير عن سليمان أن رجلاً من بني زريق طلق امرأته البسة قال عمر رضي الله عنه ما أردت بذلك
قال أتراني أقيم على حرام والنساء كثير فأخذه خلف (قال الشافعي) رحمه الله أراه قال فردها عليه
قال وهذا الخبر في الحديث في الزرق يدل على أن قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه للمطلب ما أردت بذلك
يريد واحدة أو ثلثاً فإما أخبر أنه لم يرد به زيادة في عدد الطلاق وأنه قال بِلانية زيادة الزمة واحدة وهي أقل
الطلاق وقوله ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لوطق فلم يذكر البتة إذ كانت كلمة محدثة ليست في أصل الطلاق
تحتل صفة الطلاق وزيادة في عدده ومعنى غير ذلك فنهاه عن المسك من القول ولم يبهه عن الطلاق ولم يبهه
ولم يقل له لو أردت ثلاثاً كان مكرهاً عليك وهو لا يحلفه على ما أردت أو أراد أكثر من واحدة الزمة ذلك
أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن طلحة بن عبد الله بن عوف وكان أعلمهم
بذلك وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عبد الرحمن طلق امرأته البسة وهو مرض فوثرها عثمان منه بعد
انقضائه (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن سيرين أن امرأته عبد الرحمن
نشدته الطلاق فقال إذا حضت ثم طهرت فأذنتني فطهرت وهو مرض فأذنته فطلقها ثلاثاً (قال الشافعي)
رحمه الله والبتة في حديث مالك بيان هذا الحديث ثلاثاً ما وصفت أن يقول طالق البتة ينوي ثلاثاً وقد
بينما ابن سيرين فقطع موضع الشك فيه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن
محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن محمد بن ياس بن بكير قال طلق رجل امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها ثم بدله أن
تسكنها فجاء يستغفر فذهبت معه أسأل له فسأل أبا هريرة وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما عن ذلك فقالا
لا نرى أن تسكنها حتى تنكح زوجاً غيره قال إنما كان طلاقاً واحداً فقال ابن عباس إنك أرسلت
من يملك ما كان لك من فضل (قال الشافعي) رحمه الله وما عاب ابن عباس ولا أبو هريرة عليه أن يطلق ثلاثاً
ولو كان ذلك معيباً لقال له لمك الطلاق وبشما صنعت ثم سجد حين رآه فإذ ابن عباس على الذي هو
عليه إن قاله إنك أرسلت من يملك ما كان لك من فضل ولم يقل بشما صنعت ولا خرجت في إرساله أخبرنا
الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير عن النعمان بن أبي عياش الانصاري عن
عطاء بن يسار قال جاء رجل يستغفر عبد الله بن عمرو عن رجل طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يسها قال عطاء فقلت
إنما طلاق البكر واحدة فقال عبد الله بن عمرو إنما أنت قاص الواحدة بينهما والثلاث تحرمها حتى تنكح زوجاً
غيره ولم يقل له عبد الله بشما صنعت حين طلقت ثلاثاً أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك
عن يحيى بن سعيد أن بكيراً أخبره عن النعمان بن أبي عياش أنه كان جالساً عند عبد الله بن الزبير وعاصم بن عمر
جاءهما محمد بن ياس بن بكير فقال إن رجلاً من أهل البادية طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها فإذا
ترى قال ابن الزبير إن هذا الأمر ما نفاقه قول أذهب إلى ابن عباس وأبي هريرة فاني تركتهما عند عائشة
فسلمهما ثم اتفقا فخيرنا فذهب فساألهما فقال ابن عباس لأبي هريرة أفتبأ بأبهريرة فقد جاءتك معضلة فقال أبو
هريرة رضي الله عنه الواحدة بينهما والثلاث تحرمها حتى تنكح زوجاً غيره وقال ابن عباس مثل ذلك ولم يعيبا
عليه الثلاث ولا عائشة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرني مالك عن ابن شهاب عن عمرو أن
مولاة لثني عدي يقال لها زراء أخبرته أنها كانت تحت عبد وهي يومئذ أمة فعتقت فقالت فأرسلت إلى
حفصة فدعني يومئذ فقالت إني غيرتك خيراً ولا أحب أن تصنعي شأن امرئ بك ما لم يسد زوجك
قالت فخارته ثلاثاً فلم تقل لها حفصة لا يجوز لك أن تطلق ثلاثاً ولو كان ذلك معيباً على الرجل إذا كان ذلك

(باب عفو المحنى عليه ثم
عموت وغير ذلك)

قال الشافعي رحمه الله
ولو قال المحنى عليه عدا
قد عفوت عن جنابته
من قود وعفقت ثم صح
جاز في الزمة بالجنابة ولم
يجز في الزمة من الزيادة
لأنهم لم تسكن وجبت
حين عفا ولو قال قد عفوت
عنها وما يحدث منها من
عقل وقود ثم مات منها فلا
سبيل إلى القود والعفو
وتنظر إلى أثر الجنابة
فكان فيها قد ولان
أحدهما أنه جائز للعفو
عنه من ثلث مال العاق
كانها موضوعة فهي
نصف الضرر ويؤخذ
بباقى الدية والقول
الثاني أنه يؤخذ

معيها على اذ كان بسدها فيه ما يسده أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام عن
أبيه عن جهمان عن أم بكرة الأسلية أنها اختلفت من زوجها عبد الله بن أسيد ثم أتيا عثمان في ذلك
فقال هي أطلقة إلا أن تكون سميت شيئا فهو ما سميت فعثمان رضي الله عنه يخبره أنه سمى أن نمرس
واحدة كان ماسمى ولا يقول له لا ينبغي لك أن تسمى أكثر من واحدة بل في هذا القول دلالة على أنه جازله
أن يسمي أكثر من واحدة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن
أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه قال البتة ما يقول الناس فيها قال أبو بكر
فقلت له كان أبان بن عثمان يجعلها واحدة فقال عمر لو كان الطلاق ألفا ما ألفت البتة منه شيئا من قال البتة
فقد روي الغاية القصوى (قال الشافعي) ولم يحدث عن واحد منهم على اختلافهم في البتة أنه عاب البتة
ولا عاب ثلاثا (قال الشافعي) قال مالك في الخيرة أن خيرها زوجها واختارت نفسها فقد طلق ثلاثا
وان قال زوجها أخبرك إلا في واحدة فليس له في ذلك قول وهذا أحسن ما سمعت (قال الشافعي)
فإذا كان مالك يزعم أن من مضى من سلف هذه الأمة قد خيروا وخير رسول الله صلى الله عليه وسلم
والخيار إذا اختارت المرأة نفسها يكون ثلاثا كان ينبغي يزعم أن الخيار لا يحل لاتهامها إذا اختارت كان ثلاثا
وإذا زعم أن الخيار يحل وهي إذا اختارت نفسها طلق ثلاثا فقد زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قد
أجاز طلاق ثلاث وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فان قال أنت طالق البتة
بنوى ثلاثا فهي ثلاث وان نوى واحدة فواحدة وان قال أنت طالق بنوى بها ثلاثا فهي ثلاث (قال الشافعي)
أحب أن يكون الخيار في طهر لم يمسها فيه (قال الشافعي) أحب أن لا يملك الرجل امرأته ولا يخيرها
ولا يخالعها ولا يجعل اليها طلاقا يجمع ولا غسيرة ولا يوقع علمها طلاقا لا طاهرا قبل جماع قياسا على
الطاقة فان النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن تطلق طاهرا وقال الله عز وجل فطلقوهن لعدتهن فإذا كان
هذا طلاقا يوقعه الرجل أو يوقعه المرأة بأمر الرجل فهو كايقاعه فلا أحب أن يكون الا وهي طاهر من غير
جماع (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عكرمة بن خالد أن سعيد بن جبير
أخبره أن رجلا أتى ابن عباس فقال يا أبا عبد الله ما فعلت ابن عباس رضي الله عنه فأخذ ثلاثا وتبع سبعا
وتسعين (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن جريج أن عطاء ومجاهد قالان أن رجلا أتى ابن عباس
فقال طلق امرأتى مائة فقال ابن عباس لا تأخذ إلا بتدع سبعا وتسعين أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء وحده عن ابن عباس أنه قال وسبعا وتسعين عدونا والتحدث
بها آيات الله عز وأقرب عليه ابن عباس كل ما زاد عن عدد الطلاق الذي لم يجعله الله اليه ولم يعب عليه
ما جعل الله اليه من الثلاث وفي هذا دلالة على أنه يجوز له عنده أن يطلق ثلاثا ولا يجوز له ما لم يكن اليه
(ما جاء في أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجه) قال الشافعي رحمه الله ان الله تبارك وتعالى (أ) لما
خص به رسوله من وعييه وأبأن من فضله من البينة بينه وبين خلقه بالفرض على خلقه بطاعته في غير آية
من كتابه فقال من يطع الرسول فقد أطاع الله وقال ولله الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة
أو تصيبهم عذاب أليم وقال لا تنفعوا لواء الله الرسول بشرككم كدعاء بعضكم بعضا وقال اذا ناجيتم الرسول
فقد موايبى شجوا كم صدقة وقال لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي (قال الشافعي) رحمه الله
اقتضى الله عز وجل على رسوله صلى الله عليه وسلم أشياء خففها عن خلقه ليزيدها ان شاء الله قربة اليه وكرامة
وأباح له أشياء حظرها على خلقه زيادة في كرامته وتبيين الفضيلة مع ما لا يخص من كرامته له وهي
موضوعة في مواضعها (قال الشافعي) رحمه الله في ذلك من ملك زوجة سوى رسول الله صلى الله عليه
وسلم لم يكن عليه أن يخيرها في المقام معه أو فراقها له وله حبسها اذا أدى اليها ما يجب عليه لها وان

جميع الجناية لانها
صارت نفسا وهذا قاتل
لا يجوز له وصية بحال
(قال الرزني) رحمه الله
هذا أولى بقوله لان كل
ذلك وصية لقاتل فلما
بطل بعضها بطل جميعها
ولأنه قطع بانه لو عفا
والقاتل عبد جاز العفو
من ثلث الميت (قال)
وانما أجزأنا ذلك لانه
وصية لسيد العبد مع
أهل الوصايا ولأنه قال
في قتل الخطأ لو عفا
عن أرض الجناية جاز
عفوها لانه وصية لغير
قاتل (قال الشافعي)
رحمه الله ولو كان القاتل
خطأ نذا لا يجزى على
عاقلة الحكم أو مسلما
أقر بجناية خطأ فادية
في أموالهم ما والعفو
باطل لانه وصية للقاتل
ولو كان له ما عاقلة لم يكن
عفو عن العاقلة الآن
يريد بقوله عفو عنه
أرض الجناية أو ما يلزم
من أرض الجناية قد
عفو ذلك عن عاقلة
() قوله لما خص به
رسوله من وعييه الخ
هكذا في النسخ ولعل في
العبارة سقط أو تخير بها
فالنظر كتبه مصححه

فيجوز ذلك لها (قال
الزرق) رحمه الله
أثبت أنها وصية وانها
باطلة لقائل (قال
الشافعي) رحمه
الوحي عبد علي حر
فابنائه بارش الجرح
فهو عفو ولم يجز البيع
الآن يعلم أن الجرح
لان الأئمان لا يجوز
الامعومة فان أصاب
به عيارد وكان له في
عنفه ارش جنايته

(باب أسنان الابل
المغلظة والعمد وكيف
يشبه العمد الخطأ)

(قال الشافعي) رحمه
الله أخبرنا ابن عيينة عن علي
ابن زيد بن جعدان عن
القاسم بن ربيعة عن ابن
عمر أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال الآن في قتل

(١) قوله ومن لم ياتهم
كذافي النسخ ولعل لم
زائدة من النسخ والصواب
حذفها وقوله ياتهم على
لغة أهل الحجاز من ابدال
فاء الافتعال في المشال
حرف لين من جنس حركة
ما قبله نحو اتصل بالمثل
فهو متصل وهكذا وقد
سبق في الام من ذلك
كثير فليعلم كسبه

كرهه وأمر الله عز وجل رسوله صلى الله عليه وسلم أن يخبر نساءه فقال قل لأزواجك ان كنتم تردن
الحياة الدنيا وزيتها الى قوله أجزا عظيمًا تخبرهن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبرته فلم يكن الخيار
إذا اخترته طلاقاً ولم يجب عليه أن يحدث لهن طلاقاً إذا اخترته (قال الشافعي) رحمه الله وكان
تخير رسول الله صلى الله عليه وسلم أن شاء الله كما أمره الله عز وجل أن أردن الحياة الدنيا وزيتها ولم يخبرته
وأحدث لهن طلاقاً لا يجعل الطلاق البين لقول الله عز وجل فمتالين أمتعن وأسرحكن سراحاً جيلاً
أحدث لهن إذا اخترن الحياة الدنيا وزيتها ما عاوسراحاً فلما اخترته لم يوجب ذلك عليه أن يحدث لهن
طلاقاً ولا متاعاً فاما قول عائشة رضي الله عنها قد خيرا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبرناه أفكان ذلك
طلاقاً فتعني والله أعلم لم يوجب ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم أن يحدث لنا طلاقاً (قال الشافعي) رحمه الله
وإذا فرض الله عز وجل على النبي صلى الله عليه وسلم أن اخترن الحياة الدنيا أن يتعنه فاخترن الله ورسوله
فلم يطلق واحدة منهن فكل من خيرا أمرته فلم تخبر الطلاق فلا طلاق عليه (قال الشافعي) رحمه الله وكذلك
كل من خيرا فليس له الخيار بطلاق حتى تطلق الخيرة نفسها أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا الثقة عن اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن مسروق أن عائشة قالت قد خيرا رسول الله صلى الله
عليه وسلم فكان ذلك طلاقاً أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن معمر عن الزهري عن
عروة عن عائشة رضي الله عنها بمثل معنى هذا الحديث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتعالى
لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج ولو أعجبك حسنهن الا ما ملكت يمينك (قال الشافعي)
قال بعض أهل العلم أنزلت عليه لا يحل لك بعد تخيره أزواجه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سفيان عن عمرو عن عطاء عن عائشة أنها قالت ما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أحل له النساء
أخبرنا الربيع قال قال الشافعي كأنها تعني اللاتي حظرن عليه في قول الله تبارك وتعالى لا يحل لك النساء
من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج (قال الشافعي) رحمه الله وأحسب قول عائشة أحل له النساء لقول الله تبارك
وتعالى أنا أحل لك أزواجك التي أتى أجورهن وذكر بنات عمه وبنات عماته وبنات خاله وبنات خالاته
وامرأته مؤمنة أن وهبت نفسها للنبي قال فدل ذلك على معين أحدهما أنه أحل له مع أزواجه من ليس له
زوج يوم أحل له وذلك أنه لم يكن عنده صلى الله عليه وسلم من بنات عمه وبنات عماته ولا بنات خاله ولا
بنات خالاته امرأة وكان عنده عند نسوة وعلى أنه أباح له من العدد ما حظر على غيره (١) ومن لم ياتهم
بغير مهر ما حظره على غيره (قال الشافعي) رحمه الله ثم جعل له في اللاتي بهن أنفسهن له أن ياتهم ويترك
فقال ترحى من تشامنهن وتووي بالسك من تشاء الى عليك (قال الشافعي) فمن اتهم منهن فهي زوجه
لا تحلل لأحد بعده ومن لم ياتهم فليس يقع عليها اسم زوجة وهي تحلل له ولغيره أخبرنا الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن امرأة وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم فقامت
قياما لم يلا فقال رجل يا رسول الله زوجنيها ان لم يكن لك بها حاجة فذكر أنه زوجه اياها (قال الشافعي)
رحمه الله وكان مما خص الله عز وجل به نبيه صلى الله عليه وسلم قوله النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه
أمهاتهم وقال وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبدا حرم نكاح نسائه
من بعده على العالمين ليس هكذا نساء غيره وقال عز وجل يا نساء النبي لستن كأحد من النساء ان اتقن
فأنا بهن به صلى الله عليه وسلم من نساء العالمين (قال الشافعي) رحمه الله وقوله وأزواجه أمهاتهم
مثل ما وصفت من اتساع لسان العرب وان الكلمة الواحدة تجمع معاني مختلفة وما وصفت من ان الله
أحكم كثيرا من قرآنهم بوجه وسن شرائع واختلافها على لسان نبيه وفي فعله فقوله أمهاتهم يعني في معنى

العبد انحط بالسوط
والعصا مائة من الابل
مغلظة منها أربعون
خلفه في بطونها أولادها
(قال الشافعي) رحمه
الله فهذا خطأ في القتل
وان كان عمدا في الضرب
واحتج بعمر بن الخطاب
وعطاء رضى الله عنهما
أنهما قال في تغليظ
لابل أربعون خلفه
وثلاثون حقة وثلاثون
جذعة (قال الشافعي)
رحمه الله والخلفه الحامل
وقل ما تحمل الاثنية
فصاعدا فاية ناقه من
ابل العاقلة تجلت فهي
خلفه تجزى في الدينة
حالم تكن معيبة وكذلك
لوضربه بمسود خفيف
أو بحجر لا يشدخ أو
بجديف لم يجرح أو
ألقا في بحر قرب البر

دون معنى وذلك أنه لا يحل لهم نكاحهن بحال ولا يحرم عليهم نكاح بنات لولن لمن كاحهم عليهم نكاح
بنات أمهاتهم اللائى ولدنهم أو أرضعهم (قال الشافعي) رحمه الله فان قال قائل ما دل على ذلك فالدليل
عليه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زوج فاطمة بنته وهو أبو المؤمنين وهي بنت خديجة أم المؤمنين زوجها
عليارضى الله عنه وزوج رقية وأم كلثوم عثمان وهو بالمدينة وأن زينب بنت أم سلمة تزوجت وأن الزبير بن
العوام تزوج بنت أبي بكر وان طلحة تزوج ابنته الأخرى وهما أختان المؤمنين وعبد الرحمن بن عوف تزوج
ابنة جحش أخت أم المؤمنين زينب ولا يرهن المؤمنون ولا يرهنهم كايرون أمهاتهم ويرهنهم ويشبهن أن يكن
أمهات لعظم الحق عليهم مع تحريم نكاحهن (قال الشافعي) رحمه الله وقد ينزل القرآن في النازلة ينزل
على ما يفهم من أنزلت فيه كالعامة في الظاهر وهي رادها الخاص والمعنى دون ما سواه (قال الشافعي)
رحمه الله والعرب تقول للراة ترب أمرهم أمنا وأم العيال وتقول تلك الرجل يتولى أن يعوتهم أم العيال
بعض أنه وضع نفسه موضع الام التي ترب أمر العيال (١) وقال تابط شرا وهو يذ كغرزة غزاها ورجل من
أصحابه ولي قوتهم
وأمر عيال قد شهدت تقوتهم * اذا أحترتهم أقفرت وأقلت اعترتهم
تخاف علينا الجوع ان هي أكرت * ونحس جاع أي أول تألت
وما ان بها ضن بما في وعائها * ولكنهما من خشية الجوع أبقت
قلت الرجل يسمى أما وقد تقبل العرب للناق والبقرة والشاة والارض هذه أم عيالنا على معنى التي تقوت
عيالنا (قال الشافعي) قال الله عز وجل الذين يظاهرون منك من نسائهم ما هن أمهاتهم ان أمهاتهم اللائى
ولدنهم يعني أن اللائى ولدنهم أمهاتهم بكل حال الوارثات والموروثات المحرمات بانفسهن والمحرمات بغيرهن
اللائى لم يكن قط الأمهات نيس اللائى يحدثن رضاعا للولد فيكن به أمهات وقد كن قبل ارضاعه غير أمهات
له ولا أمهات المؤمنين عامة يحرم من بحرمة أحدتها أو يحدنها الرجل أو أمهات المؤمنين اللائى حرمن بانهن
أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فكل هؤلاء يحرم من شئ يحدنه رجل يحرمهن أو يحدنه أو حرمة النبي صلى
الله عليه وسلم والأم تحرم نفسها وترث وتورث فيعزم بها غير هافأرادها الام في جميع معانيها لا في بعض دون
بعض كما وصفنا من يقع عليه اسم الام غيرها والله أعلم (قال الشافعي) رحمه الله في هذا دلالة على أشباهه من
القرآن جهلها من قصر علمه باللسان والفقه فأما ما سوى ما وصفنا من أن النبي صلى الله عليه وسلم من عدد
النساء أكثرهما للناس ومن أنهن بغير مهر ومن أن أزواجه أمهاتهن لا يحللن لاحد بعده وما في مثل معناه من
الحكم بين الأزواج فيما يحل منهن ويحرم بالحادث ولا يعلم حال الناس بخالف حال النبي صلى الله عليه وسلم
في ذلك فمن ذلك أنه كان يقسم لنسائه فاذا أراد سفره أقرع بينهن فأيتن خرج سهمها خرج سهمها معه وهذا الكل
من له أزواج من الناس أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرني محمد بن علي أنه سمع ابن شهاب يحدث عن
عبد الله عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا أراد سفره أقرع بين نسائه
فأيتن خرج سهمها خرج بها (قال الشافعي) رحمه الله ومن ذلك أنه أراد فراق سودة فقالت لا تغارقني
ودعني حتى يحشرني الله في أزواجك وأنا أحب ليلي وبوي لا ختي عائشة (قال) وقد فعلت ابنة محمد بن مسلمة
شبهها بهذا حين أراد زوجها طلاقها ونزل فيها ذكر (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن
المسيب في ذلك وان امرأته خافت من بعلها نشوزا الى صلحا (قال الشافعي) وهذا موضوع في موضعه
محمده أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أنس بن عياض عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب
ابنة أبي سلمة عن أم حبيبة بنت أبي سفيان قالت قلت يا رسول الله هل لك في أختي بنت أبي سفيان
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فافعل ماذا قالت تنكحها قال أختك قالت نعم قال وأحبين ذلك قالت
نعم ليست لك بمغلية وأحب من شركتي في خيرا أختي قال فانها لا تحل لي فقلت والله لقد أخبرتك أنك تخطب

وهو يحسن العوم أو
ماء الاغلب أنه لا يموت
من مثله فلات فلا قود
وفيه الدية على العاقلة
وكذلك الجراح وكذلك
التغليظ في النفس والجراح
في الشهر الحرام والبلد
الحرام وذى الرحم وروى
عن عثمان بن عفان
رضي الله عنه أنه قضى
في دية امرأة وطئت
بمكة بدية وثلاث (قال)
وهكذا أسنان دية العمد
حالة في ماله اذا زال عنه
القصاص (قال المزني)
رحمه الله اذا كانت
المغلظة أعلى سنن
الخطا للتغليظ
فالتامد أحتى بالتغليظ
اذا صار عليه وبالله
التوفيق

(باب أسنان الخطا
وتقويمها وديات النفوس
والجراح وغيرها)

قال الشافعي رحمه الله
قال الله تعالى ومن قتل
مؤمنا خطأ فقصبر
رقبة مؤمنه ودية مسلمة

(١) قوله عليهم اتيان
الامر الخ كذا في النسخ
وفي العبارة تحريف
ظاهر ودقة تحتاج الى
فضل نظر وامعان فتأمل
كتبه

ابنة أبي سلمة قال ابنة أم سلمة قالت نعم قال فوالله لو لم تكن زيبتي في حجرى ما حلت لي انها ابنة أخي من
الرضاعة أرضعتني وأباهما ثوبيسة فلا تعرضن علي بناتكن ولا أخواتكن (قال الشافعي) رحمه الله
وكل ما وصف لك مما فرض الله على النبي صلى الله عليه وسلم وجعل له دون الناس وبينه في كتاب الله
أو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعله أو أمر اجتمع عليه أهل العلم عندنا لم يختلفوا فيه
(ما جاء في أمر النكاح) قال الله تبارك وتعالى وأنكحوا الأيتام منكم إلى قوله يغنهم الله من فضله (قال
الشافعي) رحمه الله والأمر في الكتاب والسنة وكلام الناس فيحمل معناني أحدها أن يكون الله عز وجل
حرم شيئا ثم أباحه فكان أمره احلال ما حرم كقول الله عز وجل وإذا حللتم فاصطادوا وك قوله فإذا قضيت
الصلاة فانتشروا في الأرض الآية (قال الشافعي) رحمه الله وذلك أنه حرم الصيد على الحرم ونهى عن
البيع عند النداء ثم أباحهما في وقت غير الذي حرمهما فيه كقوله وآتوا النساء صدقاتهن نحلة إلى امرئنا
وقوله فإذا وجبت جنوبها فكلوا منها وأطعموا (قال الشافعي) وأشبه لهذا كثير في كتاب الله
عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ليس أن حتماً أن يصطادوا إذا حلوا ولا ينتشروا لطلب التجارة إذا
صلوا ولا يأكل من صدق امرئ أنه إذا طابت عنه به نفسا ولا يأكل من بدنة إذا تحرها (قال) ويحتمل أن يكون
دلهم على ما فيه رسلهم بالنكاح لقوله عز وجل أن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله يدل على ما فيه سبب
القنى والعفاف كقول النبي صلى الله عليه وسلم سافروا تصوموا وترزقوا فأنما هذا دلالة لاحتم أن يسافر لطلب
حصة ورزق (قال الشافعي) ويحتمل أن يكون الأمر بالنكاح حتماً في كل الحتم من الله الرشد فيجتمع
الحتم والرشد وقال بعض أهل العلم الأمر كله على الإباحة والدلالة على الرشد حتى توجب الدلالة من
الكتاب أو السنة أو الإجماع على أنه إنما أريد بالأمر الحتم فيكون فرضاً لا يحل تركه كقول الله عز وجل
واقبوا الصلاة وآتوا الزكاة فدل على أنها حتم على أنهما حتم وكقوله خذ من أموالهم صدقة وقوله وأتموا الحج والعمرة
لله وقوله ولتق على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً فذكر الحج والعمرة معاً في الأمر وأفراد الحج
في الفرض فلم يقل أكثر أهل العلم العمرة على الحتم وإن كنا نحجب أن لا يدعها مسلم وأشبه هذا في كتاب
الله عز وجل كثير (قال الشافعي) وما نهى الله عنه فهو محرّم حتى توجب الدلالة عليه بان النهى عنه على
غير التعريم وأنه إنما أريد به الارشاد أو تنزيها أو أدبا للمنهى عنه وما نهى عنه رسول الله صلى الله
عليه وسلم كذلك أيضاً (قال الشافعي) رحمه الله ومن قال الأمر على غير الحتم حتى تأتي دلالة
على أنه حتم انبغى أن تكون الدلالة على ما وصف من الفرق بين الأمر والنهى وما وصفنا في مبتدأ كتاب
الله القرآن والسنة وأشبه ذلك سكتنا عنه كغناء عاذ كرتنا عملنا ذكر أخبرنا الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا سفيان عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال ذروني ما ترككم فإنه أعلم من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فما أمرتكم
به من أمر فأتوا منه ما استطعتم وما نهيتكم عنه فاتموا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان
عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه (قال الشافعي) رحمه الله
وقد يحتمل أن يكون الأمر في معنى النهى فيكونان لازمين الإبدالة أنهما غير لازمين ويكون قول النبي
صلى الله عليه وسلم فأتوا منه ما استطعتم أن يقول (١) عليهم اتيان الأمر فيما استطعتم لأن الناس إنما كلفوا
ما استطاعوا في الفعل استطاعوا في تركه شيء متكلف وأما النهى فالترك لكل ما أراد تركه يستطيع لانه
ليس يتكلف شيء يحدث إنما هو شيء يكلف عنه (قال الشافعي) رحمه الله وعلى أهل العلم عندنا ولادة الكتاب
ومعرفة السنة طلب الدلائل لغير قوا بين الحتم والمباح والارشاد الذي ليس بحتم في الأمر والنهى معاً (قال)
حتم لازم لا ولياء الأيما والحرار البوالغ اذا أردن النكاح ودعوا إلى رضامن الأزواج أن يزوجوهن لقول

الله تعالى واذا طلقت النساء فلفن أجلهن فلا تفضلوهن أن ينكمن أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف
 (قال الشافعي) رحمه الله فان شبه على أحد أن مبتدأ الآية على ذكر الازواج في الآية دلالة على أنها
 نهى عن العزل الاولياء لان الزوج اذا طلق فبلغت المرأة الاجل فهو بعد الناس منها فكيف يعضلها من
 لا ميل ولا شرك له في أن يعضلها في بعضها فان قال قائل قد تحتل إذا قارب بلوغ أجلهن لان الله عز وجل
 يقول للارواح اذا طلقت النساء فلفن أجلهن فامسكوهن بمعروف وأسرحوهن بمعروف فالآية تدل على
 أنه لم يرد بها هذا المعنى وإنما لا تحتل لانه إذا قارب بلوغ أجلهن أول بقله فقد حذر الله تعالى عليها أن
 تشكع لقول الله عز وجل ولا تفرزوا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله فلا يأمر بان لا يمنع من النكاح
 من قد منعها منه انما يأمر بان لا يمنع مما باح لها من هو سبب من منعها (قال الشافعي) رحمه الله وقد
 حفظ بعض أهل العلم أن هذه الآية تزلت في معقل بن يسار وذلك أنه زوج أخته رجلا فطلقتها وانقضت
 عدتها ثم طلب نكاحها وطلبته فقال زوجها دون غيرك أختي ثم طلقها الا أنكحل أبدا فتركت اذا طلقت
 النساء فلفن أجلهن الى أزواجهن قال وفي هذه الآية دلالة على أن النكاح يستمر رضا الولي مع الزوج
 والزوجة وهذا موضوع في ذكر الاولياء والسبب تدل على ما يدل عليه القرآن من أن على ولي الحرة أن
 ينكحها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الأيم أحق بنفسها من غيرها ولو كانت أختها أو ابنتها أو أختها
 أيماء امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فان اشترى رافا السلطان ولي من لا ولي له (قال الشافعي)
 رحمه الله واذا كانت أختها بنفسها أو كان النكاح يتم به لم يكن له منعها النكاح وقول النبي صلى الله عليه
 وسلم فان اشترى رافا السلطان ولي من لا ولي له يدل على أن السلطان ينكح المرأة لا ولي لها والمرأة لها ولي يمنع
 من نكاحها اذا أخرج الولي نفسه من الولاية بحصيته بالعضل وهذا الحد يثبتان في كتاب الاولياء
 (قال الشافعي) رحمه الله والرجل يدخل في بعض أمره في معنى الايام الذين على الاولياء أن ينكحوهن اذا
 كان مولى بالغ يحتاج الى النكاح ويشترى المال فعلى وليه انكاحه فلو كانت الآية والسنة في المرأة
 خاصة لزم ذلك عند الرجل لأن معنى الذي أريد به نكاح المرأة العفاف لما خلق فيها من الشهوة وخوف
 الفتنه وذلك في الرجل مذكور في الكتاب لقول الله عز وجل زين للناس حب الشهوات من النساء (قال
 الشافعي) رحمه الله اذا كان الرجل ولي نفسه والمرأة أحببت لكل واحد منهما النكاح اذا كان ممن
 تتوق نفسه اليه لان الله عز وجل أمر به ورضيه وندب اليه وجعل فيه أسباب منافع قال وجعل منها
 زوجها ليسكن اليها وقال الله عز وجل والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا وجعل لكم من أزواجكم بنين
 وحفدة وقيل ان الحفدة الاصهار وقال عز وجل فجعله نسا وصورا فبلغنا أن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال تناكحوا تكرؤا فاني أباهي بكم الامم حتى بالسقطو بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أحب
 فطرني فليستن بسنتي ومن سقى النكاح وبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من مات له ثلاثة من
 الولد لم تحسه النار ويقال ان الرجل ليرفع بدهاء ولده من بعده (قال) وبلغنا أن عمر بن الخطاب رضي الله
 عنه قال ما رأيت مثل من ترك النكاح بعد هذه الآية ان يكونوا فقراء يغفهم الله من فضله أخبرنا الربيع
 قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار أن ابن عمر أراد أن لا ينكح فقال له حفصة تزوج فان
 ولدك ولد فعاش من بعدك دعواك (قال الشافعي) رحمه الله ومن لم تتق نفسه ولم ينجح الى النكاح من الرجال
 والنساء لم يخلق فيه الشهوة التي جعلت في أكثر الخلق فان الله عز وجل يقول زين للناس حب الشهوات
 من النساء أو بعارض أذهب الشهوة من كبر أو غيره فلا أرى بأسا أن يدع النكاح بل أحب ذلك وأن يقضي
 لعبادة الله وقد ذكر الله عز وجل القواعد من النساء فلم ينه عن القعود ولم يندبهن الى نكاح فقال والقواعد

من أهله فأمن على لسان
 نبيه صلى الله عليه وسلم
 أن الدية مائة من الابل
 وروى عن سليمان بن
 يسار قال انهم كانوا
 يقولون دية الخطامائة
 مائة الابل عشرون
 ابنة مخاض وعشرون
 بنت لبون وعشرون
 ابن لبون وعشرون
 حقة وعشرون جذعة
 (قال الشافعي) رحمه
 الله فهذا تأخذ ولا يكلف
 أحد من العاقلة غير ابله
 ولا يقبل منعونها فان لم
 يكن لبلده ابل كلف الى
 أقرب البلدان اليه فان
 كانت ابل العاقلة مختلفة
 أدى كل رجل منهم من
 ابله فان كانت بها فأور
 جوا يقبل أن أدت
 مصاحبا جبر على قبولها
 فان أعوزت الابل فقبعتها
 دنائير أو دراهم كما قومها
 عمر بن الخطاب رضي
 الله عنه (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى والعلم
 محيط بأنه لم يقومها الا
 قيمة يومها فاذا قومها
 كذلك فاتباعه ان تقوم
 متى وجبت ولعله ان
 لا يكون قومها الا في حين
 وبلد أعوزت فيه
 أو تراضى الجاني والولي
 فعدل على تقويمه
 إلا عمرا ولم يله لا يكلف

أمر أن الذهب والورق لانه يجدد الإبل وأخذ ذلك من القروى لاعواز الإبل فيما أرى (١٣٩) والله أعلم ولو جاز أن يقسم بغير

الدرهم والدنانير جعلنا
على أهل الخيل الخيل
وعلى أهل الطعام الطعام
(قال المزني) رحمه الله
وقوله القديم على أهل
الذهب ألف دينار وعلى
أهل الورق اثنا عشر
ألف درهم ورجمه
عن القديم رغبة عنه
إلى الجديد وهو بالسنة
أشبه (قال الشافعي)
رحمه الله وفي الموضحة
نحو من الإبل وهي
التي تبرز العظم حتى
يقرع بالسرود لها
على الأسماء صغرت
أو كبرت شانت أولم
تشن ولو كان وسطها
مالم يضرق فهي
موضحة فان قال
شققتها من رأسي وقال
الجاني بل تأكلت من
جناحي فالقول قول
الجاني عليه مع عينه
لأنها وجبته فلا
يطلبها الاقرار أو
بينة عليه (وقال في
الهاشمية عشر من الإبل
وهي التي توضع وتشم
وفي النقلة خمس عشرة
من الإبل وهي التي
تكسر عظم الرأس حتى
يتشظى فينقل من
غلبا مليتم ذلك كله
في الرأس والوجه
والى الأسفل وفي

من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا فليس عليهن جناح أن يضعن ثيابهن غير متبرجات بزينة الآية وذکر
عبدا أكرمه قال وسيد أو حصورا والحصور الذي لا يأتي النساء ولم ينسبه إلى نكاح فدل ذلك والله أعلم على
أن المندوب إليه من يحتاج إليه من يكون محصنا عنه المحارم والمعاني التي في النكاح فان الله عز وجل
يقول والذين هم لفرور وجههم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين (قال الشافعي)
رحمه الله والرجل لا يأتي النساء اذا نكح فقد غر المرأة ولها الخيار في المقام ورفاؤه اذا جاءته سنة أجلها من
يوم يضرب له السلطان (قال الشافعي) أحب النكاح للعبيد والاماء اللاتي لا يطوئن ساداتهن احتياطا
للهفاف وطلب فضل وغنى فان كان نكاحهن واجبا كان قد أدى فرضا وان لم يكن واجبا كان مأجورا
اذا احتسب نيته على الناس الفضل بالاحتياط والتطوع (قال الشافعي) ولا أوجب له إيجاب نكاح الاحرار
لاني وجدت الدلالة في نكاح الاحرار ولا أجدها في نكاح المماليك
(ما جاء في عدد ما يحل من الحرائر والاماء وما تحل به الفروج) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي قال الله تبارك
وتعالى قد علمنا ما فرضا عليهم في أزواجهم وما ملكت أيمانهم وقال الذين هم لفرور وجههم حافظون الا على
أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين وقال عز وجل فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى
وثلاث ورباع فان خفتن أن تعدوا أو فواحدة أو ما ملكت أيمانكم فأطلقن الله عز وجل ما ملكت الأيمان
فلم يجد فيهن حيدا ينتهي إليه فليرجل أن يتسرى كم شاء ولا اختلاف عليه بين أحد في هذا وانتهى ما أحل
الله بالنكاح إلى أربع وملت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الميثقة عن الله عز وجل على أن انتهاء ما إلى أربع
تحرمانه لأن يجمع أحد غير النبي صلى الله عليه وسلم بينا أكثر من أربع لا يجمع بينا أكثر من أربع
أكثر من أربع إذا كن متفرقات يجمع بينا أكثر من أربع ولأنه أباح الأربع وحرم الجمع بينا أكثر من
فقال لغيلان بن سلة ووفيل بن معاوية وغيرهما وأسبلوا وعندهم أكثر من أربع أسلك أربع معا وفارق
سائرهن وقال عز وجل قد علمنا ما فرضا عليهم في أزواجهم وما ملكت أيمانهم وذلك مفرق في مواضعه
في القسم بينهن والنسقة والموارث وغير ذلك وقوله والذين هم لفرور وجههم حافظون الا على أزواجهم
أو ما ملكت أيمانهم دليل على أمرين أحدهما أنه أحل النكاح وما ملكت اليمين والثاني يشبه أن
يكون انما أباح الفعل للثبوت وغيره بالفروج في زوجة أو ما ملكت عين من الأديمين ومن الدلالة على ذلك قول
الله تبارك وتعالى فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون وان لم تختلف الناس في تحريم ما ملكت اليمين من
البهائم فلذلك خفت أن يكون الاستثناء حراما من قبل أنه ليس من الوجهين الذين أباح الفرج (قال
الشافعي) فان ذهبنا إلى أن يحله لقول الله تعالى وليس تعفف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغفهم
الله من فضله فيشبه أن يكونوا انما أمر وبالاستعفاف عن أن يتناول المرء بالفرج ما لم يبع به فيصير إلى أن
يفيه الله من فضله فيجد السبيل إلى ما أحل الله والله أعلم وهو يشبه أن يكون في مثل معنى قول الله عز
وجل في مال اليتيم ومن كان غنيا فليستعفف وانما أراد بالاستعفاف أن لا يأكل منه شيئا فان ذهبنا
إلى أن المرء يملك عين فقال فلم لا تسرى عبدا كما تسرى الرجل أمته قلنا ان الرجل هو النكاح المتسرى
والمرأة المنكوحه المتسرة فلا يجوز أن يقاس بالثبوت خلافه فان قيل كيف يخالفه قلنا اذا كان الرجل يطلق
المرأة فحرم عليه وليس لها أن تطلقه ويطلقها واحتق كونه أن راجعها في العدة وان كره ذلك على أن
منعها وآه القيم عليها وانما لا تكون قيمة عليه ومخالفة فلم يجوز أن يقال لها أن تسرى عبداتها المتسرة
والنكوحه لا التسرية ولا النكحة (قال الشافعي) ولما أباح الله عز وجل لمن لازجته أن يجمع بين أربع
زوجات قلنا حكم الله عز وجل بدل على أن من طلق أربع نسوة طلاقا لا يملك رجعة أو طلاقا رجعة فليس
واحد منهن في عدتها منحل به أن يتكهن مكانهن أو بعالة لازجته ولا عدته عليه وكذلك يتكهن
أختها من (قال الشافعي) ولما قال الله عز وجل فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع

للمأومة ثلث النفس وهي التي تخرق إلى جلد الماعز ولما علم رسول الله صلى الله عليه وسلم

حكم فيمدون الموضحة بشئ ففيا (١٣٠) مونها حكومة لا يبلغها فندرموضحة وان كان الشينأ كثر وفي كل جرح ماعدا

الراس والوجه حكومة
الا لجانفة ففيا ثلث
النفس وهي التي تخرج
الى الجوف من بطن أو
ظهر أو صدر أو ثغرة
محر ففيا مائة وفي
الاذنين اربعة وفي السمع
الدية ويتفعل ويصاح
به فان اجاب عرف أنه
يجمع ولم يقبل منه
قوله وان لم يجب عند
غفلة ولم يفرغ اذا صيح
به حلف لقد ذهب
سمعه وأخذ الدية وفي
ذهاب العقل الدية وفي
العين الدية وفي ذهاب
بصرهما الدية فان
نقصت احدهما عن
الآخرى اختسرت
فان اجسب عنسه
الدية واذا طلق النكاح
واقتبس له ففيا على
بروة أو مستوي فاذا ائتمت
بعبدة حتى يتبين
صبرها ثم اندرغ بينهما
وأحمله على قدر ما نقصت
عن الاربعة ولو قال
جنبت عليه وهو ذاهب
النفس فعلى الجني عليه
الينة أنه كان يصبر
ويعلم ان تشهد اذا
رأته يتبع الشخص
بصره ويطرف عنه
ويشقه وكذلك المعرفة
بأساط الد والذكر
وانتباها وكذا
للصوم والصوم متى علم
انه صحيح فهو على الصحة
حتى يعلم غيرها (قال)
وفي الجفون اذا
استولت عليه وفي كل

فان ختم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم كان في هذه آية دليل والله أعلم على أنه انما خاطب بها
الاحرار دون المملوك لانهم الناحون بانفسهم لا المنكحهم غيرهم والمالكون لا الذين ملك عليهم غيرهم
وهذا ظاهر معنى الآية وان احتملت أن تكون على كل نكاح وان كان مملوكا أو مالا كاهنا وان كان مملوكا
فهو موضوع في نكاح العبد وتسرية
(الخلاص في هذا الباب) قال الشافعي فقال بعض الناس اذا طلق الرجل أربع نسوة ثلاثا أو مطلقا
ملك الرجعة أو لا رجعة له على واحدة منهم فلا ينكح حتى تنقضي عدتهن ولا يجمع ما في أكثر من أربع
ولو طلق واحدة ثلاثا لم يكن له أن ينكح أختها في عدتها (قال الشافعي) قلت لبعض من يقول هذا القول
هل لطلق نسائه ثلاثا زوجة قال لا قلت فقد أباح الله عز وجل لمن لاز زوجة أن ينكح أربع بغير حرم
الجمع بين الأختين ولم يختلف الناس في اباحة كل واحدة منهما اذا لم يجمع بينهما على الأفراد فهل جمع بينهما
اذا طلق احدهما ثلاثا وقد حكم الله بين الزوجين أحكاما فقال الذين يقولون من نسايتهم ربص وقال الذين
يظاهرون منكم من نسايتهم وقال الذين يرمون أزواجهم وقال لكم نصف ما ترك أزواجكم وقال ولهن
الربع مما تركتم أفرأيت المطلق ثلاثا أن آلى مناهي العدة أيا لزمه أيا لزمه قال لا قلت فان تظاهرا يلزمه الظاهر
قال لا قلت فان قذف أيلزمه اللعان أو مات أثره أو مات أثرها قال لا قلت فهذه الأحكام التي حكم الله
عز وجل بها بين الزوجين تدل على أن الزوجة المطلقة ثلاثا ليست برجعة وان كانت تعتد قال نعم قلت فهذه
سبعة أحكام لله خالفها وحرمت عليه أن ينكح أربع بغير حرم الله تعالى له وأن ينكح أخت امرأته وهو
اذا نكحها لم يجمع بينهما وهي في عدته من أباح الله له فأنتم تريدون عت ابطال اليمين مع الشاهدتان تقول
تخالف القرآن وهي لا تخالفه وهي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تخالف أنت سبع آيات من القرآن
لا تدعي فيها خبرا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا خبرا صحيحا عن أحد من أصحابه قال قد قاله بعض
التابعين قلت فان من سميت من التابعين وأكرمهم اذا قالوا شيئا ليس فيه كتاب ولا سنة لم يقبل قولهم لان
القول الذي يقبل ما كان في كتاب الله عز وجل أو سنة نبيه صلى الله عليه وسلم أو حديث صحيح عن أحد من
أصحابه أو إجماع من كان عندك هكذا ترك قوله لا يخالف به غيره أن يجعله حجة على كتاب الله عز وجل ومن قال
قوله أن لا ينكح مادام الاربع في العدة وجعلها في معنى الازواج لزمه أن يقول يلحقها بالإلاء والظهار
واللعان ويتوارثان قال فما أقوله قلت فلم تكون في حكم الزوجة عندك في معنى واحد دون المعاني فقال
أقال قولك غيرك قلت نعم القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وعروة وأكرأهل دار السنة وأهل حرم الله عز وجل
ما يحتاج فيه الى أن يحكي قول أحد ثبوت الحجة فيها بأحكام الله تعالى المنصوصة التي لا يحتاج الى تفسيرها لانه
لا يحتمل غير ظاهرها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم وعروة بن الزبير
أنهما كانا يقولان في الرجل عنده أربع نسوة فيطلق احدها من البتة أنه يتزوج ان شاعولا ينتظر أن تنقضي
عدتها (قال الشافعي) فقال فاني انما قلت هذا السلا يجمع ما وفي أكثر من أربع ولما يجمع في
أختين (قال الشافعي) فقلت فاعلموا كان (١) للعالمين ذوي العقول من أهل العلم أن يقولوا من خبر أو
قياس عليه ولا يكون لهم أن يخرجوا منها عندنا وعبدك ولو كان لهم أن يخرجوا منها كان لغيرهم أن
يقول معهم قال أجل قلت أقول هذا بخبر لازم أو قياس فهو خلاف هذا كله وليس لك خلاف واحد
منهم في أصل ما تقول قال يتفاحش أن يجمع ما وفي أكثر من أربع أو في أختين قلت المتفاحش أن يجمع
عليه ما أحل الله تعالى واحدى الأختين مما أحل الله عز وجل له وقلت لو كان في قولك لا يجمع ما وفي
أكثر من أربع حجة فكنت انما حرمت عليه أن ينكح حتى تنقضي عدة الاربع لانه كنت محصيا بقولك
قال وابن قلت رأيت اذا نكح أربعاً فاعلق عليهن أو أرغى الاستار ولم يحس واحدة منهن أعطين العدة

واحد منها ربع الدية لان ذلك من تمام خلقته وما يالم بقطعه وفي الانف اذا (١٣١) أوعب مارنه جدعا الدية وفي

ذهب النسم الدية (قال الشافعي) رحمه الله وفي الشفتين الدية اذا استوعبتا وفي كل واحد منهما نصف الدية وفي اللسان الدية وإن خرس فيه الدية وإن ذهب بعض كلامه اعتبر عليه بحر وفي المجهم ثم كان مذهب من عبد الحروف بحسبه وإن قطع من ريع اللسان فذهب بأقل من ربع الكلام فربع الدية وإن ذهب نصف الكلام فنصف الدية وفي لسان العبي اذا حركه ببيكاه أو بشئ غير اللسان الدية وفي لسان الأخرين حكومة فان قال لم أكن أبكم فاقول قول الجاني منع عيته فان علم أنه ناطق فهو ناطق حتى يعلم خلاف ذلك (قال) وفي السن خمس من الأبل اذا كان قد نقر فان لم يشتر انظره فان لم تثبت ثم عقلها وإن نبت فلا عقل لها والضرب من وإن سعى ضربا كان التشنج وإن سميت تشنجا كان اسم الإجماع غير اسم التشنجر وكلاهما أصبح وعقل كل أصبح سواء فلن تثبت من جلى فقلت بعد

قال نعم قلت أفينكح أربعا سواهن قبل أن تنقضى عدتهن قال لا قلت أفأرأيت لو دخل من فاصابهن ثم غاب عنهن سنين ثم طلقهن ولا عهد له بأحدة منهن قبل الطلاق ثلاثين سنة أن ينكح في عدتهن قال لا قلت أفأرأيت لو كان يعزل عنهن ثم طلقهن أن ينكح في عدتهن قال لا قلت له أرأيت لو كان قولك انما حرمت عليه أن ينكح في عدتهن للماء كما وصفت أتبيح له أن ينكح في عدة من سميت وفي عدة المرأة تلده فطلقها ساعة تضع قبل أن يسيها وفي المرأة يطلقها حائضا أتبيح له أن ينكح بما رزق في هذه المواضع وقلت له اعزل عن نكحت ولا تصب ما ملأ حتى تنقضى عدة نسائك الا لا قلت قال أفأفقه عن اصابة امرأته فقلت يلزمك ذلك في قولك قال ومن أين يلزمي أفقصدني أقول مثله قلت نعم أنت تزعم أنه لو نكح امرأته فأخطأها إلى غير ما فاصابها ففرق بينهما ما كانت امرأته الأولى واعتزلها زوجها حتى تنقضى عدتها وترغم أنه أن ينكح المحرمة والحائض ولا يصيب واحدة منهما وتقول له أن ينكح الحبلى من زنا ولا يصيبها فقلت له وما الماء من النكاح أرأيت لو اصابهن وفيهن ماؤه ثم أراد العود لاصابتهن أم ذلك مما يحل له قال بلى قلت كما يباح له لو لم يصبن قبل ذلك قال نعم فقلت فاذا طلقهن وفيهن ماؤه فلا يكون له أن يعيد فيهن ماء آخر وإنما أفرق فيهن ماءه قبل ذلك ساعة قال لا وقد انتقل حكمه قلت فالماء ههنا وغير الماء سواء فبما يحل له ويحرم عليه قال نعم قلت فكيف لا يكون هكذا في مثل هذا المعنى ومعه كتاب الله عز وجل وقلت أرأيت المرأة اذا أصيبت ليل في شهر رمضان ثم أصبح الزوجان جنبين أيفسد صومهما أو صوم المرأة كبنونه الماء فيها قال لا قلت له فكذلك لو اصابها ثم أحرها جنبين وفيها الماء ثم حج بها وفيها الماء قال نعم قلت وليس له أن يصيبها راولا محرما حين تحولت حاله ولا يصنع الماء في أن يحلها له ولا يفسد عليه حجا ولا صوما اذا كان مباحا ثم انتقلت حالهما إلى حالة حظرت اصابتهن شيئا قال نعم فقلت له فالماء كان فيهن ومن أزواج يحل ذلك فيهن ثم طلقهن ثلاثا فانتقل حكمه وحكمهن إلى أن كان غير ذى زوجة ولكن أبعاد الناس منه غير ذوات المحارم ولا يحل له إلا بانقضائه عدة ونكاح غيره وطلاقه أو موته والعدة منه والنساء سواهن يحلن له من ساعته فحرمت عليه أبعاد النساء من أن تكون زوجا له إلا بما يحل له وزعمت أن الرجل يعتد وقد خالف الله بين حكم الرجل والمرأة فجعل الله أن يطلق وأن يتفق وزعمت أن ليس له ما جعل الله تعالى إليه ولا عليه ما فرضت السنة عليه من النفقة وأن عليه كل ما جعل له وعليه ثم جعل الله عليها أن تعتد فأدخلته معها فبما جعل عليها دونه فخالف أيضا حكم الله فالزمتها الرجل وإنما جعلها الله على المرأة فكانت هي المعتدة والزواج المطلق والمبت فطرزها العدة بقوله أو موته ثم قلت في عدةه قولنا متناقضا قال وما قلت قلت اذا جعلت عليه العدة كما جعلتها عليها أفسد كما تحدد ويحجب من الطبيب كما تحجب من الصبي والحلى مثلها قال لا قلت ويعتد من وفاتها كما تعتد من وفاته فلا ينكح أحتم ولا أربعا سواها حتى تأتي عليه أربعة أشهر وعشر قال لا قلت له أن ينكح قبل دفنها أنتها إن شاء وأربعا سواها قال نعم قلت له هذا في قولك يعتد مرة ويسقط عنه في عدةه اجتناب ما يجنب المعتد ولا يعتد أخرى أفيقبل من أجد من الناس مثل هذا القول المتناقض وما جعل على جاهل لو قال لا تعتد من طلاق ولكن تجنب الطبيب وتعتد من الوفاة هل هو إلا أن يكون عليه ما عليها من التفتيكون مثلها في كل حال أم لا يكون فلا يعتد بحال

(ما جاء في نكاح اليهودين) قال الله تبارك وتعالى لا تاتي لا ينكح الا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك وخبر ذلك على المؤمنين (قال الشافعي) فاختلف أهل التفسير في هذا الآية اختلافا متباينا وفيه يشبه معتدوا الله أعلم ما قال ابن المسيب (قال الشافعي) أخبرني عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه قال من نسوخة نسختها أو أنكسوا الأبي منكم والمساكين من عبادكم ولما تكلم في من أبيه بالين فهذا كما قال ابن المسيب إن شاطفه وعليه لا تل من الكتاب والسنة (قال الشافعي) أخبرني عن

أخذوا شها قال في موضع ردماء أخذوا قال في موضع آخر لا رديا (قال المازني) رحمه الله هذا أيسر في شبهة عندى لا لم يتخذ

بسن الرجل كما انتظر بسن من (١٣٣) يشغل نبت أم لافد ذلك عندى من قوله ان عقلها أو القوت من تقدم ولا

ذلك لا تنتظر كما انتظر بسن من لم ينفر قبلها على قوله ولو قطع لسانه فأخذ إرشبه ثم نبت صبيها لم ير ذنباً ولو قطع آخر فبه الأرض تأما ومن أصل قوله ان الحكم على الاسماء (قال المزني) وكذلك السن في القياس نبت أول نبت سواء الان يكون في الصغير اذا نبت لم يكن لها عقل أصلاً فيترك له القياس (قال الشافعي) رحمه الله والاسنان العليا في عظم الرأس والسفلى في اللين ملتصقين ففي اللين الدية وفي كل سن من أسنانها خمس من الابل ولو ضربها فلوقت فبها حكمة (وقال) في كتاب جعلوها ثم عقلها (قال المزني) رحمه الله الحكومة أولي لان منعتهم بالقتل والفسخ ورد الردي ودموعها فائمة كما وأسد بياض العين لم يكن فيها الحكومة لان منعتهم بالنظر فائمة (قال الشافعي) رحمه الله وفي اللين الدية وفي الرجلين الدية وفي كل اصبع مما نالت عشر من الابل وفي كل

عن عبد الله بن أبي يزيد عن بعض أهل العلم انه قال في هذه الآية انها حكم بينهم (قال الشافعي) أخيراً من ابن خالد عن ابن جريج عن مجاهد ان هذه الآية نزلت في بغايا من بغايا الجاهلية كانت على منازلهم ويات (قال الشافعي) رحمه الله وروى من وجه آخر غير هذا عن عكرمة انه قال لا يرزى الزاني الا برزانية أو مشركة والزانية لا يرزى بها الا زان أو مشرك قال أبو عبد الله يذهب الى قوله ينكح أي يصيب فلو كان كما قال مجاهد نزلت في بغايا من بغايا الجاهلية فخر من على الناس الا من كان منهم زانياً أو مشركاً فان كن على الشرك فهن محرمات على زناة المسلمين وغير زناهم وان كن أسلمن فهن بالاسلام محرمات على جميع المشركين لقول الله تعالى فان علموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار لاهن حل لهن ولا هم يحلون لهن (قال الشافعي) ولا اختلاف بين أحد من أهل العلم في تحريم الوثنيات عفائف كن أزواني على من آمن زانياً كان أو عفيفا ولا في أن المسئلة الزانية محرمة على المشرك بكل حال (قال الشافعي) وليس فيما روي عن عكرمة لا يرزى الزاني الا برزانية أو مشركة تبين شي إذا زنى فطأ وعته مسلماً كان أو مشركاً أو مسئلة كانت أو مشركة فهما زانياً والزنا محرم على المؤمنين فليس في هذا أمر يخالف ما ذهبنا اليه فنفخ عليه (قال الشافعي) ومن قال هذا حكم بينهم فالحجة عليه بما وصفتنا من كتاب الله عز وجل الذي اجتمع على ثبوت معناه أكثر أهل العلم فاجتماعهم أولى أن يكون ناسخاً وذلك قول الله عز وجل فلا ترجعوهن الى الكفار لاهن حل لهن ولا هم يحلون لهن وقوله عز وجل ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ولامة مؤمنة غير من مشركة ولو أنجبتكم ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا فقد قيل ان هاتين الآيتين في مشركات أهل الاوثان وقد قيل في المشركات عامة ثم رخص منهن في حرار أهل الكتاب ولم يختلف الناس فيما علمنا في أن الزانية المسئلة لا تحل لمشرك وثني ولا كتابي وان المشركة الزانية لا تحل لمسلم زان ولا غيره فاجماعهم على هذا المعنى في كتاب الله حجة على من قال هو حكم بينهم لان في قوله أن الزانية المسئلة ينكحها الزاني أو المشرك وقد اعترف ما عر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) وقد حلف رسول الله صلى الله عليه وسلم بكرافي الزنا فلهذا وجد امرأه فلانعله قال للزوج هل لك زوجة فصرم عليك اذا زنت ولا يزوج هذا الزاني ولا الزانية الا زانية أو زانياً بل يروي عنه صلى الله عليه وسلم أن رجلاً شكاه امرأته فجور افتقال طلقها فقال اني أحبها فقال استمع بها وقدرى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال لرجل اراد أن ينكح امرأه احدثت وتذكر حدثها فقال عمر انكحها نكاح العفيفة المسئلة

(١) ما جاء فيها يحرم من نكاح القرابة والرضاع وغيره (قال الشافعي) رحمه الله قال الله جل وعز حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم الى قوله الا ما قبلها ان الله كان غفوراً رحيماً (قال الشافعي) فالأمهات أم الرجل وأمهاتها وأمهات آثانه وان بعدن الجدات لانه يلزمهن اسم الامهات والبنات بنات الرجل لصلبه وبنات بنيه وبناته وان سفلن فكلهن يلزمهن اسم البنات والاخوات من ولد أمه لصلبه أو أمه بغيرها وعماته من ولد جد وجدته ومن فوقهما من أجداده وجداته وخالاتهن من ولدت لجدته أم أمه ومن فوقهما من جدته من قبلها وبنات الاخ كل من ولد الاخ لآبيه أو لأمه أو لهما ومن ولد لأمه أو لآبيه أخيه وان سفلوا وهكذا بنات الاخ وحرم الله الام والاخ من الرضاعة فتحريمهما يحتمل معنيين أحدهما إذا ذكر الله تحريمهما ولم يذكر في الرضاعة تحريم غيرهما لان الرضاعة أضعف سبباً من النسب فلذا كان النسب الذي هو أقوى سبباً قد يحرم به ذوات نسب ذكرن ويحل ذوات نسب غيرهن ان سكنت عنهن أولى أن يكون الرضاعة هكذا ولا يحرمه الا الام والاخ وقد تحرم على الرجل أم امرأته وان لم يدخل بامرأته ولا تحرم عليها بنتها اذا لم يدخل بواحدة منهما والمعنى الثاني إذا حرم الله الام والاخ من الرضاعة كما حرم الله الوالد والأخت التي ولدها أحد الوالدين أو هما ولم يحرمهما بقرابة غيرهما ولا بحرمة غيرهما كما حرم ابنة امرأته بحرمة امرأته وامرأة الابن بحرمة الابن وامرأة الاب بحرمة الاب فاجتعت الام من الرضاعة اذ حرمت بحرمة

أغلة ثلث عقل اصبح الأغلة الإبهام فانها مفضلان في أغلة الإبهام نصف عقل (١٣٣) الاصبع وأيهما شل تم عقلها

وان قطعت من
الذراع في الكف نصف
الدية وفيما زاد حكومة
وما زاد على القدم
حكومة وقدم
الأعرج ويد الأعرج اذا
كانت السنين الدية ولو
خلفت رجل كفاني
ذراع احدها فوق
الأخرى فكان يبطش
بالسفلى ولا يبطش
بالعلوي السفلى هي الكف
التي فيها القود والعلوي اثنان
وفيها حكومة وكذلك
قدمان في ساق فان
استوتا فاهما فاستان
فان قطعت احدها
ففيها حكومة لا يتجاوز
نصف دية قدم وان
قطعتا (١) ففهي دية
قدم ويجوز بهما دية قدم
وان قطعت احدها
ففيها حكومة فان علفت
الأخرى لما انفردت
ثم عاد فقطعتا وهي
سائمة بمعنى عليها ففهي
القصاص مع حكومة
الاولى وفي الاثنين الدية
وهما ما أشرف على
الظهور من الما كتنين
الى ما أشرف على استواء
الضنين وسواء قطعتا
من رجل أو امرأة
وكل ما قلت فيها الدية في
أحدها نصف الدية ولا
تفضل بمعنى على يسرى
ولا عين أعور على عين
يسرى أعور ولا يجوز أن
تقتل بحدية تامة وانما
تقتل على الله عليه
وسلم في الضنين الدية وعين

نفسها والاخت من الرضاعة اذ حرمت نصا وكانت ابنة الام أن تكون من سواها من قرابتها يحرم كما يحرم بقربة الام والوالدة والاخت للاب والام أولهما فلما احتملت الآية المعنيين كان علينا أن نطلب الدلالة على أولى المعنيين فنقول به فوجدنا الدلالة بسنة النبي صلى الله عليه وسلم على ان هذا المعنى أولاهما فقلنا يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة (قال الشافعي) اذ حرم من الرضاعة ما حرم من الولادة حرم لبن الفحل (قال الشافعي) لو تزوج الرجل المرأة فانت أو طفلهما ولم يدخل بها فلا يرى له أن ينكح أمهالان الله عز وجل قال وأهات لسانكم ولم يشترط فيهن كما شرط في الراتب وهو قول الاكثر من لقيت من المفتين وكذلك جداتها وان بعدن لانهن أمهات امرأته واذ تزوج الرجل فلم يدخل بها حتى ماتت أو طفلهما فأبها فكل بنت لها وان سفلت حلال لقول الله عز وجل وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم فان دخل بالام لم يحل له الابنة ولا ولد لها وان تسفل كل من ولدته قال الله عز وجل وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم فأى امرأة ينكحها رجل دخل بها ولم يدخل بها لم يكن للاب أن ينكحها أبدا ومثل الاب في ذلك أبأوه كاهم من قبل أبيه وأمه فكذلك كل من نكح ولده ولده الذكور والانات وان سفلوا لانهم بنوه قال الله عز وجل ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء (قال الشافعي) وكذلك امرأه ابنة الذي أضرع بحرمه هذه بالكتاب وهذه بان الذي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة وليس هو خلافا لما في الكتاب لانه اذا حرم حلال من الأبناء من الأصلاب فلم يقل غير أبنائهم من أصلابهم وكذلك الرضاعة في هذا الموضوع يقوم مقام النسب فأى امرأة ينكحها رجل دخل بها ولم يدخل بها لم يكن لولده ولا لولد له الذكور والانات وان سفلوا أن ينكحها أبدا لانها امرأة اب لان الاجداد آباء في الحكم وفي أمهات النساء لانه لم يستثن فيهما ولا في أمهات النساء وكذلك أبو المرحض له والله تعالى أعلم

(١) ما يحرم الجمع بينه من النساء في قول الله عز وجل وأن تجمعوا بين الاختين (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى وأن تجمعوا بين الاختين (قال الشافعي) ولا يجمع بين أختين أبدا بنكاح ولا وطء ملك وكل ما حرم من الحرام بالنسب والرضاع حرم من الامام منه الا العدد والعدد ليس من النسب والرضاع بسبيل فاذا نكح امرأة ثم نكح أختها فنكاح الآخرة باطل ونكاح الاولى ثابت وسواء دخل بها أو لم يدخل بها ولم يفرق بينهما وبين الآخرة واذا كانت عنده أمة يطؤها لم يكن له وطء الأخت الابن يحرم عليه فرج التي كان يطأ بان يبيعها أو يزوجها أو يركبها أو يبعثها أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجمع الرجل بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة ونحوها (قال الشافعي) فأيتها نكح أو لا ثم نكح عليها أخرى فسد نكاح الآخرة ولو نكحها في عقدة كانت العقدة مفسوخة ونكح أيتهما شاء بعد وليس في أن لا يجمع بين المرأة وعمتها خلاف كتاب الله عز وجل لان الله ذكر من يحرم بكل حال من النساء ومن يحرم بكل حال اذا قل في غيره شيء مثل الرينة اذا دخل بامها حرمت بكل حال وكانوا يجمعون بين الاختين فمنها عن ذلك وليس في نهيها عنه اباحة ما سوى جمعها بين غير الاختين لانه قد يذكر الشق في الكتاب فيزعمه ويجزى على لسان نبيه غيره كذا ذكر المرأة المطلقة ثلاثا فقال ومن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فين على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم أن يعطيا والام تحل له مع كثير بينه الله على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم (قال) وكذلك ليس في قوله وأحل لكم ما وراء ذلكم الا ما يحل غيرهما حرم في غير هذه الآية على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ألا ترى أنه يقول فانكحوا ما طاب لكم من النساء متى وثلاث ورابع وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل أسلم وعندك عشرين نسوة أمسك أربعاً وطلق سائرهن فبينت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن انتهاء الله الى أربع حظر أن يجمع بين أكثر منهن فلو

(١) قوله ففيها دية قدم الخ عبارة الام وان قطعتا ما قل فاطعهما القود وحكومة اه وبها يعلم ما هنا كتبه

الأور كيد الانطاع فان كسر صلبه (١٣٤) فلم يطق الشئ فقيه الدية (قال) ودية المرأة وجرها على النصف من دية الرجل فيما قل أو أكثر

ذكر رجل خمسة على أربع كان نكاحها مقسوماً ويجرم من غير جهة الجمع كاحرم نسائهم المطلقة ثلاثاً ومنهن الملاعنة ويجرم إصابة المرأة بالحض والاحرام فكل هذا متفرق في مواضعه وما حرم على الرجل من أم امرأته أو بنتها أو امرأة أبيه أو امرأة ابنه بالنكاح فأصابت من غير ذلك بالزنا لم يحرم لأن حكم النكاح مخالف لحكم الزنا وقال الله عز وجل والمحصنات من النساء الا ما ملكت أيما نكحهم والمحصنات اسم جامع فجمعها أن الاحصان المنع والمنع يكون بأسباب مختلفة منها المنع بالحبس والمنع يقع على الحرائر بالحرية ويقع على المسلمات بالاسلام ويقع على العتاق بالعقاف ويقع على ذوات الازواج على بيع الأزواج فاستدلنا بأن أهل العلم لم يختلفوا فيما علمت بأن ترك تحصين الأمة والحرية بالحبس لا يحرم إصابة واحدة منهما بنكاح ولا ملك ولا نكاح لم أعلمهم اختلفوا في أن العتاق وغير العتاق فيما يجعل منهن بالنكاح والوطء بالملك سواء على أن هاتين ليستا المقصود قصدهما الآية والآية تدل على أنه لم يرد بالاحصان ههنا الحرائر فبين أنه انما قصده بالآية قصد ذوات الأزواج ثم بدل الكتاب واجماع أهل العلم أن ذوات الأزواج من الحرائر الزنا ما حرمات على غير أزواجهن حتى يفارقهن أزواجهن بموت أو فقرة طلاق أو فسخ نكاح الا السبايات فانهن مفارقات لهن بالنكاح والسنة والاجماع لان المال يك غير السبايات ما وصفنا من هذا ومن أن السنت دللت أن المملوكة غير السبية اذا بيعت أو اعتقت لم يكن بيعها طلاقاً لان النبي صلى الله عليه وسلم خير بريرة حين اعتقت في المقام مع زوجها أو فراقه ولو كان زوال الملك الذي فيه العتقة يزيل عتقة النكاح كان الملك اذا زال بعق أو بولي أن يزول العتقة منه اذا زال بيع ولو زال بالعق لم يغير بريرة وقد زال ملك بريرة بعت فاعتقت فكان زواله بمعنى ولم يكن فلك فرقة لانها لو كانت فرقة لم يقل لك الخيار فيما لا عتقه غلبت أن تقبى معه أو تفارقه (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها أن بريرة أعتقت فغيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) فاذا لم يجعل فرج ذات الزوج بزوال الملك في العتق والبيع فهي اذا لم تبع لم تحل عكس حتى يطلقها زوجها وتخالف السبية في معنى آخر وذلك أنها ان بيعت أو وهبت فلم يغير حالها من الرق وان عتقت تغير بأحسن من حالها الاول والسبية تكون حرة الاصل فاذا سببت سقطت الحرية واستوهبت فوطئت بالملك فليس انتقالها من الحرية بسببها بأولى من فسخ نكاح زوجها عنها وما صارت به في الرق بعد أكثر من فرقة زوجها

(الخلا في السبايات) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي ذكرت لبعض الناصب ما ذهب إليه في قول الله عز وجل الا ما ملكت أيما نكحهم فقال هذا كما قلت ولم يزل يقول به ولا يفسره هذا التفسير الواضح غير أني اختلفت منه في شيء قلت وما هو قال يقول في المرأة يسبها المسلمون قبل زوجها تستبرأ بحبضة وتصاب ذات الزوج كانت أو غير ذات زوج قال ولكن ان سببت وزوجها معها فها على النكاح (قال الشافعي) فقلت له سي رسول الله صلى الله عليه وسلم نساء بنى المطلق ونساء هو زن بحنين وأوطاس وغيره فكانت سنته فيهم أن لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض وأمر أن يستبرأ بحبضة وحبضة وقد أسر رجالاً من بنى المطلق وهو زن فاعلناه سال عن ذات زوج ولا غيرها فاستدلنا على أن السبايات قطع للعصمة والمسبية ان لم يكن السبايات يقطع عصمتها من زوجها اذا سبب معها لم يقطع عصمتها ولو لم يسبب معها ولا يجوز لعالم ولا ينبغي أن يشكك عليه بدلالة السنة اذ لم يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذات زوج ولا غيرها وقد علم أن فيهن ذوات أزواج بالحمل وأذن بوطنهن بعد وضع الحمل وقد أسر من أزواجهن معهن أن السبايات قطع للعصمة (قال الشافعي) رحمه الله فقال اني لم أقل هذا بخبر ولكني قلته قياساً فقلت فعلى ماذا قسمته قال قسمته على المرأة تأتي مسلة مع زوجها فيكونان على النكاح ولو أسلت قبله وخرجت من دار الحرب انفسخ النكاح فقلت له والذي قسمت عليه أيضاً خلاف السنة فخطي خلافها وخطي القياس قال وأين أخطأت القياس قلت معلوم فعلى حسب

وفي نديها ديتها وفي حياتها ديتها لان فيها منفعة الرضاع وليس ذلك في الرجل ففهيها من الرجل حكومة وفي استنباها وهما شفرها اذا أعتادتها والرتقاء التي لا تؤتى وغيرها سواء ولو أفضى ثيباً كان عليه ديتها ومهر مثلها ووطئه ايها وفي العين القائمة واليد والرجل الشلاء ولسان الأخرس وذكر الاشل فيكون منبسطة لا ينقبض أو منقبضا لا ينسبط وفي الأذنين المستحشفتين بهما من الاستحشاف ما باليد من الشلل وذلك أن تحر كافتلا تحر كأو تحر كاً بما يولم فلا تألما وكل جرح ليس فيه أضرار معلوم وفي شعر الرأس والحاجبين واللبية وأهداب العينين في كل ذلك حكومة ومعنى الحكومة أن يقوم الجنى عليه كرسوى أن لو كان عبداً غير مجنى عليه ثم يقوم مجنيا عليه فينظر كم بين القيمتين فإن كان العشر فعليه عشر الدية أو الخمس فعليه خمس الدية وما كسر من سن أو قطع من شيء له أرش معلوم فعلى حسب

ما ذهب منه (وقال) في الترقوة جل وفي الضلع جل (وقال) في موضع آخر يشبه ما حكى عن عمر فيما اجعلت

وصفت حكومة لا توقيت (قال المرنى) رحمه الله هذا أشبه بقوله كايول قول زيد في العين (١٣٥) القائمة مائة دينار ذلك على

معنى الحكومة لا توقيت

وقد قطع الشافعي رحمه

الله بهذا المعنى فقال

في كل عظم كسر سوى

السن حكومة فاذا جبر

مستقيما فيه حكومة

بقدر الالم والشين وان

جبر معيا بجبر أو عرج

أو غير ذلك زيد في

حكومته بقدر شدة

وضره وألمه لا يبلغ به دية

العظم لو قطع (قال) ولو

جرحه فشان وجهه أو

رأسه شتان يتيق فان كان

الشين أكثر من الجرح

أخذ بالشين وان كان

الجرح أكثر من الشين

أخذ بالجرح ولم يزد

لشين (قال) فان كان

الشين أكثر من

موضحة نقصت من

الموضحة شيئا ما كان

الشين لانها لو كانت

موضحة معها شين لم

أزد على موضحة فانما

كان الشين معها هو أقل

من موضحة لم يجز أن

يلغيه موضحة وفي

الجراح على قدر ديانهم

والمرأة منهم وجراحها

على النصف من دية

الرجل فيما قل أو أكثر

(قال الشافعي) رحمه

الله وفي الجراح في غيبه

للوجه والرأس بقدر

الشين الباقي بعد التماسه

لا يبلغ به الدية ان كان حرا ولا تخم ان كان عبدا ولا له ليس في الجسد قدر معلوم سوى الجائفة وذية النصراني واليهودي ثلث الدية وأخبر في ذلك

أجعلت اسلام المرأة مثل سبيها قال نعم قلت أفصدها اذا أسلمت ثبتت على الحرية فاذا دات خيرا بالاسلام
قال نعم قلت أفصدها اذا سببت رقت وقد كانت حرة قال نعم قلت أفصدها لو واحدة قال أما في الرق فلا
ولكن في الفرج فقلت له فلا يستويان في قولك في الفرج قال وأين يختلفان قلت رأيت اذا سببت الحررتي
دار الحرب فاستومت وهرب زوجها وحاض حبيضة واحدة أتوطأ قال أكره ذلك فان فعل فلا بأس
قلت وهي لا توطأ الا والعصمة منقطعة بينها وبين زوجها قال نعم قلت وحبيضة استبراء كالأول يمكن لها زوج
قال وتر يدماذا قلت أريد ان قلت تعتد من زوج اعتدت عندك حبيضتين ان ألزمتها العدة بأنها أمة وان
ألزمتها بالحرية فحيض قال ليست بعبدة قلت أفصحت لك أن حالها في النساء اذا صارت سبيا بعد الحرية فيما
يحصل به من فرجها سواء كانت ذات زوج أو غير ذات زوج قال انها الآن تشبه ما قلت قلت له فالحرية تسلم
قبل زوجها بدار الحرب قال فهم ما على النكاح الاول حتى تحيض ثلاث حبيض فان أسلم قبل أن تحيض ثلاث
حبيض كانت على النكاح الاول قلت فلم خالفت بينهما في الاصل والفرق قال ما وجدت من ذلك بدا قلت له
فارسول الله صلى الله عليه وسلم سنة في الحرائر يسلمن وأخرى في الحرائر يسبين فيسترقين والأخرى في الاماء
لا يسبين فكيف جاز أن تصرف سنة الى سنة وهما عند أهل العلم سنتان مختلفتان باختلاف حالات النساء فيهما
وقلت له فالحرية تسلم قبل زوجها وأزوجهما قبلها أيهما أسلم قبل الآخر ثم أسلم الآخر قبل انقضاء عدة المرأة
فالنكاح الاول ثابت فان انقضت العدة قبل اسلام الآخر منهما فقد انقطعت العصمة بينهما وسواء في ذلك
كلن اسلام المرأة قبل الرجل أو الرجل قبل المرأة اذا افرقت دارهما ولم تفرق ولا تصنع الدار فيما يجرم من
الزواجين بالاسلام شيئا سواء خرج المسلم منهما الى دار الاسلام أو صارت داره دار الاسلام أو كان مقبلا دار الكفر لا
تغير الدار من الحكم بينهما شيئا (قال الشافعي) رحمه الله فان قال قائل ما دل على ذلك قبل له أسلم أبو سفيان بن حرب
بمر الظهران وهي دار خراعة وخراعة مسلمون قبل الفتح في دار الاسلام فرجع الى مكة وحدثت عتبة مقبة
على غير الاسلام فأخذت بليته وقالت اقتلوا الشيخ الضال ثم أسلمت هند بعد اسلام أبي سفيان بأيام كثيرة وقد
كانت كافرة مقبة بدار ليست بدار الاسلام ومثذوز زوجها مسلم في دار الاسلام وهي في دار الحرب ثم
صارت مكة دار الاسلام وأبو سفيان بهما مسلم وهند كافرة ثم أسلمت قبل انقضاء العدة فاستقر على النكاح لان
عدتهما تنقض حتى أسلمت وكان كذلك حكيم بن حزام واسلامه وأسلمت امرأة صفوان بن أمية وامرأة
عكرمة بن أبي جهل بمكة فصارت دارهما دار الاسلام وظهر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة وهرب عكرمة
الى اليمن وهي دار حرب وصفوان يريدا اليمن وهي دار حرب ثم رجع صفوان الى مكة وهي دار اسلام وشهد
شعينا وهو كافر ثم أسلم فاستقرت عنده امرأته بالنكاح الاول ورجع عكرمة واسلم فاستقرت عنده امرأته بالنكاح
الاول وذلك أن عدتهما لم تنقض فقلت له ما وصفت لك من أمر أبي سفيان وحكيم بن حزام وأزواجهما
والمرصفوان وعكرمة وأزواجهما أمر معروف عند أهل العلم بالمغازي فهل ترى ما احتجبت به من أن الدار
لا تغير من الحكم شيئا اذا دلت السنة على خلاف ما قلت وقد حفظ أهل المغازي أن امرأة من الانصار
كانت عند جد بل بمكة فأسلمت وهاجرت الى المدينة فقدم زوجها وهي في العدة فأسلم فاستقر على النكاح
ونحن وأنت تقول انما كانا في دار حرب فأيهما أسلم قبل الآخر لم يحل الجماع وكذلك لو كانا في دار الاسلام
وانما يمنع أحدهما من الآخر في الوطء لادين لانهما لو كانا مسلمين في دار حرب حل الوطء فقال ان من أصحابك
من يفرق بين المرأة والرجل وأنا أقوم بحجته فقلت له القيام بقول تدبر به الزم لك فان كنت عجزت عنه فلعنك
لا تقوى على غيره قال فانما أقوم به فأخبرني أن الله عز وجل قال ولا تعسكوا بعصم الكوافر فقلت له أبعده وقول
القوم عز وجل ولا تعسكوا بعصم الكوافر أن يكون انما أسلم وزوجه كافرة كان الاسلام قطع للعصمة بينهما
حين يسلم لان الناس لا يختلفون في أنه ليس له أن يطأها في تلك الحال فكأنه كانت وثنية أو يكون قول الله عز

بعمر وعثمان رضي الله عنهما (١٣٦) ودية المجوسى ثمانمائة درهم واحتج في ذلك بعمر بن الخطاب رضى الله عنه وجبراهم

وجل ولا تسكوا بعصم الكوافر اذا جاءت عليهم مدة لم يسلم فيها وقبلها قال ما بعد وهذا قلت فالمدته هل يجوز بان تكون هكذا ابدا لا يخبر في كتاب الله عز وجل أو سنة أو إجماع قال لا قلت وذلك أن جبراهما قد مضى مدتها ساعة وقال الآخر بما قال آخر سنة وقال آخر ما سنة لم يكن ههنا دلالة على الحق من ذلك لا يخبر قال نعم قلت والرجل يسلم قبل امرأته (١) فقلت بايها شئت وليس قولك من حكيت قوله داخل في واحد من هذين القولين قال فهم يقولون اذا سلم قبلها وتغارب ما بين اسلامهما قلت أليس قد أسلم وصار من ساعته لا يحل له أصابتهما أسلمت ففقرت معه على النكاح الاول في قولهم قال بلى قلت فلم تقطع بالاسلام بينهما وقطعت باحدة بعد الاسلام قال نعم ولكنه يقول كان بين اسلام أبي سفيان وهند شي يسير قلت أفعمدته قال لا ولكنه شيء يسير قلت لو كان أكثر منه انقطعت عنه تمامه قال وما علمته يذكرك ذلك قلت فاسلام صفوان بعد اسلام امرأته بشهر أو أقل منه واسلام عكرمة بعد اسلام امرأته بأيام فان قلنا اذا مضى الاكثر وهو نحو من شهر انقطعت العصمة بين الزوجين لاننا لا نعلم أحد أترك أكثر مما ترك صفوان يجوز ذلك قال لا قلت هم يقولون ان الزهرى حل حديث صفوان وعكرمة وقال في الحديث غير هذا قلت فقال الزهرى الا أن يقدم زوجها وهي في العدة يجعل العدة غاية انقطاع ما بين الزوجين اذا أسلمت المرأة فلم لا يكون هكذا اذا أسلم الزوج والزهرى لم يرو في حديث مالك أخر أبى سفيان وهو أشهر من امر صفوان وعكرمة والخبر فيهما واحد والقرآن فيهم والاجماع واحد قال الله تبارك وتعالى فانه تضرعن الله أعلم بايمانهم فان علمتوهن مؤمنات فلا تزجعهن الى الكفار لانهن حل لهن ولا هم يحلون لهن فلم يفرق بين المرأة تسلم قبل زوجها ولا الرجل يسلم قبل امرأته قلت فحرم الله عز وجل على الكفار نساء المؤمنين لم يبرح واحدة منهن بحال ولم يختلف أهل العلم في ذلك وحرم على رجال المؤمنين نكاح الكوافر الا حرائر الكتابيين منهم فزعم أن إحلال الكوافر الا ان رخص في بعضهن للسليمان أشد من إحلال الكفار الذين لم يبرح لهم في مسلمة بما وصفنا من قولهم اذا أسلمت المرأة لم ينفسخ النكاح الا لانقضاء العدة وزوجها كافرا واذا أسلم الزوج انفسخ نكاح المرأة قبل العدة ولو كان يجوز أن يفرق بينهما بغير خبر كان الذي شددوا فيه أولى أن يرخصوا فيه والذي رخصوا فيه أولى أن يشددوا فيه والله الموفق

الخللاف فيما يوثق بالزنا) أخبرنا الرازي بيع قال أخبرنا الشافعي قال وقلنا اذا نكح رجل امرأة حرمت على ابنه وأبيه وحرمت عليه أمها بما حكيت من قول الله عز وجل (قال) فان زنى بامرأة أبيه أو ابنته أو أم امرأته فقد عصي الله تعالى ولا تحرم عليه امرأته ولا على أبيه ولا على ابنه امرأته ولو زنى واحدة منهم لكان الله عز وجل انما حرم بحرمة الحلال تعزير الحلال لم يرد في نكاحها ما لا يحرم بها بل ما لا يحرم بها الحرام التي لم تكن قبله وأوجب بها الحقوق والحرام بخلاف الحلال وقال بعض الناس اذا زنى الرجل بامرأة حرمت عليه أمها وابنتها وان زنى بامرأة أبيه أو ابنته حرمت عليها امرأته أناهما وكذلك ان قبل واحدة منهما أو لسهب بشهوة فهو مثل الزنا ولا يجوز ما يحرم الحلال فقال لي لم قلت ان الحرام لا يحرم ما يحرم الحلال فقلت له استبدل لا بكتاب الله عز وجل والقياس على ما أجمع المسلمون عليه بما هو في معناه والمعقول والأكثر من قول أهل دار السنة والهجرة وحرم الله قال فأوجدني ما وصفت قلت قال الله تبارك وتعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء وقال تعالى وحلائل أبنائكم وقال وأمهات نسائكم وبأبنائكم الا اني في مجوركم من نسائكم الا اني دخلتم بهن أفلمست تجد التزويلا انما حرم من سبي بالنكاح أو النكاح والدخول قال بلى قلت أفيصح أن يكون الله تبارك وتعالى اسمه حرم بالحلال شيئا حرم بالحرام والحرام ضد الحلال فقال لي فافرق بينهما قلت فقد فرق الله تعالى بينهما قال فأين قلت وجدت الله عز وجل نيب الى النكاح وأمر به وجعله سببا للمحرم والمهر والنفقة والسكن وأثبت به الحرم والحلق لبعض على بعض بالمواريث والنفقة والمهر وحق الزوج بالطاعة وإباحة

على قدر دياتهم والمرأة منهم وجبراهما على النصف من دية الرجل فيما قل أو أكثر واحتج في ديات أهل الكفر بان الله تعالى فرق ثم رسوله صلى الله عليه وسلم بين المؤمنين والكافرين فجعل الكفار متى قدر عليهم المؤمنون صفاتهم يمسكون وتؤخذ أموالهم لا يقبل منهم غير ذلك وصنفنا يصنع ذلك بهم الا ان يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون فلا يجوز أن يجعل من كان خولا للمسلمين في حال أو خولا بكل حال الا أن يعطوا الجزية كالعبد الخارج في بعض حالاته كفا لمسلم في دم ولاديه ولا يبلغ بدية كافر دية مؤمن الا ما لا خلاف فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويقول سعيد بن المسيب أقول جراح العيب من ثمة كجراح الحرم من دينه في كل قليل وكثير وقبته ما كانت وهذا يروى عن عمرو بن رضي الله عنهما (قال) ويحمل ثمة العاقلة اذا قتل خطأ وفي ذكره ثمة ولو زاد القطع في ثمة انما عاقا

(١) فقلت الخ كذا في النسخ ولنا من من تحريف العبارة أو سقوط شي منها والنسخ في هذا الموضع سقيمة فغير ركنه مصححه ما

لأنها حالة فلم يقض على العاقلة بدية عند جحال (قال المزني) هذا هو المشهور من قوله (قال الشافعي) ولو صاح برجل فسقط عن جائط لم أر عليه شيئا ولو كان صبيا (١٣٨) أو معتوها فسقط من صبيته ضمن ولو طلب رجلا بسيف فالتقى بنفسه عن ظهر ريت

بما عتبه الحلال وتلت له قال الله عز وجل والذين لا يدعون مع الله إلها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله الأبا لحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق آثاما يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلف فيه مهانا ثم حد الزاني الثيب على لسان نبيه محمد صلى الله عليه وسلم وفي فعله أعظم حدا حده الرجم وذلك أن القتل بغير رجم أخف منه وهتك بالزنا نعمة الدم فجعل حقا أن يقتل بعد تجريمه ولم يجعل فيه شيئا من الأحكام التي أنبت بها الحلال فلم يمت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحد من أهل دين الله بالزنا نسباً ولا ميراثاً ولا حرماً أنبت بها النكاح وقالوا في الرجل إذا نكح المرأة فدخلها كان محرماً لا يبتدئ يدخل عليها ويخلوها ويسافر وكذلك أمها وأمهاتها وكذلك يكون بنوه من غير ما يحرمها لها يسافرون بها ويخلون وليس يكون من زنى امرأة محرماً إلا معها ولا يبتدئ ولا يتوه محرماً لها بل يجدوا بالنكاح وحكموا به وذموا على الزنا وحكموا بخلاف حكم الحلال وأحرم الله أم المرأة وأمهات الأبا لا يبتدئ بغيره أن يبتدئ الله عز وجل لكل على كل وأما نبت الحرمة بطاعة الله فاما معصية الله بالزنا فلم يثبت بها حرمة بل هتكت بها حرمة الزانية والزاني فقال ما يدفع ما وصفت قبلت فكيف أمرتني أن أجمع بين الزنا والحلال وقد فرق الله تعالى ثم رسوله ثم المسلمون بين أحكامهما قال فهل فيه حجة مع هذا قلت بعض هذا عندنا وعندك يقوم بالحجة وإن كانت فيه حجة سوى هذا قال وما هي قلت أرايت المسراة ينكحها ولا يرأها حتى تموت أو يطلها أو تحرم عليه أمها وأمهاتها وإن بعدن والنكاح كلام قال نعم قلت ويكون بالعقد محرماً لا أمها يسافر ويخلوها قال نعم قلت أفرأيت المرأة أو أعدها الرجل بالزنا خذها لعل ولا ينال منها شيئاً أو تحرم عليه أمها بالكلام بالزنا ولا تعاديه وبالين لتفني له به قال لا ولا تحرم إلا بالزنا واللمس والقبلة بالشهوة قلت أرايت المرأة إذا نكحها رجل ولم يدخل بها ويقع عليها وقذفها أو نفي ولدها أو يحد لها أو يلاعن أو يولي منها أو يلزمه أيلاء أو ظاهراً يلزمه ظاهراً ومات أثره أو ماتت أثرها قال نعم قلت فإن طلقها قبل أن يدخل بها وقع عليها طلاقه قال نعم قلت أفرأيت أن زنى بهائم طلقها ثلاثاً أو تحرم عليه ثم الله عز وجل المنكوحه بعد ثلاث أو قذفها أو يلاعنها أو يولي منها أو يظاهرها ومات أثره أو ماتت أثرها قال لا قلت ولم إلا أنها ليست له بزوجة وإنما ثبت الله عز وجل هذا بين الزوجين قال نعم قلت ولو نكح امرأة حرمت عليه أمها وأمهاتها وإن لم يدخل بالبنات قال نعم قلت له ولو نكح الأم فلم يدخل بها حتى تموت أو يفارقها حلت له البنات قال نعم فقلت قد وجدت العقدة تثبت لك عليها أمور منها لو ماتت ورثها لانها زوجته وتثبت ببيتها وبينها ما ثبت بين الزوجين من الظهار والإيلاء واللعان فلما افترقا قبل الدخول حرمت عليك أمها ولم تحرم عليك بنتها فلم فرقت بينهما وحرمت مرة بالعقد والجماع وأخرى بالقدرة دون الجماع قال لما أحل الله تعالى الربيبة وإن لم يدخل بالأم وذكر الأم مهممة فرقت بينهما قلت فلم تجعل الأم قياساً على الربيبة وإن دخلها غير واحد قال لما أبهم الله الأم أبهمنا غير منها بغير الدخول ووضع الشرط في الربيبة وهو الموضع الذي وضعه الله تعالى فيه ولم يكن اجتماعهما في أن كل واحدة منهما زوجة حكمها حكم الأبا وإن كان كل واحدة منهما محرماً صاحبته بعد الدخول بوجوب على أن أجمع بينهما في غير ما إذا لم يدل على اجتماعهما خبر لازم قلت له فالحلال أشد مبانة للحرām أم الأم لا لبنة قال بل الزنا الحلال أشد فراقاً قلت فلم فرقت بين الأم والأبنة وقد اجتمعنا في خصال وافترقنا في واحدة وجعت بين الزنا والحلال وهو فارق له عندك في أكثر أمره وعندنا في كل أمره فقال فإن صاحبنا قال بوجوب حكم الحرام يحرم الحلال قلت له في مثل ما اختلفنا فيه من أمر النساء قال لا ولكن في غير من الصلاة والمأكل

فإن لم يضمن وإن كان أعنى فوقع في حفرة ضمن عاقلة الطالب دية لأنه اضطره إلى ذلك ولو عرض له في طلبه سبع فأكله لم يضمن لأن الجاني غير (قال) ويقال لسهام الولد إذا حنت أفدها بالأم قبل من قتلها أو جنايتها ثم هتكها كلها جنب (قال المزني) هذا أولى بقوله من أحد قوله وهو أن السيد إذا غرم قيمتها من جنت مشرك المجنى عليه الثاني المجنى عليه الأول (قال المزني) فهذا أعني ليس بشئ لأن المجنى عليه الأول قدمك الأرض بالجناية فكيف تحجب أمة غيره ويكون بعض القرم عليه (التقاء الفارسين) والسفيتين قال الشافعي وإذا اصطدم الراكان على أي دابة كانتا فأنامة عاقلة كل واحد منهما نصف دية صاحبه لأنه مات من صدمته وصدمه صاحبه كالوجرح نفسه وجرحه صاحبه فمات وإن مات الدابتان ففي مال كل واحد منهما نصف قيمة دابة صاحبه وكذلك لو رموا بالخصب في معافر جمع أجزع عليهم فقتل أحدهم

فقرع حصته من جنايته ويقرع عاقلة الباقي باقي دية (قال) وإذا كان أحدهما واقفا فاصدمه الآخر فمات فالصادم هدر ودية والمشروب صاحبه على عاقلة الصادم (قال) وإذا اصطدمت السفيتان وتكسرتا أو أحدهما مات فماتت فيهما فلا يجوز زنيها إلا واحد من قولين

احدهما أن يضمن القائم بهما في تلك الحال نصف كل ما أصابت سفينته لغيره ولا يضمن بحال إلا أن يقدر على نصر يفيها بنفسه وعن
بطيحه فأما إذا غلبته فلا يضمن في قول من قال بهذا القول والقول (١٣٩) قول الذي يصرفها أنها غلبته بريج أو

موج وإذا ضمن غير
النفوس في ماله ضمنت
النفوس عاقلة الأنا
يكون عبدا فيكون ذلك
في عنقه (قال المرتضى)
رحم الله وقد قال في
كتاب الإجازات لأضمان
الإيمان يمكن صرفها قال
الشافعي وإذا أضمت
سفينة من غير أن يعهد
بها الضم لم يضمن شيئا
مما في سفينته بحال لأن
الذين دخلوا غير متعدي
عليهم ولا على أموالهم
وإذا عرض لهم ما يخافون
به التفت عليها وعلى من
فيها فالتفت بعضهم
مافيا رجا أن تخفف
قبس فان كان ماله فلا
شيء على غيره وكذلك
لو قالوا له ألقى متاعك
فان كان لغيره ضمن ولو
قال لصاحبه ألقه على
أن أضنه أنا وركبان
السفينة ضمنه دونهم
الأن يتطوعوا (قال
المرتضى) هذا عندى
غلط غير مشكل
وقياس معناه أن يكون
عليه بحسنة فلا يضمن
مال يضمن ولا يضمن
أصحابه ما أراد أن يضمنهم

والمشروب والنساء قياس عليه قلت له أفصير لغيرك أن يجعل الصلاة قياسا على النساء والمأكل والمشروب
قال أما في كل شيء فلا فقلت له الفرق لا يصلح الانجسار وقياس على خبر لازم قلت فان قال قائل فانا أقيس
الصلاة بالنساء والنساء بالمأكل والمشروب حيث تفرق وافرق بينهما حيث تقيس فما الحجة عليه قال ليس
له أن يفرق الانجسار لازم قلت ولا قال أجل قلت له وصاحبه قد أخطأ القياس أن قاس شريعة بغيرها
وأخطأ لوجازة في ذلك القياس قال وأين أخطأ قلت صنف قياسه قال قال الصلاة حلال والكلام فيها حرام
فإذا تكلم فيها فسدت صلاته فقد أفسد الحلال بالحرام قلت له لم زعمت أن الصلاة فاسدة لو تكلم فيها
الصلاة لا تكون فاسدة ولكن الفاسد فعله لا هي ولكني قلت لا تجزئ عنك الصلاة ما لم تأت بها كما
أمرت فلوزعمت أنها فاسدة كانت على غير معنى ما أفسدت به النكاح قال وكيف قلت أنا أقول له عبد
لصلاة تلك الآن فأنت بها كما أمرت ولا أزعجهم أن حراما عليه أن يصدق لها ولا أن كلامه فيها يمتنع من
العودة إليها ولا تفسد عليه صلاته قبلها ولا بعدها ولا يفسد ما أفسدها بها على غيره ولا نفسه قال وأنا
أقول ذلك قلت وأنت تزعم أنه إذا قبل امرأة حرمت عليه أمها وأبنتها بدأ قال أجل قلت وتحتله
هي قال نعم قلت وتحرم على أبيه وابنه قال نعم قلت وهكذا قلت في الصلاة قال لا قلت أقرأهما بشتبان
قال أما الآن فلا وقد قال صاحبنا الماء حلال والحرام حرام فإذا أصب الماء في الجبر حرمت لهما والجرفقات
له أرايت إذا أصب الماء في الجبر أما يكون الماء الحلال مستهلكا في الحرام قال بلى قلت أفصب المرأة التي قبلها
للشهوة وابتنتها بالخمر والماء قال ويريد ما إذا قلت أنتجيد المرأة محرمة على كل أحد كما تجدد الخمر محرمة على
كل أحد قال لا قلت أنتجيد المرأة وابتنتها تختلطان اختلاط الماء والجرح حتى لا تعرف واحدة منهما من
صاحبها كما لا يعرف الخمر من الماء قال لا قلت أفصب القليل من الجبر إذا أصب في كثير الماء نجس الماء قال
لا قلت أفصب قليل الزنا والقبلة للشهوة لا تحرم ويحرم كثيرها قال لا ولا يشبه أمر النساء الجبر والماء قال
فكيف قاسه بالمرأة ولو قاسه كان ينبغي أن يحرم المرأة التي قبلها وزنى بها وابتنتها كما حرم الجبر والماء قال ما يفعل
ذلك وما هذا بقياس قلت فكيف قبلت هذا منه قال ما وجدنا أحدا حفظ بين هذا لنا كايته ولو كالم صاحبنا
بهذا الطننت أنه لا يقيم على قوله ولكنه (٣) عمل وضعف من كله قلت أفيجوز لأحد أن يقول في رجل يعصى
الله في امرأة فيزني بها فلا يحرم الزنا عليه أن ينكحها وهي التي عصى الله فيها إذا آتاها بالوجه الذي أحله الله له
وتحرم عليه ابنتها وهو لم يعص الله في ابنتها فهل رأيت قط عورة أي من من عورة هذا القول قال فالشعبي قال
قولنا قلت فلو لم يكن في قولنا كتاب ولا سنة ولا ما أو وجدناك من القياس والمعقول أكان قول الشعبي
عندك حجة قال لا وقد روى عن عمران بن الحصين قلت من وجه لا يثبت قال نقل وروى عن ابن عباس قولنا
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرجع عن قولهم وقال الحق عندك والعدل في قولكم ولم يصنع أصحابنا
شيئا والحجة علينا بما وصفت وأقام أكثرهم على خلاف قولنا والحجة عليهم بما وصفت (قال) فقال لي فاجمع في
هذا قولنا قلت إذا حرم الشيء بوجه استدلال على أنه لا يحرم بالذي يخالفه كما إذا أحل شيء بوجه لم يحل بالذي يخالفه
والحلال ضد الحرام والنكاح حلال والزنا ضد النكاح ألا ترى أنه يحل لك الفرج بالنكاح ولا يحل لك بالزنا
الذي يخالفه فقال لي منهم قائل فأنار وبناعن وهب بن منبه قال مكتوب في التوراة ملعون من نظر إلى فرج
امرأة وابتنتها (قال) قلت له ولا يدفع هذا وأصغر ذنبنا من الزاني بالمرأة وابتنتها والمرأة بلا إبرة ملعون قد لعنت
الواصلة والموصولة والمجنني (قال الربيع) المجنني النباش والمجننة فالزنا أعظم من هذا كله ولعله أن يكون

أياه (قال الشافعي) ولو خرق السفينة ففرق أهلها ضمن ما فيها وضمن ديات ركبائها عاقلة (٤) وسوا من خرق ذلك منها

(٣) قوله عقل الخ كذا في التسخ وفي الكلام تحريف (٤) قوله وسواء الخ في العبارة نقص يعلم من الأم فانظر هاو حرر كتبه معصمه

(باب من العاقلة التي تفرم) قال الشافعي لم أعلم مخالفاً أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدية على العاقلة ولا اختلاف بين أحد علمته في أن النبي صلى الله عليه وسلم (١٤٠) قضى بها في ثلاث سنين ولا مخالفاً في أن العاقلة العصبية وهم القرابة من قبل الأب وقضى عمر بن

الخطاب رضي الله عنه على علي بن أبي طالب بأن يعقل عن موالى صفية بنت عبد المطلب وقضى للزبير ببراءتهم لأنه ابنها (قال الشافعي) رحمه الله ومعرفة العاقلة أن ينظر إلى أخوته لآبائه فيعلم ما يحل العاقلة فإن لم يحتملوا هادفت إلى بني جده فإن لم يحتملوا هادفت إلى بني جد أبيه ثم هكذا لا يدفع إلى بني أبي حتى يهزم من هو أقرب منهم ومن في الدوان ومن ليس فيه منهم سواء قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على العاقلة ولادوان في حياته ولا في حياة أبي بكر ولا صدر من ولاية عمر رضي الله عنه ولا أعلم مخالفاً أن الصبي والمرأة لا يحملان منها شيئاً وإن كانا موسرين وكذلك المعتوه عندى ويؤدى العاقلة الدية في ثلاث سنين من حين موت القاتل ولا يقوم نجم من الدية إلا بعد حلوله فإن أعسر به

ملعون بالزنا بأحد هما وإن لم ينظر إلى فرج أم ولا ابنتها لأن الله تبارك وتعالى قد أوعد على الزنا ولو كنت انما حرمت من أجل أنه ملعون من نظر إلى فرج امرأة وابنتها لم يحزن أن يحرم على الرجل امرأته أن ذنبي بها أبوها فإنه لم ينظر مع فرج امرأته إلى فرج أمها ولا ابنتها ولو كنت حرمت له لقوله ملعون لمن لم يكن مكان هذا في آكل الربا ومؤكله وأنت لا تمنع من أربى إذا اشتري بأجل أن يحل له غير السلعة التي أربى فيها ولا إذا اختفى قبراً من القبور أن يحل له أن يحفر غيره ويحفر هو إذا ذهب الميت بالبلى قال أجل قلت فكيف لم تقبل لا يمنع الحرام الحلال كما قلت في الذي أرى واختفى (ما جاء في نكاح إمام المسلمين وحرأهل الكتاب وأماهم) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهن فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار لأنهن حل لهن ولا هم يحلون لهن وقال تبارك وتعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم الآية فقهى الله عز وجل في هاتين الآيتين عن نكاح نساء المشركين كأنهسى عن انكاح رجالهم (قال) وهاتان الآيتان تحتلان معنيين أن يكون أريد بهما مشركو أهل الأوثان خاصة فيكون الحكم فيهما ما يحل لم ينسخ ولا شئ منه لأن الحكم في أهل الأوثان أن لا ينكح مسلم منهم امرأة كالأينكح رجل منهم مسلمة (قال) وقد قيل هذا (٢) فيها وفيما هو مثله عندنا والله أعلم به (قال) وتحتلان أن تكونا في جميع المشركين وتكون الرخصة زلت بعد ما في حرأهل الكتاب خاصة كما جاءت في ذباح أهل الكتاب من بين المشركين خاصة قال الله تبارك وتعالى أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم الآية وقال الله تبارك وتعالى ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات المؤمنات إلى قوله ذلك لمن خشي العنت منكم وأن تصبروا خير لكم (قال الشافعي) رحمه الله فهذا كله نقول لا يحل مشرك من غير أهل الكتاب بنكاح ولا يحل أن ينكح من أهل الكتاب الأحره ولا من الإماء المسلمة ولا تحل الأمة المسلمة حتى يجتمع الشرطان معا فيكون نكاحها لا يجحد طولاً لحره ويكون يخاف العنت أن لم ينكحها وهذا أشبه بظاهر الكتاب وأحب إلى لورثك نكاح الكنايسة وإن نكحها فلا بأس وهي كالحره المسلمة في القسم لها والنفقة والطلاق والأبلاء والظهار والعدة وكل أمر غير أنهما لا يتوارثان وتعد منه عدة الوفاة وعدة الطلاق وتجنب في عدتها ما تجنب المعتدة وكذلك الصبية ويجبرها على الغسل من الجنابة والتنظيف فأما الأمة المسلمة فإن نكحها وهو يجحد طولاً لحره فسخ النكاح وليكنه أن لم يجحد طولاً ثم نكحها ثم أيسر لم يفسخ النكاح لأن العقد انعقد صحيحاً فلا يفسدها ما بعدها ولو عقد نكاح حره وأمة فقد قيل تثبت عقدة الحره وعقدة الأمة مفسوخة وقد قيل هي مفسوخة معا (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن أبي الشعثاء قال لا يصلح نكاح الإماء اليوم لأنه يجحد طولاً إلى حره (قال الشافعي) فقال بعض الناس لم قلت لا يحل نكاح إماء أهل الكتاب فقلت استدلالاً بكتاب الله عز وجل قال وأين ما استدلت به منه فقلت قال الله تبارك وتعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم (قال) إذا جاءكم المؤمنات فقلن نحن وأنت لم لا يحل لمن لزمه اسم كفر نكاح مسلمة حره ولا أمة بحال أبداً ولا يختلف في هذا أهل الكتاب وغيرهم من المشركين لأن الآيتين عامتان واسم المشرك لازم لأهل الكتاب وغيرهم من المشركين ووجدنا الله عز وجل قال والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب فلم يختلف نحن وأنت أنهن الحرأثر من أهل الكتاب خاصة انحصص وتكون الإماء منهن من جملة المشركات المحرمات فقال أنا نقول قد يحل الله الشئ ويسكت عن

أو مطلق حتى يجحد الأبل بطلت القيمة وكانت عليه الأبل ولا يحمله فقير وإن قضى بها فأيسر الفقير قبل أن يحل غيره نجم منها أو افتقر غنى فأتى أنظر إلى الموسر يوم يحل نجم منها ومن غرم في نجم ثم أعسر في النجم الآخر ترك فإن مات بعد حلول النجم

موسراً أخذ من ماله ما وجب عليه ولم أعلم بخالفاني ان لا يحمل أحدهم الا قليلاً وأرى على مذاهم ان يحمل من كثر ماله نصف دينار ومن كان دونه ربع دينار لا يراد على هذا ولا يقصصه وعلى قدر ذلك من الابل حتى (١٤١) يشترك النفر في البعير ويحمل كل

ما كثر وقل من قتل
أوجح من حر وعبد
لان النبي صلى الله عليه
وسلم لما حملها الا كثر
دل على حملها الايسر
فان كان الارش ثلث
الدية أدته في مضي سنة
من يوم جرح المجرع
فان كان أكثر من الثلث
فلا زيادة في مضي السنة
الثانية فان زاد على
الثلثين ففي مضي السنة
الثالثة وهذا معنى
السنة ولا تحمل العاقلة
ما جنى الرجل على نفسه
(باب عقل المولى)
قال الشافعي رحمه الله
تعالى ولا يعقل المولى
المعتق عن رجل
من المولى المعتق وله
قرابة تحمل العقل فان
عجزت عن بعض حمل
المولى المعتق الباقي
وان عجزوا عن بعض ولهم
عواقل عقلته عواقلهم
فان عجزوا ولا عواقل
لهم عقل ما بقي جماعة
المسلمين (قال) ولا
أجل المولى من أسفل
عقلا حتى لا أجندبا
ولامولى من أعلى ثم
يحملونه لأنهم ورثته
ولكن يعقلون عنه كما
يعقل عنهم

غيره غير محرم لما سكنت عنه وإذا أحل حرائرهم ذلك على أحلال امائهم ودل ذلك على أنه غني بالآيتين
المشركين غيرهم من أهل الاوثان فقلت رأيت ان عارضاً معارض عثلاً يجتلك التي قلت فقال وجدت في
أهل الكتاب حكماً مخالفاً لحكم أهل الاوثان فوجدت الله عز وجل أمأح نكاح حرائر أهل الكتاب وانما تقاس
امأهم بحرائرهم فكذلك أنا أقس رجالهم بنسائهم فأجعل لرجالهم أن ينكحوا المسلمات اذا كانوا خارجين من
الدين قال ليس ذلك له والارخاص في حرائر نسائهم ليس الارخاص في أن ينكح رجالهم المسلمات فقلت فان
قال لك ولكنه في مثل معناه قياساً عليه قال ولا يكون عليه قياساً وانما قصد التحليل عين من جلة محرمة قلت
فهذه الحجة عليك لان امأهم غير حرائرهم كرجالهم غير نسائهم وانما حرائرهم مستثنون من جلة محرمة قال
قد اجتمع الناس على ان لا يحمل رجل منهم أن ينكح مسألة قلت فاجابهم على ذلك حجة عليك لا هم انما حرموا
ذلك بكتاب الله عز وجل فخصوا في الحرائر بكتاب الله قال قد اختلفوا في الاماء من أهل الكتاب قلت فاذا
اختلفوا فالجدة عندنا وعندك لمن وافق قوله معنى كتاب الله عز وجل ومن حرمهن فقد وافق معنى كتاب الله
لانهم من جلة المشركات ورواؤن أن يكونوا من الحرائر المخصوصات بالتحليل (قال) وقلنا لا يحمل نكاح أمة
مسألة الا بان لا يجدها طولاً للحرمة ولا تحل وان لم يجد طولاً للحرمة حتى يخاف العنت فيجتمع فيه العنان
الذان لهما أبيع له نكاح الامة ونالها فقال يحمل نكاح الامة بكل حال كما يحمل نكاح الحرمة فقال لنا ما الحجة
فيه فقلت كتاب الله الحجة فيه والدليل على أن لا يحمل نكاح اماء أهل الكتاب مع ما وصفنا من الدلالة عليه
فقلت له قد حرم الله الميتة فقال حرمت عليكم الميتة والدم واستنتى احلاله المضطر أفيجوز لأحد أن يقول لما
حلت الميتة بحال لو احدث موصوف وهو المضطر حلت لمن ليس في صفته قال لا قلت وقد أمر الله تبارك وتعالى
بالطهور وأرخص في السفر والمرضى أن يقوم الصعيد مقام الماء لمن يعوز الماء في السفر والمرضى مثل
المحذور في السفر والحضر بغير اعواز أفيجوز لأحد أن يقول أجبره التيمم في السفر على غير اعواز كما يجوز
للمريض قال لا يجوز أبداً الا لمعوز مسافر وإذا أحل شيء بشرط لم يحل الا بشرط الذي أحله الله تعالى به
واحداً كان أو اثنين قلت وكذلك حين أوجب عتق رقبة في الظهار ثم قال فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين
لم يكن له أن يصوم وهو يجده عتق رقبة قال نعم فقلت له قد أصبت فان كانت لك بهذه الحجة على أحد لولا هذا
فكذلك هي عليك في أحلال نكاح اماء أهل الكتاب وانما أذن الله تعالى في حرائرهم ونكاح اماء
المؤمنين بكل حال وانما أذن الله فيمن لم يجد طولاً ولين يخاف العنت وما يلزمه في هذا أكثر مما وصفنا
وفيما وصفت كفاية ان شاء الله تعالى قال فمن أصابك من قال يجوز نكاح الاماء المسلمات بكل حال قلت
فالجدة على من أجاز نكاح اماء المؤمنين بغير ضرورة الحجة عليك والقرآن يدل على أن لا يجوز نكاحهن
الا بمعنى الضرورة الا أن لا يجدها لنا كتح طولاً للحرمة ويخاف العنت فمن وافق قوله كتاب الله عز وجل كان
معه الحق

(باب التعريض في خطبة النكاح) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله عز وجل
ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو كنتم في أنفسكم الآية (قال الشافعي) أخبرنا ما لا عن
عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه انه كان يقول في قول الله عز وجل ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة
النساء ان يقول الرجل للمرأة هي في عتقها من وفاء زوجها انك على لكرية واني فيك لا رغب فان الله لسائق
البيك خيرا ورزقا ونحو هذا من القول (قال الشافعي) كتاب الله يدل على أن التعريض في العتق جائز

(باب أين تكون العاقلة) قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا جنى رجل جنابة بكمه وعاقلته بالشام فان لم يكن خبر مضى يلزمه خلاف القياس
فالقياس أن يكتب ما كرم مكة الى ما كرم الشام يأخذ عاقلته بالعقل وقد قيل يحمله عاقلة الرجل ببلده ثم أقرب العواقل بهم ولا ينتظر

بالعقل غائب وإن احتمل بعضهم العقل وهم حضور فقد قيل بأخذ الوالي من بعضهم دون بعض لأن العقل لزم الكل (قال) واجب أن يقضى عليهم حتى يستوفيه (١٤٢)

(باب عقل الخلقاء) قال الشافعي ولا يعقل الخليف إلا أن يكون مضي بذلك خبر ولا العديد ولا يعقل عنه ولا يرث ولا يورث إنما يعقل بالنسب أو الولاء الذي كالنسب وميراث الخليف والعقل عنه منسوخ وإنما يثبت من الحلف أن تكون الدعوة والسيد واحدة لا غير ذلك (باب عقل من لا يعرف نسبه وعقل أهل الذمة) قال الشافعي إذا كان الجاني نوبيا فلا يعقل على أحد من النوبة حتى يكونوا يثبتون انسابهم أثبات أهل الاسلام وكذلك كل رجل من قبيلة أعمية أو القبط أو غيره فإن لم يكن له ولا يعلم فعلى المسلمين لما بين وبينهم من ولاية الدين وانهم يأخذون ماله إذا مات ومن انتسب إلى نسب فهو منه الآن تثبت بينه بخلاف ذلك ولا يدفع نسب بالسماع وإذا حكمنا على أهل العهد أن نأخذ عواقبهم الذين تجري أحكامنا

لما وقع عليه اسم التعريض الامتنع الله عز وجل عنه من السر وقد ذكر القاسم بعضه والتعريض كثير واسع جائز كله وهم خلاف التصريح وهو ما يعرض به الرجل للمرأة بما يدلها على أنه أراد به خطبتها بغير تصريح والسر الذي نهى الله عنه والله أعلم بجمع بين أمرين أنه تصريح والتصريح خلاف التعريض وتصريح بجماع وهذا كاقبح التصريح فإن قال قائل ما دل على أن السر للجماع قيل فالقرآن كالدليل عليه إذا باح التعريض والتعريض عند أهل العلم جائز سرا وعلانية فإذا كان هذا فلا يجوز أن يتوهم أن السر سر التعريض ولا بد من معنى غيره وذلك المعنى الجماع وقال امرؤ القيس ألا زعمت بسبباسة القوم أنني * كبرت وأن لا يحسن السر أمثالي كذبت لقد أصبى على المرء عرسه * وأمنع عرسى أن يزن بها الخالي وقال جرير برئى امرأته

كانت إذا هجر الخليل فراشها * خزن الحديث وعفت الأسرار (قال الشافعي) فإذا علم أن حديثها مخزون فخرن الحديث أن لا يباح به سرا ولا علانية فإذا وصفها فلا معنى للعفاف غير الأسرار والأسرار للجماع

(باب ما في الصداق) قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة وقال عز وجل فانكهنن بأذن أهلهن وأتوهن أجورهن وقال أن تنبغوا بأموالكم بحسنين غير مسافحين فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن وقال ولا تعضلوهن لتذهبن ببعض ما آتيتهن وقال وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتن الآية وقال الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم وقال ويستعفف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغنيهم الله من فضله فأمر الله الأزواج أن يؤتوا النساء أجورهن وصدقاتهن والأجر هو الصداق والصداق هو الأجر والمهر هو كلمة عربية تسمى بعدة أسماء فيحتمل هذا أن يكون مأمورا بالصداق من فرضه دون من لم يفرضه دخل أولم يدخل لأنه حق ألزمه نفسه ولا يكون له حبس لشيء منه إلا بالعنى الذي جعله الله له وهو أن يطلق قبل الدخول قال الله عز وجل وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ويحتمل أن يكون مجببا بالعقدة وإن لم يسم مهرا ولم يدخل ويحتمل أن يكون المهر لا يلزم إلا بان يلزمه المرء نفسه أو يدخل بالمرأة وإن لم يسم لها مهرا فلما احتمل المعاني الثلاث كان أولاها أن يقال به ما كانت عليه الدلالة من كتاب الله أو سنة أو إجماع فاستدلنا بقول الله عز وجل لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوهن فريضة ومتعوهن على أن عقدة النكاح تصح بغير فريضة صداق وذلك إن الطلاق لا يقع إلا على من تصح عقدة نكاحه وإذا جاز أن يعقد النكاح بغير مهر فثبت به دليل على الخلاف بين النكاح والبيوع البيوع لا تنعقد إلا بثلث معلوم والنكاح يصح بغير مهر فإذا جاز أن يعقد بغير مهر فثبت استدلنا على أن العقدة تصح بالكلام وإن الصداق لا يفسد عقدة النكاح أبدا وإذا كان هكذا فلو عقد النكاح بمهر مجهول أو حرام ثبتت العقدة بالكلام وكان للمرأة مهر مثلها إذا أصبت على أنه لا صداق على من طلق إذا لم يسم مهرا ولم يدخل وذلك أنه يجب بالعقدة والميسر وإن لم يسم مهرا بالآية ويقول الله عز وجل وأحرمت أنفسهن وأن هبت نفسهن التي أن أراد أن يأن يستنكحها خالصة من دون المؤمنين ريد الله تعالى أعلم بالنكاح والميسر بغير مهر على أنه ليس لاحد غير رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يشك فيمس

الاعلهم فان كانوا أهل حرب لا يجزى حكمنا عليهم أن نأخذ الجاني ذلك ولا يقضى على أهل دينه إذا لم يكونوا عصبه لآلهم لآلهم ولا على المسلمين لقطع الولاية بينهم وانهم لا يأخذون ماله على الميراث إنما يأخذونه فبا

(باب وضع المهر حيث لا يجوز وضعه وميسل الحائط) قال الشافعي ولو وضع حجر في أرض لا يملكها أو خر حديدته فتعقل رجل بالجهر فوقع على الحديدية فبات فعلى واضع الحجر لانه كالنافع ولو حفر في صحراء أو طريق واسع (١٤٣) بمحمل فبات به انسان أو مال

حائط من داره فوقع على انسان فبات فلا شيء فيه وان أشهد عليه لانه وضعه في ملكه والمحل حادث من غير فعله وقد أساء بتركه وما وضعه في ملكه فبات به انسان فلا شيء عليه (قال المزني) وان تقدم اليه الولي فيه أو غيره فلم يهمله حتى وقع على انسان فقتله فلا شيء عليه عندى في قياس قول الشافعي

(باب بدية الجنين)

قال الشافعي في الجنين المسلم باؤه أو واحدهما غرة وأقل ما يكون من جنينها أن يفارق المشقة والخطئة حتى يقين منه شيء من خلق آدمي أصبح أو طغر أو عين أو ما أشبه ذلك فإذا ألقته ميتا فسواء كان ذكر أو أنثى (قال المزني) هذا يدل على أن أمته إذا ألقته ميتة به ضمان لا تكون به أم ولا لاهة بل هي ميتة وأوقعتها في غير هذا المكان وما هذا عندى أولى من ذلك (قال الشافعي) وكذلك إن ألقته من الضرب بعمودها فقتله غرة عبدا وأمة وورث كالخروج حيا فبات لاهة إعتق عليه دون أمه

الارزاق مع دلاله الآتى قبله ودل قول الله تبارك وتعالى وأتيتهم احداهن قنطارا على أن لا وقت في الصداق كثر أو قل تركه النهى عن القنطار وهو كثير وتركه حدا للقليل ودلت عليه السنة والقياس على الإجماع فنقول أقل ما يجوز في المهر أقل ما يقول الناس مما لو استهلكه رجل لرجل كانت له قيمة وما يتبايعه الناس بينهم فان قال قائل وما دل على ذلك قيل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أذكوا العلائق قبل وما العلائق يارسول الله قال ما تراضى عليه الاهلون ولا يقع اسم على ما يتول وان قيل ولا يقع اسم مال الا على ماله قيمة يباع بها وتكون اذا استهلكها متهلكا أذى فبئها وان قلت وما لا يطرحة الناس من أموالهم مثل الفلوس وما أشبه ذلك الذي لا يطرحوه (قال الشافعي) والقصد في المهر أحب النسا وأستحب أن لا يزبدق المهر على ما أصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه وبناته وذلك نحو حائنه درهم طلب البركة في كل أمر ففعله رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن الهاد عن محمد بن ابراهيم عن أبي سلمة قال سألت عائشة رضي الله عنها كم كان صداق النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان صداقه لازواجه اثنتي عشرة أوقية ونش قالت أتدري ما للنش قلت لا قالت نصف أوقية فذلك نحو مائة درهم فذلك صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم لازواجه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءته امرأة فقالت اني وهبت نفسي لك فقامت قياما طويلا فقام رجل من الانصار فقال يارسول الله وزجني ان لم يكن لك بها حاجة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل عندك شيء تصدقها ياها فقال ما عندى الا ازارى هذا فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان اعطيتها اياما جلست لا ازاراك قال قالت شيئا قال ما أحدث شيئا فقال النبي صلى الله عليه وسلم النفس ولو خاتم من حديد (قال الشافعي) فان خاتم من الحديد لا يسوي درهمها ولا فريضة منه ولكن له من قدر ما يتبايع به الناس على ما وصفنا في الذي قبل هذا (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن حميد عن أنس أن عبد الرحمن بن عوف تزوج على وزن فولة

(باب الخلاف في الصداق) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولما ذكر الله عز وجل الصداق غير موقت واختلف الصداق في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنقض والتخفيض وأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم منه ما وصفنا من خاتم الحديد وقال ما تراضى به الاهلون ورأى المسلمين في الواقع التي لا يفرض لها اذا أسبغت لها مهر مثلها استدلتنا على أن الصداق عن من الاثمين والتمن ما تراضى بهن من محبة ومن يحب عليهن ماله من قل أو كثر فعلمنا أن كل ما كانت له قيمة قلت أو كثر فتراضى به الزوجان كان صداقا وانما يخضع الناس في هذا فقال لا يكون الصداق أقل من عشر دراهم وسألتهم عن هذا فقالوا فذكرناه ما قلنا من هذا القول فيما كتبنا وقلنا بأي شيء خالفنا قالوا لا نرى من بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لا يكون الصداق أقل من عشر دراهم وذلك ما قطع فيه اليد قلت قد حدثنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا ثابتا وليس في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة وحديثنا عن حدثنا عن كل ما ثبتنا بكني حجة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف وليس ثابت قال فيجمع أن يبيع فربا بئى ثأله قلنا أرايت رجلا لو اشترى جارية بدرهم أحبل له فربها قال نعم قلت فقد أحلت الفرج بشئ ثأله وزدت مع الفرج ربة وكذلك يبيع عشر جوار بدرهم في البيع وقلته أرايت شريفا يبيع امرأته بمائة المال بدرهم أدرهما كرهها على قدرها وقدره أو عشر دراهم لا مرأته بربعة فقلت من رجل في بعض القدر قال

وعليه عتق ربة ولا شيء لها في الام ولين وصيته الثريان لا يقبلان من سبع سنين أو ثمان سنين لانها لا تستغنى بنفسها دون هذين السنين ولا يفرق بينهما وبين أمهات البيع الا في هذين السنين فأعلى وليس عليه أن يقبلها بمسيسة ولا خصيالة تخص عن القتر وانما انقضا

بالخصاوة فيها إذا كان الجنين حراما نصف عشرية مسلم وإن كان نصرانيا أو مجوسيا نصف عشرية نصراني أو مجوسي وإن كانت أمه مجوسية أو يهودية نصرانيا أو أمه (١٤٤) نصرانية أو يهودية مجوسية فدية الجنين في أكثر أحواله نصف عشرية نصراني ولو جنى

بل عشرة لهذه لقدرها أقل قلت فلم تجزئها التافه في قدرها وأنت لو فرضت لها مهر فرضته الأقل ولو فرضت لاخرى لم تجاوز بها عشرة دراهم لأن ذلك كثير لها ولا يجاوز به مهر مثلها قال رضيته به قلت فلو كان أقل من مهر مثلها مرة أخرى لم تجزئها وعليها قال نعم قلت أليس لا تهاضيت به قال بلى قلت قدرضيت الدينية بدرهم وهو لها بقدرها أكثر فدفعها عليه تسعة دراهم قلت أرايت لو قال لك قائل لو أن امرأة كان مهر مثلها ألفا فرضيت عاتبة الحق بمهر مثلها ولو أن امرأة كان مهر مثلها ألفا فمصدقها رجل عشرة آلاف رددتها إلى ألف حتى يكون الصداق موقعا على ألف قدر مهر مثلها قال ليس ذلك قلت وتجب عليه ههنا كاليسوع تجزئ فيه الثمان لأن الناكح رضى بالزيادة والمنكوجة رضى بالنقصان وأجرت على كل ماضي به قال نعم قلت فكذلك لو نكحت بغير مهر فأصابها جعلت لها مهر مثلها عشرة كان أو ألفا قال نعم قلت فاصححت تشبه المهر بالبيع في كل شيء بلغ عشرة دراهم وتجزئ فيه ما تراضيا عليه ثم رده إلى مهر مثلها إذا لم يكن صداق وتفرق بينه وبين اليسوع في أقل من عشرة دراهم فتقول إذا رضيته بأقل من عشرة دراهم رددتها حتى أبلغ بها عشرة والبيع عندك إذا رضى فيه بأقل من درهم أجرت قلت أرايت لو قال لك قائل لا أرايك قلت من الصداق على شيء يعتدل فيه قولك فأرجع بك في الصداق إلى أن الله عز وجل قال وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطارا وذلك الصداق في غير موضع من القرآن سواء فلم يحد فيه حدا فجعل الصداق قنطارا لا ينقص منه ولا يزيد عليه قال ليس ذلك لأنه لا والله عز وجل لم يفرضه على الناس وإن النبي صلى الله عليه وسلم أصدق أقل منه وأصدق في زمانه وأجاز أقل منه فقلنا قد وجدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز في الصداق أقل من عشرة دراهم فتركته وقلت بخلافه وقلت ما تقطع فيه اليد وما اليد والمهر وقلت أرايت لو قال قائل أحد الصداق ولا أجيز أن يكون أقل من مهر النبي صلى الله عليه وسلم خمسمائة درهم أو قال هو بمن المرأ لا يكون أقل من خمسمائة درهم أو قال في البكر كالجنانية ففيها مائة درهم أو قال لا يكون أقل مما تجب فيه الزكاة وهو مائة درهم أو عشرون دينارا ما ألجته عليه قال ليس المهر من هذا سبيل قلت أجل ولا مما تقطع فيه اليد بل بعض هذا أولى أن يقاس عليه مما تقطع فيه اليد أن كان هذا منه بعيدا

(باب ما جاء في النكاح على الإجارة) قال الشافعي رحمه الله تعالى الصداق ثمن من الأثمان فكل ما يصلح أن يكون غنا على أن يكون صداقا وذلك مثل أن تنكح المرأة رجل على أن يخط لها الثوب ويبنى لها البيت ويذهب بها البلد ويحمل لها الحمل فان قال قائل ما دل على هذا قيل إذا كان المهر غنا كان في معنى هذا وقد أجاز الله عز وجل في الإجارة في كتابه وأجاز المسلمون وقال الله عز وجل فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن وقال عز وجل وعلى المولود رزقهن وكسوتهن بالمعروف وذلك قصة شعيب وموسى صلى الله عليه وسلم في النكاح فقال قالت يا أبا ساجدة من استأجرت القوي الأمين قال إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين الآية وقال فلما قضى موسى الإجل وسار بأهله آس من جانب الطور نارا قال ولا أحفظ من أحد خلافا في أن ما جازت عليه الإجارة جاز أن يكون مهرافن تنكح بأن يعمل عملا فعمله كله ثم طلق قبل الدخول رجع بنصف قيمة العمل ومن لم يعمل ثم طلق قبل الدخول عمل نصفه فان قال المهرول بأن يكون ثوبها فكل للمرأة مثل نصف أجر خياطة الثوب وعمله ما كان (قال الربيع) وجع الشافعي رحمه الله فقال يكون لها نصف مهر مثلها غير أن بعض الناس قال يجوز هذا في كل شيء غير تعليم الخمر فإنه

على أمة حاسل فلم تلق جنيها حتى عتقت أو على ذمية فلم تلق جنيها حتى أسلمت فغرة لأنه جنى عليها وهي ممنوعة (وقال) في كتاب الدييات والجنابات ولا أعرف أن يدفع الغرة قيمة الأمان يكون بموضع لا توجد فيه (قال المزني) هذا معنى أصله في الدية أنها الإبل لأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بها قال لم توجد فقيمتها فكذلك الغرة إن لم توجد فقيمتها (قال الشافعي) ويغرمها من يغير دية الخطأ (قال) فان قامت الدية أنها لم تزل ضمنه من الضربة متى طرخته لزمه وإن لم تقم بينة حلف الجاني وري (قال) وإن صرخ الجنين وأتحررك ولم يصرخ ثم مات مكانه فديته نامة وإن لم يتم مكانه فالقول قول الجاني وعاقبته أنه مات من غير جنابة ولو خرج حيا لأقل من ستة أشهر فكان في حال لم يتم ثلثه حيا قط فقيمه الدية

تامة وإن كان في حال تم فيه لاحتمال الحياة فيه (قال المزني) هذا سقط من الكتاب عندنا إذا أوجب الدية لانه بحال لا تم له الحياة فبيننا أن تسقط إذا كان بحال لانه حية (قال المزني) وقد قال لو كان لأقل من ستة أشهر فقتله رجل عدا

فأراد ورثته القودفان كان مثله يعيش اليوم أو اليومين ففيه القودفم سكت (قال المرتضى) كانه يقول ان لم يكن كذلك فهو في معنى المذبوح
يقطع باثنين أو المجروح يخرج منه حسوته فتضرب عنقه فلا قود على الثاني (١٤٥) ولادية وفي هذا عندي دليل وبالله

التوفيق (قال الشافعي)

ولو ضربها فالتقت بدا
وماتت ضمن الأم
والجنين لاني قد علمت
أنه قد جنني على الجنين

(باب جنين الأمه)

(قال الشافعي) وفي

حسين الأمه عشر
قيمة أمه يوم جنى عليها
ذكرها كان أو أنثى وهو

قول المذنبين (قال المرتضى)

القياس على أصله

عشر قيمة أمه يوم

تلقه لانه قال لو ضربها

أمة فالتقت جنينا ميتا

ثم اعتقت فالتقت جنينا

آخر فعليه عشر قيمة أمه

لسيدها وفي الآخر ما

جنين حره لأمة

ولورثته (قال الشافعي)

قال محمد بن الحسن

للمذنبين رأيهم لو كان

حيًا أليس فيه قيمته

وان كان أقل من عشر

عن أمه ولو كان ميتا

فعشر أمه فقد أغرمتم

فيه ميتا كذا ما أغرمتم

فمحيًا (قال الشافعي)

رحمة الله فقلت له

أليس أصلك حسين

الحره التي قضى فيها

رسول الله صلى الله عليه

وسلم ولم يذكر عنه أنه سأل

أذكر هوام أنثى قال

لا أجر على تعلم الخير ولو تكلم رجل امرأة على أن يعلمها خيرا كان لها مهر مثلها لانه لا يصلح أن يستأجر رجل
ربلا على أن يعلمه خيرا قرأنا ولا غيره ولو صلح هذا كان تعليم الخير كخطبة الثوب يجوز النكاح عليه ويكون
القول فيه كالقول في خطبة الثوب اذا علمها الخير وطلقها رجعت عليه بنصف أجر تعليم ذلك الخير وان
طلقها قبل أن يعلمها رجعت عليه بنصف أجر تعليم ذلك الخير لانه ليس له أن يتخلو بها ويعلمها وهذا قول
صحيح على السنة والقياس معا ولو تابعتا في تجوز الاجر على تعليم الخير (رجع الشافعي فقال لها مهر مثلها) قال
الربيع للشافعي قول آخر اذا تزوجها على أن يتخطب لها أو يعطيها شيئا بعينه فطلقها قبل أن يدخل بها
فهلك الثوب قبل أن يتخطب أو هلك الشيء الذي بعينه رجعت عليه بنصف صدق مثلها واحتج بأن من
اشترى شيئا بدينار فهلك الشيء قبل أن يقضيه رجعت بديناره فأخذته فهذا المرأة أتمت ملكك خطبة الثوب
ببضعها فملك الثوب قبل أن تقضيه فلم يقدر على خطبته رجعت عليه بما ملكك به الخطبة وهو بضعها
وهو الثمن الذي اشترت به الخطبة (قال الربيع) وهذا أصح القولين وهو آخر قول الشافعي رحمه الله

(باب النهي أن يتخطب الرجل على خطبة أخيه) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن
نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يتخطب أحدكم على خطبة أخيه أخبرنا
الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد ومحمد بن يحيى بن حبان عن الأعرابي عن أبي هريرة
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يتخطب أحدكم على خطبة أخيه (قال الشافعي) وهذا الحديثان
يحتملان أن يكون الرجل منهما اذا خطب غيره امرأة أن لا يتخطبها حتى تأذن أو يترك رضى المرأة الخاطب
أو سقطته ويحتمل أن يكون النهي عنه أتمها هو وعند رضى الخطوبة وذلك أنه اذا كان الخاطب الآخر أرحم عندها
من الخاطب الاول الذي رضىته تركت ما رضىته الاول فكان هذا فسادا عليه وفي الفساد ما يشبه الأضرار
به والله تعالى أعلم فلما احتل المعنيين وغيرهما كان أولا هما أن يقال به ما وجدنا الدلالة توافقها فوجدنا الدلالة
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن النهي أن يتخطب الرجل على خطبة أخيه اذا كانت المرأة راضية (قال)
ورضاها ان كانت نية أن تأذن بالنكاح بنعم وان كانت بكرا أن تسكت فيكون ذلك اذنها وقال في قائل أنت
تقول الحديث على عمومته وظهوره وان احتمل معنى غير العام والظاهر حتى تأتي دلالة على أنه خاص دون عام
وباطن دون ظاهر قلت فكذلك أقول قال فنامعنا أن تقول في هذا الحديث لا يتخطب الرجل على خطبة
أخيه وان لم تظهر المرأة رضى أنه لا يتخطب حتى يترك الخطبة فكيف صرت فيه الى ما لا يحتمل له الحديث باطنا
خاصا دون ظاهر عام قلت بالدلالة قال وما الدلالة قلت أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان
عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها اذا حلت فأذنيني قالت
لما حلت أخبرته ان معاوية واباجهم خطباني فقال امام معاوية فصعول لا مال له وأما أبوجهم فلا يضع عصاه
عن عاتقه أنكى أسامة فكرهته فقال أنكى أسامة فنكحته فجعل الله في خبرها واغتبطت به (قال الشافعي)
رحمة الله تعالى فقلت له قد أخبرته فاطمة أن رجلين خطباها ولا أحسن ما يتخطبانها الا وقد تقدمت خطبة
أحدهما خطبة الآخر لانه قل ما يتخطب اثنان معا في وقت فلم نعلمه قال لهما ما كان ينبغي لأن يتخطب
واحد حتى يدع الآخر خطبته ولا قال ذلك لهما وخطبها هو صلى الله عليه وسلم على غيرهما ولم يكن في حديثها
أنها رضىت واحدا منهما ولا سقطته وحديثها يدل على أنها رضىت واحدة ولا راضية بهما ولا بواحدة منهما ومتنظرة
غيرهما أو محبة بينهما فلما خطبها رسول الله صلى الله عليه وسلم على أسامة ونكحته دل على ما وصفت من أن

(١٩ - الام خامس) بلى قلت فجعلت وجعلنا فيه خمسامن الابل أو حسين دينارا اذا لم يكن غرة قال بلى قلت فلو خر جاحين
ذكرنا وانثى فما قال في الذكرا مائة وفي الأنثى خمسون قلت فاذ زعمت ان حكمهما في انفسهما مختلفان فلم سويت بين حكمهما ميتين

أما يدلك هذا أن حكمهما ميتين حكم غيرهما ثم قست على ذلك جنين الأمة فقلت إن كان ذكر افتصف عشر قيمته لو كان حيوان كان أنثى
عشر قيمته لو كانت حية أليس (١٤٦) قد جعلت عقل الانثى من أصل عقلها في الحياة وضعف عقل الرجل من أصل

الخطبة واسعة للخطابين ما لم ترض المرأة (قال الشافعي) وقال أرايت أن قلت هذا مخالف حديث لا يخطب
المرء على خطبة أخيه وهو ناسخ له فقلت له أو يكون ناسخ أبدا إلا ما يخالفه الخلاف الذي لا يمكن استعمال
الحديثين معا قال لا قلت أفيمكن استعمال الحديثين معا على ما وصفت من أن الحال التي يخطب المرء على
خطبة أخيه بعد الرضا مكروهة وقبل الرضا غير مكروهة لاختلاف حال المرأة قبل الرضا وبعدة قال
نعم قلت له فكيف يجوز أن يطرح حديث وقد يمكن أن لا يخالفه ولا يدري أيهما الناسخ أرايت أن قال
قائل حديث فاطمة الناسخ ولا بأس أن يخطب الرجل المرأة بكل حال ما جئت عليه إلا مثل جئت على
من خالفك فقال أنت ونحن نقول إذا احتمل الحديثان أن يستعمل لم يطرح أحدهما بالآخر فإن في ذلك
قلت نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم حكيم بن خزام عن بيع ماله عنده وأرخص في أن يسلف في الكيل
المعلوم إلى أجل معلوم وهذا بيع ماله عنده البائع فقلت النهى عن بيع ماله عنده بعينه غير مضمون عليك
نأما المضمون فهو بيع صفة فاستعملنا الحديثين معا قال هكذا نقول قلت هذه حجة عليك قال فان صاحبنا قال
لا يخطب رضى أولم ترض حتى يترك الخطاب قلت فهذا خلاف الحديث ضروري على المرأة في أن يكف عن
خطبتها حتى يتركها من لعله يضارها ولا يترك خطبتها أبدا قال هذا أحسن مما قال أصحابنا وأنا أرجع إليه
ولكن قد قال غيرك لا يخطبها إذا ركنت وجاءت الدلالة على الرضا بان تشتط لنفسها فكيف زعمت بان
الخطاب لا يدع الخطبة في هذا الحال ولا يدعها حتى تنطق الثيب بالرضا ونسكت البكر فقلت له لما وجدت
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرد خطبة أبي جهم ومعاوية فاطمة ويخطبها على أسامة على خطبتها لم يكن
لحديث يخرج الاما وصفت من أنهم لم تذكروا ولم يكن بين النطق بالرضا والسكوت عنه عند الخطبة منزلة
مباينة لحالها الأولى عند الخطبة فان قلت الركون والاشتراط قلت له ويجوز لولي أن يزوجها عند الركون
والاشتراط قال لا حتى تنطق بالرضا ان كانت ثيبا ونسكت ان كانت بكر فقلت له أرى حالها عند الركون
وبعد الركون بعد الخطبة سواء لا يزوجها لولي في واحدة منهما قال أجل ولكن هار كنة مخالفة حالها غير
را كنة قلت أرايت اذا خطبها فاشتمته وقالت استاذك بأهل وحلفت لا تتكلم ثم عاود الخطبة فلم تقبل لا ولا
نعم حالها الاخرى مخالفة لحالها الأولى قال نعم قلت أفتمنع خطبتها على المعنى الذي ذكرت لاختلاف
حالتها قال لا لان الحكم لا يتغير في جواز تزويجها اثنتين في قولك اذا كشف ما يدل على ان الحالة التي تكف
فيها عن الرضا غير الحال التي تنطق فيها بالرضا حتى يجوز لولي تزويجها فيها قال هذا أظهر معانيها قلت
فاظهرها ولاها بنا وبك

(ما جاء في نكاح المشرك) قال الشافعي قال الله جل وعز فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع
فانتهى عدد ما رخص فيه للمسلمين إلى أربع لا يحل لمسلم أن يجتمع بين أكثر من أربع إلا ما خص الله به رسوله
صلى الله عليه وسلم دون المسلمين من نكاح أكثر من أربع يجتمعهن ومن النكاح بغير مهر فقال عز وجل لا حصة
لكن من دون المؤمنين (قال الشافعي) أخبرنا الثقة أحسبه اسمعيل بن إبراهيم «شك الشافعي» عن معمر بن
الزهرى عن سالم عن أبيه أن غيلان بن سلة الثقفي أسلم وعنده عشر نسوة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم
أسمك أربعاء فارق سائرهن (قال الشافعي) أخبرنا بعض أصحابنا عن أبي الزناد عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد
الرحمن بن عوف عن عوف بن الحرث عن نوفل بن معاوية الديلي قال أسلت وتحتي خمس نسوة فأسألت النبي صلى
الله عليه وسلم فقال فارق واحدة وأسك أربعاء فمعدت إلى أقدمهن عندي فجوزا عاقرامئذتين سنة ففارقها

عقله في الحياة لأعلك
الا نكست القياس
قال فانت قد سويت
بين ما قلت من أجل اني
زعمت أن أصل حكمهما
حكم غيرهما لا حكم
أنفسهما كما سويت
بين الذكر والانثى من
جنين الحرة فكان
مخرج قولي معتدلا
فكيف يكون الحكم
لمن لم يخرج حيا

(كتاب القسامة)

قال الشافعي أخبرنا
مالك عن أبي يسلى بن
عبد الله بن عبد الرحمن
عن سهل بن أبي
حنيفة أنه أخبره رجال
من كبراء قومه أن
عبد الله ومحبة خرجا
إلى خيبر فتفرقا في
حواشيها فآخبر
محبة أن عبد الله قتل
وطرح في قفص أو عين
فأتى يهود فقال أنتم
قتلتموه قالوا ما قتلناه
فقدم على قومه فأخبرهم
فأقبل هو وأخوه حويصة
وعبد الرحمن بن سهل
أخوه المقتول إلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فذهب محبة يتكلم
فقال عليه السلام كبر

كبر يريد السن فتكلم حويصة ثم محبة فقال عليه السلام أما أن يدوا صاحبكم وأما أن يؤذونا بحرب فكتب عليه السلام إليهم في
ذلك فكتبوا أنا والله ما قتلناه فقال لحويصة ومحبة وعبد الرحمن أتخلفون وتستحقون دم صاحبكم قالوا لا قال فتكلم يهود قالوا ليسوا بمسلمين

فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده فبعث اليهم مائة ناقة قال سهل لقد ركضتني منها ناقة جراء (قال الشافعي) رحمه الله فان قيل فقد قال الولي وغيره تحلفون وتستحلفون وانت لا تحلف الا الاولياء قيل يكون قد قال (١٤٧) ذلك لاني المقتول الوارث ويجوز

أن يقول تحلفون لواحد والدليل على ذلك حكم الله عز وجل وحكم رسوله عليه الصلاة والسلام أن اليمين لا تكون الا فيما يدفع بها المرء عن نفسه أو يأخذ بهما مع شاهده ولا يجوز لغيره عين يأخذ بهما غيره (قال الشافعي) فاذا كان مثل السب الذي قضى فيه عليه الصلاة والسلام بالقسامة حكمت بها وجعلت الدية فيها على المدعي عليهم فان قيل وما السب الذي حكم فيه النبي صلى الله عليه وسلم قيل كانت خسر دار يهود محضة لا يحاط بهم غيرهم وكانت العداوة بين الانصار وبينهم ظاعرة وخرج عبد الله بعد العسر فوجد قتيلا قبل الليل فيكاد يغلب على من سمع هذا أنه لم يقتله البعض اليهود فاذا كانت دار قوم محضة أو قبيلة وكانوا أعداء للمقتول فهم وفي كتاب الربيع أعداء للمقتول أو قبيلة ووجد القليل فهم فادعي أوليائه قتله فلمهم التسمية وكذلك يدخل نفر بيتا أو حصرا أو حدهم أو صفين في حرب أو زحام جماعة فلا يقرقون الا

أخبرنا الشافعي قال أخبرني ابن أبي يحيى عن اسحق بن عبد الله عن أبي وهب الجبشاني عن أبي خراش عن الديلمي أو ابن الديلمي قال أسلت وتحتي أختان فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فأمرني أن أمسك أيتهما شئت وأفارق الأخرى (قال الشافعي) فهذا نقول اذا أسلم المشرئ وعنده أكثر من أربع نسوة أمسك منهن أربعاً أيتهن شاء وفارق سائرهن لانه لا يحل له غير ذلك لقول الله عز وجل وما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يجمع بين أكثر من أربع نسوة في الاسلام (قال الشافعي) ولا بأني كن في عقدة واحدة أو عقد متفرقة أو أيتهن فارق الاولى ممن نكح أم الآخرة اذا كان من مسك منهن غير ذات محرم يحرم عليه في الاسلام أن يتبدل نكاحها بكل وجه وذلك مثل أن يسلم وعنده أختان فلا بد أن يفارق أيتهما شاء لان محرم ما بكل وجه أن يجمع بينهما في الاسلام ومثله أن يكون نكح امرأة وابنتها فأصاهما يحرم أن يتبدل نكاح واحدة منهما في الاسلام وقد أصاهما بالنكاح الذي قد يجوز مثله ولو نكح أختين معا ولم يدخل بواحدة منهما قلت له فارق أيتهما شئت وأمسك الأخرى ولا أنظر في ذلك إلى أيتهما نكح أولاً وهذا القول كله موافق لمعنى السنة والله أعلم ولو أسلم رجل وعنده يهودية أو نصرانية كأنه على النكاح لانه يحل له نكاح واحدة منهما وهو مسلم ولو أسلم وعنده وثنية أو مجوسية لم يكن له أصابتها الا أن تسلم قبل أن تنقض العدة وله وطء اليهودية والنصرانية بانك وليس له وطء وثنية ولا مجوسية علك اذا لم يحل له نكاحها لم يحل له وطؤها وذلك للدين فيها ولا أعلم أحدا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وطئ سبية عربية حتى أسلت واذحرم النبي صلى الله عليه وسلم على من أسلم أن يطأ امرأة وثنية حتى تسلم في العدة دل ذلك على أن لا توطأ من كانت على دينها حتى تسلم من حرة أو أمة (باب الخلاف في الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي قال لي بعض الناس ما جئت لك أن يفارق ما زاد على أربع وإن فارق الا في نكح أو لا ولم تقل عسل الأربع الا وائل ويفارق سائرهن فقلت له بحديث الديلمي وحديث نوفل بن معاوية قال أفرأيت (١) لو لم يكن ثابتاً وكانا غير ثابتين أن يكون لك في حديث ابن عمر حجة قلت نعم وما على فيما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يقال هل فيه حجة غير بل على وعلى التسليم وذلك طاعة الله عز وجل قال هذا كله كما قلت وعلينا أن نقول به ان كان ثابتاً قلت ان كنت لا تثبت مثله وأضعف منه فليس عليك فيه حجة فاردد ما كان مثله قال فأجب أن تعلمي هل في حديث ابن عمر حجة لو لم يأت غيره قلت نعم قال وإن هي قلت لما أعلم النبي صلى الله عليه وسلم غيلان أنه لا يحل له أن يسك أكثر من أربع ولم يقل له الأربع الا وائل استدلت على أنه لو بقي فيما يحل له ويحرم عليه معنى غيره علمه أي أنه لا يستدعي للاسلام لاعلم له قبل اسلامه فعمل بعضا ويسكت له عما يعلم في غيره قال وليس قد يعلمه الشين فيؤدي أحدهما دون الآخر قلت بلى قال فلم جعلت هذا حجة وقد يمكن فيه ما قلت قلت له في حديث النبي صلى الله عليه وسلم شأن أحدهما العفو عما فات من ابتداء عقدة النكاح ومن يقع عليه النكاح من العدد فلما يسأل عما وقع عليه العقد أو لا يسأل عن أصل عقدة نكاحهن وكان أهل الاوثان لا يعقدون نكاحا الا نكاحا لا يصلح أن يتدأ في الاسلام فعفاه واذا عفا عقداً واحداً فاسد الا أنه قائم في الشرك فسواء كل عقد فاسد فيه بأن يتكح بغير ولي وبغير شهود وما أشبه ذلك مما لا يجوز ابتداءه في الاسلام فاكتر ما في النكاح الزوائد على الأربع في الشرك بأن يكون نكاحهن فاسدا كفساد ما وصفنا فاذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعفو عن ذلك لكل من أسلم من أهل الشرك ويقرهم على نكاحهم وإن كان فاسدا عندنا فكذلك ان أراد أن يجبس ما عقد بعد الأربع في الشرك يجوز ذلك له لأن أكثر ما لا يجر أن يكون نكاحهن فاسدا

(١) قوله لو لم يكن ثابتاً أي حديث ابن عمر وقد تقدم في الباب قبله كتبه معصمه

وقيل بينهم أو في ناحية ليس إلى جنبه عين ولا أثر الارجل واحد مخضب بدمه في مقامه ذلك أو في بيته متفرقة من المسلمين من نواح لم يجتمعوا فيها ثبت كل واحد منهم على الانفراد على رجل أنه قتله فتواطأ شهادتهم ولم يسمع بعضهم شهادة بعض فان لم يكونوا ممن لم يعدلوا أو يشهد

عدل على رجل أنه قتله لأن كل سبب من هذا يغلب على عقل الحاكم أنه كما ادعى وليه والولي أن يقسم على الواحد والجماعة من أمكن أن يكون في جلتهم وسواء كان به جرح أو غيره لانه (١٤٨) قد يقتل بعباله أثره فان أنكر المدعى عليه أن يكون فيهم لم يسمع الولي الابينة أو اقارانه

ولا شيء أولى أن يشبه بشيء من عقد فاسد يعني عنه بعقد يعني عنه ولو لم يكن في هذا حجة غير هذا لاكتفى بها فكيف ومعه تخيير رسول الله صلى الله عليه وسلم إياه وترك مسئلته عن الاوائل والاواخر كترك مسئلته من أسلم من أهل الشرك عن نكاحه ليعلم أفسادهم صحيح وهو معفو يجوز كله والاخر أنه حظر عليه في الاسلام ما يجوز أن يجاوز بعده اربعا ومن الجمع بين الاختين فحكم في العقد بقواته في الجاهلية حكم ما قبض من الربا قال الله تعالى اتقوا الله وذروا ما بيني من الربا ان كنتم مؤمنين فحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بحكم الله في أن لم يرد ما قبض من الربا لانه فأت ورد ما لم يقبض منه لان الاسلام أدر كه غير فأت فكذلك حكم الله عز وجل في عقد النكاح في الجاهلية أن لم يرد رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه فأت اغما هو شيء واحد لا يتبع بعض فيجاز بعضه ويرد بعضه وحكم فيمن أدر كه الاسلام من النساء عقدة حكم الاسلام فلم يجز أن يجمع بين أكثر من أربع نسوة ولا أن يجمع بين الاختين لان هذا غير فأت أدر كه في الاسلام معه كما أدرك ما لم يثبت من الربا يقبض قال أفتو جدي سوى هذا ما يدل على أن العقدة في النكاح تكون كالعقدة في البيوع والقوت مع العقدة فقلت فيما أوجدت كفاية قال فاذ كر غيره ان علمته قلت رأيت امرأه تكلمت بغيره مهر فأصبتها وأبهر فاسد قال فلها مهر مثلها والنكاح ثابت لا يفسخ قلت له ولوعدة البيع بغير شيء مسمى أو ممن محرم رد البيوع ان وجد فان هلك في يدك كان عليك قيمته قال نعم قلت أفتجد عقد النكاح ههنا أخذ كعقد البيوع ربوبه قال نعم قلت فما منعك في عقد النكاح في الجاهلية أن تقول هو كفأت ما أقسموا عليه وقبضوا القسم وما أربوا فاضى قبضه ولا أدره وقلت رأيت قولك أنظر الى العقدة فان كانت لو ابتدئت في الاسلام جازت أجزتها وان كانت لو ابتدئت في الاسلام ردت ردتها ما ذلك فيما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ابن الدبلي ونوفل بن معاوية ما قطع عنك موضع الشك قال فأتما كملت على حديث الزهري لان جلسته قد يجهل أن يكون عاملا على ما وصفت وان لم يكن عاملا في الحديث فقلت له هذا لو كان كان أشد عليك ولو لم يكن فيه الاحديث ابن عمرو لم يكن في حديث ابن عمر دلالة كنت محبوبا على لسانك مع أن في حديث ابن عمر دلالة عندنا على قولنا والله أعلم قال فأوجدني ما يدل على خلاف قولك ولو لم يكن في حديث ابن عمر دلالة بينة قلت رأيت رجلا ابتدأ في الاسلام نكاحا بشهادة أهل الاوثان أيجوز قال لا ولا بشهادة أهل الذمة لانهم لا يكونون شهداء على المسلمين قلت أفرايت غيلان بن سلة من أهل الاوثان كان قبل الاسلام قال نعم قلت أفرايت أحسن ما كان عنده أليس أن يتكلم بشهادة أهل الاوثان قال بلى قلت فإذا زعمت أن يقرع أربع وأحسن حاله فهين أن يكون نكاحهن بشهادة أهل الاوثان أما خلفت أصل قولك قال ان هذا السار مني قلت فلو لم يكن عليه حجة غيره كنت محبوبا مع أن لا أدري لعلمهم كانوا يتكلمون بغير ولي وبغير شهود وفي العدة قال ان هذا لا يمكن فهم وروى عنهم أنهم كانوا يتكلمون بغير شهود وفي العدة قال أجدلي ولكن لم أسمع ان النبي صلى الله عليه وسلم سألهم كيف أصل نكاحهم قلت أفرايت ان قال لك قائل كما قلت لنا قد يجوز أن يكون سألهم ولم يؤد اليك في الخبر قال اذا يكون ذلك له على قلت له أفتصد بدامن أن يكون لما لم يؤد في الخبر أنه سألهم عن أصل العقدة كان ذلك عن راعن العقدة لانها لا تكون لأهل الاثان الاعلى ما لا يصلح أن يبتدئها في الاسلام مسلم أو تكون تقول في العقدة قولك في عدد النساء انه يفرق بينه وبين من يحرم بكل وجه عليه فتقول يبتدئون مع النكاح في الاسلام قال لا أقوله قلت وما منعك أن تقول ليس بان السنة دلت على أن العقدة معقوفة لهم قال بلى قلت وإذا كانت معقوفة لم ينظر الى فسادها كالأب نظر الى

كان فيهم ولا أنظر الى دعوى الميت ولو رثته القتل أن يقسموا وان كانوا غيبا عن موضع القتل لانه يمكن أن يعلموا ذلك باعتراف القتال أو بينة لا يعلمهم الحاكم من أهل الصدق عندهم وغير ذلك من وجوه ما يعلمه الغائب وينبغي للحاكم أن يقول لهم اتقوا الله ولا تحلفوا الابد الاستبانت وتقبل أيمانهم متى خلفوا مسلمين كانوا على مشركين أو مشركين على مسلمين لان كلا ولي دمه ووارث ديتيه وليسد العبد القسامة في عبده على الارحار والعبيد (قال) ويقسم المسكات في عبده لأنه ماله فان لم يقسم حتى عجز كان للسدان يقسم (قال) ولو قتل عبدا لام ولد فلم يقسم سيدا حتى مات وأوصى لها بن العبد لم تقسم وأقسم ورثته وكان لها من العبد وان لم يقسم الورثة لم يكن لهم ولا لها شيء الايمان المدعى عليهم (قال) ولو جرح رجل فأت أبطلت القسامة لان ماله فيء ولو كان

فساد

رجع الى الاسلام كانت فيه القسامة للوارث ولو جرح وهو عبد فقتل ثم مات

حرا وجبت فيه القسامة لورثته الارحار وليس له المعتق بقدر ما عاك في جراحه ولا تجب القسامة في دون النفس ولو لم يقسم الولي حتى ارتد فاقسم وقتب الدية فان رجح أخذها وان قتل كانت فيا والايمان في الدماء مخالفة لها في الحقوق وهي في جميع الحقوق عين عين

وفي الدماء نجسونا وقال في كتاب العمد ولو ادعى أنه قتل أباه عمدا فقال بل خطأ فالدية عليه في ثلاث سنين بعد أن يحلف ما قتله الا خطأ فان نكل حلف المدعي لقتله عمدا وكان له القود (قال المزني) هذا القياس على أقاويله في الطلاق (١٤٩) والعناق وغيرهما في النكول

ورد المبين (قال الشافعي) وسواء في النكول المحجور عليه وغير المحجور عليه ويلزمه منها في ما له ما يلزم غير المحجور والحائنة خلاف البيع والشراء فان قال فأنسل كيف يحلفون على ما لا يعلمون قيل فأنتم تقولون لو أن ابن عشرين سنة رى بالشرق اشتري عبدا ابن مائة سنة رى بالمغرب فباع من ساعته فأصاب به المشتري عبدا البائع يحلف على البت لقد باعه اياه وما به هذا الصب ولا علم له به والذي قلنا قد يصح علمهما وصفا

(باب ما ينبغي للعالم أن يعلمه من الذي له القسامة وكيف يقسم)

قال الشافعي وينبغي أن يقول له من قتل صاحبك فأت قال فلان قال وخذله فان قال نعم قال عمدا أو خطأ فان قال عمدا أسأله وما العمد فان وصف ما في مثله القصاص أحلف على ذلك وان وصف من العمد ما لا يجب فيه القصاص لم يحلفه عليه

فساد نكاح من لا يجوز نكاحه ولا الجمع بينه ولا ما جاوزت أربعا قال والعقد مختل لهذا قال قلت فكيف جعلت بين المختلف ونظرت إلى فسادها مرة ولم تنظر إليه أخرى فرجع بعضهم إلى قولنا قال يسئل أربعا أيهن شاء ويقارق سائرهن وعاب قول أصحابه وقال نحن نفرق بين ما لا يفرق في العقول بقول الرجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فكيف اذا جاء قول النبي صلى الله عليه وسلم وهو الذي أزمناه الله تبارك وتعالى ولكن حدي في حد ما قلت في نكاح الشراء شيان عقدة وما يحرم مما تقع عليه العقدة بكل وجهه وبجائزة أربع فلان الذي صلى الله عليه وسلم ما جاوزت أربعا دل على أنه رد ذوات المحارم على النكاح وذلك في كتاب الله عز وجل ولم يسل عن العقدة علمت أنه عفا عن العقدة فعفونا عما عفا عنه وانتهينا عن افساد عقدها اذا كان بالمعقود عليها من تحلل بحال ولو لا ذلك رد ذواتنا نكاح أهل الاوثان كاه وقلنا ابتدؤ في الاسلام حتى يعتقد بما يحل في الاسلام

(باب نكاح الولاة والنكاح بالشهادة)

قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وقال في الاماء فانكوهن بأذن أهلهم وقال عز وجل واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن اذا تراضوا بينهم بالمعروف (قال الشافعي) رحمه الله فهذه الآية آية في كتاب الله عز وجل دلالة على أن ليس للمرأة الحرة أن تنكح نفسها فان قال قائل نرى ابتداء الآية مختطبة للازواج لان الله تبارك وتعالى يقول واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن فدل على أنه انما أراد غير الأزواج من قبل ان الزوج اذا انقضت عدة المرأة يلوغ أجلها لا يسيل له عليها فان قال قائل فقد يحتمل قوله فبلغن أجلهن اذا شارفن بلوغ أجلهن لان القول للازواج فبلغن أجلهن فامسكوهن معروف وأفارقوهن بمعرف نهيان يرتفعها ضرار العضلها فالآية تدل على أنه لم ردها هذا المعنى لانها لا تحتمل لان المرأة المشارفة بلوغ أجلها ولم تبلغه لا يحل لها أن تنكح وهي ممنوعة من النكاح بآثار عدة كما كانت ممنوعة منه بآولها فان الله عز وجل يقول فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن اذا تراضوا فلا يؤمر بأن يحل انكاح الزوج الا من قد حل له الزوج وقال بعض أهل العلم ان هذه الآية تزلت في معقل بن يسار زوج أخته فطلقها زوجها فانقضت عدتها فأراد زوجها وأرادت أن يتنا كخافعه معقل بن يسار أخوها وقال زوجها قال أختي وأرتك على غيرك ثم طلقها فلا أزوجهك ابدا فزلت فلا تعضلوهن وفي هذه الآية دلالة على أن النكاح يتم برضا الولي والمنكحة والنكاح وعلى أن على الولي أن لا يعضل فاذا كان عليه أن لا يعضل فعلى السلطان الترويج اذا عضل لان من منع حقا فأمر السلطان جائز عليه أن يأخذ منه واعطاه عليه والسنة تدل على ما دل عليه القرآن وما وصفنا من الاولياء والسلطان أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال حدثنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن سليمان ابن موسى عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أيا امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فسلنا فان أصابها قلها المهر بما استحل من فرجها فان استعبروا فالسلطان ولي من لا ولي له (قال الشافعي) رحمه الله ففي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم دلالات منها أن الولي شركافي بضع المرأة ولا يتم النكاح الا به ما لم يعضلها ثم لا نجد لشركافي بضعها معنى فلهك وهو معنى فضل نظر بجياطة الموضع أن يتال المرأة من لا يساويها وعلى هذا المعنى اعتمد من ذهب إلى الألفاء والله أعلم

والعمد في ما له والخطأ على ما قتله في ثلاث سنين فان قال قتله فلان ونفر معه لم يحلفه حتى يسمى النفر أو عددهم ان لم يعرفهم ولو أحلفه قبل أن يسأله عن هذا ولم يقبل له عمدا ولا خطأ أعاد عليه عمدا الايمان (قال الشافعي) يحلف وإراث القتل على قدر مواريثهم ذكره

ان أو اثني زوجاً أو زوجة فان ترك ابنتين كبيراً وصغيراً أو غائباً وحاضراً كذب أخاه وأراد الآخر اليمين قبل له لا تستوجب شياً من الهدية (لا بخمسين عينا فان شئت فاحلف (١٥٠) خمسين عينا وخدم من الدية مورتك وإن امتنعت فذبح حتى يحضر معك وإن تقبل

ويحتمل أن تدعو المرأة الشهوة إلى أن تصير إلى ما لا يجوز من النكاح فيكون الولي أربأ لها من ذلك فيها وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم البيان من أن العقدة إذا وقعت بغير ولي فهي منسوخة لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فسكاحها باطل والباطل لا يكون حقاً إلا بعقد أحد بغير باطل وفي السنة دلالة على أن الإصاة إذا كانت بالنسبة ففيها المهر ويرى الحد لأنه لم يذ كر حداً وفيها أن على الولي أن يزوج إذا رضيت المرأة وكان البعل رضا فاذمعت ما عليه زوج السلطان كما يعطى السلطان ويأخذ ما منع مما عليه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع عن جبير بن مطعم عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وأذنهما صماتها (قال الشافعي) ففي هذا الحديث دلالة على الفرق بين البكر والثيب في أمر من أحدهما ما يكون فيه أذنهما وهو أن أذن البكر الصمت فإذا كان أذنهما الصمت فاذن التي تخالفها الكلام لأنه خلاف الصمت وهي الثيب والثاني أن أمرهما في ولاية أنفسهما لا نفسهما مختلف فولاية الثيب أنها أحق من الولي والولي ههنا الأب والله أعلم دون الأولياء ومثل هذا حديث من خساء بنت خدام حين زوجها أبوها ثيباً وهي كارهة فرد النبي صلى الله عليه وسلم نكاحه والبكر مخالفة لها حين اختلف في أصل لفظ النبي صلى الله عليه وسلم فإذا خالفها كان الأب أحق بأمرهما من نفسها فان قال قائل ما دل على ذلك قبل اللفظ بالحديث يدل على فرق بينهما إذ قال الثيب أحق بنفسها وأمر في البكر أن تستأذن ولو كانتا معاً سواء كان اللفظ هما أحق بأنفسهما وأذن البكر الصمت وأذن الثيب الكلام فان قال قائل فقد أمر باستثمارها فاستثمارها يحتمل أن لا يكون للأب تزويجها إلا بأمرها ويحتمل أن تستأمر على معنى استطلاعة نفسها وإن تطلع من نفسها على أمرها لو أطلعته الأب كان شبيهاً أن يزوها بأن لا يزوها فان قال قائل فلم قلت يجوز نكاحها وإن لم يستأمرها قيل له بما وصفت من الاستدلال بفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين البكر والثيب إذ قال الأيم أحق بنفسها من وليها ثم قال والبكر تستأذن في نفسها فلا يجوز عندى إلا أن يفرق حالهما في أنفسهما ولا يفرق حالهما في أنفسهما إلا بما قلت من أن للأب على البكر ما ليس له على الثيب كما استدلتنا إذ قال في البكر وأذنهما صماتها ولم يقل في الثيب أذنهما الكلام على أن أذن الثيب خلاف البكر ولا يكون خلاف الصمت إلا بالنطق بالأذن قال فهل على ما وصفت من دلالة قيل نعم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابنة سبع وبني بي وأبنت تسع سنين (قال الشافعي) زوجها أباهما أبوها فدل ذلك على أن أب البكر أحق بنكاحها من نفسها إلا ابنة سبع سنين وتسع لا أمر لها في نفسها وليس لأحد غير الأب أن يزوها بغيرها حتى تبلغ ويكون لها أمر في نفسها فان قال قائل فلم لا تقول ولي غير الأب له أن يزوها بالبكر وإن لم تأذن وجعلتها فيمن بقي من الأولياء بمنزلة الثيب قلت فان الولي الأب الكامل بالولاية كالأم والوالدة وإنما تصير الولاية بعد الأب لغيره بمعنى فقد أخرج نفسه من الولاية بالعضل كما تصير الأم غير الأم كالوالدة بمعنى رضاع أو نكاح أب أو ما يقع عليه اسم الأم لأنها إذا قبل أم كانت الأم التي تعرف والوالدة لا ترى أن لا ولاية لأحد مع أب ومن كان ولياً بعده (١) فقد يشركه في الولاية غير الأخوة وبنوالم مع المولى يكونون شركاء في الولاية ولا يشرك الأب أحد في الولاية بانفراده بالولاية بما وجب له من اسم الأبوة مطلقاً له دون غيره كما وجب للام والوالدة اسم الأم مطلقاً لها دون غيرها فان قال قائل فأنما يؤمر بالاستثمار من له أمر في نفسه يرد عنه أن خولف أمره وسأل عن الدلالة (١) قوله فقد يشركه في الولاية غير الخ لعل في العبارة تحريفاً فانظر كتبه معجمه

عنه فحلفان خمسين عينا فان ترك ثلاثة يتن حلف كل واحد منهم سبع عشرة عينا يحبر عليهم كسر اليمين فان ترك أكثر من خمسين ابناً حلف كل واحد منهم عينا يحبر الكسر من الأيمان ومن مات من الورثة قبل أن يقسم قام ورثته مقامه بقدر موارثتهم ولو لم يتم القسامة حتى مات ابتداء وارثه القسامة ولو غلب على عقله ثم أفاق بنى لانه حلف لجمعها

(باب ما يسقط القسامة من الاختلاف أو لا يسقطها)

قال الشافعي رحمه الله ولو ادعى أحد الابنين على رجل من أهل هذه الحلة أنه قتل أباه وحده وقال الآخر وهو عدل ما قتله بأنه كان في الوقت الذي قتل فيه بيلداً يمكن أن يصل اليه في ذلك الوقت ففيها قولان أحدهما أن للعدى أن يقسم خمسين عينا ويستحق نصف الدية والثاني أن ليس له أن يقسم على رجل يبرئه وارثه (قال المزني) قياس قوله أن من

أثبت السبب الذي به القسامة حلف ولم يمنعه من ذلك انكار الآخر كالأب أو أم أحدهما شاهد الإيهام بين وأنكر الآخر ما ادعاه أخوه وأكذب أن المدعى مع الشاهد اليمين ويستحق كذلك المدعى مع السبب القسامة ويستحق فالسبب والشاهد بمعنى واحد في

قوله لانه بوجب مع كل واحد النين والاستحقاق الآن في الدم نحسين عينا وفي غيره عين (قال الشافعي) ولكن لو قال أحدهما قتل أبي عبد الله ابن خالد ورجل لا أعرفه وقال الآخر قتل أبي زيد بن عامر ورجل لا أعرفه فهذا اختلاف لما مضى لانه (١٥١) قد يجوز أن يكون الذي جهله

أحدهما هو الذي عرفه الآخر فلا يسقط حق واحد منهما في القسامة ولو قال الأول قد عرفت زيد وليس بالذي قتل مع عبد الله وقال الآخر قد عرفت عبد الله وليس بالذي قتل مع زيد ففهما قولان أحدهما أن يكون لكل واحد القسامة على الذي ادعى عليه وبأخذ حصته من الدية والقول الثاني أنه ليس لواحد منهما أن يقسم حتى تجتمع دعواهما على واحد (قال المزني) قد قطع بالقول الأول في الباب الذي قبل هذا وهو أقيس على أصله لأن الشريكين عنده في الدم يحلفان مع السب كالشريكين عنده في المال يحلفان مع الشاهد فإذا كذب أحد الشريكين صاحبه في الحق حلف صاحبه مع الشاهد واستحق وكذلك إذا كذب أحد الشريكين صاحبه في الدم حلف صاحبه مع السب واستحق (قال الشافعي)

على ما قلنا من أنه قد يؤمر بالاستمرار من لا يحل محل أن يرد عنه خلاف ما أمر به فالدلالة عليه أن الله عز وجل يقول لنبيه صلى الله عليه وسلم فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فأما افتراض عليهم طاعته فيما أحبوا وكرهوا وإنما أمر بشاورتهم والله أعلم بالجمع الالفه وأن يستن بالاستشارة بعده من ليس له من الأمر ماله وعلى أن أعظم لرغبتهم وسرورهم أن يشاوروا لا على أن لا أحد من الآدميين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرد عنه إذا عزم رسول الله صلى الله عليه وسلم على الأمر به والنهي عنه ألا ترى إلى قوله عز وجل فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم وقال عز وجل النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وقوله فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلووا تسليما (قال الشافعي) أخبرنا مسلم عن ابن جريج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر نعيما أن يؤامر أم ابنته فيها ولا يختلف الناس أن ليس لامهافها أمر ولكن على معنى استجابة النفس وما وصفت ألا ترى أن في حديث نعيم ما بين ما وصفت لان ابنة نعيم لو كان لها أن ترد أمر أبيها وهي بكر أم رسول الله صلى الله عليه وسلم عسلتها فان أذنت جاز عليها وان لم تأذن رد عنها كإرد عن خنساء ابنة خدام لو كان نعيم استأذن ابنته وكان شبيبها أن لا يختلف أمها ولو خالفها أو تفوت عليها فكان نكاحها باذنها كانت أمهاسبها أن لا تعارض نعيم في كراهية نكاحها من رضى ولا أحسب أمهاتكلمت الا وقد سخطت ابنتها ولم تعلمها رضى أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن ومجمع ابني يزيد بن حارثة عن خنساء بنت خدام الانصارية ان أباهما زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها (قال الشافعي) رحمه الله وهذا موافق قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يم نكاح من ولها والدليل على ما قلنا من أن ليس للمرأة أن تشك الا باذن ولي ولا لولي أن يزوجه الا باذنها ولا يتم نكاح الا برضاها معا ورضا الزوج (قال الشافعي) وروى عن الحسن بن أبي الحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل وهذا وان كان منقطعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم فان أكثر أهل العلم يقول به ويقول الفرق بين النكاح والسفاح الشهود (قال الشافعي) وهو ثابت عن ابن عباس رضى الله عنهما وغيره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فالنكاح ينبت بأربعة أشياء الولي ورضا المنكوحه ورضا الناكح وشاهدي عدل الا ما وصفتنا من البكر يزوجه الأب والامة يزوجه السيد بغير رضاها فانهم مخالفان ما سواهما وقد تأول فيهم بعض أهل العلم قول الله عز وجل أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح وقال الأب في ابنته البكر والسيد في أمته وقد خالفه غيره فيما تأول وقال هو الزوج يعفو فيدع ماله من أخذ نصف المهر وفي الآية كالدلالة على أن الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج والله سبحانه أعلم وهذا مكتوب في كتاب الطلاق فإذا كان يتم بأشياء فنقص منها واحد فهو غير تام ولا جائز فأى هذه الأربعة نقص لم يجز معه النكاح ويجب خامسة أن يسمى المهر وان لم يفعل كان النكاح جائزا فيما ذكرنا من حكم الله تعالى في المهور (الخلاص في نكاح الاولياء والسنن في النكاح) قال الشافعي رحمه الله فخالفنا بعض الناس في الاولياء فقال إذا نكحت المرأة كفوا مهر مثلها فالنكاح جائز وان لم يزوجه الولي وإنما أريد بهذا أن يكون ٣ ما يفعله أن يأخذ به حفظها فإذا أخذته كما يأخذ الولي فالنكاح جائز وكذا كره له بعض ما وصفت من الحجة في الاولياء وقلت له أرايت لو عارضك معارض مثل جئت فقال إنما يريد من الشاهد أن لا يحاخذ الزوجان فإذا نكحها بغير بيعة فالنكاح ثابت فهو كالبيع وثبت وان عقدت بغير بيعة قال ليس ذلك قلنا ولم قال لان سنة النكاح البيعة

ومتى قامت البيعة بما ينسج امكان السب أو باقرار وقد أخذت الدية بالقسامة ردت الدية (باب كيف عين مدعى الدم والمدعى عليه) قال الشافعي وإذا وجبت لرجل قسامة حلف بالله الذي لا اله الا هو عالم خائنة الأعين وما تخفي الصدور لقتل فلان فلا نامفردا بقتله

ماشاركه في قتله غيره وان ادعى على آخر معه حلف لقتل فلان وآخر معه فلان منفردين بقتله ماشاركه ماشاركه غيرهم لو ادعى الجاني أنما من الجراح زاد وما برأ من جراحة (١٥٢) فلان حتى مات منها واذا حلف المدعى عليه حلف كذلك ماقتل فلان ولا أعان على قتله

ولأنه من فعله ولا بسبب فعله شيء جرحه ولا وصل إلى شيء من بدنه لانه قد يرمي فيصيب شيئا فيطير الذي أصابه فيقتله ولا أحدث شيئا مات منه فلان لانه قد يحضر البئر ويضع الحجر فيموت منه ولولم يرده السلطان على حلفه بالله أجره لأن الله تعالى جعل بين المتلاعنين الإيمان بالله

(باب دعوى الدم في الموضع الذي ليس فيه قسامة)

قال الشافعي وإذا وجد قاتل في محلة قوم يخاطبهم غيرهم أو في صحراء أو مسجد أو سوق فلا قسامة وإن ادعى عليه على أهل المحلة لم يحلف الا من أنبتوه بعينه وان كانوا ألفا فيحلفون عينا عينا لانهم يزيدون على خمسين فان لم يبق منهم الا واحد حلف خمسين عينا ويرى فان نكلوا حلف ولادة الدم خمسين عينا واستحقوا الدية في أموالهم ان كان عمدا وعلى

فقلت له الحديث في البيعة في النكاح عن النبي صلى الله عليه وسلم منقطع وأنت لا تثبت المنقطع ولو أثبت دخل عليك الولي قال فإنه عن ابن عباس وغيره متصل قلت وهكذا أيضا الولي عنهم والحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنما امرأه نكحت بغير إذن ولها فأنكاحها باطل وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه رد النكاح بغير إذن ولي وعن غيره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف أفسدت النكاح بترك الشهادة فيه وأثبتت بترك الولي وهو أثبت في الاخبار من الشهادة ولم تقل ان الشهود أجمعوا الاختلاف الخصمين فيصور إذا تصادق الزوجان وقلت لا يجوز لعله في شيء جاء به سنة وما جاء به سنة فإنه ثبت بنفسه ولا يحتاج إلى أن يقاس على سنة أخرى لأننا ندرى لعله أمر به لعله أم غيرها ولو جاز هذا التأبط العامة السنن وقلنا إذا نكحت بغير صداق ورضيت لم يكن لها صداق وإن دخل بها لأننا أخذنا الصداق لها وانما إذا عفت الصداق جاز فخير النكاح والدخول بلا مهر فكيف لم تقل في الاولياء هكذا قال فقد حلفت صاحبي في قوله في الاولياء وعلمت أنه خلاف الحديث فلا يكون النكاح الاولي (قال الشافعي) رحمه الله فقلت له وانما فارقت قول صاحبك ورأيت محجوبا بأنه يخالف الحديث وانما القياس الجائر أن يشبه ما لم يأت فيه حديث بمحدث لا لازم فاما أن تعد إلى حديث والحديث عام فتحملة على أن يقاس في القياس ولهذا الموضع ان كان الحديث يقاس فإن المنتهى اذا كان الحديث قياسا قلت من قال هذا فهو منه جهل وانما العلم اتباع الحديث كما جاء قال نعم قلت فانت قد دخلت في بعض معنى قول صاحبك قال وأين قلت زعمت أن المرأة إذا نكحت بغير إذن ولها فالنكاح موقوف حتى يجيزه السلطان اذا رآه احتياطا أو يرده قال نعم قلت فقد خالف الحديث يقول النبي صلى الله عليه وسلم نكاحها باطل وعمر رضي الله عنهما رده فمما القتها معا فكيف يجيز السلطان عقدة اذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أبطلها قال وكيف تقول قلت يستأنفها بأمر مجتهد فاذ فعل ذلك فليس ذلك باجازه العقدة الفاسدة بل الاستئناف وهو نكاح جديد بغير رضا به قلت أرأيت رجلا نكح امرأة على أنه بالخيار أو هي أيجوز ان خيار قال لا قلت ولم لا يجوز كما يجوز في البيوع قال ليس كالبيوع قلت والفرق بينهما ما أن الجماع كان محرما قبل العقدة فلما انعقدت حل الجماع ولا يجوز أن تكون العقدة التي بها يكون الجماع بالنكاح تاما أبدا الا والجماع مباح وان كان غير مباح فالعقدة غير ثابتة لان الجماع ليس بملك مال يجوز للشترى هبة للبائع وللبائع هبة للشترى انما هي اباحة شيء كان محرما يحل بها لا شيء يملكه ملك الاموال قال ما فيه فرق أحسن من هذا وانما دون هذا الفرق قلت له تركت في المرأة تنكح بغير إذن ولي الحديث والقياس وزعمت أن العقدة مرفوعة والجماع غير مباح فان أحازها الولي جازت وقد كان العقد فيها غير تام ثم زعمت هذا أيضا في المرأة يزوجه الولي بغير إذنها فقلت أن أجازت النكاح جاز وان رده فهو مردود وفي الرجل يزوجه المرأة بغير علمه أن أحاز النكاح جاز وان رده فهو مردود وأجزت أن تكون العقدة منعقدة والجماع غير مباح وأجزت الخيار في النكاح وهو خلاف السنة وخلاف أصل من ذلك قال فما تقول أنت قلت كل عقدة انعقدت غير تامة (١) يكون الجماع به لمباحا فهي مفسوخة لا تحجزها باجازه رجل ولا امرأة ولا ولي ولا سلطان ولا بد فيها من استئناف بالسنة والقياس عليها وكل ما زعمت أنت من هذا أنه موقوف على رضا امرأة أو رجل أو ولي أو سلطان فهو مفسوخ عندي وقلت له قال صاحبك في الصبية يزوجه غير الأب النكاح ثابت ولها الخيار اذا بلغت فجعلها وارثة موروثة يحل جاعها ويختار اذا بلغت فأجاز الخيار بعد اباحة جاعها اذا احتلت الجماع قبل تبلغ قال فقد خالفنا في هذا فقلنا لا خيار لها والنكاح ثابت فقلت له ولم تثبت النكاح على الصغيرة

(١) قوله يكون الجماع الخ كذا في النسخ ولعل لا ساقطة من الناسخ فانظر كتبه معجمه

عواقبهم في ثلاث سنين ان كان خطأ (قال) وفي ديوات العمد على قدر حصصهم والمجور عليه وغيره سواء لان اقراره بالخيانة بغير يلزمه في ماله والخيانة خلاف الشراء والبيع وكذلك العبد الا اقراره بجنايته لا قصاص فيها فانه لا يباع فيها لان ذلك في مال غيره فتم

عقل زمنه (قال المزني) فكالم يضرسسده اقراره بما وجب المال فكذلك لا يضرعاقلة الحرقوله بما وجب عليهم المال (قال الشافعي) ومن كان منهم سكران لم يخلف حتى يصحو (قال المزني) هذا يدل على ابطال طلاق السكران الذي لا يعقل ولا يميز وقد قيل لا يبرأ المدعي عليهم الا بخمسين مينا كل واحد منهم ولا يحسب لهم عين غيره وهكذا الدعوى (٥٣) فيمادون النفس وقيل يلزمه

من الايمان على قدر الدين في اليد خمس وعشرون وفي الموضحة ثلاثة ايمان (قال المزني) رحمه الله وقد قال في أول باب من القسامة ولا تجب القسامة في دون النفس وهذا عندى أولى بقول العلماء

(باب كفارة القتل)

قال الشافعي رحمه الله قال الله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله وقال تعالى فان كان من قوم عدو لكم وهم مؤمنون فتحرير رقبة مؤمنة يعني في قوم في دار حرب خاصة ولم يجعل له قودا ولا دية اذا قتله وهو لا يعرفه مسلما وذلك أن يغبرأ ويقتله في سرية أو يلقاه منفردا بهيمة المشركين وفي دارهم أو نحو ذلك قال وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله وتحرير رقبة مؤمنة (قال الشافعي) وإذا وجبت عليه كفارة القتل في الخطا وفي قتل المؤمن

غير الاب فبجعلها على امرها غيراً بها ولا خيار لها وقد زعمت أن الامة انما جعل لها الخيار اذا اعتقت لانها كانت لأهلك نفسها بأن تأذن فيجوز عليها ولا ترفير ذعنا فلم يصلح عنه ذلك أن تتم عليها عقدة انعقدت قبل أن يكون لها الأمر ثم يكون لها امر فلا تملك النكاح ولا ردأجازته قال فتقول ماذا قلت لا يثبت على صغيرة ولا صغيراً نكاح أحد غيراً بها وأبيه ولا يتوارثان قال فانما انما أجزاه علمها على وجه النظر لها قالت فيصوّر أن ينظر لها انظر اقطع به حقها الذي أثبت لها الكتاب والسنة واجماع المسلمين من أنه ليس لغير الاب أن يزوج حرة بالغة الارضاًها وذلك أن تزويجها أثبات حق عليها لا تخير منه فان زوجهها صغيرة ثم صارت بالغة لا امر لها في رد النكاح فقد قطعت حقها المجهول لها وان جعلت لها خيار دخلت في المعنى الذي عبت من أن تكون وارثة موروثه ولها بعد خيار (قال الشافعي) فقال لي فقد يدخل عليك في الامة مثل ما دخل على قلت لا الامة أنا أخيرها عند العبد بالاتباع ولا أخيرها عند الحر لا خلافاً حال العبد والحر وأن العبد لو انتدب حراً فزوجهما على ذلك خيرتها لأنه لا يصل من أداء الحق لها والتبرص اليها إلى ما يصل اليه الحر والامة مخالفة لها والامة التي بالبع بزوجها سيدها كارهة ولا يزوج بالبالغة البكر ولا الصغيرة غير الاب كارهة قال فأتري لو كانت فقيرة فزوجهما أن النكاح جائز قلت أيجوز أن أنظر اليها بأن أقطع الحق الذي جعل لها في نفسها هل رأيت فقيراً يقطع حقه في نفسه ولا يقطع حق الغنى قال فقد يبيع عليها في مالها قلت فيما لا بد لها منه وكذلك أبيع على الغنية وفي النظر لهما أبيع وحقهما في أموالهما بخلاف حقهما في أنفسهما قال فافرق بينهما قلت أفرأيت لو دعت المرأة البالغة أو الرجل البالغ المولى عليهما إلى بيع شيء من أموالهما ماساً كخبر لهما بالضرورة في مطعم ولا غيره أتبعه قال لا قلت ولو وجب على أحدهما أو احتسب الى بيع بعض ماله في ضرورة زواجه أو حق يلزمه أتبعه وهو كارهة قال نعم قلت فلو دعت البالغ الى منكح كفه أمتنعها قال لا قالت ولو خطبها فغضه أتنكحها قال لا قلت أقرى حقها في نفسها بخلاف حقها في مالها قال نعم وقد يكون النكاح الفقيرة الصغيرة والكبيرة سواء قلت له وكيف زعمت أن لا نفقة لها حتى تبلغ الجامع فعقدت عليها النكاح ولم تأخذ لها مهر ولا نفقة ومنعها بذلك من غير من زوجها ماها ولعل غير مخير لها أو أحب اليها أو وفق لها في دين أو خلق أو غير ذلك فلسنت أرى عقدها عليها الا خلافاً للنظر لها لانها لو كانت بالغاً كانت أحق بنفسها منك كان النظر يكون بوجوه منها أن توضع في كفارة أو عند ذي دين أو عند ذي خلق أو عند ذي مال أو عند من تهوى فتعفه عن التطلع الى غيره وكان أحد لا يقوم في النظر لها في الهوى والمعرفة والموافقة لهما مقام نفسها لانه لا يعرف ذات نفسها من الناس الا هي فانكاحها وان كانت فقيرة قد يكون نظرا عليها وخلاف النظر لها قال أما في موضع الهوى في الزوج فتم قلت فهي لو كانت بالغة فدعوتها الى خير الناس ودعت الى دونه اذا كان كفواً كان الحق عندك أن تزوجهما من دعته اليه وكانت أعلم بما وافقها وحرام عندك أن تمنعها انما ولعلها تفتن به أليس تزوجه قال نعم قلت فأراها أولى بالنظر لنفسها منك وأرى نظرك لها في الحال التي لا تنظر فيه لنفسها قد يكون عليها قلت أفترزوج الصغيرة الغنية قال نعم قلت قد يكون تزويجها نظرا عليها تحوت في نفسها الذي زوجها اباه وتعيش عمرها غير محتاجة الى مال الزوج ومحتاجة الى موافقته وتكون أدخلتها فيما لا يوافقها وليست فيها الحاجة التي اعتلت بها في الفقيرة قال فيقيم أن نقول تزوج الفقيرة ولا تزوج الغنية قلت كلاهما قبيح قال فقد تزوج بعض التابعين قلت قد يخالف نحن بعض

(٣٠ - الام خامس) في دار الحرب كانت الكفارة في العمد أولى (قال المزني) رحمه الله واحتج بان الكفارة في قتل الصيد في الاحرام والحرم عداً وخطأ سواء الا في المأثم فكذلك كفارة القتل عداً وخطأ سواء الا في المأثم (باب لا يبرأ القاتل من كتاب اختلاف أبي حنيفة وأهل المدينة) قال الشافعي رحمه الله قال أبو حنيفة لا يبرأ قاتل خطأ ولا عداً

الآن يكون مجنوناً أو مصيباً فلا يحرم الميراث لأن القلم عنهما مرفوع وقال أهل المدينة لا يرث قاتل عدو ولا يرث قاتل خطا من الدية ويرد من سائر ماله قال محمد بن الحسن هل رأيتم واران يرث بعض مال رجل دون بعض أما أن يرث الكل أو لا يرث شيئاً (قال الشافعي) رجما الله يدخل على محمد بن الحسن أنه (١٥٤) يسوي بين المجنون والصبي وبين البالغ الخاطيء في قتل الخطا ويجعل على عواقبهم الدية

ويرفع عنهم المأثم
فدفع وورث بعضهم
دون بعض وهم سواء
في المعنى (قال) ويدخل
على أصحابنا ما دخل
على محمد بن الحسن وليس
في الفرق بين قاتل خطا
لا يرث وقاتل عدو خبر
يلزم ولو كان ثابتاً كانت
فيه الحجة (قال المزي) رجما
الله فعني تأويله
إذا لم يثبت فرقاً بينهما
سواء في أنهما لا يرثان
وقد قطع بهذا المعنى
في كتاب قاتل أهل البغي
فقال إذا قتل العادل
الباغي أو الباغي العادل
لا تورثان لأنهما
قاتلان قال وهذا أشبه
بمعنى الحديث

(باب الشهادة على الجنابة)

قال الشافعي رحمه الله
ولا يقبل في القتل وجراح
العمد والحدود سوى
الزنا إلا عدلان ويقبل
شاهد وامرأتان وعين
وشاهد فم لا قصاص
فيه مثل الجنابة وجنابة
من لا قود عليه من معنوه
وصبي ومسلم على كافر
وسرى على عبداً وأب
على ابن لأن ذلك مال
فان كان الجرح هاشمة

التابعين بما جتنب فيه أضعف من هذه الحجة وأنت لا ترى قول أحد من التابعين يلزم فكيف تخبر به
(١) قلت له أرايت إذا حامتني أن لا تكاح إلا بشاهدين واكتفينا إذا قاتل شاهدان في أنما أردت الشاهدان
الذين تجوز شهادتهما ما من لا تجوز شهادته فلا يجوز النكاح به كما يكون من شهد بحق ممن لا تجوز شهادته
غيراً أخوذ شهادته حق فقلت أنت نجيز النكاح بغير من تجوز شهادته إذا وقع عليه اسم الشهادة فكيف
قلت بالاسم دون العدل هنا ولم تقل هناك قال لما جاء الحديث فلم يذ كر عدل لا قلت هذا معفو عن العدل
فيه فقلت له قد ذكر الله عز وجل شهدوا الزنا والغذف والبيع في القرآن ولم يذ كر عدل ولا شرط العدل في
موضع غير هذا الموضع أفرأيت أن قال لك رجل بعمل يحتسب إذا سكت عن ذ كر العدل وسعى الشهود
اكتفت بنسبة الشهود دون العدل قال ليس ذلك له إذا ذكر الله الشهود بشرط فهم العدل في موضع
ثم سكت عن ذ كر العدل فيهم في غير استدللت على أنه لم يرد بالشهود إلا أن يكونوا عدولا قلت وكذلك
إذا قلت لرجل في حق أثبت بشاهدين لم تقبل إلا عدولا قال نعم قلت أفبعد النكاح أن يكون كعوض هذا
فلا يقبل فيه إلا العدل والبيع لا يستغنى فيه عن الشهادة إذا تاجر الزوجان أو يكون فيه خبر عن أحد
يلزم قوله فينتهي إليه قال ما فيه خبر وما هو بقياس ولكننا استحسنه ووجدنا بعض أصحابنا يقول
قريباً منه فقلت له إذا لم يكن خبراً ولا قياساً وذاك أن تستحسن خلاف الخبر فلم يبق عندك من الخطا
شيء الا قد أجزته قال فقد قال بعض أصحابنا إذا أشيد بالنكاح ولم يبق بالشهود جاز وإن عقد بشهود
ولم يشده لم يجز قال الربيع أشيد يعني إذا تحدث الناس بعضهم في بعض فلان تزوج وفلان خدر فقلت
له أفتري ما احتجبت به من هذا أقشبه به على أحد قال لا هو خلاف الحديث وخلاف القياس لأنه لا يعدو
أن يكون كالبيع فاليوم يستغنى فيها عن الشهود وعن الأشادة ولا ينقضها الدتان أو تكون سنته
الشهود والشهود إنما يشهدون على العقد والعقد ما لم يقع العقد بالشهود لم تجزه الأشادة والأشادة
غير شهادة قلت له فإذا كان هذا القول خطأ عندك فكيف احتجبت به وبالسنة عليه قال غيره من أصحابنا
فان احتجبت بالذي قال بالأشادة فقلت إنما أريد بالأشادة أن يكون يذهب التهمة ويكون أمرهما عند
غير الزوجين أنهما زوجان قلت فان قال لك قاتل هذا في المنازعة في البيع فجاء المدعي عن يذ كر أنه
سمع في الأشادة أن فلاناً اشترى دار فلان أن تجعل هذه بيعاً قال لا قلت فان كانوا القاتل فاني لا أقبل إلا
البينة القاطعة قلت فهكذا نقول في النكاح بل النكاح أولى لأن أصل النكاح لا يحل إلا بالبينة وأصل
البيع يحل بغير بينة وقلت أرايت لو أشيد بكاح امرأة وأنكرت المرأة النكاح أكننا نلزمها النكاح
بالبينة

(١) قوله قلت له أرايت الخ كذا في النسخ وهي في مثل هذا الموضع سقيمة فخر رتبته معصية

أوما موم لم أقبل أقل من شاهدين لأن الذي شح أن أراد أن آخذ له القصاص من موضحة فعلت لأنهم موضحة وزيادة (قال) في
ولو شهدا أنه ضربه بسيف وقتلها فان قالوا فأنهم دمه ومات مكانه قبلتها ما وجعلته قاتلا ولا أدري أنهر دمه أم لا بل رأيت سائلهم
أجعله جراحاً حتى يقولوا وأضحى هذه الموضحة بعينها ولو شهدا على رجلين أنهما قتلاه وشهدا الآخران على الشاهدين الأولين أنهما قتلاه وكانت

شهادتهما في مقام واحد فان صدقهما ولي الدم معا بطلت الشهادة وان صدق الذين شهدا أو لا قبلت شهادتهما وجعلت لا حرج من دافعي
بشهادتهما وان صدق الذين شهدا آخرًا بطلت شهادتهما لانهما يدفعان بشهادتهما ما شديده عليهما ولو شهد أحدهما على اقراره أنه قتله
عمدا والاخر على اقراره ولم يقل خطأ ولا عمدا جعلته قاتلا والقول قوله فان قال عمدا (١٥٥) فعليه القصاص وان قال خطأ

أحلف ما قتله عمدا
وكانت الدية في ماله في
مضى ثلاث سنين ولو قال
أحدهما قتله غدوة
وقال الآخر غيبة أو
قال أحدهما بسيف
والآخر بعصا فكل
واحد منهما كاذب لصاحبه
ومثل هذا يوجب
القسامة ولو شهد
أحدهما أنه قتله والآخر
أنه أقر بقتله لم تجز
شهادتهما لان الاقرار
بخالف للفعل ولو شهد
أنه ضربه ملقفا فقطعه
بائنين ولم يبين أنه كان
حيا لم يجعله قاتلا
وأحلفته ماضيه حيا
ولو شهد أحد الورثة
أن أحدهم عفا القود
والمال فلا سبيل الى
القود وان لم تجز شهادته
وأحلف المهود عليه
ماعفا المال وبأخذ
حصته من الدية وان
كان ممن تجوز شهادته
حلف القاتل مع شهادته
لقد عفا عنه القصاص
والمال وبري من حصته
من الدية ولو شهد وارث
أنه جرحه عمدا أو خطأ
لم أقبل لان الجرح
قد يكون نفسا
فيستوجب شهادته

في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن يحتمل معنيين أحدهما فاعترلوهن في غير الجماع ولا تقربوهن في الجماع
فدكون اعترالهن من وجهين والجماع أظهر معانيه لا أمر الله بالاعتزال ثم قال ولا تقربوهن فأشبه أن يكون
أمر ابينا وهذا نقول لانه قد يحتمل أن يكون أمر باعتزالهن ويعني أن اعترالهن الاعتزال في الجماع (قال
الشافعي) وانما قلنا بمعنى الجماع مع أنه (١) ظهر الآية بالاستدلال بالسنة

(الخلاف في اعتزال الحائض) قال الشافعي رحمه الله قال بعض الناس اذا اجتنب الرجل موضع الدم
من امرأته وجارته حصل له ما سوى الفرج الذي فيه الاذى قال الله عز وجل فاعترلوا النساء في المحيض
ولا تقربوهن حتى يطهرن فاستدلنا على أنه انما أمر باعتزال الدم قلت فلما كان ظاهرا الآية أن يعترلن لقول
الله تبارك وتعالى فاعترلوا النساء وقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا نظهرن كانت الآية
محتملة اعترالها اعترالا غير اعتزال الجماع فلما نهي أن يقربن دل ذلك على أن لا يجامعن قال انها محتمل ذلك
ولكن كيف قلت يعترلن ما تحت الازار دون سائر بدنها قلته احتمل اعترالهن اعترال جميع أبدانهم واحتمل
بعض أبدانهم دون بعض فاستدلنا بالسنة على ما أراد الله من اعترالهن فقلته كما بينه رسول الله صلى
الله عليه وسلم

(باب ما ينال من الحائض) قال الشافعي قال الله عز وجل ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعترلوا النساء
في المحيض ولا تقربوهن الآية (قال الشافعي) فالبين في كتاب الله أن يعترلن اتيان المرأة في فرجها الاذى
فيه وقوله حتى يطهرن يعني برين الطهر بعد انقطاع الدم فاذا نظهرن اذا اغسلن فأتوهن من حيث
أمركم الله قال بعض الناس من أهل العلم من حيث أمركم الله أن تستعزلوهن يعني عدا الفرج اذا نظهرن
فتطهرن بجعله قبل تحيض حلالا قال جل ثناؤه فاعترلوا النساء في المحيض يحتمل فاعترلوا فرجهن وبما
وصفت من الاذى ويحتمل اعترال فرجهن وجهن وجسيع أبدانهم وفرجهن وبعض أبدانهم دون بعض
وأظهر معانيه اعترال أبدانهم كلها لقول الله عز وجل فاعترلوا النساء في المحيض فلما احتمل هذه المعاني
طلبنا الدلالة على معنى ما أراد جل وعلا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدناها تدل مع نص كتاب
الله على اعترال الفرج وتدل مع كتاب الله عز وجل على أن يعترلن من الحائض في الاتيان والمباشرة
ما حول الازار فأقبل ولا يعترل ما فوق الازار الى أعلاها فقلنا وأوصفتنا لشدة الحائض ازارا على أسفلها
ثم يباشرها الرجل وينال من اتيانها من فوق الازار ما شاء فان آناها حائضا فليست غفرا لله ولا بعد أخبرنا
الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما أرسل الى عائشة رضي الله
عنها يسألها هل يباشر الرجل امرأته وهي حائض فقالت تشدد ازارها على أسفلها ثم يباشرها ان شاء
(قال الشافعي) رحمه الله واذا أراد الرجل أن يباشر امرأته حائضا لم يباشرها حتى تشدد ازارها على أسفلها
ثم يباشرها من فوق الازار منها مفضيا اليه ويتلذذ به كيف شاء منها ولا يتلذذ بما تحت الازار منها ولا يباشرها
مفضيا اليها والسرة ما فوق الازار

(الخلاف في مباشرة الحائض) قال الشافعي رحمه الله في الفتا بعض الناس في مباشرة الرجل امرأته واتبائه
اياها وهي حائض فقال ولم قلت لا ينال منها بفرجه ولا يباشرها فيما تحت الازار وينال فيما فوق الازار فقلت
له بالذي ليس لي ولا لك ولا سلم القول بغيره وكثرت فيه السنة فقال قدر ويناخلاف ما رويت فروينا

الدية فان شهدته من بحجبه قبلته فان لم أحكم حتى صار وارثا طرحته ولو كنت حكمت ثم مات من بحجبه ورثته لانها مضت في حين
لا يجز بها الى نفسه ولو شهد من عاقلته بالجرح لم أقبل وان كان فقيرا لانه قد يكون له مال في وقت العقل فيدفع لنفسه بشهادته
ما يلزمه (قال المزني) رحمه الله وأجازه في موضع آخر اذا كان من عاقلته في قرب النسب من يحمل العقل حتى لا يختص اليه الغرم الا بعد موت

الاصلاح بينهم أولا قبل الأذن بقتالهم فأشبه هذا أن تكون التبعات في الدماء والجراح وما تلف وليس
من الاموال ساقطة بينهم وكما قال ابن شهاب عندنا قد كانت في تلك الفتنة دماء يعرف في بعضها القاتل والمقتول وتلفت فيها أموال ثم صار
الناس الى أن سكنت الحرب بينهم وجرى الحكم عليهم فاعلمته اقتص من أحد ولا أغرم ما لا تلفه (قال الشافعي) رحمه الله وماعاة الناس

اختلفوا في أن ما حووا في البغي من مال فوجد بعينه أن صاحبه أحق به (قال) وأهل الردة بعد النبي صلى الله عليه وسلم ضربان فمنهم قوم كفروا بعد إسلامهم مثل طليحة ومسيلمة والعنسي وأصحابهم ومنهم قوم عسكروا بالإسلام ومنعوا الصدقات ولهم لسان عربي والردة ارتداد عما كانوا عليه بالكفر وارتداد بغير حق كانوا عليه وقول عمر لابي بكر رضي الله عنهما أليس قد قال (١٥٧) رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوه فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله وقول أبي بكر هذا من حقها لومعوني عناقا مما أعطوه النبي صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليها معرفة منهم ما كان ممن قاتلوا من تمسك بالاسلام ولولا ذلك لما شئ عمر في قتالهم ولقال أبو بكر قدر كوا لا إله إلا الله فصاروا مشركين وذلك بين في مخاطبتهم جيوش أبي بكر وأشعار من قال الشعر منهم فقال شاعرهم ألا أصبحتين قبل نائرة الفجر لعل منايا ما قريب وما ندرى أخطأ رسول الله ما كان بيننا قباغيا ما بال ملك أبي بكر فان الذي سلوكم فنتقم لكائرا وأحلى اليهم من التمر

وليس بينهما صدق أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا شعار في الإسلام (قال الشافعي) رحمه الله وهذا قول والشغار أن يزوج الرجل ابنته الرجل على أن يزوجه ابنته مائة كل واحدة منهما بضع الأخرى فإذا وقع النكاح على هذا فهو مفسوخ فإن دخل بها فلها المهر بالوطء ويترك بينهما (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي قال الزهري وكان الحسن أرضاهما عن أبيهما عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم وذكر تحريم المتعة (قال الشافعي) والمتعة أن يتكح الرجل المرأة إلى أجل معلوم فإذا وقع النكاح على هذا فهو مفسوخ دخل بها أو لم يدخل فإن أصابها فلها المهر بالميسر (الخلاص في نكاح الشغار) قال الشافعي رحمه الله فقال بعض الناس أما الشغار فالنكاح فيه ثابت ولكل واحدة من المتكويحتين مهر مثلها وأما المتعة فإن قلت فهو فاسد فادخل على قلت ما لا يشبه فيه خطو قال وما هو قلت ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الشغار ولم يختلف الرواية فيه عنه صلى الله عليه وسلم فأجرت الشغار الذي لا يخالف عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عنه ورددت نكاح المتعة وقد اختلف عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها قال فإن قلت فإن أبطأ الشرط في المتعة جاز النكاح وإن لم يبطأه فالنكاح مفسوخ قلت له لا تخشى خطأ بينا قال فكيف قلت روى عن النبي صلى الله عليه وسلم النهي عنها وما نهى عنه حرام ما لم يكن فيه رخصة بحلال وروى عنه أنه أحله فلم يحله وأحدثت بين الحديثين شيئا آخر جامع بينهما خارج مذهب الفقه متناقضا قال وما ذاك قلت أنت تزعم أنه لو تكح رجل امرأة على أن كل واحد منهما بالخيار كان النكاح باطلا لأن الخيار لا يجوز في النكاح لأن ما شرط في عقد الخيار لم يكن العقد فيه تاما وهذا وإن حاز في الشرع لم يجرى في النكاح عندنا وعندك فإن قلت فإن أبطأ المتنا كان نكاح المتعة الشرط فقد زعمت أن عقد النكاح وقع والجماع لا يحل فيه ولا الميراث إن مات أحدهما قبل إبطال الشرط لم تجز بعد وبقية غير جائز فقد أجرت فيه الخيار للزوجين وأنت تزعم أن الخيار لهما يفسد العقد ثم أحلته بشئ آخر عقد لم يشترط فيها خيار ثم أحدثت لهما ما شئت من قبل أن جعلت لهما خيارا ولو قسمه بالبيع كنت قد أخطأت في القياس قال ومن أين قلت الخيار في البيع لا يكون عندك إلا بأن يشتري ما لم يرعنه فيكون له الخيار إذا رآه أو يشتري فيجده عيبا فيكون بالخيار أن شاء رده وإن شاء حبس والنكاح برى من هذين الوجهين عندك قال نعم قلت والوجه الثاني الذي يجزى فيه الخيار في البيع أن يشترط المتبايعان أو أحدهما الخيار وإن وقع عقدهما البيع على غير الشرط لم يكن لهما ولا لأحد منهما خيار إلا بما وصفت من أن لا يكون المشتري رأى ما اشتراه أو دلس له بعيب قال نعم قلت فالمتنا كان نكاح المتعة انما كان كما كان كما يعرف أنه إلى مدة لم يشترط فيها خيار فكيف يكون زوجها اليوم وغدا غير زوجها بطلاق بحديثه والعقد إذا عقد ثبت ألا أن يحدث لفرقة عندك أو كيف تكون زوجة ولا يتوارثان أم كيف يتوارثان وما ولا يتوارثان في غده قال فإن قلت فالنكاح جائز والشرط في المدة في النكاح باطل قلت فأنشئت للمراة والرجل نكاحا بغير رضاها ولم يفسدها على أنفسهما وانما قسمته بالبيع والبيع لو عقد (٣) فقال البائع والمشتري اشترى منك هذا عشرة أيام كل يوم كان البيع مفسوخا لأنه لا يجوز أن أملكه إلا بدول لا يجوز أن أملكه إلا بدول عشرة وقد بشرط أن لا يملكها إلا عشرة فكان يلزمك أن لو لم يكن في نكاح المتعة خبر يجرمه أن تفسده إذا جعلته

(٣) قوله فقال البائع الخ كذا في النسخ ولا تخلو العبارة من تحريف أو سقط فخر ركبته معصمه

سجنهم ما كان فينا بقبية * كرام على العزاة في ساعة العسر وقالوا لأبي بكر رضي الله عنه بعد الأسار ما كفرنا بعد إيماننا ولكننا صنعنا على أموالنا ففساد اليهم أبو بكر بنفسه حتى لقي أناسا يندوونهم في قتالهم وبه عمر وعامة أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ثم أمضى أبو بكر رضي الله عنه خالفا في قتال من ارتد ومنع

الزكاة فقاتلهم بوعام من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله في هذا دلالة على أن من منع حقاً ما فرض الله عليه فلم يقدر الامام على أخذه بما منعه قاتله وإن أتى القتال على نفسه وفي هذا المعنى كل حق لرجل على رجل فنعاه بجماعة وقال لا تؤذي ولا أبدؤكم بقتال قاتل وكذا قال (١٥٨) من منع الصدقة بمن نسب إلى الردة فاذا لم يختلف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

قياساً على البيع فافسدت البيع قال فقال فإن جعلته قياساً على الرجل بشرط المرأة دارها أن يكون النكاح ثابتاً والشرط باطلاً قلت له فإن جعلته قياساً على هذا أخطأت من وجوه قال وما هي قلت من الناس من يقول لها شرطها ما كان والنكاح ثابت بينهما وما بينهما وبينه ما بين الزوجين من الميراث وغيره فإن قسمته على هذا القول لزم أن تقول ذلك في المتناكحين نكاح متعة قال لا أقسمه على هذا القول ولا يجوز أن يثبت بينهما ما يثبت بين الزوجين وهي زوجة في أيام غير زوجة بعده فقلت فإن قسمته على من قال إن النكاح ثابت وشرطها دارها باطل فقد أحدثت لهما تزويجاً وبغير شرطها ما أن يساير زوجين ما لم يرصه أحد منهما فكنت رجلاً زوجاً أنتين بلارضاهما ولزم أن أخطأت القياس من وجه آخر قال وأين قلت لنا كفة المشترطة دارها نكحت على الأبد فليس في عقد هذا النكاح على الأبد شيء يفسد النكاح وشرط أن لا يخرج بهما من دارها نكحت على الأبد والشرط فهي وإن كان لها شرطها أو أبطل عنها فهي حلال الفرج في دارها وغير دارها والشرط زيادة في مهرها والزينة في المهر عندنا وعندك كانت جائزة أو فاسدة لا تفسد العقدة والنكاح متعة لم ينكحها على الأبد إنما نكحته يوماً وعشر فأنكحته على أن زوجها حلال في اليوم أو العشر محرم بعده لأنها بعده غير زوجة فلا يجوز أن يكون فرجها بوطأ بنكاح يحل في هذه ويجرم في أخرى قال ما هي بقياس عليها أن تكون زوجته اليوم وغير زوجته الغد بلا أحداث فرقة (قال الشافعي) رحمه الله فقلت له أرايت لو استقامت قياساً على واحد مما أردت أن تقسمها عليه يجوز في العلم عندنا وعندك أن يعتمد على المتعة وقد جاء فيها خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم بتعريم وخبر بتعليل فرعنا نحن وأنت أن التعليل منسوخ فتجعله قياساً على شيء غيره وليأت فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم خبر فإن جاز هذا لك جاز عليك أن يقول لك قائل حرم الطعام والجماع في الصوم والصلاة وحرم الجماع في الأحرام فأحرم الطعام فيه وأحرم الكلام في الصوم كحرم في الصلاة قال لا يجوز هذا في شيء من العلم تقضي كل شريعة على ما شرعت عليه وكل ما جاء فيه خبر على ما جاء قلت فقد عدت في نكاح المتعة وفيه خبر جعلته قياساً في النكاح على ما لا خبر فيه فجعلته قياساً على البيوع وهو شريعة غير تركت جميع ما قسمت عليه وتناقض قولك فقال فإنه كان من قول أصحابنا أفساده فقلت فلم تفسده كما أفسده من زعم أن العقدة فيه فاسدة ولم تجزه كما أجاز من زعم أنه حلال على ما شارطنا ولم يعمرك فيه قول على خبر ولا قياس ولا معقول قال فلا شيء أفسدت أنت الشعار والمتعة قلت بالنبي وأوجب الله عز وجل على من طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم وما أجد في كتاب الله من ذلك فقال وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن تكون لهم الخيرة من أمرهم وقال فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموا فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت قال فكيف يخرج نهي النبي صلى الله عليه وسلم عندك قلت ما نهى عنه مما كان محرماً حتى أحل بنص من كتاب الله عز وجل أو خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهي من ذلك عن شيء فالنهي يدل على أن ما نهى عنه لا يحل قال ومثل ما إذا قلت مثل النكاح كل النساء محررات الجماع إلا ما أحل الله ورسوله صلى الله عليه وسلم من النكاح الصحيح أو ما ألبس في العقد النكاح أو الملك بما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحل ما كان منه محرماً وكذلك البيوع ثم أموال الناس محرمة على غيرهم إلا ما أحل الله من بيع وغيره فإن انعقد البيع بها نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحل بعقد منهى عنه فلما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الشعار والمتعة قلت

في قتالهم يمنع الزكاة فالباغي الذي يقاتل الامام العادل في مثل معناه في أنه لا يعطى الامام العادل حقاً يجب عليه ويتعنت من حكمه وزير يدعي مانع الصدقة أن يريد أن يحكم هو على الامام العادل ولو أن نفر يسيراً قلبي العدد ويعرف أن مثلهم لا يتعنت إذا أريدوا فاطهروا آراءهم وناذوا الامام البادل وقالوا لا يتعنت من الحكم فأصابوا أموالاً ودماء وحدوداً في هذه الحال متأولين ثم ظهر عليهم أقمت عليهم الحدود وأخذت منهم الحقوق كما تؤخذ من غير المتأولين وإذا كانت لاهل البغي جماعة تذكر ويتعنت مثلها بموضعها الذي هي به بعض الامتناع حتى يعرف أن مثلها لا ينال إلا عنى تذكر نكايته واعتقدت ونصبت أماماً وأظهرت حكماً وامتنت من حكم الامام العادل فهذه الفئة الباغية التي تفارق حكم من ذكرنا قبلها فإن فعلوا مثل هذا فينبغي أن يسئلوا ما نقموا فإن ذكروا

مظلمة بينة ردت وإن لم يذكرها بينة قيل عودوا لما فارقت من طاعة الامام العادل وأن تكون كلمةكم وكلمة أهل دين الله على المشركين واحدة وأن لا تمتنعوا من الحكم فإن فعلوا قبل منهم وان امتنعوا قبل انا مؤذونكم بحرب فإن لم يحبسوا قوتوا ولا يقاتلوا حتى يدعوا وينظروا الآن يمتنعوا من المناظرة فيقاتلوا حتى يبقوا إلى أمر الله (قال الشافعي) رحمه الله والقيشة الرجوع عن

المنكوحات

القتال بالهزيمة أو الترك للقتال أي حال تركها القتال فقد أوارحهم قتالهم لأنه أمر أن يقاتل وأنما يقاتل من يقاتل فإذا لم يقاتل حرم بالاسلام أن يقاتل فاما من لم يقاتل فاما يقال اقتلوه لا قاتلوه نادى منادى على رضى الله عنه يوم الجمل لا لا يتبع مدبر ولا يدفع على جرح وأتى على رضى الله عنه يوم صفين بأسير فقال له على لا أقتلك صبرا أنى أخاف الله رب العالمين (١٥٩) فغلب سبيله والحرب يوم صفين

فأتمه ومعاوية يقاتل جادا في أبيه كلها منتصفاً ومستعليا فيها كله أقول وأما إذا لم تكن جماعة متمتعة بحكمه القصاص قتل ابن لمجم علمنا ولا فامر بحبسه وقال لو أدرك قتلتم فلا تمثلوا ورأى عليه القتل وقتله الحسن بن علي رضى الله عنه وفي الناس بقية من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فاما أنكر قتله ولا عابه أحد ولم يعد على وقدولى قتال المتأولين ولا أبو بكر من قتله الجماعة المنتع مثلها على التأويل على ما وصفنا ولا على الكفر وإن كان بارد إذا تابوا قد قتل طلحة عكاشة ابن محسن وثابت بن أقرم ثم أسلم فلم يضمن عفا ولا قودا فاما جماعة متمتعة غير متأولين قتلت وأخذت المال حكمهم حكم قطع الطريق (قال المرقى) رحمه الله هذا خلاف قوله في قتال أهل الردة لأنه أنزلهم هناك ما وضع عنهم ههنا وهذا أشبه

المشكوحتان بالوجهين كانتا غير مباحتين الاستكاح صحيح ولا يكون ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من النكاح ولا البيع صحيحا قال هذا عندى كازعت ولكن قد يقول بعض الفقهاء في النهى ما قلت وأتى نهى آخر فيقولون فيه خلافة وبوجهه على أنه لم يرد به الحرام فقلت له إن كان ذلك بدلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يرد بالنهى الحرام فكذلك ينبغي لهم وإن لم يكن فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دلالة لم يكن لهم أن يزعموا أن النهى مرة محرم وأخرى غير محرم فلا فرق بينهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فدلنى في غير هذا على مثله فقلت أرايت لو قال لك فائل نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها ففعلت أنه لم ينسبه عن الجمع بين بنتي الم ولهما قرابة ولا بين القرابات غيرهما فكانت العمة والحالة وابنة الأخ وراحت حالا أن ينكح كل واحد منهن على الانفراد أمهن أحالهن ونخرجن عن معنى الام والبنت وما حرم على الأب بجمرة نفسه أو بجمرة غيره فاستدللت على أن النهى عن ذلك إنما هو كراهية أن يفسد ما بينهما والعمة والخالة راران ليستا كبنتي الم اللتين لاشئ لواحده منهما على الأخرى إلا الأخرى مثله فان كانتا أصنتين بذلك أمومتين باذنهما وأخلاقهما على أن لا يتفاسدا بالجمع حل الجمع بينهما قال ليس ذلك له قلت وكذلك الجمع بين الاختين قال نعم قلت فان نكح امرأة على عمتها فلما انعقدت العقد قبل يمكن الجمع بينهما ما أنت التي كانت عنده وبقيت التي نكح قال فعقدته الآخرة فأسدته قلت فان قال قد ذهب الجمع وصارت التي نهى أن ينكح على هذه المرأة الميتة فقال لك أنا لو أبعدت نكاحها الآن جاز فامر نكاحها الأول قال ليس ذلك له إن انعقدت العقد بامر نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تصح بحال يحدث بعدها فقلت له فهكذا قلت في الشغار والمتعة قد انعقد بامر نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه لا يعلم في غيره وما نهى عنه بنفسه أولى أن لا يصح مما نهى عنه بغيره فان افترق القول في النهى كان الجمع بين المرأة وعمتها ونكاح الاخت على اختيار إذا ما أنت الأولى منهما قبل ان تجتمع هي والآخرة أولى أن يجوز لانه أغناها عنه لعله الجمع وقد زال الجمع قال فان زال الجمع فان العقد كان وهو ثابت على الأولى فلا يثبت على الآخرة وهو منهي عنه قلت له فالذي أحده في الشغار والمتعة هكذا وأولى أن لا يجوز من هذا فقلت له أرايت لو قال قائل أنه أمر بالشهود في النكاح أن لا يتبع أحد الزوجان فيجوز النكاح على غير الشهود ما تصادقا قال لا يجوز النكاح بغير شهود قلت وإن تصادقا على أن النكاح كان جائزا أو أشهدا على إقرارهما بذلك قال لا يجوز قلت ولم لأن المرأة كانت غير حلال إلا بما أحلها الله ثم رسوله صلى الله عليه وسلم به فلما انعقدت عقد النكاح بغير ما أمر به لم يحل المحرم إلا من حيث أحل قال نعم قلت فالأمر بالشهود (١) لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم خبرا يثبت النهى عن الشغار والمتعة ولو ثبت ككتبه مجبوجا لكانت إذا قامت في النكاح بغيره لا يجوز لأن عقد النكاح كان بغير كمال ما أمر به وإن انعقدت بغير كمال ما أمر به فهي فاسدة قلنا لك فإيهما أولى أن يفسد العقد التي انعقدت بغير ما أمر به أو العقد التي انعقدت بما نهى عنه والعقد التي انعقدت بما نهى عنه تجتمع النهى وخلاف الأمر قال بل سواء قلت وإن كان سواء لم يكن لك أن تجوز واحدة وترد مثلها أو وكذا من الناس لمن يزعم أن النكاح بغيرينة جائز غير مكروه كالبيع وما من الناس أحد إلا يكره الشغار وينهى عنه وأكثرهم يكره المتعة وينهى عنها ومنهم من يقول بوجوبهما من ينكحها وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام قبل أن يقبض أفرأيت لو تباع رجلان بطعام قبل أن يقبض ثم تقبض فذهب الثمر لا يجوز قال لأن العقد انعقدت فاسدة منها

عندي بالقياس (قال الشافعي) رحمه الله ولو أن قوما أظهر وأراى الخوارج وتجنبوا الجماعات وكفروهم لم يحل بذلك قتالهم بلغنا أن عليا رضى الله عنه سمع رجلا يقول لا حكم إلا لله في ناحية المسجد فقال على رضى الله عنه كلمة حق أريد بها باطل لكم علينا ثلاث لا نغفكم مساجد الله إن تذكر وإفها اسم الله ولا نغفكم التي مما دامت أيديكم مع أيدينا ولا نبذوكم بقتال (قال الشافعي) رحمه الله ولو

لانهم منهم و يختلفون
 في الاسار ولو اسر بالغ
 من الرجال الاحرار
 فبحسب ما يبيع رجوت
 أن يبع ولا يبع أن
 يبيع مملوك ولا غير بالغ
 من الاحرار ولا امرأة
 تباع وانما يبيع النساء
 على الاسلام فاما على
 الطاعة فهن لاجهاد
 علمن فاما اذا انقضت
 الحرب فلا يحبس اسيرهم
 وان سألوا أن ينتظروا
 لم أرباسا على ما رجو
 الامام منهم وان خاف
 على النفقة العادلة الضعف
 عنهم رأيت تأخيرهم الى
 أن عذته القوة عليهم ولو
 استعان أهل البقي بأهل
 الحرب على قتال أهل
 العدل قتل أهل الحرب
 وسبوا ولا يكون هذا أمانا
 الا على الكف فاما على قتال
 أهل العدل فلو كان لهم
 أمان فقاتلوا أهل
 العدل كان نقضا لامنهم
 وان كانوا أهل ذمة فقد
 قيل ليس هذا نقضا للعهد
 قال وأرى ان كانوا امكرهين
 أو ذكروا جهالة فقالوا كنا
 نرى اذا حلتنا طائفة
 من المسلمين على أخرى
 ان دمه يحصل كقطاع
 الطريق أو لم نعلم أن من
 حاربنا على قتاله مسلم
 لم يكن هذا نقضا للعهد

بغير نفس قلت هو كلام عربي ومعناه اذا أتى واحدة من الثلاث حل دمه فقتله كان رجلا زنى محصنا ثم ترك الزنا وتاب منه وهرب فقتل
عليه قتل رجلا أو قتل عداوة ترك القتل وتاب منه وهرب ثم قدر عليه قتل قودا واذا كفر ثم تاب فارقه اسم الكفر وهذا لا يفارقهما اسم
الزنا والقتل ولو تابا وهربا (قال) ولا يستعان عليهم عن برى قتلهم مسددين ولا باس اذا كان (١٦١) حكم الاسلام الظاهر ان يستعان

بالمشركين على قتل
المشركين وذلك انه
يحل دماؤهم مقبلين
ومدبرين ولا يعين العادل
أحدى الطائفتين
الباغيتين وان استعانت

على الأخرى حتى ترجع
إليه ولا يرمون بالخنيق
ولأنه إلا أن تكون
ضرورة بأن يحاط بهم
فيخافوا الاضطلام أو
يرمون بالخنيق فيسبهم
ذلك دفعاً عن أنفسهم
وان غلبوا على بلاد
فأخذوا صدقات أهلها
وأقاموا عليهم الحدود ولم
تعد عليهم ولا يرد من قضاء
قاضيهم إلا ما يرد من
قضاء قاضي غيرهم (وقال
في موضع آخر) إذا كان
غير مأمون رأيه على
استحلال دم ومال لم ينفذ
حكمه ولم يقبل كتابه (قال)
ولو شهد منهم عدل قبلت
شهادته ما لم يكن يرى
أن يشهد لموافقته
بتصديقه فان قتل باغ
في المعتزك غسل وصلى
عليه ودفن وان كان من
أهل العدل فمهما قولان
أحدهما أنه كالشاهد
والآخر أنه كاللوازم الأمن
قتله للمشركين (قال)
وأما العدل أن يعد قتل

الأعنة ثقة فقلت له يزيد بن الأصم ابن اختها يقول نكحها حلالا ومعه سليمان بن يسار عتيقها وأبو عتيقها
فقال نكحها حلالا فيمكن عليك ما أمكنك فقال هذان ثقة ومكانهما من المكان الذي لا يخفى عليهما الوقت
الذي نكحها فيه (١) لحطها وحط من هو منها نكاح رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يجوز أن يقبل ذلك وان
لم يشهدوا إلا بغير ثقة فيه فتسكا فآخبر هذين وخبر من روى عنه في المكان منها وان كان أفضل منهما فمهما
ثقة أو يكون خبر اثنين أكثر من خبر واحد ويريدونك معهما ثالثا ابن المسيب وتنفرد عليك رواية عثمان التي
هي أثبت من هذا كله فقلت له أو ما أعطيتنا أن الخبرين لو تركنا نظرنا فيما فعل أصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم بعده فنتبع (٢) أيهما كان فعلهما أشبه وأولى الخبرين أن يكون مخفوا فانتقبه وترك الذي خالفه
قال بلى قلت فمهر ريز يدين ثابت برذان نكاح المحرم ويقول ابن عمر لا ينكح ولا ينكح ولا أعلم من أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم لهما مخالفا قال فان المكين يقولون ينكح فقلت مثل ما ذهب إليه والجهة
تلتزمهم مثل ما التزمك ولعلمهم خفي عليهم ما خالف ما روي من نكاح النبي صلى الله عليه وسلم محرما قال فان
من أصحابك من قال انما قلنا لا ينكح لأن العقدة تحل الجماع وهو محرر عليه فقلت له الجهة فيها كينالات عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه لا فيما وصفت أنهم ذهبوا إليه من هذا وان كنت أنت قد تذهب أحيانا
إلى أضعف منه وليس هذا عندنا مذنب المذهب في الخبر وأعله بينة فيه قال فأنتم قلتم للمعمر أن يرجع
إمرأته اذا كانت في عدة منه وأن يشتري الجارية بالاصابة قلت ان الرجعة ليست بعقد نكاح إنما هي
شيء جعله الله للمطلق في عدة النكاح أن يكون له الرجعة في العدة وعقدة النكاح كان وهو حلال فلا يبطل
العقدة حتى الاحرام ولا يقال للمراجع نكاح محال فأما الجارية يشتري فان البيع مخالف عندنا وعند
النكاح من قبل أنه قد يشتري المرأة قد أرضعته ولا يحل له اصابتها يشتري الجارية وأما ما رواه لا يحل له
أن يجمع بين هؤلاء فأجيب الملك بغير جاع وأكثر ما في ملك النكاح الجماع ولا يصلح أن ينكح امرأة لا يحل له
جماعها وقد يصلح أن يشتري من لا يحل له جماعها

(باب في انكاح الوليين) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا السجستاني عن علي بن سعيد بن
أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا أنكح الوليان فالأول
أحق واذا باع المحسنان فالأول أحق أخبرنا الربيع قال قال الشافعي بهذا نقول وهذا في المرأة وكل رجلين
في زوجاتها فزوجها أحد هما ولا يعلم الآخر حين زوجها فنكاح الأول ثابت لانه أولى موكل ومن نكحها بعده
فقد بطل نكاحه وهذا قول عوام الفقهاء لا أعرف بينهم فيه خلافا ولا أدري أسمع الحسن منه أم لا (قال
الشافعي) أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب أن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه قال اذا
طلق الرجل امرأته فهو أحق برجعتها حتى يغتسل من الحيضة الثالثة في الواحدة والاثنين

(باب في اتيان النساء قبل احداث غسل) قال الشافعي رحمه الله تعالى فاذا كان للرجل امرأة فلابأس
أن يأتين معا قبل أن يغتسل ولو أحدث وضوءا كلاً أراد اتيان واحدة كان أحب إلى ليعنين أحدهما أنه
قد روي فيه حديث وان كان مما لا يثبت مثله والآخر أنه أتلف وليس عندي واجب عليه وأحب إلى
لو غسل فرجه قبل اتيان التي يريد ابتداء اتيانها واتباعها معا واحدة بعد واحدة كاتيان الواحدة مرة بعد
مرة وان كن حرا فقلت فكذلك وان لم يحل له لم أر أن يأتي واحدة في ليلة الأخرى التي يقسم لها

(٣٩ - الام خامس) ذي رحم من أهل البغي وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم كف أباً محذيقين عتبه عن قتل أبيه
وأبا بكر رضي الله عنه يوم أحل عن قتل ابنه وأبهما قتل أبه وأبته فقال بعض الناس إن قتل العادل بأمورته وان قتله الباغى لم يرثه وخالفه
بعض أصحابه فقال يثواران لا تهما متا ولا ن وخالفه آخر فقال لا توارتان لانهما هاتان (قال الشافعي) رحمه الله وهذا أشبه بمعنى

الحديث فغيرتهما من ورثتهما ومن أريد دمه أو ماله أو حرمة فله أن يقتل وإن أتى ذلك على نفس من أراد (قال الشافعي) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد (قال الشافعي) رحمه الله فالحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم يدل على جواز أن يقتل مسلم من حروا ماله أو عبد قاتل (١٦٣) أولم يقتل لاهل بنى أوحرب

(باب الخلاف في قتال أهل البنى)

(قال الشافعي) رحمه

الله قال بعض الناس إذا كانت الحرب قائمة استمتع بدولهم وسلاحهم وإذا انقضت الحرب فذلك رد قلته أرايت ان عارضك وابانامعارض يستحل مال من يستحل دمه فقال الدم أعظم فاذا حل الدم حل المال هل لك من حجة الا ان هذا في أهل الحرب الذين ترق احرارهم وتسبي نساؤهم وذرايرهم والحكم في أهل القبلة خلافهم وقد يحل دم الزاني المحصن والقاتل ولا يحل أموالهم باجتنابهم والباغى أخف حالهما ويقال لهما مباح الدم مطلقا ولا يقال للباغى مباح الدم وانما يقال يمنع من البغى ان قدر على منعه بالكلام أو كان غير متمنع لا يقتل لم يحل قتاله قال انما أخذ سلاحهم لانه أقوى وأوهن

(اباحة الطلاق)

أخبرنا الزبيدي بن سليمان قال قال الشافعي قال الله عز وجل إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن الآية وقال لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن وقال اذا كنتم المؤمنات ثم طلقتموهن الآية وقال وان أردتم استبدال زوج مكان زوج وقال الطلاق مرتان فامسك بعمره أو تسريحه باحسن مع ما ذكرته من الطلاق في غير ما ذكرت ودلت عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من اباحة الطلاق فالطلاق مباح لكل زوج لزمه الفرض ومن كانت زوجته لا تحرم من محسنة ولا مسينة في حال إلا أنه ينهى عنه لغير قبل العدة وامسك كل زوجة نجسة أو مسينة بكل حال مباح اذا أمسكها بعمره ووفى وجماع المعروف (ب) اعفاها بتأدية الحقي

(كيف اباحة الطلاق) قال الشافعي رحمه الله اختار الزوج أن لا يطلق الا واحدة ليكون له الرجعة في المدخول بها ويكون خاطبا في غير المدخول بها متى نكحها بقيت له عليها اثنتان من الطلاق ولا يحرم عليه أن يطلق اثنتين ولا ثلاثا لان الله تبارك وتعالى أباح الطلاق وما أباح فليس بمحظور على أهله وأن النبي صلى الله عليه وسلم علم عبد الله بن عمر موضع الطلاق ولو كان في عدد الطلاق مباح ومحظور علمه ان شاء الله تعالى اما لان من خفي عليه أن يطلق امرأته طاهرا كان ما يكره من عدد الطلاق ويحب لو كان فسه مكرهه أشبه أن يخفي عليه وطلق عويمر الجهلي امرأته بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثا قبل أن يأمره وقبل أن يخبره أنها تطلق عليه باللعان ولو كان ذلك شأ محظورا عليه نهى النبي صلى الله عليه وسلم ليعلمه وجماعة من حضره وحكت فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها البتة يعني والله أعلم ثلاثا فلم يباغتها أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك وطلق ركانة امرأته البتة وهي تحتل واحدة وتحتل ثلاثا فأسأله النبي صلى الله عليه وسلم عن نيته وأحلفه عليها ولم يعلمه نهى أن يطلق البتة يريد بها ثلاثا وطلق عبد الرحمن بن عوف امرأته ثلاثا (جماع وجه الطلاق) قال الشافعي قال الله تعالى اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وقرئت لقيل عدتهن وهما لا يختلفان في معنى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته في زمان النبي صلى الله عليه وسلم وهي حائض قال عمر فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال مره فليراجعها ثم لمسها حتى تطهر ثم تحض ثم تطهر فان شاء أمسكها وان شاء طلقها قبل أن يس فقلت العدة التي أمر الله عز وجل أن تطلق لها النساء أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولى عزة يسأل عبد الله بن عمر وأبو الزبير يسع فقال كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضا فقال ابن عمر طلق عبد الله بن عمر امرأته حائضا فقال النبي صلى الله عليه وسلم مره فليراجعها فاذا طهرت فليطلق أو لمسك قال ابن عمر قال الله تبارك وتعالى يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن أو قبل عدتهن (شك الشافعي) أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن مجاهد أنه كان يقرأها كذلك أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أنه كان يقرأها اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن (قال الشافعي) فبين والله (١) قوله اعفاها كذا في النسخ ولعله يحرف عن اعفاها وانظر كتابه معصمه

لهم ما كانوا قاتلين فقلت له فاذا أخذت ماله وقتل فقد صار ملكه ككفل أو كبير لم يقتل قط أفتدري مال غائب غير باغ على أعلم باغ فقلت له أرايت لو وجدت لهم ذنابا ودرهم تقويل عليهم أنا أخذها قال لا قلت فقد تركت ما هو أقوى لك عليهم من السلاح في بعض الحالات قال فان صاحبنا يزعم انه لا يصلي على قتلى أهل البغى قلت ولم وهو يصلي على من قتله في حديثه عليه قتله ولا يحل تركه والباغى

محرم قتله موليا و راجعا عن البغي ولو ترك الصلاة على أحدهما دون الآخر كان من لا يحل الا قتله بترك الصلاة أولى قال كانه ذهب
الى ان ذلك عقوبة لكل بها غيره قلت وان كان ذلك جائزا فاصليه أو حرقة أو حرق رأسه وابعث به فهو أشد في العقوبة قال لا أفعل به شيئا
من هذا قلت له هل يبالي من يقتلك على انك كافر لا يصلي عليك وصلاتك لا تقربه (١٦٣) الحديده وقلت له أعيى البغي

ان تحبوز شهادته أو يتأك

أوشيا عما يجري لأهل

الاسلام قال لا قلت فكيف

منته الصلوة وحدها

(قال الشافعي) ويجوز

أمان الرجل والمرأة

المسلمين لأهل الحرب

والبغى فاما العبد المسلم

فان كان يقتل جاز

أمانه والا لم يحز قضا

الفرق بينه يقتل أولا

يقاتل قال قول النبي صلى

الله عليه وسلم المسلمون يد

على من سواهم تتكافأ

دماؤهم ويسعى بذمتهم

أدناهم قلت فان قلت

ذلك على الاحرار فقد

أجرت أمان عبد وان

كان على الاسلام فقد

ردت أمان عديم لم

لا يقاتل قال فان كان

القتل يدل على هذا

قلت ولزم في أصل

مذهبك أن لا تحبزا أمان

امرأة ولا زمن لانهما

لا يقتلان وأنت تحب

أمانهما قال فذهب

الى الامة فأقول دية

العبد لا تكافي دية الحر

قلت فهذا بعين من

الصواب قال ومن أين

أعلم في كتاب الله عز وجل بدلالة سنة النبي صلى الله عليه وسلم أن القرآن والسنة في المرأة المدخول بها
التي تحيض دون من سواها من المطلقات ان تطلق قبل عدتها وذلك ان حكم الله تعالى ان العدة على المدخول
بها وان النبي صلى الله عليه وسلم انما يأمر بطلاق طاهر من حيضها التي يكون لها طهر وحيض وبين أن
الطلاق يقع على الحائض لانه انما يؤمر بالمرءة من لزومه الطلاق فاما من لم يلزمه الطلاق فهو بحاله قبل
الطلاق وقد أمر الله تعالى بالمرءة بالمعروف والنهي عن المنكر وبالحسن ونهي عن الضرر وطلاق الحائض
ضرر عليها لانها لا زوجة ولا في أيام تمتد فيها من زوج ما كانت في الحيضة وهي اذا طلقت وهي تحيض
بعد جماع لم تدرك ولا زوجها عدتها الجمل والحيض ونسبه أن يكون أراد أن يعلم ما العدة ليرغب الزوج
وتقصر المرأة عن الطلاق ان طلبته واذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم عمر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن موضع الطلاق
فلم يسم له من الطلاق عددا فهو يشبه أن لا يكون في عدده ما يطلق سنة الا أنه أباح له الطلاق واحدة واثنين
وثلاثا مع دلائل تشبه هذا الحديث ودلائل القياس

(تفريع طلاق السنة في غير المدخول بها والتي لا تحيض) قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا تزوج
الرجل المرأة فلم يدخل بها وكانت من تحيض أو لا تحيض فلا سنة في طلاقها الا أن الطلاق يقع متى طلقها
فطلقها متى شاء فان قال لها أنت طالق السنة وأنت طالق البدعة وأنت طالق لا السنة ولا البدعة طلقت
مكانها (قال) ولو تزوج رجل امرأة ودخل بها وجعلت فقال لها أنت طالق السنة أو البدعة أو بلا سنة ولا بدعة
كانت مثل المرأة التي لم يدخل بها لا تختلف هي وفي في شيء مما يقع به الطلاق عليها حين يتكلم به (قال) ولو
تزوج امرأة ودخل بها وأصابها وكانت من لا تحيض من مفر أو كبر فقال لها أنت طالق السنة فهو مثل
المرأتين قبلها لا يختلف ذلك في وقوع الطلاق عليها حين يتكلم به لانه ليس في طلاق واحدة من سميت سنة الا
أن الطلاق يقع عليها حين يتكلم به بلا وقت لانهن خوارج من ان يكن مدخولا بهن ومن ليست بعدهن
الحيض وان نوى أن يقعن في وقت لم يدين في الحكم ودين فيما بينه وبين الله عز وجل

(تفريع طلاق السنة في المدخول بها التي تحيض اذا كان الزوج غائبا) قال الشافعي رحمه الله اذا كان
الرجل غائبا عن امرأته فاراد أن يطلقها السنة كتب اليها اذا أتاك كتابي هذا وقد حضت بعد خروجي من عندك
فان كنت طاهرا فانت طالق وان كان علم أنها قد حضت قبل أن يخرج ولم يمسها بعد الطهر أو علم أنها قد حضت
وطهرت وهو غائب كتب اليها اذا أتاك كتابي فان كنت طاهرا فانت طالق وان كنت حائضا فانت طاهرت
فانت طالق (قال) واذا قال الرجل لامرأته التي تحيض وقد دخل بها أنت طالق السنة أمة فان قال أردت ان
يقع الطلاق عليها السنة أو لم يكن له نية فان كانت طاهرا ولم يجامعها في طهر هلك وقع الطلاق عليها في
حالتها تلك وان كانت طاهرا فاجامعها في ذلك الطهر أو حائضا أو نفسا وقع الطلاق عليها حين تطهر من النفاس
أو الحيض ووقع على الطاهر الجامة حين تطهر من أول حيضة تحيضها بعد قوله يقع على كل واحدة منهن حين
تري الطهر وقبل الغسل وان قال أردت أن يقعن حين تكلمت وقعت حائضا كانت أو طاهرا لمرادته واذا قال
الرجل لامرأته التي تحيض أنت طالق ثلاثا السنة وقعت جميعا معاني وقت طلاق السنة اذا كانت طاهرا من
غير جماع وقعت حين قاله وان كانت نفساء أو حائضا أو طاهرا جامة فانت طاهرت قبل جماع ولو نوى أن
يقعن عند كل طهر واحدا وقعت معا كما وصفت في الحكم فاما فيما بينه وبين الله تعالى فيقعن على ما نوله

قلت دية المرأة نصف دية الحر وأنت تحبزا مانها ودية بعض العبد أكثر من دية المرأة ولا تحبزا مانها وقد تكون دية عبد لا يقتل أكثر من
دية عبد يقتل فلا تحبزا مانها فقد تركت أصل مذهبك قال فان قلت انما عني مكانة العبد في القود قلت فانت تعدد ما بعد الذي لا يسرى
عشر دنانير الحر الذي دية ألف دينار كان العبد يحسن قتلا ولا ولا يحسنه قال اني لا أفعل وما هو على القود قلت ولا على الدية ولا على القتل

قال فعلام هو قلت على اسم الاسلام وقال بعض الناس اذا امتنع أهل البغي بدارهم من أن يجري الحكم عليهم فما أصابه المسلمون من التجار والاسرى في دارهم من حدود الناس بينهم أو لله لم تؤخذ منهم ولا الحقوق بالحكم وعليهم فيما بينهم وبين الله تعالى ناديتهم إلى أهلها قلت فلم تقتله قال فبما على دار المحاربين يقتل (١٦٤) بعضهم بعضاً ثم ظهر عليهم فلا يقاد منهم قلت هم مخالفون للتجار والاسرى في المعنى الذي ذهب إليه

وسبعة رجعتا وأصابتهما بين كل طليقتين ما لم تنقض عدتها (قال الشافعي) وتنقض عدة المرأة بان تدخل في الحيضة الثالثة من يوم وقع الطلاق في الحكم وإلما أن لا تنكحه وتنتنع منه وإذا قال أنت طالق ثلاثاً عند كل قرء واحدة فإن كانت طاهراً بمجمعة أو غير مجمعة وقعت الأولى لأن ذلك قرء ولو طلقت فيه اعتدت به وإن كانت حائضاً أو نفساء وقعت الأولى اذا ظهرت من النفاس ووقعت الأخرى اذا ظهرت من الحيضة الثانية والثالثة اذا ظهرت من الحيضة الثالثة وبقي عليهما من عدتها قرء فإذا دخلت في الدم من الحيضة الرابعة فقد انقضت عدتها من الطلاق كله (قال) ولو قال لها هذا القول وهي طاهراً أو وهي حبلى وقعت الأولى ولم تقع الثنتان كانت تحيض على الحبلى أو لا تحيض حتى تلد ثم تظهر فيقع عليها ان ارجع فان لم يحدث لها رجعة فقد انقضت عدتها ولا تقع الثنتان لانها قد بان من عدتها ولا يقع عليها طلاقه وليس بزوجته (قال) وسواء قال طالق واحدة أو ثنتين أو ثلاثاً يقع معالانه ليس في عدد الطلاق سنة إلا أني أحمله أن لا يطلق الا واحدة وكذلك ان قال أردت طلاقاً للسنة أن السنة أن يقع الطلاق عليها اذا طلقت فهي طالق مكانه ولو قال لها أنت طالق ولا نية له أو هو ينوي وقوع الطلاق على ظاهر قوله وقع الطلاق حين تكلم به ولو قال لها أنت طالق للسنة واحدة وأخرى للبدعة فإن كانت طاهراً قد جومت أو حائضاً ونفساء وقعت طليقة البدعة فإذا ظهرت وقعت طليقة السنة وسواء قال لها أنت طالق طليقة سنوية وأخرى بدعية أو طليقة للسنة وأخرى للبدعة (قال) ولو قال لها أنت طالق ثلاثاً للسنة وثلاثاً للبدعة وقعت عليها ثلاث حين تكلم به لانها لا تعدو أن تكون في حال سنة أو حال بدعة فيقع في أي الحالتين كانت (قال الشافعي) وكذلك لو قال لها أنت طالق ثلاثاً لبعضهن للسنة وبعضهن للبدعة جعلنا القول قوله فان أراد ثنتين للسنة واحدة للبدعة أو فعنا اثنتين للسنة في موضعهما واحدة للبدعة في موضعها وهكذا لو قال لها أنت طالق ثلاثاً للسنة والبدعة فإن قال أردت بثلاث للسنة والبدعة أن يقع معا وقع في أي حال كانت المرأة وهكذا ان قال أردت أن السنة والبدعة في هذا سواء ولو قال بعضهن للسنة وبعضهن للبدعة ولا نية له فإن كانت طاهراً من غير جماع وقعت ثنتان للسنة حين تكلم بالطلاق واحدة للبدعة حين تحيض وإن كانت بمجمعة أو في دم نفاس أو حيض وقعت حين تكلم اثنتان للبدعة وإذا ظهرت واحدة للسنة (قال) ولو قال لها أنت طالق أحسن الطلاق أو أبعجل الطلاق أو أفضل الطلاق أو أكمل الطلاق أو خير الطلاق أو ما أشبه هذا من تفصيل الكلام سألت عن نيته فإن قال لم أنو شيئاً وقع الطلاق للسنة وكذلك لو قال ما نويت أيقاعه في وقت أعرفه وكذلك لو قال ما أعرف حسن الطلاق ولا يبيحه بصفة غير أني نويت أن يكون أحسن الطلاق وما قلت معه أن يقع الطلاق حين تكلم به لا يكون له مدة غير الوقت الذي تكلم به فيه فيقع حينئذ حين يكلم به أو يقول أردت بأحسنه أني طلقت من الغضب أو غيره فيقع حين يكلم به اذا جاء بدلالة (قال) ولو قال لها أنت طالق أقيم أو أسمع أو أفند أو أشر أو أثن أو أتم أو أبعض الطلاق أو ما أشبه هذا مما يقع به الطلاق سألناه عن نيته وإن قال أردت ما يخالف السنة منه أو قال أردت ان كان فيه شيء يقع الأقيم وقع طلاق بدعة ان كانت طاهراً بمجمعة أو حائضاً ونفساء حين تكلم به وقع مكانه وإن كانت طاهراً من غير جماع وقع اذا حاضت أو نفست أو جومت وإن قال لم أنو شيئاً أو خرس أو عته قبل يسأل وقع الطلاق في موضع البدعة فإن سئل فقال نويت أقيم الطلاق لها اذا طلقتها ربية رأيتهما أو دس عشرة أو بغضة متى لها أو بغضا من غير ربية فيكون ذلك يقع بها وقع الطلاق حين تكلم به لانه لم يصفه

خلافاً بيننا رأيت لوسى المحاربون بعضهم بعضاً ثم اسلموا أندع السبي يقول المسي مرقوقاً له قال نعم قلت أفتخير هذا في التجار والاسرى في دار أهل البغي قال لا قلت فلو غرانا أهل الحرب فقتلوا منا ثم رجعوا مسلمين أكون على أحد منهم قود قال لا قلت فلو فعل ذلك التجار والاسرى ببلاد الحرب غير مكرهين ولا شبه عليهم قال يقتلون قلت أسمع قصد قتل التجار والاسرى ببلاد الحرب فيقتلون قال بل يحرم قلت أرايت التجار والاسرى لو تركوا الصلاة والركن إلى دار الحرب ثم خرجوا إلى دار الاسلام أ يكون عليهم قضاء ذلك قال نعم قلت ولا يحل لهم في دار الحرب الا ما يحل لهم في دار الاسلام قال لا قلت فاذا كانت الدار لا تغير ما حل لهم وحرم عليهم فكيف أسقط عنهم حق الله وحق الآدميين الذي اوجبه الله عليهم ثم أنت لا تحل لهم حبس حق قبلهم في دم ولا غيره

وما كان لا يحل لهم حبسه فان على الامام استخراج عتق غير هذا الموضع قال فأقسمهم باهل الردة الذين أبطل ما أصابوا في قالت فانت ترعهم ان أهل البغي يقاد منهم ما لم ينصبوا اماماً ويظهروا حكاماً والتجار والاسارى لا امام لهم ولا امتناع ونزع لم يقتل أهل البغي بعضهم بعضاً بلا شبهة أقدت منهم قال ولكن الدار عنوة من أن يجري عليهم الحكم قلت أرايت لو أن جماعة من أهل القبلة محاربين امتنعوا

في مدينة حتى لا يجري عليهم حكم فقطعوا الطريق وسفكوا الدماء وأخذوا الاموال وأتوا الحدود وقال بقاء هذا كله عليهم قلت فهذا ترك معنائه
وقلت له أليكون على المسدنين قولهم لا يرب قاتل عمد ويرث قاتل خطأ الا من الدية فقلت لا يرب القاتل في الوجهين لانه يلزمه اسم قاتل
فكيف لم تقبل بهذا في القاتل من أهل البغي والعدل لان كلا يلزمه اسم قاتل وأنت تسوي (١٦٥) بينهم فلا تنقيد أحدا بصاحبه

(باب حكم المرتد)

قال الشافعي رحمه الله
ومن ارتد عن الاسلام
الى أى كفر كان مولودا
على الاسلام أو أسلم ثم
ارتد قتل وأى كفر
ارتد اليه مما يظهر أو ستر
من الزندقة ثم تاب لم يقتل
فان لم ينب قتل امرأه
كانت أو رجلا عبدا كان
أو حرا (وقال في الثاني)
في استنابته ثلاثا قولان
أحدهما حديث عمر
يتأني به ثلاثا والآخر
لا يؤخر لان النبي صلى الله
عليه وسلم لم يصر فيه بانه
وهو لو توفي به بعد ثلاث
كعبته قبلها (قال الشافعي)
رحمه الله وهذا ظاهر الخبر
(قال المزني) وأصله الظاهر
وهو أقيس على أصله (قال
الشافعي) ويوقف ماله
وذا قتل فماله بعد
قضاء دينه وجنابته ونفقة
من تلزمه نفقته في
لا يرب المسلم الكافر
ولا الكافر المسلم ولا يرب
مسلم لا يربته مسلم ويقتل
الساحران كل ما يصر
به كفر ان لم ينب (قال)
ويقال لمن ترك الصلاة وقال

في أن يقع في وقت فيوقعه فيه (قال) ولو قال لها أنت طالق واحدة حسنة قبضة أو قبضة فاحشة أو ما أشبه
هذا مما يجمع الشيء وخلافه كانت طالق حين تكلم بالطلاق لان ما وقع في ذلك وقع باحدى الصفتين وان قال
نوبت أن يقع في وقت غير هذا الوقت لم يقبل منه لان الحكم في ظاهر قوله بسان (١) أن الطلاق يقع حين تكلم به
ويستوعب فيما بينه وبين الله تعالى أن لا يقع الطلاق الا على نيته ولو قال لها أنت طالق ان كان الطلاق الساعة
أو الآن أو في هذا الوقت أو في هذا الحين يقع عليك السنة فان كانت طاهر من غير جراح وقع عليها الطلاق
وان كانت في تلك الحال مجامعة أو حائضا ونفساء لم يقع عليها الطلاق في تلك الحال ولا غيرها بهذا الطلاق ولو
قال لها أنت طالق ان كان الطلاق الآن أو الساعة أو في هذا الوقت أو في هذا الحين يقع عليك البدعة فان كانت
مجامعة أو حائضا ونفساء طلق وان كانت طاهر من غير جراح لم تطلق ولو كانت المسئلة الاولى في هذا كله
غير مدخول بها أو مدخول بها لا تحيض من صغرها وكبرها وحبلها وقع هذا كله حين تكلم به وان أراد بقوله في
المدخول بها التي تحيض في جميع المسائل أردت طلاقا ثلاثا أو أردت بقوله أنت طالق أحسن الطلاق أو بقوله
أنت طالق أجمع الطلاق ثلاثا كان ثلاثا وكذلك ان أراد اثنتين وان لم يرد زيادة في عدد الطلاق كانت في هذا كله
واحدة ولو قال أنت طالق أكل الطلاق فهكنا ولو قال لها أنت طالق أكثر الطلاق عددا أو قال أكثر الطلاق
ولم يرد على ذلك فمن ثلاث ويدين فيما بينه وبين الله تعالى لان ظاهر هذا ثلاث (قال) وطلاق المدخول بها حرة
مسئلة أو خبيثة أو أمة مسئلة سواء في وقت أو بقاءه وان نوى شيئا وسعه فيما بينه وبين الله تعالى أن لا يقع الطلاق
الا في الوقت الذي نوى ولو قال أنت طالق مل عمكة فهي واحدة الا أن يرد أكثر منها وكذلك ان قال مل الدنيا
أو قال مل شيء من الدنيا لانها لا تملك شيئا الا بكلام فالواحدة والثلاث سواء فيما عدا ذلك (قال) ولو وقت فقال
أنت طالق غدا أو الى سنة أو اذا فعلت كذا وكذا أو كان منك كذا طلق في الوقت الذي وقت ولا تطلق قبله ولو
قال للمدخول بها التي تحيض اذا قدم فلان أو عتي فلان أو اذا فعل فلان كذا وكذا أو اذا فعلت كذا فانت طالق
لم يقع ذلك الا في الوقت الذي يكون فيه ما وقع به الطلاق حائضا كانت أو طاهرا ولو قال أنت طالق في وقت كذا
للسنة فان كان ذلك الوقت وهي طاهر من غير جراح وقع الطلاق وان كان وهي حائضا أو نفساء أو مجامعة لم
يقع الا بعد طهرها من حيضة قبل الجماع ولو قال لها أنت طالق لالسنة ولا بدعة أو للسنة والبدعة كانت
طالق حين تكلم بالطلاق

(طلاق التي لم يدخل بها) قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو
تسر بحسبان وقال تبارك وتعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره (قال الشافعي)
والقرآن يدل والله أعلم على أن من طلق زوجته دخل بها أو لم يدخل بها ثلاثا لم يحل له حتى تنكح زوجا غيره
فاذا قال الرجل لامرأته التي لم يدخل بها أنت طالق ثلاثا فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره أخبرنا مالك
عن ابن شهاب عن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن محمد بن أبيان عن أبي بكر قال طلق رجل امرأته
ثلاثا قبل أن يدخل بها ثم بداه أن ينكحها فبأه يستفتي فقال أبا هريرة وعبد الله بن عباس فقالا لا ترى أن
تنكحها حتى تتزوج زوجا غيره فقال إنما كان طلاقا واحدا فقال ابن عباس انك أرسلت من يدك ما كان
لثمن قبض أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن النعمان بن أبي عمار عن أنس بن مالك
عن عطاء بن يسار قال جاء رجل يسأل عبد الله بن عمرو بن العاص عن رجل طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخلها

أنا طلقها ولا أصلها الا يعلمها غيره فان فعلت والاقتلناه كما تركه الايمان ولا يعلمه غيره فان آمنت والاقتلناه ومن قتل مرتدا قبل يستتاب
أو جرحه فاسلم ثم مات من الجرح فلا قود ولا دية ويعزر القاتل لان المتولى لقتله بعد استنابته الحيا (قال) ولا يسبي للمرتدين ذرية وان
لحقوا بدار الحرب لان حرمة الاسلام قد ثبت لهم ولا ذنب لهم في تبديل آياتهم ومن بلغ منهم ان لم ينب قتل ومن ولد للمرتدين في الردة لم يسب

لأن آلههم لم يسبوا وان اردتم معاقدون ولحقوا بدار الحرب وعندنا لهم ذراوى لم نسبهم وقتلنا اذا بلغوا الكم العهدان شتم والابتذالكم ثم انتم حرب وان اردتم سكران فأت كان ماله فبأ لا يقتل ان لم ينسحب حتى يمتنع مفيقا (قال المرقى) قلت ان هذا دليل على طلاق السكران الذي لا يعيز أنه لا يجوز (١٦٦) ولو شهد عليه شاهدان باردة فانكره قيل ان أقررت بان لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله

وتبرأ من كل دين خالف دين الاسلام لم يكشف عن غيره وما جرح أو أفسد في رده أخذه وان جرح مرتدا ثم جرح مسلما فأت فعلى من جرحه مسلما نصف الدية

(كتاب الحدود) باب حد الزنا والشهادة عليه

(قال الشافعي) رجعه الله رجما صلى الله عليه وسلم محصنين يهوديين زنيا ورجم عمر محصنة وجلد عليه السلام بكرامة وغربه عاما وبذلك أقول فاذا أصاب المرأة أصيبت الحرة بعد السلوع بنكاح صحيح فقد أحسننا فمن زنى منها فله الرجيم حتى يموت ثم يفصل ويصلى عليه ويدفن ويجوز للإمام أن يحضر رجعه ويترك فلان يحصن جلسمائة وعرب عاما عن بلده بالسنة ولو أقر مرة حدلان النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يسأ أن يغدو على امرأته فان اعترفت رجما

قال عطاء فقلت انما طلاق البكر واحدة فقال عبد الله بن عمرو انما أنت فاص واحدة تبينها الثلاث فصرها حتى تنكح زوجا غيره (قال الشافعي) قال الله عز وجل والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء وقال ويعولن أحق بردهن في ذلك الآية فالمرأة أن يرد على أن الرجعة لمن طلق واحدة أو اثنتين انما هي على المعتدة لان الله عز وجل انما جعل الرجعة في العدة وكان الزوج لا يملك الرجعة اذا انتقضت العدة لانه يحل للرجعة في تلك الحال أن تنكح زوجا غيره المطلق فمن طلق امرأته ولم يدخل بها تطليقة أو تطليقتين فلا رجعة عليه ولا عدة ولها أن تنكح من شئت ممن يحل لها نكاحه وسواء البكر في هذا والتيسر (قال) ولو قال للمرأة غير المدخول بها أنت طالق ثلاثا السنة أو ثلاثا للعدة أو ثلاثا لبعضهن السنة وبعضهن للعدة وقعن معا حين تكلم به لانه ليس فيها سنة ولا عدة وهكذا لو كانت مدخولا بها لا تحيض من صغرها وكبرها وحلي واذا أراد في المدخول بها ثلاثا أن يقعن في رأس كل شهر واحدة لزمه في حكم الطلاق ثلاثا يقعن معا ويسعه فيما بينه وبين الله عز وجل أن يطلقها في رأس كل شهر واحدة ويرجعها فيما بين ذلك ويصدها ويسعه فيما بينه وبين الله تعالى ولا يسعها هي أن تصدقه ولا تتركه ونفسها لان ظاهره أنهن وقعن معا وهي لا تعلم ذلك كما قال وقد يكذب على قلبه ولو قال التي لم يدخل بها أنت طالق ثلاثا السنة وقعن حين تكلم به فان نوى أن يقعن في رأس كل شهر فلا يسعها أن تصدقه لانه لا عدة عليها فتقع التثنية عليها في رأس كل شهر واحدة ويسعه فيما بينه وبين الله عز وجل أن تقع واحدة ولا تقع اثنتان لانهما يقعان وهي غير زوجة ولا معتدة ولو قال لامرأة تحيض ولم يدخل بها أنت طالق اذا قدم فلان واحدة السنة أو ثلاثا السنة قد دخل بها قبل أن يقدم فلان وقعت عليها الواحدة أو الثلاث اذا قدم فلان وهي طاهر من غير جماع وان قدم فلان وهي طاهر من أول حيض طلقت قبل بجماع وأسأ هل أراد ايقاع الطلاق بقدم فلان فقط فان قال نعم أو قال أردت ايقاع الطلاق بقدم فلان السنة في غير المدخول بها لا سنة التي دخل بها أو قعته عليه كفيما كانت امرأته لانها لم يكن فيها حين حلف ولا حين نوى سنة في التي لم يدخل بها وان وقع الطلاق بنيتها مع كلامه واذا قال الرجل لامرأته لم يدخل بها أنت طالق أنت طالق وقعت عليها الاولى ولم تقع عليها التثنية من قبل أن الاولى كلمة تامة وقع بها الطلاق فبانت من زوجها بلا عدة عليها ولا يقع الطلاق على غير زوجة أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن أبي قسيط عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام أنه قال في رجل قال لامرأته لم يدخل بها أنت طالق ثم أنت طالق ثم أنت طالق فقال أبو بكر يطلق امرأته على ظهر الطريق قد بانت منه من حين طلقها التطليقة الاولى

(ما جاء في الطلاق الى وقت من الزمان) قال الشافعي رجعه الله اذا قال الرجل لامرأته أنت طالق غدا فاذا طلع الفجر من ذلك اليوم فهي طالق وكذلك ان قال لها أنت طالق في غرة شهر كذا فاذا رأى غرة شهر كذا فذلك غرته فان أصابها وهو لا يعلم أن الفجر طلع يوم أو وقع عليها الطلاق أو لا يعلم أن الهلال روى ثم علم أن الفجر طلع قبل أصابته اياها والهلال روى قبل أصابته اياها الا أنه يعلم أن أصابته كانت بعد المغرب ثم روى الهلال ففسد وقع الطلاق قبل أصابته اياها ولها عليه مهر مثلها باصابتها اياها بعد وقوع طلاقها ثلاثا ان كان طلقها ثلاثا وتطليقت لم يكن بقي عليها من الطلاق الا هي وان كان طلقها واحدة فله عليها مهر مثلها ولا تكون أصابته اياها رجعة والقول في الاصابة قول الزوج مع عينه وكذلك هو في الحنة لان تقوم

وأمر عمر رضي الله عنه بأواقده النبي مثل ذلك ولم يأمر بعد اقراره وفي ذلك دليل أنه يجوز أن يقيم الامام الحدود وان لم يحضره عليه وفي رجوع تركه وقع به بعض الحد ولم يقع (قال) ولا يقيم حدا للحد على حبل ولا على المريض المدنف ولا في يوم حره أو بر مدغمط ولا في أسباب التلف ويرجم المحصن في كل ذلك الا أن تكون امرأته حبل فتترك حتى تضع ويكفل ولها وان كان البكر نضر الخلق ان ضرب

بالسيف تلف ضرب بالثكال النخل اتباعا لفعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك في مثله ولا يجوز على الزنا والواط واتيان البهائم إلا أربعة يقولون رأينا ذلك منه يدخل في ذلك منها دخول المروء في المسجلة (قال المزني) رحمه الله قلت أنا ولم يجعل في كتاب الشهادات آتيان البهيمة زنا ولا في كتاب الطهارة في مس فرج البهيمة وضوء (قال) وإن شهدوا متفرقين (١٦٧) قبلتهم إذا كان الزنا واحدا ومن رجع بعد تمام الشهادة

عليه بينة في الحث بخلاف ما قال أو بينة باقراره باصا به توجب عليه شأ فيؤخذ لها (قال) ولو قال لها أنت طالق في شهر كذا أو في شهر كذا أو في غرة هلال شهر كذا أو في دخول شهر كذا أو في استقبال شهر كذا كانت طالق ساعة تغيب الشمس من الليلة التي يرى فيها هلال ذلك الشهر ولو رأى هلال ذلك الشهر بعين لم تطلق الا يغيب الشمس لأنه لا يعد الهلال الا من ليلته لا من نهاره يرى فيه لم يرب قبل ذلك في ليلته ولو قال أنت طالق إذا دخلت سنة كذا أو في مدخل سنة كذا أو في سنة كذا وإذا أنت سنة كذا كان هذا كالشهر لا يختلف إذا دخلت السنة التي أوقع فيها الطلاق وقع عليها الطلاق ولو قال لها أنت طالق في أنسلاخ شهر كذا أو بعض شهر كذا أو نفاذ شهر كذا فإذا نفذ ذلك الشهر فرؤى الهلال من أول ليلة من الشهر الذي يليه فهي طالق

(الطلاق بالوقت الذي قدمي) قال الشافعي وإذا قال لأمري أنه أنت طالق أمس أو طالق عام أو أول أو طالق في الشهر الماضي أو في الجمعة الماضية ثم مات أو خرس فهي طالق الساعة وتعتن من ساعتها وقوله طالق في وقت قدمي يريد بإيقاعه الآن محال (قال الربيع) وفيه قول آخر للشافعي أنه إذا قال لها أنت طالق أمس وأراد إيقاعه الساعة في أمس فلا يقع به الطلاق لأن أمس قدمي فلا يقع في وقت غير موجود (قال الشافعي) رحمه الله ولو سئل فقال قلته بلانية شئ أو قال قلته لأن يقع عليها الطلاق في هذا الوقت وقع عليها الطلاق ساعة تكلم به واعتبت من ذلك الوقت ولو قال قلته مقرر أني قد طلقها في هذا الوقت ثم أصبتها فلها عليه مهر مثلها وتعتن من يوم أصابها وإن لم يصبها بعد الوقت الذي قال لها أنت طالق في وقت كذا وصدقته أنه طلقها في ذلك الوقت اعتدت منه من حين قاله وإن قالت لا أدري اعتدت من حين استنقبت وكانت كأمراء طلق ولم تعلم (قال) ولو كانت المسئلة بحال ما قال قد كنت طلقها في هذا الوقت فعينت أنك كنت طالق فيه بطلاقك إياك أو طلقها فزوج في هذا الوقت فقلت أنت طالق أي مطلقة في هذا الوقت فإن علم أنها كانت مطلقة في هذا الوقت منه أو من غيره بينة تقوم أو باقرارها أو بحلف ما أراد به أحداث طلاق وكان القول قوله وإن نكل حلفت وطلقت وهكذا لو قال لها أنت مطلقة في بعض هذه الأوقات وهكذا إن قال كنت مطلقة أو ما بمطلقة في بعض هذه الأوقات (قال) وإذا قال الرجل لأمري أنه قد أصابها أنت طالق إذا طلقك أو حين طلقك أو متى ما طلقك أو ما أشبه هذا لم تطلق حتى يطلقها فإذا طلقها واحدة وقعت عليها التغطية بابتدائه الطلاق وكان وقوع الطلاق عليها غاية طلقها كقوله أنت طالق إذا قدم فلان وإذا دخلت الدار وما أشبه هذا فطلق الثانية بالغاية ولم يقع عليها به طلاق ولو قال لها أنت طالق كلما وقع عليك طلاق أو ما أشبه هذا لم تطلق حتى يقع عليها طلاق فإذا أوقع عليها تغطية عاك الرجعة وقعت عليها الثلاث الأولى بإيقاعه الطلاق والثانية وقوع التغطية الأولى التي هي غاية لها والثالثة بان الثانية غاية لها وكان هذا كقوله كلما دخلت الدار وكلما كنت خلانا فأنت طالق فكلما أحدثت شيئا سماه غاية يقع عليها الطلاق به طلق ولو قال انما أردت بهذا كله أنك إذا طلقك طالق بطلاقك لم يدين في القضية لأن ظاهر قوله غير ما قال وكان له فيما بينه وبين الله تعالى أن يعجبهم أو لا يسعها أن تقيم معه لأنها لا تعرف من صدقه ما يعرف من صدق نفسه وهكذا إن طلقها بصريح الطلاق أو كلام يشبه الطلاق نيته فيه الطلاق وهكذا إن خيرها فاختارت نفسها أو ملكها فطلقت نفسها واحدة لأن كل هذا بطلاقه وقع عليها وكذلك كل طلاق من قبل الزوج مثل الإيلاء وغيره مما يملك فيه الرجعة (قال) وإن وقع الطلاق الذي أوقع لا يملك فيه الرجعة لم يقع عليها الا الطلاق

من عقوبة الزنا (قال الشافعي) رحمه الله ويحد الرجل أمته إذا زنت لقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا زنت أمه أهدم تسن زناها قبل يدها (باب ما جاء في حد النمين) قال الشافعي رحمه الله في كتاب الحدود وإن تعاقبوا البهائم أن يحكم أو يذبح فإن حكمنا حدنا الحسن (باب ما جاء في حد النمين)

من عقوبة الزنا (قال الشافعي) رحمه الله ويحد الرجل أمته إذا زنت لقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا زنت أمه أهدم تسن زناها قبل يدها (باب ما جاء في حد النمين) قال الشافعي رحمه الله في كتاب الحدود وإن تعاقبوا البهائم أن يحكم أو يذبح فإن حكمنا حدنا الحسن (باب ما جاء في حد النمين)

بأرجم لان النبي صلى الله عليه وسلم رجمهم ودين زنيا وولدنا بالسكامة وغرناه عاما (وقال) في كتاب الجزية انه لا خيار له اذا جاور في حد الله
فعلية أن يعمله لما وصفت من قول الله عز وجل وهم صاغرون (قال المزني) رجمه الله هذا أولى قوله به اذ عزم أن معنى قول الله تعالى وهم
صاغرون ان يجري عليهم أحكام (١٦٨) الاسلام ما لم يكن امر حكم الاسلام فيه تركهم واياء

(باب حد القذف)

قال الشافعي رحمه الله
اذ قذف البالغ حرا بالغا
مسما أو حرة بالقذف
مسئلة حد ثمانين فان
قذف نكرا بكلمة واحدة
كان لكل واحد منهم
حد واحد فان قال بالان
الزانيين وكان أبواه حريج
مسلمين ميتين فعليه حدان
وباخذ حد الميت ولده
وعصيته من كلوا ولو
قال القاذف للمقذوف
انه عبد فعلى المقذوف
البينة لا يدعي الحد
وعلى القاذف البينة لانه
ينكر الحد ولو قال لعربي
يا بنطي فان قال عنيت
بنطي الدار واللسان
أحلفته ما أريد ان ينسبه
الى النبط ونسبه أن
يعود وأدبته على الإذني
فان لم يحلف حلف
المقذوف لقد أراد نفيه
وحده فان عفا فلا
حد له وان قال عنيت
بالقذف الاب الجاهلي
حلف وعزر على الإذني
ولو قذف امرأ مؤمنا
وطأ حراما دبر عنه في

الذي أوقع علف فيه الرجعة لان الطلاق الثاني والثالث لا يقع الا بغاية الاولى بعد وقوعها فلا يقع طلاقه على
امرأة لا يملك رجعتها وذلك مثل قوله اذا وقع عليك طلاق فأنت طالق فالحال فوقع عليها تطليقة الخلع
ولا يقع عليها غيرها لان الطلاق الذي أوقع بالخلع يقع وهي بعد غير زوجة ولا يملك رجعتها (قال الربيع)
اذا قال لها أنت طالق اذا طلقك فأراد أن تكون طالق بالطلاق اذا طلقها فهي واحدة
(الفسخ) قال الشافعي رحمه الله وكل فسخ كان بين الزوجين فلا يقع به طلاق لا واحدة ولا ما بعدها
وذلك ان يكون عيبا تحتة أمة فتعتق فتختار فراقه أو يكون عينا فتغير فتختار فراقه أو ينكحها صحرما
فيفسخ نكاحه أو نكاح ممتعة ولا يقع بهذا نفسه طلاق ولا بعده لان هذا فسخ بلا طلاق ولو قال رجل
لامرأته أنت طالق أين كنت فطلقها تطليقة لم يقع عليها الا هي لانها اذا طلقت واحدة فهي طالق أين كانت
وهكذا لو قال لها أنت طالق حيث كنت وأني كنت ومن أين كنت ولو قال لها أنت طالق طالقا كانت
طالقا واحدة ويسئل عن قوله طالقا فان أردت أنت طالق اذا كنت طالقا وقع اثنتان الاولى بايقاعه
الطلاق والثانية بالحنث والاولى لها غاية فان قال أردت اثنتين وقعت اثنتان معا وان قال أردت افهام
الاولى بالثانية أحلف وكانت واحدة (قال) ولو قال لها أنت طالق اذا قدم فلان بلد كذا وكذا فقدم فلان ذلك
البلد طلقت وان لم يقدم ذلك البلد وقدم بلدا غيره لم تطلق ولو قال أنت طالق كلما قدم فلان فكلما قدم
فلان طلقت تطليقة ثم كلما غاب من المصر وقدم فهي طالق أخرى حتى يأتي على جميع الطلاق ولو قال
لها أنت طالق اذا قدم فلان فقدم فلان ميتا لم تطلق لانه لم يقدم ولو قال لها أنت طالق اذا قدم فلان فقدم
بفلان مكرها لم تطلق لان حكم ما فعل به مكرها كالم يكن ولو قال أنت طالق متى رأيت فلانا بهذا البلد فرائه
وقد قدم به مكرها طلقت لانه أوقع الطلاق برؤيته فانفس فلان وليس في رؤيته فلانا اكرامها بطل به
عنها الطلاق (قال الربيع) اذا كان كل قدومه وهي في العدة فأما اذا خرجت من العدة فغاب ثم قدم
لم يقع عليها طلاق لانها ليست بزوجة وهي كاجنبية (قال الشافعي) ولو قال لها أنت طالق ان كنت
فلانا فكلت فلانا وهو طلق وان كلته حيث يسمع كلامها طلقت وان لم يسمعه وان كلته ميتا أو نائما
أو بحيث لا يسمع أحد كلام من كله عيشل كلامها لم تطلق ولو كلته وهي نائمة أو مغلوبة على عقلها لم تطلق
لانه ليس بالكلام الذي يعرف الناس ولا يلزمها به حكم بحال وكذلك لو أكرهت على كلامه لم تطلق واذا قال
لامرأته وقد دخل بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق وقعت الاولى ويسئل عما نوى في الثانية بعدها فان كان
أراد تبين الاولى فهي واحدة وان كان أراد احداث طلاق بعد الاولى فهو ما أراد وان أراد بالثالثة تبين الثانية
فهى اثنتان وان أراد بها طلاقا ثالثا فهي ثالثة وان مات قبل أن يسئل فهي ثلاث لان ظاهر قوله انها ثلاث
ولو قال لها أنت طالق وطالق وطالق وقعت عليها اثنتان الاولى والثانية التي كانت بالاولا لانها استثناف كلام في
الظاهر ودين في الثالثة فان أراد بها طلاقا فهي طالق وان لم يرد بها طلاقا وأراد لفهام الاول أو تكريره فليس
بطلاق ولو قال أردت بالثانية افهام الكلام الاول والثالثة احداث طلاق كانت طالقان لا في الحكم لان
ظاهر الثانية ابتداء طلاق لا افهام ودين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء وتقع الثالثة لانه أراد بها
ابتداء طلاق لا افهاما وان اجتمعت هكذا قال لها أنت طالق أنت طالق أنت طالق ثم أنت طالق وقعت اثنتان
ودين في الثالثة كما وصفت ولو قال لها أنت طالق وأنت طالق وأنت طالق وقعت ثلاث لان الاولى ابتداء

هذا الخلع وعزروا لا يحد من لم تكمل فيه الحرية الاحد العبد ولا حد في التعريض لان الله تعالى أباح التعريض فيما حرم طلاق
عقده فقال ولا ترموا عسفة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله وقال تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء فجعل التعريض
مما لا يحد من فلا يحد الا بقذف صريح

(٣٣ - الام خامس)
وان اتابها حيث ينظر اليها في صحراءها وكانت غنما واها الى مراح فاضطجع
حيث ينظر اليها فهاذا حرزا ولو ضرب فسطاطا و اوى فيه مناعه فاضطجع لسرق الضبطاط والمناج من جوفه قطع لان اضطباعه حرز
له ولما فيه الان الاراز تختلف فصر كل بما تكون العابه تحرز مشبه ولو اضطجع في صحراء ووضع نوبه بين يديه او ترك اهل الاسواق

ويقطع العبد آبقا وغير آبق ويقطع النباش اذا أخرج الكفن من جميع القبور لان هذا حرز مثله

(باب قطع اليد والرجل في السرقة) قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا به عن أصحابنا عن محمد بن عبد الرحمن عن الحرث بن عيسى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي

(١٧١)

هريرة رضي الله عنه
أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال في السارق
ان سرق فاقطعوا يده
ثم ان سرق فاقطعوا رجليه
واخرج بان أبي بكر
الصديق رضي الله عنه
قطع يد السارق اليسرى
وقد كان أقطع اليد
والرجل (قال الشافعي)
رحمه الله فإذا سرق
قطعت يده اليمنى من
مفصل الكف
وحسب بالنار فإذا
سرق الثانية قطعت
رجله اليسرى من
مفصل الكعب ثم حسب
بالتار فإذا سرق الثالثة
قطعت يده اليسرى
من مفصل الكف
ثم حسب بالتار فإذا
سرق الرابعة قطعت
رجله اليمنى من مفصل
الكعب ثم حسب بالتار
ويقطع بأخف مسوية
وأقرب سلامة وإن سرق
الخامسة عزر وحسب
ولا يقطع الحرس إذا
دخل البناء بأمان
ويضمن السرقة

(باب الاقرار بالسرقة
والشهادة عليها)

وهي في عدة الآلة لا يعلل بجمعها يقع عليها الطلاق في عدة لا يعلل بجمعها فيها ولو قال لها أنت طالق كلما
مضت سنة فخالعها ثم مضت السنة الأولى وليست له بزوجة كانت في عدة منه أو في غير عدة لم يلزمه الطلاق
لان وقت الطلاق وقع وليست له بزوجة فان نكحها نكاحا جديدا فكم مضت سنة من يوم نكحت وقعت
تطبيقه حتى ينقض طلاق المالك كله (قال) الربيع والشافعي قول آخر انه اذا خالعه ثم تزوجها لم يقع
عليها الطلاق بمجيء السنة لان هذا غير النكاح الاول (قال الشافعي) ولو قال لها أنت طالق في كل شهر
واحدة أو في مضى كل شهر واحدة ثم طلقها ثلاثا قبل أن يقع منهن شيء أو بعد ما وقع بعضهم ونكحت زوجا
غيره فأصابها ثم نكحتهم فارت تلك الشهر ولم يلزمها من الطلاق شيء لان طلاق ذلك المالك مضى عليه كله
وسميت عليه فلا تحل له إلا بعد زوج ونكاح جديد وكانت كن لم تنكح قط في أن لا يقع عليها طلاق عقده في
المالك الذي بعد الزوج ولو كان طلقها واحدة أو اثنتين فبقي من طلاق ذلك المالك شيء ثم سرت لها مرة أو وقع
عليها فيها الطلاق وهو عليها وقع وهكذا لو قال كلما دخلت هذه الدار فانت طالق فكلما دخلها وهي زوجة
له أو في عدة من طلاق يعلل فيه الرجعة فهي طالق وكلما دخلها وهي غير زوجة له أو في عدة من فرقة لا يعلل
الرجعة فهي غير طالق فإذا طلقها ثلاثا فخرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره ثم نكحت زوجا غيره فأصابها
ثم نكحتهم ثم دخل بها لم يقع عليها الطلاق بكلام متقدم في مالك نكاح قد حرم حتى كان بعد زوجا أحل استئناف
النكاح وإذا هدم نكاح الزوج الطلاق حتى صارت كمن ابتدأ نكاحه ممن لم تنكح قط هدم البين التي يقع
بها الطلاق لأنها أضمت من الطلاق وهكذا لو قال أنت طالق كلما حضت وغير ذلك مما يقع الطلاق فيه في
وقت فعلي هذا الباب كله وقياسه ولو قال لها أنت طالق كل سنة ثلاثا فطلقت ثلاثا في أول سنة ثم تزوجت زوجا
أصابها ثم نكحتهم فارت بغيرها نكاحا جديدا لم يقع عليها ما مضى من السنين بعد شيء لان طلاق المالك الذي
عقده في الطلاق وقت قدمضي ولو قال لها أنت طالق في كل سنة تطبيقه فوقعت عليها واحدة أو اثنتين
ثم تزوجها زوجا غيره ثم دخل بها ثم طلقها ومات عنها فنكحها الأولى ثم مضت سنة وقعت عليها تطبيقه حتى تعد
ثلاث تطليقات لان الزوج يهدم الثلاث ولا يهدم الواحدة ولا اثنتين

(الخلع والنشوز)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن ادريس الشافعي قال قال الله تعالى وان امرأة خافت
من بعلها نشوزا أو عراضا فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير (قال الشافعي) أخبرنا سفيان
ابن عيينة عن الزهري عن سعيدين المسيب أن ابنة محمد بن مسلمة كانت عند رافع بن خديج ففكر منها أمرا أما
كبيرا أو غريبا فإراد طلاقها فقالت لا تطلقني وأمسكني وأقسم لي ما بدالك فانزل الله تعالى وان امرأة خافت من
بعلها نشوزا أو عراضا الآية (قال الشافعي) وقدر وى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هم بطلاق بعض نسائه
فقالت لا تطلقني ودعني يحسرن الله تعالى في نسائك وقد وهبت بوى ولبقى لا خشي عائشة (قال الشافعي)
أخبرنا ابن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه أن سودة وهبت يومها لعائشة (قال الشافعي) أخبرنا مسلم عن
ابن جريج عن عطاء بن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم توفي عن تسعة نسوة وكان يقسم لثمان (قال)
الشافعي) وبهذا كله نأخذ والنقرآن يدل على مثل معاني الأحاديث بان بينا فيه إذا خافت المرأة نشوز

قال الشافعي رحمه الله تعالى ولا يقام على سارق حديد الا بان يثبت على اقراره حتى يقام عليه الحد أو بعدلين يقولان ان هذا بعنه سرق
مثال هذا من حرزه بصفاته يسوي ربع دينار ويحضر المصدق منه ويدي شهادتهما فان ادعى أن هذا امتاعه غلبه عليه وابتاعه
منه أو أذن له في أخذه لم يقطع له لأن أحمله له خصما لو نكل صاحبه أحلف المشهود عليه ودفعته اليه وان لم يحضر رب المتاع حبس

السارق حتى يحضر ولو شهد رجل وامرأتان أو شاهدو عین على سرقة أو حجب الغرم في المال ولم أوجب في الحبد وفي إقرار العبد بالسرقه
شيان أحدهما في بدنه فأقطعه والاخر في ماله وهو لا يملك مالا فإذا أعتق وملك أغرمته

باب غرم السارق ماسرق (١٧٣) قال الشافعي رحمه الله تعالى أغرم السارق ماسرق قطع أوله يقطع

وكذلك قاطع الطريق
والحد لله فلا يقطع
الله غرم ما أتلف
للعباد

(ما لا قطع فيه)

قال الشافعي رحمه
الله ولا قطع على من سرق
من غير حرز ولا في
خلصة ولا على عبد
سرق من متاع سيده ولا
على زوج سرق من متاع
زوجته ولا على امرأة
سرق من متاع
زوجها ولا على عبد
واحد منهما سرق من متاع
صاحبه للآثر والشبهة
ونخلطة كل واحد منهما
بصاحبه (وقال)
في كتاب اختلاف أبي
حنيفة والأوزاعي
إذا سرق من مال
زوجها الذي لم ياتنها
عليه وفي حرزها
قطعت (قال المزني)
رحمه الله هذا
أقبح غصب (قال)
الشافعي ولا يقطع
من سرق من مال
ولده ولزوجه أو أبه
أو أمه أو أجداده من

بعلها أن لا بأس عليه ما أن يصالحا ونشوز البعل عنها بكر أهيتها فأباح الله تعالى له حبسها على الكرم لها فلها
وله أن يصالحا وفي ذلك دليل على أن صلحها إياه بترك بعض حقها له وقد قال الله عز وجل وعاشروهن
بالمعروف إلى غيرا كثيرا (قال الشافعي) فيحل للرجل حبس المرأة على ترك بعض القسم لها أو كله ما طابت
به نفسا فإذا رجعت فيه لم يحل له إلا العدل لها أو فراقها لأنها أفتات في المستأنف ما لم يحب لها فافأقامت
على هبته حل وإذا رجعت في هبته حل ما مضى بالهبة ولم يحل ما يستقبل إلا بتجديد الهبة (قال) وإذا
وهبت له ذلك فأقام عند امرأته أياما ثم رجعت استأنف العدل عليها وحل له ما مضى قبل رجوعها
(قال) فإن رجعت ولا يعلم بالرجوع فأقام على ما حلته منه ثم علم أن قد رجعت استأنف العدل من يوم علم
ولا بأس عليه فيما مضى وإن قال لا أفارقها ولا أعبدل لها أجبر على القسم لها ولا يجبر على فراقها (قال)
ولا يجبر على أن يقسم لها إلا صابة وينبغي له أن يقصر لها العدل فيها (قال) وهكذا لو كانت منفردة
به أو مع أمته لم يطؤها أمر بتقوى الله تعالى وأن لا يضربها في الجماع ولم يفرض عليه منه شيء بعينه
إنما يفرض عليه ما لا صلاح لها إلا به من نفقة وسكنى وكسوة وأن يأوى إليها فاما الجماع فوضع لتلذذ
ولا يجبر أحد عليه (قال) ولو أعطاها ما لا على أن تحل له من يومها وليتها فقبلته فالحطية مردودة عليه غير جائزة
لها وكان عليه أن يعدل لها في نفسها ما ترك من القسم لها إلا أن ما أعطاهما عليه إلا عشرين مملوكة ولا منفعة
(قال) ولو حالته فوهب لها شيئا على غير شرط كانت الهبة لها جائزة ولم يكن له الرجوع فيها إذا قبضتها وإن
رجعت هي في تحليله فيما مضى لم يكن لها وإن رجعت في تحليله فيما مضى كان لها وعليه أن يعدل لأنها
لم تملك ما لم يرض فيجوز تحليله بالله فيما ملكت

(جماع القسم للنساء) قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء
ولو حرصتم فلا تملوا كل الميل فتذروها كالمغصبة (قال الشافعي) سمعت بعض أهل العلم يقول قولا
معناه ما أصعب لن تستطيعوا أن تعدلوا إنما ذلك في القلوب فلا تملوا كل الميل لا تتبعوا أهواءكم أفعالكم
فيصير الميل بالفعل الذي ليس لكم فتذروها كالمغصبة وما أشبه ما قالوا عندى بما قالوا إلا أن الله عز وجل تجاوز
عما في القلوب وكتب على الناس الإفخار والأقاويل فإذا مال بالقول والفعل فذلك كل الميل قال الله
عز وجل قد علمنا ما فرغنا عليكم في آزر وإخيه ومما ملكتم أيما نعمهم وقال في النساء ولهن مثل الذي عليهن
بالمعروف وقال وعاشروهن بالمعروف (قال الشافعي) وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم القسم بين النساء
فيما وصفت من قسم لا زواجه في الحضر والحلال سودة يومها وليتها (قال الشافعي) ولم أعلم مخالفا
في أن على المرأة أن يقسم لزوجها فيعبدل بينهما وقد بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقسم
فيعدل ثم يقول اللهم هذا قسمي فيما أملك وأنت أعلم مما أملك يعني والله أعلم قلبه وقد بلغنا أنه كان
يطاف به محولا في مرضه على نساءه حتى حلته

(تفريع القسم والعبد بينين) قال الشافعي عباد القسم الليل لانه سكن قال الله تبارك وتعالى
وجعل لكم الليل لتسكنوا فيه وقال وجعل لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها (قال الشافعي) فإذا كان
عند الرجل أزواج حرائر مسلمات أو كتابيات أو مسلمات وكتابيات فهن في القسم سواء وعليه أن يبيت
عند كل واحدة منهن ليلة (قال الشافعي) وإذا كان فيهن أمة قسم للحررتين وللأمة ليلة (قال) ولا يكون

قبل أيهما كان ولا يقطع في طينور ولا من مار ولا من ولا من
باب قطع الطريق قال الشافعي عن ابن عباس في قطع الطريق إذا اقتبلا وأخذوا المال قتلوا وصلبوا وإذا قتلوا ولم
يأخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف ونفيهم إذا هربوا أن يطلبوا حتى

يؤخذوا في مقام عليهم الحد (قال الشافعي) فهذا أقول وقطاع الطريق هم الذين يعرضون بالسلح القوم حتى يعصبوهم المال في العمارى مجاهرة وأراهم في المصرا لم يكونوا أعظم ذنبا حدودهم واحدة ولا يقطع منهم الا من أخذ ربع دينار فصاعدا قيسا على السنة في السارق ويحد كل رجل منهم بقدر فعله فن وجب عليه (١٧٣) القتل والصلب قتله قبل صلبه كراهية تعذيبه وقال

له أن يدخل في الليل على التي لم يقسم لها ان الليل هو القسم ولا بأس أن يدخله في النهار للحاجة لا لياوى فاذا أراد أن ياوى الى منزله أو الى منزل التي يقسم لها ولا يجامع امرأة في غير يومها فان فعل فلا كفارة عليه (قال) وان مرضت إحدى نساءه عاده في النهار ولم يعدها في الليل وان ماتت فلا بأس أن يقيم عندها حتى يوارى بها ثم يرجع الى التي لها القسم وان نقلت فلا بأس أن يقيم عندها حتى تخف أو تموت ثم يوفى من بقي من نساءه مثل ما أقام عندها (قال) وان أراد أن يقسم لثنتين وثلاثا فلا بأس أن كان ذلك له وأكره مجاوزة الثلاث من العدد من غير أن أحرمه وثلاثه قد عوت قبل أن يعبد الثانية ويعرض وان كان هذا قد يكون قبيحا دون الثلاث (قال) واذا قسم لامرأة ثم غاب ثم قدم ابتداء القسم التي تليها في القسم وهكذا ان كان حاضر افشغل عن المبيت عندها ابتداء القسم كما يشتد القاد من الغيبة فيبدأ بالقسم التي كانت تليها (قال) وان كان عندها بعض الليل ثم غاب ثم قدم ابتداء فافها قدر ما بقي من الليل ثم كان عند التي تليها في آخر الليل حتى يعبد بينهن في القسم (قال) وان كان عندها مريضا أو مبتدأ أو مريضة أو حائض أو نفساء فذلك قسم يحسبه عليها وكذلك لو كان عندها صبيها فتركها جاعا حسب ذلك من القسم عليها انما القسم على المبيت كيف كان المبيت (قال) ولو كان محبوسا في موضع يصلن اليه فيه عدل بينهن كما يعبد بينهن لو كان خارجا (قال) والمرضى والصحيح في القسم سواء وان أحب أن يلزم منزلا لنفسه ثم يبعث الى كل واحدة منهن يوما وليتها فأتية كان ذلك له وعليهن فأتيهن امتنعت من أتية كانت تاركة لحقها عاصية ولم يكن عليه القسم لهما كانت تمتنع (قال) وهكذا لو كانت في منزله أو في منزل يسكنه فقلقه دونها وامتنع منه اذا جاءها أو هربت أو ادعت عليه طلاقا كاذبا حل لمر كها والقسم لغيرها وترك أن ينفق عليها حتى تعود الى أن لا تمتنع منه وهذه ناشئ وقد قال الله تبارك وتعالى واللاتي تحافون نشوزهن فغلظن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فاذا أذن في هجرته في المضجع لخوف نشوزها كان مباحا له أن يأتي غيرهن من أزواجه في تلك الحال وفيما كان مثلها (قال الشافعي) رحمه الله وهكذا الامه اذا امتنعت بنفسها أو منعها أهلها منه فلا نفقة ولا قسم لها حتى تعود اليه وكذلك اذا سافر بها أهلها بانه أو غيرانه فلا نفقة ولا قسم (قال) واذا سافرت الحرة بانه أو غيرانه فلا قسم لها ولا نفقة الا أن يكون هو الذي اشخصها فلا يسقط عنه نفقة ولا قسمها وهي اذا اشخصها بخلافه لها اذا اشخص هو وهي مقيمة لان اشخاصها باباها كنقلها الى منزل فليس له تركها فيه فلا نفقة ولا قسم وشخصه هو شخصه هو بنفسه وهو الذي عليه القسم لاه (قال) واذا جنت امرأة من نساءه أو خبلت فغلبت على عقلها فكانت تمتنع منه سقط حقها في القسم فان لم تكن تمتنع فلها حقها في القسم وكذلك لو خست أو مرضت أو ارتقت كان لها حقها في القسم لم تمتنع منه أو يطلقها وانما قلنا بقسم الرقاء وان لم يقدر عليها كما قلنا بقسم الحائض ولا يحل له جاعها لان القسم على السكن لا على الجماع الا ترى أن لا يجبره في القسم على الجماع وقد يستمتع منها وتستمتع منه بغير جماع (قال) واذا كان الزوج عتينا أو خصيا أو مجبوا أو من لا يقدر على التسامح حال أو لا يقدر عليهن الا بضعف أو اعياء فهو والصحيح القوي في القسم سواء لان القسم على ما وصفت من السكن وكذلك هو في النفقة على النساء وما يلزم لهن (قال) واذا تزوج المحلول أو الصحيح فغلب على عقله وعنده نسوة أتبعي لوليها القائم بامرء أن يطوف به عليهن أو يأتيه بهن حتى يكن عنده ويكون عندهن كما يكون

وقال في كتاب الحدود بيه أقول (قال) ولو شهد شاهدان من الرقة أن هؤلاء عرضوا لنا فقلنا لو أخذوا امتاعنا لم تجز شهادتهما لانهما خصمان وبسببهما أن يشهدا أن هؤلاء عرضوا هؤلاء ففعلوا بهم كذا وكذا واخذوا منهم كذا وكذا ونحن ننظر وليس للأمام أن يكشفهما عن غير ذلك (قال) واذا اجتمعت على رجل حدود وقذف بدى بجدا القذف عاتين جلدته ثم حبس فاذا برأه حتى الزمانية

في كتاب قتل العمد
يصلب ثلاثا ثم يترك
(قال) ومن وجب عليه
القتل دون الصلب قتل
ودفع الى أهله يكفونه
ومن وجب عليه
القطع دون القتل قطعت
يده اليمنى ثم حبت
بالتار ثم رجليه اليسرى ثم
حسبت في مكان واحد
ثم خلى ومن حضر منهم
وأكثر أو هيب أو كان ردا
عز وجل ومن قتل
وجرح أخص لصاحب
الجرح ثم قطع لائتبع
حق الله حتى
الأميين في الجراح
وغيرها ومن عفا
الجسراح كان له
ومن عفا النفس
لم يحقن بذلك دمه
وكان على الامام
قتله اذا بلغت
جنايته القتل ومن
تاب منهم من قبل
أن يقدر عليه
سقط عنه الحد
ولا تسقط حقوق
الأميين ويحتمل أن
يسقط كل حق لله بالتوبة

جلده فاذا برأ قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى من خلاف لقطع الطريق وكانت يده اليمنى للسرقة وقطع الطريق معا ورجله لقطع الطريق
مع يده ثم قتل فودا فان مات في الحد الاول سقطت عنه الحدود كلها وفي ماله دية النفس
(باب الاثربة والحد فيها) (١٧٤) قال الشافعي رحمه الله كل شراب أسكر كثيره فقليله حرام وفيه الحد قياسا على

الصحيح العقل عند نسائه ويكن عنده وان أغفل ذلك فبئس ما صنع وان عمد أن يجور به أثم هو ولا ثم على
مفسوب على عقله (قال) ولو كان رجل يحن ويقيق وعنده نسوة فمزل في يوم جنونه عن نسائه جعل
يوم جنونه كيوم من غيبته واستأنف القسم بينهما وأن لم يفعل فكان في يوم جنونه عند واحدة منهن حسب كما
إذا كان من يضاف قسم لها وقسم للآخرى يومها وهو صحيح (قال) ولو قسم لها جميعا فمن في بعض الليل وكان
عندها كانت قد استوفت وان خرج من عندها وفي لها ما بقي من الليل (قال) وان جنت هي أو خرجت في
بعض الليل كان له أن يكون عند غيرها ولا يوفها شيئا من قسمها ما كانت محتشمة منه ويقسم لنسائه الوافي
قسم النساء لامرأة معهن غيرهن (قال) ولو استكرهه سلطان أو غيره أو خرج طائفا من عند امرأة في الليل
عادها وفاها ما بقي من الليل (قال) وان كان ذلك في النهار لم يكن عليه فيه شيء إذا لم يكن ذاهبا إلى غيرها من نسائه
ولا أكره في النهار شيئا إلا أثره غيرهما من أزواجه فيه بمقام أو جماع فإذا أقام عند غيرها في نهارها أو فاه ذلك
من يوم التي أقام عندها (قال) ولو كان له جمع نسائه إماء يطوئن لم يكن للإماء قسم مع الأزواج ويأتين كيف
شاء أكثر مما ياتي النساء في الأيام والليالي والجماع وأقل كما يكون له أن يسافر ويقبض في المصير عن النساء فإذا
صار إلى النساء عدل بينهما وكذلك يكون له ترك الجوارى والمقام مع النساء غير أني أحب في الأحوال كلها أن
لا يؤثر على النساء وأن لا يعطل الجوارى (قال) وهكذا إذا كان له جوار لا أمرأة معهن كان عند أيتهن شاء
ما شاء وكيفما شاء وأحب له أن يتجرى استطابته أن نفسه بمقاربة وان يجعل لكل واحدة منهن حظا منه (قال)
وإذا تزوج الرجل المرأة وخلي بينه وبينها فعليه نفقتها والقسم لهما من يوم يتخلون بينه وبينها (قال) وإذا كان
لرجل أربع نسوة فقسم لثلاث وترك واحدة عامدا أو ناسيا قضاها الأيام التي ترك القسم لها فيها متتابعات لافرق
بينهن واستعملها ان كان ترك القسم لهما أربعين ليلة فلها منها عشر فيقسمها العشر متتابعات ولو كان نسائه
الحواضر ثلاثا فترك القسم (١) لهن ثلاثين ليلة وقد تمت امرأته كانت غائبة بدأ فقسم التي ترك القسم لها يومها
ويوم المرأتين اللتين قسم لهما وتركها وذلك ثلاث ثم قسم للغائبة يوما ثم قسم التي ترك القسم لها ثلاثا حتى يوفها
جميع ما ترك لهما من القسم ولو قسم رجل بين نسائه يومين أو ثلاثا لكل امرأة ثم طلق امرأة لم يقسم لها أو ترك
القسم لهما لم يكن عليه إلا أن يستعمل التي ترك القسم لها ولو راجعها أو نكحها نكاحا جديدا أو فاهاما كان لها
من القسم (قال) ولو كان لرجل زوجة مملوكة وحره فقسم للحره يومين ثم دار إلى المملوكة فعنت فان كانت عنت
وقد أفاها يومها وليتها دار إلى الحره فقسم لها يوما وللا ملة التي أعنت يوما وان لم يكن أفاها ليتها احتق
عنت بيت عندها ليلتين حتى يسويها بالحره لا نهافا صارت كهي قبل أن تستكمل خطها من القسم (قال)
ويقسم للمرأة قد آتى منها وامرأة قد تظاهرها منها ولا يقرب التي تظاهرها منها وكذلك إذا أحرمت بامرأة قسم لها ولم
يقربها وكذلك القسم لو كان هو محرما ولا يقرب واحدة من معه في أحرامه
(القسم للمرأة المدخول بها) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن
حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تزوج أم سلمة وأصحت عنده
قال لها ليس بك على أهلب هو ان شئت سبعت عندك وسبعت عندهن وان شئت ثلثت عندك وذرت (قال)
الشافعي أخبرنا عبد المجيد عن ابن جرير عن حبيب بن أبي ثابت أن عبد المجيد بن عبد الله بن أبي عمرو والقاسم
ابن محمد بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام أخبراه أنهم سمعوا بابكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام يحدث
(١) قوله لهن هكذا في السمع ولعله محرف عن لاحداهن كما هو ظاهر كتبه محصه

الحر ولا يحد الابان
يقول شرب الخمر أو
يشهد عليه به أو يقول
شرب ما يسكر أو يشرب
من آناه هو ونفر فيسكر
بعضهم فيبدل على أن
الشرب يسكر واحتج
بان علي بن أبي طالب
قال لا وفي بأحد شرب
خرا أو نبيذنا مسكرا
الاجلته الحد

(باب عند حد الخمر
ومن يموت من ضرب
الامام وخطا السلطان)

قال الشافعي رحمه
الله أخبرنا الثقة عن
معمر عن الزهري عن
عبد الرحمن بن أزهر
قال أتى النبي صلى الله
عليه وسلم يشرب فقال
اضربوه فضر يوه بالأيدي
والنعال وأطراف الثياب
وحنا عليه التراب ثم
قال نكبوه فنكبوه
ثم أرسله قال فلما كان
أبو بكر سأل من حضر
ذلك الضرب فقومه
أر بعين ضرب أبو
بكر في الخمر أربعين
حياته ثم عمر ثم تابع
الناس في الخمر فاستشار
فضر ثمانين وروى

أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استشار فقال علي بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تزوج أم سلمة وأصحت عنده قال لها ليس بك على أهلب هو ان شئت سبعت عندك وسبعت عندهن وان شئت ثلثت عندك وذرت (قال) الشافعي أخبرنا عبد المجيد عن ابن جرير عن حبيب بن أبي ثابت أن عبد المجيد بن عبد الله بن أبي عمرو والقاسم ابن محمد بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام أخبراه أنهم سمعوا بابكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام يحدث (١) قوله لهن هكذا في السمع ولعله محرف عن لاحداهن كما هو ظاهر كتبه محصه

عن
سكرهذي واذ هذي أقرى أو كما قال فخلده عرثانين في الخمر وروى عن علي رضي الله عنه أنه قال ليس أحد نقيم عليه حد فموت فاجد
في نفسي شيئا الحق قتله الاحد الخمر فانه شئ رأيتاه بعد النبي صلى الله عليه وسلم فمن مات منه فدينه إما قال في بيت المال وإما قال علي

عاقلة الامام « الشك من الشافعي » قال الشافعي واذا ضرب الامام في خرا أو ما يسكر من شراب أو طرب أو دواء أو ما أشبهه ضربا
محط العلم أنه لم يجاوز أربعين فمات من ذلك فالخوف قتلته وإن ضرب أكثر من أربعين بالنعال وغير ذلك فمات فدينه على عاقلة الامام دون بيت
المال لأن عمر أرسل الى امرأته ففرغت فاجهضت دابطنها واستشار عليا فأشار عليه أن يديه (١٧٥) فامر عمر عليا فقال عمر عزمت عليك
لتقسمها على قولك

(قال المزني) رحمه الله هذا
غلط في قوله إذا ضرب
أكثر من أربعين فمات
فلم يمت من الزيادة وحدها
وانما مات من الأربعين
وغيرها فكيف تكون
الدية على الامام كلها
وانما مات المضروب من
مباح وغير مباح الأثرى
أن الشافعي يقول لو ضرب
الامام رجلا في القذف
أحد أو ثنتين فمات
فيها قولين أحدهما أن
عليه نصف الدية والآخر
أن عليه جزأ من أحد
وثانين جزأ من الدية (قال
المزني) ألا ترى أنه يقول
لو جرح رجلا جرحا
فخطاه المجرع فمات فان
كان خاطه في لحمي فعلى
الجراح نصف الدية لأنه
مات من جرحه والجرح
الذي أحدثه في نفسه
فكل هذا يدل انما مات

عن أم سلمة أنها أخبرته انها لما قدمت المدينة أخبرتهم أنها ابنة أبي أمية بن العيرة فكذبوها وقالوا ما أكذب
الغرائب حتى أنشأ ناس منهم الحج فقالوا أتكتبين الى أهلك فكنت بهنهم فرجعوا الى المدينة قالت فصدقوني
وازددت عليهم كرامة فلما حلت جاني رسول الله صلى الله عليه وسلم فخطبني فقلت له ما مثلي نكح أما أنا فلا
ولدي وأنا غيور ذات عيال قال أنا أكبر منك وأما العيرة فبذبحها الله تعالى وأما العيال فالى الله ورسوله فترجعا
رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل يأتينا ويقول ابن زنا حتى جاء عمار بن ياسر فاختلجها فقال هذه تمنع
رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت ترضعها لجاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ابن زنا فقلت قريبة بنت
أبي أمية واقفها عندما أخذها عمار بن ياسر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتيكم الليلة قالت ففقت
فوضعت ثفالي وأخرجت خبات من شعير كانت في جرد وأخرجت شعما فقصته له أو صدته « شك الربيع »
قالت فمات رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصبح فقال حين أصبح ان لك على أهلك كرامة فان شئت سبعت
لك وان أسبعت أسبعت لتسائي (قال) الشافعي أخبرنا مالك عن حميد بن أنس أنه قال للبكر سبع والثيب ثلاث
(قال) الشافعي وحديث ابن جريج ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه دلالة على أن الرجل إذا تزوج البكر
كان له أن يقيم عندها سبعا وإذا تزوج الثيب كان له أن يقيم عندها ثلاثا ولا يحسب عليه لتسائه إلا أن كان
عنده قبلها فيسدد من السبع ومن الثلاث (قال) وليس له في البكر ولا الثيب الا بقاؤها هذا العدد إلا أن
يحلله منه (قال) وان لم يفعل وقسم لتسائه عادفا واهما هذا العدد كما يعود فبما تزل من حقهما في القسم
فيوفيهما (قال) ولو دخلت عليه بكران في ليلة أو ثينان أو بكر وثيب كرهته ذلك وان دخلت معه عليه أفرع
بينهما فأتهم ما خرج سهمها بدأ فافاها أياما ولياليها وان لم يفرع فبدا بأحدها مارجوت أن يسعه لانه
لا يصل الى أن يوفيهما حقهما إلا بان يسد بأحدهما ولا أحب له أن يقسم بينهما أربع عشرة لأن حق كل
واحدة منهما مائة أيامها (قال) فان فعل لم أر عليه إعادة أيام لها بعد العدة التي أوفاهها باها وان دخلت عليه
أحدها بعد الأخرى بدأ فوفى التي دخلت عليه أولا أيامها (قال) وإذا بدأ بالتي دخلت عليه آخر أحببت له أن
يقطع ويوفى الأولى قبلها فان لم يفعل ثم أوفى الأولى لم يكن لها زيادة على أيامها ولا يزداد أحب في العدد بتأخير
حقها (قال) وإذا فرغ من أيام البكر والثيب استأنف القسم بين أزواجه فعدل بينهما (قال) فان كانت عنده
امرأتان ثم نكح علمها واحدة فدخلت بعد ما قسم لواحدة فإذا أوفى التي دخلت عليه أيامها بدأ بالتي كان
لها القسم بعد التي كانت عنده (قال) ولا يضيئ عليه أن يدخل عليها في أي يوم أو أي ليلة شاء من ليالي نسائه
(قال) ولا أحب في مقامه عند بكر ولا ثيب أن يتخلف عن صلاة ولا بركان يغفل قبل العرس ولا شهو جنازة ولا
يجوز له أن يتخلف عن إجابة دعوة

(سفر الرجل بالمرأة) قال الشافعي رحمه الله أخبرني عبيد الله بن شهاب عن ابن شهاب عن عبيد الله بن
عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد سفرا أفرع بين نسائه فأتين خرج
سهمها خرج بها (قال) الشافعي فإذا كان لرجل نسوة فأراد سفرا فليس بواجب أن يخرج بهن ولا
واحدة منهن وان أراد الخروج بهن أو بعضهن فذلك له فان أراد الخروج بواحدة أو اثنتين أفرع بين نسائه
فأتين خرج سهمها خرج بهن ولا يمكن له أن يخرج بغيرها وله أن يتركها ان شاء وهكذا ان أراد الخروج باثنتين
أو ثلاث لم يخرج بواحدة منهن الا بفرقة فان خرج بواحدة منهن بغير فرقة كان عليه أن يقسم لمن بقي بقدر

ما يقول فممن جرح مرتنان أسلم ثم جرح رجلا آخر فمات من مباح وغير مباح (قال المزني)
رحمته الله وكذلك ان مات المضروب بأكثر من أربعين من مباح وغير مباح (قال الشافعي) ولو ضرب امرأة فاجهضت لم يضمنها
وضمن ما في بطنها لانه قتلته ولو حده بشهادة عبيدين أو غير عبيدين في أنفسهما فماتت ضمنته عاقلة لان كل هذا خطأ منه في الحكم وليس

على الحافى شئ ولو قال الامام الجليل انما اضرى هذا الما ضمن الجليل والامام معا ولو قال الجليل قد ضربته وانا ارى الامام محطتا وعلمت ان ذلك رأى بعض الفقهاء ضمن الاما غاب عنه بسبب ضربه ولو قال اضرى ثمانين فرادى سوطا ففات فلا يجوز فيه الا واحد من قولين أحدهما أن عليهما نصين كالوجي وجلان (١٧٦) عليه أحدهما بضربة والأخر ثمانين ضمة الدية نصين أو سهمان واحد وثمانين سهما (قال)

مغيبه مع التي خرج بها (قال) فاذا خرج بامرأة بالقرعة كان لها السفر خالصا دون نسائه لا يحسب عليها ولاهن من مغيبها مع في السفر منفردة شئ وسواء قصر سفره أو طال (قال) ولو أراد السفر لنقله لم يكن له أن ينتقل بواحدة منهن الا في البواقي مثل مقامه معها (قال) ولو خرج مسافرا بقرعة ثم أزمع المقام لنقله كان للتي سافرها بالقرعة ما مضى قبل ازماعه المقام على النقلة وحسب عليها مقامه معها بعد النقلة فوافي البواقي حقوقهن فيها (قال) ولو أقرع بين نسائه على سفر فخرج سهم واحدة فخرج بها ثم أراد سفر اقبل رجوعه من ذلك السفر كان ذلك كله كالسفر الواحد ما لم يرجع فاذا رجع فارجع فارجع (قال) ولو سافر بواحدة فكسح في سفره أخرى كان للتي تكسح بالنكوحه من الايام دون التي سافرها ثم استأنف القسم بينهما بالعدد ولا يحسب لنسائه الا في خلف من الايام التي تكسح في سفره شيئا لأنه لم يكن حيث يمكنه القسم لهن

(نشوز المرأة على الرجل) قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض الى قوله سبيلا (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن اياس بن عبد الله بن أبي ذباب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تضربوا اماء الله قال فأتاه عمر بن الخطاب فقال يا رسول الله ذنر النساء على أزواجهن فأذن في ضربهن فاطاف بأل محمد نساء كثير كلهن يشكين أزواجهن فقلل النبي صلى الله عليه وسلم لقد أطاف الليلة بأل محمد سبعون امرأة كلهن يشكين أزواجهن ولا تجذون أولئك خياركم (قال الشافعي) في نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ضرب النساء ثم أذن في ضربهن وقوله لن يضرب خياركم يشبه أن يكون صلى الله عليه وسلم نهى عنه على اختيار النهى وأذن فيه بان مباحا لهم الضرب في الحق واختار لهم أن لا يضربوا قوله لن يضرب خياركم (قال) ويحتمل أن يكون قبل نزول الآية يضربهن ثم أذن لهم بعد نزولها بضربهن (قال الشافعي) وفي قوله لن يضرب خياركم دلالة على أن ضربهن مباح لا فرض أن يضربن ويختار له من ذلك ما اختار رسول الله صلى الله عليه وسلم فغضب للرجل أن لا يضرب امرأة في انبساط لسانها عليه وما أشبه ذلك (قال الشافعي) وأشبه ما سمعت والله أعلم في قوله واللاتي يتخافون نشوزهن أن تخوفالنشوز دلائل فاذا كانت فعظوهن لان العظة مباحة فان لم يجبن فأظهرن نشوزا بقول أو فعل فاهجروهن في المضاجع فان أقن بذلك على ذلك فاضربوهن وذلك بين أنه لا يجوز هجرة في المضجع وهو منهي عنه ولا يضرب الا بقول أو فعل أوهما (قال) ويحتمل في تخافون نشوزهن اذا نشزن فأن النشوز فكن عاصيات به أن يجمعوا عليهن العظة والهجرة والضرب (قال) ولا يبلغ في الضرب حدا ولا يكون مبرحا ولا مدميا ويتوفى فيه الوجه (قال) ويهجرها في المضجع حتى ترجع عن النشوز ولا يجاوزها في هجرة الكلام ثلاثا لان الله عز وجل انما أباح الهجرة في المضجع والهجرة في المضجع تكون بغير هجرة كلام ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجاوز بالهجرة في الكلام ثلاثا (قال) ولا يجوز لاحد أن يضرب ولا يهجر مضجعا بغير بيان نشوزها (قال) وأصل ما ذهبنا اليه من أن لا قسم للمتعة من زوجها ولا نفقة ما كانت تمتعة لان الله تبارك وتعالى أباح هجرة مضجعا وضربها في النشوز والامتناع نشوز (قال) ومتى تركت النشوز لم تحل هجرتها ولا ضربها وصارت على حقها كما كانت قبل النشوز (قال الشافعي) رجه الله في قوله عز وجل والرجال عليهن درجة وقوله وعاشروهن بالمعروف وهو ما ذكرنا مما له عليه في بعض الامور من مؤتها وله عليهما ليس نهيا عليه ولكل واحد منهما على صاحبه

واذا خاف رجل نشوز امرأته فضرها ففاته فاعقل على العاقلة لان ذلك باحة وليس بفرض ولو عزر الامام رجلا ففات فالدية على عاقلته والكفارة في ماله (قال) واذا كانت بر رجل سلعة فامر السلطان بقطعها أو أكلة فامر بقطع عضومنه ففات فعلى السلطان القود في المكرم وقديلا عليه القود في الذي لا يقتل وقيل لا قود عليه في الذي لا يقتل وعليه الدية في ماله وأما غير السلطان يفعل هذا فعليه القود ولو كان رجل أغلف أو امرأة لم تخفض فامر السلطان فعزرا فماتا لم يضمن السلطان لانه كان عليهما أن يفعلا الا ان يعذروهما في جر شديد أو يردمفرط الاغلب أنه لا يسلم من عذري مثله فيضمن عاقلة الدية

(باب صفة السوط)

قال الشافعي رجه الله يضرب المحدود بسوط بين السوطين لا جديدا ولا خلقا يضرب الرجل في الحدود التعزير قائما وتترك له سهما يتقي بها ولا يرد ولا يحد المرأة حالسة وتضم عليها ثيابها وتربط ثلاثا تنكشف وبلى ذلك منها امرأة ولا يبلغ في الحدود نهر الدم لأنه سبب التلف وانما يراد بالحد النكال والكفارة (قال المزني) رجه الله ويتقي الحدود الوجه والفرج وروى ذلك عن علي رضي الله عنه (قال الشافعي) رجه الله ولا يبلغ بعقوبة أو بعين تقصيرا

(الحكمين) ولا خلقا يضرب الرجل في الحدود التعزير قائما وتترك له سهما يتقي بها ولا يرد ولا يحد المرأة حالسة وتضم عليها ثيابها وتربط ثلاثا تنكشف وبلى ذلك منها امرأة ولا يبلغ في الحدود نهر الدم لأنه سبب التلف وانما يراد بالحد النكال والكفارة (قال المزني) رجه الله ويتقي الحدود الوجه والفرج وروى ذلك عن علي رضي الله عنه (قال الشافعي) رجه الله ولا يبلغ بعقوبة أو بعين تقصيرا

عن مساواة عقوبة الله تعالى في حدوده ولا تقام الحدود في المساجد
المسلمين من كتاب قتل الخطأ (قال الشافعي رحمه الله وإذا أسلم القوم ثم ارتدوا عن الإسلام إلى أي كفر كان في دار الإسلام أو دار
الحرب وهم مقيمون أو قاهرون في موضعهم (١٧٧)

(باب قتال أهل الردة وما أصيب في أيديهم من متاع
الذي ارتدوا فيه فعلى المسلمين

أن يبدؤا بجهادهم قبل
جهاد أهل الحرب الذين
لم يسلموا قط فإذا ظفروا
بهم استأبواهم فمن تاب
حقن دمه ومن لم يتب
قتل بالردة وسواء في ذلك
الرجل والمرأة وما
أصاب أهل الردة من
المسلمين في حال الردة
وبعد اطهار التوبة في
قتال وهم متمتعون أو
غير قتال أو على نائرة أو
غيرها سواء والحكم
عليهم بالحكم على المسلمين
لا يختلف في القود
والعقل وضمان ما يصيبون
(قال المزني)
هذا خلاف قوله في
باب قتال أهل البغي
(قال الشافعي) فإن
قتل فاصنع أبو
بكر في أهل الردة قبل
قال لقوم جاءوه تأييد
تدون قتلنا ولا ندعي
قتلاكم فقال عمر لا لخذ
لقتلنا دية فإن قتل فاقوله
تدون قتلنا كانوا يصيبون
غير متمتعين ودواؤا
ضمنوا الدية في قتل غير
عد كان عليهم القصاص
في قتلهم متعدين وهذا

(الحكمين) قال الشافعي قال الله عز وجل وان خفتم شقاق بينهما فامسوا حكمهما من أهله وحكمائهم أهلها
الآية (قال الشافعي) والله أعلم بعفي ما أراد فاما ظاهر الآية فان خوف الشقاق بين الزوجين أن يدعي
كل واحد منهما على صاحبه منع الحق ولا يظلم واحد منهما صاحبه باعطاء ما يرضى به ولا ينقطع ما بينهما
بفرقة ولا صلح ولا ترك القيام بالشقاق وذلك أن الله عز وجل جعل أذن في نشوز المرأة بالعتة والهجرة والضرب
ولنشوز الرجل بالصلح فإذا خاف أن لا يقيم حدود الله فلا جناح عليهما فيما اتفقتا به ونهى إذا أود الزوج
استبدل زوج مكان زوج أن يأخذ بما آتاهما شيا (قال الشافعي) فإذا ارتفع الزوجان المخوف شقاقهما إلى
الحاكم فحق عليه أن يبعث حكما من أهله وحكمائهم أهل القناعة والعقل ليكشفا أمرهما
ويصلح بينهما قدر (قال) وليس له أن يأمرهما بفرقة أن يرايا بالامر الزوج ولا يعطيان مال المرأة
اللابذنها (قال) فان اصرطح الزوجان والامكان على الحاكم أن يحكم لكل واحد منهما على صاحبه بما يلزمه
من حق في نفس ومال وأدب (قال) وذلك أن الله عز وجل اعتمد كراهما أن يريدا اصلاحا فوق الله بينهما ولم
يذكر تفرقا (قال) واختار الامام أن يسأل الزوجين أن يتراضيا بالحكمين ويوكلاهما معا فلو كلاهما الزوج
أن رايا أن يفرقا بينهما فاعلى ما رايا من أخذ شئ أو غير أخذ ان اختبرا أو ليا من المرأة عنه (قال) وان جعل
اليهمان رضى بكذا وكذا فاعطاهما ذلك غنى واسألاه أن تكف غنى كذا للمرأة أن توكلهما ان شاءت بان
يعطاهما في الفرقة شيا تسميه ان رايا أنه لا يصلح الزوج غيره (ا) وان رايا أن يعطيان أن يفعلا وله كذا و يترك
لهما كذا فان فعل ذلك الزوجان أمر الحكمين أن يجتهدا فان رايا الجمع خيرا لم يصرا الى الفراق وان رايا
الفراق خيرا أمرهما فصارا اليه وان رجعا الزوجان أو أحدهما بعد ما ووكلاهما معا عن الوكالة أو بعضها
أمرهما بما أمرهما به أو لا من الاصلاح ولم يجعلهما ووكلاهما الا فيما وكلاهما فيه (قال) ولا يجبر الزوجان على
توكليهما ان لم يوكلا واذ وكلاهما معا كما وصفت لم يجز أمر واحد منهما دون صاحبه فان فرق أحدهما ولم
يفرق الا لتفرق الفرقة وكذلك ان أعطى أحدهما على الآخر شيا (قال) وان غاب أحد الحكمين أو غلب على
عقله بعث حكما غير الغائب أو المغلوب المصلح من قبل الحاكم ولو كاله أن وكله بها الزوجان (قال) وان غلب
أحد الزوجين على عقله لم يعض الحكمان بينهما شيا حتى يعود اليه عقله ثم يجدد وكالة (قال) وان غاب أحد
الزوجين ولم يفسخ الوكالة أمضى الحكمان راياهما ولم تقطع غيبة واحد منهما الوكالة (قال الشافعي) أخبرنا
الثقفي عن أبيه عن أبي ثيممة عن ابن سيرين عن عبيدة السلماني أنه قال في هذه الآية وان خفتم شقاق بينهما
فامسوا حكمهما من أهله وحكمائهم أهلها قال جابر بن عبد الله رضي الله عنه ومع كل واحد منهما
فثام من الناس فأمرهم على فبعثوا حكمائهم أهلهم وحكمائهم أهلهم قال الحكمين تدريان ما عليكم عليكم ان رايا
أن يجمعان أن يجمعان وان رايا أن يفرقا أن يفرقا قالت المرأة رضى بكذا وكذا (قال) وان غاب أحد
أما الفرقة فلا فقال على رضي الله عنه كذبت والله حتى تقر بمثل الذي أقربته (قال الشافعي) أخبرنا مسلم
عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة سمعه يقول تزوج عقيل بن أبي طالب فاطمة بنت عتبة فقالت له اصبر لي وأنتق
عليك فكان إذا دخل عليها قالت أن عتبة نذ بيعة أن شعبة نذ بيعة فسمكت عنها حتى دخل عليها فوما
وهو يرم فقالت أن عتبة نذ بيعة أن شعبة نذ بيعة فقال على يسأرك في النار إذا دخلت فشدت عليها ثيابها
فلمعت عثمان بن عفان فذكرت له ذلك فإرسل ابن عباس ومعاوية فقال ابن عباس لأقرقن بينهما وقال معاوية

(١) في العيانة نقص أو تحريف وكذلك وقع في التسريح فأنظر
(٢٣ - الام خامس)
أحد أقدمي قتل عليه قتل أحد بتهمة ولو ثبت لم نعلم كما أطلق لوقى دما طلبة والردة لا تدفع عنهم قود لولا اعتقلا ولا تزيدهم خيرا
ان لم تزدتهم شرا (قال المزني) هذا عند أي أقبر من قوله في كتاب قتال أهل البغي طرق ذلك كله لان حكم أهل الردة ان تردهم إلى

حكم الاسلام ولا يرقون ولا يعنون كاهل الحرب فكذلك يقاد منهم ويضمنون (قال الشافعي) رحمه الله واذا قامت لم ترتد بيته انه اظهر
القول بالايمان ثم قتله رجل يعلم توبته او لا يعلمها فعليه القود

(كتاب صول الفحل * (١٧٨) باب دفع الرجل عن نفسه وسريره ومن يتطلع في بيته) قال الشافعي رحمه الله اذا

ما كنت لا فرق بين شيئين من بني عبد مناف قال فأتياهما فوجداهما قد شدا عليهما أثوابهما وأصلحا
أمرهما (قال الشافعي) حديث على ثابت عندنا وهو ان شاء الله كما قلنا لا نخالفه لان عليا قال لهم ادعوا حكاما
من أهله وحكام من أهلها والزوجان حاضران فانما خاطب به الزوجين أو من أعرب عنهما بحضورتهما وكأله
الزوجين أو رضاهما بما قال وقوله للرجل لا والله حتى تقر بمثل ما أقربت به أن لا يقضي الحكمان ان رأيا بالفرقة
اذا رجعت عن توكلهما حتى تعود الى الرضا بان يكونا كالنكاحين في ما يصلح أمرهما ولو كان للحاكم أن
يبعث حكيمين بفرقة بلا وكالة الزوج ما احتاج على رضى الله عنه الى أن يقول لهما بما بعثوا وليعت هو وقال
للزوج ان رأيا بالفراق أمضيا ذلك عليك وان لم تأذن به ولم يحلف لا يقضي الحكمان حتى يقر ولو كان للحاكم جبر
الزوجين على أن يوكلا كان له أن يعضيه بلا أمرهما (قال) وليس في الحديث الذي روى عن عثمان دلالة
كالدلائل في حديث على رضى الله عنه وهو يشبه أن يكون كالحديث عن على فان قال قائل فقد يحتل
خلافه قيل نعم وموافقته فلسست بأولى بأحد الزوجين من غيرك بل هو الهو موافقة حديث على كرم الله وجهه
أقرب من أن يكون قوله خلافا

(ما يجوز به أخذ مال المرأة منها) قال الشافعي قال الله عز وجل وآتوا النساء صدقاتهن نحلة الآية (قال
الشافعي) فكان في هذه الآية اباحة كله اذا طابت نفسها ودليل على أنها اذا لم تطب به نفسها لم يحل أكله
(قال) وقد قال الله عز وجل وان أردتم استبدال زوج مكان زوج الى مينا (قال) وهذه الآية في معنى الآية
التي كتبت قبلها واذا أراد الرجل الاستبدال بزوجه ولم تردهى فرقه لم يكن له أن يأخذ من مالها شيئا بان
يستكرها عليه ولا أن يطلقها لتعطيه فدية منه فان فعل وأقر بذلك وأقامت عليه بيته ردما أخذ منها عليها
وان كان طلقها عليه لزمه ما سمي من عدد الطلاق وكان علك فيه الرجعة ان لم يأت على جميع طلاقها (قال)
ويشبه والله تعالى أعلم أن لا يكون له اذا أزمع على فراقها أن ياتيه من مالها شيئا ثم يطلقها وذلك أن
اعطاءها يكون على استطابة نفسه بحبسها لا على فراقها ويشبه معنى الخديعة لها (قال) ولا يبين لي بذلك
عليها لو وهبته بلا ضرورة ثم طلقها لان ظاهرها أنها طابت به نفسها (قال) ولو علمته يريد الاستبدال بها ولم يمنعها
حقها ففترت ومنعته بعض الحق وأعطته ما لا جاز له أخذها وصارت في معنى من يخاف أن لا يقيم حدود
الله ونخرجت من أن يكون براد فراقها فيفارق بلا سبب منها ولا منع لحق في حال متقدمة لارادته ولا متأخرة
(حس المرأة على الرجل يكرها ليرثها) قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا لا يحل
لكم أن تزوا النساء كرها الآية (قال الشافعي) يقال والله أعلم نزلت في الرجل يمنع المرأة حتى الله تعالى
عليه في عشرتها بالمعروف عن غير طيب نفسها ويحبسها ليرثها أو يذهب ببعض ما آتاها واستثنى
الآن باتين بفاحشة مينة وقيل لأبأس بان يحبسها كرها لها اذا أدى حق الله تعالى فيها لقول الله
عز وجل وعائش وهن بالمعروف قرأ الى كثيرا (قال) وقيل في هذه الآية دلالة على أنه انما حرم عليه حبسها
مع منعها الحق ليرثها أو يذهب ببعض ما آتاها (قال) واذا منعها الحق وحبسها وذهب ببعض ما آتاها فطلبت
فهو مردود عليها اذا أقر بذلك وأقامت به بيته (قال الشافعي) وقد قيل فان أتت عنده بفاحشة وهي
الزنا حبسها على منع الحق في القسم لان ضررها ولا منعها نفقة فأعطته بعض ما آتاها له لأخذه وكانت
معصيتها الله بالزنا ثم معصيته أكبر من معصيتها في غير الزنا وهي اذا عصته فلم تقم حدود الله لم يكن عليه

طلب الفحل رجلا ولم
يقدر على دفعه لا يقتله
فقتله لم يكن عليه غرم كما
لو حل عليه مسلم بالسيف
فلم يقدر على دفعه
الابصر به فقتله بالضرب
انه هدر قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من
قتل دون ماله فهو شهيد
فان اسقط عنه الاكثر
لانه دفعه عن نفسه بما
يجوز له كان الاقل اسقط
(قال الشافعي)
ولو عض يده رجل
فانتزع يده فقدرت ثنيتا
الفاض كان ذلك هدرا
واخرج بان النبي صلى
الله عليه وسلم قال أيدع
يده في فيك تقضها
كانها في في فحل وأهدر
ثنيته (قال) ولو عضه
كان له فحل لحية
بيده الأخرى فان
عض فقام فلم تنله يده
كان له أن ينزع رأسه
من فيه فان لم يقدر فله
التعامل عليه برأسه الى
ورائه ومصدرا ومصدرا
وان غلبه ضبطا بغيره
كان له ضرب فيه بيده
حتى يرسله فان بعج بطنه
يسكن أو فقا عينه بيده أو ضربه
في بعض جسده ضمن ورفع الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه جارية كانت تحت ط فاتبها رجل فراودها عن نفسها فرمته بفهر
أو صخر فقتله فقال عمر هذا قتل الله والله لا يؤدى أبدا (قال) ولو قتل رجل رجلا فقال وجدته على أمر أتى فقد أقر بالقود ادعى فان لم يقم

جناح

بينة قتل قال سعد بن رسول الله أريت أن وجدت مع امرأت رجل أبعده حتى آتى بأربعة شهداء فقال عليه الصلاة والسلام
فم وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه إن لم يأت بأربعة شهداء فليقطع برمته (قال) ولونطلع البدرجل من نقيب فطعنه بعدوا وورماه
بحصاة أو ما أشبهها فذهب عنه فهي هدر واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم (١٧٩) نظر إلى رجل ينظر إلى بيته من

بجر وبيده مدرى يحل
به رأسه فقال عليه
الصلاة والسلام لو أعلم
أنك تنظرني أو تنظرني
لطعنت به في عينك إنما
جعل الاستئذان من أجل
البصر ولو دخل بيته
فأمره بالخروج فلم
يخرج فله ضربه وإن
آتى على نفسه (قال
المرزقي) رحمه الله الذي
عض رأسه فلم يقدر أن
يتخلص من العاض
أولى بضربه ودفعه عن
نفسه وإن آذى ذلك على
نفسه

(باب الضمان على
البهائم)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك
عن الزهري عن حرام
ابن سعد بن بحينة أن
ناقة للبراء دخلت حائطاً
فأفدت فيه فقضى
عليه السلام أن على
أهل الأموال حفظها
بالتأمر وما أفدت
المواشي بالليل فهو
ضامن على أهلها
(قال الشافعي)

جناح فيما افتدت به (قال) فإن حبسها ما نفعها الحق ولم تأت بفاحشة ليرثها فانت عندك لم يحل له أن يرثها
ولا يأخذ منها شيئاً في حياتها فإن أخذ مرد عليها وكان أملك برجعتها وقيل إن هذه الآية منسوخة وفي معنى
واللاقي بأن الفاحشة من نسائك إلى سبيل فنهت بآية الحدود الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
مائة جلدة فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذوا عني خذوا عني فاجعل الله له من سبيل البكر بالبكر جلد
مائة وتغريب عام والتيب بالتيب الرجم فلم يكن على امرأته حبس يمنع به حق الزوجة على الزوج وكان عليها
الحد (قال) وما أشبه ما قبل من هذا بما قبل والله أعلم لأن الله أحكاماً بين الزوجين بأن جعل له عليها أن
يطلقها بحسنة ومسيئة وبحبسها بحسنة ومسيئة وكارها لها وغير كاره ولم يجعل له منعها حقها في حال
(ما جعل به الفدية) (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح
بإحسان إلى فيما اقتديت به (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمره أن حبيبة بنت سهل
أخبرتها أنها كانت عند ثابت بن قيس بن تماس وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى صلاة الصبح فوجد
حبيبة بنت سهل عند بابها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه قالت أنا حبيبة بنت سهل يا رسول الله لا أنا
ولا ثابت لزوجها فلما جاء ثابت قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه حبيبة قد كرت ما شاء الله أن تذكرك
فقال حبيبة يا رسول الله كل ما أعطاني عندى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذ منها فأخذ منها وجلست
في أهلها (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن عمره عن حبيبة بنت سهل أنها أتت النبي صلى
الله عليه وسلم في الغلس وهي تشكو شيئاً يبدنها وهي تقول لا أنا ولا ثابت بن قيس فقالت فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم يا ثابت خذ منها فأخذ منها وجلست (قال الشافعي) فقيل والله أعلم في قوله تعالى فإن خفتم أن
لا يقيم حدود الله فلا جناح عليكم فيما افتدت به أن تكون المرأة تكره الرجل حتى تخاف أن لا تقيم حدود
الله بأدائها ما يجب عليها أو أكثره إليه ويكون الزوج غير مانع لها ما يجب عليه أو أكثره فإذا كان هذا حلت
الفدية للزوج وإذا لم يقيم أحدهما حدود الله فليس بمعاصي من حدود الله وقيل وهكذا يقول الله عز وجل
فلا جناح عليكم فيما افتدت به إذا حل ذلك للزوج فليس بحرام على المرأة والمرأة في كل حال لا يحرم عليها
ما أعطت من مالها وإذا حل له ولم يحرم عليها فلا جناح عليها معها وهذا كلام صحيح جائز إذا اجتمعوا
في أن لا جناح عليهما وقد يكون الجناح على أحدهما دون الآخر فلا يجوز أن يقال فلا جناح عليهما وعلى
أحدهما جناح (قال) وما أشبه ما قبل من هذا بما قبل لأن الله عز وجل حرم على الرجل إذا أراد استبدال
زوج مكانه زوج أن يأخذها آتاهاً شيئاً (قال) وقيل أن تمنع المرأة من أداء الحق فتخاف على الزوج
أن لا يؤدي الحق إذا منعه حقاً فحلت الفدية (قال) وجاء ذلك أن تكون المرأة المانعة لبعض ما يجب
عليها لا الفدية تحترج من أن لا تؤدي حقه أو كراهية له فإذا كان هكذا حلت الفدية للزوج ولو خرج
في بعض ما تمنعه من الحق إلى أيهاها بالضرب أجزت ذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أذن لكاتباً بأخذ
الفدية من حبيبة وقد نالها بالضرب (قال) وكذلك لو لم تمنعه بعض الحق وكرهت حبسها حتى خافت تمنعه
كراهية حبسها بعض الحق فأعطته الفدية طاعة حلت له وإذا حل له أن يأكل ما طابت به نفساً على غير
فراق حل له أن يأكل ما طابت به نفساً أو يأخذ عوضاً بالفراق (قال) ولا وقت في الفدية كانت أكثر مما
أعطاه أو أقل لأن الله عز وجل يقول فلا جناح عليكم فيما افتدت به وتحجز الفدية عند السلطان ودونه

والضمان على البهائم وجهان أحدهما ما أفدت من الزرع بالليل ضمنه أهلها وما أفدت بالنهار لم يضمنه والوجه الثاني أن كان
الرجل راكباً فأصابته بيهماً أو رجلاً أو ذئباً من نفس أو جرح فهو ضامن له لأن عليه منعها في تلك الحال من كل ما تلفت
به أخذاً وكذلك إن كان سائلاً وقائداً وكذلك الأبل المقطوعة بالبعير الذي هو عليه لأنه قائدها وكذلك الأبل يسوقها ولا يجوز الأضمان

ما أصابت الدابة تحت الرجل ولا يضمن إلا ما جعلها عليه فوطئته فأما من ضمن عن يدها ولم يضمن عن رجلها فهذا تحكم وأما ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من أن الرجل جبار فهو خطأ لأن الحفاظ لم يحفظوه هكذا (قال) ولو أنه أوقفها في موضع ليس له أن يقفها فيه ضمن ولو وقفها في ملكه لم يضمن ولو (١٨٠) جعل في داره كلبا عقورا أو جباله قد دخل إنسان فقتله لم يكن عليه شيء (قال المزني)

وسواء عندي
أذن له في الدخول أو لم
يأذن له

(كتاب السير)

من نسخة كتاب الجزية
والحكم في أهل الكتاب
واملاء على كتاب
الواقدي واملاء غزوة
بدر واملاء على كتاب
اختلاف أبي حنيفة
والاوزاعي

(أصل فرض الجهاد)

قال الشافعي رحمه
الله لما مضت بالنبي
صلى الله عليه وسلم
مدته من هجرته أنتم الله
فيها على جماعات باتباعه
حدثت لهما مع عون الله
قوة بالعدد لم تكن قبلها
ففرض الله عليهم الجهاد
فقال تعالى كتب عليكم
القتال وهو كره لكم
وقال تعالى فاتلوا في
سبيل الله مع ما ذكرته
فرض الجهاد ودل كتاب
الله عز وجل ثم على لسان
نبيه صلى الله عليه وسلم
أنه لم يفرض الجهاد على
مملوك ولا أنثى ولا على

كما يجوز إعطاء المال والطلاق عند السلطان ودونه

(الكلام الذي يقع به الطلاق ولا يقع) قال الشافعي رحمه الله الخلع طلاق فلا يقع إلا يقع به الطلاق فإذا قال لها إن أعطيني كذا أو كذا فأنت طالق أو قبضت فارقك أو سرتك وقع الطلاق ثم لم أخرج إلى النية (قال) وإن قال لم أؤطلا فدين فيما بينه وبين الله عز وجل والقضاء وإذا قال لها إن أعطيني كذا فأنت بائن أو خلية أو برة سئل فإن أراد الطلاق فهي طالق وإن لم يرد الطلاق فليس بطلاق ويرد شيئا إن أخذ منها (قال) وإذا قال لها قد خالعتك أو فاديتك أو ما أشبه هذا لم يكن طلاقا إلا بإرادته الطلاق لأنه ليس بصريح الطلاق (قال) وسواء كان هذا عند غضب أو رغبة أو كره طلاق أو غير ذلك كره إنما أنظر إلى عقد الكلام الذي يلزم لاسببه وإذا قالت المرأة لزوجها خلعتني أو بتي أو بئي أو باري أو أبارئني ولك على ألف أو لك هذه الألف أو لك هذا العبد وهي تريد الطلاق فطلقها فطلقها فله ما ضمنته له وما أعطته (قال) وكذلك لو قالت له خلعتني على ألف ففعل كآنت له إلا ما لم يتناكرا فإن قالت إنما قلت على ألف ضمنته لك غيري أو على ألف لي عليك لا أعطيك أو على ألف فليس وأنكرت فالحاقا وكان له عليها مهر مثلها وإذا قالت المرأة لرجل طلقني ولك على ألف درهم فقال أنت طالق على ألف إن شئت فلها المثنىة وقت الخلع فإن لم تشأ حتى مضى وقت الخيار لم يكن لها مثنىة وإن شئت بعد ذلك كانت مثنىة بها بطله وهي أمر أنه بحالها (قال) وهكذا إن قال لها أنت طالق إن أعطيني ألفا فقلت خذها مجيء عليك أو قالت أنا ضمنته لك وأعطيتك بها رهنا لم يكن هذا خلافا لهما لم تعطه ألفا في واحد من هذه الأحوال (قال) ولو أعطته ألفا في وقت الخيار لم يملك الطلاق فإن لم تعطه ألفا في وقت الخيار ثم أعطته إياها لم يلزمه الطلاق وسواء هرب الزوج أو غاب حتى مضى وقت الخيار أو أباطت هي بأعطائه ألفا حتى مضى وقت الخيار (قال) وإذا كان للرجل امرأتان فسأله أن يطلقهما بألف فطلقهما في ذلك المجلس لم يلزمهما الطلاق وفي المال قولان أحدهما أن الألف عليه ما على قدر مهر مثلها والآخر أن على كل واحدة منهما مهر مثلها لأن الخلع وقع على كل واحدة منهما بشئ مجهول (قال الربيع) وهذا أصح القولين عندي (قال) وإن قالت له امرأتان لك ألف فطلقنا معا فطلق أحدهما في وقت الخيار ولم يطلق الأخرى لم يلزم المطلقة مهر مثلها ولو طلق الأخرى بعد ذلك الوقت لم يلزمه الطلاق وكان يملك فيه الرجعة ولم يلزمها من المال شيء إنما يلزمها المال إذا طلقها في وقت الخيار (قال) ولو قالتا طلقنا بألف فقال إن شئت فأتنا طالقان لم تطلقا حتى يشاء أمعاف في وقت الخيار فإن شاء أحدهما ولم تشأ الأخرى حتى مضى وقت الخيار لم تطلقا قال فإن شاء أمعافه على كل واحدة منهما مهر مثلها (قال) وإذا قال رجل لامرأته إن أعطيني ألفا فأنت طالق فاعطته ألفا في وقت الخيار وقع الطلاق وليس له أن يمتنع إذا دفعته إليه في ذلك الوقت ولا لها أن ترجع فيها (قال) وهكذا إن قال أعطيني أو إن أعطيني وما أشبه هذا فأنما ذلك على وقت الخيار فإذا مضى لم يقع به شيء (قال) وإن قال متى أعطيني أو أي وقت أعطيني أو أي حين أعطيني ألفا فأنت طالق فلها أن تعطيها ألفا متى شئت وليس له أن يمتنع من أخذها ولا لها إذا أعطته ألفا أن ترجع فيها لأن هذا كله غاية كونه متى دخلت الدار فأنت طالق أو متى قدم فلان فأنت طالق فليس له أن يقول قد رجعت فيما قلت وعليه متى دخلت الدار أو قدم فلان أن تطلق

(ما يقع بالخلع من الطلاق)

من لم يبلغ لقول الله تعالى وجاهدوا ماؤا لكم وأنفسكم في سبيل الله حكم أن لا مال للملوك وقال عرض
المؤمنين على القتال فدل على أنهم الذكور ورض ابن عمر على النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة فردعه وعرض عليه عام
الحنين وهو ابن خمس عشرة سنة فأجازه وحضر مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة عيدين ونساء غير بالغين فرض عليهم وأسلمهم لضعفاء أحرار

قال

وجرحى بالغين فدل أن السهمان انما تكون لمن شهد القتال من الرجال الا حار فدل بذلك أن لافرض على غيرهم في الجهاد

(باب من له عذر بالضعف والضرر والزمانة والعذر بتلك الجهاد من كتاب الجزية) قال الشافعي قال الله تعالى ليس على الضعفاء ولا على المرضى الآية وقال انما السبيل على الذين يستأذنونك وهم أغنياء وقال (١٨١) ليس على الاعمى حرج ولا على الاعرج حرج ولا على

المرضى حرج فقبل الاعرج المقعد والاعرج انه عرج الرجل الواحدة وقبل نزلت في وضع الجهاد عنهم (قال) ولا يحتمل غيره فان كان سالم البدن قويه لا يجدا هبة الخروج ونفقة من تزوجه نفقته الى قدر ما يرى (٣) لمدته في غزوه فهو ممن لا يجدا ينفق فليس له ان يتطوع بالخروج ويدع الفرض ولا يجاهد الا بالذن أو بسبب الدين وبأن يؤيه لشفتيها ورفقها عليه اذا كانا مسلمين وان كانا على غير دينه فانما يجاهد أهل دينها فلا طاعة لها عليه فجاهد ابن عتبة بن ربيعة مع النبي صلى الله عليه وسلم ولست أشك في كراهية أبي جهاد مع النبي صلى الله عليه وسلم وجاهد عبدالله بن عبدالله بن أبي مع النبي صلى الله عليه وسلم وأبو مختلف عن النبي

قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا خالع الرجل امرأته فنوى الطلاق ولم ينوعداد منه بعينه فان خلع تطليقة لا يملك فيها الرجعة لانها بيع من البيوع ولا يجوز أن يملك عليها ما لها ويكون أملاكها وانما جعلناها تطليقة لان الله تعالى يقول الطلاق مرتان ففعلنا عن الله تعالى أن ذلك انما يقع بايقاع الزوج وعلمنا أن الخلع لم يقع الا بايقاع الزوج (قال) واذا خالع الرجل امرأته فسمى طلاقا فاعلى خلع أو فراق أو سراح فهو طلاق وهو ما نوى وكذلك ان سمي ما يشبه الطلاق من الكلام بنية الطلاق (قال) وجماع هذا أن ينظر الى كل كلام يقع به الطلاق بلا خلع فنوقعه في الخلع وكل ما لا يقع به طلاق بحال على الا بدأ يوقع به خلع فلا نوقع به خلع حتى ينوى به الطلاق واذا لم يقع به طلاق فاعلى خلع أو فراق أو سراح (قال) فان نوى بالخلع اثنتين أو ثلاثا فهو ما نوى (قال) وكذلك ان سمي عدد من الطلاق فهو ما سمي وقدر ويحوم من هذا عن عثمان رضي الله عنه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن طهمان مولى الاسلميين عن أم بكر الأسلمية (قال الشافعي) وهذا بخاروي عن عثمان رضي الله عنه ان لم يسم بالخلع تطليقة لانه من قبل الزوج ولو سمي أكثر من تطليقة فهو ما سمي (قال) والمختلعة مطلقة فعدتها عتقها ولو لها السكنى ولا نفقة لها لان زوجها لا يملك الرجعة (قال) واذا خالعها ثم طلقها في العدة لم يقع عليها الطلاق لانها ليست بزوج ولا في معنى الأزواج بحال بأن يكون له عليها رجعة ولا تحل له الا بتكاح جديد كما كانت قبل أن ينكحها وكذلك لو ألى منها أو ظهر أو فقهها لم يقع عليها ايلاء ولا طهار ولا لعان ان لم يكن ولد ولو ماتت أو مات لم يتوارثا (قال) وانما قلت هذا بدلالة كتاب الله عز وجل لان الله تعالى حكم بهذه الاحكام الخمسة من الايلاء والطهار والعان والطلاق والميراث بين الزوجين فلما علقنا عن الله تعالى أن هذين غير زوجين لم يجز أن يقع عليها طلاقه فان قال قائل فهل فيه من أثر فأخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عطاء عن ابن عباس وابن الزبير (قال الشافعي) ولو خالعها ثم أخذ منها شيئا على أن يطلقها ثانية أو ثالثة لم يلزمها الطلاق وكان الخلع عليها مردودا لانه أخذ على ما لا يلزمها (قال) واذا جازما أخذ من المال على الخلع والطلاق فيه واقع فلا يملك الزوج فيه الرجعة لان الله عز وجل يقول فلا جناح عليكم فيما افترت به ولا تكون مقتدية به عليه الرجعة ولا يملك المال وهو ملك الرجعة لان من ملك شيئا بعوض أعطاه لم يجز أن يكون ملك ما خرج منه وأخذ المال عليه (قال) ولو خالع المرأة زوجها بالغ ودفعها اليه ثم أقامت بيعة أو قرآن نكاحها كان فاسدا أو أنه قد كان طلقها ثلاثا قبل الخلع أو تطليقة لم يبق له عليها غيرها أو خالعها ولم يجدها نكاحا رجعت عليه في كل هذا بما أخذ منها (قال) وهكذا لو خالعته ثم وجد نكاحها فاسدا كان الخلع باطلا وترجع بما أخذ منها ولا نكاح بينهما (باب ما يجوز خلعه وما لا يجوز) قال الشافعي رحمه الله تعالى جماع معرفة من يجوز خلعه من النساء أن ينظر الى كل من جاز أمره في ماله ففرض خلعه ومن لم يجز أمره في ماله ففرض خلعه فان كانت المرأة صبية لم تبلغ أو بالغت ليست برشيقة أو محجورة عليها أو مغلوقة على عقلها فاختلعت من زوجها بشئ قل أو كثر فكل ما أخذ منها مردود عليها وما طلقها على ما أخذ منها واقع عليها وهذا ملك الرجعة فاذا بطل ما أخذ ملك الرجعة في الطلاق الذي وقع به الا أن يكون طلقها ثلاثا أو تطليقة لم يكن بقي له عليها غيرها (قال) وهكذا ان خالع عنها وليها بامرها من مالها كان (٣) أو غيره فالسالم مردود وليس للسلطان أن يخالع عنها من مالها فان فعل فالطلاق واقع والخلع مردود عليها ولو خالع عنها وهي صبية بأن أبرأ زوجها من مهرها أو دين لها عليه أو أعطاه شيئا من مالها كان

(٣) انظر مع ما يأتي في العينة بعده عند علامة ٣

صلى الله عليه وسلم بأحد مختل من الطاعة (قال) ومن غزا من له عذر أو حدث له بعد الخروج عذر كان عليه الرجوع ما لم يلق الزحفان أو يكون في موضع يخاف أن يرجع أن يتلف (قال) ويشوق في الحرب بقتل أبيه ولا يجوز أن يفرض بجعل من ماله رجل ويردها فزاه وانما أبرأه من السلطان لانه يغزو بشئ من حقه (قال) ومن ظهر منه تخذيل المؤمنين وأرجافهم أو عوين عليهم منعه الامام الفخر ومعههم لانه

ضرر عليهم وان غرام يسهم له وواسع للامام ان يأذن للشرك ان يغزو معه اذا كانت فيه للسلطان منفعة وقد غزا عليه السلام يهود من بني قينقاع بعد بدروشهدهم صفوان حينئذ بعد الفتح وصفوا ان مشرك (قال) وأحب ان لا يعطى المشرك من الفى شيئا ويستأجر لاجارة من مال لا مال له بعينه وهو سهم النبي صلى الله (١٨٣) عليه وسلم فان أغفل ذلك الامام أعطى من سهم النبي صلى الله عليه وسلم وبيد الامام

الطلاق الذى وقع بالمال واقعا عليها وكان مالها الذى دفعته اليه مردودا عليها وحققها ثابت عليه من الصداق وغيره ولا يبرأ الزوج من شيء مما أبرأه منه الاب والولى غير الاب (قال) ولو كان أبو الصغيرة وولى المحجور عليها خالع عنها بان أبرأه من صداقها وهو بعصره على أنه ضامن لما أدركه فيه كان صداقها على الزوج يؤخذ به ويرجع به الزوج على الذى ضمنه أبا كان أو وليا أو أجنبيا ولا يرجع به الضامن على المرأة لانه ضمن عنها متطوعا في غير نظر لها (قال الشافعى) ولو كان دفع الى الزوج عبد من ماله على أن ضمن له ما أدركه في العبد فالعبد مردود عليها ويرجع الزوج على الضامن بقيمة العبد لانه انما ضمن له العبد لا غيره ولا يشبه الضامن البائع ولا المختلعة وقد قيل له صداق مثلها وان أفلس الضامن فالزوج غير له ولا يرجع على المرأة بحال (قال) ولا يجوز خلع المحجور عليها بحال الابان يتطوع عنها أحد يجوز أمره في ماله فيعطى الزوج شيئا على أن يفارقها (٣) فيجوز للزوج (قال) والذمة المحجور عليها في هذا كالمسئلة المحجور عليها (قال) والأمة هكذا وفى أكثر من هذا لا تنهاى الا تملك شيئا بحال وسواء كانت رشيدة بالغاً وسفيرة محجوراً عليها لا يجوز خلعها بحال الا أن يخالع عنها سيدها أو من يجوز أمره في مال نفسه من مال نفسه متطوعاً به فيجوز للزوج (قال) وان أذن لها سيدها بشئ تخلعه فخلع جائز وكذلك المدبرة وأم الولد (قال) ولا يجوز ما جعلت المكاتبه على الخلع ولو أذن لها الذى كاتبها لانه ليس بمالك له فيجوز اذنه فيه ولا لها فيجوز ما صنعت في مالها (قال) ولا يجوز خلع زوج حتى يجوز طلاقه وذلك أن يكون بالغاً غير مغلوب على عقله فاذا كان غير مغلوب على عقله فخلعه جائز محجوراً عليه كان أو رشيداً أو ذمياً ومما وكما من قبل أن طلاقه جائز فاذا جاز طلاقه بلا شيء يأخذه كان أخذه ما أخذ عليه فضلاً أو لى أن يجوز من طلاقه بلا شيء وهو فى الخلع كالبايع الرشيد ولو كان مهوراً ما أنه ألقوا خالعته بدرهم جاز عليه وولى المحجور ان يلى عليه ما أخذ بالخلع لانه مال من ماله وما أخذ العبد بالخلع فهو لسيده (قال) فان استهلك ما أخذ قبل اذن ولى المحجور وسيد العبد له رجوع ولى المحجور وسيد العبد به على المختلعة من قبل أنه حق لزمها له كالمالك كان له عليها دين أو أورش جنايته قد دفعته اليه رجوع به وولى وسيد العبد عليها (قال الشافعى) وان خالع أبو الصبي أو المعتوه أو ولىه عنه امرأته أو أبا امرأته فخلع باطل والنكاح ثابت وما أخذ من المرأة أو ولىها على الخلع فهو مردود كله وهى امرأته بحالها وكذلك ان كان مغلوباً على عقله أو غير بالغ فخلع عن نفسه فهى امرأته بحالها وكذلك سيد العبد ان خالع عن عبده بغير اذنه لان الخلع طلاق فلا يكون لاحد ان يطلق عن أحد أب ولا سيد ولا ولى ولا سلطان انما يطلق المرء عن نفسه أو يطلق عليه السلطان بما رزقه من نفسه اذا امتنع هو أن يطلق وكان ممن له طلاق وليس الخلع من هذا المعنى يسبيل

﴿ الخلع فى المرض ﴾

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى والخلع فى المرض والصحة جائز كما يجوز البع فى المرض والصحة وسواء أهما كان المريض أحدهما دون الآخر أو هما معا ويلزم فيه ماسى الزوج من الطلاق (قال) فان كان الزوج المريض فخلعها بأقل من مهر مثلها ما كان أو أكثر فخلع جائز وان مات من المرض لانه لو طلقها بلا شيء كان الطلاق جائزاً (قال) وان كانت هى المريضة وهو صحيح أو مريض فسواء وان خالعته بمهر مثلها أو أقل فخلع

بقتال من يلبسه من الكفار وبالاخوف فان كان الأبعد الاخوف فلا بأس أن يبدأ به على معنى الضرورة التى يجوز فيها ما لا يجوز فى غيرها وأقل ما على الامام أن لا يأتى عام الاوله فيه غزو بنفسه أو سراياه على حسن النظر للسلطان حتى لا يكون الجهاد معطلاً عام الا من عذر ويغزى أهل الفى كل قوم الى من يليهم

﴿ باب التغير من كتاب الجزية والرسالة ﴾

قال الشافعى رحمه الله قال الله تعالى لا تئنفسوا يعذبكم عذاباً أليماً وقال لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون الى قوله وكلا وعد الله الحسنى فلما وعد

القاعدون الحسنى دل ان فرض التغير على الكفاية فاذا لم يقم بالتغير كفاية خرج من تخلف واستوجبوا ما قال الله تعالى وان كان فيهم كفاية حتى لا يكون التغير معطلاً لما يأم من تخلف لان الله تعالى وعدهم الحسنى وكذلك رد السلام ودفن الموتى والقيام بالعلم ونحو ذلك فاذا قام بذلك من فيه الكفاية لم يخرج

الباقون والآخر حوا جمعون (جامع السير) قال الشافعي الحكم في المشر كين حكمان فن كان منهم أهل أو نان أو من عبد ما استحسن من غير أهل الكتاب لم تؤخذ منهم الجزية وقوتوا حتى يقتلوا أو يسلموا القول الله تبارك وتعالى قاتلوا المشر كين حيث وجدتهم وهم وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ومن كان منهم أهل (١٨٣) كتاب قوتوا حتى يسلموا أو يعطوا

الجزية عن يد وهم صاغرون فان لم يعطوا قوتوا وقتلوا وسييت ذرارهم ونسأؤهم وأموالهم وديارهم وكان ذلك كله فابعد السلب (١) للقائ في الانفال قال ذلك الامام ولم يقله لان رسول الله صلى الله عليه وسلم نفل بأقنادة يوم حنين سلب قتله وما نقله اياه الا بعد تقضي الحرب ونفل محمد بن مسلمة سلب مرحب يوم خيبر ونفل يوم بدر عدد او يوم أحد رجلا أو رجلا أسلاب قتلهم وما علمته صلى الله عليه وسلم حضر محضراً فقتل رجل قتلا في الاقتال الانفله سلبه وقد فعل ذلك بعد النبي صلى الله عليه وسلم أبو بكر وعمر رضي الله عنهما (قال) ثم رفع بعد السلب خمسة لاهله ونقسم أربعة اخماسه بين من حضر الواقعة دون من بعدها واخبر بان أبا بكر وعمر رضي الله عنهما قالوا الغنمة لمن شهد الواقعة (قال) ويسمى البرزون كما يسمى الفرس سهمان والفرس سهم ولا يعطى الا لفرس

جائز وان خالعه بأكثر من مهر مثلها ثم ماتت من مرضها قبل أن تصح جاز لها مهر مثلها من الخلع وكان الفضل على مهر مثلها وصية بخاص أهل الوصاية بها ولا تراث المتعلقة في المرض ولا في الصحة زوجها ولا يرثها ولو مات أحدهما وهي في العدة (قال) ولو خالعهما على عبد بعينه أو دار بعينها وقيمة العبد والدار مائة ومهر مثلها خمسون ثم ماتت من مرضها كان له الخيار في أن يكون له نصف العبد والدار أو يرجع بمهر مثلها نقداً كالأشتره فاستحق نصفه كان له ان شاء أن يأخذ النصف بنصف الثمن وان شاء نقض البيع ورجع بالثمن (قال الربيع) والشافعي قول آخر انه ان اشترى عبد فاستحق بعضه أن الصفقة باطلة من قبل أنها جعت شيئين أحدهما حرام وآخر حلال فبطلت كلها وهكذا الخلع على عبد استحق بعضه لأن الخلع بيع من البيوع وله مهر مثلها والعبد مردود (قال الشافعي) وسواء كان المرأة ميراثاً (٤) أو كان الزوج بحاله أصاب منه أقل أو أكثر ومثل صدق مثلها أو الصدق الذي أعطاها أو لم يكن انما الخلع كالبيع الأتري أن الخلع يفسد فيرجع عليها بمهر مثلها كما يرجع في البيوع الفاسدة بقيمة السلعة (٥) مال والميراث وهو لا يملك حتى تموت المرأة وهو زوج والخلع الذي هو عوض من البضع (٦) ما يجوز أن يكون به الخلع وما لا يجوز (٧) قال الشافعي رحمه الله جاع ما يجوز به الخلع ولا يجوز أن ينظر الى كل ما وقع عليه الخلع فان كان يصح أن يكون مبيعاً فالخلع به جائز وان كان لا يصح أن يكون مبيعاً فهو مردود وكذلك ان صلح أن يكون مستأجراً فهو كالبيع (قال) وذلك مثل أن يخالعه الرجل امرأته بخمر أو خنزير أو بجنين في بطن أمه أو عبد أبق أو طائر في السماء أو حوت في ماء أو عصفور أو عصفور يداه ولا يعرف الذي ليس هو في يده أو بغيره لم يفسد صلاحها على أن يترك أو يبعد بغير عينة ولا صفة أو بمائة دينار الى ميسرة أو الى ما شاء أحدهما بغير أجل معلوم أو ما في معنى هذا أو يخالعهما بحكمه أو حكمها أو بما شاء فلان أو بماله كله وهو لا يعرفه أو بما في بيتها وهو لا يعرفه (قال) وإذا وقع الخلع على هذا فالطلاق واقع لا يرد ويرجع عليها بأدعمر مثلها وكذلك ان خالعهما على عبد رجل أو دار رجل فسلم ذلك الرجل العبد أو الدار لم يجز لأن البيع كان لا يجوز فيه ما حين عقد وهكذا ان خالعهما على عبد فاستحق أو وجد حراً أو مكاتباً رجع عليها بصدق مثلها الا بيمينه ما خالعهما عليه ولما أخذت منه من المهر كما يشترى الشيء شراء فاسد افيها في بدى المشتري فيرجع البائع بقيمة الشيء المشتري الفات لا بقيمة ما اشتراه والطلاق لا يرجع فهو كالمستهلك فيرجع بمافات منه وقيمة ما فاته منه صدق مثلها كقيمة السلعة الفاتنة (قال) ولو اختلعت منه بعد فاستحق نصفه أو أقل أو أكثر كان الزوج بالخيار بين أن يأخذ النصف ويرجع عليها بنصف مهر مثلها أو برد العبد ويرجع عليها بمهر مثلها تحكماً لو اشترى فاستحق نصفه (قال الربيع) وقول الشافعي الذي تأخذه به ان استحق بعضه بطل كله ويرجع بصدق مثلها (قال) وكذلك لو خالعهما على أنه برى من سكتها كان الطلاق واقعاً وكان ما اختلعت به غير جائز لان إخراجها من المسكن محرم ولها السكنى ويرجع عليها بمهر مثلها ولو خالعهما على أن عليها رضاع ابنتها وقتما معلوماً كان جائز لان الإجارة تصح على الرضاع وقت معلوم فلو مات المولود وقدمت نصف الوقت رجع عليها بنصف مهر مثلها ولو لم ترضع المولود حتى مات أو انقطع لبنها أو هربت منه حتى مضى الرضاع رجع عليها بمهر مثلها

(٤) لعل أو بمعنى الواو (٥) قوله ومال الميراث الخ هكذا في النسخ وانظر كتبه مصححه

واحد ورضع لمن لم يبلغ والمرأة والعبد والمشر ك اذا قاتل ولمن استعين به من المشر كين ويسمى للتاجر اذا قاتل وتقسم الغنمة في دار الحرب قسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث غنمها وهي دار حرب بني المصطلق وحنين وأما ما أخبر به أبو يوسف بان النبي صلى الله عليه وسلم قسم غنم بدر بعد قدومه المدينة وقوله الدليل على ذلك أنه أسهم لعثمان وطهمة ولم يشهد ابداً فان كان كما قال فقد خالف سنة رسول الله صلى

الله عليه وسلم لا يعطى أحد لم يشهد الواقعة ولم يقدم مددا عليهم في دار الحرب وليس كما قال (قال الشافعي) ما قسم عليه السلام غنائم بدر إلا بسير شعب من شعاب الصغراء فرب من بدر فلما تشاح أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في غنيمتها أنزل الله عز وجل يستألفونك عن الانغال قل الانغال لله والرسول فانقوا الله (١٨٤) وأصلها ذات يشكم فقسما بينهما وهي له تفضلا وأدخل معهم ثمانية نفر من المهاجرين

والانصار بالمدينة وانما نزلت واعلموا انما غنمتم من شيء فان الله حسيه والرسول بعبد دولم فعله اسمهم لاحد لم يشهد الواقعة بعد نزول الآية ومن أعطى من المواقفة وغيرهم فمن ماله أعطاهم لامن الأربعة الأخماس وأما ما احتج به من وقعة عبد الله بن جحش وابن الحضرمي فذلك قبل بدر ولذلك كانت وقعتهم في آخر الشهر الحرام فتوقفوا فيما صنعوا حتى نزلت يستألفونك عن الشهر الحرام قتال فيه وليس مما خالف فيه الاوزاعي في شيء (قال الشافعي) ولهم أن يأكلوا ويعطوا دوابهم في دار الحرب فان خرج أحد منهم من دار الحرب وفي يده شيء صغيره الى الامام وما كان من كتبهم فيه طب أو مال أو مكر أو فيه بيع وما كان فيه شر أو بطل وانتفع بأوعيته وما كان مثله مباحا في بلاد الاسلام من ثجير أو حجر أو صيد في بر أو بحر فهو لمن أخذه ومن أسر منهم فان أشكل

واغما قلت اذا مات المولود رجع عليها بمهر مثلها ولم أقل بأن يتابع مولود مثله ترصه كما يتكاري منها المنزل فيسكنه غيره والدابة فقصم عليها ورثته غيره اذا مات وبفعل ذلك هو وهو حي لان ابداله مثلها ممن يسكنه ويركب ركوبه سواء لا يفرق السكن ولا الدابة بينهما وان المرأة تدر على المولود ولا تدر على غيره ويقبل المولود نديها ولا يقبله غيره ويستمر به منها ولا يستمر به من غيرها ولا ترأه ولا تطيب نفسها له وليس هذا في دار ولا دابة يركبها ركاب ولا يسكنها ساكن (قال) ولو اختلفت منه بان عليها ما يصلح المولود من نفقة وشئ ان تابه وقتما معلوما لم يحز لان ما ينوبه يحزول لما يعرض له من مرض وغيره وكذلك نفقته الا أن نسبي مكيلة معسولة ودراهم معسولة تختلج منه بها أو امرها بنفقة عليها ويصدقها بها أو يدفعها الى غيره أو يوكل غيرها بما يقضيها في أوقات معسولة فان وكل غيرها بان يقضيها اذا احتاج لم يحز لان حاجته قد تقدم وتأخر وتكثر وتقل واذا لم يحز رجع عليها بمهر مثلها وان قبض منها مع الشرط الفاسد شيئا لا يجوز رده عليها أو مثله ان كان له مثل أو قيمته ان لم يكن له مثل (قال) وهكذا لو خالها على نفقة معلومة في وقت معلوم وان تكفنه وتدفعه ان مات أو نفقته وجعل طبيب ان مرض لان هذا يكون ولا يكون وتكون نفقة المرض بجوهلة وجعل الطبيب فاذا أنفقت عليه رجعت عليه بالنفقة وانفسخ الشرط وكان عليها مهر مثلها (قال) ولو خالها بها سكتي دار لها سسته معسولة أو خدمة عبيد سسته معسولة خاز الخلع فان انهدمت الدار أو مات العبد رجع عليها بمهر مثلها (قال) ولو اختلفت منه بما في بيتها من متاع فان تصاد قاعا على أنهما كانا يعرفان جميع ما في بيتها ولا يت لها غيره أو سميا البيت بعينه جاز وان كانا وأحدهما لا يعرفه أو كان لها بيت غيره فلم يسميا البيت وان عرفها فافيه فخلع جائز وله مهر مثلها (قال) وان اختلفت منه بالحساب الذي كان بينهما فان كانت تعرفه ويعرفه جاز وان كانا يجها لانه وقع الخلع وله عليها مهر مثلها وان عرفه أحدهما وادعى الآخر جهالة فخالها مهر مثلها وان عرفاه فادعى الزوج أنه كان في البيت شيئا فخرج منه أو المرأة أنه لم يكن في البيت شيئا فادخله فخالها وله عليها مهر مثلها

(المهر الذي مع الخلع) قال الشافعي واذا خالع الرجل امرأته دخل بها أو لم يدخل بها قبضت منه الصداق أو لم تقبضه فخلع جائز فان كانت خالعه على دار أو دابة أو عبد بعينه أو شيء أو ذنانير مسماة أو شيء يجوز عليه الخلع ولم يذكر واحد منهما المهر فخلع جائز ولا يدخل المهر في شيء منه فان كان دفع إليها المهر وقد دخل بها فهو لها لا يأخذ منه شيئا وان لم يكن دفع إليها المهر لها عليه وان كان لم يدخل بها وقد دفع المهر اليها رجع عليها بنصف المهر وان كان لم يدفع منه شيئا لها أخذت منه نصف المهر وان كان المهر فاسدا أخذت منه نصف مهر مثلها (قال) وان خلع والمبارأة والقديسة سواء كله في هذا اذا أريد به الفراق ولا يختلف وكذلك الطلاق على شيء موصوف (قال) وان خالعا وقد سمي لها صداقا ولم يذكرها فهو كما وصفت لها الصداق ان دخل ونصفه ان لم يدخل فان كان الصداق فاسدا فلها مهر مثلها ان دخل ونصف مهر مثلها ان لم يدخل وان لم يكن سمي صداقا فلها المتعة والخلع جائز (قال) فان قالت أبارئك على مائة دينار وأدفعها اليك فهو كقولها أخالعك وان قالت أبارئك على مائة دينار على أن لا تباعة لواحد منا على صاحبه فتصادق على البراءة من الصداق جاز وان لم يتصادقا أو أراد البراءة من الصداق وقالت لم أبارئك منه فخالعا وكان لها مهر مثلها وليس هذا كالمسئلة قبلها أبارأه (١) ههنا مطلقة على المبارأة من عقد النكاح والمبارأة (٢) ههنا على أن لا تباعة لواحد منهما على صاحبه تحتل عقد النكاح والمال فلذلك جعلنا هذا مبارأة بجوهلة وردناها الى مهر مثلها فيها اذا تناكر في الصداق

بأوغهم فمن لم يثبت حكمه حكم طفل ومن أنبت فهو بالغ والامام في البالغين بالخيار بين أن يقتلهم بلا قطع يد ولا عضو أو يسلم (الخلع أهل الاوثان ويؤذي الجزية أهل الكتاب أو عين عليهم أو يغادهم بحال أو بأسرى من المسلمين أو يسترقهم فان استرقهم أو أخذ منهم مالا فسيبيله سبيل الغنمة أسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بدر فقتل عقبة بن أبي معيط والنضر بن الحرث ومن على أي عرقا لجمي على أن

لا يقاتله فأخبره وقتاله يوم أحد فدعا عليه أن لا يفلت لها أسر غيره ثم أسر عاتكة بن أبال الحنفي فن عليه ثم أسلم وحسن اسلامه وفدى النبي عليه السلام رجلا من المسلمين رجلين من المشركين (قال) وإن أسلوا بعد لا أسروا وإن أسلوا قبل الأسر فمهم أحرار وإذا التقوا والعدو فلا يولوهم الا ديار قال ابن عباس من فر من ثلاثة فلم يغفر (١٨٥) ومن فر من اثنين فقد غفر (قال الشافعي) هذا على

معنى التنزيل فانظر الواحد من الاثنين فأقل الامحرفا لقتال أو متحيزا إلى فئة من المسلمين قلت أو كثرت بخضرتة أو مينة عنه فنوره ونيتة في التحرف والتعيز يعود لقتال المستحق للفرج من بسط الله فان كان هربه على غير هذا المعنى خفت عليه الا أن يعفو الله أن يكون مقدما بسط من الله (قال) ونص رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الطائفت منجيا أو عزادة ونحن نعلم أن فيهم النساء والولدان وقطع أموال بني النضير وحرقتا وسن النار على بني المصطلق غارين وأمر بالبيات والتعريق وقطع بخير وهي بعد النضير وبالطائف وهي آخر غزوة غزاها قط عليه السلام لقي فيها قتالا فهذا كله أقول وما أصيب بذلك من النساء والولدان فلا بأس لانه على غير هذا فان كان في

(الخلع على الشيء بعينه فيتلغ) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اختلفت المرأة من زوجها بعد بعينه فلم تدفعه اليه حتى مات العبد رجع عليها بمهر مثلها كما رجع لو اشتراه منها فبات قبل أن يقبضه رجع عليها بمثلها الذي قبضت منه وينتقض فيه البيع ولو قبضه منها ثم غصبته إياه أو قبلته كان له عليها قيمته وكان كعبد لم يملكه قط جنت عليه أو غصبته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكذلك لو اختلفت منه على دابة أو ثوب أو عرض فبات أو تلف رجع عليها بمهر مثلها ولو اختلفت منه على دار فاحترق قبل يقبضها كان له الخيار في أن يرجع بمهر مثلها أو تكون له العروة بحصتها من الثمن فإن كانت حصتها من الثمن النصف كانت له به ويرجع عليها بنصف مهر مثلها قال ولو اختلفت منه بعد مبيع فرد بالعيب رجع عليها بمهر مثلها ولو خالفته على ثوب وشروط أنه هروى فإذا هو غير هروى فرد بأنه ليس كما شرطت رجع عليها بالمهر والخلع في كل ما وصفت كالبيع لا يختلف (الخلع المراتين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت للرجل امرأتان فقالن له طلقنا معا بالقد لك علينا فطلقهما في ذلك المجلس لزمه الطلاق وهو بائن لا عك في الرجعة والقول في الالف واخذ من قولين فمن أحاز أن يسكن امرأتين معا بمهر مسمى فيكون بينهما على قدر مهر مثلها أما هذا وجعل على كل واحدة منهما من الالف بقدر مهر مثلها كان مهر مثل واحداهما مائة والآخرى مائتين فعلى التي مهر مثلها مائة ثلث الالف والتي مهر مثلها مائتان ثلثاها (قال) ومن قال هذا قال فان طلقا احدهما دون الآخرى في وقت الخيار وقع عليها الطلاق وكانت عليها حصتها من الالف ثم ان طلق الآخرى قبل مضى وقت الخيار لزمها الطلاق وكانت عليها حصتها من الالف وان مضى وقت الخيار فطلقها لزمها الطلاق وهو عك في الرجعة ولا شيء من الالف (١) ولو طلق احدهما في وقت الخيار ولم يطلق الآخرى حتى مضى وقت الخيار لزم التي طلق في وقت الخيار حصتها من الالف وكان طلاقا بائنا ولم يلزم التي طلق بعد وقت الخيار شيء وكان عك في طلاقها الرجعة قال وله أن لا يطلقها في وقت الخيار ولا بعد وان أراد أن الرجوع فيها جعلت له في وقت الخيار لم يكن لهما وكذلك لو قال هو لهما ما أعطيتما في ألفا فأتاها طالقان ثم أراد أن يرجع لم يكن ذلك له في وقت الخيار فإذا مضى فأعطياه ألفا لم يكن عليه أن يطلقهما الا أن يشاء أن يتدلى لهما طلاقا قال وان قالتا طلقنا بألف فطلقهما ثم ارتدتا لزمته الالف بالطلاق وأخذت منهما قال ولو قالتا هذا ثم ارتدتا فطلقهما بعد الرد وقف الطلاق فان رجعتا إلى الاسلام في العدة لزمتهما وكانتا طالقين بائنتين لا عك لرجعتهما وعدتهما من يوم تكلم بالطلاق لامن يوم لرتدتا ولا من يوم رجعتا إلى الاسلام وان رجعا إلى الاسلام حتى مضى العدة أو تفتلا وتمتا لم يقع الطلاق ولم يكن له من الالف شيء قال ولو كانت لرجل امرأتان محجورتان فقالتا طلقنا على ألف فطلقهما قال الطلاق لازم وهو عك في الرجعة اذا لم يكن جامع على طلاقهما كله ولا شيء له عليهما من الالف قال وان كانت احدهما محجورة وعليها والآخرى غير محجورة وعليها الزمهما الطلاق وطلاق غير المحجورة عليها جائز بائن وعليها حصتها من الالف وطلاق المحجورة عليها في الرجعة اذا بطلت ماله بكل حال جعلت الطلاق عك الرجعة وان كان أراد هو أن لا عك الرجعة ألا ترى أنه لو قال لامرأة أنت طالق واحدة بائن كانت واحدة عك الرجعة قال ولو كانت امرأته أمة فخالها كانت التطليقة بائنا ولا شيء عليها (١) قوله ولو طلق احدهما في وقت الخيار الخ كذا في النسخ وهو بمعنى ما قبله وفي بعض النسخ إسقاط الصورة التي قبلها وهو أوضح فتأمل

(٣٤ - الام خامس) دارهم أسارى سبلون أو مستأنون كرهت النسب عليهم بما يمين من التعريق والتعريق احتياطا غير محرم له تحريمنا وذلك أن الدار اذا كانت مباحة فلا يمين أن يحرم بان يكون فيها مسلم محرمة له ولكن لو ائتموا فكان يتكامل اتعابهم أن يفعلوا ذلك رأيت لهم أن يفعلوا وكانوا أجورين لأن من أحدهما دفع عن

أنفسهم والآخرة نكايه عدوهم ولو كانوا غير ملتزمين فترسو أباً طفلاً لهم فقد قيل يضرب المتبرس منهم ولا يبعد الطفل وقد قيل يكف ولو ترسو عسلاً رأيت أن يكف الآن يكونوا ملتزمين فيضرب المشرك ويتوقى المسلم جهده فان أصاب في هذه الحال مسلماً قال في كتاب حكم أهل الكتاب أعتق رقبة وقال في (١٨٦) موضع آخر من هذا الكتاب ان كان عليه مسلماً فالدية مع الرقة (قال

ما كانت محمولة إذا لم يأذن لها السيد ويتبعها بالخلع إذا عتقت وانما أطلته عنها في الرق لانها لا تملك شيئاً كما أطلته عن المفلس حتى يوسر فلو خالع رجل امرأته مفلسة كان الخلع في ذمتها إذا أبرت لاني لم يطله من جهة الحجر فيبطل بكل حال قال وإذا قال الرجل لامرأته اختلعي على ألف على أن أعطيك هذا العبد فقبل فن أجاز نكاحاً ويعامها أجاز هذا الخلع ويجعل العبد مبيعاً ومهر مثلها بألف كان قيمة العبد ألف وقيمة مهر مثلها ألف فالعبد مبيع بخمسائة فإذا وجدت به عيباً فن قال إذا جعت الصفة شيئين لم ردوا الاما فردت العبد رجوع عليها بمهر مثلها وكان لها الألف بحاصها بها ومن قال إذا جعت الصفة شيئين مختلفين ردوا أحدهما بعينه بمحضته من الثمن رده بخمسائة قال وقد يفرق هذا والبيع لأن أصل ما عقد هذا عليه أن الطلاق لا يرد بحال فيجوز لمن قال لا يرد البيع الامعان رد العبد بخمسائة من الثمن ويفرق بينه وبين البيع قال وإذا كانت لرجل امرأته فقالت احدهما طلقني وفلانة على أن لك على ألف درهم أو على ألف درهم ففعل فالألف التي خاطبته لازمة بتبعها بها وهكذا الوفاق ذلك له أجنبي فان طلق التي لم تخاطبه وأمسك التي خاطبته لزمت الخاطبة حصصة التي طلقت من الصداق على ما وصفت من أن يقسم الصداق على مهر مثلها فيلزمها حصصة مهر مثل المطلقة قال وهكذا الوفاق هذا له أجنبي قال وإذا كان لرجل امرأته فقالت له احدهما لك على أن طلقني ألف وحبست صاحبتى فلم تطلقها أبداً فطلقها كان له عليها مهر مثلها الفساده الشرط في حبس صاحبتها أبداً وهو مباح له أن يطلقها قال ولو قالت لك على ألف درهم على أن تطلق صاحبتى ولا تطلقني أبداً فأخذها رجعت بها عليه وكان له أن يطلقها ولو قالت لك على ألف درهم على أن تطلق صاحبتى ولا تطلقني أبداً فطلق صاحبتها كان له عليها مثل مهر صاحبتها كان أقل من ألف أو أكثر ولم تكن له الألف لفساد الشرط وكان له أن يطلقها متى شاء قال ولو قالت لك على ألف درهم على أن تطلقني وصاحبتى فطلقها الزمتها الألف وان طلق احدهما كان له من الألف بقدر حصصة مهر مثل المطلقة منهما (قال والقول الثاني) أن رجلاً لو كانت له امرأته فاعطاه ألفاً على أن يطلقها فطلقها كان له عليها مهر مثلها لم يكن لها العبد وكان له عليها مهر مثلها وأصل هذا إذا كان مع طلاق واحدة شيء غير طلاقها أو شيء تأخذه مع طلاقها كان الشرط باطلاً والطلاق واقع ورجع عليها بمهر مثلها وأصل هذا إذا كان مع شيء تأخذه مع طلاقها في هذه الوجوه كلها قال وما أعطته المرأة عن نفسها أو أعطاه أجنبي عنها على أن يطلقها فسواء إذا كان ما أعطاه مما يجوز أن يملك ثم له وأجاز الطلاق وإذا كان مما لا يجوز أن يملك رجوع عليها ان كانت المعطية عن نفسها أو غيرها أو أعطت عن غيرها أو أعطى عنها أجنبي ما لمزها من ذلك في نفسها لمزها في غيرها وما لمزها في نفسها لمزها في غيرها فإذا أعطاه عنها لا يفسد ذلك كما يلزم ما يؤخذ في البيوع قال وإذا قالت المرأة للرجل طلقني ثلاثاً ولك على ألف درهم فطلقها ثلاثاً فله الألف وان طلقها اثنتين فله ثلاث الألف وان طلقها واحدة فله ثلاث الألف وثلاثاً فله الألف والطلاق بائن في الواحدة والثنتين قال ولو لم يبق له عليها من الطلاق الواحدة فقالت له طلقني ثلاثاً ولك ألف درهم فطلقها واحدة كانت له الألف لان الواحدة تقوم مقام الثلاث في أن تحررها عليه حتى تشكع زوجها غيره قال ولو كانت بقيت له عليها اثنتان فقالت له طلقني ثلاثاً ولك ألف درهم فطلقها اثنتين كانت له الألف لأنها تحرمت عليه بالاثنتين حتى تشكع زوجها غيره ولو طلقها واحدة كان له ثلاث الألف لأنها تبقى معه واحدة ولا تحرمت عليه حتى يطلقها إياها فلا تأخذ أكثر

المزني رحمه الله ليس هذا عندى يختلف ولكنه يقول ان كان قتله مع العلم بأنه محرم الدم فالدية مع الرقة فإذا ارتفع العلم فالدية دون الدية ولذلك قال الشافعي لوروى في دار الحرب فأصاب مستأمناً ولم يقصده فليس عليه الرقبة ولو كان علم بملكه ثم رماه غير مضطر إلى الرمي فعليه رقة ودية * قال ولو أدركونا وفي أيدينا خيلهم أو ما شئتهم لم يحل قتل شيء منها ولا عقره الآن يذبح لما كسبه ولو جاز ذلك لغيظهم بقتلهم طلبنا غيظهم بقتل أطفالهم ولكن لو قاتلونا على خيلهم فوجدنا السبيل إلى قتلهم بأن نعقرهم فعلنا لأنها تحتهم أداء لقتلنا وقد عقر حنظلة ابن الرأب باني سفيان ابن حرب يوم أحد فانكسبت به فرسه فسقط عنها فجلس على صدره ليمتله فراه ابن شعوب فرجع إليه

فقتله واستنقذ أسفيان من تحته وقال في كتاب حكم أهل الكتاب وانما قتل الرهبان اتباعاً لأبي بكر الصديق رضي الله عنه وقال في كتاب السير ويقتل الشيوخ والأجراء والرهبان قتل دريد بن الصمة ابن حنسين ومائة سنة في شجار لا يستطيع الجلوس فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فلم ينكر قتله قال ورهبان الديارات والصوامع والمسكن سواء ولو ثبت عن أبي بكر

الصديق رضي الله عنه خلاف هذا الأ شبه أن يكون أمرهم بالجد على قتال من بقاتلهم ولا يتشاغلون بالمقام على الصوامع عن الحرب
كالخسوف لا يشغلون بالمقام بها عا يستحق النكابة بالعدو وليس أن قتال أهل الحصون حرام وكما روى عنه أنه نهى عن قطع الشجر المنير
ولعله لأنه قد حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع على بني النضير وحضره يترك (١٨٧) وعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم

وعدهم بفتح الشام
فترك قطعته لتبقى لهم
منفعة إذ كان واسعاً
لهم ترك قطعته
(قال المزني) رحمه الله
هذا أولى القولين
عندي بالحق لأن
كفر جمعهم واحد
وكذلك حل سفلت
دماهم بالكفر في
القباس واحد * قال
وإذا آمنهم مسلم حرباً بالغ
أو عبيد يقاتل أولاً
يقاتل أو امرأة فالأمان
جائز قال صلى الله
عليه وسلم المسلمون يد
على من سواهم يسبى
بذمتهم أذناهم ولو
خرجوا إلى أمان مني
أو معنوه كان علينا
ردهم إلى ما منهم لانهم
لا يعرفون من يجوز
أمانه لهم ومن لا يجوز
ولو أن عباداً لمسلمين
على قلعة على أن له
جارية بماها فلما
اتهموا بالصلح صاحب
القلعة على أن يفتحها
لهم ويخولوا بينهم وبين
أهل ففعل فإذا أهل
تلك الجارية فإني أن
يقال للدليل أن أرضيت
العوض عوضاً

من حصتها من الألف قال ولو قالت طلقني واحدة بألف فطلقها ثلاثاً كانت له الألف وكان متطوعاً بالثنتين
التي زادتهما قال ولو قالت له ان طلقني واحدة فألف أو ألفان فطلقها واحدة كان له مهر مثلها لان
الطلاق لم ينعقد على شيء معلوم وكذلك لو قالت لي الخيار أن أعطيك ألفاً أنقصك منها ألفين وألف الخيار
أولى وألف الخيار قال ولو كانت بقيت عليها واحدة من الطلاق فقالت طلقني ثلاثاً واحدة أحرم بها واثنين
ان تكنتي بعد اليوم كان له مهر مثلها إذا طلقها كما قالت قال ولو قالت له ان طلقني فعلى أن أزوجه
امرأة تغنيك وأعطيك صداقها وأى امرأة شئت وأعطيك صداقها وصمت صداقها ولم تسمه فالطلاق واقع
وله مهر مثلها وانما معنى أن أحبزه إذا سميت المهر أنها صحت له تزويج امرأة قد لاز وجه ففسد الشرط فإذا
فسد فاقامه مهر مثلها قال وهكذا لو قالت له ان طلقني واحدة فلك ألف ولك ان خطبتني أن أنكحك بمائة
فطلقها له مهر مثلها ولا يكون له عليها أن تنكحها ان طلقها قال وهكذا لو قالت له طلقني ولك ألف ولك أن
لا أنكح بعدك أبداً فطلقها له مهر مثلها ولها أن تنكح من شئت * قال وإذا وكل الزوج في الخلع قالو كالة
جائزة والخلع جائز فمن جاز أن يكون وكيلاً بمال أو خصومة جاز أن يكون وكيلاً بالخلع للرجل والمرأة معا
وسواء كان الوكيل حراً أو عبداً أو محجوراً أو رشيداً أو ذمياً كل هؤلاء يجوزون كالة قال ولا يجوز أن
يوكل غير بالغ ولا معتوها فان فعل قالو كالة باطلة إذا كان هذان لاحكم لهما على أنفسهما فيما الله
عز وجل ولا دمين فلا يلزمهما لم يجز أن يكونا وكيلين يلزم غيرهما ما قول قال وأحب إلى أن يسمى
الموكلان ما يبلغ الوكيل لكل واحد منهما الرجل بأن يقول وكلته بكذا لا يقبل أقل منه والمرأة بأن يعطى
عنها وكيلها كذا لا يعطى أكثر منه قال وان لم يفعل جازت وكالتهما جاز لهما ما يجوز للوكيل ورد من فعلهما
ما يرد من فعل الوكيل فان أخذ وكيل الرجل من المرأة أو وكيلها أقل من مهر مثلها ففسد الموكل أن
يقبله ويجوز عليه الخلع فيكون الطلاق فيه بائناً فاعل وان شاء أن يرد فعل فإذا رده فالطلاق فيه جائز بملك
الرجعة وهو في هذه الحال في حكم من اختلع من محجور عليها لأنه قياس عليه قال وكذلك ان خالها بعرض
أو بدين ففسد أن يكون له الدين ما كان كان له وان شاء أن لا يكون له ويلزمه الطلاق ثم يملك فيه الرجعة كان
قال وان أخذ وكيل الرجل من المرأة نفسها أكثر من مهر مثلها جاز الخلع وكان قد زاد الدلالة وكله قال
وان أعطى وكيل المرأة عن الزوج نفسه مهر مثلها وأقل نقداً أو ديناً جاز عليها وان أعطى عليها ديناً أكثر
من مهر مثلها ففسد تزويجها وتم الخلع وان شئت ردها عليها كله ولزمها مهر مثلها وكان حكمها حكم امرأة
اختلعت عالا يجوز أو بشيء بعينه فتلف فليزها مهر مثلها نقداً يجوز في الخلع ما يجوز في البيع ولا يلزم الزوج
أن يؤخذ له عرض ولادين إلا أن يشاء ولا المرأة أن يعطى عليها عرض ويعطى عليها دين مثل أو أقل من مهر
مثلها نقداً وانما الزمها أن شئت أدته نقداً وان شئت حسبته فاستفضلت تأخيرها ولم ترد عليها في
عده فلا يكون الخلع لو كمل الأبدان نيراً ودراهم كالا لا يكون البيع لو كمل الأبدان نيراً ودراهم قال ولا
يغرم وكيل المرأة ولا الرجل شيئاً وان تعد بالأن يعطى وكيل المرأة أكثر من مهر مثلها فلتلف ما أعطى
فبضم الفضل عن مهر مثلها فاما إذا كان قائماً بعينه في يد الزوج فينتزع منه لا يغرم الوكيل ولا يشبه هذا
اليسوع وذلك أنه ان وكاه بسلعة فاستراه بأكثر من ثمن مثلها بزمته السلعة ببعال نفسه وأخذ منه
الموكل الثمن الذي أعطاه ان لم يجترأ أخذ السلعة والوكيل لا يملك المرأة ولا رد الطلاق بحال وطلاقها كشيء
استراه لها فاستهلكته فإذا كان الثمن مجهولاً أو فاسداً ضمت قيمته ولم يضمها الوكيل قال ولو وكاه

بقية وان أيت قيل لصاحب القلعة أعطيناك ما صلحنا عليه غيرك بجهالة فان سلمتها عوضاً لك وان لم تفعل لك وفاتنا لك
فان كانت أسلمت قبل الظفر أو ماتت عوض ولا بين ذلك في الموت كما بين إذا سلمت وان غرت طائفة بغير أمر الامام كرهت لما في اذن
الامام من معرفته بغزوهم ومعرفةهم وبأية الخبر عنهم فبغيرهم حيث يخاف هلاكهم فيقتلون ضيعه (قال الشافعي) رحمه الله

ولا أعلم ذلك يحرم عليهم وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الجنة فقال له رجل من الأنصار إن قتلت يا رسول الله صابرا محسبا قال فلك الجنة قال فأنفس في العدو وقتلوه وألقى رجل من الأنصار درهما كان عليه حين ذكر النبي صلى الله عليه وسلم الجنة ثم أنفَس في العدو وقتلوه بين يدي النبي (١٨٨) صلى الله عليه وسلم قال فإذا حل للمفرد أن يتقدم على ما لا غلب أنهم يقتلوه

كان هذا أكثر مما في الأفراد من الرجل والرجال بغير إذن الإمام وبعت رسول الله عمرو بن أمية الضمري ورجلا من الأنصار سرية وهدما وبعت عبد الله بن أنيس سرية وهدما فاذا سن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتسري واحد ليصيب غرة ويسلم بالحيلة أو يقتل في سبيل الله فحكم الله تعالى أن ما أوجب المسلمون غنمة قال ومن سرق من الغنمة من حر أو عبد حضر الغنمة لم يقطع لأن الحر سرقا ورضخ للعبد ومن سرق من الغنمة وفي أهلها بوء أو ابنته لم يقطع وإن كان أخوه أو امرأته قطع (قال المزني) رحمه الله وفي كتاب السرقة أن سرق من امرأته لم يقطع قال وما افتتح من أرض موات فهي لمن أحياها من المسلمين وما فعل ببعضهم بعض في دار الحرب لزمهم حكمه حيث كانوا

رجل بأن يأخذ من امرأته مائة ويضالعها فأخذ منها بحسين لم يجرز الخلع وكانت امرأته بحالها كما لو قال لها ان أعطيتني مائة فانت طالق فأعطته بحسين لم تكن طالقا ولو وكلت هي رجلا على أن يعطى عنها مائة على أن يطلقها زوجها فأعطى عنها مائتين فطلقها زوجها بالمائتين فان قال الوكيل لك ما تنادي بنا على أن تطلقها فطلقها بالمائتين لازمة للوكيل تؤخذ منها المائة التي وكلت بها ومائة بضمها أيها وان كان قال لك مائتا دينار من مال فلانة لا أضمنك أوقاله وسكت ففعل فطلقها الزمها إلا أكثر من المائة التي وكلت بها الوكيل أو جهر مثلها ولم يلزها ما زاد على ذلك من المائتين ولا الوكيل لأنه لم يضمن له شيئا ولو كان الوكيل قال له طلقها على أن أسلم لك مائتي دينار من مالها فالوكيل ضامن ان لم أسلم ذلك المرأة أخذ الزوج من مال المرأة إلا أكثر من مائة دينار ومهر مثلها وأرجع على الوكيل بالفضل عن ذلك حتى يستوفي مائتي دينار ولو أفلس المرأة كانت المائتا الدينار له على الوكيل بالضمان بتسليم المائتين ولو كان مكان الوكيل أب أو أم أو ولي أو أجنبي لم يؤكله ولا واحد منهم فقال للزوج اخلعها على أن أسلم لك من مالها مائتي دينار ففعل الزوج ثم رجع كان له عليه ما تنادي بنا ولم يرجع المتطوع بالضمان عنها عليها بشئ لانهم لم يؤكله بان يخالع بينها وبين زوجها

(مخاطبة المرأة الرجل بما يلزمها من الخلع وما لا يلزمها) (قال الشافعي) رحمه الله وإذا قالت المرأة للرجل ان طلقني ثلاثا فقلت على مائة فسداه هو كقول الرجل يعني ثوبك هذه إمامة لك على أو يعني ثوبك هذه إمامة قال فان طلقها ثلاثا فله عليها مائة دينار قال ولو قالت له طلقني بألف فقال أنت طالق بألف فقالت أردت فلوسا وقال هو أردت دراهم وقالت أردت دراهم وقال هو أردت دنانير فقالا وكان مهر مثلها قال ولو قالت له طلقني على ألف فقال أنت طالق على ألف فقالت أردت طلقني على ألف على أبي أو أخي أو جاري أو أجنبي فالألف لازمة لها لان الطلاق لا يرد وظاهر هذا أنه كقولها طلقني على ألف على قال ولو قالت ان طلقني فلان ألف درهم فطلقها في وقت الخيار كانت له عليها ألف درهم والطلاق بائن وان طلقها بعد مضي وقت الخيار لم يزمه الطلاق وهو يملك فيه الرجعة ولا شيء له عليها قال وكذلك لو قال لها أنت طالق ان ضمننت لي ألف درهم أو امرأتي بيدك تطلقين نفسك ان ضمننت لي ألف درهم أو قد جعلت طلاقك اليك ان ضمننت لي ألف درهم فضمنتها في هذه المسائل في وقت الخيار كانت طالقا وكانت عليها ألف وان ضمننتها بعد وقت الخيار لم تكن طالقا ولم يكن عليها شيء قال وجماع هذا اذا كان الشيء يتم بها وبه لم يجرز الى مدة ولم يجرز الا في وقت الخيار كالايجوز ما جعل الهامن امرأته الا في وقت الخيار لأنه قد تم بها وبه قال ولو قال لها ان أعطيتني ألفا فانت طالق فقالت قد ضمننت لك ألفا وأعطته عرضا بألف أو نقد أقل من ألف لم يكن طلاقا إلا بان تعطيه ألفا في وقت الخيار فان مضى وقت الخيار لم تطلق وإن أعطته ألفا إلا بان يحدث لها طلاقا بعد (قال الشافعي) ولو قال لها أنت طالق اذا دفعت الي ألفا دفعت اليه شيئا رهنا قيمته أكثر من ألف لم تطلق ولا تطلق إلا بان تدفع اليه ألفا قال ولو قال لها ان أعطيتني ألف درهم فطلقك فأعطته ألف درهم لم يلزمه أن يطلقها ويلزمه أن يرد ألفا عليها وهذا موعدا لا يجب طلاق وكذلك ان قال اذا أعطيتني ألف درهم فطلقك وهكذا ان قالت له ان أعطيتك ألف درهم فطلقني أو طلقني قال نعم ولا يلزمه طلاق بما أعطته حتى يقول اذا أعطيتني ألف درهم فانت طالق أو أنت طالق اذا أعطيتني ألف درهم فنتعطيه ألف درهم في وقت الخيار ولو قال لها اذا أعطيتني ألف درهم فانت طالق فأعطته

إذا جعل ذلك لامامهم لاضع الدار عنهم حد الله ولا حق المسلم (وقال) في كتاب السير ويؤخر الحكم عليهم حتى يرجعوا من دار الحرب قال ولا أعلم أحدا من المشركين لم تبأه الدعوة اليوم إلا أن يكون خلف الذين يقتلون أمية من المشركين خلف التركة والحر لم تبأه الدعوة فلا يقتلون حتى يدعوا الى الإيمان فان قتل منهم أحد قبل ذلك فعلى من قتلته البدية

(باب ما أحرره المشركون من المسلمين) (قال الشافعي) رحمه الله لا يملك المشركون ما أحرزوه على المسلمين بحال أباح الله لأهل دينه ملك أحرارهم ونساءهم وذرياتهم وأموالهم فلا يساوون المسلمين في شيء من ذلك أبداً قد أحرزوا ناقة النبي صلى الله عليه وسلم وأحرزتها منهم الانصارية فلم يجعل لها النبي عليه الصلاة والسلام شيئا (١٨٩) وجعلها على أصل ملكة فيها وأبى لابن

عمر عبد وطاله فرس فأحرزها المشركون ثم أحرزها عليهم المسلمون فردا عليه وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه مالكة أحق به قبل القسم وبعده ولا أعلم أحدا خالف في أن المشركين إذا أحرزوا عبد المسلم فادركه وقد أوجب عليه قبل القسم أنه لمالكة بلا قيمة ثم اختلفوا بعد ما وقع في المقاسم فقال منهم قائل بقولنا وعلى الإمام أن يعرض من صار في سهمه مشل سهمه من خمس الخمس وهو سهم النبي صلى الله عليه وسلم وهذاوافق الكتاب والسنة والاجماع وقال غيرنا هو أعتق به بقيمة إن شاء ولا يخولون أن يكون مال مسلم فلا يغم أو مال مشرك فيغم فلا يكون له فيه حق ومن زعم أنهم لا يملكون الحر ولا المكاتب ولا أم الولد ولا المدير ويملكون

فأعطته ألف درهم طرية لم تطلق إلا بأن تعطيه وزن سبعة ولو أعطته ألفا بقلية طلق لأنها ألف درهم وزيادة وكان كمن قال إن أعطيتني ألفا فأت طالق فأعطته ألفا وزيادة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أعطته ألفا ريشة مردودة فإن كانت فضة يقع عليها اسم الدراهم طلق وكان له عليها أن تبدلها بأها وإن كانت لا يقع عليها اسم الدراهم أو على بعضها اسم فضة لأنها ليست فضة تطلق ولو قال إن أعطيتني عبدا فأنت طالق فأعطته عبدا أتي عبدا كان أعورا ومعيافه في طالق ولا يملك العبد وله عليها صدق مثلها وكذلك لو قال لها إن أعطيتني شاة ميتة أو خنزيرا أو زرق خرفاءت طالق فأعطته بعض هذا كانت طالق لان هذا كقوله لها إن دخلت الدار فأنت طالق ولا يملك شيئا من هذا ويرجع عليها بمهر مثلها في كل مسئلة من هذا وإن قال لها إن أعطيتني شيئا يعرفه جيبا بعينه فأنت طالق فأعطته أياه كانت طالق فان وجد به عيبا كان له رده ويرجع عليها بمهر مثلها وإن أعطته عبدا فوجده مدبرا لها لم يكن له رده لأن لها بيعه وإن وجده مكاتباً لم يكن له ولو عجز بعد ما يطلقها لم يكن له لأن العقد وقع عليه وهو لا يجوز بيعه وإن وجده حراً أو غير هاهنا شرك لم يكن له ولو سلمه صاحبه وكان له في هذا كله مهر مثلها

(اختلاف الرجل والمرأة في الخلع) (قال الشافعي) وإذا اختلفت المرأة والرجل في الخلع على الطلاق فهو كاختلاف المتبايعين فإن قالت طلقته واحدة أو أكثر على ألف درهم وقال بل على ألفين فخالقها وله صدق مثلها كان أقل من ألف أو أكثر من ألفين وهكذا لو قالت له خالعتني على ألف إلى سنة وقال بل خالعتك على ألف نقدا أو قالت له خالعتني على أرباثل من مهرى فقال بل خالعتك على ألف أخذها منك لا على مهرى أو على ألف مع مهرى فخالقها وكان مهرها بحاله ويرجع عليها بصدق مثلها قال وهكذا لو قالت له ضمن لك ألفا أو أعطيتك ألفا على أن تطلقني وفلا نه أو تطلقني وتعتق عبداً فطلقته ولم تطلقها أو تطلقني ولم تعتق عبداً وقال بل طلقته بألف وحيدك فخالقها ويرجع عليها بمهر مثلها وكذلك لو قالت له أعطيتك ألفا على أن تطلقني ثلاثا فطلقني الواحدة وقال بل أخذت منك ألف على الخلع وبينونة طلاق فاتمها واحدة أو على اثنتين فطلقتهما فخالقها ويرجع بمهر مثلها ولم يلزمه من الطلاق إلا ما أقر به وهكذا لو قالت له أعطيتك ألفا على أن تطلقني ثلاثا وتطلقني كلما تكنتي ثلاثا فقال ما أخذت إلا ألفا على الطلاق الأول فخالقها ويرجع عليها بمهر مثلها وكذلك لو أقر لها بما قالت يرجع عليها بمهر مثلها لأنه لا يجوز أن يأخذ الجمل على أن يطلقها قبل أن ينكحها إلا ترى أنه لو أخذ من أجنبية ما لا على أنها طالق متى نكحها كان المال مردودا إليه لا يملك من طلاقها شيئا وقد لا ينكحها أبداً قال ولو قالت له سألتك أن تطلقني ثلاثا بجائنة وقال بل سألتني أن أطلقك واحدة بألف فخالقها وله مهر مثلها فإن أقامت المرأة البينة على دعواها وأقام الزوج البينة على دعواه وشهدت البينة أن ذلك بوقت واحد أو أقرب الزوجان فخالقها وله صدق مثلها وسقطت البينة كاتسقط في البيع إذا اختلفوا السلعة فأنه بغيرها ويرد البيع وإن كان مستهلكا فقيمة المبيع قال والطلاق لا يرد وقيمة مثل البضع مهر مثلها قال وهكذا لو اختلفا فأقاما البينة ولم توقت بينهما وقتا يدل على الخلع الأول فان وقت بينهما وقتا يدل على الخلع الأول فالخلع الأول هو الخلع الجائر والشافعي باطل أن تصادقا أن لم يكن ثم نكاح ثم خلع فيكونان خلعين إلا ترى أن رجلا لو خالع امرأته بمائة ثم خالعها بعد ولم يحدث نكاحا بألف كانت الألف باطلا ولم يقع بها طلاق لأنه طلق ما لا يملك والأول جائز لأنه طلق ما يملك قال ولو قالت طلقته ثلاثا بألف فقال بل طلقته واحدة بألفين وأقام كل واحد منهما البينة على ما قال وتصادقا أن لم يكن طلاق

ماسواهم فاتمها بحكم (قال الشافعي) وإذا دخل الحرب النبايمان فأودع وباع وترك مالا ثم قتل بدار الحرب فبيع ماله مغنوم (وقال) في كتاب المكاتب مردودا إلى وراثته لأنه مال له أمان (قال المزني) رحمه الله هذا عندئذ أصبح لأنه إذا كان حيا لا يغم ماله في دار الإسلام لأنه مال له أمان فوارثه فيه عتاقه قال ومن خرج إليهم مسلما أحرز ما له موصلا وله حصر النبي صلى الله عليه وسلم بني قريظة فأسلم

ابن شعبة فاحرز لهما اسلامهما أموالهما وأولادهما الصغار وسواء الارض وغيرها ولودخل مسلم فاشترى منهم داراً أو أرضاً وغيرها ثم ظهر على الدار كان للشري وقال أبو حنيفة وأبو يوسف الارض والدار في والرقيق والمناع للشري وقال الا زاعى فصح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة عنوة نخل بين المهاجرين (١٩٠) وأراضهم وديارهم وقال أبو يوسف لانه عفا عنهم ودخلها عنوة وليس النبي صلى الله عليه وسلم في هذا كغيره

والاشادة تحالفها وكان له مهر مثلها قال ولو قالت له طلقني على ألف وأقامت شاهداً حلف وكانت امرأته ولو كانت المسئلة بحالفها فقال طلقك على ألفين فلم تقبلي وحدثت كان القول قولها في المال ولم يلزمه الطلاق لانه لم يقر بالطلاق اذ زعم انه لم يقع قال ولو اتعت انه خالعهما وبجحد فأقامت شاهداً بانته خالعهما على مائة وشاهد انه خالعهما على ألف وعرض فالشهادة لا تختلفهما باطلة كلها ويحلف قال وهكذا لو كان هو المدي أنه خالعهما على ألف وأقام بهما شاهداً أو شاهداً آخر بالعين أو بعرض فالشهادة باطلة وهي تجحد لزمها الطلاق باقراره ولم يلزمها المال وحلفت عليه ولا عليك الرجعة لانه يقر أن طلاقه بطلاق خلع لا عليك فيه الرجعة قال ولو قالت له سألتك أن تطلقني ثلاثاً بألف فلم تطلقني الا واحدة وقال بل طلقك ثلاثاً فان كان ذلك في وقت الخيار فهي طالق ثلاثاً وله الألف وان كان اختلافهما وقد مضى وقت الخيار تحالفاً وكان له مهر مثلها (قال الشافعي) واذا اختلف الزوج والمرأة فقال الزوج طلقك على ألف وقالت المرأة طلقني على غير شيء فالقول قول المرأة وعلى الزوج البينة والطلاق واقع ولا عليك فيه الزوج الرجعة لانه مقر أن لا رجعة له على المرأة فيه وأن عليها ما لا فلا يصدق فيما يدعي عليها ويصدق على نفسه قال ولو قالت المرأة سألتك أن تطلقني بألف فضي وقت الخيار ولم تطلقني ثم طلقني بعد على غير شيء وقال هو بل طلقك قبل أن يمضي وقت الخيار كان القول قول المرأة في الألف وعلى الزوج البينة والطلاق لازم له ولا عليك الرجعة قال ولو قالت طلقني أمس على غير شيء فقال بل طلقك اليوم بألف فهي طالق اليوم باقراره ولا عليك الرجعة ولا شيء له عليها من المال لانها لم تقر به

(باب ما يقتضي به الزوج من الخلع) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ثلاثاً على أن تعطيني ألفاً فلم تعطه ألفاً فليست طالقا وهو كقوله أنت طالق ان اعطيني ألفاً وانت طالق ان دخلت الدار وهكذا ان قال لها أنت طالق على أن عليك ألفاً فان أقرب بألف كانت طالق وان لم تضمنها لم تكن طالقا قال وهذا مثل قوله لها أنت طالق ان ضمنتي لي ألفاً قال ولو قال لها أنت طالق عليك ألف كانت طالقا واحدة عليك الرجعة وليس عليها ألف وهذا مثل قوله أنت طالق وعليك حج وأنت طالق وحسنه وطالق وقيحة قال وان ضمنته الألف على الطلاق لم يلزمها وهو عليك الرجعة كما لو ابتداء أن طلاقها فطلقها واحدة ثم قالت له اجعل الواحدة التي طلقني ثلاثاً بألف لم تكن باثناً وان أخذ منها عليها ألفاً فاعطيه ودعا عليها قال ولو تصادقا على أنها سألته الطلاق بألف فقال أنت طالق وعليك ألف كانت عليها وكان الطلاق باثناً قال ولو قال لامرأته أنت طالق ان اعطيني عبدك فأعطته اباه فاذا هو حر طلق وتراجع عليها بمهر مثلها ولو قالت له اخلفني على ما في هذه الجرة من الخيل وهي مملوكة خالعهما فوجدته خرا وقع الطلاق وكان عليها مهر مثلها

(خلع المشركين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اختلعت المرأة الذمية من زوجها بمهر بعينه أو بصفة فدفعته اليه ثم جاءوا بعد اليها أجزا الخلع ولم ترده عليها شيء ولو لم تدفعها اليه ثم رافعوا البناء أجزا الخلع وأبطلنا الحر وجعلناه عليها مهر مثلها قال وهكذا أهل الحرب ان رضوا بحكمنا لا يخالفون الذميين في شيء الا أن لا نحكم على الحربيين حتى يجتمعوا على الرضا ونحكم على الذميين اذا جاء أحدهما قال ولو أسلم أحد الزوجين وقد تقاضا بضافه كذا وان لم تقاضا بطل الخمر بينهما وكان له عليها مهر مثلها لا يجوز ان كان هو المسلم لمسلم أن يأخذ خيراً ولا ان كانت هي المسلمة أن تعطى خيراً ولو قبضها منها بعد ما يسلم عز وركن له

قال الشافعي) ما دخلها رسول الله صلى الله عليه وسلم عنوة وما دخلها الا صلحا والذين قاتلوا وأذن في قتلهم بنون فائة قتلة خراعة وليس لهم بمكة دار انما هو باليهما أو ما غيرهم ممن دفع فادعوا ان خالداً بداهم بالقتال ولم يتفقد لهم الأمان وادعى خالداً أنهم بدؤوه ثم أسلوا قبل أن يظهر لهم على شيء ومن لم يسلم صار الى قبول الامان بما تقدم من قوله عليه السلام من أتى سلاحه فهو آمن ومن دخل داره فهو آمن فقال من يغم ولا يقتدي الاجبا صنع عليه الصلاة والسلام وما كان له خاصة خين في الكتاب والسنة وكيف يجوز قولها ما يجعل بعض مال المسلم في بعضه غير في أم كيف يغم مال مسلم بحال (قال المزني رحمه الله) قد أحسن والله الشافعي في هذا وجود

(باب وقوع الرجل على الجارية قبل القسم أو يكون له فيها أب أو ابن وحكم السبي) (قال الشافعي) رحمه الله ان وقع على جارية من المغنم قبل القسم فعليه عليها مهر مثلها أي يديه في المغنم وينهى ان جهل ويعزر ان علم ولا حد للشبهة لان له فيها سبياً قال وان أحصوا المغنم فلم تكم حقه فيها مع جماعة أهل المغنم سقط عنه بقدر حقه منها وان حلت فكذا وتقوم عليه ان كان بها رجل وكانت له أم ولد وان كان في السبي ابن وأب لرجل لم

يعتق عليه حتى يقسمه وانما يعتق عليه من اجتنابه بشراء أو هبة وهو لو ترك حقه من مغنمه لم يعتق عليه حتى يقسم (قال المزني رحمه الله)
واذا كان فيهم ابنة فلم يعتق منه عليه نصيبه قبل القسم كانت الأمة تحمل منه من أن تكون له أم ولد بعد قال ومن سبي منهم من الحرائر
فقد رقت وبانت من الزوج كان معها ولم يكن سبي النبي صلى الله عليه (١٩١) وسلم نساء أو طاس وبني المصطلق

وزجالهم جميعا فقسم
السبي وأمر أن لا توطأ
حامل حتى تضع ولا
حائل حتى تحيض ولم
يسأل عن ذات زوج
ولا غيرهما وليس قطع
العصمة بينهما وبين
أزواجهن بأكثر من
استبائهن ولا يفرق
بينها وبين واحد حتى
يبلغ سبع أو ثمان
سنتين وهو عندنا استغناء
الولد عنها وكذلك ولد

الولد فأما الاخوان
ففرق بينهما وانما يبيع
أولاد المشركين من
المشركين بعد موت
أمهاتهم لأن يلبثوا
فيصفوا الاسلام (قال
المزني رحمه الله) ومن
قوله اذا سبي الطفل
وليس معه أبواه ولا
أحدهما لم يمسك وإذا
سبي ومعه أحدهما
فعلى دينهما فعلى هذه
المسئلة في قوله أن
يكون سبي الاطفال
مع أمهاتهم فثبت في
الاسلام حكم أمهاتهم
ولا يوجب اسلامهم
موت أمهاتهم (قال
ومن أعنت منهم فلا

عليها مهر مثلها ان طلبه وكذلك لو كانت هي المسئلة فدفعها اليه عززت وكان له عليها مهر مثلها ان طلبه
وهكذا كل ما حرم وان استعملوه ما لا مثل الخنزير وغيره فمما في جميع الاحكام كالمسلمين لا يختلف الحكم
عليهم وعلى المسلمين الا فيما وصفت مما مضى في الشرك ولا يرد في الاسلام

(الخلع الى أجل) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اختلفت المرافعة من زوجها بشئ مسمى الى
أجل فالخلع جائز وما مسمى من المال الى ذلك الاجل كما تكون البيوع ويجوز فيه ما يجوز في البيع
والسلف الى الاجال وإذا اختلفت بشئ موصوفه الى أجل مسمى فالخلع جائز والنياب لها لازمة وكذلك
رقيق وما شبيهه وطعام يجوز فيه ما يجوز في السلف ويرد فيه ما رد في السلف قال ولو تركت أن تسي
حيث يقبض منه الطعام أو تركت أن تسي بعض صفة الطعام جاز الطلاق ورجع عليها بمهر مثلها قال
ولو قالت المرأة سألتك أن تطلقني بألف ففسي وقت الخيار ولم تطلقني ثم طلقني بعد على غير شئ وقال هو
بل طلقك قبل أن يفي وقت الخيار كان القول قول المرأة في الألف وعلى الزوج النيبنة والطلاق لازم له
ولا يعلك الرجعة

(باب العدة)

(عدة المدخول بها التي تحيض) (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال الله تبارك وتعالى
والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء قال والاقراء عندنا والله تعالى أعلم الأظهار فان قال قائل
مادل على أنها الاظهار وقد قال غيركم الحيض قبل له دلائل ان أولهما الكتاب الذي دلت عليه السنة والآ خر
السان فان قال وما الكتاب قيل قال الله تبارك وتعالى اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض في عهد النبي صلى الله عليه وسلم
فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مره فليراجعها لم يسكها
حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء أمسك بعد وان شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله عز
وجل أن تطلق لها النساء (قال الشافعي) أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن أبي الزبير أنه سمع
ابن عمر يذكر مطلقا امرأته جائضا وقال قال النبي صلى الله عليه وسلم فاذا طهرت فليطلق أو لم يسك وتلا
النبي صلى الله عليه وسلم اذا طلقتم النساء فطلقوهن لقبل عدتهن أو في قبل عدتهن (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى أن لا تشككت (قال الشافعي) فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل أن العدة الطهر
دون الحيض وقرأ فطلقوهن لقبل عدتهن أن تطلق طاهر إلا أنها حينئذ تستقبل عدتها ولو طلقت حائضا
لم تكن مستقبل عدتها الا بعد الحيض فان قال قائل ان قبل القراء اسم وضع لعنى فلما كان الحيض
دما يرضيه الرحم فيخرج والطهر دم يختبئ فلا يخرج كان معروفا من لسان العرب ان القراء الجبس لقول
العرب هو يقرى الماء في حوضه وفي سقائه وتقول العرب هو يقرى الطعام في شدقه يعني يجبس الطعام
في شدقه (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله
تعالى عنها أنها انتقلت حفصة بنت عبد الرحمن حين دخلت في النحر من الحيضة الثالثة قال ابن شهاب
فذكر ذلك لعروة بنت عبد الرحمن فقالت صدق عروة وقد جادلنا في ذلك ناس فقالوا ان الله تبارك
اسمه يقول ثلاثة قروء فقالت عائشة رضي الله تعالى عنها صدقتم وهل تدرون ما الاقراء الاظهار

بورت كمثل أن لا تقوم بنسبه بينة (باب المباشرة) (قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس بالمباشرة وقد بارز يوم بدر عبيدة بن
الحرث وحررة بن عبد المطلب وعلى بن أبي طالب باذن النبي صلى الله عليه وسلم وبارز محمد بن مسلمة من جبا يوم خيبر بأمر النبي صلى الله
عليه وسلم وبارز يومئذ الزبير بن العوام بأسرا وعلى بن أبي طالب رضي الله عنه يوم الخندق عمرو بن عبدود (قال الشافعي) رحمه الله

فإذا بارز مسلم مشركاً أو مشرك مسلماً على أن لا يقاتله غيره وفي ذلك قال فان ولي عنه المسلم أوجر لهم فاقضه فلهم أن يحملوا عليه ويقتلوه لان قتاله ما قد انقضى ولا أمان له عليهم إلا أن يكون شرط أنه آمن حتى يرجع الى مخرجهم من الصف فلا يكون لهم قتله ولهم دفعه واستنقاذ المسلم منه فان امتنع وعرض دونه (١٩٣) ليقاتلهم فقاتلوه لانه نقض أمان نفسه أعان حربه على عتبة بعد ان لم يكن في عبيدة

قتال ولم يكن لعنبة أمان يكفون به عنه ولو أعان المشركون صاحبهم كانه حقا على المسلمين أن يعينوا صاحبهم ويقتلوا من أعان عليه ولا يقتلون المبارز ما لم يكن استنجدهم

(باب فتح السواد) فذكر ما وقفه الامام من الارض للمسلمين

(قال الشافعي) رحمه الله ولا أعرف ما أقول في أرض السواد الا بظن مقرون الى علم وذلك اني وجدت أصح حديث برويه الكوفيون عندهم في السواد ليس فيه بيان وجددت أحاديث من أحاديثهم تخالفه منها أنهم يقولون ان السواد صلح ويقولون ان السواد عنوة ويقولون بعض السواد صلح وبعضه عنوة ويقولون ان جرير بن عبد الله الجلي وهذا أثبت حديث عندهم فيه (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن اسمعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن

أخبرنا مالك عن ابن شهاب قال سمعت أبا بكر بن عبد الرحمن يقول ما أدركت أحدا من فقهاءنا الا وهو يقول هذا يريد الذي قالت عائشة أخبرنا سفيان عن الزهري عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة قالت اذا طعنت المطلقة في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه أخبرنا مالك عن نافع وزيد بن أسلم عن سليمان بن يسار عن الاحوص بن حكيم هلك بالشام حين دخلت امرأته في الدم من الحيضة الثالثة وقد كان ظلقها فكتب معاوية الى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك فكتب اليه زيد انها اذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه وزيد منها ولا ترثه ولا يرثها أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري قال حدثنا سليمان بن يسار عن زيد بن ثابت قال اذا طعنت المطلقة في الحيضة الثالثة فقد برئت منه ويرث منها ولا ترثه ولا يرثها أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال اذا طلق الرجل امرأته فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه ويرث منها ولا يرثه ولا يرثها أخبرنا مالك عن الفضيل بن أبي عبد الله مولى المهري أنه سأل القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله عن المرأة اذا طلقت فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقالا قد بانث منه وحلت أخبرنا مالك أنه بلغه عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وأبي بكر بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار وابن شهاب أنهم كانوا يقولون اذا دخلت المطلقة في الدم من الحيضة الثالثة فقد بانث منه ولا ميراث (قال الشافعي) والافراء الاطهار والله تعالى أعلم فاذا طلق الرجل امرأته طاهرا قبل جماع أو بعده اعتدت بالطهر الذي وقع عليها فيه الطلاق ولو كان ساعة من نهار وتعتد بطهرين تأمين بين حيضتين فاذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة حلت ولا يؤخذ بأدنى القرء الا أن يكون فيما بين أن يوقع الطلاق وبين أول حيض ولو طلقها حائضا لم تعتد بتلك الحيضة فاذا طهرت استقبلت القرء قال ولو طلقها قبل أن يقع الطلاق حاضبة فان كانت على يقين من انها كانت طاهرا حين تم الطلاق ثم حاضت بعد تمامه بطريقة عين فذلك قرء وان علمت أن الحيض وتتمام الطلاق وأنت حائض وقت المرأة بل وقع وأطاهرها وأقول قولها بينتها أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عبيد بن عمير قال أوتيت المرأة على فرجها (قال الشافعي) واذا طلق الرجل امرأته واحدة أو اثنتين فهو أحر حتى يهاهما لم تر الدم من الحيضة الثالثة فاذا رأت الدم من الحيضة الثالثة فقد حلت منه وهو خاطب من الخطاب لا يكون له عليها رجعة ولا ينكحها الا ينكحها بميثاق أو بشاهدين ورضاها واذا رأت الدم في وقت الحيضة الثالثة يوما ثم انقطع ثم عاودها بعد أو لم يعاودها يوما كثرت أو قلت فذلك حيض تحل به قال وتصديق على ثلاث حيض في أقل ما حاضت له امرأة قط وأقل ما علمنا من الحيض يوم وان علمنا طهر امرأته أقل من خمس عشرة صدقة المطلقة على أقل ما علمنا من طهر امرأته وجعلنا القول قولها وكذلك ان كان يعلم منها انها ذكرك حيضها وطهرها وهي غير مطلقة على شيء فأدعت مثله قبلنا قولها مع عينا وان ادعت ما لم يكن يعرف منها قبل الطلاق ولم يوجد في امرأة لم تصدق انما تصدق من ادعى ما يعلم أنه يكون مثله فأما من ادعى ما لم يعلم أنه يكون مثله فلا يصديق واذا لم أصدقها غشأت مدة تصديق في مثلها وأقامت على قولها قد حضت ثلاثا أحلقها ما انقضت عدتها فقلت ولورأت الدم من الحيضة الثالثة ساعة أو دفعة ثم ارتفع عنها يومين أو ثلاثا أو أكثر من ذلك فان كانت الساعة التي رأت فيها الدم والدفعه التي رأت فيها الدم في أيام حيضها نظرنا فان رأت صفرة أو كدرة لم تطهر احتى تكمل يوما وليله فهي حيض تخلو

جرير قال كانت بجيلة ربع الناس فقسم لهم ربع السواد فاستغفروا ثلاث أو أربع سنين شك الشافعي ثم قدمت على عدتها عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومعي فلانة بنت فلان امرأة منهم قد سماها ولم يحضر في ذكر اسمها قال عمر لولا اني قاسم مسؤول لترككم على ما قسم لكم ولكني أرى أن تردوا على الناس (قال الشافعي) وكان في حديثه وعاصني من حتى فيه نيفان وعائين ديناراً وكان في حديثه

فقال فلا بد من شهيد أبي القادسية وثبت سهمه ولا سلم حتى تعطيني كذا وكذا فأعطاهماياه (قال الشافعي) رحمه الله في هذا الحديث دلالة
أذا أعطى جري أعوضا من سهمه والمرأة عوضا من سهم أبيها على أنه استطاب أنفاس الذين أجفوا عليه فتركوا حقوقهم منه فجعله وفقا للسليين
وقد سبى النبي صلى الله عليه وسلم هو ابن وقسم الأربعة الأخماس بين الموجفين ثم جأته (١٩٣) وفود هو ابن مسلمين فألوه أن بين
عليهم وأن بردهم
ما أخذ منهم فخيرهم
النبي صلى الله عليه وسلم
بين الأموال والسبي
فقالوا خيرتنا بين
أحساننا وأموالنا فاختار
أحساننا فتركه النبي
صلى الله عليه وسلم رحمه
وحتى أهل بيته فسمع
بذلك المهاجرون فتركوا
له حقوقهم وسمع
بذلك الأنصار فتركوا
له حقوقهم ثم بقي قوم
من المهاجرين والأنصار
لم يعرفوا على كل
عشرة واحد منهم قال
سوف يطيب أنفس
من بقي فن كرهه على
كذا وكذا من الأهل إلى
وقت ذكره قال بخاره
يطيب أنفسهم إلا أقرع
أبنا بس وعينين
بدر فأنهما أتيا ليعبرا
هو ابن فم بكرهما
صلى الله عليه وسلم على
ذلك حتى كانا مكررا
بعد بن خدع عينة
عن خفه وسلم لهم عليه
السلام حق من طاب
تصاعن حقه قال
وهذا أولى الأمرين بمر
عندنا في السواد وقبوجه
ان كن عتوة لا يبتني

عدتها من الزوج وان كانت في غير أيام الحيض فكذلك إذا أمكن أن يكون بين رؤيتها والدم والحيض قبله
قدر طهر فان كان أنى عليهما من الطهر الذي يلي هذا الدم أقل ما يكون بين حيضتين من الطهر كان حيضا
تنقضي به عدتها وتنقطع به نفقتها ان كان ذلك الرجعة وترك الصلاة في تلك الساعة وصلت اذا طهرت
وتركت الصلاة اذا عاودها الدم وان كانت رأت الدم بعد الطهر الاول بيومين أو ثلاثا أو أكثر ما لا يمكن
أن يكون طهر لم تحبل به من زوجها لم تنقطع نفقتها ونظرا لول حيض تحيضه فجعلنا عدتها تنقضي به
وان رأت الدم أقل من يوم ثم رأت الطهر لم يكن حيضا وأقل الحيض يوم وليلة والكدره والصفرة في أيام
الحيض حيض ولو كانت المسئلة بحالها طهرت من حيضة أو حيضتين ثم رأت دمًا فطبق عليها فان كان
دمها ينفصل فيكون في أيام آخر فأنشأ بمحدثا وفي الأيام التي بعده رقيقا قليلا لحيضها أيام الدم المحدث الكثير
وطهرها أيام الدم الرقيق القليل وان كان دمها مشتبها كله كان حيضها بقدر عيدا أيام حيضها فيما مضى
قبل الاستحاضة وادارات الدم في أول الأيام التي أجعلها أيام حيضها في الحيضة الثالثة حلت من زوجها (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى جعل الله تبارك وتعالى عدة من تحيض من النساء ثلاثة قروء وعدة من لم تحض
ثلاثة أشهر وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم المستحاضة أن تترك الصلاة في أيام حيضها اذا كان دمها
ينفصل وفي قدر عددا أيام حيضها قبل أن يصيبها ما أصابها وذلك فيما ترى اذا كان دمها لا ينفصل فجعلها
حائضا تاركا للاستحاضة في بعض دمها وطاهر اتصلي في بعض دمها فكان الكتاب ثم السنة يدلان على أن
للمستحاضة طهرا وحيضا فلم يحز والله تعالى أعلم أن تعدد المستحاضة الاثلاثة قروء قال فاذا أراد زرع
المستحاضة طلاقا السنة طلقها طاهر من غير جاع في الأيام التي تأمر فافها بالفسل من دمها غير
والصلاة فاذا طلقت المستحاضة أو استحيضت بعد ما طلقت فان كان دمها منفصلا فيكون منه شيء آخر
قائى وثيق رقيق إلى الصفرة فأيام حيضها في أيام الأجر القائي وأيام طهرها في أيام الصفرة فعدها ثلاث
حيض اذا رأت الدم الأجر القائي من الحيضة الثالثة انقضت عدتها قال وان كان دمها مشتبها غير منفصل
كما وصفنا فان كان لها أيام حيض معروفة فأيام حيضها في الاستحاضة عددا أيام حيضها المعروف وقتها وقتها
ان كان حيضها في أول الشهر أو وسطه أو آخره فلك أيام حيضها فاذا كان أول يوم من الحيضة الثالثة فقد
انقضت عدتها وان كان حيضها يختلف فيكون مرة ثلاثا ومرة تسعاً ومرة تسعاً ثم استحيضت أمرتها
أن تدع الصلاة أقل أيام حيضها ثلاثا وتغسل وتصل وتصوم لأنها أن تصلي وتصوم وليس ذلك عليها اذا
لم يتبين أنها حائض خير من أن تدع الصلاة وهي عليها واجب وأحيالي أو أعلت صوم أربعة أيام وليس
ذلك بلا زملها وتخلون زوجها بدخول أول يوم من أيام حيضها الثالثة وليس في عدد الحيضتين الأولين
شيء يحتاج اليه فأنت على ثلاث وسبع وأيام طهرها فلا حاجة بنا إلى علمها قال وان كنت امرأ لم يس لها
أيام حيض ابتدئت مستحاضة أو كانت فتبين أنها ركت الصلاة أقل ما حاضت أمرت قط وذلك يوم وليلة
وهو أقل ما علمنا امرأ حاضت فان كانت قد عرفت وقت حيضها فاستدار كما الصلاة في مستحاضتها
وان كانت لم تعرفه استقبلتها الحيض من أول هلال يأتي عليها بعد وقوع الطلاق فاذا استهل الهلال الثالث
انقضت عدتها لم يهر ولو طلقت امرأ فاستحيضت أو مستحاضة فكانت تحيض يوما وتطهر يوما أو يومين
وتطهر يومين أو ما أشبه هذا جعلت عدتها تنقضي بثلاثة أشهر وذلك للعروف من أمر النساء أنهن يحضن
في كل شهر حيضة فأنظر أي وقت طلقها فيه فاحبسها شهرًا ثم هكذا حتى اذا دخلت في الشهر الثالث حلت

(٣٥ - الام خامس) أن يكون قسم الاغن أمر عمر كبر قدره ولو فوت عليه ما لبتني أن ييب عنه فسمه ثلاثين
ولو كان القسم ليس لمن قسمه ما كلفه منه عوضا وكان عليهم أن يردوا الفقه والله أعلم كيف كان وهكذا يصح صلى الله عليه وسلم في
خير وبقي قرطمان أو حقه عليها أربعة أخماس وليس لاهل فن طاب نفسا عن حقه فأنظر الامام نظر السليين أن يجعلها وصا عليهم

تقسم غنهم على أهل التي والصدقة وسيتبرى الامام ومن لم يطب نفسا فهو أحق بخاله وأى أرض فتحت صلحا على أن أرضها لأهلها
يؤدون فيها خراجا فليس لاحد أخذها من أيديهم وما أخذ من خراجها فهو لأهل التي بدون أهل الصدقات لأنه في من مال مشترك
وانما فرق بين هذه المسئلة والمسئلة قبلها (١٩٤) أن ذلك وان كان من مشترك فقد ملك المسلمون رقبه الارض أفليس

بحرام أن يأخذ منه صاحب صدقة ولا صاحب فيء ولا غني ولا فقير لأنه كالصدقة الموقوفة يأخذها من وفقت عليه ولا بأس أن يكثرى المسلم من أرض الصلح كما يكثرى دوابهم والحديث الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم لا ينبغي لمسلم أن يؤدي الخراج ولا لمشرك أن يدخل المسجد الحرام انما هو خراج الجزية وهذا كراه

(باب الاسير يؤخذ عليه العهد لا يهرّب أو على الفداء)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا أسر المسلم فأخذه المشركون على أن لا يخرج من بلادهم إلا أن يخلوه فله أن يخرج لا يسهه أن يقيم ويمنه عين مبكره وليس له أن يقتلهم في أموالهم وأنفسهم لانهم اذا آمنوه فهم في أمان منه ولو حلفوه مطلقا كفر ولو حلفوه على فداء على وقت فان لم يقبل عدل إلى أسرهم

من زوجها وذلك أن هذه مخالفة للسجاسة التي لها أيام حيض كحيض النساء فلا أجيد معنى أولى بتوقيت حيضها من الشهر لأن حيضها ليس بين ولو كانت تحيض خمسة عشر متتابعة أو بينها فصل وتطهر خمسة عشر متتابعة لا فصل بينها جعلت عدتها بالطهر ثلاثة قروء قال وعدة التي تحيض الحيض وان تباعد كانتا كانت تحيض في كل سنة أو سنتين فعدتها الحيض وهكذا ان كانت مستحاضة فكانت لها أيام تحيضها كما تكون تطهر في أقل من شهر فتدخل الحيض الثالثة كذلك لا تدخل الحيض الثالثة وان تباعدت وكذلك لو أُرْضِعَتْ فكان حيضها رافع للرضاع اعتدت بالحيض قال وإذا كانت تحيض في كل شهر أو شهرين فطلعت فرفعها حيضها سنة أو عامت حيضه ثم رفعها حيضها سنة انما لا تحل لا زواج الا بدخولها في الدم من الحيض الثالثة وان تباعد ذلك وطال وهي من أهل الحيض حتى تبلغ أن تبأس من الحيض وهي لا تبأس من الحيض حتى تبلغ السن التي من بلغها من نساءها لم تحض بعدها فاذا بلغت ذلك خرجت من أهل الحيض وكانت من المؤيسات من الحيض الذي جعل الله عز وجل عددهن ثلاثة أشهر واستقبلت ثلاثة أشهر من يوم بلغت من المؤيسات من الحيض لا تدخلوا البكال الثلاثة الأشهر وهذا يشبه والله تعالى أعلم ظاهر القرآن لأن الله تبارك وتعالى جعل على الحيض الاقراء وعلى المؤيسات وغير البواغ الشهر فقال واللاتي ينسبن من الحيض من نساءكم ان اردنتم فتم فذهبن ثلاثة أشهر فاذا كانت تحيض فانها تصبر الى الاياس من الحيض بالنسب التي من بلغها من نساءها أو أكثرهن لم تحض فيقطع عنها الحيض في تلك المدة وقد قيل ان مدتها كدرا للجل ٣ وهو أربع سنين ولم تحض كانت مؤيسة من الحيض فاعتدت ثلاثة أشهر وقيل ترتب تسعة أشهر والله تعالى أعلم ثم تعتد ثلاثة أشهر قال والحيض يتباعد فعدة المرأة تنقضي بأقل من شهرين اذا حاضت ثلاث حيض ولا تنقضي الا بثلاث سنين وأكثران كان حيضها يتباعد لانه انما يجعل عليهن الحيض فيعتد به وان تباعد وان كانت البراءة من الحمل تعرف بأقل من هذا فان الله عز وجل حكم بالحيض فلا أحله الى غيره فلهذا قلنا اعتدتا الحيض حتى تؤيس من الحيض بما وصفت من أن تصير الى لسن التي من بلغها من نساءها لم تحض وقد بروي عن ابن مسعود وغيره مثل هذا القول أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان أنه كان عند جده هاشمية وأنصارية فطلق الأنصارية وهي ترضع فرت بها سنة ثم هلك ولم تحض فقالت أنا أرثه لم أحض فاختصموا الى عثمان فقضى للأنصارية بالمرات فلامت الهاشمية عثمان فقال هذا عمل ابن عبد الله عينا بهذا يعني علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عبد الله بن أبي بكر أنه أخبره أن رجلا من الأنصار يقال له حبان بن منقذ طلق امرأته وهو صحيح وهي ترضع ابنته فكثت سبعة عشر شهرا لا تحيض عن الرضاع أن تحيض ثم مرض حبان بعد أن طلقها سبعة أشهر أو ثمانية فقتله امرأته أنكرت أن ترث فقال لاهله اجلوني الى عثمان فخلوا له فذكر له شأن امرأته وعنده علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت فقال له ما عثمان ما ترى فقال لا ترى أنها ترثه ان ماتت ويرثها ان ماتت فانها ليست من القواعد الا في قبش من الحيض وليست من الابكار الا في قبش من الحيض ثم هي على عدة حيضها ما كان من قبيل أو كثير فرجع حبان الى أهله فأخذ ابنته فلما افتقدت الرضاع حاضت حيضة ثم حاضت حيضة أخرى ثم توفي حبان من قبل أن تحيض الثالثة فاعتدت عدة الموتى عن زوجها وورثته أخبرنا سعيد بن ابن جريج أنه بلغه عن عمر بن عبد العزيز في امرأته حبان مثل خبر عبد الله بن أبي بكر

(٢) قوله أربع سنين ولم تحض الخ لعل فيمقاطا وجهه وهي أربع سنين فإن حاضت أربع سنين ولم تحض الخ

أخبرنا فلا يبعد ولا يسه الامام أن يعود ولو استعوا من تخليته الا على مال يعطيه موه فلا يعطيه ممتشيا لانه مالاً كرهوه على دفعه بغير حق ولو أعطاهم على شيء أخذ منهم لم يحل له الا اذا واهبهم انما ألحق عنهم الاستكره عليه (قال) ولما قدم لفضل ليجزله من هذه الآية

لمسا طهاردين التي على الاديان كلها من كتاب الجزية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى

على سائر الأديان حتى لا يدان بقوله الله عز وجل: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ كَفَرْنَا أَنْ عَمِلَ إِذْ كَفَرَ كَعَمَلِهِمْ فَبُغِضُوا وَإِنَّمَا كُنَّا لَكُمْ فِتْنَةً أَتَضَلُّونَ﴾ (طال) وكانت قريش تتعبد للآلهة أيضاً كثيراً ولكن كثير من معلميهم من تواتى العراق فلم يدخل في الإسلام ثم كرتني صلى الله عليه وسلم خوفهم من انتطاع معناه لم يتغير من الشام والعراق إذا طرقت الكفر ودخل في الإسلام مع خلاف حال الشام والعراق لاهل الإسلام فقال صلى الله عليه وسلم إذا هلك كسرى خلا كسرى بعدكم يكن أرض

العراق كسرى بثبته أمر بعده وقال اذا هلك قيصر فلا قيصر بعده فلم يكن بأرض الشام قيصر بعده وأجابهم عليه الصلاة والسلام على نحو ما قالوا وكان كما قال عليه السلام وقطع الله الأكرسة عن العراق وفارس وقيصر ومن قام بعده بالشام وقال في قيصر يثبت ملكه فثبت له ملكه سيلاد الروم إلى اليوم (١٩٦) ونهى ملكه عن الشام وكل هذا متفق يصدق بعضه بعضا

وان لم يرسل اليها يسألهما عنه ليرغب فيها قال تظهره وتغير به أهلها فسوف يبلغه أخبرنا سعيد عن ابن جريج أن مجاهدا قال في قول الله عز وجل ولا يحل لهن أن يكفنن ما خلق الله في أرحامهن المرأة المطلقة لا يحل لهن أن تقول أنا حلي وليست بحلي ولا أنا حائض وليست بحائض ولا أنا حائض وهي حلي ولا أنا حائض وهي حلي ولا أنا حائض وهي حلي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا إن شاء الله تعالى كما قال مجاهد ما من منة أن لا يحل الكذب والآخر أن لا تكتمه الحبل والحبل لعله يرغب فيراجع ولا تدعها لعله يراجع وليست له حاجة بالرجعة لولا ما ذكر من الحبل والحبل فقره والغرور لا يجوز أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه قال لعطاء أرايت أن أرسل اليها فأراد أن يجاعها فقال قد انقضت عدتي وهي كاذبة فلم يزل نقوله حتى انقضت عدتها قال لا وقد خرجت (قال الشافعي) هذا كما قال عطاء إن شاء الله تعالى وهي أئمة إلا أن يرجعها فان أرجعها وقد قالت قد انقضت عدتي ثم أكذبت نفسها فرجعتها عليها نابتة الأثرى أن أرجعها فقالت قد انقضت عدتي فأحلفت فكنك خلف كانت له عليها الرجعة ولو أقرت أن لم تنقض عدتها كانت له عليها الرجعة لأنه حتى لم يجدته ثم أقربت به

(عدة التي يئس من الحيض والتي لم تحض) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى سمعت من أرضي من أهل العلم يقول إن أول ما أنزل الله عز وجل من العدد والمطلقات يترتب بغيره ثلاثه قروء فلم يعلموا ما عدة المرأة التي لا أقراء لها وهي التي لا تحيض ولا الحامل فأنزل الله عز ذكره واللاتي يئسن من الحيض من نساءكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن فجعل عدة المؤيسة والتي لم تحض ثلاثة أشهر وقوله إن ارتبتم فلم يندروا ما تعد غير ذوات الأقراء وقال وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن قال وهذا والله تعالى أعلم يشبه ما قالوا * وإذا أراد الرجل أن يطلق التي لا تحيض للسنة طلقها أي ساعة شاء ليس في وجه طلاقها سنة إنما السنة في التي تحيض وكذلك ليس في وقت طلاق الحامل سنة وإذا طلق الرجل امرأته وهي ممن لا تحيض من صغرة أو برة فوقع الطلاق عليها في أول الشهر أو آخره اعتدت شهرين بالاهلة وإن كان الهلالان معانسا وعشرين وشهرا ثلاثين ليلة في أي الشهر طلقها وذلك أنما يجعل عدتها من ساعة وقع الطلاق عليها فإن طلقها قبل الهلال بيوم عدد ذلك اليوم فإذا أهل الهلال عدد ذلك الهلالين بالاهلة ثم عدد ذلك اليوم عشرين ليلة حتى تكمل ثلاثين يوما وليلة اليوم الذي كان قبل الهلالين وكذلك لو كان قبل الهلال بأكثر من يوم وعشرا كملت ثلاثين بعد هلالين وحلت وأي ساعة طلقها من ليل أو نهار انقضت عدتها بأن تأتي عليها تلك الساعة من اليوم الذي يكمل ثلاثين يوما بعد الشهر من ذلك اليوم فتكون قد كملت ثلاثين يوما بعدد شهرين بالاهلة وله عليها الرجعة في الطلاق الذي ليس بشهر حتى تنقض جميع عدتها ولو طلقها ولم تحض فاعتدت بالشهر حتى أكملت ما حلت مكانها كانت عدتها انقضت ولو بقي من أكلها طرفة عين فأكثر خرجت من اللاتي لم يحضن لانه لم تكمل ما عليها من العدة بالشهر حتى صارت بمنزلة الأقراء ولست قبلت الأقراء وكانت من أهلها فلا تنقض عدتها إلا بثلاثة قروء أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء المرأة المطلقة ولم تحض فتعد بالشهر قصيص بعد ما مضى شهران من الثلاثة الأشهر قال تعد حتى تنقض الحيض ولا تعد بالشهر الذي قضى (قال الشافعي) ولو ارتفع عنها الحيض بعد أن طلقته كفت في القول الأول لا تنقض عدتها حتى تلغ أن تؤمس من الحيض إلا أن تكون بلغت السن التي يؤمس منها فيلحق الحيض فتبرص تحمأ شهر ثم تعد بعد ذلك ثلاثة أشهر

كتاب مختصر الجامع من كتاب الجزية وما دخل فيه من اختلاف الأحاديث ومن كتاب الواقدي واختلاف الأوزاعي وأبي حنيفة ورجة الله عليهم

(باب من يلق بأهل الكتاب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى انتوت قبائل من العرب قبل أن يبعث الله محمدا صلى الله عليه وسلم وينزل عليه القرآن فعدت دين أهل الكتاب فأخذ عليه الصلاة والسلام الجزية من أكيدر دومة وهو رجل يقال أنه من غسان أو من كندة ومن أهل ذمة اليمن وعامتهم عرب ومن أهل نجران وفيهم عرب فدل ما وصفت أن الجزية ليست على الأحساب وإنما هي على الأديان وكان أهل الكتاب المشهور عند العامة أهل التوراة ومن اليهود والنصارى وكلوا من بني إسرائيل وأحنابا بن

الله تعالى أنزل كتابا غير التوراة والإنجيل والقرآن بقوله تعالى لم ينزلنا على موسى وإبراهيم النبي وقال تعالى قال وأما لى زيرا أولين فأخبر أنه كتاب موسى هذا المشهور قال فاما قول أبي يوسف لا تؤخذ الجزية من العرب فمن كان على هذا أحرمس ولولا أن نأتم بنى باطل لودد أنه كما قال وأن لا يجري على عرب حصار ولكن الله أجل في أمته من أن يصب غير ما حرم الله تعالى (قال أبو الحسن)

أهل كتاب دانو بغير دين أهل الأوثان وخالفوا اليهود والنصارى في بعض دينهم كما خالف اليهود والنصارى في بعض دينهم وكانت
المجوس في طرف من الأرض لا يعرف السلف من أهل أطجاز من دينهم ما يعرفون من دين اليهود والنصارى حتى عرفوه وأن النبي صلى الله
عليه وسلم أخذها من مجوس هجر وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه هم (١٩٧) أهل كتاب بدلوا الفصوص وقد أرى

بكتابهم وأخذها منهم
أبو بكر وعمر رضي الله
عنهما (قال الشافعي)
رحمه الله والصائون
والسامرة مثلهم يؤخذ
من جميعهم الجزية
ولا تؤخذ الجزية من
أهل الأوثان ولا من
عدد ما استحسن من غير
أهل الكتاب

باب الجزية على أهل
الكتاب والضباقة
ومالهم وعليهم

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى أمر الله تعالى
بقتال المشركين من
الذين أولوا الكتاب حتى
يعطوا الجزية عن
ييدهم صاغرون قال
والسيف أن تؤخذ
منهم الجزية وتجري
عليهم أحكام الإسلام
ولا نعلم النبي صلى الله
عليه وسلم صالح أحد
على أقل من دينار غن
أعطى منهم ديناراً غنيا
كان أو فقيراً في كل سنة
قبل سنة ولم يزد عليه ولم
يقل منه أقل من دينار
من غني ولا فقير فإن
زادوا قبيل منهم
وقال في مسكتاب
السيرة قايلاً على أنه

قال وأجل من سمعت به من النساء حضن نساء تمهامة يحضن تسع سنين فلورأت امرأة الحبيض قبل
تسع سنين فاستقام حيضها اعتدت به وأكملت ثلاثة أشهر في ثلاث حيض فإن ارتفع عنها الحيض وقبض
رأته في هذه السنين فإن رأته كجأرى الحبيضة ودم الحبيضة بلا علة إلا كعلل الحبيضة ودم الحبيضة ثم ارتفع
لم تعتد إلا الحبيض حتى تفرس من الحيض فإن رأته دماً يثبته دم الحبيضة لعله في هذه السن اكتفت بثلاثة
أشهر إذا لم يتتابع عليها في هذه السن ولم تعرف أنه حيض لم يكن حيضاً إلا أن ترأى ثياباً تبتسرى نفسها من
الريبة متى رأته الدم بعد التسع سنين فهو حيض إلا أن تراها من ثياب أصابها في فرجها من جرح أو قرحة
أو داء فلا يكون حيضاً وتعتد بالشهور ولو أن امرأة بالغت عشر سنين أو أكثر لم تحض قط فاعتدت
بالشهور ما كتبتها ثم حاضت كانت منقضية العدة بالشهور كما قلنا لم تبلغ تعدة بثلاثة أشهر ثم تحيض فلا يكون
عليها عدة مستقلة وقد كتبتها بالشهور ولو لم تكملها حتى حاضت استقضت الحيض وسقطت الشهور

باب لا عدة على التي لم يدخل بها زوجها (قال الشافعي) قال الله تعالى وتعالى إذا تكتم
المؤمنات ثم طلقوهن من قبل أن ينفقوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
فكان ينبغي حكم الله عز وجل أن لا عدة على المطلقة قبل أن تحس وأن المسيس هو الأصابة ولم أعلم في هذا
بخلافاً ثم اختلف بعض المفتين في المرأة يخلو بها زوجها فيلق بياها ويرى سترها وهي غير محرمة ولا صائفة
فيقال ابن عباس وغيره لا عدة عليها إلا بالأصابة نفسها لأن الله عز وجل هكذا قال أخبرنا مسلم
عن ابن جريج عن ليث عن طاوس عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال في الرجل يتزوج المرأة فيخلو
بها ولا يمسها لم يطفها ليس لها إلا النصف الصداق لأن الله عز وجل يقول وإن طلقتموهن من قبل أن
تمسوهن وقد فرستم لهن فريضة فنصف ما فرستم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا أقول وهو
ظاهر كتاب الله عز وجل (قال الشافعي) فإن ولدت المرأة قال زوجها لم أدخل بها إلى أربع سنين لست
أشهر فأكرمن يوم عقد عقد نكاحها المزوج الولد إلا أن يلتعن فإن لم يلبث من حق مات أو عرض عليه
القصاص وقد أقر به أو نفاه أو لم يقربه ولم ينفسه لم ينفسه بغيره وبأبيه وعليه المهر تاماً إذا الزنا أو الولد حكماً عاب
بأنه صيب لها « قال الربيع » وفيه قول آخر أنه إذا لم يلتعن لم ينفسه الولد ولم ينفسه إلا النصف الصداق
لأنها لم تدخل بغيره فمقتضى النكاح لا يكون ولده من غير مسيس بعد أن يحلف بالله ما أصابها (قال الشافعي)
فإن التمن نفيها عنه الولد أو حلفناه ما أصابها وكان عليه نصف المهر ولو أقر بالخلو بها فقال لم أصابها وقالت
أصابتني ولو أقر بالخلو قوله مع مینه إذا جعلته إذا طلق لا يلزمه إلا النصف الصداق إلا أن يصيب وهي مدعية
بالأصابة عليه أمصف الصداق لا يجب إلا بالأصابة قال القول قوله فيما يدعي عليه مع مینه وعليها البينة فإن
جاءت ببينة بأنه أقر بأصابتها أخذته بالصداق كله وكذلك إن جاءت بشاهد أو حلفت مع شاهد أو أعطتها
الصداق فإن جاءت بشاهد أو اثنين قضيت لها بلايين وإن جاءت بأمر اثنين لم أحلفها أو بأربع لم أعطها
بهن لا أحلف شهادة النساء وحدهن الأعلى ما لاراه الرجال من محبوب النساء خاصة وولدهن أو مع رجل
وقد قال غيرنا إذا خلوا بها فخلق بلاوا ربي ستراً وليس بهرم ولا هي صائفة جعلت لها المهر تاماً وعليها العدة
تامة ولو صدقته أنه لم يمسها إلا أن يجرها من قبله وقال غيره لا يكون لها المهر تاماً إلا بالأصابة أو بأن يستقنع
منها حتى يخلق نياها ويحرم هذا

« عند الخيرة من أهل الكتاب عند المسلم والكتاب » (قال الشافعي) رحمه الله والخيرة الكتابية يطلوها

لجزية على فقيحي حتى يستثنى (قال المزني) والاول أجمع عندى في أصله وأولى عندى بقوله وإن صالحوا على شيئا فقتلوا وثلاث ثلاثاً
قال ويضيف المومنين كذا ويسمى ما يظهرونهم خير كذا وأدم كذا ويطلقون دواهم من التين والشعر كذا ويضيف من مربة
من واحد إلى كذا وأين يزلونهم من فضول منيلهم أولى كائنهم أو فيما يكن من سرو برد ولا يؤخذ من امرأة ولا يجوز حتى يفيق ولا

مملوك حتى يعتق ولا يصح حتى ينبت الشعر تحت نياحه أو يحتلم أو يبلغ خمس عشرة سنة فيلزمه الجزية كأصحابه وتؤخذ من الشيخ الفاني والزمن ومن بلغ وأمه نصرانية وأبوه مجوسي أو أمه مجوسية وأبوه نصراني فجزية أبيه لأن الأب هو الذي عليه الجزية ليست أنظر إلى غير ذلك فأبهم أفلس أو مات فالامام (١٩٨) غريم يضرب مع غرماته وإن أسلم وقدمضى بعض السنة أخذ منه بقدر ما مضى منها ويشترط عليهم أن من ذكر كتاب الله تعالى أو محمد صلى الله عليه وسلم أو دين الله بما لا ينبغي أو زنى بمسلة أو أصابها باسم نكاح أو قتل مسلما عن دينه أو قطع عليه الطريق أو أعاث أهل الحرب بدلالة على المسلمين أو أوى عينا لهم فقد نقض عهده وأحل دمه وبرئت منه ذمة الله تعالى وذمة رسوله عليه الصلاة والسلام ويشترط عليهم أن لا يسمعوا المسلمين نركهم وقولهم في عزير والمسيح ولا يسمعونهم في حرب ناقوس وإن فعلوا عزروا ولا يبلغ بهم الحد ولا يحدنوا في أمصار الاسلام كنيسة ولا جمعا لصلاتهم ولا يظهرها فيها حل خمر ولا ادخال خنزير ولا يحدون بناء يتطولون به بناء المسلمين وإن يفرقوا بين هبتهم في اللبس والمركب وبين هيات المسلمين وأن يعقدوا الزنا وير على أوساطهم ولا يدخلوا

المسلم أو يموت عنهما مثل الحرية المسلمة في العدة والنفقة والسكنى لا يختلفان في شيء من العدة والنفقة والسكنى وجميع ما لزم المسلمة لزامها من الاحداد وغير ذلك وإن أسلمت في العدة قبل أن تكملها لم تستأنف وبنيت على عذتها وهكذا إن طلقها الكفاي أو مات عنها وإن أرادت أن تخرج في العدة كان للزوج حيا وورثت ميتا من منعها الخروج ما لهم من منع المسلمة لا يختلفان في شيء غير أنها لا تراث المسلم ولا يرثها (العدة من الموت والطلاق والزواج غائب) (قال الشافعي) رحمه الله قال الله عز وجل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا وقال المطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء وقال عز وجل واللاتي يتسنن من الحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن وأولات الأجمال أحلهن أن يضعن حملهن قال فكان ينفق في حكم الله عز وجل كره أن العدة من يوم يقع الطلاق وتكون الوفاة قال وإذا علقت المرأة بيقين وفاة الزوج أو طلاقه بينة تقوم لها على موته أو طلاقه أو أي علم صادق ثبت عندها اعتدت من يوم يكون الطلاق وتكون الوفاة ٣ وإن لم تعتد حتى تخفى عدة الطلاق والوفاة لم يكن عليها عدة لأن العدة انما هي مدة تمر عليها فإذا مرت عليها فليس عليها مقام مثلها قال وإذا خفي ذلك عليها وقد استيقنت بالطلاق أو الوفاة اعتدت من يوم استيقنت أنها اعتدت منه وقد روى عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال تعتد من يوم يكون الطلاق أو الوفاة أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه قال لعطاء الرجل يطلق امرأته أو يموت عنها وهو بمصر وهي بمصر آخر من أي يوم تعتد قال من يوم مات أو طلقها تعتد أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن داود بن أبي عاصم قال سمعت سعيد بن المسيب يقول إذا قامت بينة فن يوم طلقها أو مات عنها أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن ابن شهاب أنه قال في رجل طلق امرأته قال تعتد من يوم طلق أخبرنا سعيد بن ابن أبي ذئب عن الزهري قال المتوفى عنها تعتد من يوم مات والمطلقة من يوم طلقت

(عدة الأمة) (قال الشافعي) رحمه الله ذكر الله عز وجل العدة من الطلاق بثلاثة قروء وثلاثة أشهر ومن الوفاة بأربعة أشهر وعشرا وذكر الله الطلاق للرجال باثنين وثلاثة فأحتمل أن يكون ذلك كله على الاحرار والحرار والعبيد والاماء واحتمل أن يكون ذلك على بعضهم دون بعض وكان عز وجل قد فرق في حد الزاني بين المالك والاحرار فقال الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال في الاماء فاذا حصن فان اتين بقا حشة فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب وقال في الشهادات وأشهدوا ذوي عدل منكم فلم يختلف من لقيت أنها على الاحرار دون العبيد وذكر المواريث فلم يختلف أحد لقيته في أن المواريث للأحرار دون العبيد ورجع رسول الله صلى الله عليه وسلم التيب الحر الزاني ولم يختلف من لقيت أن لا يرجع على عبد ثيب قال وفرض الله عز وجل العدة ثلاثة قروء أو ثلاثة أشهر وفي الموت أربعة أشهر وعشرا وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تستبرأ الأمة بحبضة ففرق بين استبراء الأمة والحرية وكانت العدة في الحرار استبراء وتعبدا وكذلك الحبضة في الأمة استبراء وتعبدا (قال الشافعي) فلم أعلم مخالفا ممن حفظت عنهم من أهل العلم في أن عدة الأمة نصف عدة الحر فيما كان له نصف معدود ما لم تكن حاملا فلم يجرأ أن وجدنا ما وصفت من الدلائل على الفرق فيما ذكرنا وغيره بين عدة الأمة والحرية الآن تجعل عدة الأمة نصف عدة الحر فيما له نصف ذلك الشهوة فأما الحيض فلا يعرف له نصف فتكون عدتها فيه ٣ قوله وإن لم تعتد الخ كذا في التبسغ والمعنى وإن لم تقصد العدة الخ لأن العدة مدة الخ أي فلا يلزم فيها القصد اهـ

مسجدا ولا يسقوا مسلما خرا ولا يطعموه خنزيرا فان كانوا في قرية يملكونها منفردين لم تنعرض لهم في خمرهم وخنزيرهم أقرب ورفع بنائهم وإن كان لهم عصر المسلمين كنيسة أو بناء طائر لبناء المسلمين لم يصح للمسلمين هدم ذلك وتر كوا على ما وجدوا ومنعوا أحداثا مثله وهذا إذا كان المصر للمسلمين أحبوه أو تقهوه عنوة وشروط هذا على أهل الذمة وإن كانوا قاصوا بالادهم على صلح منهم على تركهم

سلك جواراً ، ان يصاحوا على ان ينزلوا بلاد الاسلام بعد ثوابه ذلك ويكتب الامام اسماءهم وحالاتهم في ديوان يعرف عليهم عرفاه لا يبلغ منهم مولود ولا يدخل فيهم احد من غيرهم الا رفعه اليه واذا اشكل عليه صلحهم بعث في كل بلاد يجمع الساقون منهم ثم يستلون عن صلحهم فمن اقرب باقل الجزية قبل منه ومن اقر بزيادة لم يلزمه غيرها وليس (١٩٩) للامام ان يصلح احد منهم على ان يسكن الجوار بحال ولا

يسكن الجوار بحال ولا بين ان يحرم ان يمر ذي الجوار ما لا يقيم بها اكثر من ثلاث ليال وذلك مقام مسافر لاحتمال امر النبي صلى الله عليه وسلم باحلامهم عن ان لا يسكنوها ولا بأس ان يدخلها الرسل لقوله تعالى وان احل من المشركين استجاركم الآية ولولا ان عمر رضي الله عنه اجل من قدم المدينة منهم تابوا ثلاثة ايام لا يقيم فيها بعد ثلاث لرايت ان لا يصلحوا على ان يدخلوها بحال ولا يتروكوا يدخلونها الا يصلح كما كان عمر رضي الله عنه يأخذ من اموالهم اذا دخلوا المدينة ولا يترك اهل الحرب يدخلون بلاد الاسلام فجارا فان دخلوا بغيا مان ولا رسالة غنوا فان دخلوا بامان وشرط عليهم ان يؤخذ منهم عشر اقل او اكثر اخذ فان لم يكن شرط عليهم لم يؤخذ منهم شيء وسواء كانوا

اقرب الاشياء من النصف اذا لم يسقط من النصف شيء وذلك حيضتان ولو جعلناها حيضة اسقطنا نصف حيضة ولا يجوز ان يسقط عنها من العدة شيء فاما الحمل فلا نصف له قد يكون يوما من يوم وقع عليها الطلاق وسنة واكثر كالم يكن للقطع نصف فيقطع الحر والعبد والامة والحره وكان للزنا حدان احدهما الجلد فكان له نصف فجعل عليها النصف ولم يكن للرجم نصف فلم يجعل عليها ولم يسل عنها حد الزنا وحدت بأحد حذبه على الاحرار وبهذا مضى لا تار عن رويناعنه من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فاذا تزوجت الامة الحر او العبد فطلقها او مات عنها فسواء والعدة بها تعتد اذا كانت من تحيض حيضتين اذا دخلت في الدم من الحيضة الثانية حلت وتعتد في الشهر ونحوها ورعين اذا كانت من لا تحيض من صفر او كبر وتعتد في الوفاة شهرين ونحو ليل وفي الحمل ان تضع حملها متوفى عنها او كانت مطلقة قال ولزوجها في الطلاق اذا كانت تلك الرجعة عليها ما على الحره في عدتها وكذلك عليه من نفقة في العدة ما عليه من نفقة الحره ولا يسقط ذلك عنه الا ان يخرجها سيدها فنفقة العدة في منزله تنسقط النفقة عنه كانت قط لو كانت له زوجة فخرجها عنه الى بلد غير بلده وكذلك ان كانت مطلقة طلاقا على الرجعة كانت عليه نفقة حاملها ما لم يخرجها سيدها لان الله عز وجل يقول في المطلقات وان كن اولات حمل فانهن علىهن حتى يضعن حملهن ولم يجدا الا ازاوا لا يجابا بان لا ينفي على الامة الحامل ولو ذهبنا الى ان تزعم ان النفقة على الحامل انما هي للعمل كانت نفقة الحمل لا تبلغ بعض نفقة امه وكما يكون لو كان مولودا لم تبلغ نفقة بعض نفقة امه ولكنه حكم الله تعالى علينا باتباعه تعبدنا وقد ذهب بعض الناس الى ان جعل للطلقه لا على زوجها رجعتا النفقة قياسا على الحامل فقال الحامل محبوسة بسببه وكذلك المعتدة بغير الحمل محبوسة بسببه عن الازواج فذهبنا الى انه غلط وانما نفقة على الحامل بحكم الله عز وجل لا بانها محبوسة بسببه وقد تكون محبوسة بسببه بالموت ولا نفقة لها واستدلنا بالسنة على ان لا نفقة لتي لا يملك زوجها رجعتا اذا لم تكن حاملا قال والامة في النفقة بعد الفراق والسكنى ما كانت في العدة كالحره الا ما وصفت من ان يخرجها سيدها اخبرنا سفيان عن محمد بن عبد الرحمن مولى ابي طلحة عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه انه قال ينكح العبد امرأتين وطلق تطلقتين وتعتد الامة حيضتين فان لم تكن تحيض فشهري او شهرا ونصفا قال سفيان وكان نفقة اخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عمرو بن اوس الثقفي عن رجل من ثقف انه سمع عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه يقول لو استطعت جعلت ما بيني وبينك نصفا فقال رجل فاجعلها شهرا ونصفا فسكت عمر قال واذا طلق الحر والامة طلاقا على الرجعة فعدت عدة امه واذا مضت عدتها ثم عتقت لم تعد لعدة ولم ترد على عدتها الاولى وان عتقت قبل مضى العدة بساعة او اقل اكلت عدة حره لان العتق وقع وهي في معنى الازواج في عامة امرها فان مات بعد الطلاق الذي على نفسه الرجعة قبل العتق لم ترثه وكذلك لو ماتت لم يرثها وان ماتت او ماتت وقد عتقت قبل مضى عدتها عدة الامة وقبل مضى عدة الحره توارثا ويقع عليها بلاؤه وطلاقه وظهاره وما يقع بين الزوجين قال واذا كان طلاقه وبلاؤه وظهاره يقع عليها اذا طلق طلاقا على الرجعة الى ان تنقضي عدتها فعتقت قبل تنقضي عدتها لم يجز والله تعالى اعلم الا ان تعتد عدة حره وتوارثان قبل انقضاء عدتها التي لزوجها بالحرية ولو كانت الامة عند جده فطلقها طلاقا على الرجعة فلم تنقض عدتها حتى عتقت فاعتدت فراقه كان ذلك لها وكان اختيارها فراقه

يعشرون المسلمين اذا دخلوا بلادهم او يحبسونهم او لا يعرفون لهم واذا غيروا في بلاد المسلمين الى افاق من الافاق لم يؤخذ منهم في السنة الا مرة كل سنة وقد ذكر عن عمر بن عبد العزيز انه كتب ان يؤخذ بها ظهري من اموالهم واما المسلمين وان يكتب لهم رماة في مثله من الحول ولولا ان عمر رضي الله عنه اخذ منهم ما اخذناه ولم يبلغنا انه اخذ من احد في سنة الا مرة قال ويؤخذ منهم ما اخذ عمر من المسلمين ربع

العشر ومن أهل النمة نصف العشر ومن أهل الحرب العشر اتباعا على ما أخذ (قال المزني) رحمه الله قدرى الشافعي رحمه الله عن عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه من حديث صحيح الاستاذ أنه أخذ من البسط من الخنطة والزي نصف العشر يريد بذلك أن يكثر الحمل إلى المدينة
ومن القطنية العشر (قال الشافعي) (٣٠٠) ولا أحسنه أخذ ذلك منهم إلا بشرط (قال) ويحدد الإمام بينه وبينهم في

فرضا غير طلاق وتكمل منه عدة حرة من الطلاق الأول لأنها صارت حرة قبل أن تنقضي عدتها من طلاق
عكس فيه الرجعة ولا تستأنف عدة لأنه لو كان أحدث لها رجعة ثم طلقها ولم يصحها بنت على عدة الأولى لأنها
مطلقة لم تنس فاعتما عليها من عدة الأولى كمال عدة حرة ولو كان طلاق الأمة طلاقا عكس فيه الرجعة ثم
عتقت في عدة فغيرها قولان أحدهما أن تنبى على عدة الأولى وإن لا خيار لها لأنها غير زوجة ولا تستأنف
عدة لأنها ليست بزوجة ولا في معاني الأزواج لا يقع عليها طلاق ولا بلاؤه ولا طهاره ولا يتوارثان لو كان في
تلك الحال حزين والقول الثاني أن عليها أن تكمل عدة حرة ولا تكون حرة تكمل عدة أمة ومن ذهب
إلى هذا ذهب إلى أن يقبضه على العدة في الطلاق الذي عكس فيه الرجعة وقال المرأة تعتد بالشهور ثم تحيض
تستقبل الحيض ولا يجوز أن تكون في بعض عدتها من تحيض وهي تعتد بالشهور فيقول وهكذا لا يجوز
أن تكون في بعض عدتها حرة وهي تعتد عدة أمة وقال في المسافر يصلي ركعة ثم ينوي المقام يتم أربعا
ولا يجوز أن يكون في بعض صلاته مقبيا يصلي صلاة مسافر وهذا أشبه القولين والله تعالى أعلم بالقياس
قال والأمة من الأزواج فإذا اجتمعت عليها عدنان قضت كما تقضيها الحرة وهي في النكاح الفاسد
والاحداد كالحرة ثبت عليها ما ثبت على الحرة ويرد عنها ما يرد عنها

(استبراء أم الولد) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال في أم الولد يتوفى عنها سيدها قال تعتد
بحيضة (قال الشافعي) وإذا ولدت الأمة من سيدها فاعتقها أو مات منها استبرأت بحيضة ولا تحل من
الحيضة للأزواج حتى ترى الطهر فإذا رأت حلت وإن لم تعتزل وإن اعتقها أو مات عنها وهي حائض لم يعتد
بتلك الحيضة وإن اعتقها أو مات عنها وهي لاعد لم تفتت أنها قد حاضت بعد العتق حلت وإن لم تستيقن
استبرأت نفسها بحيضة من ساعة يقينها حلت قال وإن كانت حاملا فاجلها أن تضع حملها وإن
استبرأت لم تنكح حتى تستبرأ وهي كالحرية في الاستبراء من العدة سواء وإذا ولدت جارية الرجل منه أحببت له
أن لا يزوجها وإن استبرأها ثم زوجها فالتكاح ثابت عليها رضي أو لم ترض فإن مات سيدها ولم يطلقها
زوجها ولم يعت فلا استبراء عليها من سيدها وإن طلقها زوجها طلاقا عكس فيه الرجعة أو طلاقا بائنا فلم تنقض
عدتها حتى مات سيدها لم يكن عليها استبراء من سيدها لأن فرجها ممنوع منه بشئ أباحه لغيره بنكاح
وعدة من نكاح وكذلك لو مات عنها زوجها فلم تنقض عدتها منه حتى عوت سيدها لم تستبرأ من سيدها لأن
فرجها ممنوع منه بعدة من نكاح ولو مات زوجها أو طلقها فأنقضت عدتها منه ثم مات سيدها استبرأت
من سيدها بحيضة قال ولو مات زوجها وسيدها وعلم أن أحدهما مات قبل الآخر بيوم أو شهرين ونكح
إيالا أو أكثر ولا يعلم أيهما مات قبل اعتدت من حين مات الآخر ثم مات أربعة أشهر وعشرا أتت في الحيضة
وأعاقلتا تدخل إحدى العدتين في الأخرى أنهما لا يلزمانها وأما يلزمانها أحدهما فإذا جاءت بهما معا
على الكمال في وقت واحد فذلك أكثر ما يلزمانها أن كان سيدها مات قبل زوجها فلا استبراء عليها من سيدها
وعليها أربعة أشهر وعشرون وإن كان زوجها مات قبل سيدها ولم تستكمل شهرين ونكح إيالا فلا استبراء
عليها من سيدها وإن كان سيدها مات بعد مضي شهرين ونكح إيالا فعليها أن تستبرأ من سيدها بحيضة
ولا يثبت زوجها حتى تستيقن أن سيدها مات قبل زوجها ولو كان زوج هذه طلقها تطليقة عكس الرجعة
ثم مات سيدها ثم مات زوجها وهي في العدة وكان الزوج حيا اعتدت عدة الوفاة من يوم مات زوجها أربعة
أشهر وعشرا وورثت زوجها ولم ينال أن لا تأتي بحيضة لأنه لا استبراء عليها من سيدها إذا كانت في عدة

تجاراتهم ما بين له
ولهم والعامة لياخذهم
به الولاء وأما الحرم فلا
يسخه منهم أحد بحال
كان بهما مال أو لم يكن
ويخرج الإمام منه إلى
الربل ومن كان بهما منهم
مريضاً أو مات أخرج
ميتاً ولم يدفن بها وروى
أنه سمع عدداً من أهل
المغازي يروون أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال
لا يجتمع مسلم ومشرقة
في الحرم بعد طهرهما
هذا

(باب في نصارى العرب
تضعف عليهم الصدقة
ومسلك الجزية)

(قال الشافعي) رحمه الله
اختلفت الأخبار عن
عمر بن الخطاب رضي
الله عنه في نصارى
العرب من تنوخ
وبهراء وبني تغلب
فروى عنه أنه صالحهم
على أن يضعف عليهم
الجزية ولا يكرهوا على
غير دينهم وهكذا حفظ
أهل المغازي قالوا رآهم
عمر على الجزية فقالوا
نحن عرب لا نؤدى
ما يؤدى الجهم ولكن

بخدمنا كما يأخذ بعضكم من بعض فنعين الصدقة فقال عمر رضي الله عنه لا هذا فرض على المسلمين فقالوا فما شئت
بهذا الاسم لا باسم الجزية فراضاهم على أن يضعف عليهم الصدقة قال فإذا ضعفها عليهم فأنظر إلى مواشيهم وذبههم وورقهم وأطعمتهم
وما أصابوا من معادن بلادهم وكذا هو كل أمر أخافه من مسلم نجس فخذ خمسين أو عشرين أو نصف عشرين أو ربع

عشر فخذ نصف عشر وكذلك ما شئتم خذ الضعف منها وكل ما أخذ من ذي عري فسلكه مسلأً النبي وما تجره نصارى العرب وأهل دينهم وإن كانوا يهوداً تضاعف عليهم فيه الصدقة (باب المهادنة على النظر لمسلمين ونقض ما لا يجوز من الخلع) (قال الشافعي) رحمه الله أن نزل بالمسلمين نازلة بقوة عدو عليهم وأرجو (٢٠١) أن لا ينزلها الله بهم هادنهم إلا ما على النظر للمسلمين إلى مدة يرجو

من زوجها ولو كان زوجها عبداً فطلقها فطلقته ثلاثاً الرجعة ثم مات سببها وهي في عدتها من الطلاق أو أعتقها فلم يتخلف فراق الزوج حتى مات الزوج حراً كان لها منه الميراث وتقبل منه عدة أربعة أشهر وعشر من يوم مات الزوج ولا استبرأ عليها من سببها ولو اختارت فراقه حين عتقت قبل أن يموت كان الفراق فسحاً بغير طلاق ولم يكن عليها عدة وفاة ولم ترثه وأكملت عدة الطلاق ولم يكن له عليها جعة بعد اختارها فراقه قبل موته ولا استبرأ للسببها قال وإذا جاءت أم ولد رجل بعد موته بولد لا كثر ما تلده النساء من آخر ساعات حياته فالولد لا حق به وهكذا في الحيات لو أعتقها إذا لم يدع أنه استبرأها ولو جاءت به لا كثر ما تلده النساء من يوم مات أو أعتق لم يلزمه قال وعدة أم ولد إذا كانت حاملاً أن تضع حملها وإن لم تكن حاملاً فخصه قال وإذا مات الرجل عن مدبره كان يطؤها أو أمة كان يطؤها استبرأت بخصه فان تكلمت هي أو أم الولد قبلها فسمح النكاح وإن كانت أمة لا يطؤها فلا استبرأ عليها وأحب إلى لولم تنكح حتى تستبرئ نفسها وإذا كانت للعباءة أمراً ثم كاتب فاستبرأها للتجارة فالشراء جائز كما يجوز شراء غيره والنكاح فاسد إذا جعلته ملكها لم يجعل له نكاحها وتعتد من النكاح بخصته فإن لم تكن تحض فشهري ونصف وليس له أن يطأها بالملك لأنه لا علق ملكاً تاماً وإن عتق قبل مضي عدتها كان له أن يطأها وهي تبعد من مائه أنما تحرم على غيره في عدتها منه ولا تحرم عليه ولا كره وطأها في هذه الحال أنما كره ذلك في الماء الفاسد ولا حرمة عليه ولا فساد النكاح ولو وقع وهي تعتد من الماء الفاسد ولو ماتت المكاتب قبل أن يؤدي أكملت بقية عدتها من انفساخ نكاحه وكانت عمو كة للسيد تركه وفاء أو لم يتركه أو ولداً كانوا معه في الكفاية أو أحراراً لم يدفعهم ولورضى السيد أن يزوجها بياها فزوجها بياها لم يجز لانها ملك للمكاتب كما علق ماله ولورضى أن يستبرأها لم يكن ذلك ولو تبرأها المكاتب فولدت أختبته الولد ومسته الولد وفيها قولان أحدهما لا يبيعهما بحال خاف العجز أو لم يحفه لاني قد حكمت لولدها حكم الحررية إن عتق أبوه والثاني أن له بيعهما إن خاف العجز ولا يجوز له أن يبيعهما إن لم يحفه وإن ماتت استبرأت بخصه كما تستبرئ الأمة وكذلك إذا منعت وطأها أو أديبها استبرأت بخصه لا تزدي عليها وإذا تزوج المكاتب امرأة حرة ثم ورثته فسد النكاح واعتدت منه عدة مطلقة (وإن مات (١) حين تمكته حراً وعملوا كفساء النكاح بنسخ وعدتها عدة مطلقة لأعدة مشوق عن زوجها ولا يرث منه إن كان حراً لان النكاح انفسخ ساعة وقع عقد الملك وهكذا لو كانت بنت سيده زوجها بياها فزوجها فالتكاح ثابت ومضى ورثته منه شيئاً كان كما وصفت وإذا مات الرجل وجاءت امرأة بولد لا كثر ما تلده النساء ألزمت الميت الولد أقربت بانقضاء العدة ولم تقر بها ما لم تنكح زوجها يمكن أن يكون منه ولو جاءت بولد فأنكر الورثة أن تكون ولده فباعت بأربع نسوة يشهدن على أنها ولده لزم الميت وهكذا كل زوج محدولاً أمراً لم يقذفها فقال لم تلدي هذا الولد لم يلزمه إلا بأن يقره أو بالحلف أو تأني المراء بأربع نسوة يشهدن على ولدها قبل زمه إلا أن ينفيه بلعان وإذا نكح الرجل المرأة فلم يقر بالدخول بها ولا ورثته وجاءت بولد لسته أشهر من يوم نكحها أو أكثر لم يلزمه وكذلك لو طلقها لم يلزمه لا كثر ما تلده النساء إلا أن ينفيه بلعان وإذا ماتت الصبي الذي لا يجمع مثله عن امرأته دخل بها أو لم يدخل بها حتى ماتت فعدتها أربعة أشهر وعشر لان الحمل ليس منه ولا يطبق به إذا أحاط العلم أن مثله لا ينزل بعد موته ولا في حياته وإن وضعت الحمل قبل أربعة أشهر وعشر أكملت أربعة أشهر وعشر وإن مضت الأربعة الأشهر والعشر قبل وضع الحمل حلت منه وتحذف الأربعة الأشهر والعشر ولا تحذف

(١) قوله حين تمكته كذا في النسخ ولعله حين تمكته بالثلاثة والتأنيب أي اعتدائها تأمل

(٣٦ - الام خامس) ومقتولين ظاهرون على الحق إلى حال يخافون الاضطلام فيعطون من أموالهم أو يقتلوا مسوراً فلا بأس لان هذا موضع ضرورة وإن صالحهم الامام على ما لا يجوز فالطاعة تقضى كما صنع النبي صلى الله عليه وسلم في النساء وقد أعطى المشركين قهين ما أعطاهم في الرجال ولم يستثن فباعتهم أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط مسلة مهاجرة فباعها أخوها بطلبها فباعها

منهموا أخبر أن الله منع الصلح في النساء وحكم فيهن غير حكمه في الرجال وبهذا قلنا وأعطى الامام قوم من المشركين الامان على أسير في أيديهم من المسلمين أو مال ثم جازوا لم يحل له الا تزعمه منهم بلا غرض وإن ذهب ذاهب إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم رد أبا جندل بن سهيل إلى أبيه وعياش بن أبي ربيعة إلى (٣٠٣) أهله قبل له أهلوهم أشفق الناس عليهم وأحرصهم على سلامتهم

وبعدا وإذا تكلم الخصي غير المحبوب والخصي المحبوب وعلت زوجته ما قبل النكاح فرضيتا أو بعد النكاح فاختارنا المقام فالنكاح جائز وإذا أصاب الخصي غير المحبوب فهو كل رجل غير الخصي يجب المهر بأصابته وإذا كان أبق للخصي شيء يغيب في الفرج فهو كالخصي غير المحبوب وإن لم يبق شيء وكان والخصي ينزلان لحقه ما الولد كما يلحق الفعل واعتدت زوجته ما منهما كما تعتد زوجة الفحل من الطلاق والوفاة وطلاهما بكل حال إذا كانا بالغين كطلاق الفعل البالغ ولا يجوز طلاق العبي حتى يستكمل خمس عشرة أو تحتل قتلها ولا طلاق المعتوه ولا طلاق المجنون الذي يجن ويقتل إذا طلق في حال جنونه وإن طلق في حال عقله جاز قال ويجوز طلاق السكران ومن لم يجز طلاقه المرأة امرأته حتى يموت أو يصير إلى أن يجوز طلاقه وكل بالغ مغلوب على عقله يلزمه الولد كما يلزم العصم ولا يكون له أن ينفي الولد بلعان لأنه ليس بمن يعقل لعانا ولا تبين منه امرأته

(عدة الحامل) قال الله عز وجل في المطلقات وأولات الأجل أن يضعن حملهن (قال الشافعي) رحمه الله فأى مطلقة طلقت حاملا فأجلها أن تضع حملها قال ولو كانت تحيض على الحمل تركت الصلاة واجتنياز وجهها ولم تنقض عدتها بالحض لأنها ليست من أهله إنما أجلها أن تضع حملها (قال) فإن كانت ترى أنها حامل وهي تحيض فارتأت أحصت الحيض ونظرت في الحمل فإن مرت لها ثلاث حيض فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة وقد بان لها أن ليس بها حمل فقد انقضت عدتها بالثلاث الحيض فإن ارتجعها زوجها في حال ارتياحها بعد ثلاث حيض وقفنا الرجعة فإن بان بها حمل فالرجعة ثابتة وإن بان أن ليس بها حمل فالرجعة باطلة وإن عمل فأصابها فله المهر بما أصاب منها وتستقبل عدة أخرى ويفرق بينهما وهو خاطب وهكذا المرأة المطلقة التي لم تحض ترتأت من الحمل فمر بها ثلاثة أشهر ولا تخالف حال التي ارتأت من الحمل وهي تحيض لحاضت ثلاث حيض إن رثت من الحمل رثت من العدة في الثلاثة الأشهر التي مرت بها بعد الطلاق في حال ربيته مرت بها وتغير ربيته وإن لم ترأ من الحمل وبان بها الحمل فأجلها أن تضع حملها وإن راجعها زوجها في الثلاثة الأشهر ثبتت الرجعة كانت حاملا أو لم تكن فإذا راجعها بعد الثلاثة الأشهر وقفت الرجعة فإن رثت من الحمل فالرجعة باطلة وإن كان الطلاق علق الرجعة أنفق عليها في الحيض أو الشهر وإن أنفق عليها وهو برأه حلا بطلت النفقة من يوم أكملت الحيض والشهور وبرجع عليها بما أنفق بعد مضي العدة بالشهور والحيض ويرجع بما أنفق حين كان راجعا حاملا فإن كانت حاملا فالرجعة ثابتة ولها النفقة وإن دخل بها فأبطلت الرجعة جعلت لها الصدق بالميسر واستأنفت العدة من يوم أصابها وكان خاطبا فإن راجعها وهي ترى أنها حامل بعد الثلاثة الأشهر ثم انفس ما في بطنها فعلم أنها غير حامل فالرجعة باطلة « قال الربيع » انفس ذهب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تسكح المرتبة من المطلقات ولا المتوفى عن زوجها من الحمل وإن أوفيت عددهن لانهن لا يدبرن ما عددهن الحمل أو ما اعتدنه به وإن تسكحن لم ينسخ النكاح ووقفناه فإن برثن من الحمل فالنكاح ثابت وقد أسأنا حين تسكحن وهن مرتأت وإن كان الحمل منعاهن الدخول حتى يتبين إن ليس حمل فإن وضعن أبطلنا النكاح وإن بان أن لا حمل فليباينهن وبين الدخول (قال) ومتى وضعت الحمل فله ما في بطنها كله فقد انقضت عدتها المطلقة كانت أو متوفى عنها ولو كانت ذلك بعد الطلاق أو الوفاة بطريقه عين وإن كانت حاملا بانين أو ثلاثة فوضعت الأول فلزوجه عليها الرجعة حتى تطبع الثاني « فإن راجعها بعد وضع الأول وهي

ولعلمهم بقوتهم بأنفسهم مما يؤذيهم فضلا عن أن يكونوا متهمين على أن بناوهم بتلف أو عذاب وانما نفقوا منهم دينهم فكانوا يشهدون عليهم بترك دينهم كرها وقد وضع الله المأثم في أكرههم أو لا ترى أن النساء إذا أريدن الفتنه ضعفن ولم يفهم من فهم الرجال وكان التقية تسعهن ركان فيهن أن يصيبهن از واجه من وهن حرام عليهن قال وإن جاءتنا امرأة مهادة أو مسبية من دار الحرب إلى موضع الامام فجاء سوى زوجها في طلبها منع منها بلا عوض وإن جاء زوجها ففيها قولان أحدهما يعطى ما أنفق وهو مادفع اليها من المهر والآخر لا يعطى وقال في آخر الجواب وأشبهه ما أن لا يعطوا عوضا (قال المرتضى) هذا أشبه بالحق عندى وليس لأحد أن يعقد هذا العقد إلا الخليفة أو رجل بأمره لأنه يلى الاموال كلها

وعلى من بعده من الخلفاء انفاذه ولا بأس أن يصالحهم على شيء على أرائهم يكون في أموالهم مضمونا كالجزية ولا يجوز عبور ما ذكره إلا أنه مجهول (قال الشافعي) أصل ما أبى عليه أن لا يقبل من أحد ما دين كلابي إلا أن يكون أباه أو دأواه قبل نزول الفرقان فلا تقبل من يذل يهودية بنسرية أو نصرانية عجمية أو مجوسية بنسرية

أو غير ذلك من أجله إنا أذن الله بأخذ الجز منهم على ما دأبوا به قبل محمد عليه الصلاة والسلام وذلك خلاف ما أحدثوا من الدين بعده وإن أقام على ما كان عليه والابتدأ به عهد وأخرج من بلاد الإسلام عنه وصار حرباً ومن بدل دينه من كتابه لم يحل نكاحها (قال المرتضى) رحمه الله قد قال في كتاب النكاح وقال في كتاب الصيد والذبائح (٣٠٣) إذا بدلت دين يحل نكاح أهلها فهي حلال

وهذا عند أبيه وقال ابن عباس ومن يتولهم منكم فإنه منهم (قال المرتضى) فمن دان منهم دين أهل الكتاب قبل نزول القرآن وبعدة سواء عندني في القياس وبالله التوفيق

(باب نفق العهدة)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا انقض الزوج عقد الصلح عليهم أو جماعة منهم فلم يخالفوا النافض بقول أو فعل ظاهر أو اعتزال بلادهم أو رسولون إلى الإمام أنهم على صلحهم فلا ما غرهم وقتل مقاتلتهم وسبي ذرارهم وغنية أموالهم وهكذا فعزل النبي صلى الله عليه وسلم بني قريظة عقد عليهم صاحبهم فنقض ولم يفارقوه وليس كلهم أشرك في العهدة على النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ولكن كلهم لزم حصته فلم يفارق النافض إلا بغيرهم وأجن علي خراجه وهم في عقد النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة نفر من

تجدد كونه أو فضا الرجعة فإن ولدت ولداً آخر أو أسقطت سقطاً تبين له من خلق الأنثيين شيء فرجعت ثابتة وإن لم تضع شيئاً إلا ما يخرج من النساء ما يتبع الولد أو ما لا يتبع فيمنش من خلق الأنثيين والرجعة باطلة وكذلك هذا لو وضعت الأولين وبقي ثالث أو شيء تجدد زواجه أو ثلاثة وبقي رابع لا تحلوا بدمان زوجها إلا بوضع آخر حلها وليس ما يتبع الحمل من الشبهة وغيرهما إلا بينه خلق آدمي حلال قال ولو أرتجعها ونفخ نرجسها وبقي بعضه كانت عليها الرجعة ولا تحلونه حتى يفارقها كله خارجاً منها فإذا فارقها كله فبعد انقض عدها وإن لم يقع في طست ولا غيره قال وأقل ما تحلونه المعتدة من الطلاق والوفاق من وضع الحمل أن تضع سقطاً قد بان له من خلق بني آدم شيء عني أو طفر أو أصبع أو رأس أو يد أو رجل أو يدين أو ما انفردت به من رآه أنه لا يكون إلا خلق آدمي لا يكون دماً في بطن ولا حشوة ولا شيئاً لا بين خلقه فإذا وضعت ما هو هكذا حلت به من عدة الطلاق والوفاة قال وإذا ألقت شيئاً يجتبهها شك فيه أهل العدل من النساء أخلق هو أم لا لم تحل به ولا تحلوا إلا بما لا يشككن فيه وإن اختلفت هي وزوجها فقالت قد وضعت ولداً أو سقطاً قد بان خلقه وقال زوجها لم تضعي والقول قولها مع غيرها وإن لم تحلف ردت البين على زوجها فإن حلف على البت ما وضعت كانت له الرجعة وإن لم يحلف لم يكن له الرجعة قال ٣ ولو قالت وضعت شيئاً أشك فيه أو شيئاً لا أعرفه وقد حضره نساء فاستشهدت بهن وأقل من يقبل في ذلك أربع نسوة حراز عدها لا يقبل أقل منهن ولا يقبل فبين والده ولا ولد وتقبل أخواتها وغيرهن من ذوي قرابتهن والأجنبيات ومن أضعها من النساء ولو طلق رجل امرأته وولدت فلم تدري أي وقع الطلاق عليها قبل ولادها أو بعده وقال هو وقع بعد ما ولدت فلي عليها الرجعة وكذبته فالقول قوله وهو أحق بها لأن الرجعة حق له والخلو من العدة حق لها فإذا لم تدع حقها فتكون أملاك بنفسها لأنه فيها دونه لم يرل حقه انما يرول بان تزعم هي أنه زال قال ولو لم يدروها ولا هي أوقع الطلاق قبل الولاد أو بعده بان كان عنها غائباً حين طلقها بناحية من مصرها أو خارج منه كانت عليها العدة لأن العدة تجب على المطلقة فلا تز بلغها عنها إلا بيقين أن تافى بها وكان الورع أن لا يرجعها إلا أن لا أدري لمطلقها قد حلت منه ولو أرتجعها لم أمنه لأنه لا يجوز لي منعه رجعتها إلا بيقين أن قد حلت منه قال والحرة الكائبة تكون تحت المسلم أو الكائبة في عدد الطلاق أو الوفاة وما يلزم المعتدة من ترك الخروج والاحجام وغير ذلك ويلزمها بكل وجسواء لا يختلفان في ذلك والحرة المسلمة الصغيرة كذلك وكذلك الأمة المسلمة إلا أن عدة الأمة في غير الحمل نصف عدة الحرة وأن لسيد الأمة أن يخرجها وإذا أخرجها لم يكن لها نفقة على مطلق عاك الرجعة ولا حل قال وتجتمع العدة من النكاح الثابت والنكاح القاسد في شيء وتفرق في غيره وإذا اعتدت المرأة من الطلاق والمنكوحه نكاحاً أو أسدا بالفرقة فعدتها سواء لا يختلفان في موضع الحمل والأقراء والشهور غير أن لافقة المنكوحه نكاحاً أو أسدا في الحمل ولا سكني إلا أن يتطوع المصيب لها بالسكني ليصنعها يكون ذلك لها بطوعه وله بصنعها وإذا تكلم الرجل المرأة نكاحاً أو أسدا فعدتها ما علم فساد النكاح بعد موته أو قبله فلم يفرق بينهما ما حي مات فعليها أن تعد عدة مطلقه ولا تعد عدة متوفى عنها ولا تحلف في شيء من عدته ولا ميراث بينهما لأنهم لم تكن زوجة وإنما تستبرأ بعدة مطلقه لأن ذلك أقل ما تعتد به حرقة معتدلاً أن تكون حاملاً فتضع حملها فحمل للزوج بوضع الحمل وإذا طلق الرجل امرأته طلاقاً غير رجعة ولا يملكها فلم يحدث لها

(٣) قوله ولو قالت وضعت الخ كذا في النسخ وتأمل في جواب لو وطه في قوله فاستشهدت بهن تأمل

قرش فشهدوا قتالهم ففرز النبي صلى الله عليه وسلم قرشاً لهم ففتر ثلاثة نفر منهم وقرشهم بعتوا خراجه وأولاهم من قاتلها قال ومضى ظهر من مهادين ما يدل على خيانتهم بنذالهم عهدهم وألفهم ما منهم ثم حرب قال الله تعالى وأما تخلفن من قوم خيانتهم الآية (باب الحكم في المهلدين والمعاهدين وما أتلف من نجرهم وشتايرهم وما يحل منه وما يد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لم أعلم

بخالفنا من أهل العلم بالسيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نزل المدينة وأدعى جهود كافة على غير جزية وأن يقول الله عز وجل فإن جاولاً فاحكم بينهم أو أعرض عنهم إنما نزلت فيهم ولم يقر وأن يجري عليهم الحكم وقال بعضهم نزلت في اليهوديين الذين ذنبوا هذا أشبه بقول الله عز وجل وكيف يحكمونك وعندهم التوراة الآية (٣٠٤) قال وليس للأمام الخيارات أحد من المعاهد الذين يجري عليهم

الحكم إذا جاوله في حد لله تعالى وعليه أن يقيم لما وصفت من قول الله تعالى وهم صاغرون (قال المرتضى رحمه الله) هذا أشبه من قوله في كتاب الحدود لا يحدون وأرضهم إلى أهل دينهم (قال الشافعي) رحمه الله وما كانوا يدينون به فلا يجوز حكمنا عليهم بإطلاقه وما أحدثوا بما ليس بمجازي في دينهم وله حكم عندنا أمضى عليهم قال ولا يكشفون عن شيء مما استحلوا من لم يكن ضرراً على مسلم أو معاهد أو مستأمن غيرهم وإن جاءت امرأة رسول منهم تسعدى بأنه طلقها أو آلى منها حكمت عليه حكمي على المسلمين وأمرته في الظهار أن لا يقر بها حتى يكفر رقة مؤمنة كما يؤدى الواجب من حد وجرح وأرض وإن لم يكفر عنه وأنفذ عققه ولا أفسخ نكاحه لأن النبي صلى الله عليه وسلم عفا عن عقد ما يجوز أن يستأنف و رد ما جاوز العدد الآن إنما كواهي في عدة فنفسه وهكذا كل ما قبض من رباً أو من خيراً أو خيراً ثم أسلم أو أحدهما حتى يمكن ومن أباي لهم خيراً أو قتل لهم خيراً لم يضمن لأن ذلك حرام ولا يضمن للحرم فان قيل فأنشأ تقرهم على ذلك قبل ثم وعلى الشرع بالله وقد أشير الله تعالى أنهم لا يحترمون ما حرم الله ورسوله فهو حرام لأن الله وإن استحلوا قال وإذا كسرهم صليب من ذهب لم يكن فيه عزم وإن كان

الزوج رجعة ولا نكاحاً حتى ولدت لا كثر من أربع سنين من يوم طلقها الزوج وأنكر الزوج الولد ولم يقر بالجل فالوليد منى عنه بلا لعان لأنها ولدت بعد الطلاق لما لا تلده النساء وإن كان الطلاق لا علك فيه الرجعة فم تفر بثلاث حيض مضت أو تكون من تعدد بالشهور فتقر بغيره ثلاثاً أشهر فلها النفقة في أقل ما تحيض له ثلاث حيض وذلك أني أجعلها طاهراً حين طلقها ثم تحيض من يومها ثم أحسبها أقل ما كانت تحيض فيه ثلاث حيض فأجعل لها فيه النفقة إلى أن تدخل في الدم من الحيضة الثالثة أبسدي ذلك بما وصفت من أن أجعل طهرها قبل حيضها من يوم طلقها وأقل ما تحيض وتطهر وإن كان حيضها مختلف فطول ويقصر لم أجعل لها الأقل ما استحسنت تحيض لأن ذلك يقين وأطرح عنه الشك وأجعل العدة منقضية بالجل لأنها مفسدة للحيضة وواضحة للجل فلو كانت عدتها الشهر جعلت لها نفقة ثلاثة أشهر من يوم طلقها وبرئت من العدة بوضع الجل وإن لم يلزمه الولد كان من غيره قال ولو أقر به الزوج كان ابنه لأنه قد يربح ويترك نكاحاً جديداً وينصب بشبهة في العدة فيكون ولده ولو لم يقر به الزوج ولكن المرأة ادعت أنه راجعها في العدة أو نكحها إذا كان الطلاق ثائناً وأصابها وهي ترى أنه عليها الرجعة وأنكر ذلك كله أو مات ولم يقر لم يلزمه الولد في شيء من هذا وعليه البين على دعواها إن كان جاور على ورثته على علمهم أن كان ميتاً وصالت أيمانهم وإذا طلق الرجل امرأته طلاقاً علك فيه الرجعة أولاً علكها فأقرت بانقضاء العدة أولاً تقرمها حتى ولدت ولدا لم يجاوز أربع سنين من الساعة التي وقع فيها الطلاق وأقل الولد إلا بالاب لا كثر ما يكون له جل النساء من يوم طلقها كان الاب حياً وميتاً لا ينسب الولد عن الأب إلا بان ثابته لا كثر مما تمسك النساء من يوم طلقها أو يلمن فينفية بلعان أو تزوجت زوجاً غيره فتكون فرأشا وإذا تزوجت زوجاً غيره وقد أقرت بانقضاء العدة وأقر بالدخول بها أو لم يقر حتى ماتت ولدت ستة أشهر من يوم وقعت عقدة النكاح فالولده إلا أن ينفيه بلعان وكذلك لو قالت كذبت في قولها انقضت العدة لم تصدق على الزوج الأول ولو ولدت لأقل من ستة أشهر من يوم وقعت عقدة النكاح الآخر وعام أربع سنين أو أقل من يوم فارقتها الأول كان الأول ولو وضعته لأقل من ستة أشهر من يوم نكحها الآخر أو كثر من أربع سنين من يوم طلقها الأول لم يكن ابن واحد منهم إلا أنها وضعت من طلاق الأول لما لا تحمل له النساء ومن نكاح الآخر لما لا تلده النساء وإذا قال الرجل لامرأته كذا ولدت فأنت طالق فولدت ولدين في بطن واحد وقع الطلاق بالولد الأول وانقضت عدتها بالولد الآخر ولم يقع به طلاق لأن الطلاق وقع ولا عدة عليها ولو ولدت ثلاثة في بطن وقعت نطفة قبل الولد الأولين لأن الطلاق وقع وهو علك الرجعة وانقضت عدتها بالثالث ولا يقع به طلاق ولو كانت المستنكحة بها ولدت أربع في بطن وقع الثلاث بالثلاث الأوائل وانقضت العدة بالولد الرابع ولو قال رجل لامرأته كذا ولدت ولداً فأنت طالق فولدت ولدين كل واحد منهما سنة وقع الطلاق بالولد الأول وحلت للأزواج بالآخر وإن كان الطلاق لا علك فيه الرجعة فلا نفقة فيه وإن كان علك الرجعة فلها النفقة كما وصفت في أقل ما كانت تحيض فيه ثلاث حيض حتى تدخل في الدم من الحيضة الثالثة قال وإنما فرقت بين هذا والمسائل قبله لأن الزوج (أ) ابتداء الطلاق كما يقع على الحائض بكلام تقدم قبل وضع حملها بوضع حملها منه ثم لم يحدث نكاحاً ولا رجعة فيلزمه واحد منهم ما لم يقر به قبل زواجه أقراره وكان الولد منفيًا عنه بلا لعان وغير

(١) كذا في النسخ ولعله لما ابتدأ الخ فأنزل

العدد الآن إنما كواهي في عدة فنفسه وهكذا كل ما قبض من رباً أو من خيراً أو خيراً ثم أسلم أو أحدهما حتى يمكن ومن أباي لهم خيراً أو قتل لهم خيراً لم يضمن لأن ذلك حرام ولا يضمن للحرم فان قيل فأنشأ تقرهم على ذلك قبل ثم وعلى الشرع بالله وقد أشير الله تعالى أنهم لا يحترمون ما حرم الله ورسوله فهو حرام لأن الله وإن استحلوا قال وإذا كسرهم صليب من ذهب لم يكن فيه عزم وإن كان

من هو دوكان اذ فرق صلح لغير الصليب فانقص الكسر العود وكذلك الطنبور والزمزمار ويجوز للنصراني ان يقارض المسلم واكره للمسلم ان يقارض النصراني ويشاركة واكره ان يكرى نفسه من نصراني ولا افسخه واذا اشترى النصراني موصفاً او دفترافه احدث رسول الله صلى الله عليه وسلم فسخته ولو اوصى ببناء كنيسة لصلاة النصراني ففسوخ (٢٠٥) ولو قال ينزلها المارة اجزته وليس في بنائها

معصية الابان تبني
اصلاة النصراني ولو قال
اكتبوا بثلثي التوراة
والانجيل فسخته
لتبدي لهم قال الله تعالى
فويل للذين يكتبون
الكتاب بأيديهم الآية

كتاب الصيد والنباح
املا من كتاب اشهب
ومن اختلاف أبي
حنيفة وأهل المدينة

باب صفة الصائدين
كلب وغيره وما يحمل من
الصيد وما يحرم

(قال الشافعي) رحمه
الله كل يعلم من كلب
وقهر وغيره من
الوحش وكل اذا أكل
استقل وإذا أخذ
جسداً لم يأكل فله اذا
قتل فله من الصيد
فهو يعلم وإذا قتل فكل
ما لم يأكل فله اذا قتل
تأكل فله من الصيد
نفسه وذكر الشعي
عن عدي بن جابر رضي
الله عنه أنه سمع النبي
صلى الله عليه وسلم
يقول خان أكل فلا
تأكل قالوا جامع

يمكن ان يكون ادي في الظاهر منه فان قال قائل فكيف لم ينف الولد اذا أقرت أمه بانقضاء العدة ثم ولده
لا كثر من ستة أشهر بعد اقرارها قبل لما أمكن أن تكون تحيض وهي حامل فتقر بانقضاء العدة ثم ولده
الظاهر والحمل قائم لم ينقطع حتى الولد باقرارها بانقضاء العدة والزمنا الأب ما أمكن أن يكون حملته
وذلك أكثر ما تحمل له النساء من يوم طلقها وكان الذي يملك الرجعة والذي لا يملكها في ذلك سواء ولما كان
هذا هكذا كانت اذا لم تقر بانقضاء العدة وجاءت بولد لا كثر ما تلده النساء من يوم وقع الطلاق لم يجعل الولد
ولده في واحد منهما فان قال قائل فأن الذي يملك عليها الرجعة في معاني الأزواج ما لم تقر بانقضاء العدة في بعض
الأمر دون بعض ألا ترى أنها تجعل بالعد قفيرة وليس هكذا امرأته وقيل له لا يحمل له أصابته بعد الطلاق
بغير رجعة فان قال لا ولكنه لو أصابها جعلها رجعة قبل فكيف يكون عاصياً بالاصابة من أوجعها المصصة
ويقال له أرايت لو أصابها في عدة من طلاق بائن فجاءت بولد فادعى الشبهة فان قال يلزمه قبل فقد أزمته
الولد بالاصابة في العدة من طلاق بائن الزامه الولد في العدة من طلاق بائن فله الرجعة فكيف نبهته عنه في
أحدهما وأثبت عليه في الآخر وحكمهما في الحاق الولد عندك سواء

(عند الوفاة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل والذين يتوفون منكم ويذرون
أزواجا وصية لأزواجهم متاعا الى الحول غير اخراج الآية (قال الشافعي) حقت عن غير واحد من أهل
العلم بالقرآن أن هذه الآية نزلت قبل نزل آي الموارث وأنهم ما منسوخة وحقت أن بعضهم يزيد على
بعض فيما يذكروا حكما أحكى من معاني قولهم وان كنت قد أوصيت بعضه بأكثر مما أوصيته به وكان بعضهم
يذهب الى أنها نزلت مع الوصية للوالدين والأقربين وأن وصية المرأة محدودة بمتاع سنة وذلك نفقتها وكسوتها
وسكنها وان قد حذر على أهل زوجها استخراجها لم يحظر عليها أن تخرج ولم يخرج زوجها ولا ورثه بغير زوجها
اذا كان غير استخراج منهم لها ولا هي لأنها انما هي تاركة لخلق لها وكان مذهبهم ان الوصية لها بالمتاع الى الحول
والسكنى منسوخة بأن الله تعالى ورثها الربع ان لم يكن لزوجها ولو التمس ان كله وله وبين أن الله عز وجل
أثبت عليها عدة أربعة أشهر وعشر اليس لها الخيار في الخروج منها ولا النكاح قبلها قال ودلت سنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم على أن عليها أن تمكث في بيت زوجها حتى يبلغ الكتاب أجله الا أن تكون حاملا
فيكون أجلها أن تضع حملها بعد أو قرب ويسقط نزع حملها عدة أربعة أشهر وعشر قال وما وصفت من
نسخ الوصية لها بالمتاع الى الحول بالبرهان بالاختلاف فيه من أحد علمته من أهل العلم وكذلك لا اختلاف
علمته في أن عليها عدة أربعة أشهر وعشر وقول الا كثر من أهل العلم مع السنين أجلها اذا كانت حاملا وكل
ذات عدة أن تضع حملها قال وكذلك قول الا كثر بان عليها أن تصدق بيت زوجها وليس لها الخيار في أن
تخرج مع الاستدلال بالسنة قال وكان قولهم عز وجل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن
بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا يحتمل أن يكون على كل زوجة حرة وأمة حامل وغير حامل واحتمل أن يكون
على الحر أو دون الاما وغير ذوات الحمل دون الحوامل وطلبت السنة على أنها على غير الحوامل من الأزواج
وان الطلاق والوفاء في الحوامل المعتات سواء وان أجلهن كلهن أن يضعن حملهن ولم أعلم مخالفا في أن الامة
الحامل في الوفاة والطلاق كالحر تحل بوضع حملها أخبرنا عن عبد بن حماد عن أبي سلمة عن
عبد الرحمن قال سئل ابن عباس وأبو هريرة رضي الله تعالى عنهما عن التوفيق عتار زوجها وهي حامل فقال
ابن عباس آخر الأجلين وقال أبو هريرة رثنا ولدت فتدلت فدخل أبو سلمة على أم سلمة زوج النبي صلى الله
عليه وسلم فسالها عن ذلك فقالت ولدت ببيضة أجنبية بعد وفات زوجها نصف شهر فظهر رجلان أحدهما

البزري والصقرا والعقابا وغيرهما يبيد أن يدعى فيصير بشي فطير وبأخف فيصير مرة بعد مرة فهو مسلم فان قتل فكل وانما
أكل في القلبي أنه كالكلب (قال المزني) رحمه الله ليس البزري كالكلب لان البزري وصفه انما هو الطير وبأخف الصيد والكلب
يؤدب على ترك العلم والكلب يضرب بأبواب لا يمكن ذلك في الطير فها يختل فان قتل ما قتل البزري وان أكل ولا يؤكل ما قتل الكلب اذا

أكل انتهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك (قال الشافعي) وإذا أرسل أحببت أن يسمى الله تعالى فان نسي فلا بأس لأن المسلم يذبح على اسم الله ولو أرسل مسلم ويجوسي كابين متفرقين أو طائرين أو سميتين فقتلا فلا يؤكل وإذا رمي أو أرسل كلبه على الصيد فوجده قتيلا فالتبر عن ابن عباس والقياس أن لا يأكله (٢٠٦) لأنه يمكن أن يكون قتله غيره وقال ابن عباس كل ما أصحبت ودع ما أنحيت

شباب والآخر كهل فخطبت إلى الشاب فقال الكهل لم تحلل وكان أهلها غيبا ورجا إذا جاء أهلها أن يؤثروه بها فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد حلت فانكحى من شئت أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن عبد الله بن عباس وأبا سلمة اختلعا في المرأة تنفس بعد وفاة زوجها بليل فقال ابن عباس أخبر الأجلين وقال أبو سلمة إذا نfst فقد حلت قال فجاءه أبو هريرة فقال أنا مع ابن أخي يعني أبا سلمة فبعثوا كرىميا موليا ابن عباس إلى أم سلمة يسألهما عن ذلك فجاءهم فأخبرهم أنها قالت ولدت سبعة الأسلية بعد وفاة زوجها بليل فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها قد حلت فانكحى أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن السور بن مخرمة أن سبعة الأسلية نفست بعد وفاة زوجها بليل فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستأذنته في أن تنكح فأذن لها أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبيه أن سبعة بنت الحارث وضعت بعد وفاة زوجها بأيام فربها أبو السنا بل ابن بعك بعد ذلك بأيام فقال قد تصنع للزواج أنها ربعة أشهر وعشر فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال كذب أبو السنا بل أوليس كما قال أنك قد حلت فتزوجي أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه سئل عن المرأة يتوفى عنها زوجها وهي حامل فقال ابن عمر إذا وضعت حملها فقد حلت فأخبره رجل من الأنصار أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه قال لو ولدت وزوجها على سرير لم يدفن لحلت (قال الشافعي) وليس للتوفى عنها نفقة حاملا كانت أو غير حامل أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أنه قال ليس للتوفى عنها نفقة حاملا كانت أو غير حامل (قال الشافعي) وكذلك لو كانت مشركة أو مملوكا لا ترث لم يكن لها النفقة لأن ملكه عن المال قد انقطع بالموت وإذا وضعت المتوفى عنها جميع حملها حلت للزواج مكانها ولم تنتظر أن تطهر وكان لها أن تنكح ولم يكن لزوجها أن يصيها حتى تطهر وهكذا هي إن كانت مطلقة وهكذا المعتدة من الطلاق إذا دخلت في الدم من الخيضة الثالثة حل لها أن تنكح ولم يكن لزوجها أن يصيها حتى تطهر فإذا ولدت ولدا أو كانت تجدر كتحف أن يكون ولدا نائبا أو وضعت نائبا وخافت أن تكون الحرة ولدا نالتم تنكح حتى تعلم أن ليس في بطنها ولد غير الذي ولدت أولا وإن تكحت بعد ولاد الأول والثاني وهي تجدر كتحركه فالتكاح موقوف فإن ولدت فالتكاح مقسوخ وإن علم أنه ليس ولدا فالتكاح ثابت فإن كانت مطلقة لزوجها عليها الرجعة فوضعت ولدا فارتجعت ولدا أو وضعت رجعة فان ولدت آخر أو أسقطته فدتين بعض خلقه فالرجعة ثابتة وإن لم تضعه فالرجعة باطلة قال وسواء ولدت سقطا أو تمام أو ضرب به إنسان أو هي فالقته ميتا أو حيا فتجوز عدها بذلك كله لأنها قد وضعت حملها وهي ومن ضرب به إنسان بضره وهذا كذا في الطلاق وكل عدة على كل امرأة بوجه من الوجوه وسواء هذا في الاستبراء وفي كل عدة من نكاح فاسد تحل بوضع الحمل ولا تحل به حتى يتبين له خلق من خلق بني آدم رأس أو يد أو رجل أو نطفة أو عين أو شعر أو فرج أو ما يعرف به أنه من خلق الآدميين فأما ما لا يعرف به أنه خلق آدمي فلا تحل به وعدها فيه ما فرض عليها من العدة غير عدة أولات الأجال وسواء في الخروج بوضع الحمل من العدة لو وفاة والطلاق والتكاح الفاسد والمقسوخ والاستبراء كل امرأة حرة وأمة وذمية وبأى وجه اعتدت وأي أمة استبرأت وتعتد للتوفى عنها زوجها الحرة المسلمة والأمة من أى زوج كان حر أو عبد أو ذمي حرة ذمية عدة واحدة إذا لم تكن حاملا أربعة أشهر وعشرا تنظر إلى الساعة التي توفى فيها الزوج فتعتد منها بالأيام فإذا رأته الهلال اعتدت بالآهة قال كلفه مات نصف النهار وقد بقي من الشهر خمس ليل سوى يومها الذي مات فيه فاعتدت

وما أصحبت هو ما قتله وأنت تراه وما أنحيت ما غاب عنك فقتله إلا أن يبلغ منه مبلغ الذبح فلا يضرم ما حدث بعده وإذا أدرك الصيد ولم يبلغ سلأحه أو مغلله ما يبلغ الذبح فأمكنه أن يذبحه فلم يفعل فلا يأكل كل كان معه ما يذبح به أو لم يكن فان لم يمكنه أن يذبحه ومعه ما تذكيه به ولم تقطر حتى مات فكل ولو أرسل كلبه أو سهمه وسمى الله تعالى وهو يرى صيدا فأصاب غيره فلا بأس بأكله من قبل أنه رأى صيدا أو نواه أو أصاب غيره وإن أرسله ولا يرى صيدا أو نوى فلا يأكل ولا تعمل النسبة إلا مع عين ترى ولو كان لا يجوز إلا ما نواه بعينه لكان العلم يحيط أن لو أرسل سهما على مائة ظبي أو كلبا فأصاب واحدا فالواحد المصاب غير منوي بعينه ولو خرج الكلب إلى الصيد من غير إرسال صاحبه فزجره فزجره وأشلاه

فأشلاه فاشتلى فأخذ وقيل أكل وإن لم يحدث غير الأمر الأول فلا يأكل وسواء استنسل صاحبه أو غيره من تجوز ذكاته وذا خبره الصيد فقطعه قطعتين أكل وإن كانت إحدى القطعتين أقل من الأخرى ولو قطع منه بيا أو جلا أو أدنا أو شيئا يمكن أن يزد على ذلك أن يعيش بعد مسعدة أو مدة أكثر منها ثم قتله بعد رميته أكل كل ما كان تابا فيه من ضائه ولم يأكل العضو

جا

الذي بان وفيه الحياة لأنه عضو مقطوع من حي وحى بعد قطعه ولوم من قطع الأول أكلها معالان ذكاه بعضه ذكاه كله ولا بأس أن يصد المسلم بكتب الجوسى ولا يجوز أن كل ما صاد الجوسى بكتب مسلم لأن الحكم حكم المرسل واتما الكتب أداة وأى أبويه كان مجوسيا فلا يرى توكل ذبيحته وقال في كتاب النكاح ولا ينكح إن كانت جارية وليست (٣٠٧) كالصغيرة يعلم أحد أبوها أن الإسلام لا يشركه الشرك والشرك

بشركه الشرك ولا يؤكل ما قتلته الاحولة كان فيها سلاح أولم يكن لها ذكاة بعير فعل أحد ذكاة وجهان أحدهما كان مقدورا عليه من انسى أو وحشى لم يحل الابان بذكى وما كان ممتنعا من وحشى أو انسى فما قدرت به عليه من الرى أو السلاح فهو به ذكى وقال صلى الله عليه وسلم ما أهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوه الا ما كان من سن أو ظفر لان السن عظم من الانسان والظفر مدى الحبس وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه جعل ذكاة الانسى مثل ذكاة الوحشى اذا امتنع قال ولما كان الوحشى يحل بالعقر ما كان ممتنعا فلذا قدر عليه لم يحل الا بما يحل به الانسى كان كذلك الانسى اذا صار كالوحشى ممتنعا حل بما يحل به الوحشى قال ولو وقع بعير في بئر وطعن فهو كالحمد ولو رى صيدا

نحسائر روى الهلال فتخصى الخس التي قبل الهلال ثم تعدد أربعة أهلة بالأهلة وان اختلفت فكان ثلاث منها تسع وعشرين وكان واحد منها ثلاثين أو كانت كلها ثلاثين انما الوقت فيها الأهلة فاذا أوفت الأهلة الاربعة اعتدت أربعة أيام بلياليهن واليوم الخامس الى نصف النهار حتى يكمل لها عشر سوى الاربعة الأشهر وان مات وقدمضى من الهلال عشر ليل أحصت ما بقى من الهلال فان كان عشرين أو تسعة عشر يوما حفظتها ثم اعتدت ثلاثة أشهر بالأهلة ثم استقبلت الشهر الرابع فأحصت عددا أيامه فاذا كمل لها ثلاثون يوما بلياليها فقد أوفت أربعة أشهر واستقبلت عشر بلياليها فاذا أوفت لها عشر إلى الساعة التي مات فيها فقد مضت عدتها ولو كانت مجبوسة أو عيما لا ترى الهلال ولا تخبر عنه أو أطبق عليها الفجر اعتدت بالأيام على الكمال الاربعة الأشهر مائة وعشرين يوما والعشر بعدها عشر فذلك مائة وثلاثون يوما ولم تحل في شئ من ذلك من زوجها حتى توفى هذه العدة أو ثبت لها أن قد دخلت عدتها قبله بالأهلة والعشر كما وصفت وليس علم أن تأتى في الاربعة الأشهر والعشر بحضة لان الله عز وجل جعل الحيض موضع عاف كان يفرض الله العدة لالتهور فكذلك اذا جعل الشهر والأيام عدة فلا موضع للحضة فيها ومن قال تأتى فيه بالحضة جعل عليها ما لم يجعل الله عليها أرايت لو كانت تعرف أنها لا تحيض في كل سنة أو سنتين الامر أم يكون من جعلها تعتد سنة أو سنتين جعل عليها ما ليس عليها ولكن لو اربأت من نفسها استبرأت نفسها من الرية كما يكون ذلك في جميع العدد وكذلك لو مات في الاربعة الأشهر والعشر بحضة وحيض ثم اربأت استبرأت من الرية قال ولو طلقها ثلاثا أو طليقة لم يبق له عليها من الطلاق غيرها حتى يكون ليلك رجعتها وهو صحيح ثم مات لم ترته واعتدت عدة الطلاق ولو طلقها مرضا ثم صرع من مرضه ثم مات وهي في العدة لم ترته واعتدت عدة الطلاق لأنه قد صرع في حال لو ابتدأ طلاقها فيها ثم مات لم ترته فكان في العدة مطلقا ولم يحدث رجعة ولو طلقها مرضا ثم مات من مرضه وهي في العدة فان كان الطلاق علك فيه الرجعة ورثته وورثها لو ماتت لانها في معاني الأزواج وهكذا لو كان هذا الطلاق في العدة قال ولو طلقها طلاقا ليلك فيه رجعتها وهو مرض ثم ماتت في العدة لم يرثها وان مات وهي في العدة فقول كثير من أهل الفتيا انها ترث في العدة وقول بعض اصحابنا انها ترث وان مضت العدة وقول بعضهم لا ترث مبتوتة هذا مما استخبر الله عز وجل فيه «قال الربيع» وقد استخار الله تعالى فيه فقال لا ترث المبتوتة طلقها مرضا أو صحيحا «قال الربيع» من قبل أنه لو ألى منها لم يكن مولى ولو تظاهر منها لم يكن مظاهرا ولو قدفها كان عليه الحد ولو ماتت لم يرثها فلما كانت خارجة من معاني الأزواج وانما ورث الله تعالى الزوجة فقال ولهن الربع وانما خاطب الله عز وجل الزوجة فكانت غير زوجة في جميع الأحكام لم ترث وهذا قول ابن الزبير وعبد الرحمن ابن عوف طلقها على أنها لا ترث ان شاء الله عنده (قال الشافعي) واختلف اصحابنا فيها ان نكحت غلظي اختار أن ورثت بعد مضى العدة ان ترث ما لم تتزوج فاذا تزوجت فلا ترثه بقرن زوجين وشكون كل تاركة لحقها بالتزويج وقد قال بعض اصحابنا ترثه وان تزوجت عندا ورثت أزواجا وقال غيرهم ترث في العدة لا ترث بعدها أخبرنا عبد الحميد بن ابي جريح عن ابن ابي مليكة أنه سأل ابن الزبير عن المرأة يطلقها الرجل فيبنيها ثم يموت وهي في عدتها فقال ابن الزبير يطلق عبد الرحمن بن عوف ثم اضربت الأصبع الكليية فيها ثم مات وهي في عدتها فموتها غنم فقال ابن الزبير فأما انما لا يرى أن ترث مبتوتة وقال غيرهم ان كانت ميتة لم ترثه في عدتها ولا غيرها وهذا قول يصح بان قاله وقد ذهب إليه بعض أهل الآثار والنظر فقال

فكسر ما وقطع جناحه ورماه آخر فقتله كان حراما وكان على الراى الاخر قيته بالمال التي رماها بمكسورا أو مقطوعة (قال المرتضى) رحمه الله معنى قول الشافعي عندى في ذلك أنه انما يفرم قيته مقطوعا لا يفرم ما قطع رأسه أو يلعن من مقتله ما يعلم انه قتله دون جرح الجناح ولو كان جرحا كالجرح الأول ثم أخضر به فمات في يد مقدمات من جرحه فمات في الثاني في جرحه مقطوع الجناح الأول وصف قيته

بحر من ماء البحر من لان قتله مقطوع الجناحين من فعله وفعل مالكه قال ولو كان محتجاً بعد رمية الأول يطيران كان ما تراه أو يعدوان كان دابة ثم رماه الثاني فأتته كان الثاني ولورماه الأول بهذه الحال فقتله ضمن قيمته لثاني لأنه صار له دونه (قال المزني) رحمه الله ينبغي أن يكون قيمته بحر من ماء البحر من الأولين في قياس (٣٠٨) قوله ولورماه معاً فقتلاه كان بينهما نصفين ولورماه الأول ورماه

وكيف ترويه امرأة لا يراها ولا تحل له وانما وزنت الله تعالى عز ذكره الأزواج وهي ليست بزوجته وجعل على الأزواج العدة فإن قلتم لا تعد لها ليست بزوجته فكيف ترويه من لا تعد منه من وفاته فإن قلتم تعد فكيف تعد منه غير زوجة وإن مضت بها ثلاث حيض قبل موته أفعدت امرأة أربعة أشهر وعشراً بعد ثلاث حيض وإن كانت إذا مضت لها ثلاث حيض وهو مريض فنكحت جازاً لها التكاح أفعدت منه أن توفي وهي تحل لغيره ومن وزنها في العدة أو بعد مضيتها ينبغي أن يقول أوزنها بالاتباع ولا يجعل عليها عدة لأنها ليست من الأزواج وانما جعل الله تعالى العدة على الأزواج وإذا مات عنها فلم تعد وقت موته اعتدت من يوم تسقي من موته أربعة أشهر وعشراً قال وإن لم يبلغها موته حتى مضى لها أربعة أشهر وعشراً قامت بينة بموته فقد مضت عدتها ولا تعد عدة ولا احداد (قال الشافعي) وكذا المطلقة في هذا كله ولوارثها زوج المرأة عن الاسلام أمرها أن تعد عدة الطلاق فإن قضت قبل أن يرجع إلى الاسلام فقد بانت منه وإن لم تقضها حتى تاب الزوج بالرجوع إلى الاسلام ثم مات قبل مضى آخر عدتها أو بعده فساو مؤثرته في هذا كله لأنها زوجته بحالها ولو اختلفت هي وورثة الزوج فقالوا قد مضت عدتها قبل أن يتوب وقالت لم تض حتى تاب وهم يتصادقون على توبه الزوج فالقول قول المرأة مع يمينها ولو أقربت بانقض العدة قبل أن يتوب فلا شيء لها في ماله وكانت عليها عدة الوفاة والاحداد تأتي فيها بثلاث حيض لأنها مقربة بان عليها العدة من في إقرارين مختلفين ولو لم يجز ولكن قالت قد انقضت عدتي قبل أن يتوب ثم قالت بعد ما تاب وقبل أن يموت لم تنقض عدتي كانت امرأة بحالها أو صدقها أن عدتها لم تنقض وهكذا كل مطلقة لزوجها عليها الرجعة قالت قد انقضت عدتي ثم قالت لم تنقض فلزوجها الرجعة وإن قالت قد انقضت عدتي فكذلك الزوج أحلفت فإن حلفت فالقول قولها مع يمينها وإن لم تحلف حلف هو على البت ما انقضت عدتها فإن نكل لم رد عليها وإذا مات الرجل وله امرأة أن قد طلق أحدها ما طلاقاً لا علق فيه الرجعة ولا تعزف بيمينها اعتدت بأربعة أشهر وعشراً تكمل كل واحدة منها فيها ثلاث حيض والله الموفق

(١) قوله وانما كانت السكينة كذا في النسخ ونسب عليه في بعضها علامة على التوقف فهو غير ظاهر أمل كتبه معصمه

الثاني ولم يبدأ بلغبه الأول أن يكون محتجاً أو غير محتج جعلناه بينهما نصفين ولوروى طائر أخرجه ثم سقط إلى الأرض فأصبناه ميتاً لم ندر أمان في الهواه أم بعد ما صار إلى الأرض أكل لأنه لا يوصل إلى أن يكون مأخوذاً إلا بالوقوع ولوحرم هذا حرم كل طائر روى فوق فمات ولكنه لو وقع على جبل فتردى عنه كان متردياً لا يؤكل إلا أن تكون الرمية قد قطعت رأسه أو ذنبه أو قطعته بالتنين فيعلم أنه لم يترد إلا مسدكاً ولا يؤكل ما قتله الرمي إلا ما خرق رقبته أو قطع بطنه فاما ما جرح بطنه فهو وقيد بماله الجوارح فقتلته ولم تعد محتجلاً بمعنى أحد هان لا يؤكل حتى يخرج قال الله تعالى من الجوارح والآخر أنه حل (قال المزني) الأول وأولاهما به قبل ما على رأى الصيد أو ضاربه لا يؤكل إلا أن يخرج (قال الشافعي)

رحم الله لوروى نضاً بحسبه هراً فأصاب صيداً فلوأكله ما رآه بحرماً كالأخطأ فأنفذ بها لا يريها وكان لونها وهو راها خشيته ومن آخر زنديقاً فأنفذ منه فصدغه فهو لا أول وكل ما أصابه خلال في غير حرم مما يكون بحكمه من حرامها وغيره فلا بأس انما غنم (٢) بحرمة بغير من حرام وأحرامها ولو تحول من برج إلى برج فأنخذ كان عليه يده ولو أصاب طليعاً لم يضر طاهراً

لغيره (قال الشافعي) رحمه الله ولو شق السبع بن شاة فوصل الى معاه ما يستيقن انها ان لم تنكح ماتت فقد كبت فلا بأس باكلها لقول الله عز وجل والنطيحة وما اكل السبع الا ما ذكيت والذكاة جائرة بالقرآن (قال المزني) رحمه الله وأعرف من قوله أتم تؤكل اذا بلغ بها ما لا يباع لحياتها الاحياء المذكي وهو قول المدنيين وهو عندى أقيس (٣٠٩) لاني وجدت الشاة تمتعت عن ذكاة فتصل وعن عقر فحرم فلما

وجدت الذي أوجب
البيع موتها وتجليها
لا يبدلها اكل السبع
لها ولا يرد بها كان ذلك
في القياس اذا أوجب
السبع موتها
وتحريمها لم يبدلها
البيع لها ولا أعلم خلافا
أن سباعا لو قطع ما يقطع
المذكي من أسفل
حلقها أو أعلاه ثم
ذبح من حيث لم
يقطع السبع من
حلقها أنها ميتة ولو
سبق الذابح ثم قطع
السبع حيث لم يقطع
الذابح من حلقها أنها
ذكية وفي هذا على
ما قلنا دليل وقد قال
الشافعي ولو أدرك
الصيد ولم يبلغ سلاحه
أو معلقه ما يبلغ الذابح
فأمكنه أن يذبحه فلم
يفعل فلا بأس باكل
(قال المزني) رحمه الله
وفي هذا دليل أنه لو بلغ
ما يبلغ الذابح أكل
(قال المزني) رحمه الله
وبليل آخر من
قوله قال في كتاب
الدين لو قطع حلقوم
رجل وحرشه أو قطع

كان في طرف القدوم لحقهم فقتلوه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أرجع الى أهلي فان زوجي لم يتركني في مسكن يملكه ولا نفقة قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم فانصرفت حتى اذا كنت في الحجره أوفى المسجد دعائي وأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخلت له فقال كيف قالت ففرددت عليه القصة التي ذكرت له من شأن زوجي فقال امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتدلت فيه أربعة أشهر وعشرا قالت فلما كان عثمان بن عفان رضي الله عنه أرسل الى فمأني عن ذلك فأخبرته فاتبعتهم وفضي به قال وهذا تأخذ قال واذا طلق الرجل المرأة فلها سكنها في منزلها حتى تنقضي عدتها ما كانت العدة حلا أو شهورا كان الطلاق علك فيه الرجعة ولا يملكها قال وان كان للرجل بكراء فالكرء على الزوج المطلق أو في مال الزوج الميت ولا يكون للزوج المطلق اخراج المرأة من مسكنها الذي كانت تسكن معه كان له المسكن أو لم يكن ولزوجه اذا تركها في بيعة من المسكن وسترينه وبينها أن يسكن فيما سوى ما يسكنها قال وان كان على زوجها دين لم يبيع مسكنها فيما يباع من ماله حتى تنقضي عدتها قال وهذا اذا كان قد أسكنها مسكنه أو مسنن لا قد أعطى كراءه قال وذلك أنهم ائتمروا ملكت عليه سكنها فيما يكفها حيث طلقها كما عيلا من أكثر من رجل مسكنه سكنى مسكنه دون مالك الدار حتى ينقضي كراؤه قال فأما ان كان أنزلها منزلا عارية أو في كراء فانقضى أو بكراء لم يدفعه وأقلس فلا هل هذا كله أن يخرج جوهره منه وعليه ان يسكنها غيره إلا أن يفسد فإن أفسد ضربت مع العرماء بأقل قبة سكنى ما يكفها بالعام بالمبلغ واتبعت به بقضه متى أسير قال وهكذا تضرب مع العرماء ببقعتها حاملا وفي العدة من طلاقه قال ولو كانت هذه المسائل كلها في موته كان القول فيها واحدا من قولين أحدهما ما وصفت في الطلاق لا بجلاله ومن قال هذا قال وفي قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم للقربعة امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله دليل على أن لا توفي عنها السكنى قال ويجعل لها السكنى في مال الميت بعد كفته من رأس ماله ويبيع منزلها الذي تركها فيه أن يباع أو يقسم حتى تنقضي عدتها ويشكاري لها ان أخرجت من منزل كان بيده عارية أو بكراء والقول الثاني أن الاختيار لورثته أن يسكنوها وان لم يفعلوا هذا فقد ملكوا المال دونها ولم يكن لها السكنى حين كان ميتا لا عيلا شيئا ولا سكنى لها كالأنفقة لها ومن قال هذا قال ان قول النبي صلى الله عليه وسلم امكثي في بيتك يحتمل ما لم يخرج من منه ان كان لغيرك لاتها قد وصفت أن المنزل ليس لزوجه قال كان لها المنزل أو للقوم فلم يخرج جوهره لم يخرج من منه حتى تنقضي عدتها قال واذا أسكنها ورثته فلهم أن يسكنوها حيث شاؤا لا حيث شاءت اذا كان موضعها حرزا ولم يكن لها أن تمتنع من ذلك وان لم يسكنوها اعتدت حيث شاءت من المصير قال ولو كانت تسكن في منزل لها معه فطلقها وطلبت أن تأخذ كراء مسكنها منه كان لها في ماله أن تأخذ كراء أقل ما يسكنها من المسكن فقط قال ولو كان نفلها الى منزل غير منزل الذي كانت معه فيه ثم طلقها أو مات عنها بعد أن صارت في المنزل الذي نفلها اليه اعتدت في ذلك المنزل الذي نفلها اليه وأذن لها أن تنتقل اليه ولو كان أذن لها في النقلة الى منزل بعينه أو أمرها تنتقل حيث شاءت فنقلت متاعها وخدمتها ولم تنتقل بيدها حتى مات أو طلقها اعتدت في بيتها الذي كانت فيه ولا تكون منتقلة الا لبيتها فلما انتقلت بيدها وان لم تنتقل متاعها ثم طلقها أو مات عنها اعتدت في الموضع الذي انتقلت اليه مادته قال سواء أذن لها في منزل بعينه أو قال لها انتقلي حيث شئت وانتقلت بغير إمرته فأنزلها بسعد في المقام في ذلك المنزل كل هذا في أن تعتد فيه سواء قال ولو انتقلت بغير إمرته ثم

(٣٧ - الام خامس)

حشوته فأبانت من جوفه أو صير في حال اللذبح ثم ضربت خرقة فلاول
قاتل دون آخر (قال المزني) رحمه الله فهذه أدلة على ما وصفت من قوله الذي هو أصح في القياس من قوله الآخر وبالله التوفيق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكل ما كن يعيش في الماس من حوت أو غيره فأخذ من كاه ولو كان شيا أطول حياته فذبحه لاستحلال موته

ما كرهه وسواء من أخذه من مجوسى أو وثى لاذكاته وسواء ما لفظه البحر وطفا من ميتته وأخذ حيا أكل أو أوبى سمك طافيا وقال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أحلت لنا ميتتان والحدود والجراد والدمان أحسسه قال ألكبد والطحال وقال صلى الله عليه
وسلم هو الطهور ماؤه الحل ميتته وقال (٣١٠) الله جبل تناؤه أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعكم والسيارة وهذا عموم

فمن خص منه شيئا
فالمخصوص لا يجوز
عند أهل العلم إلا بسنة
أو إجماع الذين لا يجهلون
ما أراد الله (قال المزني)
رحمه الله ولو جاز أن
يحرم الحوت وهو ذكى
لأنه طاف لجاز أن يحرم
الذكى من الفم إذا طفا
وفى ذلك دليل وبالله
التوفيق

كتاب الضحايا من
كتاب اختلاف
الحديث ومن أملاء
على كتاب أنس
ومن كتاب أهل المدينة
وأبي حنيفة

(قال الشافعى) رحمه الله
أخبرنا السمعاني بن
إبراهيم عن عبد العزيز
ابن مسعود عن أنس
ابن مالك أن النبي صلى
الله عليه وسلم كان يضحى
بكبشين وقال أنس
وأنا أضحي أيضا بكبشين
وقال أنس في غير هذا
الحديث ضحى النبي
صلى الله عليه وسلم
بكبشين أملحين وذبح
أبو بردة بن نيار قبل أن
يذبح النبي صلى الله
عليه وسلم يوم الاضحية

لم يحدث لها إذا نأحتى طلقها أو مات عنها رجعت فاعتدت في بيتها الذى كانت تسكن معه فيه وهكذا السفر
بأذن لها به فان لم تخرج حتى يطلقها أو يتوفى عنها أقامت في منزلها ولم تخرج منه حتى تنقضى عزتها وان
أذن لها بالسفر فخرجت أو خرج معها مسافرا إلى حج أو بلد من البلدان فأتت عنها أو طلقها طلاقا لا يملك فيه
الرجعة فسواء ولها الخيار في أن تنقض في سفرها ذاهبة أو جاثية وليس عليها أن ترجع إلى بيتها قبل أن ينقض
سفرها فلا تقيم في المصر الذى أذن لها في السفر إليه إلا أن يكون أذن لها في المقام فيه أو في النقلة إليه فيكون
ذلك عليها إذا بلغت ذلك المصر وإن كان أخرجهما مسافرة أقامت ما يقيم المسافر مثلها ثم رجعت فان بقي
من عدها شيئا أكملته في بيته وإن لم يبق منها شيئا فنقضت عدتها قال وسواء كانت قرييما من مصرها
الذى خرجت منه إذا مات أو طلقها أو بعيدا وأذن لها بالسفر وخرجها فيه كاذبة بالنقلة وانتقالها لأن
نقلتها المسافر هكذا وإن رجعت قبل أن ينقض سفرها اعتدت بقية عدتها في منزلها ولها الرجوع لأنه
لم يأن لها بالسفر إذا كان مقامها في المقام مسافر وإن كان أذن لها بالنقلة إلى مصر أو مقام فيه فخرجت ثم
مات أو بقي حيا فإذا بلغت ذلك المصر فله أن كان حيا ولوليه أن كان حاضرا أو وكيله أن ينزلها حيث يرضى
من المصر حتى تنقضى عدتها وعليه سكنها حتى تنقضى عدتها في ذلك المصر وإن لم يكن حاضرا ولا
وكيله ولا وارث حاضر كان على السلطان أن يحصنها حيث يرضى لثلاثين باليت أو بالمطلق ولد ليس منه
وإذا أذن الرجل لامرأته أن تنتقل إلى أهلها أو غيرهم أو منزل من المنازل أو قال أقمى في أهلي أو في منزل
فلم تخرج حتى طلقها طلاقا لا رجعة له عليها فيه أو ماتت اعتدت في منزلها وإن خرجت إلى ذلك الموضع
فلغته أو لم تبلغه ثم طلقها طلاقا لا يملك فيه الرجعة أو ماتت عنها مضت إليه وحين زابت منزلها بانه إلى حيث
أمرها أن تنتقل أو تقيم فزلتها حيث أمرها وسواء في هذا كله أخرجت متاعها أو تركته أو منعها متاعها
أو تركها أو أياها وهكذا إن قال لها أقمى في حى حتى أتيتك أمرى وقوله هذا وسكوته سواء لأن المقام ليس
بموضع زيارة وليس عليها أن تنقلها ثم أمرها أن تعود إلى منزلها أن تعود إليه وسواء قال اعتدت هذا المنزل أو أهلها
أو لم يقله إذا طلقها طلاقا لا يملك فيه الرجعة أو لا يملكها لم يكن له نقلها عن الموضع الذى قال لها انتقلى إليه
أقمى فيه حتى راجعها فتنقلها إن شاء (قال الشافعى) رحمه الله تعالى إن كان أذن لها في زيارة أهلها
أو غيرهم أو الزهدة إلى موضع في المصر أو خارجا منه فخرجت إلى ذلك الموضع الذى أذن لها فيه ثم مات عنها
أو طلقها طلاقا لا يملك فيه الرجعة فعلمها أن ترجع إلى منزلها فتعتد فيه لأن الزيارة ليست بمقاما فان قال
في هذا كله قبل الطلاق أو الموت اعتدت نقلها إليه ولم تعد هي كان لها أن تقيم حيث أقر أنه أمرها أن تنتقل
لأن النقلة إليه وهي منتقلة لم يكن لها أن ترجع ولها أن لها بعد الطلاق الذى لا يملك فيه الرجعة أو يملكها
قبل أن يرجعها أو قال لها في مرضه إذا مات وانتقل حيث شئت فأتى لم يكن لها أن تعتد في غيره قال
ولو كان أذن لها فيها ومفت فتوت هي النقلة وقالت أنا أنتقل ولم ينو هو النقلة وقال هو أنا أرسلت زائرة
ثم مات أو طلقها طلاقا لا يملك فيه الرجعة كان عليها أن ترجع فتعتد في بيته لأن النقلة ليست لها إلا بانه
قال وأذن لها في المصر إلى موضع معلوم وإلى أين شئت سواء إن أذن لها في النقلة ثم طلقها لم يكن عليها أن
ترجع إلى منزلها حتى تنقضى عدتها إلا أن راجعها فيكون أحق بها وإن أذن لها في الزيارة أو الزهدة
ثم طلقها فعلمها أن ترجع إلى منزلها لأن الزيارة والزهدة ليست بنقلة ولو انتقلت لم يكن ذلك لها ولا له وكان عليها
أن ترجع فتعتد في بيته قال ولو كان أذن لها أن تخرج إلى الحج فلم تخرج حتى طلقها أو مات عنها لم يكن

فرغم أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يعود لضحية أخرى فقال أبو بردة لأجد الإجداء فقال النبي لها
صلى الله عليه وسلم لم تجدوا جنداء فذبحه (قال الشافعى) رحمه الله فاحتمل أمره بالإعادة أنها واجبة واحتمل على معنى أنه إن أراد أن
يفضى فلما قال عليه السلام إذا دخل العشر فلأدا حدكم أن يضحي فلا يمس من شعره وبشره شيئا دل على أنها غير واجبة وبلغنا أن أبابكر

التي هي اقسطه وسلم وثلاثين حاة الصلاة وقد رخصتين خفيفتين واذا كان هذا الصلوة فدخل الذبح لكل احد حيث كان فلما
صلا من بعد فليس فيها رقت (قال) والله كاتم الحلق والباله وهي مالا حياء بعد اذا قطع كالهيا اربع الحلقوم والمرى والوجين
واقل ما يحرم من الذكاة ان من الحلقوم والمرى وما حار يغيرى الاوداج لانها لا تقرب الا بعد قطع الحلقوم والمرى والوجين عرفان

فقد يسئلان من الانسان والهيمة ثم يحسا وموضع الخمر في الاختيار في السنة في البسة وموضع الذبح في الاختيار في السنة أسفل مجامع
الحين فاذا انحرفت بقرة أو ذبح بعير فأنزل قال عمرو بن عباس الذكاة في الحلق واللثة وزاد عمر ولا تهجوا الانفس أن ترزق ونهى عن الفقع
(قال) وأحب أن لا يذبح المناسك التي (٢١٢) يتقرب بها الى الله عز وجل الا مسلم فان ذبح مشرك تحل ذبيحته أجزأ

على كراهية لما وصفت
فلها في هذا كاه أن تنتقل عن المصران كان عاماً في المصر وعن الناحية التي هي فيها الى ناحية آمن منها
ولزوجها أن يحسنها حيث شاء اذا كان موضعاً آمناً ويجوز زوجها على الكراء اذا انتمهم المنزل الذي كانت
تسكنه أو غصب عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أن يخرج المراءة في العدة في كل ما لم يها من حد
أو قصاص أو خصومة قال وإذا اشترعت المراءة فيما يلزمها من حكومة أو حداً أو غيره من المصر فأنقضى
ما أخرجته رجعت الى منزلها حيث كان فان كان الحاكم الذي يخرجها اليه بالمصري انصرفت من
عنده انصرفت الى بيتها قال وكل ما سعت على الزوج المطلق فيه السكنى والنفقة قضيت بذلك في ماله ان
غاب وكل ما جعلت للزوج نصيباً المراءة اليه من المنازل اذا كان العذر الذي تنتقل به المراءة جعلت لمن
أسكنها أجنبياً متطوعاً كان الذي أسكنها أو السلطان ولم أقض على الزوج بكراء سكنها وقضيت عليه بنفقتها
ان كانت عليه نفقة قال وإذا ما بقى الزوج فأسكنها وارثه منزله فليس لها أن تخرج حتى تنقض عدها
وارثه يقوم في ذلك مقامه فأما امرأة صاحب السفينة اذا كانت مسافرة معه فكالمرأة المسافرة لا تخالفها
في شيء ان شاءت مضت الى الموضع الذي خرجت اليه السفر اليه ورجعت فأكلت عدها في منزله وان شاءت
رجعت الى منزله فاعتدت فيه وكذلك لو أذن لها فخرجت في سفينة قال ولو كان الزوج خرج بامر أمه الى
بادية زاراً أو منزلاً طلقها أو مات عنها رجعت اليها فاعتدت فيه وليس هذا كالنقلة ولا كالسفر يأذن
لها به الى غاية وذلك مثل النقلة وهذه زيارة لا نقلة

(الاحداد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ذكر الله تعالى عدة الوفاة والطلاق وسكنى المطلقة بغاية
اذا بلغت المعتدة حلت وخرجت وحملت السنة بسكنى المتوفى عنها كما وصفت ولم يذكر احداً فلما أمر رسول
الله صلى الله عليه وسلم المتوفى عنها أن تحدد ذلك كما أحكم الله عز وجل فرضه في كتابه وبين كيف فرضه
على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم من عدد الصلوات والهيئة فيها فكان على المتوفى عنها والمطلقة عدة بنص كتاب
الله تعالى وللاطلقة سكنى بالكتاب وللتوفى عنها بالسنة كما وصفت وعلى المتوفى عنها الاحداد بنص السنة وكانت
المطلقة اذا كان لها السكنى وكان للتوفى عنها بالسنة وبأنه يشبه أن يكون لها السكنى لهما معاً في عدة غير
ذوات زوجين يشبه أن يكون على المعتدة من طلاق لا على زوجها عليه الرجعة احداد كهو على المتوفى
عنها وأحب الى المطلقة طلاقاً لا على زوجها عليه الرجعة تحدد احداد المتوفى عنها حتى تنقض عدها
من الطلاق لما وصفت وقد قاله بعض التابعين ولا ينبغي أن أوجب عليها لهما معاً في عدة غير
اجتماعي غيره (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن جند
ابن نافع عن زينب بنت أبي سلمة أنها أخبرته بهذه الاحاديث الثلاثة قال قالت زينب دخلت على
أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي أبو سفيان فدعت أم حبيبة بطيب فيه صفرة خلوق أو
غيره فدهنت منه جارية ثم مست بعارضتها ثم قالت والله مالي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحدد على ميت فوق ثلاث الا على زوج
أربعة أشهر وعشراً وقالت زينب دخلت على زينب بنت جحش حين توفي أخوها عبد الله فدعت بطيب
فست منه ثم قالت مالي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على الميت لا يحل
لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحدد على ميت فوق ثلاث لئلا الا على زوج أربعة أشهر وعشراً قالت
زينب وسمعت أمي أم سلمة تقول جاءت امرأة الرسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابنتي

وذبح من أطلق الذبح
من امرأة مائض وصبي
من المسلمين أحب الى
من ذبح النصراني
واليهودي ولا بأس بذبيحة
الأخوس وأكره ذبيحة
السكران والمجنون في مال
جنونه ولا يبين أنها حرام
ولا تحل ذبيحة نصارى
العرب وهو قول عمر
(قال) وأحب أن
يوجه الذبيحة الى القبلة
ويقول الرجل على
ذبيحته باسم الله ولا أكره
الصلاة على رسول
الله صلى الله عليه وسلم
لأنها إيمان بالله قال
عليه الصلاة والسلام
أخبرني جابر بن عبد الله
جبل ذكره أنه قال من
صلى عليك صليت عليه
(قال) فان قال اللهم
ملك واليك فتقبل مني
فلا بأس هذا دعاء فلا
أكرهه وروى عن
النبي صلى الله عليه
وسلم من وجه لا يثبت
أنه يخفى بكيتين فقال
في أحدهما بعد ذكر
الله اللهم عن محمد وآل
محمد وفي الآخر اللهم
عن محمد وأمة محمد

(قال الشافعي) فاذا ذبحها فقطع رأسها فهي ذكية ولو ذبحها من قفاها فان تحركت بعد قطع الرأس أكلت
والا لم تؤكل وإذا أوجها الحية وهو أن يقول هذه أجنبية وليس شرأؤها والنية أن يخشى بها الجبالها فإذا أوجها لم يكن له أن يبذلها لغير
وإنباعها بالبيع مفسوخ وإن كانت بالبيع فعليه أن يشتري جميع قيمتها كما كانا فلا يبيع أجنبي اشتراها لان تمسكها بغيرها وان يبيع

أخيه وزاد شيا لا يبلغ أخرى ضحي بأخيه وأسلك الفضل مسلك الأخيه وأحب إلى لو تصدق به وإن نقص عن أخيه فعليه أن يزيد حتى يوفيه أخيه لأنه مستهلك لأخيه فأقل ما يلزمه أخيه مثلها فإن ولدن الأخيه ذبح معها ولا يشرب من أنهار إلا الفضل عن ولدها ولا ما ينهل لحما ولو تصدق به كان أحب إلى ولا يجز صوفها (٢١٣) وإن أوجبه أهدا وهو تام ثم عرض له نقص وبلغ النسك

أجزاء أنظر في هذا كله إلى يوم يوجه ويخرج من ماله إلى ما جعله له وإن أوجبه ناقصا بجمعه ولم يجزه ولو ضلت بعدما أوجبه فلا بدل وليست بأكثر من هدى التطوع بوجه صاحبه فيموت ولا يكون عليه بدل ولو وجدها وقدمت أيام النحر كلها صنع بها كما يصنع في النحر كالواجب هديها العام وأخرها إلى قابل وما أوجبه على نفسه لوقت ففان الوقت لم يبطل الإيجاب ولو أن مضيين ذبح كل واحد منهما أخيه صاحبه ضمن كل واحد منهما ما بين قبة ما ذبح حيا ومذبحا وأجزاء عن كل واحد منهما ما ذبحه فإذا ذبح لبلا أجزاء والضيعة نسك مأذون في أكله والطعام وإن حار وأكره بيع ثم منسه والمباينة به ومعقول ما أخرج لله عز وجل أن لا يعود إلى مالكة إلا ما أذن الله

توفي عنها زوجها وقد اشتكت عنها أنفكها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا مرتين أو ثلاثا كل ذلك يقول لا ثم قال انما هي أربعة أشهر وعشرا وقد كانت احدا كن في الجاهلية تربي بالبعرة على رأس الحول قال حميد فقلت لزينب وما تربي بالبعرة على رأس الحول قالت زينب كانت المرأة اذا توفي عنها زوجها دخلت حشفها وابست شربها ولم تفس طيبا ولا شيئا حتى تمر بها سنة ثم توفي بدابة جارا أو شاة أو طير فتقبص به فقليا تقبص بشي الامات ثم تخرج فتعطي بعرة فترمي بها ثم تراجع بعد ما شئت من طيب أو غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الحشف البيت الصغير الدليل من الشعر والبناء وغيره والقبص أن تأخذ من الدابة موضعا بطراف أصابعها والقبض الأخذ بالكف كلها (قال الشافعي) وتربي بالبعرة من راسها على معنى أنها قد بلغت الغاية التي لها أن تكون ناسية ذمام الزوج بطول ما حدث عليه كآثر كبت البعرة وراة ظهرها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد عن عائشة وحفصة أو عائشة وحفصة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحب على ميت فوق ثلاث ليليات الا على زوج أربعة أشهر وعشرا (قال الشافعي) كان الاحداد على المتوفى عنهن الزوج في الجاهلية سنة فأقر الاحداد على المتوفى عنهن في عددهن وأسقط عنهن في غير عددهن ولم يكن الاحداد في سكنى البيوت فتسكن المتوفى عنها أي بيت كانت فيه جدي أو ردى وذلك أن الاحداد اذما هو في البدن وترك الزينة البدن (١) وهو أن يدخل على البدن من غير شيء زينة أو طيب بمعناها علم يظهر بها فتدعو إلى شهوتها فأما اللبس نفسه فلا بد منه قال فزينة البدن المدخل عليه من غير الدهن كله في الرأس فلا خير في شيء منه طيب ولا غيره زيت ولا شيرق ولا غيره وذلك أن كل الادها تنقوم مقام واحد في ترجيل الشعر وازهاب الشعث وذلك هو الزينة وإن كان بعضها طيب من بعض وهكذا رأيت المحرم يقتدي بأن يدهن رأسه ولحيته زيت أو دهن طيب لما وصفت من الترجيل وازهاب الشعث قال فأما بدنها فلا بأس أن تدهنه بالزيت وكل ما لا طيب فيه من الدهن كما لا يكون بذلك بأس المحرم وإن كانت الحاد تخالف المحرم في بعض أمرها لانه ليس بموضع زينة للبدن ولا طيب يظهر ربحه فيدعو إلى شهوتها فأما الدهن الطيب والبخور فلا خير فيه لبدنها لما وصفت من أنه طيب يدعو إلى شهوتها ويبيها كما هو شأنها الحاد من الطيب شي أدنت فيه الحاد والحاد اذا امت الطيب لم يجب عليها فدية ولم ينقص احداها وقد أسألت قال وكل لكل كان زينة فلا خير فيه لها مثل الامتد وغيره مما يحسن موقعه في عنها فأما الكحل الفارسي وما أنسبه اذا احتاجت اليه فلا بأس لانه ليس فيه زينة قيل هو زينة العين مرها وقصا وما اضطرت اليه مما فيه زينة من الكحل اكتملت به بالليل وسجته بالنهار وكذلك الدمام وما أرا دنت به الدواء (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه بلغه أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على أم سلمة وهي حاذ على أبي سلمة فقال ما هذا يا أم سلمة فقالت يا رسول الله انما هو صبر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعليه بالليل واسجيه بالنهار (قال الشافعي) الصبر يصفر فيكون زينة وليس بطيب وأذن لها أن تجعله بالليل حيث لا يراه أحد وقصحه بالنهار (قال الشافعي) ولو كان في بدنها شيء لا يرى جعلت عليه الصبر بالليل والنهار لم يكن بذلك بأس الا ترى أنه أذن لها فيه (١) قوله وهو أن يدخل إلى قوله إلى شهوتها كذا في الأصول وعبارة المرن عن الشافعي وهو أن تدخل على البدن شيئا من غير زينة أو طيب يظهر عليها فيدعو الخ كتبه صحيحه

عز وجل فانه ثم رده صلى الله عليه وسلم فافتصر ناعلى ما أذن الله فيه ثم رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنعنا البس على أصل النسك أنه لله ولا يجوز لأخيه لعبد ولا مدير ولا أم ولد لا لهم لا يملكون وإذا نحر سبعة بدنة أو بقرة في الضعفاء والهدى كانوا من أهل بيت واحد أو شتى فسواء ذلك يجزي وإن كلف بعضهم مضجيا وبعضهم هديا أو هتديا بأجزاء لا تسبغ كل واحد منهم يقوم مقام شاة منفردة

وكذلك لو كان بعضهم يدينه لولا الأخصية ولأهله وأقال جابر بن عبد الله نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة (قال الشافعي) رحمه الله وهم شتى (قال) والأخصى جائز يوم النحر وأيام منى كلها إلى المغيب لأنها أيام نسل (قال المزني) رحمه الله وهو (٣١٤) قول عطاء والحسن أخبرنا علي بن معبد عن هشيم عن يونس عن

الحسن أنه قال يضي أيام التشريق كلها وحدها ناعلي بن معبد عن هشيم عن الجراح عن عطاء أنه كان يقول يضي في أيام التشريق بالليل حيث لا يرى وأمرها بجمعها بالنهار قال وفي الثياب زينتان أحدهما جمال الثياب على اللابس التي تجمع الجبال وتستر العورة قال الله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد فقال بعض أهل العلم بالقرآن الثياب فالثياب زينة لمن لبسها وإذا أفردت العرب التزين على بعض اللابس دون بعض فأنما تقول تزين من زين الثياب التي هي الزينة بأن يدخل عليها شئ من غيرهما من الصبغ خاصة ولا بأمن أن تلبس الحاد كل ثوب وإن جاد من البياض لأن البياض ليس بمنزلة وكذلك الصوف والوبر وكل ما نسيج على وجهه وكذلك كل ثوب منسوج على وجهه لم يدخل عليه صبغ من خرأومري أو برسم أو حشيش أو صوف أو وبر أو شعر أو غيره وكذلك كل صبغ لم يدخل عليه ثوب من الثوب مثل السواد وما أشبهه فإن من صبغ بالسواد إنما صبغه لتقيحه للفرز وكذلك كل ما صبغ لغير تزيينه أما لتقيحه وأما لتزيينه الوسخ عنه مثل الصباغ بالسدر وصباغ الفزل بالخضرة تقارب السواد للخضرة الصافية وما في مثل معناه فاما كل صبغ كان زينة أو وشى في الثوب يصبغ كان زينة أو تليح كان زينة مثل العصب والخبرة والوشى وغيره فلا تلبسه الحاد غلظا كان أو رقيقا قال والحرة الكبيرة المسلمة والصغيرة والنميمة والأمة المسلمة في الأحداد كلهن سواء من وجبت عليه عدة الوفاة وجب عليه الأحداد لا يختلفن ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن على المعتدة من الوفاة تكون بأحداد أن لا تعتد امرأة بغير أحداد لأنهن أن دخلن في الخطابات بالعدة دخلن في الخطابات بالأحداد ولو تركت امرأة الأحداد في عدتها حتى تنقضي أو في بعضها كانت مسيئة ولم يكن عليها أن تستأنف أحداداً لأن موضع الأحداد في العدة فإذا مضت أو مضى بعضها لم تعد لها مضى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان المتوفى عنها أو المطلقة معنى عليها أو مجنونة فمضت عدتها وهي تلك الحال لا تعقل حلت ولم يكن علم الاستئناف عدة ولا أحداد من قبل أن العدة إنما هي وقت يمر عليها تكون فيه محتبسة عن الأزواج كما تكون الزكاة في وقت إذا مر على رب المال زكاه وسواء كان معتوها أو كان يعقل لأنه لا عمل له في وقت يمر عليه وإذا سقط عن المعتوه العمل في الصلاة سقط عن المعتدة العمل في الأحداد وينبغي لاهلها أن يجنبوها حتى عدتها ما تجتنب الحاد وعدة المتوفى عنها والمطلقة من يوم عرفت عنها زوجها أو يطلقها فإن لم يأتها طلاق ولا وفاة حتى تنقضي عدتها لم يكن عليها عدة وكذلك لو لم يأتها طلاق ولا وفاة حتى مضى بعض عدتها أكلت ما بقي من عدتها حادة ولم تعد ما مضى منها (قال الشافعي) وإن بلغها يقين وفاته أو طلاقه ولم تعرف اليوم الذي طلقها فيه ولا مات عنها اعتدت من يوم استعنت بطلاقه وفاته حتى تكمل عدتها ولم تعتد بما تسلف فيه كأنه شهد عند هاته مات في رجب وقالوا لا تدري في أي رجب مات فتعتد في آخر ساعات النهار من رجب فاستقبلت بالعدة شعبان وإذا كان اليوم العاشر بعد الأربعة أشهر في آخر ساعات نهاره حلت فكانت قد استكملت أربعة أشهر وعشرا

(اجتماع العدتين) (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وسليمان أن طلحة كانت تحت رشيد الثقفي فطلقها البتة فنكحت في عدتها فضر بها عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وضرب زوجها بالحققة ضربات وفرق بينهما ثم قال عمر بن الخطاب أيا امرأة نكحت في عدتها فإن كان الزوج الذي تزوج بها لم يدخل بها ففرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الأول وكان خاطبا من الخطاب وإن كان دخل بها ففرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الأول ثم اعتدت من زوجها الآخر ثم لم ينكحها أبدا (قال الشافعي) قال سعيد وله مهرها بما استحل منها (قال الشافعي) أخبرنا يحيى

(٣) لعل في العبارة تحريفا أو أصلا على أن العدة من الوفاة تكون بأحداد وأن لا تعتد الخ

قل أهل لكم الطيبات وقال في النبي صلى الله عليه وسلم وبحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث وأنما بن خطوب بذلك العرب الذين يسألون عن هذا ونزلت فيهم الأحكام وكانوا يتركون من خبيث المأكل ما لا يترك غيرهم (قال الشافعي) وسمعت أهل العلم يقولون في قول الله عز وجل قل لا أجد فيها أوحى إلى محترما على طاعم بطعمه الآية يعني مما كنتم تأكلون ولم يكن

الحسن أنه قال يضي أيام التشريق كلها وحدها ناعلي بن معبد عن هشيم عن الجراح عن عطاء أنه كان يقول يضي في أيام التشريق

(باب العقيقة)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا اسمعيل بن ابراهيم عن عبيد الله بن أبي زيد عن سباع بن وهب عن أم كرز قالت أتيت النبي صلى الله عليه وسلم أسأله عن لحوم الهدى فسمعتة يقول عن الغلام شاة وعن الجارية شاة لا يضركم ذكرنا كرت أو أنا أو سمعته يقول أفروا الطير على مكنتها (قال الشافعي) رحمه الله فيعق عن الغلام وعن الجارية كما قال النبي صلى الله عليه وسلم

(باب ما يحرم من جهة) ما لا تأكل العرب من معاني الرسالة ومعان أعرف له وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله جل ثناؤه يسألونك ماذا أحل لهم

الله عز وجل يعزيم عليهم من هيبه البر في الاحرام الاما كان حلالا لهم في الاحلال والله أعلم فلما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل
الغراب والحدأة والعقرب والحية والغارة والكلب العقور دل ذلك على أن هذا أخرجه ودل على معنى آخر أن العرب كانت لا تأكل مما أباح
رسول الله صلى الله عليه وسلم قتله في الاحرام شيئا ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذي ناب من السباع
وأكل الضبوع ولها

ناب وكانت العرب
تأكلها وتدع الاسد
والنمر والذئب شريعا
له بالتغذر وكان الفرق
بين ذوات الانياب أن
ما عدا منها على الناس
لغة قبه بنابه حرام وما لم
يعد عليهم شبه الضبع
والثعلب وما أشبههما
حلال وكذلك ترك
أكل النسر والبازي
والصقر والشاهين وهي
مما بعدد على حمام الناس
وطائرهم وكانت ترك
مما لا يعدد من
الطائر الغراب والحدأة
والرخصة والبغاة وكذلك
ترك الحكماء والعلماء
والحنافس فكانت داخلة
في معنى الخبائث وخارجة
من معنى الطيبات
فوافقت السنة فيما
أخبروا من مواعيد الكتاب
ما وصفت فانظر ما ليس
فيه نص تحريم
ولا تحليل فان كانت
العرب تأكله فهو داخل
في حلة الحلال والطيبات
غندهم لانهم كانوا
يحاولون ما يستطيعون
.. وما لم يكونوا يأكلونه

ابن حسان عن جرير بن عطاء بن السائب عن زاذان أبي عمر عن علي رضي الله تعالى عنه أنه قضى في التي
تزوج في عدتها أنه يفرق بينهما ولها المداق بما استحل من فرجها وتكمل ما أفسدت من عدة الاول وتعتد
من الآخر (قال الشافعي) أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال أخبرنا عطاء أن رجلا طلق امرأته فاعتدت
منه حتى إذا بقي شيء من عدتها تكهنا رجل في آخر عدتها جهلا بذلك وبني بها فأتى علي بن أبي طالب رضي
الله تعالى عنه في ذلك ففرق بينهما وأمرها أن تعتد ما بقي من عدتها الاولى ثم تعتد من هذا عدة مستقلة
فاذا انقضت عدتها فهي بالخيار إن شاءت تكهنت وإن شاءت فلا قال وبقول عمرو بن دينار في المرأة تنكح
في عدتها تأتي بعدتين معا وبقول علي بن نقول أنه يكون مخاطبا من الخطاب ولم تحرم عليه وذلك أنا إذا جعلنا
النكاح الفاسد يقوم مقام النكاح الصحيح في أن على المنكوحه نكاحا فأسدا إذا أصيبت عدة كعدتها
في النكاح الصحيح فتكثت امرأة في عدتها فأصيبت فقد لزمتها عدة الزوج الصحيح ثم لزمتها عدة من النكاح
الفاسد فكان عليها حقان بسبب زوجين ولا يؤذيهم ما عنهما إلا بأن تأتي بهما معا وكذلك كل حقن لزمانها
من وجهين لا يؤذيهم ما عن أحد مناهما أحدهما دون الآخر ولو أن امرأة طلقت أو متت عنها فتكثت في
عدتها ثم علم ذلك ففسخ نكاحها فان كان الزوج الآخر لم يصبا أكلت عدتها من الاول ولا يبطل عنها من
عدتها شيء في الأيام التي عقد عليها فيها النكاح الفاسد لانها في عدتها ولم تنصب فان كان أصابها أخصت
ما مضى من عدتها قبل اصابة الزوج الآخر وأبطلت كل ما مضى منها بعد اصابته حتى يفرق بينه وبينها
واستأنفت النكاح على عدتها التي كانت قبل اصابته من يوم فرق بينه وبينها حتى تكمل عدتها من
الاول ثم تستأنف عدة أخرى من الآخر فإذا أكلتها حلت منها ولا يخرجها طبع من الخطاب إذا مضت عدتها
من الاول وبعد لا تحرم عليه لأنه إذا كان يعقد عليها النكاح الفاسد فيكون مخاطبا إذا لم يدخل بها فلا يكون
دخوله بها في النكاح الفاسد أكثر من زناهما وهو لو زنى بها في العدة كان له أن ينكحها إذا انقضت العدة
قال فاذا انقضت عدتها من الاول فلا تخران بخطبها في عدتها منه وأوجب إلى لو كف عنها حتى تنقضي
عدتها من مائه الفاسد ولو كانت هذه النكاح في عدتها المصاهرة لا تحيض فاعتدت من الاول شهرين ثم
نكحها لا يخرجها من فرقتها بينهما فقلنا لها استأنفي شهرين من يوم فارقت تكملين به الشهرين الاولين الذين
اعتدت فيهم من النكاح الصحيح فحاضت قبل ان تكمل الشهرين سقطت عدتها بالشهور وابتدأت من
الاول عدتها ثلاث حيض إذا طغنت في الدم من الحيضة الثالثة فقد حلت من الاول ثم كانت في حيضها
الثالثة خلية من الاول وغير معتدة من الآخر ولا تخران بخطبها في حيضها الثالثة فإذا طهرت منها اعتدت
من الآخر ثلاثة أشهر وإذا طهرت في الدم بعد ما تكمل الطهر الثالث حلت من الآخر أيضا لجميع الخطاب
(قال الشافعي) ولو كانت تحيض فاعتدت حيضة أو اثنتين ثم أصابها الزوج الآخر فحلت وفرق بينهما
اعتدت بالحل فإذا وضعت لأقل من ستة أشهر من يوم نكحها فهو الاول وان كانت وضعت لستة أشهر من
يوم نكحها لا يخرجها أكثر من أربع سنين من يوم فارقتها الاول ودعى له القافة وإن كانت وضعت
لأكثر من أربع سنين ساعة من يوم فارقتها الاول فكان طلاقه لأمك الرجعة فهو الآخر وان كان طلاقه
ملك الرجعة وتداعياء أول تبداء اعياء ولم يشكراه ولا واحد منهما أرى به القافة فبأيهما الحقومه لحق وان
الحقومه الاول فقد انقضت عدتها من الاول وحل لا يخرج خطبها وتبتدي عدتها من الآخر فإذا اقتضت حلت
خطبها الاول وغيره فان الحقومه الآخر فقد انقضت عدتها من الآخر وتبتدي فتكمل على ما مضى من

باعتقاده فهو داخل في معنى الخبائث ولا بأس بأكل الضب وضع بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فعافه فقبل أحرام هو يا رسول
الله قال لا ولكن لم يكن بأرض قوي فأكل منه بين يديه وهو ينظر إليه ولو كان حراما تركه وأكله (باب كسب الحمام)
(قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس بكسب الحمام فان قيل فإما نهي النبي صلى الله عليه وسلم السائل عن كسبه وإرخاصه في أن يطمعه

ورقته وناضه قبل لا معنى له الا واحد وهو أن من المكاسب حسنا ودنيا فكان كسب الحجام ذنبا فأحب له تنزيه نفسه عن الذنابة لكثرة المكاسب التي هي أجل منه فلما زاده فيه أمره أن يعطيه رقيقه تنزيه الله لا تحريم عليه وقد جزم أبو طيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمره بصاع من تمر (٣١٦) وأمر أهله أن يخففوا عنه من خراجهم ولو كان حراما لم يعطه رسول الله صلى

الله عليه وسلم لانه لا يعطى الاما يحل اعطاؤه ولا خذنه لانه وقدرى أن رجلا ذا قرابة لعمان قدم عليه فسأله عن معاشه فذكر له غلة حجام أو حجامين فقال ان كسبك لو سخر أو قال لدنس أو لدني أو كلمة تشبهها

عدة الاول وللاول عليها الرجعة في عدتها من ان كان طلاقه على الرجعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان لم يلحقه بواحد منهما أو بالحقوق بهما أو لم تكن قافة أو مات قبل أن تراه القافة أو ألقته ميتا لم تراه القافة فلا يكون ابن واحد منهما في هذا الحال ولو كان أوصى له بشئ فولد فلكه ثم مات وقف عنهما ما عاقتي يصطلفا فيه وان كان مات بعد ولاده وقبل موت قريب له يرثه المولود ووقف له ميراثه حتى يتبين أمره فان لم يتبين أمره لم يعط شيئا من ميراثه من لا يعرف وارث له وليس يوارث « قال الربيع » فان لم يلحقه بأحد منهما رجعا عليه بما أنفق عليها ولم تحل من عدتها به (قال الشافعي) ونفقة أمه محلي في قول من يرى النفقة للحامل في النكاح الفاسد عليها ما فان لم يلحق بواحد من المالم يرجع واحد منهما على صاحبته بشئ من نفقتها وان ألحق بأحد همار جمع الذي تبقى عنه على الذي لحق به بما أخرج من نفقتها والقول في رضاعه حتى يتبين أمره كالقول في نفقة أمه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأما أن أفلا أرى على النكاح نكاحا فاسدا نفقة في الحمل والنفقة على الزوج الصحيح النكاح فلا أخذه بنفقتها حتى تلد فان ألحق به الولد أعطيتها نفقة الحمل من يوم طلقها هو وان أشكل أمره لم أخذه بنفقة حتى يتنسب اليه الولد فأعطيتها النفقة وان ألحق بصاحبه فلا نفقة عليه لأنها حلي من غيره واذا كان أمر الولد مشكلا كما وصفت فقد انقضت إحدى العدمتين بوضع الحمل وتشاف الأخرى بعد وضع الحمل ولا رجعة للاول عليها في الأخرى بعد الحمل وانما قلت تستأنف العدة لاني لأدري العدة للحمل من الأول هي فتشاف العدة من الآخر أو من الآخر فتبني فلما أشكلت جعلناها تستأنف وتلحق ماضى من عدتها قبل الحمل ولا يكون الآخر خابطا حتى ينقضي آخر عدتها « قال الربيع » وهذا اذا أنكره جميعا فاما اذا ادعى فكل واحد منهما مقرر بان النفقة تلتزمه (قال الشافعي) ولو ادعاه أحد هما وأنكره الآخر أرى به القافة وألحقته به لحقوبه ولا حد على الذي أنكره من قبل أنه يعز به الى أب قبل أن يتبين له أب غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا القول لو نكحت ثلاثة أو أربعة ففقت عدتها من الاول ومن كل من أصابها من بعده ولا عدة عليها من لم يصبا منها من (قال الشافعي) رحمه الله ولو كان النكاحان جميعا فاسدين الاول والآخر كان القول فيه كالقول في النكاح الصحيح والفاسد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا كل زوجة حرة مسلمة أو ذميمة أو أمة مسلمة الا أن عدة الامة نصف عدة الحرة في الشهر وحيضتان في الحيض ومثلها في وضع الحمل فتصنع الامة في عدتها مثل ما تصنع الحرة في عدتها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا طلق الرجل المرأة فأقربت بانقضاء العدة ونكحت فباعت بولد أقل من ستة أشهر من يوم نكحها وأقل من أربع سنين من يوم طلقته فهو الاول وان جاءت به لأقل من ستة أشهر من يوم نكحها أو أكثر من أربع سنين من يوم طلقها الاول فليس للأول ولا لآخر

باب سكنى المطلقات ونفقاتهن

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا أن يأتين بفأخشة مبينة الآية وقال عز ذكره في المطلقات أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تنهزوهن لتضيوا عليهن وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن من حملهن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فذكر الله عز وجل المطلقات جملة لم يخص

من الميته الاما رذ نفسه فيخرج به من الاضطرار (قال في كتاب اختلاف أبي حنيفة وأهل المدينة بهذا أقول (وقال) منهن فبسه وما هو بالين من قبل ان الشئ حلال وحرام فاذا كان حراما لم يحل منه شئ واذا كان حلالا فقد يحتمل أن لا يحرم منه شئ ولا غيره لأنه ما ذنوبه فيه (قال المزني) رحمه الله قوله الاول أشبه بأصله لانه يقول اذا حرم الله عز وجل شيئا فهو محرم اما أباح منه بصفة فاذا زالت

باب ما لا يحل أكله وما يجوز الاضطرار من الميتة من غير كتاب

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يحل أكل زيت ماتت فيه فأرة ولا بيعه ويستصحب به فان قيل كيف ينتفع به ولا يبيعه قيل قد ينتفع المضطر بالميتة ولا يبيعهها ويتنفع بالطعام في دار الحرب ولا يبيعه في تلك الحال قال وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن غن الكلب وأباح الانتفاع به في بعض الاحوال فغير مستنكر أن ينتفع الرجل بازيت ولا يبيعه في هذه الحال قال ولا يحل من الميتة الا إهابها بالديار وبيع ولا يأكل المضطر

من الميتة الاما رذ نفسه فيخرج به من الاضطرار (قال في كتاب اختلاف أبي حنيفة وأهل المدينة بهذا أقول (وقال) منهن فبسه وما هو بالين من قبل ان الشئ حلال وحرام فاذا كان حراما لم يحل منه شئ واذا كان حلالا فقد يحتمل أن لا يحرم منه شئ ولا غيره لأنه ما ذنوبه فيه (قال المزني) رحمه الله قوله الاول أشبه بأصله لانه يقول اذا حرم الله عز وجل شيئا فهو محرم اما أباح منه بصفة فاذا زالت

الصفة زالت الاباحة (قال المزني) ولا خلاف أعلمه أن ليس له أن يأكل من الميتة وهو بادي الشبع لأنه ليس بمضطر فإذا كان حائفاً على نفسه فمضطر فإذا أكل منها ما يذهب الخوف فقد أمن فارتفع الاضطراب الذي هو علة الاباحة (قال المزني رحمه الله) وإذا ارتفعت العلة ارتفع حكمها ورجع الحكم كما كان قبل الاضطراب وهو تحريم الله (٣١٧) عز وجل الميتة على من ليس بمضطر ولو جاز

أن يرتفع الاضطراب ولا يرتفع حكمه جاز أن يحدث الاضطراب ولا يحدث حكمه وهذا خلاف القرآن (وقال الشافعي) فيما وضعه بخطه لا أعلمه سمع منه أن من المضطر بتر أزرع لم أر بأساً أن يأكل ما يربيه جوعه ويرد قيتسه ولا يرى لصاحبه منعه فضلاً عنه وخفت أن يكون أعان على قتله إذا خاف عليه بالتمنع الموت (قال الشافعي رحمه الله) ولو وجد المضطر ميتة وصداً وهو محرم أكل الميتة ولو قيل بأكل الصيد ويقتدى كان مذهبا (قال المزني رحمه الله) الصيد محرم أكله وهو الأحرار ومباح أكله محرم والميتة محرم أكلها لا غيرها على كل حلال وحرام فهي أغلظ تحريماً فأجابه نفسه بترك الأغلظ وتناول الأيسر أولى به من ركوب الأغلظ والله التوفيق وخالف الشافعي المدني والكوفي في الانتفاع

منهن مطلقاً دون مطلقه فعمل على أزواجهن أن يسكنوهن من وجدهن وحرم عليهن أن يخرجوهن وعليهن أن يخرجن الآن يأتين بفاحشة معينة فيحل إخراجهن فكان من حوط بهن هذه الآية من الأزواج يحتمل أن إخراج الزوج أمرأة المطلقة من بيتها معها السكنى لأن الساكن إذا قيل أخرج من مسكنه فاعاقل منع مسكنه وكما كان كذلك إخراجها بها وكذلك خروجها بامتناعها من السكن فيه وسكنها في غيره فكان هذا الخروج المحرم على الزوج والزوجة رضياً بالخروج معاً وسخطاً معاً أو رضى به أحدهما دون الآخر فليس للمرأة أن تخرج ولا للرجل إخراجها إلا في الموضع الذي استثنى الله عز وجل من أن تأتي بفاحشة معينة وفي العذر فكان فيما أوجب الله تعالى على الزوج والمرأة من هذا بعد لهما وقد يحتمل مع التعبد أن يكون لتحسين فرج المرأة في العدة وولد أن كان بها والله تعالى أعلم قال ويحتمل أمراته عز وجل بالسكنى وأن لا يخرجن ولا يخرجن مع ما وصفت أن لا يخرجن بحال لئلا ولا تنهارا ولا ليعني الامتناع عذر وقد ذهب بعض من ينسب إلى العلم في المطلقة هذا المذهب فقال لا يخرجن لئلا ولا تنهارا بحال إلا من عذر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو فعلت هذا كان أحب إلى وكان احتياطاً لا يبق في القلب مع شيء وإتباعنا من إيجاب هذا عليها مع احتمال الآية لما ذهبنا إليه من إيجابه على ما قال ما وصفتنا من احتمال الآيات قبل لما وصفتنا وأن عبد المجيد أخبرنا عن ابن جريج قال أخبرنا أبو الزبير عن جابر قال طلق خالتي فارادت أن تحتلها لهما فزجرها رجل أن تخرج فأنت إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال بلى فخذى نخلك فاعطاك أن تصدق أو تنفع على معروف (قال الشافعي) نخل الانصار قريب من منازلهم والجدة إذا ما يكون نهرا (قال الشافعي) أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال أخبرني اسمعيل بن كثير عن مجاهد قال استشهد رجل يوم أحد فمات نساؤه وكن متجاورات في دار فحش النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقلن يا رسول الله اننا نسبحك بالليل أفنبت عند أحدنا فإذا أصبحنا تبدنا إلى بيوتنا فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تحذرن عند أحدنا كن ما بدا لكن فإذا اردن النوم فلتسؤبن كل امرأة منكن إلى بيتها (قال الشافعي) أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن ابن شهاب عن سالم عن عبيد الله أنه كان يقول لا يصلح للمرأة أن تبيت ليلة واحدة إذا كانت في عدة وفاة أو طلاق إلا في بيتها

(العذر الذي يكون للزوج أن يخرجها) (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى في المطلقات لا يخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الآن يأتين بفاحشة معينة (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن محمد بن إبراهيم عن ابن عباس أنه كان يقول الفاحشة المينة أن تبدوا على أهل زوجها فإذا نبت فدخل إخراجها أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن محمد بن إبراهيم أن عائشة كانت تقول اتقى الله يا فاطمة فقد علمت في أي شيء كان ذلك قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب بالشأم فأرسل إليها وكلمه بشعر فسخطته فقال والله ما لك علي من شيء فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال ليس لك عليه نفقة وأمرها أن تعتد في بيت أم شريك ثم قال تلك امرأة يغشاها أصحابي فاعتدى عند ابن أم مكتوم فأنه رجل أعشى تضعين ثيابك (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن أبي يحيى عن عمرو بن ميمون بن مهران عن أبيه قال قدمت المدينة فقلت عن أعلم أهلها فدفعت إلى سعيد بن المسيب فسألت عن الميتة فقال تعتد في بيت زوجها فقلت فأت حديث فاطمة بنت قيس فقال

(٣٨ - الام خامس) بشعر الخنزير وفي صوف الميتة وشعرها فقال لا ينتفع بشيء من ذلك (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا ابن أبي ذئب عن ابن أبي ذئب عن نافع بن أبي نافع عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا سبق إلا في نصل أو خب أو حافر (قال الشافعي) رحمه الله الخلف الأيمن والخافر الخيسل والنصل كل

حصل من سهم أو نشابة والأسبق ثلاثة سبق يعطيه الوالي أو غير الوالي من ماله وذلك ان يسبق بين الخيل الى غاية فيجعل السابق شيئا معلوما وان شامع جعل للصلي والثالث والرابع فهذا حلال لمن جعل له ليست فيه علة والثاني يجمع وجهين وذلك مثل الرجلين يريدان ان يسبقا بفرسهما ولا يريد كل واحد منهما ان يسبق صاحبه ويخرجان سبقين فلا يجوز الا بالحلل وهو ان يجعل بينهما

(٢١٨)

هاه ووصفانه تغيط وقال فتنت فاطمة الناس كانت للسناها ذباية فاستطالت على أجانها فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم وسليمان أنه سمعهما يذكران أن يحيى بن سعيد بن العاص طلق بنت عبد الرحمن بن الحكم البتة فانتقلها عبد الرحمن بن الحكم فأرسلت عائشة الى مروان بن الحكم وهو أمير المدينة فقالت اتق الله يا مروان واردد المرأة الى بيتها فقال مروان في حديث سليمان بن عبد الرحمن غلبي وقال مروان في حديث القاسم أو ما بلغك شأن فاطمة بنت قيس فقالت عائشة لأعليك أن لا تذكر شأن فاطمة فقال ان كان انما بك الشر فغسلك ما بين هذين من الشر (قال الشافعي) رجه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع أن ابنة لسعيد بن زيد كانت عند عبد الله فطلقها البتة فخرجت فأنكر ذلك عليها ابن عمر (قال الشافعي) فعائشة ومروان وابن المسيب يعرفون أن حديث فاطمة في أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها بأن تعتد في بيت ابن أم مكتوم كالحديث ويذهبون الى أن ذلك انما كان للشر ويزيد ابن المسيب يبين استطالته على أجانها ويكره لها ابن المسيب وغيره أنها كتبت في حديثها السبب الذي أمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتد في غير بيت زوجها خوفا أن يسمع ذلك سامع فيرى أن البتة أن تعتد حيث شئت (قال الشافعي) وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث فاطمة بنت قيس اذ بدت على أهل زوجها أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم تدل على معنيين أحدهما أن ما تاول ابن عباس في قول الله عز وجل الا أن يأتين بفاحشة مبينة هو البتة على أهل زوجها كاتأول ان شاء الله تعالى قال وبين انما أذن لها أن تخرج من بيت زوجها فلم يقل لها النبي صلى الله عليه وسلم اعتدي حيث شئت ولكنه حصنها حيث رضى اذ كان زوجها غائبا ولم يكن له وكيل يحصنها فاذابت المرأة على أهل زوجها فجاء من بذاتها يخاف تساعير بذاعة الى تساعير الشرف فلزوجها ان كان حاضرا اخراج أهله عنها فان لم يخرجهم أخرجهما الى منزل غير منزله فخصنها فيه وكان عليه كراهه اذا كان له منعها أن تعتد حيث شئت كان عليه كراهه المنزل وان كان غائبا كان لو كيله من ذلك ماله وان لم يكن له وكيل كان السلطان ولي الغائب يفرض لها منزلا فخصنها فيه فان تطوع السلطان به أو أهل المنزل فذلك ساقط عن الزوج ولم تعلم فيما مضى أحدا بالمدينة أرى أحدا منزلا انما كانوا يتطوعون بانزال منازلهم وبأموالهم مع منازلهم وان لم يتطوع به السلطان ولا غيره فعلى زوجها كراهه المنزل الذي قصير اليه ولا يتكاري لها السلطان الا بأخف ذلك على الزوج وان كان بذاتها حتى يخاف أن يتساعير ذلك بينها وبين أهل زوجها عذرا في الخروج من بيت زوجها كان كذلك كل ما كان في معناه وأكثر من أن يجب حذوها فخرج ليقام عليها أو حق فخرج لها كم فيه أو يخرجها أهل منزل هي فيه بكره أو عارية ليس لزوجها أو ينهدم منزلها الذي كانت فيه أو تخاف في منزل هي فيه على نفسها أو مالها أو ما أشبه هذا من العذر فلزوج في هذه الحالات أن يخصصها حيث حبرها واسكنها أو كراهه منزلها قال وان أمرها أن تكاري منزلا بعينه فستكرهه فكرأؤه عليه متى فامتنع به عليه وان لم يأمرها فستكره منزلها فلم ينهها ولم يقل لها أقمي فيه فان طلبت الكراهه وهي في العدة استقبل كراهه منزلها من يوم تطلبه حتى تنقضي العدة وان لم تطلبه حتى تنقضي العدة فحق لها تركه وعصت بتركها أن يسكنها فلا يكون لها وهي عاصية سكتي وقد مضت العدة وان أنزلها منزلا به بعد الطلاق أو طلقها في منزل له أو طلقها وهي زائرة فكان عليها أن تعود الى منزل له قبل أن يغلس ثم غلس فهي أحق بالمنزل منه ومن غرمائه كما تكون أحق به لو أراها وأخذ كراهه منها من غرمائه وأقر لها

فرسا ولا يجوز حتى يكون فرسا كقولا للفرسين لا يامنان ان يسبقهما ويخرج كل واحد منهما ما راضيا عليه يتواضعانه على يد رجل يتقانه به أو بضمثانه ويجري بينهما المحلل فان سبقهما كان السابقان له وان سبق أحدهما وأخسب صاحبه وان أتيا مستويين لم يأخذ أحدهما من صاحبه شيئا والسبق ان يسبق أحدهما صاحبه وأقل السبق ان يسبق بالهادي أو بعضه أو الكند أو بعضه وسواء لو كانوا مائة وادخلوا بينهم محلا فكن ذلك والثالث ان يسبق أحدهما صاحبه فان سبقه صاحبه أخذ السبق وان سبق صاحبه أخر سبقه ولا يجوز السبق الا أن تكون الغاية التي يخرجان منها وينتهيان اليها واحدة والنضال فيما بين الرماة كذلك في

السبق والعلل يجوز في كل واحد منهما ما يجوز في الآخر ثم يتفرعان فإذا اختلفت علماهما اختلفا فإذا سبق بأنها أحدهما صاحبه وجعل بينهما قرا معلوما فإثر أن يشترطا محاطة أو مبادرة فان اشتراطا محاطة فكلما أصاب أحدهما وأصاب الآخر عثله أسقطا العددين ولا شيء لواحد منهما ويستأنفان وان أصاب أقل من صاحبه سقط مشله حتى يخلص له فضل العدد الذي شرط فينضله به

ويستحق سبقه يكون ملكا يقضى به عليه كذا ينزل منه ان شاء أطمع أصحابه وان شاء قوله وان أخذه رهنا أو ضمنا بالخيار ولا يجوز السبق
الامعولما كمالا يجوز في البيع ولو اشترط ان يعطى أصحابه كان فاسدا ^{ويذكر} آيت من الرماة من يقول صاحب السبق أولى أن يبدأ والمسبق
لهما يبدئ أيهما شاء ولا يجوز في القياس عندى الآن ينشأ وطاؤيهما (٣١٩) بدأ من وجه بدأ صاحبه من الآخر

وربى البادئ بسهم ثم
الآخر بسهم حتى
يفقدان لهما وإذا
عرق أحدهما وخرج
السهم من يديه فلم يبلغ
الغرض ثأن له أن يعود
به من قبل العارض
وكذا لو انقطع وتره
أو انكسرت قوسه فلم
يلغ الغرض أو عرض
دونه دابة أو انسان
فأصابه أو عرض له في
يديه ما لا يبر السهم معه
كان له أن يعود فاما ان
حاز السهم أو أجاز من
وراء الناس فهذا سوري
ليس بعارض غلب عليه
فلارد اليه وإذا كان
رميهما مبادرة فبلغ
تسعة عشر من عشرين
ربى صاحبه بالسهم
الذي راسله ثم ربي
البادئ فان أصاب
سهمه ذلك فبلغ عليه
وان لم يرم الآخر بالسهم
لان المبادرة أن يفوت
أحدهما الآخر وليس
كالهالطة (قال المرتضى
رحمته الله) هذا عندى
غلط لا ينضه حتى
يربى صاحبه بمنزله
(قال الشافعى) رحمه
الله وإذا اثار طواخوا

بأنها علك عليه السكنى قبل أن يقوم غرماؤه عليه وان كان في الملر الذى أنزلها فيه فضل عن سكنها
كانت أحق بما يكفها ويستترها من منزله وكان الغرماء أحق بما يبق منه لأنه شئ أعطاهما إياه لم يستحق أصله
عليه ولم يهب لهما فتكون أحق به انما هو عارية وما أعار فلم يملكه من أعيرة فغرماءه أحق به ممن أعيره
ولو كان طلاقه إياه بعد ما يقف السلطان ماله للغرماء كانت أسوة الغرماء في كراء منزل بقدر كرائته
ويجوز ما حيث يكرى لها فان كان لأهلها منزل أو لغير أهلها فأرادت نزوله وأراد أنزله لغيره فان تكرارى لها
منزلا فهو أحق بان ينزلها حيث أراد وان لم يتكرار لها منزل أو لم يجد له يمكن عليها أن تعتد حيث أراد ووجهها
بلا منزل يعطى إياه وتعد حيث قدرت اذا كل قرب ثقة ومنزل استرا من فردا أو مع من لا يخاف فان دعت
الى حيث يخاف منعه ولو أعطاهما السلطان في هذا كله كراء منزل كان أحب الى وجهها فيه (قال
الشافعى) رحمه الله تعالى وكل نكاح صحيح مطلق رجل فيه امرأته مسألة حرة أو ذمية أو مملوكة فهو كوا وصفت
في الحرة الآن لأهل الذمية ان يخرجوها في العدة ومتى أخرجهوا فلا نفقة لها ان كانت حاملا ولا سكنى كان
طلاق زوجهما علك الرجعة أو لا يملكها وهكذا كل زوج حر مسلم وذمى وعبد أدن له سيد في النكاح
فعلية من سكنى امرأته ونفقتها اذا كانت حرة أو أمة مملوكة معه ما على الحر وليس نفقتها وهى زوجته
بأوجب من سكنها في الفراق ونفقتها عليه (قال الشافعى) وإذا كان الطلاق لا يملك فيه الزوج الرجعة
فهكذا القول في السكنى فاما طلاق علك فيه الزوج الرجعة فحال المراء فى السكنى والنفقة حال امرأته التى
لم تطلق لأنه نزلها وترنف في العدة ويقع عليها ابلاؤه وليس له أن ينقلها من منزله الى غيره الآن تبذو
أو يرجعها فيقول لها حيث شاء وله أن يخرجها قبل مراجعتها ان بذت عليه كما يخرج التى لا يملك رجعتها
والله سبحانه وتعالى الموفق

(نفقة المرأة التى لا يملك زوجها رجعتها) (قال الشافعى) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى فى
الطلاق أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضييق عليهن الآية الى فأتوهن أجورهن
قال فكان بينا والله تعالى أعلم فى هذه الآية أنهما فى المطلقة التى لا يملك زوجها رجعتها من قبل أن الله عز
وجل لما أمر بالسكنى عامما ثم قال فى النفقة وان كن أولات جل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن دل على
أن المصنف الذى أمر بالنفقة على ذوات الاجال منهن مصنف دل الكتاب على ان لا نفقة على غير ذوات
الاجال منهن لأنه اذا أوجب المطلقة نفقة نفقة فى ذلك دليل على انه لا يجب نفقة لمن كان فى غير مصنفها
من المطلقات (قال الشافعى) فاما لم أعلم مخالفا من أهل العلم فى أن المطلقة التى يملك زوجها رجعتها فى
معنى الأزواج فى أن عليه نفقتها وسكنها وان طلاقه وابلاؤه وظهاره ولعانه يقع عليها وانها وترنه كانت
الآية على غيرها من المطلقات ولم يكن من المطلقات واحدة تخالفها المطلقة لا يملك الزوج رجعتها (قال
الشافعى) والدليل من كتاب الله عز وجل كاف فيما وصفت من سقوط نفقة التى لا يملك الزوج رجعتها
وبذلك جاءت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعى) أخبرنا مالك عن عبد الله بن زيد مولى
الاسود بن سفيان عن أبي سلمة عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب بالشام
فأرسل اليها وكيله بشعر فخطبته فقال مالك علينا نفقة فأنت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فذكرت
ذلك له فقال ليس لك عليهم نفقة أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج قال أخبرنا أبو الزبير عن
جابر بن عبد الله أنه سمعه يقول نفقة المطلقة ما لم تحرم وإذا حرم فمتاع بالعرف أخبرنا عبد المجيد

لم يحسب حاسقا حتى يخرق الحبل ينصله ولو اثار طوا المصيب فن أصاب الشئ ولم يخرقه حسب له لأنه مصيب وإذا اثار طوا خواسق
والشئ ملصق بالهدف فأصاب ثم رجع فزعم الراى أنه خسق ثم رجع لفظ لقيه من حصة وغيرها وزعم المصاب عليه أنه لم يخرق وأنه
لما خسر ثم رجع فالقول قوله مع عينية الآن تقوم بينة فيؤخذ بها وان كان الشئ باليا فأصاب موضع الخرق فغاب فى الهدف فهو مصيب

وان اصاب طرف الشن فخرقه ففهما قولان أحدهما انه لا يحسب له خاسقا الا أن يكون بقي عليه من الشن طعنة أو خيط أو جلد أو شيء من الشن يحيط بالسهم ويسمى بذلك خاسقا وقيل بكونه كثرة سواء (قال) ولا يعرف الناس اذا وجهوا بان يقال خاسقا الا ما احاط به الخسوق فيه ويقال لا يخرج من خاسقا (٣٢٠) والقول الآخر ان يكون الخاسق قد يقع بالاسم على ما هو من الصحيح

عن ابن جريج قال قال عطاء ليست المبتوتة الحبل منه في شيء الا أنه ينقح عليها من أجل الحبل فاذا كانت غير حبل فلا نفقة لها (قال الشافعي) فكل مطلقة كان زوجها عاقل رجعتا فلها النفقة ما كانت في عتقها منه وكل مطلقة كان زوجها لا عاقل رجعتا فلا نفقة لها في عتقها منه الا أن تكون حاملا فيكون عليه نفقة ما كانت حاملا وسواء في ذلك كل زوج حر وعبد وذمي وكل زوجة أمة وحر وذمية قال وكل ما وصفتنا من منعة مطلقة أو سكنى لها أو نفقة فليست الا في نكاح صحيح ثابت فاما كل نكاح كان مفسوخا فليست فيه نفقة ولا منعة ولا سكنى وان كان فيه مهر بالميسر حاملا كانت أو غير حامل قال واذا طلق الرجل امرأته طلاقا لا يملك فيه الرجعة فأنعت حبلا أو أنكره الزوج أو لم ينكره ولم يقر به ففهما قولان أحدهما ان تحصى من يوم طلقها أو نفقة مثلها في كل شهر من تلك الشهور فاذا ولدت قضى لها بذلك كله عليه لأن الحمل لا يعلم بيقين حتى تلده قال ومن قال هذا قال ان الله عز وجل قال وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن محتمل فعليكم نفقتهن حتى يضعن حملهن ليست بساقطة سقوط من لأن نفقة له غير الحوامل وقال قد قال الله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فلو مات رجل وله حمل لم يوقف للحمل ميراث رجل ولا ميراث ابنة لأنه قد يكون غدا ووقفنا الميراث حتى ينسبين فاذا بان أعطيناه وهكذا الوأوصى لحمل أو كان الوارث أو الموصى له غائبا ولا يعطى الا بيقين وقال أ رأيت لو أريها النساء فقلن بها حمل فأنفقنا عليها ثم أنقض فعلنا أن ليس بها حمل اليس قد علمنا أنا أعطينا من مال الرجل ما لم يجب عليه وان قضينا رده ففمن أنقض بشئ مثله ثم زده والقول الثاني أن تحصى من يوم طلقها الزوج وراها النساء فان قلن بها حمل أنفق عليها حتى تضع حملها وان قلن لا يبين أحصى عليها وتركت حتى يقلن قد بان فاذا قلن قد بان أنفق عليها لما مضى من يوم طلقها الى أن تضع حملها ثم لا نفقة عليه بعد وضعها حملها الآن أن رضع فيعطى أجر مثلها في الرضاعة أجر الأنفقة ولو طلقها ثم ظهر بها حمل فذكره ففها وقد فها لا عنها ولا نفقة عليه ان كان لا عنها فأمر أمان من النفقة ثم أكذب نفسه حذو لحق به الحمل ان تم وأخذت منه النفقة التي أبطلت عنه وكذلك ان كان اقرا ربه أكذب بعد رضاع الولد الرتبة رضاعه ونفقته وهكذا لو أكذب نفسه بعد موت الولد أخذت منه نفقة الحمل والرضاع والولد واذا قال القوابل بالمطلقة التي لا يملك رجعتها حمل فأنفق عليها الزوج بغيا من سلطان أو جبر والحال كما على النفقة عليها ثم علم أن لم يكن بها حمل رجع عليها في الحالين معالائه انما أعطاهما إياه على أنه واجب عليه فلما علم أنه لم يجب عليه رجع عليها بمثل ما أخذت منه ان كان له مثل أو قيمته يوم دفعه اليها ان لم يكن له مثل * وكل زوجة مصحبة النكاح فرقت بينهما بحال كما ذكرنا في المختلعة والخيرة والمدركة والمستد طلاقها والأمة تحب فختار الفراق والرجل يفر المرأة بنسب فيوجدونه فختار فراقه والمرأة تفر بأنها حرة فتوجد أمة أو تجدهم أجذم أو أربص أو مجنون فختار فراقه أو يجدها كذلك فيخارقها فتكون حاملا في هذه الحالات فعلى الزوج نفقة حتى تضع حملها قال وكل نكاح كان فاسدا بكل حال مثل النكاح بغير ولي أو بغير شهود أو نكاح المرأة ولم ترض أو كراهة قبلت قلها الصداق بالميسر ولا نفقة لها في العدة ولا الحمل « قال أبو محمد » وفيها قول ان لها النفقة بالحمل وان كان نكاحا فاسدا لأنه يلحق به الولد فلما كان اذا طلقها غير حامل لم تكن زوجة فبرئت منه لم يكن لها نفقة علمنا أنه جعلت النفقة لولأقر بالحمل (قال الشافعي) وكل مطلقة يملك زوجها الرجعة كانت عتقها الشهور غياضت بعد مضي شهرين استقبلت الحيض ثم عليه النفقة ما كانت في العدة ولو حاضت

فخرقه فاذا خرق منه شيئا أقل أو كثر ببعض النصل سمى خاسقا لأن الخسق الثقب وهذا قد ثقب وان خرق قال واذا وقع في خرق وثبت في الهدف كان خاسقا والشن أضعف من الهدف ولو كان الشن منصوبا فخرق منه كان عندى خاسقا ومن الرامة من لا يحسبه اذا لم يثبت فيه قال فان اصاب بالقدح لم يحسب الا ما اصاب بالتصل ولو أرسله مفارقا للشن فهو تدريج فصرفته أو مقصرا فأسرعت به فأصاب حسب مصيها ولا حكم للرجح ولو كان دون الشن شيء فهو ترك السهم ثم من يجموته حتى يصيب كان مصيها ولو اصاب الشن ثم سقط بعد ثبوته حسب وهذا كنز عن انسان اياه ولا بأس أن يناضل أهل الشباب أهل العربية وأهل الحسبان لأن كلها فصل وكذلك القسي الدودانية والهندي

وكل قوس رمى عنها سهم ذي نصل ولا يجوز أن ينضل رجلان وفي يدي أحدهما من الذبل أكثر مما في يدي ثلاث انحر ولا على أن يحسب خاسقة حاسنين والاخر خاسق ولا على ان لا أحدهما خاسقا ناله برمه وبحسب مع خواصقه ولا على أن يطرح من خواصقه خاسقا ولا على أن خاسق أحدهما خاسقان ولا أن أحدهما رمى من عرض والاخر من أقرب منه الا في عرض واحد

وعند واحد ولا على أن يرى بقوس أو نسل بأعينها ان تغير لم يبدلها ومن الرأى من زعم انهما اذا سيقرا عاينتهما انهما صار على
السواء أو بينهما زيادة منهم كان للسبق أن يرى في عدد القرع ماشاء ومنهم من زعم أنه ليس له أن يزيد في عدد القرع ما لم يكونا سواء
ومنهم من زعم أنه ليس له أن يزيد بغير رضا المسبق (قال المزني) رحمه الله (٢٣١) وهذا أشبه بقوله كالم يكن
سبهما في الخيل ولا في

الزبي ولا في الأنداء
الاجتماع على غاية
واحدة فكذلك في
القياس لا يجوز لاحدهما
أن يزيد الاجتماع
على زيادة واحد والله
التوفيق (قال الشافعي)
ولا يجوز أن يقول
أحدهما صاحبه ان
أصبت بهذا السهم فقد
فضلت الآن يجعل
رجله سقان أصاب
به وان قال ارم عشرة
أرشاق فان كان صوابك
أكثر فلك كذا لم يجز
أن يناضل نفسه وإذا
رى بسهم فأنكسر
فان أصاب بالفضل
كان له خاسق وان
أصاب بالقدح لم يكن
خاسقا ولو انقطع باتين
فأصاب بهما جميعا
حسب الذي فيه
التصل وان كان في
الشن نسل فأصاب
سهمه فوق سهمي
الشن لم يحسب ورد
عليه ووجه لانه
عارض دون الشن وإذا
أراد المسبق أن يجلس
ولا يرى والسبق فضل
أو لا فضل فمما هو

ثلاث خيضر استبرأت نفسها من الرية وكانت لها النفقة حتى تطعن في الدم من الحصة الثالثة فان ارتابت
أمسكت عن النكاح ووقف عن نفقتها فان بان بها جمل كان القول فيها كالقول فيمن بان بها جمل بالنفقة
حتى يبين أو الوقف حتى تضع فان انقش ما طن من جملها ردت من النفقة ما أخذت بعد دخولها في الدم
من الحصة الثالثة قال وهكذا ان كانت عذتها الشهور فارتابت سواء لا يختلفان ولو كانت عذتها
الشهور فارتابت أمسكت عن الرية فان حاضت بعد ثلاثة أشهر فلها النفقة في الثلاثة حتى تنقضي ولا نفقة
لها بعد الثلاثة ولا عذتها فان ارتابت بجمل أمسكت ولم ينق عليها حتى يبين ثم يكون القول فيه كالقول
في الجمل اذا بان سواء من رأى أن لا ينق عليها حتى تضع أمسكت حتى تضع ثم أعطاه النفقة من يوم قطع
النفقة عنها إلى أن وضعه ومن رأى أن ينق عليها اذا بان الجمل أعطاه النفقة منذ أمسك عنها إلى أن
بان بها الجمل ومن حين بان الجمل إلى أن تضع فان بطل الجمل ردت النفقة بعد الثلاثة الأشهر وينق
عليها حتى تضع آخر جملها وان كان بين وضع ولدها أيام قال وان كان بها جمل ولا عذتها زوجها جملها
فانق عليها زوجها من حين طلقها حتى جاوزت أربع سنين فلم تدرت النفقة من يوم طلقها إلا أن لا تلحق
به الجمل ولا نفقة لها في العدة إلا أن تكون حاملا منه

(أمرأنا المفقود) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى قد علمنا ما فرضنا عليكم في
أزواجهم قال وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الزوج نفقة أمرأته وحكم الله عز وجل بين الزوجين
أحكاما منها اللعان والظهار والإيلاء ووقوع الطلاق (قال الشافعي) فلم يختلف المسلمون فيما علمته في أن
ذلك لكل زوجة على كل زوج غائب وماضر ولم يختلفوا في أن لا عدة على زوجة الامن وفاة أو طلاق وقال
الله عز وجل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن الآيات وقال تعالى ولكم نصف ما ترك
أزواجكم ان لم يكن لهن وله الى قوله فلهن الثمن مما تركتم قال فلم أعلم مخالفا في أن الرجل أو المرأة لو غابا
أو أحدهما برأ أو جرحا علم فميهما أولم يعلم فأنأ أو أحدهما فلم يسمع لهما بخبر أو أسرهما العدة وفصير وهما
الى حيث لا خبر عنهما لم يوزن واحد منهما من صاحبه الا بيقين وفاته قبل صاحبه فكذلك عندى امرأاة
الغائب أى غيبة كانت مما وصفت أو لم أصف بأسر عذرا أو خروج الزوج ثم خفي مسلكه أو هيام من
ذهاب عقل أو خروج فلم يسمع له ذكر أو جرح في بحر فلم يأت له خبر أو جاء خبر أن غرقا كل من يرون أنه قد
كان فيه ولا يستيقنون أنه فيه لا تعتد امرأته ولا تنكح أبد حتى يأتيها يقين وفاته ثم تعتد من يوم استيقنت
وفاته ووزنه ولا تعتد امرأته من وفاته ومثلها ردت الا ورتت زوجها الذي اعتدت من وفاته ولو طلقها وهو خفي
الغيبه بعد أى هذه الأحوال كانت أو إلى منها أو تظاهرا أو فقهها لزمه ما يلزم الزوج الحاضر في ذلك كله
وإذا كان هذا هكذا لم يجز أن تكون امرأته رجل يقع عليها ما يقع على الزوجة تعتد لامن طلاق ولا وفاة
كالوطئت أنه طلقها أو مات عنها لم تعتد من طلاق الا بيقين وهكذا لو تربصت سنين كثيرة بأمرها لم
اعتدت ووزن وجت فطلقها الزوج الأول المفقود لزمها الطلاق وكذلك ان إلى منها أو تظاهرا أو فقهها لزمه
ما يلزم الزوج وهكذا لو تربصت بأمرها كم أربع سنين ثم اعتدت فأكلت أربعة أشهر وعشرا ونكحت
ودخل بها ونكحت ولم يدخل بها أو لم تنكح وطلقها الزوج الأول المفقود في هذه الحالات لزمها الطلاق لانه
زوج وهكذا لو تظاهرا أو فقهها أو إلى منها لزمه ما يلزم للمولى غير أنه منجز عن فرجها بشبه نكاح
غير فلا يقال في حتى تعتد من الآخر إذا كانت دخلت عليه فإذا أكلت عذتها أجل من يوم تكمل

يكونه الفضل فيفضل ويكون عليه الفضل ويختل والمرأة تعتد في ذلك فمهم من يجعل له أن يجلس إلى نسل ومنهم من يقول ليس
له أن يجلس الامن عند واحد من مرضى مرضه فيرى أو يبصيا حتى يبصيه على غنم من ذلك كنهه أن يجلس ويترجم أن يقولوا
لنا أنصاع على أصل الرية الاول قال ولا يجوز أن يبصيه على أن يبصيه عليه وان بصره على أن يرى بالر يستره أن يرى بالقرصة

لان معروفان الصواب عن الفارسية اكثر منه عن العربية قال وان سبقه ولم يسم الغرض كرهته فان سميها كرهته ان يرفعه او يخفضه وقد اجاز الرامة للسبق ان يراميه وشقوا كثر في المائتين ومن اجاز هذا اجازته في الرقة وفي اكثر من ثلثائة قال ولا بأس ان يشترط ان يرميا ارشاقا معلومة كل يوم من اوله الى (٢٣٣) آخره فلا يفترقا حتى يفرغ منها الا من عذر مرض او عاصف من الريح

ومن اعتلت أداته أبدل مكان قوسه ونبله ووزنه وان طول أحدهما بالارسال التماس أن تبرد يد الرامي أو ينسحب حسن صنيعه في السهم الذي رماه فأصاب أو أخطأ فليست تعيب من طريق الخطأ فقال لم أنوه هذا لم يكن ذلك له وقيل له ارم كجأري الناس لا يجمل عن التثبت في مقامك وتزعل وارسالك ولا مبطل لا دخال الضرر بالحبس على صاحبك قال ولو كان الرامي يطيل الكلام والحبس قيل له لا تطل ولا تهمل عما يفهم وللبدي أن يقف في أي مقام شاء ثم لا يخرج من الغرض الآخر أي مقام شاء وإذا اقتسموا ثلاثة وثلاثة فلا يجوز أن يقتربوا وليقتسموا أسما معروف ولا يجوز أن يقول أحدهما رجلين اختار على أن أسبق ولا على أن أسبق ولا على أن يقتربا فأيهما خرجت قرعته سبقه صاحبه لان هذا مخاطرة وإذا حضر

عدها أربعة أشهر وذلك حين حل له فرجها وان أصابها فقد خرج من طلاق الإيلاء وكفروا ان لم يصبا قبله أصبا أو طلق قال وينفق عليها من مال زوجها المفقود من حين يفقد حتى يعلم يقين موته قال وان أجلبها كما أربع سنين أنفق عليها فيها وكذلك في الأربعة الأشهر والعشرين من مال زوجها فاذا انكحت لم ينفق عليها من مال الزوج المفقود لانها مامنة له نفسها وكذلك لا ينفق عليها وهي في عدة منه لو طلقها أو مات عنها ولا بعد ذلك ولم يمنعها النفقة من قبل أن يزوجها الآخر ولا أن عليها منه عدة ولا أن بينهما ميراثا ولا أنه يلزمها طلاقه ولا شيء من الأحكام بين الزوجين الا لحق الولد به ان أصابها وانما منعها النفقة من الاول لانها مخرجة نفسها من يد من الوقوف عليه كاتقف المرأة على زوجها الغائب بشبهة فنعته نفقتها في الحال التي كانت فيها مامنة له نفسها بالنكاح والعدة وهي لو كانت في المصروع زوج فنعته نفسها منعته نفقتها بعصاها ومنعته نفقتها بعد عدها من زوجها الآخر بتركها حقها من الاول وابطاحتها نفسها لغيره على معنى أنها مخرجة من الاول ولو أنفق عليها في غيبته ثم ثبتت البينة على موته في وقت ردت كل ما أخذت من النفقة من حين مات فكان لها الميراث ولو حكم لها كما كان تزوج فترجعت فسخ نكاحها وان لم يدخل بها فلا مهر لها وان دخل بها فأصابها فله مهر مثلها الا ما سألها وفسخ النكاح وان لم يفسخ حتى مات أو ماتت فلا ميراث لها منه ولا له منها وان حكم لواحد منهما بالميراث من صاحبه رد الميراث فان كان الزوج الميت رد ميراثه على ورثته وان كانت هي الميتة وقف ميراث الزوج الاول حتى يعلم أي هو فبرئها أو ميت فبرد على ورثتها غير زوجها الآخر ولو مات زوجها الاول ورثته وأخرجناها من يد الآخر بكل حال ولو تزوجت أربع سنين ثم اعتدت أربعة أشهر وعشرا ثم نكحت فولدت أولادا ثم جاء الاول كان الولد الاول الاخر لانه فراش بالشبهة ووردت على الزوج ومنع اصابتها حتى تعتد ثلاث حيض وان كانت ممن لا تحيض لا يباس من الحيض أو صغر فلانة أشهر وان كانت حبلى فان تضع حملها واذا وضعت حملها فلزوجها الاول منعها من رضاع ولها الا للبا وما ان تركته لم يغذها مرضع غيرها ثم منعها ما سوى ذلك ولا ينفق عليها في أيام عدها ولا رضاعها ولا غيرها شيئا ولو ادعى الزوج الاول والاخر الولد وقد ولدت وهي مع الآخر أن رتبته القسافة قال ومتى طلقها الاول وقع عليه الطلاق ولو طلقها زوجها الاول أو ماتت عنها وهي عند الزوج الآخر كانت عند غيره زوج فكانت عليها عدة الوفاة والطلاق ولها الميراث في الوفاة والسكنى في العدة في الطلاق وفيمن رآه لها بالوفاة ولو مات الزوج الآخر لم تره وكذلك لا يرثها لو ماتت ولو ماتت امرأة المفقود والمفقود ولا يعلم أيهما مات أول أم يتوارثا كما يتوارث من خشي موته من أهل الميراث من القتل والقرى وغيرهم الا يبين أن أحدهما مات قبل الاول فبرئ الآخر الاول ولو مات الزوج الاول والزوج الآخر ولا يعلم أيهما مات أول أم بدأت فاعتدت أربعة أشهر وعشرا لانه النكاح الصحيح والعدة الاولى بالعقد الاول ثم اعتدت بعد ثلاث حيض لا تدخل احدهما في الأخرى لانها وجبت عليها من وجهين مفترقين فلا يجزئها أن تأتي باحدهما دون الأخرى لانها في وقت واحد ولو كان الزوج الاول مات أولا فاعتدت شهرا أو أكثر ثم ظهر بها حمل فوضعت حملها حلت من الذي حلت منه وهو الزوج الآخر فاعتدت من الاول أربعة أشهر وعشرا لانها لا تستطيع تقديم عدها من الاول عليها عدة حل من الآخر قال ولكن لو مات الاول قبل فاعتدت شهرا أو أكثر ثم رأت أن بها حلا قيل لها ترى بصي فان تربصت وهي تراها حاملا ثم مرت بها أربعة أشهر وعشرا وهي تحيض في ذلك وترأها تحيض على الحمل ثم حاضت ثلاث حيض

والغريب أهل الغرض فقسوه فقال من معه كذا راما ما أو من ربي عليه كذا راء غير راءه ومن الرامة فحكمه وان عرفوه وانما قال لصاحبه اطرح فضلك على اني أعطيتك شيئا لم يجز الا بان يتفاحضتا ثم يتافسا قاجدينا قال ولو شرطوا أن يكون فلان مقدما وفلان معه وفلان فان كان السبق مفقوا لكل حزب أن يقدموا من شأوا ويقدم الآخرون كذلك وانما كان البدي

لأحد المتنازعين فبدأ المبدأ عليه فأصاب أو أخطأ بذلك السهم عليه والصلاة جائزة في المضربة والأصابع إذا كان جلد هماً ذكياً بما
يؤكل لحمه أو مذبوحاً من جلد ما لا يؤكل لحمه ما عدا كلباً أو خنزيراً فإن ذلك لا يظهر بالباغ غير أني أكرهه لمعنى واحد وإن أمره أن يفضى
ببطون كفيه إلى الأرض ولا بأس أن يصلى متكباً القوس والقرن (٢٣٣) إلا أن يحرك عليه حركة تشغله فأكرهه
وتجربته

﴿ مختصر الإيمان
والنذور وما دخل
فيهما من الجوامع من
كتاب الصيام ومن
الاملاء ومن مسائل شتى
سمعتها لفظاً ﴾

(قال الشافعي) رحمه
الله من حلف بالله أو
باسم من أسماء الله
خفت فعله الكفارة
ومن حلف بغير الله
فهو عيسين مكروهة
وأخشى أن تكون
معصية لأن النبي صلى
الله عليه وسلم سمع عمر
يحلف بآبيه فقال عليه
السلام ألا إن الله
ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم
فقال عمر والله
ما حلفت به بعدنا كرا
ولا آثراً (قال الشافعي)
رحمه الله وأكره
الأيمان على كل حال
الأنبياء كان الله عز وجل
طاعة ومن حلف على
يمين فرأى غير هاترا
منها فالأختار أن يأتي
الذي هو خير ويكفر
لأن رسول الله صلى
الله عليه وسلم يثبث ومن
قال والله لقد كان

وبأن لها أن لا حل بها فقد أكلت عدتها من جميعا وليس عليها أن تستأنف عدة أخرى تحذفها كالومات
عنها زوجها ولا تعلم هي حتى مرت أربعة أشهر وعشر قبيل لها ليس عليها استئناف عدة أخرى وهكذا
لوماتا معا ولم تعلم حتى مضت أربعة أشهر وعشر وثلاث حبس بعدة من مومنها ما عدا تعدلعدة ولومات الزوج
الأخر اعتدت منه ثلاث حبس فان أكلتها ثمان مائة الأولى اعتدت عدة الوفاة وإن لم تكملها استقبلت عدة
الوفاة (١) من يوم مات الآخر لا تنها عدة صحبة ثم اعتدت حبستين تكمل الحبس التي قبلها من نكاح
الآخر ولو أن امرأة المفقود ماتت عند الزوج الآخر ثم قدم الأول أخذ ميراثها وإن لم تدع شيأ لم يأخذ من
المهر شيأ إذا لم يجد امرأته بعينها فلا حق له في مهرها فان قال قائل فهل قال غيرك غير هذا قيل نعم وروى
فيه شيء عن بعض السلف وقد روى عن الذي روى عنه هذا أنه رجوع عنه فان قال فهل تحفظ عن مضى
مثل قولك في أن لا تنكح امرأة المفقود حتى تسبق موته قلنا نعم عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه
أخبرنا يحيى بن حسان عن أبي عوانة عن منصور عن أبي النبال بن عمرو عن عباد بن عبد الله الأسدي عن علي
رضي الله تعالى عنه أنه قال في امرأة المفقود أنها لا تزوج أخيراً يحيى بن حسان عن هشيم بن بشير عن
سار أبي الحكم عن علي رضي الله تعالى عنه أنه قال في امرأة المفقود إذا قدم وقد تزوجت امرأة هي امرأته
إن شاء طلق وإن شاء أمسك ولا تخير أخيراً يحيى بن حسان عن جرير عن منصور عن الحكم أنه قال إذا فقدت
المرأة زوجها لم تزوج حتى تعلم أمره

﴿ عدة المطلقة ملك زوجها رجعتها ﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا طلق الرجل المرأة طلاقاً
ملك فيه رجعتها ثم مات قبل أن تنقضي عدتها اعتدت عدة الوفاة أربعة أشهر وعشر وأورثت ولها السكنى
والنفقة قبل أن يموت ما كانت في عدتها إذا كان ملك رجعتها فإذا مات فلا نفقة لها وليس عليها أن تحتجب
طيباً ولا لها أن تخرج من منزله ولو أذن لها وليس له منها ولا لها منه من نظر ولا من تلذذ ولا من خلوة شيء حتى
يراجعها وهي محرمة عليه تحريم المبتوتة حتى راجعها أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأة
وهي في مسكن حفصة وكانت طريقه إلى المسجد فكان يسلك الطريق الأخرى من أدبار البيوت كراهية
أن يستأذن عليها حتى راجعها (قال الشافعي) أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه قال لعطاء ما جعل الرجل من
المرأة يطلقها قال لا يجعل له منها شيء ما لم يراجعها أخبرنا سعيد عن ابن جريج أن عمرو بن دينار قال مثل ذلك
أخبرنا سعيد عن ابن جريج أن عطاء وعبد الكريم قال لا يراجعها فضلاً (قال الشافعي) أخبرنا سعيد عن
ابن جريج أنه قال لعطاء أ رأيت أن كان في نفسه ارتجاعها ما يجعل له منها قبل أن يراجعها وفي نفسه
ارتجاعها قال سواء في الحبل إذا كان يريد ارتجاعها وإن لم يرد ما لم يراجعها (قال الشافعي) وهذا كما قال
عطاء إن شاء الله تعالى وإن أصابها في الصدقة فقال أردت ارتجاعها وأقرأ أنه لم يشهد فقد أخطأ ولها عليه
مهر مثلها بما أصاب منها وتعتد من مائة الآخر وتخصي الصدقة من الطلاق الأول فإذا أكلت الصدقة من
الطلاق لم يكن له عليها رجعة وله عليها الرجعة ما لم تكملها وتكمل عدتها من الإصابة الآخرة ولا تحل
لغيره حتى تنقضي عدتها من الإصابة الآخرة وله هو أن يخطبها في عدتها من مائة الآخر ولو ترك ذلك كان
أحب إلى (قال الشافعي) وأكره المرأة على أن تزوجها رجعتها من التعريض للفسخ معه ما أكرهنا في لا يملك
(١) قوله من يوم مات الآخر أي الزوج الآخر في الوفاة وهو في الحقيقة الزوج الأول وقوله تكمل الحبس
له تكمل العدة الخ وقوله في حديث عطاء غلطاً هو صحتين أي في قص واحد فتبه كسبه معصية

كذا ولم يكن أمراً وكفر واحتج بقول الله تبارك وتعالى ولا تأتوا أولي القربى قالوا أولي القربى نزلت في رجل حلف
لا ينفق رجلاً أمره الله أن يتفقه ويقول الله جل ثناؤه في الظاهر وأنهم يقولون منكر من القول ونوراً ثم جعل فيه الكفار ويقول رسول
الله صلى الله عليه وسلم قليات الذي هو خير وليكفر عن يمينه فقد أمرت بالحلف على ما بالكفر ودل إجماعهم أن من حلف في الإحرام عدا

أو خطأ أو قتل صيدا عمدا أو خطأ في الكفارة سواء على أن الخلف بالله وقتل المؤمن عمدا أو خطأ في الكفارة سواء (قال الشافعي)
 وان قال أقسم بالله فان كان يعني حلفت قديما فليست بين حادته وان أراد بها عينا فهي عين وان قال أقسم بالله فليس بين فان قال
 أقسم بالله فان أراد بها عينا فهي عين (٣٣٤) وان أراد بها موعدا فليست بين كفوها سأحلف (قال المزني) رحمه الله

وفي الأملاء هي عين وان
 قال لمرأته فان
 لم يرد بها عينا فليست
 بين ولو قال وحق الله
 أو وعظمت أو وجلال
 الله أو وقدره الله فذلك
 كله عين نوى بها عينا أو
 لانيته وان لم يرد عينا
 فليست بين لانه يحتمل
 أن يقبول وحق الله
 واجب وقدره الله
 ماضية لانه بين ولو قال
 بالله أو والله فهي عين
 نوى أول ينو وقال في
 الاملاء والله بين وقال
 في القسامة ليست
 بين (قال المزني) رحمه
 الله وقد حكى الله عز وجل
 بين ابراهيم عليه السلام
 والله لا كيدن
 آمنكم بعد أن تولوا
 مدبرين (قال المزني)
 رحمه الله فان قال الله
 لأقملن فهذا ابتداء
 كلام لا عين الآن ينوي
 بها فان قال أشهد بالله
 فان نوى البين فهي
 عين وان لم ينو عينا
 فليست بين لانها
 محتمل لشهد بأمر الله
 ولو قال أشهد بنو عينا
 لم يكن عينا ولو قال أعزم
 بالله ولا نيته لم يكن

رجعتها خوفا من أن يصيبها قبل أن يرجعها فاذا طلق الرجل امرأته تطليقة فحاضت حضة أو حيضتين ثم
 راجعها ثم طلقها قبل أن يحصها فبها قولان أحدهما أنها تعتد من الطلاق الأخير عدة مستقبلة والقول الثاني
 ان العدة من الطلاق الأول ما لم يدخل بها أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج وعبد الكريم وطاوس وحسن
 بن سعيد قالوا يقول تعتد من يوم طلقها قال ابن جريج وعبد الكريم وطاوس وحسن
 بن سعيد قالوا يقول تعتد من يوم طلقها وان لم يكن مسها قال سعيد يقولون طلاقه الآخر قال سعيد وكان
 ذلك رأي ابن جريج أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال أرى أن تعتد من يوم طلقها (قال
 الشافعي) وقد قال هذا بعض المشركين وقد قال بعض أهل العلم بالتفسير ان قول الله عز وجل واذا طلقتم
 النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأما تزلفت في ذلك كان الرجل يطلق امرأته
 ماشاء بلا وقت فيمهل المرأة حتى اذا شارفت انقضاء عدتها راجعها ثم طلقها فاذا شارفت انقضاء عدتها
 راجعها فزول الطلاق مرتان أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه قال كان الرجل اذا طلق امرأته ثم راجعها
 قبل أن تنقضي عدتها كان ذلك له وان طلقها ألف مرة فمهد رجل إلى امرأته فطلقها حتى اذا شارفت انقضاء
 عدتها ارجعها ثم طلقها قال والله لا أؤيدك إلى ولا تخلين أبدا فانزل الله عز وجل الطلاق مرتان فامسك
 بمعروف أو تسريح بإحسان فاستقبل الناس الطلاق جديدا من كان منهم طلق ومن لم يطلق قال ومن قال
 هذا ينبغي أن يقول ان رجعت إياها في العدة بخلاف إنكاحه إياها نكاحا جديدا مستقبلا ثم يطلقها قبل أن
 يحصها وذلك أن حكمها في عدتها حكم الأزواج في بعض أمرها وأما إنكاحه إياها نكاحا جديدا مستقبلا ثم يطلقها قبل أن
 الطلاق الذي أتبعه هذا الطلاق فزمت حكمه حكم الطلاق الواحد بعد الدخول وأى امرأته طلق بعد الدخول
 اعتدت ومن قال هذا أشبه أن يلزمه أن يقول ذلك وان لم يحدث لها رجعة فيقول اذا طلقها بعد الدخول
 واحدة فحاضت حضة أو حيضتين ثم أتبعها أخرى استقبلت العدة من التطليقة الأخيرة وان تركها حتى
 تحيض حضة أو حيضتين ثم طلقها استقبلت العدة من التطليقة الأخيرة ولم يبال أن لا يحدث بين ذلك رجعة
 ولا مسيسا ومن قال هذا أشبه أن يخفى بأن الرجل يطلق امرأته فتعويض حضة أو حيضتين قبل أن يموت
 فان كان طلاقا عاكلا فيه الرجعة اعتدت عدة وفاة وورثت كما تعتد التي لم تطلق وورثت ولو كان طلاقا لاجل
 فيه الرجعة لم تعتد عدة وفاة ولم يورث ان طلقها مهيما ولو طلقها امرأته بطلاق لا يملك فيه الرجعة فورثته
 لم تعتد عدة الوفاة لانها غير زوجة وقد قيل في الرجل يطلق امرأته تطليقة عاكلا فيها الرجعة أو تطليقتين
 ثم يرجعها ثم يطلقها أو يطلقها ولم يرجعها العدة من الطلاق الأول ولا تعتد من الطلاق الآخر لانه وان
 ارجعها فقد كانت حرمته عليه الابان يرجعها كما حرمته عليه في الطلاق الذي لا يملك فيه الرجعة الابتنكاح
 ولو نكحها ثم طلقها قبل أن يصيبها لم تعتد فكذا لا تعتد من طلاق أحدثها وان لم يملك في العدة لم يحدث
 رجعة ومن قال هذا ذهب إلى أن المطلق كان اذا رجع في العدة ثبتت الرجعة لما جعل الله عز وجل
 في العدة من الرجعة وإلى أن قول الله عز وجل فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف لمن راجع ضارا
 في العدة لا يرد حبس المرأة رغبة ولكن عضلا عن أن تحمل لغيره وقد قال الله تعالى لا يحمل لكم أن تزوا
 النساء كرها ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة فهي عن أمسا كهن
 العضل ثم يطلقهن فذهب إلى أن الآية قبل هذا محتمل أن يكون نهي عن رجعتن العضل لا الرغبة وهذا
 معنى محتمل الآية ولا يجوز الا واحد من القولين والله تعالى أعلم بالصواب

عينا لان معناه أعزم بقدرته الله أو بعزم الله على كذا وان أراد بها عينا فهي عين ولو قال أسألت الله أو أعزم عليك بالله (عدة)
 لتنه عن كذا أراد المستحلف بها عينا فهي عين وان لم يرد بها شيئا فليست بين ولو قال على عهد الله وميثاقه فليست بين الآن ينوي عينا لان
 فقه عليه عهدا أن ينوي فرائضه وكذلك يستأن بالله بذلك وأما أنه

(باب الاستثناء في الإيمان) (قال الشافعي) رحمه الله ومن حلف بآي عين كانت ثم قال ان شاء الله موصولا بكلامه فقد استثنى وأوصل أن يكون الكلام نسقا وان كانت بينه سكتة كسكتة الرجل للشد كرا والي أو النفس أو انقطاع الصوت فهو استثناء والقطع أن يأخذ في كلام ليس من العين من أمر أو نهي أو غيره أو بسكت (٢٣٥) السكوت الذي بين أنه قطع وقال لوقال في عينه لأفعلن كذا لوئت ألا أبشاه فلان فان شاء فلان لم يحنث وان مات أو غي عنا حتى مضى الوقت حنث (قال المزني) قال بخلافه في باب جامع الإيمان قال الشافعي رحمه الله ولو قال في عينه لأفعلن كذا ان شاء فلان ففعل ولم يعرف شاء أول بشأ لم يحنث

(باب لقول العين من هذا ومن اختلاف مالك والشافعي)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت لغو العين قول الانسان لا والله وبلى والله (قال الشافعي) رحمه الله واللغو في لسان العرب الكلام غير المعقود عليه وجماع اللغو الخطأ واللغو كما قالت عائشة والله أعلم وذلك اذا كان على المجامع والغضب والمجمل وعقد العين أن يشتهى على الشيء بعينه

(باب الكفارة قبل الحنث وبعده)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت لغو العين قول الانسان لا والله وبلى والله (قال الشافعي) رحمه الله واللغو في لسان العرب الكلام غير المعقود عليه وجماع اللغو الخطأ واللغو كما قالت عائشة والله أعلم وذلك اذا كان على المجامع والغضب والمجمل وعقد العين أن يشتهى على الشيء بعينه

(باب الكفارة قبل الحنث وبعده)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت لغو العين قول الانسان لا والله وبلى والله (قال الشافعي) رحمه الله واللغو في لسان العرب الكلام غير المعقود عليه وجماع اللغو الخطأ واللغو كما قالت عائشة والله أعلم وذلك اذا كان على المجامع والغضب والمجمل وعقد العين أن يشتهى على الشيء بعينه

(باب الكفارة قبل الحنث وبعده)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت لغو العين قول الانسان لا والله وبلى والله (قال الشافعي) رحمه الله واللغو في لسان العرب الكلام غير المعقود عليه وجماع اللغو الخطأ واللغو كما قالت عائشة والله أعلم وذلك اذا كان على المجامع والغضب والمجمل وعقد العين أن يشتهى على الشيء بعينه

(عدة المشرقات) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كانت اليهودية أو النصرانية تحت المسلم فطلقها أو مات عنها فهي في العدة والسكنى والنفقة والاحداث مثل المسلمة لا خلاف بينهما وله عليها الرجعة في العدة كما يكون له على المسلمة قال وهكذا المجوسية تحت المجوسي والوثنية تحت الوثني لأزواجهن عليهن من الرجعة ما زوج المسلمة وعليهن من العدد والاحداث ما على المسلمة لان حكم الله تعالى على العباد واحد فلا يحل لمسلم اذا نكح اليه مشرك أن يحكم له ولا عليه الا يحكم الاسلام لقول الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم في المشركين فان جاؤك فاحكم بينهم أو اعرض عنهم الآية قال والنفسط حكم الله تعالى الذي أنزل على نبيه وقول الله تبارك وتعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك قال وأهواءهم يحتمل سبيلهم فأمره صلى الله عليه وسلم أن لا يحكم الا بما أنزل الله اليه ولا يحل لمسلم أن يحكم الله المحكم الله المنزل على نبيه صلى الله عليه وسلم قال واذا طلق المسلم النصرانية ثلاثا فانقضت عدتها فنكحت نصرانيا فأصابها أحلها ذلك لزوجها المسلم ويحصنها لانه زوج يحل له نكاحه الا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين ومن سنته أن لا يربحهم الا محصنا فلو كانت أصابة الذي لا تحصن المرأة لم يربحها النبي صلى الله عليه وسلم واذا أحصنها أحلها مع أحلها لان الله عز وجل قال حتى تنكح زوجا غيره وأنه زوج نكحها

(احكام الرجعة) أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن ادريس الشافعي قال قال الله عز وجل الطلاق مرتان فامسك بمعروف وأسرر بحسان وقال والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن ان كن يؤمن بالله واليوم الآخر ويعولن أحق بردهن في ذلك ان أرادوا إصلاحا (قال الشافعي) رحمه الله في قول الله عز وجل ان أرادوا إصلاحا فقال اصلح الطلاق الرجعة والله أعلم فمن أراد الرجعة فهي له لأن الله تبارك وتعالى جعلها له (قال الشافعي) رحمه الله فأما زوج حر طلق امرأته بعد ما يصيبها واحدة وانتين فهو أحق برجعتهما ما لم تنقض عدتها بدلالة كتاب الله عز وجل ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان ركانه طلق امرأته البتة ولم يرد الا واحدة فردها اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك عندنا في العدة والله تعالى أعلم قال وسواء في هذا كل زوجة تحت حر مسلمة أو ذمية أو أمة قال وطلاق العبدان ثنتان فاذا طلق واحد فهو كالحرة يطلق الحرة واحدة وانتين وعك من رجعتها بعد واحدة ما عك الحر من رجعة امرأته بعد انقضاء واحدة وانتين والحر الكافر الذي وغير الذي في الطلاق والرجعة كالحرة المسلم فاذا انقضت العدة فلا سبيل لزوج على امرأته الانسكاح جديد لأن الله عز وجل جعل الرجعة له عليها في العدة فيمن أن لا رجعة عليها بعدها مع قول الله عز وجل فاذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف

(كيف ثبت الرجعة) (قال الشافعي) رحمه الله لما جعل الله عز وجل الزوج أحق برجعة امرأته في العدة كان بينا أن ليس لها منعه الرجعة ولها عوض في الرجعة بحال لانها له عليها الا لها عليه ولا أمر لها فيه له دونها فلما قال الله عز وجل ويعولن أحق بردهن في ذلك كان بينا أن الرذ أخاهو بالكلام دون الفعل من جماع وغير لان ذلك رد بلا كلام فلا تثبت رجعة لرجل على امرأته حتى يتكلم بالرجعة كما لا يكون نكاح ولا طلاق حتى يتكلم بهما فاذا اتكلم بهما في العدة ثبتت له الرجعة والكلام بهما أن يقول

(٢٩ - الام خامس) (قال الشافعي) رحمه الله ومن حلف على شيء وأراد أن يحنث فأحب أن يلو بكنفر حتى يحنث فان كفر قبل الحنث بغير الصيام أجزاءه وان صام لم يجز له لانا نزع من الله على العباد حق في أموالهم وتسلف النبي صلى الله عليه وسلم من العباد من صدقة عام قبل أن يدخل وأن المسلمين قدموا صدقة الفطر قبل أن يكون الفطر فجعلنا الحقوق في الاموال قياسا على

هذا فأما الاعمال التي على الأبدان فلا تحزى إلا بعد موافقتها كالصلاة والصوم (باب من حلف بطلاق امرأته أن يتزوج عليها) (قال الشافعي) رجه الله ومن قال لامرأته أنت طالق إن تزوجت عليك فطلقها واحدة فثلث الرجعة ثم تزوج عليها في العدة طلق بثلث وإن كانت بائناً لم يحنث فان قال أنت طالق (٣٣٦) ثلاثاً لم تزوج عليك ولم يوقت فهو على الأبد لا يحنث حتى يموت

قد راجعها أو قد راجعها أو قد رددتها إلى أو قد راجعها إلى فإذا تكلم بهذا فهي زوجة ولومات أو خرس أو ذهب عقله كانت امرأته وإن لم يصبه من هذا شيء فقال لم أر به رجعة فهي رجعة في الحكم الآن يحدث طلاقاً قال ولو طلقها فخرجت من بيته فزدها إليه بنوى الرجعة أو جامعها بنوى الرجعة أولاً بنويها ولم يتكلم بالرجعة لم تكن هذه رجعة حتى يتكلم بها قال وإذا جامعها بعد الطلاق بنوى الرجعة أولاً بنويها فالجماع جاع شبهة لاحد عليها فيه ويعز الزوج والمرأة أن كانت عالة ولها عليه صداق مثلها والولد لاحق وعليها العدة « قال الربيع » وفيها قول آخر إذا قال قد رددتها إلى أنها لا تكون رجعة حتى بنوي بها راجعها فإذا قال قد راجعها أو راجعها هذا نصريح الرجعة كما لا يكون النكاح إلا بنصريح النكاح أن يقول قد تزوجتها أو نكحتها فهذا نصريح النكاح ولا يكون نكاحاً بأن يقول قد قبلتها حتى يصريح بما وصفت لأن النكاح تحليل بعد تحريم وكذلك الرجعة تحليل بعد تحريم فالتحليل بالتحليل شبهة فكذلك أولى أن يقاس بعصه على بعض ولا يقاس بالتحريم بعد التحليل كما لو قال قد وهبتك أو أذهبي أو لا حاجة لي فيك أنه لا يكون طلاقاً حتى بنوى به الطلاق وهو لو أراد بقوله قد رددتها إلى الرجعة لم تكن رجعة حتى بنوى به الرجعة (قال الشافعي) فان طلقها واحدة فاعتدت حيضتين ثم أصابها بنوى الرجعة فكمن أن لا رجعة إلا بكلام فان تكلم بالرجعة قبل أن تحيض الثالثة فهي رجعة وإن لم يتكلم بها حتى تحيض الثالثة فلا رجعة له عليها ولها عليه مهر مثلها ولا تنسخ حتى تتكلم ثلاث حيض ولا تكون كالمرأة تعتد من رجلين فتبدأ عدتها من الأول فتكلمها ثم تستقبل للأخر عدة لأن تلك العدة تنسخ حتى جعل لرجلين وفي ذلك نسب يطلق أحدهما دون الآخر وهذا حق لرجل واحد ونسب واحد لا يتنازع لمن كان منه ولد ولو طلقها فحاضت حيضته ثم أصابها استأنفت ثلاث حيض من يوم أصابها وكانت له عليها الرجعة حتى تحيض حيضه وتدخل في الدم من الحيضة الثالثة لم يكن له عليها رجعة ولم يفعل لغيره حتى ترى الدم من الحيضة الثالثة من أصابته أباه أو هي الرابعة من يوم طلقها وله عليها الرجعة ما بقي من العدة شيء وسواء علمت بالرجعة أو لم تعلم إذا كانت تعلم فتمتنع من الرجعة فتأخر مهالاً أن الله تعالى جعلها له عليها ففعلها وجهاتها سواء وسواء كانت غائبة أو حاضرة أو كان عنها غائباً أو حاضراً قال وإن راجعها حاضراً أو كتم الرجعة أو غائباً فكنتها ولم يثبتها لم تبلغها الرجعة حتى مضت عدتها ونكحت دخل بها الزوج الذي نكحته أو لم يدخل فرق بينهما وبين الزوج الآخر ولها مهر مثلها أن أصابها إلا ما سمي لها ولا مهر ولا متعة أن لم يصبه لأن الله عز وجل جعل الزوج المطلق الرجعة في العدة ولا يبطل ما جعل الله عز وجل له منها بساطل من نكاح غيره ولا يدخل لم يكن يحل على الاستداء لو عرفاه كانا عليه محدودين وفي مثل معنى كتاب الله عز وجل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أنكح الوليان فالأول أحق بالاستثناء في كتاب الله عز وجل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل زوج آخر أو لم يدخل ومن جعله الله عز ذكره ثم رسوله أحق بامرئ فهو أحق به (قال الشافعي) رجه الله أخبرنا الثقة يحيى بن حسان عن عبيد الله بن عمرو عن عبد الكريم بن مالك الجزري عن سعيد بن جبيرة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في الرجل يطلق امرأته ثم يشهد على رجعتها ولم يعلم بذلك فنكحت قال هي امرأة الأول دخل بها الآخر أو لم يدخل (وجه الرجعة) (قال الشافعي) رجه الله ينبغي لمن راجع أن يشهد شاهدين عدلين على الرجعة لما أمر الله تعالى به من الشهادة الثلاث يموت قبل أن يقر بذلك أو يموت قبل تعلم الرجعة بعد انقضاء عدتها

أو يموت هي قبل أن يتزوج عليها وإن تزوج عليها من يشبهها أولاً يشبهها خرج من الحنف دخل بها أولاً يدخل بها وإن ماتت لم ير بها وإن ماتت ورثته في قول من ورث المتوطة إذا وقع الطلاق في المرض (قال المزني) فلقطع في غير هذا الكتاب أنها لا يرث (قال المزني) وهو بالحق أولى لأن الله تبارك وتعالى ورثها منه بالمعنى الذي ورثه به منها فلما ارتفع ذلك المعنى فلم ير بها لم يجز أن ترثه

(باب الاطعام في الكفارة في البلدان كلها ومن له أن يطعم وغيره)

(قال الشافعي) ويجزى في كفارة اليمين منذ بعد النبي صلى الله عليه وسلم وإنما قلنا يجزى هذا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بعرق فيه تمر فدفعه إلى رجل وأمره أن يطعمه ستين مسكناً والعرق فيما يقدر خمسة عشر صاعاً

وذلك ستون مداً فلكل مسكين مد في كل بلاد سواء ولا يرى أن يجزى دواهم وإن كانت أكثر من قيمة فلا الامداد وما اقتات أهل البلدان من شيء أجزأهم منه مدو يجزى أهل البادية مد فقط (قال المزني) رجه الله أجازاً لا قطعهما ولم يجزه في الفطرة وإذا لم يكن لاهل بلاد قوت من طعام سوى اللحم أو دواهم بما يقتات أقرب البلدان إليهم ويعطى الرجل الكفارة والزكاة من

لأنه النفقة عليه من قرابته وهم من عدا الوالد والوالد الزوجة إذا كانوا أهل حاجة فهم أحق به من غيرهم وإن كان ينفق عليهم تطوعاً ولا يجزئه إلا أن يعطى حراماً محتاجاً ولو علم أنه أعطى غيرهم فعليه عندى أن يعيد ولا يطعم أقل من عشرة مساكين واحتج على من قال إن أطعم مسكيناً واحداً مائة وعشرين مداً في ستين يوماً أجزأه وإن كان في (٣٣٧) أقل من ستين لم يجزه فقال أراك جعلت واحداً ستين مسكيناً فقد قال الله

وأشهدوا ذوى عدل منكم فإن شهد اليوم شاهد بحق ثم عادم من الغد فشده فقد شهد به امرئان فهو كشاهدين وإن قال لا يجوز لأن الله عز وجل ذكر العدد قبل وكذلك ذكر الله للمسكين العدد (قال الشافعي) رحمه الله ولو أطعم تسعة وكسا واحداً لم يجزه حتى يطعم عشرة كما قال الله عز وجل أو كسوتهم قال ولو كانت عليه كفارة ثلاثاً أيماناً مختلفة فاعتق وأطعم وكسا بنوى الكفارة ولا بنوى عن أيها العتق ولا الإدام ولا الكسوة أجزأها شاء أن يكون عتقا أو طعاماً أو كسوة كان وإن لم يشأ فالثانية الأولى تجزئه قال ولا يجزى كفارة حتى يقدم النية قبلها أو معها ولو كفر عنه رجل بأمره أنبرأه وهذه كهيته إن نكح من ماله ودفعه أباه بأمره كقبض وكيله لنيته لو وهبها له وكذلك إن

فلا يتوارثان إن لم تعلم الرجعة في العدة وإلا يتباحداً أو يصيبا فتزل منه أصابة غير زوجة ولو تصادقا أنه راجعها ولم يشهد فالرجعة ثابتة عليها لأن الرجعة إليه دونها وكذلك لو ثبت عليها كانت في العدة إذا أشهد على أنه قال قدر راجعها فإذا مضت العدة فقال قدر راجعها وأنكرت فالقول قولها وعليه البيه أنه قال قدر راجعها في العدة والله تعالى الموفق (ما يكون رجعة وما لا يكون) (قال الشافعي) وإذا قال الرجل لامرأته وهي في العدة من طلاقه إذا كان غداً فقد راجعته وإذا كان يوم كذا وكذا فقد راجعته وإذا أقدم فلان فقد راجعته وإذا فعلت كذا فقد راجعته فكان كل ما قال لم يكن رجعة ولو قال لها إن شئت فقد راجعته فقالت قد شئت لم تكن رجعة حتى يتحدث بعدها رجعة وهذا مخالف قوله إن شئت فأنت طالق (قال الشافعي) وإذا قال الرجل لامرأته إذا كان أمس فقد راجعته لم تكن رجعة بحال ولو نوى إذا كان أمس يوم الاثنين فقد راجعته لم يكن رجعة وليس باكثر من قوله لها إذا كان غداً فقد راجعته فلا يكون رجعة ولو قال كلما طلقته فقد راجعته لم يكن رجعة (قال الشافعي) رحمه الله وإذا قال لها في العدة قدر راجعته أمس أو يوم كذا اليوم ما مضى بعد الطلاق كانت رجعة وهكذا لو قال قد كنت راجعته بعد الطلاق ولو قال لها في العدة قدر راجعته كانت رجعة فإن وصل الكلام فقال فقد راجعته بالحجة أو راجعته بالأذى وراجعته بالكرامة أو راجعته بالهوان سئل فإن أراد الرجعة وقال عني راجعته بالحجة مني أو راجعته بالأذى في طلاق أو ما أشبه هذا كانت رجعة وإن قال أردت قدر رجعت إلى محبتك بعد بغضك أو إلى أذاك كما كنت أو ما أشبه هذا لم يكن رجعة وإذا طلق الأخرس امرأته بكتاب أو إشارة تعقل لزومه الطلاق وكذلك إذا راجعها بكتاب أو إشارة تعقل لزومها الرجعة وإذا مرض الرجل فقبل لسانه فهو كالأخرس في الرجعة والطلاق وإذا أشارت تعقل أو كتب كتاباً الزمها الطلاق والزمت له الرجعة ولو لم يخجل ولكنه ضعف عن الكلام فإشار بطلاق أو رجعة إشارة تعقل أو كتب كتاباً يعقل كانت رجعة (١) حتى يعقل فيقول لم تكن رجعة فقبضت منه بالطلاق الأول وكل زوج بالغ غير مغلوب على عقله يجوز رجعه كما يجوز طلاقه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز رجعة المغلوب على عقله كالأبىحوز طلاقه ولو أن رجلاً صعباً طلق امرأته ثم خجل عقله مخنوناً أو خجلاً أو رسماً أو غيره مما يغلب على العقل غير المسكر ثم ارتجع امرأته في العدة لم تجز رجعة ولا يجوز رجعة إلا في الحي الذي لو طلق جاز طلاقه وإن كان يجبن ويضيق فراجع في حال جنونه لم تجز رجعة وإن راجع في حال إفاقته جازت رجعة ولو اختلفا بعد مضى العدة فقالت راجعتي وأنت ذاهب العقل ثم لم يتحدث إلى رجعة وعقلا معك حتى انقضت عدتي وقال بل راجعتي ومعى عقلي فالقول قوله لأن الرجعة إليه دونها وهي في العدة تدعى إبطالها لا يكون لها إبطالها إلا بينة (دعوى المرأة انقضاء العدة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا طلقت المرأة في ادعت انقضاء العدة في مدة يمكن في مثلها أن تنقض العدة والقول قولها متى ادعت انقضاء العدة في مدة لا يمكن في مثلها انقضاء عدتها لم تصدق ولا تصدق إلا في مدة يمكن فيها انقضاء العدة والقول قوله إذا ادعت ما لا يمكن في مثلها بحال ولو طلق رجل امرأته فقالت من يومها قد انقضت عدتي لم يقبل منها حتى تسأل فإن قالت قد أسقطت سقطاً بأن بعض خلقه أو ولدت ولداً ومات كان القول قولها إذا كان يلد مثلها فإن كانت صغيرة لا يلد مثلها أو نجوزاً لا يمكن في مثلها أن تلد لم تصدق بحال ولو قالت قد انقضت عدتي في يوم أو غير مستل فإن

(١) قوله حتى يعقل الخ كذا في النسخ ولعل الكلمة محرفة تأمل كتبه معجبه

قال أعتقني فولأه للعتق عنه لأنه قد ملكه قبل العتق وكان عتقه مثل القبض كما لو اشتراه فلم يقبضه حتى أعقبه كان العتق كالقبض ولو أن رجلاً كفر عن رجل بغير أمره فاطمأ أو أعتق لم يجزه وكان هو المعتق لعهده فولأه وكذلك لو أعتق عن أبيه بعد الموت إذا لم يكن ذلك بوصية منهما ولو صام رجل عن رجل بأمره لم يجزه لأن الأبدان تعبدت بعمل فلا يجزى أن يعمل غيرها إلا الجوارح والعمر للغير الذي جاء عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن فهم ما نفقة ولأن الله تبارك وتعالى انما فرضهما على من وجد السبيل اليهما والسبيل بالمال ومن اشترى
مما أطعم أو نسأ أجرته ولو تنزه عن ذلك كان أحب الي ومن كان له مسكن لا يستغنى عنه هو وأهله وخادم أعطى من الكفارة والزكاة
وان كان في مسكنه فضل عن خادمه وأهله (٢٣٨) الفضل الذي يكون به غنيا لم يعط واذا حثت موسرا ثم أعسر لم

أر الصوم يحجز عنه
واحره احتياطاً ان يصوم
فاذا أيسر كفر وانما
أنظر في هذا الى الوقت
الذي يحث فيه ولو
حثت موسراً فأيسر
أحببت له أن يكفر
ولا يصوم وان صام
أجزأ منه لأن حكمه
حين حثت حكم الصيام
(قال المزني) وقد قال
في التلخيص ان حكمه
حين يكفر وقد قال في
جاءت المرأة ان تظلم
فلم يجد رقبة أو أحدث
فلم يجد ماء فلم يصوم ولم
يدخل في الصلاة بالتيتم
حتى وجد الرقبة والماء
ان فرضه العتق والوضوء
وقوله في جماعة العلماء
أوليه من انفراجه عنها
قال ومن له أن يأخذ
من الكفارة والزكاة
فله ان يصوم وليس
عليه ان يتصدق
ولا يعتق فان
فضل أجزاء وان كان
غنيا وماله غائب عنه
لم يكن له أن يكفر حتى
يحضر ماله الا بالاطعام
أو الكسوة أو التيمم
(باب ما يحجز من
الكسوة في الكفارة)

قالت حضرت ثلاث حيض لم تصدق لانه لا يحض من النساء أحد ثلاث حيض في مثل هذه المدة وان قالت
قد حضت في أربعين ليلة ثلاث حيض وما أشبه هذا انظر فان كانت المدعة لا نقض عدها في مثل هذه المدة
تذكر قبل الطلاق أنها كانت تحيض هكذا وتظهر صدقة في الحكم وكذلك ان كان من نساء الناس من يذكر
ما وصفت وان لم تكن هي ولا واحدة من النساء تذكر مثل هذا لم تصدق ومتى صدقتها في الحكم فلا زوجها
عليها الهين بالله عز وجل لقد انقضت عدها بما ذكر من حيض وظهر أو سقط أولاد فان حلفت برئت
منه وان تكلمت أحلفته ما انقضت عدها وجعلت له عليها الرجعة واذا صدقتها في الحكم بقولها قد انقضت
عدي صدقتها قبل ارتجاعها اياها وصدقتها اذا قال قد راجعتك اليوم فقالت انقضت عدي أمس أو في
وقت من اليوم قبل الوقت الذي راجعها فيه إلا ان تقر بعد امر راجعته اياها بان لم تنقض عدها ثم تدعي
انقضائه العدة فلا أصل صدقتها لان الرجعة قد ثبتت باقرارها وان شأت أن أحلفه لهما ما علم عدها انقضت
فعلت فان حلف لمرتها الرجعة وان نكل أحلفت على البت لقد انقضت عدها فان حلفت فلا رجعة له
عليها وان نكلت فله عليها الرجعة ولو قال لها قد راجعتك فقالت قد انقضت عدي أو قالت قد انقضت
عدي قبل أن تقول قد راجعتك في مدعيته فيها انقضت عدها ثم راجعها فقالت قد كنت كذبت فيما
ادعيت من انقضائه عدي أو قالته قبل راجعها فراجعها ثبتت عليها الرجعة ولو رجعت عن الاقرار
بانقضائه العدة لم يسقط ذلك الرجعة وهي كمن بعدد ما عليه ثم أقربه ولو قالت قد انقضت عدي ثم قالت
كذبت لم تنقض عدي أو وهبت ثم قالت قد انقضت عدي قبل أن يرتجعها ثم ارتجعها لم يكن له عليها رجعة
الا ان تكذب نفسها بعد الرجعة فمقول لم تنقض عدي واذا قالت قد انقضت عدي في مدة لا تنقضي
عدة امرأتها فبطلت قولها ثم جاءت عليها مدة تنقضي العدة في مثلها وهي ثابتة على قولها الأول قد
انقضت عدي فعدتها منقضية لأنهم امدعوا لا نقض العدة في الحالين معا ولو طلق الرجل امرأته ثم قال
أعطني بأن عدتها قد انقضت ثم راجعها لم يكن هذا اقراراً بان عدتها قد انقضت لأنها قد تكذبت فيما علمته
وثبتت الرجعة اذا قالت المرأة لم تنقض عدي وان قال قد انقضت عدي وقالت هي قد انقضت عدي
ثم قال كذبت لم يكن له عليها رجعة لأنه أقر بانقضائه عدها وكذلك لو صدقتها بانقضائه العدة ثم كذبها لم يكن
له عليها رجعة

(قال الشافعي) واذا قال الرجل وامرأته في العدة قد راجعتهما
اليوم أو أمس أو قبله في العدة أو تكررت فالحقول قوله اذا كان له أن يراجعها في العدة فأخبر أن قد فعل
بالأمس كان كابتدائه الفعل الآن ولو قال بعد مضي العدة قد راجعتك في العدة أو تكررت كان القول
قولها وعليه البينة أنه قد راجعها وهي في العدة واذا مضت العدة فقال قد كنت راجعتك في العدة وصدقته
فالرجعة ثابتة فان كذبت بعد التصديق أو كذبت قبل التصديق ثم صدقته كانت الرجعة ثابتة وهكذا
لو كانت زوجته أمة فصدقته كانت كالحر في جميع أمرها ولو كذبته مولاهم أقبل قوله لأن التحليل
بالرجعة والتحرير بالطلاق فيها ولها ولو كانت المرأة صبية لم تحض أو سقوتها مغلوبة على عقلها فقال زوجها
بعد انقضائه عدها قد راجعته في العدة لم يصدق الابينة تقدم له ولو صدقته بها من لا فرض له عليها وكذلك
لو صدقها ولها اياها كان أو غيره لم أقبل ذلك ولو كانت صبيحة فعرض لها مرض اذهب عقلها ثم قال بعد
انقضائه عدها قد كنت راجعته في العدة لم تكن زوجته فاذا أفاقت فصدقته كانت زوجته بالاقرار وكانت

(قال المزني) رحمه الله وأقل ما يحجز من الكسوة كل ما وقع عليه اسم كسوة من عمامة أو سراويل أو أزار
أو مفضة وغير ذلك لرجل أو امرأة أو صبي ولو استدل بما يجوز فيه الصلاة من الكسوة على كسوة المباحين لجاز أن يستدل بما يكفيه
في الشتاء والسيف أو في الصيف من الكسوة وقد أطلقه الله فهو مطلق

باب ما يجوز في عتي الكفارات وما لا يجوز (قال الشافعي) رحمه الله ولا يجزئ رقة في كفارة ولا واجب المؤمنة وأقل ما يقع عليه اسم الإيمان على الأعمى أن يصف الإيمان إذا أمر بصفته ثم يدون به مؤمنا ويجزئ فيه الصغير إذا كان أبوا مؤمنين أو أحدهما وولد الزنا وكل ذي نقص بسبب لا يضر بالعمل أضرارا يمتثل العرج (٢٣٩) الخفيف والعمور والنسل في الخنصر ونحو ذلك ولا يجزئ المقعد

ولا الأعمى ولا الأشل والرجل ويجزئ الأعمى والخصى والمرضى الذي ليس به مرض زمانة مثل الفالج والسيل ولو اشتري من يعتق عليه لم يجزه ولا يعتق عليه إلا الولد والولدون ولو اشتري رقبة بشرط يعتقها لم تجز عنه ويجزئ المذبر ولا يجوز المكتاتب حتى يجزئ يعتق بعد العجز ويجزئ المعتق إلى سنين وأخبرني في كتاب البين مع الشاهد على من أجاز عتي الذي في الكفارة بأن الله عز وجل لما ذكر رقة في كفارة فقال مؤمنة ثم ذكر رقة أخرى في كفارة كانت مؤمنة لأنهما يجتمعان في أنهما كفارتان ولما رأينا ما فرض الله عز وجل على المسلمين في أموالهم منقولاً إلى المسلمين لم يجز أن يخص جهن ماله ففرض عليه فيعتق به نبياً ويدع مؤمناً

باب الصيام في كفارة الإيمان المتتابع وغيره

الرجعة عليها ثابتة وإذا دخل الرجل بالمرأة فقال قد أصبحت طلقها وقالت لم يصبي فالقول قولها ولا رجعة له عليها ولو قالت قد أصابني وقال لم أصبها فعليها العدة باقرارها أنها عليها التحلل للزوج حتى تنقضي عدتها ولا رجعة له عليها باقراره أن لا عدة له عليها ويسعه فيما بينه وبين الله عز وجل أن يرجعها إن علم أنه كذب ويسعه فيما بيننا وبين الله تعالى أن علمت أنها كذبت باقرارها بالاصابة أن تنكح قبل أن تعتد له لا عدة عليها فأما الحكم فكما وصفت وسواء في هذا أعلق عليها أباً وأرضى ستراً أو لم يعلقه أو طال مقامه معها أو لم يعمل لتحب عليها العدة ولا يكمل لها المهر إذا طلقت إلا بالوطء نفسه وإذا اختلف في الوطء فالقول قول الزوج لأنه يؤخذ منه فضل الصداق وإذا طلق الرجل امرأته فقال بعد انقضاء عدتها قد رجعت في العدة وأنكرت طلقت ثم تزوجت ودخل بها أولم يدخل ثم أقام شاهدين أنه قد كان راجعها في العدة ففسخ نكاحها من الآخر وكانت زوجة الأول الذي راجعها في العدة وأمسك عنها حتى تعتد من الآخر أن كان أصابها فإن لم يكن أصابها لم يمسك عنها وإن ماتت أو ماتت وهي في العدة من الآخر توارثا ولو كانت المسئلة بها لها وكذبته ونكحت زوجها غيره ثم صدقت الزوج الأول أنه راجعها في العدة لم تصدق على إفساد نكاح الزوج الآخر ولم يفسخ نكاحها إلا بسنة تقوم على رجعة الزوج الأول في العدة « قال أبو يعقوب البويطي والربيع » وله عليها صداق مثلها باقرارها أنها أتلفت نفسها عليه (قال الشافعي) في قول الله تبارك وتعالى وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف إذا سارفرن بالوغي أجلهن فراجعهن بمعروف أو دعوهن تنقضي عدتهن بمعروف ونهاهم أن يمسكوهن ضرارا ليعتدوا ولا يحل ماسكهن ضرارا

النكاح المطلق ثلاثاً (قال الشافعي) أي أمرأة حل ابتداء نكاحها فنكاحها حل محال متى شاء من كانت تحل له وشاءت الأمر أن الملاءمة فإن الزوج إذا التزم لم تحل له أبداً بحال والحجة في الملاءمة مكتوبة في كتاب اللعان والثابتة المرأة الحرة ثلاثاً فلا تحل له حتى يجامعها زوج غيره لقول الله عز وجل في المطلقة الثالثة فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره قال فاحتملت الآية حتى يجامعها زوج غيره ودلت على ذلك السنة فكان أولى المعاني بكتاب الله ما دلت عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن المسور بن رفاع القرظي عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير أن رفاع طلق امرأته تيمية بنت وهب في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثاً فنكحها عبد الرحمن بن الزبير فأعرض عنها فلم يستطع أن يمسها ففارقها فأراد رفاع أن ينكحها وهو زوجها الأول الذي كان طلقها فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فنهاه أن يتزوجها فقال لا تحل لك حتى تذوق العسيلة (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم سمعها تقول جاءت امرأته رفاع القرظي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت إني كنت عند رفاع القرظي فطلقني فبنت طلاقي فترجعت عبد الرحمن بن الزبير وانما معه مثل هدبة الثوب فتبسم النبي صلى الله عليه وسلم وقال أتريدن أن ترجعي إلى رفاع لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك قالت وأبو بكر عند النبي صلى الله عليه وسلم وخالد بن سعيد بن العاص بالباب ينتظرن أن يؤذن له فنادى يا أبا بكر ألا نسمع ما تجهرون به هذه عند رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فإذا تزوجت المطلقة ثلاثاً وجامعها نكاحاً فأصابها ثم طلقها فأنقضت عدتها حل زوجها الأول ابتداء نكاحها لقول الله عز وجل فإن طلقها فلا تحل له من بعد

(قال الشافعي) رحمه الله كل من وجب عليه صوم ليس بشرط في كتاب الله أن يكون متتابعاً جزءاً متفرقاً فيصام على قول الله جل ذكره فعدة من أيام أخر والعدة أن يأتي بعدد صوم لآلؤه وقال في كتاب الصيام إن صيام كفارة اليمين متتابع والله أعلم (قال المزني) وسماه الله هذا الزم لأنه لأن الله عز وجل شرط صوم كفارة المتظاهر متتابعاً وهذا صوم كفارة مثله كما احتج الشافعي بشرط الله عز وجل رقة

القتل مؤمنة (قال المزني) فجعل الشافعي رقبة الظهار مثلها مؤمنة لأنها كفارة شبيهة بكفارة فكذلك الكفارة عن ذنب بالكفارة عن ذنب أشبه منها بقضاء رمضان الذي ليس بكفارة عن ذنب فتفهم قال وإذا كان الصوم متتابعاً فأطرف فيه الصائم أو الصائغة من عذر وغير عذر استأنفا الصيام إلا الحائض فإنها (٢٣٠) لا تستأنف وقال في القديم المرض كالحيض وقدر ترفع الحيض بالحل

وغيره كما يرتفع المرض
قال ولا صوم فيما لا يجوز
صومه تطوعاً مثل يوم
الظفر والأضحية وأيام
التشريق

(باب الوصية بكفارة
الإيمان والزكاة)

(قال الشافعي) رحمه
الله من تركه حق
المساكين في زكاة أو
كفارة عين أو حج فذلك
كله من رأس ماله بحاص
به الغرماء فإن أوصى
بأن يعق عنه في كفارة
فإن جعل ثلثه العتق
أعتق عنه فلم يحمله
الثلث أطمع عنه من
رأس ماله

(باب كفارة عين العبد
بعد أن يعق)

(قال الشافعي) لا يجوز
العبد في الكفارة
الاصوم لأنه لا يملك
مالاً وليس له أن يصوم
الابن مولاه إلا أن
يكون مالزماً بانه ولو
صام في أي حال أجزاء
ولو حنث ثم أعتق وكفر
كفارة حر أجزاء لأنه
حينئذ مالك ولو صام
أجزاء لأن حكمه يوم
حنث حكم الصيام
(قال المزني) رحمه الله

حتى تسلم زواج غيره فان طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا فلأنهما يقيما حد الله الآتي وقول
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا امرأة رافعة لأرجعي إلى رافعة حتى تذوق عسليته ويذوق عسليتي يعني
بجامعتك قال وإذا جامعها الزوج ثم مات عنها حلت للزوج المطلقها ثلاثاً كما تحل له بالطلاق لأن الموت
في معنى الطلاق باقراً فها بعد الجماع أو أكثر وهكذا لو نكحها زوج فأصابها ثم مات منه بلعان أو ردة
أو غير ذلك من الفرقه وهكذا كل زوج نكحها عبداً أو حراً إذا كان نكاحه صحيحاً وأصابها وفي قول الله
تعالى أن يتراجعا فلأنهما يقيما حد الله والله تعالى أعلم بما أراد أما الآية فتعني أن أقاماً الرجعة لأنهما من
حدود الله تعالى وهذا يشبه قول الله تعالى ويعولتهن أحق بردهن في ذلك أن أرادوا إصلاحاً ما أصلاح
ما أفسدوا بالطلاق بالرجعة فالرجعة ثابتة لكل زوج غيره غلوب على عقله إذا أقام الرجعة وأقامها
أن يتراجعا في العدة التي جعل الله عز وجله عليها فيها الرجعة قال وأحب لهما أن ينويا إقامة حدود
الله تعالى فيما بينهما وغيره من حدود الله تبارك اسمه

(الجماع الذي تحل به المرأة لزوجها) (قال الشافعي) إذا جامع المطلق ثلاثاً وزوج بالغ فبلغ أن
تغيب الحشفة في فرجها فقد ذاق عسليتها وذات عسليته ولا تكون العسيلة إلا في القبل وبالدليل ذلك
يحلها الزوج الأول إذا فارقها هذا ويوجب عليها الغسل والحد لو كان هذا زناً وسواء كان الذي أصابها قوي
الجماع أو ضعيف لا يدخله إلا بيده إذا بلغ هذا منها وكذلك لو استدخلته هي بيدها وإن كان غير مرافق
لم يحلها جماعاً لأنه لا يقع موقع جماع الكبير ولا يجوز أن يقال غير هذا ولو جاز جاز أن يقال لا يحلها إلا من
تستهي جماعه ويكون مبالغاً فيه قويا وإن كان الزوج صبياً فكان جماعه يقع موقع الكبير بأن يكون
مرافقاً يغيب ذلك منه في ذلك منها أحلها وكذلك أن كان خصياً غير محبوباً أو محبوباً باقياً له ما يغيبه فيها
بقدر ما تغيب حشفة غير الخصي أحلها ذلك أن كانت ثيباً فأما أن كانت بكر فلا يحلها إلا إذا ذهب العذرة
وذلك أنه لا يبلغ هذا منها إلا ذهب العذرة وسواء في ذلك كل زوج جائز النكاح من عبد ومكاتب وحر وكل
زوجة حرة ومملوكة وذمية بالغ وغير بالغ إذا كان بجامعاً مثلها ولو أصابها في دبرها بلغ ماشاء منها لم تحلها تلك
الآصابة لأنها ليست موضع العسيلة التي دل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنها تحلها ولو أفضاها زوجها
حلت بالافضاء لأن الافضاء لا يكون إلا ببلوغ ما يحلها ويجاوزته وهكذا الذمية تكون عند المسلم فيطلقها ثلاثاً
فينكحها الذي يبلغ هذا منها وكذلك لو كانت الزوجية مغلوباً على عقلها أو الزوج مغلوباً على عقله أوهما
عاجباً معاً أحلها ذلك الزوج ولو نكحها الذي نكحها جميعاً فأصابها كان يحلها من جماعها لا من نكحها
من جماع زوج مسلم لو نال ذلك منها لأنه زوج وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين زنياً وأغارجم
المحصنين ولا يحلها إلا الزوج صحيح النكاح وأصل معرفة هذا أن ينظر إلى كل زوج إذا انعقد نكاحه
لا ينفسخ بفساد عقد وان انفسخ بعد معنى فأصابها فهو يحلها وإن كان أصل نكاحه غير ثابت عند العقد
فلا تحلها أصابته لأنه غير زوج فإذا نكحها مملوكاً فعنت فاختارت فراقه وقد أصابها أحلها لأن عقده كان
ثابتاً وكذلك الأمة ينكحها الحر ثم يملكها والحر ينكحها العبد فملكه فينفسخ النكاح في الحالين وتحلها
أصابته قبل الفسخ وكذلك الأجدم والأرصر والمجنون ينكح المرأة فيصيرها لها أصابته ولو اختارت
فسخه إذا كانت الأصابة قبل الفسخ ولو أصابها أحد هؤلاء قبل اختيارها ففسخ نكاحها أحلها الأصابة
لأنها كانت وهي زوجة وكذلك الزوجان بصبيها الزوج ثم يرتد أحدهما بعد الأصابة تحلها تلك الأصابة

قدمت الحجة أن الحكم يوم يكفر لا يوم يحنث كما قال إن حكمه في الصلاة حين يصلي كما يمكنه لا حين وجبت
عليه قال ولو وجبت عليه ونصفه عبد ونصفه حر وكان في يديه مال لنفسه لم يجزئه الصوم وكان عليه أن يكفر بما في يديه لنفسه (قال
المزني) رحمه الله إنما المال نصفه الحر لا يملك منه النصف العبد شيئاً فكيف يكفر بالمال نصف عبد لا يملك منه شيئاً فأحق بقوله أنه كره حل

موسر بنصف الكفارة فليس عليه الا الصوم وبالله التوفيق (باب جامع الايمان) (قال الشافعي) رحمه الله واذا كان في دار حلف أن لا يسكنها أخذ في الخروج مكانه وان تخلف ساعة يمكنه الخروج منها فلم يفعل حنث فيخرج بيده متعولا ولا يضرمه أن يتردد على حل متاعه واخراج أهله لأن ذلك ليس بسكنى ولوحلف أن (٣٣١) لا يسكنه وهو ساكن فان أقام جميعا ساعة يمكنه التحويل

لأنه كان زوجها ولو كانت الاصابة بعدد مرة أحدهما أو ردتهم معا لم تحلها ولو رجع المرتد من مال الاسلام بعد لأن الاصابة كانت والمرأة موقوفة على العدة محرمة في حالها تلك بكل حال عليه ولو أصاب المرأة زوجها وهي محرمة أو صائغة أو حائض أو هو محرم أو صائم كان مسينا وأحلها ذلك لزوجها الذي طلقها ثلاثا لأنه لا يحرم عليه من المرأة في هذه الحال الا الجماع للعلّة التي فيها وفيها ويقع عليها طهاره وابلأؤه وطلاقه وبينها وبينه ما بين الزوجين ويجزى له بها حاسر وليس هكذا الزوجان يرتدا أحدهما وإذا نسكح الحر الأمة وهو لا يجد طولاً لحره ويخاف العنت فأصابها أحلها ذلك ولو نسكحها وهو يجد طولاً ولا يجد طولاً ولا يخاف العنت لم تحلها أصابه وإذا نسكح الرجل نسكحاً فاسداً بأي وجهه كان فأصاب لم يحلها ذلك لزوجها وذلك أن يسكنها متعة أو محرمة أو ينكحها نكاح سفار أو ينكحها بغير ولي أو أي نكاح فسخته في عقده لم يحلها الجماع فيه لأنه ليس زوج ولا يقع عليها طلاقه ولا ما بين الزوجين والعبد في هذا مثل الحر إلا أن العبد إذا طلق انتنن فقد أتى على جميع طلاقه وهما له كالثلث للحر وسواء طلق الحر ثلاثاً في مقام أو متفرقة لأنه قد جاء على جميع طلاقه وكذلك العبد في الانتنن وطلاق الحر لزوجه أمة وحره وكتابية ثلاث وطلاق العبد لزوجه انتنن الطلاق للرجال والعدة على النساء ولو طلق رجل امرأة لم يدخل بها واحدة ثم أتبعها طلاقاً لم يقع عليها الا الاولى وإن نسكت بعد زواجها وأصابها من نكحها فهي عنده على ما بقي من الطلاق

(باب ما يهدم الزوج من الطلاق وغيره) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تعالى في المطلقة الثالثة فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره فعمل حكم المطلقة ثلاثاً محرمة بكل حال على مطلقها ثلاثاً إلا أن يصيبها زوج غير مطلقها فإذا طلق المرأة ثلاثاً فأصابها زوج غير مطلقها سقط حكم الطلاق الاول وكان لزوجها الذي طلقها زوجها الذي أصابها أو مات عنها أن ينكحها فإذا نسكحها كان طلاقه إياها مبتدأ كهو حين ابتداء نكاحها قبل أن يطلقها لا يحرم عليه نكاحه حتى يطلقها ثلاثاً فإذا فعل عادت حراماً عليه بكل وجه حتى يصيبها زوج غيره ثم هكذا أبداً كلما أتى على طلاقها ثلاثاً حرمت عليه حتى يصيبها زوج غيره ثم حلت له بعد أصابه زوج غيره وسقط طلاق الثلاث وكانت عنده لا تحرم عليه حتى يطلقها ثلاثاً وإذا هدم الزوج طلاق الثلاث كماه فكذلك ان كان آتى منها في ملك ثم طلقها ثلاثاً سقط الايلاء حتى لا يكون له به طلاق أبداً إذا نكحها وإذا أصابها الزوج الذي آتى منها في ملك نكاح بعد زوج كفر كفارة عدين وان لم يصبها لم يوقف وقف الايلاء

(باب ما يهدم الزوج من الطلاق وما لا يهدم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان طلقها الزوج واحدة أو انتنن فنكحها زوج غيره وأصابها ثم بانت منه فنكحها الزوج الاول بعده كانت عنده على ما بقي من طلاقها كهي قبل يصيبها زوج غيره يهدم الزوج المصيبا بعده الثلاث ولا يهدم الواحدة والثنتين فان قال قائل فقد قال غيرك إذا هدم الثلاث هدم الواحدة والثنتين فكيف لم تقل به قيل ان شاء الله تعالى استدل لا لا موجوداً في حكم الله عز وجل فان قال وأين قيل قال الله عز وجل الطلاق مرتان فامسك بعروف أو تسريحاً بحسان وقال فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى دل حكم الله عز وجل على الفرق بين المطلقة واحدة واثنين والمطلقة ثلاثاً وذلك

وكذلك ما أشبهه وان حلف لا يسكن بيتاً وهو بدوي أو فري ولا يئنه فأي بيت من شعر أو آدم أو خيمة أو بيت من حجارة أو مدر أو ما وقع عليه اسم بيت سكنه حنث وان حلف أن لا يأكل طعاماً اشتراه فلان فاشتري فلان وأخرمه طعاماً ولا يئنه فأكلم منه لم يحنث ولوحلف لا يسكن دار فلان هذه بعينها فبما عاها فلان حنث بأي وجه سكنها ان لم تسكن له نية فان كانت نيته ما كانت لفلان لم يحنث اذا خرجت من

عنه حنث ولو كان في بيتين فجعل بينهما حداً ولكل واحد من الحجرتين باب فليست هذه عساكنة وان كانا في دار واحدة والمساكنة ان يكونا في بيت أو بيتين حجرتها واحدة ومدخلهما واحد وإذا اقترق البيتان أو الحجرتان فليست عساكنة الآن يكون له نية فهو على ما نوى فان قيل ما الحجة في ان النقلة بيده دون متاعه وأهله وما له قيل أرأيت اذا سافر أياكون من أهل السفر في قصر أو رأيت لو انقطع الى مكة بيده أياكون من حاضري المسجد الحرام الذين ان تمتعوا لم يكن عليهم دم فاذا قال نسكح فأنما النقلة والحكم على البدن لا على مال وأهل وعيال ولوحلف لا يدخلها فارق فوقها لم يحنث حتى يدخل بيتاً منها أو عرصتها ولو حلف لا يلبس ثوباً وهو لا يلبس ثوباً دابة وهو راكبها فأنزع أو زل مكانه والا حنث

ملكه ولو حلف لا يدخلها فأنه دمت حتى صارت طريقال بحث لانها ليست بدار ولو حلف لا يدخل من باب هذه الدار في موضع قول لم يحث إلا أن ينوي أن لا يدخلها فيحث ولو حلف لا يلبس ثوبا هو رداءه فقطعه قيسا أو اتزربه أو حلف لا يلبس سراويل فأترزبه أو قيسا فأتردي به فهذا كله ليس بحث به إلا أن يكون (٣٣٣) له نية فلا يحث إلا على نيته ولو حلف لا يلبس ثوبا رجل من عليه

فوجهه له فباعه واشترى
بثمنه ثوبا ليس له يحث
إلا أن يلبس الذي
حلف عليه بعينه وإنما
انظر إلى مخرج اليمين ثم
أحث صاحبها أو أوره
وذلك أن الأسباب
متقدمة والأعيان
بعدها فحدثه قد يخرج
على شالها وعلى
خلافها فأنه على
مخرج عينه أرايت
رجلا لو كان قال
وهبت له مالي خلف
ليضرب به أما يحث
أن لم يضربه وليس
يشبه سب ما قال قال
ولو حلف أن لا يدخل
بيت فلان فدخل بيتا
يسكنه فسلان بكراه
لم يحث إلا بان يكون
نوي مسكن فلان
فيحث ولو حلف فدخل
فيه لم يحث إلا أن
يكون هو أمرهم بذلك
تراخي أولم يتراخ (قال
الشافعي) رحمه الله ولو
قال نويت شهر لم يقبل
منه في الحكم أن حلف
بالطلاق ودين فيما بينه
وبين الله عز وجل ولو
حلف لا يدخل على
فلان بيتا فدخل على

أنه أمان أن المرأة يحل لطلقها رجعتا من واحدة واثنين فإذا طلقت ثلاثا حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره
فلما لم يكن زوج غيره حكم بحلها المطلقة واحدة واثنين إلا أنها حلال إذا طلقت واحدة واثنين قبل
الزوج كان معنى نكاحه وتركه النكاح سواء ولما كانت المطلقة ثلاثا حراما على مطلقها الثلاث حتى
تنكح زوجا غيره فكانت إنما تحل في حكم الله تبارك وتعالى اسمه بنكاحه كان له حكم بين أنها محرمة حتى
ينكحها هذا الزوج الآخر فلم يجوز أن يقاس ما حكم به الأحكام وكان أصل الأمر أن المحرم إنما يحل
للزوجة بفعل نفسه كما يحرم نفسه عليه الحلال بفعل نفسه فلما حلت المطلقة ثلاثا وزوج غيره بعد مفارقتها
نساء أهل الدنيا في هذا الحكم لم يجوز أن يكون الزوج في غير الثلاث في هذا المعنى وكان في معنى أنه لا يحل
نكاحه للزوج المطلق واحدة واثنين ولا يحرم شيئا إلا أن المرأة لم تحرم ففصل به وكان هو غير الزوج ولا
يحل له شيء بفعل غيره ولا يكون لغیره حكم في حكمه إلا حيث جعله الله عز وجل الموضع الذي جعله الله
تعالى مخالفا لهذا فلا يجوز أن يقاس عليه خلافه فان قال فهل قال هذا أحد غيرك قيل نعم أخبرنا
ابن عيينة عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان بن يسار أنهم سمعوا
أبا هريرة يقول سألت عمر بن الخطاب عن رجل من أهل البصر بن طلق امرأته تطليقة أو تطليقتين ثم انقضت
عدها فترجها رجل غيره ثم طلقها أو مات عنها ثم تزوجها رجل آخر قال هي عنده على ما بقي
(قال الشافعي) رحمه الله وإذا طلقت المرأة ثلاثا فأنكحت زوجا فأنكحت أن أصابها أو أنكر الزوج أهلها
ذلك الزوج وزوجها المطلقة ثلاثا وأما نحن من الذي أنكر أصابها إلا أنصفا تصدق على ما غفل به ولا
تصدق على ما تأخذ من مال زوجها وهكذا لو لم يعلم الزوج الذي يطلقها ثلاثا أنها نكحت فذكرت أنها
نكحت نكاحا صحيحا أو أصيبت حلت له إذا جاءت عليها مدة يمكن فيها انقضاء عدتها منه ومن الزوج الذي
ذكرت أنه أصابها ولو كذبها في هذا كله ثم صدقها كان له نكاحها والورع أن لا يفعل إذا وقع في نفسه
أنها كاذبة حتى يجد ما يدل على صدقها ولو أن رجلا شك في طلاق امرأته فلم يدركها طلاقا واحدة واثنين
أو ثلاثا فأنكحت زوجا غيره فأصابها ثم طلقها فأنكحها الزوج الأول ثم طلقها واحدة واثنين فأنكحها فأنكحها
على جميع طلاق لأنه لم يطلق إلا واحدة واثنين قبل نكاح الزوج الآخر الذي نكحت بعد فراق
أو قاله بعض أهلها ولم تقله وأقر الزوج بأنه لم يدركها طلاقا قبل نكاحها الزوج الآخر واحدة واثنين
أو ثلاثا قبل له هي عنك على ما بقي من الطلاق فان استيقن أنه طلقها قبل نكاحها الزوج واحدة
فطلقها في هذا المالك واحدة واثنين بنى على الطلاق الأول فإذا استكملت ثلاثا بالطلاق الذي قبل الزوج
والطلاق الذي بعده فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره وأجمعتنا في الطلاق الأول ما يستيقن
وتطرح ما يشك فيه ولو قال بعد ما قال أشك في ثلاث أنا استيقن أني طلقها قبل الزوج ثلاثا لحلف على
ذلك وكان القول قوله

(من يقع عليه الطلاق من النساء) قال الله تبارك وتعالى إذا نكحتهم المؤمنات ثم طلقتموهن وقال
إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وقال عز وجل للذين يؤلون من نسائهم وقال الذين يظاهرون منكم من
نسائهم وقال ولكم نصف ما ترك أزواجكم وقال عز وجل ولهن الربع مما تركن مع ما ذكر به الأزواج ولم أعلم
مخالفا أن أحكام الله تعالى في الطلاق والظهار والابلاء لا تقع إلا على زوجة ثابتة النكاح بحل للزوج
جماعها وما يحل للزوج من أمراته إلا أنه محرم الجماع في الأهرام والحيض وما أشبه ذلك حتى ينقض

رجل غيره بيتا فوجد المحلوف عليه فيه لم يحث لأنه لم يدخل على ذلك وإن علم أنه في البيت فدخل عليه ولا
حث في قول من يحث على غير النسبة ولا يرفع الخطأ (قال المسزني) رحمه الله قد سوى الشافعي في اثنتين بين من حلف ففعل عددا
أو خطأ (قال الشافعي) رحمه الله ولو حلف لما كان هذا الطعام غدا فالفأل قبل غدا لم يحث إلا أن قال الله سجل وعزم من كفر بالله من بعد

اعانة الامن اكره وقيل مطلق بالاعيان فقلنا ان قول المكرم **لا يكون** في الحكم وعقلنا ان الاكرام هو ان يغلب بفعل منه فلذا تلف ما حلف عليه ليعلم فيه شأنا بفعل منه فهو في اكثر من الاكرام ولو حلف ليقضيه حقه لوقت الا ان يشاء ان يؤخره ففات قبل يشاء ان يؤخره انه لا حنث عليه وكذلك لو قال الا ان يشاء فلان ففات فلان (٣٣٣) الذي يجعل المشتة اليه (قال المرتضى) هذا غلط ليس في موته

ما يمنع امكان بره وأصل قوله ان امكنه البر فلم يفعل حتى فاته الامكان انه بحث وقد قال لو حلف لا يدخل الدار الا بغير فلان ففات الذي جعل الاذن اليه انه ان دخلها حنث (قال المرتضى) وهذا وذلك سواء (قال الشافعي) رحمه الله ولو حلف ليقضيه عند رأس الهلال أو إلى يأس الهلال ٢ فرأى في اللبلة التي يهل فيها الهلال حنث (قال المرتضى) رحمه الله وقد قال في الذي حلف ليقضيه الى رمضان فهل له حنث لانه حد (قال المرتضى رحمه الله) هذا أصح كقوله الى الليل فاذا جاء الليل حنث (قال الشافعي) ولو قال الى حين فليس معلوم لانه يقع على مدة الدنيا ويوم والفتيا ان يقال له الورع ان تقضيه قبل انقضاء يوم لأن الحين يقع عليه من حين حلفت ولا تحنث أبدا لاننا لم نلحس غاية

ولا يحرم ان ينظر منها الى ما لا ينظر اليه غيره ولم أعلم مخالفا في أن الميراث بين الزوجين لا يكون الا في نكاح صحيح وأن يكون دين الزوجين غير مختلفين ويكونا حرين فكل نكاح كان تابنا وقع فيه الطلاق وكل من وقع عليه الطلاق من الازواج وقع عليه الظهار والايلاء وكيعا كان الزوجان حرين أو عبيدين أو أحدهما حر والآخر عبيد أو مكاتب أو مدبر أو لم تكمل فيه الحرية ويحل لأي زوج وزوجة ويقع الميراث بين كل حرين من الازواج محتجبي الدين فكل اسم نكاح كان فاسدا لم يقع فيه شيء من هذا الا طارق ولا غيره لأن هذين ليسا من الازواج وجميع ما قلنا ان نكاحه مفسوخ من نكاح الرجل المرأة بغير ولي ولا سلطان أو ان يتنكها ولي بغير رضاها رضى بعد أو لم ترض فالحق فاسد لا نكاح بينهما وكذلك لو كان هو الزوج ولم ترض لم يكن زواجا بذلك النكاح وان رضى وكذلك المرأة لم تبلغ بزوجهما غيرها والصبي لم يبلغ بزوجهما غيرها وبه وكذلك نكاح المتعة وما كان في معناه ونكاح المحرم وكذلك الرجل يتكهن أخته امرأته وأخوها عبيده وأخماسه والعبد لم تكمل فيه الحرية يسكن ثلاثة والحريم يجد الطول فينكح أمة والحر والعبد يسكن أمة كتابية وما كان في هذا المعنى مما يفسخ نكاحه وما كان أصل نكاحه تابنا فهو يفرق بعينين أحدهما هكذا لا يخالفه وذلك الرجل الحر لا يجد طولا فينكح أمة ثم يملكها فإذا تم له ملكها فاسد النكاح ولم يقع عليها شيء مما يقع على الازواج من طلاق ولا غيره وذلك ان الله عز وجل يقول والذين هم لفرس وجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم غير ما ملومين فلم يجز الجمع الا بنكاح أو ملك وحكم أن يقع في النكاح ما وصفنا من طلاق يحرم به الحلال من النكاح وغيره وحكم في الملك بأن يقع من المالك فيه العتق فيحرم به الوطء بالملك وفرق بين احلالهما وتحريمهما فحر أن يوطأ الفرسج الا بأحد همدون الآخر فلما ملك امرأته خالت عن النكاح الى الملك انفسخ النكاح « قال الربيع » يريدنا حدهما دون الآخر أنه لا يجوز أن تكون امرأته وهو عليها حتى يكون ملكا وحده بملكه أو التزويج وحده بملكه (قال الشافعي) رحمه الله وكذلك اذا ملك منها شقصا وان قل لها خرجت من أن تكون زوجة لوقد نفها ولم تحل له بالملك حتى يستكمل ملكها وهكذا المرأة تملك زوجها ولا يختلف الملك بين الزوجين بأي وجهه ما كان الملك مبرا أو هبة أو صدقة أو غير ذلك وهكذا البيع اذا تم كله وتعام الميراث أن يموت المورث قبضه الوارث أو لم يقبضه قبله أو لم يقبله لأنه ليس له رده وتعام الهبة أو الصدقة أن يقبلها الموهوب له والمصدق عليه ويقبضها وتعام الوصية أن يقبلها الموصى له وان لم يقبضها وتعام البيع أن لا يكون فيه شرط حتى يتفرقا عن مقامهما الذي تبايعا فيه ومالم يتم البيع والصدقة والهبة فلو أن رجلا وهبته امرأته أو اشتراها أو تصدق بها عليه فلم يقبض الموهوب له ولا المصدق عليه ولم يفارق البيعان مقامهما الذي تبايعا فيه ولم يخيرا أحدهما صاحبه بعد البيع فيختار البيع لم يكن له أن يبطأ امرأته بالنكاح لأن له فيها شبهة ملك حتى يرد الملك فتكون زوجته بحالها أو يتم الملك فينفسخ النكاح ويكون له الوطء بالملك واذا طلقها في حال الوقف أو تظاهرا أو ألى منها وقف ذلك فان ردت الملك وقع عليها الطلاق والايلاء وما يقع بين الزوجين (١) وان لم يتم ملكه فيها بالعقد الاول من الصدقة أو الهبة أو البيع سقط ذلك كله عنه لاننا حين تم البيع أنها غير زوجة حين وقع ذلك عليها فاذا عتقت الامة عند العتق فلها ان تبارك ان وقع عليها الطلاق بعد العتق قبل الخلع فالطلاق موقوف فان ثبتت عنده وقع وان فسخت النكاح سقط والوجه الثاني أن يكون الزوجان مشركين وثنيين فيسلم الزوج أو الزوجة فيكون

(١) كذا في النسخ ووجهه وان تم باسقاط الثاني تأمل

(٣٠ - الام - خامس) وكذلك زمان ودهر واحساب وكل كلمة مفردة ليس لها ظاهر يدل عليها ولو حلف لا يشترى فامر غيره أو لا يطلق فجعل طلاقها لها فطلقت أو لا يضرب عدة فامر غيره فضر به لا يحنث الا ان يكون نوى ذلك (قال الشافعي) ومن حلف لا يفعل فعلى أو لا يكون امران لم يحنث حتى يكونا جمعا وحتى يأكل كل الذي حلف أن لا يأكله ولو قال والله لا أشرب (٣) قوله فرأى في اللبلة الخ كذا في أصله ولا معنى له وفي الام فحين حلف الى رأس الشهر الخ انه يحنث بقوات الليلة الاولى ويومها فيعبر

ماء هذه الادوية أو ماء هذا النهر لم يحنث حتى يشرب ماء الادوية كله ولا سبيل له الى شرب ماء التبرك له ولو قال من ماء هذه الادوية أو من ماء هذا النهر حنث ان شرب شيئا من ذلك (باب من حلف على غريمه لا يفارقه حتى يستوفي حقه) (قال الشافعي) رحمه الله من حلف على غريمه لا يفارقه (٢٣٤) حتى يستوفي حقه ففر منه لم يحنث لانه لا يفارقه ولو قال لا افترق أنا وأنت حنث

ولو أفسس قبل أن يفارقه أو استوفى حقه فيما يرى فوجسد في دنائره زجاجة أو نحاس حنث في قول من لا يطرح الغلبة والخطأ عن الناس لان هذا لم يعده قال ولو أخذ بحقه عرضا فان كان قيمة حقه لم يحنث وان كان أقل حنث الا ان ينوي حتى لا يبقى عليك من حقي شيء فلا يحنث (قال المزني) رحمه الله ليس للقيمة معنى لان عينه ان كانت على عين الحق لم يبر الأبعينه وان كانت على البراءة فقد برئ والعرض غير الحق سوى أوليسو (قال الشافعي) رحمه الله حنث الفراق ان يتفرقا عن مقامهما الذي كانا فيه أو مجلسهما قال ولو حلف بقبض حقه غدا فقضاه اليوم حنث لان قضاءه غدا غير قضاءه اليوم فان كانت نيته أن لا يخرج غد حتى أقضيك حقل فقد برئ وهكذا لو هو به رب الحق حنث الا ان يكون

النكاح موقوف على العدة فان أسلم المتخلف عن الاسلام منهما كان النكاح نابتا وان لم يسلم حتى تمضي العدة كان النكاح مفسوخا وما وقع الزوج في هذه الحال على امرأته من طلاق أو ما يقع بين الزوجين فهو موقوف فان ثبت النكاح باسلام المتخلف منهما وقع وان انفسخ النكاح بأن لم يسلم المتخلف عن الاسلام منهما سقط وكل نكاح أبدا يفسد من حادث من واحد من الزوجين أو حادث في واحد منهما ليس بطلاق من الزوج فهو فسخ بلا طلاق (الخلاف فيما يحرم بالزنا) (قال الشافعي) رحمه الله أما الرجل يزني بامرأة أبيه أو امرأته فلا تحرم واحدة منهما على زوجها عصية الآخر فيها ومن حرمها على زوجها بهذا أثبت أن يكون خالف حكم الله تعالى لأن الله عز وجل جعل التحريم بالطلاق الى الازواج فجعل هذا الى غير الزوج أن يحرم عليه امرأته أو الى المرأة نفسها أن تحرم نفسها على زوجها وكذلك الزوج يزني بامرأته أو بنته لا تحرم عليه امرأته ومن حرم عليه أشبه أن يدخل عليه أن يخالف حكم الله تعالى في أن الله حرمها على زوجها بطلاقا يهاضري زوجها بأمها فلم يكن الزنا طلاقا لها ولا فعلا يكون في حكم الله جل ثناؤه ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تحريمها وكان فعلا كما وصفت وقع على غيرها فحرمته فقال قولنا لئن لم يكن بطلاقا بغيره فعل الزوج وقع على غيرها فحرمته به امرأته عليه وذكر الله عز وجل ما من به على العباد فقال فجعله نسبا وصهرا فحرم بالنسب الامهات والاخوان والعمات والخالات ومن سمي وحرم بالصهر ما تنكح الآباء وامهات النساء وبنات المدخول بهن منهن فكان تحريمه بانه جعله للحرمات على من حرم عليه حقا ليس لغيرهن عليهن وكان ذلك منامنه بما رضى من حلاله وكان من حرم من حرمه لهن محرما يتخولهن ويسافرن ويرى منهن ما لا يرى غير المحرم وانما كان التحريم لهن رحمه لهن ولبن حرم من حرمه ومناع لهن وعليهن لعقوبة لو احدث منها ولا تكون العقوبة فيما رضى ومن حرم بالزنا الذي وعده الله عليه النار وحذ عنه فاعله وقرنه مع الشرك به وقتل النفس التي حرم الله أحال العقوبة الى أن جعلها موضع رحمة فن دخل عليه خلاف الكتاب فيما وصفت وفي أن الله تعالى حين حكم الاحكام بين الزوجين من اللعان والظهار والايلاء والطلاق والميراث كان عندنا وعندنا على النكاح الصحيح فاذا زعمنا أن الذي أراد الله عز وجل بأحكامه في النكاح ما صح وحل فكيف جازله أن يحرم بالزنا وهو حرام غير نكاح ولا شبهة

(من لا يقع طلاقه من الازواج) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يقع طلاق من رزقه فرض الصلاة والحدود وذلك كل بالغ من الرجال غير مغلوب على عقله لانه انما خوطب بالفرائض من بلغ لقول الله تعالى واذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا واقول الله تبارك وتعالى وابتلوا اليساى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم ولأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز ابن عمر في القتال ابن جس عشرة ورده ابن أربع عشرة ومن غلب على عقله بفطرة خلقه أو حادث علة لم يكن سببا لاجتلابها على نفسه بعصية لم يلزمه الطلاق ولا الصلاة والحدود وذلك مثل المعتوه والمجنون والموسوس والمبرسم وكل ذي مرض يغلب على عقله ما كان مغلوبا على عقله فاذا ناب اليه عقله فطلق في حاله تلك أو أتى حدا أقيم عليه ولزمته الفرائض وكذلك المجنون يحسن ويقتى فاذا طلق في حال جنونه لم يلزمه واذا طلق في حال افاقته لزمه وان شهد شاهدان على رجل أنه طلق امرأته فقال طلقت في حال جنوني أو مرضي غلب على عقلي فان قامت له بينة على مرض غلب على عقله في الوقت الذي طلق فيه سقط طلاقه وأحلف ما طلق وهو

نوى أن لا يبقى على غدا من حقل شيء فيبر (باب من حلف على امرأته لا يخرج الا بذنه) يعقل (قال الشافعي) من قال لامرأته أنت طالق ان خرجت الا نادى أو حتى آذن لك فهذا على امرأة واحدة واذا خرجت باذنه فقد بر ولا يحنث ثانية الا ان يقول كلما خرجت الا نادى فهذا على كل مرة ولو أذن لها أو أشهد على ذلك فخرجت لم يحنث لانه قد أذن لها وان لم تعلم كنه كان

عليه حق لرجل فغاب أو مات فجعله صاحب الحق في حل برئ غير أني أحب له في الورع لو أخت نفسه لأنها خرجت عاصية له عند نفسها
وان كان قد أدن لها (باب من يعتق من مملوكه إذا خست أو حلف بعقبي عبد فباعه ثم اشتراه وغير ذلك) (قال الشافعي)
رحمه الله من حلف بعقبي مائة وله أمهات أو أولاد ومدر ون وأشقاص من (٢٣٥) عبد عتقوا عليه إلا المكاتب إلا أن

ينويه لان الظاهر أن
المكاتب خارج من
ملكه بمعنى ودخل فيه
بعتي وهو محمول بينه
وبين أخذ ماله
واستخدامه وأرش
الجنابة عليه ولازكاة
عليه في ماله ولازكاة
الفطر في رقبته وليس
كدام ولده ولا مدبره ولو
حلف بعقبي عبده
ليضربنه غدا فباعه
اليوم فلما مضى غدا
اشتراه فلا يحنث لان
الحنث اذا وقع مرة لم
يحنث ثانية ولو قال
لعبدا من حر إن بعثك
فباعه بغير بيع
خيار فهو حر حين عقد
البيع وانما عتقه من
قبل أن النبي صلى الله
عليه وسلم لم يجعل
المتابعين بالخيار ما لم
يتفرقا قال وتفرقهما
بالأبدان فقال فكأن لو
أعتقه عتق فاعتق
بالحنث ولو قال ان
زوجتك أو بعثت فانت
حر فزوجته أو باعها
فاسد المبحث

(باب جامع الأيمان
الثاني)

(قال الشافعي) رحمه

يعقل وان قالت امرأته قد كان في يوم كذا في أول النهار مغلوبا على عقله وشهد الشاهدان على الطلاق
فأثبتناه كان يعقل حين طلق لرمه الطلاق لأنه قد يغلب على عقله في اليوم ويعق وفي الساعة ويعق وان
لم يثبت شاهد الطلاق أنه كان يعقل حين طلق أو شهد الشاهدان على الطلاق وعرف أنه قد كان في ذلك
اليوم مغلوبا على عقله أحلف ما طلق وهو يعقل والقول قوله وان شهدا عليه بالطلاق ولم يثبتا يعقل
أم لا وقال هو كنت مغلوبا على عقلي فهو على أنه يعقل حتى يعلم بينة تقوم أنه قد كان في مثل ذلك الوقت
يصيه ما يذهب عقله أو يكثر أن يعتريه ما يذهب عقله في اليوم والأيام فيقبل قوله لأن له سببا يدل
على صدقه

(طلاق السكران) (قال الشافعي) رحمه الله ومن شرب خرا أو نبيذا فأسكره فطلق لزمه الطلاق
والحدود كلها والأفراض تسقط المعصية بشرب الخمر والمعصية بالسكر من البهينة فمطلقا ولا طلاقا
فان قال قائل فهذا مغلوب على عقله والمريض والمجنون مغلوب على عقله قيل المريض مأحور ومكفر
عنه بالمرض مرفوع عنه القلم اذا ذهب عقله وهذا أشم مضروب على السكر غير مرفوع عنه القلم فكيف
يقاس من عليه العقاب بن له الثواب والصلاة مرفوعة عن غلب على عقله ولا ترفع عن السكران وكذلك
الأفراض من حج وأصيام وغير ذلك ومن شرب بجا أو خربا أو مرقد السعال به من مرض فادب عقله
فطلق لم يلزمه الطلاق من قبل أن ليس في شيء من هذا أن ينصرهم على شره في كتاب ولا سنة ولا إجماع
فإذا كان هكذا كان جائزا أن يؤخذ الشيء منه للمنفعة لا لقتل النفس ولا لذهاب العقل فان جاء منه قتل
نفس أو أدهاب عقل كان كل مريض بمرض من طعام وغيره وأجدوا أن لا يأثم صاحبه بأنه لم يرد واحدا
منهما كما يكون جائرا له بط الجرح وفتح العرق والحمامة وقطع العضو رجاء المنفعة وقد يكون من بعض
ذلك سبب التلف ولكن الأغلب السلامة وأن ليس براد ذلك لذهاب العقل ولا لتلف المعصية

(طلاق المريض) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ملك الله تعالى الأزواج الطلاق فن طلق من
الأزواج وهو بالغ غير مغلوب على عقله جاز طلاقه لانه تحرر لا امرأته بعد أن كانت حلالا له فسواء كان
صحيا حين يطلق أو مريضا والطلاق واقع فان طلق رجل امرأته ثلاثا أو تطليقة لم يبق له عليها من الطلاق
غيرها ولا عنها وهو مريض حكمه في وقوع ذلك على الزوجة وتحررها عليه حكم الصحيح وكذلك ان
طلقها واحدة ولم يدخل بها وكذلك كل فرقة وقعت بينهما ليس الزوج عليها فمراجعة بعد الطلاق فان
لم يصح الزوج حتى مات فقد اختلف في ذلك أصحابنا فمنهم من قال لا ترثه وذهب إلى أن حكم الطلاق اذا
كان في الصحة والمرض سواء فان الطلاق يقع على الزوجة وأن الزوج لا يرث المرأة لو ماتت فكذلك لا ترثه
لأن الله تعالى ذكره انما ورث الزوجة من الزوج والزوجة ما كانا زوجين وهذا ان يساير زوجين
ولا يملك رجعتها فتكون في معنى الأزواج فترث وتورث وذهب إلى أن على الزوجة أن تعتد من الوفاة
أربعة أشهر وعشرا وهذه لا تعتد من الوفاة وإلى أن الزوجة اذا كانت وارثة ان مات زوجها كانت
مورثة ان مات قبله وهذه لا يرثها الزوج وذهب إلى أن الزوجة تغسل الزوج وغسلها وهذه لا تغسل
ولا يغسلها وإلى أنه ينكح أختها وأربعها واهل هذا بين أن ليست زوجة ومن قال هذا فليست
عليه مسئلة صح الزوج بعد الطلاق أو لم يصح أو نكحت الزوجة أو لم تنكح ولم يورثها منه اذا لم يكن له عليها
رجعة ولا هو منها ولو طلقها ساعة يموت أو قال أنت طالق قبل موتي بفرقة عي أو بيوم ثلاثا لم ترث في هذا

الله واذا حلف لأب كل الرأس فأكل الرأس الحيتان أو ورث الطير أو ورث شي يحالف رؤوس الغنم والابل والبقر لم يحنث من قبل أن الذي
يعرف الناس اذا خطبوا بأكل الرأس انما هي ما وصفنا الآن يكون بلادها صيد يكثر كما يكثر لحم الانعام في السوق وتيز رؤسها فيحنث في
رؤسها وكذلك البيص وهو بيض الدجاج والأوز والنعام الذي يرأى بالنصه حيا فأما بيض الحيتان فلا يكون هكذا ولو حلف لأب كل لها

حُثَّ بِحَمِّ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْعِشْمِ وَالْوَحْشِ وَالطَّيْرِ لَآئِهْ كُلِّ حَمٍّ وَلَا يَحْتَسِبُ فِي لَحْمِ الْخَيْتَانِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِالْأَغْلَبِ وَلَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَشْرِبَ سِوَيْهَا
فَأَكَلَهُ أَوْ لَا يَأْكُلْ خَبْرًا فَهَاتِهِ فُشِّرَ بِهِ أَوْ لَا يَشْرِبَ شَيْئًا فَذَاقَهُ فَنَدَخَلَ بَطْنَهُ لَمْ يَحْتَسِبْ وَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلْ سِوَيْهَا أَوْ لَا يَشْرِبَ سِوَيْهَا أَوْ لَا يَشْرِبَ سِوَيْهَا
بِالسُّوْبِيِّ حُثَّ لِأَنَّهُ السَّمْنُ (٣٣٦) لَا يَكُونُ مَا كَوَّلَا لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ بِأَمْدٍ قَدْرَ عَلَى أَنْ يَأْكُلَهُ بِأَمْدٍ مُفْرَدًا

القول بحال (قال الشافعي) أخبرنا ابن أبي رواد ومسلم بن خالد عن ابن جريج قال أخبرني ابن أبي مليكة
أنه سأل ابن الزبير عن الرجل يطلق المرأة فيبتهائم يموت وهي في عتقها فقال عبد الله بن الزبير يطلق عبد الرحمن
ابن عوف ثم حاضر بنت الأصبغ الكلبية فبتهائم مات عنها وهي في عتقها فوزتها عثمان قال ابن الزبير وأما
أنافلا أرى أن ترث مبتوتة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن طلحة بن عبد الله بن عوف
قال وكان أعلمهم بذلك وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته البتة وهو
مريض فوزتها عثمان منه بعد انقضاء عتقها (قال الشافعي) رحمه الله فذهب بعض أصحابنا إلى أن
يورث المرأة وإن لم يكن للزوج عليها رجعة إذا طلقها الزوج وهو مريض وإن انقضت عتقها قبل موته
وقال بعضهم وإن نكحت زوجا غيره وقال غيرهم ترثه ما امتنع من الأزواج وقال بعضهم ترثه ما كانت
في العدة فإذا انقضت العدة لم ترثه وهذا مما استخبرنا عنه عز وجل فيه « قال الربيع » وقد استخبرنا الله
تعالى فيه فقال لا ترث المبتوتة (قال الشافعي) رحمه الله غير أني أعيقلت فاني أقول لا ترث المرأة زوجها
إذا طلقها مريضا بطلاق لا يملك فيه الرجعة فانقضت عتقها ونكحت لأن حديث ابن الزبير متصل وهو
يقول ورثها عثمان في العدة وحديث ابن شهاب منقطع وأيم ما قلت فإن صح بعد الطلاق ساعة ثم مات
لم ترثه وإن طلقها قبل أن يمسيها فأيم ما قلت فلها منه ما سمي لها إن كان سمي لها شيئا ولها المتعة إن
لم يكن سمي لها شيئا وأعدة عليها من طلاق ولا وفاة ولا ترثه لأنها لا عدة عليها وأيم ما قلت فلو طلقها وقد
أصابها وهي مملوكة أو كافرة وهو مسلم طلاقا لا يملك فيه الرجعة ثم أسلمت هذه وعققت هذه ثم مات مكانه
لم ترثه لأنه طلقها ولا معنى لقراره من ميراثها ولومات في حاله تلك لم ترثه ولو كان طلاقه يملك فيه الرجعة
ثم عققت هذه وأسلمت هذه ثم مات وهما في العدة ورثته وإن مضت العدة لم ترثه لأن الطلاق كان وهما
غير وارثين لومات وهما في حالهما تلك وإن كانت من الأزواج وإذا طلق الرجل امرأته وهو مريض طلاقا
يملك فيه الرجعة ثم مات بعد انقضاء عتقها لم ترث في قول من ذهب إلى قول ابن الزبير لأن من ذهب إليه نظر
إليه حين يموت فإن كانت من الأزواج أوفي معنى الأزواج من المطلقات اللاتي عليهن الرجعة وهن في
عتقهن ورثته وكذلك إن ماتت ورثته الزوج وإن لم يكن عليها عدة لم يرثها لأنها خارجة من الأزواج
ومعانيهن وفي قول من ذهب إلى القول الآخر ترثه ما لم تنقض عتقها وإن طلقها طلاقا صحيحا لا يملك فيه
الرجعة ثم صح ثم مرض فمات لم ترثه وإن كانت في العدة لأنه قد صح فلا يبدأ طلاقها في ذلك الوقت لم ترثه
وإن كان يملك الرجعة فمات في العدة ورثته والمرض الذي يمنع صاحبها من الهبة والاتلاف ماله إلا
في الثلث إن مات وبورث منه من بورث إذا طلق مريضا كل مرض يخوف مثل الحمى الصالب والبطن
وذات الجنب والناصرة وما أشبهه مما يضمنه على الفراش ولا يتناول فاما ما أضمنه مثله وتناول مثل
السل والنالج إذا لم يكن به وجع غيرهما أو يكون بالفلوج منه سورة ابتدأه في الحال التي يكون مخوفا
فها فإذا تناول فإنه لا يكاد يكون مخوفا فاما إذا كانت حي الربع برجل فالأغلب منها أنها غير مخوفة
وأنها إلى السلامة فإذا لم تضمنه حتى يلزم الفراش من ضمن فهو كالصحيح وإذا أضمنه كان كالمرضى
وإذا آلى رجل من امرأته وهو صحيح فماتت الأربعة أشهر وهو مريض فمات قبل أن يوقف فهي زوجته
وإن وقف ففاته بلسانه وهو لا يقدر على الجماع فهي زوجته وإن طلق والطلاق يملك الرجعة فإن مات وهي
في العدة ورثته وإن ماتت ورثها وإن مات وقد انقضت العدة لم يرثها ولم ترثه ولو قد فها وهو مريض أو صحيح

وإذا حلف لا يأكل هذه
التمرة فوكت في عمر
فان أكله الاخرة أو
هلك منه تمرة لم
يحسب حتى يستيقن
أنه أكلها والورع أن
يحسب نفسه وإذا
حلف أن لا يأكل هذه
الخطبة ففاتها وخبرها
أو قلاها جعلها سويقا
لم يحسب لأنه لم يأكل
ما وقع عليه اسم فتح ولو
حلف لا يأكل كل لحافا كل
شعما ولا شعما فأكل
الحشا أو رطبا فأكل غرا
أو غرا فأكل رطبا أو زيدا
فأكل لبنا لم يحسب لأن
كل واحد منها غير
صاحبه ولو حلف
لا يكلم رجلا ثم سلم على
قوم والحلف عليه
فهم لم يحسب الآن
يتوبه ولو كتب إليه
كتابا أو أرسل إليه
رسولا فالورع أن
يحسب ولا بين ذلك لأن
الرسول والكتاب غير
الكلام (قال المزني)
رحمه الله هذا عندى به
وبالحق أولى قال الله
جل ثناؤه آيتك أن لا
تكلم الناس ثلاث ليل
سويما إلى قوله بكرة

وعشا فافهمهم ما يقوم مقام الكلام لم يتكلم وقد احتج الشافعي بأن الهجرة محرمة فوق ثلاث
فلو كتب أو أرسل إليه وهو يقدر على كلامه لم يخرج به هدام من الهجرة التي بأثمها (قال المزني) رحمه الله فلو كان الكتاب كلاما مخرج
به من الهجرة ففهمهم (قال الشافعي) رحمه الله ولو حلف لا يرى كذا إلا رفعه إلى قاض فرأه لم يكن رفعه إليه حتى مات ذلك القاضي لم

يبحث حتى يمكنه فيفرط وإن عزل فإن كانت نيته أن يرفعه اليه ان كان قاضيا فلا يجب رفعه اليه وإن لم يكن له نية خشيت أن يبحث ان
لم يرفعه اليه ولو حلف ماله مال وله عرض أو دين حيث إلا أن يكون نوى غير ذلك فلا يبحث قال ولو حلف يصبر بن عبده مائة سوط
جمعها فضر به بها فإن كان يحيط العلم أنها ماسته كلها بر وإن أحاط انهما لم (٣٣٧) تناسه كيهما يبر وإن شئت لم يبحث في

الحكم ويبحث في الورع
واخرج الشافعي بقول
الله عز وجل وخذ
بيدك ضغنا فاضرب
به ولا تحنن وضرب
رسول الله صلى الله عليه
وسلم بالنكال الضل في
الزنا وهذا شيء مجموع
غير أنه اذا ضرب به
ماسته (قال المزني)
رحمه الله هذا خلاف
قوله لو حلف ليفعلن
كذلك الوقت الآن شاء
فلان فان مات أو غي
عنا حتى مضى الوقت
حنن (قال المزني)
رحمه الله وكلا ما يبره
شك فكيف يبحث في
احدهما ولا يبحث في
الآخر فقياس قوله
عندي أن لا يبحث بالنكاح
(قال الشافعي) ولو لم يقبل
ضرب بيدك فاضرب
ضربه انما لم يبحث لانه
ضاربه ولو حلف لا يجب
له هبة قصصد عليه
أو نخله أو أعمره فهو حبة
فإن أسكنه فاعماهي
عارية لم يملكها باهاقني
شاعرجع فيها وكذلك
ان حبس عليه ولو حلف
ان لا يركب دابة العبد
فركب دابة العبد
لم يبحث لأنها ليست له

فلم يلاعها حتى مرض ثم مات كانت زوجته وكذلك لو اتعن فلم يملك اللعان حتى مات كانت زوجته
ترته ولو أكل اللعان وقعت الفسقة ولم ترته وإن كان مريضاً حين وقعت الفسقة في واحد من القولين وذلك
أن اللعان حكم حكم الله تعالى به يحده السلطان ان لم يلتعن وإن الفرقه لزمته بالسنة أحب وأكره وأسهما
لا يجتمعان بحال أبدأ لهما اذا وقع اللعان غير حال الارواح فلا ترته ولا ترثها اذا اتعن هو ولو تظهر
منها صحباً أو مريضاً فساواهي زوجته ليس الظهار بطلاق انتهى الظاهر بطلاق انتهى كالين يكفرها فان لم يكفرها حتى مات
أو ماتت توارثا وإذا قال الرجل لامرأته وهو مريض ان دخلت دار فلان أو خرجت من منزلي أو فعلت كذا
لامرئها عني أن تفعله ولا تأثم بتركه فانت طالق ثلاثا أو طالق ولم يبق له عليهما من الطلاق الا واحدة
ففعلت ذلك طلقت ثم مات لم ترته في العدة بحال لأن الطلاق وإن كان من كلامه كان بفعله واقع وكذلك
لو قال لهما اختاري نفسك أو ألبك طلاقاً ثلاثا فطلقت نفسها ثلاثا وكذلك لو اختلعت منه وكذلك
لو قال لهما ان شئت فانت طالق ثلاثا فشائت وكل ما كان من هذا كان يتمها وهي تجدد منه بدطلقت
منه طلاقاً لا يملك فيه الرجعة لم ترته ولم يرثها عندى في قياس جميع الأقاويل وكذلك لو سأله أن يطلقها
ثلاثا فطلقها ثلاثا لم ترته ولو سأله أن يطلقها واحدة فطلقها ثلاثا ورثته في العدة في قول من يورث امرأة
المريض اذا طلقها ولكنه لو قال لهما وهو مريض أنت طالق ان صليت المكتوبة أو تطهرت للصلاة وصمت
شهر رمضان أو كلت ألباً أو أمدأ أو قعدت أو قعدت ومثل هذا ما تكون عاصية بتركه أو يكون لا بد لها
من فعله ففعلته وهو مريض ثم مات ورثته في العدة في قول من ذهب إلى ثبوتها اذا طلقها مريضاً وهكذا
لو حلف صحباً على شيء لا يفعله هو ففعله مريضاً ورثت في هذا القول فأما قول ابن الزبير فطعن هذا كله
وأصله أن ينظر إلى حالها يوم يموت فان كانت زوجة أو في معناها من طلاق علق فيه الزوج الرجعة
وكانت لومات في تلك الحال ورثها ورثها منه (١) وإن لم يكن برثها لومات في تلك الحال لم تكن زوجة
ولا في طلاق علق فيه الرجعة ولم نورثها في أى حالة كان القول والطلاق مريضاً كان أو صحباً ولو قال
لها وهو مريض أنت طالق ثلاثا ناصت اليوم تطوعاً أو خرجت إلى منزل أو طلاقاً مريضاً كان أو صحباً ولو قال
منزل أبيها لم ترته من قبل أنه قد كان لهما من هذا بد وكانت غير آتية بتركها منزل أبيها ذلك اليوم وكل
ما قبل مما وصفت أنها ترته في العدة في قول من يورثها اذا كان القول في المرض ووقع الطلاق في المرض
فقاله في المرض ثم صح ثم وقع لم ترته اذا كان الطلاق لا يملك فيه الرجعة وكل ما قال في الصحة مما يقع في المرض
فوقع الطلاق به في المرض وكان طلاقاً لا يملك فيه الرجعة لم ترته مثل أن يقول أنت طالق غداً أو اذا جاء هلال
كذا أو اذا جاءت سنة كذا أو اذا قدم فلان وما أشبه هذا فوقع به الطلاق البائن وهو مريض لم ترث لأن القول
كان في الصحة (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال لهما اذا مرضت فانت طالق ثلاثا فرض فانت قبل أن يصح
ورثت في قول من يورثها اذا كان الطلاق في المرض لانه عمد أن أوقع الطلاق في المرض واذا مرض
الرجل فأقر أنه قد كان طلق امرأته في الصحة ثلاثا فوقع الطلاق باقراره ساعة تكلم واستقبلت العدة من
ذلك اليوم ولا ترته عندى بحال واذا قال الرجل لامرأته وهو مريض أنت طالق ثلاثا اذا صححت فصح

(١) قوله وإن لم يكن برثها لومات إلى قوله ولو قال لهما وهو مريض كذا في النسخ والحكم مفهوم مما قبله
وان كان في العبارة زيادة أو تحريف من النسخ تأمل

انما اسمها مضاف اليه (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال مالي في سبيل الله أو صدقة على معالي الأمان فذهب عائته رضى الله عنها
وعدة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وعطاء القياس أن عليه كفارة يمين وقال من حنث في المشي إلى بيت الله ففيه قولان أحدهما
قول عطاء كفارة يمين ومذهبه أن أعمال البر لا تكون الا ما فرض الله أو تبرأ رايه الله عز وجل (قال الشافعي) والتبرأ أن يقول

لله على أن شغاني أن أجد نذرا فأما إن لم أفضل حقتك فعلى المشى إلى بيت الله فهذه من معاني الإيمان لا معاني النذور (قال الرزني)
 رحمه الله قد قطع بأنه قول عدد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والقياس وقد قال في غير هذا الموضع لو قال الله على نذر حرج إن شاء
 فلان فشاهد لم يكن عليه شيء إنما النذر (٣٣٨) ما يريد به الله عز وجل ليس على معاني المعلق والشأن غير الناذر

(باب النذور)

(قال الشافعي رحمه الله من نذر أن يمشي إلى بيت الله لم يزد أن قدر على المشى وإن لم يقدر ركب وأهراق دما احتياطا من قبل أنه إذا لم يطق شأ سقط عنه ولا يمشي أحد إلى بيت الله إلا أن يكون حاجا أو معتبرا وإذا نذر الحج ماشيا مشى حتى يحل له النساء ثم ركب وإذا نذر أن يعتمر ماشيا مشى حتى يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة ويحلق أو يقصر ولو فاته الحج حل ماشيا وعليه حج قائل ماشيا ولو قال على أن أمشي لم يكن عليه المشى حتى يكون برا فان لم ينو شيئا فلا شيء عليه لأنه ليس في المشى إلى غير مواضع التبرور بر وذلك مثل المسجد الحرام وأحب لو نذر إلى مسجد المدينة أو إلى بيت المقدس أن يمشي وأخرج بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدي هذا

ثم مرض فأتى لم ترثه لأنه أوقع الطلاق في وقت لو استبدأ فيه لم ترثه وإذا قال الرجل لأمريته صبيحت أنت طالق ثلاثا قبل أن أقتل بشهر أو قبل أن أموت بشهر أو قبل أن أموت من الحى أو سمي مرضا من الأمراض فأتى من غير ذلك المرض لم يقع الطلاق وورثته وكذلك لو مات من ذلك المرض قبل الشهر لان الطلاق لم يقع ولا يقع إلا بان يموت من ذلك المرض ويكون قبل موته بشهر فيجتمع الأمران ولها الميراث في الأقاويل وإن مضى شهر من يوم قال تلك المقالة ثم مات من ذلك المرض بعينه لم يقع الطلاق ولا يقع الطلاق حتى يعيش بعد القول أكثر من شهر بوقت من الأوقات يقع فيه الطلاق فيكون لقوله موضع فأما إذا كان موته مع الشهر سواء فلا موضع لقوله وترث ولم يقع عليها طلاق وإذا قال أنت طالق قبل موتي بشهرين أو ثلاثة أشهر أو أكثر ثم عاش أقل مما سمي ثم مات فإن الطلاق لا يقع عليها ولها الميراث وإن عاش من حين تكلم بالطلاق إلى أن مات أكثر مما سمي بطرفة عين أو أكثر وقع الطلاق عليها في ذلك الوقت وذلك قبل موته بما سمي ولا ترث إذا كان ذلك القول وهو صحيح ولو طلقها ثلاثا وهو مريض ثم ارتدت عن الإسلام ثم عادت إليه ثم مات ولم يصح لم ترثه لأنها أخرجت نفسها من الميراث ولو كان هو المرتد ثم عاد إلى الإسلام فأتى من مرضه لم ترثه عندي وترثه في قول غيري لأنه فاز من الميراث ولو كانت زوجته أمة فقال لها وهو صحيح أنت طالق ثلاثا إذا عتقت فعتقت وهو مريض ثم مات وهو في العدة لم ترثه وإن كان قاله لها وهو مريض لم ترث في قول ابن الزبير وترث في القول الآخر (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال لها وهي أمة أنت طالق ثلاثا فعاد وهو مريض وقال لها سيدها أنت حرة اليوم بعد قوله لم ترثه لأنه قاله وهي غير وارث وكذلك إن كانت مشركة وهو مسلم ولو قال لها سيدها والزواج مريض أنت حرة فعاد وقال الزوج أنت طالق ثلاثا بعد غد ولم يعلم عتق السيد لم ترثه وإن مات من مرضه وإن كان يعلم عتق السيد لم ترثه في قول ابن الزبير وترثه في قول الآخر لأنه فاز من الميراث قال وإن كانت تحت المسلم مملوكة وكافرة فأتى والمملوكة حرة وكافرة مسلمة فقالت هذه عتقت قبل أن يموت وقال ذلك الذي أعتقها وقالت هذه أئبلت قبل أن يموت وقال الورثة ماتت وأنت مملوكة والآخرى ماتت وأنت كافرة فالقول قول الورثة وعليها البينة « قال أبو محمد » فيه قول آخر إن القول قول التي قالت لم أكن مملوكة لأن أصل الناس الحرية وعلى التي قالت لم أكن نصرانية البينة وإذا قال الورثة لامرأة الرجل كنت كافرة حين مات ثم أسلمت أو مملوكة حين مات ثم عتقت ولم يعلم أنها كافرة ولا مملوكة وقالت لم أكن كافرة ولا مملوكة فالقول قولها وعلى الورثة البينة

(طلاق المولى عليه والعبد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويجوز طلاق المولى عليه البالغ ولا يجوز عتقه لأمر ولده ولا غيرها فإن قال قائل فكيف يجوز طلاقه قيل لأن الصلاة والحدود عليه واجبة فإذا كان ممن يقع عليه التحريم حده على اثنين المحرم من الزنا والقذف والقتل وكان كغير المولى عليه في أن عليه فراضا حراما وحلالا لا طلاق تحريم يلزمه كما يلزم غيره فإن قيل فقد يتلف به مالا قيل ليس له من مال امرأته شيء فتلغه بطلاقها إنما هو أن يحرم عليه منها شيء كان مباحا له فإن قيل فقد يرثها قيل لا يرثها حتى تموت ولم تمت حين طلقها فإن قيل فيحتاج إلى نكاح غيرها قيل فذلك ليس باتلاف شيء في أنما هو شيء يلزمه لغيرها إن أراد النكاح (قال الشافعي) رحمه الله فإن قيل فلم لا يجوز عتقه أم ولده وإنما هي له مباحة أباحه فرج قيل ماله فيها أكثر من الفرج « قال الربيع » يريد أن له فيها أكثر من الفرج ألا ترى أنه يقول إذا قتلت أخذت قيمتها وإذا جنى عليها أخذ الأرض فبأخذ قيمتها وبجنى عليها فبأخذ أرض

والمسجد الأقصى ولا يبين لي أن يجب كما يبين لي أن واجب المشى إلى بيت الله وذلك أن البر باتيان بيت الله عز وجل فرض الخيرية والبر باتيان هذين نافله ولو نذر أن يمشي إلى مسجده مصر لم يجب عليه ولو نذر أن يفجر عكة لم يفجره ولو نذر أن يفجر بغيرها لم يفجره إلا حيث نذر لأنه وجب لمساكين ذلك البلد وإذا نذر أن يأتي إلى موضع من الحرم ماشيا أو راكبا فعليه أن يأتي الحرم حاجا أو معتبرا ولو نذر أن يأتي

عرفة أو مراً أو مئياً أو قرياً من الحرم لم يلزمه ولو نذر أن يهدي متاعاً لم يجزئه إلا أن يتصدق به على مسكين الحرم فإن كانت نيته أن يعطيه سراً على البيت أو يجعله في طيب البيت جعله حيث نواه وإذا نذر أن يهدي ما لا يحمل من الأرضين والدور باع ذلك وأهدى عنه ومن نذر بدنة لم يجزئه إلا اثني أو ثنية والخصى يجزى وإذا لم يجز بدنة فقبره نية (٣٣٩) فإن لم يجد فبيع من الغنم تجزى ضحايها وإن كانت نيته على بدنة

من الإبل لم يجز منه من البقر والغنم إلا بقيتها ولو نذر عدد صوم صامه متفرقاً أو متتابعاً ولو نذر صيام سنة بعينها صامها إلا رمضان فإنه يصومه لرمضان ويوم الفطر والأضحي وأيام التبريق ولا قضاء عليه فيها وإن نذر سنة غير عنها قضى هذه الأيام كلها وإن قال الله على أن أحج عني هذا حال بينه وبينه عدو أو سلطان فلا قضاء عليه وإن حدث به مرض أو خطأ عدد أو نسيان أو توان قضاء ولو قال الله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقد صم لئلا فلا صوم عليه وأحب لو صام صبيته ولو قدم نهاراً هو فيه صام تطوعاً كان عليه نذره لأنه نذر ويحتمل القياس أن لا يكون عليه القضاء من قبل أنه لا يصلح بأن يكون فيه صائماً عن نذره (قال المزني) يعني أنه لا صوم لنذره إلا بنية قبل الفجر ولم يكن له

الحناية عليها وتكسب المال فيكون له ويوهب لها ويحجها ويكفر فيكون له ويكون له خدمتها والمنافع فيها كلها وأكثر ما يمنع منها بيعها فاما سوى ذلك فهي له أمة تزوجها وهي كارهة ويخدمها قال ويجوز طلاق السكران من الشراب المسكر وعتقه ويلزمه ما صنع ولا يجوز طلاق المغلوب على عقله من غير السكر ويجوز طلاق العبد بغير إذن سيده واجبة فيه كالخلة في المحجور وأكثر فإن قال قائل فهل خالفكم في هذا أحد من أهل الجواز قيل نعم قد قال بعض من مضى منهم لا يجوز طلاق السكران وكأنه ذهب إلى أنه مغلوب على عقله وقال بعض من مضى أنه ليس بالعبد طلاق والطلاق بيد السيد فإن قال قائل من جهة على من قال لا يجوز طلاق العبد قيل ما وصفنا من أن الله تعالى قال في المطلقات ثلاثاً فإن طلقها فلا محل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره وقال في المطلقات واحدة ويعولن أحق برذهن في ذلك أن أرادوا إصلاحاً فكان العبد ممن عليه حرام وله حلال فحرامه بالطلاق ولم يكن السيد ممن حلته امرأة فيكون له تحريمها فإن قال قائل فهل غير هذا قيل هذا هو الذي عليه اعتمادنا وهو قول أكثر من لقينا فإن قال فترفعه إلى أحد من السلف قيل نعم أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال إذا طلق العبد امرأة أتتني فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره كانت أمة أو أمة وعدة الحرة ثلاث حبس وعدة الأمة حبستان قال مالك حدثني نافع أن ابن عمر كان يقول من أذن لعبد أن ينكح فالطلاق بيد العبد ليس بيد غيره من طلاقه شيء (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك قال حدثني عبد ربه بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحرث أن نفعياً مكاتباً أمة سلمة استفتى زيد بن ثابت فقال اني طلقت امرأة إلى حرمة تطليقتين فقال زيد حرمت عليك (قال الشافعي) أخبرنا مالك قال حدثني أبو الزناد عن سليمان بن يسار أن نفعياً مكاتباً أمة سلمة تزوج النبي صلى الله عليه وسلم وأبعدا كانت تحت امرأة حرمة فطلقها اثنتان ثم أراد أن يراجعها فأمره أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يأتي عثمان بن عفان فيسأله عن ذلك فذهب إليه فليقه عند الدراج آخياً بيد زيد بن ثابت فسألهما فابتدراهما جميعاً فقالا حرمت عليك حرمت عليك (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك قال حدثني ابن شهاب عن ابن المسيب أن نفعياً مكاتباً أمة سلمة تزوج النبي صلى الله عليه وسلم وطلق امرأته حرمة تطليقتين فأتى عثمان بن عفان فقال له عثمان بن عفان حرمت عليك فإن قال قائل فهل لكم حجة على من قال لا يجوز طلاق السكران قيل نعم ما وصفنا من أن عليه الفرائض وعليه حرام فإن قال ليس عليه حرام في حاله تلك لزمه أن يقول ولا صلاة ولا قود في قتل ولا جراح ولا غيره كما يكون المغلوب على عقله بغير السكر ولا يجوز إذا حرم الله تعالى بالكلام أن لا يكون داخل في حكم الله تعالى أن الطلاق يحرم عليه ولا يخرج من حكم الله تعالى إلا بدلالة كتاب أو سنة أو إجماع وليس فيه واحد من هذا وأكثر من لقينا من المفتين على أن طلاقه يجوز وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ وعن المجنون حتى يفقه وعن النائم حتى يستيقظ والسكران ليس واحد من هؤلاء ولا في معناه والمرضى الذاهبو العقول في معنى المجنون لأنهم غير آتمين بالمرض والسكران آتم بالسكر

(من يلزمه الطلاق من الأزواج) (قال الشافعي) رحمه الله وكل امرأة طلقها زوج بالغ صبية أو معتوهة أو حرة بالغ أو أمة أو مشركه لزمه الطلاق لأن الطلاق يحرم من الأزواج على أنفسهم فإذا عتقت الأمة وقد زوجت عبداً وهي صبية فاختارت وهي صبية الفراق أو ملك الرجل امرأة وهي صبية نفسها أو غيرها فاختارت الفراق فليس ذلك لها لأنه لا أمر لها في نفسها وكذلك المعتوهة فإذا أفاقت

سبيل إلى أن يعلم أن عليه صوماً إلا بعد مقدمه (قال المزني) قضاؤه عندى أولي به (قال المزني) وكذلك الجدا إذا أمكنه قبل موته فرض الله عز وجل صوم شهر رمضان بعينه فلم يسقط بجزءه عنه بمرضه (قال المزني) رحمه الله قال الله فعدة من أيام أخر وأجمعوا أنه لو أغنى عليه الشهر كله فلم يعقل فيه أن عليه قضاءه والنذر عنده واجب فقضاء وإذا أمكنه أن يذهب وقته واجب وقد قطع بهذا القول في

موضع آخر (قال الشافعي) ولو أصبح فيه صائما من رعيه هذا أحببت أن يعود لصومه لنذره ويعود لصومه لقدوم فلان، ولو نذر أن يصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان أبدا فقدم يوم الاثنين فعليه أن يصوم كل اثنين يستقبله الآن يكون يوم فطر أو أضحى أو تشرى فلا يصومه ولا يقضيه وقال في كتاب الصوم عليه القضاء (٢٤٠) (قال المزني) رحمه الله لا قضاء أشبه بقوله لأنها ليست بوقت

لصوم عنده لفرض ولا غيره وإن نذر صومها نذر معصية وكذلك لا يقضى نذر معصية (قال الشافعي) ولو وجب عليه صوم شهرين متتابعين صامهما وقضى كل اثنين فيهما ولا يشبه شهر رمضان لأن هذا شيء أدخله على نفسه بعد ما وجب عليه صوم الاثنين وشهر رمضان أو وجبه الله عليه لا بشيء أدخله على نفسه ولو كان الناذر امرأة فهي كرجل وتقضى كل ما مر عليها من حضتها ولو قالت لله علي أن أصوم أيام حيفتي فلا يلزمها شيء لأنها نذرت معصية (قال المزني) رحمه الله هذا يدل على أن لا يقضى نذر معصية (قال الشافعي) رجة الله عليه وإذا نذر الرجل صوما أو صلاة ولم ينو عددا فأقل ما يلزمه من الصلاة ركعتان ومن الصوم يوم ولو نذر عتي رقة فأى رقة أعتق أجزأه ولو قال رجل لا خير عيني في عيشك خاف فالبين على الخائف دون صاحبه (قال المزني) رحمه الله فقلت له فإن قال عيني في عيشك بالطلاق فكلف أعليه شيء فقال لا عين الأعلى الخائف دون صاحبه (قال المزني) رحمه الله قال لي علي بن معبد في المشي كفارة عيني عن زيد وابن عمرو وحفصة وميمون بن مهران والقاسم بن محمد والحسن وعبد الله بن عمر الجوزي ورواية عن محمد بن الحسن والحسن وقال سعيد

المتوعدة أو بلغت الصبية فلها الخيار في المقام معه أو فراقه قال وإن عتقت قبل أن تبلغ أو بعد ما بلغت فلم تختر فلا خيار لها وإذا اختارت المراء فراق زوجها فوهب فسخ بلا طلاق وكذلك امرأة الغني وامرأة الأحم والابصر تختر فراقه فذلك كله فسخ بلا طلاق لأن الطلاق ثلاث فيه الرجعة (الطلاق الذي ثلاث فيه الرجعة) (قال الشافعي) رحمه الله قال تعالى الطلاق مرتان فامسك بعرف أو تسرع باحسان وقال والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكمن ما خلق الله في أرحامهن الآية كلها (قال الشافعي) فكان بيننا في كتاب الله تعالى أن كل طلاق حسب على مطلقة فيه عدد طلاق الاثلاث فصاحبه ثلاث فيه الرجعة وكان ذلك بيننا في حديث ركانة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والاطلاق الذي يؤخذ عليه المال لأن الله تعالى أذن به وسماه فدية فقال فلا جناح عليهما فيها فتدب به فكان بيننا في كتاب الله تعالى إذا حصل له أخذ المال أنه إذا ملك ما لا عوض من شيء لم يجز أن يكون له على ما ملكه المال سبيل والمال هو عوض من بضع المرأة فلو كان له عليها فيه رجعة كان ملك ما لها ولم تلزم نفسها بنفسه قال وأسم الفدية أن تقدي نفسها بأن تقطع ملكه الذي له به الرجعة عليها ولو ملك الرجعة لم تكن مالكة لنفسها ولا واقعاعا عليها اسم فدية بل كان مالها ما أخذوا هي بحالها قبل أخذه والأحكام فيها أخذ عليه المال بأن يملكه من أعطى المال قال وبهذا قلنا السلاق الايلاء وطلاق الخيار والتليك كلها إلى الزوج فيه الرجعة ما لم يأت على جميع الطلاق (قال الشافعي) رحمه الله وبهذا قلنا أن كل عقد فسخناه شاء الزوج فسخه أو أيا لم يكن طلاقا وكان فسخا بلا طلاق وذلك أننا لو جعلناه طلاقا جعلنا الزوج يملك فيه الرجعة واتخاذ كراهة عز وجل الطلاق من قبل الرجال فقال وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فامسكوهن بعرف وقال الطلاق مرتان فامسك بعرف قال وكان معقولا عن الله عز وجل في كل هذا أنه الطلاق الذي من قبل الزوج فاما الفسخ فليس من قبل الزوج وذلك مثل أن ينكح نكاحا فاسدا فلا يكون زوجا فيطلق ومثل اسلام أحد الزوجين أو ردة أحدهما فلا يحل بالاسلم أن يكون تحتة وثنية ولا مسلمة أن يكون زوجها كافرا ومثل الأمة تعتق فيكون الخيار لها بالامشئة زوجها ومثل انخيار إلى المرأة إذا كان زوجها عينا أو خصيا يجوبها وماخيرها شافية مما يلزمه فيه الفرقه وان كره فاعما ذلك كله فسخ للعقدة لا يقع طلاق بعدها ومثل المرأة ثلاث زوجها أو عتقها فيفسخ النكاح (قال الشافعي) ومثل الرجل يفر بالمرأة فمكون له الخيار فيختار فراقها فذلك فسخ بلا طلاق ولو ذهب ذاهب إلى أن يكون طلاقا ربه أن يجعل للمرأة نصف المهر الذي فرض لها إذا لم يمسها لأن الله تبارك وتعالى يقول إن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم (قال الشافعي) رحمه الله ذكر الله تبارك وتعالى الطلاق في كتابه بثلاثة أسماء الطلاق والفراق والسراح فقال عز وجل إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وقال جل ثناؤه فإذا بلغن أجلهن فامسكوهن بعرف أو فارقوهن بعرف وقال تبارك اسمه لنبيه صلى الله عليه وسلم في أزواجه ان كنن تردن الحياة الدنيا وزيتها فطعننا الآية (قال الشافعي) فمن خاطب امرأته فأفرد لها اسم من هذه الأسماء فقال أنت طالق أو قد طلقك أو قد رقتك أو قد سرحك فله الرجعة الطلاق ولم ينو في الحكم ونوينا فيما بينه وبين الله تعالى ويسعه ان لم يدب شي منه فلا طلاق إن سكتها ولا يسعها أن تقيم معه لأنها لا تعرف من صدقه ما يعرف من صدق نفسه وسواء فيما يلزم من الطلاق ولا يلزم

خاف فالبين على الخائف دون صاحبه (قال المزني) رحمه الله فقلت له فإن قال عيني في عيشك بالطلاق فكلف أعليه شيء فقال لا عين الأعلى الخائف دون صاحبه (قال المزني) رحمه الله قال لي علي بن معبد في المشي كفارة عيني عن زيد وابن عمرو وحفصة وميمون بن مهران والقاسم بن محمد والحسن وعبد الله بن عمر الجوزي ورواية عن محمد بن الحسن والحسن وقال سعيد

ابن المسيب لا كفارة عليه أصلاً (٣) وعطاء وشريك وسمعت به يقول ذلك وذكر عن الليث كفارة عمن في ذلك كله الاسعيد فانه قال لا كفارة
(قال المزني) حدثنا الحميدي قال حدثنا سفيان بن عيينة عن منصور بن عبد الرحمن الجني عن أمه صفية بنت شيبة أن ابن عم لها جعل
ماله في سبيل الله أو في رواج الكعبة فقالت قالت عائشة هي عمن يكفرهما ما يكفر اليقين وحدثنا الحميدي قال حدثنا ابن أبي رواد عن المنثري بن
الصباح عن عمرو بن شعيب عن معبد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال فمن جعل ماله في سبيل الله عمن يكفرهما ما يكفر اليقين قال
الحميدي وسمعت الشافعي وسفيان يفتيان به قال الحميدي وهو قولي (كتاب أدب القاضي) (قال الشافعي) أحب
أن يقضى القاضي في موضع بارز للناس لا يكون دونه حجاب وأن يكون في غير المسجد (٣٤١) لكثرة الغاشية والمناخاة بين الخصوم في

أرقق الاماكن به وأحراها
ان لا تسرع ملائحته فيه
وألا تامة الحدي
المسجد أكره (قال
الشافعي) ومعقول
في قول رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا يحكم
الحاكم ولا يقضى القاضي
بين اثنين وهو غضبان
أنه أراد أن يكون القاضي
حين يحكم في حال لا يتغير
فها خلفه ولا عقله والحاكم
أعلم بنفسه فأى حال
أنت عليه تغير فها عقله
أو خلفه انبغى له أن لا
يقضى حتى يذهب
وأى حال صار اليه فيها
سكون الطبيعة
واجتماع العقل حكم
وان غيره مرض
أو خزن أو فرح أو جوع
أو نكاح أو ملة ترك
أو كراهة البيع والشراء
خوف المحاربة بالزاد
وبتولاه غيره قال
ولأحب أن يتخلف عن
الوليعة أما أن يحجب كلا
وأما أن يترك كلا

تلك به الزوج عند غضب أو مسئلة طلاق أو رضا وغير مسئلة طلاق ولا تنضم الأسباب شيئاً مما تنضمعه
الافراط لان السبب قد يكون ويحدث الكلام على غير السبب ولا يكون مبتدأ الكلام الذي له حكم فيقع
فانما يصنع السبب بنفسه شيئاً لم يصنعه بما بعده ولم يمنع ما بعده أن يصنع ماله حكم ادا قيل ولو وصل كلامه
فقال قد فارقته إلى المسجد وإلى السوق وإلى الحاجة أو قد سرحتك إلى أهلك أو إلى المسجد وقد طلقته من
عقالك أو ما أشبه هذا لم يلزمه طلاق ولم مات لم يكن طلاقاً وكذلك لو خرس أو ذهب عقله لم يكن طلاقاً ولا
يكون طلاقاً إلا بان يقول أردت طلاقاً وإن سألت امرأته أن يسئل سئل وإن سألت أن يحلف أحلف فإن
حلف ما أراد طلاقاً لم يكن طلاقاً وإن نكل قيل إن حلفت طلقت والافليس بطلاق قال وما تكلم به
مما يشبه الطلاق سوى هؤلاء الكلمات فليس بطلاق حتى يقول كان يخرج كلاً مني على أن يوبى به طلاقاً
وذلك مثل قوله لا امرأته أنت خلية أو خلوته مني أو خلوته منك أو أنت بريئة أو برئت مني أو برئت
منك أو أنت بائن أو بنت مني أو بنت منك أو ذهبي أو أعزني أو تنقضي أو أخرجي أو لا حاجة لي فيك
أو أنت بمنزل أهلك أو الزمى الطريق خارجة أو قدودت عتلك أو قدودت عني أو اعتدى أو ما أشبه هذا مما
يشبه الطلاق فهو فيه كله غير مطلق حتى يقول أردت بخرج الكلام مني الطلاق فيكون طلاقاً بإرادة
الطلاق مع الكلام الذي يشبه الطلاق (قال الشافعي) رجحه الله ولو قال لها أنت خلية أو بعض هذا
وقال قلته ولا أنوي طلاقاً ثم أنا الآن أنوي طلاقاً لم يكن طلاقاً حتى يتبدله ويقره الطلاق فيقع حينئذ به
الطلاق قال ولو قال لها أنت طالق واحدة بائن كانت واحدة تلك الرجعة لان الله عز وجل حكم في
الواحدة والثنتين بأن الزوج علك الرجعة بعدهما في العدة ولو تكلم باسم من أسماء الطلاق وقرنه اسماً
من هذه الاسماء التي تشبه الطلاق أو شدد الطلاق بشئ معه وقع الطلاق ما طهار أحد أسمائه ووقف
في الزيادة معه على نيته فان أراد بهاز زيادة في عدد الطلاق كانت الزيادة على ما أراد وان لم يرد بهاز زيادة
في عدد الطلاق كانت الزيادة كما لم تكن على الابتداء اذ لم يرد بهاز طلاقاً وان أراد بهاز تشديد طلاق
لم يكن تشديداً وكان كالطلاق وحده بلا تشديد وذلك مثل أن يقول أنت طالق البتة أو أنت طالق
وبتة أو أنت طالق وخليئة أو أنت طالق وبائن أو أنت طالق واعتدى أو أنت طالق ولا حاجة لي فيك
أو أنت طالق والزمى أهلك أو أنت طالق وتنقضي فيسئل عن نيته في الزيادة فان أراد بهاز زيادة في عدد
طلاق فهي زيادة وهي ما أراد من الزيادة في عدد الطلاق وان لم يرد بهاز زيادة لم تكن زيادة وإن قال لم
أرد بالطلاق ولا بالزيادة معه طلاقاً لم يدين في الطلاق في الحكم ودين في الزيادة معه وإن قال أنت طالق
واحدة شديدة أو واحدة غليظة أو واحدة ثقيلة أو واحدة طويلة أو ما أشبه هذا كانت واحدة علك

(٣١ - الام - خامس) ويعتذر وبأسألهم التحليل ويعود للمرضى ويشهد الجنائز وبأى مقدم العائب
واذا بان له من أحد الخصمين لدهنها فان عاذ به ولا يحبس ولا يضربه الآن يكون في ذلك ما يستوجه ويشاور قال الله عز وجل
وأمرهم شورى بينهم وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم وشاورهم في الأمر قال الحسن ان كان النبي صلى الله عليه وسلم عن مشاورتهم
لغنيا ولكنه أراد أن يستن بذلك الحكم بعده ولا يشاور اذا زل به المشكل الاعمال بالكتاب والسنة والآثار وأقول والناس
والقياس ولسان العرب ولا يقبل وإن كان أعلم منه حتى يعلم كعله أن دلائل لازم له من حيث لم تختلف الرواية فيه أو بدلالة عليه
أو أنه لا يحتج بوجهها أظهر منه (قال الشافعي) رجحه الله فأما أن يقلده فلم يجعل الله ذلك لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

لا يتغفلون بأن يسألوا الرجل عن عدوه فيخفي حسنا ويقول قبيحا فيكون جرحا ويسألوه عن صديقه فيخفي قبيحا ويقول حسنا فيكون تعديلا ويجرح على أن لا يعرف له صاحب مسئلة فيحتال له وأن يكتب لأصحاب المسائل صفات الشهود على ما وصفتها وأسماء من شهد له وشهد عليه ومبلغ ما شهدوا فيه ثم لا يسألون أحدا حتى يجروه عن شهوده ولا وعده وبقدر ما شهدوا فيه فان المسؤل قد يعرف ما لا يعرف الحاكيم من أن يكون الشاهد عدوا للشهود عليه أو شريكا فيما شهد فيه وتطيب نفسه على تعديله في اليسير ويقف في الكثير ولا يقبل المسألة عنه ولا تعديله ولا تجرحه الا من اثنين ويخفي عن كل واحد منهما أسماء من دفع الى الآخر لتعق مسئلتها أو تختلف فان اتفقت بالتعديل أو التجريح قبلهما وان اختلفت أعادها مع غيرهما وان عدل (٣٤٣) رجل بشاهدين وجرح بآخرين كان

الجرح أولى لان التعديل على الظاهر والجرح على الباطن ولا يقبل الجرح الا بالمعينة وبالسمع ولا يقبله من فقيه دين عاقل الا بان يقفه على ما جرح به فان الناس يتباينون في الأهواء فيشهد بعضهم على بعض بالكفر والفسق بالتأويل وهو بالجرح عندهم أولى وأكث من ينسب الى أن تجاوز شهادته بغيا حتى بعد اليسير الذي لا يكون جرحا وما لا يقبل التعديل الا بان يقول عدل على ولي ثم لا يقبل حتى يسأله من معرفته فان كانت باطنة متقدمة والألم يقبل ذلك منه ويسأل عن جهل عدله سرفاذا عدل سأل عن تعديله علانية ليعلم أن المعدل

الطلاق وقد جعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ لم يرد ركائة الا واحدة واحدة عاك فيه الرجعة فيه دلائل منها أن تعديد الطلاق لا يجعله باثنا وأن ما احتمل الزيادة في عدد الطلاق مما سوى اسم الطلاق لا يكون طلاقا الا بآراء المتكلمين وأنه اذا أراد الطلاق كان طلاقا ولو كان اذا أراد به زيادة في عدد الطلاق ولم يكن طلاقا لم يجعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أراد الا واحدة وان كان نوى زيادة في عدد الطلاق بما يشبه الطلاق وقع بآراءه فان أراد فيما يشبه الطلاق أن يطلق واحدة فواحدة وان أراد اثنتين فاثنتين وان أراد ثلاثا فثلاثا فاذا وقعت ثلاث بآراءه الطلاق مع ما يشبه الطلاق واثنتان واحدة كان اذا تكلم باسم الطلاق الذي يقع به طلاق بنية طلاق أو غير بنية أولى أن يقع فان قال است طالق ينوي اثنتين أو ثلاثا فهو ما نوى مع الواحدة من الزيادة ولا أعلم شيئا مما سوى ما سمي الله عز وجل به الطلاق أشبه في الظاهر بان يكون طلاقا ثلاثا من التثنية فاذا كان اذا تكلم به مع الطلاق لم يكن طلاقا الا بآراءه كان ما هو أضعف منها في الظاهر من الكلام أولى أن لا يكون طلاقا الا بآراءه الطلاق ولو قال رجل لامرأته اختاري أو امرأتي بيدا أو قال ملكتك امرأتي أو امرأتي فطلقت نفسها فقال ما أردت بشئ من هذا طلاقا لم يكن طلاقا وسواء قال ذلك في المجلس أو بعده لا يكون طلاقا الا بان يقرأه أو أراد بملكها أو تخييرها طلاقا قال وهكذا لو قالت له خالعتي فقال قد خالعتك أو خلعتك أو قد فعلت لم يكن طلاقا الا بآراءه الطلاق ولم يأخذ مما أعطته شيئا الا بان يريده طلاقا وذلك أن طلاق التثنية يحتمل الابتناء الذي ليس بعده شيء ويحتمل تطلقته واحدة لانه يقع عليها أنهم منبئة حتى يرتجعها والخلية والبرية والبائن منه يحتمل خلية بما يعينني وبرية بما يعينني وبائن من النساء ومعنى بالمودة واختاري اختاري شيئا غير الطلاق من مال أو ضرب أو مقام على حسن أو قبح وأمرأتي بيدا أنك تملكين امرأتي في مالك وغيره وكذلك امرأتي البك وكذلك ملكتك امرأتي ولو قال لامرأته أنت طالق تطلقه شديدة أو غليظة أو ما أشبه هذا من تشديد الطلاق أو تطلقته بان كان كل هذا تطلقته تلك الرجعة واذا طلق الرجل امرأته في نفسه ولم يحرك به لسانه لم يكن طلاقا وكل ما لم يحرك به لسانه فهو من حديث النفس الموضوع عن بني آدم وهكذا ان طلق ثلاثا بلسانه واستثنى في نفسه لزمه طلاق ثلاث ولم يكن له استثناء لان الاستثناء حديث نفس لا حكم له في الدنيا وان كلم امرأته بما لا يشبه الطلاق وقال أردت به الطلاق لم يكن طلاقا وانما عمل التثنية مع ما يشبه ما نوى به وذلك أن يقول لها بارك الله فيك أو اسقيني أو اطعميني أو زوديني أو ما أشبه هذا ولكنه لو قال لها افعلي أو اذهبي أو اعزبي أو اشربي يريده طلاقا كان طلاقا وكل هذا يقال للفارح والمغارق يقال له افعلي كما يقال له اذهب ويقال له اعزبي اذهب بعدا ويقال للرجل يكلم بما يكره أو يضرب اشرب وكذلك ذق أو اطعم

سرا هو هذا الاوافق اسم اسم ولا نسب نسبا ولا ينبغي أن يتخذ كاتب حتى يجمع أن يكون عدلا عاقلا ويجرح أن يكون فقيها لا يوثق من جهالة نزاهة بعيدا من الطبع * والقاسم في صفة الكاتب عالم بالحساب لا يصدع (قال الشافعي) ويتولى القاضي ضم الشهادات ورفعها لا يفسد ذلك غيره ورفعهما في قطر وضم الشهادات وجميع الرجلين في مكان واحد مترجة باسمائهما والشهر الذي كانت فيه يكون أعرف له اذا طلبها فاذا مضت سنة عزلها وكتب خصوم سنة كذا حتى تكون كل سنة مفروزة وكل شهر مفروزا ولا يفتح المواضع التي فيها تلك الشهادات الا بعد نظر الى خاتمه أو علامته وأن يترك في يدي المشهود له نسخة تلك الشهادات ولا يحتملها ولا يقبل من ذلك ولا بما وجد في ديوانه الا ما حفظ لانه قد يطرأ في الديوان وشبه الخط الخط ولو شهد عند شهود أنه حكم بحكم فلا يبطله ولا يحقه اذ لم يذكره وان شهدوا

عند غيره أجاز له لا يعرف منه ما يعرف من نفسه فان علم غيره أنه أنكره فلا ينبغي له أن يقبله (كتاب قاض الى قاض)
(قال الشافعي) رحمه الله ويقبل كل كتاب لقاض عدل ولا يقبله الا بعدلين وحتى ينقحه ويقرأه عليهم ما فيه هذا أن القاضى أشهدهما
على ما فيه وأنه قرأه بحضورهما أو قرئ عليهم ما قال أشهدا أن هذا كتابى الى فلان قال وينبغي أن يأمرهم بنسخه كتابة في أيديهم
ويوقعوا شهادتهم فيه فان أنكر خاتمه أو أنعمى كتابه شهدوا بعلمهم عليه فان مات الكاتب أو عزل لم يمنع ذلك قبوله ونقبله كما يقبل حكمه
ولو ترك أن يكتب اسمه في العنوان وقطع الشهود بأنه كتابه قبله وان أنكر المكتوب عليه لم يأخذه به حتى تقوم بينة بأنه هوذا رفع في
نسبه فقامت عليه بينة بهذا الاسم والنسب (٣٤٤) والقبيلة والصناعة أخذ بذلك الحق وان وافق الاسم والقبيلة

والنسب والصناعة
فانكر المكتوب عليه لم
يقض عليه حتى يبان
بشيء لا يوافقه فيه غيره
وكتاب القاضى الى
الخليفة والخليفة الى
القاضى والقاضى الى
الأمير والأمير الى
القاضى سواء لا يقبل
الا كما وصفت من
كتاب القاضى الى
القاضى
(باب القسم)
(قال الشافعي) رحمه الله وينبغي أن يعطى
أجر القسم من بيت
المال لانهم يحكمون وان
لم يعطوا خلى بينهم
وبين من طلب القسم
واستأجرهم طالب
القسم عما شاء قل أو أكثر
فان سمعوا على كل واحد
في نصيبه شيئا معلوما
بجائز وان سمعوا على
الكل فعلى قدر
الانصاف واذا دأبوا الى
القسم وأبى شركاءهم

قال الله عز وجل وهو يذكر بعض من عذب ذنبا أنت العزير الكريم ولوقال لها ذهبي وتزوجى
أوتزوجى من شئت لم يكن طلاقا حتى يقول أردت به الطلاق وهكذا ان قال ذهبي فاعتدى ولوقال
الرجل لامرأته أنت على حرام لم يقع به طلاق حتى يريدا الطلاق فإذا أراد به الطلاق فهو طلاق وهو ما أراد
من عدد الطلاق وان أراد طلاقا ولم يرد عدد من الطلاق فهي واحدة على الرجعة وان قال أردت
تحريرها بطلاق لم تكن حراما وكانت عليه كفارة عين ويصحبها ان شاء قبل أن ينفق وانما قلنا عليه
كفارة عين اذا أراد تحريرها ولم يرد طلاقها أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم جاريته فأمر بكفارة عين والله
تعالى أعلم قال الله تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك يفتي مرضاة أزواجك والله غفور رحيم قد
فرض الله لكم تحلة أيمانكم الآية فلما لم يرد الزوج بتحريم امرأته طلاقا كان أوقع التحريم على فرج
مباح لم يحرم بتحريمه فلزمته كفارة فيه كالأمر من حرم أمته كفارة فيها ولم يحرم عليه بتحريمه لانهم
مع التحريم لفرجين لم يقع واحد منهما طلاق ولوقال كل ما ملك على حرام يعنى امرأته وجواريه وماله
كفر عن المرأة والجوارى كفارة اذا لم يرد طلاق المرأة ولوقال مالى على حرام لا يرد امرأته ولا جواريه
لم يكن عليه كفارة ولم يحرم عليه ماله
(باب الشك واليقين في الطلاق) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قال الرجل أنا أشك أطلقت
امرأتى أم لا قيل له الورع أن تطلقها فان كنت تعلم أنك ان كنت قد طلقت لم تجاوز واحدة قلنا قد
طلقت واحدة فاعتدت منك باقرارك بالطلاق وان أردت رجعتها في العدة فانت أم لك بها وهي معلتان
واذا طلقتها باثنتين وقد وقعت أو لا الثالثة حرمت عليك حتى يحلها الزوج فتكون معلتان هكذا وان كنت
تشك في الطلاق فلم تدرا أنلا تطلقت أو واحدة فالورع أنك تقر بأنك طلقتها إلا نال الاحتياط لك أن تيقنها
فان كانت وقعت لم تضرك الثلاث وان لم تكن وقعت أو قعتها بثلاث لتحل لك بعد زوج يصحبها ولا يلزمك
في الحكم من هذا شي لانها كانت حلالا لك فلا تحرم عليك الا بيقين تحريم فان تشكك في تحريم فلا تحرم
عليك وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الشيطان يأتي أحدكم فينفع بين يديه فلا ينصرف حتى
يسمع صوتا أو يجدر بها (قال الشافعي) رحمه الله هذا كان على يقين الوضوء وشك في انتقاضه فأمره
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يشب على يقين الوضوء ولا ينصرف من الصلاة بالشك حتى يستيقن
بانتقاض الوضوء بأن يسمع من نفسه صوتا أو يجدر بها وهو في معنى الذي يكون على يقين النكاح ويشك
في تحريم الطلاق ولا يخالفه وان سألت عينة أحلف ما طلقها فان حلف فهي امرأته وان نكل وحلفت
طلقت عليه وان نكلت فهي امرأته بحالها وان مات فسأل ذلك ورثها البعوه ميراثها فذلك لهم ويقومون

فان كان ينتفع واحد منهم بما يصير له مقسوما أجبرتهم على القسم فان لم ينتفع بالاقون بما يصير اليهم فأقول لمن
كره ان شئت جمع حكم فكأن مشاعة بينكم لتتقوا بها وينبغي للقاسم أن يحصى أهل القسم ومبلغ حقوقهم فان كان فيهم من له
سدس وثلث ونصف قسمه على أقل السهمان وهو السدس فيها فيجعل لصاحب السدس سهما ولصاحب الثلث سهمين ولصاحب النصف
ثلاثة ثم يقسم الدار على ستة أجزاء ثم يكتب أسماء أهل السهمان في رقايع قرطيس صغار ثم يدبرها في صندوقين بدور واذا استوت ألغاهما
في حجر من لم يحضر البندقة ولا الكتاب ثم سمي السهمان أولا وثانيا والثالث فالأول يخرج على البندقة واحدة فاذا أخرجهما فافأخرج
اسم صاحبهما على له السهم الاول فان كان صاحب السدس فهو له ولا شيء له غيره وان كان صاحب الثلث فهو له والسهم الذي يليه وان كان

صاحب النصف فهو له والسهمان اللذان بلبانه ثم قبله أخرج سندقة على السهم الذي يلي ما خرج فإذا خرج فيها اسم رجل فهو له كما وصفت حتى تنفذ السهمان فإذا كان في القسم رد لم يجز حتى يعلم كل واحد منهم موضع سهمه وما يلزمه ويسقط عنه وإذا علم كما يعلم السبع التي يجوز أن تجزته لا بالفرقة ولا يجوز أن يجعل لأحدهما سقلا وللاخر علوها لأن يكون سقلا وعلوها واحد وإذا ادعى بعضهم غلطا كاف البينة فإن جاء بهارد القسم عنه وإذا استحق بعض المقسوم أو لحق الميت دين فبيع بعضها انتفض القسم ويقال لهم في الدين الوصة ان تطوعتم أن تعطوا أهل الدين والوصة أفدنا القسم بينكم ولا نقضناه عليكم ولا يقسم نصف من المال مع غيره ولا غنم مع بخل ولا يصح بعل مضمون العين ولا عين مضمومة إلى بعل ولا بعل إلى بخل يشرب بنهر مأمون (٢٤٥) الانقطاع وتقسيم الارضون والنياب والطعام وكل ما احتمل

القسم وإذا طلبوا أن يقسم دارا في أيديهم قلت ثبتوا على أصول حقوقكم لأنني لو قسمتها بقولكم ثم رفعت إلى حاكم كان شيئا أن يجعلها لكم ولعلها لتغيركم وقد قبل يقسم ويشهد أنه قسمها على اقرارهم ولا يهجن لي ما وصفت

في ذلك مقامها (قال الشافعي) وإن كان هو الميت فسأل ورثته أن تمنع ميراثها منه بقوله فليس لهم ذلك وإن سألوهم أن يقولوا أنه طلقها ثلاثا وهو صحيح أحلفت ما علمت ذلك فإن حلفت ورثته وإن نكثت حلفوا القدر طلقها ثلاثا ولم يرث ولو استيقن بطلاق واحدة وشك في الزيادة لم يمتعه واحدة باليقين وكان فيما شك فيه من الزيادة كوفيا شك فيه أو لا من تطلقه أو ثلاث قال ولو شك في طلاق فأقام معها فأصابها وماتت وأخذ ميراثها ثم استيقن أنه كان طلقها في الوقت الذي نسب إلى نفسه فيه الشك في طلاقها أو قامت عليه بينة أخذ منه مهر مثلها بالاصابة ورد جميع ما أخذ من ميراثها ولو كان هو الشاك في طلاقها ثلاثا وماتت وقد أصابها بعد شكها وأخذت ميراثه ثم أقرت أنها قد علمت أنه كان قد طلقها في تلك الحال ثلاثا نادت الميراث ولم تصدق على أن لها مهر بالاصابة ولو ادعت الجاهلة بأن الاصابة كانت تحرم عليها أو ادعت غصبها إياها عليه أو لم تدع من ذلك شيئا تصدق على ما عليها أحلفناه ولا تصدق على ما تأخذ من مال غيرها ولو أقر لها الورثة بعد كرت كان لها مهر مثلها وترد ما أخذت من ميراثه ولو شك في عتق رقيقه كان هكذا لا يعتقون إلا بيقينه بعقوبتهم وإن أرادوا أحلفناه لهم فإن حلف فهم رقيقه وإن نكل حلفوا عتقوا وإن حلف بعضهم ونكل بعض عتق من حلف منهم ورق من لم يحلف وإن كان فهم صغيرا أو معتوه كان رقيقا بحاله ولا تحلفه إلا لمن أراد عينه منهم ولو استيقن أنه حنث في محنته بأحد أمرين طلاق أو عتاق وقضائه عن نسائه ورقيقه حتى يبين أيهم أراد ونحلفه للذي زعم أنه لم يرد بالعين وإن مات قبل أن يحلف أقرع بينهم فإن وقعت الفرعة على الرقيق عتقا من رأس المال وإن وقعت على النساء لم تطلقهن بالفرعة ولم تعتق الرقيق وورثه النساء لأن الأصل أنهن أزواج حتى يستيقن بأنه طلقهن ولم يستيقن والورع أن يدعن ميراثه وإن كان ذلك رهوهم رض فسواء كله لأن الرقيق يعتقون من الثلث قال وإذا قال لامرأتين له احدا كاطاقي ثلاثا ونسوة له احدا كن طالق أو اثنتان متكن طالقان منع منهن كلهن وأخذ بنفقتهن حتى يقول التي أردت هذه والله ما أردت هاتين فإن زاد البواقي أن يحلف لهن أحلف بدعواهن عليه وإن لم يردنه لم أحلف لهن لأنه قد أمان أن طلاقا لم يقع عليهن وأنه وقع على غيرهن ولو كانتا اثنتين فقال لاحداهما ألم أعن هذه بالطلاق كان ذلك اقرارا منه بأنه طلق الأخرى إذا كان مقررا بطلاق احداهما فإن كان منكرا لم يلزمه طلاق احداهما بعينها إلا باقراره بحدته بطلاقها ولو قال ليست هذه التي وقعت عليها الطلاق التي أردت أو فعيا الطلاق عليها أو لم توقعه حتى قال أخطأت وهذه التي زعمت أني لم أرها بالطلاق التي أردتها به طلقا معا باقراره وهكذا إذا كان في أكثر من اثنتين من النساء وإذا قال الرجل لامرأتين له احدا كاطاقي وقال والله ما أدري أيتهما عنيت وقف عنهما واختيره أن يطلقهما ولم يجبره على ذلك حتى يبين أيتهما أراد بالطلاق فإن قال

(باب ما على القاضى في الخصوم والشهود)

(قال الشافعي) رحمه الله ينبغي للقاضى أن ينصف الخصم في المدخل عليه للحكم والاستماع والانصات لكل واحد منهما حتى تنفذ حجة ولا يبرهما ولا يتعنت شاهدا ولا ينبغي أن يلحق واحدا منهما بحجة ولا شاهدا شهادة ولا بأس إذا جلس أن يقول تكلموا أو بسكت حتى ينتدئ

أحدهما وينبغي أن ينتدئ الطالب فإذا أنفذ حجة تكلم المطلوب ولا ينبغي أن يضيف الخصم دون خصمه ولا يقبل منه هدية وإن كان يهدي إليه قبل ذلك حتى تنفذ خصوصته وإذا حضر مسافرون ومقيمون فإن كان المسافرون قليلا فلا بأس أن يبدأ بهم وأن يجعل لهم يوما بقدر ما لا يضرب أهل البلد فإن كثروا حتى ساءوا أهل البلد ٣ أساهم بهم ولكل حق ولا يقدم رجلا جاء قبله رجل ولا يسمع بينة في مجلس إلا في حكم واحد وإذا فرغ أقامه ودعا الذي بعده وينبغي للإمام أن يجعل مع ورق القاضي شيئا لقراطيسه ولا يكلفه الطالب أن يفعل قال للطالب ان شئت فأت به صحيفة فيها شهادة شاهدك وكتاب خصومتك ولا أكرهك ولا أقبل أن يشهد لك شاهد بلا كتاب وأنسى شهادته فإن قبل الشهادة من غير حجة رخصته فلا بأس وينبغي إذا حضر أن يقرأ عليه، أشهدوا به عليه وينسخه أسماءهم وأنسابهم ويطرده جرحهم

(٣) قوله أساهم بهم يقال اسوته به إذا جعلته بأسوة اه قاموس وهو المراد هنا كتبه معجحه

فان لم يأت به حكم عليه واذا علم من رجل باقراره أو تبين انه شهد عنده بزوج وعزله ولم يبلغ بالتعزير أربعين سوطا وشهر امره فان كان من أهل المسجد وقفه فيه وان كان من أهل قبيل وقفه في قبيله أو في سوقه وقال انا وجدنا هذا شاهدا زور فاعرفوه (قال المزني) رحمه الله اختلف قوله في الخصم يقر عند القاضي فقال فيها قولان أحدهما انه كشاهد وبه قال شريح والآخرون يحكم به (قال المزني) وقطع بأن سماعه الاقرار منه اثبت من الشهادة وهكذا قال في كتاب الرسالة اقضى عليه بعلی وهو أقوى من شاهدين أو شاهدين وبشاهد واحد أو اثنين وهو أقوى من شاهد وعين وبشاهد وعين وهو أقوى من الشكول ورد اليمين قال وأحب للامام اذا ولي القضاء رجلا أن يجعل له أن يولي القضاء من رأى في الطرف من أطرافه (٣٤٦) فيجوز حكمه ولو عزل فقال قد كنت قضيت لفلان على فلان لم

يقبل الا بشهود وكل ما حكم به لنفسه وولده ووالده ومن لا تجب وزله شهادته رد حكمه

(الشهادات في الشروع) يختصر من الجامع من اختلاف الحكم والشهادات ومن أحكام القرآن ومن مسائل شتى سمعته من لفظنا

(قال الشافعي) قال الله عز وجل وأشهدوا اذا تباعدتم فاحمل امره حبسنا تناؤه أمرين أحدهما أن يكون مباحا تركه والاخر حتميا يعصى من تركه بتركه فلما أمر الله عز وجل في آية الدين والدين تباعدوا بالشهاد وقالوا فيها فان آمنسن بعدكم فليؤد الأمان فليؤد على أن الأولى دلالة على انظر لما في الشهاد من منع التظالم بالحدود أو بالذم - يان ولما في

قائل أولى ان أوقع الطلاق على أحدهما قيل له ان فعلت ألزمتك ما وقعت الآن ولم يخرجك من الطلاق الأول فانا على يقين من أنه أوقع على أحدهما ولا يخرجك منه الا بأن تزعم أن يخرجك على واحدة بعينها دون الأخرى وان قلته فأردت الأخرى أحلفتك لها فان لم يقبل أردت واحدة بعينها ولم يحلف حتى ماتت أحدهما وقضاه ميراثه منها فان زعم أن التي طلق الحية ورثناه من الميتة وان أراد ورثتها أحلفناه لهم ما طلقها وجعلناه ميراثه منها اذا كئلا نعرف أنهم ما طلق الا بقوله فسواء ماتت أحدهما وبقيت الأخرى أو ماتتا معا ولم يموتا وهكذا لو ماتت أحدهما قبل الأخرى أو ماتتا جميعا ما أ ولم يعرف أيتهما ماتت قبل وقضاه من كل واحدة منهما ميراث زوجها فاذا قال لاحدهما ما هي التي طلقت فلان ردنا على أهلها ما وقضنا لزوجها وأحلفناه لورثة الأخرى ان شأوا فجعلناه ميراثه منها وان كان في ورثتها صغار ولم ير الكبار عيسته لم نعطه ميراثها الا بيمين وهكذا ان كان فيهم غائب ولو كان الطلاق في هذا كله يملك الرجعة فاستأنف العدة ورثتهما أو مات ورثناه لأنهما معافى معافى الأزواج في الميراث وكبراهما ولو كانت المسئلة بحالها وكان هو الميت قبلهما والطلاق ثلثا وقضاه لهما ميراث امرأته حتى يصطالحا لانا لو قسمنا بينهما ما يقينا أن نقد منعنا الرجعة نصف حقها وأعطينا غير الرجعة نصف حق الزوجة واذا وقضاه فاعلمنا عرفناه لاحدهما فاعلمنا بين الأيهما هو وقضاه حتى نجد على الزوج بينة نأخذ بها أو تصادقنا من فإفادتهما أن يصطالحا فتكون أحدهما قد عفت بعض حقها أو تركت ما ليس لها فلا يكون لنا في صلحهما حكم ألزمتها كارهين ولا أحدهما ولو ماتت أحدهما قبله ثم مات قبل أن يبين ثم ماتت الأخرى بعده سئل الورثة فان قالوا ان طلاقه قد وقع على الميتة ورثته الحية بلا عين على واحد منهم لأنهم يقررون أن في ماله حق للميتة ولا حق له في ميراث الميتة وهذا اذا كان الورثة كبارا شديدا يكون أمرهم في أموالهم جائزا وان كان فيهم صغير جاز في حق الكبار الرشد اقرارهم ووقف الزوج الميت حصص الصغار ومن كان كبيرا غير رشيد من ميراث زوج حتى يبلغوا الرشد والحلم والمحض ووقف للزوجة الحية بعد حصصها من ميراث امرأته حتى يبلغوا ولو كان له نذر افاقوا التي طلق ثلثا هي المرأة الحية بعده ففيا قولان أحدهما أنهم يقومون مقام الميت فيحلفون على البت أن فلانة الحية بعده التي طلق ثلثا ولا يكون لها ميراث منه ويأخذون له ميراثه من الميتة قبله كما يكون له الحق بشاهد فيحلفون ان حقه ملق ويقومون مقامه في اليمين واليمين على البت لأنهم قد يعلمون ذلك بخبره وخبر من يصدقون غيره وان كان بهم صغار وقف حق الصغار من ميراث الأب من الميتة قبله حتى يحلفوا فيا أخذوه أو ينكلوا فيبطل أو يموتوا فيقوم ورثتهم مكانهم كما يكون فيا وصفتنا من عي وشاهد ويوقف قدر حقهم من ميراث أبيهم للمرأة الحية بعده ليقر والهافيا أخذوه ويبطل حقهم من الأخرى ويحلفوا فيا أخذوا

دائن بريأت الذم رد الموت لا غير وكل أمر ندب الله اليه فهو الخير الذي لا يعتاض منه من تركه وقد حفظ حقه من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه بايع أعرابيا فأسأجهده بأمر بعض المنافقين ولم يكن بينهما شهاد فلو كان حتما ما تركه صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) ودل الله جل ثناؤه على أن لا يجوز في الزنا أقل من أربعة لقوله لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء وقال سعد بن رسول الله أرى لو وجدت مع امرأتى رجلا أربعة شهود فقلت نعم وجلد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثلاثة لما يقم الرابع وقال الله جل ثناؤه في الامساك والفرق بينه وبين غيره عدل منكم ادعوا له شاهدين ودل على ما دل قبله من نفي أن يجوز فيه الرجال لاسامه بهم لانه لا يحتمل الا أن يكونا

رجلين وقال الله جل ثناؤه في آية الدين فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ولم يذكر في شهادتهما ولا الفراق ولا الرجعة امرأته وجدنا شهود الزنا يشهدون على حد لأمال والطلاق والرجعة تحريم بعد تحليل وتثبيت تحليل لا مال والوصية إلى الموصى إليه قيام بما وصى به إليه لا أن له مالا ولا أعلم أحد من أهل العلم خالف فيه أنه لا يجوز في الزنا إلا الرجال وأكثروا قال ولا في الطلاق ولا في الرجعة أدناكر الزوجان وقالوا ذلك في الوصية فكان ذلك كالدلالة على ظاهر القرآن وكان أولى الأمور بأن يصار إليه ويقاس عليه والدين أخذ به المشهود له ما لا جازت فيه شهادة النساء مع الرجال وما عد ذلك فلا يجوز فيه إلا الرجال (قال الشافعي) رحمه الله وفي قوله أنه تبارك وتعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان وقال أن تصل أحدهما (٢٤٧) فتذكر أحدهما الأخرى دلالة على

أن لا يجوز شهادة النساء

حيث يحزن الجمع الرجل ولا يجوز منهن الأمر أنان فصاعدا وأصل النساء أنه قصر بهن عن أشياء بلغها الرجال وأنهم جعلوا قوامين عليهن وحكاما ومجاهدين وأن لهم السهمان من الغنية دونهن وغير ذلك فالأصل أن لا يحزن فإذا أجزر في موضع لم بعد من ذلك الموضع وكيف أجازهن محمد بن الحسن في الطلاق والعقاق وردهن في الحدود (قال الشافعي) رحمه الله وفي إجماعهم على أن لا يحزن على الزنا ولم يستثن في الأعواز من الأربعة دليل على أن لا يحزن في الوصية إذ لم يستثن في الأعواز من شائئين وقال بعض أصحابنا إن شهدت امرأة لرجل

حقهم من الأخرى ويبطل حقها الذي وقف والقول الثاني أن يوقف ميراث زوج من الميتة قبله ولستة بعده ميراث امرأته منه حتى تقوم بينة أو يصطلم ورثته وورثتها (قال الشافعي) رحمه الله ولورأى امرأة من نسائه مطلعة فقال أنت طالق ثلاثا وقد أثبت أنهم من نسائه ولا يدري أنهن هي فقالت كل واحدة منهن أنا هي أو وجدت كل واحدة منهن أن تكون هي أو ادعت ذلك واحدة منهن أو اثنتان وبجد البواقي فسوء ولا يقع الطلاق على واحدة منهن إلا أن يقول هي هذه فإذا قال واحدة منهن هي هذه وقع عليها الطلاق ومن سأل منهن أن يحلف لها ما طلقها أحاف ومن لم تسأل لم يحلف لأنه أوقع الطلاق على واحدة ولم نعلمه طلق اثنتين ولو أقر لواحدة ثم قال أخطأت هي هذه الأخرى لزمه الطلاق (١) للاولى التي أقر لها وهكذا الوصع هذا فمن كلهن لزمه الطلاق لهن كلهن ولو قال هي هذه أو هذه أو هذه بل هذه لزمه طلاق التي قال بل هذه وطلاق إحدى اثنتين التي قال هي هذه أو هذه ولو قال هي هذه بل هذه طلقت الاولى ووقع على الثانية التي قال بل هذه ولو قال احدا كن طالق ثم قال في واحدة هي هذه ثم قال والله ما أدري أي هي أو غيرها طلقت الاولى بالقرار ووقف عن البواقي ولم يكن كالذي قال على الابتداء ما أدري أطلقت أو لا هذا مطلق يبين ثم أقر لواحدة فالزمنه الاقرار ثم أخبرنا أنه لا يدري أصدق في اقراره فخل به من غيرها ولم يصدق فتكون واحدة منهن محرمة عليه ويكون في البواقي كهو في الابتداء ما كان مقيما على الشك فإذا قال قد استمعت أن الذي قلت أولا هي التي طلقت كما قلت فالقول قوله وأنتين أردت أن أحلفه لها أحلفته ولو قال هي هذه ثم قال ما أدري أي هي أم لا ثم مات قبل أن يتبين لم ترته التي قال هي هذان كان لا يكمل رجعتها وورثه الثلثان معا ولا يمنع ميراثه بالثلاث في طلاقهن ولا طلاق واحدة منهن ولو قال على الابتداء ما أدري أطلعت نسائي أم واحدة منهن أم لا ثم مات ورثته معا ولا يمنع ميراثه بالثلاث في طلاقهن

(١) الأيلاء واختلاف الزوجين في الإصاحة أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى الذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن الله غفور رحيم وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار قال أدركت بضعة عشر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم يقول بوقف المولى (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن أنس بن الشيباني عن الشعبي عن عمرو بن سلمة قال شهدت عليا رضي الله تعالى عنه أوقف المولى (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن مروان بن الحكم أن عليا رضي الله تعالى عنه أوقف المولى (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن مسعر

(١) أي مع طلاق التي انتقل إليها وهكذا فتأمل

بمال حلف معهن ولقد خالفه عددا حفظ ذلك عنهم من أهل المدينة وهذا إجازة النساء بغير رجل فيلزمه أن يحجز أو يعاقب على من حقا فان قال انهم مع عيّن رجل فيلزمه أن لا يحجزهما مع عيّن امرأة والحكم بهما واحد (قال الشافعي) رحمه الله وكان القتل والجراح وشرب الخمر والقذف مما يذكر فيه عدد الشهود فكان ذلك قياسا على شاهد في الطلاق وغيره مما وصفت قال ولا يحل حكم الحاكم في الأمور ما هي عليه أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يقضي بالظاهر ويتولى الله عز وجل السرائر فقال من قضيت له من حق أخيه بشئ فلا يأخذه فأما أقطع له قطعة من النار فلو شهد ابن وزان رجلا طلق امرأته ثلاثا ففرق الحاكم بينهما كانت له حلالا غير أنكره أن يدان بالثبوت ويلزم من زعم أن فرقته قرة تحرم بها على الزوج ويحل لأحد الشاهدين أن يتزوجها فيما بينه وبين الله عز وجل أن يشترط له

أن هذا قتل ابنه عمدا فأباح له الحاكم دمه أن يري دمه ويحل له فيما بينه وبين الله عز وجل
(قال الشافعي) رحمه الله والولادة وعيوب النساء مما لم أعلم فيه مخالفا في أن شهادة النساء جائزة فيه لأرجل معهن واختلافوا في عددها
فقيل عطاء لا يكون في شهادة النساء لأرجل معهن في أمر النساء أقل من أربع عدول (قال الشافعي) رحمه الله وبهذا نأخذ ولما ذكر
الله النساء فجعل أمرهن يقوم مقام رجل في الموضع الذي أجازهما فيه دل والله أعلم إذا جاز المسلمون شهادة النساء في موضع أن لا يجوز
منهن إلا أربع عدول لأن ذلك معنى (٣٤٨) حكم الله عز وجل (قال الشافعي) وقلت لمن يحبر شهادة امرأة في الولادة كما يحبر الخبر بها

ابن كدام عن حبيب بن أبي ثابت عن طاووس أن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه كان يوقف المولى
(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن القاسم بن محمد قال كانت عائشة رضي الله
تعالى عنها إذا ذكر لها الرجل يحلف أن لا يأتي امرأته فيفسد عها خمسة أشهر لا ترى ذلك شيئا حتى يوقف
وتقول كيف قال الله عز وجل أسالك بمعروف أو نهي عنكر منكر (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا
مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال إذا أتى الرجل من امرأته لم يقع عليه طلاق وإن مضت أربع أشهر حتى
يوقف فاما أن يطلق وأما أن ينيء (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا رضي الله
تعالى عنه كان يوقف المولى

لا من قبل الشهادة
وأن الخبر من الشهادة
أقبل امرأة عن
امرأة أن امرأة رجل
ولدت هذا الولد قال
لا قلت فتقبل في الخبر
أخبرنا فلان عن فلان
قال نعم قلت فالتحريم هو
ما استوى فيه الخبر
والخبر والعام من حلال
أحرام قال نعم قلت
والشهادة ما كان
الشاهد منه خليا
والعاما وأما تازم
المشهد وعليه قال نعم
قلت أفترى هذا
شيئا لهذا قال أما في
هذا فلا

(اليمين التي يكون بها الرجل مولى) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اليمين التي فرض الله تعالى
كفارتها اليمين بالله عز وجل ولا يحلف بشيء دون الله تبارك وتعالى لقول النبي صلى الله عليه وسلم إن الله
تعالى ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت (قال الشافعي) فمن حلف بالله عز
وجل فعليه الكفارة إذا حنث ومن حلف بشيء غير الله تعالى فليس بحنث ولا كفارة عليه إذا حنث
والمولى من حلف بيمين يلزمه بها كفارة ومن أوجب على نفسه شيئا يجب عليه إذا أوجبه فأوجبه على
نفسه إن جامع امرأته فهو في معنى المولى لأنه لا يعد وأن يكون ممنوعا من الجماع إلا بشيء يلزمه به وما أزم
نفسه مما يلزمه قبل إيجابه أو كفارة عين قال ومن أوجب على نفسه شيئا لا يجب عليه ما أوجب
ولابد منه فليس بمول وهو خارج من الأيلاء ومن حلف باسم من أسماء الله تعالى فعليه الكفارة كالمولى
حلف بالله عز وجل وجب عليه الكفارة وإذا قال الرجل لامرأته والله لا أقر بك يعني الجماع أو والله
لا أقر بك فهو مول في هذا كله وإن قال الله لا أقر بك فإن أراد اليمين فهو مول وإن لم يرد اليمين فليس بمول
لأنها ليست بنظر اليمين وإذا قال هايم الله أو أيم الله أو ورب الكعبة أو ورب الناس أو وربى أو ورب كل شيء
أو وخالتي أو خالتي كل شيء أو ووالدي أو والدي كل شيء لا أقر بك فهو في هذا كله مول وكذا إن قال أقسم بالله
أو أحلف بالله أو أؤلى بالله لا أقر بك فهو مول وإن قال أقسم بالله أو أليت بالله أو حلفت بالله لا أقر بك سئل
فإن قال عنيبت بهذا إقرار اليمين كان مولى وإن قال عنيبت أني أليت منها مرة فإن عرف ذلك باعتراف
منها أو بينة تقوم عليه أنه حلف مرة فهو كالمولى وليس بمول وهو خارج من حكم ذلك الأيلاء وإن لم تقيم بينة ولم
تعرف المرأة فهو مول في الحكم وليس بمول فيما بينه وبين الله عز وجل وكذلك إن أردت الكذب
وإن قال أنا مول منك أو على عيني أن قرت بك أو على كفارة عيني أن قرت بك فهو مول في الحكم فإن قال
أردت بقولي أحلف بالله أني سأحلف به فليس بمول وإذا قال لامرأته مالي في سبيل الله تعالى أو على شيء إلى

(باب شهادة القاذف)
(قال الشافعي) رحمه
الله أمر الله تبارك
وتعالى أن يضرب
القاذف غانين ولا تقبل
له شهادة أبدا وسماه
فاسقا إلا أن يتوب
فإذا تاب قبلت شهادته
ولا خلاف بيننا في

الحرمين قديما وحديثا في أنه إذا تاب قبلت شهادته (قال الشافعي) رحمه الله والتوبة كذابه
نفسه لاه أذنبت بأن نطق بالقذف والتوبة منه أن يقول القذف باطلا كما تكون الردة القول والتوبة عنها بالقول فإن كان عدلا قبلت
شهادته والاخفى يحسن حاله (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة قال سمعت الزهري يقول زعم أهل العراق أن شهادة القاذف
لا تجوز فأشهد لأخبري ثم سمي الذي أخبره أن عمر قال لأبي بكره تب تقبل شهادته أو قال إن تب قبلت شهادته قال وبلغني عن ابن
عباس مثل معنى هذا وقال ابن أبي نجيح كأننا نقوله قلت من قال عطاء وطاوس ومجاهد وقال الشعبي يقبل الله توبته ولا تقبلون شهادته
(قال الشافعي) وهو قبل أن يحدث منه حين يحدث لأن الحدود كفارات لأهلها فكيف تردونها في أحسن حالاته وتقبلونها في شر حالاته

بيت
نفسه لاه أذنبت بأن نطق بالقذف والتوبة منه أن يقول القذف باطلا كما تكون الردة القول والتوبة عنها بالقول فإن كان عدلا قبلت
شهادته والاخفى يحسن حاله (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة قال سمعت الزهري يقول زعم أهل العراق أن شهادة القاذف
لا تجوز فأشهد لأخبري ثم سمي الذي أخبره أن عمر قال لأبي بكره تب تقبل شهادته أو قال إن تب قبلت شهادته قال وبلغني عن ابن
عباس مثل معنى هذا وقال ابن أبي نجيح كأننا نقوله قلت من قال عطاء وطاوس ومجاهد وقال الشعبي يقبل الله توبته ولا تقبلون شهادته
(قال الشافعي) وهو قبل أن يحدث منه حين يحدث لأن الحدود كفارات لأهلها فكيف تردونها في أحسن حالاته وتقبلونها في شر حالاته

وإذا قلتم نوبة الكافر والقاتل عدا كيف لا تقبلون نوبة القاذف وهو أيسر ذنبا

(قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا وقال الامن شهيد بالحق وهم يعلمون قال فالعلم من ثلاثة أوجه منها ما عاينه فيشهد به ومنها ما تظاهرت به الاخبار وثبتت معرفته في القلوب فيشهد عليه ومنها ما اثبتته سمعنا مع اثبات بصر من المشهود عليه فذلك قلنا لا يجوز شهادة أعمى لأن الصوت يشبه الصوت إلا أن يكون أثبت شيئا معاينة وسمعا ونسبنا معي فيجوز ولا علة في رده قال والشهادة على ملك الرجل الدار والثوب على ظاهر الاخبار بانه مالك ولا يرى منازعا في ذلك فتثبت معرفته في القلب فتسمع الشهادة عليه وعلى النسب اداسمه (٢٤٩) ينسبه رمانا وسمع غيره ينسبه إلى النسب ولم يسمع

دافعا ولا دلالة برباب
بها وكذلك يشهد
على عين المرأة ونسبها
إذا تظاهرت له الاخبار
من يصدق بأنها فلانة
ورأها مرة بعد مرة
وهذا كله شهادة يعلم
كما وصفت وكذلك يحلف
الرجل على ما يعلم بأحد
هذه الوجوه فيما أخذه
مع شاهدته وفي رد عين
وغیره (قال الشافعي)
وقتلن قال لأجير
الشاهد وان كان بصرا
حين علم حتى يعان
المشهد عليه يوم
يؤديه عليه فانت تحجز
شهادة البصر على ميت
وعلى غائب في حال
وهذا نظير ما أنكرت

(باب ما يجب على المرء
من القيام بالشهادة اذا
دعي ليشهد أو يكتب)

(قال الشافعي) قال الله
جل ثناؤه ولا تكتبوا
الشهادة من يكتبها
فانه آثم قلبه (قال
الشافعي) والذي أحفظ

يبث الله أو على صوم كذا أو فحرق كذا من الابل ان قربت فكفهومول لان هذا المازمه وإما لزمته به كفارة
عين (قال الشافعي) رجه الله وإذا قال ان قربت فكفلا في فلان حر أو امرأتى فلانة طالق فهو مومول والفرق
بين العتق والطلاق وما وصفت أن العتق والطلاق حقان لآدميين بأعيانهم يقعان بايقاع صاحبهما ويلزمان
تبررا أو غير تبرر وما سوى هذا انما يلزم بالتبرر (قال الشافعي) رجه الله ولو قال والكعبة أو وعرفة
أو والمشاعر أو وزمزم أو والحرم أو والمواقف أو والخمس أو والفجر أو والليل أو والنهار أو وشئ مما
يشبه هذا لا أقرب لك لم يكن موليا لأن كل هذا خارج من العين وليس يتبرر ولا حق لا دعي يلزم حتى يلزمه
القاتل له نفسه (قال الشافعي) وكذلك ان قال ان قربت فكفلا فأنما أنكرت أنى أو ابني أو بعير فلان أو أمشي
إلى مسجد مصر أو مسجد غير المسجد الحرام أو مسجد المدينة أو مسجد بيت المقدس لم يلزمه بهذا الإيلاء لانه
ليس بين وبين ولا يلزمه المشي إليه ولا كفارة بتركه وان قال ان قربت فكفلا فأنما أمشي إلى مسجد مكة كان موليا
لأن المشي إليه أمر يلزمه أو يلزمه به كفارة عين (قال الشافعي) رجه الله ولا يلزمه الإيلاء حتى يصرح
بأحد أسماء الجماع التي هي صريحة وذلك والله لا أطول أو والله لا أعبد كرى في فرجك أو لا أدخله
في فرجك أو لا أجامعك أو يقول ان كانت عذراء والله لا أفنضلك أو ما في هذا المعنى فإذا قال هذا فهو مومول
في الحكم وان قال لم أجد الجماع نفسه كان مدينا فيما بينه وبين الله عز وجل ولم يدين في الحكم (قال الشافعي)
وان قال والله لا أشارك أو والله لا أباضعك أو والله لا ألامسك أو لا أركبك أو ما أشبه هذا فان
أراد الجماع نفسه فهو مومول وان لم يرد فهو مدين في الحكم والقول فيه قوله ومتي قلت القول قوله فطلبت
عينه أحلفته لها فيه قال ولو قال والله لا أجامعك إلا جماع سوء فان قال عنتك لا أجامعك إلا في دبرك
فهو مومول والجماع نفسه في الفرج لا الدبر ولو قال عنتك لا أجامعك إلا بان لا أعبد فيك الحشفة فهو مومول
لأن الجماع الذي له الحكم انما يكون بتغيب الحشفة وان قال عنتك لا أجامعك إلا جماعا قليلا وضعيفا
أو متقطعاً أو ما أشبه هذا فليس مومول (قال الشافعي) رجه الله وان قال والله لا أجامعك في دبرك فهو
محسن غير مومول لأن الجماع في الدبر لا يجوز وكذلك ان قال والله لا أجامعك في كذا من جسدك غير الفرج
لا يكون موليا إلا بالحلف على الفرج أو الحلف مبهما فيكون ظاهره الجماع على الفرج وان قال والله لا أجمع
رأسي ورأسك بشئ أو والله لأسوأئك أو لا أعظنك أو لا أدخل عليك أو لا تدخلين علي أو لتطولن غبتي عنك
أو ما أشبه هذا فكله سواء لا يكون موليا إلا بان يريد الجماع وان قال والله ليطولن عهدي بجماعك أو ليطولن
تركي لجماعك فان عني أكثر من أربعة أشهر مستقبلة من يوم حلف فهو مومول وان عني أربعة أشهر أو أقل
لم يكن موليا وان قال والله لا أغتسل منك ولا أجنب منك وقال أردت أن أصيبها ولا أنزل ولست أرى الغسل

(٣٣ - الام خامس) عن كل من سمعت من أهل العلم أن ذلك في الشاهد قد لزمته الشهادة وأن فرضا عليه أن يقوم بها على والده
ولده والقريب والبعيد لا تكتف عن أحد ولا يجابى بها أحد ولا يمنعها أحد ثم تنفرع الشهادات (قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه
ولا يضار كاتب ولا شهيد فأشبه أن يكون خرج من ترك ذلك ضرارا وفرض القيام بها في الإنداء على الكفاية كالجهاد والحناء وزود
السلام ولم أحفظ خلاف ما قلت عن أحد (باب شرط الذين تقبل شهادتهم) (قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه وأشهدوا ذرى
عدل منكم وقال عن رضون من الشهداء قال فكان الذي يعرف من خطوب هذا أنه أريد بذلك الآخر بالاعون المسلمون المرزيون
وقوله شهيد من رجالكم يدل على إبطال قول من قال تجوز شهادة الصبيان في الجراح ما لم يفرقوا فان قال أجازها ابن الزبير فان عباس

ردها قال ولا تجوز شهادة مملوك ولا كافر ولا صبي بحال لان المال يكفلهم من ملكهم على أمورهم وأن النصيبان لا فراض عليهم فكيف يجب بقولهم فرض والمعرفون بالكذب من المسلمين لا تجوز شهادتهم فكيف تجوز شهادة الكافرين مع كذبهم على الله جل وعز (قال الزني) أحسن الشافعي (كتاب الأقضية واليمين مع الشاهد وما دخل فيه من اختلاف الحديث وغير ذلك) (قال الشافعي) أخبرنا عبد الله بن الحرث بن عبد الملك المخزومي عن سيف بن سليمان عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد قال عمرو في الأموال ورواه من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد ومن حديث جعفر بن محمد عن أبيه (٢٥٠) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد ورواه عن علي وأبي بن كعب وعمر بن عبد العزيز

والشافعي (قال الشافعي) رحمه الله فإذا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد وقال عمرو وهو الذي روى الحديث في الأموال وقال جعفر بن محمد من رواية مسلم بن خالد في الدين والدين مال ذلك على أنه لا يقضي بها في غير ما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أو مثل معناه (قال الشافعي) واليمين في دالة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بينتان بينة كاملة هي بعد شهود لا يحلف مقبها معها وبينة ناقصة العدد في المال يحلف مقبها معها قال فكل ما كان من مال يتحول إلى مالك من مالك غيره حتى يصير فيه مثله أو في مثل معناه قضى فيه بالشاهد مع اليمين وكذلك كل ما وجب به مال من جرح أو قتل لأقصاص فيه أو إقرار أو غير ذلك مما وجب المال ولو أتى قوم بشاهد أن لأبهم على فلان حقا أرأن فلان نافذ أوصى لهم فمن حلف منهم مع شاهده استحق مورثه أو وصيته دون من لم يحلف وإن كان فيهم معتمود وقف حقه حتى يعقل فيحلف أو يموت فيقوم وارثه مقامه فيحلف ويستحق ولا يستحق أخيه بيمين أخيه وليس الغريم ولا الموصى له من معنى الوارث في شيء وإن كانوا أولى بماله من عليه اليمين فليس من وجه أنهم يقومون مقامه ولا يلزمهم ما يلزم الوارث من نفقة عبيده الزنبي الأثرى أنه لو ظهر له مال سوى ماله الذي يقال للغريم أحلف عليه كان للورثة أن يعطوه من ذلك المال الظاهر الذي لم يحلف عليه الغريم قال وإذا حلف الورثة فالغرماء أحق بماله الميت ولو أقام شاهدا أنه سرق له متاعا من حرز يسوى ما تقطع فيه اليد

والشافعي (قال الشافعي) رحمه الله فإذا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد وقال عمرو وهو الذي روى الحديث في الأموال وقال جعفر بن محمد من رواية مسلم بن خالد في الدين والدين مال ذلك على أنه لا يقضي بها في غير ما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أو مثل معناه (قال الشافعي) واليمين في دالة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بينتان بينة كاملة هي بعد شهود لا يحلف مقبها معها وبينة ناقصة العدد في المال يحلف مقبها معها قال فكل ما كان من مال يتحول إلى مالك من مالك غيره حتى يصير فيه مثله أو في مثل معناه قضى فيه بالشاهد مع اليمين وكذلك كل ما وجب به مال من جرح أو قتل لأقصاص فيه أو إقرار أو غير ذلك مما وجب المال ولو أتى قوم بشاهد أن لأبهم على فلان حقا أرأن فلان نافذ أوصى لهم فمن حلف منهم مع شاهده استحق مورثه أو وصيته دون من لم يحلف وإن كان فيهم معتمود وقف حقه حتى يعقل فيحلف أو يموت فيقوم وارثه مقامه فيحلف ويستحق ولا يستحق أخيه بيمين أخيه وليس الغريم ولا الموصى له من معنى الوارث في شيء وإن كانوا أولى بماله من عليه اليمين فليس من وجه أنهم يقومون مقامه ولا يلزمهم ما يلزم الوارث من نفقة عبيده الزنبي الأثرى أنه لو ظهر له مال سوى ماله الذي يقال للغريم أحلف عليه كان للورثة أن يعطوه من ذلك المال الظاهر الذي لم يحلف عليه الغريم قال وإذا حلف الورثة فالغرماء أحق بماله الميت ولو أقام شاهدا أنه سرق له متاعا من حرز يسوى ما تقطع فيه اليد

بالشاهد مع اليمين وكذلك كل ما وجب به مال من جرح أو قتل لأقصاص فيه أو إقرار أو غير ذلك مما وجب المال ولو أتى قوم بشاهد أن لأبهم على فلان حقا أرأن فلان نافذ أوصى لهم فمن حلف منهم مع شاهده استحق مورثه أو وصيته دون من لم يحلف وإن كان فيهم معتمود وقف حقه حتى يعقل فيحلف أو يموت فيقوم وارثه مقامه فيحلف ويستحق ولا يستحق أخيه بيمين أخيه وليس الغريم ولا الموصى له من معنى الوارث في شيء وإن كانوا أولى بماله من عليه اليمين فليس من وجه أنهم يقومون مقامه ولا يلزمهم ما يلزم الوارث من نفقة عبيده الزنبي الأثرى أنه لو ظهر له مال سوى ماله الذي يقال للغريم أحلف عليه كان للورثة أن يعطوه من ذلك المال الظاهر الذي لم يحلف عليه الغريم قال وإذا حلف الورثة فالغرماء أحق بماله الميت ولو أقام شاهدا أنه سرق له متاعا من حرز يسوى ما تقطع فيه اليد

حلف مع شاهده واستحق ولا يقطع لان الحديس بحال كرجل قال امرأتى طالق وعبدى حران كنت عصبت فلانا هذا العبد فيشهد له عليه بغصبه شاهد فيحلف ويستحق الغصب ولا يثبت عليه طلاق ولا عتق لان حكم الحنت غير حكم المال قال ولو أقام شاهدا على جارية أنها له وابنها ولد منه حلف وقضى له بالجارية وكانت أم ولده باقراره لأن أم الولد مملوكة ولا يقضى له بالابن لأنه لا عليك على أنه ابنه (قال المزني) رحمه الله وقال في موضع آخر يأخذها وولدها ويكون ابنه (قال المزني) رحمه الله وهذا أشبه بقوله إلا في لم يختلف وهو قوله ولو أقام شاهدا على عبد في يدي رجل يسترقه أنه كان عبدا له فاعتقه ثم غصبه هذا بعد العتق حلف وأخذه وكان مولاه (قال المزني) رحمه الله فهو لا يأخذ مولاه على أنه يسترقه كما أنه لا يأخذ ابنه على أنه يسترقه فإدا أجاره في المولى لزمه (٣٥١) في الان قال ولو أقام شاهدا أن أمه تصدق عليه بمائة

الدار صدقة محرمة
موقوفة وعلى أخوين له
فإذا انقضى وافته على
أولاده هم أو على
المساكين فمن حلف
منهم ثبت حقه وصار
ما بقي ميراثا فان حلفوا
مع آخر جرت الدار من
ملك صاحبها إلى من
جعلت له حياته ومضى
الحكم فيها لهم فمن جاء
بعدهم ممن وقف عليه
أدما أو أقام مقام الوارث
وان لم يحلف الواحد
فنصيبه منها هو الثلث
ضدقة على ما شهد به
شاهده ثم نصيبه على من
تصدق به أو به عليه
بعدد أو بعد أخويه فان
قال الذين تصدق به
عليهم بعد الاثنين نحن
نحلف على ما أئى أن
يحلف عليه الاثنين
ففيها قولان أحدهما
أنه لا يكون لهم إلا
ما كان الاثنين قبلهم

لم يلزمه بالتبر لم يلزمه بالابلاء ولكنه لو أصابها وقد بقي عليه من الشهر شيء كانت عليه كفارة عين أو صوم ما بقي منه وإذا قال الرجل لامرأته ان قربتك فأنت طالق ثلاثا وقف فأنفاد ما غابت الحشفة طلق ثلاثا فان آخرجه ثم أدخله بعد فعله مهر مثلها فان أبي أن ينيء طلق عليه واحدة فان راجع كانت له أربعة أشهر وإذا مضت وقف ثم هكذا حتى ينقض طلاق هذا الملك ونحوه عليه حتى تسكن زوجا غيره ثم إن سكتها بعد زوج فلا بلاء ولا طلاق وإن أصابها كفر (قال الشافعي) رحمه الله ولو كان آلى مناسنة فتركت حتى مضت سقط الابلء ولو لم تدعه فوقف لها ثم طلق ثم راجع كان كالسنة الأولى فإذا مضت له أربعة أشهر بعد ان رجعة وقف إلى أن تنقض السنة قبل ذلك ولو قال رجل لامرأته أنت على حرام بر يدتحرر بمها بلا طلاق أو البين يتحرر بمها فليس بمول لأن التحريم شيء حكم فيه بالكفارة إذا لم يقع به الطلاق كما لا يكون الظهار والابلاء طلاقا وإن أراد بهما الطلاق لأنه حكم فيهما بكفارة « قال الربيع » وفيه قول آخر إذا قال لامرأته ان قربتك فأنت على حرام ولا ير يد طلاقا ولا بلاء فهو مول بعنى قوله أنت على حرام (قال الشافعي) وإن قال لامرأته ان قربتك فعبدى فلان حر عن ظهارى فان كان متظهر فهو مول ما لم يمت العبد أو يبعه أو يتحرر منه من ملكه وإن كان غير متظهر فهو مول في الحكم لأن ذلك إقرار منه بأنه متظهر وإن وصل الكلام فقال ان قربتك فعبدى فلان حر عن ظهارى ان تظهرت لم يكن مولى حتى يتظهر فإذا تظهر والعبد في ملكه كان مولى لأنه حالف حينئذ بعتقه ولم يكن أو لا حالفا فان قال ان قربتك فقلته على أن أعنتى فلان عن ظهارى وهو متظهر كان مولى وليس عليه ان يعنتى فلان عن ظهاره وعليه فيه كفارة عين لأنه يجب لله عليه عتق رقبة فأى رقبة أعنتها غيره أخرأت عنه ولو كان عليه صوم يوم فقال لله على أن أصوم يوم الخميس عن اليوم الذى على لم يكن عليه صومه لأنه لم يندرق به شيء يلزمه وأن صوم يوم لازم له فأى يوم صامه أخرأت عنه ولو صامه بعينه أخرأت عنه من الصوم الواجب لامن النذر وهكذا لو أعنتى فلانا عن ظهاره أخرأت عنه وسقطت عنه الكفارة قال وإذا قال الرجل لامرأته ان قربتك فقلته على أن لا أقر بك لم يكن مولى لأنه لو كان قال لها ابتداء الله على أن لا أقر بك لم يكن مولى لأنه لا حالف ولا عليه نذر في ما عانى الإيمان يلزمه كفارة عين وهذا نذر في معصية (قال الشافعي) رحمه الله وإذا إلى الرجل من امرأته ثم قال لاخرى من نساؤه قد أشركتكم معها في الابلاء لم تشركتها لأن البين لزمته الأولى والبين لا يشررك فيها قال وإذا حلف لا يقرب امرأته وامرأته فليس له لم يكن مولى حتى يقرب تلك المرأة فان قرب تلك المرأة كان مولى حينئذ وان قرب امرأته حنت بالبين قال وإن قال ان قربتك فأنت زانية فليس بمول إذا قر بها وإذا قر بها فليس بقاذف يحد حتى يحدث لها فاذ فاصر يحايدحه أو يلاعن وهكذا ان قال ان

والآخر أن ذلك لهم من قبل أنهم انما عليه كون إذا حلفوا بعد موت الذى جعل لهم ملك إذا مات وهو أصح القولين به أقول والله أعلم ولو قال وعلى أولادهم وأولادهم ما تناسلوا قال فإذا حدث ولد نقص من له حق في الحبس ويوقف حق المولى حتى يبلغ فيحلف فيأخذ أو يبيع فيبطل حقه ويرد كراء ما وقف له من حقه على الذين انتقصوا من أجله حقوقهم سواء بينهم فان مات من المتقصر حقوقهم أحقق نصف عمر الذى وقف له إلى أن يبلغ رخصه الموقوف على من معه في الحبس وأعطى ورثة الميت منهم بقدر ما استحق مما ردد عليه بقدر حقه (قال المزني) أصل قول الشافعي أن الحبس أزال ملك رقبته لله عز وجل وانما ملك الحبس عليه مفعلة لارقبته كما أزال المعتق ملكه عن رقبته عبده وانما ملك المعتق منفعة نفسه لارقبته وهو لا يجبر البين مع الشاهد إلا فيما يملكه الخالف فكيف يخرج رقبته ملك رجل بيمين من لا يملك تلك

الرقبة وهو لا يجوز من العدم مع شاهده بأن مولاه أعنته لانه لا يملك ما كان السيد عليه من رقبته فكذلك ينبغي في قياس قوله أن لا يجوز من الحبس عليه في رقبة الحبس لانه لا يملك ما كان الحبس عليه من رقبته (قال المزني) وإذا لم تزل رقبة الحبس بينه بطل الحبس من أصله وهذا عند قياس قوله على أصله الذي وصفت ولو حاز الحبس على ما وصف الشافعي ما حاز أن يقرأ أهله أن لهم شريكاً وشكر الشريك الحبس فأخذون حقه لا متناعه من أن يحلف معهم فأصل قوله أن حق من لم يحلف موقوف حتى يحلف له ووارثه إن مات يقوم مقامه ولا يأخذ من حق أقرب له لصاحبه شيئاً لأن أخذ ذلك حرام (باب الخلاف في اليمين مع الشاهد) (قال الشافعي) رحمه الله قال بعض الناس فقد أقم اليمين مقام (٢٥٢) شاهد قلت وإن أعطيت بها كما أعطيت بشاهد فليس معناها معنى

شاهد وأنت تبرئ المدعى عليه بشاهدين وبيمينه إن لم يكن له بينة وتعطى المدعى حقه بشكول صاحبه كما تعطيه بشاهدين أفعنى ذلك معنى شاهدين قال فكيف يحلف مع شاهده على وصية أو وصى بهما مت أو أن لأبيه حقا على رجل (١) وهو صغير وهو أن حلف حلف على ما لم يعلم قلت فأنت تجيز أن يشهد أن فلان ابن فلان وأبوه غائب لم يراه قط ويحلف ابن خمس عشرة سنة مشرقاً اشتري عبداً ابن مائة سنة مغرباً ولد قبل جده فباعه فأبى أنك تحلفه لقد باعه برأى من الأباقي على البيت قال ما يجد الناس بدا من هذا غير أن الزهري أنكرها قلت فقد قضى بها حين ولي أرايت ماروبت عن علي من

قربك فقل أنه لا امرأته أخرى زانية (الايلاء في الغضب) (قال الشافعي) والايلاء في الغضب والرضا سواء كما يكون اليمين في الغضب والرضا سواء وإنما وجبت عليه الايلاء بما جعله الله عز وجل من اليمين وقد أنزل الله تعالى الايلاء مطلقاً لم يذكر فيه غضباً ولا رضا إلا ترى أن رجلاً لو ترك امرأته عمراً لا يصيبها ضرراً لم يكن مولياً ولو كان الايلاء أنما يجب بالضرر وجب على هذا ولكنه يجب بما أوجب الله عز وجل وقد أوجب مطلقاً (المخرج من الايلاء) (قال الشافعي) ومن أصل معرفة الايلاء أن ينظر كل يمين منعت الجماع بكل حال أكثر من أربعة أشهر إلا بان يبحث الحالف فهو مول وكل يمين كان يسجد السبيل إلى الجماع بحال لا يبحث فيها وإن حنث في غيرها فليس بمول (قال الشافعي) رحمه الله وكل حالف مول وإنما معنى قولي ليس بمول ليس يلزمه حكم الايلاء من فيضة أو طلاق وهكذا ما أوجب بما وصفته في مثل معنى اليمين (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن اسمعيل بن إبراهيم بن المهاجر عن أبيه عن مجاهد قال تزوج ابن الزبير أو الزبير « شد أربع » امرأة فاستزاده أهلها في المهر فأبى فكان بينه وبينهم شرخ فلف أن لا يدخلها عليه حتى يكون أهلها الذين يسألونه ذلك فلبسوا ستين ثم طلبوا ذلك اليه فقالوا أبض السك أهلك ولم يعد ذلك ايلاء وأدخلها عليه (قال الشافعي) لأن أهلها الذين طلبوا ادخالها عليه (قال الشافعي) ويسقط الايلاء من وجهه بأن يتها ولا يدخلها عليه ولعله أن لا يكون أراد هذا المعنى بيمينه (قال الشافعي) وإذا قال الرجل لا امرأته والله لا أقربك إن شاء الله تعالى فلا ايلاء وإن قال والله لا أقربك إن شاء فلان فليس بايلاء حتى يشاء فلان فإن شاء فلان فهو مول وإذا قال والله لا أقربك حتى يشاء فلان فليس بمول لأن فلاناً قديشاً فإن خرس فلان أو غلب على عقله فليس بمول لأنه قديش حتى يشاء فإن مات فلان الذي جعل اليه المشيئة فهو مول لأنه لا يشاء إذا مات وكذلك إن قال لا أقربك حتى يشاء أبوك أو أهلك أو أحد من أهلك وكذلك إن قال حتى تشاء أو حتى أشاء أو حتى يبدو لي أو حتى أرى رأيي (قال الشافعي) وكذلك إن قال والله لا أقربك بمكة أو بالمدينة أو حتى أخرج من مكة أو بالمدينة أو لا أقربك إلا ببلد كذا أو لا أقربك إلا في البحر أو لا أقربك على فراشي أو لا أقربك على سرير أو ما أشبه هذا لأنه يقدر على أن يقر بها على غير ما وصفت ببلد غير البلد الذي حلف أن لا يقر بها فيه ويخرجها من البلد الذي حلف لا يقر بها فيه ويقر بها في حال غير الحال التي حلف لا يقر بها فيها ولا يقال له آخر جهها من هذا البلد الذي حلف لا تقر بها فيه قبل أربعة أشهر إذا جعلته ليس بمول لم يحكم عليه حكم الايلاء وكذلك لو قال والله لا أقربك حتى أرى رأياً أو حتى أشتي لم يكن مولياً أقول له أردأ وأشبهه وإن قال والله لا أقربك حتى تغطي ولدك لم يكن مولياً لأنها قد تغطي

أنكاره على معقل - ديث روع أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل لها المهر والميراث ورد حديثه ومع علي زيد وابن عمر فهل رددت شيئاً لأن أنكار فكيف يحتج أنكار الزهري وقال له ونسب حكمت بشهادة قابلة في الاستلال وهو ما رآه الرجال أم كيف حكمت على أهل الحلة وعلى عواقلهم بدينه الموجود قتيلاً في محلتهم في ثلاث سنين وزعمت أن القرآن يحرم أن يحوز أقل من شاهد امرأتين وزعمت أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تسل على أن اليمين براءة لمن حلف تخالف في حجة قولك الكتاب والسنة أرايت لو قال لك أهل الحلة أندي علينا فأحلف جميعنا وأرثنا قال لا أحلفهم إذا ما وزنا وخسرين رجلاً ولا أرثهم بما عانهم وأغرهم قلت فكيف جاز لك هذا قال روي بنا هذا عن عمر بن الخطاب رحمه الله عليه فقلت فإن قيل لا لا يجوز على عمر أن يخالف الكتاب والسنة وقال عمر نفسه البيهقي والمدعي واليمين على (١) حال من شهادة الشاهد المنهومة من قوله مع شاهده على الخ انظر الام اه كتيبه معججه

(باب موضع اليمين)

(قال الشافعي) رحمه الله وما تركنا من الحجة عليهم أكثر مما كتبناه والله التوفيق

(قال الشافعي) رحمه الله من ادعى ما لا أقام عليه شاهداً أو ادعى عليه مال أو جنابة خطأ بأن يبلغ ذلك عشرين ديناراً أو ادعى عبداً معتقاً تبلغ قيمته عشرين ديناراً أو ادعى جراحة عمد صغرت أو كبرت أو فراق أو لعان أو وحداً أو رديين في ذلك فإن كان الحكم بحكمة كانت اليمين بين المقام والبيت وإن كان بالمدينة كانت على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كانت ببلد غير مكة والمدينة أحلف بعد العصر في مسجد ذلك البلد بما تؤكده الأيمان ويتلى عليه إن الذين يشرون بعهد الله وأيمانهم ثم يتفكروا لا يابى الله أن يهديهم الله وحده وعنايته قال وهذا قول حكام المسلمين ومفتيهم ومن جتهد فيه أن عبد الرحمن (٣٥٤) بن غوف رأى قوماً يحلفون بين المقام والبيت فقال أعلى دم قالوا لا قال

أفعلى أمر عظيم قالوا لا قال لقد خشيت أن يتهاون الناس به هذا المقام قال فذهبوا إلى أن العظم من الأموال ما وصفت من عشرين ديناراً فصاعداً قال ابن أبي مليكة كتب إلى ابن عباس في جارية تبين ضربت أحداًهما الأخرى أن أحبسهما بعد العصر ثم اقرأ عليهما أن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثم يتفكروا لا يابى الله أن يهديهم الله وحده وعنايته قال ففعلت فاعترفت قال واستدلت بقول الله جل ثناؤه تحبسونهما من بعد الصلاة قال المفسرون صلاة العصر على تأكيده اليمين على الحالف في الوقت الذي تعظم فيه اليمين وبكتاب أبي بكر الصديق رضي الله عنه يحلف عند المنبر منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وما بلغني أن عمر حلف على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في خصومة بينه وبين رجل وأن عثمان ردت عليه اليمين على المنبر فاتقاها وقال أخاف أن توافق قدر بلا فبقال بينه قال وبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وأهل العلم ببلد نادار السنة والهجرة وحرم الله عز وجل وحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتدينا والمسلمون بالاعوان رجالهم ونسائهم وأحرارهم وعبيدهم ومما يكرههم يحلفون كما وصفنا ويحلف المشركون أهل الذمة والمستأمنون كل واحد منهم بما يظن من الكتب وحيث يعظم من المواضع بما يعرفه المسلمون وما يعظم الحالف منهم مثل قوله والله الذي أنزل التوراة على موسى والله الذي أنزل الانجيل على عيسى وما أشبه هذا ولا يحلفون بما يجهل معرفته المسلمون ويحلف الرجل في حق نفسه وفيما عليه بعينه على البت مثل أن يدعي عليه براهة فمن حقه

حلف مول على يوم حلف أو أقل أو أكثر ولا يحكم بالوقف في الأيلاء إلا على من حلف على يمين يجاوز فيها أربعة أشهر فأما من حلف على أربعة أشهر أو أقل فلا يلزمه حكم الأيلاء لأن وقت الوقف يأتي وهو خارج من اليمين واتفاقنا ليس بعمل في الموضع الذي لزمته فيه اليمين ليس عليه حكم الأيلاء (قال الشافعي) ومن حلف بعق رقيقه أن لا يقرب امرأته على الأبد فانت رقيقه أو اعتقه خرج من حكم الأيلاء لأنه لم يبق عليه شيء يحث به ولو باعهم خرج من حكم الأيلاء ما كانوا خارجين من ملكه فإذا عادوا إلى ملكه فهو مول لأنه لا يحث لوجامعها « قال الربيع » وللشافعي قول آخر أنه لو باع رقيقه ثم اشتراه كان هذا ملكاً حاداً ولا يحث فيهم وهو أحب إلى (قال الشافعي) ولو حلف بطلاق امرأته أن لا يقرب امرأته أخرى فانت التي حلف بطلاقها وطلقها فلا يخرج من حكم الأيلاء لأنه لا يحث بطلاقها في هذه اليمين أبداً ولو طلقها كان خارجاً من حكم الأيلاء ما لم تكن زوجته ولا عليها رجعة وإذا كانت أقل من الثلاث وله عليها الرجعة أو نكحها بعد البيونة من واحدة أو اثنتين بالخروج من العدة والخلع فهو مول « قال الربيع » وللشافعي قول آخر في مثل هذا أنها إذا خرجت من العدة من طلاق أو واحدة أو اثنتين أو خالعهما فلكت نفسها ثم تزوجها ثانية كان هذا النكاح غير النكاح الأول ولا حث ولا إيلاء عليه (قال الشافعي) ومن حلف أن لا يقرب امرأته أكثر من أربعة أشهر فتركت امرأته فلم تطلبه حتى مضى الوقت الذي حلف عليه فقد خرج من حكم الأيلاء لأن اليمين ماقطة عنه قال ولو قال لامرأة إذا تزوجتك فوالله لأقربك لم يكن مولياً فإذا قربها كفر ولو قال لامرأة إذا كان غداً فوالله لأقربك أو إذا قدم فلان فوالله لأقربك فهو مول من غد ومن يوم يقدم فلان وإن قال إن أصبتك فوالله لأصيبك لم يكن مولياً حين حلف لأن له أن يصيبها مرة بلا حث فإذا أصابها مرة كان مولياً وإذا قال والله لأصيبك سنة الامرة لم يكن مولياً من قبل أن له أن يصيبها مرة بلا حث فإذا أصابها مرة كان مولياً « قال الربيع » إن كان بقي من يوم أصابها من مدة يمينه أكثر من أربعة أشهر فهو مول وإن لم يكن بقي عليه أكثر من أربعة أشهر سقط الإيلاء عنه (قال الشافعي) وإذا قال والله لأصيبك إلا إصابة سوء وإصابة ردية فإن نوى أن لا يغيب الحشفة في ذلك منها فهو مول وإن أراد قليلة أو ضعيفة لم يكن مولياً وإن أراد أن لا يصيبها إلا في دبرها فهو مول لأن الإصابة الحلال للظاهر في الفرج ولا يجوز في الدبر ولو قال والله لأصيبك في دبرك أبداً لم يكن مولياً وكان مطيعاً بتركه أصابته في دبرها ولو قال والله لأصيبك إلى يوم القيامة أو لأصيبك حتى يخرج الدجال أو حتى ينزل عيسى بن مريم فإن مضت أربعة أشهر قبل أن يكون شيء مما حلف عليه وقف فأما أن ينبيء وأما أن يطلق « قال الربيع » وإذا قال والله لأقربك حتى أموت أو تموت كان مولياً من ساعته وكان كقوله

والله

أن عمر حلف على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في خصومة بينه وبين رجل وأن عثمان

ردت عليه اليمين على المنبر فاتقاها وقال أخاف أن توافق قدر بلا فبقال بينه قال وبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وأهل العلم ببلد نادار السنة والهجرة وحرم الله عز وجل وحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتدينا والمسلمون بالاعوان رجالهم ونسائهم وأحرارهم وعبيدهم ومما يكرههم يحلفون كما وصفنا ويحلف المشركون أهل الذمة والمستأمنون كل واحد منهم بما يظن من الكتب وحيث يعظم من المواضع بما يعرفه المسلمون وما يعظم الحالف منهم مثل قوله والله الذي أنزل التوراة على موسى والله الذي أنزل الانجيل على عيسى وما أشبه هذا ولا يحلفون بما يجهل معرفته المسلمون ويحلف الرجل في حق نفسه وفيما عليه بعينه على البت مثل أن يدعي عليه براهة فمن حقه

فيحلف بالله ان هذا الحق ويسمي له ثابت عليه ما اقتضاه ولا شيء منه ولا مقتضى بأمر يعلمه ولا حال به ولا بشئ منه ولا أبرأ منه ولا من شئ منه بوجه من الوجوه وأنه لثابت عليه الى أن يحلف بهذا اليمين وأن كان حقاً لأبيه حلف في نفسه على البت وفي أبيه على العلم وإن أحلف قال والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ثم ينسق اليمين ولا يقبل منه اليمين الا بعد أن يستحلفه الحاكم واحتج بان ركائه قال للنبي صلى الله عليه وسلم اني طلقت امرأتي البتة والله ما أردت الا واحدة فقال النبي عليه السلام والله ما أردت الا واحدة فردها اليه وهذا تحوير اليمين في الطلاق والرجعة في طلاق البتة (باب الامتناع من اليمين) عليه فان حلف بربى وإن سئل قبل للذي (قال الشافعي) وإذا كانت الدعوى غير دم في مال أحلف المذني (٣٥٥) عليه فان حلف بربى وإن سئل قبل للذي أحلف واستحق فان

والله لا أقر بك أبداً لأنه اذا مات قبل أن يقر بها أو مات لم يقدر أن يقر بها (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال الابلاء أن يحلف بالله على الجماع نفسه وذلك أن يحلف لا يمسها فأما أن يقول لأمسك ولا يحلف أو يقول قولاً غليظاً ثم يهجرها فليس ذلك بابلء (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه في الابلء أن يحلف لا يمسها أبداً وستة أشهر أو أقل أو أكثر ونحو ذلك مما زاد على الأربعة الأشهر (من يلزمه الابلء من الأزواج) (قال الشافعي) ويلزم الابلء كل من اذا طلق لرمه الطلاق من تجب عليه الفرائض وذلك كل زوج بالغ غير مغلوب على عقله وسواء في ذلك الحر والعبد ومن لم تكل فيه الحرية والذي والمشرک غير الذي رضينا بحكمنا وانما سويت بين العبد والحر فيه أن الابلء يمين جعل الله تبارك وتعالى لها وقتاً دل جل ثناؤه على أن على الزوج اذا مضى الوقت أن ينفى أو يطلق فكان العبد والحر في اليمين سواء وكذلك يكونان في وقت اليمين وانما جعلتها على الذي والمشرک اذا نكحاً كما ينال أن ليس لأحد أن يحكم بغير حكم الاسلام وأن الابلء يمين يقع بها طلاق أو فسخ في وقت فالزمنها هوها (قال الشافعي) وكفارة العبد في الخنث الصوم ولا يجزئته غيره وإذا كان الزوج من لا فرض عليه وذلك الصبي غير البالغ والمغلوب على عقله بأي وجه كانت الغلبة الا السكران فلا يبلء عليه ولا حنث لأن الفرائض عنه سابقة وإذا ألى السكران من الخمر والشراب المسكر لزمه الابلء لأن الفرائض له لازمة لا تزول عنه بالسكر وإن كان المغلوب على عقله يمين ويقيم فآلى في حال افاقته لزمه الابلء وإن آلى في حال جنونه لم يلزمه وإن قالت المرأة آليت مني صحيحاً وقال الزوج ما آليت منك وإن كنت فعلت فأنما آليت مغلوباً على عقله فالحق قولها مع عيبه وإذا كان لا يعرف له جنون فقالت آليت مني فقال آليت منك وأنما جنون قولها وعليه البينة ادا لم يعلم ذهب عقله في وقت يجوز أن يكون مولياً فيه في وقت دعواها ولو اختلفا فقالت قد آليت مني وقال لم أول أو قالت قد آليت ومضت أربعة أشهر وقال قد آليت ومضت اليوم أو أقل أو أكثر كان القول في ذلك قوله مع عيبه وعليها البينة وإذا قامت البينة فهو مول من يوم وقت بيتها ولو قامت له بينة بابلء وقتوافيه غير وقتها كان مولياً ببيتها وبينة وليس هذا اختلافاً فأنما هذا مول بابلء (قال الشافعي) ولا يلزم الابلء الا زوجاً صحيح النكاح فاما فاسد النكاح فلا يلزمه ابلء ولا يلزم الابلء الا زوجة ثابتة النكاح أو مطلقة له عليها رجعة في العدة فانها في حكم الأزواج فاما مطلقة لا رجعة له عليها في العدة فلا يلزمه ابلء منها وإن آلى في العدة وكذلك لا يلزمه ابلء من مطلقة ملك رجعتها اذا كان ابلأً ومنها بعد مضى العدة (باب النكول ورد اليمين من الجامع ومن اختلاف الشهادات والحكام ومن الدعوى

الوجوه لانه قد علمتها وتخرج من يديه (قال الشافعي) رحمه الله ولا يقوم النكول مقام اقرار شئ حتى يكون معه عين المذني فان والنيات ومن املأه في الحدود) (قال الشافعي) جعلت الأيمان كلها تجب على المذني وجعلتها كلها رد على المذني قبل فكيف أحلفت في الحدود والطلاق والنسب والأموال وجعلت الأيمان كلها تجب على المذني وجعلتها كلها رد على المذني قبل قلته استدلالاً بالكاتب والسنة ثم أخبر عن عمر حكم الله على القاذف غير الزوج بالحد ولم يجعل له نكاحاً منه الأبارع شهادة وأخرج من الحد بأن يحلف أربعة أيمان ويلتزم بخمسة فيسقط عنه الحد ويلزمه أن يخرج منه بأربعة أيمان والتعانة وسننهما الفرقه ودرأ الله عنهما الحلف بالآيمان والتعانة وكانت أحكام الزوجين وإن خالفت أحكام الأجانبين في شئ فهي مجامعة لها في غيره

أبنت سألناك عن إرائك فان كان لتأني بينة أو لتتظرفي حسابك تركناك وإن قلت لأؤخر ذلك لشيء غير آلى لأحلف أبطلنا أن تحلف وإن حلف المذني عليه أو لم يحلف فنكل المذني فأبطلنا بينه ثم جاء بشاهدين أو وشاهد وحلف مع شاهده أخذناه حقه والبيئة العادلة أحق من اليمين الفاجرة ولورد المذني عليه اليمين فقال للمذني أحلف فقال المذني عليه أنا أحلف لم أجعل ذلك له لأنني قد أبطلت أن يحلف وحولت اليمين على صاحبه ولو قال أحلفه ما شربت هذه الدار التي في يديه لم أحلفه الا مالها ويسمي في هذه الدار حق تلك ولا غيره بوجه من

وذلك أن البين فيه جعت درء الحد عن الرجل والمرأة وفرقة ونفي ولد فكان هذا الحد والفراق والنفي معاد اخلة فيها ولا يحق الحد على المرأة حين يقذفها الزوج الا ببينه وتشكل عن البين ألا ترى أن الزوج لو لم يلتصق حد بالقذف ولترك الخروج منه البين ولم يكن على المرأة حد ولألعان ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نصارى يتخلفون وتسحقون دم صاحبكم فلما لم يخلفوا رد الايمان على يهوديبروا بها فلما لم يقبلها الانصار يرون تركوا حقهم ألا ترى عمر جعل الايمان على المدعى عليهم فلما لم يخلفوا رد اذها على المدعين وكل هذا تحويل بين من موضع قد ندبت فيه الى الموضع الذي يخالفه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى المدعى عليه البين ولا يجوز أن تكون على مدعى عليه دون غيره الا بخبر لازم وهما (٢٥٦) لفظان من رسول الله صلى الله عليه وسلم البينة على المدعى واليمين على

المدعى عليه فخرجهما لانها ليست في معاني الازواج اذا مضت عدتها (قال الشافعي) رحمه الله والا يلاء من كل زوجة مسلمة أو ذمية أو أمة سواء لا يختلف في شيء

(الوقف) (قال الشافعي) واذا آلى الرجل من امرأته فغضت أربعة أشهر وقف وقيل له ان قُتت والا فطلق والقيضة الجماع الامن عذر ولو جامع في الاربعة الا شهر خرج من حكم الايلاء وكفر عن يمينه فان قال أحلني في الجماع لم أؤجله أكثر من يوم فان جامع فقد خرج من حكم الايلاء وعليه الخنثى يمينه فان كان لها كفارة كفر وان قال أنا فيء فأحلني أكثر من يوم لم أؤجله ولا يبين لي أن أؤجله نلانا ولو قاله قائل كان مذهبا فان فاء والا قلت له طلق فان طلق لزمه الطلاق وان لم يطلق طلق عليه السلطان واحدة وكذلك ان قال أنا أقدر على الجماع ولا أفيء طلق عليه السلطان واحدة فان طلق عليه أكثر من واحدة كان مازاد عليها باطلا وانما جعلت له أن يطلق عليه واحدة لانه كان على المولى أن يفيء أو يطلق فإذا كان الحاكم لا يقدر على القيضة الابه فاذا امتنع قدر على الطلاق عليه ولزمه حكم الطلاق كما أن أخذ منه كل شيء وجب عليه أن يعطيه من حد وقصاص ومال وبيع وغيره اذا امتنع من أن يعطيه وكما شهد على طلاقه فطلق عليه وهو امتنع من الطلاق جاحده قال وان قال أنا أصبتها ثم حبس قبل أربعة أشهر فلها الخيار مكانها في المقام معه أو فراقه وان قال أنا أصبتها فعرض له مكانه مرض يمنع الاصابة قلنا في بلسانك ومتى أمكنك أن تصيبها وقفنا فان أصبتها أو افرقنا بينك وبينها ولو كان المرض عارضا لها حتى لا يقدر على أن يجامع مثلها لم يكن عليه سبيل ما كانت مريضة فاذا قدر على جماع مثلها وقفناه حتى يفيء أو يطلق قال ولو وقفناه فحاضت لم يكن عليه شيء حتى تطهر فاذا طهرت قيل له أصب أو طلق قال ولو أنها سألت الوقف فوقف فهرت منه أو أقربت بالامتناع منه لم يكن عليه الايلاء حتى تخضر وتخلى بينه وبين نفسه فاذا فعلت فان فاء والاطلاق أو طلق عليه ولو أنها طلبت الوقف فوقف لها فأحرمت مكانها باذنه أو بغير اذنه فلم يرها باحلال لم يكن عليه طلاق حتى تحلل ثم يوقف فاما أن يفيء أو أيا ما أن يطلق وهكذا الواردت عن الاسلام لم يكن عليه طلاق حتى ترجع الى الاسلام في العدة فاذا رجعت قيل له فيء أو طلق وان لم ترجع حتى تنقضي العدة كانت منه بالردة ومضى العدة قال واذا كان منع الجماع من قبلها بعد مضي الأربعة الأشهر قبل الوقف أو معه لم يكن لها على الزوج سبيل حتى يذهب منع الجماع من قبلها ثم يوقف مكانه لأن الأربعة الأشهر قد مضت واذا كان منع الجماع من قبلها في الأربعة الأشهر بشئ تحبذنه غير الحيض الذي خلقه الله عز وجل فيها ثم أبيع الجماع من قبلها أجل من يوم أبيع أربعة أشهر كما جعل الله تبارك وتعالى له أربعة أشهر متتابعة فاذا لم تكمل له حتى يمضي حكمها استؤنفت له متتابعة كما جعلت له أولا قال ولو كان آلى منها ثم ارتد عن الاسلام

المدعى عليه فخرجهما واحدا فكيف يجوز ان يقال ان جاء المدعى بالبينة أخذ وان لم يأت بها أحدث له حكم غيرها وهو استخلاف من ادعى عليه وان جاء المدعى عليه بالبينة برئ وان لم يأت بها لزمه ما نكل عنه ولم يحدث له حكم غيرها ويجوز رد البين كما حدث للبيبي ان لم يأت بها حكم غيره وهو البين وادعوى النبي صلى الله عليه وسلم البين من حيث وضعها فكيف لم يحول كما حولها

مختصر من كتاب البشهادات وما دخله من الرسالة

(باب من تجوز شهادته ومن لا تجوز ومن يشهد بعد رد شهادته من الجماعة ومن اختلاف الحكم وأدب القاضي وغير ذلك) (قال الشافعي) ليس من

الناس أحد فعلة الآن يكون قديلا بمحض الطاعة والمروءة حتى لا يخطئها معصية ولا يمتنع المعصية وترك المروءة حتى لا يخطئها في شأ من الطاعة والمروءة فاذا كان الاغلب على الرجل الأظهر من أمره الطاعة والمروءة قبلت شهادته واذا كان الاغلب الأظهر من أمره المعصية وخلاف المروءة ردت شهادته ولا يقبل الشاهد حتى يثبت عنده بخبر منه أو بينة أنه حر ولا تجوز شهادة جازي لنفسه ولا دافع عنها ولا على خصم لأن الخصومة موضع عداوة ولا ولد بنيه ولا ولد بناته وان سفلوا ولا آثانه وأمهاته وان بعدوا ولا من يعرف بكثرة الغلط أو الغفلة ولو كنت لا أجيز شهادة الرجل لا مرأته لأنه يرثها ما أجزت شهادة الأخ لأخيه اذا كان يرثه ولا رد شهادة الرجل من أهل الاهواء اذا كان لا يرى أن يشهد لمواقفه بتصديقه وقبول يمينه وشهادته من يرى كذبه شرابا لله ومعصية تحببها النار أو لى أن تطيب النفس بقبولها

من شهادة من يخفف المأثم فيها وكل من تأول حراما عند نافية حدة ولا حذيفة لم يزد بذلك شهادته ألا ترى أن من حمل عنه الدين وجعل علما في البلدان منهم من يستحل المتعة والدينار بالدينارين نقدا وهذا عندنا وغيرنا حرام وأن منهم من استحل سفك الدماء ولا شيء أعظم منه بعد الشرك ومنهم من تأول فاستحل كل مسكر غير الخمر وعاب على من حرمه ولا تعلم أحد من سلف هذه الأمة يقتدي به ولا من التابعين بعدهم رد شهادة أحد بتأويل وان خطأ وضلل والألعاب بالشرط نهي والجمام بغير قار وان كرهنا ذلك أخف حالا (قال المزني) رحمه الله فكيف يخدم شرب قليلا من نبيذ شديد ويحيز شهادته (قال الشافعي) رحمه الله ومن شرب عصير العنب الذي عتق حتى سكر وهو يعرفها فخرارت شهادته لان تحريمها ناص ومن شرب سواها من المنصف (٣٥٧) أو الخليلين فهو آثم ولا ترد شهادته إلا أن يسكر لأنه عند جميعهم حرام (قال الشافعي) وأكره

العب بالرد للخبير وان كان يدين الفناء ويعشاه المغنون معلنا فهذا

سفه ترد شهادته وان كان ذلك يقل

لم ترد فاما الاستماع للحداء ونسب الاعراب

فلا بأس به قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

للشرب بدأ معلن من شعر أمية شئ قال نعم قال

هه فأنشده بيتا فقال هيه حتى بلغت

مائة بيت ومع رسول الله صلى الله عليه وسلم

الحداء والربز وقال لان رواحة حرك

بالقوم فاندفع ربز (قال المزني) رحمه الله سمعت الشافعي يقول

كان سعيد بن جبير يلعب بالشرط نهي

استدبارا فقلت له كيف يلعبها استدبارا قال

كان سعيد بن جبير يلعب بالشرط نهي

استدبارا فقلت له كيف يلعبها استدبارا قال

كان سعيد بن جبير يلعب بالشرط نهي

استدبارا فقلت له كيف يلعبها استدبارا قال

كان سعيد بن جبير يلعب بالشرط نهي

استدبارا فقلت له كيف يلعبها استدبارا قال

كان سعيد بن جبير يلعب بالشرط نهي

استدبارا فقلت له كيف يلعبها استدبارا قال

كان سعيد بن جبير يلعب بالشرط نهي

استدبارا فقلت له كيف يلعبها استدبارا قال

كان سعيد بن جبير يلعب بالشرط نهي

استدبارا فقلت له كيف يلعبها استدبارا قال

كان سعيد بن جبير يلعب بالشرط نهي

استدبارا فقلت له كيف يلعبها استدبارا قال

كان سعيد بن جبير يلعب بالشرط نهي

استدبارا فقلت له كيف يلعبها استدبارا قال

في الأربعة الأشهر وأردت أن أطلقها وألحقها ثم راجعها أو رجع المرتد منها إلى الإسلام في العدة استأنف في هذه الحالات كلها أربعة أشهر من يوم حل له الفرج بالمرجعة أو النكاح أو رجوع المرتد منها إلى الإسلام ولا يشبه هذا الباب الأول لانها في هذا الباب صارت محرمة كالأجنبية الشعر والنظر والحس والجماع وفي تلك الأحوال لم تكن محرمة بشئ غير الجماع وحده فاما الشعر والنظر والحس فلم يحرم منها وهكذا الوارد معها (قال الشافعي) رحمه الله ولو آتى من امرأته ثم طلق إحدى نسائه في الأربعة الأشهر ولم يدركها من طلق فمضت أربعة أشهر فطلبت أن يوقف فقال هي التي طلقت حلف البواقي وكانت التي طلق ومتى راجعها فمضت أربعة أشهر وقفته أبدأ حتى يمضي طلاق المالك كلوصفت ولو مضت الأربعة الأشهر ثم طلمت أن يوقف فقال لا أدري أي التي طلمت أم غيرها قيل له ان قلت هي التي طلمت فهي طالمق وان قلت ليست هي حلفت لها ان ادعت الطلاق ثم فمضت وأطلقت وان قلت لا أدري فانت أدخلت منع الجماع على نفسك فان طلقها فهي طالمق وان لم تطلقها وحلفت أنها ليست التي طلمت أو صدقتك هي فمضت وأطلقت وان آتت ذلك كله طلق عليك بالايلاء لانها زوجة مولى منها عليك أن تفي بها أو تطلقها فان قلت لا أدري لعلمها حرمت عليك فلم تحرم بذلك عليك تحريمها بيننا عليك وأنت مانع الفضة والطلاق فتطلق عليك فان قامت بينة أنها التي طلمت عليك قبل طلاق الايلاء سقط طلاق الايلاء وان لم تقم بينة لزمت طلاق الايلاء وطلاق الاقرار معا ثم هكذا البواقي قال واذا آتى وبينه وبين امرأته أكثر من أربعة أشهر فطلبت ذلك امرأته أو وكيل لها أمر بالنفي بلسانه والمسير اليها كما يمكنه وقيل فان فعلت والافطلق قال وأقل ما يصير به فائسا ان يجامعها حتى تغيب الحشفة وان جامعها محرمة أو حائضا أو هو محرر أو صائم خرج من الايلاء وأثم بالجماع في هذه الأحوال ولو آتى منها من جن فاصابها في حال جنونه أوجبت فاصابها في حال جنونها خرج من الايلاء وكفر اذا أصابها وهو صحيح وهي مجنونة ولم يكفر اذا أصابها وهو مجنون لأن القلم عنه مرفوع في تلك الحال ولو أصابها وهي نائمة أو غشي عليها خرج من الايلاء وكفر قال وكذلك اذا أصابها زوجها وأحصنها وانما كان فعله فعلا بها لأنه يوجب لها المهر بالاصابة وان كانت هي لا تعقل الاصابة فلهزمها بهذا الحكم وان حلق لها آذاه البها في الايلاء كما يكون لو آذى البها حقا في مال أو غيره برئ منه (طلاق المولى قبل الوقف بعده) (قال الشافعي) رحمه الله واذا أوقف المولى فطلق واحدة أو امتنع من التي بلا عذر فطلق عليه الحاكم واحدة فالتطليقة تطليقة جلت فيها الزوج الرجعة في العدة وان راجعها في العدة فالرجعة ثابتة عليه والايلاء قائم بحاله ويؤجل أربعة أشهر من يوم راجعها وذلك يوم يحل له فرجها بعد تحريمه فان مضت أربعة أشهر وقف لها فان طلقها أو امتنع من الفضة من غير عذر فطلق

(٣٣ - الام خامس)

بولها ظهره ثم يقول بأى شئ وقع فيقول بكذا فيقول أوقع عليه بكذا قال واذا كان هكذا كان تحسين الصوت بذكر الله والقرآن أولى ان يكون محبوبا (قال الشافعي) رحمه الله وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ما أذن الله لشيء ساء منه لشيء حسن الترميز بالقرآن وسمع النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن قيس يقرأ فقال أقدم أوتى هذا من مزمار آل داود (قال الشافعي) رحمه الله لا بأس بالقراءة بالالحن وتحسين الصوت بأى وجه ما كان وأحب ما يقرأ إلى حذرا ونحوه بنا (قال المزني) رحمه الله سمعت الشافعي يقول لو كان معنى يتقنى بالقرآن على الاستغناء لكان يتقانى وتحسين الصوت هو يتقنى ولكنه يراجه تحسين الصوت قال وليس من العيب ان يحب الرجل قومه والعصبية المحضة ان يبغض الرجل لأنه من بني فلان فاذا

أظهرها ودعا اليه وتآلف عليها مردود وقد جمع الله تبارك وتعالى المسلمين بالاسلام وهو أشرف أنسابهم فقال جليل ثناؤنا المومنون
اخوة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كونوا عباد الله اخوانا فمن خالف أمر الله عز وجل وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم ردت شهادته
والشعر كلام في سنة كسب الكلام وفيه كعبه وفعله على الكلام أنه سائر وإذا كان الشاعر لا يعرف يشتم الناس وأذا هم ولا يعتدح
فيكم الكذب المص ولا يشتم امرأة بعدا ولا يشهرها بما يشينها جازا الشهادة وإن كان على خلاف ذلك لم تجز وبحوز شهادة ولد الزنا
في الزنا والمحدود فيها حد فقهه وهو العبد والبدوي والبدوي على القروي إذا كانوا عدولا ولا يشهد بصبي أو عتيد أو نصراني شهادة فلا يسلمها
واستماع لها ككافة وإن سمع المص وأعتق (٢٥٨) العبد وأسلم النصراني ثم شهدوا به بغير قبيلتها ولما البائع المسلم أورد

شهادته في الثاني ثم
عليه والطلاق ثلاث الرجعة وإن راجعها وهي في العدة فالرجعة ثابتة عليه فإن مضت أربعة أشهر من يوم
راجعها وقف فإن طلق أو لم يهر فطلق عليه فقدم على الطلاق ثلاثا وسقط حكم الإيلاء فإن كسرت زوجا
أو عتيدت لانه شكها بعد رجوعه لم يكن عليه حكم الإيلاء ومتى أصابها كفر (قال الشافعي) وهذا معنى
الفرار لا يعتد به لأن الله تعالى جعل له إذا امتنع من الجماع بين أجل أربعة أشهر فلما طلق الأولى
وراء مع ثابتة من فائمة كما كانت أو لا فلم يجز أن يجعل له أجلا إلا ما جعل الله عز وجل له ثم هكذا في الثانية
والثالثة وذلك لأن الأولى منها ثم ثلثها واحدة أو اثنتين ثم راجعها في العدة ما كانت لم تصرا ولي بنفسها منه
فقال وإذا طلقها فكأنت أملاك بنفسها منه بأن تنقضي عتبتها أو يخالفها أو يولي منها قبل أن يدخل بها ثم
يطلقها فاذ فعل هذا ثم تكهنا كما حاجد بعد العدة وقبلها سقط حكم الإيلاء عنه وانما سقط حكم الإيلاء
عنه بانما قد صارت لوطيقها لم يقع عليها طلاقه ولا يجوز أن يكون عليه حكم الإيلاء وهو لو وقع الطلاق لم يقع
وكذلك يكون بعد لوطيقها ثلاثا من العدة ولو جاز أن تبين أمرأة المولى منه حتى تصير أملاك بنفسها منه
ثم تكهنا فعود عليه حكم الإيلاء إذا تكهنا جاز هذا بعد طلاق الثلاث وزوج غيره لأن البين فائمة بعينها يكفر
إذا أصابها وكانت فائمة قبل الزوج وهكذا الظاهر مثل الإيلاء لا يختلفان « قال الربيع » والقول
الثاني أنه يعود عليه الإيلاء ما بقي من طلاق الثلاث شيء (قال الشافعي) وإذا مات أمرأة المتطهر منه ولم
يجبها بعد الظاهر ساعة ثم تكهنا كما حاجد لم يعد عليه التطهر لأنه لم يلزمه في الملك الذي تطهر منها
كفارة ولو يجبها بعد التطهر ساعة ثم مات منه لم يلزمه التطهر لأنه قد طلقا قال وكذلك لو ماتت في الوجهين
معا (قال الشافعي) وإنما جعلت عليه الكفارة لأنها عين لزمته ألا ترى أنه لو حلف لا يصيب غيرها أمرأة
فأصابها كانت عليه كفارة مع المأثم بالزنا

(إيلاء الحرم من الأمة والعبد من أمرأته وأهل الذمة والمشركون) (قال الشافعي) وإيلاء الحرم
أمرأة الأمة والحرة سواء فإن آتى من أمرأته وهي أمة ثم اشتراها سقط الإيلاء بانفساخ النكاح فإن
خرجت من ملكه ثم تكهنا أمة أو حرة لم يعد الإيلاء لأن ملكه هذا غير الملك الذي آتى فيه وهكذا العبد يولي
من أمرأته حرة أو أمة فملكه سقط الإيلاء بانفساخ النكاح فإن عتق فملكها أو خرج من ملكها فملكها
لم يعد الإيلاء ولو أن الحر المشتري لأمرأته الأمة بعد الإيلاء منها أصابها بالملك كفر إذا كانت عتيدت والله
لا أقرب وإن لم يصبا لم يكن عليه وقف إذا كانت أصابته بالملك كالأمرأة من أمته لم يكن موليا لأن الله
تبارك وتعالى إنما جعل الإيلاء من الأزواج فإن خرجت من ملكه ثم تكهنا لم يعد عليه الإيلاء لأنه قد حلت
بذمة ولو كان قد قال لها والله لا أقربك وأنت زوجتي ثم ملكها فأصابها بالملك لم يجز ثم تكهنا كما

شهادته في الثاني ثم
يحسن حاله فيشهد بها
فلا أقبلها لأنها حكمة
بأصلها وجردها فيها
لأنه من الشرط ألا
يختصم عليه قال
ولو تركه المالك أن يبين
فشهد أحدهما عليه
أبيه بدين فإن كان
عديلا حلف المديعي
وأخذ الدين من الاثنين
وإن لم يكن غديلا أخذ
من يدي الشاهد بقدر
ثما يكن ياخذ منه
لوجازت شهادته لأن
موجودا في شهادته أنه
في يديه حقا وفي يدي
الجاحد حقا فأعطيته
من المقر ولم أعطه من
المنكر وكذلك لو شهد
أن أباه أو صهره بثلث
ماله

باب الشهادة على
الشهادة

(قال الشافعي) وبحوز
الشهادة على الشهادة

بكتاب القاضي في كل حق لا دمين مالا أو حدا أو قصاصا وفي كل حدته قولان أحدهما أنه يجوز
والآخر لا يجوز من قبل درء الحد وبالشهادتين قال وإذا سمع الرجلان الرجل يقول أشهد أن فلانا على فلان ألف درهم ولم يقل لهما
أشهدا على شهادتي فليس لهما أن يشهدا بها ولا لهما أن يقبلها لأنه لم يستترعهما إياها وقد يمكن أن يقول له على فلان ألف درهم وعده
بها وإذا استترعهما إياها لم يفعل الا وهي عنده واجبة وأحب للقاضي أن لا يقبل هذا منه وإن كان على العصة حتى يسأله من أين هي
فإن قال باقرار منه أو يبيع حضرته أو سلف أجاله ولو لم يسأله رأته جائزا وإن شهدا على شهادة رجل ولم يعد لاه قبلها وسأل عنه فإن عدل
فرض به قال ولو شهد رجلان على شهادة رجلين فقد رأيت كثيرا من الحكام والمفتين يجيزونه (قال المزني) وخرجه على قولين وقطع

جديدا

في موضع آخر يروي عن زهادتهما الأعلى واحد من شهداء عليه وآمره يطلب شاهد حتى يشاهد أنه حر (قال المزني) رحمه الله ومن قطع بشئ كان أولى من حكايته (باب الشهادة على الحدود ررح الشهود) (قال الشافعي) رحمه الله وإذا شهد على رجل بالناسأ لهم الإمام أرى ناصر أنه لا مهم قد عذر الزنا فزاع على سم، ولعلهم بعدون الاستاء فلا يتحد حتى يثبتوا ربة الزنا وتعيد العزج (قال المزني) رحمه الله وقد جازى كتاب الحد ودان آذان الهبة ثلثا بحدقه قال ولو شهد أربعة اثنتان منهم ربي هافي بيت واثنتان منهم في بيت غيره فلا حد عليهما ومن حد الشهد إذا لم يتموا أر بعهدهم (قال المزني) رحمه الله قد قطع في غير موضع بعدهم (قال الشافعي) رحمه الله ولو مات الشهود (٢٥٩) قبل أن عدوا عدوا أمير الحد: ارد

المسعودي - ررح

من يشهد عنه ولا قبل

الخرح من الخراج

الانفسير ما يحرج به

للاختلاف في الاهواء

وتكفير بعضهم بعضا

ويجرحون بالتأويل

ولو ادعى على رجل من

أهل الجمالة لم أر

ناسا ان يعرضه بأن

يقول نعله لم يسرق

ولو شهد بأنه سرق من

هذا البيت كبش الغلان

فقال أحدهما غدوة

وقال الآخر عشية

أوقال أحدهما

الكبش أبيض وقال

الآخر أسود لم يقطع

حتى يجعوا ويخلف مع

شاهده أم حاشاء ولو

شهد اثنتان أنه سرق ثوب

كذا وقبضه ربع

دينار وشهد آخران أنه

سرق ذلك الثوب بعينه

وأن قبضه أقل من ربع

دينار فلا قطع وهذا من

أقوى ما تدرأه الحدود

جديرا غير الشكاح الذي آلى فيه لم يعد عليه الايلاء وهكذا العبد يولى من امرأته ثم تملكه ثم يسكنها وهكذا لو كانت امرأة أحدهما أمة فارتدت وانفسخ النكاح ثم تسكنه بعد الايلاء اذ احرم عليه نكاحها لأن هذا غير النكاح الذي آلى فيه قال وإذا حلف العبد بالله أو بما رزقه فيه من ثمر كان موليا وإن حلف بكل شئ آلى في سبيل الله أو بعقبي مماليكه أو صدقة شئ من ماله لم يكن موليا ولا يملك شيئا وتلك المدر والمكتاب ولو حلف المعتق بعرضه بصدقة شئ من ماله لزمه الايلاء لأن له ما كسب في يومه (قال الشافعي) والذكي كالمسلم فيما يلمه من الايلاء إذا كان ليسا لأن الايلاء عيب يلزمه وطلاقة كطلاق المسلم وكذلك يلزمه من العيب ما يلزم المسلمين ألا ترى أنه لو أعتق عبده أو أصاب امرأته ألبسها الايلاء لأن العتق حق لغيره وإن لم يؤخر فيه وإن أعتق عبده تبرأ الرزقه وإن لم يؤخر فيه في حاله تلك فكذلك ما واه وفرص الله عز وجل على العباد واحد فإن قيل هو ان تصدق على المساكين لم يكفر عنه قيل وهكذا ان حدد في زنا لم يكفر بالحد عنه والحد للسلين كفارة للذنوب ونحن نحدد اذ اذني وأتانا راضيا بحكمنا وحكم الله عز وجل على العباد واحد وانما حددناه لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين زنا بغير أمر الله تعالى به أن يحكم بينهم بما أنزل الله

(باب الايلاء بالأسنة) (قال الشافعي) إذا كان لسان الرجل غير لسان العرب قالى بلسانه فهو مول وادى تكلم بلسانه بكلمة تختمل الايلاء وغيره كان كالعربي يتكلم بالكلمة وتختمل مقسين ليس بظاهرها الايلاء فيستل فإن قال أردت الايلاء فهو مول وإن قال لم أرد الايلاء فالقول قوله مع عيبه ان طليتها امرأته وإن كان عربيا يتكلم بالأسنة العجم أو بعضها فألى فائى لسان منها آلى به فهو مول وإن قال لم أرد الايلاء دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا دين في الحكم وإن كان عربيا لا يتكلم بأعجمية فتكلم ببلاده بعض أسنة العجم فقال ما عرفت ما قلت وما أردت ايلاء فالقول قوله مع عيبه وليس حاله كحال الرجل يعرف بأنه يتكلم بلسان من أسنة العجم ويعقله وهكذا الأعجمي يولى بالعربية إذا كان يعرف الايلاء بالعربية لم يصدق في الحكم على أن يقول لم أرد الايلاء وإن كان لا يعرف العربية صدق في الحكم وإذا آلى الرجل من امرأته ثم قال لم أرد ايلاء ولكن سبقني لشافى لم يدين في الحكم ودين فيما بينه وبين الله تعالى

(باب ايلاء الخصى غير المحبوب والمحبوب) (قال الشافعي) رحمه الله وإذا آلى الخصى غير المحبوب من امرأته فهو كغير الخصى وهكذا لو كان محبوا بقدرى له ما يبلغه من المرأة ما يبلغ الرجل حتى تغيب حشفته كان كغير الخصى في جميع أحكامه وإذا آلى الخصى المحبوب من امرأته قيل له في لسانك لاشئ عليه غيره لأنه ممن لا يجمع مثله وانما آلى الجماع وهو ممن لا يجمع عليه قال ولو تزوج رجل امرأة ثم آلى منها

و يأخذ بأقل القيمين في القرم وإذا لم يحكم شهادته من شهد عنه حتى يحدث منه ما تدرأه شهادته ردها وإن حكم بها وهو عدل ثم تغيرت حاله بعد الحكم لم يرد لأنما أنظر يوم يقطع الحاك شهادته (باب الرجوع عن الشهادة) (قال الشافعي) رحمه الله الرجوع عن الشهادة ضربان فإن كانت على رجل بشئ يتلف من بدنه أو نال بقطع أو قصاص فأخذ منه ذلك ثم رجعا فقالوا عمدناه بذلك فهي كالجنابة فيها القصاص واحتج في ذلك بعلي ومالم يكن من ذلك فيه القصاص أغرموه وعزر وادون الحد وإن قالوا لم نعلم أن هذا يجب عليه عزوا وأخذ منهم العقل ولو كانوا أخطأنا كان عليهم الارش ولو كان هذا في طلاق ثلاث أغرمهم للزوج صدا مثلها دخل بها أولم يدخل بها لأنهم حرصوا عليه فلم يكن لها قيمة إلا مهر مثلها ولا ألغيت الى ما أعطاه (قال المزني) رحمه الله ينشئ أن يكون هذا غلطا

من غير الشافعي ومعنى قوله المعروف أن يطرح عنهم ذلك بنصف مهر مثلها إذا لم يكن دخل بها (قال الشافعي) رحمه الله وإن كان في دار فأخرجت من يديه إلى غيره عزز وأعلى شهادة الزور ولم يعاقبوا على الخطأ ولم أغرمهم من قبل أن يجعلهم عدولا بالاول فأما ضناهم -م الحكم ولم يكونوا عدولا بالآخر فتردد الدار ولم يفتوا شيئا لا يؤخذ ولم يأخذوا شيئا لأنفسهم فأترعه منهم وهم يكتبون شهادته لا تقبل منهم فلا أغرمهم ما أقروه في أيدي غيرهم (باب علم الحسا كبحال من قضى بشهادته) (قال الشافعي) رحمه الله وإذا علم القاضي أنه قضى بشهادة عيدين أو مشركين أو غير عديلين من جرح بين أو أحدهما رد الحكم على نفسه وورده عليه غيره بل القاضي بشهادة الفاسق أبين خطأ منه (٣٦٠) بشهادة العبد وذلك أن الله جل ثناؤه قال وأشهدوا ذوي عدل منكم وقال من

ثم خصي ولم يجب كان كالقفل ولو يجب كان لها الخيار مكانها في المقام معه أو فراقه فان اختارت المقام معه قيل له إذا طلبت الوقف ففني بلسانك لأنه ممن لا يجتمع « قال الربيع » ان اختارت فراقه فإذني أعرف للشافعي أنه يفرق بينهما ما وان اختارت المقام معه فالذي أعرف للشافعي أن امرأه العنين إذا اختارت المقام معه بعد الأجل أنه لا يكون لها اختيار ثانية والمحبوب عندي مثله (قال الشافعي) رحمه الله وإذا آلى العنين من امرأته أجل سنة ثم خيرت الأبله أن يطلقها عند الأربعة الأشهر فان طلقها ثم رجعها في العدة عاد الأبله عليه وخيرت عند السنة في المقام معه أو فراقه (باب إيلاء الرجل مرارا) (قال الشافعي) وإذا آلى الرجل من امرأته فلما منى شهران أو أكثر أو أقل آلى منها مرة أخرى وقف عند الأربعة الأشهر الأولى فاما أن ينيء واما أن يطلق فان قام حنث في البين الأولى والبين الثانية ولم يعد عليه الأبله لأنه قد حنث في البينين معا وإن أراد بالبين الثانية الأولى فكفارة واحدة وإن أراد عينا عليه غيرهما فحب إلى أن لو يكفر كفارتين وقد قيل كفارة واحدة تجزئه لانهما عينا في شيء واحد وهكذا لو آلى منها فلما مضت أربعة أشهر آلى ثانية قبل بوقف أو يطلق ولكنه لو آلى فوقف فطلق طلاقا فإلح الرجعة ثم آلى في العدة ثم ارتجع أو فاء ثم آلى إيلاء آخر كان عليه إيلاء مستقل قال وإذا آلى الرجل من امرأته فخل بينه وبينها بأمر ليس من قبله قبل يكمل أربعة أشهر ثم قدر عليها استوفى له أربعة أشهر كاجعل الله عز وجل له أربعة أشهر متتابعة فإذا لم تكمل حتى يضي حكمها استوفى له متتابعة كاجعل له أولا وذلك مثل أن تحبس فلا يقدر عليها ومثل أن يكون آلى منها صبية لا يقدر على جماعها بحال أو مضانة من مرض لا يقدر على جماعها بحال وإذا صار تافي حدث من جماع مثله وقف لهما بعد أربعة أشهر من يوم يقدر على جماعها فان فاء والاطلاق وإن آلى طلق عليه قال وإن كانت مريضة يقدر على جماعها بحال أو صبية يجماع مثلها فهي كالصبيحة البالغ وسواء آلى من بكر أو ثيب ولا فية في البكر إلا بذهاب العذرة ولا في الثيب إلا بغييب الحشفة وإذا كان الحبس عن الجماع في الأربعة الأشهر بسبب المرأة ولا منها ولا أنها حرمت عليه كما تحرم الأجنبية إلا بحال يحدنها فالإيلاء لازم ولا يزداد على أربعة أشهر شيئا فإذا مضت الأربعة الأشهر وقف حتى يطلق أو ينيء في جماع أو في معذور وذلك مثل أن يولي في مرض هو أربعة أشهر فإذا مضت وقف فان كان يقدر على الجماع بحال فلا في له إلا في الجماع وإن كان لا يقدر عليه فاء بلسانه ومثل أن يولي في حبس أو يولي وهو محبوس فإذا مضت أربعة أشهر وهو يقدر على الجماع بحال فاء أو يطلق وإن لم يقدر على الجماع بحال للحبس فاء بلسانه (قال الشافعي) رحمه الله ومن قلت له في بلسانك فإذا قدر على الجماع بحال وقفته مكانه فان فاء والاطلاق أو يطلق عليه ولا أو جله إلى

ترضون من الشهادة وليس الفاسق بواحد من هذين فن قضى بشهادته فقبيل خالف حكم الله ورده شهادة العبد انما هو تاول وقال في موضع آخر إن طلب الخصم الجرحه أجله بالمصر وما قاربه فان لم يجي بها أنفذ الحكم عليه ثم ان جرحهم بعد لم يرد عنه الحكم (قال المزني) قياس قوله الأول ان يقبل الشهود العدول أنهما فاسقان كما يقبل انهما عبدان ومشركان ويرد الحكم (قال الشافعي) وإذا أنفذ القاضي بشهادتهما قطعنا من بان ذلك لم يكن عليهما مني لأنهما صادقان في الظاهر وكان عليه أن لا يقبل منهما فهذا خطأ منه تحمله عاقلة

(باب الشهادة في الوصية)

(قال الشافعي) رحمه الله

ولرؤس أجنبيان لعبد أن فلانا المتوفى أعتقه وهو الثالث في وصيته وشهدوا ثمان لعبد غيره أنه أعتقه وهو الثالث في الاثنين فسواء يعق من كل واحد منهما نصفه (قال المزني) قياس قوله أن يعر ع بينهما وقد فاه في غير هذا الباب قال ولو شهد الوارثان أنه رجع عن عتي الاول وأعتق الاخر أجزت شهادتهما وأما أردهما فإدتم ما فإحرا إلى أنفسهما فإذا لم يجز فلا فاما الولاء فلا يملك المال الا موال وقد لا يصير في أيديهما بالولاء شي ولو أبطماهما بأسماء إرثان أو لاء - مات لا وارث له غيرهما أبطما لذيوى أرحامهما ولو شهد أجنبيان أنه أعتق عبدا هو الثالث وصية وشهدوا ثمان أنه رجع فاه وأعتق عبدا هو السادس عتي الاول بغير فرسة للبر إلى أنفسهما وأبطلت حقهما من الآخر بالافرار ولو لم يقولوا أنه رجع في الاول أقرعت - حتى يوطب الثالث وقول أكثر المفتين ان

أجل

شهادة الاجنبيين والورثة سواء ما لم يحضر الى أنفسهما قال ولو شهد رجلان بالثلث وآخران بالثلث وشهد آخران أنه رجع عن أحدهما فالثلث بينهما صنفان وقال في الشهادات في العتق والحدود املاء واداشه أن سيده أعقبه فلم يعد لأهل العبد أن يحال بينه وبين سيده آخر ووقفت اجارته فان تم عتقه أخذها واداشه السيد ولو شهد شاهد ادعى شاهد آخر بقاءه فيها واحدا من قولين أحدهما ما وصف في الوقف والثاني لا يمنع منه سيده ويحلف له (مختصر من جامع الدعوى والبيات املاء على كتاب ابن القاسم ومن كتاب الدعوى املاء على كتاب أبي حنيفة ومن اختلاف الاحاديث ومن اختلاف ابن أبي ليلى وأبي حنيفة ومن مسائل شتى سمعتها لفظا) (قال الشافعي) رحمه الله أحبنا مسلم بن خالد عن اس جريح عن ابن أبي

ملكة عن ابن عباس
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال البينة
على المدعي قال الشافعي
أحبسه قال ولائته
قال والذين على المدعي
عليه قال وإذا ادعى الرجل
النسب في يدي الرجل
فألتزمه أنه لمن هو في
يديه مع يده لأنه أقوى
سببا فإن استوى سببهما
فهما فيه سواء فإن
أقام الذي ليس في يده
البينة قبل صاحب اليد
البينة التي لا تخبر إلى
أنصهار بينهما أقوى
من كونه النسب في
يدك وقد يكون في يدك
مالا تملكه فهو له فدل
قوة سببه على سببها
أقام الأخرية قبل
قد استوتما في الدعوى
والبينة والذي النسب في
يديه أقوى سببا فهو له
تفضل قوة سببه وهذا
معتدل على أصل
القياس والسنة على

أجل الصحيح إذا وقفته بعد أربعة أشهر قال وإذا آلى فغلب على عقله فدامت أربعة أشهر لم يوقف
حتى يرجع اليه عقله فان عقل بعد الأربعة أشهر وقف مكانه فأما أن يبي أو ما أن يطلق وإذا آلى الرجل
من امرأته ثم أحرم قبل له إذا مضت أربعة أشهر فان فسد أحراما لم يخرج من حكم الإيلاء وإن
لم تنفث طلق عليك لا لك أحدثت منع الجماع وإن آلى ثم تظاهر وهو يحد الكفارة فدامت أربعة
أشهر وقف فقيل له أنت أحدثت منع الجماع على نفسك فان فئت فانت عاص بالاصانة وأنت متظاهر وليس
لك أن تطأ قبل الكفارة وإن لم تنفث طلق أو يطلق عليك وهكذا لو تظاهر ثم آلى لأن ذلك كله جاء منه لأنها
ولم تحرم عليه بالتظاهر حرمة الاجنبية
(اختلاف الزوجين في الاصانة) (قال الشافعي) رحمه الله وإذا وقفنا المولى فقال قد أصبتها وقالت
لم يصبي فان كانت نكاحا فالقول قولها مع عينتها لا تهاذي ما تكون به الفرقة التي هي اليه وإن كانت بكرا أربها
النساء فان قلن هي بكر فالقول قولها مع عينتها وإذا قالت قد أصابني وإنما أدخله بيده حتى غيب الحشفة
فذلك في أن صدقها « قال الربيع » وان غلبته على نفسه حتى أدخلته بيده فقد فاء وسقط عنه الإيلاء
ولا كفارة عليه لأنه مكره (قال الشافعي) وان وقف بأنها سألت وقفته فادعى أصبتها في الأربعة أشهر
وأنكرت فالقول فيها كالقول إذا وقفناه بعد أربعة أشهر يصدق ان كانت نكاحا وتصدق هي ان كانت بكرا
(من يجب عليه الظهار ومن لا يجب عليه) أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله
قال الله تبارك وتعالى الذين يظاهرون منكم ما من نسائهم ما من أمهاتهم ان أمهاتهم الا الاثني ولهم ما منهم وانهم
ليقولون منكم من القول وزورا وان الله لعفو غفور (قال الشافعي) فكل زوج جاز طلاقه وجري عليه
الحكم من بالغ غير مغلوب على عقله وقع عليه الظهار سواء كان حرا أو عبدا ومن لم تكمل فيه الحرية أو نكح
من قبل أن أصل الظهار كان طلاق الجاهلية حكم الله تعالى فيه بالكفارة ثم الجماع على المتظاهر
بتحريمه للظهار حتى يكفر وكل هؤلاء ممن يلزمه الطلاق ويحرم عليه الجماع بتحريمه انا كأول بالغين غير
مغلوبين على عقولهم قال وطهار كل واحد من هؤلاء يقع على زوجته دخلها أو لم يدخلها صغيرة
كانت أو كبيرة يحل جماعها بقدر عليه أو لا يحل ولا يقدر عليه بان تكون حائضا أو محرمة أو رتقاء أو صغيرة
لا يجمع مثلها أو خارجة من هذا كله قال ولو تظاهر من أمرته وهي أمة ثم اشتراها فسد النكاح والظهار
بحاله لا يقربها حتى يكفر من قبل أن الظهار لزمه وهي زوجة وإذا تظاهر السكران لزمه الظهار فأما المغلوب
على عقله بغير سكر فلا يلزمه وإذا تظاهر الأخرس وهو يعقل الإشارة أو الكتابة لزمه الظهار وإذا تظاهر من
امرأته ثم قال لامرأته أخرى قد أشركت معها أو قال أنت مثلها أو ما أشبه هذا يريد به الظهار فان عليه

ما قلنا في رجلين ندعا بادية وأقام كل واحد منهما البينة أنها ابنته تصحها فقتضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هي في يده قال وسواء
التداعي والبينة في التنازع وغيره وسواء أقام أحدهما شاهدا وامرأتين والآخرة غير أن كان بعضهم أرجح من بعض وان أراد الذي قامت
عليه البينة أن أحلف صاحبها مع يمينته لم يكن ذلك له الا أن يدعي أنه أخرجه إلى ملكة فهذه دعوى أخرى فعليه اليمين ولو ادعى أنه نكح
امرأته لم يقبل دعواه حتى يقول نكحتها بولي وشاهدي عدل ورضاها فان حلف برئت وان نكحت حلف وقضى له بأنها زوجة (قال
الشافعي) والأعيان في الدماء مخالفة لغيرها لا يراهم الا بخمس مائة وسواء النفس والجرح في هذا المقتله ونقصه منه بنكوله وبين صاحب
(قال المزني) رحمه الله قطع في الاملاء بأن لا قسامة بدعوى ميت ولكن يحلف المدعي عليه ويرأفان أبي حلف الاولياء واستحقاقه

وان أبو بطل حقههم وقال في كتاب اختلاف الحديث من ادعى دما ولا دلالة لما حكم على دعواه كالدلالة التي قضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقسامة أحلف المدعي عليه كما يحلف فيما سوى ذلك (قال المزني) رحمه الله وهذا به أشبه ودليل آخر حكم النبي صلى الله عليه وسلم في القسامة بتبذنه المدعي لأغيره وحكم فيما سوى ذلك بتبذنه عين المدعي عليه لاغيره فإذا حكم الشافعي فيما وصفت بتبذنه المدعي عليه ارتفع عدد إيمان القسامة (قال الشافعي) والدعوى في الكفالة بالنفس والشكول ورد اليقين كهي في المال إلا أن الكفالة بالنفس ضعيفة ولو أقام بينة أنه أكره بيتا من داره شهرين بعشرة وأقام المكثري البينة أنه أكره بيتا من داره شهرين بعشرة فالتشهاد باطله ويحالفان ويتزادان (٣٦٣) فان كان سكن فعليه كراهتها ولو ادعى دانا في يدي رجل فقال ليست بثلثي

وهي افضلان فان كان حاضر اصبرتهاله وجعلته خصما عن نفسه وان كان غائبا كتب اقراره وقبل للدي اقم البينة فان اقامها قضى بها على الذي هي في يديه ويجعل في القضية ان المقر له بها على حجة (قال المزني) رحمه الله فند قطع بالقضاء على غائب وهو أولى بقوله (قال الشافعي) ولو أقام رجل بينة أن هذه الدار كانت في يديه أمس لم أقبل قد يكون في يديه ما ليس له الآن يقيم بينة أنه أخذها منه ولو أقام بينة أنه غصبها أياها وأقام آخر البينة أنه أقره بها فهي للعصوب ولا يجوز اقساراه فيما غصب (قال الشافعي) وإذا ادعى عليه شيئا كان في يدي الميت حلف على علمه وقال في كتاب ابن أبي ليلى وإذا اشتراه حلف على البت

فيها مثل ما عليه في التي تظاهرها وهو طهار فان لم يرد به طهارا ولا تجر بما فليس يظهر ولا شيء عليه وإذا قال لا امرأته أنت على كظهر أمي ان شاء الله فليس يظهر ولو قال ان شاء فلان فليس يظهر حتى يعلم أن فلانا قد شاء وإذا تظاهر الرجل من امرأته ثم تركها أكثر من أربعة أشهر فهو متظاهر ولا يلاء عليه بوقف له لان الله تعالى قد حكم في الظاهر غير حكمه في الإيلاء فلا يكون المتظاهر مولى ولا المولى متظاهرا بأحد القولين ولا يكون عليه بأحدهما إلا أيهما جعل على نفسه لانه مطيع لله تعالى بترك الجماع في الظاهر عاص لو جامع قبل أن يكفر وعاص بالإيلاء وسواء كان مضارا بالظهار أو غير مضار إلا أنه يأثم بالضرار كما يأثم لو آلى أقل من أربعة أشهر بر يضرر أو لا يحكم عليه حكم الإيلاء بالنسبة لرواياتهم لو تركها الدهر بلا عين يرد ضرارا ولا يحكم عليه حكم الإيلاء ولا يحال حكمهما أنزل الله تبارك وتعالى فيه (الظهار) (قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتعزير رقية من قبل أن يتأسا فن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا (قال الشافعي) سمعت من أرضي من أهل العلم بالقرآن يذكر أن أهل الجاهلية كانوا يطلقون بثلاث الظهار والإيلاء والطلاق فأمر الله تعالى بالطلاق طلاقا وحكم في الإيلاء بان أهل المولى أربعة أشهر ثم جعل عليه أن يفي ما أو يطلق وحكم في الظهار بالكفارة فإذا تظاهر الرجل من امرأته بر يطلا قها أو بر ينفق بها بلا طلاق فلا يقع به طلاق بحال وهو متظاهر وكذلك ان تكلم بالظهار ولا ينوي شيئا فهو متظاهر لانه متكلم بالظهار ويلزم الظهار من لزمه الطلاق ويسقط عن سقط عنه وإذا تظاهر الرجل من امرأته قبل أن يدخل بها أو بعد ما دخل بها فهو متظاهر وإذا طلقها فكان لا يملك رجعتها في العدة ثم تظاهرها لم يلزمه الظهار وإذا طلق امرأته فكان يملك رجعتها أحدهما ولا يملك رجعتها الأخرى فتظاهرها من مافي كلمة واحدة لم يلزمه الظهار من التي يملك رجعتها ويسقط عنه من التي لا يملك رجعتها (قال الشافعي) وإذا تظاهر من أمته أم ولد كانت أو غير أم ولد لم يلزمه الظهار لان الله عز وجل يقول الذين يظاهرون من نسائهم وليس من نسائه ولا يلزمه الإيلاء ولا الطلاق في الإيلاء يلزمه الظهار وكذلك قال الله تبارك وتعالى للذين يؤلون من نسائهم ثم عرض أربعة أشهر فلو آلى من أمته لم يلزمه الإيلاء وكذلك قال والذين يرمون أزواجهم وليس من أزواجهم فلو رماها لم يلزمه لأننا علقنا عن الله عز وجل أنها ليست من نسائنا وانما نسائنا أزواجنا ولو جاز أن يلزم واحد من هذه الاختكام لزمها كلها لان ذكر الله عز وجل لها واحد (قال الشافعي) رحمه الله والظهار أن يقول الرجل لامرأته (ما يكون ظهارا وما لا يكون) (باب الدعوى في الميراث من اختلاف أبي حنيفة وأبي ليلى) أنت

(قال الشافعي) ولو هلك نصراني وله ابنان لم ونصراني فشهد مسلمانا لمسلم أن أباه مات نصرانيا مسلمانا أن أباه مات نصرانيا صلى عليه في بطن البنية التي لا تكون إلا أن يكذب بعضهم بعضا جعل الميراث للنصراني ومن رأى الأقراع أفرع فن خرجت قرعته كان الميراث له ومن رأى أن يقسم إذا تكافأت بينتهما جعل بينهما وإنما أصلي عليه بالاشكال كي يصلي عليه لو اختلط مسلمين موفى (قال المزني) أنه ما ملق عندي أنه ان كان أصل دينه النصرانية فاللذان شهدا بالاسلام أولى لانهما علمتا بما أحدث خفي على الآخرين وان لم يدريا أصل دينه والميراث في أيديهما فيبينهما نصفان وقد قال الشافعي لوروي أحدهما طارا ثم رماه الثاني فلم يدرا بلغة الاول ان يكون

فلى ميراث مع زوجها وقال زوجها بل ماتت فاحرزا وأبني المال ثم مات أبني المال لي فالقول قول الأخ لانه وارث لأخته وعلى الذى يدعى انه محبوب البينة وعلى الاخ فيما يدعى ان أخته ورثت ابنا البينة ولو أقام البينة انه ورث هذه الامة من أبيه وأقامت امرأة البينة أن أباه أصدقها أياها فهي المرأة كما يبيعها ولم يعلم بشهود الميراث (باب الدعوى في وقت قبل وقت) (قال الشافعي) وإذا كان العبد في يد رجل فأقام رجل بينة أنه له منذ سنين وأقام الذى هو في يده البينة انه له منذ سنة فهو للذى هو في يده ولم أنظر الى قديم المثل وحديثه (قال المزني) أشبه بقوله أن يجعل المثل للأقدم أولى كما جعل ملك النتاج أولى وقد يمكن أن يكون صاحب النتاج قد أخرج من ملكه كما أمكن أن يكون صاحب المثل للأقدم (٢٦٤) أخرج من ملكه (باب الدعوى على كتاب أبي حنيفة)

أو نكحت فلانة ولو قال لامرأة لم ينكحها إذا نكحتك فانت على كظهر أى فنكحها لم يكن متظاهرا لأنه لو قال في تلك الحال انت على كظهر أى لم يكن متظاهرا لأنه انما يقع التحريم من النساء على من حل (١) ثم حرم فأما من لم يحل فلا يقع عليه تحريم ولا حكم تحريم لانه محرم فلا معنى للتحريم في التحريم لأنه في الحالين قبل التحريم وبعد محرم بتحريم (قال الشافعي) ويرى مثل معنى ما قلت عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم عن علي وابن عباس رضي الله تعالى عنهما وغيرهم وهو القياس وإذا قال انت على كظهر أى يريد طلاقا واحدا أو ثلثا أو طلاقا بلا بينة عدد لم يكن طلاقا لما وصفت من حكم الله عز وجل في الطهار وأبينا في حكم الله تعالى أن ليس الظهار اسم الطلاق ولا ما يشبه الطلاق مما ليس لله تبارك وتعالى في نفسه نص حكم ولا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وما كان خارجا من هذا مما يشبه الطلاق فانما يكون قياسا على الطلاق وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق كظهر أى يريد الظهار فهي طالق ولا طهار عليه لانه صرح بالطلاق ولم يكن لكظهر أى معنى الا انك حرام بالطلاق وكظهر أى محال لا معنى له فلزمه الطلاق وسقط الظهار وهكذا ان قال أنت على حرام كظهر أى يريد الطلاق فهو طلاق وان لم يرد الطلاق فهو متظاهر وان قال لامرأته أنت على حرام كظهر أى ثم قال لأخرى من نسائه قد أشركت معها وأنت مثلها وأنت كهى أو أنت شريكها وما أشبه هذا لا يريد به طهارا لانه لا يشترط أن تكون شريكها ومعها ومثلها في أنها زوجة له كهى وعاصبة له كهى ومطبعة له كهى وما أشبه هذا مما ليس بظهار قال وإذا نظر الرجل من أربع نسوة بكلمة واحدة أو بكلام متفرق فسواء وعليه في كل واحدة منهن كفارة لان الظاهر بتحريم لكل واحدة منهن لا تحل له بعد حتى يكفر كما يطلقهن معافي كلمة واحدة أو كلام متفرق فتكون كل واحدة منهن طالقا وإذا نظر الرجل من امرأته مرتين أو ثلثا أو أكثر يريد بكل واحدة منهن طهارا غير صاحبه قبل يكفر فعليه في كل ظهار كفارة كما يكون عليه في كل تطليقة تطليقة لان الظاهر طلاق جعل الخرج منه كفارة ولو قالها متتابعة فقال أردت ظهارا واحدا كان واحدا كما يكون لو أراد طلاقا واحدا وإبانه بكلمة واحدة وإذا نظر من امرأته ثم كفر ثم ظهار منها مرة أخرى كفر مرة أخرى ولو قال لامرأته إذا نظرت من فلانة امرأة أخرى فانت على كظهر أى فتظاها منها كان من امرأته التي قال لها ذلك متظاها ولو قال لامرأته إذا نظرت من فلانة امرأة أخرى فانت على كظهر أى فتظاها من الأجنبية لم يكن عليه ظهار لان ذلك ليس بظهار وكذلك لو قال لها إذا طلقها فانت طالق فطلقها لم تكن امرأته طالقا لانه طلق غير زوجته قال وإذا قال الرجل لامرأته انت على أو عندى كاهى أو أنت مثل أى أو أنت عدل أى وأراد في الكرامة فلا ظهار وإن أراد ظهارا فهو ظهار وإن قال لا بينة لي فليس بظهار (١) قوله ثم حرم أى بهذا التحريم فتنبه

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا أقام أحدهما البينة أنه اشتري هذه الدار منه بمائة درهم ونقده الثمن وأقام الآخر بينة أنه اشتراها منه بمائة درهم ونقده الثمن بسلا وقت فكل واحد منهما بالخيار ان شاء أخذ نصفها بنصف الثمن الذى سمي بشهوده ويرجع بالنصف وان شاء ردها وقال في موضع آخر ان القول قول البائع في البيع (قال المزني) هذا أشبه بالحق عندى لان البينتين قد تكافأنا ولقرره بالدار سبب ليس لصاحبه كما يدعيانها جعابينة وهي في يد أحدهما فتكون لمن هي في يده لقوة سببه عنده على سبب صاحبه (قال المزني) رحمه الله وقد قال لو أقام كل واحد منهما البينة على دابة أنه

تحمها بطلتها وقبلت قول الذى هي في يده (قال الشافعي) رحمه الله ولو أقام بينة أنه اشتري هذا الثوب من فلان وهو ملكه بثن مسمى ونقده فانه يحكم به الذى هو في يده بفضل كونه (قال المزني) وهذا يدل على ما قلت من قوله (قال الشافعي) رحمه الله ولو كان الثوب في يد رجل وأقام كل واحد منهما البينة أنه ثوبه باععه من الذى هو في يده بألف درهم فانه يقضى به بين المدعين نصفين ويقضى لكل واحد منهما ما عليه بنصف الثمن (قال المزني) رحمه الله ينبغي أن يقضى لكل واحد منهما بجميع الثمن لانه قد بشرت به من أحدهما ويقضه ثم يملكه الآخر ويشتريه منه ويقضه فيكون عليه ثمان وقد قال أيضا لو شهد شهود كل واحد على اقرار المشتري أنه اشتراه وأقر بالشراء قضى عليه بالثمنين (قال المزني) سواء

إذا شهد وأنه اشترى أو أقر بالشراء (قال الشافعي) رحمه الله ولو أقام رجل بينة أنه اشترى منه هذا العبد الذي في يديه بالفدرهم وأقام العبد بينة أن سميده الذي هو في يديه أعتقه ولم يوثق بالشهود فإني أبطل البينة لأنهما تضادا وأحلفه ما باعه وأحلفه ما أعتقه (قال المزني) قد أبطل البينتين فيما يمكن أن تكونا فيه صادقتين فالقياس عندي أن العبد في يديه نفسه بالحرة كسائر قبض من البائع فهو أحق لقوة السبب كما إذا أقام بينة والتي في يدي أحدهما كان أولى به لقوة السبب وهذا أشبه بقوله (قال الشافعي) ولا أقبل البينة أن هذه الجارية بنت أمته حتى يقولوا ولدتها في ملكه ولو شهدوا أن هذا الغزل من فطن فلان جعلته لفلان وإذا كان في يديه صبي صغير يقول هو عبدي فهو كالثوب إذا كان لا يتكلم فإن أقام رجل بينة أنه ابنه (٢٦٥) جعلته ابنه وهو في يدي الذي هو في يديه وإذا كانت

الدار في يدي رجل
لا يدعيها فأقام رجل
البينة أن نصفها له
وأخر البينة أن جميعها
له فإلصاح الجميع
النصف وأبطل دعواهما
فلاحق لهما ولا فرعة
وقد مضى ما هو أولى به
في هذا المعنى قال وإذا
كانت الدار في يدي ثلاثة
فأدعى أحدهم النصف
والآخر الثلث وآخر
السدس وجه بعضهم
بعضا فيهم على ماني
أدبهم (٢) ثلاثا
(قال الشافعي) رحمه الله
فإذا كانت في يدي اثنين
فأقام أحدهما بينة على
الثالث والآخر على الكل
جعلت الأول الثلث لأنه
أقل مما في يديه وما بقي
لآخر

(باب في القافة ودعوى
الولد من كتاب الدعوى
والبينات ومن كتاب
نسكاح قديم)

(مضى نوجب على المظاهر الكفارة) (قال الشافعي) رحمه الله قال الله تبارك وتعالى والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرر برقة الآية (قال الشافعي) الذي علقتم معاهم في يعودون لما قالوا أن المظاهر حرم من امرأته بالظهار فإذا أتت عليه مدة بعد القول بالظهار لم يحرمها بالطلاق الذي يحرمه ولا شيء يكون له مخرج من أن تحرم عليه به فقد وجب عليه كفارة الظهار كما أنهم يذهبون إلى أنه إذا أسلم ما حرم على نفسه أنه حلال فقد عاد لما قال بخالفه فأحل ما حرم ولا أعلم له معنى أولى به من هذا ولم أعلم مخالفا في أن عليه كفارة الظهار وإن لم يعد بظهار آخر فلم يحرم أن يقال لما لم أعلم مخالفا في أنه ليس بمعنى الآية وإذا حبس المظاهر امرأته بعد الظهار قدر ما يمكنه أن يطلقها ولم يطلقها فكفارة الظهار لازمة ولو طلقها بعد ذلك وألاعنها حرمت عليه على الأبد لم يمتبه كفارة الظهار وكذلك لو ماتت وأردت فقتلت على الردة ومعنى قول الله تعالى من قبل أن يتأسا وقت لأن يؤدي ما أوجب عليه من الكفارة فيها قبل المماسة فإذا كانت المماسة قبل الكفارة فذهب الوقت لم يطل الكفارة ولم يزد عليه فيها كما يقال له إذا الصلاة في وقت كذا وقبل وقت كذا فذهب الوقت فيؤديها لأنها فرض عليه فإذا لم يؤديها في الوقت إذاها قضاء بعده ولا يقال له زد فيها الذهاب الوقت قبل أن تؤديها قال وهكذا لو كانت امرأته معه فأصابها قبل أن يكفر واحدة من الكفارات أو كفر بالصوم فأصاب في ليل الصوم لم ينتقض صومه ومضى على الكفارة ولو طاهر منها ثم مات مكانه أو ماتت مكانها قبل أن يمكنه أن يطلق لم يكن عليه ظهار ولو طاهر منها فأتبع الظهار طلاقا فحل له بعده قبل زوج له عليها فيه الرجعة أو لا رجعة له لم يكن عليه بعد الطلاق كفارة لأنه أتبعها الطلاق مكانه فإن راجعها في العدة فعليه الكفارة في التي يملك رجعتها ولو طلقها ساعة نكحها لأن مراجعتها بعد الطلاق أكثر من حبسها بعد الظهار وهو يمكنه أن يطلقها ولو طاهر منها ثم أتبعها طلاقا لا يملك فيه الرجعة ثم نكحها لم تكن عليه كفارة لأن هذا المالك غير المالك الأول الذي كان فيه الظهار ألا ترى أنه لو طاهر منها بعد طلاق لا يملك فيه الرجعة لم يكن فيه مظاهرا ولو طلقها ثلاثا أو طلاقا فحل له حتى تنكح زوجا غيره سقط عنه الظهار ولو نكحها بعد زوج لم يكن مظاهرا لما وصفت وبأن طلاق ذلك المالك قد مضى وحرمت ثم نكحها فكانت مستأنفة حكمها حكم من لم تنكح قط إذا سقط الطلاق سقط ما كان في حكمه وأقل من مظاهرها وإلا ولو طاهر منها ثم أعانها مكانه بلا فصل كانت فرقة لها يفرق بينهما وسقط الظهار ولو حبسها بعد الظهار قدر ما يمكنه اللعان فلم يلاعن كانت عليه كفارة الظهار لا عن أول يلاعن وإذا طاهر المسلم من امرأته ثم ارتدت أو ارتدت مع الظهار فإن عاد المرتدة منها إلى الإسلام في العدة حبسها فقد رماها بطلاق لزمه الظهار وإن طلقها مع عودة المرتدة منها إلى الإسلام ولم يعد المرتدة منها إلى الإسلام فلا ظهار عليه إلا أن

(٣٤ - الام - خامس) (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم أعرف السرور في وجهه فقال ألم ترى أن مجزأ المذلي نظر إلى أسامة ورجلها مغطاة قد غطا رؤسهما وابتدأ أقدامهما فقال إن هذه الأقدام بعضها من بعض (قال الشافعي) قالوا لم يكن في القافة إلا هذا أن يبقى أن يكون فيه دلالة أنه علم ولو لم يكن علم القال له لا تقل هذا إلا أن أن أصبت في شيء لم آمن عليك أن تخطي في غيره وفي خطئك قد في محضنة أو في نسب وما أقره إلا أنه رضي به ورآه علما ولا يسر إلا الحق صلى الله عليه وسلم ودعا عمر رحمه الله فأتى في رجلين ادعى لولد أبقال لقد اشترى كاهن فقال عمر للفلان مال أيهما شئت وشئت أنس في ابن له فدعا له القافة (قال الشافعي) رحمه الله وأخبرني جدي بمن أهل العلم من المدينة قوله ثلاثا كذا في الأصل مضى عليه وليست أمه كنية محبته

ومكة انهم ادر كوا الحكماء يفتون بقول القافة (قال الشافعي) رحمه الله ولم يجز الله جل ثناؤه نسب أحد قط الا الى أب واحد ولا رسوله عليه السلام قال ولو ادعى حرو وعبد مسلمان وذى مولودا وجد لقطعا فلا فرق بين واحد منهم كالتداعي فيما سواه فإراء القافة فان الحق هو الواحد فهو ابنه وان الحق هو بأكثر لم يكن ابن واحد منهم حتى يبلغ في نسب الى أبهم شاء فمكون ابنه وتنقطع عنه دعوى غيره

(باب جواب الشافعي محمد بن الحسن في الولد يدعيه عدة رجال) (قال الشافعي) قلت لمحمد بن الحسن زعمت أن أبا يوسف قال أن ادعاء أثنان فهو ابنهم بالآثر فان ادعاء ثلاثة فهو ابنهم بالنسب وان ادعاء أربعة لم يكن ابن واحد منهم قال هذا خطأ من قوله قلت فاذ زعم أنهم يشتركون (٣٦٦) في نسبه ولو كانوا مائة كأي شتر كون في المال لو مات أحد الشركاء في المال

أعلك الحى الاما كان علمك قبل موت صاحبه قال لا قلت فقد زعمت ان مات واحد منهم ورث ميراث ابن تام وانقطعت أبوته فان مات ورثه كل واحد منهم سهما من مائة سهم من ميراث أب فهل رأيت باقيا الى مدة قلت أو رأيت اذا قطعت أبوته من الميت أيتزوج بناته وهن اليوم أجنبيات وهن بالأمس له أخوات قال أنه لا يدخل هذا قلت وأكثرت قال كيف كان يلزمنا ان نورثه قلت نورثه في فسولك من أحدهم سهما من مائة سهم من ميراث ابن كما نورث كل واحد منهم سهما من مائة سهم من ميراث أب (قال المزني) رحمه الله ليس هذا لازم لهم في قولهم لان جميع كل أب أبو بعض الابن وليس بعض الابن ابنا لبعض الاب دون جميعه

بنينا كما نسل أن تبين منه ثلاث فيعود عليه الظهار واذا انقضى الظهار والرجل من امرأته وهى أمة ثم عتقت فاختارت فراقه فالظهار لازم له لانه حسبها بعد الظهار مائة يحكمه فيها الطلاق ولو تظاهرا منها وهى أمة فلم يكفر حتى اشتراها لم يكن له أن يقر بها حتى يكفر لأن كفارة الظهار لزمته وهى أمة زوجة واذا قال الرجل لا امرأته أنت على كظهر أى ان شاء الله لم يكن ظهرا وان قال ان شاء فلان لم يكن ظهرا حتى يشاء فلان وكذلك ان شئت فلم تشاء فليس بظهار وان شئت فظهار واذا قال الرجل لا امرأته أنت على كظهر أى والله لا أقربك أو قال والله لا أقربك وأنت على كظهر أى فهو مول متظاهر يؤمر بان يكفر بالظهار من ساعته ويقال له ان قدمت الغنمة قبل الاربعة الاشهر فهو خير لك وان شئت كنت خارجا بها من حكم الاربعة وعاصيا ان قدمت قبل كفارة الظهار فان أخرتها الى أن تمضى أربعة أشهر فسألت امرأتك أن توقف الاربعة وفقت فان فقت خرجت من الاربعة وان لم تفق قيل لك طلاق والطلاق عليك ثم هكذا كلما رجعت في العدة فضت أربعة أشهر توقف كما توقف من لاظهار عليه من قبل أن الحبس عن الجماع جاء من قبلك بأمر أدخلته على نفسك قدمت الاربعة قبل الظهار والظهار قبل الاربعة واذا قال عند الوقوف أنا كافر قيل أعتق مكانك أو أطمع ان كنت ممن له أن يطعم وفي ولا تملك أكثر مما يمكنك ذلك فان كنت مريضا ففأنت باللسان وان قلت أصوم قلنا ذلك شهران وانما أمرت بعد الأشهر بأن تقي أو تطلق ولا يجوز أن تجعل لك سنة فان قال أمهلني بالعتق والاطعام قيل ما أمهلته الاما أمهلته اذ لم يكن عليك ظهار والغنمة في اليوم وما أشبهه

(باب عتق المؤمنة في الظهار) قال الله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتصير رقية من قبل أن يتماسا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا وجبت كفارة الظهار على الرجل وهو واحد لرقبة أو ثلثها لم يجز فيه الا تحرير رقبته ولا تجزئه رقبته على غير دين الاسلام لان الله عز وجل يقول في القتل فحري رقبته مؤمنة وكان شرط الله تعالى في رقبته القتل اذا كانت كفارة كالليل والله تعالى أعلم على أن لا يجزئ رقبته في الكفارة الا مؤمنة كما شرط الله عز وجل العبد في الشهادة في موضعين وأطلق اليهود في ثلاثة مواضع فلما كانت شهادة كلها اكتفينا بشرط الله عز وجل فبما شرط فيه واستدلنا على أن ما أطلق من الشهادات ان شاء الله تعالى على مثل معنى ما شرط وانما رد الله عز ذكره أموال المسلمين على المسلمين لاعلى المشركين فنأعتق في ظهار غير مؤمنة فلا يجزئه وعليه أن يعود فيعتق مؤمنة قال وأحب الى أن لا يعتق الا بالغة مؤمنة فان كانت أعمية فوصفت الاسلام أجزأته أخبرنا مالك عن هلال بن أسامة عن عطاء بن يسار عن عمر بن الحكم أنه قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله ان جارية لي كانت ترعى غنما لي ففقتها وفقدت شاه من الغنم فسألتها عنها فقالت أكلها الذئب فأسفت عليها وكنت

كلوا ملكوا عبدا كان جميع كل سيد منهم مالك البعض العبد وليس بعض العبد ملك البعض السيد دون جميعه من فتفهم كذلك فخدم ان شاء الله (باب دعوى الاعاجم ولادة للتبرك والطفل يسلم أحد أبويه) (قال الشافعي) واذا ادعى الاعاجم ولادة بالتبرك فان جازنا مسلمين لأولا في واحد منهم يعتق فليأخذ دعواهم كما قبلنا غيرهم من أهل الجاهلية وان كانوا مسيبيين عليهم رفا أو اعتقوا فثبت عليهم ولأول قبل الابنة على ولادة معروفة قبل النسي وهكذا أهل حصن ومن يحمل اليانهم واذا سلم أحد أبوي الطفل أو المعتوه كان مسلما لان الله عز وجل أعلى الاسلام على الأديان والأعلى أولي أن يكون الحكم له مع أنه روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه معنى قولنا وروى عن الحسن وغيره (باب مناع اليان يختلف فيه الزوجان من كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى) (قال الشافعي) واذا اختلف الزوجان في مناع البيت يسكنانه قبل أن يتفرقا وبعد ما تفرقا كان البيت

لهما أو لأحدهما أو عورتان أو أحدهما فيخلف في ذلك ورتبهما في أقام بنية على شيء فهو له وإن لم يقم بنية فالقياس الذي لا يعذر أحد
عندي بالغلة عنه على الإجماع أن هذا المانع بأية مما جعلاه هو بدم ما نصعين وقد عاك الرجل متاع المرأة وتلك المرأة متاع الرجل
ولو استعملت الظنون علم ما لحكم في عطار ودباغ ينار عان عطار ودباغ غافى أيهما مان أحسن للعطار العطر وللدباغ الدباغ ولحكمت
فيما يذاع فيه معسر وموسر من أولو باب أي جعله للموسر ولا يجوز الحكم بالظنون (باب أحذر رجل حقه من غنمه إياه)
(قال الشافعي) وكانت هندز وحه لابي شاذيان وكانت القيم على ولدها الصغرهم بأمرز وجهها فاذن لها رسول الله صلى الله عليه وسلم لما
شكت إليه أن تأخذ من ماله ما يكفها ولدها بالمعروف فبئها الرجل (٣٦٧) يكون له الحق على الرجل فيمنعه إياه
فله أن يأخذ من ماله

حيث وحده وزنه
أو كنهه فان لم يكن له
مثل كانت قيمته ذناب
أو دراهم وإن لم يحمله
مالا باع عرضه واستوفى
من غنمه حقه فان قيل
فقد روي عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أذاني من أذنك ولا تخن
من خائن قيل أنه ليس
بشابت ولو كان ثابا
لم تكن الخيانة ما أذن
بأخذه صلى الله عليه
وسلم وانما الخيانة أن
أخذته درهما بعد
استيفاء درهمي فأخونه
بدرهم كما غاف في درهمي
فليس لي أن أخونه
بأخذ ماليس لي وان
خاني

(باب عتق السر في
الصحة والمرض والوصايا
في العتق)

(قال الشافعي) من
أعتق شركا في عبد
وكان له مال يبلغ قيمة

العبد قوم عليه قيمة عدل وأعطى شركاه حصصهم وعتق العبد والافتقار منه ما عتق وهكذا روي ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم (قال الشافعي) ويحتمل قوله في عتق الموسر وأعطى شركاه حصصهم وعتق العبد معنيين أحدهما أنه يعتق بالقرن ويدفع القيمة
والآخر أنه يعتق بقول الموسر ولو أعسر كان العبد حرا واتبع بما ضمن وهذا قول يسير فيه القياس (قال المزني) في القول الأول قال
في كتاب الوصايا في العتق وقال في كتاب اختلاف الأحاديث يعتق يوم تكلم بالعتق وهكذا قال في كتاب اختلاف ابن أبي
حنيفة وقال أيضا فان مات المعتق أخذ بماله من أرض المسلمين لا ينعهم الموت حقا لزمه كالأجنبي جنابة والعبد حريته وحده
وصيراته وجناباته قبل القيمة ودفعها (قال المزني) وقد قطع بان هذا المعنى أصح (قال المزني) وقطعه في دار بطنهم أصح وأوليه

من بني آدم فطمعت وجهها وعلى رقية فأعتقها فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أين الله فقالت في السماء
فقال من أنا فقالت أنت رسول الله قال فأعتقها قال عمر بن الخطاب أشياء باره ول الله كأنصه ما في الجاهلية
كما نأى الكهان فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تأو الكهان فقال عمر وكان تطير فقال انما ذلك شيء يجده
أحدكم في نفسه فلا يصدتنكم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اسم الرجل معاوية بن الحكم كذا لروي
الزهري ويحيى بن أبي كثير (قال الشافعي) وإذا عتق صبيته لأحد أو مملوك من أجزائه عنه ان شاء الله تعالى
لا تانصلي عليها ونوزنها وتحكم لها حكم الأيمان وإن أعتق مرثدة عن الإسلام لم تجزى ولو رجعت بعد عتقه
إياها إلى الإسلام لأنه أعتقها وهي غير مؤمنة وإن ولدت خرسا على الأيمان وكانت تشربه وتصلى أجزأت
عنه ان شاء الله تعالى وإن جاء ثمان بلاد الشمر لم يملك خرسا فاشارت بالأيمان وصلت وكانت اشارتها
تعقل فأعتقها أجزأت ان شاء الله تعالى وأحب إلى أن لا يعتقها إلا أن تتكلم بالأيمان وإن سببت صبية
مع أبوها كافر فعتقت ووصفت الإسلام إلا أنهم لم يبلغ فأعتقها عن ظهرها لم تجزى حتى تصف الإسلام
بعد البلوغ فإذا فعلت فأعتقها أجزأت عنه وإذا وصفت الإسلام بعد البلوغ فأعتقها مكانه أجزأت عنه
ووصفها الإسلام أن تشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وتبرا عما خالف الإسلام من دين فإذا فعلت
فهذا كمال وصف الإسلام وأحب إلى لو امتحنها بالاقراء بالبعث بعد الموت وما أشبهه

(من يجزى من الرقاب إذا عتق ومن لا يجزى) (قال الشافعي) رحمه الله لا يجزى فيظهار ولا
رقبة واجبة رقية تشتري بشرط أن تعتق لأن ذلك يضع من ثمنها ولا يجزى فيها مكاتب أدى من نجومة شبا
أولم يؤد له ممنوع من بيعه فإذا عجز المكاتب أو اختار العجز فاعتق بعد عجزه أو اختاره العجز أجزأ ولا تجزى
أم الولد في قول من لا يبيعها وتجزى في قول من يرى السبي ببيعها ويجزى المدبر لانه يبيع وكذلك يجزى
المعتق إلى أجل وإن أعتق عبده مروهنا أو جانيها جانيه فأدى الرهن أو الجباية أجزأ عنه وإن أعتق
ما في بطن أمته عن ظهرها أو رقية لزمته ثم ولدته تاما لم يجزه لانه أعتقه ولا يدري أن يكون أو لا يكون ولا يجزى
من العتق إلا عتق من صار إلى الدنيا وإن أعتق عبده غائبا ثابت أنه كان حيا يوم وقع العتق أجزأ عنه
وإن لم يثبت ذلك لم يجزى عنه لأنه على غير يقين من أنه أعتق لأن العتق لا يكون إلا حي وإن وجبت عليه
رقبة فاشتري من يعتق عليه عتق عليه إذا ملكه وكان عتقه وصحته سواء ساعة ملكه يعتق عليه ولا يجزى
عتقه وبأي وجه ملك عبده ثبت له عليه الرق فأعتقه بعد الملك أجزأ عنه ولو كان عديدين رجلين
فأعتقه أحدهما وهو موسر ينوي أن يكون حرا عن ظهرها أجزأ من قبل أنه لم يكن لشره أن يعتق
ولا بد عتقه ولو كان معسرا فأعتقه عن ظهرها فعتق نصفه ثم ملك نصفه بعد ما أعتقه عن ظهرها أجزأ

من أحد قولين لم يقطع به وهو القياس على أصله في القرعة أن العتق يوم تكلم بالعتق حتى أُرْع بين الأحياء والموتى فهذا أولى بقوله (قال المُرْزِي) رحمه الله قد قال الشافعي لو أعتق الثاني كان عتقه باطلا وفي ذلك دليل لو كان ملكه بحاله لعتق باعتاقه إياه وقوله في الأمانة بينهما أنه أن أحبهما صارت أم ولده أن كان موسرا كالعق وان شريكه ا - وطئها قبل أخذ القيمة كان مهرها عليه تاما وفي ذلك قضاء لما قلنا ودليل آخر لما كان الثمن في إجماعهم عشرين أحدهما في بيع عن تراض يجوز فيه التغاين ولا خرق فيه متلف لا يجوز فيه التغاين وانما هي على التعديل والتقسيم فلما حكم النبي صلى الله عليه وسلم على المعتق الموسر بالقيمة دل على أنها قيمة متلف على شريكه يوم أنلغه فهذا كله قضاء لأحد قوليه على الآخر (٣٦٨) وبالله التوفيق (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال أحدهما لصاحبه

لأنه أعتق رقبة تامة عن ظهاره ولو كان قال لعبيده أولكم يدخل هذه الدار فهو حر ثم أمر أحدهم أن يدخل الدار ونوى أن يعتق بالحنث عن ظهاره لم يجزه إذ أدخل الدار فعتق عليه لانه يعتق بالحنث بكل حال ويمنع من بقي من رقيقه أن يعتق بحنث ولو قال له رجل لك على عشرة دنانير على أن تعتق عبدا فاعتقه عن ظهاره وأخذ العشرة لم يجزه لانه أخذ عليه جعلا ولو أخذ الجعل وأعتقه ثم رده لم يجزه ولو أبا الجعل أولا ثم أعتقه عن ظهاره أجزاء (قال الشافعي) ولا يجزئه أن يعتق رقبة عن ظهاره ولا واجب عليه الأمانة يقدمها قبل العتق أو معه عن الواجب عليه وجماع ذلك أن يقدمه بالعتق قصد واجب لأن يرسل بلائنة إرادته واجب ولا تطوع ولو كان على رجل ظهار فاعتق عنه رجل عبدا لعتق بغير أمره لم يجزه وكان ولاؤه لسيده الذي أعتقه ولو كان الذي عليه الظهار أعطاه شيئا على أن يعتق عنه عبدا له بعينه أو لم يعطه فسأله أن يعتق عنه عبدا له بعينه فاعتقه أجزاء والوالاة الذي عليه الظهار الذي أعتق عنه وهذا منه كسراء مقبوض أو هبة مقبوضة وكالواشترى رجل من رجل عبدا فلم يقبضه المشتري حتى يعتقه جاز عتقه وكان ضمنا منه واعتق أكثر من القبض قال وإذا وجب على الرجل ظهارا أو كفارتان فاعتق عبدا عنهما معاجله عن أيهما شاء وأعتق غيره عن الآخر لانه قصد به قصد واجب ولو أعتق آخر عنهما أجزاء هذا المعنى لانه قد استكمل عتق عشرين عن ظهارين نصفان نصف قال وإذا أعتق عشرين عن ظهارين أو ظهار وقتل كل واحد منهما عن الكفارتين معاجله كل واحد منهما عن أيهما شاء وإن لم يجعله أجزاء تاما لانه قصد بهما قصد كفارتين وأجزأه بما وصفت أن كل واحد من الكفارتين قد أعتق فيها عبدا تاما نصفان واحدة ونصفان واحدة ثم أخرى نصفان واحدة ونصفان واحدة فكل فيها العتق وعتقه عن نفسه للظهار لزمه لأن امرأته فإذا قصد قصد الكفارة عن الظهار أجزاء ولو أعتق عشرين عن ظهار واحد فأراد أن يجعل أحدهما عن ظهاره الذي أعتق عنه ولا يخرج عن ظهاره عليه غيره لم يكن له ذلك لأن عتقهما قد مضى لا ينوي به إلا أحد الظهارين فيجزئه ما نوى ولا يجزئه ما لم ينو قال ولو وجبت عليه رقبة فشك أن تكون عن ظهار أو قتل أو نذر فاعتق رقبة عن أيها كان عليه أجزاء لانه قصد بها قصد الواجب ولم يخرج ما وجب عليه من نيته بالعتق وإن أعتقها لا ينوي واحدا من الذي عليه لم يجزئه وإن أعتقها عن قتل ثم علم أن لم يكن عليه قتل أو ظهار ثم علم أن لم يكن عليه ظهار فأراد أن يجعلها عن الذي عليه لم تجزئ عنه لانه أعتقها على نيته شيء بعينه لم يجب عليه وأخرج الواجب عليه فاعتق عنه ولا يجزئ عنه أن يصرف النية إلى غيره مما قد أخرج من نيته في العتق ولو أعتق جارية عن ظهاره واستثنى ما في بطنها أجزاء عنه وما في بطنها حر ولو أعتقها عن ظهار على أن يعطيه شيئا لم يجزه ولو أبطل الشيء عنها بعد العتق لم يجزه لانه أعتقها على جعل وإن تركه

وصاحبه موسرا عتقت نصيبك وأنكر الآخر عتق نصيب المدعي ووقف ولاؤه لأنه زعم أنه حر كله وأدعى قيمة نصيبه على شريكه فإن ادعى شريكه مثل ذلك عتق العبد وكان له ولاؤه قال وفيها قول آخر إذا لم يعتق نصيب الأول لم يعتق نصيب الآخر لأنه انما يعتق بالأول (قال المُرْزِي) قد قطع بجوابه الأول أن صاحبه زعم أنه حر كله وقد عتق نصيب المقر بأقراره قبل أخذه قيمته فتفهم ولا خلاف أن من أقر بشيء بضره لزمه ومن ادعى حقا لم يجبه وهذا مقر للعبد يعتق نصيبه فيلزمه ومصدق على شريكه بقيمة لا يجب له ومن قوله وجميع من عرفت من العلماء أن لو قال لشريكه بعتك نصيبك بنين وسلمته اليك

وأنت موسر وانك قبضته وأعتقه وأنكر شريكه أنه مقر بالعتق لنصيبه فأنفذ عليه مدع لئن لا يجب له فهذا ولو ذلك عند في القياس سواء وهذا يقتضي لأحد قوليه على الآخر (قال المُرْزِي) وقد قال الشافعي لو قال أحدهما لصاحبه إذا أعتقته فهو حر فاعتقه كان حرا في مال المعتق وسواء كان بين مسلمين أو كافرين أو مسلما وكافرا (قال المُرْزِي) وقد قطع بعتقه قبل دفع قيمته ودليل آخر من قوله أنه جعل قيمته يوم تكلم بعتقه فدل أنه في ذلك الوقت حر قبل دفع قيمته (قال الشافعي) وإذا أذى الموسر قيمته كان له ولاؤه وإن كان معسرا عتق نصيبه وكان شريكه على ملكه يجزئه وما يترك لنفسه يوم مات أو مات له وارث ورثه بقدر ولاه فإن مات لم يرث منه شيئا (قال المُرْزِي) القياس أن يرث من حيث يورث وقد قال الشافعي إن الناس يرون من حيث

بورئون وهذا وذلك في القياس سواء (قال الشافعي) فان قال قائل لا تكون نفس واحدة بعضهم عبدا وبعضها حرا كالاتيكون امرأة بعضهم طلاقا وبعضها غير طلاق قبل له ان تزوج بعض امرأة كاسترى بعض عبدا وتكاتب المرأة كما يكاتب العبد او يهب امرأته كما يهب عبده فيكون الموهوب له مكانه قال لا قبل فاعلم شيئا بعد من العبد مما قصته عليه (قال الشافعي) ولو اعتق شريك كان لأحدهما النصف وللاخر السدس معاً وكلا رجلان فاعتق عنهما ما كان عليهما قيمة الباقي لشريكتيهما سواء لا نظرا إلى كثير الملك ولا قليله (قال المزني) هذا يقضي لأحد قوليه في الشفعة ان من له كثير ملك وقليله في الشفعة سواء (قال الشافعي) وإذا اختلفا في قيمة العبد ففيها قولان أحدهما ان القول قول المعتق والثاني ان القول قول رب (٢٦٩) النصيب لا يخرج ملكه منه الا بما رضى

(قال المزني) قد قطع الشافعي في موضع آخر بان القول قول الغارم وهذا أولى بقوله وأقرب على عمله على ما شرحت من أحد قوله لأنه يقول في قيمة ما تلف ان القول قول الغارم ولأن السيد مدع للزيادة فعليه البينة والغارم منكسر فعليه اليقين قال ولو قال هو خباز وقال الغارم ليس كذلك فالقول قول الغارم ولو قال هو سارق أو أبق وقال الذي له القرم ليس كذلك فالقول قوله مع يمينه وهو على البراءة من العيب حتى يصلم (قال المزني) قد قال في القاصب ان القول قوله ان بداء أو غائبة والقياس على قوله في الحربي على يده فيقول الحافي هي شلاء ان القول قول القاصم (قال الشافعي) وإذا اعتق

ولو كان قال لها اعتقتك على كذا فقلت نعم ثم أبطل ذلك فاعتقها على غير جعل ينوي بها ان تعتق عن ظهاره أجزأته

(ما يجزئ من الرقاب الواجبة وما لا يجزئ) (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى فتمحرر رقبة مؤمنة (قال الشافعي) فكان ظاهرا الآية أن كل رقبة محررة عباء وقطعة ومعينة ما كان العيب اذا كانت فيه الحياة لا تهارقية وكانت الآية محتملة أن يكون أربدها بعض الرقاب دون بعض قال ولم أر أحدا ممن مضى من أهل العلم ولا حكى لي عنه ولا بقي خالف في أن من ذوات النقص من الرقاب ما لا يجزئ فسدل ذلك على أن المراد من الرقاب بعضها دون بعض قال ولم أعلم محبا للفقهاء مضى في أن من ذوات النقص ما يجزئ فسدل ذلك على أن من ذوات العيب ما يجزئ قال ولم أر شيئا أعدل في معنى ما ذهبوا إليه الا ما أقول والله تعالى أعلم وجاعه أن الأغلب فيما يتخذ الرقيق العمل ولا يكون العمل تاما حتى تكون يد المملوك باطنشين ورجلاه ماشيتين ويكون له بصروان كان عيناه واحدة ويكون يعقل فاذا كان هكذا أجزأه وان كان أبكم أو أصم أو أحمى أو بجن وبقي أضعف البطش أو المشي أو أعور أو معيبا عيبا لا يضر بالعمل ضررا يربنا وأنظر كل نقص كان في البدن والرجلين فان كان يضر بالعمل ضررا يربنا لم يجز عنه وان كان لا يضر به ضررا يربنا أجزأه والذي يضر به ضررا يربنا قطع أو شلل اليد كلها أو شلل الاجهام أو قطعها وذلك في المسجة والوسطى معا وكل واحدة منهما على الانفاد بينة الضرر بالعمل والذي لا يضر ضررا يربنا شلل الخنصر أو قطعها فان قطعت التي إلى جنبها من يدها أضر ذلك بالعمل فلم يجز وان قطعت أحداهما من يدها الأخرى من يدها أخرى لم يضر بالعمل ضررا يربنا ثم اعتبر هذا في الرجلين على هذا المعنى واعتبره في البصر فان كان ذهاب إحدى العينين ضعف الأخرى ضعفا يضر بالعمل ضررا يربنا لم يجز وان لم يكن يضر بالعمل ضررا يربنا أجزأه وسواء هبذ في الذكر والأنثى والصغير والكبير وتجزئ الأنثى الرقاة والذكر المبوب والخصى وليس هذا من العمل بسبيل وتجزئ الرقاب مع كل عيب لا يضر بالعمل ضررا يربنا والذي يبق وبجن يجزئ وإذا كان الجنون مطبقا لم يجز ويجزئ المريض لأنه قد يرجى أن يصح والصغير لأنه قد يكبر وان لم يكبر ولم يصح وسواء أي مريض ما كان ما لم يكن معصوبا عضوا لا يعمل معه عملا تاما أو قريبا من التمام كما وصفت

(من له الكفارة بالصيام في الطهار) قال الله عز وجل فتمحرر رقبة من قبل أن يتماسا فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا (قال الشافعي) فاذا لم يجد المتطهر رقبة يعتقها أو كان يطبق الصوم فعليه الصوم ومن كان له مسكن وخادم وليس له مملوك غيره ولا ما يشتريه بمملوك غيره كان له الصوم ومن كان له مملوك غير خادمه ومسكن كان عليه أن يعتق وكذلك لو كان له مملوك كان عليه أن يشتري

شركه في مرضه الذي مات فيه عتقا تاما مات كان في ثلثه كالصحيح في كل ماله ولو أوصى يعتق نصيب من عبده لم يعتق بعد الموت منه الا ما أوصى به (باب في عتق الصبي لا يخرجون من الثلث) (قال الشافعي) ولو أعتق رجل ستة مملوكين له عند الموت لا مال له غيرهم جز أو ثلاثة أجزأه وأفرع بينهم كأفرع النبي صلى الله عليه وسلم في صلهم وأعتق اثنين ثلث الميت وأرق أربعة للوارث وهكذا كل مالم يحتمل الثلث أفرع بينهم ولا سعاية لأن في أفرع رجل الله صلى الله عليه وسلم بينهم وفي قوله ان كان معسرا فقد عتق منه ما عتق ابطالا له ما من حديثين ثابتين وحديث سعيدين أي عروبة في السعاية ضعيف وخالفه شعبة وهشام جميعا ولم يذكر وأبى استسما وهما أحفظ منه (باب كيفية القرعة بين المالكين وغيرهم) (قال الشافعي) رحمه الله أحب القرعة التي وأبعد هلمن الخيف

عشدي أن تقطع زقاق صغير مستوية فيسكتب في كل رقعة اسم ذى السهم حتى يستوفى أسماءهم ثم يجعل في بنادق طين مستوية
وتوزن ثم تسحق ثم تلقى في هر رجل لم يحضر الكتابة ولا ادخالها في البندق ويعطى عليها ثوب ثم يقال له ادخل يدك فأخرج بندقه
فاذا أخرجها فضت وقرأ اسم صاحبها ودفع اليه الجزء الذى أفرع عليه ثم يقال له أفرع على الجزء الثانى الذى يليه وهكذا ما بقى من
السهمان شئ حتى تنفذ وهذا الرقيق وغيرهم سواء (باب الافراع بين العبيد في العتق والدين والتبذنه بالعتق)
(قال الشافعى) ويجزأ الرقيق اذا اعتق ثلثهم ثلاثة أجزاء اذا كانت قيمهم سواء ويكتب سهم العتق في واحد وسهما الرق في اثنين
ثم يقال أخرج على هذه الجزأ بعينه (٢٧٠) ويعرف فان خرج عليه سهم العتق عتق ورق الجزأ آن الآخر وان خرج

على الجزأ الأول سهم
الرقق ثم قيل أخرج
فان خرج سهم العتق
على الجزأ الثانى عتق
ورق الثالث وان خرج
سهم الرق عليه عتق
الثالث وان اختلفت
قيمهم ضم فليس الثمن
الى كثير الثمن حتى
يفصلوا فان تفاوت
قيمهم فكان قيمة واحد
مائة وقيمة اثنين مائة
وقيمة ثلاثة مائة جزأهم
ثلاثة أجزاء ثم أفرع
بينهم على القيم فان
كانت قيمة واحدا اثنين
واثنين خمسين وثلاثة
خمسين فان خرج سهم
العتق على الواحد عتق
عتق منه نصفه وهو
الثالث من جميع المال
واخرى رقيق وان
خرج سهم اثنين عتقا
ثم أعسبت القرعة بين
الثلاثة والواحد وأبهم
خرج سهم العتق عتق
منه ما بقى من الثلث
ورق ما بقى منه ومن

ملو كافيعته قال فان ترك أن يشترى به وهو واحد فأعسر كان له أن يصوم ولو وجبت عليه كفارة
الظهار وهو معسر أو أعسر بعد ما قبل أن يكسر ثم أيسر قبل أن يدخل في الصوم كان عليه أن يعتق ولم
يكن له أن يصوم في حال هو فيها موسر (قال الشافعى) وحكم وقت مرضه في الكفارة حين يكسر كما حكمه
في الصلاة حين يصلى بوضوء أو نيم أو مريض أو صحيح « قال الربيع » وقد قال مرة حكمه يوم يحث في
الكفارة (قال الشافعى) ولو كان عند الكفارة غير واجده مرض عليه رجل أن يمس له عبدا أو وصى
له أو تصدق عليه به أو ملكه لأى وجهه ما كان المالك لم يكن عليه قبوله وكان له رده والاختيار له قبوله وعتقه
غير الميراث فإذا ورثه لم يمس له وكان عليه عتقه أو عتق غيره (قال الشافعى) ولو اشتراه على نية أن يعتقه
كان له أن يسترقه ويعتق غيره ولا يجب عليه عتق عبدا اشتراه أبدا حتى يعتقه أو يوجب عتقه تبررا (قال
الشافعى) فإذا كان له الصيام فلم يدخل في الصيام حتى أيسر فعليه العتق وان دخل فيه قبل أن ييسر ثم
أيسر كان له أن يعصى في الصيام والاختيار له أن يدع الصوم ويعتق كما ينهم فتصل له الصلاة فان لم يدخل فيها
عتق يحد الماء لم يكن له أن يصلى حتى يتوضأ وان دخل فيها ثم وجد الماء كان له أن يعصى في سلاته وان
قال لعبده أنت حر الساعة عن الظهار ان تظهره كان حرا الساعة ولم يجزه عن ظهار ان تظهره لانه اعتقه
ولم يجب عليه الظهار ولم يكن لسبب منه وكذلك لو أطعم مساكين فقال هذا عن عيني ان خنت بها ولم
يخلف لم يجزه لانه لم يكن بسبب من البين والسبب أن يخلف ثم يكفر قبل أن يخلف فيجزئه ذلك كما يكون
له المال فيؤدى زكاته قبل يحول الحول فيجزئه لان يسيده سبب ما يكون له الزكاة ولو لم يكن يسيده مال فيه
زكاة فتصدق بدارهم لم يجزه لانه لم يكن بسبب من زكاة أو قال عن مال ان أفدته فوجبت على فيه الزكاة
ثم أفاد ما فيه زكاة لم يجزه لانه لم يكن بسبب من زكاة

(الكفارة بالصيام) (قال الشافعى) رحمه الله ومن وجب عليه أن يصوم شهرين في الظهار لم يجزه
الا أن يكونا متتابعين كما قال الله عز ذكره ومتى أفطر من عبدا أو غيره عذر فعليه أن يستأنف ولا يعتد بما مضى
من صومه وكذلك ان صام في الشهرين يوما من الأيام التي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنها وهي خمس يوم
الفطر ويوم الاضحي وأيام منى الثلاث بعد النحر استأنف الصوم بعده فبهم ولم يعتد بهن ولا بما كان قبلهن
واعتد بما بعدهن ومتى دخل عليه شئ يفطره في يوم من صومه استأنف الصوم حتى باق بالشهرين متتابعين
ليس فبهما فطر وإذا صام بالأهله صام هلالين وان كانا تسعة أو ثمانية وخمسين أو ستين يوما وإذا صام بعد
مضى يوم من الهلال أو أكثر صام بالعدد الشهر الأول وبالهلال الشهر الثانى ثم أكمل على العدد الأول بتمام
ثلاثين يوما قال ولو صام شهرين متتابعين بلا نية للظهار لم يجزه حتى يقدم النية قبل الدخول في الصوم

غيره وان خرج السهم على الاثنين أو الثلاثة فكانوا لا يخرجون معا جزأ الثلاثة أجزاء وأفرع بينهم كذلك حتى يستكمل ولو
الثالث ويجزأ ثلاثة أجزاء أصح عندى من أكثر من ثلاثة وان كان عليه دين يخطب ببعض رقيقه جزأ الرقيق على قدر الدين
ثم جزأ فأبهم خرج عليه سهم الدين ببعواثر أفرع ليعتق ثلثهم بعد الدين وان طهر عليه دين بعد ذلك بعث من عتق حتى لا يبقى عليه دين
فان أعسبت ثلثا وأردت ثلثي بالقرعة ثم طهر له مال يخرجون معان الثلث أعسبت من أردت ودفع السهم ما كتسبوا بعد
عتق المالك بأهم وأبى الرقيق أردت فبته لعتقه فزادت قيمته أو نقصت أو مات فانما قيمته يوم وقع العتق فان وقعت القرعة لبت علما
بأنه رأى أولامه فولدت علما أنها حرة ولدها ولد حرة لأن القرعة أحدثت لأحد منهم عتقا يوم وقعت اعما وجب العتق حين الموت

مغوت من بيت جليل
 ولما نزلت قصصا من
 أحد منهم بغيرة ابن
 قوم عليه ما بقي أن يكن
 موا. مرويت باقية أن
 بن مهر و بن ورت
 منه قصصا في ورت ورم
 علمه واب وعبد بني
 من ائمتن عليه أو اوصى
 له له ولا ملا له ولا ودي
 كان عليه قبول هذا كله
 ويعتق عليه وان كان
 مسورا أم يكن له أن
 يقبل لأن على الموسر
 اعتق ما بقي وان قبله
 فردود وقال في كتاب
 الموسر باعتق ما مال
 صلي ولا يقوم عليه

(باب في الولاء)

(قال الشافعي) أخبرنا
محمد بن الحسن عن
يعقوب عن عبد الله بن
يونس عن ابن عمر أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال الولاء لجة كالحمة
لنسلها لا يباع ولا يوهب

ولو نوى أن يصوم شهرين متتابعين فصام أماناً ثم نوى أن يجلس له يوم بعد الأيام تطوعاً فصام أماناً أو يوماً
ينوي به التطوع ثم وصل صومه بنوى به صوم الشهرين بالنهرين الواجبين عليه لم يعد عداً من صومه
قبل الأيام التي تطوع بها ولو بصوم الأيام التي فطر بها واعتد بصومه من يوم نوى فلم يفصل بينه بتطوع
ولا فطر ولو نوى صوم يوماً نوى عليه فيه ثم أفاق قبل الليل أو بعده ولم يطعم آخره أداً دخل فيه قبل الفجر
وهو بعقله ولو أغشى عليه قبل الفجر لم يجزه له لم يدخل في الصوم وهو بعقله ولو أغشى عليه فيه وفي يوم
بعده أوفى أكثر ولم يطعم استأنف الصوم لأن حكمه في اليوم الذي أغشى عليه مسلم أن يفقه أنه غير صائم
عنظهاره لأنه لا يعقله قال ولو صام مسافراً أو معتمداً أو مرضياً نضاعاً نهار شهرين أو أحدهما شهر رمضان لم يجزه
واستأنف الصوم لا يجزي رمضان من غيره لئلا تداد رحمة الله في فطره بالمرض والسفر وإنما يخفى عنه
فادام يخففه عن نفسه فلا يكون تطوعاً ولا صوماً أعز غيره وعليه أن يستأنف شهرين أو يقضى شهر رمضان
لأنه صامه بغيره شهر رمضان قال ولا يجزئه في صوم واجب عليه إلا أن يتقدم نيته قبل الفجر وإن لم يتقدم
نيته قبل الفجر لم يجزه ذلك اليوم ولا يجزه إلا أن ينوي كل يوم منه على حدة قبل الفجر لأن كل يوم منه غير
صاحبه وإن دخل في يوم منه بنية تجزئه ثم عزبت عنه النية في آخر يومه أجزأه لأن النية بالدخول لافي
كل طرفه عين منه فإذا أحال النية فيه إلى أن يجعله تطوعاً أو واجباً غير الذي دخل به فيه لم يجزه واستأنف
الصوم بعده ولو كان عليه ظهاران فصام شهرين عن أحدهما ولا ينوي عن إيهما هو كان أن يجعله عن
إيهما شاء ويجزئه وكذلك لو صام أربعة أشهر عنهما وهكذا لو كانت عليه ثلاث كفارات فأعققت بموكله
ليس له غيره وصام شهرين ثم مرض فأطعم ستين مسكيناً بنوى بجميع هذه الكفارات الظهار أجزأه وإن
لم ينو واحدة منهم بعينها كان مجزئاً عنه لأن نيته على كل واحدة منهم أداؤها عن كفارة عين لزمته وسواء
كفراى كفارات الظهار شاء مما يجوز كانت مراً أنه عنده أو ميتة أو عتد زوج غيره أو مرضت أو نأى حال
كانت (قال الشافعي) رجه الله ولو ارتد الزوج بعد ما وجب عليه الظهار فأعققت عبداً عن ظهاره في رده
وقف فإن رجع إلى الإسلام أجزأه لأنه قد أدى ما عليه بموكله كان عليه دين فإذا برئ منه وهكذا لو كان
من عليه إطعام مائة مسكيناً فأطعمهم في رده ثم أسلم لم يكن عليه أن يعود وهكذا لو كان قصاصاً أو حراً فأخذ
منه في رده لم يعد عليه لأن هذا أخرج شيئاً من ماله أو عقوبة على بدنه لمن وجب له فان قيل فهذا
لا يكتب له أجر ولا يكفر به عنه قيل والحدود نزلت كفارات الذنوب وحده رسول الله صلى الله عليه وسلم
يهوديين بالرجم ونحن نعلم أنها ليست كفارة لهما بخلافهما في دين الإسلام ولكنها كانت عقوبة عليهما
فأخذت وإن لم تنكس لهما ولو كان عليه صوم فصامه في رده لم يجزه لأن الصوم عمل على البدن والعمل على

(قال الشافعي) وفي قوله صلى الله عليه وسلم قائم الولاء لمن أعتق دليل أنه لا ولاء إلا للعتق والذي أسلم النصراني على يد يهيس بعث فلولاه ولو أعتق مسلم نصرانيا أو نصراني مسلما قالوا ثابت لكل واحد منهم ما على صاحبه ولا يتوارثان لاختلاف الدين ولا يقطع اختلاف الدين الولاء كما يقطع النسب قال الله جل ثناؤه ونادى نوح ابنه وإذا قال إبراهيم لأبيه فلم يقطع النسب باختلاف الدين فكذلك الولاء ومن أعتق سائبة فهو معتق وله الولاء ومن ورث من يعتق عليه أو مات عن أم ربه فلا ورثه وإن لم يعتقه هم لأنهم في معنى من أعتق والمعتق السائبة معتق وهو أكثر من هذه في معنى المتعتق فكيف لا يكون له ولأؤه قال فالمعتق سائبة قد أنفذ الله العتق لانه طاعة وأصل الشرط بأن لا ولادة لانه معصية وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق (قال الشافعي) وإذا أخذ أهل

الفرائض فرائضهم لم يكن لهم عصبية قرابة من قبل الصلب كان مابقي للمولى المعنى ولوترك ثلاثة شين اثنتان لألم فهلك أحد الاثنين
لاموزك مالا وموالي فورث أخوه لا يسه وأمه ماله وولاه ماله ثم هلك الذي ورث المال وولاه المولى وترك أمه وأخاه لا يسه فقال أنه قد
أحرزنا ما كان أبي أحرزه وقال أخوه إنما أحرز المال وأما ولاه المولى فلا (قال الشافعي) الأخ أولى بولاه المولى وقضى بذلك عثمان بن
عفان رجة الله عليه ثم الأقرب فالأقرب من العصبية أولى بمراث المولى والأخوة للاب والام أولى من الأخوة للاب وإن كان جد وأخ لأب
وأم أولاب فقد اختلف أصحابنا في ذلك فمنهم من قال الأخ أولى وكذلك بنو الأخ وإن سفلوا ومنهم من قال هم سواء ولا يرث النساء الولاء
ولا يرثن إلا من أعتقن أو أعتق من أعتقن (٢٧٣) (مختصر كتابي المدر من جديد وقديم) (قال الشافعي) أخبرنا

سفيان عن عمرو بن
ديشار وعن أبي الزبير
سمعا جابر بن عبد الله
يقول دبر رجل منا
غلاما ليس له مال غيره
فقال النبي صلى الله عليه
وسلم من يشتريه معنى
فاشتهراه نعيم من النعم
فقال عمرو سمعت جابرا
يقول عبد قحطى مات
عام أول في أماره ابن
الزبير زاد أبو الزبير يقال
له يعقوب (قال الشافعي)
وباعت عائشة مدبرتها
سحرتها وقال ابن عمر
المسدر من الثلث وقال
مجاهد المدبر وصية
يرجع فيه صاحبه
متى شاء وباع عمر بن
عبد العزيز مدبرا في دين
صاحبه وقال طاوس
يعود الرجل في مدبره
(قال الشافعي) فإذا قال
الرجل لعبده أنت
مدبر أو أنت عتيق أو
محرر أو حر بعد موتى
أومتى مت أو متى دخلت
الدار فانت حر بعد

البدن لا يجزئ عنه ولا يجزئ إلا لمن يكتبه
(الكفارة بالطعام) قال الله تعالى فمحرر رقبة من قبل أن يناسف من لم يجد فصيام شهرين متتابعين
من قبل أن يناسف من لم يستطع فاطعام ستين مسكينا (قال الشافعي) رجة الله في تطاهر ولم يجد رقبة
ولم يستطع حين يرد الكفارة عن التطاهر صوم شهرين متتابعين بمرض أو علة ما كانت أجزأه أن يطعم قال
ولا يجزئه أن يطعم أقل من ستين مسكينا كل مسكين مدا من طعام بلده الذي يقتاته حنطة أو شعيرا أو أرزا
أو تمر أو سلتا أو زيبا أو أقطا ولو أطعم ثلاثين مسكينا مدين مدين في يوم واحد أو أيام متفرقة لم يجزه إلا عن
ثلاثين وكان متطوعا بما زاد كل مسكين على مذل أن معقولا عن الله عز وجل إذا أوجب اطعام ستين مسكينا
أن كل واحد منهم غير الآخر كما كان ذلك معقولا عنه في عدد الشهود وغيرهما مما أوجب ولا يجزئه أن
يعطيه من الطعام أضعا ولا يعطيه المكيلة طعام لكل واحد ولا يجزئه أن يعطيههم وإن أطعمهم ستين
مدا أو أكثر أن أخذهم الطعام يختلف فلا أدري لعل أحدهم يأخذ أقل من مدا وآخر أكثر لأن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أعلم الناس بمكيلة طعام في كل ما أمر به من كفارة ولا يجزئه أن يعطيههم دينارا ولا سويقا
ولا خبز حتى يعطيه حبا ولا يجوز أن يكسبهم مكان الطعام وكل مسكين أعطاه مدا أجزأه ما خلا
أن يكون مسكينا يجبر على نفعته فإنه لا يجزئه أن يعطى مسكينا يجبر على نفعته ولا يجزئه إلا مسكين مسلم
وسواء الصغير منهم والكبير ولا يجزئه أن يطعم عبدا ولا مكاتب ولا أحد على غير دين الإسلام وإن أعطى
رجلا وهو برأه مسكينا فعلم بعد أنه أعطاه وهو غنى أعاد الكفارة لمسكين غيره ولو شئت في غناه بعد أن يعطيه
على أنه مسكين فليست عليه إعادة ومن قال له انى مسكين ولا يعلم غناه أعطاه وسواء السائل من المساكين
والمتعفف في أنه يجزئ قال ويكفر في الطعام قبل المسكين لأنها في معنى الكفارة قبلها
(تبعيض الكفارة) (قال الشافعي) ولا يكون له أن يعرض الكفارة ولا يكفر إلا كفارة كاملة من
أى الكفارات كفر لا يكون له أن يعنى نصف رقبة ثم لا يجبره غير هاف صوم شهر ولا يصوم شهر ثم يمرض
فيطعم ثلاثين مسكينا ولا يطعم مع نصف رقبة حتى يكفر أى الكفارات وجبت عليه بكلها قال وإن
فرق الطعام في أيام مختلفة أجزأه أنى على ستين مسكينا (قال الشافعي) وكفارة التطاهر وكل كفارة
وجبت على أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تختلف الكفارات وكيف تختلف وفرض الله عز وجل
تنزل على رسوله وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يدل على أنه عبده وكيف يجوز أن يكون عبدا لم يولد
في عبده أو عبدا أحدث بعد عبده بيوم واحد

موتى فدخل فهذا كله تدبير يخرج من الثلث ولا يعتق في مال غائب حتى يحضر ولو قال ان شئت فانت حر
متى مت فشا فهو مدبر ولو قال اذا مت فشت فانت حر أو قال ان شئت فسواء قدم المشيئة أو آخرها يكون حرا الآن
يشاء ولو قال شريكان في عبدي متى متنا فانت حر لم يعتق الاخر منهما ولو قال سيد المدبر قد رجعت في تدبيرك أو نقضته أو أبطلته
لم يكن ذلك نقضا للتدبير حتى يخرج منه من ملكه وقال في موضع آخر إن قال إن أدبى بعد موتى كذا فهو حرا وهذه هبة ثبات قبض أول
يضر ورجع فهذا رجوع في التدبير (قال المزني) هذا رجوع في التدبير بغير إخراج له من ملكه وذلك كله في الكتاب الجديد وقال
في الكتاب القديم لو قال قد رجعت في تدبيرك أو في ريعك أو في نصفك كان ما رجعت عنه رجوعا في التدبير وما لم يرجع عنه مدبرا
بحاله (وقال المزني) وهذا أشبه بقوله بأصله وأصح لقوله إذا كان المدبر وصية فلم لا يرجع في الوصية ولو جاز له أن يختلف بين ذلك

فيبطل الرجوع في المديبر ولا يبطله في الوصية لعني اختلافه جاز بذلك المعنى أن يبطل بيع المديبر ولا يبطل في الوصية فيصير إلى قول من لا يبيع المديبر ولو جاز أن يجمع بين المديبر والأيمان في هذا الموضع جاز إبطال عتق المديبر لعني الخث لأن الأيمان لا يجب الخث بها على ميت وقوله في الجديد والقديم يرجع فيه كالوصاية معتدل مستقيم لا يدخل عليه منه كبير تعديل (قال الشافعي) وجناية المديبر كجناية الصبيد يباع منه بقدر جنايته والباقي مديبر بحاله ولو ارتد المديبر أو لحق بدار الحرب ثم أوجف المسلمون عليه فآخذوه سيده فهو عتق تديبره ولو أن سيده ارتد فقات كان ماله فيأ والمديبر حراً ولو دبره مرتد فقتله ثلاثة أقاويل أحدها أنه يوقف فان رجع فهو على تديبره وان قتل فالت بباطل وماله في لا ناعلم أن رده صيرت ماله فياً (٣٧٣) والثاني أن التديبر باطل لأن ماله خارج منه إلا بان يرجع وهذا أشبه الأقاويل بان يكون مصافه أقول والثالث أن التديبر ماض لأنه لا يملك عليه ماله إلا بعونه وقال في كتاب الزكاة أنه موقوف فان رجع وجبت الزكاة وإن لم يرجع وقيل فلا زكاة وقال في كتاب المكاتب أنه إن كاتب المرتد عبده قتل أن يوقف ماله فالكفاية حاضرة (قال المزني) أنصحه عندى وأولاهه أنه مال الله لا يملك عليه إلا بعونه لأنه أجاز كتابة عبده وأجاز أن يغرق من ماله على من يلزم المسلم نكته فلو كان ماله خارجاً منه لخرج المديبر مع سائر ماله ولما كان لولده ولن يلزمه نكته حتى في مال غيره مع أن ملكه له بأجاء قبل الرد فلا يزول ملكه إلا بأجاء وهو أن يموت ولو قال لبيده متى قدم فلان

(كتاب اللعان)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلسدوهم ثماني جلدات الآية (قال الشافعي) ثم لم أعلم مخالفاً في أن ذلك إذا طلبت ذلك المقتدوفة الحرة ولم يأت القاذف بأربعة شهداء يخرجونه من الحد وهكذا كل ما أوجه الله تعالى لأحد وجب على الإمام أخذه إن طلبه أخذه بكل حال فان قال قائل فما الجبة في ذلك قيل قول الله تعالى اسمه ومن قتل متلوماً فقد جعلنا لوليها سلطاناً فلا يسرف في القتل فيمن أن السلطان للولي ثم بين فقال في القصص فن عني له من أخيه شيء فجعل العفو للولي وقال وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرغتم لهن فريضة فنصف ما فرستم الآن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح فأبان في هذه الآيات أن الحقوق لأهلها وقال في القتل النفس بالنفس إلى قوله والجروح قصاص قال فأن الله عز وجل أن ليس حتماً أن يأخذ هذا من وجهه ولا أن حتماً أن يأخذ هذا من لحيته ولكن حتماً أن يأخذ هذا من لحيته وجبهه إذا طلبه قال وإذا قذف الرجل زوجته فلم تطلب الحد حتى فارقتها أو لم يفارقها ولم تغفره ثم طلبته اتعن أو حدين أي أن يلعن وكذلك لو ماتت كان لوليها أن يقوم به فيلعن الزوج أو يحصد وقال الله تعالى والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين إلى قوله أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين (قال الشافعي) فكان يثبت في كتاب الله عز وجل أن الله أخرج الزوج من قذف المرأة بشهادته أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين كما أخرج قاذف المحصنة غير الزوجة بأربعة شهود يشهدون عليها بما قذفنها به من الزنا وكانت في ذلك دلالة أن ليس على الزوج أن يلعن حتى تطلب المرأة المقتدوفة حدّها وكلم ليس على قاذف الأجنبية حد حتى تطلب حدّها قال وكانت في اللعان أحكام بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم منها الفرق بين الزوجين ونفي الولد قذف زناها في مواضعها

(من يلعن من الأزواج ومن لا يلعن) (قال الشافعي) رحمه الله ولما ذكر الله عز وجل اللعان على الأزواج بطلها كان اللعان على كل زوج جاز طلاقه ولزمه الفرض وكذلك على كل زوجة لزمها الفرض سواء كان الزوجان حراً من سلبين أو كان أحدهما حراً والآخر مملوكاً أو كانا مملوكين معاً أو كان الزوج مسلماً والزوجة نسيئة أو كانا نسيئين كما بالنال أن كل زوج وزوجة يجب عليه الفرض في نفسه دون صاحبه وفي نفسه لصاحبه ولعانهم كلهم سواء لا يختلف القول فيه والقول في نفي الولد ويختلف الحدود لمن وقعته

(٣٨ - الام خامس) فانت حرف قدم السيد صحيح أو مريض عتق من رأس المال وجناية المديبر جناية عبيد قال ولا يجوز على التديبر إذا جهد السيد الأعدان (باب طه المديرة وحكم ولدها) (قال الشافعي) وبطل السيد مديرة وما ولدته من غيره فقتلهم واحد من أوليها قال الله مذهب أحدهما إن ولدت ذات رحم عزلتها فان رجع في تديبر الأم حاملًا كان له ولم يكن رجوعاً في تديبر الولد فان رجع في تديبر الولد لم يكن رجوعاً في الأم فان رجع في تديبرها ثم ولدت لاقل من ستة أشهر من يوم رجع فالولف معنى هذا القول مديبر وإن وضعت لأكثر من ستة أشهر فهو مملوك (قال المزني) وهذا أيضاً رجوع في التديبر بفراخ من ملك فقتلهم (قال الشافعي) والقول الثاني أن ولدها مملوك وإن ولدتها أمه أو وصى بعتها لمصاحبها بالرجوع في عتقها وبيعها وليست الوصية بجزئية

ثابتة وأولادها لم يكون (قال الشافعي) أخبرنا شافعيان عن عمرو بن أي الشعثاء قال أولادها لم يكون (قال المزني) هذا أصح القولين عندي وأشبههما بقول الشافعي لأن التدبير عنده وصية يعتقها كالأوصي برقبته لم يدخل في الوصية ولدها قال ولو قال إذا دخلت الدار بعد سنة فأنت حرة فدخلت إن ولدها لا يلحقها (قال المزني) فكذلك تعتق بالموت ولدها لا يلحقها إلا أن تعتق ما سلا فيعتق ولدها يعتقها قال ولو قالت ولدها بعد التدبير وقال الوارث قبل التدبير والقول قول الوارث لأنه المالك وهي المدعية قال ولو قال المدبر أفتب هذا المال بعد العتق وقال الوارث قبل العتق إن القول قول المدبر والوارث مدع (باب في تدبير النصراني) (قال المزني) قال الشافعي ويجوز تدبير (٢٧٤) النصراني والحربي فإن دخل النيبأمان فأراد الرجوع إلى دار الحرب لم

تذمه فإن أسلم المدبر قلنا للحربي إن رجعت في تدبيرك بعناه عليك وإن لم ترجع خارجناه لك ومنعناك خدمته فإن خرجت دفعناه إلى من وكلته فإذا مات فهو حر وفيه قول آخر أنه يباع (وقال المزني) يباع أشبه بأصله لأن التدبير وصية فهو في معنى عبد أوصى به لرجل لا يجبه إلا بموت السيد وهو عبد بحاله ولا يجوز تركه إذا أسلم في ملك مشرك يذله وقد صار بالإسلام عدو له (باب في تدبير الذي يعقل ولم يبلغ) (قال الشافعي) من أجاز وصيته أجاز تدبيره ولولي بيع عبده على النظر وكذلك المحجور عليه (قال المزني) القياس عندي في الصبي أن القلم لما رفع عنه ولم تجز هيبته ولا عتقه في حياته أن وصيته لا تجوز بعد وفاته وليس كذلك البالغ المحجور عليه لأنه مكلف ويؤجر على الطاعة ويأثم على المعصية (مختصر المكاتب) (قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه والذين يشترون الكتاب بما ملكت أيماكم فكانت بوههم أن علمهم خيرا قال ولا يكون الانتفاع من الأطفال ولا الجنان ولا نساء الكتاب إلا على بالغ عاقل قال وأظهر معاني الخبر في العبد بدلالة الكتاب إلا كتب مع الأمانة فأجاب أن لا يتبع من كتابته إذا كان هكذا وما جاز بين المسلمين في البيع والجارة جاز في الكتابة وما رد في مارد في الكتابة ولا يجوز على أقل من بيمين فإن كاتبه على مائة دينار وصرفه للوزن والعين إلى عشر سنين أو لها كذا أو حرها كذا يردى في انتفاء كل سنة منها كذا بقاؤه ولا يعتق حتى يقول في الكتابة فإذا أديت كذا فأنت حر أو يقول

عتقه في حياته أن وصيته لا تجوز بعد وفاته وليس كذلك البالغ المحجور عليه لأنه مكلف ويؤجر على الطاعة ويأثم على المعصية (قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه والذين يشترون الكتاب بما ملكت أيماكم فكانت بوههم أن علمهم خيرا قال ولا يكون الانتفاع من الأطفال ولا الجنان ولا نساء الكتاب إلا على بالغ عاقل قال وأظهر معاني الخبر في العبد بدلالة الكتاب إلا كتب مع الأمانة فأجاب أن لا يتبع من كتابته إذا كان هكذا وما جاز بين المسلمين في البيع والجارة جاز في الكتابة وما رد في مارد في الكتابة ولا يجوز على أقل من بيمين فإن كاتبه على مائة دينار وصرفه للوزن والعين إلى عشر سنين أو لها كذا أو حرها كذا يردى في انتفاء كل سنة منها كذا بقاؤه ولا يعتق حتى يقول في الكتابة فإذا أديت كذا فأنت حر أو يقول

بعد ذلك ان قولي كاتبك كان معقودا على أنك اذا أدبت فانت حر كما لا يكون الطلاق الا بصريح أو ما يشبهه مع النية ولا يجوز على العرض حتى يكون موصوفا كالسلم ولا بأس أن يكاتبه على خدمة شهر ودينار بعد الشهر وان كاتبه على أن يخدمه بعد الشهر لم يجز لأنه قد يحدث ما يمنع من العمل بعد الشهر وليس بمضمون يكلف أن يأتي بعنقه فان كاتبه على أن باعه شيئا لم يجز لان البيع يلزم بكل حال والكتابة لا تلزم متى شاء تركها ولو كاتبه على مائة دينار يؤديها اليه في عشرين سنين كان النعم مجبولا لا يدري أفي أولها أو آخرها (قال المزني) وكذا يؤدى اليه في كل سنة عشرة مجبولا لأنه لا يدري أفي أول كل سنة أو آخرها حتى يقول في انقضاء كل سنة عشرة فتكون العموم معلومة (قال الشافعي) ولو كاتب ثلاثة كتابة واجدة على مائة (٣٧٥) منجبة على أنهم اذا أدوا عتقوا كانت جائزة والمائة مقسومة على

والمائة مقسومة على قيمتهم يوم كوتوا فأيهم أدى حصته عتق وأيهم عجز عتق وأيهم مات قبل أن يؤدى مات رقيقا كان له ولد أولم يكن ولو أدوا فقال من قلت قيمته أدنا على العدد وقال الآخر على القيمة فهو على العدد أثلا ولو أدى أحدهم عن غيره كان له الرجوع فان تطوع فعتقوا لم يكن له الرجوع فان أدى بعضهم رجع عليهم ولا يجوز أن تفعل بعضهم عن بعض الكتابة فان اشترط ذلك عليهم فالكتابة فاسدة ولو كاتب عبدا كتابة فاسدة فأدى عتق ورجع السيد عليه بقيته يوم عتق ورجع على السيد عما دفع فأبهما كان له الفضل رجع به فان أبطل السيد الكتابة وأشهد على أطلها أو أبطلها الحاكم ثم أداها

عليه لعان وان اعترفت بالزنا الذي قد فها به لم يكن عليه لعان وان شاء هو أن يلعن لموجب عليها الحد وتقع الفرقة وينفي ولدا ان كان كذلك ولو كانت محدودة في زنا ثم قد فها بذلك الزنا أو زنا كان في غير ملكه عز وان طلبت ذلك ان لم يلعن وان أردنا حده لامرأته أو تعزيرها لها قبل اللعان أو بعد اللعان فأكذب نفسه وألحق به ولدا فارادت امرأته العفو عنه أو تركته فلم تطلب له حده ولا تحده إلا بأن تكون طالبة بحدها غير عافية عنه ولو كانت زوجته ذمية فقد فها أو عملوكة أو جارية يجمع مثلها لم تبلغ فقد فها بالزنا وطلبت أن يعز رقبيل له ان التعتت خرجت من أن تعزرو وقعت الفرقة بينك وبين زوجتك وان لم تلعن عزرت وهي زوجتك بحالها وان التعتت وأبت أن تلعن فكانت كتابية وأصبية لم تبلغ لم تلعن ولم تحدها الكتابة البالغ إلا أن تأنطاطا ليه لم يكن لها ولد وان كانت مملوكة بالغة فعلمها نجسون جلده ونفي نصف سنة وان قلن نحن نلعن التعتت المملوكة ليسقط الحد ولا التعان على صبية لأنه لا حد عليها ولا أجبر النصرانية على الاتعان إلا أن ترغب في أن تحكم عليها فلتلعن فان لم تفعل حديدناها ان ثبتت على الرضا بحكمنا وان رجعت عنه تركناها فان كانت زوجته خرساء أو مغلوقة على عقلها فقد فها قبل ان التعتت فرقنا بينك وبينها وان انتفيت من حمل أولادها فلا غنت نفسها عنك مع الفرقة وان لم تلعن فهي امرأتك ولا تجبرك على الاتعان لأنه لا حد عليك ولا تعزير اذا لم تطلبه وهي لا تطلب مثلها ونحن لا ندري لعلها لو عقلت اعترفت فسقط ذلك كله عنك قال وان التعتت فلا حد على الخرساء ولا المغلوقة على العقل ولو طلب أولادها أن يلعن الزوج أو يحكم لم يكن ذلك لهم وكذلك لو قذف امرأته وهي أمة بالغة فلم تطلبه فطلب سيدها أن يلعن أو يعزرو أو قذف صغيرة فطلب ذلك ولها لم يكن ذلك لواحد منهم وانما الحق في ذلك لهما فان لم تطلبه لم يكن لأحد يطلبه لهما ما كانت حية ولو لم تطلبه واحدة من هؤلاء ولا كبيرة قد فها زوجها لم تعفه الكبيرة ولم تعترف حتى ماتت أو فورقت فطلبه ولها بعد موتها أو بعد فراقها كان على الزوج أن يلعن أو يحكم للكبيرة الحرة المسلمة ويعز رقبيلها قال ولو أن رجلا طلق امرأته طلاقا عاك فيه الرجعة ثم قذفها في العدة فطلبت القذف لاعتن فان لم يفعل حد وان التعتن فعلمها الاتعان فان لم تلعن حدث لانها في معاني الأزواج وهكذا الوضت العدة وقد قذفها في العدة قال واذا كان الطلاق لا عاك فيه الرجعة فقد فها في العدة أو كان عاك فيه الرجعة فقد فها بعد مضي العدة برأئسيه اليه أنه كان وهي زوجته أولم ينسبه الي ذلك فطلبت حدها حد ولا لعان ان لم يكن ينفي به ولدا ولدته أو حلا يلزمه قال وانما حدته اذا قذفها وهي بان منه أنها غير زوجة ولا بينها وبينه بسبب النكاح ولا يلزم نسبه ولا حكم من حكم الأزواج فكانت محصنة موقوفه فان قال قائل أفرأيت ان ظهر بها حمل أو حدث لها ولد يلحق نسبه به فانتفى منه بان

العبد لم يعتق والفرق بين هذا وقوله ان دخلت الدار فانت حر ان المين لا يبيع فيها بحال بينه وبينه والكتابة كالبيع الفاسد اذا فانت رذقيته وان أدى الفاسدة الى الوارث لم يعتق لأنه ليس القائل إن أدبها فانت حر ولو لم يمت السيد ولكنه جبر عليه أو غلب على عقله فناداها منه لم يعتق ولو كان العبد محصولا عتق بأداء الكتابة ولا يرجع أحدهما على صاحبه شيء ولو كانت كتابة صحيحة فانت السيد وله وارثان فقال أحدهما ان أباه كاتبه وأنكر الآخر وحلف ما علم أن أباه كاتبه كان نصفه مكاتب ونصفه مملوك كايخدم يوما ويخلى يوما يتأذى منه المقر نصف كل نجم لا يرجع به أخوه عليه وان عتق لم يقوم عليه لأنه انما أقر أنه عتق شيء فعله أبوه وان عجز رقبيل بينهما ولو ورثا مكاتب فاعتق أحدهما نصيبه فهو برى من نصيبه من الكتابة فان أدى الى أخيه نصيبه عتق وكان الولاء للاب وان عجز قوم عليه وعتق

ان كان موسرا ولاؤه وان كان معسرا فنصفه حر ونصفه رقيق لأخيه وقال في موضع آخر يعتق نصفه عجزاً ولم يجهز ولاؤه ولا بال
 لانه الذي عقد كتابته (قال الشافعي) والمكاتب عبد مابقي عليه درهم وان مات وله مال حاضر وولدت عبد ولا يعتق بعد الموت وان
 جاءه النجم فقال السيد هو حرام أجبرت السيد على أخذه أو يبرئه منه وليس له أن يتزوج الاباذن سيده ولا يتسرى بحال فان ولدت
 منه أمتة بعد عتقه بسنة أشهر كانت في حكم أمولده وان وضعت لأقل فلا تكون أم ولد الا بوطء بعد العتق وله بيعها بال ولحق السيد
 على أن يضع من كتابته شيئاً لقوله عز وجل وأتوهم من مال الله الذي آتاكم وهذا عندى مثل قوله وللطلقات متاع من زينة واحتج بآية عمر
 أنه كاتب عبد له بخمسة وثلاثين الفا ووضع (٣٧٦) عنه خمسة آلاف أحسبه قال من آخر نجومه ولومات السيد وقد قبض جميع

قدفها والقذف كان وهي غير زوجة كيف لاغت بينهما قبل له ان شاء الله تعالى كما ألحقت الولد به وان
 كانت بائناً منه بأنها كانت زوجة فجعلت حكم ولدها منه غير حكمها منفردة دون الولد بأنها كانت زوجة
 فكذلك لاغت بينهما بالولد لأنها كانت زوجة ألا ترى أنها في لحوق الولد بعد نيتها منه كهي لو كانت
 معه وكذلك يلتعن وينفيه واذا نفي رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد وهي زوجة فأزال الفراش كان الولد
 بعد ما تبين أولى أن ينفي أو في مثل حاله قبل أن تبين ولو قال رجل لامرأته قد ولدت هذا الولد وليس بابني
 قيل له ما أردت فان قال زنت به لا عن أحد اذا طلبت ذلك واذا لعن نفي عنه وإن سكنت لم ينفي عنه ولم
 يلاعن فان طلبت الحد حلف ما أراد قدفها فان حلف برئ وإن نكل حداً ولاعن وذلك أنه يقال قد تستدخل
 المرأة ماء الرجل فتقبل فلذلك لم أجعله قذفاً ولا لاعن بينهما حتى يقدفها بالزنا فبعداً ويلتعن لانه الموضع
 الذي جعل الله عز وجل فيه اللعان لا غير ولو قال قد حبسك رجل أو قتلك أو نال منك ما دون الجماع لم
 يلاعنها لأن هذا ليس بقذف في زنا وعزله ان طلبت ذلك قال ولو قال لها أصابك رجل في دبرك فطلبت
 ذلك حداً ولاعن لان هذا جامع يجب عليها الحد ولا يحذفها الا في القذف بجماع يجب عليها فيه حد
 لو فعلته وحد على مجامعتها اذا كان حراماً ولو قال لها عبت بك امرأة فأفحش لم يحسد ولم يلاعن ويعززان
 طلبت ذلك ولو قال لها ساركت أنت رجلاً حتى غاب ذلك منه في ذلك منك كان قذفاً يلاعن به ويجحدان
 عليهما مع الحد ولو قال لها وهي زوجة زنت قبل أن أنكحك فلا لعان ويجحدان طلبت ذلك ولو قال لها بعد
 ما تبين منه زنت وأنت امرأتى ولا ولد ولا حبل ينفيه حد ولم يلاعن لانه قاذف غير زوجته ولو قال لامرأته
 يا زانية بنت الزانية وأما حرة مسلمة غير حاضرة فطلبت امرأته حد أمهال يمكن لها واذا طلبته أمها أو وكيلها
 حد لها ان لم يأت بأربعة شهداء على ما قال قال ونفى طلبت امرأته حدها كان عليه أن يلتعن أو يجحد
 ولو طلبته جميعاً حد لأم مكانه وقيل له التعن لامرأته فان لم يلتعن حبس حتى يبرأ جلدته فاذا برأ أخذ الآن
 يلتعن ومتى أتى اللعان جلدته ثم رجع فقال أنا التعن قبلت رجوعه وان لم يبق الا سوط واحد ولا شيء له فيما
 مضى من الضرب

الكتابة حاص المكاتب
 بالذي له أهل الدين
 والوصايا (قال المرئي)
 يلزمه أن يقدمه على
 الوصايا على أصل قوله
 (قال الشافعي) وليس
 لولي النسيب أن يكاتب
 عبده بحال لأنه لا نظر
 في ذلك ولو اختلف
 السيد والمكاتب بحال
 وترادا ولومات العبد
 فقال سيده قد أدى إلى
 كتابته وجرائ ولاؤه
 من حرة أو أكره موالى
 الحرة قال قول قول موالى
 الحرة قال ولو قال قد
 استوفيت مالي على أحد
 مكاتبى أفرع بينهما
 فأيهما خرج له العتق
 عتق والآخر على نجومه
 والمكاتب عبد مابقي
 عليه درهم فان مات
 وعنده وفاء فهو وماله
 لسيدده وكيف يموت
 عبداً ثم يصير بالاداء
 بعد الموت حراً واذا كان
 لا يعتق في حياته لا بعد

(أين يكون اللعان) (قال الشافعي) رحمه الله روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لاعن بين الزوجين
 على المنبر فاذا لاعن الحاكيم بين الزوجين بمكة لاعن بينهما بين المقام والبيت فاذا لاعن بينهما بالمدينة لاعن
 بينهما على المنبر واذا لاعن بينهما بين المقدس لاعن بينهما في مسجده وكذلك يلاعن بين كل زوجين
 في مسجد كل بلد قال ويبدأ فيقيم الرجل قائماً والمرأة جالسة فيلتعن ثم يقيم المرأة قائمة فتلتعن الآن
 يكون بأحد هما على لا يقدر على القيام معها فيلتعن جالسا ومضطجعا اذا لم يقدر على الجلوس وان

الاداء فكيف يصح عتقه اذا مات قبل الاداء قال ولو أدى كتابته فعتق وكانت عرضاً فأصابه السيد كانت
 عيارته ورد العتق قال ولو فات المعيب قيل له ان جئت بنقصان العيب والا فلا سيدك تعجزك كما لو دفعت دنانير نقصان فعتق الابديع
 نقصان دنانيرك ولو أدى أنه دفع أنظر يوماً أو أكثر ثلاثاً فان جاء بشاهد حلف وبرئ ولو عجز أو مات وعليه ديون بدنيها على السيد
 (كتابة بعض عبد والشرى كان في العبد بكتامه أو أحدهما) (قال الشافعي) لا يجوز أن يكاتب بعض عبد إلا أن يكون
 باقيه من عبد من عبدينه وبين شرى بكتامه وان كان باذن الشرى لان المكاتب لا يمنع من السفر والاكتساب ولا يجوز أن يكاتبه ما
 حتى يكره نفيه سواء وقال في كتاب الاملاء على محمد بن الحسن واذا أذن أحدهما لصاحبه أن يكتبه فالكتابة جائزة وللمد بكتابه أن

يختمه يوما ويحلى والكسب يوما فان ابراهم عليه كان نصبه حرا وقوم عليه الباقي وعق ان كان موسرا ورقا ان كان معسرا (قال
المرزني) الأول بقوله أولى لأنه زعم لو كانت كتابته ما فيه سواء فجزأ أحدهما فانظره الآخر فسحت الكتابة بعد ثبوتها حتى يجتمع على
الاقامة عليها فالابتداء بذلك أولى (قال المرزني) ولا يخلو من أن تكون كتابته نصيبه جائر كيده اياه فلامعنى لاذن شريكه أو لا يجوز فلم
جوزها بآذن من لا يملكه (قال الشافعي) ولو كانتا جميعا لم يجوز فقال دفع اليك ما كنتي وهي ألف وصدقه أحدهما وكتبه الآخر
رجع الشريك على شريكه بنصف ما أقر بقبضه ولم يرجع الشريك على العبد بشئ ويعتق نصيب المقر وان أدى إلى المسكر تمام حقه عتق
وان عجز رزق نصفه والنصف الآخر حر ولو أذن أحدهما لشريكه (٢٧٧) أن يقبض نصيبه فقبضه ثم عجز فقبضه أو لآن

أحدهما يعتق نصيبه

منه ولا يرجع شريكه

ويقوم عليه الباقي ان

كان موسرا وان كان

معسرا فجميع ما في

يده للذي بقي له فيه الرق

لأنه يأخذه عاقبي له من

الكتابة فان كان فيه

وفاء عتق والا عجز الباقي

وان مات بعد العجز فما

في يده بينهما نصفان

ربن أحدهما بقدر

الحرية والآخر بقدر

العبودية والقول الثاني

لا يعتق ويكون لشريكه

أن يرجع عليه فيشركه

فيما قبضه لأنه أذن له به

وهو لا يملكه (قال المرزني)

هذا أشبه بقوله ان

المكاتب عتد ما بقي

عليه درهم وما في يده

موقوف ما بقي عليه

درهم فليس معناه فيما

أذن له بقبضه الا بمعنى

استبقى بقبض النصف

حتى استوفى مثله فليس

يستحق بالسبق ما ليس

له كأنه وزن لأحدهما قبل الآخر

قال في كتاب الاملاء على كتاب مالك ان ذلك جائز ويعتق نصيبه والباقي على كتابته فان أدى فالولاء

بينهما وان عجز رزق على المعتق ان كان موسرا ورقا ان كان معسرا (قال المرزني) قد قال ولو اعتقه أحدهما قوم عليه الباقي ان كان موسرا

وعتق كله والا كان الباقي مكاتباً وكذلك لو أبراه كان كعتقه اياه (قال المرزني) فهذا أشبه بقوله وأولى بأصله وبأنه التوفيق (قال

الشافعي) ولو مات سيد المكاتب فأبراه بعض الورثة من حصته عتق نصيبه عجزاً ولم يعجز وولاه للذي كاتبه ولا أقوم عليه والولاة لغيره

وأعتقه عليه بسبب رقه فيه لأنه لو لم يكن له فيه رقة فجزأ لم يكن له وقال في موضع آخر فقبضها قولان أحدهما هذا والآخر يقوم عليه اذا

عجز وكان له ولأولاه كله لان الكتابة الأولى بطلت واعتق هذا ملكه (قال المرزني) رحمه الله الأول بعينه أشبه بأصله اذ زعم أنه اذا أبراه

كانت المرأة حائضا التهن الزوج في المسجد والمرأة على باب المسجد وان كان الزوج مسلماً والزوجة مشركة
التهن الزوج في المسجد والزوجة في الكنيسة وحيث تعظم وان شاءت الزوجية المشركة أن تحضر الزوج
في المسجد كلها حضرته إلا أنهم لا تدخل المسجد الحرام لقول الله تعالى إنما المشركون نجس فلا يقربوا
المسجد الحرام بعد عامهم هذا (قال الشافعي) رحمه الله وان أخطأ الامام بمكة أو المدينة أو غيرها فلا عن
بين الزوجين في غير المسجد لم يعد اللعان عليه ما لأنه قدم مضى اللعان عليه ما لأنه حكم قدم مضى وكذلك ان
لا عن بينهما ولم يحضر أحدهما الآخر قال واذا كان الزوجان مشركين لا عن بينهما ما عافى الكنيسة
وحيث يعظمان واذا كانا مشركين لادين لهما تحكما لئلا لا عن بينهما ما في مجلس الحكم

(أى الزوجين يبدأ باللعان) (قال الشافعي) رحمه الله ويبدأ الرجل باللعان حتى يكمله
فاذا أكمله خسا التعت المرأة وان أخطأ الحاكم فبدأ بالمرأة قبل الزوج فالتعت أو بدأ بالرجل فلم يكمل
اللعان حتى أمر المرأة تلتعن فالتعت فاذا أكمل الرجل اللعان عادت المرأة فالتعت ولو لم يبق من لعان
الرجل الا حرف واحد من قبل أن الله عز وجل بدأ بالرجل في اللعان فلا يجب على المرأة لعان حتى يكمل
الرجل اللعان لأنه لا معنى لها في اللعان الا رفع الخد عن نفسها والحد لا يجب حتى يلعن الرجل ثم يجب لانها
تدفع الحد عن نفسها بالالتعان والاحدت وادأ بالرجل فالتعت قبل أن يأتي الحاكم أو بعد ما نادى قبل
أن يأمره بالالتعان أو المرأة أوهما أعاد أيهما بدأ قبل أمر الحاكم اياه بالالتعان لان ركانة أنى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فأخبره بطلاق امرأته البتة وحلف له فاعاد النبي صلى الله عليه وسلم البين على ركانة
ثم رد اليه امرأته بعد حلفه بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يرد امرأته اليه قبل حلفه بأمره (أخبرنا
الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك قال حدثني ابن شهاب أن سهيل بن سعد الساعدي أخبره أن
عويمر الجهماني جاء إلى عاصم بن عدي فقال له أريت يا عاصم لو أن رجلاً وجد مع امرأته رجلاً يقتله
فتقتلونه أم كيف يفعل سل لي يا عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فلما رجع عاصم إلى أهله جاءه
عويمر فقال يا عاصم ماذا قال لك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عاصم لعويمر أتيتي بخير فقد كره رسول
الله صلى الله عليه وسلم المسئلة التي سألت عنها فقال عويمر والله لا أتيتي حتى أسأله فأقبل عويمر حتى أتى
رسول الله صلى الله عليه وسلم وسط الناس فقال يا رسول الله أريت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً يقتله
فتقتلونه أم كيف يفعل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل فيك وفي صاحبك فاذهب فأت بها
فقال سهيل بن سعد فتلا عننا وأما مع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فرغ قال عويمر لقد كذبت
عليها يا رسول الله ان أمسكتها فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن شهاب

له كأنه وزن لأحدهما قبل الآخر قال في كتاب الاملاء على كتاب مالك ان ذلك جائز ويعتق نصيبه والباقي على كتابته فان أدى فالولاء
بينهما وان عجز رزق على المعتق ان كان موسرا ورقا ان كان معسرا (قال المرزني) قد قال ولو اعتقه أحدهما قوم عليه الباقي ان كان موسرا
وعتق كله والا كان الباقي مكاتباً وكذلك لو أبراه كان كعتقه اياه (قال المرزني) فهذا أشبه بقوله وأولى بأصله وبأنه التوفيق (قال
الشافعي) ولو مات سيد المكاتب فأبراه بعض الورثة من حصته عتق نصيبه عجزاً ولم يعجز وولاه للذي كاتبه ولا أقوم عليه والولاة لغيره
وأعتقه عليه بسبب رقه فيه لأنه لو لم يكن له فيه رقة فجزأ لم يكن له وقال في موضع آخر فقبضها قولان أحدهما هذا والآخر يقوم عليه اذا
عجز وكان له ولأولاه كله لان الكتابة الأولى بطلت واعتق هذا ملكه (قال المرزني) رحمه الله الأول بعينه أشبه بأصله اذ زعم أنه اذا أبراه

من قدر حقه من دراهم الكتابة عتق نصيبه بمعنى عتد الأب لم يجز أن يزيل ما ثبت وأذرعهم أنه إن عجز فيه فقد بطلت الكتابة الأولى
فينبغي أن يبطل عتق النصيب بالأبراء من قدر النصيب لأن الأب لم يعف عنه الأداء الجميع فكأن الأب أبرأ من جميع الكتابة ولا عتق
بإبرائه من بعض الكتابة (باب في ولادة الكتابة) (قال الشافعي) رحمه الله ولادة المكاتب موقوف فإذا ذلت
فعتقت عتقوا وإن عجزت أو ماتت قبل الأداء رقوا فإن جنى على ولدها فلهما قولان أحدهما أن لا يمد قيته وما كان له لأن المرأة
لا تملك ولدها ويؤخذ السيد بعتقه وإن اكتسب انفق عليه منه ووقف الباقي ولم يدرى له مدأه هذه فإن مات قبل عتق أمه كان لسيده
وإن عتق بعتهما كان ماله وإن أعتقه السيد (٢٧٨) جاز عتقه وإن أعتق ابن المكاتب من أمته لم يجز عتقه وإنما

فرقت بينهما ما لأن
المكاتب لا تملك ولدها
وإنما حكمه حكمها
والمكاتب عتق ولده من
أمته لو كان مخرى عليه
رق والقول الثاني أن
أمهم أحق بحملها
تستعين به لأنهم يعتقون
بعتهما والأول أشبههما
(قال المزني) الآخر
أشبههما بقوله إذا كانوا
يعتقون بعتهما فهم
أولى بحكمهما وما ثبت
ذلك أيضا قوله لو وطئ
ابنة مكاتبته أو أمها
كان عليه مهر مثلها
وهذا يقتضي لما وصفت
من معنى ولدها (قال
الشافعي) وهو ممنوع
من وطء مكاتبته فإن
وطئها طاعة فلا حد
وبعززان وإن أكرها
فلهما مهر مثلها (قال
المزني) ويعز في قياس
قوله (قال الشافعي)
وإن اختلعا في ولدها
فقال ولدت بعد الكتابة

فكانت تلك سنة في المتلاعنين أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سهل بن سعد
أخبره قال جاء عويمر الجعالي إلى عاصم بن سعد بن عبد الله فقال يا عاصم بن سعد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم عن
رجل وجد مع امرأته رجلا فقتله أيتى به أم كيف يمنع فسأل عاصم النبي صلى الله عليه وسلم فلم يعاب النبي
صلى الله عليه وسلم المسائل فلقم عويمر فقال ما صنع عاصم فقال أنت في شئ من أسألك رسول الله صلى الله عليه
وسلم فعاب المسائل فقال عويمر والله لا تبين رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم فلا أنه فأتاه فوجده قد أنزل
عليه فم ما فداها فم فلا عن بين ما فقال عويمر لئن أنزلت لقتله بها لقتله كذبت عليها ففادها فم لا أن يأمره
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أنزل بها فم لا أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم
الأيتين فلا أراه الا قد صدق وإن جاءته أمه لم تدره فلا أراه الا كذا بقاءت به على النعت المذكور قال
ابن شهاب فصار سنة المتلاعنين أخبرنا عبد الله بن نافع عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن سهل بن سعد
الساعدي أن عويمر أبا عاصم فقال رأيت رجلا وجد مع امرأته رجلا فقتله أيتى به أم كيف يمنع فسأل عاصم النبي صلى الله عليه وسلم
رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل النبي صلى الله عليه وسلم لم فذكر المسائل رسول الله صلى الله عليه وسلم
وعاصم أفرجع عاصم إلى عويمر فأخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم لم كرم المسائل وعاصم فقال عويمر والله لا تبين
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فأتاه وقد نزل القرآن خلافة عاصم فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فقال
فد أنزل الله عز وجل فيكم القرآن فتقتلهما فتلاعنا ثم قال كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها ففادها
وما أمره النبي صلى الله عليه وسلم لم فم تلك سنة المتلاعنين وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنظروها فإن
جاءت به أجز قصيرا كأنه وحره فلا أحسبه الا قد كذب عليها وإن جاءت به أسهم أين ذا الذين فلا أحسبه
الا قد صدق عليها بقاءت به على النعت المذكور (أخبرنا الشافعي) قال أخبرنا إبراهيم بن سعد عن أبيه
عن سعد بن المسيب وعبد الله بن عبد الله بن عتبة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن جاءت به أشية فربطها
فهولز وجهها وإن جاءت به أدبع فقول الذي يتمه قال بقاءت به أدبع أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن
ابن شهاب عن سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم لم فأتاه فوجده قد أنزل عليه وسلم لم فقال يا رسول
الله رأيت رجلا وجد مع امرأته رجلا فقتله أيتى به أم كيف يمنع فسأل عاصم النبي صلى الله عليه وسلم لم فقال
القرآن من أمر المتلاعنين فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم فدفعت في فم وفي أمر أن قال فتلاعنا وأنا شاهد
ثم فادها عند النبي صلى الله عليه وسلم لم فكانت السنة بعدهما أن يفرق بين المتلاعنين قال وكانت حاملا
فأنكره فكان ابنها يدعى إلى أمه أخبرنا سليمان بن أبي الزناد عن القاسم بن محمد قال شهد ابن عباس رضي
الله تعالى عنهما يحدث بحديث المتلاعنين فقال له ابن شداد أهي التي قال النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت

وقال السيد قبل قال قول مع عيته وإن اختلعا في ولدها المكاتب من أمته فالقول قول المكاتب راجعا
(باب المكاتب بين اثنين يطوها أحدهما أو كلاهما) (قال الشافعي) وإذا وطئها أحدهما فلم تحل فلهما مهر مثلها يدفع إليها
فإن عجزت قبل دفعه كان للذي لم يطأها نصفه من شريكه وإن حبلى ولم تدع الاستبراء فاخترت الهجر أو مات الوطئ فإن للذي لم يطأ نصف
المهر ونصف قيمتها على الوطئ (قال المزني) وينبغي أن تكون حرة بموته (قال الشافعي) وإن وطئها فعلى كل واحد منهما مهر مثلها
فإن عجزت تقاص المهر من كان حبلت فم لا قبل من ستة أشهر من وطئ الثاني ولم يستبرأ الأول فهو ولده وعليه نصف
قيمتها ونصف مهرها وفي نصف قيمة ولدها قولان أحدهما يغرمه وإذا نزل لا غرم عليه لأن العتق وجب به (قال المزني) القياس على مذهبه

ان ليس عليه الا نصف قيمتها دون نصف قيمة الولد لانها بالجل صارت أم ولد (قال الشافعي) في الواطي الآخر قولان أحدهما يغرم نصف مهرها لانها لا تكون أم ولد للجل الا بعد أداء نصف القيمة والاخر جميع مهر مثلها (قال المزني) هذا أصح لأنه وطئ أم ولد لصاحبه (قال الشافعي) ولو جاءت بولد لأكثر من ستة أشهر من وطء الآخر منهما كلاهما يدعيه أو أحدهما ولا تدعي استبراء فبهي أم ولد أحدهما فان عجزت أخذت نفقتها وأرى القافة فبأيهما الحق ولحق وان الحق بينهما لم يكن بينهما أحدهما حتى يلعق فينبت إلى أحدهما وتقطع عنه أبوة الآخر وعليه الذي انقطععت أبوته نصف قيمتها ان كان موسرا وكانت أم ولده وان كان معسرا فنصفها لشريكه بحاله والصدان ساقطان عنهما ولو جاءت من كل واحد منهما بولد (٢٧٩) يدعيه ولم يدعه صاحبه وان كان الأول موسرا أدى نصف قيمتها وهي

أم ولده وعليه نصف مهرها لشريكه والقول في نصف ولدها كما وصفت ويلحق بالرد الآخر بالواطى الآخر وعليه مهرها كله وقمة الولد يوم سقط تكدر قصاصا من نصف قيمة الجارية واعماله ولدها بالشيبة (قال المزني) وقد فتى قوله في هذه المسئلة بما قلت لانه لو لم تكن الاول أم ولدا لبعدها نصف القيمة لما كان على الجبل الثاني جميع مهرها ولا قيمة ولده منها فتفهم ذلك (قال الشافعي) ولو ادعى كل واحد منهما أن ولده ولقب ولدها صاحبه الحق فيهما الولدان ووقفت أم الولد واخذت بنفقتها واذا مات واحد منهما عتقت نصيبه وأخذ الآخر بنفقة نصيب

راجعا أحدا بغير ينسفر جهنم فقال ابن عباس لا تلك امرأة كانت قد علنت أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن الهادي عن عبد الله بن يونس أنه سمع المقبري يحدث القرطبي قال المقبري حدثني أبو هريرة أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول لما رلت آية الملاعة قال النبي صلى الله عليه وسلم أيا امرأة دخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء ولن يدخلها الله تعالى جنته وأما رجل بجد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله تعالى منه وفصح به على رؤس الخلائق من الأولين والآخرين سمعت سفيان بن عيينة يقول أخبرنا عمر بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للثلاثين حسنا كذا على الله عز وجل أحد كاذب لا سبيل له عليها فقتل يا رسول الله مالي لا مال لك ان كنت صدقت عليها فهو بما استعملت من فرجها وان كنت كذبت عليها فذلك أبعدها منها أو منه أخبرنا سفيان بن عيينة عن أيوب بن أبي شيبة عن سعيد بن جبير قال سمعت ابن عمر يقول فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخوى بني العجلان وقال هكذا أبصبعه المسجحة والوسطى فقرنها والتي تلتها يعني المسجحة وقال الله نعلم أن أحد كاذب فهل منك كاتائب أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن رجلا زنا عن امرأته في زمان النبي صلى الله عليه وسلم واتتني من ولدها ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وألحق الولد بالمرأة (كيف اللعان) (قال الشافعي) رخصه الله اللعان أن يقول الامام للزوج قل أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رويت به زوجي فلانة بنت فلان ويشير إليها ان كانت حاضرة من الزنا ثم يعود فيقول لها حتى يكمل ذلك أربع مرات فاذا أكمل أربعها وقفه الامام وذكرا لله وقال اني أخاف ان لم تكن صبدت أن تبوأ بلعنة الله فان رأيت أن يبدأ بغيري من يضع يده على فيه ويقول ان قولك وعلى لعنة الله ان كنت من الكاذبين موجبة ان كنت كاذبا فان أبي تركه وقال قل على لعنة الله ان كنت من الكاذبين فيما رويت به فلانة من الزنا (قال الشافعي) فان قد زناها بأحد يسميه بعينه واحد أو اثنين أو أكثر قال مع كل شهادة أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رويت به من الزنا بفلان وفلان وقال عند اللعان وعلى لعنة الله ان كنت من الكاذبين فيما رويت به من الزنا بفلان وفلان وفلان وان كان معها ولد فنفاه أو بها جل فانتني منه قال مع كل شهادة أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رويت به من الزنا وهذا الولد ولد زنا ما هو مني وان كان سجلا قال وان هذا الجبل ان كان بها جل من الزنا ما هو مني وقال في اللعان وعلى لعنة الله ان كنت من الكاذبين فيما رويت به من الزنا وان هذا الولد ولد زنا ما هو مني فاذا قال هذا فقد فرغ من اللعان (قال الشافعي) واذا أخطأ الامام ولم يذكر نفي الولد أو الجبل في اللعان قال للزوج ان أردت نصيبه أعدت عليك اللعان ولا تعيد المرأة بعد اعادته الزوج اللعان ان كانت فرغت منه بعد اللعان الزوج الذي أغفل الامام

نفسه فاذا مات عتقت ولولاها موقوف اذا كانا موسرين أو أحدهما معسرا والاخر موسر فولاؤها موقوف بكل حال (باب تعجيل الكتابة) (قال الشافعي) ويجبر السيد على قبول النجم اذا جعله المكاتب واحتج في ذلك بعمر بن الخطاب رجة الله عليه واذا كانت ذنان أو دراهم أو ما لا يتغير على طول المكث مثل الحديد والنحاس (١) وما أشبه ذلك فأنما ما يتغير على طول المكث أو كانت لجولته مؤنة فليس عليه قبوله الا في موضعه فان كان في طريق بخرابه أو في بلد فيه نهب لم يلزمه قبوله (١) قوله وما أشبه ذلك فأنما الخ سقط من هذا الموضع جواب اذا وتقديره كان على السيد قبولها فأنما الخ وانظر عبارة الأم في باب تعجيل الكتابة اه كنهه مصححه

الآن يكون في ذلك الموضع كاتبه فيلزمه قبوله قال ولو عمل له بعض الكتابة على أن يبرئه من الباقي لم يجوز رد عليه - ولم يعتق لانه
أرأه مما لم يبرأ منه فان أحب أن يصح هذا فليرض المكتاب بالعجز ورض السيد بشئ يأخذه منه على أن يعتقه فيجوز (قال المرئي)
عندي أن يضع عنه على أن يتجمل وأجاز في الدين (بيع المكتاب وشراؤه وبيع كتابته وبيع رقبته وجوابات فيه)
(قال الشافعي) وبيع المكتاب وشراؤه والشفقة له وعليه فيما بينه وبين سيده والا حتى سواء الآن المكتاب ممنوع من استهلاك ماله
وأن يبيع بما لا يتغاب الناس عنه ولا يهب إلا بذن سيده ولا يكفر في شئ من الكفارات إلا بالصوم وإن باع فلم يفتقر فاحتى مات المكتاب
وجب البيع وقال في كتاب البيوع (٣٨٠) إذا مات أحد المتبايعين قام وأرثه مقامه ولا يبيع بدين ولا يهب لثواب

فيه نفي الولد والخلل وإن أخطأ وقد قدفها برجل ولم يلتم من يقدفه فأراد الرجل حده أعاد عليه اللعان واللا
حده لم يلتمن وأى الزوجين كان أعجميا التلعن له بلسانه بشهادة عدلين وأحب إلى لو كانوا أربعة
ويجزي عدلان يعرفان بلسانه فان كان آخرس تفهم اشارته التلعن بالاشارة فان انطلق اسانه بعد انخرس
لم يعد قال ثم تقام المرأة فتقول أشهد بالله أن زوجي فلان وتسير اليه ان كان حاضر المني الكاذبين فيما
رمانيه من الزنا ثم تعود حتى تقول ذلك أربع مرات فإذا فرغت من الرابعة وقفها الامام وذكروا الله تبارك
وتعالى وقال لها احذري أن تسوئي بغضب من الله عز وجل ان لم تكوني صادقة في أيمانك فان رأتها تعضي
وحضرتها امرأة أمرها أن تضع يدها على فيها وان لم تحضرها فآرتها تعضي قال لها فولي وعلى غضب الله ان
كان من الصادقين فيما رمانيه من الزنا فإذا قالت ذلك فقد فرغت من اللعان وانما أمرت بوقفها ما تذكركهما
أن سفيان أخبرنا عن عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم أمر رجلا حين لا عن بين المتلاعنين أن يضع يده على فيه عند الخامسة وقال انها موصية (قال الشافعي)
وسواء في أيمانها والتلعن بالاعني بنفي ولد أو رجل أو بلا واحد منها لانه لا معنى لها في الولد والولد لها بكل
حال وانما بنفي عنه هو أو يثبت قال وسواء كل زوج وزوجة بالعين ليسا بملوك على عقولهما في المرضع
الذي يلعنانه فيه والقول الذي يلعنانه به حرين أو مملوكين أو حر ومملوك وسواء الكافر أو أحدهما كافر
في القول الذي يلعنانه به ويختلفان في الموضع الذي يلعنانه فيه قال وان لم يلاعن بينهما الامام فأتين
ولا على المنبر أو لم يحضرا أربيع أو لم يحضرا أحدهما وحضرا لاخر لم يرتد عليهما اللعان

(ما يكون بعد التلعن الزوج من الفرقه ونفي الولد وحده المرأة) « أخبرنا الربيع » قال قال
الشافعي فإذا أكمل الزوج الشهادة والالتعان فقد زال فراش امرأته ولا تحل له أبدا بحال وأن كذب نفسه
لم تعد اليه التلعن أو لم تلتمن حدثت أو لم تحدث قال وانما قلت هذا لان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال الولد للفراس وكانت فراسا فلم يجوز أن ينفي الولد عن الفراس إلا بان يزول الفراس فلا يكون فراسا أبدا
وقد أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرق بين المتلاعنين وألحق الولد بالمرأة
(قال الشافعي) رحمه الله وكان معقولا في حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ألحق الولد بأمه أنه نفاه عن
أبيه وأن نفيه عن أبيه بيمينه والتعانه لا يمين أمه على كذبه بنفيه ومعقول في اجماع الناس أن الزوج اذا
أ كذب نفسه ألحق به الولد وولد له لانه لا معنى للمرأة في نفيه وان المعنى للزوج وما وصفت من نفيه
وكيف يكون لها معنى في عين الزوج ونفي الولد والحاقه والولد بكل حال ولدها لا ينفي عنها التلعن بنفي واليها
ينسب اذا نسب (قال الشافعي) فإذا أكمل الزوج اللعان فقد بانت منه امرأته لأنه لا يزول النسب

واقراره في البيع جائز
ولو كانت له على مولاه
دنانير ولمولاه عليه دنانير
فبغلا ذلك قصاصا جائز
ولو كانت له عليه ألف
درهم من نجومه حالة
وله على السيد مائة
دينار حالة فأراد أن
يجعل الألف بالمائة
قصاصا لم يجوز وكذلك
لو كان دينه عليه عرضا
وكتابه نقدا قال وان
اعتق عبده أو كاتبه باذن
سيده فأدى كتابته
ففيها قولان أحدهما
لا يجوز لأن الولاء لمن
أعتق والثاني أنه يجوز في
الولاء قولان أحدهما
أن ولده موقوف فان
عتق المكتاب الأول
كان له وان لم يعتق حتى
يموت فالولاء لسيد
المكتاب من قبل أنه
عبد لعبد عتق والثاني
أن الولاء لسيد المكتاب
بكل حال لأنه عتق في

حين لا يكون له بعته ولاؤه فان مات عبد المكتاب المعتق بعد ما يعتق وقف ميراثه في قول من وقف (١) الميراث
كما وصفت فان عتق المكتاب الذي أعتقه فله وإن مات أو عجز فليس له ميراثه إذا كان حيا وميت وإن كان ميتا فلو رثته من الرجال
ميراثه وفي القول الثاني لسيد المكتاب لان ولده له وقال في الاملاء على كتاب مالك أنه لو كاتب المكتاب عبده فأدى لم يعتق كما لو أعتقه
لم يعتق (قال المرئي) هذا عند أشبه (قال الشافعي) وبيع بنحوه مفسوخ فان أدى إلى المشتري كتابته بأمر سيده عتق كما يؤدى
إلى كسبه فاعتق قال وليس للمكتاب أن يشتري من يعتق عليه لو كان حرا وله أن يقبلهم إن أوصى له بهم ويكتسبون على أنفسهم فيأخذ
فضل كسبهم وما أفلدوا فان مرضوا أو عجزوا عن الكسب أنفق عليهم وان جنوا لم يكن له أن يفنيهم وبيع منهم بقدر جانياتهم ولا يجوز
(١) قوله الميراث لعله الولاء وانظره اه

بيع رقة المكاتب قال سئل بيعت بركة قبل هي المساومة بنفسها عائشة رضي الله عنها والمخبرة بالعجز بطلها أوقية والراضة بالبيع فان
سئل فامعنى قول النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة اشترطوا لهم الولاء قلت أنا للشافعي في هذا جوابان أحدهما يبطل الشرط ويجز
العتق ويجعله خاصا (١) وقال في موضع آخر هذا من أشد ما يغلط فيه وانما جاء به هشام وحده وغيره قد حالفه وضعفه (قال المزني)
هذا أولى به لأنه لا يجوز في صفة النبي صلى الله عليه وسلم في مكانه من الله عز وجل ينكر على ناس شرطا لا طلاقا بأمه أهلكه باجابتهم إلى
باطل وهو على أهله في الله أشد وعليهم أغلظ (قال المزني) وقد يحتمل أن لوضح الحديث أن يكون أو ادأشترط عليهم أن لا
أن اشترت وأعتقت الولاء أى لا تغربهم واللغة تحتمل ذلك قال الله جل ثناؤه (٣٨١) لهم الأمانة وقال أن عليهم لعنة الله
وكذلك قال تعالى أم

من يكون عليهم وكلا
وقال ان أحسنتم
أحسنتم لأنفسكم وان
أسأتم فلها أى فعلها
وقال ولا تجهروا به بالقول
كجهر بعضهم بعضكم
فقامت لهم مقام عليهم
فقتلهم رجل الله

(باب كتابة النصراني)

(قال الشافعي) رحمه الله
وتحجز كتابه النصراني
بما تحجزه كتابه المسلم
فان أسلم العبد ثم رافعا
النسا فهو على الكتابة
الأن يهجر فيباع على
النصراني فان كاتبه
على حلال عندهم
حرام عندنا أبطلنا ما بقي
من الكتابة فان أداها
ثم بها كالمينا فقد عتق
العبد ولابد واحد منهما
على صاحبه شيأ لأن
ذلك مضى في النصرانية
ولو أسلمنا وبقي من
الكتابة شيء من خبر
فقبضه السيد عتي

الازوال الفرائش ولومات أو مات امرأته بعد كمال التعانة لم يتوارثا لأن الفرقه وقعت بالذى وقع به نفي الولد
قال ولوقالت لا لتعن (١) أو أؤذف بالزنا أو خربت أو مات فسواء الولد مني والفرقة واقعة قال
ولوحلف الأيمان كلها وبقي الاتعان أو حلف ثلاثة أيمان والتعن أو نقص من الأيمان أو الالاتعان شيأ كانا
بجاءهما أيهما مات ورثته صاحبه والولد غير مني حتى يكمل الاتعان قال وسواء إذا لم يتم اللعان كاه في أن
لا فرقة ولا نفي ولد لوجز أو عتقه أو غاب أو أوكذب نفسه قال وان حلف اثنتين أو ثلاثا ثم هرب فالتكاح
بجاءه حتى يقدر عليه فيلتعن وكذلك لو عتقه أو خرس أو برسم أو أصابه ما لا يقدر معه على الكلام أو ما يذهب
عقله فالتكاح بجاءه حتى يقدر عليه أو نأب إليه عقله التمن فان قال هو لا لتعن وطلب أن يحذف لها حد وهو
زوجها والولد ولده وان لم تطلب أن يحذف لها فطلب ذلك رجل فذهبها براءتها بها كان ذلك له وحده وان
ماتت وطلب ذلك ورثتها ولم تكن عفت حذها كان ذلك لهم وكذلك لومات المقدوف بها وطلب ذلك ورثته
كان ذلك لهم فان طلبته أو ورثتها فحذفها ثم طلبه الذي فذهبها لم يحذف له لأنه قد ذف واحد ولوقالت
المرأة قبل أن يتم الزوج الأيمان أنا التعن لم يكن ذلك عليها ولو أخطأ الامام فأمرها فالتعت لم يكن ذلك شيء
يدربها عن نفسها حد ولا يجب به حكم ومتى التعن الزوج فعليها أن تلتعن فان أبت حدث وان كانت
حين التعن الزوج حائضا فسأل الزوج أن يخرج حتى تدخل المسجد لم يكن ذلك عليها وأحلفت بباب المسجد
فان كانت مريضة لا تقدر على الخروج أحلفت في بيتها قال وان امتنعت من البين وهي مريضة فكانت
ثيبا رجعت وكذلك ان كان في يوم بارد أو ساعة صائفة لان القتل باق عليها وان كانت بكر لم تحذف حتى
تصم وينقص البرد والحرم ثم تحذف وانما قلت تحذف إذا التعن الزوج لقول الله تعالى ويدرا عنها العذاب الآية
(قال الشافعي) والعذاب المحذف كان عليها أن تحذف إذا التعن الزوج ولم تدرا عن نفسها بالالاتعان قال ولو
غابت أو عتقت أو غلبت على عقلها فاذا حضرت ونأب إليها عقلها التعت فان لم تفعل حدث وان لم ينأب إليها
عقلها فلا حد ولا الاتعان لانها ليست بمن عليها الحدود ولوقال الزوج لا لتعن وأمر بأن يقام عليه الحد
فضرب بالسياط فلم يمتعه حتى قال أنا التعن قبلنا ذلك منه ولا شيء له فيما تاله من الحد ولو أتى على نفسه كما
يقذف المرأة فقال أنت بينة فيقول لا آتي بها فضرب بعض الحد ثم يقول أنا آتي بهم فيكون ذلك له ولو
قبل للمرأة التعت غابت فأمرها بيقام عليها الحد فأصابها بعضه ثم قالت أنا التعن تركت حتى تلتعن هذا المعنى
ولو قذف الرجل امرأته ونفي ولدها ثم خرس أو ذهب عقله فمات الولد قبل أن يقضي فأخذ له ميراثه منه ثم
أفاق الزوج والتعن ونفي الولد عنه رد الميراث ولو قذف امرأته بولد فصدقته لم يكن عليه حد ولا لعان لها

(١) قوله أو أؤذف بالزنا كذا في النسخ ولعل الصواب أو أقرب بالزنا أمل كتبه معصمه

(٣٨١ - الام الخامس) بقبضه آخر كتابته ورجع على العبد بقبضته ولو اشترى مسلما فكتبته ففهم قولان أحدهما أن الكتابة
باطلة لأنه ليس باخراج له من ملكه تام فان أدى جميع الكتابة عتق بكتابة فاسدة وراجعا كما وصفت والقول الآخر انها جائزة في عجز بيع
عليه (قال المزني) القول الآخر أشبه بقوله لأنه ممنوع من النصراني بكتابته وعسى أن يؤدي بيعتني وان عجزتني وبيع مكانه وفي تشيته
الكتابة إذا أسلم العبد ومولاه نصراني على ما قلت دليل والله التوفيق (كتاب الحرفي) (قال الشافعي) اذا كاتب
الحرفي عسده في دار الحرب ثم خر حامسا متين أثبتها إلا أن يكون أحد له فخرافي ابطال كتابته والكتابة باطلة ولو كان السد مسلما
فالكتابة ثابتة فان سبي لم تكن رقيقا لأن له أمأ فامن مسلم بعقده اياه ولو كاتبه المستامن عندنا وأرادنا أخرجه منع وقيل ان أقت فاد
(١) قوله وقال في موضع آخر الخ هذا هو الجواب الثاني وقد وقع في بعض النسخ والثاني وقال الخ ومحصله ان راية لهم غلط وسواه عليهم اه

الجزية والا فكل بقض بحومه ان أدى عتي والولاء وان مت دفعت الى ورتشك وقال في كتاب السير يكون مفتوما (قال المرتضى)
الاول اولى لانه اذا كان في دار الحرب حيا لا يعن ماله في دار الاسلام لانه مال له امان فوارنه فيه عتائه (قال الشافعي) وان خرج فسي
فن عليه او فودي به لم يكن رقيقا و رد مال مكتبه اليه في بلاد الحرب او غيره فان استرق وعتي مكتبه بالاداء ومات الحربى رقيقا
(١) لم يكن رقيقا ولا ولاه لاحد بسببه والمكاتب لا ولاه عليه الا ان يمتق الحربى قبل موته فيكون له ولاه مكاتبه وما أدى من كتابته
لان ذلك مال كان وفوقه امان فلم يطل امانه ما كان رقيقا ولم يجعله له في حال رقه فاحسده مولاه لما عتي كانت الامانة مؤداة (قال
المرتضى) وقال في موضع آخر فيها قولان أحدهما (٢٨٢) هذا والثاني لما روى كان ما أدى مكاتبه فها وقال في كتاب السير يصير

ماله مفتوما (قال المرتضى)
هذا عندى شبه بقوله
الذى ختمه قبل هذه
المسئلة لانه لما بطل
أن عتي بطل عن ماله
ملكه (قال الشافعي)
ولو انما المشركون على
مكاتب ثم استنقته
المسلمون كان على
كتابته ولو كاتبه في
بلاد الحرب ثم خرج
المكاتب اليها مسلما
كان حرا

(كتاب المرتد)

(قال الشافعي) ولو
كاتب المرتد بعد قبل
أن يقب الحماكم ماله
كان جائزا وقال في
كتاب الميراث ان ادبر
المرتد بعد فقه ثلاثة
أقاول قد وصفها
فيه وقضيت أن جوابه
في المكاتب أحصها قال
فان نهى الحماكم
المكاتب أن يدفع الى
المرتد كتابته فدفعها
لميراثها وأخذها بها

ولا يبنى الولد وان صدقته حتى يمتن الزوج فبنى عنه بالعتاه (قال الشافعي) الولد للفرش والاصل أن
ولد الزوجة للزوج بغير اعتراف مات الزوج أو عاش ما لم ينقه (١) أو يلاعن ولازم للعتوه ولا احتياج الى دعوة
ولد الزوجة قال ولا يبنى الولد عن الزوج الا في مثل الحال التي بنى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك
أن الجهلاني قذف امرأته وأنكر حملها فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلاعن بينهما ونفى الواد عنه قال
وأظهر الفصل في قذفها عند استبانه حملها وإذا علم الزوج بالولد وأمكنه الحماكم فأتى الحماكم فنفله لاعتن بهما
وان علم وأمكنه الحماكم فترك ذلك وقد أمكنه ما كانا بينهما ثم نفاهم لم يكن ذلك له كما يكون أصل بيع الشقص
محصيا فيكون للشقيع أخذه اذا أمكنه فان ترك ذلك في تلك المدة لم تكن له شفقة وهكذا كل من
له شيء في مدة دون غير ما قضت لم يكن له ولو جحد بأن يكون يعلم بالولادة يكون له نفقة حتى يقر به جاز بعد أن
يكون الطر شيئا وهو يختلف معه اختلاف ولده قال وأمكنه الاستغناء من الولد أن يعلم به ويمكنه أن يلقى
الحماكم ويكون قادر على لقائه أو له من يلقاه فإذا كان هذا هكذا فلم ينقه لم يكن له نفقة ولا وقت في هذا
الماوصفت ولو قال قائل فإذا كان حاضرا فكأن هذا المدة التي ينقطع فيها أن يكون له نفقة فيها ثلاثة أيام
كان مذهبنا محتملا فان لم يصل الى الحماكم أو مرض أو شغل أو حبس فأشبهه دفعا على نفقة ثم طلب بعدها
كان مذهبنا لما وصفتنا في غير هذا الموضع من أن الله تعالى يمنع من نفقة بعد ثلاثة أيام وان رسول الله صلى الله
عليه وسلم أذن للمهاجر بعد قضاء نسكه بمقامه ثلاثا عكة قال وأي مدة قلت له نفقة فأشبهه على نفسه وهو
مشغول بأمر يخاف فوته أو معرض لم ينقطع نفقة وان كان غائبا قبله فأقام وهو عكة المسير لم يكن له
نفقة الا بأن يشهد أنه على نفقة ثم يقدم قال وان قال قد سمعت بأنها ولدت ولم أصدق فأفتى بالقول قوله
أو قال لم أعلم بالقول قوله ولو كان حاضرا ليلد لها فقال لم أعلم أنها ولدت فالتقول قوله وعليها البينة قال وان
كان مريضا لا يقدر على الجروج أو محبوسا أو غائبا فكل هذا عذر فأفتى هذه الحال كان فله أن ينفقه حتى
تأتي المدة التي لا يكون له بعدها نفقة وهكذا ان كان غائبا ولو نفي رجل ولدا امرأته قبل موتها ثم مات قبل
أن يلاعنها أو مات قبل أن يمتن من ولدها ثم اتى منه التعن ونفاه وسواء كانت ميتة أو حية وادفعها
ثم مات أو قذفها بعد الموت واتى من ولدها فلم يمتن فلورثتها أن يجذوه
(الوقت في نفي الولد) (قال الشافعي) رحمه الله وإذا أقر الرجل بحمل امرأته فولدت ولدا في ذلك الحمل
أو أكر ثم نفي الولد أو الولدين من الحمل لم يكن منفعيا عنه بلعان ولا غيره وان قذفها مع نفسه فطلبت الحد
سذلها وان لم تطلبه لم يجز لها وان لم يقذفها وقال لم تلدى هذا الولد الذي أقررت به ولا من الحمل الذي أقررت به
فالولد لاحق ولا حملها ولا لعان فان قال أقررت أن الحمل مني وأنا كاذب ولا أنفذت أحلف ما أراذ قذفها
(١) قوله أو يلاعن كذا في النسخ بأو والظاهر الواو كما يعلم مما قبله وما بعده ام كتبه معصية

فان عجز ثم أسلم السيد التي السيد التجهيز ولو ارتد العبد ثم كاتبه حاز وكان حكم المرتد (كتاب المكاتب على سيده) اذا
(قال الشافعي) وإذا جنى المكاتب على سيده عمد فله القصاص في الجرح ولو ارتد القصاص في النفس أو الأرض فان أدى ذلك فهو
على كتابته وان لم يؤد فلهم تجهيزه ولادين لهم على عبيدهم وبيع في جناية الاجنبي (باب جناية المكاتب ورققه)
(قال الشافعي) وإذا جنى عبد المكاتب على سيده الأقل من قيمة عتده الحماكم يوم جنى أو أرض الجناية فان قوى على ادائها مع الكتابة
فهو مكاتب وله تجهيز الكتابة قبل الجناية وقبل الدين الحال ما لم يشف الحماكم كلهم ماله كالميراث ما عتده الا أنه ليس للمكاتب أن يجهل الدين
قبل محله بغير إذن سيده فان وقف الحماكم ماله أدى الى سيده والى الناس دينهم ثم ربا فان لم يكن عنده ما يؤدى هذا كله عجزه في مال
أ قوله لم يكن رقيقا ولا ولاه الخ كذا في بعض النسخ وفي بعضهم لم يكن يعتي ولا ولاه الخ وعبارة الام لم يكن له ولاؤه ولا لأحد الخ وهي واضحة

الأجنبي الآن ينظره ومتى شاء من أنظره عمره ثم خير الحالك منه بين أن يفديه بالأقل من أرض الجناية أو يباع فيها فيعطي أهل الجناية حقوقهم دون من دأبه ببيع أو غيره لأن ذلك في ذمته ومتى عتق أتبعه وسواء كانت الجناية متفرقة أو ماؤها بعضها قبل التحرير وبعده يتصاؤون في غنمه معا وإن أبرأ بعضهم كان غنمه للباقيين منهم ولو قطع يد سيده فبرأ وعتق بالأداء تسعة بارش يده وأى المكاتبين جنى وكاتبهم واحدة من مته دون أحجابه ولو كان هذا الجاني ولد المكاتب وهب له أرض أمته أو ولد مكاتبه لم يفد بشئ وإن قل إلا بذن السيد لا يلى لأجل له بيعهم ويسلمون فيباع منهم بقدر الجناية وما يبق بحاله يعق بعتق المكاتب أو المكاتبه وإن جنى بعض عبده على بعض عمدا فله القصاص الآن يكون والد افلا يقتل والده بعبده وهو لا يقتل به ولو أعتقه السيد (٣٨٣) بغير أداء ضمن الأقل من قيمته أو الجناية ولو كان أدى فعق فعلية

الأقل من قيمة نفسه أو الجناية لأنه لم يجز ولو جنى جناية أخرى ثم أدى فعتق فقضا قولان أحدهما أن عليه الأقل من قيمة واحدة أو الجناية بشرط كان فيها والآخر أن عليه لكل واحد منهما الأقل من قيمته أو الجناية وهكذا لو كانت جنائيات كثيرة (قال المرتضى) قد قطع في هذا الباب بأن الجنائيات متفرقة أو معا فسواء وهو عندى بالحق أولى (قال الشافعى) وإن جنى على المكاتب عبده جناية لا قصاص فيها كانت هدرًا وللمكاتب أن يؤدب رقيقه ولا يتخذهم لأن الحد لا يكون لغير حر

باب ما جنى على المكاتبه

(قال الشافعى) رحمه

الله وأرض ما جنى على المكاتبه ولو قتله السيد لم يكن عليه شئ لأنه مات عبداً ولو قطع يده فإن كان يعق بارش يده وطلبه العبد جعل قصاصاً وعتق وإن مات بعد ذلك ضمن ما يضمن لو جنى على عبده غيره فعق قبل أن يموت وإن كانت الكاتبة غير حرة كان له تعجيل الأرض فإن لم يعقبه حتى مات سقط عنه لأنه صار ماله (الجنانية على المكاتب ورقيقه عمداً) (قال الشافعى) وإذا جنى عبداً على المكاتب عمداً فأراد القصاص والسيد الدية فلم يكاتب القصاص لأن السيد ممنوع من ماله وبدنه وليس له أن يصلح الأعلى الأسفل فجميع الأرض ولو عفا عن القصاص والأرض معاً عتق كان له أخذ المال ولا قود له عمداً ولا عتق إلا بالمال ولو كان العفو باذن السيد فالعتق جائز (باب عتق السيد المكاتب في المرض وغيره) (قال الشافعى) إذا وضع السيد عن المكاتب كتابته أو أعتقه في المرض فالعتق موقوف

إذا طلب ذلك فإن حلف لم يحد وإن لم يحلف خلعت لقد أراد قذفها أحد قال والقرار بالأسان دون الصمت فلو أن رجلاً رأى امرأته تجلى فلم يقل في جملها شيئاً ثم ولدت فتفاه فيسئل هل أقررت بحملها فإن قال لا أو قال كنت لا أدري لعله ليس بحمل لاعتن وفاءه إن شاء وإن قال بلى أقررت بحملها وقتل لعله يموت فاستر عليها وعلى نفسى لزمه ولم يكن له بغيه ولو ولدت ولداً وهو غائب فقد تم تفاه حين علمه وقال لم أعلم به في غيبتي كل له بغيه بلعان ولو قالت قد علمته وأقر فقال قيل لى ولم أصدق وما أقررت به حلف ما أقر به وكان له بغيه ولو كان حاضراً أو غائباً فنهى به فرد على الذى نهى به خيراً ولم يقر به لم يكن هذا اقراراً لأنه يكفى الدعاء بالدعاء ولا يكون اقراراً كما لو قال له رجل بارك الله تعالى لكى تزويجك أو فى مولودك فدعاه ولم يتزوج ولم يولد له لم يكن هذا اقراراً بتزويج ولا ولد

(ما يكون قذفاً وما لا يكون) (قال الشافعى) رحمه الله وللعان حتى يقذف الرجل امرأته بالزنا صريحاً القول الله عز وجل والذين يرمون أزواجهم قال فإذا فعل فعليه اللعان إن طلبته وله نفى ولده وحله إذا قال هو من الزنا الذى رمت به ولو ولدت ولداً فقال ليس بابنى أو رأى جلاً فقال ليس منى ثم طلبت الحد فلا حد ولا لعان حتى يقذف فى الولد فيقول لم قلت هذا فإن قال لم أقذفها ولكنك تعلم تولده أو ولدته من زوج غيرى قبلى وقد عرف نكاحها فلا يلحقه نسب الآن تأتى بأربع نسوة يشهدن أنها ولدت له وهى زوجته فى وقت يعلم أنها كانت فيه زوجته يمكن أن تلد منه عند نكاحها فى أقل ما يكون من الحمل أو أكثره فإن لم يكن لها أربع نسوة يشهدن فسألت عمة ما ولدته وهى زوجته أو ما ولدته فى الوقت الذى إذا ولدته فيه لحقه نسبه أحلفناه فإن حلف برئ وإن نكل أحلفناها فإن حلف لزمه وإن لم تحلف لم يلزمه « قال الربيع » رحمه الله وفيه قول آخر أنها وإن لم تحلف لزمه الولدان للولد حتى لنفسه وتركها اليمين لا يبطل حقه فى نفسه فلما لم تحلف فقتل لزمه الولد (قال الشافعى) ولو جاءت بأربع نسوة يشهدن أنها ولدت له وهى زوجته أو فى وقت من الأوقات يدل على أنها ولدت له بعد تزويجها بإيهام يمكن أن يكون منه ويحدد حداً علمنا أن ذلك بعد ما تزوجها بستة أشهر فأكثر أحلفت الولد به قال وانما قلت إذا نكح الرجل حل امرأته ولم يقذفها برئاً لم أعن بينهما لأنه قد يكون صادراً فلا يكون هذا جلاً وإن نفى ولداً ولدت له ولم يقذفها وقال لا أعنها ولا أقذفها لم يلاعنا ولزمه الولدان قذفها لانه إذا أعنها بغير قذف فأنما يدعى أنها لم تلده وقد حكمت أنها قد ولدت له وانما أوجب الله عز وجل اللعان بالقتل ولا يحجب بغيره (قال الشافعى) رحمه الله وإذا لعن الرجل امرأته بولد فنفينا عنه ثم جاءت بعده بولد لستة أشهر أو أكثر وما يلزمه نسب ولد المبتوتة فهو ولده الآن بنفسه بلعان فإن نفاه بلعان فذلك له وإذا ولدت امرأة الرجل ولدين فى بطن فافقر بالاول

فإن خرج من الثلث بالأقل من قيمته أو ما بقي عليه فهو حر والاعتق منه ما جمل الثلث فوضع عنه من الكتابة بقدر ما عتق منه وكان الباقي منه على الكتابة ولو أوصى بعقده عتق بالأقل من قيمته أو ما بقي عليه من كتابته إن كان قيمته ألفاً وباقي كتابته خمسمائة أو كانت ألفاً وعتقه خمسمائة فعتق بخمسمائة وقال في الاملاء على مسائل مالك ولو أعتقه عند الموت ولا مان له غيره عتق ثلثه فإن أدى ثلثي الكتابة عتق كله وإن عجز رزق ثلثه ولو قال ضعوا عنه كتابته فهي وصية له فيعتق بالأقل من قيمته أو كتابته وسواء كانت حاله أودينا بحسب في الثلث ولو كاتبه في مرضه ولا يخرج من الثلث وقفت فإن أفاد السيد ما لا يخرج به من الثلث جازت الكتابة وإن لم يفسد جازت كتابته ثلثه إذا كانت كتابته مثله ولم يخرج في ثلثيه (قال المزني) (٣٨٤) رحمه الله هذا خلاف قوله لا يجوز كتابة بعض عبده وما أقر بقبضه

في مرضه فهو كالدين يقر بقبضه في عتقه وإذا وضع عنه ذنانير وعليه دراهم أو شياً وعليه غيره لم يجز ولو قال قد استوفيت آخر كتابتي إن شاء الله أو شاء فلان لم يجز لأنه استثناء

(الوصية للعبدان يكتب)

(قال الشافعي) ولو أوصى أن يكتب عبده له لا يخرج من الثلث خاص أهل الوصايا وكتب على كتابته مثله ولو لم يكن وصايا ولا مال له غيره قبل أن شئت كاتباً لثلثه وولاه لثلث السيد والثلثان رقيق لورثته (قال المزني) رحمه الله هذا خلاف أصل قوله مثل الذي قبله ولو قال كاتبوا أحد عبدي لم يكتبوا أمة ولو قال أحد ذني

ونفي آخر أو أقر بالآخر ونفي الأول فهو سواء وهما بناء ولا يكون حمل واحد ودين الامن واحد فإذا أقر بأحدهما لم يكن له نفي الآخر الذي ولد معه في بطن كالأب يكون له نفي الوالد الذي أقر به وإن كان نفي أيهما نفي بقدر لأمه فطلبت حداً فاعليه الحد وإذا ولدت ولداً فنفاه فبات الولد قبل يلعن الأب فإن العتق الأب نفي عنه المولود ولو كان رجل جنى على المولود فقتله فأخذ الأب دية أو جنى عليه جنيناً فأخذ الأب دية ردها الأب إذا نفي عنه فهو غير أبيه وهكذا لو ولده ولدان فبات أحدهما ثم نفاهما فالتعن نفي عنه الملبت والحى ولو ولدت له ولداً فنفاه بلعان ثم ولدت آخر بعده يوم فأقر به لزمه جميعاً لأنه حصل واحد وحدها إن كان قد نفاه وطلبت ذلك قال ولو لم ينقه ولم يقر به وقف فإن نفاه وقال اللعان الأول يكفيني لأنه حصل واحد لم يكن ذلك حتى يلعن من الآخر ولو ولد معاً لم يلعن الابن فيه مامعاً وكذلك لو التعن من الأول ثم الثاني ثم نفي الثالث التعن به أيضاً لا ينفي ولد حادث إلا بيمينه به بيمينه ولو وقف رجل امرأته وبها حمل أو معها ولد أو أقر بالجل والولد أو لم ينقه كان لازماله لأنها قد تزنى وهي حبلى منه والدمنه وتلعن للقذف أو يجدين طلبت ذلك ولو قال رجل لامرأته زنت وأنت صغيرة أوقال لامرأته وقد كانت نصرانية أو أمة زنت وأنت نصرانية أو أمة أوقال لامرأته زنت مستكرهة أو أصابك زجل نائمة أو زنى بك صبى لا يجامع مثله لم يكن عليه حد في شيء من هذا وإن كان أوقع هذا عليها قبل نكاحها لم يكن عليه لعان وعزر للذي وإن كان أوقع هذا عليها وهي امرأته ولم ينسبه إلى حين لم تكن له فيه امرأه فلا حد عليه وإن التعن فلا يعزر وتقع الفرقة وإن لم يلعن عزز للذي ولو قال لامرأته أن تزوجتك فأنت زانية أو أذرت وجت فأنت زانية أو قال لامرأته إذا قدم فلان فأنت زانية أو خيرها فقال إن اخترت نفسك فأنت زانية فلا حد ولا لعان ويؤبد إن طلبت ذلك على اظهار الفاحشة قبل نكحها وقبل أن تختار وبعد ذلك كاح والاختيار ولو قال رجل لامرأته يا زانية فقالت زنت بك وطلب معامالهما سألها فأن قالت عنت أنه أصابني وهوز وجي حلفت ولا شيء عليها إلا أن أصابته أيها ليست برتا وعليه أن يلعن أو يحد وإن قالت زنت به قبل أن ينكحني فهي قاذفة له وعليها الحد ولا حد عليه لأنها مقربة بالزنا ولا لعان ولو قال لها يا زانية فقالت أنت أزنى مني فعليه الحد واللعان ولا شيء عليها في قولها أنت أزنى مني لأنه ليس بقذف بالزنا إذ لم ترده القذف ولو قال لها أنت أزنى من فلانة لم يكن هذا قذفاً ولا لعان ولا حد ويؤذب في الأذى وإن أراد به القذف فعليه الحد أو اللعان ولو قال لها أنت أزنى الناس لم يكن قاذفاً إلا بأن يريد القذف ويعزر وهذا الآن هذا أكبر من قوله أنت أزنى من فلانة ولو قال لامرأته يا زان كان عليه الحد أو اللعان وهذا أخير كما يقول الرجل لمالك يا مال ولحارث يا حار ولو قال لها زان في الجبل أخلصناه بالله ما أراد قذفها بالزنا ولا لعان ولا حد لأن

أما لم يكتبوا عبداً ولا خنثى وإن قال أحد رقيق كان لهم أن يارقي عبداً أو أمة (قال المزني) فليت أنا وخنثى زنا (باب موت سيد المكاتب) (قال الشافعي) ولو أتكى ابنه له مكاتبه برضاها فبات وابنته غير وارثة أما لاختلاف دينهما ولأنها قاتله فالنكاح ثابت وإن كانت وارثة ففسد النكاح لأنهم ملكت من زوجها بعضه فان دفع من الكتابة ما عليه إلى أحد الوصيين أو أحد وارثين أو إلى وارث وعليه دين أو له وصايا لم يعتق إلا بوصول الدين إلى أهله وكل ذي حق حقه إذا لم يدفع بما حاكم إلى وصي (باب بيع المكاتب) (قال الشافعي) وليس لسيد أن يفسخ كتابته حتى يعجز عن أداء نجم فيكون له فسخها بفسخه إن كان ببلده وإذا قال ليس عندى مال فأشهد أنه قد عجزه بطلت كان عند سلطان أو غيره واحتج في ذلك بأن عمر قال ما أن ينظره مدة يؤدي إليها بحمه

لم يكن له عليه ولا للسلطان أن ينظره إلا أن يحضر ماله بسعة مكانه إلى المدة فينظره قدر بيعة فان حل عليه نجم في غيبته فاشهد بسيدته أن قد عجزه أو فسح كتابته فهو عاجز ولا يعجزه السلطان إلا أن تثبت بيعة على حلول نجم من نجومه فان قال قد أنظرته وبذلك كتب السلطان إلى حاكم بلده فاعلم بذلك وأنه لم يؤد إليه أو إلى وكيله فان لم يكن له وكيل أنظره (٣٨٥) قدر سيرة إلى سيدة فان جاءه أو لا عجزه

حاكم بلده ولو غلب على عقله لم يكن له أن يعجزه حتى يأتي الحاكم ولا يعجزه الحاكم حتى يسأل عن ماله فان وجدته أدى عنه وإن لم يجدته عجزه وأخذ السيد بنفقته وإن وجدته مالا كان له قبل التجهيز قبل العجز عنه ورد على سيدة نفقته مع كتابته ولو ادعى أنه أوصل إليه كتابته وجاء بشاهد أحلفه معه وأمره ولو دفع الكفاية وكانت عرضاً نصفه وعق ثم استحق قبل له أن أدبت مكانك والآرقفت

باب الوصية بالمكاتب والوصية

(قال الشافعي) وإذا أوصى به رجل وعجزه قبل موته أو بعده لم يعجز كالأوصى برفقة وهو لا يملك ثم ملكه حتى يجدد وصيته وإذا أوصى بكتابه جازت في الثلث فإذا أذاها عتق فان أراد أن يوصي به أخيه والوارث لم يجز ذلك للوارث بتسريحه له ولو كانت الكفاية فاسدة بطلت الوصية ولو أوصى برفقة

زنا في الجبل رقيت في الجبل ولو قالت له هي بازانية فعلمها الحد لانها قد أكلت القذف وزادته حرماً أو اثنين وإذا قال الرجل لامرأته زنت قبل أن أتز وجئت حد ولا لعان لأنه أوقع القذف وهي غير زوجة ولو جعلته يلاعن لأنه انما تكلم بالقذف لأن جعلته يلاعن أو يحد إذا قال الرجل لامرأته بالغ زنت وأنت صغيرة وليكني (٢) انظر إلى يوم تكلم به لأن القذف يوم وقوعه ولو قذف رجل امرأة بالزنا قبل أن ينكحها فطلبت به الحد حديث ولا لعان لأن القذف كان وهي غير زوجة ولو قذفها بالزنا ولم يطلبه بالحد حتى تنكحها ثم قذفها ولا عتق وطلبت به الحد قبل النكاح حديثاً ولو لم يلاعنها حتى حدتها الامام في القذف الاول ثم طلبت به القذف بعد النكاح لا عتق أو وحد ولو طلبت به سماعاً مع حدتها بالقذف الاول وعرض عليه اللعان بالقذف الآخر فان أبي حدته أيضاً لأن حكمه قاذف أعز زوجة الحد وحكمه قاذف زوجة حد ولا لعان فإذا اتعن في القذف واقعة بينهما وإن لم أحده ولا عتق بينهما لم يكن حدته في القذف بأوجب على من حمله على اللعان أو الحد في القذف الآخر وكان لغيرى أن لا يحده ولا يلاعن وإذا جاز طرح اللعان بقذف زوجة وحده وطرح الحد باللعان جاز طرحهما معاً وكذلك لو قذفها وامرأته معها الجنبية في كلمة واحدة حد للجانبية ولا عتق امرأته أو وحدتها ولو قذف أربع نسوة بكلمة واحدة أو كليات فقتل معاً ومترقات لا عتق كل واحدة منهن أو حدتها وأنت لا عتق حدتها وأنتن نكل عن أن يلعن حدتها إذا طلبت حدتها ويلعن لهن واحدة واحدة وإذا نشأ عن أيهن تبدأ أقرع بينهما فأنتن بدأ الامام بها بغير قرعة رجوت الامام أن لا يأنم لأنه لا يمكنه أن يأخذ ذلك إلا الواحد أو الحد إذا طلبت واحدة واحدة ولو قذف رجل امرأته ثلاثين في ملكه اتعن مرة واحدة مرة لأن حكمهما واحد وكذلك لو قذف امرأته جنبية مرتين كان حد واحد ولو قذف رجل نكراً بكلمة واحدة كليات كان لكل واحد منهم حد ولو قال رجل لامرأته أنت طالق ثلاثاً أو طالق واحدة لم يبق عليها من الطلاق إلا هي أو طالق ولم يدخل بها أو أي طلاق ما كان لأربعة عليه بعده وأتبع الطلاق مكانه بازانية حد ولا لعان إلا أن يكون بنتي بولد أو جلا فيلعلن للولد ويوقف الجلا فإذا ولدت اتعن إن لم تلد حد ولو بدأ فقال بازانية أنت طالق ثلاثاً اتعن لأن القذف وقع وهي امرأته ولو قال أنت طالق ثلاثاً بازانية حد ولا لعان إلا أن بنتي ولها قبله وبسقط الحد ولو قذف رجل امرأته فصدقته ثم رجعت فلا حد ولا لعان إلا أن بنتي وإذا فلا بنتي إلا لعان ولو قذف رجل امرأته ثم زنت بعد القذف أو وطئت وطأ حراماً فلا حد ولا لعان إلا أن بنتي ولها الأور بدان يلعن فيثبت عليها الحد إن لم تلتن وإذا قذف رجل امرأته فارتدت عن الإسلام وطلبت حدها لا عتق أو حد لان القذف كان وهي زوجة مسلمة ولو كان هو المرتد كان هكذا ولا يشبه هذا أن يقذفها ثم تزني لأن زناها دليل على صدقه بزنتها ورزنتها لا تبدل على أنها زانية وإذا كانت تحت المسلمة فقتلها ثم أسلمت فطلبت حدها لا عتق وعز زولا حد لان القذف كان وهي كافرة وكذلك لو كانت علة فقتلها وصية لم يثبت وإذا ملك الرجل امرأته امرأته اختارت نفسها ثم قذفها فان كان الطلاق طلاقاً الرجة لا عتق أو حد وإن كان لا تلك الرجة حد ولا يلاعن فان قذفها ثم طلقها ثلاثاً لا عتق لأن القذف كان وهي زوجة وإذا طلق المسلم امرأته لم يقع عليها الطلاق ولا لعنة السكينة ولا نفقة لها وإذا لعن الرجل امرأته ونفى عنه ولدها ثم أقر به أو كذب نفسه حدان طلبت الحد والخ به الولد وهكذا الوأقر به الأب وهو من رض فطلبت حدها فلم يجد حتى مات فهو ابنه يرثه ويثبت نسبه منه وإن لم يحد لأمه ولو كانت المستحل بها وكان الابن

وكتابتها فاسدة ففيها قولان أحدهما أن الوصية باطله والثاني أن الوصية جائزة (قال المزني) هذا أشبه بقوله لأنه في ملكه فكيف لا يجوز ما صنع في ملكه (قال الشافعي) ولو قال ضوعا عنه أكثر ما بقي عليه ومثل نصفه وضع عنه أكثر من النصف عتق أو مثل نصفه ولو قال ضوعا عنه أكثر ما عليه ومثله وضع عنه الكفاية كلها والفضل باطل ولو قال ضوعا عنه ما شاعها كلها لم يكن له إلا أن يبقى منها شيئاً

(كتاب عتق أمهات الأولاد من كتب) (قال الشافعي) وإذا وطئ أمته فولدت ما يمين أنه من خلق الآدميين عين أو نظير أو أصبح فقي أم ولد لا تخالف الملوكة في أحكامها غير أنها لا تتخرج من ملكه في دين ولا غيره فإذا ماتت عتقت من رأس المال وإن لم يمتين فيه من خلق آدمي سألنا عدولا من (٢٨٦) النساء فإن زعم أن هذا لا يكون إلا من خلق آدمي كانت به أم ولد فإن

هو الميت والاب هو الحي فادعاه بعد الموت وللاب مال أو لا مال له أوله ولد أو لا ولده ثبت نسبته منه وورثه الاب ولو كان قتل وانتسب إليه أخذ حصته من دينه ولو كان الولد المنفي عن أبيه منع ميراثه من قبل أبيه في حياته لأنه كان منفيًا عن ميراثه الذي منعه لأن أصل امرئه أن نسبه ثابت فإنه انما هو منفي ما كان أبوه ملاءمًا فمما على فيه باللعان وإذا التعن الزوجان بولد أو غير ولد ثم قذف الزوج امرئه التي لا عن فلاحده عليه كالأول حمله بقذف فقد نفاهما لم يجد ثابته ونهى عن قذفها فإن انتهى والاعزر وإذا قذفها غير الزوج الذي لا عنها فعليه الحد وإذا قال رجل لابن ملاءمته لست ابن فلان أحلف ما أراد قذف أمه ولا حده عليه لانا قد حكمنا أنه ليس ابنه ولو أراد قذف أمه حددناه ولو قال بعد ما بقر الذي نفاه أنه ابنه أو يكذب نفسه لست ابن فلان كان قاذفًا لانه فان طلبت الحد حدها إن كانت حرة مسلمة وإن كانت كافرة أو أمة أو عزز وإذا قذف الرجل المرأة فقال أنت أمة أو كافرة فعليه البينة أو أنها حرة مسلمة والقول قوله مع يمينه إن لم تكن بينة لأنه يؤخذ منه الحد ولو ادعى الاب الولد فطلب المرأة حدها حدها ولزمه الولد وإن لم يطلبه لزمه الولد ولا يجد ومتى طلبته حدها ولو قذفها قبل الحد ثم طلبت منه الحد حدها واحدًا لأن اللعان بطل وصار مفتريًا عليها مرتين فأما الأجنبية فيحدها قبل اعتراف الاب بالولد وبعد ولو قامت بينته على الاب أنه أكذب نفسه في اللعان أو أقر بالولد لزمه وإن جحد وحدها طلبت الحد ولو أقامت بينته أنه قذفها أو كذب نفسه حدودًا يلتمس إذا طلبت وإن حدد ذلك كله ولو قال رجل لامرأته يا زانية ثم قال غيب زنا في الجبل حذ أولاعن لان هذا ظاهر الترتيب ولو وصل الكلام فقال يا زانية في الجبل أحلف ما أراد الالراق في الجبل ولا حدها إن لم يحلف حدها إذا حلف لقد أراد القذف ولو قال لها يا فاجرة أو يا خبيثة أو يا جارية أو يا غيلة أو يا ردية أو يا فاسقة وقال لم أرد الزنا أحلف ما أردت زنيها وعزني إذاها ولو قال لها يا غيلة أو يا شقية أو ما أشبه هذا لم يكن في شيء من هذا قذف وكذلك لو قال لها أنت تحبين الجماع وتحبين الظلمة وتحبين الخلو فتعليه في هذا كله إن طلبت البين يمينه

(الشهادة في اللعان) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا جاء الزوج وثلاثة يشهدون على امرأته معا بالزنا لعن الرجل فإن لم يلتمس حد لان حكم الزوج غير حكم الشهود والشهود لا يلاعنون بحال ويكونون عند أكثر المفتين قذفة يجحدون إذا لم يتموا أربعة والزوج منفرد باللعان ولا يجد قال وإذا زعم الزوج أنه رآها زني فبين أنها قد وترته في نفسه بأعظم من أن تأخذ أكثر ماله أو تشتم عرضه أو تناله بشد يضرب من أجل ما يبق عليه من العار في نفسه بزنائه عده على ولده فلا عداوة تصير اليها فيما بينها وبينه أكثر من هذا تكاد تبلغ هذا ونحن لا نجيز شهادة عدو على عدوه والأجنبي يشهد عليها ليس مما وصفت بسبيل وسواء قذف الزوج امرأته أو جاء شاهدا عليها بالزنا هو بكل حال قاذف فإن جاء بأربعة يشهدون على المرأة بالزنا حدت ولم يلاعن إلا أن يني ولد الهان ذلك الزنا فيجد أو يات من فينني الولد وإن قذفها وانفي من حدها وجاء بأربعة يشهدون عليها بالزنا لم يلاعن حتى تلد فيلتمس أن أراد نفي الولد فإن لم يلتمس لم تنفقه عنه ولم تحده حتى تلد ثم تحده بعد الولادة ولو جاء بشاهدين يشهدان على أقرارها بالزنا وهي تجحد فلا حد عليها ولا عليه ولا لعان ولو كان الشاهدان ابنيهما أو من غيرهما لم تجز شهادتهما ولا تجوز شهادة الولد لو كان الشاهدان ابنيهما من غيرهما تجز شهادتهما عليهما لانهما يطلان عنه حدهما ولا يثبت عليهما بالاعتراف شيء من الحد إلا أن تشاهي أن يثبت عليهما فتحد وإذا قذف الرجل امرأته ثم جاء بأربعة يشهدون بغيرهم يشهدون

شككن لم تكن به أم ولد وولد أم الولد بمنزلة ما يعتقون بعثتها كالأوامن حلال أو حرام ولو ماتت قبلهم ثم مات السيد عتقوا بعثته كأهم ولو اشترى امرأته وهي أمة حامل منه ثم وضعت لهنده عتق ولدها منه ولم تكن أم ولده أبدًا حتى تحمل منه وهي في ملكه وللكتاب أن يبيع أم ولده فإن أوصى رجل لأم ولده أو لولد بده يخرج من الثلث فهي جارة لانها يعتق ببعثته ولو جنت أم الولد جنسية ضمن السيد الأقل من الارش والقيمة فإن أدى قيمتها ثم عادت بجنث ففها قولان أحدهما أن اسلامه قيمتها كاسلامه بدنها ويرجع الجنى عليه الثاني بأرش جنائته على الجنى عليه الأول فيشتركان فيها بقدر جنائتهما ثم هكذا كذا جنت ويدخل فيه أن اسلامه قيمتها إذا كان كاسلام بدنها إلى الأول لزم الأول أخرجها إلى الثاني إذا

بلغ أرش الجنانية قيمتها والثاني أنه يدفع الأقل من قيمتها أو الجنانية وإن عادت بجنث وقد دفع الارش رجع عليها على السيد وهكذا كذا جنت (قال المرنى) والثاني أشبهه عندى بالحق لان اسلامه قيمتها أو كان كاسلام بدنها لوجب أن تكون الجنانية الثانية على قيمتها وطلبت الشربة وفي اجتماعهم على إبطال ذلك إبطال هذا القول وفي إبطاله ثبوت القول الآخر لا وجه له القول ثالث

فعلها عند جماعة
العلماء من لا يبيع
أمهات الأولاد فإذا
افتكها ربهما صارت
بمعناها المتقدم لأجانية
عليها ولا على سيدها بها
فكيف إذا جنت لا
يكون عليها مثل ذلك
قباسا (قال المرفي)
وقد ملك المجني عليه
الارض بحق فكيف
يجني غيره وغير ملكه
وغير من هو عاقله
فيجب عليه غرمه أو
غرم شيء منه قال فان
أسلمت أم ولد النصراني
حبل بينهما وأخذ
بنصفها وتعل ما يعمل
له مثلها فان أسلم
خلى بينها وبينه وان مات
عتقت فإذا توفي سيد
أم الولد وأعتقها فلا
عدة وتستبرأ بحضة
فان لم تكن من أهل
الحيض فثلاثة أشهر
أحب البنا (قال المزي)
قلت أنا قد سوى
الشافعي بين استبراء
الأمه وعدة أم الولد
في كتاب العدد وجعلها
حضة فأشبهه بقوله
إذا لم يكونا من أهل
الحيض أن يقوم الشهر
فيهما مقام الحيضة

عنها بالناس سقط عنه الحد وحدث وإن كان نبي مع ذلك ولما ينف عنه حتى يله من هو ولو شهد بها المرأة
على أبيهما أنه قذف أمهما رابا بجحد والام عى والشهادة باطلة لانهما يشهدان لأبهما وكذلك لو شهد
أبوها وانها أو شهد رجل وامرأتان لا تجوز شهادتهما في غير الاموال وما لا يراه الرجال ولو شهد امرأة
إنسان لها على زوج لها غير أبيهما أنه قذفها وعلى أجنبي أنه قذفها لم تجز شهادتهما لأمهما ولو شهد شاهد
على رجل أنه قذف امرأته بالزنا يوم الخميس وشهد آخر أن الزوج أقر أنه قذفها بالزنا يوم الخميس وهو يجحد
لم يكن عليه حد ولا لعاب لأن الأقرار بالقذف غير قول القذف ولو شهد رجل أنه قذفها بالزنا يوم الخميس
وشهد آخر أنه قذفها بالزنا يوم الجمعة لم تجز شهادتهما ولو شهد شاهد أنه قذف امرأته بالزنا والآخرة قال
لأنهم منه يولد الزنا لم تجز الشهادة فإذا لم تجز فلا جسد ولا لعان وإن طلبت أن يحلف لها أحلف بالله ما قذفها
فان حلف برى وإن نكل حلفت لقد قذفها ثم قيل له إن التعنت والاحدث وكذلك لو ادعت عليه القذف
ولم تقم عليه شاهد أحلف ولو شهد شاهد أنه قذفها بالفارسية وآخرا أنه قذفها بالعربية في مقام واحد ومقامين
فسواء لا تجوز الشهادة لأن كل واحد من هذا كلام غير الكلام الآخر ولو شهد عليه شاهد أنه قال لها
زنى بك فلان وآخرا أنه قال لهارى بك فلان رجل آخر لم تجز الشهادة لأن هذين قذفان مفترقان بتسمية رجلين
مفترقين ولو قذفها برجل بعينه فجاءت بطلب الحد وجاء الرجل يطلب الحد قيل له إن التعنت فلا حد للرجل
وإن لم تلتن حين حديث لهما أحدا واحدا لأنه قذف واحد وإن جاء الرجل يطلب الحد قبل المرأة والمرأة ميتة
أو حية التعن وبطل عنه الحد فان لم يلتن حد وكذلك إن كانت المرأة حية ولم تطلب الحد وميتة ولم تطلب
ذلك ورثتها قيل له إن شئت التعنت فدرأت حد المرأة والرجل وإن شئت لم تلتن فحدثت لأبهما طلب فان
جاء الآخر فطلب حده لم يكن له لأن حكمه حكم الواحد إذا كان لعان واحد وإذا شهد عليه شاهدان أنه
قذف أمهما وامرأته في كلمتين متفرقتين جازت شهادتهما لغير أمهما وبطلت لأمهما وسواء كانت
المقذوفة مع أمهما أم القاذف وأمهما امرأته أو لم يكونا أو كانت أحدهما ولم تكن الأخرى وإذا شهد
شاهدان على زوج بقذف حبس حتى يعبد لا يجحد أو يلتن وإن شهد شاهد فشاءت أن يحلف أحلف
وإن لم تشأ لم يجبس بشاهد واحد ولا يقبل رجل في حد ولا لعان وإذا شهد ابن الرجل على أبيهما وأمهما
امرأته أبيهما أنه قذف امرأته لغير أمهما جازت شهادتهما لانهما شاهدان عليه بجحد ولا لعان أن يلتن وليس
ذلك عليه فالتعانة أحداث طلاق ولم يشهدا عليه بطلاق ولو شهدا أن طلق امرأته لغير أمهما فقد قيل
تزوجا شهادتهما لأن أمهما تنفرد بأبهما وما هذا عندى بين لأن لأبهما أن ينكح غيرها ولا أعلم في هذا جرح
منفعة إلى أمهما بشهادتهما وكل من قلت تجوز شهادته فلا تجوز حتى يكون عدلا ولو أن شاهدتين شهدا
على رجل بقذف امرأته أو غيرهما ثم ماتا ماضى عليه الحد والعان وكذلك لو عيا ولو تغيرت حالهما
حتى يصير إحداهن لا تجوز شهادتهما بفسق فلا حد ولا لعان حتى يكونا يوم يكون الحكم بالحد والعان غير
اللعان أحسن المأخوذ للحد واللعان إن كانت حية حاضرة وإذا شهد شاهدان على قذف وهما صغيران
أو عبدان أو كافران فابطلنا شهادتهما بلغ الصغيران وعق العبدان وأسلم الكافران فأقلت المرأة
البينة بالقذف أجزأنا شهادتهم لأن ليس اعتبار دنداها بان لم يكونا شهدا عدولا في تلك الحال وسواء كانوا عدولا
أو لم يكونوا عدولا ولو كان شهد على ذلك حران مسلمان مجروحان في أنفسهما فأبطلت شهادتهما عدلا
وطلبت المرأة خدما لم يكن لهما من قبل أن احكما على هذين بان شهادتهما باطلة ومثلها في تلك الحال قد
يكون شاهد الو كان عدلا لغير عدو ولو شهد هؤلاء على رؤية أو سماع ثبت حقا لأحد أو عليه في تلك
الحال التي لا تجوز فيها شهادتهم وأقاموا الشهادة عليه في الحال التي تجوز فيها شهادتهم أجزأنا وكذا
أن يكون عدوان لرجل أو فاسقان سمعاً رجلاً يقذف امرأته فلم تطلب ذلك المرأة وطالبته فلم يشهدا حتى

ذهبت عداوتهم للرجل أو عدلا جازت شهادتهما لأنه لم يحكم بردهما حتى يشهدا وكذلك العبد
يسمعون والصبيان والكفار ثم لا يقيمون الشهادة إلا بعد أن يبلغ الصبيان أو يعتق العبد ويسلم الكفار
فإذا قذف الرجل امرأته فأقر أو أقامت عليه بينة فباء بشاهدين يشهدان على إقرارها بالزنا فلا حد عليه
ولا لعان ولا عليها ولا يقام عليها حد بأحد شهد عليها بإقرار وان كانوا أربعة حتى تقر هي وتثبت على الإقرار
حتى يقام عليها الحد ولو جاء بشاهد وامرأتين يشهدون على إقرارها بالزنا فلا حد عليها ولا يدرا بينة الحد لان
شهادة النساء لا تجوز في هذا ويحد أو يلاعن وكذلك لو شهد عليها ابناها منه بالإقرار بالزنا كانت شهادتهما
لا يفيها ما طلا وحدا أو لاعن ولو عفت امرأته عن القذف أو أجنبية ثم أرادت القيام به عليه بعد العفو لم يكن
لها ولو أقربت بالزنا فلا حد ولا لعان على الزوج ولو شهد شاهدان على رجل قدا دعيا عليه أنه قذفها ثم شهدا
أنه قذف امرأته أو قذف امرأته ثم قذفهما لم أجز شهادتهما للمرأة لان دعواهما عليه القذف عداوة وخصوصة
ولو عفا القذف لم أجز شهادتهما عليه لامرأته إلا أن لا يشهدا عليه إلا بعد عفوهما عنه وبعد أن يرى ما بينه
وبينهما حسن لا يشبه العداوة فأجيز شهادتهما لامرأته لأن قدا اختبرت صلحه وصلحهما بعد الكلام الذي
كان عداوة وليس له بالخصمين ولا يجرحان بعداوة ولا خصوصة وإذا أقرت المرأة بالزنا مرة فلا حد على من
قذفها وإذا شهد شاهدان على رجل أنه قذف امرأته فأقام الزوج شاهدين أنها كانت أمة أو ذمية يوم وقع
القذف فلا حد ولا لعان وبعرزا أن يلتعن ولو كان شاهد المرأة شهد أنها كانت يوم قذفها حرة مسلمة
لان كل واحدة من البيتين تكذب الأخرى في أن لها الحد فلا يحد ويعزر لولا أن يلتعن ولو لم يقيم بينة وشهد
شاهدا على القذف ولم يقولوا كانت حرة يوم قذفت ولا مسلمة وهي حين طلبت حرة مسلمة فقال الزوج
كانت يوم قذفتها أمة أو كافرة كان القول قوله ودرأت الحد عنه حتى نقيم البينة أنها كانت حرة مسلمة فان
كانت حرة الأصل أو مسلمة الأصل فالقول قولها وعليه الحد واللعان إلا أن يقيم البينة على أنها كانت مرتدة
يوم قذفها (قال الشافعي) رحمه الله وإذا قذف الرجل امرأته فادعى بينة على أنها زانية أو مكرمة بالزنا
وسأل الأجل لم يؤجل في ذلك أكثر من يوم أو يومين فإن لم يأت بينة حدا أو لاعن وإذا قذف الرجل امرأته
فرافعته وهي بالغة فقال قذفتك وانت صغيرة فالقول قوله وعليها البينة أنه قذفها كبيرة ولو أقام البينة أنه
قذفها وهي صغيرة وأقامت هي البينة أنه قذفها كبيرة لم يكن هذا اختلافا من البينة وكان هذان قذفين قذف
في الصغر وقذف في الكبر وعليه الحد إلا أن يلاعن ولو اتفق الشهود على يوم واحد فقال شهود المرأة كانت
حرة مسلمة بالغة وشهود الرجل كانت مسلمة أو غير مسلمة فلا حد ولا لعان لأن كل واحدة من البيتين تكذب
الأخرى ولو أقامت المرأة بينة أن الزوج أقر بولدها لم يكن له أن ينفيه فان فعل وقذفها حتى أقامت المرأة
البينة أن زوجها قذفها بعد أو أقر أخذها بجدها إلا أن يلاعن فارقها ولم يفارقها ولو فارقها وكانت عند
زوج غيره فطلبت حدها حد لها إلا أن يلتعن أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن سالم
عن ابن جريج أنه قال لعطاء الرجل يقول لامرأته يا زانية وهو يقول لم أر ذلك عليها وعن غير رجل قال يلاعنها
(قال الشافعي) من حلف بالله أو بأسم من أسماء الله تعالى فعليه الكفارة إذا جئت ومن حلف بشئ
غير الله فليس بحالف ولا كفارة عليه إذا جئت والمولى من حلف بالذي يلزمه به كفارة ومن
أوجب على نفسه شيئا يجب عليه إذا أوجبه فأوجبه على نفسه أن جامع امرأته فهو في
معنى المولى لأنه لم يعد أن كان ممنوعا من الجماع إلا بشئ يلزمه ما ألزم نفسه مما
لم يكن يلزمه قبل إيجابه أو كفارة يمين ومن أوجب على نفسه شيئا لا يجب
عليه ما أوجب ولا يلزمه فليس بمولى وهو خارج من الأيلاء

تم الجزء الخامس من الأم للإمام الشافعي بن إدريس رضي الله عنه
وبليه الجزء السادس وأوله أصل تحرير القتل

كما قال ان الشهر في الأمة
يقوم مقام الحيضة
وقد قال في باب استبراء
أم الولد في كتاب العدد
لا تحل أم الولد للزواج
ان كانت ممن لا تحض
الابن شهر وهذا أولى
بقوله وأشبه بأصله
وبأنه التوفيق (قال
المزني) قلت أنا قد قطع
في خمسة عشر كتابا
بعق أمهات الاولاد
ووقف في غيرها وقال
في كتاب النكاح القديم
ليس له أن يزوجهانغير
اذنها وقال في هذا
الكتاب انها كالمملوكة
في جميع أحكامها إلا
أنها لا تباع وفي كتاب
الرجعة له أن يجتدهما
وهي كارهة (قال المزني)
قلت أنا وهذا أصح
قوليه لان رقها لم يرل
فكذلك ما كان له
من وطئها وخدمتها
وانكاحها بغير اذنها
لم يرل وبالله التوفيق

تم بحمد الله كتاب
مختصر المزني وبليه
في الهامش كتاب
مسند الامام الشافعي
رضي الله عنه

(فهرست الجزء الخامس من كتاب الأم للإمام الشافعي بن إدريس رضي الله عنه)

صفحة		صفحة
٢٥	في ابن الرجل والمرأة	٢ (كتاب النكاح)
٣٩	(باب الشهادة والأقارب بالرضاعة)	٢ ما يحرم الجمع بينه
٣٠	الأقارب بالرضاع	٤ من يحل الجمع بينه
٣١	الرجل يرضع من ثدي	٤ الجمع بين المرأة وعمتها
٣١	رضاع الخنثى	٥ نكاح نساء أهل الكتاب وتحريم أماتهم
٣٢	(باب التعريض بالخطبة)	٥ تفريع تحريم المسلمات على المشركين
٣٣	الكلام الذي ينقضه النكاح وما لا ينقضه	٦ باب نكاح حواثر أهل الكتاب
٣٣	ما يجوز وما لا يجوز في النكاح	٨ ما جاء في منع إماء المسلمين
٣٤	نهى الرجل أن يخطب على خطبة أخيه	١٠ نكاح المحدثين
٣٥	نكاح العنين والخصى والمجبوب	١١ لا نكاح الأبوي
٣٦	ما يجب من إنكاح العبد	١١ اجتماع الولاء وإفراقهم
٣٦	نكاح العبد ونكاح العبيد	١٢ ولاية المولى
٣٨	العبد يفر من نفسه والأمة	١٢ مغيب بعض الولاء
٣٨	تسرى العبد	١٢ من لا يكون ولياً من ذى القرابة
٣٩	فسخ نكاح الزوجين يسلم أحدهما	١٣ الأوكفاء
٣٩	تفريع اسلام أحد الزوجين قبل الآخر في العدة	١٣ ما جاء في تشاح الولاء
٤٠	الاصابة والطلاق والموت والخرس	١٤ إنكاح الوليين والوكالة في النكاح
٤٠	أجل الطلاق في العدة	١٥ ما جاء في إنكاح الآباء
٤٠	الاصابة في العدة	١٦ الأب ينكح ابنته البكر غير البكف
٤١	النفقة في العدة	١٦ المرأة لا يكون لها الولي
٤١	الزوج لا يدخل بامرأته	١٧ ما جاء في الأوصياء
٤١	اختلاف الزوجين	١٧ إنكاح الصغار والمجانين
٤٢	(الصداق)	١٨ نكاح الصغار والمفلولين على عقولهم
٤٣	الفسخ بين الزوجين بالكفر ولا يكون	١٩ من الرجال
٤٣	الأبعد انقضاء العدة	١٩ النكاح بالشهود
٤٣	الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة	١٩ النكاح بالشهود أيضاً
٤٤	نكاح المشرك	١٩ ما جاء في النكاح إلى أجل ونكاح
٤٤	تفريع نكاح أهل الشرك	٢٠ من لم يولد
٤٧	ترك الاختيار والعديّة فيه	٢٠ ما يجنبه عقد النكاح
		٢٠ ما يحرم من النساء بالقرابة
		٢٤ رضاعة الكبير

صحيحة	صحيحة
٤٨ من ينفسخ نكاحه من قبل العقد ومن لا ينفسخ	٨١ (باب) الرجل لا يجدها ينفق على امرأته
٤٩ طلاق المشرقة	٨٢ باب أي الوالدين أحق بالولد
٥٠ نكاح أهل الذمة	٨٣ باب إتيان النساء حيضا
٥١ نكاح المرتد	٨٤ باب إتيان النساء في أدبارهن
٥١ (كتاب الصداق)	٨٤ باب الاستمناة
٥٣ في الصداق بعينه يتلف قبل دفعه	٨٥ الاختلاف في الدخول
٥٤ فيمن دفع الصداق ثم طلق قبل الدخول	٨٥ اختلاف الزوجين في متاع البيت
٥٥ صداق ما يزيد بدنه	٨٦ الاستبراء
٥٦ صداق الشيء بعينه لا يدفع حتى يزيد أو ينقص	٨٩ (النفقة على الأقارب)
٥٨ المهر والبيع	٩٠ نفقة المماليك
٦١ (التقويض)	٩٢ الحجة على من خالفنا
٦٣ المهر الفاسد	٩٥ جاع عشرة النساء
٦٤ الاختلاف في المهر	٩٥ النفقة على النساء
٦٥ الشرط في النكاح	٩٦ الخلاف في نفقة المرأة
٦٦ ما جاء في عفو المهر	٩٨ القسم للنساء
٦٧ صداق الشيء بعينه فيوجد معييا	٩٨ الحال التي يختلف فيها حال النساء
٦٨ (كتاب الشغار)	٩٩ الخلاف في القسم للبكر والثيب
٦٩ نكاح المحرم	٩٩ قسم النساء إذا حضر السفر
٧١ نكاح الحلل ونكاح المتعة	١٠٠ الخلاف في القسم في السفر
٧٢ (باب الخيار في النكاح)	١٠٠ نشوز الرجل على امرأته
٧٢ ما يدخل في نكاح الخيار	١٠١ ما لا يحل أن يؤخذ من المرأة
٧٣ (باب) ما يكون خيار قبل الصداق	١٠١ الوجه الذي يحل به للرجل أن يأخذ من امرأته
٧٤ الخيار من قبل النسب	١٠٣ الخلاف في طلاق المختلعة
٧٥ في العيب بالمشكوة	١٠٣ الشقاق بين الزوجين
٧٧ الأمة تغرب نفسها	١٠٤ حبس المرأة لميراثها
٧٧ (كتاب النفقات)	١٠٥ الفرقة بين الأزواج بالطلاق والفسخ
٧٧ وجوب نفقة المرأة	١٠٧ الخلاف في الطلاق
٧٩ باب قدر النفقة	١٠٩ انفساخ النكاح بين الأمة وزوجها العبد إذا عتقت
٨٠ باب في الحال التي تجب فيها النفقة ولا تجب	١٠٩ الخلاف في خيار الأمة
٨١ باب نفقة العبد على امرأته	١١٠ (العان)
	١١٨ الخلاف في العان

صفحة	صفحة
الخلاف في مباشرة الحائض	١٢٢
باب آتيان النساء في أدبارهن	١٢٤
باب ما ينجس من تحصيل الاماء عن الزنا	وأزواجه
باب نكاح الشغار	١٢٧
الخلاف في نكاح الشغار	١٢٩
نكاح المحرم	وما تحل به الفروج
باب الخلاف في نكاح المحرم	١٣٠
باب في نكاح الوليين	١٣١
باب في آتيان النساء قبل احداث غسل	١٣٢
(اباحة الطلاق)	وغيره
كيف لباحة الطلاق	١٣٣
جماع وجه الطلاق	ما يحرم الجمع بينه من النساء في قول الله عز وجل وأن تجمعوا بين الأختين
تفريع طلاق السنة في غير المدخول بها	١٣٤
والتي لا تحيض	الخلاف في السبايا
تفريع طلاق السنة في المدخول بها التي	١٣٦
تحيض اذا كان الزوج غائبا	الخلاف فيما يؤتى بالزنا
طلاق التي لم يدخل بها	١٤٠
ما جاء في الطلاق الى وقت من الزمان	ما جاء في نكاح إماء المسلمين وحرائر أهل الكتاب وامائهم
الطلاق بالوقت الذي قدمضى	١٤١
الفسخ	باب التعريض في خطبة النكاح
(الطلاق بالحساب)	١٤٢
(الخلع والنشوز)	ما جاء في الصداق
جماع القسم للنساء	١٤٣
تفريع القسم والعدل بينهما	باب الخلاف في الصداق
القسم للمرأة المدخول بها	١٤٤
سفر الرجل للمرأة	باب ما جاء في النكاح على الإجارة
نشوز المرأة على الرجل	١٤٥
الحكمين	باب النهي أن يخطب الرجل على خطبة أخيه
ما يجوز به أخذ مال المرأة منها	١٤٦
حبس المرأة على الرجل بكرهها ليرثها	ما جاء في نكاح المشرقة
ما تحل به الفدية	١٤٧
الكلام الذي يقع به الطلاق ولا يقع	باب الخلاف في الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة
	(باب نكاح الولاية والنكاح بالشهادة)
	١٤٩
	الخلاف في نكاح الأولياء والسنة في النكاح
	١٥١
	باب طهر الحائض
	١٥٤
	باب في آتيان الحائض
	١٥٤
	الخلاف في اعتزال الحائض
	١٥٥
	باب ما ينال من الحائض
	١٥٥

صفحة	صفحة
أحكام الرجعة ٢٢٥	(ما يقع بالخلع من الطلاق) ١٨٠
كيف تثبت الرجعة ٢٢٥	ما يجوز خلعها وما لا يجوز ١٨١
وجه الرجعة ٢٢٦	(الخلع في المرض) ١٨٢
ما يكون رجعة وما لا يكون ٢٢٧	ما يجوز أن يكون به الخلع وما لا يجوز ١٨٣
دعوى المرأة انقضاء العدة ٢٢٧	المهر الذي مع الخلع ١٨٤
الوقت الذي تكون له الرجعة بقوله ٢٢٨	الخلع على الشئ بعينه فيستلف ١٨٥
نكاح المطلقة ثلاثا ٢٢٩	خلع المراتين ١٨٥
الجماع الذي تحل به المرأة لزوجهما ٢٣٠	مخاطبة المرأة الرجل بما يلزمها من الخلع ١٨٨
ما يهدم الزوج من الطلاق وغيره ٢٣١	وما لا يلزمها ١٨٩
ما يهدم الزوج من الطلاق وما لا يهدم ٢٣١	اختلاف الرجل والمرأة في الخلع ١٩٠
من يقع عليه الطلاق من النساء ٢٣٢	باب ما يقتدى به الزوج من الخلع ١٩٠
الخلاف فيما يحرم بالزنا ٢٣٤	خلع المشركين ١٩١
من لا يقع طلاقه من الأزواج ٢٣٤	الخلع إلى أجل ١٩١
طلاق السكران ٢٣٥	(العدد) ١٩١
طلاق المريض ٢٣٥	عدة المدخول بها التي تحيض ١٩١
طلاق المولى عليه والعبد ٢٣٨	عدة التي يئست من الحيض والتي لم تحض ١٩٦
من يلزمه الطلاق من الأزواج ٢٣٩	باب لأعدة على التي لم يدخل بها زوجها ١٩٧
الطلاق الذي ثلاث فيه الرجعة ٢٤٠	عدة الحرة من أهل الكتاب عند المسلم ١٩٧
ما يقع به الطلاق من الكلام وما لا يقع ٢٤٠	والكتابي ١٩٨
الطه في البتة وما أنشبهها ٢٤٢	العدة من الموت والطلاق والزواج غائب ١٩٨
باب الشك واليقين في الطلاق ٢٤٤	عدة الأمة ٢٠٠
الايلاء واختلاف الزوجين في الاصابة ٢٤٧	استبراء أم الولد ٢٠٢
اليمين التي يكون بها الرجل موليا ٢٤٨	عدة الحامل ٢٠٥
الايلاء في الغضب ٢٥٢	عدة الوفاة ٢٠٨
الخروج من الايلاء ٢٥٢	مقام المتوفى عنها والمطلقة في بيتها ٢١٢
الايلاء من نسوة ومن واحدة بالأيمان ٢٥٣	الاحداد ٢١٤
التوقيف في الايلاء ٢٥٣	اجتماع العتدين ٢١٦
من يلزمه الايلاء من الأزواج ٢٥٥	(باب سكنى المطلقات ونفقاتهن) ٢١٧
الوقف ٢٥٦	العذر الذي يكون للزوج أن يخرجها ٢١٩
طلاق المولى قبل الوقف وبعده ٢٥٧	نفقة المرأة التي لا عيال زوجها وجها رجعتها ٢٢١
إيلاء الحر من الأمة والعبد من امرأته ٢٥٨	امرأة المفقود ٢٢٣
وأهل الذمة والمشركون ٢٥٩	عدة المطلقة عيال زوجها رجعتها ٢٢٥
الايلاء بالأستنة ٢٥٩	عدة المشركات ٢٢٥

صفحة	صفحة
٢٧٢ الكفارة بالطعام	٢٥٩ ايلاء انخصى غير المحبوب والمحبوب
٢٧٢ تبعض الكفارة	٢٦٠ ايلاء الرجل مرارا
٢٧٣ (كتاب اللعان)	٢٦١ اختلاف الزوجين في الاصابة
٢٧٣ من يلاعن من الارواح ومن لا يلاعن	٢٦١ (من يحب عليه الظهار ومن لا يحب عليه)
٢٧٦ أين يكون اللعان	٢٦٢ الظهار
٢٧٧ أي الزوجين يبدأ باللعان	٢٦٣ ما يكون ظهارا وما لا يكون
٢٧٩ كيف اللعان	٢٦٥ متى فوجب على المظاهر الكفارة
٢٨٠ ما يكون بعد التعان الزوج من الفرفة	٢٦٦ باب عتق المؤمنة في الظهار
وفي الولد وحده المرأة	٢٦٧ من يجزئ من الرقاب اذا عتق ومن
٢٨٢ الوقت في نفي الولد	لا يجزئ
٢٨٣ ما يكون قدفا وما لا يكون	٢٦٩ ما يجزئ من الرقاب الواجبة وما لا يجزئ
٢٨٦ الشهادة في اللعان	٢٦٩ من له الكفارة بالصيام في الظهار
(تمت)	٢٧٠ الكفارة بالصيام
(فهرست ما بهامش الجزء الخامس من مختصر المزني)	
صفحة	صفحة
٥٩ باب لمن الرجل والمرأة	٢ (كتاب العدد)
٦٣ الشهادات في الرضاع والاقرار	٢ عدة المدخول بها
٦٥ باب رضاع الحثي	١٦ لاعدته على التي لم يدخل بها زوجها
٦٦ وجوب النفقة للزوجة	١٧ باب العدة من الموت والطلاق وزوج غائب
٦٩ قدر النفقة	١٨ باب في عدة الأمة
٧٢ الحال التي يجب فيها النفقة وما لا يجب	٢٢ عدة الوفاة
٧٦ الرجل لا يجدر نفقة	٢٦ باب مقام المطلقة في بيتها والمتوفى عنها
٧٨ نفقة التي لا يملك زوجها رجعتها وغير ذلك	٣٤ باب الاحداد
٨١ باب النفقة على الأقارب	٣٧ اجتماع العتدين والقافة
٨٣ باب أي الوالدين أحق بالولد	٣٩ عدة المطلقة يملك رجعتها زوجها ثم يموت
٨٨ باب نفقة المماليك	أو يطلق
٩٢ صفة نفقة الدواب	٤١ امرأة المفقود وعدتها اذا نسكت غيره
٩٣ (كتاب القتل)	وغير ذلك
٩٣ باب تحريم القتل ومن يجب عليه القصاص	٤٣ باب استبراء أم الولد
ومن لا يجب	٤٥ باب الاستبراء
٩٧ صفة القتل العمد وحراج العمد التي في قصاص	٤٨ مختصر ما يحرم من الرضاغة
وغير ذلك	

صفحة	باب	صفحة
١٥٦	باب الخيل في القصاص	١٥٥
١٥٦	باب القصاص بالسيف	١٥٧
	باب القصاص بغير السيف	١١٤
١٦٢	باب القصاص في الشجاج والجراح	١١٧
١٦٥	والأسنان ومن به نقص أو ثل أو غير ذلك	
١٦٦	باب عفو الجاني عليه ثم يموت وغير ذلك	١٢٣
١٦٦	باب أسنان الأبل المغلطة والعد وكيف	١٢٥
١٦٧	يشبه العمد الخطأ	
١٦٨	باب أسنان الخطأ وتقويمها وديات النفوس	١٢٧
١٦٩	والجراح وغيرها	
١٦٩	التقاء الفارسين والسفينتين	١٣٨
١٧١	باب من العاقلة التي تفرم	١٤٠
١٧١	باب عقل المولى	١٤١
١٧٢	باب أين تكون العاقلة	١٤١
١٧٢	باب عقل الخلفاء	١٤٢
١٧٢	باب عقل من لا يعرف نسبه وعقل أهل	١٤٢
١٧٢	الجنة	
١٧٤	باب وضع الجرح حيث لا يجوز وضعه وميل	١٤٣
١٧٤	الحائط	
	باب دية الجنين	١٤٣
١٧٦	باب جنين الأمة	١٤٥
١٧٧	باب قتال أهل الردة وما أصيب في أيديهم	١٤٦
	من متاع المسلمين	
١٧٨	باب ما ينبغي لها أن تعلم من الذية	١٤٩
١٧٨	القسامة وكيف يقسم	
١٧٩	باب ما يسقط القسامة من الاختلاف	١٥٠
١٨٠	أو لا يسقطها	
١٨٠	باب كيف يمين مدعي الدم والمدعي عليه	١٥١
١٨٠	باب دعوى الدم في الموضع الذي ليس فيه	١٥٢
١٨١	قسامة	
١٨١	باب كفارة القتل	١٥٣
١٨٢	باب لا يرث القاتل	١٥٣
١٨٢	باب الشهادة على الجنابة	١٥٤
١٨٣	باب الحكم في الساحر إذا قتل بسحره	١٥٦
	باب قتال أهل البني	
	باب من يجب قتله من أهل البني	
	والسير فيهم	
	باب الخلاف في قتال أهل البني	
	باب حكم المرتد	
	كتاب الحدود	
	باب حد الزنا والشهادة عليه	
	باب ما جاء في حد النسيين	
	باب حد القذف	
	كتاب السرقة	
	باب ما يجب فيه القطع	
	باب قطع اليد والرجل في السرقة	
	باب الإقرار بالسرقة والشهادة عليها	
	باب غرم السارق ما سرق	
	ما لا قطع فيه	
	باب قطاع الطريق	
	باب الأشربة والخدعة	
	باب عدد حد الحر ومن يموت من ضرب	
	الامام وخطا السلطان	
	باب صفة السوط	
	باب قتال أهل الردة وما أصيب في أيديهم	
	من متاع المسلمين	
	كتاب صول النمل	
	باب دفع الرجل عن نفسه وحرمة ومن	
	يتطلع في بيته	
	باب الضمان على البهائم	
	كتاب السير	
	أصل فرض الجهاد	
	باب من له عذر بالضعف والضرر والزمانة	
	والعذر بتولية الجهاد	
	باب النفي	
	جامع السير	

صفحة	باب	صفحة	باب
٢٢٥	باب لغو اليمين	١٨٩	باب ما أحرزه المشركون من المسلمين
٢٢٥	باب الكفارة قبل الحنث وبعده	١٩٠	باب وقوع الرجل على الجارية قبل القسم
٢٢٦	باب من حلف بطلاق امرأته أن يتزوج عليها	١٩١	أو يكون له فيهم أب أو ابن وحكم السبي
٢٢٦	باب الاطعام في الكفارة في البلدان كلها ومن له أن يطعم وغيره	١٩٢	باب المبارزة
٢٢٨	باب ما يجوز من الكسوة في الكفارة	١٩٣	باب فتح السواد وحكم ما وقفه الامام من الأرض للمسلمين
٢٢٩	باب ما يجوز في عتق الكفار وما لا يجوز	١٩٤	باب الأسير يؤخذ عليه العهد أن لا يهرب أو على الفداء
٢٢٩	باب الصيام في كفارة الأيمان المتتابع وغيره	١٩٤	باب اظهار دين النبي على الأديان كلها
٢٣٠	باب الوصية بكفارة الأيمان والزكاة	١٩٦	(كتاب مختصر الجامع الخ)
٢٣٠	باب كفارة عين العبد بعد أن يعتق	١٩٦	باب من يلحق بأهل الكتاب
٢٣١	باب جامع الأيمان	١٩٧	باب الجزية على أهل الكتاب والضيافة وما لهم وعليهم
٢٣٤	باب من حلف على غريمه لا يفارقه حتى يستوفى حقه	٢٠٠	باب في نصارى العرب تضعف عليهم الصدقة ومسلك الجزية
٢٣٤	باب من حلف على امرأته لا تخرج الا بذنه	٢٠١	باب المهادنة على النظر للمسلمين ونقض ما لا يجوز من الصلح
٢٣٥	باب من يعتق من مملوكه اذا حنث أو حلف بعتق عبد فباعه ثم اشتراه وغير ذلك	٢٠٢	باب تبديل أهل الذمة دينهم
٢٣٥	باب جامع الأيمان الثاني	٢٠٣	باب الحكم في المهادنين والمعاهدين وما أنلف من جرهم وخنازيرهم وما يحل منه وما يرد
٢٣٨	باب النذور	٢٠٥	(كتاب الصيد والذبائح)
٢٤١	(كتاب أدب القاضي)	٢٠٥	باب صفة الصائدين من كلب وغيره وما يحل من الصيد وما يحرم
٢٤٤	كتاب قاض إلى قاض	٢١٠	(كتاب الضحايا)
٢٤٤	باب القسم	٢١٤	باب العقبة
٢٤٥	باب ما على القاضي في الخصوم والشهود	٢١٤	باب ما يحرم من جهة ما لا تأكل العرب
٢٤٦	الشهادات في اليسوع	٢١٥	باب كسب الحمام
٢٤٦	باب عدة الشهود وحيث لا يجوز فيه النساء وحيث يجوز وحكم القاضي بالظاهر	٢١٦	باب ما لا يحل أكله وما يجوز للضطر من الميتة
٢٤٨	باب شهادة النساء لارجل معهن والرد على من أجاز شهادة امرأة	٢١٧	(كتاب السبق والرمي)
٢٤٨	باب شهادة القاذف	٢٢٣	(مختصر الأيمان والنذور وما دخل فيهما)
٢٤٩	باب التحفظ في الشهادة والعلم بها	٢٢٥	باب الاستثناء في الأيمان
٢٤٩	باب ما يجب على المرء من القيام بالشهادة اذا دعي لشهادته أو يكتب		

صفحة	صفحة
٢٤٩	باب شرط الذين تقبل شهادتهم
٢٥٠	باب كتاب الأفضية واليمين مع الشاهد وما دخل فيه
٢٥٢	باب الخلاف في اليمين مع الشاهد
٢٥٤	باب موضع اليمين
٢٥٥	باب الامتناع من اليمين
٢٥٥	باب النكول ورد اليمين
٢٥٦	مختصر من كتاب الشهادات
٢٥٦	باب من تجوز شهادته ومن لا تجوز ومن يشهد بعد رد شهادته
٢٥٨	باب الشهادة على الشهادة
٢٥٩	باب الشهادة على الحاكم ودو جرح الشهود
٢٥٩	باب الرجوع عن الشهادة
٢٦٠	باب علم الحاكم بحال من قضى بشهادته
٢٦٠	باب الشهادة في الوصية
٢٦١	مختصر من جامع الدعوى والبيانات
٢٦٢	باب الدعوى في الميراث
٢٦٤	باب الدعوى في وقت قبل وقت
٢٦٤	باب الدعوى على كتاب أبي حنيفة
٢٦٥	باب في القافة ودعوى الولد
٢٦٦	باب جواب الشافعي محمد بن الحسن في الولد يدعيه عدة رجال
٢٦٦	باب دعوى الأعاجم ولادة الشرل والطفل يسلم أحدا بويه
٢٦٦	باب مناع البيت يختلف فيه الزوجان
٢٦٧	باب أخذ الرجل حقه ممن يمنعه إياه
٢٦٧	باب عتق الشرل في الصحة والمرض والوصايا في العتق
٢٦٩	باب في عتق العبد لا يخرجون من الثلث
٢٦٩	باب كيفية الفرقة بين المالك وغيرهم
٢٧٠	باب الاقرا ع بين العبيد في العتق والدين والتبذنة بالعتق
٢٧١	باب من يعتق بالملك وفيه ذكر عتق السائبة ولا ولاء الالمعتق
٢٧١	باب في الولاء
٢٧٢	مختصر كتابي المدر من جديد وقديم
٢٧٣	باب وطه المدبرة وحكم ولدها
٢٧٤	باب في تدبير النصراني
٢٧٤	باب في تدبير الذي يعقل ولم يبلغ
٢٧٤	مختصر المكاتب
٢٧٦	كتابة بعض عبد والشر كان في العبد يكاتبه أو أحدهما
٢٧٨	باب في ولد المكاتبية
٢٧٨	باب المكاتبية بين اثنين يطوؤها أحدهما أو كلاهما
٢٧٩	باب تعجيل الكتابة
٢٨٠	بيع المكاتب وشراؤه وبيع كتابته وبيع رقبته وجوابات فيه
٢٨١	باب كتابة النصراني
٢٨١	كتابة الحر
٢٨٢	كتابة الرند
٢٨٢	جناية المكاتب على سيده
٢٨٢	باب جناية المكاتب ورقية
٢٨٣	باب ما جنى على المكاتب له
٢٨٣	الجناية على المكاتب ورقية عمدا
٢٨٣	باب عتق السيد والمكاتب في المرض وغيره
٢٨٤	الوصية للعبد أن يكاتب
٢٨٤	باب موت سيد المكاتب
٢٨٤	باب عجز المكاتب
٢٨٥	باب الوصية بالمكاتب والوصية له
٢٨٦	كتاب عتق أمهات الأولاد

